

«(ما شاء الله كان)»

الجزء الثاني من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للإمام  
الأوحد والوديع المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار  
المصرية حالي سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي



الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية





- ٢ (كتاب العتق وما يتبعه)
- ١٦ (باب التهمز برودة وحذف القذف والبلغاة)
- ١٨ مطلب في حكم سباب النبي صلى الله عليه وسلم
- ٣٢ (كتاب العشر والخراج والجزية)
- ٣٣ (باب فيما يتعلق بالاطيان الاميرية من النصرفات واسكامها قبل مدور الاوامر والاوامح المصرية)
- ٨٣ مطلب لا يتعلق دين المبت بالاطيان الاميرية
- ١٤٩ مطلب في ترك العشر والخراج لصاحب الأرض وما قيل في ذلك
- ١٥٢ مطلب لا يتعلق الدين بالاطيان الاميرية ولا قووث
- ١٦١ مطلب أراضى ببيت المال يسلك بها ما يسلك باراضى الوفاة
- ١٧٠ مطلب لا تصح الوصية بالاطيان الاميرية
- ٢٦١ (كتاب اللقيط واللقطة والالتف)
- ٢٦٣ (كتاب المفقود)
- ٢٦٤ مطلب في بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد
- ٢١٠٠ مطلب لو كفل المفقود تعمير داره باذن الحاكم
- ٢٨١ (كتاب الشراكة)
- ١٠٠٠ مطلب في عمارة أحد الشريكين ما لا يتقبل التسمية وما قيل في ذلك
- ١٨٩ مطلب الاقرار بالخال باطل اذا كان محالاً من كل وجه
- ٢٩٩ مطلب في حصة أحد الشريكين بعض الثمن أو هبة أو إبرائه
- ٣٠٠ مطلب انما يستحق الرجوع بأحد أمور ثلاثة
- ٣٠٥ مطلب في استحقاق القيمة أجر المثل اذا استعمله اقرباؤه بلا إذن شرعى
- ٣١١ مطلب من أدى بكفالة فاستدله الرجوع على من أدى إليه الخ
- ٣١١ مطلب من أدى شيئاً على ظن استغناؤه فبين خلافه رجوع الخ
- ٣١٨ مطلب قال اتفق على بناء دارى أو قال الاستبراء فبشرط الرجوع
- ٣٤٢ مطلب حنفى والمال وقت عقد الشراكة ليس بشرط بل وقت الشراء
- ٣٨٤ مطلب صغير استعمله اقرباؤه ان كان ما يعطونه من النفقة أقل من أجر المثل يتمم
- ٣٩٥ مطلب هدم بناء أو أعاده كما كان او اجود برئى من الضمان
- ٤٠٨ مطلب لا يملك أحد شريكى العمان الشراء تسبئة بدون اذن الخ
- ٤١٤ مطلب هدم بناء أو أعاده كما كان او اجود برئى من الضمان

- ٤٢٥ مطلب قول أحدهما لا عمل معك فسخ للشركة ولو المال عروضا بخلاف المضاربة
- ٤٢٥ مطلب باع الحماموسة وسلمها بلا إذن شريكه يكلف باحضاها ودفع القيمة
- ٤٣٧ مطلب دفع أرضه ليبنى فيها على أن يكون البناء والأرض مشتركين عند البناء  
لرب الأرض وعليه قيمته وأجرته
- ٤٣٨ مطلب إذا مات أحد الشركاء انفسخت في نصيبه دون الباقي
- ٤٣٨ مطلب الكفالة بالدين المشترك لا تصح
- ٤٣٨ مطلب سكن أحد الشركاء نصيب القصر لا عقد تلزمه أجرة مثله
- ٤٤٣ (كتاب الوقف)
- ٤٥٠ مطلب في الشهادة بالتسامع في العتق والنسب
- ٤٥٠ مطلب إذا ثبت استحقاق في وقف كان من حين البلولة لا من حين النبوت ما لم  
يكن من أفراد القضاء بدخول أولاد البنات
- ٤٥١ مطلب أقرار الناظر على الوقف لا يصح
- ٤٥١ مطلب صرف المستاجر في عمارة الوقف باذن ناظره ليرجع بوجوب الرجوع
- ٤٥٤ مطلب يبدأ من غلة الوقف بعمارة بدون شرط
- ٤٥٤ مطلب الوقف بعد لزومه لا يقبل التملك والتمايل
- ٤٥٥ مطلب أقر المأثروا له الربيع أن فلانا يستحقه دونه صح ولو خالف شرط الواقف
- ٤٥٥ مطلب الفتوى على عدم صحة الأجرة الطويلة في الأوقاف
- ٤٥٥ مطلب لو أعاد المتعدي بالهدم البناء كما كان أو أجود برئ من الضمان
- ٤٥٦ مطلب يباع نفض الوقف عند عذر عوده أو خوف هلاكه
- ٤٥٨ مطلب قاب الناظر غيبة منقطعة فلا قاضي نصب ناظر على الوقف
- ٤٥٨ مطلب في حكم الوقف في مرض الموت على بعض الورثة
- ٤٥٩ مطلب الشيء المفوض إلى اثنين لا يملكه أحدهما
- ٤٦٠ مطلب يقبل قول الناظر في الدفع للاستحقاقين بيمينه
- ٤٦١ مطلب أجر المتولى عقار الوقف بدون أجر المثل يلزم المستاجر بمسأله
- ٤٦١ مطلب أجرة الحوانيت والدور ونحوهما أكثر من سنة فأسدة حيث لم يمين الواقف  
مدة لأجرة وقفه
- ٤٦١ مطلب في جواز نقل ريع أو انتقاضه بحلو وحوض ونحو ذلك إلى المجانس
- ٤٦٣ مطلب باع الواقف بدون شرط ولا وجه شرعي لا يصح
- ٤٦٣ مطلب مات الناظر مجهلا لبدل الوقف كان مضمونا عليه في تركته
- ٤٦٤ مطلب فيما إذا بنى الناظر لنفسه في أرض الوقف

- ٤٦٤ مطلب لا يقسم من النقص بين المستحقين ويحفظ للماجة ويبيع في موضعين
- ٤٦٥ مطلب يعمل بالمصادقة في الوقف ولو خالفت شرط الواقف
- ٤٦٥ مطلب لا عبرة باليهام الحادثة والقول لذى اليد القديمة
- ٤٦٦ مطلب لا تقبل الشهادة على شرط الواقف بالشهرة والسماع في الاصح
- ٤٦٧ مطلب في الوقف على القراءة على القبر
- ٤٦٧ مطلب اجره وادنه بالبناء على وجه القرار ولم يبين شيئا يكون للناظر الاجارة لتغيره
- ٤٦٩ مطلب يقدم اداء دين العمارة على الدفع للمستحقين
- ٤٧١ مطلب باع الناظر عقار الوقف يعزل او يضم اليه ثقة
- ٤٧١ مطلب اذا كان المتولى منهم ما يجبر على تعيين الحساب
- ٤٧١ مطلب لو ظهرت خيانة ناظر لا يقبل قوله ولو يمينه
- ٤٧٢ مطلب لا يجوز لقيم المسجد بيعه ولا ان يجعل شيئا منه سكنا ومستغلا
- ٤٧٢ مطلب من هدم حائط مسجد وجب عليه اعادته
- ٤٧٥ مطلب شهدو وامع متولى الوقف ان هذه الارض من قريتهم تقبل
- ٤٧٥ مطلب لا تقبل شهادة المستحق فيما يرجع الى غلة الوقف
- ٤٧٦ مطلب تصح الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صفي في المكتب
- ٤٧٦ مطلب تجوز شهادة الناظر في وقف تحت نظره وكذا قضاء القاضي
- ٤٧٦ مطلب بني في ارض الوقف بغير اذن والقلع يضر بتملكه الناظر للوقف باقل القيمتين
- ٤٧٧ مطلب عمارة ما دون الناظر كعمارة
- ٤٧٩ مطلب انما ينتقل النصيب الى ولد الولد حيث لا ولد
- ٤٨٠ مطلب ليس للناظر تغيير المسجد عن الهيئة الاصلية
- ٤٨٠ مطلب عزل الخائن واجب ولا تجوز اعادته مادام كذلك
- ٤٨٣ مطلب تجوز قسمة المهايأة في الوقف الا انها غير لازمة لاقسمة المملك
- ٤٨٣ مطلب لا يجبر الناظر على التفصيل حيث كان معروفا بالامانة
- ٤٨٥ مطلب تقبل الشهادة بالسماع لاثبات اصل الوقف والمصرف من اصله اذا وقف عليه صحة الوقف الخ
- ٤٨٥ مطلب لا يثبت المحرك بكونه مكتوبا في حجة لم يثبت مضمونها
- ٤٨٧ مطلب عزل الناظر نفسه بحضرة القاضي صح والا فلا
- ٤٨٧ مطلب للمحرك حق الابقاء والاعادة حيث كان قائما بدفع اجرة المثل
- ٤٨٧ مطلب لا يجوز عزل الناظر ولا صاحب وظيفة ما بغير حجة

- ٤٨٨ مطلب اشترى بخلعة الوقف دارا لا تلحق بالوقف مالم يلحقها
- ٤٨٨ مطلب لا تنفسح الاجارة بعزل المتولى
- ٤٨٩ مطلب لا يجبر الناظر على التفصيل ويكتفى منه بالاجال اذ لم يكن متهما
- ٤٩٠ مطلب شهدا على انه وقف على فقراء مسجد وهما من فقرائه تقبل
- ٤٩٠ مطلب سكن احد شر كاه الوقف كله بالغلبة بدون اذن الباقي فعليه اجرة حصه الشريك
- ٤٩٠ مطلب الواقف اذا عين الاستغلال او اطلق فهو للاستغلال لا للسكنى وان عين السكنى كان لها دون الاستغلال
- ٤٩٢ مطلب المراد بالنصيب في قول الواقف ينتقل نصيبه النصيب بالفعل
- ٤٩٥ مطلب يصح وقف البناء في الارض المحتكرة
- ٤٩٥ مطلب للمحتكر حق الاعادة فيما بقي مادام يدفع اجرة المثل
- ٤٩٥ مطلب العبرة لما في الواقع لا لما كتب مخالفا لذلك
- ٤٩٦ مطلب لا يصح رهن البناء ونحوه بدون الارض وعكسه ومتى فسد الرهن يعامل معاملة الصحيح ان تقدم على الدين
- ٤٩٨ مطلب يصح اذن الناظر بالعمارة للمستأجر ان لم يكن في ضمن عقد فاسد
- ٥٠٠ مطلب لا يضمن المتولى ما تعذر عليه استخلاصه من ربيع الوقف
- ٥٠٠ مطلب انما يقبل قول الناظر في الصرف الى المستحقين اذا كانوا مثل الاولاد الخ
- ٥٠١ مطلب الموقوف عليه لا يملك الدعوى الابتدائية واذا قاض
- ٥٠١ مطلب قول الشاهدين سمعنا ان كذا وقف لا يقبل بالاجماع
- ٥٠٢ مطلب لا عبرة بزيادة التعنت في الاجرة
- ٥٠٣ مطلب قضاة الممالك ممنوعون عن استبدال الوقف
- ٥٠٥ مطلب الشهادة بمسوغات الاستبدال اذا كان يكذبها المحس باطلة
- ٥٠٦ مطلب الاستدانة من القيم للوقف لا تثبت الدين في الوقف
- ٥٠٧ مطلب اراد ان يقسم ما وقفه جاز
- ٥٠٧ مطلب الوقف في عرض الموت كوصية ينفذ من الثلث
- ٥٠٧ مطلب اولاد البنات من الذرية على الرابع
- ٥٠٩ مطلب لا يملك المشروط له التغيير تكراره بدون شرطه
- ٥١٠ مطلب شرط النظر للافضل مثلا فاني فلاستحسان انتقاله لمن يليه الخ
- ٥١٢ مطلب شروط الاستدانة ثلاثة
- ٥١٣ مطلب يقبل قوله في الصرف الى المستحقين مثل الاولاد دون غيرهم الخ

- ٥١٤ مطلب حكم صحة الاجارة الطويلة والمساقاة كما براه صح وارتفع الخلاف الخ
- ٥١٦ مطلب شرط البيع بلفظه ولم يزد فالوقف باطل ولو حكم به صح الخ
- ٥١٦ مطلب في تفصيل حكم وقف المريض على ورثته
- ٥١٧ مطلب الاذن بالخلو اذا كان في ضمن عقد فاسد لا يصح والاصح حيث انتهى عنه
- ٥٢٠ مطلب في بيان المراد من قولهم المستأجر الاول اولى
- ٥٢٠ مطلب في تخطئة ابي السوء ودلحيط السرخسي وصاحب الدرر في ان لفظ اولادى  
يعم البطون كلها
- ٥٢٣ مطلب اذا ذكر الطبقات الثلاث بلفظ التولد يدخل النسل كله
- ٥٢٣ مطلب وقف على اولاده ثم على الفقراء هل يدخل فيه اولاد الاولاد
- ٥٢٥ مطلب يعمر الوقف من مال الاستبدال باذن القاضي ثم يستوفى من غلة الوقف  
الخ
- ٥٢٥ مطلب اذا لم يمنع الساكن من المستحقين باقيرهم من السكنى فلا شيء عليه
- ٥٣١ مطلب استوى في الارشدية يقدم اكبرهما سنا
- ٥٣٢ مطلب للواقف الابدال بشرطه
- ٥٣٣ مطلب يشترط في صحة وقف الذمي ان يكون قربة عندنا وعندهم
- ٥٣٣ مطلب ليس لاولاد احد الواقفين استمقاق فيما وقفه الاخراج
- ٥٣٣ مطلب يصدق المباشر بيمينه في دفع الغلة للناظر
- ٥٣٣ مطلب الوقف كالا عتاق يلزم بالقول بدون تسجيل
- ٥٣٤ مطلب لا عبرة بتقرر القاضي بناء على الانهاء المخالف
- ٤٣٤ مطلب في الاشجار المغروسة في المقابر
- ٥٣٤ مطلب في جواز الاستئمانية في الوظائف المعلوم للاستئيب ولا تعد شاغرة مع  
وجود النيابة
- ٥٣٦ مطلب يعمل بشرط الواقف ان ثبت والافبالاستفاضة والاستثمارات المستمرة  
وعمل النظار السابقين
- ٥٣٦ مطلب تقبل الشهادة بالسمع لاثبات اصل الوقف دون شرائطه وبيان ما هو من  
النوعين
- ٥٣٧ مطلب احضر صكافيه خنوط العدول والقضاة الماضية لا يقضى به ما لم يثبت  
مضمونه
- ٥٣٨ مطلب يتبع شرط الواقف في بيان مدة الاجارة الا اذا كانت اجارته اكثر انفع  
فيغا فقه القاضي لا المتولى
- ٥٣٩ مطلب ثمن الانقاض مصرفه عمارة الوقف



- ٥٤٠ مطلب العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة ولا يجبر على الخروج بحديث  
اراد عمارتها من ماله
- ٥٤١ مطلب في صحة وقف المشاع ولو قابلا للقسمة
- ٥٤٣ مطلب لا عبرة بزيادة التعنت
- ٥٤٤ مطلب ذكر الشاهدين ان المدعى برفقه مملوك للواقف شرط في صحة الشهادة
- ٥٤٤ مطلب يقبل قول الناظر في الدفع الى ارباب الوظائف في حو براءة نفسه وان  
لم يقبل في حق المذكور
- ٥٤٤ مطلب لا تنسخ الاجارة بموت عاقدتها لغيره كناظر روى
- ٥٤٥ مطلب الخلاف في جواز وقف المشاع وعدمه انما هو في ما يشترط ان لا يمتنع  
ما لا يحتملها فهو جائز اتفاقا في المسجد والمقبرة
- ٥٤٥ مطلب العبرة لطبقة الوقف المحلية لا لطبقة الارض النسيبة
- ٥٥٠ مطلب يكتفى من الناظر الامين بالاجال في الحبس ولو لم يمتد برضى التعيين  
شيأ فشيأ أو يهدد ولا يحبس
- ٥٥٢ مطلب لا ضمان على الناظر اذا مات مجهلا لغلته الوقف
- ٥٥٢ مطلب لا يصح الرجوع عن الوقف بعد صدوره من الغلب بل منه
- ٥٥٣ مطلب لا يسرى اقرار المستحق على الوقف ولو ناظرا
- ٥٥٥ مطلب في ساحة متصلة بالطريق اقام اهلها ببنية انها منه وشهد آخر ان انها وقف  
فشهادة الوقف اولى لانه اخص
- ٥٥٥ مطلب بنية الغبن اولى من بنية كون الاجرة اجرة المثل وبنية الفساد ارجح من  
بنية الصحة
- ٥٥٧ مطلب على مالك بناء الدار دفع اجرة مثل الارض الحاملة لبياتها وان لم يتفح  
بسوى ذلك
- ٥٥٧ مطلب يعمل بالمصادقة من بعض المسحقين في حق من لا يدركه ذلك دون  
خلافهم
- ٥٥٩ مطلب لا يصح الاستبدال بدون امر السلطان لاسبابه مع التمسك من الواقف وعدم  
المصلحة
- ٥٧٠ مطلب شرط النظر لافضل اولاده فاستوى اولادهم وكذا الاربعون
- ٥٧٠ مطلب ولى القاضى افضلهم ثم صار غيره افضل فالولاية اليه
- ٥٧٤ مطلب فيما اذا لم ينص الواقف على قيام فرع من مات قبل الاستعانة مقام اصله
- ٥٧٤ مطلب للوصى المختار ولاية النظر على وقف موصيه وان لم يذكر بأمر امور

- الوقف حيث لم يعين لوقفه ناظرا
- ٥٧٥ مطلب جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه شارك المتولى في امر الوقف  
مالم ينقص بان يتصل الخ
- ٥٧٥ مطلب نصب متوليا على وقفه ثم وقف وقفا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون  
متولى الاول متوليا على الثاني الا بان يتول أنت وصي
- ٥٧٥ مطلب الناضى الذى يملك نصب الاوصياء والنظاره التصرف فى الاوقاف هو  
قاضى القضاة
- ٥٧٥ مطلب المتولى من جهة الواقف عزل نفسه لا ينزل الا أن يقول له اول القاضى  
فيترجه
- ٥٧٥ مطلب لا يجوز للناظر أن يسكن عقار الوقف الا بمنفعة ظاهرة للوقف فى اجارته  
من نفسه
- ٥٨٠ مطلب وقف الاثنين وقف واحد فى مثل قولهما وقفنا سوية على أنفسهما ثم من  
بعد كل منهما فعلى أولاده الخ
- ٥٨١ مطلب سكت الواقف عن صرف فائض الوقف بعد ما عينه للمستحقين يصرف الى  
جهة البر والفقراء
- ٥٨١ مطلب مات المأذون له بالبناء قبله لاحق له ولورثته فى استبقاء أرض الوقف
- ٥٨٢ مطلب الدين المحيط بالتركة مانع من نفاذ الوقف والعق والوصية بدون اجازة  
الغرماء
- ٥٨٢ مطلب غاب الناظر من قبل القاضى أو بالشرط غيبة بمنطقة بلا وكيل فللقاضى  
افامة قيم عوضه الى ان يحضر
- ٥٨٣ مطلب قيمه اقبل فى الشهادة بالسمع على أصل الوقف دون شرائطه وتفسير ذلك
- ٥٨٧ مطلب بعمل بشرط الواقف ان علم والانتظار الى المعهود من عمل النظار السابقين  
والاجرى على الرسوم الموجودة فى دواوين القضاة
- ٥٨٨ مطلب أرضى بخدمة عبده له لان لا يملك الرقبة بل يستحق الخدمة مادام حيا
- ٥٨٨ مطلب ثبت الوقف بالضرورة وصورة ذلك الخ
- ٥٩٣ مطلب آجر من نفسه أو ابنه أو ابنته أو عبده أو مكاتبه لا يجوز ولو باجر المثل الا اذا  
كانت خيرا
- ٥٩٣ مطلب ائتمنى فى ضمن الاجارة العاسدة فاسد اذ لو بطل الشئ بطل ما فى ضمنه
- ٥٩٤ مطلب الاعمى اذا رضى تعضى أمور الوقف يصلح ناظرا
- ٥٩٤ مطلب الوقف لازمة ادائه

- ٥٩٤ مطلب شروط الاستدانة على الوقف ثلاثة .
- ٥٩٦ مطلب في رجوع الوصف للمتعاطفين أو للعطوف فقط خلاف
- ٥٩٧ مطلب الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة وهو للكل بخلاف الاستثناء والضمير
- ٥٩٧ مطلب في رجوع الوصف الى المضاف أو المضاف اليه خلاف
- ٥٩٧ مطلب محل الخلاف في رجوع الوصف الى المتعاطفات او الى الاخير أو المتضايقين أو أحدهما اذا لم تكن قرينة ولا اتبعت
- ٥٩٧ مطلب على ان من مات منهم من قبيل الشرط
- ٥٩٨ مطلب لو خرب ما حول المسجد او خرب نفسه واستغنى عنه يبقى مسجد ابد اخلافا
- لمحمد
- ٥٩٨ مطلب يصرف وقف المسجد ونحوه الى اقرب مجانس عند عدم الانتفاع بالاول
- ٥٩٩ مطلب يباع النقص في موضع عين عند تعذر عوده وخوف هلاكه
- ٦٠٨ مطلب لا عبرة بالانتهاء المخالف للواقع والمبنى على الفاسد غاسد
- ٦١٤ مطلب في تفصيل حكم الوقف في مرض الموت على بعض الورثة
- ٦١٦ مطلب في منقطع الوسط والاول والاخر
- ٦١٨ مطلب فيما لو زاد أجر المثل في نفسه
- ٦١٨ مطلب قبول المستأجر الزيادة في المدة يكفي عن تجديد العقد
- ٦١٩ مطلب عمارة دار السكنى على من هب له فان ابي أجرها القاضي وعمرها من اجزائها
- ٦٢٠ مطلب اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
- ٦٢١ مطلب لا يجب على الناظر الدفع لارباب الوظائف من مال نفسه حيث لا ربح في الوقف
- ٦٢٣ مطلب سماع الدعوى في الارث والوقف غير مقيدة
- ٦٢٥ مطلب اذا كان الوقف جاريا في تأجير وقف آخر ولا يخرج لو فيه فلما ظر وقف الخلو
- اجارة الكل
- ٦٢٥ مطلب في جواز وقف بناء الحوانيت المستأجرة
- ٦٢٧ مطلب الناظر لا يجبر على التفصيل الا اذا اتهم
- ٦٢٧ مطلب في محل اولوية المستأجر اذا قبل الزيادة
- ٦٢٩ مطلب مات المستأجر والزرع بقل يبقى الزرع الى الحصاد بالمسمى في المدة وبعدها
- باجر المثل
- ٦٣١ مطلب لا يقسم الوقف قسمة تملك واقرار بل قسمة مهايأة
- ٦٣٢ مطلب ليس لاحد المتولين الا نفرا دبا لتصرف بلا اذن الاخر او اجازته

- ٦٣٥ مطلب العبرة لو ذلت ظهر والغلة
- ٦٣٥ مطلب لاحد الناظر بن الانفراد بالخصوصية
- ٦٣٦ مطلب تنقض القسمة بانقراض كل طبقة
- ٦٣٧ مطلب شرط البيع والاستبدال بالثمن ارضا اخرى لا يفسد الوقف
- ٦٣٧ مطلب المعتبر طبقات الاستحقاق الجمعية لا طبقات الارث النسبية
- ٦٣٩ مطلب ايقاف اراضي الالتزامات ارضا ذوقية وزعيلى مصارف ببت المال
- ٦٤٢ مطلب الاصل في قسمة الوقف التسوية بين الدكود والاثان ما لم يشترط التفاضل
- ٦٤٣ مطلب شرط له ولكل من زوجتيه الشروط المشهورة فيما وقفه عليها الخ
- ٦٤٥ مطلب شرط الصرف لمثله في الدرجة ثم لا قرب الطبقات فوجد من هو في الدرجة ومن هو انزل يصرف للاول
- ٦٤٥ مطلب في تقسيم الوقف الى حقيقي وارصاد باعتبار الارض الموقوفة وحكم كل
- ٦٤٦ مطلب اذا اراد الارصاد لا تراعى شروطه وبيان المعنى المراد من ذلك
- ٦٤٦ مطلب للامام ان يعطى ارضا من بيت المال على وجه التملك لرقبته احيث رأى المصلحة
- ٦٤٦ مطلب يصح انوقف من بيت المال على معين من المصارف نظر المصلحة العامة ولو ما لا
- ٦٤٧ مطلب في صحة ارضاء الجوامك والاطيان والبحرايات والمربيات الخ
- ٦٤٧ مطلب لا تجب طاعة الامام الا اذا وافق امره الشرع
- ٦٤٧ مطلب من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمفتين والفقهاء وطلبة العلم الخ
- ٦٤٨ مطلب لو قال على اولادى يكون لاولاده له عليه يستوى فيه الذكر والانثى والخمى
- ٦٤٩ مطلب يجوز للسلطان وبائنه وكل من بسطت يده في الارض احداث مرتبات على الخيرات وفعل القربات
- ٦٥٠ مطلب لا يبنى منصوص الاوامر الشريعة التي تصدر درجة للرعية الخ
- ٦٥١ مطلب شرط الادخال والخراج لاولاده الذكود واولاد اولاده الخ
- ٦٥٠ مطلب وقف في مرض موته على بعض ورثته ثم على جهة بربقسم الربيع على سائر الورثة الخ
- ٦٥٢ مطلب اذا ثبتت الارشدية لشخص في زمن ثم تبين ارشدية غيره في زمن آخر يكون هو المستحق للنظر

- ٦٥٣ مطلب لمن أتي من المستحقين إبطال المهايأة في الوقف
- ٦٥٤ مطلب ليس للمتولي أيداع مال الوقف إلا بمن في عياله ولا إرضاه
- ٦٥٥ مطلب يصح وقف المنقول الذي أجرى التعامل بوقفه
- ٦٥٦ مطلب في بيان حكم وقف المريض على بعض الورثة وتفصيله
- ٦٥٩ مطلب اشتراط العشر وغيره من المغارم على المستأجر مفسدا لإجارة
- ٦٥٩ مطلب وقف الاقطاعات أرضا وهو صحيح باذن ولي الأمر أو نائبه على مصارف بيت المال
- ٦٦٠ مطلب ليس المراد من عدم مراعاة شروط الوقف في الارصادات صرفها عن الجهة المعينة لها إلى غيرها الخ
- ٦٦٠ مطلب يصح الوقف من بيت المال على معين من المصارف ثم على جهة برعامة نظر الملائ
- ٦٦٠ مطلب ما أرض من جامكية أو طين ورزق من بيت المال على من كان مصرفا لا سبيل إلى تقضه
- ٦٦٢ مطلب يجب أجر المثل في الإجارة الفاسدة بالتمكن في الوقف بخلاف الملك
- ٦٦٢ مطلب الوصف بعدم تعاطفين ما كثر يرجع إلى الأخير
- ٦٦٣ مطلب محل الخلاف في إرجاع الوصف إلى الأخير والكل عند الخلو عن القرينة
- ٦٦٣ مطلب من القرينة الحالية عدم التعارض في كلام الواقف
- ٦٦٣ مطلب إذا كان في كلام الواقف ما يقتضي الحرمان والإعطاء ترجع الثاني
- ٦٦٦ مطلب وقف على معينين وعلى أولاد فلان وأولاد فلان بالسوية بقسم على عدد الجميع
- ٦٦٧ مطلب قسمة المهايأة في الوقف تتوقف على رضاهم ومن أبي إسماعيل
- ٦٦٧ مطلب في جواز بيع أشجار الوقف إذا بيعت أو لم تثر
- ٦٦٨ مطلب في حادثة وقف الغزي ومولاي محمد على العلماء والفقهاء بآسكندرية
- ٦٧١ مطلب في النصوص الواردة في بطلان الوقف بشرط البيع بدون أن يستدل بتمنه غيره وعدمه الخ
- ٦٧٢ مطلب في رجوع التمسك بوصفا أو حالا أو غيره - مالملة ماطمات أو إلى الأخير خلاف
- ٦٧٤ مطلب فديكون النظر منقطع الوسط
- ٦٧٥ مطلب ولي القاضى غير المشروط له بلاخيانة لا يصح
- ٦٧٦ مطلب فيما قيل في ضمان الناظر بموته مجعلا غلة الوقف وعدمه
- ٦٧٧ مطلب قرر القاضى أحد المستحقين ناظرا ببناء على انهائه ثم ثبتت ارشدية غيره



- يحكم له بالنظر عملا بالشرط  
 ٦٧٧ مطلب يعمل بالمصادقة في الوقف في حق من صدرت منه مادام حيا الخ  
 ٦٧٨ مطلب لا يجوز احداث منارة زائدة على المرجو ودية الاحاجية اليها ولا تغيير معالم المسجد بالاضرورة  
 ٦٧٩ مطلب في مواد بيع معلنة بامور الاوقاف سئل عنها من ديوانه  
 ٦٨٩ مطلب لا يتجزأ جارة أرض الوقف زيادة عن ثلاث سنين بدون شرط الواقف  
 الا باذن القاضي لمصلحة  
 ٦٨٩ مطلب ثغل المأجور بغير حق لا يمنع صحة الاحارة من غيره  
 ٦٨٩ مطلب في توصيل حكم كفي بعض المستغنين  
 ٦٩٠ مطلب يعمل بماتت بالبيعة من شرط الواقف ولو خالف ما في السجل  
 ٦٩١ مطلب اداء وند شرط الواقف يتبع والاعمال بالالتقاضي وعمل النظار السابقين  
 ٦٩٢ مطلب لا يدخل الزرع في وقف الارض بدون تنصيص عاينه في الوقف  
 ٦٩٦ مطلب تأخير الشهادة حسبة انما يمنع قبوله اذا كان له عذر  
 ٦٩٦ مطلب في حكم مال الوقف في مرض موته على بعض ورثته وغيره ثم على جهة بر  
 ٦٩٦ مطلب قد يكون الارشاد أصفر سنا  
 ٦٩٧ مطلب أراد واقف ممة الوقف بنهم مقسمة افراز لا قسم ولا واقفة الانحراج  
 والادخال بالشرط ولو في قدر معين  
 ٦٩٧ مطلب اوصى بر بيع ثلث عقار يصرف على شعائر مسجد وما يبق للان يكون  
 وقفيا باضم ورة اخ  
 ٦٩٩ مطلب لا يملك نائب القاضي الاستبدال انما ذلك القاضي القضاة والقول بان  
 للنائب ذلك بحث  
 ٧٠٣ مطلب شرط نصب المتوفي لا قرب الطبقات اليه سات يعطى لمن في درجته دون  
 الاعلى والارل  
 ٧٠٤ م الملب لانتقض القسمة بانسراض الطبعه الاولى المعبر برتيبها بافضا ثم من بعد كل  
 منهم فعلى اولاده  
 ٧٠٤ مطلب كلمة كل للاحاضه على سبيل الافراد بخلاف كلمة اجمع فانها توجب عموم  
 الاجتماع دون الانفراد  
 ٧٠٤ مطلب يستحق الفرع نصب أصله أع من كونه أصليا أو آياله عن غيره  
 ٧٠٥ مطلب في جوار وقف المشايخ العايل للقسمة وعدمه  
 ٧٠٥ مطلب شرط الشروط الثلاثة لكل منهم حصته ثم من رآحدهم فلا باقى منهم

## في حصة المتوفى

٧٠٨ مطلب على الناظر أن يقطع جميع الاجرة من المرسد لتخلص رقبة الوقف من

الدين الخ

٧٠٨ مطلب مادام الوقف محتاجا للعمارة يضمن الناظر بالدفع للمستحقين ولو باذن

القاضي

٧٠٨ مطلب أفى خير الدين بلزوم أجر المثل بالغاما بلغ قبل العمارة وبعدها والرجوع

بما صرفه

٧٠٩ مطلب شرط التغيير والتبديل والزيادة والنقصان والادخال والاعراج راجع

الى مصاريف الوقف

٧٠٩ مطلب القول للمستأجر المنكر للغبين الفاحش في الاجارة ما لم يثبت انها بالغبن

٧١١ مطلب فرع الواقف أرض الوقف انفسه يبذره ثم مات ولو قبل ظهور صلاحه

فالتحارج نماء ملكه يورث عنه الخ

٧١٥ مطلب يعمل بالصادقة في حق المقردون غيره ولو خالفت شرط الواقف

٧١٨ مطلب شرط النظر للارشد واثبت كل ارشديته بقدم الاس

٧٢٢ مطلب في نقض القسمة وكيفية تقسيم الربيع بالنسبة لمن حصل منهم التصديق

في وقف الخرب على المشهور بمصر

٧٢٦ مطلب مهما أمكن منع التعارض في كلام الواقف لا يعدل عنه

٧٢٦ مطلب يجب على من وضع يده على أما كن الوقف بدون عقد اجارة أجرة مثاها

استوفاهما او عطلها

٧٢٨ مطلب معنى قولهم يحكم القرية في الاوقاف ان يكون للذ كرسى وقف الاثني

خلاف لابن المنقار

٧٢٨ مطلب أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه وصدقه فلان اوانه يستحقه دونه

صح في حق المقردون غيره

٧٢٩ مطلب تقويض النظر في مرض الموت لمن يستحقه صحيح

٧٢٩ مطلب الاستحقاق في الوقف لا يسقط بالاسقاط

٧٢٩ مطلب اسقاط النظر في غير مرض الموت لا يصح ما لم يفوض له الواقف

٧٣٠ مطلب للناظر بالشرط التوكيل بالوقوف على رضا المستحقين

٧٣٢ مطلب في بطلان الاجارة الطويلة في الاوقاف المصلحة

٧٣٢ مطلب في بيان المصلحة التي يترتب عليها جواز الاجارة الطويلة في الاوقاف

٧٣٤ مطلب تنقض القسمة بالنسبة لتصيب فروع كل من الابنين بانقراس طبقتهم

خاصة عملاً بلفظة كل دون نصيب فروع الابن الثاني لان لفظة كل للاحاطة على سبيل الافراد فهو بمنزلة وقفين في ذلك

٧٣٥ مطلب احدث الوانف شيئاً في الوقف ان احدثه لنفسه او اطلق فهو له وان احدثه للوقف فهو وقف

٧٣٥ مطلب اجارة الوقف اكثر من سنة في غير الضياع مع اهمال الواقف مدتها لا تجوز الا اذا صدرت من القاضي لمصلحة

٧٣٧ مطلب يعتبر في الوقف على الاقارب وذوى الرحم والوصية لهم المحرمية والاقرب فالاقرب للاستحقاق ويعطى للاثنتين فصاعداً من ذكر حيث كان التعبير بلفظ الجمع عند الامام خلافاً لهما

٧٤٤ مطلب اذا اتفق مستحقو الوقف جميعاً على قسمته مهايأة جازت ولكل ابناً لهما

٧٤٦ مطلب تنقض القسمة لانقراض الطبقة ولو عبر بشم وبقوله على ان من مات منهم عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه اليه

٧٤٦ مطلب تنقض القسمة بالنسبة لفروع كل من عبر فيهم بم بقوله ثم من بعد كل الخ بانقراضهم

٧٤٧ مطلب لا تنقض القسمة بموت آخر من عبر فيهم الواقف بقوله ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده بل بانقراض كل طبقة من طبقات فروع من عبر فيهم بذلك اذا الوقف حينئذ بمنزلة أوقاف

٧٤٧ مطلب يجب عزل الخائن من النظر والوصاية

٧٤٨ مطلب شرط لنفسه الادخال والاخراج ولم بشرط التكرار لا يملك ذلك الامرة واحدة

٧٤٩ مطلب اذا ثبت عدم كفاية المشروط له النظر يضم شرط في النظر

٧٥٢ مطلب قسمة الوقفين من قبل ناظر بهما افرازا ان قبلاتها صحيحة والاتها ياء

٧٥٢ مطلب ما استحق من الاجرة الى موت المستحق ملك لاهل الوقف يورث منهم

٧٥٣ مطلب الوقف المشروط فيه البيع ونحوه بدون استبدال ما يكون عوضاً عنه

وقع اختلاف في صحته وبطلانه وصحح كل والعامل والمختار للفتوى صحته وبطلان الشرط

٧٥٤ مطلب يجوز وقف البناء والغراس الموضوعين بحق القرار بدون الارض مع جريان التعامل به

٧٥٦ مطلب ان لم يكن للصغار ولي في المال ولم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء

اثبات قرابة الصغير وفترة ان كان في حجره ومن كان منهم موضع الوضع الغلة في يده

تدفع اليه والا توضع عند ثقة

٧٥٧ مطلب المراجع في الوقف على الاولاد بدون عطف اولادهم عليهم عدم دخول اولاد البنات

٧٥٧ مطلب وقع اختلاف في دخول البطن الثاني وما بعده من اولاد البنين في الوقف على الاولاد بلفظ الجمع

٧٥٧ مطلب لو وقف على اولاده فوجدوا احد وقع فيه اختلاف في استحقاقه الكل او النصف

٧٥٨ مطلب الوصية بالغلة تصرف في خيرات على سبيل الايديل تكون الاوقفا وقد ثبت الوقف بالضرورة

٧٥٩ مطلب منقطع الوسط مصرفه الفقراء

٧٦٠ مطلب لا تجوز المهادية في الوقف الا برضا الجميع وهي غير لازمة فكل نفقضا ويلزم تجديدها في كل عام ان تراصوا على ابقائها

٧٦٢ مطلب اذا احتاجت مصلحة الوقف لاستئجار عامل فللناظر استئجاره ودفع اجرة مثل عمله من ريع الوقف وليس له احداث وظيفة بمعلوم مقر وبدون شرط

٧٦٣ مطلب اذا ثبت شرعا زيادة اجر المثل عما كان مفدرا يلزم صاحب الخلو بدفعها لجهة الوقف بقطع النظر عما احدث

٧٦٤ مطلب المصادقة في ريع الوقف يعمل بها ولو خالفت شرط الواقف في حق من صدرت منه لا في حق فروعه

٧٦٨ مطلب ما يدفع للقضاة من مال الواقف ولم يمكن دفع الاخذ من ذلك للناظر احتسابه على الوقف

٧٦٩ مطلب معلوم التوكيل في امور الوقف ان كان من باب تقرير وظيفة في الوقف بمرتب مستمر لا يسوغ للناظر رفعه لبدون شرط الخ

٧٧٠ مطلب وقف الارض وما يتبعها من منافع وموافق وتوابع ولو احق وحقوق وفيها محاريت ووابورات ومواش تدخل تلك الاشياء في الوقف

٧٧٢ مطلب اذا شرط في الوقف انه من بعد كل من المستحقين فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده الخ كان بمنزلة وقفين فأكثر فيراعى الترتيب بين اولاد كل منهم بحيث

يجب الاعلى من فروع كل الاسفل

٧٧٢ مطلب صرح الاصوليون بأن كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاذا اختلفت على المنكر اوجب عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الانفراد

٧٧٠ مطلب اذا شرط الواقف مشاركة العتقاء مثلا لاولاد فلم يوجد عتقاء تستحق الاولاد نصف والباقي للعتقاء فهو من متطوع الوسط

٧٧١ مطلب اذا كان الاولاد فقراء يعطون ما يصرف للفقراء بطريق الاولوية لا لكونهم من المستحقين بالشرط

٧٧٣ مطلب يعتبر في الوقف على القرابة المحرمية والا قرب فالاقرب للاستحقاق على قول الامام وهو الصحيح

٧٧٤ مطلب شرط ان من مات عن غير عقب يعود نصيبه لاقرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف الموقوف عليهم يكون الاستحقاق لمن في درجة المتوفى على هذا الوجه الاستحقاقية دون اقربهم نسباً

٧٧٥ مطلب يدخل في استحقاق المتوفى عن غير عقب الذي شرط فيه عود نصيبه لمن في درجته من اهل الوقف الموقوف عليهم من هم كذلك وان كانوا محجوبين الا ان باصوئهم على الاظهر

٧٧٥ مطلب الطبقة هي الدرجة والمرتبة في الاستحقاق وقد تنافى على الجماعة

٧٧٦ مطلب لفظ الواقف والموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وانفت لغة العرب ولغة الشرع أم لا

٧٧٦ مطلب غرض الواقف حجة قطعية يصح تخصيص العام به

٧٧٩ مطلب يرجع نصيب المتوفى من غير عقب الى أصل الغلة فيما لو وقف على اولاده ودريته ونسله وعقبه ولم ينص على من مات من غير عقب

٧٨٠ مطلب يتعلق بحكم المصادقة في الوقف

٧٨١ مطلب في حكم ما اذا لم يكن للوقف كتاب في السجل وتنازع أهله فيه

٧٨٤ مطلب في حكم ما لو وقف على زيد وورثة عمرو وكانت الورثة ابنتين وابنتين وحكم ما لو قال بن زيد وورثة عمرو على قدر مبرأ منهم

٧٨٤ مطلب يمكن بعض المستحقين لبيع الوقف دون السكنى فيسه تلمزه اجرة المثل

٧٨٧ مطلب شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته وكان للمتوفى درجتان متفاوتتان من قبل امه ومن قبل أبيه واستحقاق من الجهتين ومن

يساويه في العاليا والسفلى ينتقل نصيبه من الجهتين لمن في درجته العليا والسفلى لا تفرقة بين النصيبين وبلا فرق بين نصيبه الاصلي والآيل له من أى جهة

٧٩١ مطلب ينقض الغسمة بانقراض آخر البقعة وقسم الربيع على من يليها الاحياء والاموات فاصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات يعطى لقرعهم ومن

مات قبل الاستحقاق منهم يقوم فرعه بمقامه عملاً بالشرط



٧٩٣ مطلب من مات عقيما ولم يكن له اخوة ولا اخوات مشاركين يعطى نصيبه لمن في درجته ان وجدوا الا فلن دونه الا قرب فالاقرب حيث شرط ان من مات عقيما ولا اخوة له ولا اخوات مشاركين انتقل نصيبه لاقرب الطبقات اليه

٨٠٥ مطلب العمارة مقدمة على المستحقين وان لم يشرط الواقف تقديمها وان شرط فالمختار أن الناظر يحسب من ربه ما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وان لم يكن محتاجا اليها في الحال ان لم يقيد تقديمها بالحاجة

٨١١ مطلب العبرة في شروط الواقفين للاخير منها

٨١١ مطلب وقع اضطراب واختلاف في مشاوكة فرع من مات قبل الاستحقاق المشروط قيامه مقام أصله لمن دوفى طبقة الاعلى منه حقيقة

٨١٢ مطلب شرط أن من مات قام فرع مقامه واستحق ما كان أصله يستحقه يشمل ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول

٨١٢ مطلب بنى الواقف أو غرس في أرض الوقف من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه غرسها للوقف يكون وقفا ولو لم يذ كر شيئا وغرس من ماله تكون ملكا له

٨١٢ مطلب لو بنى المتولي غير الواقف من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف

٨١٣ مطلب أجر الواقف عشر سنين صح ولا تبطل بموته في الاستحسان

٨١٣ مطلب أجر الناظر عن له دين عليه صحت وتقع المقاصصة ويضمن الاجرة للوقف

٨١٥ مطلب لا ينتقل نصيب الميت عن غير عقب لآخوته الذين ليسوا من أهل الوقف أصلا بقول الواقف ينتقل نصيبه لآخوته واخواته المشاركون له في الاستحقاق بل ينتقل لاقرب الطبقات الى الواقف حيث شرطه

٨١٥ مطلب المعتبر طبقات الاستحقاق الجمعية لطبقات الارث النسبية

٨١٧ مطلب يعامل بشرط انتقال نصيب من مات الى فرعه أو الى اخوته واخواته أو الى من في درجته أو الى بقية المستحقين مادام واحد من الطبقة موجودا فاذا انقرضت تنقض القسمة ويقسم على من يليها على عدد الرؤس وهكذا

٨١٨ مطلب يعاد كل شيء الى ما كان عليه ويمنع التحجير الذي لا يسوغه الشرع

٨١٨ مطلب ليس للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا من في عياله ولا اقراضه الا اذا كان اقراضه أحرم من امساكه

٨٢٠ مطلب لا يجوز تغيير صفة الوقف عما كان عليه الا اذا كان أنفع وفيه مصلحة للوقف

٨٢٠ مطلب يكفي في اثبات الاستحقاق في الوقف على القرابة باثبات نسبه الى الواقف

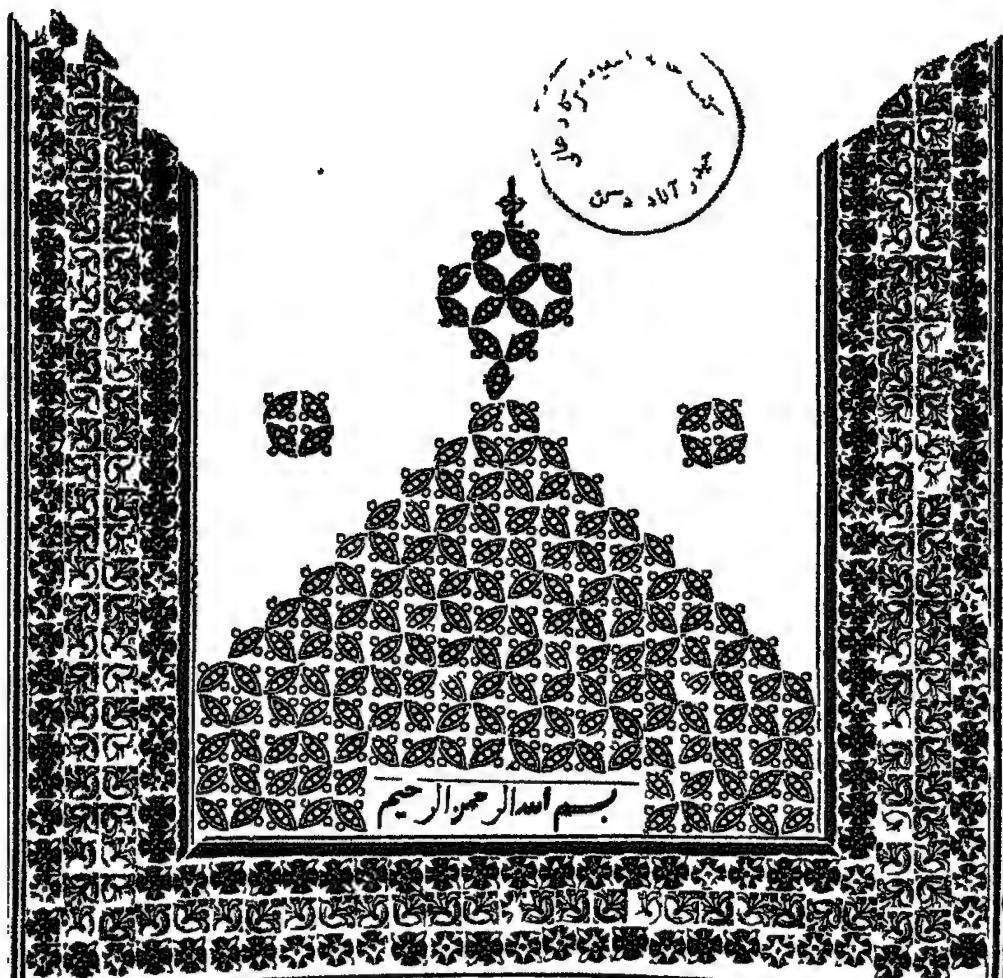
مع بيان جهة القرابة أو إثبات نسبه الى من كان محكوما له بالقرابة  
 ٨٢٢ مطلب كل أمين ادعى اصال الأمانة الى مستحقها فالقول له بيمينته اذ لم يكن  
 خائنا

٨٢٢ مطلب وقف البناء والغراس الموضوع بالاذن بحق القراد في الأرض الموقوفة  
 أو المملوكة يصح حيث جرى به التعامل  
 ٨٢٤ مطلب قد يكون شرط النظر منقطعا

٨٢٤ مطلب لا ينفرد وصي الواقف بالتصرف على القول بشاركته للناظر  
 ٨٢٤ مطلب اختلفت عبادتهم في كون وصي الميت ناظرا على أوقافه مع من نصبه  
 ناظرا عليها

٨٢٤ مطلب كون وصي الواقف الذي جعله بعد الوقف وصيا له التصرف في أوقافه  
 أولاغناه وعلى قول أبي يوسف من أن الناظر وكيل الواقف لا على قول محمد  
 لكونه وكيل الفقراء





\*(كتاب العتق وما يتبعه)\*

سنة

ذى القعدة

(سئل) في رجل بالوجه القبلي أرسل لآبيه جارية وعبد مع شخص فكنا امانة عند آبيه المذكور مع بقاء ملك المرسل الى ان حضر من غيبته فجاء العبد واخبر اباسيده بأنه حضر فقال له انت حر لوجه الله ولم يحجز المرسل عتقه فهل لا يصح عتق الاب حيث لم يكن مالكا له (اجاب) لا ينفذ الاعتاق في غير الملك فاذا لم يكن العبد المذكور ملكا للعتق لا يكون عتقه نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جارية فوطئها زوجها بغير اذنها وظهر بها حمل منه فهل اذا طلبت الزوجة ان تباع وتصرف فيها يسوغ لها ذلك حيث لم يحصل من زوجها اخلال له ولم تصدقه في النسب ولا يثبت نسب الولد من الزوج على فرض دعواه نسبه واخلال زوجته الجارية له (اجاب) لما ألكه الامه المذكورة بيعها والحال ما ذكر ولو ثبت نسب الولد من زوجها ولا يثبت نسب ولدها من زوج المألكة الا اذا ادعى اخلالها ونسبه وصدقته فيهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية ذمية حبشية استقر شهادته من السنين واثبت منه بآب والآن ارسلها مع ابنها الى مصر مع والده وهو بالشام يريد بيعها فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يمكن من بيعها حيث كان

١٢٦٥

١٣

ذى الحجة

١٢٦٥

٣٠

مقرابان الابن المذکور ابنه منها (اجاب) لا يصح بيع ام الولد فليس لسيدا لامة المذکور بيعها فيمنع الاب من بيعها على فرض ثبوت توكيل ابنه له في ذلك بعد تحقق الاستيلاء بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة شر يكتن في عبد وجارية فاعتق الرجل نصيبه منهما باذن شر يكتنه ثم تزوج العبد الجارية باذن الشر يكتنه ثم حكمها كشرعي بتضمين شر يكتنها القيمة فهل ينفذ حكم هذا الحاكم ام لا واذا لم ينفذ فاردت الشر يكتنه ابقاء نصيبها على الرق لا تجاب لذلك وتجبر على احد الخيارات (اجاب) اذا اعتق الشر يكتنه نصيبه يكون لشر يكتنه الاخر ان يحرم نصيبه او يصالح العبد او يعتق او يكتتب او يدبر وتلزمه السعاية للعالم ولا يجوز لسيدته ان يتركه على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا ادى عتق لان تدبيره اختيار منه للسعاية او يستسعى والولاء لهما او يضمن المعتق لو موسر او قد اعتق بلا اذ فلويه استسعا على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولاء كله له لصدور العتق كله من جهة حيث ملكه بالضمن وليس للشر يكتنه الساكت ترك نصيبه على الرق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي يملك رقبة عبد اسود ومن مدة معلومة اعتقه وصيره حرام من احرار المسلمين وكان ذلك بحضرة بيعة مسلمين تشهد بذلك والآن انكر العتق واراد بيع العبد فهل اذا كان الامر كذلك وهناك بيعة لا يجاب لذلك ويمنع من البيع واذا طعن في البيعة بغير وجه لا يقبل منه (اجاب) اذا ثبت العبد العتق بالبيعة العادلة لا يكون لمعتقه بيعه ولا ترد الشهادة بالعتق بمجرد طعن المشهود عليه فيها بدون تحقق ما يوجب عدم قبولها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ام ولد اراد ان يسافر الى وطنه الاصلى فطلبها للسفر معه فامتنعت فهل تجبر ام الولد على السفر مع سيدها (اجاب) ليس لام الولد الامتناع عن خدمة سيدها والسفر معه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا ثم اقر بعته في حال صحته على يد بيعة من المسلمين ثم بعد مدة توفي مالكة فادعت امرأة المتوفى انه كان قبل اقراره بالعتق وهبه لها والحال انه لا بيعة لها فهل لا يعمل بقولها ويكون حرا لثبوت الاقرار بالبيعة (اجاب) اذا ثبت زوجة المتوفى الهبة والتسليم حال صحة الواهب بتاريخ سابق على الافرار بالعتق لا يكون الرقيق المذکور كور ملكا لها ويكون حرا لسبيل اللورثة عليه حيث ثبت اقرار المولى بعته حال الصحة بالوجه الشرعي وكذا لو كان في مرض الموت الا ان العتق ينفذ من ثلث المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا بالغ اقال له بعض الناس اعتقه فقال هو معتق بعدموتى بحضرة بيعة شرعية فهل لا ينفذ عتقه الا بعد موت سيده ويكون مدبرا واذا اراد الانفراد عن سيده في حال حياته بغير اذنه لا يمكن من ذلك (اجاب) اذا اضاف السيد عتق عبده الى موته يكون مدبرا فاعتق بموت سيده من ثلث ماله وليس له الانفراد عنه حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اختين شقيقتين فقط وترك ما يورث عنه شرعا



ومن جملة ذلك ارقاء وقبل قسمة التركة ماتت احداهما عن ابن و بنتين بالغين وزوج  
ثم ماتت الاخرى عن ولدين وبنت بالغين أيضا ولم يقسم لكل تركة فاعتق الزوج  
المذكور حال صحته الارقاء جميعا واجاز بقسمة الورثة العتق ثم مات الزوج عن ورثة  
ذكور واثاث فهل اذا كان الحال ما ذكر ينفذ العتق في الجميع ويكون الولاء للغير بن  
من ورثة المعتق المذكور وشركائه (اجاب) صرحوا بأن العتق مما يتوقف على  
الاجازة اذا صدر من الفضولي وبان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فاذا أعتق  
احد الورثة الارقاء المشتركة واجاز باقي الورثة وهم بلغ نفذ العتق في الجميع وكان الولاء  
لهم على حسب الملك والله تعالى اعلم (سئل) في ما آتتكم الاماء سألها رجل عن عتقهن  
فوعدهن الى طلوع الجبل فكر عليها السؤل فقالت لهن معتقات فقال لها أظهرى  
عتقهن فقالت حتى اطلع الجبل ثم توفيت الى رحمة الله تعالى في اثناء الطريق قبل  
وصول الجبل فهل يكون قولها من معتقات اقرارا منها بالعتق ويصيرن معتقات به  
(اجاب) يصح الاقرار بالعتق فاذا ثبت الاقرار بعتق الاماء المذكورات حال الصحة  
عتقن من كل المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية اشتراها بماله الخاص  
به بشهادة البينة الشرعية وتركها عند زوجته في بيته فبعد مدة مضت زوجته مض  
الموت فضر عندها في هذه الحال رجل شيخ حارة وقال لها أعتقي الحارية فاعتقتها واشهد  
عليها بينة بذلك وذلك في غيبة زوجها المالك للجارية وماتت الزوجة عقب ذلك فهل  
اذا حضر الزوج ولم يجز عتق زوجته لما لم يثبت انتقال الملك فيها للزوجة بناقل شرعي  
لا يكون العتق من الزوجة نافذا بدون اذنه ورضاه ويكون الحق فيها للمالكها (اجاب)  
اذا كان ملك الزوج في الامة المذكورة ثابتا ولم يتحقق انتقاله لزوجته بناقل شرعي  
لا يكون عتقها نافذا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا  
اعتقه في حال صحته وسلامته وكتب له بذلك وثيقة وأبقاه تحت يده ولم يسلمها للرقيق  
الى ان مات السيد عن زوجته وأولاده منها فاستكرت الزوجة العتق وأخفت وثيقة العتق  
المكتوبة بذلك وتريد التصرف فيه فهل اذا ثبت عتقه بين يدي الحاكم الشرعي بشهادة  
البينة الشرعية يقضى بعتقه ولا يسوغ للزوجة بيعه والحال هذه (اجاب) لا يباع العبد  
المذكور حيث ثبت عتقه حال صحته مولاه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من  
الضابط خانه في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٧ بمضمونه رقيق صار مدبرا من قبل سيده وأراد  
سيده ان يبيعه فهل له ذلك (اجاب) المدبر المطلق لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج  
من الملك الا بالاعتاق والكتابة تعميلا للحرية ويستأجر ولا يمتدح ولا يوطأ ولا تنكح  
جبرا والمولى أحق بكسبه وارشه ومهر المدبرة الى آخر ما هو موضح به في كتب المذهب  
والله تعالى اعلم (سئل) في جارية مدبرها مالكةها وزوجها من عبد مالكة ايضا وتركها في  
بيته وسافر ولما رجع من سفره وجد العبد فعل فلا اغضبه فباعه وجز عنه زوجته المدبرة

١٢٦٧

١٧

ربيع الاول

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٨

فبعده مضي سنين من وقت بيعه تعدي المشتري للعبد واخذ الجارية المدبرة من بيت سيدها متعالا بتزويجها للعبد فهل لما لك الجارية التيام بطلبها واخذها منه ولا معارضة لمشتري العبد بطلبها (اجاب) تعتق المدبرة بعدموت سيدها ولا تعتق قبل موته بدون تمييز العتق فليس لسيدها ان تزاعها من يد سيدها المدبرة بما مجرد تعلله المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يريد تزويج ابنته من عبده فقال له رجل آخر ان كان ولا بد فاعقه فقال اعتقته لوجه الله ورسوله ثم زوج ابنته منه وبعده مضي خمس سنين توفي سيد العبد المذكور فقالت له الورثة انت رقيق تركه لنا فقال العبد انا حر اعتقني سيدي في حال صحة تصرفه شرعا فقالت الورثة ائتنا بورقة عتقك والا فانك رقيق فهل اذا ثبت

رمضان

١٢٦٧

١٠

العبد مقالة سيده يكون حر ليس للورثة فيه شبهة ملك ولا يلزم في ثبوت الحرية ورقة العتق حيث كان هنالك بينة شرعية (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي عتق العبد المذكور من سيده حال صحته لا يكون لورثته معارضته ولا يتوقف ثبوت عتقه على كتابة ورقة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جارية ملكا لرجل وله اخ مات وظهر بالجارية حمل اقربت انه من اخيه الميت تريد بذلك الحاقه به ليرث منه والحال انه لم يثبت بوجه شرعي انه استقر شها ولم يثبت اقراره قبل موته بانه منه فهل لا يثبت نسبه للميت بمجرد اقرار الجارية المذكورة بذلك ولا يرث جملها شيئا من الميت (اجاب) اذا ولدت

١٢٦٧

٢٤

الامة من اخي سيدها بغير عقد النكاح لا يثبت نسب ولدا لو اقر به الواطي واستلحقه ولا يثبت نسب ولدا لامة من سيدها الا اذا اقر به فلا يكون بمجرد اقرارها بان الولد من اخي سيدها مثبتا بالنسب ولا يصير به أم ولد والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة مع ابن عم لهم الجميع في معيشة واحدة فاعتق ابن العم عبدا وامة من المال المشترك بينهم بغير اذنهم وورضاهم ثم بعد ذلك افسموا واخذ كل نصيبه بالطريق الشرعي وبعد القسمة المذكورة اقر احد الاخوة بان الجميع اجازوا العتق الصادر من ابن العم فانكروا دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا يسري اقراره الاعلى نفسه فقط دون البقية ولا ينفذ العتق

ذى الحجة

١٢٦٧

٣

الا في نصيبه ونصيب ابن العم المعتق (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فاذا اقر احد الشركاء في العبد المذكور بانه وباقى الشركاء اجازوا العتق عموما باقراره في حق نفسه خاصة ولباقى الشركاء الخيارات المقررة اذا لم تثبت اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من ماله وعاشرها مدة حتى ولدت منه اولادا ثم مات عنها وعن وارث فادعي جماعة ان سيدها الجارية اخذ منهم ثلاثة كياس ورهنهم الجارية المذكورة فانكر الوارث دعواهم ولا بينة لهم على ذلك ويريدون اخذ الجارية فهل لا يجابون لذلك خصوصا وهي أم ولد لا يصح بيعها ولا رهنها (اجاب) لا تباع أم الولد فيما

١٢٦٧

٢٣

على سيدها من الدين ولا ترهن حيث ثبت انها أم ولد له بالوجه الشرعي فلو ثبت سبق الرهن على الاستيلاء من الرهن ويبطل باستيلائها لانه من التصرفات التي لا تقبل

الفسخ كالعق والتدبير فيصح ويبطال الرهن فان كان الراهن غنيا وكان دين المرتهن  
حالا أخذ المرتهن دينه من الراهن وأن مؤجلا أخذ قيمته للرهن بدله الى زمان حلوله  
فان حل استوفى حقه لو من جنسه ورد الفضل وان كان الراهن معسرا ففي العق سعى  
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاء  
سعى كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب المدبر وأم الولد ملك المولى كافي الدر  
من التصرف في الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في شخص توفي الى رجة الله تعالى وترك  
ماورث عنه شرعا ومن ضمن متروكة أمة موطوءة له بالملك أنت بولدين في حياته  
وثالث بعد وفاته ولم يثبت شرعا استحقاقه للولدين في حياته كالم يستحق الحمل وله ولد  
وبنت من حرة معروف نسبهما والا آن بلغ احد أولاد الأمة ويريد أن يقاسم الولد وأخته  
في مال أبيهما متعللا انه تربي في منزل والدهما وانهم من موطوءة والدهما ولم يحصل منه  
معاوضة لهم مدة تربيته فهل والحال هذه يثبت النسب بمجرد الوطء أولا بد من الدعوة  
(اجاب) اذا ولدت الأمة من السيد بأن اعترف به لم تملك فان ولدت بعده أي بعد الولد  
الذي اعترف به ثبت نسبته منه بلا دعوة مالم ينفقه بخلاف الولد الاول فانه لا يثبت نسبته  
الا اذا اقرب به كافي الكنز وشروحه فلا يثبت نسب أولاد الأمة المذكورة من سيدها بدون  
دعوة منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا أعتقه في حال صحته وسلامته ثم  
بعد مدة أنكر السيد عتقه له والحال ان هنالك بينة تشهد بالعق فهل اذا أثبت العبد عتقه  
لدى قاضي الناحية في وجه السيد ينفذ عتقه ولا عبرة بانكاره له (اجاب) نعم لا عبرة  
لانكار السيد الاعتاق بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
ام ولد بلغ سن ولدها من سيدها نحو العشرين سنة ثم مات سيدها بعد ذلك فهل والحال  
هذه تنفذ تصرفاتها من عتق أو وصية أو بيع أو نحو ذلك وتعامل معاملة الاحرار  
(اجاب) نعم عتق أم الولد بموت سيدها وبعد موته تصير حرة فينفذ عتقها لارقائها وبيعها  
وشراؤها وايصاؤها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالي السودان يملك  
ارقاء كور او اناثا فاحبل رجل واحدة منهم واستمر صاحبها لسكون عادة أهل البلد  
لا ينعون رقيةهم من الخروج لاجل اشتغالهم في الزراعة والاحتطاب وغيرهما فجاءت  
المجارية بأولاد ويزعم الرجل المتعدي انهم أولاده وتصدق المجارية على ذلك فتهر  
الرجل المذكور مالك المجارية وأخذ الأولاد وجر عليهم بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت  
ان المجارية المذكورة عملة كة لسيدها تكون أولادها مملوكة لسيدها المجارية معها  
لامهم وياخذ أولاد المجارية ولا حق للرجل المتعدي فيهم لانهم يتبعون الام في الرق  
(اجاب) نعم تكون أولاد الأمة المذكورة من الاجنبي أرقاء تبعا لامهم فلذلك الام  
التصرف فيها وفي أولادها والحال هذه وليس للزاني المذكور الاستيلاء عليها وعلى  
أولادها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يملك عبدا بطريق الوصية

١٢٦٨

٢٠

ربيع الاول  
٢٩

١٢٦٨

ربيع الثاني  
٦

١٢٦٨

جادي الاولى  
٤

١٢٦٨

سنة	شعبان	عن جده ثم بعد مدة من السنين بلغ القاصر وأراد التصرف في العبد فادعى ان والده القاصر قد اعتقه ويده وثيقة بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العبد للقاصر بالبيعة الشرعية لا ينفذ العتق الصادر من والده ويكون باقيا على ملك الابن المذکور حيث لم يجز العتق (اجاب) لا يملك الاب عتق مرقوق ولده الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج أمته باحد ابنيه فولدت منه ثم طلقها الولد ثم تزوجها الاب بعد أن قضت عدتها لابن الآخر وطلقها الولد الثاني ايضا ثم مات الاب بعد ذلك فسكانت تلك الامة من جلة متروكة فهل تباع او تصير أم ولدا لولد الذي أولدها لانه ملك جزأمنها بعت والده واذا مات أم ولدها حكم الله فيما خص باقي الورثة مع ان فيهم الفاسر وهل الامة في كونها أم ولدا للنكاح أو الولادة (اجاب) اذا ولدت الامة من زوج ثم ملكها الزوج كلا أو بضافهي أم ولده من حين الملك فحيث ملك الابن المذکور شقصا من الامة التي ولدت منه بالنكاح كانت أم ولده لا يسوغ بيعها وعليه قيمة نصيب باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ولي أمر غصب رقيقا من ماله كره وخاف المالك من ضياع ملكه فآقر بعتق ذلك الرقيق لخلاصه من يد الغاصب فهل لا يكون ذلك العتق نافذا ويكون الرقيق ملكا لصاحبه كما كان (اجاب) اذا أخبر المولى بالعتق كذبا لاجل خلاص الرقيق من الغاصب لا يعتق الرقيق ديانته ويعتق قضاء فلا يصدقه القاضي في دوى الكذب ويحكم عليه بالعتق الا اذا شهد على ذلك قبل الاخبار فلا يعتق أصلا أما العتق مع الاكراه أو الهزل فهو صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا اعتقه بحضرة جمع من المسلمين وزوجه بحرة ثم بعد مدة طلب من سيده وثيقة العتق فانكره فهل اذا شهدت البيعة بعتقه يقضى على السيد بها ولا عبرة بانكاره لذلك (اجاب) اذا ثبت العبد دعواه الاعناق بعد انكار السيد ذلك بالوجه الشرعي قضى بعتقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبيدين اعتقهما وهو في حال الصحة والسلامة بحضرة بيعة ثم مات السيد عن زوجة ووارث غيرها فافام كل من الورثة وكيفية الا عنه في طلب ما يخصه من الميراث وادخل المملوكين في التركة فعند ذلك حضرت بيعة وشهدت بأن سيدهما اعتقهما قبل موته في حال الصحة فهل اذا حضر الوارث وأراد ادخال المملوكين في التركة لا يجاب لذلك مع وجود البيعة الشاهدة لهما بالعتق ويمنع الوارث من تعرضه لهما بغير وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت العبدان المذکوران شرعا عتق سيدهما لهما حال صحته لا يكونان تركة عنه ويمنع الوارث من معارضتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة الاصل تزوجت رقيقا وولدت منه بنتا فهل تكون البنت تابعة لامها في الحرية واذا قلتم بذلك وتزوجت البنت رقيقا ايضا وخلفت اولادا يحكم بحرية الجميع تبعا للاصل ولا يصح بيع أحد منهم (اجاب) نعم يكون الاولاد المذکورون أحرار تبعا للام اذا المنصوص عليه ان
١٢٦٨	٣	
١٢٦٨	٢٩	
١٢٦٨	١٠	ذى القعدة
١٢٦٨	٢٧	ذى الحجة
١٢٦٩	٢٣	ربيع الاول
١٢٦٩	٢٤	

الولد تبع للام في الرق والحرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي في تاريخ ١٢ جا  
سنة ٦٨ وترك متروكات ومن جملتها جارية بيضاء بيعت من التركة في تاريخ ١٧ جا  
سنة ٦٨ ولم تدع وقت البيع بالجل والآلن وضعت ولدا بتاريخ غرة صفر سنة ٦٩  
و بعد مضي هذه المدة من وقت وفاة سيدها المحدث تاريخ ما وضعت نحو ثمانية شهور  
وسنة عشر يوم تدعى الآن بان المولود من سيدها المتوفى فهل تسمع منها الدعوى  
ويكون القول لها لانها اذت أم ولد للمتوفى ويثبت نسب المولود افيديواعيا يكون الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) لا تصير الامة أم ولد للمولود اذ بمجرد دعواها انها ولدت منه  
بدون دعوة المولى واستحقاقه الولد فلا تنسب له الجارية المذكورة أم ولد للمتوفى ولا  
يثبت نسب ولدها من مولادها بمجرد قولها على الوجه المذکور والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة تملك أرقاء انا تانصرفت فيهن بالعق فادعى رجل انهن حق مورثه فهل اذا  
ثبت اقراره بغير بيان الملك والعق لها بعد استحقاقه ميراث مورثه لا يجب لدعواه  
ويكون العتق نافذا (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عما ضمنه ان ر - لا قد دبر  
جاريته وقال كامل ما يكون موجودا بالمنزل من الاشياء من فروشات وغيرها وما يخصها  
من املا كنا وكامل ما تملكه ايدينا يكون ملكا لها بعد حياتنا (اجاب) قدر فاعلنا  
هذا السؤال قبل ورود خطابكم المسطر بهذا او افدنا عليه ما صورته تنفذ الوصية بجميع  
المال حيث لا وارث او كان واجازها ويقدم الموصى له بذلك على بيت المال والوصية  
للدبرة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنه ان جارية حبشية ادعى  
ورثة شخص يسمى سعيدا بانها ملكه وان الجارية تدعى الحرية فظهر ان شخصا من  
الانكليز اشترى هذه الجارية واعتقها واوصى عليها سعيد المذکور بان يتزوجها  
او يزوجهها واعترف سعيد بجارية الجارية بحضرة بيعة شرعية فهل اذا شهدت الشهود  
بجريتها يحكم بحريتها (اجاب) حيث شهدت البيعة على اقرار سعيد المورث المذکور  
بان الجارية المذكورة معتقة لا تكون ميراثا عنه ويحكم بعتقها ولا سبيل لوارثه عليها  
وهي حرة كسائر الاحرار فتمنع ورثة سعيد عن معارضتها والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اشترى رقيقة سوداء ومكثت عنده اياما فظهر بها حمل وكرهها فخصال  
فاراد أن يبيعها فادعت أن الحمل منه فانكر ذلك فهل لا تسمع دعواه اعليه ويجوز له أن  
يبيعها ويقبل انكاره (اجاب) لا تصير الامة المذكورة أم ولد لسيدها بمجرد دعواها  
المذكورة ما لم يثبت اقراره بان جملها منه وله يبيعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك جارية مدة سنين فظهر بها حمل ونزل ميتا فاعلها سيدها من أين هذا الحمل  
فقاتلت له منك يا سيدي فقال لها ليس هذا الحمل مني فهل اذا ادعت الحمل من السيد  
وانكر السيد المذکور دعواه الاتجاب لذلك ويكون له يبيعها واقول قوله (اجاب)

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

٢٠

جادي الاولى

٤

٢٤

نعمان

٢٥



سنة	رمضان	لا يثبت نسب ولد الامة من سيدها بدون دعوته فلا تصير الامة المذكورة أم ولد لسيدها والحال هذه وليسيدها بيعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عبد في الرق زوجته امرأة حرة فولدت منه ولدا فهل الولد المذكور يبيع أم هو يكون حراً أو يكون قنانياً يبيع أباه وإذا قلت بالحرية ومات السيد وعبدته فهل لا يكون لاولاد السيد على ولد العبد سبيل (أجاب) الولد يبيع الام في الرق والحرية بحيث كانت أم الولد حرة الاصل يكون ولدها كذلك ولا ولا للاحد عليه والله اعلم (سئل) في رجل له مستولدة زوجها العبد الرقيق ودخل بها وهي ما كنة في بيت سيدها مع زوجها في عائلة السيد وزوجته فارادت المستولدة أن تطلب من سيدها أن يسكنها في مسكن على حدتها مع زوجها ولا تمسك مع زوجها في بيت السيد مع زوجته وعائلته وتدعي عليه انه أعتقها وهو ينكر ولا برهان لها على ذلك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية ولا تعق الابوت السيد (أجاب) اذا لم تثبت أم الولد المذكورة تخير عتق مولاهما بالوجه الشرعي لا يقضى بعتقها حال حياة مولاهما وتعق بموته من كل ماله واذا زوج السيد أمة أو أم ولده لا يجب عليه تبويتها وان شرطها في العقد وكان زوجها حراً والله تعالى اعلم (سئل) في جارية مملوكة لرجل أرسلها لآخر ليبيعهها بطريق الوكالة فمات المرسل فوطئها المرسل اليه واستولدها ثم أعتقها بعد ذلك وذلك بدون تلك شرعي فهل تكون الجارية باقية على ملك مالكها ولورثته أخذها منه ولا ينقذ منه الاستيلاء والعتق والحال هذه سمي المدعي عليه بمقر بذلك (أجاب) لا تكون الامة المذكورة أم ولد لاولد الوكيل المذكور ولا ينقذ اعتاقه لها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك أمة حبلت الامة ووضع غلاما وادعت انه من زوج سيدها وأنكر الزوج ذلك فهل يكون الغلام ملكا لمولاة أمه واذا مات زوجها ليرثه الغلام المذكور والحال هذه (أجاب) ابن الجارية المذكورة مملوك لمولاة أمة فلا ميراث له في تركة الزوج المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة وله جارية في الرق ادعت بعدم موت سيدها انها كانت حبلت منه ووضع ولد اعاش في حياة سيدها ومات في حياته أيضا وانها صارت بذلك أم ولد والحال ان الورثة لم تصدقها على ذلك ولم يثبت ان سيدها قبل موته أقر لها بذلك فهل لا عبرة بمجرد الدعوى منها بدون ثبوت شرعي ولا يثبت استيلاءها بقولها ذلك وللورثة بيعها (أجاب) لا تكون الامة المذكورة أم ولد لسيدها بمجرد دعواها انها ولدت منه حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في أمة ظهر بها رجل بعد موت سيدها وادعت انه من سيدها تريد بذلك أن يرث مع باقي الورثة فكذبها الورثة في ذلك ولم يصدقوها ونفوا دعواها ذلك فهل لا عبرة بدعواها ذلك ويصح منهم النفي المذكور والحال هذه حيث لم يقر سيدها ان الحمل الذي في بطنها منه (أجاب) لا تصير الامة أم ولد لسيدها بمجرد دعواها ان الحمل منه فلا عبرة لدعوى الامة المذكورة
١٢٦٩	٢٧	
١٢٦٩	شوال	
١٢٦٩	١٣	
١٢٦٩	ذى القعدة	
١٢٦٩	٢	
١٢٦٩	٢٢	
١٢٦٩	ذى الحجة	
١٢٦٩	٤	
١٢٦٩	٤	

الاستيلاء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية مقر بوطئها  
اجلها فوضعت منه ولدا كاملا وبعد ذلك مات الولد فهل والحال هذه تصير بحملها من  
سيدها ام ولد يعتنق على السيد التصرف فيها بما يزيل الملك من بيع وهبه وغير ذلك  
(اجاب) لا تصير الامه ام ولد لسيدها بمجرد دعواها الولادة منه ولا بد من اقراره بالولد  
حتى تصير ام ولد له ولا يكفي مجرد الاقرار بالوطء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
عنده جارية في الرق اراد بيعها فاعطاها الى الياسر جي لبيعها فكشت عنده مدة ايام  
وحضر المشتري فبوقت البيع تعللت وادعت ان مالكها البائع لها اعتقها بينه وبينها  
وبعده ادعت انه نام معها وحملت منه ووضعت بنتا وبعد الوضع مدته ماتت ما وضعتها  
فامتنع المشتري من قبولها فسئل من صاحبها عن عتقها وعن وطئها وحملها منه فأجاب  
بالانكار ولا بينة تثبت دعواها ولا ورقة كعادة العتق فهل لا عبرة بدعواها في العتق  
والحمل من سيدها حيث انه منكر العتق والوطء والحمل ولدان يبيعها (اجاب) نعم لا عبرة  
بدعوى الجارية المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك قنا فصل لسيدته مرض شديد مخوف فقال لعبدته المذكورة ان مت في هذه  
الليلة فأنت حر فهل اذا شفي من مرضه ولم يمت في تلك الليلة وصار متصفا بأوصاف  
الكمال المعتبرة شرعا الى الآن يكون العبد باقيا على رقه ويكون لسيدته التصرف فيه  
بالبيع وغيره (اجاب) نعم يكون العبد المذكور باقيا على الرق ولو لاه التصرف فيه اذا  
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبيدين  
وجاريتين زوجهما سيدهما العبدية واتت كل منهما بابن ثم اعتق السيد العبدين  
المذكورين واستمر كل منهما مع زوجته فهل والحال هذه يتبع الولدان أميهم ارقا وحرية  
(اجاب) نعم الولد يتبع الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبد اعتقه  
وزوجه بخرتين وخلف من بعضهما اولادا ثم بعد مدة انكر السيد العتق ويريد أن يبيعه  
فهل والحال هذه اذا ثبت العتق بالبينة الشرعية يكون العبد حرا وليس للسيد بيعه وممنوع  
من معارضة في ذلك (اجاب) نعم اذا ثبت العتق بالوجه الشرعي لا يكون للسيد بيعه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وطئ جارية زوجته بشبهة ولم تجبل منه اصلا فهل اذا  
ارادت الزوجة بيعها والنصر في نفسها تجب لذلك ولا يمنع من ذلك وطء زوجها لها  
حيث لم تعلق منه (اجاب) نعم للزوجة بيع الجارية المملوكة لها والحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في عبد رقيق تزوج حرة واتى منها ابن سنه نحو اثنتي عشرة سنة ثم ان سيد  
الرقيق باعه واراد ان يأخذ هذا الابن من جدته امه بعد موت امه فهل يتبع امه في  
الحرية والحال هذه وليس لما لك ابيه تعرض له ولا اخذه من جدته ولا من جدته الى امه  
(اجاب) الولد يتبع الام في الحرية فيكون الولد المذكور حرا تبع الامه ولا ولاية لسيد ابيه  
عليه فليس له اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء وطئها وعاقبت

٢٦ ١٢٦٩

ربيع الاول ١٠ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٢٥ ١٢٧٠

جمادى الاولى ١٤ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية ٢٤ ١٢٧٠

منه وخلفت اولاد منه وما تواتر بعد ذلك زوجها العبد فهل اذا ثبت ان الاولاد من السيد المذكور تصير ام ولد بذلك فلا يجوز بيعها ولا هبتها ولا رهنها حيث كان السيد معتقاً بنسب الاولاد منه (اجاب) حيث كان السيد معتقاً بنسب اولاد الجارية المملوكة له منه يثبت نسبهم وتصير الجارية ام ولده فلا يصح بيعها وتمليكها من غير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج امته ام ولده لعبد الرقيق واسكنهما في بيته مدة ثم بعد ذلك باع العبد لشخص آخر فاراد العبد ان يأخذ زوجته من بيت سيدها بدون اذن سيدها وبدون اجازته فهل والحال هذه لا يحجب لذلك ويجب على الامة خدمة السيد دون الزوج المذكور (اجاب) نعم لا يحجب لذلك قال في التنوير وشرحه زوج امته ام ولده لا يجب عليه تبويتها وان شرطها في العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية حبشية صيرها فراه اشافحمت منه واسقطت حبسها متخلفاً فادرك زوجته الغيرة منها فاخفها في غيبته عند زوجة حاكم البلد التي هو فيها فلما رجع من سفره سأل عنها فاخبرته زوجته بانها عند الست فعلمها منها فغتمته من اخذها مدة سبع سنين وطلبت منه بيعها او هبتها فامتنع ثم ماتت الست فطلب الجارية من وصيها فادعى بأن الست اعقتها فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان الجارية المذكورة ملكه ولم تدخل في ملك الست بوجه من الوجوه الشرعية لا ينفذ عتقها ويكون له اخذها من الوصي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الملك في الجارية المذكورة ثابتاً للرجل المذكور بالوجه الشرعي لا ينفذ عتق زوجته حاكم البلد المذكور فقيها بدون اجازة المالك حيث لم يثبت انتقالها الى ملكها بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبداً فاقترع عتقه واشهد على نفسه بینه شرعية وبعد ذلك تزوج المعتق حرة ورزق منها اولاداً ثم بعد مدة انكر السيد عتقه ويريد بيعه ويبيع اولاده فهل اذا ثبت العبد عتقه من سيده المذكور بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي في وجه سيده لا يجوز له بيعه ولا بيع اولاده (اجاب) نعم لا يجوز بيعه اذا ثبت عتقه بالوجه الشرعي واولاده من الحرة احرار ولو كان رقيقاً والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق تزوج باذن سيده بحرة ورزق منها ثلاثة اولاد صغار ثم بعد ذلك باع سيده العبد المذكور لرجل اجنبي ويريد المشتري للعبد المذكور اخذ اولاده الذي اشتراه من زوجته فهل والحال هذه تكون الاولاد المذكور احراراً تبعاً لامهم وليس للمشتري اخذ الاولاد من زوجة العبد (اجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاولاد الرقيق المذكور احرار تبعاً لامهم الحرة ولا ولاية لسيد ابينهم عليهم والمخضانة للام الحرة والله تعالى اعلم (سئل) في حرة تزوجت بعبد رقيق وانت منه باولاد فارادت سيده ببيع اولاده فهل والحال هذه يكون اولاد العبد من الحرة المذكور احراراً تبعاً لامهم فلا يجوز بيعهم (اجاب) نعم يكونون احراراً تبعاً لامهم وليس لسيدة ابينهم الرقيق بيعهم والله تعالى اعلم (سئل) في

ربيع الاول سنة

٩ ١٢٧١

جادی الاولی

١٠ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

جادی الثانیة

١٥ ١٢٧١

شوال

١٢ ١٢٧١

ذی الحجة

٢٥ ١٢٧١

٢٥ ١٢٧١

رجل اشترى جار به وأعتقها ثم تزوج بها بحضرة بينة ودخل بها وبعد ذلك بمدة من  
الستين مات عنها وعن ورثة فانكرت الورثة ما ذكر فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية عتقها  
وتزوج الرجل بها يكون لها حظها من الميراث (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي عتق  
الامة المذكورة والتزوج بها بعد قد صحح يكون لها أخذ ما يخصها بطريق الارث عن  
زوجها حيث مات وهي على عصمتها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا  
رقيةا تبرع له به رجل على يد بينة شرعية وللمالك للعبد ادعى العبد ان اياه اعنته  
والحال انه لم يكن بينة على عتق الاب له ولا على ملكه له ومالك الابن له ثابت فهل لا عبرة  
بدعوى العبد المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى العبد  
الاعتاق المجردة عن الاثبات بطريق شرعي ولو فرض ثبوت الاعتاق من الاب مع  
ثبوت ملك الابن للعبد لا ينفذ عتقه بدون اذن المالك أو اجازته ما لم يثبت انتقال  
الملك الى المعتق له قبل العتق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يملك جارية وله منها ابن بلغ سنه سنة وعشرة اشهر فاراد السيد ان يسافر بها الى جهة  
بعيدة فامتنعت عن السفر معه فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وللسيد جبرها على السفر  
معه حيث كانت مملوكة له (اجاب) نعم لا تجاب الجارية لذلك ويكون مالها  
السفر بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولد امته المملوكة له  
وحملت منه مرتين ووضعتهما كاملين ومات كل من الحملين بعد الوضع بايام مع اعتراف  
السيد بان الولدين منه فهل والحال هذه تصير المستولدة ام ولد يمتنع على السيد بيعها  
(اجاب) نعم تكون الامة المذكورة ام ولد لسيد المذکور ان كان الواقع ما هو  
مستور فليس له بيعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها حرة  
الاصل وابن معتق والدها وتركت ما يورث عنها شرعا فهل لا يرث ابن معتق الاب مع  
الام الحرة الاصل فيما تركت عن بنت معتق والده (اجاب) الام اذا كانت حرة الاصل  
بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها كما صرحوا به وبه افتى اكثرهم واستقر  
عليه فتوى المولى ابى السعود ورجع اليه بعد ان افتى بخلافه ونفى الولا عنه مصرح به  
في البدائع وبناء عليه فلا ميراث لابن معتق الاب في تركته بنت معتق ابيه لا عدم الولا على  
هذه البنت لابيها وتكون تركتها لامها المذكورة قرضا واد حيث لا وارث لها سوى  
من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق جاريته عتق تدبير لذي بينة من  
المسلمين وقال ان مت يعطى للجارية المذكورة عشرة آلاف فضة ثم بعد ذلك باعها  
وقبض الثمن فهل يصح البيع أم لا (اجاب) لا يصح بيع المدبرة حيث دبرها سيدها  
تدبيره مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما ضمنه رجل  
تزوج جارية رقية من ماله فكها وأنت من الزوج بولد فهل تعتق الجارية المذكورة  
بالولد المذکور الذي أنت به من الزوج المذکور (اجاب) الجارية الرقية اذا

زوجها مال كنهان رجل آخر وجات منه لا تعتق بذلك الحمل ولا بالولادة وهي على ما هي عليه من الرق وبنيتها ولدها في الرق فيكون رقية تباع لها مملوكا لسيدها الا اذا شرط الزوج حريته فلا تعتق الا باعتاق السيد أو بموته اذا كانت أم ولد له كأن لم تكن منكوبة لغيره وجات من السيد بولد فادعى نسبه ومات بعد ذلك فانها تعتق بموته وقبل موته تكون أم ولد لا يكون له بيعها ولا اخراجها عن ملكه الا بنحو الاعتاق وله الانتفاع بها واستخدامها مادام حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج مستولدة له رجل آخر بمهر معلوم ودخل بها الزوج وأنت منه بابت ولم يشترط الزوج على السيد حرية ابنتها منه ثم بعد ذلك طلقها الزوج المذکور فهل والحال هذه تكون المستولدة وابنتها في حجر السيد مادام حيا (اجاب) اذا زوج السيد أم ولد فجاءت بولد من الزوج فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموت السيد من كل ماله وله استخدامهما واجارته كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية ادعت على سيدها انه استتولدها فانكر السيد دعواها ذلك فهل اذا لم يعترف السيد بانه استتولدها ولم يقرب ذلك لا عبرة بدعواها المذكورة المجردة عن الشبوت وتكون مملوكة له يجوز له بيعها (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى القننة امومية الولد بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عبد رقيق اعتقه وزوجه بجرة من أخيه بصداق معلوم يشهدها البينة الشرعية ودخل بها ومكثت معه مدة من السنين وأتى منها بولادوا كتسب مالا بزراعتهم وغيرها والا ن سيدة أنكر عتقه وأراد الحجر على ماله وبيعه وبيعه أولاده فهل اذا ثبت عتقه له واقارده بوقت عقد النكاح له بشهادة جماعة من المسلمين يحكم بعتقه ولا سبيل لسيده عليه ولا على أولاده وأمواله والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت عتق السيد عبده المذکور بطريق شرعي لا يكون له معارضته في نفسه ولا في ماله الذي اكتسبه بعد العتق وأما المال الذي اكتسبه قبله أو كان بيده من قبل السيد فهو للمالك اذا لم ينتقل عن ملكه بناقل شرعي وأولاد العبد المذکور من الحرة احرار تبعا لامهم على فرض عدم العتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جارية فجاءت منه بولد وادعاه السيد ثم بعد ذلك زوجها سيدها المذکور لعبد له وجات من العبد بولد ثم بعد ذلك مات السيد وتريد الورثة أن تجعل الولد ميراثا فهل يكون ولد العبد حرا تبعا لامه ويعتق بموت السيد كعتقها بموت سيدها (اجاب) حيث زوجها السيد من عبده بعد ان استتولدها وادعى نسب ولدها يكون حكم ولده من زوجته المذکور حكم أم الولد فيعتق كما هو بموت سيدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدان وجارية بالشراء من ماله لنفسه كتب لهم وثيقة على انهم يكونون احرار بعد موته وانهم يخدمونه مادام حيا وان من أبى منهم لا يكون من عتقائه فهل يعد ذلك تدبيرا شرعيا ولا يعتقون الا بعد موت السيد وعاليهم طاعته مادام حيا

١٢٧٢

١١

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥



سؤال  
سنة ١٢٧٢ ٢٠

١٢٧٢ ٢٩

ذى القعدة  
١٢٧٢ ٨

محرم  
١٢٧٣ ٢٤

صفر  
١٢٧٣ ٥

إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم لا يعتق المدبر بدون عتق السيد والسيدة استخدامهما مادام  
حيًا فإذا مات السيد عتق من ثلث المال والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بإفادة  
في ٢٩ لسنة ٧٢ مضمونها أن حرم المرحوم إبراهيم بك وكيل الخراطوم ذكر أن في  
تركه عبدا حبشيا تريد عتقه ووردت إفادة لهذا الطرف فيها طلب الإفادة عما يكون  
في ذلك ومن حيث أن المعلوم أن الزوجة لا يسوغ لها عتق من لم يكن جميعه في ملكها  
فما الحكم (أجاب) إذا كانت من تريد العتق تملك كل الرقيق المذكور وأعتقه فلا  
مطالبة لأحد عليها بشئ وإن كانت تملك بعضهم وباقيها لغيرها وأعتقه ينفذ العتق في  
نصيبها ولباقي الشركاء تضمينها قيمة حصصهم يوم الاعتاق لو موسرة بأن تكون مالكة  
قدر قيمة نصيب الشركاء يوم الاعتاق سوى ملبوسها وتوت يومها ولها الرجوع عما  
ضمنت على العبد ويكون كله حينئذ ممتقا من قبلها والولاء لها وهذا على قول الإمام  
وهو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جارية أعتقتها في مرض موتها وهي  
تخرج من ثلث مالها ثم بعد مدة من الأيام ماتت المعتقة عن زوج وعن بنت فأنكرت  
البنت عتق الجارية المذكورة فهل إذا أثبتت الجارية المذكورة عتقها بالبينة  
الشرعية تمنع البنت المذكورة من معارضة ما في ذلك وإذا أرادت البنت المذكورة بعد  
ذلك إنشاء عتق الجارية بعد عتق أمها لا عبرة بانقضائها (أجاب) تمنع البنت المذكورة  
من معارضة ما بعد ثبوت ما ذكر وخروجها من ثلث مال المالكة المذكورة والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة كانت رقيقة اشتراها سيدتها من مالها ثم وهبت السيدة تلك الرقيقة  
لابنها فولدت منه خمس بطون وهو مقرر بأولادها منه ثم مات الابن المذكور فهل إذا  
كان كل من الهبة والاستيلاء ثابتا بالوجه الشرعي تعتق الرقيقة المذكورة بموت ذلك  
المستولد وتصير مستقلة بنفسها فليس لأحد من ورثته سبيل عليها باستخدام ولا غيره  
وإذا امتنع من له الولاء عليها من تزويجها يسوغ لها أن توكل من شاءت غيره في ذلك  
(أجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها مالك لها وحينئذ يكون لها الانفرد بشؤونها من  
نكاح أو غيره مع وجود الكفاءة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
أرقاء اعتقهم وأوصى لهم بوصية لكل واحد قدر معلوم من الدراهم في مرض موته  
ومات عن ورثة كلهم بلغ وعليه دين مستغرق لتركته وبعض ورثته صدق على العتق  
والوصية والبعض الآخر لم يصدق فهل بعد الثبوت شرعا يقدم صاحب الدين بدينه على  
العتق والوصية أو كيف يكون الحكم الشرعي (أجاب) الوصية من المديون مؤخره عن  
الدين وكذا العتق من المديون بحيث يفي مرض الموت إلا أنه يصح ويسعى في قيمته لا لو كان  
في الصحة ولو كان في المرض والدين غير محيط به فذمن الثلث كسائر وصايا ما والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا إذا قال له بحضرة بينة شرعية من المسلمين لا ملك لي عليك  
لأحكم لي عليك وأمر لمفوض لنفسك وكتب له وثيقة بخطه وختمها بختمه فهل إذا



تحقق ما ذكره كرمكم بعتق ذلك العبد بعد ثبوت هذه الالفاظ مع الورقة ولا رجعة للسيد في ملكه بعد ذلك (اجاب) قول السيد لعبد لا ملك لي عليك من كتابات العتق فان نوى السيد به العتق والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة كبار بالغين وقصر ومن جلة متروكات المتوفى عبد رقيق فاعتق الورثة البالغون ما يخصهم من ذلك الرقيق فهل يلزمهم دفع قيمة استحقاق القصر من ذلك العبد المذكور واذا توقف الوصي في اخذ استحقاق الورثة القصر من قيمة العبد ليس له ذلك ويلزمه قبولها حيث كان البالغ موسر بن (اجاب) اذا كان شريك المعتق صبيا ينتظر بلوغه ان لم يكن ارولى او وصى فان كان له احدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى او كاتب كما افاده في البحر الرائق والله تعالى اعلم (سئل) في جارية اس تولدها مولاهها والان تريد من سيدها ان يبيعهما من غيره او ينجز عتقها حالا فهل لا يجوز للولي بيعها حيث كان مقرابا لها ام ولده ولا يجبر على تنجز عتقها وتجب الاستولادة المذكورة على طاعة سيدها وبقائها في منزله (اجاب) نعم لا يجوز للولي بيعها لان بيع ام الولد باطل ولا يجبر على تنجز العتق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكات جارية سوداء باقية على رقها فادعت ان المورث استولدها قبل موته فانكر الوارث دعواها الاستيلاء فهل اذا لم تثبت دعواها الاستيلاء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن الثبوت وتكون من جلة الميراث (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فتية هربت منه ثم بعد مدة جاءت ومعهما ابن منها ادعت انه من سيدها المذكور ففرض بها وثقاها هي وابنها بناحية الصبي في ابعادته ولم يحصل منه دعوى ولا اقرار بنسب الولد اليه ولم يكن عندها اثبات ذلك عليه بوجه شرعي فهل لا عبرة بدعواها ولا يثبت عليه امومية ولدها ولا ينسب الولد اليه بمجرد دعواها (اجاب) نعم لا عبرة بدعواها المذكورة حيث تجردت عن الاثبات الشرعية والمحال ما ذكر ولا يثبت نسب ولدها منه بمجرد ذلك ما لم يقر بنسبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رقيق تزوج امرأته الاصل واتى منها بولد ثم بعد مدة كبر الولد وتزوج حرة الاصل ايضا واتى منها بولاد واستمر هو واولاده منفردا مدة من السنين قبل موت ابيه وبعد موته مات سيد ابيه عن اولاده وماتت اولاده عن ذريتهم ومات ابوهم ايضا من مدة تزيد على اربعين سنة والآن اولاد اولاد سيد ابيه يدعون انه مملوك لهم وان اولاده كذلك عملوا كونهم فان كرر دعواهم فهل اذا كانت أمه حرة الاصل وأم أولاده كذلك يكون هو وأولاده احرار اولو لم يكن ابوهم عتقا بل بقي في الرق الى ان مات على انه كان المسموع له من الناس ان اباه كان معتقا حين تزوجه بأمه فيكون هو وأولاده احرار اتباعا لامهم وليس لعصبة مولى ابيه ولا عليه ولا على اولاده (اجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فعلى

١٢٧٣

١٨

صفر

١٢٧٤

٢٤

رمضان

١٢٧٤

٥

ذى القعدة

١٢٧٤

٥

رجب

١٢٧٩

١٩

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢١

فرض كون أبى الولد المذکور رقيقا يكون هو حرا بالتبعية لأمه الحرة وكذلك اولاده المستولدون من الحرة ومع حرية الأم بالاء التلا يكون لمولى الأب ولاء على اولادها اذا لام اذا كانت حرة الاصل لا يكون لاحد ولا على اولادها كما هو مصرح به فى كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) فى جارية مسلمة اصابة اشتراها رجل نصراني وتساها وأولدها اولاد اثم هلك عنها وعن اولادها وكفل الاولاد معهم اخوا بيهم وقام بتربيتهم وأمهم معهم حتى كبروا ثم هدى الله سبحانه وتعالى اكرهم للاسلام وشرح صدره فأسلم وخرج من بيت عمه وأراد أن ياخذ أمه المذكورة وهى تريد الخروج معه فغناه عنه من ذلك ولم يسلم له فيها فهل له اخراجها من بيت عمه جبرا عليه ويجب على الحاكم أن يمكنه من ذلك (اجاب) ليس لعم الاولاد جبر مستولدة اخيه المسلمة التى هى أم الاولاد المعتقة بموت مالكها على الإقامة فى بيته ولها الخروج والاقامة مع ولدها المذکور أو حيث شاءت وحيث كانت مسلمة كما ذكر فاولادها جميعا مسلمون تبعها والله تعالى اعلم (سئل) فى نصراني اشترى جارية مسلمة فى دار الاسلام واستر شها وأنت منه بولد فادعى نسبه ثم مات الولد المذکور ثم حملت منه بعد ذلك ثم مات النصراني المذکور عن الجارية المذكورة وهى حامل منه ولم ينف نسب الحمل عنه قبل موته ثم بعد موته بنحو شهر ولدت بنتا فهل تعتق الجارية المذكورة بموت سيدها النصراني المذکور وتكون البنت المذكورة مسلمة تبعا لأمها المذكورة وتكون أمها المذكورة حرة بحق بحضانتها من بقية أقارب البنت المذكورة النصارى (اجاب) نعم تعتق الجارية المذكورة بموت سيدها مستولدها المذکور وتكون البنت المذكورة مسلمة تبعا لأمها المسلمة المذكورة وتكون أحق بحضانتها من بقية أقاربها مادامت صالحة للحضانة والله تعالى اعلم

١٢٨٢

٢٢

١٢٩٠

٩

## \* (باب التعزير والردة وحذف القذف والبلغاة) \*

(سئل) عن قضية الشيخ عبد العزيز النائب بناحية العشى الذى كتب الاشهاد على دفتر القوائض بناحية الزينية على خلاف الحقيقة (اجاب) يعزرا النائب على ما صدر منه من مخالفة الشريعة الخفيفة ولا يضمن شيئا من المال والضمان على من برئت ذمته ظاهر بحسب كتابة النائب المذکور عن دين الميرى بالخضم المذکور فريث وخدمته ان كان حيا ومن تركته ان كان ميتا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل سب قاضى ببلده وسب أباه ايضا وسب دينه بقوله مخاطبا له الله يلعنه ويلعن أباه ويلعن دينه فهل عند ثبوت ما ذكر بالبيئة الشرعية يعزرا الساب فى مقابلة سبه له ولا يبيده خصوصا اذا كان أبوه عالما ويحكم بكفره فى مقابلة قوله الله يلعن دينه أولا (اجاب) يعزركل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بلغه من العين فعلى الرجل المذکور التعزير الثلاث

١٢٦٥

صفر

١٢

ربيع الثانى

١٢٦٥

٢٥

عنه على ارتكابه مثل هذا الصنيع الشنيع والفعل القبيح وفي رد المختار من الردة ثم  
أن مقتضى كلامهم أيضا أنه لا يكفر بشتن دين مسلم أي لا يحكم بكفره لا مكان التأويل ثم  
رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين  
مسلم ولكن يمكن التأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين  
الاسلام فينبغي أن لا يكفر والله تعالى أعلم اهـ وأقره في نور العين اهـ والله تعالى أعلم  
(سئل) في نصراني أشيع عنه أنه أسلم فأخضره القاضي وسأله عما وقع منه فقال أنا قلت  
لا اله الا الله محمد رسول الله وهذه الكلمة يقولها العيسوي وغيره فقال له القاضي فيكون  
محمد هذا نبيا ورسولا فقال نعم نبي ورسول هو اهـ فقال له مبعوث لكافة الخلق ودينه  
وشرعيته ناسخة لشرعية الاديان وما عدا ملته فهو باطل فقال لمجددنا لا أعرف ولا  
تستوقعوني (أجاب) ليس في كلام النصراني المذكور ما يفيد دخوله في الاسلام صريحا  
فلا يحكم عليه به بمجرد ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الاشراف المعظمين  
تعدى عليه شيخ قرية فخره وشتمه وآذاه بالكلام القبيح فهل اذا رفته للتاضي وأثبت  
عليه ذلك بالبينّة الشرعية يكون للقاضي تعزير بما يليق بحاله (أجاب) اذا ثبت على  
شيخ البلد المذكور ما يوجب عليه التعزير شرعا يكون للقاضي تعزيره بما يليق بحاله  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعندها بنت معتقة والدها فترزجت  
تلك البنت رجلا ودخل بها ثم بعد مضي خمسة أيام أخبر زوج البنت أنه وجدها نبيا  
فأخبرت البنت أن زوجها سيدتها أزال بكارتها من نحو سنة فأنكر زوجها سيدتها ذلك  
فهل لا يلزمه شيء بمجرد قولها وأخبارها بذلك (أجاب) نعم لا يلزمه والحال هذه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل أجنبى سب امرأة وقد فها تزوج ابنتها أنه زنى بها بحضرة  
بينّة شرعية فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يلزمه حد القذف سيما انها شريفة  
منسوبة من آل بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويسوغ للقاضي إجراء الحد عليه  
بعد ثبوته (أجاب) اذا كان المقذوف بصريح الزنا أو بالغا عا قلا مسلما عفيفا عن  
الزنا يحد قاذفه بعد ثبوت القذف بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
كانت مع الجماعة الزناة وتاب من ذلك وحسنت ثوبتها وتزوجت برجل ومكثت معه مدة  
ولزوجة أم وخال أغرياها على أن ترجع مع الزناة ثانيا وصارت تمتنع من ذلك  
فبعد مدة غاب الزوج عن بلد له لقضاء أشغاله ورجع فوجد الخال والام اخذا  
زوجته مع صاعها وملبوسها وبعض امة لزوجها وورداها مع الزناة فهل اذا رفتهما  
للحاكم وثبت عليهم ما ذكر يكون للحاكم الشرعي تعزيرهما على ذلك (أجاب)  
للقاضي تعزير بكل من ارتكب من ذكره أو أذى مسلما بغير حق بقول أو فعل والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت امرأة وطلقها فاشترى منها ابيا خلف بالطلاق الثلاث أنه  
فعل بامها الزنا وهي محرمة عليه وهو محصن فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يثبت الزنا

١٢٦٦

٢١

رمضان

١٢٦٦

١٤

رجب

١٢٦٧

١٥

صفر

١٢٦٨

١٠

رجب

١٢٦٨

٢٦

شوال

١٢٧٠

٣٠

الابتهاد اربعة من الرجال او بالاقرار اربع مرات عند المحاكم ولا يثبت بالاقرار مرة فلا يحسد الرجل المذکور حد الزنا ويجب بقذف المحرمة المحصنة حد القذف ثم انون جلدة بطلب المقذوف حيث كان القذف بصريح الزنا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قبطية في قرية من قرى الجيزة اسلمت وحسن اسلامها وصارت من النساء المسلمات بحضرة جمع من المسلمين وهي بالغة عاقلة مختارة ثم غرها اهلها واستردوها الى دين النصرانية وصارت مرتدة فاحكمها وما يفعل بها شرعا (اجاب) تؤمر المرتدة المذكورة بالعود الى دين الاسلام فان اسلمت فيها ونعمت والاتباع على الاسلام وتخلد في الحبس الى ان تسلم ولا تقتل عندنا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى مصر بما مضمونه طلب الافادة عما يجب شرعا على الرجل الذي سب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحضر بين يدي القاضى وشهدت عليه البينة واقرب بذلك فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد وقع اختلاف في عبارات كتب المذهب في قبول توبة من ارتد بسب النبي صلى الله عليه وسلم وعدم قبولها واضطربت في ذلك اضطرابا كثيرا وعن مال الى قبول توبته صاحب نور العين في اصلاح جامع الفصولين وعبارته نقلا عن رسالة حسام جلبي في الرد على البرازيلية في حكم تلك المسئلة اعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وارثا دلالة منافاة عظيمة والايان الثابت بالدلة القطعية التي لا شبهة فيها فسيب جوده فيكون كفرا فيقتل به ان لم يتب فهذا مجمع عليه بين المجتهدين لكنه ان تاب وعاد الى الاسلام تقبل توبته فلا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنابلة على ما صرح به شيخ الاسلام على السبكي في كتاب السيف المسلول في سب الرسول وذكري في الحاوي من سب النبي عليه السلام يكفر ولا توبة له سوى تجديد الايمان وقد قال بعض المتأخرين لا توبة له اصل فيقتل حد الاستدلال بقوله عليه السلام من سب نبيا فاقتلوه لكن الاصح انه لا يقتل بعد تجديد الايمان ولانه عليه السلام نهى عليا رضي الله عنه عن قتل من قال لا اله الا الله محمد رسول الله من اهل مكة الذين امره عليه السلام بقتلهم بما روى عنه عليه السلام انفا السهم النبي عليه السلام فقال على رضي الله عنه هذا من خوف السيف فقال عليه السلام اشرح قلبه وقال في آخر تلك الرسالة المفهوم من كلام صاحب الشفاء ان قتل الساب ليس حدا عند الحنفية بل كفر والكفر يزول بالتوبة والاسلام فيزول القتل بزوال سببه ثم قال وبالجمله فقد تتبعنا كتب التحفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة الساب المسلم عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى البرازيلية وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه فيما مر في أوائل الرسالة فنذكر وقال هذا الذي ذكرناه الى هنا حكم المسلم الساب ثم قال يقول الحقير يؤيد ما ذكره من تخطئة ما في البرازيلية ما ذكره في بعض الفتاوى نقلا عن كتاب الخراج للإمام ابى يوسف أن من سب النبي عليه السلام يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند الامام خلافا ل محمد اه هذا وقد اجاب العلامة ابو السعود

١٢٧١

٢٢

صفر

١٢٧٣

١٤

مطلب في حكم سباب النبي صلى الله عليه وسلم

المفتي عن هذه المسئلة حين استفتي عنها بما حاصله ان المسئلة اختلافية فقد عرض على  
السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان ابن سليم خان في أمر الجمع بين القولين  
والرعاية للذهبين بان الاولى ان ينظر الى حال الشخص التائب عن سب النبي عليه  
السلام فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بقول ابي حنيفة في  
قبول توبته ويكتفي بالتعزير والمحبس تأديبا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير  
فلا يعتمد على توبته واسلامه ويتل حذافا من السلطان جميع قضاة مكة ان يعملوا بعد  
اليوم بهذا الجمع لمسا فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم  
الحساب اه المراد وتلقه في تنقيح الحامدية وزاد عليه وذكر ان صاحب الدر المختط  
رأيه على العمل بهذا الجمع الذي ذكره ابو السعود ونقل عن معين المحكام موزيا الى  
شرح الطحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة  
وحكمه حكم المرتدين اه وفي المنتقى من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد  
وحكمه حكم المرتد في فعل به ما يفعل بالمرتد اه فقوله في فعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في  
قبول توبته كما لا يخفى ثم قال والمحاصل ان هذا المقام من مداحض الاقدام قد وقع فيه  
فضلاء عظام وبعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند  
تام ثم قال فعلى المفتي ان يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل النفس من  
اعظم الآثام ولو ثبت ان قتله منقول عن الامام فنع نقل خلافه يجب الاعراض عنه  
والاجام لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات اه وفي رد المحتار على الدر المختار أقول  
ورأيت في كتاب الخراج لابي يوسف مانعه وايما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد كفر بالله تعالى وبانت منه امر أنه فان تاب والا  
قتل وكذلك المرأة الا ان اباحية قال لا تقتل المرأة وتجب على الاسلام اه وهكذا  
نقل الخيزراني في حاشية البحران المسطور في كتب المذهب انها ردة وحكمها حكمها  
ثم نقل عبارة المنتقى ومعين المحكام انتهى المراد منه وعلى هذا قال احتياط عدم قتل  
الساب المذكور وان تاب ورجع وحسنت توبته وظهر صلاحه والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة خالصة من الا زواج تدخل وتخرج في بيت رجل اجنبي لقضاء حاجة فوجته ثم  
بعد ذلك بمدة من الشهور ظهر بتلك المرأة جبل ظاهرا فادعت المرأة انه من صاحب  
البيت الذي تدخل فيه وتخرج منه فانكر الرجل صاحب البيت دعواها اذ لك وجدها  
فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يترتب على الرجل المذكور بدعوى  
المرأة الاجنبية ان جبلها منه المجرمة عن الاثبات الشرعية شئ والله تعالى اعلم (سئل)  
من المحافظة بمصر في غرة ذي القعدة سنة ١٢٧٨ بما حاصله قد ورد للدويان افادة من  
الضابطة في ٢٩ شوال سنة ١٢٧٨ ومحجوب بها اوراق ضمن ما حصل من امرأة  
تدعى هنا بنت عبد الهادي المرياقي من كونها تزوجت بشخص نصراني يدعى عطيسة



١٢٧٨

٣

١٢٨٠

صفر  
١٥

مسعودا من بياض النصارى بمديرية بني سويف ووسمت على يديهما صليبا وسمت نفسها  
مريم بنت خنا عبد الملك ثم عادت للاسلام وخرجت في ذلك وحيث القصد رؤية  
تلك المادة بطرف فضيلةكم بالاتحاد مع حضرات العلماء وما يمتصوب شرعا فإدعاه لزم  
ترقيمه والاوراق عدد ٦٠ رسالة ليصير الاجراء حسب ما ذكر وترد الافادة مع اعادة الاوراق  
ليجري اللازم (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه المادة والافادة عنها ان هذه  
المرأة قد ارتكبت حرما عظيمة وزيادة على ذلك حصول ما يفيد الارتداد عن دين  
الاسلام فتستحق التعزير لكونها ثابتة ورجعت عن ذلك واسلمت فتقبل  
توبتها والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بالغ عاقل تعدى على والده بالضرب والشم وتنف  
شعر من لحية وضر به بالنعل ايضا على رأسه وخنقه بيديه حتى كاد أن يزهق روحه  
فهل يعزرها شرعا بشدة التعزير الا لا تقي به في تطهير ما فعله في حق والده مما ذكر وهل ايضا  
اذا ادعى الولد المذكور على والده بشيء من متاع والده الكائن في منزله لا يقضى له بدون  
بينة شرعية سيما وهو في معيشة والده الآن وليس للولد كسب مختص به (اجاب)  
حيث تعدى الولد على ابيه بذلك فانه يعزرها تعزير الا لا ثاقبه اذ كل معصية ليس فيها حد  
مقدر فقيها التعزير واذا كان الولد في عيال ابيه وليس له كسب خاص به لا يقضى له  
بما ادعاه من متاع ابيه الا اذا اثبت انتقاله اليه بناقل شرعي بل الحكم كذلك لولم يكن  
في عياله بعد تحقق كون المدعى به تحت يد الاب والله تعالى اعلم (سئل) من المند  
بما صورته بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونستعينه ونصلي على رسوله وعلى آله  
وصحبه (وبعد) ما يقول العلماء الحنفية العامة والفقهاء الكاملون من المحرمين  
الشرعيين وغيرهم ايدهم الله تعالى ونفعنا ببركاتهم آمين في تصحيح الجوابين  
للفريقين المختلفين للسؤالين الاتيين المكتوبين بعد فان علماء بلدتنا اختلفوا فيهما  
فلرفع الاختلاف وتحقق القول المختار سئل من تحارب العلماء وفحول الفقهاء من  
مذهب الحنفية أكثرهم الله تعالى في البرية ان يبينوا حيث يتضح لنا ان الفريق  
الاول في الجواب مصيب أم الفريق الثاني فيبينوا بوجه الكريم توجروا في الدنيا والدين  
(أما السؤال الاول) فان رجلا من الامراء يسمى يزيد مثلا سرق ماله من بيته فاطلع عليه  
فشرع في تفحصه وتجسس من بين اتباعه وخدمته فقال رجل من اتباعه يقال له عمرو  
مثلا اني سرت مالا من بيتك وأعطيت رجلا آخر يقال له خالد مثلا لأن بيدهم ويطي  
ثمنه لي فاعطاني ثمنه وأحضر من المال المذروق شيئا ولم يحضر شيئا فالك المال يعني زيدا  
حبس عمرا وخالد اثلاثة أيام وايضا أمر بعض خدمته بضر بهما ليقرأ ويحضر ابقية  
المال فضر بهما بالجراثيم من شجر تمر الهندي بحضرة زيد بقدر نصف الساعة ثم راح  
زيد في البيت وبعد غيبوبته أيضا حضر بهما الخدام المذكورون وأيضا ضرب السارق  
الموسوم بعرو بالرجل مرارا كثيرة بين كتي خالد المعاون له ثم اطلع على هذه الواقعة



حاكم البلدة ولم يدع أحد فاستعتى من العلماء هل يجوز للحاكم أن يعزر زيدا بلا دعوى أحد أم لا فاختلف الفريقان في الجواب (فاجاب الفريق الاول) بأن لا يعزره الحاكم بلا دعوى أحد لان صاحب الفتح والدراختار وغيرهما من المحنفية أجمعين اشترطوا الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد أي في الجناية التي يجني فيها على الانسان خاصة حيث صرح صاحب الحاشية الشامية تحت قول صاحب الدراختار وعزر كل من تكب منكر الى آخره نقلا عن الفتح بان ما يجب حقا للعبدية توقفه على الدعوى وهكذا في جميع الكتب (واجاب الفريق الثاني) بأنه يجوز للحاكم أن يعزره من غير أن يدعى عليه أحد لان أمره الخدم بضر السارق والمعاون له لا يجوز له شرعا لانه لم يكن حاكما فلحاكم أن يعزره بلا دعوى أحد لان مبنى التعزير على السياسة قال صاحب البحر الرائق وظاهر كلامهم ان السياسة هي فعل شيء من الحكم لمصلحة براهوا وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي (فقال الفريق الاول) في معنى الرواية انها محمولة فيما اذا كان حق الله تعالى خاصا او فيما اذا اجتمع حق الله تعالى وحق العبد لكان حق الله غالب فيه أو يكون الفساد من الظالم عاما لا يختص بشخص واحد أو تكرر منه كما يظهر من الامثلة المذكورة في كتب القوم لمسئلة السياسة وايضا المراد من مسئلة السياسة المذكورة في البحر وغيره شدة التعزير حتى النفي والقتل وحبس الدوام وغيرها وان لم يرد بتلك الشدة دليل جزئي أما اذا كان حق العبد خالصا أو اجتماعا وحق العبد غالب فيه فلا يعزر بلا دعوى أحد كما صرح به غير واحد من الفقهاء المحنفية فوردت الدلائل الصريحة بتوقفه على الدعوى في حقوق العباد والحبس ان بعض الاذكياء القطن يقول انه وقع سهو من الكتاب في عبارة رد المختار في قوله دليل جزئي وينبغي ان يكون دليلا خبريا بالخفاء المعجزة والباء الموحدة (وأما السؤال الثاني) فهو ان زيد المذكور المالك المأراخ في البيت ضرب عمرو السارق خالد ارجله مرارا كثيرة بغير أمره وبغير حضوره كما أفر هو بنفسه وضربه خدماه بالجرأندأيضا ثم ألقيا في الحجرة فمات خالد بالمعاون للسارق ولم يثبت انه مات بضربات الجرأندأيضا مات بسدة ضرب رجل السارق فعلى أي حال كان بعض اولياء الميت عفووا واصطلحوا على مال بل ما قاموا بالدعوى وما ادعى السارق المضروب ايضا فاطلع حاكم البلدة على الواقعة أفيجوز حينئذ للحاكم أن يعزر زيدا بعد عفو اولياء او الصلح على مال مع عدم الدعوى من السارق المحي أم لا يجوز فاختلف الفريقان من علماء بلدتنا في هذا الجواب ايضا مثل السابق (فاجاب الفريق الاول) بأنه لا يجوز للحاكم أن يعزره في الصورة المذكورة لان حق العبد سقط بعدم الدعوى وبالعفو والصلح فما بقي حق الله تعالى للجزاء في الدنيا لان الفقهاء صرحوا ان حق الله تعالى في حقوق العباد تابع ومغلوب فلما سقط المتبوع والغالب سقط التابع والمغلوب في ضمنه كما في رد المختار والقنية وغيرهما وكما قال أبو المسكارم في شرح مختصر الوقاية أما لقصاص ففيه حق الله

تعالى ايضا لكان الغالب فيه حق العبد والعبرة للغالب وهكذا في الولو الجمية نقلا عن فتاوى الصدر الشهيد في كتاب الحج حيث قال اذا اجتمع المحققان قدم حق العبد اه وقال في الاشياء التابعة يسقط بسقوط المتبوع وأيضا قال في موضع آخر يسقط الفرع اذا سقط الاصل (وأجاب الفريق الثاني) بأنه يجوز للحاكم أن يعزر بعد عفو الاولياء أو صلحهم على مال وبعد عدم الدعوى أيضا لأنه بسبب عفوهم يسقط القصاص في العمد والدية في شبه العمد وهما كاتبا جزاء للمحل لاجزاء للفعل فبقى جزاء الفعل بعد العفو أيضا فبذلك يجوز للحاكم أن يعزره كما قال صاحب التوضيح ان القصاص من وجهه جزاء للمحل ومن وجهه جزاء الفعل أما الاول فلقوله تعالى أن النفس بالنفس وكونه حقا ولا ياء المقتول يدل على هذا وأما الثاني فلأنه شرع ليكون زاجرا من هدم بنيان الرب والزواج كالمحدود والكفارات انما هي أجزية الأفعال ووجوب القصاص على الجماعة يدل على كونه جزاء الفعل (وقال المجوى) في آخر القاعدة السادسة المستحق اذا أسقط حقه كان للامام التعزير لانه شرع للاصلاح وقد ثبت ذلك في اقامته وقال في الفتاوى الخيرية نقلا عن حاشية الاشياء للشيخ خير الدين الرملي معزيا الى العزيز بن عبد السلام فائدة ما من حق من حقوق العباد يسقط باسقاطهم أولا يسقط باسقاطهم الا وفيه حق الله تعالى وهو حق الاجابة والطاعة سواء كان الحق محميا باباحة أولا فاذ اسقط حق الآدمي بالعفو هل يعزر من عليه الحق لانتهاك المحرمة ففيه اختلاف المشايخ والمختار انه لا يسقط تعزيره اغلاقا لباب الجراءة على الله تعالى انتهت عباوته بلفظه (فقال الفريق الاول) في جواب الفريق الثاني ان رواية المجوى المنقولة في بيان الفرق بين المحدود والقصاص من الاشياء منقولة من الزركشي وقوله لا يكون حجة على الحنفية بثلاث دلائل (الاول) ان الزركشي شافعي المذهب كما صرح به المجوى في مواضع شتى من حاشيته على الاشياء فلا يكون قوله حجة على الحنفية (والثاني) ان قوله وقع بطريق النظر في قول النووي في اطلاق الشفاعة ولا دخل في هذا المقام لذكر سقوط التعزير أو عدمه وقول النووي مؤيد بالاكثرفلا يعاب قول الزركشي بمقالة قول النووي ويظهر قولنا غاية الظهور اذا نقلت عبارة المجوى نقلا كاملا فلماذا أنقل عبارة ما سبقها وما لحقها وهي هذه قال النووي في شرح مسلم واجمعوا على تحريم الشفاعة في المحدود اذا بلغ الامام وانه يحرم التشفيغ فيه فاما قبل بلوغ الامام فاجازه أكثر العلماء اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للمسلمين فان كان لم يشفع فيه وأما المعاصي التي لاحد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها والتشفيغ سواء بلغت الامام أولا لانها أهون ثم الشفاعة فيها مستحبة اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى قال الزركشي في قواعده واطلاق الشفاعة في التعزير فيه نظرا لان المستحق اذا أسقط حقه كان للامام التعزير لانه شرع للاصلاح وقد ثبت ذلك في اقامته وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استحبابها انتهت عبارة المجوى

فثبت من نقل العبادة غاية الثبوت ما قلناه آتفا ولا يثبت أيضا من قول الزركشي  
ثبوت التعزير فيما قلناه غاية ما في الباب أنه يثبت منها على تقدير التسليم عدم استحباب  
الشفاعة في المعاصي المذكورة وهو خارج عن البحث (والثالث) أن قول الزركشي  
مخالف لقواعد الحنفية ولتصريحاتهم أما مخالفته للقواعد فلما مر آتفا بان التابع يسقط  
بسقوط المتبوع كما مر في الأشباه وأما مخالفته لتصريحاتهم فسنذكرها ولا ريب أن  
القصاص جزاء المحل من وجه كما في التوضيح ومن وجه جزاء الفعل وذلك أنهم وهو  
في الآخرة فإن شاء الغفار غفروا وإن شاء انتقم عاقب أما في الدنيا فليس له جزاء بعد العفو  
وكيف لا فقد صرح صاحب تسكيلة البحر الرائق في باب ما يوجب القصاص وما لا  
يوجبها ناقل عن الظهيرية ولو أن رجلا أخذ رجلا فقيده وحده حتى مات جوعا قال محمد  
رحمه الله أوجعه عقوبة والدية على عاقبته والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله أنه  
لا شيء عليه (وأما الجواب عن الرواية الخيرية) فهو أيضا بمثل جواب قول الزركشي لأن  
العز بن عبد السلام المذكور في الخيرية تظن أنه كان شافعيًا كما في الطبقات الوسطى  
لمولانا العلامة المحافظ تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي الشافعي تغمده الله برحمته  
في ترجمة عز الدين بن عبد السلام والفتاوى الخيرية المحدثه الموجودة في البلدة تحتوى  
اغلاطا كثيرة ويؤيد ما قلنا بان عز الدين الموصوف كان شافعيًا وروايته موافقة  
لرواية الشافعية ما في المحاوى الصغير للقرطبي الشافعي اذ وقعت الرواية في باب شرب  
الخمر مثل ما في الخيرية عن عز الدين وفي المحاوى عن الزركشي ولان روايته مخالفة  
لتصريحات الفقهاء الحنفية كما في القنية ناقل عن الاسيبي في التعزير من حقوق العباد  
حتى يسقط بالعفو إلى آخره وفي الشامية تحت قول الدر المختار في فصل التعزير وهو  
أي حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الإبراء والعفو إلى أن قال وذلك أن جميع ما مر من  
الفاظ القذف والشم الموجبة للتعزير منهنى عنها شرعا قال تعالى ولا تنازروا بالقاب  
فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد لمخاطبته ولذا وقع في سقط التعزير  
إلى آخره فثبت منهما أن رواية الخيرية مخالفة للقنية والشامية فلا يعاب بمثلها ولا  
يفتق بها وكيف يفق بها فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعز أحدًا بعد العفو بل قال رجل  
في تقسيم الشربة لمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه ابن عمك فغضب صلى الله عليه وسلم  
ولم يعزوه لان التعزير لمحق آدمي وهو النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز تركه كما مر في الفتح  
في باب التعزير (والفريق الثاني) يقول أنه لا تعتبر رواية الشامية بمقابلتها لرواية الخيرية  
لان الخطيب خير الدين الياس زاده جامع الفتاوى الخيرية عزار رواية عدم السقوط إلى  
خير الدين الرملى وهو عز إلى العز بن عبد السلام وابن عابدين لم يعز رواية السقوط إلى  
أحد والياس زاده مقدم على صاحب رد المختار (والفريق الأول) يقول أن رواية الشامية  
مؤيدة برواية القنية المتقدمة على خير الدين الرملى شيخ مؤلف الدر المختار وبالحديث

محرم

سنة

٤

١٢٨٣

الشر يف المنقول في فتح القدير كما بينا في مثل هذه الصورة يعتمد على رواية الخيرية عن  
العز بن عبد السلام أم على رواية القنية ورد المختار وغيره بنوا أنها العلماء الراسخون  
واهدونا هداية كاملة وأرشدونا إلى سبيل الرشاد جزاكم الله تعالى في الدارين خير الجزاء  
آمين (اجاب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وما توفيقى الا بالله والشكر له ملهم الصواب  
والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب (وبعد) فاني اطاعت على ما  
تضمنه هذا المجموع من السؤالين والجوابين المحررين من الفريقين من علماء الهند  
والمعارضات الصادرة بينهما فيما أجاب به كل منهما وحيث كان المقصود ابداء ما به يظهر  
المصيب منهما من غيره وتحقيق القول المختار على مقتضى قواعد مذهب امام الائمة خادم  
الكتاب والسنة الامام الاعظم أبي حنيفة بن ثابت النعمان أسكنه الله فسيح الجنان  
(فاقول في ذلك وبالله التوفيق) ان الصواب هو جواب الفريق الاول لكونه موافقا  
لفروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله حسب النقول المذكورة في أجوبة الفريق  
الاول ولما في الدر المختار ونقل عن الفتح ما يجب حق العبد لا يقيمه الا الامام لتوقفه على  
الدعوى الا أن يحكما فيه فليحفظ وكثير من كتب المذهب صرح فيها بالتعزير  
الواجب حق العبد بتوقفه على دعواه وطلبه فلا يكون للامام ولا للقاضي اقامته بلا  
طلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايذاء والشر والفساد من الشخص فينتقل حكمه من  
كونه حق العبد مخصوص الى كونه حق الله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون  
للإمام أو للقاضي تعزيره وإجراؤه ما يكون فيه المصلحة دفعا للفساد قال العلامة زين بن  
نجم صاحب البحر الرائق في رسالته الخاصة بالتعزير ذكر في فتح القدير معزيا الى فتاوى  
قاضي خان أن التعزير يرقى بحق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الإبراء والعفو والهادة على  
الشهادة وتجري فيه اليمين يعني إذا أنكر أنه سبه يخلف ويقضى بالنكول ولا يخفى على  
أحد أنه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله تعالى فحق العبد لا شئ له يجري فيه ما ذكر  
وأما ما وجب منه حق الله تعالى فقد ذكرنا أنه يجب على الامام ولا يحل له تركه الا  
فيما إذا علم أنه أنزجر القاعل قبل ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز اثباته بمجرد  
شهادته فيكون مدعى شاهدا إذا كان معه آخر انتهى ما في فتح القدير فقد استفيد منه  
سماع البيهقي بلا دعوى ويدخل التعزير تحت قولهم في تفسير الجرح المقبول في كتاب  
الشهادات هو ما تضمنه حق الله تعالى او حق العبد والمجرد الذي لا يقبل ولا تسمع البيهقي  
عليه هو ما لم يتضمن حق الله تعالى ولا للعبد كما في الهداية وغيره فحق الله تعالى أهم من  
الحسد والتعازير التي هي من حقوقه تعالى لان المراد بحق الله تعالى كما صرح به  
الاصوليون ما يتعلق نفسه بالاعاءة وذكر في المعراج في شرح قوله في الهداية لا تسمع  
الشهادة على جرح مجرد فان قيل انه عليه الصلاة والسلام قال اذكروا الفاجر بما فيه قلنا  
هو محمول على ما إذا كان ضرره يمتد الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام فيدخل



تحت ما اذا كان ضرره عاما كرجل يؤذي بلسانه ويده فاذا علموا القاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ويمنعه اشد المنع ويهرزه بما يليق بحاله ثم بعد اسطر قال وهذا كالصرح في ان مجرد الاعلام والاخبار للقاضي يكفي لتعزير القاضي من غير توقف على دعوى حيث كان من حقوقه تعالى وتفسيره في القنية بان ارتكب منكرا ليس فيه حدم مشروع من غير ان يجني على انسان انتهى وقال في الفتاوى الخيرية يجوابا عن سؤال نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بسنده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتعمدة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل المجرح المجرد الذي لا يتبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نس علمنا وتبين الخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل الى آخر ما ذكره فانت تراهم جميعا خصوصا التعزير بلا طلب وبلا دعوى بالنعزير الواجب حقا لله تعالى خالصا ولم يقدح به شخص معين وأما الواجب حقا للعبد فيتوقف على ذلك كما تقدم التصريح به (وأما جواب) التفريق الثاني فهو دعوى بلا دليل مستقيم وما ذكره في الاستدلال فهو عقيم لا ينتج المدعى كما لا يخفى على كل من ادعى اذ العبارة المنقولة عن البحر في مبدا الجواب التي هي تفسير للسياسة لا تفيد شيئا في المدعى كما هو واضح وما نقله عن الخير الرملي وحاشية الاشياء للسيد الخوي لا يليق أن يذكر دليلا في مقام النزاع واقامة الحجج اذ هذا كله مذهب للغير كما هو صريح العبارات التي فيها ذلك ولا يصح اثبات حكم فرع في مذهب باقوان أهل مذهب آخر لا سيما مع مخالفة لفروع المذهب الصريحة ولاصوله وقواعده الصحيحة فلا سبيل الى الاستناد اليه ولا الى الترجيح به والتعويل عليه على انك قد رأيت الشيخ الخير الرملي أفاد عند ذلك في جوابه الذي استندنا اليه مراعيافروع مذهب به فهو المعول عليه وبذلك اتضح الحق وبان وماذا بعد الحق الا البهتان ولولا خشية الاطالة والملل لا كثرت من نقل الادلة والعلل على ان المقام جلي المأخذ واضح الملحظ غني عن الاكثار لذوى الاعتبار وفي هذه القدو كفاية لذوى الدراية ونسئله سبحانه السلامة والوقاية في المبدأ والنهاية وهو أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) بافادته واردة من شيخ الجامع الازهر مؤرخة في ٢ ربيع الآخر سنة ٨٣٠ مذكور بها من بعد مطالعة حضر تكم صورة ماورد من مجلس الاحكام بتار يخ غرة البحارى المشروحة يمينه وفهم حضر تكم ما ندون بها ترد الافادة عن المصرح به في المذهب فيما يختص بتأديب الاطفال شرعا كى عوجيها يثرد للجناس عن ذلك حسب الطلب وصورة ماورد من المجلس فيما تقدم كان صدر من الاحكام مضبوطة في ٥ شوال سنة ١٢٨٠ تشمل على ان غلام عمره سبع سنين كان يتعلم اقرآن في مكتب بناحية دماص دقهلية فا كان من فقيه المكتب الا انه ضرب الغلام

المذكور بالسكف على وجهه حتى أثر فيه الخاتم الذي كان في أصبعه ثم ان العريض ضرب به صام من خشب الصنط فانكسر ساعده وقد حكم في تلك المضبطة بما تراءى على الفقيه والامري ف المذكورين وتوضح من ضمنها انه بمعرفة حضرة مفتي مصر ومن يقتضي من حضرات العلماء تعمل طريقه بما يرخص به الى مؤدبي الاطفال وغيرهم من معلمي الصنائع في حق من يلزم الحال لتأديبه من الاطفال بحيث يكون ذلك التأديب اما بواسطة التصريح الى ذلك الطفل بتأخير الانصراف عن النزول مع أفرانه بما فية معينة أو امتناعه عن تناول الاكل زمانا يسيرا بالنسبة اليهم واذا كان هذا لا يثمر فيه ويتعين أن يكون تأديبه بالضرب فيكون ضربه بالتجنب عن المواضيع المؤدية الى الخطر بالجسم وعلى كل حال لا يحصل التجاوز في تلك الانواع عن الحد اللائق وانه بعمل الطريقة اللازمة يصير اعلانها في الجهات عموما وحيث كان تنبيهه على حضرات العلماء بذلك ومن وقتها ما علمت الطريقة اللازمة عماد كرافقتي تحريره لمحضرتكم حتى بالاتحاد مع حضرة مفتي أفندي مصر ومن يقتضي من حضرات العلماء تعمل الطريقة الموافقة لذلك وترد الافادة عنها للنظر فيها واجراء المقتضى وهذا كما روى (اجاب) ان المفهوم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل الضرب وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الاب أو الوصي وانه لومات من ضرب التأديب ضمن ويقيد بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الولي لا ضمن مالم يجاوز المعتاد على قوله ما ورد جمع اليه الامام وحكي الاجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ما نقله السيد الطحطاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمنصوص انه يجوز للعلم ان يضرب به باذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضربا وسطا سلميا ولم يقيد بغير العدا انتهى المراد بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه باليد لا بالنسبة وقد ذكر وانه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشباه والنظائر ويقام عليه أي على الصبي التعزير ان كان من حقوق العباد كما مر عن التنوير وكذا يحبس تأديبا لا عقوبة كما في السراجية ومن هذا يعلم ان المؤدب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب بوله الحبس للتأديب وان يكون ضرب التأديب باذن الولي وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد أيضا على التعليم حسبما أوضح والله تعالى اعلم (سئل) في ذي على دين النصارى أسلم اسلاما صحيحا ثم تزوج بمسلمة ورزق منها بنتا واستمر على اسلامه مدة ثم ارتد عن دين الاسلام وكان يملك حال اسلامه عقارا واستمر في ملكه الى أن ارتد ومات على الردة وله أولاد ووزوجة على دين النصرانية فهل يكون ماله الثابت في ملكه حال اسلامه ميراثا لبنته المسلمة ولا يرثه ورثته الذميون النصارى ولا ينفذ تصرفهم في ذلك ببيع ونحوه حيث لا ملك لهم فيه أم كيف الحال (اجاب) نعم يكون ما يملكه حال اسلامه ميراثا لبنته من الزوجة المسلمة اذا لم

١٢٨٣

٩

جمادى الاولى

١٢٨٦

٥



يكن له وارث سواها ولا يرثه أولاده وزوجته الذميون لأنها استقر في ملكه قبل الردة ولا فيما حدث له بعدها ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اجازة منها فان ملك شيئاً حال رده ومات عليها فذلك في موضع في بيت المال لعامة المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما نصه في رجل تظاهر بين الناس بدعواه ان له اطلاقاً على معلومات ما يتأتى في الامور المغيبات وبذلك انعكفت الناس على أقواله وحصل في ذلك اضطرابات وفشا بينهم من أقواله تشبهات وحر كات تورث الاختلال بالراحة العمومية و يترتب منها أمور فساد تورث ضد الائتلاف والامن العمومي فاذا يكون المحكم في حق التجاوى على ذلك (اجاب) من يتحقق عليه انه يدعي ان له اطلاقاً على ما يتأتى أى يحصل من الامور المغيبات وبسبب ذلك انعكفت الناس على أقواله وحصل من ذلك اضطرابات وفشا بينهم من أقواله تشبهات وحر كات تورث الاختلال بالراحة العمومية و يترتب منها أمور فساد تورث ضد الائتلاف والامن العمومي كما ذكر في هذا السؤال فهذا اذا كان مستنداً فيما ذكر صريحاً أو دلالة الى سبب لا يوجب الكفر من جهة الاعتقاد فقدر تركب محرماً فيعزى التعزير باللائق به بما يراه المحاكم والله تعالى اعلم (سئل) بأسئلة أربعة واردة من بلاد الروم وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦٠ ثلثة منها قيدت في هذه الترجمة بهذا التاريخ متواليه والرابع قيد في كتاب النكاح من هذه الفتاوى هذا التاريخ (الاول) فيمن قال ان دخلت في موضع فلان فانا كافر ثم دخل في الموضع المذكور هل يكفر أم يحنث ويلزمه كفارة يمينه حيث كان ذلك الامر في المستقبل (اجاب) يلزمه بذلك كفارة يمين لحنثه بالدخول ويكون عينا ولا يكفر ان لم يكن في اعتقاده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل أو بالحلف في الغموس ان كان حلفه على امر قد مضى كان كنت فعلت كذا فهو كافر او يهودى وقد كان فعله لعدم رضاه بالكفر وان كان في اعتقاده انه يكفر في الحلف بالغموس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيه بالرضاه بالكفر وهو الاصح كما في الدروحو اشبه من كتاب الايمان والله تعالى اعلم (الثاني سئل) في رجل لم تجر على لسانه كلمة الكفر لكنه اعتقد بقلبه ما يكفر هل يكون كافراً وان لم يتلفظ أو يتوقف كفره على اجتماع القور والاعتقاد بالقلب (اجاب) لا يتوقف كفره على اجتماع القول مع الاعتقاد في القلب بل اذا اعتقد بقلبه ما يكفر يكون كافراً كما انه لو جرى على لسانه كلمة الكفر فانه يحكم بكفره ظاهراً في الدروحو اشبه من الردة ان ركن الردة اجماعاً كلمة الكفر على لسانه وهذا بالنسبة الى الظاهر الذي يحكم به المحاكم والافقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين والله تعالى اعلم (الثالث سئل) فيمن كان حنفياً اذهب وأراد أن ينتقل الى مذهب الشافعي او المالكي او الحنبلي هل يجوز ذلك أم لا يجوز وان لم ينتقل بالكلية بل أراد أن يعمل في بعض المسائل باحده هذه المذاهب يجوز أم لا يجوز (اجاب) الانتقال من مذهب الى مذهب سواء كان مذهب

١٢٩٣

٣٠

١٢٩٦

٨

ابن حنيفة او غيره من المذاهب الثلاثة ان كان لغرض صحيح ديني لا للاستغفار بما كان  
معتقدا له يجوز والابان انتقل لامر ديني أو استغفار بما انتقل عنه فانه لا يجوز ويأثم  
ويستوجب التأديب والتعزير واما العمل في بعض المسائل بغير مذهبه مقلد ذلك الغير  
من المذاهب المذكورة فهو جائز ان خلا عن التلقيق بان اختلفت الحادثة كما افاده في  
رد المحتار على مقدمة الدرر نقلا عن العلامة الشرنبلالي في العقد الفر يد والله تعالى أعلم  
(سئل) من طرف الحكومة الخديوية المصرية بما صورته ما تقول علماء الدين المحاملون  
اشريعة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه اجمعين في رجل خرج  
عن طاعة خليفة الله في أرضه المبايع من أهل الحل والعقد من المسلمين وانعقد اجاعهم  
على خلافته وامامته فاغرى بعض أهل الجبال في بلاد السودان وتحايل عليهم بزخاوفه  
وتويعاته وقابل معهم جيش المسلمين وادعى الامامة العظمى وانه المهدي المنتظر  
وصار يكتب الى بعض تلك الجهات مكاتبات يدعوهم بها الى طاعته والقتال معه  
لعماد كرام المسلمين ونائبه ومن جملة ذلك ما كتبه خطابا الى شيخ عربان في جهة سواكن  
ومن تبعه مضمونه بعد ذكر البسلة والمجدلة والصلاة على سيدنا محمد وآله وذكري آيات  
قرآنية وأحاديث أمرة بالجهاد في سبيل الله ونهاية عن موالاته أعدائه تعالى انه ادعى  
الخليفة الكبرى لنفسه واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه المهدي المنتظر وانه أجلسه  
على كرسيه مراراً بحضرة الخلفاء والاقطاب والخضر عليه السلام وان الله تعالى أيده  
بالملائكة المقربين والانبياء والاولياء من لدن آدم الى زمننا هذا والمؤمنين من الجن  
وانه في ساعة الحرب يحضر معهم أمام جيشه سيد الوجود صلى الله عليه وسلم بذاته  
الكرمية وأتاه سيف النصر من حضرته صلى الله عليه وسلم وانه أعلم انه لا ينصر عليه معه  
أحد ولو كان الثقلين من الانس والجن وانه صلى الله عليه وسلم قال له ان الله جعل له  
على المهدية علامة وهي الخال على خذه الايمن وجعل علامة أخرى تخرج راية من نور  
وتكون معه في ساعة الحرب يحملها عزرائيل عليه السلام ثم قال له صلى الله عليه وسلم  
انه مخلوق من نور عنان قلبه وذكري ان من له سعادة صدق انه المهدي المنتظر وانه صلى  
الله عليه وسلم أخبره ان من شك في مهديته كفر بالله ورسوله وان من عاداه كافروا من  
دار به يخذل في الدارين وماله وأولاده غنمة للمسلمين وبشره صلى الله عليه وسلم بأن أصحابه  
كأصحابه وان عوامهم لهم رتبة عند الله كرتبة الشيخ عبد القادر الجيلاني وذكري ان الله قد  
أبطل حكم الترك بظهور دينه وفل تشوكتهم وسماهم النبي صلى الله عليه وسلم كفارا  
بل انهم أشد الناس كفرا حيث انهم ساعدوا في اطفاء نور الله تعالى وأمر بالتجهز  
لقتالهم لامر الله له به وبشره بخواص وبشائر لم تكن لمن قبله وانه وجه اليهم الشيخ  
عثمان أبا بكر للاستعانة به على اقامة الدين وجهاد الكافرين وجعله أميراً عليهم الى  
آخر ما ذكره من أمرهم بقتال من خرج عن طاعته وأمرهم بما يعتسه وزخرف به كلامه في

ذِي الْقَعْدَةِ

سنة

١٨

١٣٠٠

تقتضيه الاحكام الشرعية في هذا الرجل وفي أواخره وأجرا آتاه أفيدونا أجور بن  
 (أجاب) هـ ولا أيضا بامضاء واختام مشاهير علماء الجامع الأزهر من المذاهب الثلاثة  
 وهم كل من الشيخ عبد الحماد بن أبي الياقوت والشيخ محمد عيسى الفلماوي والشيخ  
 عبد الرحمن الشربيني والشيخ محمد العسماوي والشيخ أحمد شرف الدين المرصفي والشيخ  
 أحمد الغربي الشرفاوي الشافعي كل منهم والشيخ أحمد الجيزاوي والشيخ أحمد الرفاعي  
 والشيخ اسمعيل الحمادي والشيخ عبد القادر المازني والشيخ سليم مظهر البشري والشيخ  
 محمد البسيوني والشيخ حسن داود والسيد علي البلاوي والشيخ نصر مبارك العسمراني  
 والشيخ أحمد حنفي المسالك كل منهم والشيخ عبد الرحمن البعراوي والشيخ حسين  
 الطرابلسي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ راشد أفندي والشيخ حسين الخليلي  
 والشيخ حسونة النواوي والشيخ عبد الله الدريسي والشيخ عبد القادر  
 الدلبشاني والشيخ سليم عمر الغريبي والشيخ مسعود البلسي والشيخ صالح الطرابلسي  
 الحنفي كل منهم بما نصه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مظهر الحق وزهق الباطل  
 والصلاة والسلام على رسول الله سيد الأواخر والأوائل أما بعد فقد اطعنا على ما كتب  
 المتهدي السوذي إلى بعض أهل سواكن المسطر مضمونه بهذا السؤال الخبر فيه بأنه  
 المهدي المنتظر والخليفة الأكبر يخرجهم فيه على قتال الترك ومن معهم من المسلمين  
 الحار جين عن طاعة فوجدنا ما تضمنه من ذلك معارضا للكتاب والسنة مخالفا لما  
 عليه أئمة الأمة المحمدية وذلك أنه ادعى أن الله أيده بالخلافة الكبرى وأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أخبر أنه المهدي المنتظر وآية ذلك خال على خذته الأيمن ورأية من نور يحملها  
 عزرائيل جالة حربه وأناه سيف النصر فينتصر على كل محارب إلى آخر ما ذكره وذلك  
 لا يحقق دعواه ولا يؤيد شيئا من صريح كلامه ولا يفواه إذا خال المذكور يشترك فيه  
 معه كثير من الناس والراية المذكورة غير محسوسة بشيء من الخواص على أن اظهار  
 المخارق على يد غيري لا يستلزم ولا يثبت بل يكون على يد فاسق استدرأ جورؤيته صلى الله  
 عليه وسلم بعدموته ولو يقطعه على القول بجوازه وأيده ابن حجر وغيره كرويته منا ما  
 لا تنطبق بها أحكام شرعية كما ذكره النووي في شرح مسلم وصاحب المواهب وقال إن  
 حياته صلى الله عليه وسلم حينئذ حياة أخرى لا تتعلق بها الأحكام وصرح ابن حجر كما نقله  
 عنه المناوي في شرح الشهاب أن هذه من الخوارق التي لا تنتقض بها القواعد الكلية  
 ولا تنبنى عليها الأحكام الشرعية اهـ أي ومن القواعد الكلية أن لا تكون الخلافة  
 الكبرى ولو للمهدي إلا بما يقره من أهل الحل والعقد أو عهد خليفة قبله كما هو مقرر في كتب  
 مذاهب الأئمة خصوصا وهذه الرؤية بفرض حصولها متوفرة شروطها من تمام المناسبة  
 بين الرائي وبينه صلى الله عليه وسلم من حيث الصفات والأحوال والأفعال كما ذكره  
 مخالفة لصريح حديث ورد في المهدي من أنه يخرج من المدينة إلى مكة ويبايعه

الناس على كره منه بين الركن والمقام ويبايعه ابدال الشام وعصائب العراق وهو ما رواه ابو داود وفي سننه وخبره البغوي في مصابيح عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج رجل من اهل المدينة هاربا الى مكة فيبايعه ناس من اهل مكة فيخرج جونه وهو كاره فيبايعونه بين الركن والمقام ويبعث اليه بعث من الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة فاذا رأى الناس ذلك أتاه ابدال الشام وعصائب اهل العراق فيبايعونه بين الركن والمقام الخ قال ابن خلدون سنه متين على شرط الشيخين لا معتمدين فيه ولا مطعون اه وهو حديث قاطع لعروق الاشتباه في أمر المهدي الامام المنتظر على القول به وذكره ابو داود في أبواب المهدي اذ قد صرح فيه بحملة علامات هي كالتجويم الباهرات منها انه يخرج من المدينة هاربا الى مكة ومنها انه يبايعه اهل المحل والعقدوان تلك المبايعة تكون بين الركن والمقام ومنها ان ذلك انما يكون بعد موت خليفة الوقت والتنازع في اقامة خليفة غيره وانه يكون كاره بالبيعة لا راغيا فيها فضلا عن أن يدعو الناس اليها ولم يوجد في هذا الرجل شيء من ذلك ولم يوجد أيضا غيره مما ذكر في شأن المهدي في الاحاديث الواردة فيه وبذلك يتضح ان دعواه هذه باطلة وليس هو المهدي المنتظر ولا الخليفة وان دعواه رؤيته صلى الله عليه وسلم وانذاره اياه بذلك لا تثبت مطلوبة ولا ينظر اليها ولا يعول عليها ثم ان ادعى انه بايعه على الخلافة اهل المحل والعقد في تلك الجهة وبذلك كان الخليفة والمهدي ففي صريح الحديث المذکور ما ينطق برده دعواه هذه من انه لا يقوم المهدي الا عند خلق الزمان عن خليفة بل لو ادعى خلافة كبرى غير خلافة المهدي وانه يبيع عليها لا تقبل هذه الدعوى ايضا مع اجماع العلماء على انه لا تصح مبايعة مع وجود امام آخر تقررت بيعة شرع الحديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال فواللأول ببيعةته وفي رواية فوالبيعة الاول وحديث مسلم من بايع اماما فاعطاه صفقة يده فليطعمه ان استطاع فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر وفي حديث عرجة فاضربوه بالسيف كائنا من كان وذلك لما فيه من الشقاق وشق عصا المسلمين وكثرة الفتن ولا خفاء ان الامام الموجود الآن قد تقررت خلافته وتحققت امامته بمبايعة اهل المحل والعقد من العلماء والامراء والاكابر وأطبق عليها عامة اهل الاقطار من المسلمين فلا تصح بيعه غيره مع وجوده وأما أمره في جوابه المذکور ان الناس يقتالوا الترك ومن معهم وقوله في ذلك الجواب انهم كفار بل اشد الناس كفرا وان اموال من حاربه وأولادهم غنمة للمسلمين فتهور عجمه الاسماع وتزجه الضباع ويغضب الله ورسوله ويبلغ به الشيطان مأموله لخالفته لاصول الشريعة وفروعها ومباينته لنصوص أئمة الاسلام وجوعها فقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واما الهام لا يحق الاسلام وحسابهم على الله وقال ايضا لمن



قال له انما قالها تقية لنفسه وماله هلاشقت عن قلبه منكرا عليه ما فعله من قتله مؤذنا له بان مجرد النطق بالكهاتين منه كاف في حقن دمه وماله وقال صلى الله عليه وسلم من كفره سلم فقد كفر وفي رواية فقد باعها أحدهما وقال الغزالي في كتابه الفیصل يجب ان تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين لا اله الا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها واستباحة دماء المسلمين المصلين المقربين بالتوحيد خطأ والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد كما ذكره الغزالي أيضا وقال صاحب المواقف في آخره ولا تكفر أحدا من أهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر أو شرك أو انكسار ما علم بحيثه صلى الله عليه وسلم به ضرورة أو انكار مجمع عليه كاستحلال المحرمات اه ودعواه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبره بان من شك في مهديته كفر بالله ورسوله وان من عاداه كافر وان من حاربه يخذل في الدارين وماله وأولاده غنمة للمسلمين دعوى لا دلائل عليها ولا تثبت مطلوبه من قتال الترك الذين قام دليل المشاهدة على اسلامهم لا فرق بين ان يكون اخباره الذي ادعاه يقظة على القول بجواز رؤيته صلى الله عليه وسلم بعد موته يقظة أو يكون مناما أما الاول فلعدم جواز اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما هو من الكبائر وحيث تذكرون هذه الدعوى من قبيل تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار على انهم نصوا على عدم ترتب الاحكام الشرعية على مثل ذلك الاخبار بعد الموت كما تقدم ذكره وأما الثاني فلعدم ثبوت الاحكام بالرؤية المتنامية كما صرحوا به أيضا وان كانت رؤيته صلى الله عليه وسلم في النوم حقا لو توفرت شروطها لعدم ضبط المنام هذا اذا كان الخبر به غير مخالف للشرع وأما الاخبار بهذه الدعوى المتقدمة من ان من شك في مهديته بخصوصه كفر بالله ورسوله الخ فقد ثبت مخالفتها للقرآن في الشرع كما تقدم فلا يسوغ نسبة ذلك لجنابه صلى الله عليه وسلم الا ان يكون على الضد على حد ما ذكر في بعض كتب التعسير ان من رأى أحدا من الانبياء وهو يأمر بما يخالف الشريعة يكون ذلك نهيا له وزجرا وتهديدا كما في قوله عليه الصلاة والسلام اذا لم تستح فاصنع ما شئت فعلم بذلك كله ان تكفيره لكل منكر مهديته وللأثر الاول من معهم من المسلمين خلاف الكتاب والسنة واجماع أئمة الهدى والرشاد واهل الحق والسداد وما ذكره من الآيات والاحاديث مروجا به دعواه محرف عن مواضعه مورد غير موارد فهو كما قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه في الخوارج فيما أورده البخاري في صحيحه انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين وأخرج البزار بسند حسن عن عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال هم شر ادمي يقتلهم خيار ادمي اه ولا شك ان كل من شاركهم في الوصف والفعل شاركهم في الحكم ومن البين ان في ذلك اشارة للفتن وايقاد النار الحن وتهيج النفوس المسلمين يقتل



بعضهم بعضا وقد قال صلى الله عليه وسلم الفتنه نائمة لعن الله من أيقظها وحيث كان من  
المحقق بطلان دعواه كفر عجم الترتك وخليفة المسلمين الآن ونائبه في الاقطار المصرية  
واتباعه المسلمين فيسلم كل ذي لب سليم وعقل قويم وصراط مستقيم المحذر من  
خزعبلاته هذه وبذل الجهد في مجانبته وتحصين القلب عن الميل الى شئ من أقواله  
أو أفعاله فانها ليست من الدين في شئ وقد قال صلى الله عليه وسلم من أحدث في امرنا  
هذا ما ليس منه فهو رد عليه بل يجب اطفاء هذه الفتنة ومنعه عن اراقة دماء المسلمين  
بغير حق وصده عن ذلك بأي طريق والخير كل الخير في الاستسكان بعروة الشريعة  
الشريفة والشركل الشر في سلوك غير سبلها الوريقة والله يهدي من يشاء الى صراط  
مستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

\*(كتاب العشر والمخراج والحزبية)\*

(سئل) في رجل اعطاه السلطان ارضا مملوكة وقبضها المعطى له واستمر واضعا يده  
عليها مدة حتى مات عن ورثة ذكور واناث فهل تكون ملكا للمعطى له حيث ملكها  
السلطان له وتقسيم بين ورثته بعد موته بالفريضة للذ كرمثل حظ الانثيين (اجاب)  
قال في رد المختار على الدر المختار مانصه للامام ان يعطى الارض من بيت المال على وجه  
التمليك لرقبتها لمن هو من مصارفه كما يعطى المال حيث رأى المصلحة اذ لا فرق بين  
الارض والمال في الدفع للمستحق اه وعليه فتكون الارض مملوكة للمعطى له والمحال  
ما ذكر كسائر املاكه فتقسم بعد موته بين ورثته بالفريضة للذ كرمثل حظ الانثيين  
والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الديوان الكتختا في تعلم من جوابها (اجاب) صح  
علما ونابا ان الذميين يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من اهل الصغار وقد صرح  
في الدر من فصل الحزبية بأن الذمي اذا اراد شراء دار في مصر لا ينبغي ان يتابع منه فلو  
اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثرت درر قلت وفي معروضات المفتي  
الى السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت أحد من المسلمين  
وأحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيؤذنان  
ويصليان به فهل تحل لهم الوظيفة فاجاب بقوله تلك البيوت تاخذها المسلمون بقيمتها  
جبراء الى النور وقد ورد الامر الشريف السلطا في بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا أصلا  
انتهى وفي خزانة الفتاوى من أحكام الذمي ولو اشترى دارا في مصر يجبر على بيعها من  
المسلم خصوصا اذا كانت الدار لمسلم أو في جوار مسلم ومثل ما تقدم في نور العيون والحانية  
والوهبانية وشرحها اذا علمت ذلك تعلم انهم يمنعون من شراء الاماكن والاراضي  
سما اذا ورد امر الشريف بالمنع أو حصل من ذلك ضرر بين المسلمين أو كان في ذلك عز لهم  
وشرف لانهم يمنعون عن كل ما فيه ذلك ولا مانع من التأكيد على قضاة الجهاد والتنبيه

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٢

ذى القعدة سنة

على اهلها يمنع البيع منهم وان تحيلوا ذلك يجبرهم الحماكم على البيع من المسلمين بالقيمة كما التصريح به عن كتب المذهب والله تعالى اعلم

\*(باب فيما يتعلق بالاطيان الاميرية من التصرفات واحكامها قبل صدور الاوامر واللوائح المصرية)\*

(سئل) في رجل له اطيان وله اولاد ذكور واناث فاعطى الذكور بعض اطيانه واعطى الاناث بعضها الا آخر وكل له اقتدار على ما خص به فاخذ الذكور حصتهم وزرعوها وكذلك البنات اخذن حصتهن وزرعنها بواسطة وكيل اخ لهن من امهن واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم مات الرجل المعطى واستمروا على ما كانوا عليه مدة ثلاثين سنة فلان نازعت الذكور الاناث في الاطيان وقالوا انها تركت تختص الذكور بها فهل لا يجابون لذلك لكون البنات المذكورات اخذن ذلك بالا عطاء من ابين حال حياته وصحته وخزنها وزرعنه المدة الطويلة حال حياة الاب وبعد موته بواسطة اخيهن من امهن وابنه بعده (اجاب) ليس للذكور معارضة البنات فيما تحقق اسقاط الاب لهن من الاطيان طائفة مختارة ووضعن ايديهن عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد صلب ذكور واناثا واولاد ذكورا فهل لا شيء لاولاد الاولاد مع وجود الاولاد وهل اذا مات الرجل المذكور عن اطيان اميرية خالية عن الاشجار والبناء لا يكون للاناث حق في هذه الاطيان ويكون الحق فيها للاولاد الذكور خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والحق فيها بعد موت مالك منفعتها اولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤنتها لبيت المال وماتركة ايت مما يجري فيه التوارث يتسم بين ورثته بالقرينة ولا شيء لاولاد الاولاد بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض فلاحية اثر عن اصوله اسقط حقه منها لاخر باختياره من مدة عشرين سنة في مقابلة مبلغ من الدراهم اخذه منه ووضع المسقط له يده عليها وزرعها المدة المذكورة ويبيده وثيقة بالاسقاط مشحولة بتختم قاضي بلد هما والآن اراد المسقط الرجوع في الارض المذكورة منغللا بانها أكره على الاسقاط فانه كرا المسقط له دعواه ولا بدنة له فهل لا عبرة بدعواه الا كراه المجردة عن الاثبات و يكون الحق في الارض للمسقط له (اجاب) اذا لم يتحقق الا كراه الشرعي على الاسقاط المذكور لا يكون للمسقط ما رضة المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده اطيان مدة من السنين وهو واضع يده عليها خاصة لنفسه باذن الحماكم ثم مات عن اولاد ذكور اخوة فهل لا مشاورة للاخوة في الاطيان المذكورة حيث لم تسكن تحت ايديهم وليس لهم فيها حق وانما هي خاصة الاخ المتوفى عن اولاده (اجاب) لاحق للاخوة في الاطيان المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

٢٠

١٢٦٤

٢٦

كل منهما في مهيئة واحدة واحدهما يستحق قطعة أرض زراعية فاسقط حقه فيها لاختيه وصار ذلك الاخ المسقط له يتصرف فيها نحو ثلاث وعشرين سنة بالزرع وغيره عشر في حياة المسقط وثلاث عشرة بعد موته فهل اذا كان للاخ المسقط ابن مشاهد للتصرف المذكور المدة المذكورة وأراد أخذها لا يجاب لذلك خصوصا وقد سمحت على الاخ المسقط له (اجاب) اذا ثبت اسقاط الاخ حقه لاختيه في الاطيان الاميرية وتركه لها اختيارا لا يكون لابنه انتزاعا من يد المسقط له ويمنع من معارضة عمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور والاناث وعن زوجته وترك أرض زراعية فآخذت الزوجة التي هي أم بعض الاولاد جانباً من أرض الزراعة وصارت تزرعه لنفسها نحو سنتين وأخذ ابن الميت الكبير من غيرها باقى أرض أبيه وصار يزرعه المدة المذكورة ثم مات بعض الاولاد وهو ابن الزوجة المذكور عن أخيه وأخواته وأراد الاخ الكبير المذكور أخذ الأرض التي تحت يد زوجة أبيه المذكور بما يراى عن أخيه الذي هو ابن الزوجة المذكور فهل لا يكون لابن الميت الكبير المذكور انتزاع الأرض من زوجة أبيه حيث زرعها بعد موت أبيه لنفسها المدة المذكورة وقامت بما عليها من المخرج لجهة الديوان خصوصا والابن الكبير المذكور قسم أرض أبيه بينه وبين زوجة أبيه وأخذ نصفها وأعرض عن الباقي وتركه باختياره تحت يد زوجة أبيه المذكور (اجاب) لا معارضة لابن الزوج مع زوجة أبيه فيما يدها من الأرض المذكور والمحال هذه ولا يجرى التوارث في الأراضي الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حاكم على اقليم له ولد فاشترى الولد المذكور لنفسه منفعة اطيان معلومة من جماعة معلومين بقدر معين كل فدان بمائة وخمسين قرشا واسقطوا له المنفعة في مقابلة ذلك وذلك بين يدي حاكم شرعي بحضرة جماعة من المسلمين وحكم بذلك ومضى على ذلك مدة ثم بعد ذلك ادعى البائعون انهم اجبروا على ذلك وان ذلك أخذ بدون قيمته وان كل فدان يساوى زيادة على ذلك فهل لا تقبل دعواهم ولا يتقض حكم القاضي (اجاب) اذا لم يثبت الا كراه الشرعي على الاسقاط لا يجاب المسقط لابطاله ويمنع عن معارضة المسقط له ولا يتقض الاسقاط بمجرد كونه بدون القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط لآخر منفعة قطعة أرض زراعية وكتب له بالاسقاط وثيقة ووضع يده على القطعة المذكور مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فهل يكون الحق للمسقط له فيها ولو ضاعت الوثيقة والعبرة بالبينة (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا بالبينة المادلة لا يكون للمسقط انتزاع الأرض التي اسقط حقه فيها من المسقط له ولا يتوقف ذلك على وجود الصك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وبنتين له وترك عقارا وغيره مما يورث عنه شرعا وترك ايضا جانباً من أرض الزراعة وقسمت المراكات الموروثة بين ورثته وبقيت الأرض تحت يد ابنة فوهبت الزوجة ما خصها في

١٢٦٤

٤٦

١٢٦٤

٢٧

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

ذی الحجة

٢

ذى الحجة

سنة

المقسوم لولدها ووهبت البنتان ما خصهما لاختيهما ووضع الابن يده على المو هو ب مدة  
طويلة وماتت احدي البنتين عن زوجها وماتت الاخرى عن زوجها وابنها فهل  
لارجوع لورثة الام والبنتين فيما و به البنتان والام لاختيهما حال حياتهما وصحتهما  
وهل اذا طلبت ورثة البنتين اخذ نصيبهما من ارض الزراعة بالميراث لا يجاب احدهم  
الورثة لذلك ولا تقسم الارض المذكورة كورثة كورثة الميراث ويكون الحق فيها لابن الميت  
المذكور ولاحق لورثة اختيه فيها خصوصا وابن الميت واضع يده عليها نحو سبع  
عشرة سنة وهو يزعمها ولم ينازعه احد من الورثة في ذلك (اجاب) نعم لارجوع لورثة  
الام والبنتين فيما و به المورث حال صحته حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة في حياة  
الواهب ولا يحري التوارث في الاراضي الاميرية والاولى والاخرى بها ابن المتوفى عنها  
حيث كان قائما بدفع ما وظيف عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من  
والده نصف بيت بمنز معلوم ثم بعد مدة اشترى منه النصف الآخر والبايع بعض طين  
اسقط حقه في منفعة بعضه لابنه المذكور في نظير قدر من الدراهم ووضع الابن يده على  
الدار والطين ثم مات البائع عن ورثة فان ارث الشراء والاسقاط فحصل نزاع بين  
المشتري والوارث فعند ذلك صدق الوارث على دعوى المشتري وكتب بينهم حجة بذلك  
فبعد مدة انكر الوارث التصديق واراد الرجوع على المشتري فهل اذا ثبت ذلك بالبينة  
الشرعية يمنع الوارث من دعواه خصوصا وان المشتري وضع يده على ما ذكره من زيادة على  
ثمانى عشرة سنة مع حضور البائع ومشاهدته للمشتري وهو يتصرف فيما ذكر لنفسه ولم  
ينازعه ولم يعارض (اجاب) اذا ثبت البيع والاسقاط لا يكون لوارث البائع والمسقط  
معارضة المشتري وينع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته  
وزوجته واخ شقيق وابن اخ آخر له وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك طين  
فلا حقه وعليه دين لزوجته ولرجل اجني فهل يتعلق الدين بتركته فقط دون الطين فانه  
لا يتعلق به الدين المذكور ولا شئ لابن الاخ في تركته (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق  
بما تركه الميت مما يورث عنه شرعا ولا يحري التوارث في الاراضي الاميرية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجلين شقيقين توفي ابوهما وترك دارا وبعض امتعة وجانبيا من ارض  
الزراعة فاقسما الدار والامعة وترك احدهما حصته من الارض لاختيه لمجزة عن  
زراعتها ولم يعدم قدرته على دفع خراجها وصار اخوه واضعا يده على جميع الارض مدة تزيد  
على خمس وثلاثين سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها واخوه في البلدة مطلع على تصرف  
اختيه ولم يطلب حقه في الارض المدة المذكورة فهل اذا اراد بعد ذلك اخذ نصيبه في  
الارض عن ابيه لا يجاب لذلك ويسقط حقه منها بالاعراض عنها المدة المذكورة باختياريه  
وان لم يتلفظ بالاسقاط لاختيه المذكور (اجاب) حق المزارع في الاراضي الاميرية يسقط  
بالترك والاعراض اختيارا والغيره فاذا تحقق الاعراض والترك اختياريه من الاخ

١٢٦٤

٦

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢١

٢٨

١٢٦٤

المذكور لا يخيه لا يكون له معارضة اخيه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض زراعة مائة وعشرين سنين وحفر فيها ساقية ثم مات عن اخوته فوضعوا ايديهم عليها مدة ثمانى عشرة سنة جملة المدة ثمان وعشرون سنة من غير منازع علم فيها ولا لايخيه من قبلهم فادعى الآن رجل بان الارض المذكورة لقرىب له ويريد نزاعها منهم متعللا بالقرابة مع انه موجود في البلد ومشاهد تصرفهم فيها فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعتهم فيها بدون طريق شرعى (اجاب) لايجرى التوارث في الاراضى الاميرية ويسقط الحق فيها بالترك اختيارا مع رؤية النير يتصرف فيها مدة من السنين على فرض سبق ثبوته فليس للرجل المذكور انتزاع الاطيان بالميراث ممن هي تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق جانباً من ارض الزراعة وكانت تتصرف فيه حال حياتها مدة تزيد على خمسين سنة ولم ينزعها فيها احد اصالا فاسقطت حدةها في ذلك للرجل في نظير مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية فوضع يده المسقط له المذكور مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينزعها احد كذلك ثم بعد وفاة المرأة بعد ادعى رجل الآن على المسقط له المذكور بان اباه كان من اقارب المرأة المذكورة وان له حقا في ذلك الطين بطريق الارث فهل اذا كان ابو المذعى اوجده حاضرا في وقت افراغ المرأة المذكورة ذلك الطين بعد مدة وضع يدها التي هي خمسون سنة وزيادة ولم يحصل منهم منازعة للمرأة ولا للمسقط له المذكور مدة وضع يده لا تسمع دعوى هذا المذعى (اجاب) لايجرى التوارث في الاراضى الاميرية فليس للمذعى المذكور انتزاع الارض ممن هي تحت يده ولا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد اخيه المذكور المصبة وترك ارض زراعة اميرية فزعم اولاد اخيه المذكورون ان الارض استحقاقهم عن عمهم المذكور واسقطوا حقهم وانتفاهم فيها الى شخص بموجب حجة شرعية تحت يد المسقط له وذلك الاسقاط وقع مجانا بلا عوض قبضوه لانفسهم وذكروا نائب القاضى في هذه الحجة المذكورة ان الاسقاط في نظير دفع الخراج المرتب على هذه الارض المذكورة وفي نظير ما يترتب على كل فدان من التوزيع المعروف ووضع هذا المسقط له يده على هذه الارض يزرعها مدة من السنين وهو يقوم بدفع ما عليها من الخراج فهل على فرض ان الارض المذكورة ارتحقا للمسقطين بعدم موت مورثهم لا يكون لهم معارضة المسقط له فيها حيث اسقطوا حقهم منها ونزلوا عنها وتركوها للمسقط له باختيارهم ووضع يده عليها المدة المذكورة واذا تعللوا بانهم لم يقبضوا لانفسهم في ايديهم عوضا ولا بدلا عن الاسقاط والترك اختيارا لا عبرة بتعللهم بذلك (اجاب) لا معارضة لاولاد الاخ المذكورين مع واضع اليد على الارض المذكورة ولا عبرة بتعللهم بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين ذكرا وبنتا فماتت ابنتا ثم مات احداهما عن اولاد ذكر فاسقط الاولاد المذكورون حقهم فيما يخصهم

٢٨

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٤



في الاطيان لهم طوعا باختيارهم واستولى العم على الاطيان وبيده وثيقة بذلك بختم  
 نائب القاضي فهل هذا الاسقاط صحيح ولا رجوع لهم بعد ذلك حيث ثبت الاسقاط  
 بالوجه الشرعي واذا ادعوا انها غارقة لا جانب لا تسمع منهم الدعوى (اجاب) الساقط  
 لا يعود وحيث اسقط الاولاد المذكورون حقهم في الاطيان لا يكون لهم الرجوع فيما  
 تحقق الاسقاط فيه طوعا باختيارهم ولا خصومة لهم فيما يدعون على هذا الوجه والمحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من اهالي سنديون يزعمون طينامن ارض  
 طنان قدره خمسة فدادين لاربعة اخذوها من شيخ البلد بناحية طنان لاستغناء  
 اصحابها عنها وصاروا يزعمون الارض ويدفعون خراجها من سنة الف ومائتين واربع  
 عشرة الى هذه السنة وذلك مع حضور ارباب الارض وعلماهم بذلك وتركم لها اختيار اثم  
 مات اصحاب الارض عن بنات لهم فارادت تلك البنات ان يأخذن ارض آبائهن  
 ويمنعن واضحي الايدي على الارض المذكورة فهل لايجب لذلك ولا حق لمن في هذه  
 الارض (اجاب) لاحق للبنات المذكورات في الارض والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ارض أميرة وله وارث فتركها الوارث باختياره لا آخر  
 فاستولى عليها الاخر اكثر من عشر سنين ثم تركها هذا الاخر لغيره باختياره فاستولى  
 عليها المتروك له اكثر من عشر سنين فهل يسقط حق الوارث مع مضي هذه المدة  
 ومع كون الترك باختياره ولا ينفعه تعالسه به انه لم يصدر منه تلفظ باسقاط ولا ترك  
 (اجاب) لاحق للوارث في ارض الزراعة المذكورة لعدم جريان التوارث في الارض  
 الاميرية ولحق سقوط حق المزارع فيها بالتك اختيارا على فرض تحقق ان له فيها حقا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والانات وعن زوجته  
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ماتر كه طين فلاحته فهل يقسم  
 جميع ماتر كه بين سائر ورثته بالغريضة الشرعية سوى الطين المذكور فانه يختص  
 به بنوه المذكور فقط دون الاناث ولايجري فيه التوارث (اجاب) لايجري التوارث  
 في الاراضي الاميرية واللاحق والاولى بها المذكور ومن اولاد المتوفى عن الارض  
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما بالغ والاخر قاصر  
 وترك تركة ومن جملة ماتر كه ارض زراعية واستمر في معيشة واحدة والاخ البالغ  
 يتصرف في التركة بغير وصاية على القاصر وصار يتصرف ايضا بعد بلوغه ثم اراد كل  
 منهما مقسمة ارض الزراعة فادعى الاخ الكبير المتصرف انه تدان دينامن زوجته  
 وورهن عندها قطعة ارض زراعية من الطين المشترك بينهما وانه صرف الدين عليه وعلى  
 العائلة من غير اذن اخيه وعلمه فسئل الاخ عن الدين والرهن فجدد ذلك فهل لا يصدق  
 الاخ في دعواه انه تدان الدين المذكور من زوجته وصرفه على العائلة بدون بينة او  
 لا بد من البينة الشرعية (اجاب) رهن الاطيان الاميرية غيبير صحيح ومالزم الاخ

٢٩

١٢٦٤

محرم

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

الكبير من الديون لا مطالبة بها على اخيه بدون ما يوجب ذلك عليه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوين مشتركين في ارض مات أحدهما وله ابن صغير فاستولى عليها اخو  
 الميت ثم ترك نصفها باختياره لغيره وبقي النصف الآخر بيده ثم تركه باختياره لشخص  
 آخر ثم بلغ الابن واستمر بعد البلوغ مدة من السنين تاركا الحق في الطين المذكور فهل  
 يسقط حقه بتركه باختياره واعراضه عنه بعد البلوغ خصوصا وقد شاهد الابن  
 المذكور تصرف واضع اليد في الطين المذكور بالزرع وغيره وهو ساكت من غير  
 منازعة في المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق في الاراضي الاميرية بالاعراض  
 والترك اختيارا فاذا تحقق ان الرجل المذكور ترك باختياره حقه في الارض لا يكون له  
 معارضة واضع اليد عليها على فرض سبق ثبوت حقه فيها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية عن ابيه من مدة اربعين سنة وزيادة تركا له  
 والده من غير منازع له فيها ولا لوالده من قبله والآن يدعي رجل من أقاربه بأن له  
 نصفها فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزع عشي منها بمجرده دعواه  
 المذكورة وينع من معارضة واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجاب لا تتزاع الارض  
 المذكورة ممن هي تحت يده بمجرده دعواه المزبورة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم  
 اراضي زراعية اميرية عجزوا عن زراعتها وتركوها للشخص دفع عنهم قدر ما معلوم من  
 المال تجمد عليهم لجهة الديوان فصار الشخص المذكور يزرع الارض لنفسه بعد أن  
 اسقطوا حقهم منها له ومضى على ذلك نحو عشرين سنين وهم حاضرون في البلد ومشاهدون  
 لتصرف الشخص المذكور بزراعة الارض ولم يطلبوا أرضهم منه في هذه المدة وتارة  
 يساعدونه في ضم الغلال وجمعها بالاجرة حكم عادة الفلاحين وتارة يزرعونها برسم او ذرة  
 على طرفه ويدفعون ما عليهم للشخص المذكور من اجرة الارض ثم الآن أرادوا أخذها  
 من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة متعللين بأنه لم يوجد منهم بيع ولا اسقاط  
 للشخص المذكور في أراضيهم باختيارهم فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولا يتوقف سقوط  
 حقهم على خصوص البيع والاسقاط حيث تركوها هذه المدة باختيارهم كما هو  
 مشروح (اجاب) من المقرر في كتب أئمتنا ان أراضي مصر آلت لبیت المال والمزارع  
 فيها لا يملك الارض وانما هو أحق بمنفعتهما من غيره اذا لم يكن خائفا ولا معطلا لها تعطى  
 يضر بيت المال ولا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء كما افاده العلامة  
 الرملي في فتاواه وفيها المزارع في أرض سلطانية أو وقف اذا لم يكن له كرم دار وهو  
 الكبس أو البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض فوضع  
 يده غيره عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هي في يده وليس لمن كانت في يده  
 زراعة أن يزعم منها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا  
 حتى الاستبقاء والاستقرار اهـ في ترك الجماعة المذكورون الارض الاميرية

صفر

سنة

التي بأيديهم للرجل المذكور باختيارهم وشاهدوا تصرفه فيها ولم يمنعه عن ذلك  
لا يكون لهم حق استردادها وان لم يتحقق انقضاء اسقاط أو بيع كما هو صريح عما نقلناه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعية سلطانة بتسكين ولى الامر  
بموجب فرمان ومات عن ابن وبنيتين فهل يكون الحق في الاطيان المذكور لابنه واذا  
ماتت احدي البنيتين وأراد زوجها أخذ ما يخصه في الطين بطريق الارث عنها لا يكون له  
ذلك (اجاب) ارض الزراعة الاميرية لا يجري فيها التوارث واللاحق بها ابن المتوفى  
عنها حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن بنته وعن ابن ابن غائب وترك ارض زراعية بعضها أثر وبعضها بالغواريق ثم  
تزوجت البنت باجنبي ورعى عليه الحماكم الاطيان ودفع ما عليها من المطالبين ومضى  
مدة سنين وهمام معاشران لبعضهما فهل اذا أرادت البنت نزع الاطيان من يد زوجها  
تحتاج لذلك أو تبقى تحت يده واضع اليد حتى يحضر الغائب أم لا (اجاب) لا يجري  
التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لبنت المتوفى عنها رفع يد الممكن من قبل ولى  
الامر أو نائبه وتمنع من معارضته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه  
القاصر وترك قطعة ارض زراعية فباعته الزوجة الارض المذكور با كراه شيخ البلد  
لها فهل اذا أراد الولد بعد بلوغه رد البيع لا يكون لواضع اليد معارضته في ذلك أم لا  
(اجاب) اذا مات من له حق الزراعة في الاراضى الاميرية يكون اللاحق والاولى بها  
ابنه القادر على زراعتها فترفع يد المستولى عليها اذا لم يوجد من الابن ما يفيد سقوط حقه  
منها ولا حق للزوجة المتوفى عنها زوجها فلا يصح تصرفها فيها والله تعالى اعلم (سئل)  
في جماعة لهم اطيان موضوعة تحت يد غيرهم غاروقة فاستخلصوها من هي تحت ايديهم  
ودفعوا ما عليها من دراهم الغاروقة ثم بعد ذلك أسقطوا حقهم فيها لرجل آخر باختيارهم  
في نظير دراهم أخذوها من المسقط له وذلك على يد القاضى المولى من الدولة وكتب  
بذلك حجج شرعية ووضع المسقط له يده على الاطيان المذكور مدة من السنين  
ثم الآن يدعى بعضهم انه أسقط حقه مكرها وبعضهم يدعى انه أسقط حقه فيما لا يملك  
فهل لا تقبل دعواهم المذكور حيث كان الاسقاط المذكور صادرا منهم باختيارهم  
بحضرة بينة تشهد بذلك لدى القاضى المرقوم أعلاه ولم يكن هناك كراه اصلا (اجاب)  
اذا اسقط من له الحق في اطيان الزراعة الاميرية حقه منها لاخر باختياره لا يكون للمسقط  
انتراعها من المسقط له بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيع بلده  
قطعة ارض زراعية رهنها عند شخص في مقابلة دراهم أخذها منه غاروقة واستمر يزرعها  
مدة ثم مات الراهن عن ابنه وبنته فاسقط الابن حقه في الارض المذكور وحق أخيه  
لرجل آخر غير المرتهن وكتب بذلك وثيقة شرعية ثم دفع الابن للمرتهن دراهم الغاروقة  
التي قبل ابيه فهل لا يكون للمرتهن معارضة المسقط له ولا معارضة ابن الميت في ذلك ولا

١٢

١٢٦٥

ربيع الثاني

٢٠

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

١٢٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

حق للزمن فيها بتعاليه بوضع يده عليها مدة من السنين ويجبر على رفع يده عنها بطالب  
المستحق لها ولا عبية بتعاليه المذكور أم لا (اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة  
الاميرية المتوفى عنها فاذا لم يثبت على الابن المذكور ولا على ابيه حال حياته ما يفيد  
سقوط حقه منها قبل الاسقاط للآخر يؤمر واضع اليد عليها بتسليمها لمن أسقط له الابن  
المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى اطيانا اميرية بثمن معلوم من غيره  
وتركها له البائع باختياره في نظير الثمن المذكور ووضع المشتري يده عليها مدة من السنين  
الى ان مات عن زوجتين وبتى عم وعمته وابن خال فوضع ابن الخال يده عليها مدة من  
السنين وهو يزعمها ويدفع خراجها فانت العمة واحدى الزوجتين واحدى بتى العم  
فطلبت الزوجة الباقية ما يخصها في الطين المذكور أو في ثمنه بحق الميراث فهل لا يكون  
لها حق في الطين ولا في ثمنه (اجاب) لا يجري التوارث في الاراضى الاميرية فلا تجاب  
الزوجة لاخذ شي منها بالميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض أثر عن  
اصوله تسحب وخرج من بلدته وتركها فوضع رجل يده عليها مدة من السنين وبعد رجوعه وب  
الارض لبلده أخذها من الذى وضع يده عليها ثم بعد ذلك تصرف فيها بالاسسطة لغيره  
في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه بموجب وثيقة شرعية بيد المسقط له ثم مات الذى  
كان وضع يده على الارض وتركها باختياره لصاحبها فادعى رجل الآن بان له عليه دين  
ويريد الرجوع بدينه في الارض المذكورة وأخذه من المسقط له فهل لا يجاب لذلك ولا  
يكون له الرجوع بدينه في الارض الاميرية خصوصا وان المسديون الذى كانت بيده  
الارض اعترف بحضرة بينة شرعية بانه لاحق له فيها وانها للفلان صاحب الاثر (اجاب)  
اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا من له حق الزراعة في الاراضى الاميرية لا آخر  
يكون الحق فيها للمسقط له وليس لغيره من كانت الارض تحت يده مطابقة للمسقط له  
بدينه وله أخذه من تركه مدينه بعد ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
اولاده المذكور وترك ارض زراعية أثرا فأسقط واحد منهم منفعتها لرجل اجنبى بدون  
اذن اخوته ورضاهم فهل لا ينفذ الاسقاط منه الا في نصيبه فقط دون اخوته ويكون لهم  
رفع يد المسقط له عن حقه في الارض المذكورة المتروكة (اجاب) الحق في ارض  
الزراعة الاميرية لا يسقط بأسطة اطمن ليس له الحق فيها فلا ينفذ اسقاط أحد الشركاء في  
منفعتهم فيما زاد عما يستحقه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنه وعن أخته وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك اطيانا اميرية فاخذت  
الاخت قدرا من الطين ورهنه مدعية انه حقه بالميراث عن أبيها فهل لا تجاب لذلك  
ويكون الحق في الطين لابن المبت التارك له ويكون له اقتسكاكه من هو تحت يده  
(اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها ولا يجري فيها  
التوارث ورهنها غير صحيح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة ارض

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

زراعة أعطاهما الرجل آخر وسلمها له طائعا مختارا ووضع يده الاخر عليها وصار يزرعها  
ويتصرف فيها بنفسه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات صاحب الأرض  
المعطى المذكور وعن بنتين وعن اخواته البنات ثم مات واضع اليد المعطى له عن ابن  
فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي  
هذه المدة أرادت البنات ان يجعلن أرض الزراعة ميراثا عن مورثهن وان ياخذن  
نصيبهن فيها فهل لا يجب لذلك ولا ميراث في الاراضى الاميرية وليس للبنات معارضة  
واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر ولا يجري التوارث في اراضى  
الزراعة الاميرية ويسقط الحق فيها بالاسقاط والتركة اختيارا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن طين أميرى خلف ولدين ذكرين أحدهما بالغ والاخر قاصر فاستولى  
البالغ على الطين كله مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له طلب نصيبه في  
الطين المذكور واذا مات الكبير المستولى على الطين عن ورثة لا يكون لورثته منعه  
(اجاب) يسلك باراضى بيت المال مسلك الوقف فلا تجرى فيها قسمة الافراز والاحق  
بزراعتها بعدموت واضع اليد عليها ابنا المتوفى عنها ولكل الانتفاع ما لم يوجد ما يسقط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وخلف ابنتين وزوجة وعاصبين هما  
في درجة واحدة وله اطيان وعقار وبعض طاحونة فوزع شيخ البلد اطيان المتوفى على  
احد العاصبين ومكنه الحماكم منها ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وقام بما  
وظفه عليه اتحماكم وكل ذلك مع وجود العاصب الثانى واولاده وعدم المنازعة ولا عذر  
هناك ثم مات العاصب الثانى وترك اولاده فاراد الاولاد نزع الاطيان من عهدهم وهو  
العاصب الواضع اليد المذكور فهل لا يجابون لذلك واذا أرد بنات المتوفى أخذ الاطيان  
ايضا هل يكون لهم استحقاق في الاطيان ام لا (اجاب) ليس لاولاد المتوفى معارضة  
عهم فيما بيده من الاطيان والحال هذه ولا حق للبنات في اطيان الزراعة الاميرية بجهة  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والانثى وترك  
ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وترك طين فلاحته فاقسموا متركه والدهم واعطى  
الذكور للانثى جزءا من طين والدهم باختيارهم ووضعن ايديهن عليه مدة اربع سنين  
الى الآن وهن يتصرفن فيه بالزراعة وغيره فهل اذا أراد بعض الذكور ان يرجع  
على الانثى وياخذ ما اعطاه واسقط حقه منه وتركه باختياره هل لا يجب لذلك شرعا ولا  
يمكن من نزعهم منه (اجاب) حيث تحقق الاسقاط والتركة اختيارا في طين الزراعة  
المذكور لا يكون للسقط الرجوع بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
أمه وعن أخيه وعن عمه وترك أرض زراعة بعضها أثروا بعضها بالغواريق فهل يكون  
الحق في الاطيان المذكور لعم خاصة أو لا شئ له (اجاب) لا توارث في اطيان الزراعة  
الاميرية ولا حق للعم المذكور فيما كان بيد ابن أخيه اثر من الاطيان المذكور كورة الا



١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٥

٤

بتمكين الحاكم وأطيان الغاروقة مستحقة لمن هي له اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لا خرف في قدر معين من الاطيان في مقابلة قدر معلوم من الدراهم واستولى عليه المسقط له برضاه مدة اربع سنين ثم بعد مضي المدة المذكورة ادعى المسقط المذكور أنه اعطاه لاولاده القاصر بن قبل اسقاطه المذكور فهل لا تسمع دعواه ويحكم بحجة الاسقاط المذكور لهذا الرجل الآخر (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا في اطيان الزراعة الاميرية يكون الحق فيها للمسقط له ولا يكون للمسقط معارضة في ذلك بما ذكر اذ هو سعي في نقض ما تم من جهته فيرد عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وترك قطعة من الارض لعجزه عن زراعتها فرماها الحاكم على رجل آخر فزرعها حتى مات ووضع ولده يده عليها بعده ومدة ذلك تزيد عن عشر بن سنة فهل اذا جاء ولد الرجل الخارج من بلده بعده موت ابيه وطالب هذه القطعة يمكن من ذلك وتؤخذ من واصلع اليد عليها وتسلم له أولا (اجاب) لا يكون لولد الرجل المذكور معارضة واصلع اليد في اطيان الزراعة الاميرية حيث تحقق ان والده ترك حقه فيها باختياره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ناظر ديوان المالية في سنة ٦٥ بما ضمنه حضر مجلس العموم بالمالية حضرة مفتي السادة الحنفية وطلب من حضرته رؤية حجة مشترى الاطيان المعتمد عليهم اشيخ العرب منصور شديد باثبات ما اشتراه سبتين فدانا وكسورا من اطيان أهالي ناحية اجهور والصغرى والارض المقدم من اصحاب الاثر وما عليه من أجوبة القاضي بتحرير الحجة المذكورة وجواب قاضي قايوب واعطاء الجواب من حضرته عن الحجة المذكورة هل بمقتضى الشريعة ثبتت للشترى صحة الشراء (اجاب) قد اطلعنا على الاوراق المذكورة والحكم الشرعي ان اصحاب الاطيان ان عجزوا عن زراعتها وتركوها فوزعها نائب ولي الامر على غيرهم وممكنه منها لا يكون لهم معارضة واصلع اليد عليها كما اذا تحقق انهم تركوها له باختيارهم بل صرح العلامة الرملی بان المزارع في الاراضى التى آلت لبيت المال اذا أهمل الارض ووضع غيره يده عليها لا يكون له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في يده ازعاجه ورفع يده عنها واذا لم يتحقق انهم تركوها بالاختبار ولا انهم عجزوا عن زراعتها ولا أهملوها لا يكون لواصلع اليد منهم عنها مجرد تعلقه باسقاط مشايخ البلدة حق الغير له فيستكشف حال الواقع في القضية بحضرة افریقین طبق اصول الشريعة والله تعالى اعلم ثم سئلنا عن امرأة أخرى من سعادة مدبري اقلية بية فاقدناه بهذا الجواب مع زيادة وحيث استبان من خطاب سعادتكم ان ارباب الاطيان لم يكونوا حاضرين وقت الاسقاط وكتابة الحجة فاذا وجد منهم اهل مال الاطيان وتركها لواصلع اليد بعد صدور الاسقاط من المشايخ فيكون الحق فيها لواصلع اليد وان لم يوجد منهم ذلك يؤمر واصلع اليد برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اربعة افدنة

وثلاثا ترها تحت يدا خوليزرعها بينه وبينه فاستولى عليها رجل ثالث مدة ثلاث عشرة سنة وهو يزرعها ويطالبه في تلك المدة الرجل الاول ولا يتمكن من رفع يده عنها فالآن لما تمكن من الترافع لدى قاضي الجهة طالبه برفع يده عنها فادعى ذلك المستولى عليها بانه قبل ذلك قد أسقط حقه في الطين له فهل اذا لم يثبت دعواه بذلك على الوجه الشرعى لا يكون ترك الطين في تلك المدة مع عدم تمكنه من رفع يده لاسمها وهو مقيم في بلدة أخرى ومع تكرار المطالبة للثالث برفع اليد مسقطا لحقه في منفعة تلك الاطيان (اجاب) اذا لم يثبت على صاحب الحق في أرض الزراعة الاميرية ما يفيد سقوط حقه كالاعراض عنها مختارا لا يكون لذى اليد عليها منع صاحب الحق ويؤمر برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة تلقوا عن أبيهم طين فلاحه وهم في معيشة واحدة وأحدهم متصرف عليهم يدفع ما على الطين من الخراج وغيره وياخذون أطيانا بغواريق باسمائهم جميعا ثم ان المتصرف مكنه الحاكم من طين فلاحه لانه لا ناس لعجزهم عن اداء الخراج اذ ذلك باسمه خاصة وصار يدفع ما عليه مع مال الجميع وكتبه باسمه في الديوان ثم أرادوا التفرق الآن وقسمة الطين جميعه عليهم بالسوية فامتنع المتصرف من ذلك ويريد الاختصاص بما مكنه منه الحاكم لنفسه خاصة فهل يكون له ذلك وما بقى من الطين الذى تلقوه وما أخذوه بالغواريق يقسم بينهم بالسوية حيث كان باسمائهم جميعا (اجاب) قد تقرر ان أراضى بيت المال يسلك بها مسلك أرض الوقف كما صرح به الرملى وغيره فلا تجرى فيها قسمة الافراز واذا أذن ولى الامر أو نائبه لرجل بزراعة أرض من الاراضى الاميرية لا يكون لاحد منازعته فيها بعد تمكن الحاكم له خاصة منها بدون وجه شرعى وأطيان الغاروقة مستحقة لاربابها ما لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة لهم أرض زراعة أسقطوا حقهم منها لآخرين وتركوه لهم طائعين مختارين في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ووضع المسقط لهم أيديهم عليها مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهم ينتفعون بها وي دفعون خراجها لجهة الديوان وبعد موت المسقطين عن ورثة أرادوا الرجوع على المسقط لهم وأخذوا الأرض منهم متعلمين ان مورثيهم تركوها لعجزهم عن زراعتها ودفع خراجها وهم قادرون الآن على ذلك فهل لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها الواضع اليد عليها (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا في أراضى الزراعة الاميرية لا يكون لمن أسقط حقه منها ولا لوارثه بعده معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترك لأخيه حقه من فدانين طيناً طائعا مختارا وهذا لا تترك حقه له من فدان طين طائعا مختارا فإراد صاحبهما أن يرجع فيما أسقطه وتركه طائعا مختارا فهل لا يجاب لذلك والمحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة دفعها لآخوين شركة على ان يغرساها نخيلا بينهما وبينه فبعد الغرس وترية

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

سنة جادى الثانية

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

التخيل اقتسموا الارض مع التخيل فاختزب الارض نصفها مع التخيل وأسقط حقه من  
النصف الثاني للاخوين في مقابلة التخيل من منذ ستين سنة وزيادة وما ركل ينتفع  
بنصيبه وحده الى الآن من غير منازع له فيه فهل اذا أراد وارث وب الارض التارك لها  
والده أخذها منهما لا يجب لذلك حيث كان معترفان والده ترك حقه فيها باختياره  
(أجاب) نعم لا يجب الوارث لا تنزع أرض الزراعة الاميرية عن هي تحت يده حيث كان  
معترفان والده ترك حقه فيها باختياره والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض  
زراعة تركوا حقهم منها لآخر طائعين مختارين بشهادة بينة شرعية وممكنه المحاكم منها  
بعد ذلك وأمره بزراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان ووضع يده عليها مدة نحو احدى  
عشرة سنة ثم بعد ذلك أرادوا أخذها من واضع اليد فهل اذا ثبت تركهم فيها لواضع اليد  
باختيارهم مع تمكين المحاكم له منها بعد ذلك بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم أخذها  
منه والحال هذه (أجاب) اذا تحقق الترك اختيارا في أراضي الزراعة الاميرية لا يكون  
لن ترك حقه فيها طائعا مختارا معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
قطعة أرض زراعة تركها البحر في هذا العام بجوار بلدة بساحل البحر وصارت جزيرة  
فمكن المحاكم أهل البلد منها وخص كل عائلة بحصة منها حكم الاصول ومن جملة أهل البلد  
شخصان قريبان خصهما بحصة منها فإراد أحدهما أن يخص بزيادة عن قريبه الآخر  
من الجزء المذكور متعللا بان عمه الذى مات من مدة أربعين سنة له حق وأنه أولى به  
فهل لا يجب لذلك بل يقسم الجزء المذكور بينهما مناصفة ولا عبرة بتعلله المذكور  
(أجاب) ليس لاحد المستحقين المذكورين الاختصاص بشئ زائد على الآخر مما يمكنهما  
فيه ولى الامر بالسوية بناء على ما تعلل به مما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن أم وزوجة وعن ابن عم عاصب وترك أرض زراعة فهل لاميراث للبنات  
في أرض الزراعة الاميرية (أجاب) لا يجزى التوارث في الاراضى الاميرية والا حق  
بها والحال ما ذكر من ممكنه ولى الامر منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنتين واثنتين وزوجة وترك فخيلا ودارا وطينا غير مزرع ولم يترك سوى ذلك ثم بنى  
الابن ساقية من ماله الخاص بها فهل لا يكون للاناث حق في الطين المذكور ولا  
في الساقية المبنية فيه بماله الخاص بهما ويكون الطين والساقية للابنتين  
المذكورتين مناصفة واذا باع أحدهما من الساقية والطين زيادة على ما يخصه في الطين  
والساقية من نصيب اخيه لا يكون البيع نافذا (أجاب) الاحق والاولى بالاطيان  
الاميرية ابنا المتوفى عنهما ولا شئ للاناث فيها وما بناه الابن من الساقية ملك لهما  
سوية ويبيع ملك الغير موقوف على اجازة المالك فان اجازة نفذ ولم وان رده بطل والله  
تعالى اعلم (سئل) في اناث تحت ايديهن طين فوكان شخصا في اسقاط بعضه لشخص  
آخر في نظير دراهم وتركه للسقط له باختيارهن ووضع يده على الطين المذكور نحو

ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالزراعة وغيره فهل لا يكون لمن معارضة المسقط له  
والوكيل على فرض ان لمن حقا في الطين المذكور حيث ثبت التوكيل والاستقاط  
بالبيعة الشرعية واذ اكل هؤلاء الاناث الشخص المذكور في اجارة الطين وأجره باجرة  
المثل لغيره وادعت الاناث عليه انه أجره باكثر من ذلك واخذ الزائد لنفسه وانكر  
الوكيل ذلك لاعبرة بدعواهن بدون وجه شرعى (اجاب) اذا اسقط من له حق  
الزراعة في الارض الاميرية حقه منها لا يخره وتركه باختياره بنفسه أو بوكيله لا يكون له  
معارضة المسقط له ولا رفع يده عنها والقول للوكيل بالاجارة مع اليمين في قدر ما أجر به  
والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة مضمونها شخص ادعى انه يملك اربعة افدنة وثلاثا  
آلت له منفعة ذلك بالفراغ والنزول بموجب حجة ووضعها تحت يد رجل ليزرعها شركة  
اصنافا وكان ذلك الرجل المدعى شيخ البلد وانعزل من المشيخة واستولى على المشيخة  
المدعى عليه ومن جملة الاطيان التي كانت تحت يد الشيخ الاول الطين المذكور  
فاستولى عليه المدعى عليه بغير حق وابتطع برفع يده عنه سئل من المدعى عليه فاجاب بانه  
لما كان الطين المذكور من ضمن الاطيان التي كانت تحت يد الشيخ الاول واستتولاه  
عن كان مرارعا له وعلم انه ملك المدعى حضر له وعرض عليه الطين ليزرعه فامتنع واسقط  
له حقه فيه من غير مقابل واقام بيعة بذلك وطعن فيه ما المدعى بانهم ما من فلاحيه وتحت  
ادارته فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك ولم يقيم بيعة غيرهما ينزع من يده ولا عبرة بوضع  
يده المدة المذكورة أم لا (اجاب) شهادة الفلاح لشيخ بالده غير مقبولة والواجب على  
من استولى على حق غيره بطريق التعدي والغصب رفع يده ولو طالت المدة على وجه  
الغصب بدون ترك اختيارى لتلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجه وبنتيه وابن عم وهو وواضع يده على طين فلاحه فاعطى شيخ البلد الطين لابن  
ابن العم ومكنه منه ثم ابن العم المذكور اسقط حقه فيه لينتفى الميث بحضرة قاضي  
ناحيتهم فهل اذا ثبت الاستقاط من ابن العم ومكنه ما شيخ البلد منه ايضا وكانت  
البيتان قادرتين عليه لا يكون لابن ابن العم نزع من يد البنيتين المذكورتين (اجاب)  
لاحق لابن ابن العم في الارض المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي وانحصر ميراثه شرعا في اولاد ذكور واناث قصر وكان من الجارى في يد المورث  
المذكور واستحقاقه قطعة أرض زراعة فاستولى عليها آخر حال قصرهم بدون مسوغ  
شرعى فلما بلغ الورثة المذكورون حدا التكليف والرشد أرادوا اخذها كان استحقاقا  
لمورثهم وطلبوه ممن هو تحت يده فادعى ان عمهم نزل عنه بعد موت أبيهم وتركه له من مدة  
تبلغ خمس عشرة سنة وان تحت يده وثيقة مسطرة بذلك فهل والحال هذه اذا كان العم  
المسقط النازل عن الاوص غير ذى استحقاق فيها لا يعتبر نزوله ولا اسقاطه لمنفعتها  
ويسوغ لورثة المورث المذكور اخذها كان استحقاقا لايبهم (اجاب) الابن أحق بزراعة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٩

ارض أبيه من غيره فترفع يد الرجل المذكور عنها اذ لم يكن للمذكور ولاية الاسقاط شرعا ولم يوجد ما يوجب سقوط حق الاولاد من تلك الارض والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في طين اوسية انحل من ملتزمه بموته فوزع على مشايخ البلدة على قدر حصصهم ثم بعد زمان أخذ رجل ذى من ذلك الطين خمسة أفدنة وزرعها مدة ثم أمرولى الامر بمساحة الاراضى فقيدت الخمسة أفدنة في دفتر المساحة باسم الذى ثم أخذها منه رجل كانت وزعت عليه وقت انحلالها وفي سنة خمس وثلاثين وزعت الاطيان العاطلة على أشخاص من البلدة فحقت الخمسة أفدنة المذكورة رجلا من أهالى البلدة وتر كماله من وزعت عليه أولا باختياره واستمر يزرعها لغاية سنة سبع وخمسين حتى تعهد بالبلدة متعهد وقسم اطيان الناحية بينه وبين الاهالى على العادة بين المتعهدين في ذلك فدخلت الخمسة أفدنة المذكورة فيما يخص المتعهد والا قام ابن أخى الذى بعده هلاك عمه ومن خصه بالتوزيع زمن انحلالها وتر كماله من سنة خمس وثلاثين يد كل منهما أخذ بدلها من وضع يده عليه من سنة خمس وثلاثين لغاية سنة سبع وخمسين متعللا ابن أخى النصرانى بأنها مسحت على عمه والاخر بانها خصته زمن انحلالها فهل لا يكون لهما ولا للاحدهما مطالبة من زرعها المدة المذكورة يبدلها حيث كان الامر ما هو منذ كور ولا يكون لابن أخى الذى حق فيها حيث كانت الارض المذكورة أميرية ولا توارث فيها ولا يكون لواثر من وزعت عليه أولا لومات مورثه حق فيها أيضا حيث تركها مورثه طائعا مختارا (اجاب) نعم لا يكون للرجلين المذكورين المطالبة ببديل أرض الزراعة المزبورة ولا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة من كان له حق زراعتها والاحق والاولى بها بعد المتوفى عنها ابنة ان لم يتحقق ترك والده لهما باختياره والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كل منهما يستحق قطعة أرض زراعة على انفراد فأسقط أحدهما حقه من أرضه لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم من مدة عشرين سنة وزيادة وأسقط الاخ الثانى حقه من أرضه للمسقط له في مقابلة مبلغ من الدراهم كذلك من مدة سبع عشرة سنة ويبدل المسقط له وثيقة أيضا فهل اذا مات الاخوان ولها ابن أخ ثالث أراد منازعة المسقط له في الارض المذكورة متعللا بأنه أولى وأحق بها لكونها أرض عميه لا يجب لذلك حيث كان الاسقاط ثابتا بالمينة الشرعية ولا يكون له منازعة المسقط له بعدمضى هذه المدة بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق الاسقاط المذكور من الاخوين لا يكون لابن أخيهما معارضة المسقط له بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده نصف فدان طين من مدة عشر بن سنة وز يادة وهو يزرعه ويتنقع به من غير منازع له فيه والا أن تعرض له جماعة يريدون نزع منه متعللين بأنه لهم والحال ان عمهم مات من منذ ثمانى عشرة سنة ولم ينازعه فيه فهل لا يجبون لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة حيث كان واضح اليد جاحدا

١٢٦٥

٢٩

رجب

١٢٦٥

٢



سنة  
١٢٦٥  
رجب  
١٢

لدى دعواهم (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة مات عن أولاد ذكور فوضع رجل اجنبي يده على  
ارض الزراعة وانتفع بهامسدة وامتنع من تمكين اولاد الميت منها متعللاً بأن أخا الميت  
تركها له فهل اذا كان الرجل الاجنبي معترفاً بأن الحق فيها لاولاد الميت ترفع يده عنها  
وتسلم لاولاد الميت المذكور المكلفين القادرين على زراعتها ودفع خراجها ولا عبرة بما  
تعلل به الرجل المذكور حيث لم يكن للاخ ولا لاية التركة ولا حق له فيها أصلاً (اجاب)  
الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها فله نزعها من هي تحت يده  
حيث لم يوجد مانع شرعي يمنعه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنين وترك لهما قطعة أرض زراعة اثرا عن أصوله فتصرف احدهما فيها لرجل اجنبي  
بالاسقاط بدون اذن أخيه فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب أخيه  
ويكون للاخ رفع يد المسقط له عن نصيبه في الارض المذكورة (اجاب) يصح الاسقاط  
فهما يستحقه المسقط في أرض الزراعة الاميرية لافهما يستحقه غيره والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة بالاثار عن آباءه وهي محسوحة عليه رهنها  
عند آخر على مبلغ من الدراهم ووضع يده المرتهن عليها مدة فهل اذا اراد الراهن او وكيله  
ان يدفع دراهم الرهن للمرتهن وياخذ الارض يجاب لذلك حيث كان المرتهن معترفاً بأن  
الحق فيها للراهن ولا يكون للمرتهن منعها من الراهن (اجاب) نعم لا يكون لواضع اليد  
على الارض منعها من ربه حيث كان مقرراً بأن الحق فيها للمدعى ولم يوجد منه ما يقيد  
سقوط حقه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطيان عجز عن زراعتها ودفع  
خراجها وتركها باختياره فرماها الحماكم وقت تاريخه على آخر يقدر على زراعتها ودفع  
خراجها منذ سبع عشرة سنة فاكثروا لان يريد المالك الاصلى استرجاعها فهل يمكن من  
ذلك وتزعم من واضع اليد ولا (اجاب) لا يمكن من ذلك ولا تنزع من ذي اليد حيث  
تركها باختياره وثبت ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملتزم له قطعة أرض  
اوسية دفعها لرجل مزارع فزارعها مدة وعنده مساحة الارض مسحت باسم الملتزم  
وكتب اسم المزارع المذكور في الدفتر واستمر المزارع يزرعها بعد ذلك ثم نزعها الملتزم  
وسلمها لرجل مزارع غيره فزرعها المزارع الثاني مدة طويلة في حال حياة الملتزم ومات  
الملتزم المذكور وهي بيد المزارع فأنحلت الى الديوان ثم اضيفت على المزارع الثاني  
وقيدت باسمه من مدة تزيد على سبع وعشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها الى  
الآن فهل اذا اراد اولاد المزارع الاول منازعة المزارع الثاني في الارض المذكورة  
متعللين بذلك باسم والدتهم في الدفتر بانه المزارع له لا عبرة بتعللهم ولا يجابون (اجاب)  
لاحق لاولاد المزارع الاول في الارض المذكورة كورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اسقط حقه منها لآخر في حال صحته وسلامته منذ ثلاث

١٢٦٥  
١٢

١٢٦٥  
١٣

١٢٦٥  
٢٢

١٢٦٥  
٢٥

١٢٦٥  
٢٥

عشرة سنة وزيادته وهي بيده يتصرف فيها من غير منازع له فيها ويده حجة بالاسقاط  
ثابتة المضمون ثم حصل للمسقط خبيل في عقله فادعى اقاربه الا ان عدم الاسقاط لاجل  
اخذ الارض المذ كورة من المسقط له فهل اذا كان الاسقاط المذ كورة ثابتا بالبينة  
الشرعية في زمن صحة المسقط وسلامته لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزاعها ويكون  
الحق فيها للمسقط له (اجاب) لا يجاب اقارب المسقط لا تنزع الارض عن هي تحت يده  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد اخيه وهم ثلاثة ذكور  
وعن اخته وترك ما يورث عنه شرعا من مال ودار وطحاحونة واطيان وغير ذلك فاقسموا  
جميع التركة الا الاطيان فخص الحاكم المذ كورة بها دونها فتنزعت الاخت في ان تأخذ  
حصتها من الاطيان ايضا فنفعتها الحاكم من ذلك فهل لا يخصها في الاطيان شي وتكون  
للمذ كورة خاصة (اجاب) لاحق للاخت فيما كان تحت يدها من المتوفى من ارض  
الزراعة الاميرية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على طين  
زراعة وصار يزرعه فحوام خمس وعشرين سنة ويؤدي خراجها ولم ينازعه فيه احد  
تلك المدة فهل ادامت ذلك الرجل وادعى رجل آخر على ابن الميت ان ذن الطين  
موروث له عن عمين كانا له ويريد بذلك رفع يد ولد الميت عن هذا الطين المذ كورة لا عبرة  
بدعواه بذلك ولو كانت معضدة بالبينة الشرعية حيث كان موجودا في حياة الميت ولم  
يقع منه مثل ذلك (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها ابن  
المتوفى عنها القادر على زراعتها وعلى القيام بدفع مؤناتها فليس للرجل المذ كورة انتزاعها  
من هي تحت يده بالارث عن عميه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده طين  
زراعة ترك حقه فيه لابن اخت له لعزته عن زراعتها وزرعها ابن الاخت حال حياة الحال  
مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات الحال عن اخته وابن اخيه فاراد ابن الاخ اخذ  
الطين من ابن الاخت فهل حيث ترك حقه الحال فيه لابن اخته حال حياته لا يكون لابن  
الاخ مغازاة ابن الاخت في الطين المذ كورة (اجاب) ليس لابن الاخ انتزاع الارض  
المذ كورة من ابن الاخت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن  
اخت وزوجة وابن وبنتين وترك اطيانا فلصغر الورثة المذ كورين استولى على الارض  
قريب للميت بغير حق وبعد بلوغهم طلبوا ارض ابيهم من قريبه المستولى على الاطيان  
المذ كورة فامتنع ان يعيدهم من الاستيلاء عليها فهل والحال هذه يقضى لاولاد المتوفى  
بالاستيلاء على ارض والدهم بعد نزاعها من يد القريب المذ كورة (اجاب) لابن الميت  
بعد بلوغه اخذ طين والده من المستولى عليه بغير وجه شرعي اذ لم يثبت على الاب حال  
حياته او الابن بعده ما يفيد سقوط الحق من الطين المذ كورة والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ارض زراعة موهنة تحت يد رجل اجني فبعد موته اقتسكها  
ابن ابن عم له بدفع ما هي موهنة عليه ومكث مدة من السنين يزرعها ويدفع ما عليها من

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٥

سنة

شعبان

الخراج فهل يكون ابن ابن المذ كور مختصا باستحقاق الارض المذ كورة دون بقية اقارب الميت وتسكون فروعه من بعده كذلك مختصة بهذه الارض لاسيما والاقارب المذ كورون ابعد من ابن ابن المذ ولا ابن موجود للراهن المذ كور (اجاب) لايجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لاقارب الراهن المذ كورين اخذ الارض المذ كورة بجهة الارث عن الراهن والاحق بهما من يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن بنت وعن اولاد ابن ثالث وترك ارض زراعة وكان أعطي لاولاد ابنه ثلثها في حال حياته ثم مات كل من الابنين عن اولاده المذ كور وعن الاخت الشقيقة وعن اخ لام فارادت الاخت التي هي عمه الاولاد اخذ جزء في ارض الزراعة بالميراث عن والدها وأراد الاخ لام اخذ جزء من ارض زراعة الابنين متعللا بان لاه السدس في متاع ولديها فهل لايجب كل من الاخت المذ كورة والاخ لام لذلك ولايجري التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لايجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادر على دفع ما على الارض من المؤن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض زراعة مدة عشرين سنة ثم مات وتركها ابنيه فوضعوا ايديهم عليها مدة عشرين سنة أيضا من غير منازع لهم فيها ولا لوالدهم من قبلهم والآن تدعى جماعة من أهل البلد بان الارض المذ كورة لقريب لهم ويريدون نزعها منهم متعللين بالقرابة مع وجودهم ومشاهدتهم لتصرفهم فيها المدة المذ كورة فهل لايجبون لذلك ويمنعون من منازعتهم فيها بدون طريق شرعي (اجاب) نعم لايجبون لذلك ويمنعون من منازعتهم اذا كان الحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استحق ارض زراعة عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فآخذها الحياكم وسلمها لرجل اجنبي باختيار صاحبها ثم بعد ذلك مات صاحب الارض عن ولدي عم له ومضى على ذلك مدة ثلاث وعشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فهل اذا اراد ولد اعم الميت اخذ الارض من واهل اليد لايجب ان لذلك حيث اعطاها له الحاكم ومكنه منها لعجز صاحبها عن زراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان (اجاب) لايجب ابنا الم لا تتزاع الارض ممن هي تحت يده ويمنعان من معارضته حيث الحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين قصر وعن زوجة وترك ارض زراعة فوضعت الزوجة يدها عليها وصارت تزرعها لنفسها ولاولادها مع مشاركة رجل فيها وصار مشاركا لها فيها مدة فبعد ذلك تركها واستولى على الارض ابن الميت بعد بلوغه وصار يتنفع بها بالزراعة الى الآن فحواربع عشرة سنة ثم بعد ذلك مات الذي كان مشاركا لام الفاصر في الارض المذ كورة عن ابن اخ اراد منازعة الابن المذ كور في الارض المذ كورة ويريد ان يأخذ فيها حصة عن عمه لكونها كانت مسحت باسمه وقت مشاركتها لاه فهل ذلك فهل لا يكون له حق في ذلك ويكون الحق فيها لابن

١٢٦٥

٢٦

١١٦٥

٢٧

رمضان

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١٠

الميت ولا عبيرة بما عمل به من المساحة المذ كورة (اجاب) يسقط الحق في ارض  
الزراعة الاميرية بالترك اختيارا على فرض سبق ثبوته ولا يجرى التوارث فيها فلا وجه  
للمعاوضة ابن الاخ المذ كور لو اضع اليد عليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة من الفلاحين تحت ايديهم اطيان فجوزوا عن زراعتها ودفعوا خراجها وتركوها  
باختيارهم فرماها الحاكم على مشايخ البلد فدفعها مشايخ البلد لرجل قادر على زراعتها  
ودفع خراجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم اخذوه منه ووضع يده عليها مدة من السنين  
وهو يزرعها ويدفع خراجها من غير منازع ولا معارض ثم تولى حاكم آخر في البلد فاخذ  
الاطيان المذ كورة من وادع اليد في الارض المذ كورة واخذها قهر اعنه اذ لاحق  
للحاكم المذ كور معارضة وادع اليد في الارض المذ كورة واخذها قهر اعنه اذ لاحق  
له فيها وليس للفلاحين المذ كورين ايضا معارضة وادع اليد في الاطيان المذ كورة  
لتركم لها باختيارهم وعجزهم عنها ولو قدروا عليها بعد ذلك لاسماع سكوتهم تلك المدة  
وعدم منازعتهم من غير مانع يمنعهم من الدعوى (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة  
الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن ترك حقه فيها باختياره المعارضة بدون وجه شرعي  
ولا يسوغ للحاكم المذ كور انتزاعها ممن يستحقها بدون وجه يقتضي ذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة و بنتين وابن عم شقيق وترك أرض زراعة  
استولى عليها ابن العم ودفع ما على الميت من الديون وهي مبلغ قدره ألف قرش الى جانب  
الديوان في نظير الطين وممكنه الحاكم منه وصار يزعه مدة تزيد على اثنتين وعشرين  
سنة ثم بعد تلك المدة تارعت البنتان ابن العم الشقيق في الاطيان فهل يجوز للبنتين أخذ  
الطين ودفع ما عليه من الديون أولا (اجاب) لاحق للبنات فيما كان بيد والدهم من  
أرض الزراعة الاميرية والحال هذه بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على طين خراجي عن أبيه من نحو سبع وثلاثين سنة فالآن يدعي رجل بان  
هذا الطين كان حق أبيه لكونه ورثه عن ابن عم له وهو بعد موت أبيه له فهل اذا كان  
تاركا للمناوعة من قبل الآن كأبيه من قبله مختارين في ذلك لاسمع دعواه (اجاب)  
لا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تسمع دعوى الرجل المذ كور والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين فلاحه أخذه منه شيخ بلده بالقهر  
والغلبة وأعطاه لابن عم له فصار رب الطين ينازعه في شأنه في كل سنة فلم يقدر على  
تخليصه منه فهل بالاستيلاء عليه لا يسقط حق رب الطين منه ويكون له نزع من وادع  
اليده عليه بدون طريق شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الرجل المذ كور ما يفيد سقوط  
حقه من الارض المذ كورة يثمر وادع اليد برفع يده عنها وتسليمها لربها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة مات وتركها لابنة من مدة ثلاث وعشرين  
سنة وهي بيده يتصرف فيها من غير منازع له ولا لوالده من قبله والآن يدعي رجل بان

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٩

الارض المذكورة لقريب له ويريد نزعهما من الابن متعللا بالقربة مع وجوده في البلد  
ومشاهدته لتصرف واضع اليد فيها بلا منازعة مع تمكنه منها فانكر دعواه فهل لا يجاب  
لذلك شرعا ويمنع من منازعة واضع اليد بدون طريق شرعي (اجاب) لا معارضة  
للرجل المذكور مع واضع اليد على الارض المزبورة والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة أسقط حقه منها الاخر في مقابلة مبلغ معلوم من  
الدرهم من عشرين سنة ثم مات المسقط عن ابن له فأراد منازعة ابن المسقط له الآن  
ونزعهما منه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من يده حيث كان الاسقاط ثابتا  
بالبيعة الشرعية (اجاب) يسقط حق ربا الارض المذكور منها بالاسقاط والترك لها  
اختيارا فاذا ثبت ذلك لا يكون لابنه بعدموته معارضة ذي اليد المذكور والله تعالى  
اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة ماتا عن أولاد ذكور وتركا جانب طين  
زراعة والحال ان الأولاد قصر ولهم ابن عم بالغ وضع يده على الطين بسبب كونهم  
قاصرين عن درجة البلوغ فبعد بلوغهم طلب الأولاد أخذ الطين المذكور فأدعى رجل  
أجنبي ان الطين ملكه ومالك والده من قبله فانكر الأولاد دعواه وادعوا ان والديهم  
وضعا أيديهما على الطين مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو ووالده حاضرا في  
البلد ومشاهدا ان تصرفهما في الطين ولم ينازعهما ولم يصارخاهما مع التمكن من  
ذلك فهل لا تسمع الدعوى بعد تلك المدة (اجاب) سكوت الاجنبي المدعى المذكور مع  
مشاهدته لتصرف واضع اليد في ارض الزراعة الاميرية وتركه اختيارا وامانع له من  
طلبها بعد تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تلقوا طينا عن أصولهم فاسقطوا  
حقهم في بعضه متميزا لابن عههم وصار يزعمه مدة وممكنه من ذلك مشايخ البلد فهل اذا  
أرادوا الرجوع عليه بذلك لا يمكنون (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية  
بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا لا يكون للمسقط  
معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة  
ثم حصل له خلل في عقله وعجز عن زراعة الارض فأعطاهما الحاكم لاخر ومكنه منها فصار  
يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة من السنين ثم مات عن ابنين فوضع أحدهما يده  
على القطعة الارض يزرعها ويدفع خراجها ثم مات فوضع الابن الثاني يده عليها مكان  
أبيه وأخيه وصار يزرعها فهل اذا كان صاحب الاصل انما عجز عن زراعته بالجنون  
حتى مات وأراد رجل من أقاربه نزع الارض من واضع اليد ابن الذي ممكنه الحاكم منها  
متعللا بأنه وارث صاحب الاصل لا يجاب لذلك ولا يعتبر تعلمه ويمنع من معارضة واضع  
اليد (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تولى له ارض زراعة وله بنات يرثن أن يرثن فيها فهل اذا مات عن  
بنين وبنات لا يكون للبنات حق في ارض الزراعة بطريق الميراث ويكون الحق فيها



سؤال	سنة	
١٥	١٢٦٥	لبنيه المذكورين ولايجرى التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلاحق لبنات المتوفى عنها فيها بجهة الارث والله تعالى أعلم (سئل) في وارث ميت له قطعة أرض زراعة أسقط حقه فيها لا تخراطا مختارا ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع بها هذه المدة ويدفع خراجها فلان أراد بعض ورثة المسقط الرجوع في الارض وأخذها من واضع اليد عليها بعد موت مورثه فهل لايجب لذلك والحال هذه (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا ولايجرى فيها التوارث فليس لورثة المتوفى المذكور معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى علم (سئل) في رجل واضع يده على جانب طين زراعة ممكنه الحياكم من الزراعة فيه ومضت مئة من السنين فلان ادعى رجل على واضع اليد ان الطين آل لوالده بالوراثة عن خالته ومات والده عنه فهل يقضى به لو اضاع اليد مع تمكين الحياكم له بالزرع في الطين المذكور لعدم وجود المستحق العاصب (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور انتزاعها من واضع اليد بجهة الارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه الحياكم قطعة أرض زراعة ومكنه منها ومسحت عليه وغرس فيها أشجارا من ماله لنفسه خاصة ووضع يده على قطعة أرض خربة أيضا وبني فيها بناء من ماله لنفسه باذن مالكها فهل اذا أراد ابن عم له ان يشاركه في ذلك مئة عملا بانه معه في مئة سنة واحدة لايجب لذلك (اجاب) نعم لايجب ابن العم للشاركة بمجدة عماله المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده فدان طين زراعة عجز عن زراعته ودفع خراجه فرماه الحياكم على رجل آخر فحجز عنه أيضا فدفعه ذلك الرجل لرجل ثالث قادر على زرعه ودفع خراجه فوضع يده على الفدان وأصلح خرسه وصار يزرعه ويدفع خراجه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن طلب الرجل العاجز رفع يده من أصلحه وزرعه ودفع خراجه فهل بعد هذه المدة لايجب لطلبه لاسيما اذا كان هناك بينة تشهد بتركه ودفعه لمن أصلحه طائعا مختارا (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن تحقق انه ترك حقه فيها مختارا معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت وأولاد أخ وله قطعة أرض زراعة استولى عليها من بعده أولاد أخيه وزرعوها ودفعوا خراجها الى الحياكم بعد تمكينه لهم منها وترى البنت مشاركتهم فهل لايجب لذلك (اجاب) ليس لبنت الميت المذكور حق في أرض الزراعة الاميرية بطريق الارث عن والدها فلا مشاركة معهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وله قطعة أرض زراعة وعليه دين بجهة الديوان فوزع الحياكم الارض على رجل أجنبي ومكنه منها ودفع ما كان عليها من الخراج وصار يتصرف فيها مدة ثمانين سنة فهل اذا أرادت البنتان أخذ الارض من واضع اليد

١٢٦٥	١٨	<p>بطريق الميراث عن أبيهما لا تجابان لذلك حيث يمكنه الحياكم منها لاسمها لاهـ ميراث في أرض الزراعة الأميرية (اجاب) لاحق للبنتين فيما كان تحت يد والدهما من أرض الزراعة الأميرية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وابن عمه وله قطعة أرض زراعة أميرية استولى عليها شخص ليس من أهل البلد ليزوعها ويقوم بما عليها من الخراج وذلك بتكبير ولي الأمر المتصرف الآن في أمور الرعية بالأراضي المصرية وصار الشخص المذكور يزرعها مدة من السنين بعد ذلك فهل لاحق لابن العم المذكور ولا البنات الميت في الأرض المذكورة وليس لاحد منهم رفع يد الشخص المذكور عنها ولا أخذهما منه لنفسه (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الأميرية فليس لبنات المتوفى عنها ولا ابن عمه انتزاعها من ذي اليد المتصرف المذكور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة رهنها بيد آخر على مبلغ معلوم من الدراهم فبعد مدة أراد الراهن افتسكا كما من يد المرتهن فغناه منها لكونه ذاشوكه فهل اذا مات ذاشوكه المذكور عن ورثة وأراد رب الأرض افتسكا كما من الورثة يجاب لذلك اذا كانوا معترفين بأن الأرض للراهن وهناك بينة تشهد بذلك (اجاب) يؤمر واضع اليد برفع يده عن الأرض المذكورة وتسليمها للراهن حيث كان مقررا بان الحق فيها له ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة أرض زراعة لابنه الذي ليس في عائلته ومعزول عنه في معيشة وحده وتركها طائعا مختارا ووضع يده عليها وغرس فيها نخيلا وانتفع بهامدة من السنين في حياة أبيه وهو يدفع خراجها للجهة الديوان فهل اذا أراد المسقط أو باقي ورثته بعد موته الرجوع في الاسقاط المذكور لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والتك اختيارا في أرض الزراعة للابن المذكور يكون الحق فيها له وليس لاحد رفع يده عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعة من نحو ثلاثين سنة وهم يدفعون خراجها للجهة الديوان من غير منازع ولا معارض لهم في ذلك واصولهم واضعون أيديهم عليها نحو أربعين سنة من قبلهم من غير منازع ولا معارض والآن يدعى رجل عليهم انما رزقة موقوفة ويريد نزاعها منهم بلا وجه وبلا جهة شرعية فهل لا يجاب لذلك ويمنع من المعارضة وتبقى الأرض تحت يد واضعي اليد كما كانت تحت يداصولهم (اجاب) اذا لم تثبت وقفية الأرض المذكورة كورة بالوجه الشرعي يكون الحق فيها الواضع اليد عليها ولا ترفع يدهم عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بايديهم اطيان زراعة آلت اليهم عن اصولهم من قديم الزمان وهم يتصرفون فيها من غير منازع لهم فيها ولا لاصولهم والآن تدعى جماعة بان الاطيان المذكورة كانت لمجددهم وانهم واضعو اليد عليها بطريق الوكالة عن جددهم المذكور فانكروا دعواهم مع انهم مقيمون في البلد ومشاهدون اتصرفوا باليد</p>
١٢٦٥	٦	<p>ذى القعدة</p>
١٢٦٥	٦	
١٢٦٥	٦	
١٢٦٥	٨	

٩ ١٢٦٥

وتصرف أصولهم من غير منازع لهم فيها فهل اذا أرادوا منازعة واضع اليد لا يجابون  
لذلك ولا يمكنون من نزعهما منهم بدعواهم المذكورة واذا أقام المدعون بيعة على  
دعواهم لا تقبل شهادتها بعد مضي المدة الطويلة لاسيما وجدتهم كان ساكتا عن  
المنازعة أكثر من خمس عشرة سنة ولم ينزع بالامانع له من ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى

١٣ ١٢٦٥

بأرض الزراعة الاميرية حيث الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض زراعية أكرهه شيخ بلده على بيعها له منه بأقل من ثمن مثلها ولم يدفعه له  
الى الآن فهل اذا ثبت الاكراه على البيع بالحبس والضرب لا يكون نافذا ويكون له  
اخذ أرضه من واضع اليد عليها (اجاب) لا يسقط حق رب الأرض الاميرية منها ببيعها  
لها مع الاكراه عند تحققه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من خمسة أفدنة

١٣ ١٢٦٥

طين زراعية باختياره لاحد اولاده على يد بيعة شرعية لدى القاضي ووضع المسقط له  
يده على الأرض المذكورة وتصرف فيها مدة حياة والده المسقط ثم بعد وفاة والده اراد  
بأقاربه المسقط منازعة المسقط له فهل لا يكون لهم ذلك والحال هذه ويمنعون من  
معارضة المسقط له (اجاب) نعم لا يكون لورثته من تحقق انه اسقط حقه في أرض الزراعة  
الاميرية معارضة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان

١٤ ٢١٦٥

طين زراعية اسقط حقه من نصفه لآخر وتركه له باختياره ثم توافقه باعلى ان يغرسا  
فيه اشجارا ويقوم المسقط له بخدمةها واصلاحها وتكون الاشجار في جميع الفدان  
مشتريكة بينهما فاشترى كل منهما تقاوى الشجر من ماله وغرس المسقط له غرسه وغرس  
شريكة في ذلك الفدان واستمر يخدم في الشجر جميعه وصار كل من المسقط والمسقط له  
يدفع ما يخص نصيبه من المال للديوان مدة حتى غاوا ثم فهل اذا اراد المسقط الرجوع  
على المسقط له في نصف الفدان المذكور ونزعه منه ودفع قيمة الشجر له بعد مضي تلك  
المدة لا يجاب لذلك ويكون الحق في نصف الفدان المذكور مع ما غرسه فيه من الشجر  
للمسقط له المذكور ويمنع المسقط من معارضته في نصف الفدان والشجر وما الحكم

١٥ ١٢٦٥

(اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيارا من أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط  
معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في يتييم له طين زراعية ينشأ عنه كسب بكثرة  
في المستقبل مع بقائه لليتييم حتى يبلغ ولا وصى له فهل اذا وكت أم اليتييم خاله عليه فاسقط  
طينه لرجل اسقاطا مؤبدا بلا مصلحة في ذلك للصغير ولا ضرر ولا تعتبر هذه الوكالة  
ويبطل هذا الاسقاط ويمنع الخال من التصرف لافساده مال اليتييم ويولى عليه أمين من  
عصبته بنظر القاضي (اجاب) لا يملك وكيل أم اليتييم التصرف في مال اليتييم ولا اسقاط  
حق ثابت له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان عليه خراج أرض زرعه  
ولم يؤده فأكراهه شيخ البلد على اداء ما عليه من الخراج ولم يعين له جهة وله متاع  
واطيان فباع المتاع واسقط حقه في الاطيان لشيخ البلد بقدر معلوم ليدفعه فيما عليه من

الخراج ووضع شيخ البلديده على ما ذكر عشر سنين ولم ينازعه المسقط المذ كور ثم مات  
المسقط وترك ابنه وارثا بالغاعا بالبيع والاسقاط فسكت على ذلك بعد وفاة ابيه نحو  
اربعة سنين من غير منازعة ثم بعد هذه المدة اراد اخذ ما ذكره عللا بالاكره السابق  
فهل اذا عد هذا الاكره لا تسمع دعواه لسكوته هو ووالده قبله بعد زوال الاكره المدة  
المذ كورة (اجاب) اذا لم يثبت الاكره الشرعي على البيع والاسقاط المذ كورين  
لا يكون لابن البائع المسقط عن طوع واختيار معارضة المشتري المسقط له وان ثبت  
الاكره على دفع الدين بلاوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لهم  
قطعة ارض زراعة عن اصولهم اكره احدهم نؤشوكه على اسقاط حقه وحقهما في  
غيبه الاخوين بالجس والضرب فهل اذا تحقق الاكره بالوجه الشرعي لا يسقط حقه  
وحقهما (اجاب) اذا ثبت الاكره الشرعي على الاسقاط لا يسقط حق المكره كما  
لا يسقط حق اخويه وان لم يتحقق الاكره بدون توكيلهما او اجازتهما والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة عن اصوله ومسحت عليه رهنها عند آخر  
على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك مات كل من الراهن والمرتهن عن ابن فاراد ابن  
الراهن ان ياخذ الارض من ابن المرتهن ويدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك لاسمها  
انه معتبر ومقرب بأن الحق فيها لابن الراهن المذ كور (اجاب) اذا كان واضح اليد  
مقربا بأن الحق في الارض المذ كورة للمدعي المذ كور يؤمر بتسليمها له ما لم يثبت عليه  
بعد ذلك ما يفيد سقوط حقه فيها وعلى المدعي المذ كور دفع دراهم الرهن المذ كورة  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بيدها فدان طين من طين والدها مكنها الحاكم منه فصارت  
تزرعه وتنفع به مدة اربع وعشرين سنة من غير منازعة لها فيه المدة المذ كورة والآن  
يريد ابن أخ لها نزعها منها عللا بأنه يستحقه بالميراث عن والده مع تركه اختيارا تلك  
المدة مع انه مقيم في البلد ومشاهد لتصرفها فيه المدة المذ كورة فهل لا يجب لذلك شرعا  
ولا يكون له نزعها منها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويسقط  
الحق منها بالترك اختيارا فليس لابن الاخ المذ كور انتراعها من واضع اليد عليها  
بالارث اسقوط الحق بتركه اختيارا تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف  
بنتين وله طين فلاحه اسقط لاحداهما حقه من سبعة قراريط منه فصارت تزرعهامدة  
حياته لنفسها ثم مات الاب عن هاتين البنيتين واستمرت التي اسقط لها واضعة يدها على  
الطين المذ كور نحو خمس وعشرين سنة ثم ماتت واضعة اليد عن ابنتها فهل اذا طلبت  
البنيت الباقيات مقاسمة ابن اختها في تلك الارض على سبيل الاوثر من ابائها لا يجب لذلك  
ويكون الحق في ذلك لابن المتوفاة (اجاب) لاحق للبنيت المذ كورة فيما اسقطه والدها  
لاختها حال صحته من ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين  
لزوجته وله دار وقطعة ارض زراعة فباع الدار للزوجة واسقط حقه في الارض لها في نظير

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

سنة

٢٣

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

الدين بحضرة بيعة شرعية بموجب حجة شرعية من نائب القاضي ووضعت الزوجة يدها على الدار والارض وصارت تتصرف في ذلك مدة من السنين في حال حياة الزوج المسقط المذكور ثم مات عنها وعن ابنين منها وعن ابنتين من غيرها ثم ماتت الزوجة عن ابنيها فصار الابنان يتصرفان في الدار والارض مدة من السنين بعد موت أمهما فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبيعة الشرعية في حال الصحة والسلامة يكون البيع صحيحا نافذا وليس لباقي ورثة المسقط معارضة وورثة المسقط لها الواضعي اليد (اجاب) نعم ليس لو ورثة البائع المسقط معارضة وورثة المشتري المسقط لما حيث ثبت البيع والاسقاط على الوجه المذكور بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وترك بعض اطيان زراعة بعضها بالغاروة وبعضها بالفلاحة وله اولاد قصر وبلغ فوضع البالغ أيديهم على المتروكات جميعها ورهنوا بعض الاطيان بغاروة فلما بلغ بعض القصر اقتل بعضهم من الاطيان ووضع يده عليه وصار يزرعه مدة طويلة ويدفع خراجه واخوته مشاهدون له وتاركون ذلك باختيارهم فتعرض له الآن بعض اخوته البالغ ليشاركوه فيه فهل لا يمكن ذلك البعض من التعرض المذكور ويسقط حقه في هذا البعض بالترك ومشاهدة التصرف المذكورين لاسيما اذا كان الطين المذكور بعض ما يخص واضع اليد من الاطيان المتروكة عن والده (اجاب) يسقط الحق في أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن تحقق منه الترك باختياره معارضة واضع اليد عليها ولا ازعاجه منها والحال ما ذكر كما صرح به علماؤنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة عن أبيه ومسحت عليه رهنها عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن ابن فاراد ابن الراهن ان ياخذ الارض من ابن المرتهن ويدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك لاسيما ان المدعي عليه معترف ومقر بأن الحق في الارض للمدعي المذكور عن أبيه (اجاب) حيث كان واضع اليد مقر بأن الحق في ارض الزراعة المذكورة للمدعي كما هو مذكور كان الواجب تسليمها له حيث لا مانع وعلى ابن الراهن دفع ما بذمة أبيه من الدين من تركته لربه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة ارض زراعة وكلوا أحدهم في بيعها واسقاط حقهم منها لرجل اجنبي في نظير قدره معلوم من الدراهم قباع الوكيل واسقط حقهم فيها للاجنبي المذكور ووضع المشتري المسقط له يده عليهم واغرسها نخيلا ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فهل اذا ثبت التوكيل بالبيع والاسقاط بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لأحدهم الرجوع على المشتري المسقط له (اجاب) حيث تحقق التوكيل بالبيع والاسقاط يكون الحق في الارض المذكورة للمسقط له وليس لأحدهم عارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اسقط حقه منها لآخر وبيد المسقط له وثيقة بذلك من مدة خمس سنين وهو يتصرف



ذى القعدة سنة

يتصرف فيها والآن أنكر المسقط الاسقاط وأنكر الشهود والشهادة لكون المسقط شيخ بلد فهل اذا لم يقيم المسقط له بيعة يكون له تحليفه اليمين الشرعية واذا نكل عن الحلف يكون الحق لواضع اليد (اجاب) اذا لم يكن للدعي بيعة على مدعاه كان له تحليف المدعي عليه ويحكم عليه لونهكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك قطعة أرض زراعة ثم مات احد الابنين عن أخيه وأخته وزوجته ثم مات الابن الثاني عن ابنه وأخته وعن زوجته فهل اذا أراد كل من العمة وزوجة العم أخذ حقه ما في الأرض المذكورة بالميراث لا يكون له ما ذلك لعدم جريان الميراث في الأرض الاميرية الاثر (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لاحد الورثة حق فيها بطريق الارث والله تعالى اعلم (سئل) في شخص مات عن ابن و بنت وكان بيد ه اطيان زراعة أميرية فهل يكون الحق في الطين المذكور لابن دون البنت وهل اذا مات رجل عن أولاد قصر وتزوجت أمهم أجنبيا منهم ولم يكن هناك من تنتقل الحضانة له غير أخ لا ببالغ عاقل تنتقل الحضانة له وليس للام أخذهم منه والمحال ما ذكر (اجاب) الاحق والاولى باطيان الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها ولا يجري التوارث فيها وتزوج الام بغير محرم من الصغير يسقط حقه ما من حضانتها واذا لم يوجد من يقدم على الأخ المذكور فيها يكون له ضم أخيه القاصر الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على أطيان يزرعها ويدفع خارجها لليرى ثم انه اسقط حقه من فدان وعشرة قراريط من فدان لولده يستولى على ذلك ويدفع خارجها لليرى فاخذه الولد واستولى عليه بعد اسقاط والده حقه منه فاجر الولد البعض من الطين وزرع البعض سنة وبذلك رجع والده عليه ومنعه من الاستيلاء على الطين قهر اعنه فهل لا يجاب لذلك ويمنع من تعديده خصوصا والولد معه بيعة بذلك (اجاب) ليس للمسقط المذكور معارضة المسقط له بعد تحقق الاسقاط والترك اختيارا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أسقط حقه منها لابناته وابن ابنه وهو في حال صحته وسلامته وكتب لهم حجة شرعية بالاسقاط وملكو ذلك وحازوه ثم بعد ذلك مات المسقط فاراد ابن أخيه أن يبطل الاسقاط ويأخذ الطين من البنات وابن الابن فهل لا يجاب لذلك ويكون الاسقاط نافذا (اجاب) لا يجاب لذلك ابن الاخ والمحال هذمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة أرض خرس اسقطوا حقه فيها الرجل أجنبى من بلد أخرى بحضرة بيعة من المسلمين وكتب في ذلك حجة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصرف فيها أموالا كثيرة حتى طابت من الخرس وصارت تزرع ثم بعد مضي أربع سنين أراد أحد المسقطين الرجوع على المسقط له في الأرض بعد طيبها من الخرس فهل اذا ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لاحد المسقطين ولا لغيره الرجوع في ذلك (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقه

في أرض الزراعة الاميرية معارضة المسقط له شرعا والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحقون منفعة جانب من الاطيان أسقطوا حقهم فيه لرجل في نظير مبلغ من الدراهم اعترفوا بقبضه في المجلس وسلموه الاطيان المذكورة وحازها لنفسه وتصرف فيها بالحرق والزرع وغير ذلك وكتب يدينهم حجة شرعية بالاسقاط المذكورة في نظير ما اعترفوا بقبضه من المسقط له فهل اذا اراد بعض المسقطين الرجوع فيما أسقط وترك حقه فيه لا يجب لذلك واذا ادعى انه أقر كاذبا وانه لم يقبض شيئا أقر به لا يقبل منه ويكون اقراره حجة عليه ويكون الحق في تلك الاطيان للمسقط له والحال هذه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق الترك اختيارا لا يكون للمسقطين ولا لبعضهم الرجوع بعد ذلك ودعوى البعض انه أقر كاذبا بقبض الدراهم لا يوجب بقاء حقه في الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد في عائلته فاعطى لاحدهم بعض اطيان اشتراها اثر او كتبها باسم الابن المذكور دون اخوته وحازها الابن في حال حياة أبيه وسلامته مدة من السنين ثم مات الاب عنه وعن اولاده المذكورين فهل يكون ما أعطاه الاب لابنه وحازته في حال حياة أبيه وسلامته صحيحا نافذا وليس لباقي الاخوة مشاركة أخيه في شيء من ذلك (اجاب) نعم ليس للاخوة معارضة أخيه فيما ذكر ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن فدان طين عند ابن عمه وابن عمه رهنه عند رجل آخر ثم بعد مدة مات ابن عمه فهل اذا أقام بينة على انه ملكه يكون له أخذه بعد دفع مبلغ الرهن (اجاب) حيث كان الحق ثابتا في أرض الزراعة الاميرية للراهن ولم يوجد منه ما يقيس سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من هي تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية فاعطاها لغيره وتركها له باختياره وسلمها له ووضع المتروك له يده عليها مدة ثم بعد ذلك رهنها عند غيره على مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد المعطي الاول الذي ترك حقه في القطعة المذكورة للراهن باختياره أن يرجع على المرتهن المذكور لا يجب لذلك ويمنع من معارضة كل من الراهن المعطي له والمرتهن منه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا تحقق بالوجه الشرعي ان الرجل المذكور ترك حقه فيها باختياره لا يكون له معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أثرع والده فتصرف فيها شيخ بلده بالاسقاط لغيره في غيبته بدون اذنه ورضاه ثم حضر رب الارض وأخذها من الرجل المذكور ووضع يده عليها وزرعها ذرة لنفسه والآن يدعي الذي أسقط له شيخ البلد بان رب الارض كان حاضرا وقت الاسقاط لاجل نزاعها منه ثانيا فانكر رب الارض دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزاع الارض من ربه بدعواه المذكورة ويمنع من معارضته في ارضه بدون وجه شرعي

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٠

(اجاب) لصاحب الحق في ارض الزراعة الاميرية ان تراعى ما من واضع اليد عليها بغير حق حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده ارض زراعية اميرية تلقاها من اربابها بتركها واسقاط حقهم فيها له باختيارهم في نظير قدر من الدراهم اخذوه منه بموجب وثائق بختم نائب قاضي الناحية ومضى عليه مدة من السنين وهو يزرعها لنفسه ويدفع ما عليها من الخراج والتوازيع ثم مات الشخص المذكور عن بنت قاصرة له وزوجتين وقسمت تركته بمعرفة قاضي الولاية ووضع وصي القاصرة يده مع الزوجتين على الارض وهيؤها الزراعة فعارض في ذلك ارباب الارض الذين اسقطوا حقهم فيها الميث وانهى الامر في ذلك للحاكم المتصرف في الارض المذكورة بتفويض ولي الامر المذكور ويمكن ورثة الميت من الارض المذكورة او امر بمنع المتعرضين للورثة في الارض المذكورة فهل اذا تعدى الجماعة المذكورة ثانيا على الورثة وارادوا رفع ايديهم عن الارض يكون للحاكم الشرعي منعهم من المعارضة في ذلك ولا حق لهم أصلا حيث اسقطوا حقهم فيها الميث باختيارهم في نظير ما اخذوه من الدراهم كما هو مذكور ولا عبرة بتعللهم بأنه لاحق للنساء في الاراضي الاميرية حيث كان الامر كما هو مذكور خصوصا وقد دفع الميث على تلك الاراضي ما لا يجسم الجهة الديوان من التوزيعات التي صارت على الاراضي بمعرفة الديوان (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة واضع اليد عليها والحال ما ذكره يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة جانب من الاطيان بحجر عن زراعته وأداء ما عليه لجهة الميرى اسقط حقه فيه لرجل وسله له واخذ منه جانباً من الدراهم في نظير ذلك وكتبت الارض المذكورة في ديوان الناحية باسمه وتصرف فيها بالزرع وغيره مدة من السنين وبعض اقارب المسقط حاضر بالبلد عالم بالاسقاط مشاهد لتصرف المسقط له في الارض المذكورة وهو ساكت فهل اذا سعى حقا في الارض المذكورة لا تسمع دعواه حيث كان حاضر بالبلد عالم بالاسقاط مشاهد للتصرف المذكور (اجاب) أفاد العلامة الرملی في فتاواه ان الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره براه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان ذلك الغير لا مال له في رقبته وانما له حق الانتفاع وان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها فالترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان زراعية أترعن اصولهم لكل منهم جزء معلوم يخصه على حدته فاسقط كل واحد حقه من ارضه لرجل باختياره في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه كل منهم من المسقط له ويبيده وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالهيئة الشرعية فوضع المسقط له يده على الطين المذكور من مدة خمس سنين وهو يزرعه ويتنفع به فهل اذا مات بعض من اسقط حقه من ارضه عن وارثه وارادوا ورثته الآن منازعة المسقط له فيما يسده من الارض

سنة	محرم
١٢٦٦	٢
١٢٦٦	٩
١٢٦٦	٩
١٢٦٦	١٥

المذكورة منه بكر الاسقاط مورثه لا يجاب لذلك اذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية  
 (اجاب) ليس للوارث المذكور معارضة المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بنتيه وعن ابن عمه العاصب وترك ارض زراعة فمكّن الحاكم ابن العم  
 من الارض واستولى عليها من مدة عشرين سنة وهو يزورها ويدفع خراجها للديوان  
 فهل اذا طابت البنتان اخذ ما يخصهما بالميراث في الارض المذكورة من ابن عم ابيهما  
 لا تجابان لذلك ولا يكون لهما حق في الارض بطريق الميراث (اجاب) لاحق للبنتين  
 المذكورتين في ارض الزراعة الاميرية بطريق الميراث فلا تجابان لما طلبتا والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على طين زراعة مدة طويلة بالتلقي  
 عن اصولهم ادعى عليهم جماعة بان الطين كان لاصولهم وانه مروهون تحت ايديهم  
 وطلبوا رفع ايديهم عنه فانكر المدعى عليهم دعواهم واطهر واوثائق من اصول  
 المدعين دل مضمونها بانهم باعوه وتركوا حقهم منه لاصول المدعى عليهم طائعين  
 مختارين في نظير مبلغ من الدراهم واصطاح المدعون مع المدعى عليهم وصدقوا على صحة  
 بيع مورثهم والترك منه وعلى ان الحق في الطين للمدعى عليهم ولا صولهم من قبلهم  
 طائعين مختارين ومضت مدة من السنين ثم ارادوا ان يدعوا باعدعوا به او لا ويريدون  
 رفع يد المدعى عليهم عن الطين المذكور فهل بعد ثبوت الصلح معهم وتصديقهم على  
 بيع مورثهم والترك منه اختيارا واثباتهم بان الحق للمدعى عليهم لا تسمع دعواهم  
 على المدعى عليهم بعد ذلك بشئ منه (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا تحقق بالوجه  
 الشرعي اقرار المدعين بان الحق في تلك الارض للمدعى عليهم لا يكون لهم معارضتهم  
 فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وابن عمه وترك  
 ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه نحو تسعة قراريط او من زراعة اثر عن اصوله  
 فتركها ابن العم لأم الميت باختياره ثم بعد مدة تركها لرجل اجنبي باختيارها من مدة  
 نحو خمس سنين والآن يريد ابن العم نزاعها من هي بيده بالميراث فهل لا يجاب لذلك  
 شرعا ولا يمكن من نزاعها منه (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا حق  
 لابن العم المذكور في تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة  
 ارض زراعة زرعها رجل آخر مدة وصار يدفع خراجها لرب الارض ثم اسقط رب الارض  
 حقه منها لآخر واستولى عليها وزرعها بعد الاسقاط فنزاعه المزارع بعد الاسقاط  
 متعللا بان رب الارض وقع بينه وبينه اتفاق على انه ان اخبره منها يعطيه عن كل  
 فدان كذا وكذا من الدراهم فان لم يعطه ذلك التقدير يكون له نصف الارض وصدقه  
 رب الارض على ذلك فهل لا يسرى تصديقه واقراره على المسقط له لو يكون الحق فيها  
 للمسقط له حيث كان حق المسقط باقيا فيها الى وقت الاسقاط لاسماع مشاهدته  
 المزارع للاسقاط وتصرف المسقط له فيها بالزرع وليس لاحد منازعة المسقط له حيث

كان جاحدا للاتفاق المذکور (اجاب) لاحق للزراوع المذکور في الارض بتعاله بما صدر بينه وبين رب الارض من التوافق المذبور والحق فيها للمسقط له اذا ثبت الاسقاط والترک اختيارا من رب الارض له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وله ارض زراعة صارت تحت يد ابن اخي الميت ولم يأخذ ابن الميت منها شيئا الا نحو فدانين ونصف ويريد أن يأخذ باقي الارض من ابن عمه فهل يكون له ذلك وليس لابن عمه منعه من ذلك حيث كان ابن العم معترفا له بانها لابييه (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية ابن المتوفى عنها الم يثبت عليه ما يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلاحين لكل واحد منهم قطعة ارض زراعة اميرية فاسقطوا حقهم منها لرجل بلا عوض وحضر واعند نائب القاضى وأخذ عليهم اشهادا بأن كلامهم أسقط حقه واستحقاقه في الارض المذکورة للرجل المذکور وذلك بحضرة جمع من الناس ووضع المسقط له يده على الارض يزرعها لنفسه مدة تزيد على ست سنوات فهل اذا اراد أحد منهم الرجوع وأخذ ارضه من المسقط له لا يجاب لذلك حيث أسقط حقه من الارض وترکها باختياره (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض الحقة للزراعة اميرية فاسقط حقه منها لشخص آخر ووضع المسقط له يده عليها نحو اثنتي عشرة سنة وهو يزرعها المدة المذکورة ثم بعد ذلك جاء رجل وادعى على المسقط له ان زوجة المسقط المذکور باعت له هذه الارض بعد موت زوجها والحال انه لاحق للزوجة في الارض المذکورة فهل لا عبرة بتلك الدعوى ويقضى لواضع اليد المسقط له من قبل المستحق قبل الموت حيث كان معه بينة تشهد بالاسقاط المذکور (اجاب) المحق في ارض الزراعة المذکورة للمسقط له من قبل المستحق قبل موته اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ارض عجزت اربابها عن زرعها وخرجها فرفعوا أيديهم عنها وترکوها لغيرهم وأسقطوا حقهم فيها لاخر برضاهم فامتنع من أخذها حتى جبره الحاكم عليها فاخذها وأصلحها وزرعها نحو ثمان وعشرين سنة دافعا خراجها للحاكم ولم ينزع أحد فيها فهل اذا ارادوا رجوع تلك الارض اليهم الآن لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترک اختيارا في ارض الزراعة الاميرية لا يكون لمن وجد منه ذلك حق فيها فيمنع من معارضة المسقط ليدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة طين اميرية خالية من الاشجار والنجيل والبناء ومات عن بنت وأخت شقيقة وأخ لاب وترک القطعة المذکورة ثم بعد موته وضع أخوه المذکور يده على هذه القطعة وتصرف فيها بالزراعة مدة تزيد على تسع عشرة سنة ثم بعد المدة المذکورة جاءت أخت الميت المذکور وأرادت أخذ حصتها من هذه القطعة بطريق الميراث فهل لا تجاب الى ذلك بعد هذه المدة (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لاخت المتوفى



عناحق في الارض المذكورة بالميراث عن أخيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عجز عن زراعة أرضه وورثها على آخر فصار يزرعها مدة تنوف على عشرين ثم بعد  
تلك المدة أراد صاحب الارض الرجوع فيها ويريد نزعهما من المتولى عليهما مع مشاهدة  
صاحب الارض الانتفاع من المتولى عليها وتصرفه فيها تصرف المالك المدة المذكورة  
فهل له الرجوع عليه بعد تلك المدة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية  
بالترك اختيارا فإذا تحقق ان الرجل المذكور عجز عن زراعة الارض وتركها باختياره  
وتصرف فيها غير تلك المدة لا يكون له معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل میده قطعة أرض زراعة ادعاها آخر وطلب رفع يده عنها  
فاعترف له المدعي عليه بالاستحقاق فيها وادعى انها موهبة تحت يده من قبل شيخ القرية  
على مبلغ من الدين فهل اذا كان معترفا له بالاستحقاق فيها يؤمر بتسليمها له ويرجع  
بدرامه على من دفعها له ولا عبرة بدعواه الرهن بدون رضا رب الارض به أو اجازته  
(اجاب) اذا كان المدعي عاياه مقرا بأن الحق في الارض المذكورة للمدعي أمر برفع يده  
عنها وتسليمها للمدعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له طين زراعة عن  
أصوله ووضع يده عليه مدة طويلة وله وكيل في زراعته وفي المشاهدة عليه فزمن  
قطعة من الطين عند آخر وأخذ منه مبلغا من الدراهم ثم مات الوكيل عن ابن له فاراد أن  
يصع يده على الطين متعلا بان أباه كان واضع يده عليه وأنه يكون مثل أبيه وصاحب  
الطين لا يرضى بذلك فهل لا يجاب لذلك بدون رضاه ويكون له رفع يد الميراث عن الطين  
ويرجع بدرامه في تركته الوكيل الراهن حيث كان ذلك بدون اذن صاحب  
الارض وبدون اجازته (اجاب) اذا كان الحق في أرض الزراعة المذكورة ثابتا للموكل  
ولم يثبت عليه ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من هي تحت يده ولا يجبر على  
اقامة ابن الوكيل بدل أبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور  
والاناث وله أرض زراعة فترك الذكور للاناث جانباً منها باختيارهم ووضعن أيديهن  
عليه مدة وهن يتنفعن به أكثر من خمس عشرة سنة ويؤدين خراجها فبعد ذلك أراد  
الذكور منع الاناث من الانتفاع بالطين وأخذ منهن فهل لا يجابون لذلك والحال هذه  
(اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالت ترك اختيارا فليس لمن تحقق منه  
ذلك شرط معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
ثلاثة اخوة أسقطوا حقهم في أرض زراعة أميرية لرجل وتركوا له باختيارهم  
وأخذوا منه قدر من المال بدلا عن ذلك ووضع المسقط له يده على الارض يزرعها  
لنفسه مدة تزيد على خمس عشرة سنة واشترى المسقط له ساقية من رجل آخر وصار يتصرف  
فيها تصرف المالك المدة المذكورة مع مشاهدة المسقطين المذكورين لذلك بلا  
معارضة واشترى أيضا ساقية أخرى من شخص آخر وتصرف فيها تصرف المالك المدة

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١١

المذكورة مع حضور أخي البائع لها وعلمه بذلك والتصرف ثم لأن أزيد أرباب الأرض  
الرجوع وأخذها من يد المسقط له متعللين بأنهم أسقطوا حقهم فيها وتركوها له لاجل  
أن يحميهم وأنهم الآن غير محتاجين لذلك وادعوا أيضا أن الساقية الأولى ملك لهم ولا  
حق لبائعها فيها فهل لا يكون لهم الرجوع ولا حق استرداد الأرض من المسقط له بتعللهم  
المذكور ولا تسمع دعوى ملكهم للساقية الأولى ويكون سكوتهم عن الدعوى المدة  
المرفوعة مع حضورهم مانعا من سماع دعواهم على ذي اليد المجاهد لها ومن قبول بيذتهم  
بذلك لا سيما رقتهم له يتصرف التصرف المذكور وإذا ادعى أخو البائع للساقية  
الأخرى تلك حصة فيها وأنكر المشتري دعواه لا تسمع دعواه أيضا ويكون البيع لها  
من أخيه مع حضوره في البلدة وعلمه بالبيع والتسليم وسكوته مانعاً له من الدعوى بها  
وبعضها خصوصاً مع مشاهدته تتصرف المشتري التصرف الساتع للمالك بلامعارضة  
له المدة المذكورة (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك اختيار الأرض الزراعة الاميرية  
من الاخوة المذكورين لا يكون لهم معارضة المسقط له بدون وجه شرعي ولا تسمع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى حاضر الم يمنع  
من الدعوى فيها مانع شرعي وقد صرح علماء ونبان الشخص اذا باع عقارا وبعض أقاربه  
حاضر عالم بالبيع لا تسمع دعواه الملك بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض أميرية رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم رهنها المرتهن عند  
آخر على قدر مثل الاول من غير اذن الرهن فصار المرتهن الثاني يتصرف فيها بالزراعة  
ثماني عشرة سنة ثم بعد هذه المدة طلبها منه الرهن الاول المستحق لها فادان يعطيه  
القدر المتقدم ويأخذ أرضه فاخذ الدراهم وامتنع من اعطائه الأرض وادعى انها ملكه  
وهو المستحق لها وان الرهن لاحق له فيها فصار بينهما النزاع في ذلك ثم أقرب بأن الحق  
في الأرض المذكورة للرهن الاول ثم أنكر ذلك الاقرار فهل يقضى للاول حيث أقام  
بينه على الاقرار (اجاب) يعامل المقر باقراره ولا يعتبر بحجوده بعد ثبوت اعترافه بالحق  
لمستحقه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن  
زوجة وبنين وترك ما يورث عنه ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعية فوضع الاخ يده  
عليها وزرعها والآن تريد بنتاهم والزوجة أخذت حقهن في أرض الزراعة بالميراث الشرعي  
فهل لا يكون لمن ذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجري  
التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لبنتي المتوفى وزوجته بطريق الميراث  
حق فيها كما انه ليس لأخيه حق فيها بطريق الارث والحق فيها لمن يمكنه الحياكم  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وترك ما يورث عنه شرعا  
من عقار وغيره ومن جملة ما تركه أطيان زراعية الاميرية فهل اذا أوصى في حال  
حياته بثلاث ماله لعتقائه والفقراء لا تدخل الاطيان في الوصية بل تختص بها أولاده

١٩

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

الذ كوردون الموصى لهم (اجاب) اراضي الزراعة الاميرية لا يجري فيها التوارث ولا الايصاء والاحق بها ابن المتوفى عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الاناث وترك ارض زراعية فيها بعض نخيل فحزت البنات عن القيام بوظائفها من النخيل وتر كوه واسقطوا حقهم منه لرجل ووضع يده على ذلك نحو العشرين سنة ثم مات التاركون المسقطون لذلك فادعت الآن امرأة كانت متزوجة بابن من اولاد الميت وتريدان ترث في ارض الزراعة وفي بعض النخلات التي بها فحل بعد ثبوت الاسقاط والترك لواقع اليد اختيارا لا يكون لهذه المرأة ولا لابنها حق (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والنخل المودوث لا يصح فيه الاسقاط ثم اذا كان بعض النخل المذ كور موضوعا في جزء من الارض المذ كورة بحيث لا يعد شاغلا لجميعها ولا يثبت به حق القرار في كل الارض فايكون خاليا من حق القرار لا يجري فيه الارث وما يعد مشغولا بالنخل بحيث يثبت به حق القرار فيما هو مغروس فيه يكون مستحقا لورثة مالك النخل المذ كور تبعاً لحق القرار فيجري فيه التوارث بالفرصة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن أخيه وترك قطعة ارض زراعية فوضعت البنت يدها عليها مع وجود العم وتركها باختياره مدة من السنين وهي تزرعها وتدفع ما عليها من الخراج ثم تصرف فيها بالاسقاط لرجل اجني مع وجود العم وبعد مضي خمس عشرة سنة وزيادة مات العم عن ابن فهل اذا اراد ابن العم منازعة بنت عمه فيما كان يستحقه والدها وحده في الارض المذ كورة متة للملابنة اولى من الغير لا يجاب لذلك ويمتنع من معارضتها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابن العم المذ كور المعارضة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واخ وترك قطعة ارض اميرية فزعمها الاخ المذ كور عند رجل آخر على قدر معلوم ثم بعد اربع سنين اسقط حقه فيها الاخ المذ كور للراهن على قدر معلوم فوضع يده عليها ثمان في عشرة سنة فزعم رجل آخر وادعى على واقع اليد بان الرجل الميت باع القطعة المذ كورة لابنته وزوجته قبل موته وقال انا اشتريت منهما في حياة الميت بعد بيعه لهما فهل لا تسع هذه الدعوى من المدعى مع حضوره وتركه لهذه الارض هذه المدة باختياره على المدعى عليه (اجاب) ليس للمدعى ابتزاع ارض الزراعة الاميرية ممن هي بيده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وزوجات وام وتحت يده اطيان زراعية اميرية وواقام احداً من اولاده الذكور وصيا ووصى بثلاث جميع ماله في خيرات فاتفق جميع الورثة البعض بالاصالة والبعض بالوكالة على ان لكل واحد منهم كذا في اطيان الزراعة وان اللوصي كذا منها وتر كواله جميع ما استلمه باختيارهم وكتب في شان ذلك وثيقة بختم الجميع ثم الآن اراد بعض الاولاد الرجوع على الوصي في بعض ما بيده من الاطيان بعد

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٩

ان تركها له باختياره كما في الورثة وزرعها الوصى مدة من السنين مع مشاهدته لتصرفه فيها بالزرع فهل بعد تحقق الترك اختيار الا يكون له معارضة اخيه الوصى والحال هذه (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا اهملها من له الحق فيها فوضع يده غيره عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وفي الحاوي الزاهد على حق التراب في ارض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد كما في الخيرية وعدم حق الاسترداد اولى اذ لم يكن له حق القرار فليس للابن المذكور معارضة اخيه فيما بيده من ارض الزراعة الاميرية حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعة أعطاه لآخر وتركه له باختياره واستولى عليه المذكور مدة وهو يزعه ويدفع خراجها ثم مات عن ابنه فوضع يده عليه مكان أبيه ومار يتصرف فيه ويزعه نحو ثلاثين سنة كل ذلك بمشاهدة الرجل المذكور فهل اذا اراد الا أن يرجع على ابن المتروك له وينزع الطين من يده بعد تركه له باختياره وبعد هذه المدة متعللا بأنه صاحب الاثر لا يجاب لذلك ولا يعتبر به الله ويسقط حقه بتركه لحقه من الطين بالاختيار حيث كان ماذ كرتابا بالبيعة الشرعية (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن أسقط حقه من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على اطيان يزعهها ويدفع خراجها للميرى ثم انه أسقط حقه من فدان وعشرة قراريط من فدان لولده فاخذ ذلك الولد واستولى عليه بعد اسقاط حق والده له فبطل الولد البعض من الطين وشارك أباه في البعض الآخر مع بعض طين لابي له لاجل الفرق بخفة اثنون ولم يزل كل منهما يدفع خراج ما عليه فهل بهذه الشركة للوالد الرجوع على ولده أم لا (اجاب) ليس للمسقط المذكور بعد تحقق الاسقاط والترك اختيارا لحقه في ارض الزراعة الاميرية الرجوع على المسقط له بهذه الشركة والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد ذكور وخلف ما يورث عنه شرعا من أمتعة واطيان ومواش فوضع أحدا الاولاد يده على ما ذكر ولم يعط أخويه نصيبهم ما ثم توفي واضع اليد عن أخويه وعن أولاده احدىهم بالغ والباقي قصر فادعى الولد البالغ ان أحد عميه أسقط له حقه من الاطيان وغسيرا ثم بعد تلك الدعوى حضر المدعى والمدعى عليه وباقي الورثة لدى جمع من المسلمين وقسمت بينهم التركة وأخذ كل مستحق ما يخصه من الاطيان وخلافها واستولى المدعى عليه على ما ادعى به اسقاطه عليه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى مدعى الاسقاط خصوصا ان تجردت دعواه عن البيعة (اجاب) الالدام على القسمة اعتراف بالشركة وفي الخانية انقسموا دار أو أراضا ثم ادعى احدىهم في قسم الآخر بناء أو نخل زعم انه بناء أو غرس لم تقبل بيئته اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اطيانا وله اولاد فصارت الاولاد

١٢٦٦

يزرعون الاطيان من مدة نحو ثلاثين سنة والآن ظهر أشخاص يدعون ان الاطيان كانت لا قاربهم وأعطوها لبيعكم لفقرهم وعدم قدرتهم على مغارم تلك الاطيان ويريدون ان ياخذوا تلك الاطيان فهل لا يمكنون من ذلك ولا تسمع دعواهم وتستمر الارض تحت يد واضعي اليد عليها الآن (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فلا وجه لانتزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها ولا لسماع الدعوى على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية استمر واضع يده عليها من نحو خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها بسائر التصرفات من تصليح أرض وبناء وغرس أشجار ثم مات فوضع وارثه يده عليها من نحو مدة يتصرف فيها أيضا مثل تصرف الاول ثم مات فوضع يده عليها وارثه أيضا الى الآن فهل اذا ادعى شخص اجنبى مع علمه بذلك وحضوره انها ملكه البعض بالارث من والده والبعض من امه والبعض اشتراه مع ان والده لم يدع وكذلك امه الى ان ماتا لا تسمع دعواه ولا حجة قديمة التارىخ ولا بينته ايضا مع مضي هذه المدة (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا وبرؤية تصرف الغير فيها وتركه المنازعة مدة من السنين كما افاده العلامة الرملى ولا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى ولا يقبل صلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طينا خراجيا فاستعاره منهم رجل يزرعه ويدفع ما عليه من الخراج باسم اصحابه ثم توفي ذلك الرجل فطلب اصحاب الطين استرداده فهل اذا لم يتركوه للرجل المذكور وانما كان عارية فقط يكون لهم ذلك حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منه (اجاب) نعم لهم ذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض زراعية من مدة خمس وعشرين سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها المدة المذكورة والآن تدعى امرأتان مع ابن عم لهما بان الارض لهما عن مورثهم ويريدون نزعها من واضع اليد بالاميراث الشرعى مع اقامتهم في البلد ومشاهدتهم التصرف واضع اليد فيها تلك المدة فانكر دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعده مضي هذه المدة ولا يمكنون من نزعها منه (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فلا حق لو ارث من كانت بيده فيها بجهد الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مالك لمنفعة قطعة أرض خراجية يزرعها فزادها الحياكم لتلك الجهة على ان يبيعها له فاني فضاurre بالضررب والسجن وتعطيل انتفاعه بتلك الارض الخصوصية وصار يترك له المكاره فحشى على نفسه سطوة باسه فسلم له في بيعها له كرها فهل اذا عزل ذلك الحياكم واراد اذات الرجل اخذ ملكه يمكن شرعا ويكون البيع فاسدا حيث كان ماذ كره وعين الواقع (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خيرا المسكره بعد زوال الاكراه بين ان يمضى البيع الذى هو هنا مجاز عن

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١١

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٤



الاسقاط او يصححه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة لنفسه بماله الخاص به فادعى والده انه وكله في شرائها له وان ذكر الولد الو كالة ولم يشتهها والده فحكم القاضي بانها للولد بعد حلفه اليمين الشرعية على نفى الو كالة وعلى انه دفع الثمن من ماله وكتب القاضي وثيقة بذلك ثم بعد موت الاب ادعت امرأة من الورثة ان الولد المذكور رجع عن انكاره والولد ينكر دعواها المذكورة فهل لاعبرة بدعوى المرأة المذكورة ولا يقض حكم القاضي المذكور وتكون الجاموسة ملكا للولد خاصة وهل اذا كان لشخص طين خراجي اثر ثم مات لا يكون للاناث حق فيه بطريق الميراث (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لبنات المتوفى عنها حق فيها بجهة الارث واذا اثبت احد الورثة اقرار الابن بشراء الجاموسة لوالده من مال الاب تكون ميراثا عن الاب والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض خراجية بالاسقاط الشرعي من آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم ومضت مدة على ذلك وهو يتصرف فيها والمسقط مشاهد لذلك منه ثم مات المسقط وخلف بنات واردين معارضة المسقط له ونزع يده عن الارض مع انهن مشاهدات لتصرفه بعد موت مورثهن مدة من السنين ايضا بلا منازعة مع التمكن فهل لايجب لذلك حيث ان المسقط له قائم بوظائف الارض الواجبة عليه (اجاب) لاحق للبنات في ارض الزراعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت ايديهم ارض زراعية اميرية فعجزوا عن زراعتها ودفع ما عليها فوزعت عنهم على جماعة فاخذوها وزرعوها مدة وعجزوا عن زراعتها ودفع ما عليها فحضروا الرجل آخر واعطوها له بطوعهم واختيارهم ولعجزهم عن الزراعة اخذها الرجل وصار يزرعها مدة فحدث له سفر فوكل والده في زراعتها وغاب فبعد مدة غيبته حضر فوجد والده قد توفي وكان رهن الاطيان فارد تصليلها من يد المرتهن فطلب الجماعة الاول اخذ الاطيان بعد تركهم لها باختيارهم تلك المدة ومشاهدتهم للتصرف بالزرع والرهنية فهل يسقط حقهم بماذ كروا لا يكون لهم معارضة المسقط له المذكور حيث تركوها ووزعت على غيرهم ومن وزعت عليه ترك حقها من هي في يده ويكون الحق فيها للمسقط له وله تخليصها من المرتهن (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فنجز عن زراعتها وتركها مختارا لا يكون له فيها حق لا سيما مع مشاهدته لتصرف الغير فيها وسكوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مع ولدي اخيه مقيما في بلدة في معيشة واحدة ثم انتقلوا منها الى بلدة اخرى واقاموا بها مدة ثم بعد ذلك رجع عم الولدين المذكورين بهما الى البلد الاولى واستمروا بها مدة ثم رجع احد الولدين المذكورين وصار في معيشة وحده واحدا اطيانا وزرعها لنفسه خاصة وذلك قبل المساحة فلما صارت المساحة مسحت الاطيان التي تحت يده باسمه والاطيان التي تحت يد عمه باسمه واستمروا على ذلك مدة طويلة من السنين الى ان مات

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٥

العم عن اولاد ومات ابن اخيه الذي معه عن اولاد ومات ابن الاخ المعزول وحده عن اولاد واستمر كل منهم بزرع الطين الذي كان تحت يده مورثة اربعين سنة فاكثر ثم بعد ذلك اراد اولاد ابن الاخ الذي كان معزولا وحده منازعة اولاد العم في الطين الذي تحت ايديهم وانكر المدعي عليهم ان للادعين حقاً فهل اذا مضت هذه المدة ولم ينزع والد المدعين الى ان مات وكذلك اولاده حتى مضى بعد موته نحو عشرين سنة فاكثر بعد بلوغهم وهم عالمون بتصرف عمهم وورثته بعد موته في الطين المذكور تلك المدة زرعا وغيره لا تسمع دعواهم على اولاد العم في الطين المذكور ويكون الحق فيه لاولاد العم (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ذكرين بالغين وبنتين قاصرتين وترك قطعة ارض اميرية ثم بعد موته بمدة قليلة حضر واجيها بين يدي نائب الشرع وجماعة من المسلمين واقتسموا الطين المذكور للذكر مثل حظ الانثيين ورضي بذلك الذكور ان وتمت القسمة على ذلك بالرضا والاختيار ووضع احد الذكور يده على نصيبه ونصيب الاختين المذكورين برضا الذكور الاخر واذن المحاكم والذكور الاخر وضع يده على نصيبه وصار الاول يتصرف في نصيبه ونصيب الاختين وصار الاخر يتصرف في نصيبه واستمر على ذلك خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك اراد قاضي ما ذكره هل لا يجاب الى ذلك مع حضوره وهو تارك لهذه الارض المذكورة باختياره هذه المدة من غير نزاع منه في ذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا وبصرف الغير فيها مع حضور من له حق زراعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وامه واخوات لام وعن اخ شقيق واخ لاب وترك جانب طين زراعة فهل لا يجري التوارث فيه ويكون الاخ الشقيق اولي به من غيره حيث كان قادرا على دفع خراجها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة المتوفي عنها ويكون الحق فيها لمن يمكنه المحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد بالغ وترك قطعة ارض خراجية فوضع يده عليها رجل آخر باطلاع الولد مدة عشر سنين ثم مات الولد عن ابن عم ابيه والارض مسيطرة تحت يده واضع اليد مدة عشر سنين بعد موت الولد ثم غرسها اشجارا مدة عشر سنين سنة بعد الغرس وابن ابن عم الاب موجود عالم ومشاهد لوضع اليد ولم ينزع في تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا اراد ابن عم الاب المذكور المنازعة حينئذ لا يجاب لذلك وتكون الارض والاشجار لواضع اليد الغارس لها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للعاصب الميذكور حق فيها بطريق الارث فيمنع من معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة وله ابن معزول منه باع ارض ابيه بغير اذنه وقبض الثمن من المشتري وغاب به حكم اخبار المشتري فهل لا يكون البيع على فرض

١٢٦٦

٢٨

جمادى الاولى

١٤٦٦

٧

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٦

ثبوته نافذا على الاب بدون اذنه واجازته (اجاب) لا يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية ببيع ابن من له الحق فيها واسقاطه للغير حيث لم يكن وكيل عن ابيه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين نشأ في معيشة واحدة وعائلة واحدة واستمرا على ذلك بعد موت ابيهما مدة من السنين ثم افترقا من بعضهما في المأكل والمشرب ما عدا الاطيان المخلفة لهما عن ابيهما بعضهما اثرو وبعضها بغوا ريق وبعضها طين رزقة وصار كل منهما يزرع فيها مناصفة ويدفعان خراجها والمطالب للديوان سوية مدة مديدة وكل منهما مقروم عترف لآخيه بالاستحقاق فيها بحق النصف ثم مات احدهما عن ابن فانكر الاستحقاق في الارض لعمه ويريد منه من ذلك فهل بعد ثبوت تصديق واقرار كل منهما للآخر بالاستحقاق في الارض المذكورة بحق النصف بعد موت ابيهما بالبيننة الشرعية ووضع يد كل منهما عليها والتصرف فيها المدة المديدة لا يعتبر انسكار ابن الاخ المذكور والاستحقاق لعمه في الارض المذكورة وليس له منعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابن الاخ المذكور معارضة عمه فيما بيده من ارض الزراعة الاميرية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زرع يستحق منفعة ارض خراجية باع منها فدانا لآخر بشمن معلوم وكتب له بذلك وثيقة فهل يكون البيع فاسدا لان المزارع لا يملك عينها (اجاب) يسقط حق المزارع من ارض الزراعة الاميرية بالبيع والترك اختيارا وان لم يكن البيع صحيحا فيكون البيع مجازا عن الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر اثني عشر قيراطا في ساقية بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في أربعة أفدنة له عليها وتركها له باختياره ووضع يده المشتري على نصف الساقية والطين ثلاث سنين ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري ومضى على ذلك اثنتا عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي وأراد ورثة البائع ابطال البيع متهمين بأن عقد البيع كان في بلدة أخرى وانهم لم يكونوا حاضرين ذلك البيع والاسقاط لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجاب الوارث لذلك حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جانب اطيان فلاحه اسقط حقه من منفعتها لابنه البالغ وملكها له فوضع الابن يده عليها مدة عشرين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالبيع والشراء من غير منازع له فيها فهل اذا تصرف والده في جزء منها بالبيع لرجل اجنبي في غيبة ابنه المسقط له لا ينفذ تصرفه ولا يبيعه ويكون لابن استرداد ما يبيع من يد المشتري (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فاذا تحقق اسقاط الاب حقه لابنه في شيء مما بيده من الارض المذكورة لا يكون للاب حتى فيما اسقط حقه منه ولا ينفذ تصرفه فيه بدون اذن مستحقه أو اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة الزراعة في نصف فدان طين فمات الرجل عن ابن وبنيتين وزوجة فصاروا يزرعون ذلك مدة فمات الولد واحد البنيتين فوضعت البنات الباقيات يدها

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢١

عليه نحو ست عشرة سنة وتقيدها عليها بالديوان وصارت تدفع المخرج المدة المدة كورة  
 فالآن تعرض لها فيه ولد ولد عدم أبيها فهل يكون الحق فيه للبنت المدة كورة حيث تقيده  
 عليها بالديوان وهي قادرة على دفع المخرج (اجاب) لاحق لابن ابن عم الاب في أرض  
 الزراعة المدة كورة حيث كان الامر كما هو مسطور والحق فيها للبنت المتوفى عنها اذامكنها  
 الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفع أحدهما للآخر أرض زراعة وأخذ منه  
 أرضا بدها ومضى على ذلك ثلاثون سنة ثم مات الرجلان فدفع ابن أحدهما بعض الأرض  
 المأخوذة لآبيه بدل الرجل اسقاطا بحجة شرعية في نظير دراهم تسعة آلاف فضة ومضى  
 على ذلك أربع سنوات والآن يريد شيخ البلد نزعهما من واضع اليد المفروغ له لنفسه  
 متعللا بأنها اطيان جده فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تنزع من واضع اليد خصوصا  
 مع مضي تلك المدة وهو حاضر ساكت بلا مانع (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
 الاميرية بالترك اختيارا وسكوت من له الحق فيها عند رؤية تصرف الغير فيها فليس  
 لمن تحقق منه ذلك معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل عليه دين لا آخر له قطعة أرض اميرية فوضع يده صاحب الدين عليها في نظير  
 دينه ثم بعد ذلك مات المدين عن بنت وعن ابن قاصر ثم بعد ذلك بلغ القاصر ودفع الدين  
 لربه ووضع يده على الطين يتمكن الحاكم له منه ومضى على ذلك عشرون سنة وزيادة  
 وهو يتصرف فيه بالزرع وغيره فهل اذا كان صاحب الدين معترفا بأن الحق في الطين  
 للقاصر عن أبيه وممكنه الحاكم فهو يرجع عن اقراره بعد ذلك بدون وجه شرعي لا يجب  
 لذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اعتراف الرجل المدة كور بأن الحق في  
 أرض الزراعة الاميرية لو اضاع اليد عليها لا يكون له معارضة فيها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية ترك حقه منها لابنته المتروكة  
 باختياره وصار زوجها يزورها زوجته وتدفع ما عليها من المخرج لجهة الديوان واستمرت  
 واضعة يدها عليها مدة خمس عشرة سنة وأبوها المدة كور حتى ثم مات بعد ذلك عن ابنه  
 واستمرت كذلك ثم مات أخوها عن ابنه ثم ماتت عن أولادها واستمرت أولادها مع أبيهم  
 واضعين أيديهم عليها والآن يريد ابن أخيها أن ينزعها من يد أولاد عمته وزوجها فهل  
 لا يكون له ذلك حيث كان ترك جده للأرض المدة كورة لابنته باختياره ومضى على ذلك  
 نحو ثلاثين سنة (اجاب) نعم لا يكون له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل يملك ساقية وله جانب اطيان خراجية عليها فباع الساقية لرجل أجنبي بثمن معلوم  
 واسقط حقه له من الاطيان في مقابلة قدر من الدراهم بموجب وثيقة بذلك ثابتة  
 المضمون بالبيئة الشرعية ثم بعد ذلك اسقط حقه من قطعة أرض أخرى كذلك له من نحو  
 ثلاثين سنة والآن مات البائع المسقط المدة كور عن ابن فانكر ابنه البيع والاسقاط  
 مع مشاهدته لما ذكره ويريد نزاع ذلك من واضع اليد متعللا بأنه يستحقه بالميراث فهل

اذا كان البيع والاسقاط من والده ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من  
نزعها من واضع اليد بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله (اجاب) نعم لا يجاب ابن المسقط  
البائع لا انتزاع ما ذكر من ذي اليد والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن زوجتين وعن اولاد خال ذكور واناث وله أرض زراعة مكن المحاكم الذي له ولاية  
التمكين اولاد الخال الذكور من أرض الزراعة وأمرهم بزراعتها دون الزوجات واولاد  
الخال الاناث فهل اذا طلب زوجات الميت واولاد الخال الاناث أن يرثن في أرض  
الزراعة كباقي أملاكه و يردن رفعه الى حاكم شرعي بناحية بلدهم لا يكون له تمكينهم  
من ذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لا يجري التوارث في  
أرض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
بيده قطعة أرض زراعة تركها له والده من مدة خمس وعشر بن سنة وزيادة وهو يرزعاها  
و يذيق بها من غير منازع له ولا لو الده فيها قبل ذلك والآن تدعى نسوة بان الحق في  
الارض المذكورة هن فانكر واضع اليد دعواهن فهل لا يجبن لذلك ولا تسمع دعواهن  
بعد مضي هذه المدة ولا يمكن من نزعها بدعواهن المذكورة لاسما وهن حاضرات  
مشاهدات تصرف واضع اليد بالمانزعة ممنهن له بلامانع من الدعوى في تلك المدة  
(اجاب) حيث كان المدعي جاحدا للدعوى النسوة المذكورات ومضت المدة المذكورة  
مع سكوتهم بلامانع واطلاعهم على تصرف المدعي عليه لا تسمع دعواهن ويمنعن من  
معارضة واضع اليد في ذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أخوين تحت  
أيديهما قطعة أرض زراعة اميرية اسقطا حقهما فيها الرجل آخر ووضع المسقط له يده عليها  
في حياة المسقطين نحو خمس عشرة سنة ثم ماتا على التعاقب وكل منهما ابن فبقيت  
الارض المذكورة بيد المسقط له نحو سبع عشرة سنة بعد موت المسقطين فالآن أراد ابن  
كل معارضة واضع اليد على الارض وانتزاعها من يده فهل حيث اسقط كل من ابويهما  
حقه في الارض المذكورة وتركا حقهما منها بالاختيار وثبت ذلك لا يكون لابن كل منهما  
معارضة المسقط له لاسما بعد مشاهدة والدهما ومشاهدتهما تصرف واضع اليد لذلك  
المدة (اجاب) نعم ليس للابنين المذكورين المعارضة ولا انتزاع الارض من واضع اليد  
عليها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
جانب اطيان زراعة اميرية مقيدة باسمه بدفتر المساحة فتركها الرجل آخر باختياره ووضع  
المتروك له يده عليها ثم مات التارك لاعن ورثة واستمر المتروك له واضع يده عليها يزرعها  
و يدفع ما هو موظف عليها في كل سنة لجهة الميري حتى مضى على ذلك زيادة عن خمس  
عشرة سنة ولم ينازعه احد من أهل الناحية في ذلك ثم مات واضع اليد عليها في هذه  
السنة عن ابن فوضع الابن يده على ذلك المير بعد وفاة والده ثم قام شيخ الناحية يريد  
انتزاع اطيان المذكور من يد ابن المتوفى منه لابلان الطيين المذكور من ضمن اطيان



بلدته وانه أحق به من ابن المتوفى زاعمان التارك للطين قريباله فهل يكون ابن المتوفى  
 المذكور أحق بزراعة الطين المذكور من غيره حيث تركه صاحبه لو اده حال حياته  
 باختباره ووضع والده يده عليه ومات صاحبه لاعتن ورثة واستمر واده واضعا يده عليه  
 المدة المذكورة ولم ينازعه أحد في ذلك ولا يكون الشيخ الناحية ولا غيره مراضة ابن  
 المتوفى المذكور في ذلك والحال هذه (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية  
 ابن المتوفى عنها وليس لشيخ الناحية ولا غيره انتزاع الارض المذكورة من واضع اليد  
 عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وارض زراعية اميرية  
 واضع يده عليها يزرعها بالاثرة عن ابيه فمات هذا الرجل عن بنيه فتعرض لهم ابن شيخ  
 بلدهم الميت في دارهم وارضهم وأراد أخذهم مدعيان بان مورث البنين المذكورين  
 كان رجل من بلده وقيل رحيله أخره شيخ البلد بانه اذا رجل يكتب على نفسه ورقة بانه  
 لاداره ولا طين وانه كتب على نفسه ورقة بهذا المعنى وبعد كتابة الورقة رحل مدة ثم  
 عاد ووضع يده على داره وطينه فهل لا عبرة بتعلل ابن شيخ البلد المذكور بذلك وتكون  
 الدار والارض في ملك واستحقاق ربهما المذكور فن بعده لورثته المذكورين حيث  
 لم يخرج الدار والارض عن ملك واستحقاق المورث بنقل شرعي لمورث المدعى ولا غيره  
 خصوصاً والمدعى لا ينكر اصل الملك والاستحقاق في ذلك لو واضع اليد (اجاب) لامعارضه  
 لو ارث شيخ البلد مع واضع اليد على الدار والطين بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل في يده ارض خراجية يتصرف فيها بالزراعة وغيرها من مدة ثمانى  
 عشرة سنة ولم ينازعه احد ثم انه في أثناء تلك المدة ادخل انسانا يزرع معه والكلفة منهما  
 والحاصل منها بينهما بالسوية ثم مات هذا الانسان الذى أدخله من في يده الارض خلفه  
 ولده وزرعها مع الذى تحت يده الارض سنة ثم الآن يريد ولده نزع من في يده الارض  
 منها بتمامها بطريق القهر والغلبة مع ان عند من في يده الارض بينة تشهد له بما ذكر  
 فهل لا يمكن من نزع من الارض ويكون الحق فيها لمن هو في يده المدة المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي يقتضى ذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وامه واخته وعن اولاد مع المذكور وترك ما يورث  
 عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعية فوضع اولاد المع أيديهم عليها بعد موته  
 والآن تريد ورثته الاناث مطالبة اولاد المع بما دفعه مورثهن على الطين من الدراهم  
 التى وزعت على الطين في حال حياته أو باخذ جزء منه بالميراث الشرعي فهل لا يجبن لذلك  
 شرعا ولا يكون لمن مطالبة اولاد المع بما دفعه مورثهن على الطين حال حياته (اجاب)  
 لا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن يمكنه الحاك منها حيث لا ابن  
 لربه او ليس للورثة أو بعضهم مطالبة واضع اليد على الارض بما دفعه المورث من الخراج  
 والمثون اميرية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية ويستحقون منفعة

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤

١٤٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٧

ارض خراجية باعوا نصف الساقية بثمن معلوم واسقطوا حقهم من منفعة سبعة واربعين  
فداناً منها الرجل باختيارهم فاستولى على ما ذكر وزرع الطين المذكور ثلاث سنين ثم  
ان الرجل المذكور باع نصف الساقية واسقط حقه من منفعة تلك الارض لرجل  
آخر مع مشاهدته اربابها الاول وسكوتهم فاستولى الآخر على ما ذكر وزرع الارض مدة  
ست سنين مع مشاهدتهم لذلك كله ايضا ثم انهم ارادوا الآن منازعة واضع اليد عليها  
منكرين ما حصل منهم من البيع والاسقاط المذكورين فهل اذا ثبت البيع والاسقاط  
بالبيينة الشرعية مع مشاهدتهم لما ذكر بالسؤال لا يكون لهم معارضة واضع اليد عليها  
ولا ترفع يد هؤلاء الحال هذه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالتترك  
اختيارا فان ثبت البيع في نصف الساقية واسقاط الحق من الارض لواضع اليد  
لا يكون لاحد منهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
اقر بان عنده لكل من زوجته وبنته مبلغا معلوما من الدراهم وله اطيان زراعة اسقط  
حقه من جانب منهما في نظير الدين المذكور وعين لكل واحدة منهما قطعة محدودة  
واسقط حقه من قطعة أخرى مينة لابن بنته لا في نظير شيء وكل ذلك وهو في حال صحته  
وسلامته ثم بعد مدة مرض ومات عن زوجته وبنته المذكورتين وعن أخته شقيقة  
وعن ابن عمه العاصب فهل لا يكون لاخته وابن عمه حق فيما أسقطه الميت قبل موته  
من ذكروا ليرث ابن العم شيئا من التركة مع من ذكر (اجاب) للزوجة من تركه الزوج  
المذكور الثمن فرضا وللبنات النصف كذلك والباقي للاخت الشقيقة تعصيا ولا شيء  
لابن العم المذكور ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلاحق للاخت ولا  
لابن العم المذكورين فيها بالارث وان لم يثبت اسقاط المتوفى حقه منها لمن ذكر حال  
صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثلث ساقية واسقط حقه له من ثلاثة  
أفدنة بجوارها فوضع المشتري يده على ثلث الساقية بالشراء وعلى الطين بالاسقاط ست  
سنين ثم بعد ذلك ادعى رجل بانه يستحق فداناً من الثلاثة وأخذته فتنازع المشتري مع  
البائع وفسخ عقد البيع بحضرة نائب الشرع فهل اذا ثبت الفسخ من المشتري والاقالة  
من البائع وتركة الطين باختياره يكون له المطالبة بما دفعه من الدراهم اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) نعم للمشتري الرجوع بما دفعه من الدراهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له اطيان زراعة أسقط حقه منها لآخر وتركها له باختياره في مقابلة قدر معلوم  
من الدراهم قبض بعضه وأجل بعضه الى أجل معلوم وقبل حلول الاجل طلب المسقط  
ضامنا يضمن له البعض المؤجل من الدراهم فهل اذا ضمن الضامن وشرط على المضمون  
أنه يدفع الدراهم المؤجلة في الاجل المعلوم فان بقي منها شيء ولو قليلا ينزل المضمون عن  
الطين للضامن بمقتضى وثيقة بذلك لا يعتبر هذا الشرط ولا يعول عليه ويكون وعدا  
لا يجب الوفاء به (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالتترك اختيارا فاذا

رمضان

رمضان سنة

أسقط واضع اليد عليها حقه منها لا تخوثر كما باختياره يكون الحق فيها المسقط له ولا يجبر على دفعها للضامن بناء على الشرط المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض زراعة تلقاها عن أبيه وصار يتصرف فيها لنفسه خاصة مدة تز يده على خمس وثلاثين سنة ومسحت على أبيه قبل موته ولم ينازعه أحد فيها فادعى الآن عنه وابن عمه انهما يستحقان حصة في الأرض المذكورة عن جدهما ولا بدنة لهما على ذلك فهل لا عبرة بدعواهما بدون بينة شرعية ويمنعان من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم يمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض أميرية تبادلا واسقط وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره من نحو ثمان سنين بموجب حجة شرعية بذلك والآن يريد أحدهما الرجوع ونقض المبادلة فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يمكن كل منهما من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك أربعة أفدنة طين ينتفع بها بالزراعة ولم تكن تلك الاطيان مسوحة عليه في التاريخ المشعور بالختم المكرم ثم انه توفي من دون خلف ذكر بل فقط توفي عن حريمات وهن زوجتان وبتان ثم ان زوج احدي بنتي المتوفي المذكور وكله الورثة المذكورون وكذا لشرعيان وخرج ونزل عن الاربعة أفدنة المذكورة الى رجل آخر نظير مبلغ دراهم قبضها الوكيل المذكور بيده من المفروغ له بموجب حجة شرعية والمفروغ له استولى على الاطيان المذكورة وزرعها ودفع ما لها للميرى مدة سنين قبل وفاته ثم انه توفي من مدة عشر سنوات عن ثلاثة ذكور ومن بعده وفاته وضع أيديهم أولاده على الاطيان المذكورة بالزراعة والزراعة ودفع المال للميرى عن أبيهم والآن من بعدهم مضي هذه المدة المحريمات الورثة بردن الرجوع في ذلك فهل يسلم من في ذلك وهل يجوز فسخ ما أجراه الوكيل الثابت توكيله شرعا عن المحرمات المذكورات بالفراغ والتزول من بعدهم مضي هذه المدة والمفروغ له توفي من مدة عشر سنوات وأولاده واضعون أيديهم على الاطيان المذكورة عن أبيهم (اجاب) ليس للزوجتين والبتتين انتزاع أرض الزراعة الاميرية من واضع اليد عليها عن كان له حق الانتفاع بها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين ثلاثة رجال مع بعض اطيان عليها فباعوا نصفها لرجل بثمن معلوم وأسقطوا حقتهم من قطعة أرض زراعة معلومة القدر من الطين المشترك بينهم فبعد مضي نحو ثلاث سنين باع المشتري ما اشتراه وأسقط حقه من الأرض لاخر فبعد أن مكثت يسه المشتري الثاني نحو ست سنوات انسكر البائعون أولا البيع والاسقاط الصادرين منهم لاجل نزع نصف الساقية والطين من المشتري فهل اذا كان اعترافهم بالبيع والاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك و يمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت اعترافهم بالبيع

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

بمَن معلوم وبأسقاط حقهم من الارض عن طوع واختيار منهم بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم استرداد الساقية والارض من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعية أميرية فهل يكون الحق فيها للابن وحده وليس للزوجة والبنت فيها شيء ولا يجري التوارث في الارض الاميرية (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق والاولى بزراعتها ابن الميت عنها القادر على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية أسقط كل منهما حقه فيها للآخر في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع كل واحد منهما يده على الارض سبع سنوات ثم ظهر ان أحدهما لا يستحق الارض التي اسقط حقه فيها بل هي استحقاق جماعة آخرين وأخذوها ممن هي تحت يده فهل لا يكون لمن أخذت منه الارض استرداد ارضه التي ترك حقه منها باختياره في مقابلة دراهمه (اجاب) نعم لا يكون له استرداد أرضه حيث ترك حقه فيها باختياره كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاعطاها لابن عمه وسلمها له طائعا مختارا ومكناه الحماكم منها ودفع ابن العم ما كان متجمدا عليها من مال الخراج لجهة الديوان ثم بعد مدة تزيد على تسع عشرة سنة أراد صاحب الارض الرجوع فيها وأخذها ممن واصلع اليدها فهل لا يجب لذلك حيث سلمها له طائعا مختارا ومكناه الحماكم منها (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده اطيان زراعية أميرية وله ابنان وبنت وزوجة مات أحد الابنين ثم مات الاب عن بقى فارادت البنت أخذ ما يخصها في الميراث في الاطيان المذكورة فهل لا تجب لذلك ويكون ابن المتوفى عن الاطيان المذكورة أحق بها ولا ميراث للبنت فيها (اجاب) نعم لا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وليس لبنت المتوفى عنها حق فيها بطريق الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى قطعة أرض فلاحية أميرية عن أبيه وصار يزرعها ويدفع خراجها وهو قادر على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارضة له فيها ولا منازع والآن ظهر رجل مقيم في البلدي يدعي انها حقه فأنكر واصلع اليه دعواه فهل بعد هذه المدة المديدة مع عدم المعارضة بلا عذر لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طين اوسية باسم ملتزم كان يؤجر بعضه لبعض أهل البلد وبعضه لرجل نصراني إلى أن مات ذلك الملتزم وصار الطين المذكور محلولاً فاستمر النصراني واضععا يده على الطين الذي كان استأجره من الملتزم مدة من السنين وهو يدفع ما رتب عليه لجهة الميرى إلى أن مات ذلك النصراني عن بنتين وزوجة وترك ذلك الطين ولم يضعن ايديهن عليه فوضع شيخ البلد يده على ذلك الطين ووزرع بعضه ووزرع بعضه على أهل الناحية كالاصول الجارية فيما ينحل

١٢٦٦

٢١

٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

١٣

سؤال

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

من اطيان الاوسية المماثلة لذلك واستمر يزرعه ويؤدي ما عليه لجهة الميرى والآن  
قام ازواج بنات النصراني يريدون انتزاع ذلك الطين من شيخ البلد واهل البلد متعلين  
بان الطين المذكور زرعه النصراني المذكور بعدموت الملتزم مدة من السنين وهم  
احق به لسكونهم ازواج بنات الميت فهل لا يكون لهم انتزاعه من شيخ البلد والاهالي  
ولا تكون بنات الميت اولي بزراعته عن وضع يده عليه وزرعه بعدموت والدهن حيث لم  
يضعن ايديهن عليه بعدموت والدهن بل تركنه واعرضن عنه باختيارهن (اجاب)  
نعم لا يكون لازواج بنات النصراني المذكور انتزاع الارض من واضع اليد عليها اذا  
كان الامر ما هو مستطور ولا حق لبنات المتوفى عن ارض الزراعة الاميرية فيها بجهة  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة بعدموت  
ابيه عنها وهو يتنفع بها ويزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين  
سنة ادعى الا ان رجل حاضر في البلد ومشاهد لا تتفاء بها المدة المذكورة بان له فيها  
حقا ويريد اخذها منه فانكر دعواه فهل اذا كان حاضر امشاهد لذلك المدة المذكورة  
ولم يدع ولم ينزع من غير مانع لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه  
والمحال هذه الامر من احدهما مضى المدة المانع من سماع الدعوى مع التمكن الثاني  
سقوط الحق بالتترك الاختيارى في مثل هذه المدة على فرض سبق ثبوته والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا وله اطيان فلاحه فاقر في حال صحته وسلامته قبل موته بمدة من  
السنين بان عنده لبنت ابنه فلانة القاصرة الميت ابوها ثلثمائة ريال وانه باعها داره  
واسقط حقه من فداني طين معلومين له في مقابلة دينها وقبل لها ذلك من مدة خمس عشرة  
سنة ويدها وثيقة بذلك ثبته المضمون باليدينة الشرعية فهل اذا كان له ابن غائب  
والآن حضر واراد معارضة بنت اخيه وابطال ما فعله والده بدون وجه شرعى لا يجاب  
لذلك شرعا بعد ثبوت ما ذكر (اجاب) ليس للابن المذكور معارضة بنت اخيه فيما تحقق  
فيه البيع والاسقاط من ابيه حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وضع يده على قطعة ارض اميرية مدة ثلاثين سنة عن ابيه وهو يتصرف فيها بالزرع  
والزراعة من غير منازع له فيها المدة المذكورة والآن ظهر رجل يدعى عليه بان الارض  
ملك له عن ابيه مع وجوده ومشاهدته للتصرف المذكور ولم ينزعه في ذلك اصلا مع علمه  
بالتصرف فهل سكوت المدعى المذكور المدة المذكورة مع مشاهدته لذلك يكون مانعا  
لدعواه المذكورة (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالتترك اختيارا فيث  
تركها المدعى المذكور تلك المدة مختارا لا يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها ويمنع من  
معارضته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنته وعن اخ شقيق وترك ما نورث  
عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة ارض زراعة اميرية فهل اذا ارادت البنت ان تأخذ  
نصيبا في ارض الزراعة الاميرية بطريق الارث لا تجاب لذلك ولا يجري التوارث في

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٦



ارض الزراعة المذكورة (اجاب) لايجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس  
لبنات المتوفى عنها ولا لشقيقه حق فيها بجهة الارث ويكون الحق فيها لمن يمكنه التحاكم  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية تبادلا واسقط  
وترك كل منهما حقه من ارضه للآخر باختياره من مدة ثمان سنين بموجب حجة شرعية  
بذلك والآن يريد احدهما الرجوع ونقض المبادلة فهل لايجب لذلك ولا يمكن من  
نقضها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لايجب لذلك اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى  
(سئل) في رجل ترك حقه في فدان طين طائعا مختارا لرجل آخر والرجل الآخر ترك  
له فداناً وثلاثاً في نظير الفدانين وكل منهما أسقط حقه للآخر فيما تقدم الذكرك عنه على  
يدينه بموجب حجة شرعية بيد كل منهما ومضى لذلك نحو أربع وعشرين سنة وكل منهما  
يتصرف فيما وضع يده عليه بالاجرة والاجارة والزرع والزراعة حتى ان الذي أخذ  
الفدانين أصل أرضهما حيث كان فيهما جانب متلف بالفح لرد في الجسور وصرف  
عليها جملة من ماله حتى صارت صالحة للزراعة وغرس في الفدانين المذكورين أشجاراً  
من مدة سنوات عديدة وبني بجانبهما ساقية والآن بعد مضي هذه المدة الطويلة يريد  
الرجوع ولداً المسقط حقه في الفدانين المذكورين ولما طال النزاع بينهما توجهوا للتحاكم  
الشرعي فحضر والده المسقط نفسه لكونه لم يزل موجوداً على قيد الحياة وصدق على صحة  
الاسقاط على يد بيته شهدوا بذلك وبمقتضاها تحررت حجة شرعية من المحكمة على صحة  
التصديق فزال ولد المسقط يتعرض للرجوع الآن فهل يجوز الرجوع من بعد وضع  
اليده هذه المدة الطويلة واصلاح الاطيان وغرسها أشجاراً وتصديق والده المسقط على  
صحة ذلك (اجاب) دعوى ابن المسقط على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أسقط حقه منها للآخر وهذا الآخر له قطعة  
أرض مثلاً أسقط حقه منها للآخر أيضاً واذن كل للآخر أن يغرس فيها أشجاراً لنفسه  
وغرس كل فيها وانتفع بهامدة من السنين فبعد ذلك أراد أحدهما ابطال الاسقاط  
والرجوع في أرضه وان يكلفه برفع ما غرسه فيها من الأشجار فهل بعد ثبوت ما ذكر من  
الاسقاط لكل طائعا مختاراً لا يكون له ذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك  
اختياراً فيما كان بيد كل من أرض الزراعة الاميرية لا يكون لها ولا لأحدهما الرجوع  
بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان أرض زراعية اميرية أسقط حقه  
فيه للآخر باختياره ونزل عنه نزولاً شرعياً بحضرة بيته ووضع المسقط له يده عليه وزرعه  
سنتين ثم مات المسقط عن أخ فإراد الأخ الرجوع في الاسقاط متعللاً بأنه أحق بطين  
أخيه من المسقط له فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للأخ معارضة واضع  
اليده المسقط له (اجاب) لا معارضة للأخ المذكور في ذلك حيث تحقق ما هو مسطور  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين وثلاث رهنه عند

رجل على مائة واثنين وستين قرشا ومكث الطين تحت يدي المرتين خمس سنين فقط ومات  
 الراهن عن ابنه بعد ذلك فطلب الابن رفع يدي المرتين عن الطين المذ كور ويدفع له الدين  
 المذ كور فاعترف له المرتين برهنه من قبل أبيه وادعى ان أباه قبل موته باعه له ونزل له  
 عنه في نظير الدين المذ كور ولم يكن عنده بينة بذلك سوى مشايخ بلده فهل لا تقبل  
 شهادة مشايخ البلد ويؤمر برفع يده عن الطين وبدفعه لابن الراهن والحال هذه ولا عبرة  
 بدعواه اذا لم يثبتها بشهادة بينة شرعية من غير مشايخ البلد (اجاب) صرحوا بعدم قبول  
 شهادة مشايخ القرى والبلدان وبأن ابن المتوفى عن أرض الزراعة الاميرية أحق بها  
 بعدموت والده حيث كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن واذا ثبت بالوجه  
 الشرعي ان الراهن المذ كور أسقط حقه من تلك الأرض لو اضع اليد عليها لا يكون  
 لابنه معارضة المسقط له والله تعالى أعلم (سئل) من مديرية الجيزة عما محصله  
 رجل أسقط حقه بمقتضى حجة من قاضي الجيزة من منفعة أرض زراعية لا خرحال حياته  
 بدون مقابلة شيء ثم مات وترك ولدا فزارع في أرض أبيه فصالحه المسقط له عن الدعوى  
 وأعطى له بعضها واستولى الابن على هذا البعض مدة سنين وأنكر المسقط له الاول ذلك  
 وادعى الا كراه على أخذ البعض منه فهل يجوز الاسقاط في منفعة الأرض بدون مقابل  
 (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا بدون  
 مقابل فاذا تحقق بالوجه الشرعي اسقاط صاحب الحق فيها حقه للرجل المذ كور حال  
 حياته باختياره لا يكون لولد المسقط معارضة فيه الا اذا ثبت ان المسقط له ترك بعض  
 حقه وأسقطه باختياره لابن المسقط الاول صلحوا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 كان واضعا يده على جانب أرض مدة حياته وأبوه وجدته من قبله كذلك ثم توفي وترك  
 ولدا قادرا على زراعة تلك الأرض المذ كورة ثم تغلب عليها شخص ذو شوكة وزرع  
 الأرض ووضع يده عليها بالتغلب وكما يطلب للنع عنها يدعي ان له جانباً من الدراهم على  
 المتوفى فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق في تلك الأرض ويكون للولد ولا عبرة  
 بتعلله وليس له الرجوع عما ادعى به بدون اثبات شرعي (اجاب) الاحق بأرض الزراعة  
 الاميرية ابن المتوفى عنها فليس للرجل المذ كور منع ابن المتوفى عما كان بيد أبيه حيث  
 كان الابن قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه  
 منها ولا عبرة بمجرد دعوى الدين بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 يستحقان قطعة أرض زراعية باعاد الجماعة وأسقطا حقهما فيها لهما ووضع المسقط لهما  
 أيديهم عليهما ثم بعد مدة باعوا الرجل آخر أيضا وأسقطوا حقهما فيها له ومضى على ذلك  
 مدة من السنين فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية من الاول والثاني يكون  
 الاسقاط صحيحا نافذا وليس للسقط الاول والثاني الرجوع في ذلك على المسقط له (اجاب)  
 يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٦

عليه ذلك شرعاً معارضة واطع اليدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وثلاث بنات وله أرض زراعة فاخذ كل من الذكور حقه في الأرض وصار كل منهم يزرع نصيبه ويتصرف فيه مدة تزيد على ست وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة أراد أحدهم الرجوع على الآخر متعللاً بأن نصيبه في الطين أزيد من نصيبه فهل لا يجب لذلك حيث رضى كل منهم بذلك عند القسمة وليس لأحدهم الرجوع بعد ذلك على الآخر (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالترك اختياراً حيث ترك كل من الاولاد المذكورين حقه فيما يبدوا لآخر بالاختيار ولا يكون له المعارضة بعد ذلك وان لم يكن في أرض بيت المال قسمة افرأز كارض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة خاصة به أسقط حقه منها لآخر ووضع يده عليها مدة أربعين سنة وهو ينتفع بها فيها فبعد هذه المدة أراد أخوه المسقط ابطال الاسقاط وأخذ الطين منه متعللاً بأن المسقط أخوه وكان معه في معيشة واحدة وهو أولى بهامن الاجنبي مع انه لم يكن له فيها حق فهل لا يكون له ذلك ولا عبرة بما تعلل به ويكون الحق للمسقط له المذكور (اجاب) ايس لان حق المسقط معارضة المسقط له فيما يبدو من أرض الزراعة الاميرية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في قطعة أرض أميرية ثم اقتسموها قسمة افرأز ووضع كل واحد منهم يده على ما خصه وترك كل واحد منهم حقه مختاراً فيما عدا ذلك ثم مضى بعد ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأراد اثنان منهم نقض القسمة فهل لا يجب بان لذلك (اجاب) حيث ترك كل حقه فيما عدا ما يبدو باختياره كما هو مذكور لا يكون لواحد منهم الرجوع فيما تركه باختياره ويمنع من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد كور وقصرو بالغين وترك جانب طين زراعة فوضع أحد اولاده البالغين يده على الطين وصار يزرعه مدة من السنين ثم بلغ القاصر وأراد أخذ ما يخصه في الطين المذكور فهل يجب لذلك وهل اذا أراد القاصر المذكور بعد بلوغه أن يحاسب أخاه البالغ الذي كان يزرع الطين دلي ما قابل نصيبه حيث دفع وائيه خراج من مال القاصر يجب لذلك (اجاب) لا بناء المتوفى عن أرض الزراعة الاميرية حق الانتفاع بها وهم احق وأولى بهامن الاجانب حيث قاموا بدفع ما عليها من المئون والقاصر بعد بلوغه المحاسبة على ما قابل نصيبه منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة أرض زراعة من الاراضي الاميرية وادها كانت أرض اوسية لامرأة ملتزمة وماتت واحملت الى الديوان بالخراج كسائر الاراضي بموت الملتزمة فسكن المتعهد الشخص المذكور من الأرض يزرعها بخراجها للديوان وصار يزرعها لنفسه مدة من السنين ويقوم بما عليها بالجهة الديوان كسائر المزارعين ثم الا أن تعرض رجل يريد اخذها من واطع اليد ويرغم ان الحق له متعللاً بأنه فروج خشتاشة الملتزمة المتوفاة

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

٣٠

سنة ذى القعدة

١٢٦٦ ٣٠

ذى الحجة

١٢٦٦ ١

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ١٥

١٢٦٦ ٢٥

فهل لاحق له فيها بتعاليه المذكور وائس له انتزاعها من واضح اليد المتصرف فيها لنفسه  
المدة المذكورة بامر هذه البلدة القائم بخراجها كما هو مذكور واذ اوعده واضح اليد  
بأنه سيعطيها في العام القابل على ظن انها حق له لكونه زوج الخشتاشة لا يجبر على  
رفع يده وتسليمها له بهذا الوعد ولا يسقط حقه منها به (اجاب) ليس لزوجة خشتاشة  
المتبزة المذكورة تنزع الارض الاميرية من واضح اليد عليها بتعاليه المذكور ولا بما  
صدر من الوعد على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
وثلاث بنات وله ارض زراعة فهل يكون الاولى واللاحق بها بنوه المذكور ولاحق فيها  
للاناث بطريق الاوث واذ حصل قسمة في عتقار الميت في غيبة بعض الورثة يكون له  
بعد حضوره نقض القسمة حيث لم يررض بها بعد حضوره (اجاب) لا يجزى التوارث في  
ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعد موت المتوفى عنها ابناؤه المذكور ولا تنفذ  
القسمة على الغائب من الورثة بدون من يقوم مقامه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة ارض زراعة اميرية فلاحا ابيه رهنها عند غيره على مبلغ من الدراهم  
غاروقة فاراد رب الارض اقتسكا كما ودفع ما عليه من الدين فغعه المرتن متعلا عليه  
بطول المدة فهل اذا كان المرتن معترفا ومقر بان الارض المذكورة للرهن وثبت  
ذلك باليمين الشرعية يكون له اخذ ارضه منه ولا عبرة بتعاليه بطول المدة (اجاب) لا يسقط  
الحق بتقادم الزمان حيث كان واضح اليد مقر بان الحق في الارض المذكورة للمذعي  
فيؤمر بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين  
سواد بناحية تسمى منيل السلطان بزعه مدة عمره ثم توفي عن ابنين فزرعه احدهما مدة  
عمره وتركه الاخر له باختياره ثم توفي فزرعه ولده مدة من السنين والآن ولده  
التارك المذكور يريد المراسمة معه فهل ليس له ذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض  
الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا تجزى فيه المراسمة على ما افاده العلامة الرملى فليس  
لابن المذكور المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه لابييه اطيان فلاحته فوضع  
الوصي يده عليها وصار يزرعها لنفسه مدة يتهمها فهل اذا بلغا يكون لهما اخذ اطيانها  
منه واذ امنعهما مئة الا بانه دفع عليها توزيعة لا يكون ذلك مانعا لهما من اخذها منه  
ولا عبرة بتعاليه المذكور حيث كان معترفا بان الحق فيها لهما (اجاب) نعم لابني المتوفى  
عن ارض الزراعة الاميرية المذكورة اخذها وهما الحق واولى بهما من غيرهما حيث  
كانا قادرين على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن ولم يوجد منهما ما يفي بسقوط حقهما  
منها والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية طين اميري تركه المستحق له في حال حياته  
لجزمه مدة من السنين ولم يدع به على واضح اليد حتى مات ثم من بعده تركه ولده الذي كان  
من سنة اربعين الى سنة ست وستين ولم يدعياه ثم بعد هذه المدة طلبا ما يخص اباهما

ذى الحجة  
٢٦

سنة  
١٢٦٦

فيه فهل لا تسمع دعواهما فيه والمحال هذه (اجاب) قال في صرة افتاوى رجل تصرف  
في الارض الاميرية عشرة سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخانية كذا في  
خزانة المفتين اه وفيها اذا تصرف رجل في أرض ورجل آخر يرى تصرفه فيها ولم  
يدع حتى مات لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده اه وصرح العلامة الرلى وغيره بأن الحق  
في أرض الزراعة الاميرية يسقط بالترك اختيارا وبناء على ذلك فلاحق للادعين فيما  
يدعيان من الاطيان ويمنعان من معارضة المدعى عليهم فيها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن ابنه البالغ وابنتيه وزوجاته وترك اطيان زراعية الاميرية المستحقة له  
فاراد كل من الزوجات والبنتين مقاسمة الابن فيها بالميراث الشرعي فهل لا يجابون لذلك  
بل يختص بها الابن وحده دونهن (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
فليس لزوجات المتوفى ولا لبنتيه حق فيها بجهة الارث والاحق والاولى بها ابن المتوفى  
عنها اذا كان قادرا على دفع ما عليها من المأثون والله تعالى اعلم (سئل) في أرض زراعية  
رزقة مرصدة على مسجد وجماعة وعلى ذريتهم ودخلت في الزمام وصار الجماعة  
المدكورون يتنفعون بها بالزراعة هم وأصولهم من قبلهم ويدفعون خراجها لجهة  
الديوان مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن ادعى عليهم جماعة آخرون من غير بلدهم بان  
لاصولهم فيها حقا باشراف من اصول واضعي اليد فانكروا وضعا وليد دعواهم والمحال  
أن اصول المدعين كانوا حاضرين موجودين مشاهدين لتصرف اصول المدعى عليهم  
أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدعوا ولم ينزعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل  
لا تسمع دعواهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة اذا كان  
الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض أثر  
عن مورثه مدة تزيد على احدى وعشرين سنة وهو يتنفع بها ويرزقها المدة المذكورة  
من غير معارض ولا منافع وله ابن عم مات عن أمه وجدته أم أبيه وعن اخته لأمه وعن  
أختين لاب فادعت الوارثات المذكورات على واضع اليد بان مورثهن له فيها حق  
لكونها كانت مسوحة على اسم أبي مورثهن وهو ينكر دعواهن فهل لا تسمع دعواهن  
عليه ولو كانت مسوحة على اسم أبي مورثهن ولا حق لهن فيها بطريق الميراث ولا يجري  
التوارث فيها بين وارثاته المذكورات ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها الآن (اجاب)  
لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تسمع دعوى النساء المذكورات بها  
والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين بينهما اطيان بعضها مسجوح شيخة  
وبعضها انعام للسبطية فاذا ان يقسمها ولهما أخت تريد مشاركتها واخذ استحقاقها  
من ذلك فهل لا استحقاق لها في الطين المذكور ويكون الطين للأخوين المذكورين  
فقط ولا تستحق الأخت المذكورة شيئا من ذلك واذا كان هناك جانب اطيان آخر  
أميري بين الأخوين وبين العم وأولاد العم واقسمه ره وتصادق كل على شئ معلوم

محرم  
٢

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٥

١٢٦٧



واختص العم وأولاد العم بجانب والاخوان بجانب فهل لو أراد الاخوان قسمة هذه  
الاطيان لاستحق أختهما معهما شيأ من ذلك حيث كانت الاطيان أميرية (أجاب)  
لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية ولا حق للاخت فيما يبد أخويها من  
أرض الزراعة المذكورة بجهة الارث وتنع من معارضتهما والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه منها لرجل آخر باختباره من مدة اثنتي  
عشرة سنة وكتب فقيه الناحية له وثيقة بذلك ولكنه خالف في ذكر حدودها غلطا  
فذكر القبلي بحري أو البحرى قبلها والآن أنكر ورثة المسقط الاسقاط من مورثهم فهل  
إذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية وذكر البينة المحدود على حقيقة الاصلية  
المعروفة لما يعمل بها ولا يكون غلط الفقيه في ذكر الحدود مانعا للحجة الشهادة حيث كان  
الاسقاط ثابتا (أجاب) العبرة بما في الواقع ونفس الامر لما كتب فاذا تحقق الاسقاط  
والترك اختيارا في أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط فيها حق فلا وجه لمناقضة  
الوارث في ذلك والحال هذه وأرض الزراعة الاميرية لا توارث فيها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور ومات بعضهم بعد موت أبيه عن أولاده الذكور  
فاستولى الجميع بعد موت مورثهم على أرض زراعتهم وصاروا يزعمونها وينتفعون بها  
جميعا ويدفعون ما عليها من الخراج فباع الآن واحد من أولاد الميت الاول خمسة أفدنة  
لرجل أجنبي عنهم بثمن معلوم قبضه وذلك بدون إذن الباقي ومن غير اجازتهم فهل  
لا يكون البيع نافذا في نصيب غيره بدون إذنه واجازته وفيه فذ في نصيبه فقط (أجاب)  
إذا كان الحق في الارض المذكورة لجميع من ذكر لا يكون لاحدهم اسقاط حق غيره  
منها بدون إذنه واجازته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة أربع أفدنة طين  
وهو واضع يده عليها مدة طويلة يتصرف فيها لنفسه ثم أخذ شيخ بلده وأرسله الى جهة  
ومكث فيها مدة ورجع فوجد أخاه أعطاه الرجل ليزرعها ووضع يده على الطين  
فطلب رفع يده عنه فادعى ان أخاه أخذ منه قدر امان الدراهم وأسقط له حقه فيها وأظهر  
بيده حجة بذلك وأنكر استحقاق المدعى وادعى ان الحق فيها لأخيه فترافع الجميع على  
يد القاضى فطلب من المدعى بيته تشهد له بالاستحقاق فثبت ذلك بين يديه مع تصديق  
أخيه له على دعواه فكسب المدعى بأخذه من واضع اليد فهل إذا لم تبلغ مدة الاسقاط  
ثلاث سنين تسمع دعوى المدعى ويقضى له به ويكون حكم قاضى ناحيتهم نافذا إذا لم يوجد  
منه ما يفيد سقوط حقه من الارض (أجاب) احكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال  
فحيث صدر الحكم من القاضى للمدعى بما ذكر مستوفيا لشرائطه فلا سبيل الى نقضه  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجتين وولدين قاصرين  
ذكر وأنثى وعليه ديون تزيد عن تركته وله اطيان خراجية آلت اليه بالاسقاط الشرعى  
من مدة تزيد على أربع سنين من جماعة في نظير دراهم دفعها للمستطين حال حياته والآن

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

٢١٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٣

مطلب لا يتعلق دين  
الميت بالاطيان الاميرية

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

أرباب الديون يطلبون من وصي القاصر أن يتصرف في الطين أو هم يتصرفون فيه  
بالاسقاط لأجل استيفاء كامل الدين الذي لهم فهل لا يجابون لذلك ولا يدخل الطين  
في التركة ولا يعلق به دين ويكون الأحق به الولد القاصر (أجاب) المزارع في أرض  
الزراعة الاميرية له حق الانتفاع بهما مادام حيا فلا تورث عنه ولا تباع في دين عليه  
ويتعلق الدين بماتركه مما يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه  
في منفعة فدان في طين فزراعة وثلاث لرجل آخر في نظير قدر من الدراهم وكتبت حجة  
شرعية بذلك ثم بعد ذلك بعشرة أيام طلب المسقط نجسين قرشاً من المسقط له تبرعاً من  
عنده لينفقهها على عياله فدفعها له ووضع المسقط له يده على الطين وصار يزرعه مدة من  
السنين فبعد ذلك أراد المسقط أخذ الطين من المسقط له متعللاً بأن دفع النجسين قرشاً  
بعد ذلك مبطل للاسقاط فهل لا عبرة بتعلله ويقضى به لو اوضح اليد (أجاب) يسقط  
الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتركة اختياراً فإذا تحقق الاسقاط  
والتركة اختياراً لا يكون للمسقط معارضة المسقط له ولا عبرة بمجرد التعلل المذکور والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن مقعد وعن بنت متزوجة وترك اطيان زراعتة  
فمكن الحاكم زوج البنت منها وسلمها له بسبب عجز المقعد المذکور عن زرعها فصار  
زوج البنت ينتفع بهامدة أربع عشرة سنة من غير منافع له فيها ثم مات وتركها لولاده  
الذکور من مدة ست سنوات والآل مات الابن المقعد المذکور عن اخته وعن ابن ابن  
عم فاراد منازعة ورثة من وضع يده على الطين المدة المذکورة ونزعه منهم بالميراث الشرعي  
فهل لا يجاب لذلك شرعاً ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويمنع من معارضة  
واضع اليد عليه (أجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لابن ابن العم  
المذکور معارضة واضع اليد عليها ولا نزعه منه بجهة الارث ويمنع من ذلك شرعاً والله  
تعالى أعلم (سئل) في مدير اقليم متعهد ببلد منه مكن رجلاً من قطعة أرض اميرية  
لجهاز من كانت تحت ايديهم عن الموظف عليها وتركها اختياراً للجهاز المذکور  
وزرعها بعد ذلك ثمان سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى بعضهم ان هذه الأرض حقهم  
و يريدون نزعهما من يده فهل لا يجابون لذلك حيث تركوها اختياراً للجهاز من عنها  
وتمكن الحاكم المذکور له منها سيما وان الاطيان المذکور اضيقت في دفتر صرف  
الناحية باسم واضع اليد عليها الآن وهو قادر عليها (أجاب) يسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية بالتركة اختياراً فإذا عجز واضع اليد عليها عن زراعتها ودفع ما عليها من  
المؤن وتركها باختياره لا يكون له حق فيها ويمنع من معارضة من مكنه ولي الامر منها  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من طين فزراعة وبها ثم  
وعقار له حال حياته لزوجه وبناته على الشيوع وكتب بذلك وثيقة واستمر واضعاً يده  
على ذلك مدة حياته ثم مات عن المذکورات وعن اخيه لانيه فاصطلمت الزوجة والبنات

مع الاخ واعطوه جانيا من الطين وقطعة من العقار ووضع يده على الطين وقطعة العقار  
 مدة نحو ست سنين وهو يزرع الطين ويدفع خواجه لجهة الديوان مع تمكين المحاكم  
 له من الطين المذكور ففهل اذا ارادت الزوجة مع البنات ان يرجعن على اخي الميت  
 المذكور في ذلك مدة الملات بكتابة اخيه الميت لمن ماذ كر لا يكون لمن ذلك وما المحكم  
 (اجاب) الاسقاط في الاعيان غير صحيح وفي الحقوق صحيح فاذا كان الحق في اطيان  
 الزراعة الاميرية للبنات والزوجة واسقطن حقهن منها للاخ المذكور لا يكون لمن  
 معارضته فيما تحقق فيه الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه شياخة في  
 بلدة تأخر في مطلوب منه وانكسره فيه وفرها بامدة اثنتي عشرة سنة فامر المحاكم شيئا  
 آخر بحمل شياخته ودفع ما عليه واخذ طينه ففعل واصلى الشيخ الاخر اطين وبذل  
 عليه التكليف الشافية من ردم وتصليح وكراب وزرع اشجار وجعله جنيته بعد ان  
 كان متعطلا فضر الشخص واراد الاستيلاء على الشياخة والارض ففعله المحاكم من اخذ  
 الارض قهرا على الغاوس بعد ماذ كر خصوصا بعد ان عرض عليه ارض بادل تلك  
 بجواردها مماثلة لها وان تكون الارض وما فيها من الاشجار وملك للغارس فرضي بذلك  
 فهل حيث كان الاخذ بامر المحاكم او لا ومنع المحاكم صاحبها عنها ثانيا واسقط صاحبها حقه  
 فيها ثانيا وقبل عوضها بموجب حجج شرعية على يد عمده من النواحي لا يكون له في الارض  
 المذكور حق (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
 اختيارا فاذا تحقق من الرجل المذكور الاسقاط والترك اختيارا لا يكون له معارضة  
 واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وله اطيان ونخل وقد  
 اعطى لواحد من اولاد بنيه قطعة ارض اسقاطا له ليزرع فيها نخلا لنفسه فصار الولد  
 المذكور يزرع نخلا في القطعة المذكورة في حياة جده وبعد وفاته فهل لا يجوز لاحد من  
 اعمامه الرجوع عليه في تلك القطعة (اجاب) اذا اسقط الرجل المذكور حقه من  
 الارض المذكورة لابن ابنه وتركها له باختياره حال صحته لا يكون لاولاد ذلك الرجل  
 معارضة ابن الابن فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه  
 شيخه بالحبس والضرب على بيع ارض له لاخر فباعها ومكثت مدة وهي تحت يد  
 المشتري نحو اثنتي عشرة سنة والحال ان البائع المذكور يطلب حقه كل سنة فنضعفه  
 وقوة المشتري لم يتمكن من اخذها ثم توفي البائع وخلف ورثته فهل اذا استعانوا بالمحاكم  
 على اخذ حقه وارضهم يجابون لذلك (اجاب) صرح علما وبنا بانه لا يجري التوارث في  
 ارض الزراعة الاميرية فليس لو ارث من كانت بيده حق فيها لجهة الارث الا ان  
 الاحق بها بعد موت مستحقها وولاده الذكور والقادرون لاجهة الارث اذا لم يوجد  
 مسقط للحق منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان اطيان زراعية اميرية اترعن والده  
 اسقط حقه منها ما للثغصين في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب وثيقتين شرعيتين من

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٠

سنة  
١٢٦٧صفر  
١٤

مدة ست عشرة سنة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون الحق في الارض  
للسقط لهما (اجاب) حيث اسقط الرجل المذ كور حقه من ارض الزراعة الاميرية  
للشخصين المذ كورين ووضع ما ايديهما عليها كان الحق فيها للسقط لهما ولا يكون  
للسقط معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
منفعة جانب طين زراعة ترك حقه فيها لامة طائعا محتارا وصارت الام تتعرف فيه  
بالزرع وغيره ومضى على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وقد مكنتها المحاكم من زرعه  
ودفع ما عليه من مال الديوان ايضا فبعد موته اراد رجل رفع يدها عن الطين مدعي انه

١٢٦٧

١٧

من أقاربهم فهل لا يجب لذلك والحق في الطين للمرأة المذ كورة والحال هذه (اجاب)  
لا توارث في الاطيان الاميرية فليس لقريب من كانت في يده أخذها بجهة الميراث والحق  
فيه للسقط لهما المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض  
زراعة على مبلغ من الدراهم ووضع المرتهن يده على القطعة المذ كورة نحو عشرين  
فهل اذا طلب الراهن دفع دراهم الرهن للمرتهن وأخذ قطعة ارضه منه صحاب لذلك ويؤثر  
المرتهن بردها جبراعا عليه خصوصا مع اعترافه بان الحق في الارض المذ كورة للراهن  
(اجاب) نعم للراهن أخذ الارض المذ كورة من واصلع اليه دعياها والحال هذه حيث لم

١٢٦٧

١٨

يوجد ما يفيد سقوط حق الراهن منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه شيخ البلد  
على بيع قطعة ارض له لرجل آخر فاخذها وصار يتصرف فيها مدة وصاحبها يطلبها في  
تلك المدة فلم يقدر على تخليصها منه لضعفه وقوة المشتري ولم يوجد منه ما يفيد الرضا بترك  
استحقاقه ثم مات وقام أولاده المذ كور مقامه في محاسبة المشتري فهل اذا قدر الاولاد  
المذ كورون على تخليصها ونزعها من يده يسوغ لهم ذلك ويكونون أولى بها منه حيث

١٢٦٧

٢١

لم يوجد منهم ولا من ابيهم ما يفيد سقوط استحقاقهم في تلك المدة (اجاب) اذا لم يوجد  
من الرجل المذ كور ما يفيد سقوط حقه من الارض المذ كورة كان ابنه أو ابناؤه أحق  
بها بعد موته فترفع يد المستولى عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
أخذ من رجل آخر قدر من الدراهم واعطاه فداني طين رهنا على ذلك فبعد مدة  
اعطى المرتهن المذ كور الطين المذ كور لرجل شيخ بلده رهنا فهل يكون ذلك الرهن  
باطلا واذا دفع صاحب الطين الدراهم للمرتهن الاول الذي أخذها منه يكون له أخذ

١٢٦٧

٢٤

طينه وليس للمرتهن الثاني معارضته (اجاب) لراهن الارض أولا أخذها ممن استولى  
عليها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض  
زراعة ملكها بالشرا من آخرين ثم بعد أن زرعتها مدة ولم يربح فيها السكون معظمها  
خسائر كمالا ربابها طائعا محتارا ودفعوا عنه ما أخذوه من ثمنها الطرف الديوان في دين  
خارج بهامه ووزع المحاكم الارض على اربابها وصاروا يزرعونها أكثر من خمس عشرة  
سنة والتارك لهما موجوده شاهد لذلك ولم يدع فيها شيئا ثم مات عن ورثة فارادوا الآن

أن يأخذوا الأرض من أربابها فهل بعد ثبوت ترك مورثهم لها طائعا مخارا أو سكوته  
 بعد مشاهدة انتفاع أربابها المدة المذكورة واصلها لا يكون لهم حق فيها والمحال  
 هذه (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا يجري فيها  
 التوارث فليس لو ارث الرجل المذكور معارضة واضع اليد عليها والمحال هذه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية عجز أربابها عن زراعتها ودفع خراجها لادم قدرتهم  
 على ذلك فأخذها المحاكم منهم ووزعها على أناس فصاروا يرزعوها ويدفعون خراجها  
 و ينتفعون بها أكثر من عشر بن سنة والتارك كون حاضرون مشاهدون لتصرفهم فيها  
 المدة المذكورة من غير منازعة والآن أرادوا نزاعها من أيديهم فهل لا يجابون لذلك  
 (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
 زراعية أميرية أسقط حقه منها لآخر وتركها له باختياره من مدة خمس عشرة سنة وزيادة  
 وهو يرزعوها و ينتفع بها المدة المذكورة والآن مات المسقط عن ورثة فأرادوا منازعة  
 المسقط له ونزع الأرض منه متعلين بعدم الاسقاط فهل إذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة  
 الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها للمسقط له (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالاسقاط فليس لورثة من ترك حقه فيها معارضة  
 واضع اليد عليها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على أرض زراعية اميرية مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يرزعوها  
 و ينتفع بها المدة المذكورة من غير منازعة له فيها والآن يدعي رجل من أهل البلد  
 مشاهد تصرف واضع اليد فيها بأنها حقه فأنكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك  
 ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ولا يمكن من نزاعها دعواه المذكورة (اجاب) نعم  
 لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة وسكوته عن الدعوى فيها بالامانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لابنته حال صحته قطعة أرض زراعية وترك حقه  
 فيها لها وحازتها ثم مات فهل ليس لأحد بنيه انتزاعها من يدها (اجاب) حيث اسقط  
 الأب حقه من الأرض المذكورة لابنته وقبضتها حال صحته لا يكون لأحد بنيه معارضتها  
 فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عم وفي يد العم طين يرزعه ويتصرف فيه  
 بمشاهدة ذلك الرجل ولم ينزعه مدة تزيد عن ثلاثين سنة ثم مات ذلك الرجل وترك ولدا  
 له فلما بلغ عارض عم أبيه في الطين المذكور مدعيا عليه أن الطين الذي بيده له حق فيه  
 من جهة جده وأن أباه لم يترك دعواه في الطين الاحياء فهل لا تسمع دعوى الولد المذكور  
 حيث عاش أبوه هذه المدة ولم ينزع (اجاب) نعم لا تسمع دعوى ابن الرجل المذكور  
 حيث كان الأمر ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فدانا ونصفهما من  
 أرض سواد من مدة خمس عشرة سنة وصار التعديل فيها حتى انصلحت أرضها ثم توفي  
 البائع والمشتري فظهر أن للبائع ابن عم فصار ينازع في الأرض المذكورة ولم ينزع

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

ربيع الاول  
٢

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٥



١٢٦٧

٦

الاسنة تاريخه وفي تلك المدة لم ينزع في الاوص المذ كورة وهو مقيم في البلد وعالم بالبيع فهل لا يكون له المنازعة (اجاب) نعم لا يكون له المنازعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مكنه الحماكم من طين زراعة لعجز اربابه عن زراعته فصار يتنفع به ويدفع خراجة لجهة الميرى مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك اخذ منه رجل كان حاكما ومتعه هذا بناحية بلده ثم رده الطين ثانيا فاداخوته اخذ جانب منه لكونهم كانوا معه ومعاونين له في اشغاله فهل اذا كان الطين خاصا به لاحق لهم فيه بوجه ولا

١٢٦٧

٦

يجبر على اعطاء شئ منه لهم بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذ كورة على اعطاء شئ مما بيده من الاطيان الخاصة به لاختوته ويمعون من معارضته حيث لم يتحقق ان لهم فيها حق بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة خلف كل منهم اولاد اثم ماتوا عن اولادهم وخلفوا اطيانا فاحد شيخ البلد الاطيان من اولادهم بالقهر والغلبة متعللا بان احد ابي الاولاد باع له الاطيان فهل على فرض ثبوت دعواه يكون التصرف

١٢٦٧

٦

نافذا في نصيب اولاد المدعى عليه بالبيع دون نصيب اولاد غيره (اجاب) اذا كان الحق في الاطيان المذ كورة ثابتا لواضعي اليد عليها لا يكون لشيخ البلد معارضتهم فيها بدون تحقق ما يفيد سقوط حقهم من اشرا واسقاط احد الشركاء بعد تحققه لا يتقد في نصيب غير المسقط بدون توكيل او اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقة وعن اولاد عمه الذ كورة العصبية وله طين زراعة ارادت الاخت ان ترث فيه وتضع يدها عليه مكان اخيه فهل لا يجري فيه التوارث ولا يكون له الحق فيه ويكون

١٢٦٧

٦

الحق فيه ان يمكنه الحماكم منه ويدفع خراجة لجهة الميرى (اجاب) ارض الزراعة الاميرية لا يجري فيها التوارث والحق فيها لمن يمكنه الحماكم منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة يستحقون قطعة ارض بالسوية بزروعات كل عام فزرعوها في بعض السنين واقتسموا زرعها على قدر حصصهم مع بقاء الارض على الشركة فبعد مدة تغلب اثنان منهم واخذوا ثيابا منها من الحماكم الزراعة وابقوا للثالث غير الصالح من غير حضوره بالقهر والنية فلما حضر تنازع معهم وطلب استحقاقه في الصالح وغيره فنعاه وادعى بان كلا اخذ حقه بالرضا وانكروا لينة معهم ما ثبتت دعواهما فهل له اخذ حقه في جميع الارض الصالح وغيره حيث لم يثبت اسقاط حقه لهما ولم تثبت دعواهما

١٢٦٧

٦

(اجاب) اذا لم يثبت على الرجل المذ كورة ما يفيد سقوط حقه من الارض المذ كورة لا يكون للرجلين المذ كورين منعه عن حقه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق ارض زراعة بالاسقاط له من مستحقها الاول وهو يتصرف فيها نحو ثلاث عشرة سنة فادعى ابن المسقط انها باقية في استحقاق ابيه بعد ثبوت الحق فيها للمسقط له بين يدي القاضي ومنع المدعى من دعواه ومن معارضته للمسقط له المذ كورة فبعد سنة نازع ثانيا وطلب المسقط له عند الحماكم فامر المسقط له ان يسقط حقه من نصف

الارض المذ كورة للابن المذ كور فامتنع من ذلك فامر رجلين من اعوانه بملازمته  
 وبجرحه الى باب القاضي لاجل ان يسقط حقه من نصف الارض كما امر وانه اذا لم يفعل  
 ذلك يعيدانه للحاكم يفعل فيه ما يرى من المكروه فلما علم واضع اليد انه لا مفر له من  
 تغلب الحاكم اسقط حقه من نصفها بعد ان غلب على ظنه انه اذا لم يسقط كما امره الحاكم  
 يوقع به ما يشينه من الحبس والضرب مع قدرته على ذلك وهو من ذوى الرتب الذين  
 يغمون باقل من ذلك فهل حيث لم يسقط حقه من نصف الارض المذ كورة طائفا  
 مختارا لا يسقط حقه منها سيما وهو واضع يده عليها الى الآن وليس للمدعي المذ كور  
 معارضته فيها (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي يقتل او ضرب شديد متلف او حبس  
 او قيد مديد بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب غير شديد الا الذي جاء لا يكون  
 الاسقاط المذ كور نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده بعض اطيان زراعة  
 اميرية رهونة على قدر معلوم من الدراهم غارقة مات عن اخت شقيقة وزوجة واولاد  
 عم ذكور فاراد كل من الاخت والزوجة ان يضع يده على جزء من الطين المذ كور بطريق  
 الارث فهل لا تجبان لذلك شرعا بل لهما اخذ حقهما في دين مورثهما (اجاب) لاحق  
 للورثة المذ كورين فيما كان بيد مورثهم من ارض الزراعة الاميرية بجهة الارث ولا  
 بغيره بل الحق فيها لآهنا اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها ولكل من الورثة  
 المذ كورين حق في دين مورثه المرهون عليه الارض المذ كورة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وانا ترك ديونا على الناس وادتهن في نظيرها  
 جانبان من اطيان الزراعة الاميرية وخلف مواشى وزراعة وغير ذلك مما يورث عنه  
 شرعا فهل يكون لبنته اخذ ما يخصها من المواشى والامتنعة والعقار وغير ذلك مما يجري  
 فيه الارث ولها مطالبة غرماء ابيها بما يقابل حصتها من الدين ولا يمنعها من ذلك وهن  
 اطيانهم عند ابيها واخوتهما بعده وما الحكم الشرعي (اجاب) للبنات المذ كورة اخذ  
 ما يخصها في جميع ما تركه والدها مما يورث عنه شرعا وصرحوا بان رهن الاطيان  
 الاميرية غير صحيح وبان للمرتهن المطالبة بالدين وان كان تحت يده عين رهونة بعقد  
 صحيح وبان للوارث المطالبة بما يخصه في مال مورثه من الدين الشرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له عشرة افدنة من طين الزراعة بعضها بالاسقاط من ابيه وبعضها  
 بالشراء من ناس اجانب وصار ينتفع بها ويرزعها في حياة ابيه لنفسه خاصة فلما مات  
 ابوه عن ورثة ارادوا منازعته فيها وجعلها ميراثا فهل اذا ثبت الاسقاط من الاب له  
 فيها قبل موته والشراء والترك من الاجنسي له في البعض الاخر وكل ذلك في حال الصحة  
 والسلامة والطوع والاختيار ولا يجاب باقى الورثة لذلك والحال هذه (اجاب) لا توارث  
 في ارض الزراعة الاميرية ولا يجاب باقى الورثة لمطالبه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخت وأم وعن أخوين وله أرض زراعة أثر فوضع

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٣

الاخوان ايديهما على الارض وزرعاهما من مالهما لانفسهما ومكنهما الحاكم منها ودفعها  
خارجها لجهة الديوان ثم بعد ذلك أراد باقى النسوة أن يأخذن نصيبهن فى الارض والزرع  
بطريق الميراث عن الميت فهل يجب لذلك اولا حق لمن فى ارض الزراعة الاميرية حيث  
مكنهم الحاكم منها وزرعاهما من مالهما لانفسهما (اجاب) لايجرى التوارث فى ارض  
الزراعة الاميرية فليس لاحد من الورثة المذكورين جميعا حق فيها بطريق الارث  
ما لم يكن لانوفى عنها ولد ذكر قادر على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال فيكون  
أحق بها بالجهة الارث فان لم يوجد يكون الحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها ولاحق لباقى  
الورثة فيما زرعه الاخوان بعدموت المورث من مالهما لانفسهما خاصة ولو فرض ان  
الارض مستحقة للجميع أو موروثه لم جميعا بل الزرع لمن زرعه والله تعالى اعلم (سئل)  
فى رجل أسقط حقه لآخر من قطعة ارض زراعة ووضع ذلك الآخر يده عليها وصار  
ينتفع بزراعتها مدة اثنتى عشرة سنة قال لا ادعى على واضع اليد رجل بان له حق فى  
الارض المذكورة يريد نزعهما من واضع اليد متعللا بان مالك الارض الاصلى كان  
أسقط له الحق فيها قبله والحال ان المدعى وقت اسقاط المالك الاصلى حاضر وموجود  
ومشاهد لتصرفه فيها الواضع اليد ومسلم له فى ذلك ومطلع على تصرف واضع اليد  
والانتفاع بزراعتها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك  
بل تارك وساكت باختياره المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه المذكورة والحال هذه  
و يكون الحق فيها الواضع اليد (اجاب) لا تنزع ارض الزراعة الاميرية من واضع اليد  
عليها بدعوى المدعى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت  
وعن ابن عم وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة اميرية فأعطى  
الحاكم الارض للبنت ومكنها منها وصارت تزرعها فاراد ابن العم أن ينازعها فى الارض  
ويأخذ نصيبه فيها بطريق الميراث عن الميت فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة  
البنت فيها حيث مكنها الحاكم منها سيما وهى قادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها  
(اجاب) لايجرى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية فليس لابن العم انتزاعها من  
واضعة اليد عليها بالجهة الارث حيث مكنها الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
مات عن ورثة ذكور واثنا عشر أطيانا أميرية وفيها ساقية فافاض النيل بالغرق  
على تلك الاطيان والساقية فانهدمت الساقية بسبب ذلك وخربت وزالت بالكلية ثم  
بعد ذلك أراد الذكور احداث ساقية فى محل آخر لاصلاح اطيانهم فاستحسن بعض  
أهل المعرفة أن يصنعوها محل الاولى لانتفاع أهل البلد بالشرب منها أيضا ففروا مكانها  
وبنوا ساقية من مالهم خاصة ثم بعد مدة عشرين سنة نازعهم فيها باقى الورثة الاناث  
مدعىات انها من مخلفات مورثين فهل والحال هذه لاثرت الاناث فى الاطيان الاميرية  
ولا حق لمن فى الساقية المذكورة اذا ثبت بالبينة الشرعية انها محدثة من مال الذكور

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٣٠

خاصة (اجاب) لايجزى التوارث فى أرض الزراعة الاميرية ولاحق للاناث فيها بحجة الارث وما يبايناه وجدده بعض الورثة فيها من ماله الخاص به مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له خمسة اولاد ذكور كل منهم فى معيشة وجدده وله اطيان خاصة به فاحذوها منه واستولوا عليها من غير وجه شرعى فهل اذا تحقق ما ذكر لا يسقط حقه من الاطيان ويكون له نزعها واخذها من اولاده المذكورين لاسيما مع تمكن المحاكم له منها مع قدرته على الزراعة ودفع المخرج (اجاب) اذا تحقق تعدى الاولاد على اطيان والدهم ولم يوجد منه ما يفيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها منهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة واضعين ايديهم على أرض زراعية عن ابيهم نازعين فيها رجل من اقارب مورثهم وطلب نزعها من ايديهم فصالحوه عن دعواه واسقطوا حقه فى قطعة منها له بحضرة جمع من المسلمين برضاهم فهل يكون الاسقاط صحيحا وليس لهم بعد ثبوت الاسقاط وصدوره بشهادة البينة الشرعية الرجوع فيه بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لمن أسقط حقه من أرض الزراعة الاميرية باختياره معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض اميرية ترك واسقط حقه منها لآخر فى نظير مبلغ معلوم على يد بينة شرعية وصار المسقط له يزعمها ويدفع خراجها من نحو عشرين فهل اذا رجع المسقط المذكور وانكر الاسقاط لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبينة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن تحقق عليه ذلك شرعا انتزاعها من المسقط له الواضع الايد عليها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى رقيقة من اشخاص بدين فى ذمته الى أجل معلوم وسافر به الى جهة الشام فقتل حال رجوعه فى طريقه وذهب ماله بغشاء الخبر بذلك لارباب الديون فارسوا خلفه فلم يجدوا شيئا من ماله ثم رجعوا وطلبوا ديونهم من ورثة المقتول فلم يجدوا شيئا ايضا الا حصّة يسيرة من أرض زراعية اميرية كانت بيد ابي المقتول سابقا ثم خرجت من يده بوجه شرعى فصارت فى ايدي جماعة الى وفاة الاب المذكور ثم بعد وفاته دفع بعض ورثة القتيل فيها مبلغا من الدراهم ووضع يده عليها بطريق الاسقاط من قبلهم وصار يتصرف فيها الى الآن فادعى ارباب الديون المذكورون دعوى بلا بينة ان حصّة الارض التى بيد بعض الورثة المذكور للمقتول بطريق الوراثة عن ابيه وأرادوا أخذها فى ديونهم فلم يمكنهم البعض المذكور وقال انما أخذتها بماى ووضع يدي عليها وليس للقتيل فيها علة فهل تكون الحصة التى أخذها البعض من الجماعة ماله له ولا شئ لارباب الديون فيها (اجاب) ليس لارباب الديون أخذ الارض المذكورة فى مقابلة دينهم والحال هذه بل لو كانت فى استحقاق المدين الى موته لانتزعت بها ديون بل بتركته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن بالغ وترك له قطعة أرض زراعية اميرية كان واضعها يده عليها مدة مديدة من السنين ثم مات عن ابنه

المذكور من مدة خمس عشرة سنة وزيادته وهو يزعمها ويتنفع بها المدة المذكورة من غير منازع له فيها ولا لو والده من قبله والا ن يدعى رجل من اهل البلد مقيم بها مشاهد لتصرف واضع اليد فيها بانها له فانكروا وضع اليد دعوا فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بلا دعوى مع تمسكهم منها ولا يمكن من نزاعها من واضع اليد عليها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية خراجية أسقط حقه منها الاخر في مقابلة مبلغ من الدراهم من مدة خمس سنين بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون فهل اذا ادعى الا ن بانه كان أسقط حقه منها قبل ذلك لزوجه لاجل ابطاله لا يجاب لذلك ولا يكون له ابطال ما تم من جهته (اجاب) اذا أسقط الرجل المذكور حقه من الارض الاميرية باختياره لغيره ووضع المسقط له يده على الارض لا تسمع دعواه بعد ذلك انه كان أسقط حقه منها قبل ذلك لزوجه لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية اميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزعمها ويتنفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة وبنى فيها ساقية وغرس فيها اشجارا ثم بعد ذلك مات وتركها لاولاده المذكور البالغ فوضعوا ايديهم عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والا ن يدعى رجل من اهل البلد بان الارض المذكورة كانت لوالده فانكروا دعواه مع ان والده كان مقيما بالبلد ومشاهد التصرف والدم فيها مدة وضع يده المدة التي قدرها خمس وعشرون سنة ولم يدعها ولم ينزعها في شأنهم مع التمسك فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع مما كان يمنع منه والده ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وله قطعة أرض زراعية فاخذ كل من الابن والبنيتين نصيبه فيها ورضي كل منهم بذلك واستولى كل منهم على نصيبه وصار يزعمه ويدفع خراجه لجهة الديوان مع تمسك النحاة كلهم من ذلك فهل اذا اراد الاخ الرجوع على احدى البنيتين فيما اخذته من الارض لا يجاب لذلك حيث مكنتها النحاة كلهم منه وكانت فادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها (اجاب) اذا وجد اسقاط وترك من الابن المذكور لاختسه في ارض الزراعة الاميرية وكان ذلك باختياره فليس له الرجوع على احدهما فيما تركه لها باختياره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في ٢٤ رجب سنة ٦٧ بما مضمونه ان احمد باشا طهرا توفي عن زوجة وعن اولاد ذكر واثنا وله تسعة فدان طين وكسور كان اشتراها لنفسه ويدفع الخراج لليرى فهل تختص هذه الاطيان بالذكور او الاناث وتقسم عليهم سوية (اجاب) من المقرر في المذهب ان اراضي مصر آلت لبيت المال فهي اميرية واذا مات من بيده الاطيان الاميرية عن اولاد ذكر واثنا تعطى للذكور من اولاده بطريق الاحقية اذا كانوا قادرين على زراعتها والقيام بما هو

١٢٦٧

١٧

رجب

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٤



موظف عليها وقد صرحوا بانها لا يجري التوارث في الاراضي الاميرية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مستحق منفعة اطيان اسقطها لغيره بصيغة صادرة منه الى الغير من  
 غير مقابل فقبل المسقط له المنفعة المذكورة هل يكون ذلك صحيحا واذا مات الغير  
 المذكور ينوب عنه ابنه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط  
 وانترك اختيارا واللاحق والاولى بزراعتها بعد المتوفى عنها ابنه اذا كان قادرا على  
 زراعتها ودفع ما عليها من المؤن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بيدها قطعة ارض  
 زراعة اميرية من طين ابيها وهي تنتفع بها وتدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيده على  
 خمس عشرة سنة فاستقطت حقها منها الرجل اجنبي في نظير مبلغ من الدراهم فزارعها ابن  
 عمها يريد ان ياخذ منها بدل الاستقاط متعللا بان النساء للاحق لهن في الطين وان الحق  
 بعد موت ابيها لهما فيها فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بما تعلل به خصوصا وهو مشاهد  
 تصرفها المدة المذكورة ولم ينزعها فيها (اجاب) نعم لا يجاب ابن العم المذكور لذلك  
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض زراعة اميرية عجز اربابها عن زرعها  
 ودفع ما عليها من الخراج اعطاها الحاكم لرجل قادر على مؤنها بموجب امر ديواني مع  
 تركهم لها اختيارا وصار الرجل يزرعها وينتفع بها مدة من السنين ثم بعد ذلك اسقط  
 الرجل المذكور حقه في قطعة منها الرجل آخر يزرعها ويدفع ما هو موظف عليها  
 فزرعها ذلك الرجل ودفع ما عليها مدة من السنين الى ان مات الرجل المسقط عنه بنته  
 واخيه فاقام لهما وكيل في مصالحهما والرجل المسقط له يزرع الارض بحضرة الوكيل  
 ومشاهدته له وموكلية مدة بعد موت المسقط ثم اراد الوكيل الان رفع يد الرجل المسقط له  
 عن الطين المذكور متعللا بان ميراث موكلية فهل اذا كان الحاكم مكن الرجل  
 المذكور كما ذكر في الارض المزبورة وهو اسقط حقه من بعضها لا خروصا ويررعه في  
 حياته وبعد موته يكون الحق فيها للمسقط له المذكور ولا ترفع يده عن الارض  
 المذكورة الا بوجه شرعي (اجاب) نعم لا ترفع يده عنها والحال هذه بدون موجب  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ما مورثه كذا احمد باشا طاهر عما محصله شخص  
 توفي وله ورثة ذكور واثنا وخلف متروكات ومن جملة متروكاته اطيان اثرية اميرية  
 مشتركة بموجب حجج يدفع عليها مال سنوي للبري فهل اذا ظهر ان المتوفى المذكور مديون  
 وكانت تركته لم تغب دينه المطلوب منه تباع الاطيان المذكورة لاجل سد اديان دينه  
 ومن حيث ان الاطيان المماثلة لهذه مقر رعايتها تعطى للذكور من اولاد المتوفى  
 القادرين على زراعتها والقيام بما عليها فهل اذا كان للذوف قاصر وله وصي متصرف في  
 جميع اشياؤه يكون للوصي اخذ ما يخص القاصر وزراعتها والقيام بما عليه او يصير منع  
 القاصر اعدم اقتداره بنفسه تؤمل الافادة عن ذلك (اجاب) لا توارث في ارض الزراعة  
 الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ولا تباع في الدين وقد صرحوا بان الاحق

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان  
١

٢١٦٧

٧

١٢٦٧

٢١

سنة

شعبان

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

رمضان

٢

والاولى بها الذكور من اولاد المتوفى عنها افعهم احق بزراعتها بدون قسمة بينهم وحيث كان لاحدهم وصى فاثم بشؤنه فلا مانع من قيامه بزراعة ماله القاصر منهم ولا بعد القاصر حينئذ عاجزا عن زراعتها واداء ما عليها من الخراج لقيام الوصى مقامه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية تغلب عليها رجل وأخذها من ربه ووضع يده عليها بدون طريق شرعي مدة سنين والحال ان ربه ينازعه فيها ومسوحة عليه بدفتر التاربيع فلم يقدر على تخليصها من يده لكونه قريبا الشيخ البلد فهل يكون لرب الأرض المسوحة عليه أخذها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها وهو يضال بها تلك المدة وتقدر عليه استخلاصها من واضع اليد عليها بعد اسمها ووضع اليد مقر بأن أصل الحق فيها للمسوح عليه (اجاب) نعم لرب الأرض المذكورة أخذها وانتراه من واضع اليد عليها تعديا والحال هذه حيث لم يوجد من ربه ما يفيد سقوط حقه منها ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة ملك غير أميرية رهنها على مبلغ من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرهن عن ورثة فهل يكون لورثة الراهن اقتسكا كهامن ورثة المرهن وأخذها ودفع دين الرهن حيث كانت الأرض ملكا يجري فيها التوارث وكان هناك بينة عادلة تشهد بانها مرهونة (اجاب) نعم لهم ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واثاث فيهم قاصرو ترك لهم قطعة أرض زراعة كان أخذها مورثهم وأصلحها باذن والى مصر وزرعها ودفع خراجها مدة عشرين سنة آجرها ورثة الميت المذكور مع وصى القاصر لرجل مدة ليزرعها ويدفع خراجها ثم بعد فراغ المدة المستأجرة آجرها الورثة المذكور البالغ مع وصى القاصر لاخر بأجرة أكثر من الاولى فأراد المستأجر الاول منازعة المستأجر الثاني ووضع يده على الأرض متعللا بان القاصر لا قدرة له على زراعتها وهو أحق منه فهل لا يكون له ذلك بدون رضا الورثة ووصى القاصر ولا عبرة بما تعلق به حيث كان الورثة البالغ قادرين على ذلك ووصيه فاثم مقامه وهم متراضون مع بعضهم ومع وصى القاصر (اجاب) لا معارضة للمستأجر الاول والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان وتسعة قراريط من أراضي بيت المال عن أبيه ووالده واضع يده عليه من قبله مدة ثنتين وثلاثين سنة ثم جاء شخص ينازع واضع اليد الآن في الطين المذكور ويدعي انه ملك والده والحال انه مضى بعد بلوغه نحو عشرين سنة ووضع اليد يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم بالزرع وغيره والمسدي عالم ومشاهدا لتصرف المذكور وهو ساكت من غير منازعة تلك المدة فهل لا تسمع دعواه ويكون الحق فيه لواضع اليد أو كيف الحال (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عن أبيه رهنها عند رجل آخر على قدر معلوم من

الدراهم أخذته غاروقة ثم بعد مدة باعها المرتن وأسقط حقه منها لرجل آخر فهل  
 حيث كان يبيعه واسقاطه بغير إذن من الراهن لا يصح منه ذلك ولا يسقط حق الراهن  
 منها ببيع المرتن واسقاطه لغيره بغير إذن الراهن حيث كان معترفاً بالحق فيها  
 للراهن (اجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية برهنها فلربها أخذها من  
 واضع اليد عليها حيث لم يوجد من ربه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل توفي عن أولاد أخيه الذكور وترك قطعة أرض خراجية قدرها فدان وأحد عشر  
 قيراطاً فوضع أولاد الأخ المذكورون أيديهم عليها مدة ثلاث سنين ومكثهم الحاكم منها  
 ودفعوا خراجها وبعد ذلك تعدى عليها شيخ بلدهم وباعها لأجنبي بغير وجه شرعي فهل  
 والمحال هذه تنزع من يد المشتري ويكون الحق فيها لأولاد الأخ المذكورين (اجاب)  
 ليس لأحد أن يتنزع شيئاً من يد مستحقة الحق ثابتة معروفة والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجلين أخوين تلقيا أرضاً أميرية عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه فيها وأسقط  
 حقه لرجل أجنبي وكتب بذلك حجة عند قاضي الناحية ثم بعد مضي خمسة أشهر من العقد  
 قال الأخ أنا أولى بالشفعة فهل لا شفعة له ولا يقضى له بها وتسكون الأرض باقية على  
 ملك مشتريها حيث كان حاضر وقت البيع ومشاهد التصرفه (اجاب) يسقط حق  
 المزارع في الأراضي الاميرية بالاسقاط والتترك اختياراً فليس لأخي المسقط المذكور  
 معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه بمجرد تملكه المزبور ولا تجرى الشفعة في أرض  
 الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال اذ لا يبيع فيها وانما المزارعها حق الانتفاع بها  
 وله اسقاط منفعتها بشروطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وخمس بنات  
 وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخيل ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتيه  
 الاميرية ففقرس الابن مع ابن اخيه فيها نخيلاً من مالهما الخاص بهما بسبب ان جده أعطاه  
 الثلث في حال حياته في جميع أملاكه وممكنه منه وقبضه وحازه فهل اذا مات كل من  
 الابن وابن اخيه وماتت البنات ايضاً عن ورثة لا يكون لورثتهن اخذ نصيب امهاتهن  
 الا فيما تركه والدهن من الدار والنخيل دون ما غرسه الابن وابن اخيه من النخيل في  
 أرض الزراعة اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) لا معارضة لوارث البنات  
 فيما غرسه الابن وابن اخيه لانفسهما من النخيل المملوك لهما والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ثلاثة اخوة يستحقون قطعة أرض زراعية اسقط اثنان منهم حقهما فيها وحق اخيهما  
 لثالث الغائب لا خير بالاكراه بالحبس والضرب الشديد فهل اذا ثبت الاكراه  
 بالبيئة الشرعية لا يصح الاسقاط في نصيبهما ونصيب الأخ الا لا يصح الاسقاط في  
 نصيب الأخ الغائب فقط (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على اسقاط الحق في  
 الأرض المذكورة لا يكون الاسقاط صحيحاً في الجميع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل دفع لآخر قدره درهم من الدراهم غاروقة على قطعة أرض زراعية اميرية ثم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٥

سنة	رمضان	
١٢٦٧	١٥	بعد ذلك دفع له قدر اعلى قطعة ارض اخرى والا ن اراد الرهن ان يقتل قطعة منهما فهل اذا اراد المرتهن مطالبة بما دفعه له من الدين اولا وثانيا يجاب لذلك شرعا حيث كان الدين ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لرب الدين الحال المطالبة به ويجبر المدين على دفعه له ولا عبرة بالرهنين المذكورين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة قدره اقدان وثلاث اقدان عجز عن زراعتها ودفع خراجها واخذها منه الحاكم ووزعها على اناس قادرين على ذلك فوضعوا ايديهم عليها وصاروا يزعمونها بعد اصلاحها ويدفعون خراجها لجهة الميرى وهـ ينفعون بهامدة تزيد على عشرين سنة ثم مات صاحب الارض الذي عجز عن زراعتها عن ابن عمه عاصب اراد نزع الارض واخذها من واهي اليد عليها بطريق الميراث عن عمه ويزعم انه اولى بهامنه فهل لا يجاب لذلك ولا تنزع من ايديهم والحال هذه (اجاب) نعم لا يجاب ابن العم المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض زراعة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد تسع عشرة سنة مات الراهن عن ابن فاراد الابن اخذ الارض من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتهن ان الراهن اسقط حقه فيها له قبل موته وبيده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت الاسقاط بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه وبدون وجه شرعي ويجبر المرتهن على تسليم الارض لابن الراهن بعد اخذه دراهم الرهن حيث كان معترفا ومقراله بالاستحقاق (اجاب) حيث اعترف واضع اليد بان الحق في الارض المذكورة لاني المدعى يؤمر بتسليمها له حيث لم يثبت عليه ولا على مورثه ما يفيد سقوط حقه ما منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض زراعة اميرية يتصرف فيها بالزراعة مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض له في تلك المدة ثم بعد وفاته استولى عليها ابنه وتصرف فيها مدة من غير معارض له ايضا ثم ظهر رجل آخر ادعى ان تلك الارض ملك له فهل لا تسمع دعواه ولا يقضى له بها خصوصا اذا كان حاضرا مشاهدا لتصرف المورث والوارث تلك المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور والحال هذه حيث لم ينعى مانع عن الدعوى فيما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه منها لغيره من مدة عشرين سنة في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضه منه بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والا ن يريد المسقط ابطال الاسقاط ونزع الارض من المسقط له متعللا بان الارض اصلها رزقة فانكر دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك خصوصا ولم يكن بالرزقة المذكورة سند شرعي ولم يكن هناك بينة تشهد بوقفها بطريق شرعي وليس المسقط المذكور ناظر شرعيا عليه بل اقراوه بانها رزقة لمجرد التحليل لا بطل الاسقاط الصادر منه فقط لا لغرض آخر (اجاب) لا يبطل الاسقاط المذكور بمجرد التعلل المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعة من اراضي
١٢٦٧	٢٢	
١٢٦٧	٢٢	
١٢٦٧	٢٥	
١٢٦٧	٢٥	

بيت المال واضح يده عليه وهو ينتفع بزراعتة ويدفع خراجة مدة تزيد على ثلاثين سنة  
ثم مات ووضع ورثته الذكور ايديهم عليه بعدم مورثتهم وصاروا يتقنون به  
ويدفعون خراجة ايضا مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن ادعى عليهم رجل بانه ابن ابن  
أخي مورثهم وان له حقا معهم في الطين المذكور ويريد اخذ نصيب منه والحال انه كان  
حاضرا موجودا معهم مشاهدا لتصرفهم ولا يبينهم من قبلهم وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا يكون  
للرجل المذكور والحال هذه معارضة واضحة اليد عليه ولا اخذ نصيب فيسه بدون  
موجب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادع يده على قطعة أرض زراعة  
أميرية أسقط حقه منها الآخر وتركه له باختياره من نحو اثنتين وعشرين سنة فوضع  
يده المسقط له مدة فجمد عليه مبلغ من الدراهم الى جهة الميري من الخراج فأسقط حقه  
فيها الآخر وتركه له باختياره في نصير دفع المبلغ المذكور مع تمكين الحاكم فوضع يده  
المسقط له سبع عشرة سنة فهل اذا أراد ابن بنت المسقط الاول نزاع الارض من واضح  
اليده والحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة شرعا (اجاب) ليس لابن بنت المسقط  
المذكور نزاع الارض من واضح اليد عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في اخوين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أسقط أحدهما منها باختيارهما  
لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضاه منه من مدة أربع سنين بموجب  
وثيقة بذلك ثابتة المضمون بيد المسقط له فهل اذا أراد أحدهما ابطال الاسقاط الصادر  
منه متعللا بطلب دراهم زائدة على الارض المذكورة لا يجاب لذلك اذا كان الاسقاط  
المذكور ثابتا بالبينة الشرعية ويكون الحق فيها للمسقط له ولا عبرة بتعلله (اجاب) يسقط  
الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتركة اختيارا ولو بغير عوض فليس لمن  
تحقق عليه الاسقاط بالوجه الشرعي معارضة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن بنتين وله ارض زراعة مكن الحاكم منها رجلا من اولاد البنات ليزرعها  
ويدفع خراجها لجهة الديوان ليجز بنات الميت عن ذلك فاستولى عليهما ودفع ماء عليهما من  
الاموال وصار يزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين ثم ان شيخ بلدة استولى على فدان  
منها وزرع لنفسه مدة غصبا وتعدى ما من غير رضاه بذلك فهل اذا رفعه الحاكم شرعي وثبت  
استيلاؤه وتعديه على الفدان المذكور بغير وجه شرعي ترفع يده عنه ويؤمر بتسليمه  
لمستحقه والحال ما ذكر (اجاب) نعم ترفع يده المتعدى بعد ثبوت تعديه بالوجه الشرعي اذا  
لم يوجد ما يفيد سقوط حق صاحبهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة  
أرض زراعة أميرية عند آخره على مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك ثم بعد مدة اخذ  
رب الارض من صاحب الدراهم دراهم أخرى زائدة عما في حجة الرهن واسقط حقه له  
منها واشهد على نفسه بيعة بالاسقاط المذكور ولم يكتب وثيقة بذلك بينهما فهل اذا

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

شوال  
٥

١٢٦٧

٦



شهدت البينة بالاسقاط يعمل بها ولا عبرة بعدم كتابة الوثيقة (اجاب) العبرة لشهادة  
العدول ولا يبطل الاسقاط بعد تحققه بالوجه الشرعي بعدم كتابة صلته والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ترب عليه دين لجهة الديوان طلب منه سداده فوكل اخاه في  
التصرف في أمواله وأرض زراعته وان يحصل المطلوب من غنها ويدفعه عنه لجهة  
الديوان فتصرف في أمواله حكم أمره وحصل المطلوب من مال أخيه ودفعه عنه لجهة  
الديوان ومن جلة ذلك أرض زراعة مشتركة بينهما أسقط الوكيل حقه منها وحق  
أخيه بطريق الوكيل عنه للغير في نظير دراهم معلومة التقدير قبضها الأخ الوكيل  
المذكور ودفعها في دين أخيه حكم أمره له بذلك ثم بعد اطلاع الأخ الموكل المذكور على  
ذلك ومشاهدته مدة من السنين للمسقط لهم وهم يتصرفون في ذلك بالاجارة والزراعة  
المدة المذكورة ولم ينازع الموكل المذكور ولم يدع بشئ حتى مات المسقط لهم عن ورثة  
أراد الموكل منازعة الورثة وأخذ نصيبه من الطين منهم متعللاً بأن نصيبه باق وان  
سكوته هذه المدة كان عجزاً عن الدراهم التي أخذت بدل الاسقاط فهل اذا شهدت  
البينة بأنه اجاز ورضى بما فعله أخوه من الاسقاط في أرضهما وشاهد ذلك المدة المذكورة  
ولم ينازع ولم يدع بشئ لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) ليس للأخ المذكور  
معارضة المسقط لهم ولا نزع أيديهم ولا يدعى استحقاق الأرض بعدهم اذا كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لآخر من فدان في طين زراعة  
ويمكن الحماكم المسقط له من فدان آخر تالف لموت مستحقه ووضع يده على ذلك مدة ست  
وعشرين سنة وهو يزرع الأرض ويدفع خراجها لجهة الديوان ثم أراد ابن المسقط  
للفدان الرجوع فيما أسقط حقه فيه أبوه وظهر رجل يزعم أنه ابن عم لصاحب  
الفدان الميت ويريد أخذه منه بطريق الميراث فهل لا يجابان لذلك والحال هذه (اجاب)  
ليس لابن المسقط الرجوع فيما ثبت ان والده أسقط حقه فيه باختياره لو اضع اليد عليه  
ولا يجزى التوارث في الاراضي الاميرية فليس لابن ابن العم المذكور حق في الفدان  
المذكور بل الحق فيه لمن مكنه الحماكم منه حيث لم يكن له صاحبه ولد ذكر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة أسقط حقه فيها لجماعة من ارحامه طائفة مختاراً  
وزرعها ودفعوا خراجها وانتفعوا بها مدة بعد موت المسقط المذكور فالان ادعى  
عليهم ابن ابن عم الميت بأنه كان يزرع في أرض الميت المذكور ووضع يده عليها خمس  
عشرة سنة ثم سلمها للميت ويريد ان يستولى عليها يأخذها منهم بطريق الميراث عن عمه  
الميت المذكور ورواها ليد عليها ينكرون دعواه ويخبرون أنه كان شارك الميت في  
زراعتها خمس سنوات فقط والكل متفقون على أن الحق في الأرض للميت المذكور  
فهل يكون الاسقاط من المتوفى المذكور حال حياته لو اضع اليد نافذاً صحيحاً ولا عبرة  
بدعوى ابن ابن العم المذكور (اجاب) اذا كان الحق في أرض الزراعة المذكورة ثابتاً

للسقط الذي اسقط حقه فيها الواضي اليد عليها لا يكون لاحد معارضة المسقط لهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض طين من مدة تزيد على اثنيتين وعشرين سنة اسقطت له مبلغ من الدراهم بموجب حجج شرعية بلفظ اسقاط منفعة من أصحاب القطعة المذكورة ثم بعد المدة الطويلة وواضح اليد زرعها ويدفع مالها لجهة الديوان عن كل عام اسوة أهلها الى الاحياء تعلق أصحاب الاطيان على واصل اليد وقالوا ان الطين رزقة وقصد هم بتعللهم نزع الطين من واصل اليد فهل لهم ذلك بدعواهم ان الطين أصله رزقة وانحل بالخراج للديوان أو يكون الحق فيه لو اضع اليد بموجب حجج الاسقاط الشرعية التي تحت يده (اجاب) يسقط الحق من أرض الزواعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له واذا ثبت ان الأرض المذكورة وقفا اثر دعوى صحيحة من ناظر شرعي أو بشهادة الحسبة المقبولة شرعا ردت لجهة وقفها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة قدرها فدانان الا كسورارهنها على دين عند آخر ومات الراهن ومسحت الأرض على واصل اليد ثم ان ابن الراهن دفع ما عليها من الدين للمرتهن عنده الأرض وسلم له فيها واصلها ويزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان اكثر من عشرين سنة فالآن ابن الرجل التي كانت الأرض رهونه عنده يدعي ان له حقا فيها ويريد اخذ الأرض من ابن الراهن واصل اليد الآن متعللا بانها مسحت على ابيه فهل من بعد تسليم ابيه الأرض في حال حياته لابن الراهن وقبضه دين الرهن لا يكون للديعي حق فيها سيما وان واصل اليد الآن يزرع الأرض ويتصرف فيها مدة اكثر من عشرين سنة والمدعي الآن حاضر بالبلد مقيم فيها مشاهد لتصرفه وزراعتها المدة المذكورة وهو تارك لها باختياره من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك (اجاب) ليس لابن المرتهن والحال هذه معارضة واصل اليد على الأرض المزبورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن اخ وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فاخذها الاخ وترك لبتى اخيه فدانين ونصفا باختياره من مدة خمس عشرة سنة بسبب ان والدهما اعطاها لهما في حال حياته وصحته وسلامته رهنا على مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد العلم الآن اخذ الطين منهما ودفع دين الرهن متعللا بانه حقه بالميراث لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعهما ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية واذا لم يكن للتوفي عنها ولد ذكر فالحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة رهنا بجانب طين من أرض الزراعة الاميرية لجماعة من بلدة اخرى على قدر معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية على انه متى قدر الراهن على دفع دراهم الرهن يدفعونها وياخذون الطين من المرتهنين ثم بعد احدى عشرة سنة او اذارباب الطين ان يدفعوا دراهم الرهن وياخذوا الأرض من

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٧

١

- المرتنين فهل يجابون لذلك ويجبرون على تسليم الطين للراهنين واذا عمل المرتنون بان الارض اضيفت عليهم في الدفتر لا عبرة بتعللهم بذلك سيما وهم معترفون لهم بالاستحقاق فيها ومسوحة على الراهنين (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة أرض زراعية اميرية بيده في مقابلة مبلغ من الدراهم ثم بعد ذلك تبين ان الارض لغيره فاعطى له قطعة أرض أخرى بدلها من أرض زراعتها الاثرو تركها له باختياره في مقابلة القدر الذي أخذه أو لا فهل اذا أراد نزعها منه بعد مضي نحو سنتين وهو يزرعها لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (اجاب) حيث ثبت ترك صاحب الحق حقه في الارض المذكورة باختياره لو اضع اليد عليها لا يكون له بعد ذلك الرجوع فيما تركه باختياره على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ساقية وأرض بأشجارها أسقط حقه من الارض و باع الاشجار والساقية لاخر في نظير قدر معلوم من الدراهم ومات المسقط له عن وارث ووارثه تصرف في بعض ذلك بالاسقاط لاخر وذلك بعد أن وضع المسقط له يده ووارثه من بعده على الارض مدة من السنين وكل يزرع و يغرس فيها ويدفع المخرج لجهة الديوان والمسقط حاضر موجود ومشاهد للتصرف المذكور فالآن أراد الرجوع فيما ذكره متعللا بأنه كان وقت الاسقاط والبيع مطلوباً منه مطالب للديوان وكان مضطر لذلك البيع والاسقاط فهل لا يجاب لذلك لا سيما وقد قبض ثمن الاشجار والساقية وبذل الاسقاط في الارض طائفاً مختاراً وفي المطلوب منه لجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث صدر منه البيع والاسقاط طائفاً مختاراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن غائب في بلاد الشام فبعد مدة تزيد على ثلاثين سنة أراد رجل أجنبي أخذ الارض من واصل اليد متعللاً بأنه من أقارب الراهن وأنه أحق بها من واصل اليد المذكور وذلك بدون اذن ابن الراهن الغائب فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واصل اليد حيث لاحق له فيها ولا عبرة بانه من أقارب الراهن (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعية يزرعه ويدفع خراج لجهة الديوان مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة ادعى عليه رجل بان الطين المذكور كان لعمه وأنه وارثه ويريد أخذ الطين منه بطريق الميراث عن عمه فانكر المدعي عليه دعواه والحال انه موجود معه في بلده ومشاهد لتصرفه وزراعتة المدة المذكورة وهو ساكت من غير مانع فهل لا تسمع دعواه ولا ميراث له في ذلك (اجاب) لا يجري التوارث في أراضي الزراعة الاميرية ولا حق للرجل المذكور في تلك الارض اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اسكل منهما فدان طين خراجي ممسوح عليه أعطى كل منهما صاحبه فداناً ليزرعه على وجه العارية وشراطاً على

ذی القعدة

سنة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

ذى القعدة سنة

١٢٦٧

١٠

بعضهما ان لكل واحد منهما الرجوع في فدائه بحضرة بينة ان اراد ذلك ومضى على ذلك  
مدة احدى عشرة سنة ثم اراد احدهما الرجوع في فدائه حسب الشرط المذكور فهل  
له ذلك حيث لم يسقط كل منهما حقه للآخر (اجاب) نعم لكل من الرجلين المذكورين  
أخذ طينه ما لم يوجد من كل منهما ما يفيد سقوط حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية مدة من السنين وهو يزرعها ويتفح بها من  
غير منازع له فيها ثم مات وتركا لابنه من نحو عشرين سنة وزادته وهو يتصرف فيها  
من غير منازع له فيها أيضا والا ن يدعي رجل من أهل البلد مشاهد يتصرف واضع اليد  
بان الأرض المذكورة له متعللا بأنه كان غائبا عن البلد فانكروا واضع اليد دعواه فهل  
إذا كان هناك بينة تشهد بأنه كان مقيما في البلد هذه المدة ومشاهد اتصرف واضع  
اليدها غيرها كان يغيب في بعض الايام بالخائفة أو بمصر التي بينها وبين بلده سفر  
ثلاث ساعات ويعود ثانيا وعياله في البلد لا تخرج منها ولم يدع ولم ينزع مع التمكن  
لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن من نزعهما من واضع اليد عليها بدعواه المذكورة بعدمضى  
هذه المدة ولا عبرة بتعلمهم المذكور اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجب  
لذلك وليس له انتزاع الأرض من واضع اليد عليها ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل اسقط لولديه ولده قطعة أرض زراعية وصار المسقط لهما يرعاها  
و يدفع خراجها لجهة الديوان مدة طويلة ثم مات المسقط عن ابنين فأراد احدا لابنين  
الذي هو وارث الجداخذ نصف الطين من المسقط لهما فهل اذا ثبت الاسقاط بالبدنة  
الشرعية لا يكون له أخذ شيء منه ويكون الحق فيه لواضع اليد عليه (اجاب) يسقط الحق  
من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتكليف اختيارا فليس لابن المسقط معارضة  
المسقط لهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اثنين وعن ابن  
ابن عم عاصب وله أرض زراعية اثر فوضع ابن ابن العم يده على الأرض وصار يزرعها  
و يدفع خراجها لجهة الديوان مدة سنين مع تمكين الحاكم له فيها ثم بعد ذلك اودت اختا  
الميت ان تاخذ نصيبهما في أرض الزراعة الاميرية من ابن ابن العم العاصب بطريق  
الميراث عن ابيا واخيا فهل لا تجبان لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية  
(اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا حق للاختين المذكورتين في  
تلك الأرض بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ملتزمة انحل التزامها عنها  
لجهة الديوان وصارت أرض الاوسية كباقي الاراضي الاميرية واضيفت الى جانب  
الديوان بالخراج على شخص كان يزرعها في حياة الملتزمة بالاجارة واستمر يزرعها ويدفع  
خراجها لجناب الديوان ثلاث سنين فهل اذا كان للملتزمة اخ عاصب واراد اخذ  
الأرض المذكورة وانتزاعها من ذي اليد أو بيهما الشخص آخر يمتنعها من يده متعللا  
بأنه وارث لاخته لا يجب لذلك ولا حق له فيها بالميراث بتعلله المذكور خصوصا والاخ

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

المذ كور عالم بتصرفه فيها المدة المذ كورة وتادك لها باختباره (اجاب) نعم لا يجاب الاخ  
المذ كور لذلك ولا حق له في تلك الارض بجهة الارث والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تحت يده اطيان فلاحه يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان يحجز عن  
زرعها ويدفع خراجها وقد تجب عليه دراهم من خراجها للديوان فدفعها نائب مولانا  
الوزير لرجل قادر على زرعها ويدفع خراجها والزمن يدفع المتجمل عليها من الخراج  
فصار يزرعها ويدفع خراجها والرجل العاجز اولاده تاركون لها ومطلعون على ذلك  
كله حتى مضى على ذلك نحو ثلاث وعشرين سنة ثم مات الرجل العاجز وطلبت اولاده

أخذ الاطيان من الرجل الذي دفعها له نائب مولانا الوزير فهل لا يجابون لذلك ويكون  
الاحق بالانتفاع بها الرجل الزراع لها الآن (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
الاميرية بتر كما بالاختيار فاذا ترك المزارع المذ كور زراعتها يحجزه واهملها تلك المدة  
لا يكون له ولا لبنائه بعد وفاته انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أثر عن ابيه صار يزرعها ويدفع خراجها لجهة  
الديوان نحو ثلاثين سنة فالآن ادعى عليه رجل بان لايه حقا فيها فانكر دعواه واضع  
اليد والحال انه حاضرموجود معه مشاهد لزراعتها فيها المدة المذ كورة ولم يدع ولم ينزع

من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ويكون الحق فيها لواضع اليد  
المذ كور (اجاب) القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فمساعد  
ما استثنى ومشاهدة تصرف الغير في أرض الزراعة الاميرية مدة من السنين بالمنازعة  
وتركها اختيارا مسقط للحق فيها على فرض سبق ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في  
أخوين بايديهما اطيان زراعة اميرية من مدة خمس وعشرين سنة وز يادة وهما  
يزرعانها ويدفعان خراجها للميرى من غير منازع لهما فيها المدة المذ كورة والآن تدعى  
بنتاهما بان الارض لهما متعالتين بانهما تستحقانها بالميراث الشرعي فانكر ابنهما الم

دعواهما فهل لا تجابان لذلك شرعا ولا يكون لهما نزعها منهما بتعلمهما المذ كور ولا  
يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم وارض الزراعة الاميرية لا يجري  
فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك فدان طين زراعة وهو واضع يده  
عليه يتصرف فيه بالزرع وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن بالغ فوضع الابن  
يده عليه وصار يزرعه ويتصرف فيه لنفسه مدة تزيد على عشرين سنة فالآن أراد

رجل رفع يده عن الطين مدعى انه ملك لمورثه فانكر المدعى عليه دعواه خصوصاً وان  
مورث المدعى كان موجودا ومشاهد التصرف بمورث المدعى عليه تلك المدة ولم يعارضه  
ولم ينزعه حتى مات فهل والحال هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما  
ذكر بعد مضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد  
ذكر وبنات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك اطيان زراعة اميرية فهل اذا



أرادت الاناث ان ياخذن في الطين بطريق الاوث لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في  
الاطيان الاميرية (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين وريثة وواضع  
اليدها عليها قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الديوان التخذ في بما  
مضمونه ان عثمان بك لما كان مديراً بنى سويف صدر له الامر الكريم بقياس تحسين  
فدانا ابعادية باسم المرحوم سليمان أغا مستلم طرابلس فصار قياسها من اطيان المعجور  
فلما وجد ان ذلك بموجب قائمة المساحة التي وجدت تحت البك الموما اليه وعرض ذلك  
للاعتاب صدر له الامر في ٢٦ راسنة ٦٠ باعطاء بدل ذلك من الابعادية تعلقه وبموجب  
ذلك صار بقياس الخمسين فدانا على ذمة أيتام المتوفى الموما اليه من ضمن الابعادية  
تعلقه بدل الاطيان المعجورة المار ذكرها ووردت قائمة الحدود وعرض للاعتاب  
بالاستئذان عن اخراج تقسيط باسم الايتام وصدر الامر في ٢٩ ص سنة ٦٦ بالاجراء ومن  
وقتها جرت المخاطبة بطلب تقسيط البك الموما اليه لاجل أن يستنزل منه الخمسون فدانا  
المذكورة ويتحرر بها تقسيط كما ذكر فلم يحصل ذلك وأخير اطلب رؤية القضية بمعرفة  
الشرع وحيث تلزم الافادة من حضر تكمن عن المحكم الشرعي في ذلك فالقصد ما دام  
ابعادية حضرة عثمان بك معطاة اليه انعاما من طرف افندينا الكبير والخمسون فدانا التي  
كان امر المرحوم باعطائها ابعادية الى سليمان أغا وعثمان بك قاسها من المعجور وصدرت  
ارادة المرحوم باعطاء بدل ذلك من ابعادية عثمان بك المذكورة هل بمقتضى المحكم الشرعي  
جائز اعطاء الخمسين فدانا ابعادية من ابعادية عثمان بك حكم الامر الصادر في ٢٦ راسنة ٦٠  
(اجاب) المحكم الشرعي في ذلك انه حيث صدر التملك لحضرة عثمان بك في اطيان  
الابعادية عن له ولاية التملك في ذلك وصارت الابعادية ملكا للبك المذكور بمقتضى  
الاعطاء المستجمع للشرايط الشرعية فلا يجبر على اعطاء شي منها سليمان أغا ولا لورثته  
من بعده بدون رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض  
زراعة اميرية ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة والبائع ضرر مشاهد تصرف المشتري تارك لها باختياره تلك المدة ثم مات صاحب  
الارض البائع فاراد ابن أخيه اخذها من واصل اليه بطريق الميراث عن عهدهم علل ابانه  
أحق بها من واصل اليه فهل والحال ما ذكر لا يجب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة  
الاميرية وليس لابن الاخ معارضة واصل اليه في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ولا  
توارث في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر  
دارا بمثل معلوم من الدراهم وأسقط البائع حقه للمشتري في جانب أرض زراعة ووضع  
المسقط له يده على الدار والارض مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة ثم بعد ذلك مات المسقط  
عن وارث فاراد الوارث الرجوع على واصل اليه في البيع والاستقاط فهل اذا ثبت كل  
من البيع والاستقاط بالبينة الشرعية يكون البيع والاستقاط صحيحا نافذا وليس

للوارث معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت البيع في الدار والاسقاط في ارض الزراعة حال حياة المورث وصحته لا يكون للوارث معارضة المشتري المسقط له المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقران عنده لبتيه بمبلغ كذا من الدراهم ورهن تحت أيديهما فدان طين فلاحه ففردت البنتان المذكورتان الطين المذكور من موت والدهما الى وقت تاريخه مدة أربع عشرة سنة والآن يريدعهما أخذ الطين المذكور من قبل الابان اقرار اخيه لبتيه كان في مرض الموت فهل اذا اقام الاخ المذكور بينة بان الاقرار كان في مرض الموت يكون له أخذ الطين المذكور لبطان الرهن أم لا لانه لم يناع هذه المدة (اجاب) لاحق للمذكور في ما يبيد بنتي اخيه من ارض الزراعة الاميرية ولا يجاب لاتزاعها من أيديهما والحال هذه ولو فرض ان الاقرار كان في مرض الموت وعدم نفاذه وذلك لعدم جريان الارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال وكون الحق فيها بعد موت مستحقها لا عن ولد كمن يمكنه المحاكم منها ولسقوط الحق فيها بالترك اختيارا مع مشاهدة تصرف الغير فيها بلا منازعة مدة من السنين على فرض أن لما شاهد فيها حقا سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور وانا ثوبت اطينا اميرية البعض منها بالرهن والبعض مأخوذ اسقاطا اثرية والبعض فلاحه عن أصوله فهل تكون دراهم الرهن تركة ولا تلحقها دراهم الاثرية التي في نظير الاسقاط والاطيان الاثرية اارت فلاحه (اجاب) لورثة المتوفي المذكور المطالبة بما مورثهم من الدين ممن هو بذمته لا بما دفعه المورث لمن اسقط له الحق في ارض الزراعة الاميرية بناء على جواز الاعتياض عن منفعة الارض الاميرية قياسا على ما قيل في النزول والفراغ عن الوظائف بعوض وعليه عمل الناس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين زراعة واضع يده عليه مدة تزيد على اربعين سنة رهنه عند رجل على مبلغ معلوم من الدراهم وبعد ذلك احضره الدراهم وطلب رفع يده عنه فامتنع من ذلك متعللا بأنه اولى بزراعته والاتقاع به من صاحبه فهل اذا كان المرتهن مقرا ومعتبرا للرهن بالاستحقاق وبالرهنية يؤمر بقبض دينه ودفعه له ام لا (اجاب) اذا كان المرتهن مقرا بان الحق في الارض المذكورة للرهن يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للرهن حيث لا مانع وعلى الرهن دفع ما عليه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لكل واحد منهم قطعة ارض زراعة باعوا ذلك لرجل بثمن معلوم وتر كواحقهم فيها له طائعين مختارين ووضع يده على ذلك وصار ينتفع بها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين سنة فالآن اراد ان يبيعها من ارض اخذه من واضع اليد عليها ودفع ما اخذوه من العوض في نظير ذلك فهل بعد ثبوت البيع والترك والاسقاط اختيارا منهم لا يجابون لذلك ويكون الحق فيها لواضع اليد (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا

فليس لمن تحقق عليه ذلك انتزاعها من المسقط له ويمنع من معارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض زراعية لجماعة دفع لهم عليها مبلغا من الدراهم غاروقه وصار يزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين ثم بعد ذلك دفع المرتن لاصحاب الارض مبلغا معلوما من الدراهم في نظير اسقاط منفعة الارض له واسقطوا له المنفعة في نظير المبلغ المذكور فهل اذا ثبت انهم اسقطوا حقهم منها له في نظير المبلغ المعلوم بشهادة البينة الشرعية ولو كانت البينة من أهل بلد المسقط له يكون الحق في الارض المذكورة للمسقط له (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك فاذا اقيمت البينة العادلة على ذلك لا يكون لمن تحقق عليه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له وشهادة بعض أهل البلد لبعض مقبولة اذا لم يكن للشهود له ولاية على الشاهد فلا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده مثلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض أثرية فاعطاها لآخر على سبيل الغاروقه وزرعها صاحب الغاروقه مدة من السنين ثم بعد ذلك عجز عن زرعها فاستولى عليها صاحبها وغيره مدة ثم عجزوا عن زرعها واسقطوا حقهم فيها باختيارهم لا بخبرة بينة تشهد بذلك وصار يزرعها ويدفع مالها الى الديوان ويخرج وردها في ضمن اطيانه باسمه مدة سنين ثم ادعى ابن من كانت في يده غاروقه ان هذا الطين لنا عليه دراهم غاروقه واثبت ذلك على واضع اليد الآن على الطين وأخذ المبلغ منه واستقر الطين في يده ومضت على ذلك مدة تز يدعى على عشرين سنة فهل اذا ادعى ابن ابن من كان أعطى الطين المذكور غاروقه على واضع اليد عليه بان هذا الطين اثر جده ويريد اخذه منه بعد هذه المدة ومشاهدته ومشاهدته عليه قبله تصرف واضع اليد المدة المذكورة بدون منازع لا يجاب لذلك (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالا همال والترك اختيارا فليس لابن الابن المذكور معارضة واضع اليد حيث تحقق الترك منه ومن أبيه تلك المدة بالاختيار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسقط حقه في جانب طين زراعية معلومة لابن اخيه ووضع المسقط له يده عليه وصار يزرعها ويتصرف فيه لنفسه مدة تز يدعى ثمان وعشرين سنة ثم مات المسقط عن ابن ف اراد الابن الرجوع على المسقط له في الطين المذكور فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالبينة يمنع الابن من معارضته للمسقط له (اجاب) نعم يمنع الابن المذكور من المعارضة ان تحقق الاسقاط والترك اختيارا بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية قدرها فدانان وربع اكرهه شيخ بلده على بيعها لوفاء دين غيره من الفلاحين من أهل بلده المكسور عليهم لمجة الديوان بالضرب والمحبس فهل اذا ثبت الاكره على البيع بما يعدم الرضا بشهادة البينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسما ولم يكن المكروه على ذلك عليه دين ولا مطالب ديوانية (اجاب) اذا تحقق الاكره الشرعي على

سنة

محرم

اسقاط الحق من الارض المذكورة لا يكون الاسقاط نافذا على المسكره وله انتزاع الارض من واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية مشتركة بين جماعة باعها أحدهم لاجني منهم في غيبة الباقي بدون اذن واجازة فهل لا يكون بيعه نافذا الا في نصيبه فقط وللباقي رفع يده عن حصتهم منها حيث لم يميزوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) لا ينفذ البيع والاسقاط في حق الغير بدون ولاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رجة الله تعالى وتركت اطيانا انحلت للديوان بيد رجل كان مستأجر التلك الاطيان منها وبعد انحلالها كلفت عليه بالخارج السلطان سنتين ولها أخ يريد الان نزع نصف الاطيان من واضع اليد بسبب ان واضع اليد كتب له سند ابشر كة النصف في الزراعة فقط في تلك الاطيان سنة واحدة فهل لا يمكن من نصف الاطيان بهذا السند ولا عبرة به سيما وان به بخط وختم واضع اليد من غير بينة شرعية وان الذي بيده السند ما حصل منه بذرو ولا عمل ولا دفع خارج بل كله من واضع اليد (اجاب) اذا لم يتحقق من واضع اليد على أرض الزراعة الاميرية ما يفيد تركه لشيء منها الا نفي المتوفاة المذكورة لا ترفع يده عن شيء منها بدون وجه ويمتنع الاخ المذكور عن المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم لهما طين زراعية أثر عن أبيهما واضع اليد عليه سووية أسقط أحدهما حقه وحق الآخر منه لاجانب بدون اذن الآخر واجازته فهل لا يكون الاسقاط نافذا الا في نصيب المسقط فقط ويكون لمن لم يجره ولم يرض به رفع يد المسقط له عن نصيبه من ذلك حيث لم يثبت اذنه ولا اجازته (اجاب) لا يملك أحد اسقاط حق غيره بدون ولاية شرعية عن صاحب الحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من قطعة أرض معلومة الى رجل آخر واقبضه ياهما وكتب له وثيقة بذلك وصار المسقط له يزرع فيها مدة خمس سنوات ثم تولاها المسقط بطريق العارية مدة تنوف على خمس عشرة سنة مع اقراره بذلك للمسقط له فهل اذا كان الامر كما ذكره اراد المسقط له نزعها من يده يجاب لذلك ولا عبرة بزراعة المسقط المدة المذكورة على وجه العارية بدون وجه يقتضي الاستمقاق (اجاب) اذا كان واضع اليد مقر باسقاط حقه في الارض للرجل المذكور يكون الحق فيها للمسقط له اذا لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واناث وله أرض زراعية فصلبت الاناث ان يرثن فيها واستعن على الذكور بقاضي بلدهم ويريد أن يقسمها بينهم للذكور مثل حظ الانثيين فامتنع الذكور من ذلك وما زالوا واضعي اليد على الارض ولم يسلموا هن منها شيئا فهل لا يجري فيها التوارث ويكون الحق فيها للذكور دون الاناث (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والاحق بها بعد موت صاحبها أولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤنهم البيت المسال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طين زراعية وله وكيل على ذلك الطين

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

فكتب له جوابا على أن يؤجر الطين بمثل عام أول فأجره وكيله لرجل بمثل ايجار عام  
 اول وارسل لموكله سند الايجار فخدم ذلك الرجل بعض الطين وأصلحه ثم جاء رجل آخر  
 لصاحب الطين على أن يستأجر منه طينا فأجره الطين الذي أجره وكيله باذنه سابقا فهل  
 يكون الايجار الاول صحيحا والثاني فاسدا (اجاب) نعم تكون الاجارة الاولى صحيحة  
 نافذة اذا صدرت مستوفية شرائطها الا الثانية حيث الحال ما هو مستور والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميرية أسقط حقه من ثلاثة ارباعها لرجل آخر  
 باختياره من غير جبر عليه في ذلك من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة ثابتة المضمون  
 بالبينة الشرعية فبعد مضي سبع عشرة سنة أراد المسقط المذكور نزعهما من المسقط له  
 فلم يتمكن من ذلك بسبب الحجة والبينة والآن ضاعت الحجة فاراد المنازعة ثانيا منكر  
 الاسقاط فهل لا يجاب لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بالاسقاط للمسقط له ويكون  
 الحق في الارض لواضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق  
 الاسقاط والترك اختيارا في أرض الزراعة الاميرية لا يكون للمسقط معارضة المسقط له  
 ويمنع من ذلك والحق في زراعتها للمسقط له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق  
 قطعة أرض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسلمها لرجل آخر  
 طائعا مختارا او مكنه المحاكم منها ودفع ما كان عليها من المغارم وصار يتصرف فيها مدة  
 تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك مات صاحبها عن اولاده فاراد احد الاولاد اخذها من  
 واضع اليد بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث تركها مورثه لواضع اليد باختياره  
 ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها المدة المذكورة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك أن  
 كان الامر ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة عن ابيه  
 وجده غاب عن بلده فاستولى عليه انا ساجان وزرعوه امدته غيبته فهل اذا رجع لبلده  
 يكون له رفع يده واضع اليد عليها حيث تحقق الحق له فيها ولم يوجد مانع شرعي يمنعه من  
 ذلك (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية باهمان زراعتها وتركها بالاختيار  
 فاذا لم يتحقق على الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض يؤمر واضع اليد  
 عليها برفع يده عنها وتسليمها له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة  
 أرض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسلمها لرجل آخر تركها له  
 طائعا مختارا او مكنه المحاكم منها ودفع ما كان متجمدا عليها من مال الخراج وصار يتصرف  
 فيها مدة تزيد على ثمانين سنة ثم مات صاحب الأرض عن ابن اخ فاراد ابن الاخ  
 اخذ الأرض من واضع اليد لتعللها بانها حق عمه ويريد اخذها من واضع اليد بطريق  
 الميراث عن عمه فهل لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية ويمنع ابن الاخ  
 من معارضة واضع اليد حيث مكنه المحاكم منها (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فليس للتارك ولا لوارثه حق فيها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١



والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين من بلدتين متجاورتين  
أحدهما يملك أرضاً خروقة مع أرض ليزرعها عارية تحت يده مع بقاء أرض كل منهما على  
مساحتها في دفتر بلده فهل والحال هذه يجبر كل منهما على رد العارية للآخر إذا ادعى  
أحدهما بأن المعير أسقط حقه له في الأرض المعارة ولم يثبت لأعيرة بدعواه (اجاب)  
يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالتترك اختياراً فإذا لم يتحقق على كل من  
الرجلين المذكورين ما يفيد سقوط حقه من الأرض المعارة للآخر يكون لكل  
استرداد أرضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك نصف فدان طين زراعية  
سلطاناً عليه خراج للبري وخلف ولداً أرضه ما فوض يده على الطين المذكور رجل آخر  
مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة وهو يزرع فيه ويدفع ما عليه من الخراج للديوان سنة  
بسنة فالآن بعد المدة المديدة والسنين العديدة كبر الولد وبلغ سنه أكثر من خمس  
وعشرين سنة وهو حاضر في البلد المدة المذكورة ويريد الآن أخذ الطين من واضع اليد  
متعللاً بأنه لم يعرف أن الطين كان ملكاً لآبائه إلى الآن مع عجزه عن زراعته وإدائه  
مؤنه لبیت المال وتمكين الحاكم واضع اليد منه لتعطله فهل يسوغ له أخذ الطين من  
واضع اليد أم لا وإذا أراد أن يأخذ بطريق الارث لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة  
واضع اليد (اجاب) في الحيرة أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها انسان وغيره براه  
ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لأن ذلك الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع  
ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها والتترك الاختيار يرسط حقه في مزارعتها  
اه وصرح ايضا بان الحق مقيد بعدم العجز والتعطيل وانه لا يجري التوارث في أرض  
الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة فيها نخيل اضيفت بجانب  
الديوان ووضع عليها الخراج الموظيف في كل سنة ومسحت باسم رجل من مددة تزيد على  
ثلاثين سنة ثم توفي واضع اليد عن ولده فوضع يده عليها ثم توفي الابن عن ابن فوضع يده  
عليها فهل إذا كان لابن الابن عمات واردن مقاسمته في الأرض المذكورة بطريق  
الميراث ليس لمن ذلك (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية أو الوقف  
فان كانت الأرض المذكورة مما آل إلى بيت المال فالحق فيها لابن المتوفى عنها إذا  
كان قادراً على زراعتها ودفع مؤنها وان كانت وقفاً فالحق فيها للجهة وقفها والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاثة ذكور وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار  
وبها ثم وترك اطياناً خراجية فهل والحال هذه لا يكون للزوجة شيء في الاطيان  
المذكور بطريق الميراث ولها أخذ ما يخصها من العقار والبهائم وغير ذلك مما يورث  
شرعاً (اجاب) للزوجة المذكور أخذ ما يخصها في جميع متروكات زوجها مما يورث  
عنه شرعاً ومن المقرر انه لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنه وعن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعاً

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

وترك أيضا أرض زراعة أميرية ثم ماتت البنت عن أمها وعن أولادها الذي كور ثم مات الابن عن ابنه وعن زوجته وعن أمه ولم تقسم التركة ثم مات الابن عن أمه وعن ابن عم فأخذ ابن العم نصيبا في أرض الزراعة مع كل من الورثة واستولى كل من الاناث على نصيب من أرض الزراعة وصار يتصرف فيه مدة عشرين سنة بموجب حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد هذه المدة أراد ابن العم الرجوع على البنات في أرض الزراعة بعد أن تركها لهن باختياره على يد نائب القاضي فهل لا يجب لذلك حيث تركها لهن باختياره المدة المذكورة ويمنع ابن العم من معارضته فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا أسقط صاحب الحق في أرض الزراعة الاميرية حقه فيها وتركه باختياره سقط حقه والا فلا وهذا يفرض ثبوت حقه فليس لابن العم المذكور منازعة الاناث فيما بأيديهن من الارض المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية فحفر فيها بئرا ثم توفي ووضع ولده يده عليها مدة ثم سافر الى الشام بعد عجزه عن زراعتها ودفع خراجها واستلها الحاكم ودفعها لرجل يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان فوضع يده أيضا عليها مدة عشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان فادعى عليه رجل اجنبي الا أن بان الارض المذكورة له يريد اخذها من يده والحال انه حاضر مشاهد لزراعتها وانتفاعها بها المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع فيها شيء ولم ينازع مع التمكن فهل لا تسمع دعواه ولا يثبت حيث أنكر واضع اليد دعواه (اجاب) نعم والحال هذه لا مر بين احدهما كون الترك الاختياري وعدم المنازعة تلك المدة مسقطا للحق والثاني ما صرحوا به من انه لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعي عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق مئة جانب اطيان عبرتها فدانا الاشياء اثر او مقيد ذلك باسمه بدفتر التاريخ المشمول بختم ولي الامر فشارك صاحب الاثر رجلا في زراعة تلك الاطيان مدة وفي سنة ١٢٤٠ دفع صاحب الاثر أرضه المذكورة للرجل الذي كان شريكه في زراعتها غاروقة وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل الغاروقة ووضع المرتهن يده على الارض المذكورة أربع سنين ثم دفعها الى رجل آخر رهنا وأخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم واستمر المرتهن الثاني واضع يده على الارض المذكورة الى أن مات الراهن صاحب الاثر عن ابن ومات المرتهن منه ايضا عن ابن فدفع ابن المرتهن الاول مبلغ الغاروقة للمرتهن الثاني وأخذ الارض ثم اراد ابن الراهن اخذها من ابن المرتهن ودفع ما على والده من الدين وان يستقل باثر والده فامتنع ابن المرتهن الاول من تسليمها لابن الراهن لعدم علمه بمقدار الغاروقة فعرض ابن الراهن تلك القضية على وكيل ولي الامر فصدر امره بتحقيق القضية فشهد جميع أهل الناحية بان الطين المذكور اثر الراهن واستلم ابن الراهن الطين المذكور فزرعه سنة فهل يكون الحق في الطين

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

سنة

صفر

المذكور لابن صاحب الاثر حيث كان مقيداً باسم والده في دفتر المساحة وشهد جميع  
 أهل الناحية بأنه أثره عن والده خصوصاً وان ولى الامر صدور امره ان الاطيان الغاروقة  
 اذا اراد صاحبها أو ابنه بعده اخذها من يد المرتن يكون له اخذها اذا كان مقتدر على  
 القيام بوظائفها وان كانت المدة طويلة وهل اذا اعترف ابن المرتن بان الارض  
 المذكورة اثر الراهن لا يكون له ما رضة مع ابن الراهن فيها حيث لم يثبت على الراهن  
 أو ابنه ما يسقط حقه ولا يكون عدم معرفة ابن المرتن مقدار دين الغاروقة مانعاً من  
 اخذ ابن الراهن أثر والده (أجاب) اذا كان ابن المرتن مقرراً بان الارض المذكورة  
 حق الراهن يؤثر برفع يده عنها وتسليمها لابن الراهن حيث لم يتحقق عليه ولا على أبيه  
 ما يفيد سقوط حقه منها ولا يمنع من ذلك جهله بمقدار ما لا يبي من الدين والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن زوجته وعن أخت شقيقة وعن عم وترك ما يورث  
 عنه ثمر عاقاً قسموا تركة وأخذ كل ذي حق حقه من مدة ثلاثين سنة وزيادة فهل  
 اذا اراد ورثة العلم الآن منازعة البنيتين فيما بأيديهما من طين والذهما وأخذ جزء منه  
 بعد ان مكنتهما الحاكم منه متعللين بالقربة لا يجابون لذلك شرعاً ولا عبرة به عليهم وماذا  
 يخص كل وارث لاسيما مع وجود ورثة العم ومشاهدتهم لتصرف البنيتين المذكورتين  
 في الطين المذكور وعدم المنازعة فيه المدة المذكورة باختیارهم (أجاب) لاحق  
 لورثة العلم في الطين المذكور والحال هذه والحق فيه لمن مكنته الحاكم منه وليس لهم أخذ  
 بعضه من صاحب الحق فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
 قطعة أرض زراعية أميرية ولا بن أخيه اليتيم مثلها فأكراه شيخ البلد العلم على اسقاط حقه  
 وحق ابن أخيه منها فهل اذا تحقق الاكراه بالحبس المديد أو الضرب الشديد لا يسقط  
 حقه منها والحال ما ذكر (أجاب) نعم لا يسقط حقه منها والحال هذه بدون وجه شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية وجانب أطيان زراعية أميرية قباعوا  
 الساقية لرجل بثمن معلوم واسقطوا حقهم من الاطيان له في مقابلة مبلغ من الدراهم من  
 مدة ثمان سنوات والا ن يدعى رجل يعلم البيع والاسقاط والتسليم وتصرف المسقط له  
 المشتري زرعاً ودفعاً لما عليه من المؤن تلك المدة بلا منازعة مع تمكنه بان له حصة في ذلك  
 فانكروا دعواه فهل اذا لم تثبت دعواه بالبيئة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة  
 المشتري لذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً  
 على فرض كونها مسموعة ومشاهدة ما ذكر مع السكوت والترك اختياراً مانع من  
 سماع الدعوى عند الانكار ومسقط للحق من أرض الزراعة الاميرية والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور والانات وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جله  
 ما تركه أطيان زراعية الاميرية فهل اذا أرادت الاناث أخذ حصة فيها بالميراث الشرعي  
 لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (أجاب) لا يجري التوارث

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٦

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

في أرض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن اولادعه  
 المذكور ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فكذلك الحاكم اولاد العالم منها من مدة  
 خمس عشرة سنة وهم يرزعوها وينتفعون بها والا ن تريد احدي البنيتين اخذ حصته  
 في الاطيان المذكورة بالميراث الشرعي عن ابيها فهل لا تجاب لذلك ولا يجري التوارث  
 في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة شركاء في طين زراعة مات اثنان منهم وبقى  
 الثالث متصرفا في الطين وغيره مما هو للجميع ثم ان المتصرف رهن جزا من الطين  
 المذكور في دين اخذه ودفعه في خراج باقي الطين المذكور بحضرة احد ابني الاخوين  
 المتوفين وغيبة الآخر فهل اذا اراد احد الابنين المذكورين رد ما فعله عمه واخذ  
 ما يخصه من الطين المرهون يطالب بدفع ما يخصه من الخراج المذكور او يمكن من  
 الطين ولا شيء عليه (اجاب) لا يملك المالك المذكور رهن ما يستحقه ابن اخيه في الطين  
 المذكور بدون اذنه فلا ين الاخذ المذكور اخذ حقه في الطين من وارضع اليد عليه حيث  
 كان الحق ثابتا له فيه ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منه وان لم يرد شيء مما دفعه عمه في  
 الخراج يؤم بدفعه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
 زراعة اميرية اسقط حقه منها لآخر في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه فبعد ان وضع  
 المسقط له يده عليه امدت سنين وهو يرزعوها ويدفع خراجها يريد المسقط الا ن نزعها منه  
 ورفع يده عنها منكر الاسقاط فهل اذا كان هناك بينة تشهد به لا يجاب لذلك ولا يكون  
 له منه منها اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
 الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فلا يجاب المسقط المذكور لا تنزع تلك الارض  
 من وارضع اليد عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وارضع يده على قطعة أرض زراعة اميرية من مدة عشرين سنة وزيادة وهو يرزعوها  
 وينتفع بها من غير منازع له فيها المدة المذكورة والا ن يدعي رجل من أهل البلد  
 مشاهد لتصرفه فيها بانها له متعلا بانها كانت التزاما لابيها وانخلت بموته فانكر وارضع  
 اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه ولا يمكن من نزعها منه بدعواه المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له قطعة أرض زراعة اميرية عجز عن زرعوها ودفع خراجها فوزعها الحاكم على آخر  
 والا ن خر تر كها لآخر باختياره وهو تركها لغيره كذلك فاستمرت تحت يد الاخير مدة  
 تزيد عن اثنتين وعشرين سنة مع وجود رب الارض الاصل ومشاهدته وعدم منازعته  
 المدة المذكورة ثم مات من مدة خمس سنين عن ابن فأراد ابنه الا ن اخذها بالميراث  
 فهل لا يجاب لذلك حيث لم تحصل منازعة من والده حال حياته في المدة المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يجاب الابن المذكور لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٨

واضع يده على قطعة ارض اميرية مختصة به باسقاط حقوق اربابها له خاصة في حال حياة والده وهو يزرعها ويدفع خراجها من مال نفسه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فهل اذا مات والده واراد الاخوة ان يجعلوها تركه لا يجابون لذلك حيث كان الاسقاط مختصا به (اجاب) ما تحقق اختصاص الابن المذكور به شرعا لا يكون تركه عن والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة ارض زراعة ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتنفع بها ويدفع خراجها لجهة الديوان فالآن ادعى عليه رجل بانه ابن اخي المسقط وقد مات عنه ويريد نزع الارض من يده المسقط له المذكور فهل بعد ثبوت الاسقاط من صاحب الارض قبل موته لو اضع اليد عليها لا يكون لابن اخيه المذكور حق فيها ولا تسمع دعواه عليه ويكون الحق فيها لو اضع اليد عليها (اجاب) نعم لاحق لابن الاخ في ارض الزراعة المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية محزر عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فاعطاها شيخ البلد لرجل اجنبي باختيار صاحبها واطلاعه على ذلك وصار يتصرف فيها الاجنبي ويدفع ما عليها من الخراج مدة خمس عشرة سنة مع تمكن الحاكم له منها ثم مات صاحب الارض عن اخ ومات شيخ البلد عن ابن فاراد ابن شيخ البلد ان يأخذ الارض من واصلع اليد ويعطيها لاني صاحبها الميت بطريق الميراث عن اخيه متعللا بانه احق بهما من واصلع اليد فهل لا يجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لابن شيخ البلد ولا لاني الميت مراضة واصلع اليد في ذلك بدون وجه شرعي حيث يمكنه الحاكم منها تلك المدة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين واصلعين ايديهما على قطعة ارض زراعة اميرية تلقياها عن عمهما وصارا يتصرفان فيها هما وعمهما من قبلهما مدة اربعين سنة ومكنهما الحاكم منها فادعى الآن رجل اجنبي انه يستحقها عن ابيه فانكر واصلع اليد ذلك والحال ان اباه كان حاضرا مشاهدا لتصرف واصلع اليد معظم المدة المذكورة وهو ساكت من غير مناقعة ومن غير مانع يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعده مضي هذه المدة حيث جحد المدعي عليه دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بما ذكر بعده مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور والاناث وله ارض زراعة اميرية اقتسموها بالتراضي بينهم ومكنوا الاناث من حصة مهورهن وارث الاناث تزرعها وتدفع خراجها لجهة الديوان مدة من السنين والآن اراد الذكور نزع القسمة والصلح الواضع منهم على ذلك وان يرجعوا عليهم في ارض الزراعة ويختصوا بها دونهن فهل لا يجابون لذلك والحال هذه (اجاب) لاحق للذكور المذكورين فيما تروا حقهم فيه باختيارهم من ارض الزراعة الاميرية لاختوتهم والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة لهم اطيان زراعة اميرية معلومة القدر بالافدنة اسقطوا



ربيع الاول سنة

٢٨ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

حقهم منها لا آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضوه منه بموجب حجة شرعية بسد المسقط  
له ثابتة المضمون بالبيندة الشرعية فوضع المسقط له يده على الاطيان وصار يزرعها  
والآن يريدون نزعها منكرين للاسقاط فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة  
تشهد به (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي  
عن خمسة ذكور وعن بنت وعن زوجة وكان الخلف عنه جملة من الاطيان الخراجية  
وحصلت قسمة بين الورثة في مخلفات المتوفى في الاطيان والعقارات والمواشي والدراهم  
وعند القسمة اعطى الورثة للبنت والزوجة جانباً من الاطيان في نظير ما يخصهما في  
المخلفات وصارت الاناث المذكورات يزرعن الاطيان ويدفعن الخراج لجهة الديوان  
مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة فهل يجوز لهن ذلك (اجاب) ليس لاولاد المتوفى المذكور  
انتزاع الارض الاميرية المذكورة من الاناث حيث تركوا حقهم منها لهن باختيارهم  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فزاعة أميرية غرسها أشجاراً ونحلاً  
ووضع يده عليها المدة الطويلة وهو ينتفع بها ومات عن ابنه فوضع ابنه يده عليها وصار  
ينتفع بها مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة فالآن ادعى عليه رجلان بان لا يبيعها فيها  
حقاير يدا نزعها من يده والحال ان ابا المدعين كان حاضراً موجوداً مشاهداً لتصرف  
الى المدعى عليه مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها المدة المذكورة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته  
من بعده واذا استولى عليها المدعيان وزرعها سنة قهراً عن واضع اليد وهو مسجون  
وقتاً لحرير عليه ولم يخرج من السجن استردها منها وصار واضع اليد عليها الى  
الآن لا يثبت لهما حق فيها على الوجه المذكور (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر  
والحال هذه ويد العدوان لا تثبت ملكاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على قطعة أرض أميرية بنخلها مدة تزيد على عشرين سنة وهو ينتفع بها ويدفع  
خراجها لجهة الديوان فالآن ادعى عليه رجلان له حقاً فيها يريد اخذها منه فأنكر  
دعواه والحال ان المدعى حاضر موجود مشاهد لتصرف واضع اليد المدة المذكورة  
وهما في بلد واحد وهو ساكت من غير دعوى ولا منازعة من غير مانع شرعى يمنع من  
ذلك فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في  
الوقف والارث ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
زراعة اسقط حقه منها لا آخر طائعا مختاراً ومكنه منها الحاكم وأصلحها بعد ان كانت  
خرسا وغرس فيها أشجاراً وحفر فيها آباراً وبني فيها بناء وصارت صالحة للزراعة وصار  
يزرعها وينتفع بزراعتها ويدفع خراجها لجهة الديوان ودفع ما عليها من البقايا نحو اثنتي  
عشرة سنة والآن ادعى عليه جماعة بانها كانت لمورثهم ويريدون نزعها منه فهل اذا  
كانوا حاضرين موجودين مشاهدين لتصرف اليه ولو كان قبله بالاسقاط

ربيع الثاني  
سنة ١٢٦٨

وغيره وهم بالغون مكلفون وتاركون لها مدة تزيد على سبع عشرة سنة من غير مانع  
يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعواهم بعد ذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال هذه  
ولو فرض ان مورثهم كان زارعا لا يكون لهم حق استردادها حيث تحقق منهم تركها  
باختيارهم مع مشاهدتهم تصرف واضع اليد عليها زرعوا بناء هذه المدة قال في الخيرية  
والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف اذا لم يكن له كردار وهو  
الكبس او البناء او الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا اهل الارض فوضع غيره  
يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته  
ان يزعمه عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق  
الاستبقاء والاستقرار في مورثته اولى بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
وترك بنتين وزوجة واطيانا فاستولت البنتان والام على الطين وهن قادرات على  
الخراج يدفعنه عام بعد عام ومكنهن الحاكم منه واراد بعد مدة العاصب الملت منعهن  
عن الطين واخذ به بالارث فهل لا يجب للاث (اجاب) نعم لا يجب العاصب المذكور  
لا تنزع الطين من واضعات اليد عليه والحال هذه ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية  
فيمنع من المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه  
شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما ترك اطيان زراعتيه بعضهما اثر والبعض  
بالرهن ثم مات احد الابنين فبطل القسمة عن بنيه الذكور الباقين والآن يريدون  
القسمة فهل اذا اراد العلم ان يختص بالطين الاثر المشترك وحده يترك ما كان بالرهن  
لاولاد اخيه لا يجب لذلك و يكون لهم اخذ ما يخص اباهم ولا يكون له الاختصاص  
بشي من التركة بدون مخصص شرعي (اجاب) لا بناء المتوفى المذكور لا تنفع بما كان  
يسد ابيهم من ارض الزراعة وليس لهم معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعي ولا  
الاختصاص بشي زائد عما يخصه من تركة مورثه بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة لها قطعة ارض زراعة اميرية من طين ابيها وضعت يدها عليها وصارت  
تزرعها ثم وكلت اختها عليها فصار زوج الاخت يزرعها بالوكالة مدة من السنين وما  
يخرج منها يدفعه الاخت لاختها ثم مات زوج الاخت المذكور عن زوجته وعن اخ  
فزع الاخ المرأة المذكرة عن زوجة اخيه ومنع زوجة اخيه من طينها كذلك متعللا بان اخاه  
مات وترك له فهل لا يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا لكل من الاختين في طين ابيهما  
ولا يكون له منعهما من طينهما بدون وجه شرعي ولا عبرة بتهلة المذكور (اجاب) اذا  
كان الحق في ارض الزراعة الاميرية ثابتا للاختين المذكورتين ولم يوجد منهما ما يفيد  
سقوط حقهما منها لا يكون لاني زوج احدهما المعارضة في ذلك وليس له حق فيها  
بطريق الارث عن اخيه على فرض كونها لاختيه اذ لا يجري التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب اطيان زراعة اميرية

عبرتها سبعة عشر قد اتمدت زيدا على عشرين سنين وهو يزورها ويتصرف فيها تصرف اصحاب  
المحقوق في حقوقهم المدة المذكورة من غير منازعة منازع والآن قام رجلان من المقيمين  
في البلد التي فيها الاطيان وادعيا على واضح اليد بان الاطيان المذكورة اثرلها من  
ابيها ويريدان انتزاعها من واضح اليد عليها متعلين بان الاطيان المذكورة مسوغة  
على ابيهما فهل حيث وضع المدعي عليه يده على الطين المذكور المدة المذكورة مع  
مشاهدتهما لوضع يده وزراعتة الطين المذكور المدة المذكورة من غير منازعة لا يكون  
لهما حق في الاطيان المذكورة ويكون ترهما لها تلك المدة باختيارهما واعراضهما  
عنها وتعطيل زراعتها واهما لها تلك المدة مانعا لهما عن اخذها ويسقط حقهما بذلك على  
فرض ثبوت انها اثر ابيهما لاسيما وقد تحول الطين المذكور من زمام بلدة المدعين وصار  
في ضمن زمام بلدة المدعي عليه بمعرفة مدير الجهة في ذلك الوقت وما الحكم في ذلك (اجاب)  
ليس للمدعين المذكورين انتزاع الارض المذكورة من يد المدعي عليه حيث تركاها  
باختيارهما السقوط حقهما بالترك والحال هذه وقد افاد الخیر الرمي وجهه الله ان الارض  
السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان ذلك الغير  
لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها  
والترك الاختياري يسقط حقه في زراعتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح  
يده على قطعة ارض زراعة اميرية من مدة ستين سنة من غير منازع له فيها المدة المذكورة  
تلقاها عن ابيه وجدته ومسوحة على ابيه والآن تدعي امره مشاهدة لتصرف واضح اليد  
ان هذا الطين كان مرهونا تحت يده فادعواها والحال انه لا يدعها  
على ذلك فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع دعواها بعدمضي هذه المدة وتنتع من معارضة  
واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواها بما ذكر بعدمضي تلك  
المدة والحال هذه بل ولو لم تمض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لآخر  
من جانب طين زراعة من ارض اميرية طائعا مختارا بشهادة بينة شرعية وكتب في شأن  
ذلك حجة شرعية با شهادة شرعية ووضع المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على ست عشرة  
سنة وهو ينتفع بزراعة الارض ويدفع خراجها للجهة الديوان والمسقط حاضر معه مطلع  
على تصرفه فيها واولاده لها المدة المذكورة فبعد هذه المدة أراد منازعة المسقط له  
وطالب اخذها منه فلم يتمكن من ذلك ومنع من دعواه لما ظهرت الحجة بالاسقاط وشهادة  
البينة الشرعية عليه بذلك والآن لما علم ان حجة الاسقاط ضاعت من المسقط له اراد  
المنازعة ثانيا منكر الاسقاط فهل اذا كان عند المسقط له بينة شرعية تشهد بالاسقاط  
الذي تضمنته الحجة المذكورة يجوز للمدعي من دعواه ويكون الحق في الارض المذكورة  
لواضع اليد المذكور (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك اختيارا لا يكون للمسقط  
منازعة المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده

١٢٦٨

٢٢

١١٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٢

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

٢٢

الذ كور القدر وترك ميورث عنه شرعاً من دار وغيرها ومن جلة مات ترك فدان طين  
فوضع رجل أجنبي يده على دار اليتام وعلى الفدان الطين المذكور بغير طريق شرعي  
فهل للآيتام بعد بلوغهم اخذ ما تركه لهم والدهم من الرجل المذكور من دار وطين  
(اجاب) لليتيم بعد بلوغه رشيداً اخذ ما يخصه في تركه والده مع ميورث عنه شرعاً من  
الرجل المذكور كما يكون له الاستيلاء على أرض أبيه الاميرية ما لم يوجد ما يغيد سقوط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان ونصف طين اسقط حقه من الفدان  
لاخيه المنفرد عنه في معيشة وحده وتركه له باختياره في مقابلة مائة قرش قبضها منه  
وترك له نصف الفدان في مقابلة نصف فدان آخر اخذه من اخيه مبادلة من مدة عشر  
سنين والآن مات المسقط المذكور عن ورثة فارادت ورثته منازعة عنهم منكرين  
للاسقاط والمبادلة التي حصلت من مورثه - فهل اذا كان هناك بينة تشهد باسقاط  
ابيه - مومبادلة لاخيه لايجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من التعرض له

١٢٦٨

٢٢

بدون طريق شرعي (اجاب) نعم لايجابون لذلك اذا ثبت كل من الاسقاط والمبادلة على  
الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض اميرية بيد زارع مسدة  
سنين الى ان مات ووضع ابنه يده عليها مدة ايضا الى ان حصل تأخير على جميع اطيان  
بلدة الجهة الميري قام المدير بتوزيع ما تأخر لجهة الميري على جميع اطيان البلدة فخص  
الارض المذكورة جانب من المال فجوز اضع اليد عن زراعة الارض المذكورة وعن  
القيام بما وزع عليها فسلها باختياره لرجل ودفع ذلك الرجل المقدار الذي خص تلك  
الارض من التوزيع ووضع يده عليها وصار يزرعها مدة سنين حتى تعهد بالبلد  
المذكورة رجل من جهة الميري فدفع للرجل المذكور ما كان دفعه على الارض المذكورة  
واخذها واستمر يزرعها مدة تزيد على عشر سنين بعد ما زال تعهده عن الناحية المذكورة  
وفي اثناء تلك المدة صادف تحويل تلك الارض المذكورة من زمام بلدتها الى زمام بلدة  
اخرى بعرفة المدير وكل ذلك وواضع اليد الاول مشاهد بجميع ما ذكر وصار في بعض  
السنين يستأجر من واطع اليد عليها الآن بعض الارض المذكورة ثم قام يدعي ان  
الارض المذكورة اثر لوالده وانه وضعها غاروقة تحت يد المدعي عليه وانكر المدعي  
عليه دعواه فهل حيث كان واطع اليد الاول عاجزاً عن زراعتها وعن القيام بما هو  
موظف عليها لجهة الميري وتركها اختياراً واخذها واطع اليد عليها وزرعها ودفع  
ما عليها وتحولت في زمام بلد المدعي عليه بمقتضى قاعة محتومة من مشايخ بلد المدعي  
وبعرفة المدير مع علم المدعي ذلك واستأجر من المدعي عليه بعضها بعد ان تحولت في زمام  
بلد المدعي عليه لا يكون للمدعي بعد ذلك استحقاق ولا عبرة بدعواه انها تحت يد المدعي  
عليه غاروقة من قبله والحال هذه (اجاب) ليس للمدعي المذكور معارضة واطع اليد على  
تلك الارض حيث كان الامر ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض

١٢٦٨

٢٦

ربيع الثاني سنة

زراعة أميرية بحزن زراعتها وعن القيام بوظائفها وصار عليها انكسار من مال  
الخراج لجهة الديوان فاعرض عنها صاحبها وتركتها باختياره فاعطاها الحاكم لرجل آخر  
ومكنه منها ودفع ما كان عليها من الانكسار وصار يتصرف فيها مدة ثلاثين سنة ثم  
بعد هذه المدة أراد صاحبها الرجوع على واضع اليد بعد اعراضه عنها وتركتها باختياره  
فهل لا يجب لذلك و يمنع من معارضة واضع اليد حديث كان تركها باختياره ويمكن  
الحاكم واضع اليد منها (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة ماتت عن زوجها وعن أمها وعن اختين وعن ابن عم وتحت يدها سبعة قرابيط  
من أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من رجل آخر فإراد ابن العم ان يجعل الأرض  
ميراثا عن بنت عمه ويأخذها بطريق الارث عنها بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك  
و يمنع حيث لا ميراث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجري التوارث في أرض  
الزراعة الاميرية فليس لواحد من الورثة المذكورين بالسؤال حق فيها بطريق الارث  
عن المرأة المذكورة والحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها على ان ابن العم المذكور ليس من  
جمله الورثة في هذه المسئلة لاستغراق الفروض التركية مع العول لو كانت الاختان  
شقيقتين أو لاب وبدون عول لو كانتا لام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض  
زراعة أميرية عن أبيه مسحت عليه فرفضها عند آخر على قدر من الدراهم ثم رهنها المرتهن  
عند آخر أيضا ثم بعد ست سنين أراد الراهن الاول احب الاثران يأخذ الأرض من  
المرتهن الثاني فادعى ان المرتهن الاول اسقط حقه فيها له فهل والحال هذه لا يسقط حق  
صاحب الاثر منها باسقاط المرتهن الاول للمرتهن الثاني ويجبر المرتهن الثاني على تسليم  
الأرض للراهن الاول صاحب الاثر الذي مسحت عليه (اجاب) لا يسقط حق صاحب  
الأرض المذكورة باسقاط المرتهن المذكور ويؤمر واضع اليد عليها والحال هذه بتسليمها  
لربها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان طين زراعة  
اميرية بزعه وينتفع به من مدة عشرين سنة من غير مزارع له فيه تلك المدة والآن يدعى  
أخوان بانتهما يستحقانه بالميراث الشرعي عن ابن عمهما مع مشاهدتهما التصرف فيه فهل  
لا يجب ان لذلك ولا تسمع دعواهما ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب)  
نعم لا يجب ان لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين استوليا على قطعة  
أرض أميرية ووضعها أيديهما عليها وقاما بوظائفها ودفع ما عليها من الخراج وغيره من  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فالآن تعرض شيخ البلد لاحدهما باخذ نصيبه من غير وجه  
شرعي فهل يمنع الشيخ المذكور (اجاب) ليس للشيخ المذكور معارضة واضع اليد على  
الأرض المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين  
وترك ما تورث عنه شرعا من دور ومواش واشجار ونحاس وغير ذلك ومن جملة ما تركه  
أطيان الزراعة الاميرية فاستقر البنون بعد موت أبيهم في معيشة واحدة مدة ثم تنازعوا

١٢٦٨ ٣٠

بادي الاولى

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٩

١٢٦٨ ١٦

١٢٦٨ ١٩



مع بعضهم وأرادوا القسمة وترافعوا لدى قاضي الولاية وأقروا أن جميع ما بأيديهم مشترك بينهم بالميراث عن أبيهم سوى دار أخرجوها للأخ الكبير صلحا وكتب القاضي حجة شرعية بجميع الخلفات من مواش وعقار وغير ذلك وأصلحوا على يده من غير قسمة والا أن أرادوا القسمة فنع الأخ الكبير أخوته من الاطيان متعللين بالقاضي لم يذكرها في الحجة التي ذكر فيها الخلفات والحال أنه قال جميع ما بأيديهم مشترك فهل لا يحاب لذلك ولا يكون له منعهم من الطين ولا عبرة بتعلله ولا يكون عدم ذكر الطين في الحجة مسقطا لحقهم منه (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الاميرية ولا تجري فيها القسمة بين الورثة والحق بزراعتها بعد موت واضع اليد عليها أولاده الذكور إلا أن ادرون على دفع ما عليها من المؤن وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ مما بأيديهم بدون تخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب من الاطيان الاميرية بني وغرس فيها وأصلحها وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة تزيد على خمس عشرة سنة ومات ووضع ابنه يده عايلها وتصرف فيها كذلك مدة تزيد على عشرين سنة ومات الآخر ووضع أولاده الذكور أيديهم عليها مدة سبع سنين وهم قائمون بخدمة ما يؤدون خراجها ثم الآن قام واحد من أهل الناحية وادعى أن الأرض المذكورة كانت لأبيه وممسوحة باسمه وأنه تجمد عليه مبلغ من أموالها فبسبب ذلك تركها اختيارا منه وأعرض عنها وسافر إلى الشام وحازها شيخ البلدة ثم أعطاها الجدد واضع الأيدي وأخذ منها ما كان على أبيه من أموال الأرض بعد أن دفعه شيخ البلدة من ماله بحجة الديوان ويريد الابن المذكور انتزاعها من واضع الأيدي وأخذها لنفسه فهل يسقط حق أبيه بأرضه عن الأرض المذكورة وتركة لها اختيارا ولا يكون لابنه من بعده حق فيها ويمنع شرعا من معارضة واضع الأيدي خصوصا والابن المذكور حاضرا في البلد مشاهدا للتصرف المذكور المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بتركها اختيارا وإهمال زراعتها والأعراض عنها حيث كان الأمر ما ذكر في السؤال فليس للرجل المذكور معارضة واضع اليد على تلك الأرض والحال هذه ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين له مدينان على رجل أسقط لاحدهما حقه من قطعة أرض له في مقابلة دينه وذلك بمجلس القاضي مع الشهاد بالبدنية الشرعية وحكم القاضي بهمة ذلك فاستولى عليها المسقط له وبقي دين الآخر بذمة المدين ثم بعد موت المدين جازب الدين الآخر ينازع المسقط له في تلك الأرض ويريد المزاج بدينه مدعي أن الأسقاط غير صحيح ويتعلل بأن المدين كان مجنونا حين الأسقاط ومعه بذلك بينة وواضح اليد يدعي الحق وأن المدين كان عاقلا وقت الأسقاط ومعه بينة تشهد له فهل تقدم بينة واضع اليد الذي يدعي الحق ولا تعتبر بينة الآخر ويمنع من معارضته له (اجاب) ليس لرب الدين المذكور منة زعة المسقط له في تلك

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

رجب

٤

١٢٦٨

١٢٦٨

٥

الارض والحال هذه ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا يتعلق بهادين  
 المتوفى عنها وقد صرح ائمتنا بأن بينة كون المتصرف ذاعقل مقدمة على بينة انه كان  
 مجنوناً وقد تصرف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية  
 اميرية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وبعدمضى تلك المدة اسقط حقه فيها الرجل آخر  
 وتركها له باختياره فوضع يده المسقط له مدة خمس عشرة سنة ايضا وزيادة والا نيدعى  
 عليه رجل بأن تلك الارض اثر لوالده ويريد نزاعها من يده فانكر المدعى عليه دعواه  
 انكاراً كلياً فهل لا يجب لذلك والحال هذه ويمنع من معارضة واضع اليد حيث كان  
 مشاهد التصرف هو ومن قبله تلك المدة ولم يدع ولم ينزع فيها (اجاب) نعم لا يجب لذلك  
 ولا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة  
 ارض زراعية مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم مات عن اولاده الذكور فوضعت  
 الاولاد ايديهم على الارض المذكورة وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على خمس  
 وعشرين سنة فادعى الاثنان رجل على واضع اليد ان الارض حقه عن أبيه وانها كانت  
 رهونة عند رجل وان أباه وكل أباهم في تخليصها لكون أبيه عاجزاً عن دفع دراهم  
 الرهن حين ذاك فانكروا واضعوا اليد دعوى المدعى انكاراً كلياً والحال ان والده كان  
 حاضراً مشاهداً لتصرف مورث وانني اليد والمدعى مشاهد لتصرفهم وكل منهما  
 ساكت من غير منازعة ومن غير مانع فنعى عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى  
 المذكور بعدمضى تلك المدة ولو أقام بينة حيث جحد المدعى عليهم دعواه (اجاب)  
 لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولى عم  
 يستحقان قطعة ارض زراعية اميرية عجزا عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فأعطاهما  
 الحاكم لرجل اجنبى ومكنه من باختيار ولى العم المذكورين ووضع الاجنبى يده عليها  
 وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم بعد ذلك اراد ولى العم الرجوع  
 فيها على واضع اليد بعد ان تركها له باختيارهما المدة المذكورة فهل لا يجب ان لذلك  
 ويمنع من معارضة واضع اليد فيها (اجاب) نعم لا يجب ان لذلك ان كان الامر ما هو  
 المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد قصر لهم قطعة ارض زراعية  
 اميرية عن ابيهم تحت يدهم اسقطت الحق فيها عن القصر لاخر وأخذت منه بدلها  
 قطعة أخرى ثم بلغ القصر وطلبوا رفع يده واضع اليد على ارضهم واخذها منه فاعترف لهم  
 بها واخبر انه بنى فيها امكنة ويطلب منهم ان يبنوا له بناء قدر بنائه في ارضه مثل ما بنى  
 هو فهل لا يلزمهم ذلك ويؤمر برفع يده عنها لاسيما ولم تكن الام وصيا على اولادها ولا  
 حق لها فيها (اجاب) الاحق والاولى بارض الزراعة الاميرية بعدموت واضع اليد عليها  
 ابناؤه اذا كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها ولا تملك الام ابطال حق الابناء من  
 ذلك واذا ثبت الحق فيها للابناء المذكورين يؤمر الباني بلاذن شرعى برفع ما حدثه

فيها حيث لم يضر رقبه بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده ارض اميرية  
من نحو ثمان وثلاثين سنة ويدفع الخراج الذي عليها لرجل آخر وادعى انها كانت  
تحت يدايه قبل واطع اليد واراد نزعهما منه فهل لا يمكن من ذلك وتبقى تحت يد واطع  
اليده (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه بعده متى تلك المدة حيث كان متمسكنا  
من المنازعة فيها ولم تحصل والمقرر في كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية او وقف  
اذا لم يكن له كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسماة عندهم بحق التراب اذا اهل  
الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يد من هي في يده وليس  
لن كانت في مزارعته ان يزعم عنها ويرفع يده ويستولى عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة  
ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار كما في فتاوى خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل بيده قطعة ارض اميرية وزعها الحاكم عليه ومكنه منها من مدة عشرين سنة  
وزيادة فاصلحها وحفر فيها بئرا وصار يزرعها ويتقاع بها من غير منازعة له فيها تلك المدة  
والآن يدعى رجل بان له حقا فيها متعللا بانها كانت وزعت عليه قبله فانكر واطع اليد  
دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعده متى هذه المدة مع وجوده ومشاهدته  
لتصرف واطع اليد وعدم منازعته له ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضة  
واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) قد صرح علماءنا بسقوط الحق من ارض  
الزراعة الاميرية بالاعراض والتراخي او بعدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة  
سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة ارض  
زراعة اميرية مدة تزيد على اربع وعشرين سنة ومسحت عليه ولم ينزعه فيها احد  
المدة المذكورة وله اخ ادعى الان ان والده تركها له ما ويريد ان ياخذ نصيبه فيها بطريق  
الميراث عن ابيه فهل لا يجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية سيما وقد مكنه  
الحاكم منها ومسحت عليه خاصة (اجاب) الاحتياض ارض الزراعة الاميرية بعدموت  
واضع اليد عليها ابتاؤه المذكور فان تحقق من احدهم تركها لباقيهم باختياره سقط حقه  
منها وليس له المعارضة بعد ذلك بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك قطعة ارض زراعة اميرية اثر مسحت عليه رهنها عند آخره على قدر من  
الدراهم ثم بعد ذلك مات الراهن عن ابن فاراد الا ان ابنه يدفع دراهم الرهن ويأخذ  
الارض من الرهن فادعى انه اشتراها من ابيه قبل موته وبيده وثيقة مذكور فيها بينة  
بعضها مات والبعض اقرانه لا يعلم البيع فهل والحال هذه لا عبرة بهذه الوثيقة حيث لم  
يثبت مضمونها ويجبر واطع اليد على تسليم الطين لابن الراهن المذكور حيث لم يثبت  
دعواه الشراء بالبينة الشرعية (اجاب) يؤمر واطع اليد على تلك الارض برفع يده عنها  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت ايديهم ارض زراعة من قديم  
الزمان وايدي آبائهم من قبلهم محسوة عليهم ويدعون ما عليها للميرى وهم قادرون على

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٢

سنة	رجب
١٢٦٨	١٢
١٢٦٨	١٣
١٢٦٨	١٤
١٢٦٨	١٥
١٢٦٨	١٦
١٢٦٨	١٧
١٢٦٨	١٨

زراعتها تعدى عليهم جماعة وانتزعوا الارض من أيديهم وزرعوها ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم منها فهل ليس للجماعة المذكورين انتزاع تلك الارض من واضعي اليد عليها ويؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها لاصحاب الحق فيها (اجاب) نعم ليس للجماعة المذكورين انتزاع الارض من واضعي اليد عليها والحال هذه ويؤمرون بتسليمها لذوي الحق فيها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تعدى عليه رجل ذو شوكة واكرهه على بيعها له من مدة سنة واحدة بمئة دون القيمة فهل والحال هذه لا يصح البيع ولا ينفذ حيث كان البيع بدون القيمة وبالا كراه الشرعي على البيع (اجاب) لا يسقط حق واضع اليد من أرض الزراعة الاميرية بالبيع مع الاكراه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم طين زراعه أسقط أحدهم الوكيل والمتصرف عنهم استحقاقه واستحقاق باقيهم من جانب منه لاخر باذن الباقى واطلاعههم ووضع المسقط له يده على ذلك وانتفع بزراعته به ودفع خراجها للدوان أكثر من خمس عشرة سنة مع اطلاعهم ومشاادتهم لذلك المدة المذكورة وبعد هذه المدة أراد أحدهم ابطال الاسقاط والرجوع فيه على المدة : له فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط من وكيلهم فيه للسقط له طائعين مختارين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كراه الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية ردها على مبلغ من الدراهم عند آخر فهل اذا تصرف فيها المرتهن بالبيع لاجنبي بدون اذن الراهن لا ينفذ تصرفه ويكون للراهن دفع دراهم الرهن واخذ أرضه حيث كان المرتهن معترفًا بان الحق له فيها وتحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ تصرفه بما ذكر ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية بمئة دينار في عام من مدة سبع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها وينتفع بها تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له فيها والا ن يدعى رجل بأنها كانت لاصوله ويريد نزاعها من واضع اليد فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعده متى تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع جود المدعى عليه وترك المدعى اختيارا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أبيه وجده مدة تزيد على سبعين سنة فادعى الا ن رجل على واضع اليد ان والد المدعى عليه أسقط حقه في الارض المذكورة له من نحو عشر سنين ويريد ان يقيم بينة بذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا يصح الاسقاط ولا ينفذ حيث لم يحصل من المسقط قبض ولا حياة (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر حيث كان المدعى عليه جاحدا لذلك وعلى فرض تحقق الاسقاط المذكور فترك مدعيه الارض هذه المدة مع تصرف الغير فيها وتسكنه من منازعته مسقط حقه على فرض تحققه

سنة	رجب	سنة
١٢٦٨	٢١	<p>والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة أميرية غرسها جنيصة ووضع يده عليها مدة طويلة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها المدة المذكورة فادعى عليه رجل بان له فيها حق ما قام تمكنه من الدعوى تلك المدة ويريد أخذها منه وهو ينكر دعواه فهل يكون الحق فيها الواضح اليدها ولا عبرة بدعوى المدعى من غير برهان شرعي (اجاب) لا تسمع الدعوى بما ذكر ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة وحده ولا أحدهما قطعة أرض زراعة أميرية أسقط حقه منها رجل أجنبي وتركها له باختياره ثم بعد مدة أسقط الرجل الأجنبي حقه منها الأخرى المسقط من مدة عشرين سنة وزيادة وهو ينتفع بها بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون والآتي يريد الأخ منازعة أخيه فيها منكر الاسقاط للأجنبي المذكور فهل لا يجب لذلك شرعا إذا ثبت ساذ كرولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة أخيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك إذا ثبت الاسقاط على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على اطيان أميرية بطريق الشراء من أخيه وتصرف فيها بالزرع واصلحها وفي كل سنة يدفع خراجها لجهة الديوان واستمرت تحت يده مدة تزيد على ثلاثين سنة والبايع حاضر مشاهد لتصرف واضح اليد ولم ينكر ولم يمازعه لدى حاكم حتى اختتمته المنية ثم ظهر ابنه معارض للمشتري مقر بالبيع مدعيان والده بمجبر على البيع مغبون في الثمن فهل والحال هذه يمنع الابن المذكور من المعارضة ولا يكون له حق فيها سيما وقد تركها الاب اختيارا منه (اجاب) نعم يمنع الابن المذكور عن معارضة واضح اليد على تلك الأرض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها في حال صحتها وصلاحها لبنتها البالغة فقبضتها وحازتها في حال حياتها واسقطت حقه من قطعة أرض زراعة أميرية لها فوضعت عليها يد لها وصارت تنتفع بها مدة عشر سنين فهل إذا أرادت ورثة أمها منازعتها في الهبة والاسقاط لا يجبون لذلك شرعا ولا تكون الدار تركة عن أمها إذا كان كل من الهبة والاسقاط ثابتا بالبيدنة الشرعية (اجاب) نعم لا يجبون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أربع بنات وولدان وله اطيان أميرية فملك في حال حياته البنات منفعة بعض من الطين في نظير دين كان لمن عليه وصرن بزوعه ثم توفي ذلك الرجل عن البنات والولدين ثم بعد مدة توفي الولدان ولا أحدهما ولد يريد ذلك الولد وهو ابن الابن منازعة عماته في بعض الطين الذي ملك منفعته لمن أبوهن في حال حياته فهل إذا ثبت تملك ابينهن لمن منفعة ذلك البعض من الطين لا يكون لابن الابن نزعه من ايديهن (اجاب) لاحق لابن الابن المذكور فيما يبدع عماته من أرض الزراعة الاميرية ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولا ولده وترك اطيان فلاحه أميرية فوزعها لثلاثة على رجل آخر بموجب تملكه بوثيقة بيده وصاروا صاعدا على</p>
١٢٦٨	٢١	
١٢٦٨	٢٦	
١٢٦٨	٣	شعبان
١٢٦٨	١٥	



جميع الطين المذكور مدة ثمان وخمسين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها وينتفع بها لنفسه تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له فيها والاّ ن يدعى رجل بان له حقة فيها عن قريبه فانكر المدعى عليه دعواه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه وينع من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاده المذكور اتصروا وترك لهم قطعة أرض فوضع رجل أجنبي يده على القطعة الأرض بغير طريق شرعي فهل للأولاد بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم فيما تركه والدهم والحال هذه (اجاب) الاحق بآدم الزراعة الاميرية بعدموت واضع اليد عاينها ابناؤه القادرون على زراعتها ودفع خراجها وان لم يكونوا كذلك فلاحق لهم فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية وله نخل أيضا عجز عن زراعة الأرض ودفع خراجها وعن دفع فردة النخل وانكسر لكبرى فدفع الأرض لابني أخيه وتركها لهما باختياره ومالك لهما النخل وقسم ما ذكر بينهم مناصفة وتصرف كل منهما فيما يخصه بطريق القسمة مع مشاهدة الم وسكوته عشرين سنة ومشاهدة من بعده وسكوته خمس عشرة سنة ولم يدع أحدهم منهم ولم ينزع من غير مانع منعه من ذلك فهل اذا ادعت بنات الم على ورثة ابني الم المذكور بان لهن حقا في الأرض والنخل لا يجب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لا يجب لذلك حيث ثبت التملك الشرعي من المورث للنخل لابني أخيه واسقاط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وعن أولاد أخوته المذكور وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعة اميرية فهل اذا أرادت البنات ان تأخذ في الأرض المذكورة بطريق الارث لا تجابان لذلك شرعا ولا يجري التوارث فيها (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده ويده ستة أفدنة طين زراعة اميرية واضع يده عليها من مدة ثمان عشرة سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة والاّ ن يدعى ابوه بان الأرض المذكورة له مع اقامته في البلد ومشاهدة لتصرف ولده فيها فانكر الابن دعواه فهل لا يجب الاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ولا يمكن من نزاعها منه لذلك (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره من عدمضى تلك المدة مع التمسك والترك اختيارا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور والاث وترك ما يورث عنه شرعا فاقسموا تركته واخذ كل ذي حق حقه بالفريضة الشرعية فهل اذا كان لاحد الاخوة شركة مع رجل أجنبي في قطعة أرض زراعة غير طين اييه يزرعها ويدفع خراجها من مال الشركة وادار الاخوة قسمة ماتحصل منها مع تركه الاب لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس للاخوة

١٢٦٨ ١٥

١٢٦٨ ١٧

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨ ٢٥

سنة شعبان

المذكورين معارضة أخيهم فيما هو مملوك له خاصة والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة مرهونة على مبلغ من الدراهم مات الراهن فأراد ابنه أن يفتكها فادعى المرتهن الأسقاط وأقام شطرا واحدا فأنكر ابن الراهن دعواه فهل إذا لم يثبت المرتهن دعواه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويكفي كون الحق فيها لابن الراهن حيث كان المرتهن معترفًا بها لابن الراهن (اجاب) لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون إثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزرعها ويقتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات وتركها لابنه فهل إذا كان له عمة وأرادت منازعته فيها مدعية أن الأرض لامهامة مملوكة بورقة قديمة بيدها مقطوعة الثبوت فأنكر الابن المذكور دعواه لا تجاب لذلك ولا عبرة بالورقة المذكورة (اجاب) نعم لا تجاب العمة المذكورة لا تتزاع الأرض من ابن أخيه بمجرد ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من آخر أرضا وتركها له باختياره فصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج لجانب الميرى وممكنه الحماكم من تلك الأرض والزعم يدفع ما عليها من البقايا وكتبت عليه في دفتر التكليف المعهود عندهم واستمرت تحت يده مدة خمس عشرة سنة وتوفي هذا الرجل واستولوا بها بعده ورثته المذكور فحو ثلاث سنين فهل إذا أراد من كانت تحت يده الأرض قبل تلك المدة نزعهما من أيديهم لا يجاب لذلك خصوصا مع حضوره تلك المدة وتركه ولم ينازعه مع عدم المانع له وتبقى تحت أيدي المذكورين (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالترك اختيارا فإذا تركها الرجل المذكور تلك المدة باختياره لا يكون له معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ذكر وأناث وترك أرضا أميرية وضع الابن يده عليها ولذلك الابن أرض أميرية لنفسه خاصة غرس فيها شجرًا ثم مات الابن عن ابن فأخذت الأناث ما يخصهن من تركته والدهن وأدعين على ابن الابن المذكور بأن لهن حقا فمما غرسه من الشجر في الأرض التي باسمه خاصة بطريق الميراث عن والدهن فهل إذا لم يثبت الاستحقاق بوجه شرعي لا عبرة بدعواه (اجاب) ما غرسه الابن المذكور في أرضه الخاصة به من مال لنفسه يكون لورثته بعد وفاته وليس لورثة أبيه معارضة ورثته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة مات أكبرهما عن ثلاث زوجات وأربع بنات وابن بالغين وأربع بنات قاصرات فتزوج الأخ الثاني إحدى زوجاته ووضع يده على جميع ما تركه من أموال ومواس وأرض أميرية رضم الابن البالغ إليه وصار يتصرف في ذلك المدة حتى مات عن زوجتين وبنت بالغة وثمانية أولاد ذكر وأناث قصر فوضع ابن أخيه البالغ يده على جميع الاطيان الالهيرية التي كانت باسم أبيه في دفتر التكليف وعلى جميع ما تركه أبوه وعمه وصار

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٩

شعبان سنة

٢٩ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

بزراع الارض ويؤدى خراجها بعد ان قيدت عليه في ديوان الناحية فارادت زوجة  
 أبيه التي تزوجها معه قسمة جميع المتروك عن زوجها من أموال وعقار ومواس والارض  
 الاميرية عليها وعلى اولادها القصر بالفريضة الشرعية فهل لايجرى التوارث في  
 الارض الاميرية ويكون الحق فيها للابن البالغ حيث كان قادرا على القيام بزراعها  
 وأداء أموالها وتمنع الزوجة المذكورة من معارضته في الارض الاميرية والحال هذا  
 (اجاب) لايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية والا حق والاولى بها بعدموت  
 واضع اليد عليها بناؤه الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤنهما الاميرية وصرحوا  
 بان الارض الاميرية كارض الوقف لا تقسم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق  
 قطعة أرض زراعية أميرية عن أبيه ومسحت على أبيه من قبله فوضع رجل يده عليها في  
 غيبة المستحق ثم حضر المستحق وطلبها من واضع اليد فسلم له البعض وادعى أن البعض  
 الآخر هن على ستة عشر رايال فدفعها لوالده قبل موته ولا بينة له على ذلك فهل والحال  
 هذه يجبر واضع اليد على تسليم باقى الارض للمستحق المذكور ولا عبرة بدعواه بدون  
 بينة شرعية (اجاب) يؤمر واضع اليد على ارض غيره بردها اليه حيث كان مقر الدبها ولم  
 يوجد من ربهامها فيفسد سقوط حقه عنها وليس لواضع اليد الرجوع عليه بما ادعاه من  
 الدين المذكور بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جزء من  
 ساقية واربعة أفدنة طين بجوارها عن أبيه واجداه فصار عليه مبلغ من مال الطين  
 المذكور فدفعه عنه جماعة واخذوا الطين غارقة حكم الاصول الجارية فهل اذا قدر  
 على دفع المبلغ المذكور للجماعة المذكورين له اخذ طينه منهم ام لا (اجاب) لصاحب  
 الحق في الطين المذكور استرداده من واضع اليد عليه اذا لم يوجد ما يفي بسقوط حقه  
 منه ويلزمه اداء ما دفعه عنه باذنه من الدين ويؤمرون برفع ايديهم عن الطين وتسليمه لربه  
 والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت يدها على قطعة أرض  
 زراعية أميرية بعدموت أبيها من مدة ثلاث وثلاثين سنة وهى تزرعها وتتفح بها من غير  
 منازع ولا مدافع لها فيها والا ن يدعى ابن عمها المشاهد لتصرفها تلك المدة بانه يستحقها  
 عن عمه فهل لايجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من معارضتها فيها  
 بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وعن ثلاث بنات وتحت يده قطعة أرض  
 زراعية رهنا على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة  
 التركة تقسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بها  
 دون الاناث (اجاب) ما تركه الميت من الدين بعد قبضه يقسم بين جميع ورثته كسائر  
 متروكاته وليس لأحد من الاختصاص به بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له قطعة أرض زراعية عن أبيه فوضع انسان يده عليها وادعى انه دفع عنها غارقة

سنة	رمضان	
١٢٦٨	٨	بموجب وثيقة معه فيها اسماء شهود ميتين فهل لا يعمل بتلك الوثيقة ودعواه دفع الغاروقة باطلا حيث لم يكن له بينة ويمكن صاحب الارض منها (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعمل على صلح من غير اثبات والله تعالى اعلم (سئل) في اخذوا قطعة ارض زراعية اميرية محزوا عن زراعتها فتركوها الرجل اجني واسقطوا حقهم منها له من مدة سبع سنين بموجب وثيقة بيده بائنة المضمون بالبينة الشرعية والا نريدون منازعته واخذها منه منكرين للاسقاط المذكور فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد به ولا عبرة بانكارهم له اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقهم من ارض الزراعة الاميرية باختيارهم معارضة المستط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الفرائض غاروقة على قطعة ارض زراعية اميرية بموجب وثيقة بيد المرتن فهل اذا اراد رب الارض اقتسكا كما يلزمه ان يدفع بدل الدين فرائضه او يسعريوهما من القروش (اجاب) يلزم المدين دفعه مثل ما عليه من الدين بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن ابن عم وتحت يده ارض زراعية وهما على قدر معلوم من الدراهم فهل تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم على ورثة الميت ذكورا واناثا بالفريضة الشرعية وليس لابن ابن العم معارضة البنات في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تركه الميت في المذكور مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية وللورثة المأثمة بما مورثهم من الدين وما تحصل منه يقسم بينهم كباقي المتروكات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وابن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من جملة ما تركه قطعة ارض اميرية فاستولى عليها ابن الاخ مدة خمس سنوات باذن الحاكم وبعد ذلك ماتت البنت وترك زوجها لها فنافزع الزوج ابن الاخ في الارض فهل لا يكون لزوج البنت استحقاق في الارض المذكورة (اجاب) لا معارضة لزوج المرأة بعد وفاتها فيما كان يدايبها من الارض الاميرية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية رهنا لرجل على قدر معلوم من الدراهم فهل للراهن دفع دراهم الرهن وافسكا كما من يد المرتن ويؤمر المرتن بدفعها للراهن حيث كان معترف بأن الحق له فيها (اجاب) حيث كان الحق في الارض المذكورة ثابتا للرجل المذكور يؤمر واضع اليد عليها بتسليمها له والحال هذه ويؤمر المدين بدفع ما عليه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية تلقاها عن ابيه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وحفر فيها بئرا ثم تركها وغاب الى جهة بعيدة فاعطاها شيخ البلد لرجل آخر وضع يده عليها وصار يتصرف فيها مدة عشرين سنة فادعى الا ن رجل على واضع اليد ان الارض حقه عن ابيه وان اياه كان رهنا والوالد الغائب على قدر معلوم بذمته ومعه بينة تشهد بذلك ويريد
١٢٦٨	١٠	
١٢٦٨	١٠	
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	١٤	

اخذها من واضع اليد فانكر واضع اليد دعواه وجدها فهل لا يجب لاخذها من واضع  
اليد ولا تسمع الدعوى منه حيث كان حاضر او مشاهد لتصرف واضع اليد وهو ساكت  
من غير منازعة ومن غير مانع يمينه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور بعد مضي  
هذه المدة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
قطعة ارض زراعية اميرية من مدة ثمانى عشرة سنة وهو يزرعها ويتقربها من غير  
منافعة له فيها تلك المدة تلقاها عن خاله والا ن يدعى رجل حاضر ومشاهد لتصرف  
واضع اليد بان له حقها فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه  
بعد مضي هذه المدة ويمنع من معارضته فيها بدون وجه شرعى واذا عمل ذلك المدعى  
بان له حقها في الميراث عن خاله وامه لاعتباره بتعلله المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى  
والحال هذه ولا توارث في الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلفت  
طين زراعية عن ابيها عن جدها ومكثت تزرعه خمساً وعشرين سنة مع تمكين الحماكم لها  
في تلك المدد المتطاولة ثم الا ن يريد رجل نزع الطين منها ويقول ان جدى ابن عم  
جسدك واناذرك وانت اثنى فهل لا يمكن من نزع الطين منها والحال هذه (اجاب) نعم  
لا يمكن من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت واضعة يدها  
على فدان طين اميرى مدة سنين وهى تزرعه مع زوجها الى ان توفيت سنة ١٢٤٨ فوضع  
يده زوجها على الفدان المذكور وصار يزرعه لنفسه الى الا ن والا ن يدعى ابن عم  
الزوجة بالفدان الطين المذكور ويطالبه برفع يده عنه حيث انه ابن عمها وهو العاصب  
لها مع ان المدعى مشاهد لتصرف الزوج المذكور في الطين المذكور من بعد وفاتها وهو  
ساكت ولم ينزعه كما انه لم ينزع هو ولا ابوه من قبله المرأة المذكورة مدة وضع يدها  
فهل والحال هذه يمنع المدعى المذكور من دعواه ويصير الطين حق الزوج (اجاب)  
لا معارضة لعاصب الزوجة مع واضع اليد على الفدان المذكور حيث كان الا ن هو  
مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين شقيقتين لهما قطعة ارض زراعية اميرية  
وهنتاهما بيد رجل اجنبى عنهما على مبلغ من الدراهم من مدة سبع سنين والا ن ارادتا  
افتكاكهما منه فادعى الاسقاط منهما له فانكرتا دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاسقاط  
بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ويكون لهما اخذ ارضهما منه ودفع دين الرهن حيث  
كان معترف لهما بها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك  
اختيارا فاذا كان الحق ثابتا للاختين ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقهما منها شرعا يكون  
لهما التراجع من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن  
عم عاصب وعن اخت وله قطعة ارض زراعية اميرية فوضع ابن ابن العم يده عليها وصار  
يزرعها مدة خمس عشرة سنة ومكث الحماكم منها فاددت الا ن اخت الميت ان تجعل  
الارض ميراثا عن اخيها وتأخذها من ابن ابن العم العاصب بطريق الميراث فهل لا يجب

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨



سنة رمضان

١٢٦٨

٢٥

لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس للاخت معارضة ابن ابن العم في ذلك حيث يمكنه الحكم منها (اجاب) لاحق للاخت المذكورة في تلك الارض الاميرية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض فلاحه غير قابلة للزراعة فجاءه أسقطوا حقهم منها اختيارا من غير اكرام لا تخبر بحضرة بيته فصارا لا خير يصلحها وزرعها مدة

١٢٦٨

٢٩

فلما صارت قابلة للزراعة أرادوا الرجوع عليه وأخذوا الارض منه فهل ليس لهم ذلك اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لمن تحقق منه اسقاط حقهم من ارض الزراعة الاميرية باختياره الرجوع فيما أسقطه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان زراعة اميريه عاطلة رماها الحاكم على بلدة أخرى بجوارها فدفعها أهل البلد لرجل مقيم في بلاد الطين بعد عرضه على أربابه وامتناعهم من أخذه فوضع يده الرجل المذكور سبع عشرة سنة واصلحه وانقي خرسه والآن ادعى جماعة من الحاضرين المشاهدين لتصرف واضع اليد بعضهم يدعي انه اولى بالاسقاط وبعضهم يدعي ان له

١٢٦٨

٣٠

حقا فيه بالارث فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم ولا ارث في الاطيان الاميرية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا يقضى لمدعيها بجهة الارث ويسقط الحق منها بالترك اختيارا فليس للجماعة المذكورة من معارضة واضع اليد على تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارين ولها بعض ارض زراعة اميرية بيدها مسوحة باسمها فباعت عقارها المذكور لبناتها الثلاث في حال صحتها وسلامتها بمثل معلوم وقبضته وخرنه حال حياتها واسقطت حقها من ارض زراعتها لبناتها الثلاث ايضا قبل موتها بربع سنين بموجب حجج شرعية من القاضي بذلك ثابتة المضمون ووضعن ايديهن على ما ذكر حال حياتها ثم ماتت الاثنان عن بناتها الثلاث وعن ابن عم فاراد أن يجعل ما ذكر تركته عنها فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ويكون الحق فيه لبناتها خاصة دونه ويمنع من معارضتهن بدون وجه شرعي

١٢٦٨

٧

شوال

(اجاب) اذا ثبت البيع والاسقاط من المالك لبناتها الثلاث المذكورات واستوفى ذلك شرائط الحجة والزوم حال صحة المالك لا يكون لابن العم المذكور معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية مدة ثلاثين سنة ثم بعد ذلك ادعى شخص اجنبي بان هذه الارض له كان دفعها لواضع اليد رهنًا وانكر واضع اليد دعواه ولا بد له على دعواه بل اعتمد في ذلك على حجة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بهذه الدعوى والحال هذه ولا يعول على هذه الحجة

١٢٦٨

٨

(اجاب) لا تسمع الدعوى بعده حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وبفرض العذر دنا لا يحمل بمجرد الخط فلا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة عن ابيه صار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان اكثر من سبع عشرة سنة فاسقط حقها فيها لا تخرو له جار

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

طلب اخذها بالشفعة ورفعه لدى قاضي بلدهم فنفعه من ذلك ثم رجع وادعى بان له حقا في الارض متعللا بان ابيه كان يزرع فيها سنة ثلاث واربعين ويريد منقوعة المسقط والمسقط له فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على واحد منهما والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه وليس له معارضة واضح اليد على الارض المذكورة حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية اميرية موهنة تحت يد جماعة اسقطوا الحق فيها لا تخرب بدون اذن من ملاها نافذا او يكون ملاها رافع يدواضي اليد عليها واخذها فيها من المرتنين بدون اذن ملاها نافذا او يكون ملاها رافع يدواضي اليد عليها واخذها منهم حيث كانوا معترفين بان الارض لهم ولا صولهم من قبلهم ويتعللون عليهم باسقاط المرتنين الحق لهم فيها فقط (اجاب) نعم لا يكون الاسقاط على الوجه المذكور نافذا ولا صاحب الحق في تلك الارض انتزاعها من واضي اليد عليها حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية محزر عن زراعتها وعن القيام بوظائفها وصار عليها انكسار لجهة الديوان فتر كها صاحبها باختياره وغاب فاعطاها الحاكم لابن اخته ومكنه منها ودفع ما كان متجمدا عليها من مال الخراج وصار يتصرف فيها مدة تزيد على سبع واربعين سنة ومسحت عليه الى ان مات صاحب الارض عن ابن غائب فاراد رجل آخر ان ينازع وارضع اليد فيها متعللا بان ابن صاحب الارض الغائب وكله في اخذها منه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة ويمنع من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة ذكور وله ارض زراعية فاعطى لكل من اولاده الثلاثة جانباً من ارض الزراعة واستولى كل واحد منهم على ما اعطاه له ابوه وقبضه وحازره لنفسه على حدة خاصة دون ابيه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه مدة في حال حياة ابيه الى ان مات الاب عن اولاده الثلاثة ومضى على ذلك ست عشرة سنة ثم بعد ذلك مات احد الاولاد الثلاثة عن اولاده الذكور وعن اخويه فاراد الاخوان منازعة اولاد اخيهما في الارض متعللين بان نصيب اخيهما الميت في الارض زائد عن نصيبهما فهل والحال هذه لا عبرة بتعللهم بذلك وليس لهما نقض ما اعطاه الاب لاختيهما الميت وحازره لنفسه في حال حياة ابيه (اجاب) الاحق بما في يد المتوفى فانما من الارض الاميرية الخاصة به اولاده الذكور وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض اميرية كان يزرعها ويدفع ما عليها من الاموال الاميرية ثم عجز عن زراعتها وعما عليها من الخراج فنزعها الحاكم من يده واعطاها لرجل قادر على زراعتها وجبره على دفع ما عليها من الخراج فاستولى الرجل المدفوع اليه عليها سبع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها مع اصلاح الارض هذه المدة المذكورة ومشاهدة الرجل المتزوع من

سنة	شوال	
١٢٦٨	١٧	يده وترها اختيارا ثم اراد الا ان الرجل المتزوج عن منه نزعها ممن هي تحت يده فهل والحال هذه لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة دفعوا الرجل قطعة ارض صالحة للزراعة ليزرع فيها واخذوا منه قدر ارض الدرهم بطريق الرهن عليها ومكثت تحت يده عشرين سنة والا ان يريدون ان يستردوها ويدفعوا له درهم الرهن فامتنع من تسليمها لم متعللا انه اشتراها منهم واخرج وثيقة من يده يدكر فيها ما يدعيه من الشراء لكن لا بينة تثبت له ما في وثيقته فهل لا يجب لذلك ويجبر على دفع الارض لاصحابها حيث لم يوجد له برهان يقوى ما يدعيه به (اجاب) لا يعمل بالخط فلا يقضى بصلك بدون اثبات مضمونه شرعا حيث اعترف واضع اليده بالحق في تلك الارض للدعين ولم يثبت عليهم ما يفيد سقوط حقهم منها يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة عجز عن زراعتها ودفع خراجها فتر لها باختياره وخرج من البلد فاعطاها الحاكم لرجل فزرعها الرجل المذكور ثلاث سنين وهو يدفع خراجها ثم رجع الرجل الاول واراد منازعة واضع اليد على الارض المذكورة ثم حصل التوافق بينهما على اسقاط حق الرجل الاول لواضع اليد على الارض منها في مقابلة قدر معلوم من الدرهم وحصل ذلك على يد بينة ثم بعد ذلك اراد الرجوع عليه ودفع درهم الاسقاط تعنتا منه فهل اذا كان ذلك قابلا بالوجه الشرعي لا يمكن الرجل المسقط التارك حقه من ذلك وتبقى الارض تحت يد واضع اليد (اجاب) نعم لا يمكن الرجل المذكور من ذلك والحال هذه وتبقى الارض تحت يد المسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ونخيل وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فهل يكون الحق في اطيانه لا ولاده المذكور بالسوية بينهم حيث كانوا واضعين ايديهم عليها جميعا بعد موت الاب ولا يكون لاحدهم منع الاخر منها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون لاحدهم والحال هذه والمنع والله تعالى اعلم (سئل) في امر اثنين تملكان قطعة ارض زراعة اميرية ثم رهنتاها تحت يد رجل على قدر معلوم من الدرهم وبقيت معه مدة عشرين سنين والا ان ارادتا انفسكا كاهما منه فادعى المرتهن الاسقاط منهما له على يد بينة تشهد له والحال ان احدا البينة اخوه والثاني ابن عم شيخ بلدته فهل تقبل شهادتهما وهل اذا كانت الراهنان معهما بينة تقدم على بينة المدعي بالاسقاط (اجاب) اذا ثبت مدعي الاسقاط اختيارا دعواه بالبينة العادلة بعد دعوى صحيحة قضى له بمداعاه ولا يمنع من ذلك كون احدهما شاهدين اخطا للشهود له والاخر ابن عم لشيخ البلد حيث كانا عدلين لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له الاب ساقية واطيانا فوضع العم يده عليها وتصرف في رهن الساقية والاطيان لرجل اجنبي بدون ولاية شرعية فهل لا ينفذ تصرفه ولا حق له
١٢٦٨	٢١	
١٢٦٨	٢١	
١٢٦٨	٢٩	

٤٩ ١٢٦٨

ذى القعدة

٢ ١٢٦٨

٣ ١٢٦٨

٣ ١٢٦٨

١٢ ١١٦٨

١٢ ١٢٦٨

فيه ويكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيد اخذها واقتسكا كما من هي بيده حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه بالبيعة الشرعية (اجاب) لا يتخذ تصرف العلم والحال هذه بالرهن فيما آل للقاصر المذكور عن ابيه اذا كان حقه في الارض باقيا ولم يوجد ما يقتضي سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية تبادلا وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره من مدة عشرين سنة وزيادة والآن يريد احدهما الرجوع على الآخر فهل لايجاب لذلك شرعا ولا يكون لاحدهما منازعة الآخر فيما تركه باختياره بعدمضي هذه المدة (اجاب) نعم لايجاب كل منهما لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته وابن عم عاصب وله قطعة ارض زراعية موهونة تحت يد رجل مكن الحاكم ابن العم منها فهل يكون الحق في ارض زراعتهم من مكنه الحاكم منها وليس لبنت الميت ولا لأخته معارضة ابن العم المذكور (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم طين زراعية تركوا حقتهم فيه لا تخوين لجزهم عن زراعتهم ودفع خراجهم واسقطوا حقتهم فيه لهم طائعين مختارين ووضعوا ايديهم عليه وصاروا يرزونه ويدفعون خراجهم لجهة الديوان وما جعل عليهم من التوزيع والبقايا التي وزعها الحاكم عليهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن اراد ارباب الطين الرجوع عليهم فيه متعالمين بانهم فادرون الآن على زراعتهم ودفع خراجهم لجهة الديوان فهل لايجابون لذلك ويكون الحق فيه لواضع اليد عليه (اجاب) نعم لايجابون لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية غير صالحة للزراعة اسقط حقه منها لآخر باختياره من غير مقابل بموجب حجة شرعية من القاضي بذلك ثابتة المضمون بيد المسقط له فبعد ان وضع يده عليها واصلمها وصار يرزونها ويتنفع بها نحو عشر سنين من غير منازع له فيها مات المسقط عن ابن فاراد ابنه منازعة المسقط له واخذ الارض منه وبيعها له او لغيره فهل اذا كان الاسقاط من ابيه ثابتا بالبيعة الشرعية لايجاب لذلك وينع من معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية كرهه ذو شوكة على بيعها لآخر فباعها بدون القيمة فهل لا يصح بيعها له ولا يسقط حقه منها بالا كراهه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا تحقق الا كراهه الشرعي على البيع والاسقاط لا يسقط حق المكره من تلك الارض ويكون له انتزاعها من واصلع اليد عليها حيث لم يوجد ما يفيد الرضا وسقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعارها لآخر ليزرعها عارية تحت يده فوضع المستعير يده عليها ثم بعد مدة طلبها منه المعير فادعى المستعير انه اشتراها من المعير ولا بينة له على دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء

بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المحردة عن الاثبات ولا يسقط حق المغير منها بدون وجه شرعى (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بتركها والاعراض عن زراعتها بالاختيار فاذا لم يوجد من المغير ما يفيده سقوط حقه من تلك الارض يكون له استردادها ويؤمر المستعير والحال هذه برفع يده عنها والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين شقيقتين واضعتين ايديهما مع امهما على قطعة ارض زراعية اميرية من طين ابيهما مدة تزيد على ثلاثين سنة وهما ينتفعان بها بالزرع والمشاركة عليهما من غير منازع لهما فيها هذه المسدة والآن تريد ورثة عمهما المطلاعون على تصرفهما هذه المسدة نزعه منهما متعللين بالقرابة وبأن النساء لاحق لمن في الاطيان فهل لا تجاب ورثة الام لذلك بعدمضى هذه المسدة ولا يكون لهم نزاع الاطيان من البننتين المذكورتين ولا عبرة بتعللهم

المذكور (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فليس لو ارث المذكور والحال هذه معارضة واضعتي اليد على تلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية يحجز عن زراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان وترك حقه منها والمحاكم دفعها لرجل وضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة تزيد على خمس عشرة سنة واسقط حقه منها الاخر وهذا الاخر حفر فيها بئر او وضع يده عليها نحو سنتين وهو يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان والآن اراد من تركها ولا اخذها من واضع اليد عليها متعللا بأنه قادر الآن على زراعتها ودفع خراجها والحال انه حاضر موجود ومشاهد لتصرف واضع اليد ولن كان قبله ولم يدع ولم ينزع فهل لا تسمع

دعواه بعد ثبوت تركها والحال هذه (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بتركها بالاختيار فليس لمن تركها بالاختيار معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بناته وعن اولاد اخيه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته اطميان زراعية اميرية مرهونة بيده دفع عليها قدرا معلوما من الدراهم غاروفة فهل والحال هذه يمكن كون اللاناث اخذ ما يخصهن من

دراهم الغاروفة وليس لاولاد المذكور منعهن من ذلك (اجاب) لبنات المتوفى مطالبات بدين ابيهن بما يخصهن في الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية عن ابيه مات وتركها لابنه القاصر فوضع رجل يده عليها واخذ الابن القاصر في حجره وترتبته وصار يزرع الارض الى ان بلغ القاصر ثم بعد بلوغ القاصر رشيد ادفع له الارض وتركها له باختياره فوضع الابن المذكور يده على الارض وصار يزرعها ويدفع خراجها وينتفع بها لنفسه مع حضور الرجل المذكور ومشاهدته له وهو ساكت من غير نزاع ومن غير مانع مسدة تزيد على

عشرين سنة فهل والحال هذه لا يمكن الرجل المذكور من نزاعها من واضع اليد (اجاب) نعم لا يمكن الرجل المذكور من انتزاع تلك الارض من واضع اليد عليها والحال هذه



والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية أميرية تبادلا وترك كل منهما حقه من أرضه للآخر باختياره ووضع كل منهما يده على ما اخذه وزرعه فهل اذا اراد احدهما الرجوع ونقض المبادلة لايجاب لذلك واذا تعلل بانه بذر البذر في الارض ولم ينبت لا عبرة بتعلله (اجاب) نعم لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته له قطعة أرض زراعية أميرية تركها باختياره حال خروجه من بلده فوضع رجل من اقراره يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه وابنه من بعده كذلك من مدة اربع وعشرين سنة من غير منازع له ولا يبه من قبله تلك المدة فهل اذا ادعت الا ان اقرار الغائب بان لهم حقا فيها بطريق الارث عن قريتهم الغائب لايجابون لذلك ولايجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لايجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية اسقط وترك حقه منها للآخر باختياره من مدة ست وعشرين سنة في نظير مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بيد المسقط له ثم مات المسقط عن ابن ابن فاراد منازعة المسقط له ونزعها منه منكر الاسقاط فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالبينة الشرعية لايجاب لذلك واذا اراد ابن الابن ان يرد شهادة البينة متعللا بقرابته للشهود له وان بينه وبينها خصومة ومنازعة والحال انه لادم ولا قذف ولا شتم ولا ضرب بينه وبين البينة لايجاب لذلك وتقبل شهادتها بالاسقاط (اجاب) نعم لايجاب ابن الابن المذكور لا تنزع الارض من واضع اليد عليها والحال هذه وقرابة غير الولاد لا تمنع الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك ما يورث عنه شرا من عقار ونخيل وتعود ومواشي فهل يكون جميع ما تركه الميت لورثته المذكورين للزوجة منه الثمن وما بقي لاولاده الذكور مثل حظ الانثيين ما عدا ارض زراعته الاميرية يكون الا حق بها والاولى بنوه الذكور القادرون على زراعتها ودفع خراجها (اجاب) للزوجة الثمن فرضا في جميع ما تركه الميت في ما يورث عنه والباقي يقسم بين اولاده الذكور مثل حظ الانثيين ولا توارث في الارض الاميرية والا حق بزراعتها بعد موت واضع اليد عليها ابناؤه الذكور وحيت كانوا قادرين على زراعتها ودفع ما عليها من المئون والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خراجية مرهونة عند رجل مسحت باسمه ثم بعد ذلك مات عن وورثة فوضع أحد الورثة يده عليها وصار يزرعها مدة ثم عجز عن زرعتها ودفع الخراج الموقوف عليها فاعطاها الرجل آخر باختياره طائعا مختارا وصار يزرعها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يدفع ما عليها الجبهة الديوان ثم بعد تلك المدة اسقط حقه من الارض المذكورة مستحقها الراهن لوضع اليد عليها الا ان فهل اذا اراد احد الورثة الذكور نزعها من واضع اليد عليها متعللا بانها مسحت باسم مورثه لايجاب لذلك حيث اسقط مستحقها حقه منها لوضع اليد عليها الا ان وقد تركها الواو

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٢

المذ كور باختياره كما ذكر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا على فرض ثبوت الحق فليس لمن يتحقق منه تركها باختياره معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على فدان طين زراعية ونصفه هو ويتصرف فيه مائة سنة ثم يدعى على ثمانى عشرة سنة بالزراع وغيره لنفسه دون غيره فالآن ادعى رجل انه يملك الطين المذ كور ويريد رفع يده واضع اليد عنه فانكر واضع اليد دعواه مع انه كان حاضرا فى البلد ومشاهد التصرف واضع اليد

١٢٦٨

٢٣

تلك المدة ولم يعارض ولم ينازع فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الوقف والارث ووجود عد شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل بيده قطعة ارض زراعية اميرية عجز عن زراعتها ودفع خراجها فوزعها المحاكم على رجل آخر وجبره على دفع ما عليها فوضع ذلك الرجل يده عليها وصار يزرعها وينتفع بها من مدة سبع عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد رجل من اقارب التارك لها مشاهد التصرف واضع اليد نزعها منه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم

١٢٦٨

٢٧

مضى هذه المدة حيث كان متعللا بغير رد القرابة مع وجود من هو اقرب منه ومع وجود ابن التارك المذ كور ولم ينازع واضع اليد فى هذه الارض (اجاب) نعم لا يجب الرجل المذ كور لزراع الارض من واضع اليد اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة يستحقون جانب طين زراعية اسقطوا حقهم فيه لرجل فى نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده عليه وصار يزرعه مدة من السنين فالآن ادعى المستقطون ان لهم اولاد اخ يستحقون فيه حصة ويريدون بذلك ابطال الاسقاط مع عدم

١٢٦٨

٢٨

منازعة الاولاد فهل اذا ثبت الاسقاط بالبينة يكون صحيحا (اجاب) يسقط الحق من الارض الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فلاحق للاخوة المذ كورين فى تلك الارض حيث ثبت الاسقاط والترك منهم لها بالاختيار ولا تسمع دعواهم عما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك ساقية وأشجار اوله ارض زراعية اميرية مات عن ابن غائب فوضع شيخ البلد يده على ذلك ثم بعد مدة حضر الابن واراد اخذ ما تركه

١٢٦٨

٣٠

الاب له فنعاه شيخ البلد من اخذه متعللا بان اباه اسقط حقه من ذلك له بموجب وثيقة بيده غير ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فانكر رب الارض والساقية دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون للابن المذ كور اخذ ما تركه له الاب اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يقضى للابن بما يستحقه ميراثا عن ابيه وهو اولى بما تركه ابوهم من ارض الزراعة الاميرية الحالية عن حق القرار ايضا اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاده الذكور البالغ وترك لهم ساقية وأطيانا فوضع شيخ البلد يده على ما ذكر وتصرف فيه بالبيع لرجل اجنبى فى غيبتهم بدون اذنهم ورضاهم فهل لا يتخذ تصرفه ويكون لهم

ذى الحجة  
سنة  
١٢٦٨ ٤

فسخ البيع وابطاله واسترداد المبيع من المشتري حيث كان الحق ثابتاً لهم فيه عن أبيهم  
بالبيعة الشرعية (اجاب) يتوقف بيع ملك الغير واسقاط منفعة أرضه الاميرية بدون  
أذنه على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
أرض زراعية اميرية اسقط حقه منها لابنيه مناصفة في حال حياته وصحته وسلامته بحضرة  
بيته وصار كل منهما يتصرف في نصيبه في حال حياة أبيه مدة سنين ثم مات عن ابنيه  
المدكورين فادعى ابن عمه لهما بأن أباهما اعطاهما من أصل الطين المدكور فداناً ونصفاً  
قبل موته فانكر ادعواه ذلك والحال انه لم يحصل منه قبض ولا حيازة في حال حياة أبيهما  
فهل لا يجب لذلك شرعاً ويمنع من منازعتهما في طينهما بدون وجه شرعي حيث لا بيعة له  
على مدعاه مع الانكار (اجاب) نعم لا يجب لابن العم ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل ادعى بأن والده يملك منفعة قطعة أرض زراعية اميرية وقدرها فدان  
وأربعة عشر قيراطاً وأخذ والده في النظام من ابتداء سنة ٣٨ وكان المدعى صحبة  
والده حتى حضر بالناحية الآن لبلده بعد وفاة أبيه فوجد وجلاً واضعاً عايدته على الأرض  
المدكورة مدعياً أنه اشتراها والده من والده المدعى بمبلغ من الدراهم بموجب وثيقة ولا  
بيعة له على ذلك فانكر الوارث ادعواه المدكور فالحكم في ذلك (اجاب) يسقط الحق  
من أرض الزراعة الاميرية باهمالها وترك زراعتها بالاختيار فاذا ترك المدعى ووالده  
زراعتها تلك المدة بالاختيار لا يكون للمدعى معارضة واضع اليد عليها والاقله  
المعارضة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تحت أيديهم اطيان عجزوا عنها وعن زراعتها  
في سنة ٤٠ فرماها المحاكم على جماعة آخرين من الفلاحين ووزعها عليهم واعطاها  
لهم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا يزعمونها ويدفعون خراجها الفاية سنة ٦٣ ثم  
عجزوا عنها أيضاً فرماها المحاكم على رجل آخر واسقطوا حقهم فيها باختيارهم للرجل  
المدكور ومضى على ذلك فحوار بع سنين الى الآن ثم بعد هذه المدة كلها أراد بعض  
اصحاب الاطيان الذين عجزوا عنها في سنة ٤٠ معارضة واضع اليد الآن وأخذ اطيانهم  
منه والدعوى فيها والحال ان الاطيان المدكور كانت خرساً لا تصلح للزراعة قصارت  
صالحة للزراعة فهل لا يجبون للرجوع ولا يكون لهم فيها حق بعد هذه المدة والترك  
اختياراً لاسيما وهم حاضرون ومشاهدون للتصرف وساكنون (اجاب) نعم لا يجبون  
لاتقاع الأرض من واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
شقيقين واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعية اميرية عن أبيهما من مدة خمس عشرة  
سنة وزيادة ثم مات أحدهما عن أخيه الشقيق وعن ابن قاصر فوضع يده الاخ الشقيق  
على الأرض جميعها مدة من السنين ومكنه المحاكم منها وصار يزعمها ويدفع ما عليها الجهة  
بيت المال وخرج الابن القاصر من البلد هارباً ولا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته فهل  
والحال هذه اذا أراد شيخ البلد نزاع الأرض من الاخ المدكور بدون وجه شرعي لا يجب

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٤

لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) ليس لشيخ البلد نزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية اعاد كل منهما ارضه للآخر ليزرعها عارية تحت يده فهل اذا اراد ان يرجع كل منهما في عاريته يجاب لذلك ويجبر كل منهما على رد

العارية لربها واذا ادعى احدهما انها مؤبدة ولم يبرهن عليها لا عبرة بدعواه (اجاب) نعم للغير الرجوع في عاريته واسترداد الارض المذكورة ما لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية بين رجلين بزرعها مناصفة ويدفعان خواجه الجهة الديوان قسمت فاخص كل منهما بمجصة منها فاحدهما اسقط حقه لرجل في مقابلة دراهم دفعها له وكتبت في الديوان باسمه ونزل عنها المسقط نزولا شرعيا وتولى عليها المعطى له وصار بزرعها لنفسه ثم لمسامات المسقط تعرض له الرجل الآخر الذي كان شريكا للمسقط وأراد ان يأخذ الحصة من الارض من المسقط له فهل يمنع من

التعرض له حيث اسقطت له من مستحقها وكتبت في الديوان على اسمه (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاستقاط والترك اختيارا حيث اسقط من له الحق فيها حقه لا آخر يكون حق زراعتها للمسقط له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم فترها المرتهن وتسحب من يده فوضع رجل اجنبي يده عليها فهل اذا اسقط الراهن حقه منها لو اضاع اليد عليها في نظير

مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك يصح اسقاطه وعليه دفع الدين لربه اذا حضر من غيبته (اجاب) نعم يصح الاسقاط حيث لا مانع وليس للمرتهن والحال هذه معارضة المسقط له وله الرجوع بدينه على مدينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت اخته وكان يستحق في حال حياته منفعة قطعة أرض زراعية اميرية وبعد موته تداينت وارثاه المذكورتان دينان من رجل اجنبي ورهنتا عند الدائن حجج هذه الارض فقط دون الارض فهل لا عبرة برهن الحجج المذكورة ولا يكون للدائن حق

في الارض المذكورة والحال هذه (اجاب) ليس للدائن المذكور حق في الارض المذكورة والحال ماذ كروا عبرة برهن الحجج بل لا عبرة برهن الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية اميرية مشتركتين بينهم بالسوية فافترقوا فرقتين واختارت كل فرقة منهم قطعة ووضعوا يدها عليها واسقطت حقهما من القطعة الاخرى للفرقة الاخرى حال كونهم متراضين على ذلك وتصرف كل واحد فيما استولى عليه بغرسه اشجارا ونخلا مدة تزيد على احدى وعشرين سنة ثم الا ان اراد بعضهم نقض ما وقع بينهم من فسخ المراضاة والرجوع فيما اسقط حقه فيه من غير وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك والحال هذه

(اجاب) نعم لا يكون لاحدهم الرجوع على الآخر فيما هو يبيده اذا كان الواقع ما هو

٢٤ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعة اميرية وعلى ساقية مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ينتفع بذلك المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه جماعة من اهل تلك الناحية بان الساقية لهم ويريدون اخذها من يده والحال انهم حاضرون ومشاهدون لتصرفه وانتفاعه بالارض والساقية المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسع دعواهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسع دعواهم بما ذكر بعدمضي هذه المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه من مدة ثمان واربعين سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة بعدى عليه شيخ بلده واخذ جانبها من يده دون وجه شرعي متعللا بان الحق له فيها فانكروا وضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ويحجر شيخ البلد على رد الارض لربها حيث كان الحق ثابتا له فيها (اجاب) اذا كان الحق في الارض المذكورة ثابتا للرجل المذكور لا يجاب شيخ البلد لا نزعها منه ويؤمر بردها له حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه مدة تزيد على عشرين سنة فادعى الآن رجل على واصل اليد ان الارض حق عم ميت له وان عم الميت كان رهنها عند عم واصل اليد ويريد المدعي اخذها من واصل اليد بطريق الميراث عن عم الميت فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع المدعي من معارضة واصل اليد فيها بدون وجه شرعي سيما وقدم كنه المحاكم منها (اجاب) نعم لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور حق في هذه الارض بطريق الارث عن عمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع له جماعة ارض زراعتهم الاميرية وتروكوا حقهم منها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ووضع يده عليها مدة من السنين وهو ينتفع بزراعتها ثم حكم في البلد الحاكم فاخذ منه الارض غصبا وتعدى ثم توفي الحاكم وترك الارض لاربابها فضررب الارض المذكورة واراد وضع يده عليها فعارضه بعض اهل بلده واراد منعه عنها فهل اذا ثبت بطريق شرعي استحقاؤه لها ولم يوجد منه ما يفيد سقوطه بوجه شرعي لا يمنع منها ويكون الحق له فيها خصوصا ويده حجة مشتملة على ختم القاضي وشهود يشهدون بذلك (اجاب) اذا كان حق رب الارض ثابتا له فيها بالوجه الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون لاحد معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو يتصرف فيها فاراد الا ان رجل اخذها من واصل اليد متعللا بانها حق عم ميت له ويريد اخذها منه بطريق الميراث عن عمه المذكور فانكروا وضع اليد ذلك فهل والحال هذه لا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع من معارضة واصل اليد لا سيما مع حضور



المدعى في البلد ومشاهدته تنصرف واضع اليد فيها بالزرع وغيره بلا منازعة مع التمكن تلك  
 المدة (اجاب) لايجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس للرجل المذكور اخذها  
 من واضع اليد بدعى الاثر عن عمه المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل واضع يده على ارض زراعة اميرية بطريق الاسقاط من صاحب الحق فيها مدة  
 سنين وهو يصلحها ويدفع خراجها الى الديوان فادعى عليه رجل من اهل البلد مشاهد  
 لتصرف واضع اليد وتصرف المسقط له مع تركه لذلك اختيارا ان هذه الارض كانت  
 له سابقا قايض عليها بارض اخرى بدلها من رجل وهذا الرجل أعطاهما لغيره بالاسقاط  
 وهذا الغير أعطاهما لواضع اليد بالاسقاط ويريد أن يرجع في المقايضة الاولى وينقض  
 ما حصل بعدها متعللا بأنه لم يأخذ بدلها من الاول والحال انه لم يكن قوله صحيحا فهل  
 لا يكون له الرجوع الى واضع اليد الآن باخذ الارض منه حيث كان تاد كالأرض  
 المذكورة باختياره مدة من السنين مع مشاهدته هذه التصرفات واسقاطه حقه منها  
 للأول الى أن آلت لواضع اليد الآن واخذ له بدل ذلك كما هو ثابت ذلك ومحقق  
 (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن  
 تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضته المسقط له ولا واضع اليد عليها بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق منفعة اطيان زراعة جعلت لها وكيلاعنها في  
 زرعها وغيره واذنته بان يستبدل جانب طين بدلها فاستبدل من رجل آخر قطعة ارض  
 بدلها ووضع كل منهما يده على ما استبدله من الآخر وصار كل يتصرف فيه بالزرع وغيره  
 مدة ثمان سنين فهل والحال هذه اذا اراد احدهما ابطال المبادلة المذكورة واخذ طينه  
 من الآخر لا يجاب لذلك (اجاب) يسقط الحق في ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط  
 والترك اختيارا فليس لمن تحققت منه المبادلة والاسقاط اختيارا ولا آخر معارضة المسقط  
 له في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 اولاده المذكور بالتصريف وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه قطعة أرض زراعة  
 اميرية فادعى رجل بانه وصى عليهم ووضع يده على جميع ماتر كه الاب وعلى اطيانه  
 واعترف بحضرة بيته بان الطين للايتام وانه وصى عليهم والآن بلغوا وادوا ومنعه  
 من التصرف فادعى بانه اشترى الاطيان من ابيهم فهل اذا كان اقراره ثابتا بالبينة  
 الشرعية بان الطين لهم لا عبرة بدعواه الشراء من ابيهم ويكون لهم منعه منه (اجاب)  
 يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الحق في تلك الاطيان للأولاد  
 المسذكورين يؤمر بتسليمها لهم اذا لم يتحقق ما يوجب سقوط حقهم منها بالوجه الشرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية حبسه شيخ بلده وضر به  
 ضرر بشديد او تصرف فيها ببيعها لرجل اجنبي بدون اذنه ورضاه فهل لا ينفذ تصرفه  
 ويكون لرب الارض نزعها من هي يده حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبينة الشرعية

ومسوحة عليه (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك  
اختيارا فاذا لم يوجد من الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض باختياره  
لا يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض يزرعها بالمال  
فاستقط حقه منها في حال حياته لزوجته على يديها في نظير دين لها عليه على يديها ايضا  
ووضعت يدها عليها ثم مات الرجل المذكور وصارت تحت يدها فحوا ثلثي عشرة سنة  
تدفع ما عليها وتزرعها ثم بعد ذلك جاء ابن ابن عم لليت واراد ان ينزعها من يدها بطريق  
الميراث فهل اذا ثبت الاستسقاط والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) يستحق الحق من  
ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا فليس لابن ابن عم المسقط المذكور  
معارضة المسقط لها في ذلك والحال هذه ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعية يحزوا عن زراعتها وعن  
القيام بوظائفها فقر كوها لجماعة باختيارهم من بلدة اخرى ومكثهم الحاكم منها  
وصاروا واضعين ايديهم عليها مدة سبع سنين ثم بعد ذلك اسقط واضعو اليد حقتهم فيها  
لرجل آخر فوضع الآخر يده عليها وصار يتصرف فيها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد  
هذه المدة اراد ارباب الارض الذين يحزوا عن زراعتها والارجوع فيها على واضع  
اليدها لا يجابون لذلك حيث تركوها باختيارهم سيما وقد مكن الحاكم واضع اليد  
منها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستسقاط والترك اختيارا فليس لمن  
تحقق منه ذلك معارضة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
ارض من البحر نزل الماء عنها فوضع رجل يده عليها واستعملها في الزراعة فبلغ الحاكم  
المولى على جهتهم ذلك فمسحها الحاكم عليه ومكثها وقرر عليه خراجها و اضافها  
على زمام بلد المستعمل لها واستمر مستعملا لها مدة سبع عشرة سنة وهو يدفع خراجها من غير  
منازع له فيها هذه المدة والآن يدعي رجل انها له متعلا بانها تتبع ارضه على شاطئ  
البحر فانكر واضع اليد دعواه فهل بعد مضي تلك المدة لا عبرة بتملكه المذكور (اجاب)  
ليس للرجل المذكور نزع الارض من واضع اليد عليها والحال هذه بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان اميرية مسوحة عليه اعطى شخصا جانبا  
منها بالغاروقه بمبلغ معلوم من الدراهم فاراد اخذها منه واعطاه دراهمه فامتنع متعللا  
بان معه حجة اسقاط فطلب منه اثباتها بالبينة الشرعية فلم يثبت وبعض البينة ظهر انه  
كان غائبا والاخر جحد الشهادة وسلمت الارض لساكنها وزرعها ذرة فهل اذا لم يثبت  
ذلك بالوجه الشرعي لا عبرة بمجرد الحجة وتبقى الارض بيد ساكنها ولا تنزع عنه الا بثبوت  
ناقل شرعي (اجاب) لا يقضى بمجرد الخط بدون اثبات مضمونه شرعا فلا تنزع تلك الارض  
من يده من مسحت عليه حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واصل يده من بعد والده على ارض خراجية مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة

سنة

محرم

والحال انه ليس ذاشو كنه يثني باسمه ادعى عليه رجل آخر من التاحية بان هذه الارض المدعى بها ملك واثر لو الله وانها كانت رهونة تحت يد والد المدعى عليه ولم يبرهن على ذلك والمدعى ليس بغائب ولا قاصر تلك المدة الى الآن فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من النزاع فيها (اجاب) لا تنزع الارض الاميرية من واضع اليد عليها بمجرد دعوى ذلك الرجل على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنين له كور التصرف وترك ما يورث عنه شراعا ومن جملته مئة وكاته قطعة أرض زراعية اثرية فوضع رجل اجني يده عليها بغير وجه شرعي وادعى انه اسقطها له ابوهم قبل موته واظهر ورثة متطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة عن الاثبات شرعا ويكون الحق فيها لابنائهم المذكورين القادرين على زراعتها (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتكليف اختصارا فاذا اثبت الرجل المذكور دعواه الاسقاط يكون الحق في تلك الارض له والا فلا وصرحوا بان الاحق بالارض الاميرية ابناء المتوفى عنها القادرون على زراعتها ودفع مؤنهم بالجهة بيت المال اذ لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية بمجر عن زراعتها ودفع خراجها فوزعها الحاكم على رجل آخر وجبره على دفع ما عليها فوضع ذلك الرجل يده عليها وصار يزرعها ويتنفع بها ست عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة مع مشاهدة صاحب الارض له في التصرف ولم ينزعه فالا ان يريديوارث تارك الارض نزاعها من واضع اليد بعد مضي المدة المذكورة فهل لا يجب له ذلك وتبقى تحت يد واضع اليد (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا يجب الوارث المذكور لا تنزع تلك الارض من واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة مستقلة وحدهما احدى ملك منفعة قطعة أرض عبرتها ثلاثة افدنة مكنت مدة طويلة يزرعها ويدفع مالها الى الديوان وكانت قد مسحت عليه ثم اعطى لاخته المذكور فدانانها على سبيل العارية ستة عشر سنة يزرعها على معاشه وانه متى احب ان يأخذ منه اخذ فاعطى ذلك الاخ المستعير بعض ذلك الفدان لرجل اجني على سبيل الاسقاط في حال غيبة الاخ المستحق عن البلد وجمد ملك اخيه لمنفعة ذلك الفدان فهل اذا حضر المستحق واثبت ان الحق له في الفدان المذكور وانه مسح عليه وانه كان عارية ولم تمض مدة تمنع سماع الدعوى يكون اسقاط المستعير باطلا والحق في الفدان للمستحق الارض (اجاب) اذا ثبت الحق في أرض الزراعة الاميرية لملاعيها بالطريق الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر واضع اليد بردها له حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض اميرية انشأ فيها ساقية من ماله الخاص به وصار واضعها يده عليها وكان له أب فقير ضمه هذا الابن اليه في معيشته وصار ينفق عليه حتى مات الاب عنه وعن بنات ايضا في معيشة ازواجهن ثم بعد مدة جاءت

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

سنة	محرم	
١٢٦٩	١٥	البنات تدعين على اخيهن ان الساقية ملك ابيهن وانه الذي انشأها من ماله فطلب من رفعت اليه الدعوى بينة منهن على دعواهن فشهدت بان الابن هو الذي انشأها من ماله دون أبيه لفقره اذ ذاك ولم يوجد لمن بينة شرعية تشهد بمقتضى دعواهن فهل والحال هذه لا يكون لمن حق في تلك الساقية ويكون الابن هو المختص بها وبالارض حيث عجزت البنات عن بينة تطابق دعواهن (اجاب) نعم لا يكون للبنات حق في الساقية المذكورة ولا في الارض والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن ارض زراعة عند آخره على مبلغ معلوم من الدراهم ثم اراد اخذ ارضه ودفع الدراهم فادعى قدر معلوم من الريالات المعاملة فانكر المرتهن دعواه وادعى ان هذا القدر من الريالات الفرائس واتي بحجة فيها محو وكشط والحال ان بينتهما ميتة فهل لا يعمل بتلك الوثيقة بدون ثبوت مضمونها شرعا (اجاب) لا يحكم بذلك لم يتحقق مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان والده المدعى حال حياته اسقط حقه من منفعة طين زراعة للمدعى عليه المذكور في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم بالجبر عنه والا كراهه من مدة أربع عشرة سنة ومات والده بعد الاسقاط في سنة خمس وخمسين والمدعى عليه ينكر ذلك ويقول انه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسبعة أشهر أخذ الطين المذكور من والده المدعى بالاسقاط الشرعي بالطوع والاختيار في نظير مبلغ من الدراهم دفعه له وانه توفي في سنة خمس وخمسين فاذا أقام كل منهما بينة يدعواهم من المقدم من البنتين (اجاب) على فرض تحقق الا كراه المذكور شرعا فسكوت المكره وابنه بعد زوال الا كراه المدة المذكورة عن المعارضة لذى اليد مع عدم المانع وتركه لمحقة اختيارا موجب لسقوط حق المدعى المذكور فليس له معارضة ذى اليد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة أميرية مشتركة بين رجل وابني أخيه أسقط العم حقه من نصيبه في مقابلة مبلغ من الدراهم وأسقط أحد أولاد الانح حقه من نصيبه ونصيب أخيه بالو كاله عنه في مقابلة مبلغ من الدراهم والآن يريد الموكل المذكور منازعة المسقط له في نصيبه منكر التوكيل لآخيه فهل اذا كان هناك بينة شرعية تشهد بتوكيل الاخ لآخيه في جميع شؤنه لا يجاب لذلك ولا عبرة بانسكاوه ويمنع من معارضة المسقط له فيما بيده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب الاخ الموكل المذكور لذلك اذا ثبت التوكيل بالاسقاط شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على ارض خراجية تلقوها عن آبائهم وأصولهم من مدة مديدة وهم وأصولهم متصرفون فيها ويتنفعون بها ويدفعون ما عليها من الخراج لجهة الديوان ولم ينزعهم أحد قدام الآن جماعة يدعون على واضعي اليد عليها انها كانت لأصولهم وان واضعي اليد عليها متعدون بوضع أيديهم هم وأصولهم من قبل والحال ان المدعين مشاهدون لتصرف واضعي اليد في الارض المذكورة ولم ينزعهم من الدعوى مانع شرعي

فهل اذا ادعى على واضعي اليد بين يدي القاضي واحتجوا باقرار واضع اليد بان الارض كانت لاصول المدعين وان اصولهم اسقطوا اصولهم الحق فيها لا يعتبر احتجاجهم بذلك ولو ثبت الاقرار بذلك لسقوط حقهم بتركهم لها تلك المدة ومشاهدتهم زراعة الغير لها ولو كانت في الاصل لاصولهم ولا يحكم بانتزاعها العجز المقر عما ذكر عن اثبات الانتقال لاصوله لضرورة الحق لو اضع اليد تلك المدة الجديدة بالترك اختيارا فيها مع مشاهدة زراعة الغير لها (اجاب) في الفتاوى الخيرية نقلا عن الزاهدي والقنية له حق القرار في ارض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد اه ثم قال فاذا كان هذا فمن له حق القرار فبالك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كدسا بالتراب فاذا تحقق الترك من المدعين بالاختيار سقط حقهم من تلك الارض ولا يجري فيها التوارث فلا يحكم بانتزاعها من واضعي اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين بني اعمام بالميراث عن اصولهم ويبد كل منهم قطعة ارض زراعة اميرية تركها له الاب وهو يزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين والآن يريد احدهم التعدي عليها ونزع الارض منهم بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضتهم في ارضهم بدون وجه شرعي حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن اصولهم (اجاب) لا ينزع شيء من يد احدا لا بحق ثابت فلا يجاب الرجل المذكور لانتراع الارض من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة كانوا مجتمعين في معيشة واحدة وكسب واحد فاداد ثلاثة منهم مقاسمة اخيهم الرابع فيما بأيديهم من مواش وأمتعة وارض زراعة اميرية وجزت القسمة بينهم في جميع ما ذكر بعد تقويمه سوى الارض ارباعا وكان عليهم مبلغ من الديون لا تخربن يبلغ مقدار قيمة ما اقتسموه تقر بباقتك الثلاثة المذكورون لاختيهم الرابع نصف ما بأيديهم من ارض الزراعة اختاروا اسقطوا له حقوقهم فيه في نظير التزامه بنصف ما عليهم من الديون واستولى المسقط له على ما ترك له من الارض وصار يتصرف فيه بالمزراعة والاستغلال ودفع ما عليه من الخراج مدة تبلغ ست سنين ولم يفاوضوه فيما تركوه له من الارض في تلك المدة فهل والحال هذه اذا اراد المسقطون حقوقهم من ارض الزراعة لاختيهم التاركون لها اختيارا رجوعهم عليه واخذ ما تركوه له من الارض لا يمكنون من ذلك شرعا ولا يجابون له (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاستقاط والترك اختيارا فليس لمن تركها باختياره أو اسقط حقه منها معارضة واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه وكالة مفوضة في جميع شؤنه وسافر الى جهة فاسقط الابن المذكور الحق من قطعة ارض زراعة اميرية لانيه لرجل اجنبي بعوض وتركها له باختياره من مدة تزيد عن ثلاثين سنة والآن يريد الابن

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩



سنة محرم

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٤

١٢٦٩ ٢٧

المذكور ابطال الاسقاط متعللا بان اياه كان حيا اذ ذاك فهل لايجاب لذلك حيث كان هناك بيعة تشهد بان الابن وكيل عن ابيه وكالة مفوضة في ذلك وغيره اذ تحقق ما ذكر (اجاب) لا خصوصية للابن المذكور مع المسقط له والحال هذه حيث اسقط له ما ذكر بناء على أنه وكيل عن ابيه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك قطعة أرض زراعة أميرية فوضع أحدهما يده عليها ومسحت عليه ثم بعد ذلك مات عن ابنين قاصرين فوضع وصيهما يده عليها بالولاية لهما ثم بعد بلوغهما وضعا أيديهما على أطيانهما المسووحة على أبيهما وذلك في مدة تزيد على عشرين سنة فادعى عهما الآن بان له حقا في الأرض المذكورة اثناعين سنة فأنكر المدعى عليهما دعواه فهل لا تسمع دعواه بعد تركه لها باختياره تلك المدة ولا يجري التوارث في الاطيان الاميرية (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالترك اختيارا ولا يجري فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زراعة وهن على قدر معلوم من الدراهم مسحت عليه ثم بعد ذلك عجز المرتها عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فتركتها لصاحبها طائعا مختارا وسأله من دراهم الرهن فوضع صاحب الأرض يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة أراد ابن المرتها الرجوع في الأرض على ابن الراهن فهل والحال هذه لايجاب لذلك حيث ثبت بالبيعة الشرعية ان مورثه تركها لمورث واضع اليد طائعا مختارا وسأله من دراهم الرهن (اجاب) نعم لايجاب لذلك حيث كان الامر ما هو منذ كور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أوسية ماتت عن أخ شقيق فآخذ نصفها بامر الديوان على أمها فلاحه وكلفت باسمه ووضع عليها الخراج لا تخلها وصيرورتها كبقاى الاطيان الاميرية بالناحية ووضع يده عليها ثم بعد ذلك أسقط حقه من منفعة الأرض المذكورة وتركها باختياره في حال صحته وسلامته لرجل اجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فبعد أن وضع المسقط له يده عليها وزرعها شارك فيها رجلا سنة فسات المسقط المذكور فاراد الشر يك مقاسمة المسقط له متعللا بانها صارت محولة بموت المسقط فهل اذا كان الحال كما ذكر وكان الاسقاط والترك بالاختيار ثابتا بالبيعة الشرعية لايجاب الشر يك ولا غيره من الاجانب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لايجاب الشر يك المذكور ولا غيره لا نزاع الأرض من المسقط له حيث كان الامر ما هو منذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أطيانا خراجية توفي عن ولد بالغ رشيد قادر على زراعتها ودفع ما عليها البيت المال وعن ولد رضيع عاجز عن ذلك فاختص بها الرشيد وزرعها لنفسه ومكنه الحاكم منها ثم توفي البالغ عن ولد بالغ رشيد ثم توفي الولد الرضيع عن أمه وأخيه لأمه وابن أخيه البالغ الرشيد فهل يكون

المستحق لتلك الاطيان ابن الابن البالغ الرشيد حيث كان فيه قوة لزراعتها ودفع  
 ما عليها من الخراج وليس للآخ من الام معارضته الا ان لان الاطيان الخراجية  
 لا تورث (اجاب) لا تورث في الارض الاميرية فليس للآخ لام أخذ شيء من تلك الارض  
 بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن صغير منها وترك قطعة  
 أرض زراعية اميرية وللصغير جد لام وضع الجد المذكور يده على الارض نحو عشرين  
 سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها فات ابن المذكور بعد بلوغه وتركه اختيارا عن  
 أمه وزوجته وعمته فنزع عن الجد وأردن مقاسمته في الارض وترافعن معه لدى  
 القاضى فصالح بيدهم على أن الجد يعطى ويترك لكل منهن جزأ من الارض فأعطى وترك  
 لكل منهن جزأ معلوما وتراضوا على ذلك بموجب وثيقة شرعية بذلك من مدة سنتين  
 والآن تريد كل من العتين والزوجة الرجوع على الجد ونقض الصلح والتراضى  
 المذكورين وأخذ باقي الاطيان من الجدمت علالات بان الطين لمن بالميراث فهل لا يجب  
 لنقض الصلح الحاصل على يد القاضى ولايجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 (اجاب) لايجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية وليس للنسوة المذكورات  
 معارضة واضع اليد المذكور والمحال هذه بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له أرض زراعية ترك حقه منها لاخر واسقطه له في نظير دراهم معلومة القدر طائعا  
 مختارا بشهادة البينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعى آخرا ان المسقط أسقط له حقه فيها  
 ثانيا بعد الاسقاط الاول بقدر معلوم فهل اذا ثبت بينة شرعية ان الاسقاط والترك  
 صدر للاول في تاريخ سابق على الاسقاط الثانى طائعا مختارا يكون الحق في الارض  
 للاول ولاعبرة بالاسقاط الثانى الصادر بعد الاول (اجاب) نعم لاعبرة بالاسقاط الثانى  
 والمحال هذه فليس للمسقط له ثانيا معارضة الاول بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طين مات مالكة ولاعاصب له من الذكور يقوم مقامه فاعطى شيخ البلد  
 هذا الطين لرجل من اهل بلدته لاجل زراعتة ودفع ماله بجانب الميرى بامر الحاكم فآخذ  
 الرجل ووضع يده عليه وصار يزرعه مدة من السنين ويدفع ماله للديوان والآن أرادت  
 بنت المتوفى نزع الضيق من واضع اليد متعللة بانها ترث هذا الطين وهى أحق من واضع  
 اليد بالوراثة فهل لا ارث لها ولا ينزع الضيق من واضع اليد بتسكين الحاكم سيما وقد أصلح  
 واضع اليد هذا الطين للزراعة لكونه كان خرسا (اجاب) لا تورث في الارض الاميرية  
 فليس لبنت مزراعها بعد وفاته أخذ شيء منها بجهة الارث والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض زراعية اميرية أسقط حقه منها بالفض البيع في نظير مبلغ من الدراهم  
 أخذه المسقط من المسقط له بموجب حجة شرعية بذلك من مدة عشرين سنة ثم مات  
 المسقط عن أولاد فآراد أولاده ابطال الاسقاط متعللين بان البيع في الاطيان الاميرية  
 باطل فهل اذا كان الاسقاط ثابتا من مورثهم بالبينة الشرعية لايجابون لذلك ولاعبرة

٢٧

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

١٢٦٩

١

بتعالهم المذكور (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه وان صدروا لاسقاط بلاطة  
 البيع لانه مجاز عن الاسقاط ولما فيه من الترك الاختياري وهو مسقط للحق من الارض  
 وان كانت حقيقة البيع لا تصح لعدم ملك رقبعة الارض التي آلت لبيت المال  
 لمزارعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض زراعية اميرية موهونة تحت  
 يده على مبلغ من الدراهم غاروقة فزرعها المرتها ذرة يسدده الخاص به فهل اذا مات  
 الراهن عن ورثة وارادت ورثته دفع الدين ومشاركتته في الذرة لا يجابون لذلك بل  
 يختص رب الذرة به ويكون الزرع لزارعه خاصة (اجاب) نعم لا يجابون لاخذ شيء من الذرة  
 المذكورة والحال هذه ثم ان كانت الورثة من الاولاد المذكورة فلهم انتزاع الارض  
 المذكورة بعد موت ابيهم اذ لم يوجد منهم ولا من ابيهم ما يقيده سقوط حقهم منها  
 وان لم يكونوا كذلك فالحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية من مدة تسع عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع  
 خراجها وينتفع بها لنفسه من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه  
 رجل بانها عارية فانكر واصل اليد دعواه فهل اذ لم يثبت دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة  
 بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واصل اليد بدونه وجه شرعي (اجاب)  
 نعم يمنع المدعي من معارضة واصل اليد على تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اطيان يزرعانها من قديم الزمان ولكل  
 منهما اولاد معهما في المعيشة فاقسم الاخوان الاطيان بينهما مناصفة من مدة سنين  
 واختص كل بنصيبه وانفرد مع اولاده في معيشة واحدة فهل اذا طالب بعض اولاد احد  
 الاخوين ان يأخذ حصته من الطين جبر امتعلا بتركسبه وسعيه في الحبل مع ابيه وعمه  
 لا يجاب لذلك ويمنع من منازعتهم ما شرعوا حيث كان بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعاله  
 المذكور (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 فدان طين ودارمات عن زوجة وابنين فوضع المذكورون ايديهم على ذلك واجروا  
 الطين لرجل اجنبي بقدر معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون واسكنوه في الدار  
 أيضا واستمر الحال كذلك مدة من السنين ثم ارادوا رفع يده عن ذلك فامتنع وترافعوا  
 على يد قاضي قليوب واقامت الدعوى بين يديه فأقر لهم بان الطين المذكور حقهم  
 وادعى الشراء في الدار من احد الورثة في حكمهم القاضي برفع يده عن الطين فوضع  
 ايديهم الورثة على الطين وتر كواله الدار بموجب حجة بايديهم من قاضي قليوب فرجع  
 ينازع بابطال الحجة وأخذ الطين المذكور ثانيا من الورثة ولم يتمثل الحكم فاذ  
 يكون الحكم في هذا (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ باقراره فاذا ثبت انفراد الرجل  
 المذكور بان الحق في الارض المذكورة للدعي عليهم يؤم بتسليم ما أقرب لهم ولا يصح  
 الرجوع عن الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه باختياره من أرض

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

الزراعة الخراجية لولدى بنته القاصر بن وقيل لهما والدهما وصاد يزرع والدهما  
 المذ كورا الارض مدقة من السنين ثم مات المسقط المذ كور عن ثلاث نسوة اردن اخذ  
 حقهن من الارض المذ كورة بطريق الميراث فهل لايجزى التوارث في الارض  
 الخراجية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اسقط حقه لاخر من طين زراعة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم طائعا مختارا بشهادة  
 البينة الشرعية ووضع المسقط له يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فلان ادعى  
 عليه ابن المسقط بعد موت ابيه بار له حقا في الطين المذ كورو يريد رفع يده عنه  
 فهل اذا اقام واضع اليد البينة الشرعية على اسقاط ابيه طائعا مختارا يمنع من دعواه  
 لا سيما والمدعى حاضر موجود مشاهد لتصرف المسقط له اكثر من خمس عشرة سنة وهو  
 ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك (اجاب) نعم يمنع ابن المسقط  
 من معارضة واضع اليد على الارض الاميرية تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أرض خراجية مستققة لجماعة على شاطئ نهر لبلد تعدى عليها جماعة من بادية  
 أخرى وبنوا في تلك الارض ساقية على ذلك النهر واجروا ماءها في الارض المذ كورة  
 بغير اذن مستقيها قهر اعلينهم وفي ذلك ضرر بين فهل ليس لهم ذلك ويمنعون من  
 التعدي المذ كورو اذ اهدم مستحقوا الارض الساقية بعد بنائها ما يلزمهم (اجاب)  
 لا يسوغ حفر ساقية في أرض الغير واتخاذ قناة فيها لاجراء الماء بدون اذن مستحق تلك  
 الارض فعلى باني الساقية المذ كورة اخذ بنائه وآلاته وتفرغ الارض لاربابها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل كان له قطعة أرض زراعة اميرية مات عنها ولم يكن له  
 وارث ذكر فمكن الحاكم منها رجلا اجنبيا وصاد يزرعها ويدفع خراجها لجهة  
 الديوان مدة خمس سنوات والآن ادعى عليه رجل كان مشاهدا لتيكين الحاكم منها  
 لو اضع اليد عليها وزراعتها فيها المدة المذ كورة بان اياه كان شارك الميت صاحب  
 الارض فيها سنة وزرعها معه السنة المذ كورة واتسم ازرعها قبل موته ويريد اخذها  
 ممن مكنه الحاكم منها بسبب ذلك وانه اولى منه فهل لا يكون له حق فيها وتكون لمن  
 مكنه الحاكم منها ولا عبرة بدعواه هذه (اجاب) لاحق للمدعى المذ كور في تلك الارض  
 بمجرد تعلقه بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا ايديهم على أرض  
 زراعة اميرية كانت حق اقرار بهم الميتين فجوزوا عن زراعتها وعن القيام بوظائفها  
 وصاد عليها انكسار لجهة الديوان فتركوها لرجل اجنبي باختيارهم ودفع لهم ما كان  
 متجمدا عليها من مال الخراج ومكنه الحاكم منها وصاد يزرعها في مدة تزيد على ثمان  
 سنين ثم بعد هذه المدة اراد الجماعة المذ كورون الرجوع فيها الى واضع اليد  
 متعللين بانها حق اقرار بهم وانه دفع الدراهم المتجمدة عليها من مال الخراج لجهة  
 الديوان وهنا عليها فهل لا عبرة بتعللهم بذلك حيث تركوها باختيارهم ومكنه

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٩

الحاكم منها (اجاب) يسقط الحق من الاواضي الاميرية بتركها بالاختيار فلا حق  
للجماعة المذكورين في تلك الارض ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم غاروة فزرعها  
المرتحن ذرة باباحتها الانتفاع بها وبذرها ببذره الخاص به والا ن يريد رب الارض دفع  
الدين ومشاركة المرتحن في ذرته بعد بدو صلاحه فهل لا يجاب لذلك بل يختص رب الذرة  
به ويكون الزرع لزارعه (اجاب) نعم لا يجاب رب الارض لاخذ شيء من الزرع والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كان لهما ارض زراعية مشتركة بينهما واقتسماها  
واخذ كل منهما حصته واقرزها في جانب وصار يتصرف فيها مدة خمس سنين فبعد ذلك  
اراد احدهما نقض التسمية وابطالها فهل لا يجاب لذلك حيث اقتسماها فسميته شرعية  
طائعين مختارين بتراضيهما على ذلك (اجاب) ليس لمن خصص شريكه في أرض الزراعة  
الاميرية بجزء معين منها وتركه له باختياره معاوضته في ذلك بدون وجه شرعي وان لم  
تجر قسمة الاقرز والتلك في ارض الزراعة الاميرية كالوصية بها والبيع الحقيقي كما  
صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتيه وعن اختين لاب وعن  
اخوين لام وعن ابني عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من مواش ودار وغير ذلك مما  
يورث ومن جملة مات تركه اطيان زراعية الاميرية فاراد الاخوان لام اخذها بالميراث  
متعللين بالقربة لليت المذكور فهل لا يجابان لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة  
الاميرية ولا عبرة بتعللهم بالقربة (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية  
فليس لاحد من الورثة المذكورين جميعا حق فيها بالارث والحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ارض ونخل ولها ثلاث بنات فوهبت واسقطت لكل  
واحدة منهن شيا من الطين والنخل مفروا في حال الصحة والسلامة فقبضت كل واحدة  
منهن نصيبها وتصرفت فيه بعد الحيازة الشرعية مدة ثلاث سنين ثم ارادت الواهبة  
الرجوع فمما وهبته واسقطته بعد المدة المذكورة فهل اذا ثبتت الهبة مع القبض والحيازة  
الشرعية لا يمكن من الرجوع فيها (اجاب) من موانع الرجوع في الهبة القربة فليس للام  
الرجوع فيما وهبته لبناتها وتنع من معارضتهن في الموهوب حيث تمت الهبة بالقبض  
والحيازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وبنته وله قطعة ارض زراعية  
وضع الابن يده عليها بعد موت ابيه واسقط حقه منها لاخر في نظير مبلغ معلوم من الدراهم  
قبضه منه ومات الابن بعد ذلك عن اولاده ذكورا واناثا فارادت اخت الميت ان تطالب  
ورثة اخيها بما اخذها من بدل ارض زراعية ابيها الذي اخذها اخوه اقبل موته في نظير  
الاسقاط بطريق الميراث عن ابيها فهل لا تجاب لذلك والحال هذه حيث لم يكن لها حق  
في الارض بوجه من الوجوه الشرعية (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا تجاب  
المرأة المذكورة لاخذ شيء مما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت



سنة صقر

١٢٦٩

٢٠

يده قطعة أرض تلقاها عن أبيه ومضى له أربع سنين يزرع فيها استقلالاً من غير منازع  
 كما إن أباه كان يزرعها كذلك وهي في دفتر المساحة باسم جده ثم ادعى بعض أقاربه أن  
 له فيها حقاً والذي منعه من زراعتها عجزه عنها وعن دفع الخراج فهل إذا ثبت عجزه  
 باقراره أو ببينة وتركه لها اختياراً في تلك المدة مع تمكين الحاكم لمن هي تحت يده  
 وتمكين أبيه من قبل لا تسبغ دعواه بتلك الأرض ولا ترفع يده واضع اليد عنها والحال هذه  
 ويكون الحق فيها لواضع اليد (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية باهمال  
 زراعتها وتركه بالاختيار فليس للرجل المذکور انتزاع تلك الأرض من واضع اليد  
 عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة اسقط حقه  
 منها القريب له ووضع المسقط له يده عليها وزرعها نحو سنة فبعد ذلك أنكر المسقط  
 الاسقاط المذکور وأراد الرجوع فيها على المسقط له فهل إذا ثبت الاسقاط للمسقط له  
 طائفاً بمختاراً بشهادة البينة الشرعية يمنع المسقط والحال هذه ويكون الحق فيها لواضع  
 اليد عليها ولا عبثاً بانكاره (اجاب) يسقط الحق من الأرض الاميرية بالاسقاط  
 والترك اختياراً فليس لمن اسقط حقه منها إلا آخر معارضة المسقط له بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بقرب جبل بعضها صالح للزراعة  
 وبعضها الآخر في حيز الجبل غير صالح له ويُدعى عندهم بالبساط فغرسه بخلاودوما  
 وتداول ذلك بيده ويدرثه من بعده جيلاً بجبل من مدة مديدة إلى وقتنا هذا ثم  
 أباح المالك الأخير النخل والدوم الذي في البساط لاخر بدون مقابل لنفسه بل يدفع  
 ماله للدويان ويتنفع به وبثمره وأمره أن لا يحدث غرس شئ في الأرض فاستلمه المباح له  
 بالتراضي من كل على ذلك ومضت على ذلك مدة من الزمان ثم أراد المباح له المذکور  
 أن يحدث في الأرض المذكورة غرساً من نخل ودوم وغير ذلك فهل لا يملك ذلك من غير  
 إذن رب الأرض ويكون له بها منعه من ذلك حيث أن الأرض باقية على ملك الذي أباح  
 له خصوص النخل والدوم وما لحكم فيما غرسه المباح له في الأرض بدون إذن مالكها  
 (اجاب) إذا كانت تلك الأرض مملوكة للرجل المذکور فلها انتزاعها من واضع اليد  
 عليها على الوجه المذکور وليس لمن أباح له ثمر النخل التصرف في الأرض ولا الغراس  
 فيها بعد نهى المالك له عن ذلك وما غرسه فيها مملوك للغراس ولمالك الأرض أن  
 يكلفه بقلعه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة كانوا مجتمعين في معيشة واحدة وكسب  
 واحد فإراد ثلاثة منهم مقاسمة أخيهم الرابع فيما بأيديهم من مواشٍ وامتعة وأرض  
 زراعية أميرية ووجرت القسمة بينهم في جميع ما ذكر بعد تقويمه سوى الأرض أرباعاً وترك  
 الثلاثة لأخيهم نصف ما بأيديهم من أرض الزراعة الاميرية اختياراً وصار يتصرف  
 فيه بالمرأعة والاستغلال ودفع ما عليه من الخراج مدة تبلغ ست سنين ولم ينزعوه فيما  
 تركوه له من الأرض في تلك المدة فهل والحال هذه إذا أراد التاركون لأخيهم رجوعهم

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

صفحة	سنة
٢٢	١٢٦٩
٢٣	١٢٦٩
ربيع الاول	

عليه واخذ ما تر كوهه من الارض بعد هذه المدة لا يمكنون من ذلك شرعا ولا يجابون له  
 (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والتركة اختيارا فليس  
 للاخوة الثلاثة المذكورين معارضة اخيهم فيما تر كوهه باختيارهم واسقطوا حقهم  
 منه له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستبقون قطعة ارض زراعية  
 اميرية عن اصولهم ومسوحة عليهم اكرههم ذوشوكه على ان يسقطوا حقهم منها لجماعة  
 آخرين فهل لا يسقط حقهم منها بالاكره ويكون لهم انتزاعها من واصل اليد عليها اذا  
 تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يسقط حقهم من تلك الارض حيث كان الاسقاط بالاكره  
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واصل ايديهم على ارض زراعية اميرية فيها  
 بعض نخل عجوزا عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فسقطوا حقهم في الارض لرجل  
 اجنبي من بلدة اخرى ووهبوا له النخل وقبل منهم الهبة والاسقاط وصار يتصرف في  
 ذلك مدة احدى وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة اراد ورثة المسقطين الرجوع في النخل  
 والارض فهل اذا ثبت كل من الهبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون للوارثين  
 الرجوع في ذلك ويمنعون من معارضة واصل اليد في ذلك (اجاب) لا رجوع للوارث  
 فيما وهبه مورثه حال صحته هبة صحيحة لازمة ولا فيما اسقط منفعة من ارض الزراعة  
 الاميرية لغيره باختياره ويمنع من معارضة الموهوب المسقط له والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة تحت ايديهما اطيان من سنة ثلاثين  
 يزور عانها سووية ثم في سنة سبع وخمسين اقتسماها وصار كل منهما يزرع نصيبه على الانفرد  
 وحده من غير منازعة احدهما الاخر في هذه المدة فأتى احدهما فهل اذا ادعى احد  
 اولاده الا ان بانها لايه خاصة متعلا بالصحة القديمة وجدها باسم ابيه خاصة لا يجاب لذلك  
 ولا تنزع الارض من واصل اليد عليها بدون مسوغ شرعي (اجاب) يسقط الحق من  
 ارض الزراعة الاميرية باهمالها وترك زراعتها بالاختيار فليس لاحد الاولاد  
 المذكورين المنازعة فيما تركه والده من تلك الارض باختياره والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه عن جده من مدة ستين  
 سنة وزيادة وهو يزورها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع ولا مدافع له  
 فيها تلك المدة وهو قادر على زراعتها ودفع خراجها ولم يكن عليه ديون ولا مطالب لاحد  
 والآن تعدى عليه شيخ البلد مع اتباعه واكرهه على تركها له بالحبس المديد والضرب  
 الشديد فهل اذا ثبت الاكره الشرعي المذكور يكون له اخذها من شيخ البلد المذكور  
 واستردادها منه ولا يسقط حقه منها بالاكره (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة  
 الاميرية بالترك واسقاط الحق منها بالاختيار بالاكره فاذا تحقق اكره الرجل المذكور  
 على اسقاط حقه من تلك الارض لا يسقط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص  
 كان تحت يده جانب اطيان منعم به عليه مسدة من الزمان ثم توفي فانتهت الورثة الى ولى

الامر بان موثرهم كان تحت يده جانب أرض بالجهة الغلانية عبرتها كذا وكذا فادانا  
وكان منعم عليه به من قبل ولى الامر والتسوا ببقاءهم على ما كان عليه فصدر امره في  
ذلك الوقت باعطائه للورثة انعاما واحسانا كما كان عليه المورث واعطى لهم سند بذلك  
من الديوان العالى بابقاء الاطيان تحت أيديهم انعاما وابقاء ما كان للمورث للورثة ثم  
بعد مدة انتهى الورثة الى ولى الامر يتسبون تنزيل الاطيان المذكورة من الزمام  
فصدر الامر كذلك طبق انهاهم واعطى لهم سند تحت أيديهم من المديونية يتضمن  
تنزيل الاطيان المذكورة من الزمام حكم الامر العالى وقيد ذلك بالدفاتر فهل تكون تلك  
الارض بين جميع الورثة المنعم عليهم بها وليس لاحدهم الاختصاص بها دون الآخر  
حيث كان الانعام من ولى الامر عليهم جميعا حسب او امره العلية وتقييد ذلك بالدفاتر  
الاميرية ويكون الانتفاع بتلك الارض لهم سوية (اجاب) الانتفاع بتلك الارض  
بجميع الورثة المنعم بها عليهم من ولى الامر الذى له ولاية ذلك وليس لاحدهم الاختصاص  
بها دون باقيهم والحال هذه وفي الاشياء من القاعدة الخامسة من النوع الثانى فى  
القواعد تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وشرح هبة الله افندى البعلى عليها  
وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو اى العشر واجب عليه جازغيا كان  
المتروك له او فقير الـ يكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان لانه لو صرفه  
اليه بعد الاخذ يجوز فـ كذا الوتركة عليه الا يرى ان السلطان لو اخذ من انسان زكاة  
ماله واقترع المزكى قبل صرف الزكاة الى المصروف كان للسلطان ان يرد عليه زكاته  
لما قلنا وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة  
لان العشر مصرف الفقراء بخلاف الخراج فانه للاغنياء انتهى ما فى البرازية لكن فى  
الخلاصة واجمعوا على ان السلطان لو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز انتهى وفي  
الظهيرية ولو جعل السلطان العشر لصاحب الارض لم يجزى قوليهم جميعا انتهى ومثله  
فى قاضى خان وهو مناف لما نقله عن البرازية وهل يجوز ترك الخراج فى البرازية  
السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض يجوز عند الثانى ويحل له وقال محمد لا يجوز  
والفتوى على قول الثانى اذا كان من أهله كالتقضاة والغزاة والائمة لانه لو اخذه  
وصرفه اليه جاز فـ كذا اذا تركه ابتداء وفي الحاوى القدسي واذا ترك السلطان خراج  
أرض رجل او كرمه اوستانه ولم يكن أهلا لصرف الخراج عليه عند أبى يوسف يحل  
وعليه الفتوى وعند محمد لا يحل وعليه رده لبيت المال او لمن هو أهل لذلك كالمفتى  
والقاضى والمجندى وان لم يفعل اثم كل فى البحر وفى الخاتمة سئل الرازى عن بيت المال هل  
لا غنياء فيه نصيب فاجاب لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب  
الافقيها فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن انتهى وليس مراد الرازى الاقتصار  
على العامل والقاضى بل كل من فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين فيدخل المجندى

والمفتي فيستحقان الكفاية مع الغنى ويجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة حموى وفي  
 الفتاوى اذا ترك السلطان له الخراج لا ينبغي أن يقبل الا اذا كان مصرفا وكذا العامل  
 اذا ترك الخراج على المزارع بدون عدا السلطان يحل له لو مصرفا وهل يحل الاكل من  
 الغلة قبل اداء له شر الخراج قيل انه لا يحل قبل الاداء الا اذا كان المالك عازما على  
 الاداء وان أكل قبله ضمن وعن الامام الثاني انه لا يضمن لكن يعتمد ما أكل من النصاب  
 وفي رواية انه يترك له ما يكفي له ولعاليه وان أكل فوق الكفاية ضمن اه ونظيره في  
 حاشية الحموى وأبي السعود على الاشباه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد وله  
 حصّة في ساقية وجانب اطيان زراعة اميرية فتصرف احد البنين في بيع نصيب الاب  
 في الساقية وبالاسقاط في الطين في غيبة الاب لرجل اجني بسبب تعطيل الارض  
 وعدم القدرة على زراعتها ثم حضر الاب واجاز تصرف الابن بحضرة بيعة شرعية من  
 مدة احدى عشرة سنة وزيادة ثم مات الاب والابن الذي تصرف فاراد ورثة الاب  
 الا أن ابطال البيع والاسقاط متعلين بان الاب لم يحجزه فهل اذا ثبت ووضح  
 السيد أن مورد ثمم أجاز تصرف ابنه لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر بالضرير  
 الشرعي (اجاب) صرحوا بان الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة فاذا ثبتت اجازة  
 الاب لتصرف ابنه في ماله بالوجه الشرعي لا يكون لو رثة الاب معارضة المشتري  
 المسقط له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض اميرية  
 تركها لآخر بصيغة البيع على يدي بيعة وكتب حجة بذلك وسلم المتروك له من الارض  
 لرجل آخر امانة عنده وشرط المتروك له على التارك انه لا يأخذ الثمن الا اذا طلب التقييد  
 من الحاكم فهل والحال هذه ينزل البيع منزلة الترك ويكون البيع نافذا ويأبى الشرط  
 وللتارك أخذ الثمن ممن هو امانة عنده قهر اعنه حيث لم يذكر هذا الشرط مع صيغة  
 البيع خصوصا والمتروك له وضع يده عليها وزرعها (اجاب) يسقط الحق من  
 الارض الاميرية بالترك بالاختيار فليس لمن ترك حقه منها لآخر يبيع او غيره انتزاعها  
 من واصل اليد عليها بدون وجه شرعي وله أخذ بدل الاسقاط بناء على جواز الاعتياض  
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اميرية تعدي  
 عليه رجل ذو شوكة وجبره على بيعها لآخر يثمن دون القيمة فهل والحال هذه لا يصح  
 البيع ولا ينقذ حيث كان البيع بدون القيمة وباجبار البائع سيما وكان قبض الثمن  
 بالاجبار (اجاب) نعم لا يصح البيع ولا يسقط حق البائع من تلك الارض حيث ثبت  
 الاكراه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في متعهد بلد وضع يده على بعض اطيانها  
 لحجز واصل اليد عن زراعتها واداءه خراجا بمقتضى اذن ولي الامر وصار يتصرف في  
 الطين المذكور ويدفع ما عليه من الخراج وغيره مدة اثنتي عشرة سنة والا أن قام رجل  
 وادعى ان له حق في بعض اطيان المذكور التي تحت يد المتعهد المذكور بسبب انها

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٢

ربيع الاول سنة

كانت لابن عمه وانه ورثها عنه فهل لايجرى التوارث في الارض الاميرية ولا يكون  
للرجل المذكور حق في الاطيان المذكورة والحال هذه ويمنع الرجل المذكور من  
معارضة المتهمة المذكور في الاطيان المذكورة حيث الحال ماذكر (اجاب) لا توارث  
في الاراضي الاميرية فليس للرجل المذكور انتزاع تلك الارض من واضع اليد عليها  
ولا اخذها منه بجهة الارث عن ابن عمه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض زراعية اميرية تركها لآخر باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم  
بطريق البيع فوضع يده المشتري عليها وبنى فيها بئر باجار وغرس فيها أشجارا ثم مات  
وتركها لابنه وذلك من مدة ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها هو والدة من قبله  
تلك المدة فيعمد موت كل من البائع والمشتري ادعى وارث البائع على وارث المشتري بان له  
حقا في الارض المذكورة عن مورثه فهل اذا ثبت الترتك والبيع من مورث المدعى  
بالوجه الشرعي وأراد وارثه نزعهما من وارث المشتري لايجب لذلك ويمنع من معارضته  
شرعا (اجاب) نعم لايجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على أرض زراعية اميرية مدة تزيد عن ستين سنة وهي مسموحة باسمه تلقاها  
عن أبيه وجده تعدى عليه شيخ البلد وأخذها منه جبراً ثم عزل شيخ البلد فطلب رب  
الارض ارضه منه فادعى بانه اشتراها منه فانكر رب الارض دعواه فاحضر المدعى بينة  
فقالت لا تعلم بيعا ولا شراء فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبدنة الشرعية لايجب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون لرب الارض أخذها ونزعها  
منه حيث كان الحق ثابتا فيها (اجاب) صرحوا بانه يسقط الحق من الارض  
الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار فاذا لم يوجد من الرجل المذكور ما يفيد  
سقوط حقه من تلك الارض يكون له انتزاعها من الشيخ المذكور والافلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن جده ام أبيه وعن عمته اخت  
أبيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة متروكة قطعة أرض زراعية  
اميرية فهل اذا أرادت الاناث أن يأخذن في أرض الزراعة الاميرية بطريق الارث  
لايجبن لذلك ولايجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية (اجاب) لايجرى التوارث  
الاراضي الاميرية فلا تقسم بين ورثة من كانت تحت يده كما في متروكاته والحق فيها  
لمن يمكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية  
عجز عن زراعتها وتركها لغيره باختياره فوضع الغير يده عليها ومكنه الحياكم منها من مدة  
اربعة عشرة سنة وهو ينتفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة مع مشاهدة التارك لها  
والآن أراد التارك لها منازعة واضع اليد عليها ونزعها منه فهل لايجب لذلك ويكون  
الحق فيها لوضع اليد عليها والحال هذه اذا تحقق ماذكر (اجاب) يسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار والله تعالى اعلم (سئل) في

١٩ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩



ربيع الاول سنة

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن أبيه مدة تزيد على ستين سنة  
ومسحت على أبيه من قبله ثم بعد هذه المدة ادعى رجلان على واضع اليد انهما يستحقان  
الارض وانها موهوبة على قدر معلوم من الدراهم متعلقين بوثيقة بايديهم - بما تمطوعة  
النبوت فانكر واضع اليد دعواهما ووجداهما في لاهة لا عبرة بدعواهما بدون وجه شرعي  
ويمنعان من معارضة واضع اليد حيث انكر دعواهما ووجداهما (اجاب) لا تعتبر الدعوى  
بما ذكر بعده من تلك المدة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فتركا  
باختياره لرجل من اولاد عمه وصار يتصرف فيها في حال حياة صاحبتها ثم مات صاحبها  
عن زوجته وعن بنتين وعن اخت وعن اولاد عمه ثم بعد مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة اراد احدي بني العم الرجوع على ابن عمه الا ان خرق الارض التي تحت يده متعللا بأنه  
اقرب الميتم منه بطبقة فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث تركها  
صاحبها باختياره لو اضاع اليد قبل موته ويمنع من معارضته في ذلك (اجاب) حق  
زراعة تلك الارض لو اضاع اليد عليها على الوجه المذكور وليس لاحد معارضة فيه  
اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض  
زراعة اميرية مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يزعمها ويتقعر بها من غير منازع له فيها  
ومسوحة باسمه مات وتركها لاولاده المذكور فاخذها شيخ البلد منهم بالجبر عليهم  
والا ن يدعي انهم اسقطوا حقهم منها له فانكر وادعوا فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى  
دعواه الاسقاط بالبيننة العادلة لا يجب لذلك ويكون لارباب الارض اخذها ونزعها  
منه ويمنع من معارضتهم في ارضهم بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الاولاد  
الذكور ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض لا يكون شيخ البلد المذكور ولا غيره  
معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أختين وله  
أرض زراعة اميرية عليها انكسار لجهة الديوان فاعطاها لهما كم لرجل أجنبي ودفع  
ما كان عليهما من الانكسار وصار يتصرف فيها مدة من السنين فارادت الآن أختا  
الميت أن تأخذ الارض من واضع اليد بطريق الميراث عن أخيه - ما الميتم فهل  
لا يجب ان لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وتمنع الاختان من معارضة واضع  
الييد (اجاب) لا توارث في الاراضي الاميرية فلا تقسم بين الورثة فسمه الميراث والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة فدرها في اقطاع ونصف عجز عن  
زراعتها فاعطاها لابن أخيه باختياره وغرسها ابن الاخ أشجارا وصار يتصرف فيها  
مدة في حال حيات عمه ثم مات العم عن ابن ومضى على ذلك خمس عشرة سنة فاراد ابن  
الميت أن يأخذ القيراطين ونصفا من ابن عمه ويحاسبه على ربح الارض فهل لا يجب  
لذلك ولا حق له فيها حيث تركها أبوه باختياره لابن أخيه وفبضها وحازها في حال حياة

عنه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له أرض زراعية أمير يقبض عن زراعتها وعن القيام بوظائفها وصار عليها  
 انكسار لجهة الديوان فاعاها الحاكم لرجل أجنبي ومكنه منها باختيار صاحبها وصار  
 واضعا يده عليها ويتصرف فيها مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة ثم مات صاحب  
 الأرض عن ابني أخيه فاراد ابنه الأخ أخذ الأرض من واضع اليد فهل والحال هذه  
 لا يجابان لذلك حيث أعطاهما الحاكم لوضعي اليد ومكنه منها باختيار صاحبها ويمنعان  
 من معارضة واضع اليد (اجاب) نعم لا يجابان لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بنتين وزوجة وأخت وعن ابني عم وله أرض زراعية أميرية فاستولى  
 أحدا ابني العم على الأرض ودار بزراعتها ويتصرف فيها وحده دون ابن عمه الآخر مدة  
 تزيد على تسع عشرة سنة مع تمكن الحاكم كله منها ثم الآن أراد ابن العم الآخر أن ينزع  
 واضع اليد في الأرض وياخذها منه بطريق الميراث عن ابن عمه الميت فهل لا يجاب  
 لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من معارضة واضع اليد حيث مكنه  
 الحاكم منها (اجاب) لا توارث في الأراضي الأميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فدان طين زراعية أجرت له رجلين مدة من السنين وهما  
 يدفعان لها أجرته في كل سنة ثم بعد ذلك أسقطت وتركت حقها منه باختيارها لابن  
 بنتها بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون فهل إذا كان الاسقاط ثابتا يكون الحق  
 فيه لابن البنت المذكور ولا شيء للرجلين المستأجرين ويمنعان من مناقضة المسقط له  
 فيه بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالاسقاط والترك  
 بالاختيار فليس للمستأجرين المذكورين بعد انقضاء مدة اجارتهما معارضة المسقط له  
 حيث ثبت الاسقاط ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع ابني أخيه في معيشة  
 واحدة وبايديهم قطعة أرض زراعية أميرية برهونة على قدر معلوم من الدراهم من  
 قبل المديون صاحب الحق فيها ثم مات العم عن بنته وعن ابني أخيه المذكورين  
 فهل والحال هذه يكون لبنته أخذ ما يخصها من دراهم الرهن ويكون الحق في أرض  
 الزراعة الأميرية لابني العم المذكورين (اجاب) للبننت المذكورة المطالبة بما يخصها فيما  
 لا يبهان من الدين بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والحق في تلك الأرض لراهنها ولا توارث في  
 الأراضي الأميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعليه صداقتها  
 وديون أخر غير ها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته قطعة أرض زراعية أميرية  
 فهل لا تستحق السراة والزوجة في الاطيان شيئا ويستوفي الدين من غيرها من متروكات  
 الميت وإذا حكم قاض شافعي باستحقاقهم فيها لا ينفذ (اجاب) الأراضي الأميرية ليست  
 ملكا لمزارعيها ولا توارث فيها فلا يستوفي منها ما ثبت على الميت من الدين ولا تقسم بين  
 الورثة قسمة الميراث ويتعلق الدين بما تركه الموفى مما يورث عنه شرعا والقضاة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٢٦٩

مطلب لا يتعلق الدين  
بالاطيان الاميرية  
ولا تورث

الا نأمر مورون بالحكم باصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة النعمان فلا ينفذ القضاة بخلاف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وابنته وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور عن أمه وأخته شقيقته وعن ابن ابن عم فوضع الاناث المذكورات أيديهن على الطين المذكور وزرعنه ومكنهن الحاكم منه والآن يريد ابن ابن العم نزعها وأخذها منهن متعللا بأنه العاصب وأنه يستحقه بالميراث الشرعي فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها منهن بعد تمكين الحاكم لهن ولا عبرة بعلله المذكور ولا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية فليس لابن ابن عم الميت حق فيها بطريق الارث الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضه على قطعة ارض زراعة اميرية عن آبائه وأجداده جيل بعد جيل مدة تزيد على مائة سنة فادعى الآن رجل على وارضه اليدانه يستحق حصة فيها عن أبيه فانسكروا وارضه اليد دعواؤه والحال ان مورث المدعى كان مشاهدا التصرف وارضه اليد معظم المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور ويمنع من معارضة وارضه اليد حديث أنكر دعواؤه وجدها (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون جانباً من التخل ومنفعة زراعة اطيان من الارض الاميرية يحجزوا عن زراعتها الاطيان ودفع خراجها والقيام باصلاحها فتركوها باختيارهم فجاءه آخريه وسلموها لهم واسقطوا حقهم منهم منها وملكواهم التخل وحازوه لانفسهم بغير مقابل ولا ما يمنع صحة التملك ووضعوا أيديهم عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم يتفجعون بالطين ويستعملون ثمر التخل ويبيعونه والمملكون المسقطون بجوارهم مشاهدون لتصرفهم واستغلالهم وبيعهم فهل اذا اراد الآن بعض المملكين وورثة الباقي أن يدعوا بذلك ويضالوا بهم به متعللين بانهم اقتدوا على زراعة الارض ودفع خراجها لا تسمع دعواهم بذلك ويكون سكوتهم تلك المدة مانعاً لهم من الدعوى بذلك (اجاب) يسقط الحق في الاراضي الاميرية بالترك اختيارا فليس لمن تركها باختياره معارضة وارضه اليد عليه باو اذا استوفت الهبة في التخل شرائط الصحة والتمام قبل موت الواهب وصحت ولكل من الواهبين الا حياء الرجوع فيما وهبه اذا لم يوجد مانع من الرجوع ومنه موت الواهب أو الموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في ساقية مع فدان ونصف ارض زراعة بعينه مغروس اشجار برتقان والبعض الآخر بور فباع الحصة في الساقية والاشجار لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في الارض للمشتري المذكور واستولى على ذلك المشتري وما ريت تصرف فيه مدة سبع سنين ثم بعد هذه المدة اراد البائع الرجوع على المشتري في البيع والاستقاط بدون وجه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت كل من

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٥

ربيع الثاني سنة

١٧ ١٢٦٩

البيع والاسقاط بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا فاذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك (اجاب) ليس للبائع معارضة المشتري حيث ثبت البيع والاسقاط على الوجه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة واكتساب واحد وبأيديهما امتعة وارض مشتركة لهما للزراعة ثم توفي احدهما فقسمت الارض والامتعة بين الحى وورثة الميت ثم ادعى الحى الجور في قسمة الارض المذكورة وطالبهم باعادة القسمة ثانيا فترضاوا معه على ان يقسموها ثانيا وكتبوا بذلك حجة من نائب القاضى بحضرة يدنة تشهد بذلك واقتسموها على مقتضى الصلح بالقرعة يمينا وشمالا واقاموا حدودا بينهم ثم بعد الصلح والتراضى ارادوا الرجوع والنقض للصلح فهل لا يجابون لذلك (اجاب) لا توارث في الارض الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة افراز ويستقط الحق منها بالاسقاط والترك اختيارا فاذا اقتسمها الورثة بتراضيهما واسقط كل منهم الحق للآخر فيما اختص به باختياره سقط حقه منها ولا تنزع من يد مزاولها الذى ثبت له الحن فيها مادام قائما بدفع ما عليها من المؤن الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض اميرية من آخر للزراعة واسقط له البائع حقه فيها بمثن معلوم بحضرة يدنة فهل يكون ذلك البيع صحيحا وليس للبائع ولا لورثته الرجوع فيها وهل اذا كتب أحد الشهود وثيقة بذلك البيع ثم شهد بعد ذلك لا ترد شهادته (اجاب) لا توارث في الاراضى الاميرية وليس لمن أسقط حقه منها معارضة المسقط له حيث ثبت الاسقاط باختياره بالوجه الشرعى وشهادة كاتب الوثيقة بالبيع تقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن حلة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن أمه وأختيه فارادت الزوجة الآن قسمة الارض وأخذ حصة فيها بالميراث عن زوجها وابنها فهل لا تجاب لذلك ولا يجرى التوارث في ارض الزراعة الاميرية وتقسم التركة بين الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم لا يجرى التوارث في الاراضى الاميرية ويكون الحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها حيث لم يخلف مستحق منفعتها ولذا ذكرنا وتقسم التركة بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بالميراث عن ابيها وبهذه اقطعة ارض زراعتة اميرية عجزت عن زراعتها ودفع خراجها وفرت هاربة من بلدها ثم رجعت ثانيا ومكثت مدة ثم باعت الساقية بمثن معلوم وأسقطت وتركت حقها باختيارها من الارض المذكورة لرجل اجنبى في مقابلة دين له عليها فبعد أن وضع المشتري يده عليها مدة مات عن اولاده فوضعوا ايديهم على الساقية والطين مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهم يتصرفون في ذلك من غير منازع لهم ولا لا يبيهم مع مناهدة تلك المرأة ثم باع الاولاد الساقية وأسقطوا حقهم من الاطيان لرجل من مدة ست سنوات والآن تريد تلك المرأة منازعة واضع اليد منكرة للبيع والاسقاط

١٨ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

١٢٦٩

٣٠

فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث كان هناك بينة تشهد بالبيع والاستقاط المذكورين ولا عبرة بانكارها لذلك وتمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لان نزاع الساقية والارض من واضع اليد عليها حيث ثبت انها باعت الساقية واسقطت حقها من ارض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يستحق احدهم ارض زراعية اميرية ترك حقه فيها لاختيه باختياره واستولى عليها وغرسا بها اشجارا واستمر يتصرف فيها بانواع التصرفات في حال حياته ثم مات احدهما واستولى اولاده بعده وبعد موت التارك وبقاء الارض تحت ايديهما نحو عشرين سنة اراد وارث التارك اخذ الارض منهما فهل لا يمكن من اخذها والحال هذه (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض زراعية اميرية انتقلت له عن ابيه بعد موته وغرس فيها اشجارا والآن جاء رجل يدعيها لمورث قريب له وأنه يستحقها بطريق الارث عنه مع انها صارت تحت يد المستولى الآن وابنيه من قبله مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وكل من المدعى ومورثه الذي يدعيها له مشاهد لتصرف واضع اليد وابنيه في هذه المدة بالزرع والغرس وغير ذلك مع اعراضهم عنها ولا مانع لهما من دعواها فهل لا يكون للمدعى المذكور حق في تلك الارض ولا في الشجر الذي غرسه واضع اليد (اجاب) لا توارث في اراضي مصر الاميرية فلاحق للمدعى المذكور في تلك الارض بجهة الارث ويمنع من معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية قسمها بين اولاده المذكور وواعطى لكل منهم حزا معيناً وهو في حال الصحة والسلامة ووضع كل منهم يده على ما اعطاه له الاب وصار يتصرف فيه بالزرع والزراعة الى ان مات الاب عن اولاده المذكورين ومضى على ذلك نحو اثنتي عشرة سنة فهل اذا اراد احدهم الرجوع في القسمة ونقض ما فعله الاب لا يجاب لذلك ولا يكون لاحد معارضة الاخر فيما اعطاه له الاب من العين المذكورة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين زراعية اميرية اسقط حقه فيه لبنته في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضه منها بحضرة بينة شرعية فوضعت البنت يدها على الفدان المذكور وصارت تزرعه وتدفع خراجة بجهة الديوان مدة من السنين والآن مات ابوها وارادت بقية الورثة رفع يدها عن الفدان المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت الاستقاط بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق لها فيه (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض من اراضي الزراعة متصرفين فيها بالزرع والزراعة وغرس الاشجار عن اسلافهم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع لهم فيها المدة المذكورة والآن يدعى شيخ البلد المقيم فيها المشاهدات تصرفهم بان الارض له مدعي انه

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤



كان واضعا يده عليها قبلهم ثماني عشرة سنة وتركتهم للانتفاع بها فانكروا دعواه فهل اذا اراد شيخ البلد المذكور ان يقيم بينة على اثبات دعواه من أتباعه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم ويمنع من منازعتهم في ملكهم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع شيخ البلد المذكور من منازعة واضعي اليد والحق هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بماه ضعونه ادعى المكرم غريب عاشور بن عاشور بن موسى عاشور على عاشور بان والده المدعى من نحو اربع عشرة سنة توفي عن ولده المدعى المذكور من غير شريك وترك فدانين ونصفا طين زراعة بحدود اربعة وان المدعى المذكور حين مات والده كان قاصرا وسافر الى بلاد السودان وعاد من نحو سنة فوجد المدعى عليه واضعا يده على الارض المذكورة فطالبه برفع يده عنها فاعطاه منها فدانان من القطعة المذكورة ووعد به بان يسلمه باقي الارض بعده فبقي تلك السنة والآن اراد منازعة واضع اليد في الفدان والنصف ورفع يده عن الارض فستل من المدعى عليه عن الفدان والنصف فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفي المذكور وانها كانت في أثره وبوضع يده على الفدان والنصف المذكورين وان المدعى اهل الارض المذكورة وتركها اختيارا وانه كان استقرا الامر بينهما على ان المدعى عليه يعطى المدعى الفدان المذكور الذي ذكر في دعواه انه استولاه فأعطاه له واسقط له حقه فيه في نظير مبلغ معلوم من الدراهم واقبضه المبلغ المرقوم وتسلم منه الفدان المرقوم وصدق المدعى على انه لم يكن له قبل المدعى عليه المذكور شيء من ذلك بعد ذلك فلم يصدق المدعى المذكور على ذلك فالحكم (اجاب) صرحوا بأنه لا توارث في الاراضي الاميرية وان الاحق بها ابن صاحبها القادر على زراعتها ودفع خراجها وبسقوط الحق باهمال زراعتها وتركها بالاختيار وبان الاقرار حجة على المقر فليس لابن عاشور المذكور معارضة واضع اليد على تلك الارض اذا تحقق ما هو مسطور مما ذكره المدعى عليه في جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قعاعة أرض زراعة رهنها عند رجل آخر على قدر من الدراهم ثم بعد ذلك أراد الرهن أخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتهن ان الرهن وكل وكيل في اسقاط حقه منها وانه أسقط له ويده وثيقة بذلك فتطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت على الرهن انه وكل وكيل باسقاط حقه منها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى المرتهن بدون وجه شرعي ويحجب على تسليم الارض للرهن المذكور (اجاب) على الرهن دفع ما بذمته من الدين وله أخذ ارضه من المرتهن المذكور اذا لم يثبت عليه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض زراعة من مدة يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الميرى وهي ممسوحة عليه حصل له خلل في عقله فاراد احد اولاده زراعتها ودفع ما عليها فتعرض له رجل اجنبي متعللا بانها لمسكه عن والده ويريد بذلك نزعها من مالكها ودخولها في حوزة غيره وجهه شرعي ولا بينة له ولا

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٣

١٣

١٢٦٩

بيده وثيقة تشهد له بذلك فهل والحال هذه ليس له ذلك ولا عبرة بدعواه (اجاب)  
لا يقضى للدعي بمجرد دعواه بدون اثبات استحقاقه ما يدعيه بطريق شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية أعطاه الآخر ونزل عنها له نزولاً شرعياً  
في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع الآخر يده عليها وصار يتصرف فيها إلى أن مات  
صاحب الأرض المسقط عن أولاد أخ ومات واضع اليد عن ابن ووضع الابن يده على  
الأرض ومضى على ذلك مدة تزيد على اثنتين وثلاثين سنة فأراد الابن أن ينادي  
صاحب الأرض أخذهما من واضع اليد بطريق الميراث عن عمهما متعللين بأنهما أحق  
بهما من واضع اليد فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولا ميراث في الأرض الأميرية وعينه  
من معارضة واضع اليد (اجاب) لا توارث في الأراضي الأميرية ولا وجه معارضة  
ابن الأخ المذكورين لواضع اليد على تلك الأرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على أرض زراعية أميرية مدة تزيد على أربع وثلاثين سنة تلقاها  
من أخني فادعى الآن رجل قريب له أنه يستحق فيها حصّة فأنكر واضع اليد دعواه  
وطال النزاع بينهما فدخل بينهما الناس بالصلح على فدان من الأرض المذكورة ودفع  
المدعي عليه للدعي قدر معلوم من الدراهم واسقط حقه في جميع ما يستحقه عنده من  
الأرض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أراد الرجوع على المسقط له  
فهل إذا ثبت الإسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذا وليس للمسقط الرجوع على  
واضع اليد في شيء من ذلك (اجاب) ليس للمسقط المذكور معارضة المسقط له في تلك  
الأرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه واخته وله أرض  
زراعية أميرية وماتت الاخت بعد موت أخيها عن ابن أراد منازعة ابن المتوفى في أرض  
زراعية أبيه وأن يأخذ منه حصّة فيها عن أمه بطريق الميراث فهل لا يجاب لذلك ولا  
يجرى التوارث في أرض الزراعة الأميرية ويكفون الأحق بها ابن الميت المذكور  
القادر على زراعتها ودفع خراجها لاسيما وهو واضع يدها عن أمه من بعد موت أبيه إلى  
الآن لنفسه خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الأميرية والأحق بها  
ابن صاحب الحق فيها بعد موت أبيه حيث كان قادراً على زراعتها ودفع ما عليها من  
الخراج والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين تحت أيديهما قطعة أرض أميرية يزرعانها  
ويدفعان خراجها لجهة الميرى مدة ولهما أخ ثالث تارك للزراعة لا يشتغل بالكسب  
خاص به فتركتها لأخويه باختياره فبعد ذلك أسقط الأخوان حقهما منها الرجل الآخر  
فاستولى عليها الرجل فحواربع عشرة سنة مع علم أخيهما الثالث ومشاهدته لتصرف  
واضع اليد هذه المدة من غير منازعة ولا معارضة فهل إذا ادعى الآن الأخ الثالث  
أن له فيها حق الإيجاب لذلك (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالترك  
اختياراً فليس لمن تركها باختياره معارضة واضع اليد عليها والله تعالى أعلم (سئل)

١٤

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

سنة جادى الاولى

فى رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه منها باختياره لا آخر فى مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه من المسقط له فى سنة خمس وخمسين بموجب حجة شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون والآن يريد ابطال الاسقاط واخذ الارض متعلا لانه اسقط حقه منها لشخص آخر قبل السنة المذكورة فهل لايجاب لذلك ولا يقبل قوله خصوصا ان الآخر حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد ولم يدع ولم ينازع تلك المدة (اجاب) نعم لايجاب لذلك حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن قطعة ارض زراعة اميرية عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن واراد الابن اخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فادعى المرتهن انه اشتراها من ابن الراهن وذلك بدون ثبوت ببينة شرعية فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم الارض لابن الراهن قهر راعنه حيث كان معترفا ومقررا بالاستحقاق (اجاب) الاحق بارض الزراعة الاميرية بعدم موت صاحب الحق فيها ابنته القادر على زواجها ودفع خراجها فثبت كان الحق فى تلك الارض لابن الراهن المذكور ثابتا ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يؤمره اضع اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع وعليه دفع ما بذمة والده من تركته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اسقط حقه لابنه من قطعة ارض زراعة وممكنه الحماكم منها وصار يرزعاها ويدفع خراجها مدة حياة أبيه حتى مات ابو عنه وعن ورثة اخر اودوا جعلها امير اثناعن أبيهم واخذ كل واحد منهم حصة منها بطريق الميراث عن ابيهم - فهل لايجابون لذلك بعد ثبوت الاسقاط من الاب فى حياته لابنه المذكور وتمكين الحماكم منها لاسيما وهو واضع يده عليها من حين الاسقاط الى الآن تسع عشرة سنة ولم يعارضه ولم ينازعه احد فيها (اجاب) نعم لايجابون لذلك ان كان الامر ما هو منذ كور وصرحوا بان اراضى مصر آلت لبيت المال وبان اراضى بيت المال لايجرى فيها التوارث والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل راضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يرزعاها وينفع بها من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات واضع اليد المذكور وتركها لابنيه فوضعا ايديهما عليها مدة تزيد عن خمس سنين بعد موت ابيهم - ما والآن يدعى رجل من اهل البلدة قيم فيها ما شاهد للتصرف فيها استخافها بالميراث فانكر الابن ان دعواه فهل لايجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة وينع من معارضتها فيها ويكون لهما التصرف فيها بالاسقاط وغيره (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر بعد مضى تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنها عند آخر على مبلغ معلوم من الدراهم ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن ورثة كور فاراد ورثة الراهن اقتسكا كما ودفع دين الرهن فانكر بعض ورثة المرتهن الارتهان وأقر البعض الآخر ثم حصل بينهما نزاع وترافع لدى القاضى واصطالحا معا على ان تكون الارض بينهما

٢٩ ١٢٦٩

سنة جادى الثانية

١ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

٩ ١٢٦٩

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٤

منأصفة فترك ورثة المرتين نصفها لورثة الراهن ووضع كل يده على ماترك له مستدة  
والآن تريد ورثة المرتين نقض الصلح واسترداد الارض فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت  
ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بفرض ثبوته  
بالترك بالاختيار فليس لمن ترك حقه منها بالاختيار معارضة واضع اليد عليها والله  
تعالى اعلم (س- ثل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية رهنا عند آخر على مبلغ معلوم  
من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن بالغ فاراد الابن اخذ الارض من المرتين ودفع الدين  
لربه فادعى المرتين ان أم الابن كتبت له اثرا فهل لا عبرة بكتابة الام حيث لاحق لها  
فيها ويجبر المرتين على تسليم الارض لابن الراهن حيث كان مقر او معترفه قاله بالاستحفاق  
فيها (اجاب) اذا كان واضح اليد معترفان بالاستحقاق في تلك الارض للابن المذكور  
يؤمر بتسليمها له وعليه اعطاء الدين الذي على ابيه من تركه اذا لم يوجد منه ما يفي بسد  
سقوط حقه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قلوب بما ضمنه ادعى صالح نور الدين  
ابن المرحوم دسوقي من أهالي كوم اجفين على المعلم ليان المقيم معه بالناحية المذكورة  
بان من استحقاق والده جميع ثلاثة وعشرين فدانا محدودة بمحدود اربعة وجميع بناء  
ساقية كاملة العدة والآلة وانه واضع يده على ذلك بغير حق ويريد اخذها من واضع  
اليدها الان لكونه بلغ رشيدا ولم يزل ينازع المدعي المدعى عليه الى الان ويطلب  
رفع يده عنها فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده على ذلك قائلا  
انه واضع يده على ذلك بطريق البيع والاسقاط من ابراهيم افندي وان ابراهيم اشتراها  
من سعيد بك وسعيد بك اشترى ذلك من حسونة عم المدعى لانه ملكه دون المدعى وجد  
ملكه المدعى في ذلك فالحكم (اجاب) اذا مات شخص وكان بيده ارض زراعية اميرية  
عن ابن يكون ذلك الابن احق بزراعة تلك الارض من غيره فاذا ثبت ان الارض  
المذكورة لابي المدعى ولم يوجد من الابن المذكور ما يفسد سقوط حقه منها يكون الحق  
له فيها وتنزع من يده واضع اليد عليها ويقضى له بالمالك في بناء الساقية ايضا حيث أثبت  
ملك موثقه له ولم يثبت انتقاله عنه بناقل شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يستحق قطعة ارض زراعية اميرية عجز عن زراعتها وعن القيام بوظائفها فتركها لآخر  
باختياره فوضع يده عليها ومكنه الحماكم منها وصار يتصرف فيها مدة تزيد عن عشرين  
سنة والآن يريد التارك لها اخذها من واضع اليد فهل اذا ثبت انه تركها باختياره  
لا غير لا يجاب لذلك وينع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط  
الحق من الارض الاميرية بتركها بالاختيار فليس لمن سقط حقه منها معارضة واضع  
اليدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية أسقط  
حقه فيها لآخر في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم فوضع المسقط له يده عليها وزرعها  
مدة ثم غاب عن بلده اقل من سنة في الاشغال الاميرية فلما رجع من غيبته المذكورة

جمادى الثانية سنة

١٢٦٩

١٦

وجدر جلا اجنبيا واضعا يده على الارض المذ كورة فطلب رفع يده عنها فادعى ان ربه  
 الاول اسقط حقه له فيها بعد الاسقاط الاول فهل لا عبرة بدعواه هذه بعد ثبوت الاسقاط  
 من ربه اولاه ويحكم له بها وترفع يده عنها والحال ما ذكر (اجاب) الحق في زراعة  
 الارض المذ كورة للسقط له اول حيث ثبت ان ربه اسقط حقه منها ولم يوجد ما يفيد  
 سقوط حقه منها وليس لربه او الحال هذه التصرف فيها ولا الاسقاط لا تخو الله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أميرية عجز عن زراعتها  
 ودفع ما عليها للجهة الديوان فتركها باختياره ووزعها الحماكم على رجل ليزرعها ويدفع  
 ما عليها للجهة الميري فوضع الرجل يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الميري  
 مدة تزيد عن خمس عشرة سنة مع مشاهدة واضح اليد ولا تصرفه ولم يدع ولم ينزع  
 واضع اليد على تلك الارض ثم مات التارك لتلك الارض المذ كورة عن ابن اراد  
 منازعة واضع اليد فيها واخذها منه متعللا بانه كان يزرعها أبوه ويريد أخذها من  
 واضع اليد فهل والحال هذه لا يجب لذار ويكون الحق فيها الواضع اليه بحيث يمكنه  
 الحماكم منها وصار يدفع ما عليها للجهة الميري (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة  
 الاميرية بالتارك اختيارا فليس لمن تركها بالاختيار ولا لابنه معارضة واضع اليد عليها  
 والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة أميرية بيد رجلين مشتركين بينهما  
 يزرعانها سوياً فهل اذا اراد أحدهما قسمتها فراقوا متنع الآخر من قسمتها  
 لا يجبر الممتنع على قسمتها ويتنفعان بزراعتها سوياً (اجاب) صرحوا بان الاراضى  
 الاميرية يسلك بها ما يسلك بارض الوقف فلا تجرى فيها قسمة الا فراق جبرا كمالا توارث  
 فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مكنه الحماكم من قطعة أرض زراعة أميرية فبعد  
 أن وضع يده عليها مدة وصار يتصرف فيها أسقط حقه باختياره من ربه بعد اقراره في  
 جهة معينة لرجل آخر بموجب وثيقة شرعية فبعد أن وضع يده ذلك الآخر على ربه  
 المذ كور وزعه لنفسه من ماله اراد التارك منه منه منكر التركة فهل اذا ثبت انه  
 ترك له الربع المذ كور باختياره لا يجب لذنه منه ويمنع من منازعته فيما تركه له  
 باختياره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالتارك  
 اختيارا فليس لمن ترك حقه منها معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل يستحق منفعة قطعة أرض زراعة أميرية ولدان أسقط حقه منها وتركها  
 باختياره حال صحته لاحد ولديه وكتبها باسمه في الديوان واستولى عليها الولد المذ كور  
 حال حياة أبيه ووزعها ثلاث سنين ثم مات أبوه واستقر يزرعها بعد موته أربع سنين ثم  
 الا ان اراد أخوه الآخر منازعته فيها وأخذ شئ منها عن أبيه فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
 الشرعى لا يكون له منازعة أخيه في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون له  
 منازعته في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ساقية وقطعة أرض

رجب

١٢٦٩

١

مطلب أراضى بيت  
 المال يسلك بها ما يسلك  
 باراضى الوقف فلا  
 تجرى فيها قسمة الا فراق

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٨



رجب سنة

زراعة أميرية بجانبها محدودة بمحدود أربعة باع الساقية وأسقط حقه من الأرض لرجل  
 في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وقبض ذلك المسقط له وصار ينتفع بذلك ويدفع خراجها  
 للجهة الديوان مدة سنين والآن أراد المسقط أن يدعي على المسقط له بجانب منها متعللاً  
 بأنه لم يدخل في الاسقاط فهل إذا شهدت البيعة الشرعية بان الاسقاط حصل منه للمسقط  
 له في جميع القطعة الأرض المذكورة بحضرتهم وحدودها بالربعة من جميع  
 الجهات لا يعتبر انكاره ولا دعواه والمحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر انكاره البيع  
 والاسقاط في المتنازع فيه بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أجرها لا خرسنة كاله باجرة معلومة وفي أثنائها أجرها  
 لثان قبل مضي مدة المستأجر الاول فهل لا يصح ايجاره للثاني قبل مضي مدة الاول ولا  
 يكون له نزعها منه قبل تمام مدته (اجاب) إذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة لا تكون  
 اجارة المؤجر لا آخر قبل انقضاء مدة الاجارة الاولى نافذة وليس للمستأجر الثاني معارضة  
 المستأجر الاول قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة  
 أرض زراعية أميرية تبادلا وأسقط كل منهما حقه في أرضه للآخر وترك له باختياره  
 فوضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البدل وزرعه فهل إذا أراد أحدهما أن يرجع  
 على الآخر لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط والتكليف بالاختيار من كل منهما (اجاب)  
 نعم لا يجاب لذلك حيث كان الامر ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنات  
 وابنى أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ومات ترك أرض زراعية أميرية فاستولى عليها  
 ابنا الأخ دونهم مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد ذلك تريد البنات منازعتهم فيها  
 ويطلبن نصيبهن من الأرض بطريق الارث عن أبيهن فهل لاميراث في اطيان الزراعة  
 الاميرية ولا حق للبنات المذكورات فيها بطريق الارث (اجاب) الأرض التي آلت  
 لبنت المال لا تقسم بين ورثة مزارعها بعد وفاته فليس لورثته انتزاعها بجهة الارث من  
 واضع اليد عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق أرض زراعية واضعة يدها  
 عليها وقادرة على القيام بوظائفها باعها زوجها في غيبته لرجل آخر من غير اذنها ولم تجز  
 البيع فهل والمحال هذه لا يصح البيع ولا ينفذ ويؤمر المشتري بتسليم الأرض للمرأة  
 المستحقة (اجاب) إذا كان حق زراعة تلك الأرض ثابتاً للمرأة المذكورة ولم يوجد ما يفيد  
 سقوط حقها منها لا يكون لاحدا انتزاعها من يدها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وأم وزوجتين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار  
 وفحل ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعية اشتراها في حال  
 حياته وحفر فيها ساقية فهل يقسم جميع ما كان يورث بين ورثته بالفريضة الشرعية  
 سوى ارض الزراعة الاميرية فإنه لا يجري فيها التوارث بل يختص بها الابن وحده دون  
 الاثنا (اجاب) مات تركه المتوفى مما يورث عنه ومنه بناء الساقية يقسم بين ورثته بالفريضة

٢٨ ١٢٦٩

شعبان ٧ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

الشرعية ولا تورث في ارض الزراعة التي آلت لبيت المال واللاحق بزراعتها بعد موت  
مزارعها الابن اذا كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المئون الاميرية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن امه و بنته وزوجتيه وشقيقتيه واخوين لاب وترك ارض  
زراعة اميرية فاستولت عليها الاناث وطلب الاخوان لاب نزعهما من فرفع الامر للحاكم  
فمنع الاخوين وأفر الاناث عليها ثم ماتت الام والبنت والزوجتان وبقيت الارض تحت  
يدين الشقيقتين بتكليف الحاكم فزرعها وتدفعا خراجها لجهة الديوان ثم مات احد  
الاخوين المذكورين وبقي الآخر يريد نزاع الارض من وادعى اليده يدعي انه احق  
بها من الاناث لكونها مات عنها اخوه وبنت اخيه وهو يستحقها من جهتها فهل لا يجب  
لذلك ويكون الحق فيها الواضعي اليد حيث مكنتها الحاكم منها مع قدرتها على زراعتها  
ودفع خراجها (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية مدة تزيد عن عشرين سنة وهو يزرعها وينتفع  
بها ويدفع خراجها من غريمه نازع له فيها تلك المدة والآن يدعي رجل من اهل البلد  
مشاهد تصرف واضع اليد بانه يستحقها بالميراث الشرعي عن قريب له مات من قديم  
الزمان فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة  
حيث لا مانع عنه من التداعي ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويمنع من  
منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) ارض الزراعة التي آلت لبيت المال  
ليست تركة عن مزارعها فلا تورث عنه فلا يجب للرجل المذكور ان نزاع تلك الارض  
من واضع اليد عليها ولا تسمع دعواه بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن ابن وبنتين وأخ واولاد ابن ابن ابن عمه وترك قطعة ارض زراعة اميرية  
فوضع الابن يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها الى جهة الديوان مدة من السنين  
الى ان مات عن ذكرا ولا فوضع اخوه المتوفى اولاده على الارض المذكورة وصار  
يزرعها ويدفع خراجها الى جهة الديوان مدة من السنين الى ان مات عن بنتي اخيه وعن  
ابناء ابن ابن ابن عمه فوضع اولاد ابن ابن ابن العم المذكور ايديهم على الارض  
المذكورة بعد موته وصاروا يزعمونها ويدفعون خراجها الى جهة الديوان ومكنهم  
الحاكم منها مدة من السنين والآن تريد بنتا المتوفى اولاد ابن ابن ابن عم  
ابيهما في الارض المذكورة وتريدان أخذ نصيبهما في الارض المذكورة بطريق  
الميراث عن ابيهما واخيهما فهل والحال هذه لا تجبان لذلك ولا يجري التوارث في  
الارض الاميرية ويكون الحق فيها الواضعي ايديهم عليها حيث كانوا قادرين على زراعتها  
ودفع خراجها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية كما صرح به  
علمنا ونافلس للبنتين المذكورتين ان نزاع الارض المذكورة من واضع اليد عليها  
والحال هذه بطريق الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعة

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

اميرية تعدى شيخ البلد واخذها منهم بالا كراه وسلمها الرجل اجنبي فوضع يده عليها  
وزرعها فهل اذا زال الا كراه ونمو وجود من رب الارض ما يفيد سقوط حقه منها يكون له  
اخذها واستردادها من واضع اليد عليها بغير طريق شرعي (اجاب) اذا لم يوجد من  
الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه من الارض المذكورة يكون له استرداد الارض  
من المتعدى عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعية  
اسقط حقه فيها لزوجته وعتقائه وتركها لهم باختياره ووضعوا ايديهم عليها في حال حياته  
وذلك بموجب وثيقة شرعية واوصى لعتقائه ايضا باعيان من اثاث منزله وبقدر معلوم  
من الدراهم ثم بعد ذلك مات عن ورثة فهل اذا ثبت الاسقاط والتترك بالا اختيار وكان  
الموصى به لا يزيد على الثلث واراد الورثة باطل الوصية ونزع الطين من واضعي اليد  
لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له ولعيه ارض زراعية اميرية فاخذ العمان جانبها منها وتركا الباقي  
منها لابن اخيهما باختيارهما فما فوضع ابن اخيهما يده عليها من مدة اربعين سنة وهو  
يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد  
العمان الرجوع فيما تركه لابن اخيهما باختيارهما من نصيبهما فهل اذا كانا حاضرين  
ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهما ساكتان من غير نزاع لا يجابان لذلك (اجاب)  
ليس لمن ترك حقه من ارض الزراعة الاميرية واسقطه لغيره باختياره معارضة المسقط  
له فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض غرس فيها  
فخللوا بني فيها بناء من نحو عشرين سنة ثم مات عن اولاد قصر فوضع رجل اجنبي يده  
عليها بدون وجه شرعي فهل اذا بلغ القصر يكون لهم اخذها ونزعها من واضع اليد عليها  
حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (اجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء على  
مال القصر ويؤمر برفع يده عن ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
ارض زراعية اميرية واضع يده عليها يتنفع بها ويزرعها ويدفع خراجها لمجته الديوان مدة  
تزيد على خمس وثلاثين سنة ادعى عليه الا ان رجلا بان الارض المذكورة كانت لمجده  
ابي امه ويزيد اخذها منه بطريق الميراث عن جده ابي امه فهل يكون الحق فيها لمواضع  
اليده عليها ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية سيما ان الذي مكنته من الارض  
المذكورة الحاكم الذي له ولاية التمسكين بعد موت من كان له الحق فيها (اجاب)  
لا يجري التوارث في الاراضي الاميرية فليس للرجل المذكور معارضة واضع اليد على  
تلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض زراعية  
فيها بعض فخل عن ابيه مدة نحو ثمان وعشرين سنة وهو يتنفع بها ويدفع خراجها  
لمجته الديوان المدة المذكورة من غير معارضة والآن ادعى عليه رجل بانها ملك له عن  
ابيه ويريد نزعها من يده فندعوها والحال ان ابا المدعى شاهد ابا المدعى عليه اكثر

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

رمضان

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أهله ثم وأبو المدعي حاضر  
موجود معه ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع  
دعوى وارثه والمحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المذكور ان كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى بنت أخيه قطعة أرض زراعة  
اميرية وتركها لها باختياره فوضعت يدها عليها وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على خمس  
وعشرين سنة وهي قادرة على زراعتها وعلى القيام بوظائفها ومكنتها الحماكم منها ثم بعد  
ذلك مات المصاحب الارض عن اولاده فأرادت الاولاد الرجوع في الارض على بنت  
العم فهل والمحال هذه لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضتها في ذلك حيث تركها أبوهم  
لها باختياره (اجاب) نعم لا يجاب اولاد المتوفى لذلك اذا كان الامر كذلك اذا الحق في  
أرض الزراعة الاميرية يسقط بالاسقاط والتكليف اختيارا والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وثلاثة اعمام اشقاء وتركت ما يورث عنها شرعا بيده  
زوجها فطلبت الام أخذ ما يخصها من تركتها بنتها فنعها الزوج متعللا بان له حصة فيما  
تركه أبو الزوج من الاطيان الاميرية بالميراث عنها فهل لا يجاب لذلك ولا يجري  
التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويقسم جميع ما تركته الزوجة المذكورة بين ورثتها  
بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) جميع ما تركته المتوفاة  
المذكورة مما يورث عنها شرعا يقسم بين ورثتها المذكورين بالقرينة الشرعية حيث  
لا وارث لها سواهم فلامها الثلث فرضا ولزوجها النصف كذلك ولا عمامها العصبية  
المذكورين الباقي تعصبا يقسم بينهم وليس لاحد الورثة منع باقهم عما يخصه من ذلك  
بدون وجه شرعي ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة  
قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اخوته في معيشة واحدة واضعين  
أيديهم على بئر ماء معين وعلى قطعة أرض مجاورة للبئر من مدة نحو ثمانين سنة وهم  
يتصرفون فيها بالزراعة ويدفعون خراجها لجهة الديوان ويزرعون فيها أشجارا وغير  
ذلك ادعى الآن رجلان على أحد الاخوة بان لهما حصة في بناء البئر فادعى المدعي عليه  
انه اشترى منهما الحصة فهل اذا ثبت الشراء منهما بالبينة الشرعية تندفع دعواهما  
عنه واذا لم يثبت دعوى الشراء منهما لا يسرى اعترافه على اخوته حيث كانوا منكرين  
لدعوى الرجلين المذكورين واذا ادعى باحصة في الارض المذكورة بعد هذه المدة  
وأنتكر المدعي عليه مع اخوته استعقا قهرا لشيء منهما مع حضور المدعيين في البلد  
وه شاهدتهما لتصرف المدعي عليهم فيها بما ذكر وعدم مانع يمنعهما من الدعوى في المدة  
المذكورة لا تسمع دعواهما (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر المذكور يؤخذ  
هو به فقط حيث لم يثبت دعواه انتقال الملك له من المدعيين ويسقط الحق من أرض  
الزراعة الاميرية باهمال زراعتها وتركها بالاختيار فلا تسمع دعوى المدعيين المذكورين

١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

رمضان

سنة

٢٠

١٢٦٩

شوال

٦

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

بتلك الارض والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة  
ارض زراعية اميرية من مدة عشرين سنة وهو يزرعها وينتفع بها لنفسه بالزرع والخرس  
والهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن  
ادعى عليه جماعة بعدموت والدهم انهم يستحقونها عنه فهل اذا كان والدهم حاضرا  
ومشاهدا اتصرف واضع اليد خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع  
دعواهم كما لا تسمع دعوى والدهم لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية  
تبادلوا واسقط وترك كل منهما حقه من ارضه للآخر باختياره من مدة خمس وعشرين  
سنة وزيادة ووضع كل منهما يده على ما تركه له الآخر من الارض باختياره وصار  
يتصرف فيه الى الآن فهل اذا مات كل من المتبادلين عن ورثة واراد ورثة احدهما  
الرجوع على ورثة الآخر ونقض المبادلة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية  
ويمنع كل منهما من معارضة الآخر بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب ورثة كل من  
الرجلين المذكورين لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض  
اميرية استولى عليها باذن صاحب الحق في حياته مدة نحو سنة بعد تركه اياه باختياره ووضع  
يده عليها بعد موته نحو خمس سنين وهو يزرعها ويدفع خراجها للجهة الديوان مع تمكين  
الحاكم منها ثم بعد ذلك ادعى رجل ان هذه القطعة كانت تحت يد ابن عمه الميت ويريد  
نزعها بطريق الارث عنه فهل اذا اقام المدعي بينة كشيخ البلد واعوانه على دعواه لا تقبل  
هذه البينة منه ولا يجاب لذلك لاسيما مع انكار المستحق كون المدعي ابن عم الميت ومع  
مشاهدة المدعي تصرف واضع اليد فيها هذه المدة من غير مانع يمنعهم من ذلك (اجاب)  
لا توارث في الاراضي الاميرية فليس لابن عم من كانت الارض تحت يده حال حياته  
اخذها بالميراث بعد وفاته وهذا على فرض ثبوت قرابته له بل الحق فيها لمن مكنه الحاكم  
منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة ارض زراعية اميرية ولهم فيها  
شركاء فامرهم رجل ذو شوكة باسقاط منفعة تلك الاطيان المشتركة بينهم وبين غيرهم  
له فابوا عن ذلك فامرهم على اسقاط منفعتها لكرها شرعا فاسقطوها له على الوجه  
المذكور فهل لا ينفذ الاسقاط في حق غيرهم بدون اذن الغير واجازته ولو كان بالطوع  
واذا تحقق الاكراه على الاسقاط المذكور لا ينفذ في نهيبهم ايضا (اجاب) لا ينفذ  
الاسقاط في نصيب الغير بدون اذنه واجازته ولو كان ذلك بالاختيار واذا تحقق  
الاكراه الشرعي على الاسقاط فلم يكره ابطاله في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم غارقة رهنا على  
قطعة ارض زراعية اميرية ووضع المرتهن يده عليها سنتين ثم مات المرتهن عن  
ابن قاصر وعن ابيه فترك الراهن حقه منها واسقطه باختياره لابي المرتهن وعنه في



سنة	شوال	نظير مبلغ زائد عن قدر الرهن وأبقى الراهن دراهم الرهن التي آلت للقاصر عن أبيه عند أبي المرتن وعه المسقط لهما فهل إذا طلب الابن القاصر بعد بلوغه أخذ الطين أو الحاسبة على ربح المال لا يكون له ذلك ولا يكون له الانصبيه من القدر الذي دفعه أبوه للراهن فقط (اجاب) نعم لا يكون للابن المذكور ذلك والحال هذه وله المطالبة بما آلت اليه من مورثه من الدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة رهنوا أرض زراعة اميرية عند رجل آخر وأباحوا له منفعتها وصار يزرعها ويتفع بزراعتها ويدفع ما عليها من الخراج الى الميرى ثم طلب المرتن دراهمه التي اعطاها لهم فقالوا له القدان يؤجر بمائة قرش وأنت تدفع للميرى ستين قرشا يبقى لنا في كل سنة أربعون قرشا يخصم لنا من أصل المبلغ الذي دفعته لنا فهل لهم ذلك أو ليس عليه الا الخراج الاصل الذي دفعه للميرى (اجاب) على الجماعة المذكورين دفع ما ثبت عليهم من دين الغاروقة لربه وليس لهم مطالبة المرتن باجرة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم غاروقة لينتفع بها الى ان يقدر على الدراهم يدفعها وياخذ طينه فوضع يده المرتن عليها خمس سنين وهو يزرعها ويدفع خراجها بدون عقد اجارة فاراد الراهن اقتسكاها من يد المرتن ومحاسبة المرتن على ربح الارض فهل لا يجب للحاسبة (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة اميرية عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن ثم مات الابن عن بنت وعن ابن عم ثم بعد مدة تريد على عشرين سنة أراد ابن العم ان ياخذ الارض من المرتن بطريق الميراث عن عمه الراهن وأن يدفع دراهم الرهن فامتنع المرتن من ذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية ويمنع ابن العم من معارضة المرتن في ذلك (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبيت المال فليس لو ارث من كانت في يده معارضة واضع اليد عليها وانتزاعها من يده بجهة الارث بل يكون الحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها حيث لا ابن لمالك منفعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من أرض زراعة اميرية في نظير قدر معلوم من الدراهم لثلاثة اخوة فاستولوا عليها مدة من السنين ثم مات المسقط وبعدهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة ارادت ورثته نزع الارض من واضعي اليد متعللين بان الاسقاط بدون ثمن المثل فهل والحال هذه لا تنزع ممن هي تحت أيديهم (اجاب) ليس لو رثته الاسقط انتزاع الارض من المسقط لهم بعد تحقق الاسقاط من مورثهم بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللهم بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما قاصر وأخوه الكبير وصى عليه وعلى ماله من قبل أبيه ولهما أرض زراعة وضع يده عليها ابنة الكبير وصار يزرعها له ولاخيه
١٢٦٩	١٦	
١٢٦٩	١٦	
١٢٦٩	٢٥	
١٢٦٩	٨	ذى الحجة
١٢٦٩	٨	

يطريق الوصاية عليه مدة سنين وللقاصر ام رهننت قطعة ارض من تلك الارض عند رجل اجنبي واخذت منه مبلغا من الدراهم متعلقة بانها تخص ابنها القاصر وذلك من غير اذن وصيه واجازته فهل يكون للوصي رفع يد الرجل المذكور عن الارض ولرب الدين الرجوع بدراهمه على من اخذها منه حيث لم يكن للام المذكورة ولاية ذلك ولا اذن وصيه ولا اجاز (اجاب) لا عبرة بهذا التصرف الصادر من الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعة اميرية رهنتا ربها على دراهم معلومة ولم يسلم الراهن الارض للرتن الى ان مات فوضع قريبه يده عليها مدة ست سنوات وهو يزرعها ويدفع خراجها ثم بعد ذلك دفعها الحاكم لرجل ومكنه منها فها ذلك الرجل يستأنا وصار يدفع ما عليها من الخراج مدة ثمان سنوات ثم بعد مضي المدين المذكور تين قام رب الدراهم يطالب قريب الراهن بالدراهم متعلقة لانه هو الذي وضع يده على الارض اولا فهل والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث كان الامر ما هو مذكورا لسؤال ويتعلق الدين بتركة الميت ان كان له تركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض خراجية اميرية فيها نخيل وهو واضع يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيها ببيع بعضها وبيع ثمره الخيل ثم مات ووضع ابنه يده عليها من بعده مدة تسع سنين وهو يتصرف فيها ايضا والآن ادعى عليه رجل بانها وقف من ابيه لجهة كذا متعللا بان يده حجة بذلك لم يثبت مضمونها شرعا فهل لا تقبل دعواه بدون اثبات شرعي ولا عبرة بحجة لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب) لا يتضي بالوقف بحجركم لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه وعمه ومسحت عليه فاستولى على بعضها رجل اجنبي متعللا بانه يستحقها بطريق الميراث عن جدته ام امه فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية ويجبر على رد ما اخذ منها للمستحق المذكور (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبيت المال فليس للرجل الذي استولى على بعضها المذكور حق فيها بطريق الارث ويؤمر بردها على من كانت في يده الممكن فيها من قبل الحاكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين قاصرتين منها وله قطعة ارض زراعة اميرية فوضعت الزوجة التي هي ام البنتين يدها عليها وصارت تزورها اليثيمين وتدفع خراجها مدة خمس سنين يتمكين شيخ البلد لها منها والآن تريد اخوة الميت نزاعها منها متعللين بانهم يستحقونها بالميراث الشرعي عنه فهل لا يجابون لذلك ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية ويمنعون من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا توارث في الاراضي التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة من كانت في زراعته قسمة الميراث ويكون الحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية يحجز عن زرعها ودفع

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

ذى التعدة سنة

خراجها فتركتها باختياره فوزعها شيخ البلد على غيره فوضع يده عليها وزرعها مدة ثم بعد موت التارك لها أخذها شيخ البلد من الغير المذكور ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها الى الآن حتى مضى من حين الترك أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع فيها تلك المدة والآن يريد ابن عم التارك لها أولاً باختياره منازعة واضع اليد فيها منه إلا بأنه يستحقها بالميراث عن ابن عمه فهل لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الأميرية ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب ابن العم المذكور لذلك والحال هذه والحق فيها لمن يمكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعية أميرية تركها صاحبها وزرعها واضع اليد باذن الحاكم مدة من السنين ثم جاء صاحبها وأسقط حقه فيها لو اضع اليد في تضيير مبلغ معلوم من الدراهم وأخرج له بذلك حجة تمليك وصارت ملكه لا معارض له فيها واستمر يزرعها مدة من السنين ثم مات المسقط فخاء ولده الآن يعارض المسقط له من أبيه منكر الإسقاط مدعيًا بأنهارهن تحت يده من قبل أبيه فهل إذا ثبت الإسقاط من أبيه بالبينة الشرعية على طبق ما في الحجة يمتنع من معارضته ولا يمكن من انتزاعها منه (اجاب) إذا ثبت الإسقاط بالوجه الشرعي في الأرض المذكورة من والد المنازع لا يكون لولده معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي ولا يمكن من انتزاعها منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين زراعية أميرية تركه لآخر في مقابلة دين عليه وفي مقابلة قدر معلوم من الدراهم أخذ منه أيضاً وترك له الفدان باختياره ووضع يده عليه مدة من السنين ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد على واضع اليد وأخذ منه أربعة عشر قيراطاً ودفعها للرجلين بالسكز عن واضع اليد متعللاً بأنهما وارثان مع التارك المذكور ومع حضورهما وهدتهما تصرفه وتصرف من تركه وتركهما باختيارهما نحو عشرين فهل إذا ثبت أن شيخ البلد أخذ الأربعة عشر قيراطاً بالأكراه ودفعها للرجلين المذكورين بطريق الارث لا يجب لذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الأميرية (اجاب) لا توارث في أرض الزراعة الأميرية فليس لشيخ البلد المذكور ولا غيره انتزاع أرض الزراعة الأميرية من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية عن جده مدة تزيد على عشرين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها ويتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها وبعد ذلك تعدى عليه شيخ البلد فاستولى عليها بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت التعدى ولم يوجب جده منه ما يفيد سقوط حقه يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها له (اجاب) ليس لشيخ البلد المذكور انتزاع تلك الأرض من واضع اليد عليها بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده اطيان أميرية يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان فاوصى لولاد ابنه بثلاث الاطيان المذكورة بعد موته فهل لا تصح الوصية

١٧ ١٢٦٩

مطلب لا تصح الوصية  
بالاطيان الاميرية

١٧ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

المذكورة واذا اراد اولاد الابن اخذ الثلث الموصى لهم به بطريق الوصية لا يجابون لذلك  
(اجاب) الاواضى التي آلت لبنت المال ليست مملوكة لمزارعيها فلا يجرى فيها التملك  
الشرعى والوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت فلا تصح الوصية بها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعة اميرية خاصة به على حديثه من قبل  
المساحة بمدة سنين ثم مات كل من الرجلين عن ورثة وصادر كل من الورثة نزع ارض مورثه  
الخاصة به ويدفع خراجها مدة تزيد عن اربعين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة  
والآن تريد ورثة أحدهما منازعة ورثة الآخر مع اقامتهم بالبلد ومشاهدتهم لتصرف  
واضع اليد بان مورثهم يستحقها وآلت لهم عنه فانكروا وضع اليد دعواهم فهل لا يجابون  
لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى تلك المدة ويمنعون من منازعة واضع اليد فيها بدون  
وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر بعدمضى تلك المدة والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لاختيه من أبيه في خمسة أفدنة وتركها لهما باختياره  
في نظير قدر معلوم من الدراهم وهما قادرتان على الزراعة ودفع الخراج فهل اذا ثبت  
الاسقاط والترك بالاختيار بالوجه الشرعى وأراد الاخ ان يرجع عليهما لا يجاب لذلك  
(اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن  
ثبت عليه الاسقاط والترك اختيارا معارضة المسقط له ولا يكون لمن أسقط حقه منها  
انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر  
واناث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكة قطعة ارض زراعة اميرية فهل اذا  
أرادت الاناث ان يأخذن في الارض المذكورة بطريق الارث لا يجبن لذلك واذا تعللت  
الاناث بان والدهن أسقط لهن حقه في الارض المذكورة وشهد لهن شيخ البلد لا تقبل  
شهادته لهن ولا يقضى بهذه الشهادة (اجاب) لا توارث في ارض الزراعة الاميرية ولا  
يقبل القاضي شهادة مشايخ البلدان والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة أشقاء  
لهم قطعة ارض زراعة اميرية عن والدهم تصرف فيها أحدهم بدون اذنهم واجازتهم  
باسقاط حقه وحقوقهم فيها فهل اذا لم يأذنوا في الاسقاط ولم يوكوه ولم يحجزوه ينفذ  
الاسقاط في نصيبه دون نصيبهم ويؤمر واضع اليد برفع يده عنه وتسليمه لهم (اجاب)  
لا يملك الاخ المذكور اسقاط حق اخوته من الارض المذكورة بدون اذنهم فحقهم  
بعد اسقاط أخيهم باق فيما يخصهم حيث لم يوجد منهم ما يفيد السقوط والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر واثنا عشر ارض زراعة اميرية فوضع الذكور  
ايديهم عليها وصاروا يزعمونها ويدفعون خراجها لجهة الدوان من نحو ثلاثين سنة  
وزيادة مع مشاهدة أخواتهم في ذلك والآن ارادت الاناث ان يأخذن نصيبهن في  
الارض المذكورة بطريق الميراث عن والدهن فهل والحال هذه لا يجرى التوارث في  
ارض الزراعة الاميرية وليس للاناث حق فيها بطريق الميراث (اجاب) لا توارث في

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٣٠

الاراضي الاسيرية فلا تقسم بين ورثة مزارعيها بعد وفاته قسمة الميراث واللاحق بها اولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع مؤنهاب لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على ارض زراعية اميرية اسقط له الحق فيها من كانت تحت يده قبل ثم بعد موت المسقط اراد ابنه نزع الارض عن هي تحت يده الا ان مدعيها ان الاسقاط الواقع من ابيه كان بطريق الاكراه بالحبس والضرب ولم يكن معه بينة تشهد بان اياه اكره بالحبس والضرب على الاسقاط فهل يكون الحق في تلك الارض لواضع اليد عليها (اجاب) الحق في تلك الارض للمسقط له حيث لم يتحقق الاكراه على الاسقاط والترك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية تلقاها بالاستقاط عن رجل مات وصار ينتفع بها اكثر من خمس عشرة سنة ويدفع خراجها للجهة الديوان المدة المذكورة ادعى عليه رجل يزعم انه قريب للمسقط وان الحق في الارض المذكورة كان له وان المسقط لم يكن له حق فيها فانه كره واضع اليد دعواه والحال ان المدعي كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف المدعي عليه فيها هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية شاركه في زرعها رجل مدة اربع سنوات والمستحق يدفع ما عليها من الخراج وحده فامتنع عن الشركة فغضب الرجل من ذلك متعللا بان سعى معه في خلاص الارض المذكورة من المتعهد الذي كان واضع يده عليها بغير حق فهل يكون مستحقها الامتناع عن الشركة حيث كان الحال ما ذكره ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور سيما وانه يدفع ما عليها من الخراج الى الآن ومكتوبة باسمه في دفتر التوكليف (اجاب) لا يجبر رب الارض على المشاركة في زراعة ارضه وتعلل المزارع مع رب الارض بما ذكره لا يثبت له حقا فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل افرغ له جماعة عن اطيان لافي مقابلة شئ ثم اخذت منه تلك الاطيان اقطاعا لرجل آخر من طرف الميري بعد وضع يده عليها وزرعها لها ويريد ذلك الرجل المفروغ له ان ياخذ بدل تلك الاطيان اطيانا اخرى من الجماعة المذكورة من متعللا في ذلك بانه حيث وقع في هذا الامر لا يصح ان يكون ذلك الامر محتصا به دون غيره من اهل الناحية فهل ليس له ذلك (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور ذلك فلا مطالبة له ببذل تلك الاطيان والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد اناث وله ارض زراعية اسقط حقه منها لهم ولغيرهم من زوج بنته وزوجته ووضع كل يده على ذلك وهو ينتفع بها ويؤدي ما عليها للجهة بيت المال وقيدت باسمائهم نحو سبع وعشرين سنة وزيادة ثم مات المسقط عن اولاده المذكورين وله ابن عم اب اراد منازعة واضعي اليد على الارض المذكورة بان له فيها حقا بطريق الميراث عن الميت المذكور ويتعلل بان الاسقاط فيه لا اولاده الاناث غير صحيح والحال انه حاضرا موجودا مع واضعي اليد على



الارض المذكورة ومشاهد لتصرفهم فيها هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع فهل لا يجاب لاخذ شي من الارض المذكورة ولا حق له فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا يجاب العاصب المذكور لا تتزاع الارض من واضعي اليد عليها حيث كان الام ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أخت شقيقة وعن ابن عم عاصب وتحت يده قطعة ارض رهن على قدر معلوم من الدراهم فوضع ابن العم يده على الارض فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم على الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) بعد استيفاء ديون المتوفى من غرمائه تقسم بين ورثته كباقي متروكاته ولكل واحد من الورثة المطالبة بما يخصه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وطاقون وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعة الاميرية فهل اذا مات الابن عن ابنتين بالغتين قبل القسمة وأرادت العتاتان اخذ ما يخصهما من تركته أيهما في الدار والطاقون فنعهما ورثة الابن قائلين ان من ياخذ في الدار والطاقون ياخذ في الاطيان لا يجابون لذلك ويكون للعتين المذكورتين اخذ ما يخصهما في الدار والطاقون دون ارض الزراعة الاميرية فانه لا يجري فيها التوارث (اجاب) لا تجبر العتاتان المذكورتان على زراعة الارض الاميرية التي كانت بيد أخيهما ولهما اخذ ما يخصهما من تركته مورثهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وخلف ارضا بعضها ابعادية رزقة بغير مال لجهة الميرى وبعضها ارض اميرية عليها خراج لجهة الميرى وترك ثلاثة اولاد ذكور وبنتا وزوجته فهل ترث البنت والزوجتان في منفعة الارض الاميرية كما ترث في الابعادية الرزقة اولاد كور خاصة (اجاب) لا يجري التوارث في اراضي الزراعة الاميرية واللاحق بزراعتها ابناء المتوفى عنها حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية مات عن ورثة ذكور واناث ومن جملة الورثة زوجتان وبنت أسقط حقهن وكان الاسقاط في ارض الزراعة المذكورة في حال حياته مع صحته وسلامته فوضعن ايديهن على الارض المذكورة من نحو خمس عشرة سنة فهل اذا اراد باقي الورثة الذكور منعهن من الارض المذكورة والحال هذه لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط من المورث المذكور حال صحته في ارض الزراعة الاميرية لزوجته وبنته لا يكون لباقي الورثة معارضة المسقط لهن في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المرتن عليها وزرعها سنة وبعد السنة المذكورة اخذ الراهن من المرتن قدرا معلوما من الدراهم وأضيف على المبلغ الاول وصار الجميع ديناً على الراهن وأباح للمرتن أن يزرعها سنة ثانية فهل اذا دفعه المرتن ديناً

١٢٧٠

٣٠

١٢٦٩

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٩

٥

١٢١٩

٢٦

محرم

١٢٧٠

٢

سنة

محرم

١٢٧٠

٢

للاهن ولم يزرع الارض ولم يكن مستأجر الحيايكون على الراهن دفع دراهم الرهن  
وله افسكا كما من يد المرتن (اجاب) نعم للراهن رفع يد المرتن عن الارض المذ كورة  
وعليه دفع ما بذمته من الدين لربه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة  
واضعين ايديهم على ارض زراعة اميرية تلقوها عن ابيهم مدة تزيد على عشرين سنة وهم  
يتصرفون فيها مع تمكين الحياكم لهم منها ثم بعد هذه المدة ادعت الآن بنات عمهم ان لمن  
فيها حصبة بطريق الميراث عن ابيهن فهل والحال هذه لاميراث في ارض الزراعة الاميرية  
وليس لبنات العم معارضة اولاد العم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع دعوى  
بنات العم المذ كورات بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فمن مات وترك  
أرضاً خارجة حقالة ولم تكن له ذرية ذ كور فهل اذا مكن الحياكم الذي له ولاية  
التمكين شخصاً من هذه الارض تكون حقالة ويختص بهادون غيره وليس لا قارب  
الميت معارضته بهذا التمكين (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية  
فليس لورثة المتوفي المذ كورين حق فيها بطريق الارث عنه والحق فيها والحال  
هذه لمن مكنه الحياكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض  
اميرية ممسوحة عليه خاصة به وله اخ فسات من مسحت عليه عن ابنين ومات  
الاخ عن بنت فوضع الابن ان عليها ايديهما عن ابيهما ثم مات احدهما عن اخيه  
فوضع الاخ يده عليها كذلك ومكنه الحياكم منها فهل اذا باعت بنت عم واضح  
اليده بعض تلك القطعة لاحد لفهمها ان لا يباحق فيها وانها ترث في الاطيان  
الاميرية عنه لا يصح ذلك البيع ويمنع المشتري منها والحال هذه من معارضة صاحب  
الحق الواضع اليد عليها (اجاب) البيع من المرأة المذ كورة والحال ماذ كرموقف  
على اجازة صاحب الحق في الارض المذ كورة حيث لم يكن للبائعة ولا لا يباحق فيها  
كما هو مذ كور فان اجازة صاحب الحق نفذ على انه اسقاط وان رده بطل والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة تستحق قطعة ارض زراعة اميرية اسقطت حقها فيها لاخر في نظير  
قدوم الدراهم طائفة مختارة بحضرة نائب القاضي وكتب بذلك حجة شرعية واستولى  
المسقط له على الارض وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم بعد هذه المدة  
ارادت المسقط الرجوع في الاسقاط متعللة بانه كان شيخ بلد عليها فهل والحال هذه  
لا عبرة بتعللها بذلك حيث ثبت بالينة الشرعية انها اسقطت حقها منها طائفة مختارة  
وليس لها معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من  
المرأة المذ كورة فيما استحقه من ارض الزراعة الاميرية بالوجه الشرعي ولم يثبت  
الا كراهة على ذلك الاسقاط لا يكون للمسقط معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة ردها عند آخر على مبلغ  
معلوم من الدراهم وصار يزرعها مدة فهل اذا اراد الراهن ان يدفع دراهم الرهن للمرتن

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٤

ويأخذ أرضه يجاب لذلك ويجبر المرتهن على تسليمها للراهن سيما وان المرتهن معترف  
ومقر بانها للراهن خاصة (اجاب) للراهن المذكور أخذ أرضه ممن هي تحت يده  
حيث لا مانع ويلزمه دفع ما عليه من الدين له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن ابن وخمس بنات وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وخلف أيضا  
طينا أمير يا نحو تسعة أفدنة بعضها تلقاه بالشراء وبعضها أثر عن أبيه فوضع الابن  
المذكور يده على الطين المذكور بعد موت والده وصار يزعه لنفسه وقسمت التركة  
بينهم ما عدا الطين المذكور فهل يكون الطين المذكور كله للابن ولا شيء للزوجة  
والبنات فيه بالميراث ولا حق لمن أيضا في الثمن المدفوع في الطين الذي اشتراه والدهم  
(اجاب) الاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابنة اذا كان  
قادر على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج ولا يجزى التوارث في أرض الزراء  
الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده جانب من الاطيان الاميرية  
انتقلت اليه عن كانت تحت يده في مقابلة دراهم دفعها من ماله ومات عن بنتين وابن  
بالعين فهل يكون الحق في الاطيان المذكور للابن البائعين القادرين على زراعتها  
دون البنتين المذكورتين واذا كان الاخوان المذكوران في معيشة واحدة بعد ابيهم  
وحصل من كسبهما أموالا وأمتعة يقسم جميع ما تحصل من كسبهما الخاص بهما بينهم  
متنافسة واذا تعلق أحدهما بانه هو المتصرف لا عبرة بتعلقه حيث الحال ما ذكر (اجاب)  
ينتقل الحق في أرض الزراعة الاميرية بموت صاحب الحق عنها لابنيه المذكورين  
حيث كانا قادرين على زراعتها ودفع مؤنهما وما تحصل بكسب الاخوين يقسم بينهم  
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه مما يبايدهما بدون تخصيص شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلا حين اسقطوا حقهم في قدر معين من أرض زراعة  
اميرية كانوا يستحقونه بوضع ايديهم عليه سنين لرجل وباعوا له أيضا جانب شجر  
وسواقي بالارض المذكور على يد قاض طائعين مختارين في مقابلة ما أخذوه من بدا  
الاسقاط وثن الشجر والسواقي وجر له القاضى حجة شرعية بالشراء والاسقاط  
المذكورين ووضع المسقط له الذي هو المشتري يده على ذلك كله سبع سنين ولم ينزع  
أحد في ذلك مع تصرفه في جميع ذلك تلك المدة ثم توفي المسقط له المشتري المذكور ورثه  
ورثة فوضعوا ايديهم على الطين والاشجار والسواقي وصاروا يتصرفون في ذلك  
حسب ما كان عليه مورثهم مدة خمس سنوات ولم يتعرض لهم أحد من المسقطين  
وغيرهم والآن قام جماعة من ورثة بعض المسقطين البائعين مع بعض المسقطين البائعين  
وادعوا على ورثة المسقط له المشتري المذكور بان اسقاط وبيع بعضهم ومورث  
بعضهم لمورثي واضع اليد كان باكرامهم بينة تشهد بذلك فعارضهم ورثة المسقط  
له المشتري بان الاسقاط والبيع كانا عن طوع واختيار بمقتضى بينة عدول وقد أقر

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢١

سنة

محرم

١٢٧٠

٢٢

بذلك وبأنهم ادعوا عليهم بعين هذه الدعوى عند المحاكم ومنعوا عن المعارضة وبأن المدعين المذكورين اقرروا بعد وفاة المسقط له المشتري بأن الاسقاط والبيع المذكورين كانا عن طوع واختيار فهل حيث ثبت اقرارهم بما هو مذكور بالبينة الشرعية يمنعون عن معارضة ورثة المسقط له المشتري المذكور (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره حيث ثبت الاقرار بالوجه الشرعي عن طوع واختيار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق قطعة ارض اميرية اسقطت حقها منها لزوجهاتها ثلثة محتارة على يد بينة من المسلمين واستولى عليها زوجها مدة عشرين سنة ثم بعد ذلك باعت المرأة تلك القطعة المذكورة لرجل آخر بغير اذن زوجها فهل والحال هذه لا يكون للمشتري نزعها من يد الزوج ويكون الحق للزوج حيث ثبت الاسقاط له بالبينة الشرعية (اجاب) ليس للمسقط المذكورة بعد تحقق الاسقاط منها زوجها بالاختيار بيع الارض المذكورة لغيره بدون اذن صاحب الحق فيكون له ابطاله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت لها أبوها حقه من فدان طين زراعة اميرية وصارت تزوجه وتدفع خراجها الى الديوان بعد موت أبيها نحو عشرين سنة والا ن أراد اولادها أخذها منها متعللين بأنهم احق به منها وبأن الاناث لاحق لهن في ارض الميت بطريق الميراث فهل لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه لواقعة اليد عليه (اجاب) حيث اسقط صاحب الحق في ارض الزراعة الاميرية حقه لابنته المذكورة لا يكون لاولادها معارضة في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اكرهه شيخ بلده بالحبس المديد والضرب الشديد على ان يسقط حقه منها له فاسقطه بالا كراهه من غير ان يدفع له شيئا من الدراهم فهل اذا كان الا كراه ثابتا لا يسقط حق رب الارض منها واذا ادعى واضع اليد الاسقاط بالاختيار وادعى رب الارض الا كراه واقام كل منهما بينة تقدم بينة الا كراه على بينة مدعى الطوع ويكون لرب الارض نزعها من المكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الاسقاط بالبينة الدالة يكون للمكره فسخه حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من الارض المذكورة وتقدم بينة الا كراه ان ارخا تاريخا واحدا فان اختلفا ولم يؤرخا فبينة الطوع اولى على ما اعتمدته مصنف التنوير وكما يستعاد من الدور والمختار من باب القبول وعدمه وذكرك ذلك في الاقرار والبيع والصلح ولا يظهر فرق بين ما ذكر والاستفاط الذي هو موضوع حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بقدر الدين بيد الراهن فوضع المرتهن يده عليها مدة ثم مات الراهن عن ابن فأراد الابن أخذ ارض ابيه من المرتهن ودفع الدين لربه فهل يجاب لذلك ويكون له اخذها من واضع اليد عليها بالرهن حيث كان المرتهن مقر او معترفان بالارض المذكورة لوالد الابن المذكور

صفر

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

(اجاب) الاحق يارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها اذ كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها من المثل فيكون للابن المذكور أخذها من واضع اليد عليها حيث كان حقه ثابتا ولم يوجد منه - ه او عن أبيه ما يفيد سقوط حقه منها ولرب الدين اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط منفعة سبعة افدنة من طين زراعة من مدة سنين بموجب حجة شرعية في نظير مبلغ فتوفي الرجل المذكور فارادت ورثته الرجوع في ذلك فهل لهم الرجوع ام لا (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال بالاسقاط والترك اختيارا فاذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المسقط معارضة المسقط له فيما يدون وجهه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة

ارض زراعة اميرية اعارها لآخر ليزرعها سنتين ويردها له وبعد السنتين طلبها صاحبها فامتنع من دفعها له فهل اذا ثبتت العارية بالوجه الشرعي يكون لرب الارض نزعهما من الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في ارض الزراعة الاميرية ثابتا لمدعي العارية يكون له نزعهما من يد المستعير حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على اطيان خراجية مدة تزيد على

خمس عشرة سنة وهو يزرعها ويدفع ما عليها من الاموال الخراجية فلا ينزعه اشخاص آخرون فيها متعللين بانهم كانوا واضعين ايديهم عليها قبل تلك المدة فهل اذا كانوا اتر كواتلك الاطيان له باختيارهم وطوعهم عند عزهم عن زراعتها ودفع ما عليها لا يكون لهم الا ان حق في طلبها لاسيما واضع اليد الا ان اصلحها واستولى عليها تلك المدة يزرعها ويدفع ما لها مع حضورهم وتمكين الحاكم له منها (اجاب) يسقط

الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا ويثبت الحق فيها لمن تركه له ومكنه الحاكم منها فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة صاحب الحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولادا ذكورا واناثا وخلف اطيانا اميرية فاستولى الاولاد الذكور على الاطيان مدة تزيد على اربعين سنة يدفعون

الخارج المجهول عليها فهل يكون الاولاد المذكورون مستحقين للاطيان ولا يدخل لغيرهم من الاناث مع وجودهم (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والاحق بها بعدموت صاحبها عنها اولاده الذكور القادرون على زراعتها ودفع ما عليها بالجهة بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية مشتركة بينه وبين اولاد اخيه البالغين الراشدين فاسقط الم حقه في نصيبه فيها ونصيب اولاد اخيه بدون اذنهم وبدون اجازتهم فهل

اذا لم تجز اولاد الاخ الاسقاط في نصيبهم لا يصح الاسقاط في نصيبهم ولا ينفذ (اجاب) لا ينفذ تصرف الم على اولاد اخيه باسقاط حقه الثابت لهم بدون ولاية شرعية عليهم او اذن منهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء قطعة ارض زراعة



ربيع الاول سنة

١٢٧٠

٩

اميرية فاشترها الوكيل لنفسه وكتبت الوثيقة باسمه ثم تركها لموكله باختياره من مدة خمس عشرة سنة وزاد قوتها وزرعها ويدفع خراجها والا نريد ذلك الوكيل التارك لها بيعها الرجل اجني فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من واضع اليد عليها حيث كان الترك بالاختيار ثابتا بالبينة الشرعية لموكله المذكور لا سيما مع مشاهدته لتصرفه فيها المدة المذكورة (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المتروك له فيها بدون وجه شرعي ولا اسقاطها لغيره بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة كل منهم في معيشة وحده وبيد كل منهم فدان وسدس طين زراعة خاص به فلهن احدى سهم نصيبه لبعض اخوته على مبلغ معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بيد المرتن ثابتة المضمون والا نريد بعض الاخوة منازعة المرتن في غيبة الراهن واخذ الطين منه متعلا لاثباته اولى واحق به من المرتن فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزع الطين المذكور من المرتن حيث كان الارتن ان من دبه ثابتا ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) ارض الزراعة التي آلت لبنت المال ليست بموكله لمزارعيها ولهم فيها حق الانتفاع بالزراعة وعليهم دفع الخراج لبنت المال ولا يصح ردها وحينئذ فالحق فيها لمن هي له اذ لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها وليس لاختيه ولا لغيره معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارض عليه على ارض زراعة اميرية بمدة سنين يتسكن الحاكم له فيها وهو يزورها ويدفع خراجها ادعت عليه الا ان امرأتان بان الارض المذكورة كانت لجدتهما من قبل الام وتريدان اخذها منه بطريق الميراث عن جدهما فهل لا يكون لهما ذلك ولا يجري فيها التوارث ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها (اجاب) نعم لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى جانب اطيان من صاحب الاثر بالاسقاط بموجب وثيقة شرعية ووضع يده عليها من سنة ٤٩ لغاية الآن وهو يتصرف فيها بالزراعة وغيره من غير ان ينازعه صاحب الاثر حتى مات ثم قام اولاده بعد موته بمدة سنين ينازعون واضع اليد فابرز الوثيقة التي بيده واثبت مضمونها بشهادة شهودها ووجهة الاولاد المذكورين فبعد اداء الشهادة وقبولها اعترف الاولاد المذكورون بالمجلس بانه لاحق لهم من الآن فصاعدا واسقطوا دعواهم قبل واضع اليد واخبروا ببراءة براءة عامة فهل اذا ادعوا بعد ذلك ان واضع اليد كان قد اعترف قبل اقامة الدعوى بان وضع يده ليس من قبيل الفروع والنزول وانما هو من قبيل الايحاء لا عبرة بدعواهم المذكورة سيما مع تركهم تلك الارض باختيارهم لواضع اليد المذكور ومشاهدتهم التصرف منه بعد موت ابيهم مدة طويلة من السنين (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه اسقاط حقه ولا لورثته من بعده معارضة المسقط له في ذلك بدون

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٠

وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة ارض زراعية اميرية اسقط  
حقه فيها لبناته الثلاث فى نظير مبلغ معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية فوضعت  
الاناث المذكورات ايديهن عليها وصرن بزراعنها ويدفعن خراجها لجهة الديوان مده تزيد  
عن ثلاثين سنة ثم مات الاب عن بناته الثلاث المذكورات وعن ابن فآراد الابن ان  
ياخذ الارض التى فى ايدي اخواته الاناث مئة للابان الاناث لا يزعن الارض فهل اذا  
ثبت الاسقاط من الاب بالوجه الشرعى فى الارض المذكورة لبناته الثلاث لا يجاب  
الابن المذكور لذلك وليس له نزعها من ايديهن بدون وجه شرعى سيما انهن قادرات  
على زراعتها ودفع خراجها لجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجاب الابن المذكور لذلك اذا  
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اسقط حقه من  
قطعة ارض زراعية اميرية لا آخر فى نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا محاتا وكتب  
بذلك حجة شرعية من نائب القاضى ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها  
بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم مات المسقط عن ابن  
فآراد الابن اخذ تلك الارض المذكورة من المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت  
الاسقاط من مورثه لو اضع اليد بالبينة الشرعية لا يجاب الابن لذلك ويمنع من معارضة  
لمسقط له فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت اسقاط المورث حقه من ارض  
الزراعة الاميرية باختياره بالوجه الشرعى لا يكون لابنه معارضة المسقط له فى ذلك  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اسقط  
حقه فيها الرجل آخر فى نظير قدر معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية فوضع يده عليها  
وزرعها سنة وبعد ذلك تعدى شيخ البلد واخذ الطين والحجة بالا كراه من المسقط له  
ودفعهما للمسقط وبعد ذلك تنازع المسقط له مع المسقط وتراعى الى المحاكم الشرعية  
فانكر المسقط الاسقاط والحجة وبعد اقامة المسقط له شطرا من البينة بالاسقاط تصالحا  
مع بعضهما وكل منهما اخذ قطعة من الطين المذكور بموجب حجة بيده ثابتة المضمون  
وصار يزرعها ويدفع خراجها سنتين فهل اذا اراد احدهما ابطال الصلح المذكور  
ونقضه بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك ويكون الصلح صحيحا لازما (اجاب) اذا وقع  
الصلح بين المتنازعين على ان ياخذ كل منهما جزءا معلوما من الارض المذكورة وترك كل  
منهما ما سلبه للآخر باختياره لا يكون لاحدهما نقض ذلك بعد صدوره صحيحا لازما  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن بنتين  
وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغبير ذلك ومن جملة ما ترك قطعة ارض زراعية  
اميرية فهل يكون للاناث اخذ ما يخصهن من التركة بالفريضة الشرعية ويكون  
الحق فى ارض الزراعة الاميرية للابن المذكور حيث كان الابن واضعا يده عليها  
وهو يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان (اجاب) تقسم تركة الميت بين جميع الورثة

١٢٧٠

٢٣

١٢٨٠

٢٥

١٢٧٠

٢٥

ربيع الثانى

١١٧٠

١

بالفرصة الشرعية وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ وانما يخصه من ذلك ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال واللاحق بها بعد موت صاحب الحق ابنه القادر على زراعتها ودفع ما عليها من المئون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض اميرية اسقط حقه منها لا آخر في مقابلة خراجها فوضع الرجل يده عليها ثم بعد مدة اسقطها اسقاطا ثانيا لرجل آخر في مقابلة خراجها فهل لا يصح الاسقاط الثاني ويبقى الاسقاط الاول على حاله ويمنع الرجل الثاني من التعرض للرجل الاول (اجاب) امير لمن اسقط حقه من أرض الزراعة الاميرية لا آخر باختياره ووضع المسقط ليد يده عليها وهو قادر على زراعتها اسقاطها غيره بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعة اميرية عن أصولهم وهم قادرون على زراعتها ودفع خراجها ولم يكن عليهم مكسور ولا مئاليب بجهة الديوان ويريد شيخ البلد أخذها منهم بالا كراهة ودفعها لآخرين فهل والحال هذه لا يمكن شيخ البلد من ذلك حيث كان الحق ثابتا لهم عن ذكر ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقه فيها (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد انتزاع الأرض من يدا أصحابها الثابت حقه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنه ادعى جماعة على وكيل شخص انهم يستحقون منفعة أرض زراعة اميرية اثر لهم بين وامة دارها وذكروا أسماء حبيباتها وان شخصا تعهد بملدهم ووضع يده عليها وعلى غيرها من سنة ستين لغاية سنة ثلاث وستين يتصرف فيها ثم تعهد بملدهم والد موكل المدعى عليه فوضع يده على ذلك وتصرف فيها بالزرع ودفع الاموال من سنة أربع وستين الى سنة تسع وستين ثم توفي ووضع ولده يده عليها وانهم لا يعرفون حدودها وأجاب الوكيل بان تلك الاطيان تلقاها والده موكلة بالاسقاط من جماعة آخرين هم مشايخ البلد في مقابلة مبلغ معلوم عينه وان المسقط له اقبض ذلك للاسقاطين حالة الاسقاط كل منهم بقدر ما يقابل حصته واقروا له بذلك بموجب حجة شرعية معين فيها بيان ما أسقطه كل من المسقطين وما قبضه في نظير الاسقاط وان والده موكلة توفي عن اولاده الستة أحدهم موكله وان موكله وضع يده على الضمين بعد وفاة والده واثبت وضع يده بشاهدين فاستفسر من المسقطين فذكروا ان والده الموكل طلب منهم اسقاط الاطيان له في نظير ان يدفع الباقي عن الاطيان من المال فامتنعوا فخيرهم على ذلك وحضر القاضي واحضرهم واسقطوا له الاطيان المرقومة وأقروا بقبض المبلغ ووعدهم بدفعه فلم يدفعه وان الاطيان المذكورة ليست ملكا لهم بل هي اثر المدعين وغيرهم تلقوها عن أصولهم وانه قبل الاسقاط وضع يده عليها لكونه متعهدا وبعض الاطيان تحت يد أربابها المدعين وغيرهم ولم ينترعها منهم بعد الاسقاط له من مشايخ الناحية المذكورة وان المدعين وباقي اصحاب الاطيان لم يكونوا حاضرين وقت الاسقاط فلم يصدقهم

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

المدعى عليه فما الحكم (اجاب) من شروط صحة دعوى العقاوذ كحدوده فان لم تذكر  
لا تصح الدعوى فيه فان صحت كلف المدعون اثبات دعواهم بعد انكار المدعى عليه  
اذ لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من ارض الزراعة الاميرية فكثر كتمان اياها  
باختيارهم وان وجد منهم ذلك سقط حقهم فقد ذكر العلامة خير الدين ان الارض  
السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره لم يمنع له حق الاسترداد لان ذلك  
الغير لا ملك له في رقبته وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في الزراعة بها  
والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة ارض زراعية اميرية قدر فدانين ونصف اسقط وترك حقه منها باختياره ليدسه  
في حال صحته وسلامته فوضعت يدها عليها وزرعها فهل اذا مات أبوها وأراد عيها  
منازعتها وأخذ الارض منها متعللا بأنه يستحقها بالميراث وانه لاحق للذات في الاطيان  
لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهامنها حيث كان الاسقاط والترك ثابتا بموجب حجة  
شرعية بيدها ثابتة المضمون ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) حيث كان الحق في ارض  
الزراعة الاميرية ثابتا لوالد المسقط لها واسقط حقه منها حال حياته لابنته المذكورة  
باختياره لا يكون لعمها منازعتها في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ثلاثة رجال لهم ارض زراعية اميرية اسقطوا حقهم فيها الرجل آخر وتركوه  
باختيارهم على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المسقط له على الطين سنة وبعدها سنة  
اسقط حقه فيها الرجل آخر وتركه باختياره على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده المسقط  
له على الطين سنة وبعدها ذلك تعدي شيخ البلدة على واضع اليد واخذ الطين منه بالاكره  
واعطاه للمسقط فهل اذا ثبت الاسقاط من هؤلاء على الوجه المذكور يكون الحق في  
الطين للمسقط له الاخير من هؤلاء ولا يسقط حقه باخذها بالاكره وليس هؤلاء المسقطين  
حق بعد ثبوت ما ذكر (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط  
والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له فيما اسقط  
له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض  
زراعية اميرية مدة تزيد عن ثلاثين سنة بعد وضع والده وجهه ايضا ايديهما عليها ثم توفي  
الرجل المذكور فوضع وارثه يده عليها بعد موت مورثه والآن شخص من الناحية  
يدعيها بدون وجه شرعي مع انه حاضر المدة المذكورة لم يكن له مانع يمنع من الدعوى  
في تلك المدة فهل لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة وتبقى الارض تحت يد الوارث  
(اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قسعة ارض زراعية اميرية بالاسقاط الشرعي  
من رجلين في نظير قدر معلوم من الدراهم وهو يدفع ما عليها لجهة الديوان مدة من السنين  
والآن انكر المسقطان الاسقاط ويريدان اخذ الارض المذكورة من واضع اليد عليها

١٢٧٠

٧

فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط عن ذكر لو اضع اليد بالبينة الشرعية طائعين مختارين لا يجابان لذلك ويمنعان من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجابان لذلك ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين بيدهما قطعة أرض زراعة مشتركة بينهما يتكينا الحاكم لهما فيها الكل واحد منهما النصف فيها وصارا لآخران يرزعاها سوية مدة من السنين ثم مات احدهما عن ورثة وعن اخيه المذكور وصارا لآخر يرزعا الأرض المذكورة مع اولاد اخيه البالغ ستة من السنين والآن أراد ورثة الاخ المتوفى ان يحتصوا بالأرض المذكورة التى فى يديهم ونزع يد عنهم عنها بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجابون لذلك بل يرزعونها مع

١٢٧٠

١٤

عهم سوية حكم ما كان مع ابيهم وما خرج منها يكون لهم النصف فيها واولاد اخيه البالغ النصف (اجاب) نعم ليس لهم ذلك بدون وجه شرعى والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له اولاد ابن ميت وابن حى فاوصى لاولاد ابنه الميت بثلث جميع

١٢٧٠

٢٠

مخلفاته ومن جلة الموصى به قطعة أرض امير ينفق مات الموصى عن ذكر فهل لا يصح الوصية فى قطعة الأرض الاميرية المذكورة (اجاب) أرض الزراعة التى آلت لبيت المال ليست بمال ملك لزم ارضها فلا يصح الايصاء بها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة أرض زراعة أثرية اسقط حقه من الزوجية بموجب بينة تشهد بذلك فوضعت يدها عليها وصارت تتصرف فيها ثم بعد مدة باعها زوجها لرجل اجنبى فى غيبتها من غير ادنها ورضاها واجازتها فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط للزوجة المذكورة قبل البيع للرجل المذكور ثابتا بالبينة الشرعية ويكون لها نزعها من واضع اليد عليها

١٢٧٠

٢٣

(اجاب) اذا كان الحق فى أرض الزراعة الاميرية ثابتا للزوجة بالاسقاط من زوجها ولم يوجد منها ما يفيد سقوط حقها من الأرض المذكورة كتركها اختيارا لا يكون زوجها والحال هذه التصرف فيها بالاسقاط لغيرها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها مما يورث ومن جلة مات تركه قطعة أرض زراعة اميرية مشغولة بزراعة فهل يكون الحق فيما تركه الاب لابنه من دار وطين زراعة واذا اراد شيخ البلد منعه من حقه مما تركه له ابوه متعللا عليه بانه مقيم بالحروسة لاعتباره بتعلله بذلك ويمنع من معارضته فيما تركه مورثه

١٢٧٠

٢٣

بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لشيخ البلد منع ابن الميت من تركه ابيه بدون وجه شرعى واللاحق بأرض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابنه القادر على زراعتها ودفع ما عليها من المؤن لبيت المال فاذا لم يوجد من الابن المذكور ما يفيد سقوط حقه منها اختارا أو عجزه عن زراعتها لا يكون لشيخ البلد معارضته فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة لهم قطعة أرض اميرية اسقط كل واحد منهم حقه لرجل اجنبى بقدر معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيها تصرف المالك فى



جادی الاولى سنة

٢٨ ١٢٧٠

املاكم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وزيادة والا ن ادعى الجماعة المد كورون عدم  
الاسقاط في تلك الارض المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة  
الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وهم مشاهدون له في تصرفاته ولم يدعوا ولم ينازعوا في  
تلك المدة المذكورة وتكون الارض لواقع اليد عليها ويمنعون من دعواهم (اجاب)  
اذا اسقط صاحب الحق في أرض الزراعة الاميرية حقها لا تحوطا بمختار الا يكون له  
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي يوجب المعارضة حيث ثبت ذلك بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وزوجة وأخ وله أرض  
زراعة أميرية فوضعت البنات مع الزوجة أيديهن على الأرض وصرن يتصرفن فيها ثم  
بعد سنين مات الاخ عن ابن حاضر بالبلد ومضى على ذلك مدة ثلاثين سنة والبنات  
والزوجة يتصرفن في الأرض بالزراعة فاراد الا ن ابن الاخ أن ينازع البنات والزوجة  
في الأرض متعللا بأنه يستحق فيها حصصة بطريق الميراث عن عمه بواسطة أبيه فهل  
والحال هذه لا يجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وليس لابن العم  
معارضة فيها (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبيت المال  
فليس لاحد الورثة حق فيها بطريق الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والله تعالى  
اعلم (سئل) في جماعة باعوا الرجل قطعة أرض زراعة أميرية وكتبوا بذلك حجة شرعية  
بختهم وامضاء قاضي ناحيتهم وذكر البائعون ان الأرض المذكورة صارت اثر المشتري  
المذكور الى أن يرث الله الأرض فوضع المشتري يده عليها وصار يزعمها ويدفع ما عليها  
من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة أراد الجماعة المد كورون  
نزعها من يد المشتري لها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الجماعة المد كورين  
اختيارا من غير اجبار ولا كراه لا يكون لهم نزعها من يده ويكون البيع كناية عن  
الاسقاط حيث وجد منهم ترك الأرض له باختيارهم تلك المدة وهو يتصرف فيها  
ويرزعهام مع تمكن الحاكم ومشاهدتهم وعدم معارضتهم في ذلك (اجاب) ليس  
للبائعين استرداد الأرض المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور في السؤال لتركم لها  
باختيارهم هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها انحق المنفعة بها ثبت مادام المشتفع  
ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره سقط حقه ولو كان  
له حق القرا وكما يستفاد من عبارة العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
قطعة أرض زراعة أميرية فحوتسعة قراريط أسقط حقه منها باختياره لرجل آخر في  
مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه منه من مدة عشرين سنين وزيادة بموجب حجة شرعية بيد  
المسقط له ثابتة المضمون فتعدى شيخ البلد الذي لاحق له فيها وزعمه ليلامن غير اذن  
المسقط له وأخذ حجة الاسقاط منه بالجبر ويريد ان يعطيه بدل دراهمه التي دفعها لرجل  
الأرض متعللا بأنه اولي بها منه فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط ثابتا ويكون

٢٨ ١٢٧٠

جادی الثانية

٢٨ ١٢٧٠

الحق

جمادى الثانية سنة

١٢٧٠

٧

الحق في الارض المذكورة للسقط له و يمنع شيخ البلد من معارضته فيها بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) نعم لا يجاب شيخ البلد لذلك والحال ماذ كريدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثانات وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتيه الاميرية فهل اذا اسقط بعض الورثة حقه من اعيان التركة بما يورث لا يسقط حقه بالاسقاط لان الارث جبرى ويكون للسقط اخذ نصيبه في جميع ما كان يورث بالفريضة الشرعية وهل يكون الحق في اطيان الزراعة الاميرية لاولاد الميت الذكور القادرين عليها دون الاثانات (اجاب) صرح علماؤنا بان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط واللاحق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابناؤه الذكور القادرون على ذراعتها ودفع خراجها البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وزوجة واربع بنات وتحت يده فدان ارض زراعية اميرية اثر افوض الابن يده عليه واضيف عليه في الديوان ومكنه الحاكم منه وصار يتصرف فيه ويدفع خراجها منذ سنتين فارادت البنات ان يجعله ميراثا لهن ابيهن فهل والحال هذه لا يجيز لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الاميرية وائمس للبنات معارضة الابن فيه بدون وجه شرعى (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية واللاحق بها بعدموت صاحب الحق ابنته حيث كان قادرا على ذراعتها ودفع مؤنتها البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه منها باختياره لابني عمه القاصر من فوض ابوهما يده عليها وصار يتصرف فيها ويرزعهما له من مدة ثلاث سنين بموجب حجة شرعية بذلك والان يريد المسقط المذكور الرجوع فيه ونزعها من ابنيهما منكر او جاحدا للاسقاط فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ولا يمكن من نزعها من المسقط لها بدون وجه شرعى (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا ثبت ماذ كريدون لا يكون للسقط حق فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية دفعها تحت يديه امانة وهو منفرد في معيشة وحده ولم يتركها له باختياره ولا باسقاط شرعى فهل يكون للابن اخذها من تحت يديه متى شاء حيث كان معترفا لا به باستحقاقه في الارض المذكورة حاصه (اجاب) اذا كان الحق في ارض الزراعة المذكورة ثابتا للابن ولم يوجد منه ما يفسد سقوط حقه منها يكون له نزعها من واذع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خراجية مكن الحاكم شخص من زراعتها والانتفاع بها فصار يرزعهما وينتفع بها ويدفع اموالها مدمومة تحت عليه ثم اعطى جانبها لاختيه فصار ينتفع به مدة الى ارمات الاخ المذكور وترك ولدا فترك الولد تلك الارض لعمه باختياره فاستولى عليها مدمومة من السنين الى الآن بمكن الحاكم له ثانيا من زراعتها فهل اذا

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣٠

رجب

١٢٧٠

٤

رجب  
سنة  
١٢٧٠ ٢١

شعبان

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ١٦

١٢٧٠ ١٨

أراد ولد الاخ المسد كورالآن منازعة عمه المتروك له باختياره مع تمكين الحاكم له في  
زراعة الارض المذكورة لا يجاب لذلك ولا يجري التوارث في الارض الاميرية (اجاب)  
يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه  
ذلك معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي وأفاد العلامة خير الدين ان  
المزارع في الارض السلطانية انما حقه في الانتفاع بها مادام يتعهد بالزراعة والانتفاع  
ومتى تركها سقط حقه وجاز له كل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث ادن لا باصرح او  
الدلالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أولاده البالغين في معيشة واحدة أخذ  
أطيانا اميرية بامر الحاكم واستمر واعلى زراعتها ثم انعزلوا من بعضهم فقسم والدهم الطين  
عليهم وأخذ مثل واحد منهم وأسقط حقه فيما أخذوه لهم باختياره ووضع كل منهم يده  
على ما أخذوه وهو يزرعه ويدفع مطالبيه مدة فهل اذا أراد الوالد الرجوع على أولاده في  
تلك الاطيان يمنع من ذلك (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية  
بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك لغيره معارضة المسقط له فيما ذكر  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة قطعة أرض اميرية  
أسقطوا حقهم من منفعتها لآخر باختيارهم واستمر يزرعها مدة من السنين ويدفع مؤننها  
الى أن توفي عن بنت لا غير فكن الحاكم بنت صاحب الحق المسقط له منها فوضعت يدها  
عليها بتمكين الحاكم واستمرت تزرعها وتدفع مؤننها ثم أراد المسقطون منازعتها في ذلك  
واخذها من يدها مع اعترافهم بالاسقاط المذكور فهل يمتنع من ذلك المسقط له وان لاحق  
للبنات في الاطيان فهل بعد تحقق ما ذكر من الاسقاط لغيره يسقط حقهم ولا يعود  
بموته اذ الساقط لا يعود وليس لهم معارضة واضعة اليد بتمكين الحاكم والحال هذه  
(اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا كما صرح  
به علماؤنا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة غيره فيما سقط حقه منه والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية أسقط وترك حقه باختياره منها  
لرجل آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم أخذ منه من نحو خمس عشرة سنة بموجب حجة  
شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون ثم مات المسقط عن ابن فارد منازعة المسقط له  
منكر الاسقاط أبية فهل اذا كان الاسقاط من ابية ثابتا بالبينة لا يجاب لذلك ولا عبرة  
بانسكاره ويمنع من منازعة المسقط له فيما يديه من الارض المذكورة (اجاب) اذا أثبت  
واضع اليد على الارض المذكورة اسقاط صاحب الحق منفعتها له حال صحته باختياره  
لا يكون لابن المسقط معارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن ابن وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا من حلة ماتر كه اطيان زراعت  
الاميرية فاراد كل من البنيتين ان تأخذ نصيبها منها بالميراث الشرعي فهل لا تجابان لذلك  
ويكون الحق في اطيان الزراعة الاسيرية للابن خاصة دون الاناث حيث كان قادرا

سنة رمضان

على زراعتها ودفع خراجها ولا يجري التوارث فيها ولا تقسم قسمة الميراث وإذا أرادت  
 أحدهما أن تصرف في بيع شيء منها لاجنبي بدون إذن الأخ وأجازته لا ينفذ تصرفها  
 (اجاب) الحق في أرض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها لابنه القادر على  
 زراعتها ودفع مؤننها ولا يجري التوارث فيها فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ولا ينفذ  
 تصرف غير المستحق بدون إذن أو أجازة منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مستحقين  
 لأرض زراعة اميرية اسقطوا حقهم منها وتركوها باختيارهم لرجل في نظير مبلغ من  
 الدراهم واستولى المسقط له على الطين وصار يزرعه ويدفع ما عليه لجهة الديوان مدة  
 طويلة ثم مات المسقط له بعد تلك المدة التي استولى عليها فيها عن بنت بالغة وللبنت  
 المذكورة وكيل استمر يزرع الاطيان ويدفع خراجها للديوان مدة من السنين فهل اذا  
 أراد المسقطون حقهم في الأرض المذكورة باختيارهم أن يستولوا على الطين المذكور  
 بعدموت من اسقطوا له ويمتصون ابنسة المسقط له المذكورة لا يجابون لذلك سيما مع  
 تمكين الخا كم للبنت المذكورة من تلك الأرض بعدموت والدها المدة المذكورة  
 (اجاب) ليس للمسقطين حقهم باختيارهم من تلك الأرض والحال ما ذكر معارضة بنت  
 المسقط له وقد صرح علماؤنا بأن الحق في أرض الزراعة الاميرية يستقط بالاسقاط والترك  
 اختيارا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية تركها له أبوه تعدى  
 عليه شيخ بالده وأخذها منه بالجبر وأعطاهما الزوج بنته مدعيها من صاحبها  
 متعللا بوثقة بيده مقطوعة الثبوت فانكروا رب الأرض دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت ذلك  
 المدعى دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
 ولا بالورقة المذكورة ويكون لرب الأرض نزاعها وأخذها من واضع اليد عليها بغير طريق  
 شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجبر دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا  
 يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم  
 على قطعة أرض بنحليها آلت لهم بالأرض عن مورثهم وهم ينصرفون فيها مدة تزيد على  
 ثمانين سنة ادعى عليهم جماعة آخرون بأن لهم حقها فيها عن مورثهم فهل اذا كان مورث  
 المدعين حاضرا موجودا في البلد ومشاهدات تصرفوا واضعي اليد ومورثهم من قبلهم  
 معظم المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى  
 من ذلك لا تسمع دعواهم والحال عسده (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم مع انكار المدعى  
 عليهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن  
 وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية الاميرية ثم أخذ الابن  
 في الجهادية فوكل اخته وكالة متفوضة في الزرع والاسقاط والتصرف وصار يتردد عليها  
 ثم اسقطت نصف فدان ونحوه الآخر ثم نزعها من المدعى ثم حضر الاخ المذکور واطاع على  
 الاسقاط وأجازته ورضى به وبعده نزعها من المدعى من خمس سنين يريد ابطال ونزع الأرض من

١٢٧٠ ٢

١٢٧٠ ٣

١١١٠ ٥

١٢٧٠ ١٠

١٢٧٠ ٢٥

١٢٧٠ ٢٨

١٢٧٠

شوال  
٩

١٢٧٠

١٠

المسقط له فهل اذا ثبت انه اجاز الاسقاط بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك شرعا ولا يمكن  
من نزعهما من المسقط له (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما أموال واطيان زراعة  
اميرية انفرد ابن أحدهما في معيشة وحده فأعطاء الاب والعلم قطعة ارض زراعة اميرية  
من أرضهما واسقاطا حقهما منها باختياره ما له ليتعيش منها فوضع يده عليها وصار  
يزرعها وينتفع بها مدة من السنين في حال حياتهما من غير منازع له فيها ثم حصل بين  
الاخوين المذكورين قسمة ولم يقع منهما نزاع له فيها وبعد مدة من السنين مات كل  
من الاب والعم عن ورثة فأراد ورثة العم منازعته فيها وأخذ نصفها بالميراث عن أبيهم  
فهل لا يجابون لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر ويكون له أخذ نصيبه فيما تركه أبوه مما  
كان يورث بالفريضة الشرعية ولو كان منفردا عن أبيه في معيشة وحده حال حياته  
(اجاب) نعم ليس لورثة العم ذلك ان كان الامر كذلك وللابن المذكور أخذ ما يخصه في  
تركة أبيه بالوجه الشرعي والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجه وبنته منها وعن ثلاثة بنين من غيرها وله أرض زراعة اميرية وآبار بها فطلبت  
الزوجة والبنت الميراث في أرض الزراعة من بني الميت الواضعين أيديهم بعد موت أبيهم  
عليها دونهما ولم تضع البنت ولا الزوجة يدها على شيء من أرض الزراعة الى الآن  
فهل لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون الاحق والاولى به ابني  
الميت القادرين على زراعتها ودفع خراجها للجهة الديوان ولاحق في الزوجة ولا لبنتها  
بطريق الميراث (اجاب) نعم لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين  
الورثة قسمة الميراث وما يوجد في الأرض المذكورة من بناء او غراس مملوك للميت  
يكون تركة عنه فلكل من الورثة حق فيه بطريق الارث الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وبنته واه وعمة العاصب وترك دارا وملاحونا ونورجا  
وأرض زراعة فمكن المحاكم الزوجة وبنت الميت من جانب من أرض الزراعة والعم  
من جانب منها أيضا وصارت الزوجة وبنتها تزرعان الأرض المذكورة وتنتفعان بها  
مدة نحو أربعين سنة والعم مشاهد تارك لذلك باختباره وهو ينتفع بالجانب الآخر المدة  
المذكورة حتى مات العم الآن عن ابن أراد أخذ الأرض منهما بدون وجه شرعي فهل  
لا يجاب لذلك ويكون الحق فيها للزوجة وابنتها اذ رتب على زراعتها ودفع خراجها  
يتسكن المحاكم لهما وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت في ذلك كرمح الموت (اجاب)  
نعم لا يجاب ابن العم لأخذ الأرض التي بيد ورثة الميت الاول والمحال ما ذكر بدون وجه  
شرعي وموت الرجل الاول عن ورثته المذكورين لا غير يكون لزوجة الثمن فرضا وبنته  
النصف كذلك ولا ماله السادس كذلك والعم العاصب الباقي تعصبا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة اميرية رهنا عند رجل على قدره معلوم من



سنة

شوال

الدراهم ثم مات عن ابن فتعدى رجل أجنبي على الأرض المذكورة وأخذها من يد الرجل المرتين فطلب ابن صاحب الأرض المذكورة أخذ الأرض المستحقة له عن أبيه ودفع ما بذمة أبيه من الدين لربه فأعترف وأضع اليد عليها الآن باستحقاقه تلك الأرض واستحقاق أبيه من قبله وتعلل بأنه دفع عليها دراهم غارقة للرجل الذي كانت تحت يده فهل إذا لم يوجد من الابن المذكور ما يفيد سقوط حقه منها يؤمر وأضع اليد بتسليمها إليه حيث دفع ما على أبيه من دراهم الرهن واعترف وأضع اليد باستحقاقه فيها (أجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالرهن ولا تبطل قدمية صاحب الحق بما ذكره إذا ترك منه بالرهن وإن كان الرهن غير صحيح كما أفاده العلامة خير الدين وقد صرحوا بأن الحق في أرض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنه الابن القادر على زراعتها ودفع مؤنها فإذا لم يوجد من الابن المذكور ما يسقط حقه منها يكون له انتزاعها من وأضع اليد المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أوسية مات ربها وهو الملتزم وصارت منحلة فوضع شيخ بلديده عليها وزرعها سنة وعجز عن زراعتها والقيام بها فتركتها باختياره وترك الشياخة فتولى شيخ آخر بدله ووضع يده على الأرض المذكورة ومكنه المحاكم منها وصار يزرعها ويدفع خراجها مدة تزيد عن أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد من كان زرعها سنة أخذها منه متعللاً بذلك فهل لا يجب لذلك ويمنع من منازعته فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة به لله المذكور لا سيما وإن المحاكم مكن وأضع اليد منها (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الشيخ الأول ترك الأرض المذكورة للآخر باختياره لا يكون له معارضة وأضع اليد عليها الآن والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قصر يستحقون قطعة أرض زراعية أميرية أثرا عن أبيهم ولهم عم أسقط حقهم فيها الرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا يصح الاسقاط في نصيب القصر ولا ينفذ ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حقهم فيها من وأضع اليد (أجاب) إذا كان الحق في الأرض المذكورة ثابتاً للقصر المذكورين ولم يوجد ما يفيد سقوط حقهم منها كعجزهم عن زراعتها وتعطيلها لا يكون للعم اسقاط حقهم فيها بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى مالهم من قبل الميت وللقصر أرض زراعية أميرية فأجرتها أم القصر لا يردون أجرة المثل من غير إذن الوصي المذكور ومن غير إجازته فلما علم الوصي بذلك فسخ الإجارة وأجرها لأجنبي بأجرة المثل فهل والحال هذه يسوغ للوصي ذلك وتسكون الإجارة الصادرة منه بأجرة المثل صحيحة نافذة وليس للمستأجر الأول معارضة الوصي المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس للإمام إجارة أرض القصر بدون أجر المثل وللوصي أن يؤجرها من آخر بأجر المثل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٧

جماعة أقارب لهم أرض زراعية أميرية مسموحة باسماء أصولهم من قديم الزمان حفروا فيها ساقية وصاروا ينتفعون بها مدة ثم تعدى شيخ البلد عليهم وأخذ الأرض مع الساقية من غير إذن والحال أنه لم يكن عليهم ديون لليرى ولا غيره فهل إذا كان الحق ثابتاً لهم في ملكهم بالبيعة الشرعية يكون لهم نزعها وأخذها من المتعدى حيث لم ينتقل له بناقل شرعى ولم يوجد منهم ما يندسقوط حقهم في الأرض المذكورة (أجاب) نعم يكون للجماعة المذكورة من انتزاع الأرض من المتعدى عليها والحال ما ذكر حيث كان حقهم فيها ثابتاً بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وبناتين متزوجتين وترك داراً وقطعة أرض زراعية أميرية فهل لأحق البناتين المذكورتين وإذا حاز الاخوة المذكورون أشياء بالشراء في حال انفرادهم عن البناتين من عقار ومواش وأطيان غير ما تركه الأب وكان غير واحد من مات أحد المذكورين أولاد ذكور وبنات وأرادت العتات المذكورة أن تشاركهم فيما اكتسبوه متعلاتين بانه من كسب أرض الزراعة لا تجابان لذلك ولأحق لهما الأمتار كما أبوهما مما يورث شرعاً إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى ولا عبرة بالتعلل المذكور (أجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والأحق بها أبناء صاحب الحق بعدموته عنها إذا كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها ولأحق للبناتين المذكورتين فيما اشتراه الاخوة لأنفسهم من كسبهم الخاص بهم حال انفرادهم ولا عبرة بمجرد تعللهم المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة أولاد ثم مات واحد منهم عن أولاده في حياة أبيه فأوصى أبوه لأولاده بثلاث جميع خلفائه ومن جملة الموصى به قطعة أرض أميرية ثم مات الموصى فاستولى أولاد ابنه الموصى لهم على جميع ما وصى لهم به من أرض وخلافها مدة اثنتين وثلاثين سنة واستمروا بزراعة الأرض ويدفعون خراجها للسديوان تلك المدة ثم مات أحد موصى الموصى لهم وغاب الآخر نحو خمس عشرة سنة ولم يعلم له خبر ثم ان ولداً الغائب أراد نزاع الأرض من أولاده مدعى أنه يستحقها بطريق الاوثان عن جده فهل لأسمع دعواه والحال هذه خصوصاً مع سكوت المدعى المذكور وسكوت والده قبل غيبته مع مشاهدة كل منهما تصرّفهما فيها (أجاب) لا تدخل الأرض الاميرية في الوصية بثلاث المال لأنها ليست مملوكة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بزراعتها ما لم يوجد منه ترك اختيارى أو تعطيل يضر به المال ولا يجزى فيها التوارث والأحق بها بدموت صاحب الحق عنها ابنه إذا كان قادراً على زراعتها ودفع خراجها فان وجد منه ترك باختياره لا يخرسقط حقه ومع ذلك فليس لابن الابن الغائب معارضة واضع اليد المذكور إذا لأحق له فيها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك حقه في قطعة أرض زراعية أميرية لرجل آخر في ظن قدر معلوم من الدراهم ووضع الآخر يده عليها وصار يتصرف فيها

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢١

سنة	شوال	
١٢٧٠	٢٧	مدة تزيد على اثنتين وعشر من سنة ثم بعد ذلك غاب صاحب الارض التارك لها فاراد شيخه اخذها من واضع اليد عليها متعللا بانها حق فلاحه وانه احق بها من واضع اليد فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس لشيخ البلد معارضة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجب لشيخ البلد ما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة باعوا قطعة ارض زراعة اميرية لرجل في مقابلة مبلغ معلوم وتركوها له باختيارهم فوضع الرجل المذكور يده عليها وتصرف فيها بالزرع ودفع المئون مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وذلك من غير اجبار عليهم مع تمكن المحاكم في ذلك تلك المدة ومشاهدتهم لتصرفه من غير منازعة فهل يستطحقهم بذلك البيع والاسقاط واترك باختيارهم ولو فرض عدم كتابة حجة شرعية واضحة على القانون الجاري حيث كان ذلك الامر ثابتا بالبينة الشرعية بالطريق الشرعي ولا بد في ذلك من حجة مكتوبة من قاض من القضاة واضحة البيان على الاصطلاح الجاري (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والى كقول ولا يعول شرعا على حجة ولو عليها خطوط انقضاء ولا يتوقف سقوط الحق من ارض الزراعة الاميرية على كتابة حجة بذلك ومدار الامر في الاثبات الشرعي على وجود احد الامور السابقة فاذا ثبت الاسقاط والترك الاختياري من صاحب الحق لا يخرب طريق من طرق الاثبات الشرعية منع المعارض من منازعة المسقط له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقط حقه لابنه من منفعة فدان في طين من ارض زراعة اميرية واشهد على نفسه بالاسقاط المذكور بينة شرعية وكتب له حجة بذلك من قاضي بلده فبعد ذلك اراد الاب الرجوع في الاسقاط واخذ الفدانين من ابنه فهل بعد ثبوت الاسقاط والاشهاد بذلك لابنه المذكور على الوجه المستور لا يكون له رجوع في ذلك ويكون الحق في المسقط فيه من الارض للابن المذكور لا سيما وقد وضع يده على الارض المذكورة وزرعها (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لمن تحقق منه ذلك معارضة المسقط له في الارض المسقطه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يستقنان اربعة اقدنة ارض زراعة تلقياها عن والدهما لكل واحد منهما النصف فبات احدهما عن ابن فصار الابن يزرع مع عمه في الطين حكم ما كان عليه والده سوية ويدفعان المال المطلوب لجهة الديوان ثم بعد ذلك اسقط العم حقه وحق ابن اخيه لرجل آخر في الار اربعة اقدنة بدون ولاية شرعية على ابن الاخ وبدون وكيل عنه فهل والحال هذه يكون الاسقاط في نصيب ابن الاخ موقوفا على اجازته فاذا رده بطل ويكون له اخذ نصيبه منه حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منه (اجاب) نعم يكون اسقاط العم حق ابن اخيه من الارض المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
١٢٧٠	٢٩	
١٢٧٠	٣٠	
١٢٧٠	١٠	ذي القعدة

ذى القعدة سنة

١٢٧٠ ١١

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ١٨

وعن ابن أخ وتحت يده قطعة أرض زراعة أميرية آلت له بطريق البيع والاستسقاط  
 من رجل آخر فوضع ابن الأخ يده على الأرض ومكنه الحاكم منها وصار يتصرف فيها  
 مدة من السنين ويدفع ما عليها من الخراج لجهة الديوان فادعت الآن زوجة المتوفى  
 أن لها على زوجها ديناً وترك تركته لم تغب بالدين وتريد أن تجعل الأرض ميراثاً عن  
 زوجها وتبيعها فيما بقي لها من الدين وتحاسب ابن الأخ على زراعتها مدة استيلائه عليها  
 فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في أرض الزراعة الاميرية وليس للزوجة  
 معارضة ابن الأخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا يحري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية فلا تساع في دين من مات عنها لانها ليست تركته فلا يتعلق بها ما عليه  
 من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وانثى وترك أرض  
 زراعة أميرية فوضع الذكور أيديهم على الأرض المذكورة وصاروا يرعونها  
 ويدفعون ما عليها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات الانثى المذكورة  
 بعد ذلك عن ورثة فأرادت ورثة الانثى المذكورة أن يقسموا الأرض المذكورة مع  
 واضعي اليد عليها وأن يأخذوا حصة منها بطريق الميراث عن مورثاتهم فهل والحال هذه  
 لا يجابون لذلك وليس لهم حق فيها بطريق الميراث عن مورثاتهم ويمنعون من معارضة  
 واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا يحري التوارث في أرض الزراعة  
 الاميرية فليس لورثة الانثى المذكورة والحال ما ذكر حق فيها بطريق الارث عن  
 مورثاتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه في قطعة أرض زراعة أميرية لرجل  
 آخر في نظير قدره معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة  
 تزيد على اثنتين وعشرين سنة ثم بعد ذلك مرض المسقط وله ابن أراد الرجوع في الأرض  
 على واضع اليد من غير إذن أبيه ومن غير إجازته فهل والحال هذه لا يجاب الابن لذلك  
 حيث لاحق له في الأرض المذكورة مع وجود أبيه (اجاب) ليس لابن المسقط معارضة  
 المسقط له فيما حصل فيه الاستسقاط من أبيه باختياره والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل عن فدان ورابع أرض زراعة لرجل آخر وأسقط حقه  
 فيها له طائعا محتاراً في نظير قدره معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية واستولى عليها  
 المسقط له وأصلحها ثم عند زرعها أراد المسقط الرجوع فيها على المسقط له فهل والحال  
 هذه إذا ثبت الاستسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً وليس للمسقط الرجوع  
 فيها بعد ذلك (اجاب) نعم ليس للمسقط باختياره رجوع على المسقط له في ذلك والحال  
 ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة بايديهما  
 أرض زراعة أميرية مات أحدهما وترك ابنين استمرعا عمهما في المعيشة فلما صدر الامر  
 بمساحة الاطيان مسحت الاطيان التي معهم على عمهما ثم حصل بين العم وابني أخيه  
 منازعة وأخذ أحدهما في الدار والطين ثم مات العم بعد القسمة عن أولاد ذكور فأراد

١٢٧٠

١٩

بعض ورثته منازعة احد ابني العم فيما بيده من الطين متعللا بأنه مسح باسم أبيه فهل  
لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله لاسيما أن الطين بيده من مدة ثلاث سنين (اجاب) ليس  
لبعض ورثة العم معارضة احد ابني العم فيما يستحقه من الارض المذكورة والحال ما ذكر  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعة اميرية اسقطوا  
حقهم فيها الرجل آخر طائعين مختارين ووضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها  
مدة من السنين الى أن مات المسقط له عن ابن فاصر فوضع وصي القاصر يده على الارض  
المذكورة وصار يزرعها له مدة من السنين حتى بلغ القاصر واستولى على الارض فاراد  
المسقطون الرجوع فيها على ابن المسقط له فهل اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية

١٢٧٠

٢٦

يكون صحيحا نافذا وليس لهم الرجوع في ذلك على ابن المسقط له (اجاب) نعم لا يكون  
لهم الرجوع فيما سقط من حقهم في الارض المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية اسقط وترك حقه باختياره منها لا آخر  
بلفظ الهبة منذ ثمانى عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك من غير منازعة له فيها تلك المدة

١٢٧٠

٢٦

والآن يريد المسقط الرجوع فيها ونزعها من المسقط له فهل لايجاب لذلك ولا يمكن من  
نزعها منه اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ليس لمن اسقط حقه باختياره من ارض الزراعة  
الاميرية وتركها لا آخر معارضة المسقط له فيها بدون وجه شرعي وحقيقة الهبة وان لم تصح  
في الاطيان الاميرية لعدم ملكها الا انها تضمنها الترتك الاختيارى يسقط بها الحق منها  
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بماضية ادعى محمد شافعى على محمد

سلمان بانه يملك قطعة ارض اميرية قدرها فدانان محدودة بحدودها الاربعة كان  
رهنها تحت يد المدعى عليه على مبلغ معلوم من الدراهم وصار يزرعها مدة احدى  
وعشرين سنة ومن نحو اربع سنين سابقة دفع المدعى مبلغ الرهن للمدعى عليه وطلب  
منه ان يرفع يده عن القطعة الارض المرقومة فاخبره المرتهن بان الارض المذكورة  
مشغولة بالزراعة ووعد بانه بعد خلوها من الزرع يسلمها له وسلمه قطعة ارض عبرتها فدانان  
محدودة بحدودها الاربعة الى حين خلوا الزرع من طينه يسلمه له وياخذ منه الارض

المذكورة وبعد ان استلمها المدعى وضع يده عليها ووزعها وصار المدعى عليه كلما تخلوا  
اطيان المدعى من الزرع يزرعها ثانيا ويعد بانه بعد خلوها من الزرع يدفعها له ويطالبه  
الآن بارضه فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوضع يده وانها كانت  
رهنه على المبلغ المذكور وقبضه منه المدعى عليه بتمامه وكيله وأسقط المدعى المذكور  
حقه من الارض للمدعى عليه واسقط المدعى عليه حقه في الارض التي هو واضع يده عليها

١٢٧٠

٢٦

المدعى المذكور له فما الحكم (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه الاسقاط الاختيارى من  
المدعى له في تلك الارض بالوجه الشرعى منع المدعى عن دعواه والا امر المدعى عليه  
بتسليم الارض المذكورة لصاحب الحق حيث كان معترفا له بسبق حقه فيها والله تعالى



اعلم (سئل) في ولدي عم يستحقان قطعة أرض زراعية أميرية عن أصولهما باع أحدهما نصيبه ونصيب ابن عمه الآخر واسقط حقه وحق ابن عمه للمشتري وذلك بدون إذن ابن عمه وبدون إجازته فهل والحال هذه إذا لم يجز ابن العم الآخر ذلك لا يصح الإسقاط في نصيبه ولا ينفذ (اجاب) نعم لا ينفذ إسقاطه حق غيره الثابت له بدون إذنه أو إجارته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر قطعة أرض زراعية أميرية بقدر معلوم من الدراهم وترك البائع حقه فيها للمشتري طائعا مختارا ووضع يده عليها سبع عشرة سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها لجهة الديوان المدة المذكورة والآل فيريد الرجوع فيها على واضع اليد ويرد له ما أخذ منه فهل يسقط حقه بالبيع والترك اختيارا ولا يجب لما أرادوا الحال هذه (اجاب) نعم يسقط حقه بالبيع والترك الاختياري وإن كان البيع غير صحيح في الاطيان الاميرية لعدم ملكها لمزارعها فيجعل مجازا عن الإسقاط والحق في الاراضي الاميرية يسقط بالترك الاختياري فلا يكون له الرجوع على واضع اليد والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم مشتركين في طين زراعية أميرية لأحدهما ربعه وللآخر ثلاثة أرباعه وقع بينهما تراض على قسمته وأقرأه واختصاص كل واحد منهما بجهة معينة من تلك الأرض على قدر ما يخصه فوقع بينهما ذلك وترك كل منهما حقه فيما اختص به له وصار كل منهما لاحق له فيما يبد صاحبه ثم إن صاحب الثلاثة الأرباع اسقط حقه فيما اختص به على الوجه المذكور لرجل اجني نظير دين له عليه ووضع يده المسقط له على ذلك فهل إذا أراد ابن عمه معارضة المسقط له فيما ذكر متعللا باصل الاشتراك لا يجب لذلك إذا تحقق ما هو مذكور من القسمة السابقة بينهما بالتراضي وترك كل منهما حقه باختياره لصاحبه فيما اختص به (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين بالغين وعن ابن وبنت قاصرين وعن زوجته وعن اخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة متروكاته اطيان زراعية أميرية خراجية فهل يكون الحق في الاطيان للسذكر دون الاناث ولا يجري التوارث فيها للقاضي نصب أحد البنين البائتين الرشيدتين وصيا على اخويه القاصرين ليحفظ لهما ما يخصهما من التركة حيث كان رشيدا امينا قادرا عليها ولا شيء لاخت المتوفي من الميراث والحال هذه (اجاب) الاحق بأرض الزراعية الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابناؤه الذكور والقادرون على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال ولا يجري التوارث فيها اذ هي ليست بمالكة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بها دون غيره ما لم يتركها او يعطها لا يعطيا لاضرر بيت المال وللقاضي الذي يملك نصب الاوصياء وهو قاضي القضاة نصب وصي قادر أمين على التصرف ليتصرف في أموالهم ويحفظها حسبما تقتضيه المصلحة ولا يتعين أن يكون ذلك أخا للقصر حيث رأى القاضي المصلحة في إقامة غيره ولا ميراث للاخت مع وجود الابناء

١٢٧٠

٣٠

ذى الحجة

١٢٧٠

١

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٧

سنة	ذى الحجة	
١٢٧٠	١٦	<p>يحكمها بهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة موهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم وله ولدان ذكران غائبان ثم مات أبوهما في غيبتهما فهل اذا حضرا او احدهما يكون لهما اولا دفع دراهم الرهن واخذ القضة الارض التي رهنها والدمها ولا يسقط حقهما والحال هذه (اجاب) يحجر الرهن المذكور ولا يسقط من أرض الزراعة الاميرية حق مستحقها بل بالترك الاختياري والاسقاط فان وجد من ابيهما او منهما ما يفيد سقوط الحق منها سقط والا والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لهم فدان طين زراعة مشترك بينهم رهنه ويبد زوجة أحدهم على قدر معلوم من الدراهم أخذوه منها غارقة وبعد مدة ماتوا عن بنين فهل لابنائهم اقتساک الارض ودفع دين الرهن وأخذ الارض من المرتها حيث كانت مقررة بان الارض لهم وبان لاحق لها فيها باسقاط ولا بهبة (اجاب) الا حق بارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ابنة اذا كان قادرا على زراعتها ودفع خراجها فاذا لم يوجد ما يفيد سقوط الحق من الارض المذكورة يكون للبناء المذکورين انتراعها من واضعة اليد ويؤمنون بدفع الدين الذي على آباءهم من تركتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخ لاب وعن أخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعة اميرية فوضعت الاخت يدها عليها وصارت ترزعهما وتتفع بها وتدفع خراجها لمدة تزيد عن تسع عشرة سنة من غير منازع لها فيها تلك المدة مع وجود الاخ المذکور ومشاهدته لتصرفها فيها فهل اذا اراد الاخ الآن منازعتها واخذ الارض منها ما تعلقا ابنة يستحقها بالميراث الشرعي وانه لاحق للاناث في الاطيان الاميرية لا يجاب لذلك ولا عسيرة تعلقه ولا يمكن من نزعها منها ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية سيما ان الحماكم مكنهاها (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية فلا تنقسم بين الورثة قسمة الميراث والحق فيها بعدموت صاحبها عنها لاعن ولد ذكران مكنها الحماكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان زراعة اميرية يحجزوا عن زراعتها ودفع خراجها وتأخر عليهم قدر من مال الخراج فتركوها واسقطوا حقهم منها باختيارهم لا تخربن فوزعها الحماكم عليهم وجبرهم على اخذها بالحبس والضرب الشديد والزهم يدفع ما كان متأخرا من مال الميرى فدفعوه ووضعوا ايديهم على الارض المذكورة مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة من غير منازع لهم فيها تلك المدة وكل ما حدث توزيع على الاطيان يدفعونه والا ن تريد ارباب الارض المستقون الرجوع ونزعها من واضي الايدي بعد اصلاح الارض ومضي هذه المدة مع مشاهدتهم لتصرفهم وعدم منازعتهم فهل اذا ثبت وتحقق ما ذكر لا يجابون لذلك ولا يكون لهم الرجوع فيها ويمنعون من منازعة واضي الايدي بدون وجه شرعي (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابني احويه وعن بنت وتحت يده قطعة أرض</p>
١٢٧٠	١٦	
١٢٧٠	١٦	
١٢٧٠	١٩	

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

فداعة اميرية عن ابيه فوضع ابننا الاخوين ايديهما على الارض وصارا يتصرفان فيها  
مدة من السنين فاواد الان ابن بنت الميت اخذ الارض من واضي اليد بطريق الميراث  
عن جده من قبل الام فهل والحال هذه لاميراث في ارض الزراعة الاميرية وليس لابن  
البنت معارضتهم ما فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والحق فيها لمن يمكنه الحياكم منها والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية مات عنها ولم يكن له فرع  
وارث ذكر فوضع يده على القطعة الارض المذكورة رجل بمسكين الحياكم له فيها وهو  
يزرعها ويدفع خراجها ودفع ما عليها من الدين لجهة الديوان مدة خمس عشرة سنة من  
غير منافع له فيها والا ان ادعى عليه رجل مع مشاهدته لتصرف واضع اليد وهو ساكت  
لم ينزع بانه من اقارب المتوفى ويريد ان يأخذها بالوراثة عن المتوفى فهل والحال هذه  
لا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة ولا توارث في ارض الزراعة الاميرية (اجاب) لا يجري  
التوارث في ارض الزراعة التي آلت لبيت المال فلا حق للرجل المذكور فيها بطريق  
الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية هو  
ووالده من قبله مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه الان رجل بان الارض حقه وان  
والد واضع اليد اخذها بالغاروقة منه فانكروا واضع اليد دعواه والحال ان المدعى مشاهد  
لتصرف واضع اليد ووالده من قبله ولم يدع ولم ينزع ولم يعارض تلك المدة ولم يثبت  
ما ادعى به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وتكون الارض لواضع اليد (اجاب)  
من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات والده وترك اطيانا مراهونة على دين معلوم فاواد  
دفع الدين الذي على ابيه واخذ الطين المراهون عن هو تحت يده فهل يجب لذلك اذا  
كان ابن الميراث بعد موت ابيه مقرا بالرهنية ولا عبرة بتعلله انها مسحت على اسم ابيه  
وطالت المدة (اجاب) اذا كان الحق في الارض المذكورة ثابتا لابن الراهن ولم يوجد  
ما يفيد سقوط حقه منها يؤثر واضع اليد بتسليمها اليه حيث كان معترفا بالاستعناق  
وعلى ابن الراهن دفع الدين الذي على ابيه من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تحت يده قطعة ارض زراعية اميرية وهنأ على قدر معلوم من الدراهم بميراث الميراث  
عن زراعتها فتركا للراهن وابراذمته من دراهم الرهن فاسقط الراهن حقه فيها لرجل  
اجني طائعا مختارا ووضع المسقط له يده عليها وصار يدبر فيها مدة من السنين فهل  
والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للمسقط الرجوع  
فيها بعد ذلك على المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) ليس ان اسقط حقه من ارض  
الزراعة لا تخم معارضة المسقط له بالاختيار بعد تمام الاسقاط بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه

١٢٧١

٢٠

منذ خمس وأربعين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها من غير منازع له ولا لابيها فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهد للتصرف فيها بان الأرض المذكورة له فانكر واضع اليد دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منافعة رب الأرض فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع من منازعته فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية اوسية آجرها الملتزم لرجل أجنبي سنة واحدة ثم تركها المستأجر فآجرها الملتزم لرجل شيخ بلمدة نحو أربع عشرة سنة ثم مات الملتزم وهي بيد المستأجر وصاوت منحلة فكن واضع اليد منها فاصالحها وصار يزرعها ويدفع خراجها الى الآن مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يريد من يزرعها سنة واحدة بالاجارة في حال حياة الملتزم منازعة واضع اليد وأخذها

١٢٧١

٢٠

متة للابنة كان يزرعها سنة المساحة فهل لا يجب لذلك ويمنع من منازعته فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله المذكور ولا سماوان الحاكم مكن واضع اليد منها (اجاب) ليس لمن استأجر الأرض المذكورة في الزمن الماضي معارضة واضع اليد عليها الا ان الممكن فيها من قبل ولي الامر والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقه منها باختياره لا خرم منذ ثمان عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب وثيقة بيد المسقط له والآن يريد المسقط الرجوع فيها ونزعها من المسقط له فهل اذا ضاعت الوثيقة وكان الاسقاط ثابتا لا يجب المسقط لذلك ولا يمكن من نزعها من المسقط له (اجاب) نعم لا يجب المسقط لذلك اذا تحقق الاسقاط اختيارا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده

١٢٧١

٢٣

قطعة أرض زراعية أميرية موهونة على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك غاب الراهن عن بلده فحضر رجل من أقارب الراهن وادعى ان قريبه أسقط حقه له في الأرض وبيده وثيقة مقطوعة الثبوت ويريد أخذ الأرض من المرتن فهل والحال هذه اذا لم يثبت القريب المذكور دعواه الاسقاط بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المرتن في ذلك (اجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وليس المرتن خصما عن صاحب الحق في اثبات دعوى المسقط له وان لم يكن الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين وامرأة لكل

١٢٧١

٢٣

منهم قطعة أرض زراعية أميرية معلومة خاصة به فأسقط وترك كل منهم حقه باختياره من أرضه لرجل أجنبي في مقابل مبلغ من الدراهم منذ سنين عديدة بموجب وثيقة بيد المسقط له ثابتة المضمون ووضع المسقط له يده على الأرض وصار ينتفع بها والآن يريد كل منهم الرجوع في الاسقاط وأخذ الأرض من المسقط له فهل اذا كان الاسقاط ثابتا لا يجبون لذلك ولا يكون لهم نزعها من المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجبون

١٢٧١

٢٦

محرم

سنة

٢٧

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

صفر

٦

١٢٧١

١٣

١٢٧١

لذلك بعد ثبوت الاسقاط بالاختيار والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له ابن في معيشة على حدة فاسقط الاب حقه في قطعة أرض زراعة  
 أميرية لابنه وقبل منه الابن ذلك وحازها لنفسه مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الاب  
 عن ابنه المذکور وعن وارث آخر فواد الوارث الآخر الرجوع في الاسقاط على الابن  
 المذکور متعللا بان الاب كان يزرعها مع الابن المذکور فهل اذا ثبت الاسقاط من  
 الاب لابنه طائعا مختارا بالبيعة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل  
 الوارث بذلك (اجاب) ليس لوارث المسقط باختياره لابنه معارضة المسقط (الواضع  
 يده حيث تم الاسقاط بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط حقه  
 من منفعة فدان طين من أرض أميرية لرجل وكتب له حجة بالاسقاط وصار يزرعه ويدفع  
 خراجة لجهة الديوان مدة أكثر من خمس عشرة سنة والمسقط مشاهد ذلك فبعد ذلك  
 ماتت شهود الحجة وأراد المسقط نزع الأرض وأخذها من يده المسقط له فهل اذا رقبه  
 على يد قاضي بلده وأثبت عليه أنه حقه وأنه اقر له بالاسقاط المذکور وشهدت البيعة  
 عليه باقراره بذلك يحكم بها ويمنع من المعارضة لو اضع اليد الذي هو المسقط له (اجاب)  
 اذا ثبت الاسقاط اختيارا من المدعي لو اضع اليد على الأرض المذکورة بالوجه الشرعي  
 منع المسقط من معارضة المسقط له في تلك الأرض بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له أرض زراعة عن أبيه مرهونة تحت يدرجل على مبلغ معلوم من  
 الدراهم طلب رفع يده عن الأرض ويدفع له ما عليها فامتنع من تسليمها له والحال أنه مقر  
 ومعتزف له بأنها أثره عن أبيه وانها حقه بعد موت أبيه ولكنه يرغب في بقائها تحت  
 يده ويدفع له ما يطلبه فهل يؤثر بتسليمها له بعد دفع دراهم الرهن والحال هذه (اجاب)  
 اذا كان الحق في تلك الأرض ثابتا لابن الراهن ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يؤثر  
 واضع اليد بتسليمها اليه والا فلا وعلى ابن المديون دفع ما على أبيه من تركته والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ينتفع بها اسقط حقه من منفعتها لا خروا تركها له  
 باختياره طائعا مختارا في نظير مبلغ معلوم من الدراهم واستلمها المسقط له ووضع يده  
 عليها مدة فبعد ذلك أراد الرجوع فيما اسقطه متعللا انه اسقط بعضها فقط والبعض  
 الآخر باق على ذمته فهل اذا أقام واضع اليد بيعة شرعية تشهد عليه بأنه أسقط حقه في  
 جميعها وتركها باختياره يمنع والحال هذه ولا عبرة بما تعلق به (اجاب) اذا ثبت الاسقاط  
 من الرجل المذکور ولو اضع اليد باختياره في جميع تلك الأرض بالوجه الشرعي  
 لا يكون للمسقط الرجوع فيما اسقطه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له أرض زراعة عن أبيه مرهونة تحت يدرجل على قدر معلوم من  
 الدراهم طلب ابن الراهن الأرض المذکورة من ابن المرتهن وان يدفع له ما عليها من  
 دراهم الرهن فامتنع ابن المرتهن من تسليمها له والحال أنه مقر ومعتزف له بأنها أثره عن





بطريق الارث والاحق بها بعد موت صاحب الحق ابنه اذا كان له ابن قادر على  
زراعتها ودفع مؤناتها كما صرح به علماءنا فان لم يكن له ابن فلمن يمكنه الحكم منها والله  
تعالى اعلم (سئل) في اخوين بالغين احدهما يستحق قطعة ارض زراعة اميرية  
اسقط حقه منها الرجل اجنبي في نظير قدره معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية طائعا  
مختارا فوضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة عشر سنين مع مشاهدة اخيه  
تلك المدة والآن اراد الاخ المذكور اخذ الارض من المسقط له متعللا بانه احق بهما من  
واضع اليد المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا  
نافذا وليس للمسقط ولا لالاخيه المذكور الذي لم يكن له حق فيها معارضة المسقط له ولا  
عبارة بتعمله بذلك (اجاب) ليس للاخ الذي لاحق له في الارض المذكور معارضة من  
اسقط له صاحب الحق حقه من منفعتها اختيارا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية تلقاها عن ابيه يدفع خراجها في كل سنة  
تعدى عليه شيخ البلد واخذها منه بالغصب والقهر والحال انها مسموحة باسم ابيه فهل اذا  
ثبت ما ذكر يكون لرب الارض انتزاعها واستردادها من الغاصب المذكور (اجاب)  
اذا كان الحق في الارض المذكور ثابته للرجل المذكور عن ابيه ولم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه منها كتركه لها اختيارا او عجزه عن زراعتها يكون له انتزاعها من واضع  
اليدها بطريق التعدي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
بالغين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك قطعة ارض زراعة اميرية باعها احدهما  
لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة اخيه وبدون اذنه واجازته فهل اذا حضر  
الاخ الغائب ولم يجز البيع يكون له اخذ حقه في الارض المذكور (اجاب) اذا كان  
الحق في حصة من الارض المذكور ثابته للاخ الذي غاب ولم يوجد منه ما يفيد سقوط  
حقه منها كتركه لها اختيارا او عجزه عن زراعتها يكون له الاستيلاء على ما يخصه من  
ذلك اذا لم يوجد منه اجازة لما فعله اخوه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
غائبين يستحقان قطعة ارض زراعة اميرية اثر عن ابيهما فحضر من غيبتهما وطلبها  
من واضع اليد لصدر امر من ولي الامر باخذها من واضع اليد فسلمها واضع اليد لهما بعد  
اعترافه واقراءهما بالاستحقاق فيها عن ابيهما ووضع ايديهما عليها وزرعها ثم بعد  
ذلك اراد الزارع لها اولا الرجوع فيها على واضعي اليد بدون وجه شرعي فهل والحال  
هذه لا يجاب لذلك ويمتنع من معارضتهم فيها (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا  
للاخوين المذكورين ولم يوجد منهما ما يفيد سقوط حقهما منها كتركهما بالاختيار  
لاخر او عجزهما عن زراعتها ودفع مؤناتها ولم يكن انتزاعها من الرجل المذكور بطريق  
العدوان لا يكون له معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة يستحقون ارض زراعة اميرية تلقوها عن اصولهم رهنوا عند آخر على قدر معلوم

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٦

ربيع الاول  
١٢

١٢٧١

١٢٧١

١٥

ربيع الاول سنة

١٢٧١

١٦

من الدراهم فهل والحال هذه اذا دفع الراهن دراهم الرهن للرهن يجب المرتهن على تسليم الارض المذكورة للراهن المذكور (اجاب) الحق في ارض الزراعة لا يسقط بالرهن اذ لا ترك اختيارا فيكون للراهن اخذ ما رهنه من مرتته اذا كان حقه ثابتا ولم يوجد ما يفيد سقوطه وعليه دفع ما بذمته من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين بلغ وترك لهم عقارا ومواشي وارض زراعية واستمر وامن بعضهم في معيشة واحدة وكسبهم سواء وحصلوا ارض زراعية من المال المشترك بينهم ايضا وهم يزرعون فيها وفي الارض التي تركها لهم مودتهم مدة اكثر من خمس عشرة سنة والا ان اراد احد الاولاد الاختصاص بارض الزراعة دونهم بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا كان الحق في الارض المتنازع فيها ثابتا للكل لا يكون لاحدهم الاختصاص بها دون باقيهم بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية مسوحة باسمه مات عن بنتين ولا وارث له سواهما فوضع البناتان ايديهما عليهما ومكنهما الحياكم منها مدة تزيد على ست عشرة سنة وهما ينتفعان بهما ثم ماتت احدهما عن اولادها المذكور وماتت الثانية عن زوجها وعن بنت بالغة فوضعت ايدها على نصيب امها وورعته ومكنها الحياكم منه والا ان يريد شيخ البلد اخذه بالجبر عليهما متعللا بأنه لاحق اللاناث في الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها منها ولا عبرة بتعلله حيث كانت قادرة على زراعتها ودفع خراجها ولم تسكن مسوحة باسم الشيخ ولا باسم ابيه (اجاب) اذا كان الحق في بعض الارض المذكورة ثابتا لام البنات بالوجه الشرعي ثم ماتت لاعتذر ولم يكن لها سوى بنتها المذكورة فاعطى الحياكم الذي له ولا به ذلك ما ذكر لتلك البنت ومكنها من الزراعة وهي قادرة على زراعتها وعلى دفع المأثون لا يكون اتيخ القرية انتزاعها منها بدون وجه شرعي حيث ثبت لها الحق بالتكليف والتفويض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض اميرية مسوحة باسمه خاصة وضع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يزرعها وينتفع بها من غير منازع ادفعها تلك المدة ثم ماتت عن اولادها المذكور فهل يكون الحق فيها لاولادها حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع خراجها واذا كان لهم عم في معيشة وحده و اراد منعهم منها متعللا بان اباهم مات قبل موت جدهم لا عبرة بتعلله خصوصا وانها لم تسكن مسوحة باسم العم المذكور ولا باسم ابيه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور لا يكون للعم المذكور معارضة اولاد اخيه فيما يبيدهم من الارض الاميرية بمجرد تعلقه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقطعة ارض زراعية اميرية وتنازع معه في شأنها ثم اصطلحا على ان المدعى عليه اسقط منفعتها المدعى بمبلغ معلوم بتراضيها ثم بعد ذلك اراد المدعى عليه ابطال الصلح والرجوع فيما اسقطه له من منفعة الارض المذكورة فهل لا يجب لذلك بعد

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٣٠

ثبوت الصلح والاسقاط بشهادة البينة الشرعية (اجاب) ليس لمن اسقط حقه من  
أرض الزراعة الاميرية باختياره لا يخرج بالوجه الشرعي معارضة المسقط له فيها بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط له أبوه حقه من منفعة أرض  
زراعة أميرية في صحته وسلامته ووضع يده عليها وصار يزرعها من ماله وينتفع بها ويدفع  
خراجها لجهة الديوان مدة سنين في حياة أبيه ولا يبيع قطعة أرض أخرى فصار الرجل  
المذكور يزرعها لأبيه إلى أن مات الأب عن الرجل المذكور وعن ابن آخر أراد الابن  
الآخر منازعة أخيه في الأرض المسقطه له من أبيه وابطال الاسقاط المذكور مع عللا  
بان أباه لم يسقطها لأخيه المذكور فهل اذا ثبت الاسقاط من الأب لابنه المذكور  
بالبينة الشرعية طائعا مختارا لا يكون للابن الآخر معارضة فيما ثبت الاسقاط له فيه من  
أبيه المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) اذا أثبت الابن المسقط له اسقاط أبيه له  
حال صحته ومنفعة تلك الأرض واستوفى الاسقاط شرائطه الشرعية لا عبرة بانكار الاخ  
ما ذكر وليس له معارضته فيما يستحقه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عجز عن زراعتها وخاف عليها التعطيل فأعطاها الرجل  
آخر هنا في نظير قدر معلوم من الدراهم على سبيل القاروة والتزم ذلك الرجل له بدفع  
ما عليها لجهة الديوان وغرس فيها أشجارا وصارت تحت يده يدفع خراجها نحو عشرين  
سنة ويدهو بئقة بذلك من رب الأرض ثم الآن يريد رجل أجني ذو شوكة نزع الأرض  
المذكورة من يد الميرتهن ويعطيه دراهمه فهل والحال هذه لا يمكن الأجني من ذلك  
ويكون الشجر لغارسه خصوصا ويرى بها لا يرضى بذلك الأجني المذكور ولا ياذن  
(اجاب) اذا لم يكن للأجني المذكور حق في تلك الأرض لا يكون له اخذها بدون اذن  
من له ولايتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعة أميرية وله  
بنات بالغات والآن يريد ان يسقط ويترك حقه منها باختياره لبناته في حال صحته وسلامته  
ويقر لكل منهن جزأ معلوما في مقابلة مبلغ من الدراهم ويسأحن فيه فهل والحال  
هذه يصح الاسقاط لبناته ولا يكون للعاصب معارضتهن بعد موت أبيهن اذا وضعن  
أيديهن عليها وصرن يتصرفن فيها في حال حياة أبيهن (اجاب) نعم ليس للعاصب  
معارضتهن في ذلك بعد استيفاء الاسقاط شرائط اللزوم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعة  
أميرية محسوسة باسمه ثم مات أحد الابنين عن أولاده المذكور فطلب العم ان يختص  
بالأرض المذكورة دون أولاد أخيه بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب لذلك ويكون لهم  
أخذ نصيب أبيهم من الأرض المذكورة والاتفاق بها حيث كانوا قادرين على زراعتها  
والقيام بمؤونتها (اجاب) اذا كان الحق في بعض تلك الأرض ثابتا لابي الأولاد  
المذكورين إلى حين موته عنهم فهم أحق بها من أخيه اذا كانوا قادرين على زراعتها

١٢٧١ ١٩

جمادى الاولى

١٢٧١ ١٥

١٢٧١ ٢٧

١٢٧١ ٢٧

جادی الثانية ستة

ودفع مؤنها ولم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم فيها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ذمى استولى على قطعة أرض زراعة أميرية لرجلين أحدهما قاصر نحو أربع  
 سنين تعديا وغصبا لكونه مستخدما عند الحاكم البلد فهل اذا ثبت استيلاؤه عليها بغير  
 وجه شرعى يؤثر برفع يده عنها وتسليمها للملا كما اذا ادعى انه دفع دراهم عن أربابها  
 لصراف الناحية لتسكون الأرض غارقة تحت يده بذلك بدون اذنتهما ولم يثبت عليهما  
 لجهة الديوان دين ولا غير ذلك لا عبرة بدعواه الفاسدة (أجاب) اذا كان الحق في تلك  
 الأرض ثابتا للرجلين المذكورين ولم يوجد ما يفيد سقوط حقهما منها يؤثر واضح اليد  
 عليهما تعديا بتسليمها لمن له الحق في استلامها بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة لها أربعة أبن من زراعة أميرية ماتت عن زوجها وعن ابنتين  
 وبنتين منه ثم مات الزوج عن أولاده المذكورين ثم مات أحد الابنتين عن ابن فوضع  
 الابن مع ابن أخيه أيديهما على الأرض المذكورة والآل يريد كل من البنيتين أخذ  
 حصته في الأرض المذكورة عن أمهما فهل لا يجابان لذلك ولا يجرى التواؤ في أرض  
 الزراعة الاميرية و يكون الحق فيها للابن مع ابن أخيه خاصة (أجاب) نعم لا يجرى  
 التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أميرية عن أبيه مدة خمس وعشرين  
 سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها لجهة الديوان وما عليها من المطالب من غير منازع ولا  
 مدافع له فيها تلك المدة والآل ادعى عليه رجل بان له حقا فيها بطريق الارث عن أخيه  
 فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضر أو مشاهد التصرف واضح اليد  
 وهو ساكت ولم يدع ولم ينازع ولم تكن مسوحة باسمه ولا باسم أخيه لا تسمع دعواه بعد  
 مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعى (أجاب) نعم وقد صرح  
 علماؤنا بعدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الآلى الارث والوقف ووجود  
 عذر شرعى وبعدم جريان الارث في أرض الزراعة التى آلت لبيت المال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أبيه ومسحت عليه  
 فريضة عند آخره على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة تزيد على عشرين سنة مات  
 المرتن عن ابن فوضع الابن يده عليها فطلبها الراهن من ابن المرتن فادعى انه أسقط  
 حقه فيها لا يسه فطالب منه بيعة فجوز عنها عجزا كليا فهل والحال هذه اذا لم يثبت ابن  
 المرتن دعواه الاسقاط من الراهن بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجوز على تسليم  
 الأرض للراهن المذكور حيث كان معترفاه مقره بالاستحقاق فيها (أجاب) اذا  
 كان الحق في منفعة تلك الأرض ثابتا لمدعيها الى الآن بالوجه الشرعى يؤثر واضح اليد  
 بتسليمها اليه حيث لم يثبت سقوط حقه منها بسقط شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له أرض زراعة أميرية أسقط حقه فيها لآخر بحضرة أبي المسقط واذن الاب

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٥



لابنه بترك الحق فيها والاسقاط فيها له بحضرة بينة شرعية ووضع يده عليها المسقط له  
وحفر فيها بئر او صار يزرعها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو عشرين سنين والمسقط  
وابوه كل منهما حاضر موجود مع المسقط له ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي  
مع مشاهدتهما تصرف المسقط له فيها وانتفاعهما المدة المذكورة والا ن ادعى ابو  
المسقط ان له حقا فيها بالاسقاط له من ابنه المذكور فيها قبل اسقاطها لواضع اليد عليها  
فهل اذا ثبت ترك ابنه فيها والاسقاط لواضع اليد عليها وثبت اذن ابيه له بالترك  
والاسقاط فيها لواضع اليد عليها وتصرفه فيها المدة المذكورة مع مشاهدتهما المدة  
المذكورة لا تسمع دعوى الاب ولا وصيه بذلك مع ثبوت ذلك كله بشهادة البينة  
الشرعية ويكون الحق في الارض المذكورة لواضع اليد عليها (اجاب) اذا ثبت  
ما ذكر بهذا السؤال بالوجه الشرعي لا يكون لابي المسقط معارضة المسقط له في ارض  
الزراعة الاميرية المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة لهم قطعة ارض  
زراعة اميرية تسحبوا من بلدهم وتركوها فأمر الحاكم السياسي شيخ البلد بزرعها جبرا  
عليه ثم مات اثنان منهم في غيبتهم وبعد مدة حضر الاخ الثالث فأمره شيخ البلد بأخذ  
الارض فامتنع وأخذ منها بقدر الثلث وترك ما يخص أخويه لشيخ البلد باختياره  
لكونها عاطلة الزراعة فوضع شيخ البلديده عليها ومكنه الحاكم منها فاصحها وحفر فيها  
ساقية وغرس فيها أشجارا وصار يزرعها ويدفع خراجها نحو تسعة عشرة سنة من غير  
منازع له فيها تلك المدة ثم مات وتركها لابنه منذ ست سنين والا ن يريد الاخ الثالث  
المذكور المشاهد للتصرف منازعة الابن وأخذ الارض منه فأمره لواضع اليد دعواه  
فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من واضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
الشرعي (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يكون للاخ المذكور  
معارضة واضع اليد فيما في يده من ثلثي الارض والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية أثر له اسقط وترك حقه منها  
باختياره لرجل آخر في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيد المسقط له فوضع  
يده على الارض وصار يزرعها ويدفع خراجها في حال حياة المسقط ست عشرة سنة ثم  
مات المسقط عن ابن منذ أربع وعشرين سنة والا ن يريد الابن الرجوع في الاسقاط  
ورد الدراهم وأخذ الارض فهل لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط من ابيه ثابتا ويمنع  
من منازعة المسقط له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاسقاط  
المذكور من الاب ثابتا مستوفيا بشرط الجهة لا يكون لابن معارضة المسقط له بعد  
موت المسقط صاحب الحق بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
اسقطوا حقهم من قطعة ارض اميرية لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم ومكنه  
الحاكم منها أيضا فوضع المسقط له يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين فهل

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي وتمكين المحاكم للسقط له في القطعة الارض المذكورة  
لا يكون لاحدهم معارضة فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من  
الجماعة المذكورة بن حقهم من منفعة تلك الارض بالوجه الشرعي واستوفى الاسقاط  
شرائطه الشرعية لا يكون لاحد المسقطين معارضة في ذلك والحال هذه بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة ولا حدهما ولد بالغ معهما  
في معيشتهما اسقط كل منهما حقه من قطعة ارض اميرية للولد المذكور وكتب له حجة  
بذلك ثم انفر ذلك الولد عن الاخوين وصار الولد في معيشة على حدة وهو واضع يده  
على القطعة الارض المذكورة ثم مات كل من الاخوين عن وريثة وضعوا ايديهم على  
ما ترك عنهما من اطينان فلاحه وغيرهما عدا القطعة الارض المسقط فيها للولد  
المذكور ومضى بعد ذلك مدة تزيد على عشرين سنة والولد المسقط له واضع يده عليها  
ويزرعها ويدفع ماعليها من الخراج تلك المدة وبعد مضي تلك المدة ادعى وريثة المسقطين  
بان لهم في القطعة الارض المذكورة حق بطريق الارث عن مورثيهما فهل اذا ثبت  
الاسقاط من المسقطين بالوجه الشرعي للسقط له لا يكون للورثة المذكورين في القطعة  
الارض المذكورة حق ولا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية واذا ممكن  
المحاكم الولد المذكور من قطعة ارض اخرى خراجية وصار يزرعها ويدفع ماعليها من  
الخراج بانفراده مدة تزيد عن خمس عشرة سنة لا يكون للورثة المذكورين حق فيها  
ايضا (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من الاخوين المذكورين لابن احدهما في تلك  
الارض واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لباقي ورثتهما معارضة المسقط له في ذلك  
بدون وجه شرعي كما لمعارضة لهم فيما ممكنه المحاكم منه حال انفراده مما لا حق لمورثيه  
فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اسقطوا حقهم من قطعة ارض  
زراعة اميرية طائعين محتارين لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم لدى المحاكم الشرعي  
وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع خراجها  
لمجته الديوان مدة من السنين الى ان مات المسقط له عن وريثة فوضعوا ايديهم عليها  
وصاروا يزرعونها بعد موت مورثهم ثم بعد ذلك ادعى المسقطون على وريثة المسقط له بان  
الاسقاط المذكور لمورثهم كان بالاكره عليهم فهل اذا لم يشترطوا دعواهم الا كراه بالبينة  
الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي  
(اجاب) اذا كان الاسقاط المذكور ثابتا مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لمن اسقط  
حقه معارضة واضع اليد على تلك الارض بدعى الا كراه في الاسقاط بدون اثبات  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف ساقية اشترى نصف النصف الثاني  
من اربابه بثمن معلوم واسقطوا وتركوها حقهم من فداني طين باختيارهم بلفظ البيع  
للمشتري لزبغ الساقية في مقابلة مبلغ من الدراهم منذ خمس وعشرين سنة وجب حجة

شرعية بيد المشتري وغرس في الارض نخلا أو تمر أو صاريات كل ثمرة ويتصرف في الارض تلك  
المدة من غير منازعة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فطلب ورثة البائعين  
منازعة وورثة المشتري وهم أولاده الذكور فيما اشتراه مورثهم منكرين لبيع مورثهم  
فهل اذا كان كل من البيع والاسقاط ثابتا لا يجابون لذلك شرعا ويعنعون من منازعة  
ورثة المشتري (اجاب) يسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالبيع والترك  
الاختياري وان فلنا بعد صحة البيع فيها الوجود والترك الاختياري اذ حق المنفعة فيها  
يثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره  
سقط حقه كما أفاده العلامة خير الدين فاذا أثبت وورثة المشتري ما ذكر بالسؤال بالوجه  
الشرعي لا يكون لورثة البائعين معارضتهم فيما ثبت لهم الحق فيه عن مورثهم بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأرض زراعية أبيه الميت  
المسوحة عليه بعد حضوره من غيبته فاعترف المدعي عليه له ببعضها واستحقاقه له بعد  
موت أبيه وادعى ان أباه كان باع بعضها ورهن البعض الآخر له على مبلغ معلوم من  
الدرهم فانكر المدعي دعواه وعجز المدعي عليه عن اثبات دعواه فهل يقضى له باخذ  
الأرض المذكورة ولا مبرة بدعوى المدعي عليه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب)  
اذا كان الحق في تلك الأرض ثابتا للرجل المذكور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد  
سقوط حقه منها كتركه اياها باختياره يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه اذ لم تثبت دعواه  
الاسقاط من قبل أبي الرجل المذكور لنفسه بالاختيار حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها من رجل أجنبي من  
المدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدرهم واضيفت باسمه في جهة الديوان وصار يتصرف  
فيها مدة تزيد على احدى وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أراد ابن أخ له ان يشاركه فيها متعللا  
بان مورثه كان مع واضع اليد في معيشة واحدة قبل هذه المدة وانهما كانا اخذاها من  
الرجل الاجنبي المذكور وسوية فانكر واضع اليد المدعي عليه دعواه والحال ان مورثه  
كان حاضرا مشاهدا للتصرف واضع اليد بانقراده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة  
وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعي بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه خصوصا وان  
المدعي عليه واضع يده عليها بانقراده وحده دون أخيه والد المدعي من حين تلقاها من  
الرجل المذكور الى الآن ولم يكن مع والد المدعي في معيشة واحدة المدة المذكورة انما  
المدعي يتعلل بكون الاخوين المذكورين في معيشة واحدة حسب دعواه قبل وضع  
يد المدعي عليه المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة ان كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية  
أميرية بالاسقاط الشرعي فصار يزورها يدفع ما عليها لجهة الديوان مدة عشرين سنة

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١



سنة

شعبان  
١٣٧١

١٢٧١

١٣

ثم مات عن ابن فاصرو بنت بالغة وزوجتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته  
الارض المذكورة فهل اذا اقام المحاكم الشرعية أم القاصرو وصيا على حفظ مال القاصر  
الى بلوغ رشده تسكون الارض المذكورة خاصة لابنه دون الورثة حيث كانت الام  
قادرة على زراعتها لابنها بالولاية عليه ودفع ما عليها للجهة الديوان (اجاب) بموت صاحب  
الحق عن ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال عن ورثته المذكورين  
يكون الاحق بها ابنه حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مؤنها للجهة بيت المال بمن له  
الولاية عليه بطريق الوصاية وقد صرحوا بعدم جريان التوارث في ارض الزراعة  
الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تنقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية مسحوة باسمه رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم من  
الدراهم ثم مات الراهن عن ابنين فتعدي شيخ البلد وأخذ الارض المذكورة من  
المرتهن متعللا بان الارض لرجل من حصته فهل لا يجاب لذلك ويكون للابنين  
المذكورين نزعهما من شيخ البلد حيث كان الحق ثابتا لهما فبقا عن أبيهما ولا عبرة  
بتعلله المذكور وعليه دفع الدين لربه (اجاب) لا ينزع شيء من يد أحد الا بوجه شرعي  
فليس لشيخ البلد أخذ تلك الارض بمجرد تعلله بما ذكر بدون وجه شرعي واذا كان  
الحق فيها ثابتا لابني مستحقها ولم يوجد منهم اولا من أبيهما ما يفيد سقوطه يكون لهما  
الاستيلاء عليها وعليهما دفع الدين الذي على أبيهما من تركته والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واصل على قطعة ارض زراعية اميرية بطريق الاسقاط من رجل آخر وصار  
يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الآن رجل على  
واضع اليد انه يستحقها عن أبيه وان أباه كان رهنا عند واضع اليد وان أباه دفع لواضع  
اليدهم الرهن منذ ثلاث عشرة سنة وتركها تحت يده واضع اليد فانكر واضع اليد  
دعواه ووجدوا الحال ان أباه كان حاضرا مشاهدا للتصرف واضع اليد مدة تزيد على تسع  
وعشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل  
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه  
ذلك سيما وانها لم تكن مسحوة على المدعى ولا على أبيه من قبله (اجاب) صرح علماءنا  
بان الدعوى لا تسمع بعده مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر  
شرعي وبان من ترك حقه باختياره في ارض الزراعة الاميرية لغيره وصار ذلك التغيير  
يتصرف فيها مدة من السنين وصاحب الحق مشاهدا تصرفه وتاركها باختياره سقط  
حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يستحقان قطعة ارض زراعية اميرية عن  
أبيهما ماتت يد رجل اجنبي فطالباهما منه فادعى ان أحد الاخوين أسقط حقه وحق أخيه  
فيها له فانكر الاخ ذلك فهل اذا لم يثبت واضع اليد دعواه الاسقاط من أحد الاخوين  
بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجوز على تسليم الارض لربيها حيث كان معترفا

١٢٧١

١٥

١٢٧٨

١٨

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٤

رمضان

١٢٧١

١٣

شوال

١٢٧١

٨

ومقر المسمما بالاستحقاق فيها (اجاب) اذ لم يوجد من الاخوين المذكورين ترك لتلك الارض بالاختيار ولا اهمال لها سنين متوالية وكان حقهما فيها ثابتا يؤثر واضع اليد عليها بتسليمها لهما اذ لم يثبت انتقالها عن منفعتهم باوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من منفعة قطعة ارض اميرية لابنه بعد انفراده في معيشة على حدة وممكنه الحاكم منها ايضا فوضع الولد يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة من السنين ثم صار احد اولاد المسقط له شيخا بلدا وانفرد في معيشة على حدة واراد منع ابيه من الارض المسقط له فيها متعللا بان الارض تبغ للشيخا فهل لا عبرة بتعلله ويكون الحق فيها للمسقط له حيث كان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت تلك الارض مختصة بالمسقط لانه لا يكون له شيئا واسقط حقه منها لابنه المذكور باختياره واستوفى الاسقاط شرائط الصحة لا يكون لابن المسقط له معارضة ابيه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين بالغين رشيدين احدهما في الجهادية وهو مع زوجته واهله في معيشة وحده والاخر مقيم في البلد مع اهله واكسابه في معيشة وحده فاشترى المقيم المذكور اطميا نال نفسه بماله خاصة لم تكن اثر الايهم مآولا مسووعة باسمه ولا باسمهم او من جملة ما حاز من الاطيان فدان وثلاث نزل بعد شرائه واستحقاقه منفعة الارض واسقط حقه في الدان والثلاث وتركه باختياره لرجل اجني فوضع يده المسقط له مدة ثمان سنين وهو يزرعه ويدفع خراجها وما عليه من المطالبات فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار ممن له حق الانتفاع بالطين وحضر اخوه يريد ابطال الاسقاط لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لانني من اسقط حقه في الارض المذكوورة للرجل المذكور معارضة المسقط له فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث لاحق للاخ المذكور في تلك الارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه فيها لرجل آخر في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بحضرة بيعة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج لجمعة الديوان مدة سنتين ثم بعد ذلك اراد شيخ البلد أن يأخذ الارض من يد المسقط له متعللا بأنه اولى بها من المسقط له لكون المسقط للارض المذكوورة فلاحه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اسقط وترك حقه منها باختياره لاخر في مقابلة مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين بموجب وثيقة بذلك والآن يريد المسقط الرجوع فهل اذا كان الاسقاط ثابتا لا يجاب لذلك وتقبل شهادة البيعة وان لم تذكر في الحجة اسماءهم (اجاب) اذا تحقق الاسقاط المذكور بالوجه الشرعي لا يمكن المسقط من الرجوع فيما اسقط حقه منه باختياره



سؤال

سنة

بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول شهادة العدول على ذكر اسمائهم في الصك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبيته بان لها عنده مائة ريال قرضا شرعيا وتحت يده فدان طين رهن لعاصب ابيها على مائة ريال امرها بوضع يدها على الفدان المذكور وانها لا تسلمه الى الراهن المذكور حتى تقبض منه المائة ريال المذكور فقات ابو البنت ودفع لها صاحب الفدان المائة ريال وسلمت له الفدان المذكور وصدقت له على ان الحق فيه له ووضع يده عليه وصار ينتفع به ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة عشرين سنة والا ن طلبت البنت رفع يده عنه وان تدفع له المائة ريال وتذكر كونه عاصبا لابيها الميت فهل بعد ثبوت تصديقها واعترافها بان الفدان حق له وسلمت له فيه وقبضت منه المائة ريال المذكور طائعة محتارة لا تجاب لذلك ويكون الحق فيه لو اضع اليد عليه والمحال هذه (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اثلاثة لهم قطعة ارض زراعية اميرية ممسوحة باسمائهم رهنوها تحت يد رجل اجنبي على مبلغ من الدراهم غاروقه ثم بعد مدة مات كل من الراهنين والمرتهن عن ورثة اولاد ذكور فطلب ورثة الراهنين اقتسكا الارض ودفع الدين لاربابه فادعى ورثة المرتهن بان الطين اخذهم مورثهم بالاسقاط متعللين بورقة مقطوعة الثبوت فانكروا باب الارض دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الاسقاط بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بالورقة المذكور ويكون لارباب الارض اقتسكا كما ودفع الدين لاربابه حيث كان ورثة المرتهن معترفين بان الحق في الارض لورثة الراهنين وهي ممسوحة باسماء اصولهم ولو طالت المدة زيادة عن خمس عشرة سنة (اجاب) انما يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط او الترك اختيارا والرهن ليس فيه ترك ولا اسقاط اختيارا فاذا لم يوجد ما يفيد سقوط حق آباء الراهنين وابنائهم من تلك الارض يكون لهم الاستيلاء عليها من هي تحت ايديهم حيث لا مانع وعليهم دفع ما على اصولهم من الدين لاربابه من تركتهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اطنان زراعية اميرية عن ابيهما مات احدهما عن ابن قاصر فاستمر مع عمه في المعيشة حتى بلغ ثممات العم عن اولاد ذكور فهل اذا اراد ابن العم الانفراد يكون له اخذ ما يخص والده من الطين المذكور (اجاب) اذا كان حق ابي الابن المذكور ثابتا في تلك الارض حتى مات عن ابنه يكون الاحق بها ابنه المذكور اذا كان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها ولو بوليها فادام يوجد منه ما يفيد سقوط حقه فيها يكون له الاستيلاء على نصيب ابيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض زراعية اميرية عن ابيهم اسقط احدهم نصيبه ونصيب باقيهم في الارض المذكور لرجل اجنبي بدون اذنهم وبدون اجازة منهم في ذلك فهل اذا كانت الارض المذكور ثابتة لهم جميعا بالبينة الشرعية ولم يحجز بالقون الاسقاط

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

١٤

سؤال ٢٨  
سنة ١٢٧١

ذى القعدة

٣ ١٢٧١

٤ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

في نصيبهم لا ينفذ ويكون موقوفاً على اجازتهم فان اجازوه نفذوا و ردوه بطل (اجاب)  
نعم يكون الاسقاط المذكور في نصيب باقي الشركاء موقوفاً على اجازتهم والمحال ما ذكر  
فان اجازوه نفذوا و ردوه بطل حيث كان حقهم ثابتاً في الارض المذكورة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وكل آخر ليشترى له اطيان زراعة اميرية بالاسقاط من اربابها  
فاشترى الوكيل لموكله الاطيان وكتب حجة الاسقاط باسم الموكل المذكور ووضع  
الوكيل يده على الارض وزرعها لموكله والا نباعها الوكيل في غيبة الموكل لرجل  
آخر من غير اذنه ورضاه فهل اذا حضر الموكل ولم يجز البيع ولم يرض به لا ينفذ تصرف  
الوكيل ويكون للموكل فسخ البيع اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) تصرف  
الفضولي موقوف على اجازة المالك فان اجازة نفذوا و ردوه بطل والله تعالى اعلم (سئل)  
في اخوين في معيشة واحدة وكل احدهما الاخر وكالة مطلقة في التصرف بالبيع  
والشراء وغيرهما فباع الاخ الوكيل قطعة أرض زراعة لاخر بمثل معلوم من الدراهم  
واسقط حقه وحق اخيه فيها له واستولى عليها المسقط له وحفر فيها ساقية وصار  
يتصرف فيها مدة تزيد على خمس سنين فهل والمحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل  
والاسقاط من الوكيل بالبيئة الشرعية يكون الاسقاط صحيحاً انما في نصيب كل من  
الاخوين وليس لاحدهما الرجوع على المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
اذا ثبت توكيل الاخ اخاه في هذا الاسقاط طائعا واسقط الوكيل المذكور بطريق  
وكالته عن اخيه وبطريق الاصاله عن نفسه حقه وحق اخيه من تلك الارض وهي  
اميرية باختياره واستوفى الاسقاط شرائط الصحة لا يكون لاحدهما ابطال الاسقاط  
بدون وجه شرعي ولا يثبت التوكيل في هذا الامر لا يعتبر اسقاط الاخ بالنسبة لحق  
اخيه بدون اجازته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة أرض زراعة  
اميرية عن ابيهم فوضع رجل قريب لهم يده عليها في غيبتهم بدون وجه شرعي فلما  
حضر وامن غيبتهم طلبوا ارضهم من واضع اليد ورفع يده عن افادعي ان جدهم اسقطها  
له فانكروا ودعوا له وجحدوها جدا كليا فهل اذا لم يثبت المدعي دعواه الاسقاط بالبيئة  
الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويؤمر بتسليم الارض للجماعة  
المذكورين حيث كانت الارض المذكورة ثابتة لهم عن ابيهم (اجاب) اذا لم يوجد  
من الجماعة المذكورين ترك للاض المذكورة باختيارهم ولا اهمال لها وكان حقهم  
فيها ثابتاً لهم عن اصولهم يؤمر واضع اليد بتسليمها لهم اذا لم يثبت خروجها عن استحقاقهم  
باسقاط منهم او من اصولهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اخوين  
بالعين لهما قطعة أرض زراعة اميرية خلف احد الرجلين ذكر واحد والثاني خلف ثلاثة  
ذكور ثم مات الرجلان عن اولادهم المذكورين وترك ارض الزراعة المذكورة  
فوضع الذكور المذكورون يدهم عليها فاسقط احد الثلاثة المذكورين نصيبه وبعض

ذى القعدة سنة

نصيب أخويه وبعض نصيب ابن عمه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي بدون إذن  
 أخويه البالغين وابن عمه البالغ وبدون إجازتهم ولا توكيل منهم له في ذلك فهل  
 والمحال هذه إذا لم يحز أخواه وابن عمه المذكورون الإسقاط المذكور في الأرض  
 المشتركة بينهم وبينهم للرجل المذكور لا يتخذ الإسقاط ويكون موقوفا على  
 إجازتهم فإن أجازوه نفذ وإن ردوه بطل ويكون إسقاط نصيب المسقط المذكور في  
 الأرض المذكورة نافذا حيث كانوا كلهم واضعين أيديهم عليها (أجاب) إذا كان  
 حق الجميع ثبات في تلك الأرض لا يتخذ إسقاط أحدهم في نصيب شركائه بدون إجازتهم  
 أو إجازتهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية أسقط  
 حقه من قطعة أرض منها لآخر وأعطى له سنداً بحتمه بذلك وصار يزرعها ويدفع  
 خراجها للجهة الدوان مدة ثلاث عشرة سنة باطلاع المسقط وولده وصار يتنفع بها المدة  
 المذكورة ثم مات المسقط له المذكور عن ابن قاصر وله وصى وضع يده على الأرض  
 المذكورة وصار يزرعها للقاصر ويدفع خراجها من مال القاصر مدة تزيد على ست  
 سنين وذلك باطلاع ولد المسقط المذكور المدة المذكورة والآتي أراد ابن المسقط  
 المذكور بعد موته الرجوع في إسقاط أبيه المذكور وإن يأخذ الأرض المذكورة من يد  
 وصى القاصر فهل لا يجب لذلك ويكفي الحق فيها لو أضع اليد عليها القادر على  
 زراعتها ودفع خراجها بعمل وصيه له فيها ودفع ما عليها من الخراج وغيره من ماله  
 (أجاب) إذا ثبت الإسقاط من أبي ابن المذكور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة  
 لا يكون للابن معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض زراعية أميرية ممسوحة باسم أبيه تعدى رجل أجنبي ووضع يده عليها  
 بالجبر عنه فرفع رب الأرض امره للحاكم فتمعه عنها وسلمها لربها فوضع يده عليها وصار  
 يزرعها ويتنفع بها مدة ثلاث سنين والآتي يريد من كان أخذها بالجبر منازعته  
 وأخذها منه متعللاً بأنها كانت معه سابقاً فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من  
 منازعته فيها بدون وجه شرعي حيث كان الحق ثابتاً له فيها عن أصوله (أجاب) إذا  
 كان الحق في تلك الأرض ثابتاً للرجل المذكور إلى الآن عن أصوله ولم يوجد ما يفيد  
 سقوط حقه منها كتركه أياها باختياره لا يكون للرجل الأجنبي منازعته فيها والمحال  
 ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية  
 أميرية فأسقط وترك حقه منها باختياره في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم لآخر وجب  
 وثيقة بذلك ثابتة المضمون منذ أربع سنين فوضع المسقط له يده على الأرض المدة  
 المذكورة وهو يزرعها ويدفع خراجها والآتي يريد المسقط الرجوع فيها وأخذها من  
 المسقط له متعللاً بأنه ملك ابنه البالغ جميع ماله قبل الإسقاط لأجل إبطاله والمحال أن  
 الابن كان حاضراً في المجلس وقت الإسقاط وهو مع أبيه في معيشة واحدة فهل لا يجب

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١١

١٢٧١

٢٦

٢٦ ١٢٧١

لذلك حيث كان الاسقاط ثابتا و يمنع من منازعة المسقط له (اجاب) ليس للمسقط معاوضة المسقط له فيما اسقط حقه منه والحال ما ذكر بمجرد تعلقه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة فلاحين لهم أرض زراعة اميرية تركوا حقهم منها لا تحوطا تعين مختارين لغيرهم عن زراعتها ودفع خراجها ووضع يده عليها وصار يزرعها مدة سنين لنفسه ويدفع خراجها والا ن أراد اولاد أخى واضع اليد عليها أخذ جانب منها متعللين بان أباهم كان معه في عياله ومعاوناته في أشغاله فهل لا يجبر على اعطاء شئ منها لاولاد أخيه بدون اذنه ورضاه ويكون الحق له فيها ولا عبرة بما تعلقوا به (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا لواضع اليد عليها على سبيل الاختصاص لا يكون لاولاد أخيه معارضته فيها بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلقهم بان أباهم كان في عياله المستحق لتلك الارض ومعاوناته في أشغاله والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة اميرية أثر مسحت عليه رهنها عند رجل آخر على قدر معلوم من الدراهم واضيفت باسم المرتن ثم بعد سنة دفع الراهن دراهم الرهن للرتن وأخذ الارض ورهنها الرجل آخر واستولى عليها المرتن الثاني مدة تسع سنين ثم مات الراهن عن ابن بالغ فاراد الابن أن يدفع دواهم الرهن وياخذ الارض من المرتن الثاني فهل والحال هذه يجب لذلك ويجبر المرتن على تسليم الارض لابن الراهن المذكور سيما وهو معترف ومقر له بالاستحقاق فيها عن أبيه (اجاب) اذا كان حق الاب في تلك الارض ثابتا الى أن مات عن ابنه المذكور ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يكون لابنه أخذها ممن هي تحت يده بطريق الاحقية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فوضع الوصى يده عليها مدة ثم اخذت الاطيان مع اطيان البلد عهدة ثم انخلت الاطيان وعادت لاربابها بعد بلوغ الابن فاسقط ذلك الابن وترك حقه باختياره منها لرجل اجني في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة بذلك فبعد أن وضع المسقط له يده عليها وزرعها سنة يريد الآن قريب للابن المذكور منازعة المسقط له وأخذها منه متعللا بان الابن المذكور اعمى البصر وأنه لم يضع يده عليها بعد انفسكا كما من العهدة وأنه اولى بها من الاجني فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلقه المذكور ولا يمكن من نزعه من المسقط له بدون وجه شرعى (اجاب) اذا لم يكن للقريب المذكور حق في تلك الارض لا يكون له منازعة واضع اليد عليها المسقط له والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين هما اطيان زراعة اميرية اسقطا وتركوا حقهما منها باختيارهما الرجل آخر بلفاء البيع بموجب حجج شرعية بذلك ثابتة المضمون منذ عشرين سنة وزيادة ثم مات كل من الرجلين المذكورين عن ورثة وارادت ورثتهما الرجوع الا أن منكرين للاسقاط المذكور فهل والحال هذه اذا كان

ذى الحجة

١٤ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

١٢٧١

٢٥

الاسقاط من الرجلين المذكورين ثابتا لا تجاب ورثة كل منهما لذلك ولا عبرة بالانكار المذكور ويمنعون من منازعة المسقط له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختيارى من صاحبي الحق واستوفى شرائطه بالوجه الشرعي لا يكون لورثة كل منهما الرجوع في تلك الارض ولا يعتبر الانكار منهما والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تغلب على قطعة ارض اميرية لرجل آخر بغير وجه شرعي ومات صاحبهما ولد فادنا نزع الارض عن هي تحت يده فادعى المتغلب عليها ان الميث اسقط حقه منها له متعللا بحجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت الاسقاط عن الميث بالوجه الشرعي يكون لولد الميث نزعها من يده (اجاب) الحق في ارض الزراعة الاميرية يسقط بالاسقاط والترك الاختيارى او الالهامال سنين متوالية او العجز عن الزراعة ودفع المثلن فروية الغير يتصرف فيها سنين متوالية مع عدم منازعته من غير مانع شرعي مسقط لحق صاحبها فاذا وجد ما يفيد سقوط حق المزارع الاصلى منها او وجد ذلك من ابنه بعد موته لا يكون لابنه معارضة واضع اليد فيها والاقله انتزاعها منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يستحقون منفعة فدان وثلاث من ارض اميرية اسقط احدهم حقه وحق اخويه في ذلك لرجل اجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم بدون توكيل عن اخويه ولما علم اخواه بذلك لم يرضيا به وورد ما وقع من اخيهما فهل لا ينفذ اسقاط احد الاخوة في نصيب اخويه المذكورين بدون اذنهما واجازتهما حيث كان الحق ثابتا للثلاثة الى وقت الاسقاط المذكورين يكون للاخوين المذكورين الاستيلاء على ما يخصهما من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم لا ينفذ اسقاط احد الاخوة المذكورين في نصيب اخويه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بالغة وعن ابن اخ في معيشة وحده وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية الخاصة به فوضعت البنت يدها على جانب من طين أبيها مدة نحو عشرين سنة يتمكن الحاكم لها منه وهي تزرعه وتدفع خراجهم من غير منازع لها فيه وافسكت بعض طين من طين أبيها كان مرهونا واخذته من الميراث ودفعت ما عليه من الدين لربه من مدة نحو سنتين وهي تزرعه وتدفع خراجها والآن يريد ابن عمها منازعتها ورفع يدها عن جميع الاطيان التي يسدها متعللا بأنه العاصب وأنه يستحقها بالميراث الشرعي فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يمكن من رفع يدها ونزعها منها ولا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية ولا عبرة بتعلله لاسيما وان الارض ممسوحة باسم أبيها خاصة وهي قادرة على زراعتها والقيام بشؤونها (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال وانما تدفع لابن صاحب الحق اذا مات عنها بطريق الاحقية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فدان طين زراعة اميرية مدة نحو اربعين سنة تلقاه عن أبيه من

محرم

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

١١



غير منازع له فيه المدة المذكورة ثم مات منذ سبع سنين عن ابن فوضع الابن يده عليه  
والآن تدعى أولاد عمه بان القدان المذكور لهم وانهم رهنوه تحت يدي وأضع اليد  
فانكر الابن دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالرهن والاستحقاق  
فهل اذا لم يثبتوا دعوى الرهن والاستحقاق لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواههم المجردة  
عن الاثبات ويمنعون من منازعة الابن فيما تركه أبوه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أميرية مدة تزيد على عشرين سنة  
وهو يزعمها ويتنفع بها ويدفع خراجها من غير منازع له فيها تلك المدة والآن يدعى رجل  
من أهل البلد مقيم بها مشاهد لتصرف واضع اليد بان له حق في الأرض المذكورة فانكر  
واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من  
منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي لاسيما اذا لم تكن الأرض ممسوحة باسم ذلك  
المدعي ولا باسم أبيه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث  
والوقف ووجود دعوى شرعية وقد صرح علماؤنا بان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط  
بالترك الاختياري فاذا كان المدعي المذكور تاركاً لتلك الأرض المدة المذكورة  
باختياره لا يكون له انتزاعها من المتصرف فيها المشاهدة على هذا الوجه ولو فرض انها  
كانت في استحقاقه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة مشتركين  
في الاموال والاكتساب والسعي وتحت يدهما أرض زراعة اميرية يزرعانهما على سبيل  
الاشتراك بينهما واستمر على ذلك مدة عشرين سنة فاكترع تراضيهما في تلك المدة ثم  
وقع بينهما خلف وأراد أحدهما الاختصاص بذلك الطين مدعيانه خاص به وأن  
الحاكم خصه بذلك قبل المدة المذكورة فما الحكم في هذه الدعوى حيث كان الاخ  
منكر لذلك (اجاب) حيث كانت تلك الأرض تحت يدي الاخوين المذكورين على  
سبيل الاشتراك يزرعانهما سوية بتراضيهما ويدفعان ما عليها لجهة بيت المال واستمر  
على ذلك المدة المذكورة لا تسمع دعوى أحدهما الاختصاص بها بعدم مضي تلك المدة  
والمحال ما ذكر ويبقى ما كان على ما عليه اولا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
كل منهما في معيشة واحدة من قديم الزمان وبيد أحدهما اطيان زراعة اميرية خاصة  
به وهو يزرعها ويتنفع بها مدة تزيد على ثمان عشرة سنة من غير منازع له فيها تلك المدة  
والآن يريد اخوه منازعته ومقاسمة فيها متعللاً بان اصل الطين كان لأعمامه مع  
اقامته بالبلد ومشاهدته لتصرف واضع اليد فيها المدة المذكورة وعدم منازعته فانكر  
واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ولا تجرى  
القسمة ولا التوارث فيها ويمنع من منازعة الاخ فيها بدون وجه شرعي لاسيما اذا لم تكن  
الأرض المذكورة ممسوحة باسم ذلك المدعي ولا باسم أبيه (اجاب) نعم لا يجرى

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

سنة

محرم

التوارث في أرض الزراعة الاميرية ولا تسمع الدعوى بعده متى المدة المذكورة والحال  
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم في معيشة واحدة ولهما قطعة أرض زراعة  
 اميرية يستحقانها عن اصولهما وهما في معيشة واحدة من غير قسمة فهل اذا اراد  
 احدهما القسمة يكون له اخذ ما يخص اياه من الارض المذكورة وليس للآخر منه  
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تجرى القسمة في اراضي الزراعة الاميرية جبر او انما يكون  
 المستحقها الانتفاع بها على ما كان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
 وخمس بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما يورث ومن جملة ما تركه اطيان  
 زراعتة الاميرية فوضع احد الابنين يده على جميع التركة والاطيان ومنع اخاه من  
 ذلك بسبب انه شيخ بلد عليه فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بين جميع  
 ورثته بما يورث بالقرينة الشرعية ويكون للاخ اخذ حقه من جميع اطيان الاب اذا  
 تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) تقسم التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية  
 وليس لاحد الورثة منع باقبيهم عما يستحقه من ذلك بدون وجه شرعي ولا يجرى التوارث  
 في أرض الزراعة الاميرية وانما يكون الحق فيها بعد موت من كانت في زراعتة لابنه  
 او ابنيه مع القدرة على زراعتها ودفع ما عليها بالجهة بيت المال ويسقط الحق منها بالتك  
 الاختيار او نحوه فاذا لم يوجد من احد الابنين المذكورين ما يفيد سقوط حقه منها  
 يكون له الانتفاع بنصيبه من تلك الارض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين في معيشة واحدة ولا حصة لهما قطعة أرض زراعة اميرية اشتراها من ماله الخاص  
 به لم يكن ثمنها من مال الاشتراك ثم مات عن ابن بالغ وعن اخيه المذكور فوضع الابن يده  
 عليها فاسقط اخو الميت المذكور حق ابن اخيه المذكور في الارض المذكورة لزوجه  
 من غير اذن ابن الميت المذكور ومن غير اجازته ولم يكن وكيل عنه في ذلك ولا دين عليه  
 فهل يكون الاسقاط المذكور موقوفا على اجازة ابن الميت المذكور ان اجازته نفذ وان  
 رده بطل (اجاب) اذا كانت تلك الارض مختصة بذلك الابن لا ينفذ اسقاط عمه  
 حقه من زوجته بدون وكيل عنه في ذلك ويكون لابن المذكور ابطال هذا الاسقاط  
 والاستيلاء على الارض المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وابن  
 اخيه بينهما طين فلاحه واضعين أيديهما عليه بعد موت اصولهما ثم مسحه نائب  
 السلطان عليهما ثم خرج ابن الاخ من البلد ولم يغب مدة يعذبها تاركاً ثم مات العم  
 فاستولى على الطين ابن اخته وتصرف فيه بالاسقاط لغيره فهل يكون تصرفه في نصقه  
 باطلا ولا بن الاخ أخذ نصف الطين ممن هو تحت يده (اجاب) اذا كان الحق في نصف  
 ذلك الطين ثابتا لابن الاخ المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كتركه له  
 اختيارا أو اسقاطه كذلك لا ينفذ اسقاط ابن الاخ فيه بدون وكيل عن صاحب  
 الحق أو اجازة لمفاعله ويكون لصاحب الحق رفع يده واضع اليد عليه والحال ما ذكر

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

صفر

١

حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر له  
وهي مسوحة عليه رهنها عند رجل آخر - لي قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل من  
الراهن والمرتهن عن ابن فأراد ابن الراهن ان يأخذ الأرض من يد ابن المرتهن ويدفع  
له دراهم الرهن فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الأرض المذكورة لابن الراهن بالبينة  
الشرعية يجبر ابن المرتهن على تسليم الأرض لابن الراهن بعد أخذه دراهم الرهن منه  
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الحق في تلك الأرض لابن الراهن المذكور ولم  
يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من يد ابن المرتهن حيث لا مانع  
وعليه دفع ما على أيه من الدين من تركته لورثة الدائن والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له قطعة أرض زراعية أميرية اسقط حقه فيها رجل آخر وتركها له باختياره بصيغة  
البيع في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع المسقط له يده على الأرض المذكورة خمس  
سنين في حال حياة المسقط بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون ثم مات المسقط عن  
زوجته وعن ثلاث بنات وعن ابن أخ والا ن يريد ابن الاخ ابطال الاسقاط وأخذ  
الأرض المذكورة فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون  
وجه شرعي (اجاب) ليس للبائع ولا للورثة استرداد الأرض المذكورة اذا ثبت تركها  
لواضع اليد باختياره ومدة من السنين وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثبتت  
مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه فاذا تركها باختياره سقط حقه  
كما أفتى بذلك العلامة خير الدين نقلا عن الحاوي الزاهدي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها بطريق الاسقاط من رجل  
أجنبي من بلدة أخرى في نظير قدره معلوم من الدراهم ويده حجة شرعية ثابتة المضمون  
بذلك وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد المسقط الرجوع في الأرض  
على المسقط له ويعطيها الرجل آخر بدون وجه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط  
بالبينة الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للمسقط ولا لغيره معارضة فيها بدون وجه شرعي  
(اجاب) اذا ثبت اسقاط الحق من تلك الأرض للرجل المذكور باختيار المسقط  
مستوفيا شرائط الصحة وتركها له باختياره تلك المدة لا يكون للمسقط ولا لغيره معارضة  
فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده عن أبيه على اطيان  
أميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم جاء رجل وتعهدها بالبلد فأخذ جانباً من اطيانها  
وترك جانباً من جملة المتروك تلك الاطيان فجاء شيخ البلد واستولى على بعض طين هذا  
الرجل الواضع يده عليه عن أبيه من غير رضاه واختياره ومكث تحت يده نحو ما من ست  
سنين ثم باع بعضاً منه للغير من غير اذن صاحبه وعلمه واجازته وما ترك المتعهد للعهد  
ورجع كل الى ما كان عليه أولاً أراد صاحب الأرض المبيعة الرجوع الى أرضه فوجده  
قد بيعت أيمن من أخذها ويجب لذلك حيث كان الاستيلاء عليها من غير رضاه

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٩

واختياره والبيع من غير علمه واذنه (اجاب) المحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط  
بالاسقاط أو الترك الاختياري وقد صرحوا بان المزارع في أرض سلطانية لا يملك الأرض  
وانما هو أحق بمنفعتهم من غير حيث لم يكن خائفا ولا معطلا لها تعطيلاً يضر بيت المال  
وبان المزارع في الأرض السلطانية اذا رأى غيره يتصرف فيها ولم يمنعه ليس له حق  
الاسترداد وبان الترك اذا كان بغير اختيار لا تسقط به القدية ولصاحب الحق انتزاعها  
من يد المتعدي عليها فاذا وجد من الرجل المذكور ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون له  
معارضة واضع اليد عليها والاقله انتزاعها من يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها بطريق الرهن من صاحبها وصار يتصرف  
فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم بعد هذه المدة أراد رجل أجني من الراهن أخذ  
الأرض بالأكراه من واضع اليد عليها المدة المذكورة متعللاً بأنه أولى بها من واضع  
اليده ويدفع له دراهم الرهن وكل ذلك بدون اذن صاحب الاثر الراهن وبدون اجازته  
فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد عليها حيث لم يكن له فيها  
حق ولم تكن مسوغة عليه ولا على أبيه (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو  
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية أميرية  
عن أبيه واجدادهم مدة من السنين فادعى الآن جماعة على واضع اليد انهم يستحقون  
حصة في الأرض عن مورثهم فاعترف المدعي عليه ببعض الحصة المدعى بها وانكر  
البعض الآخر وطال النزاع بينهم فدخل الناس بينهم بالصلح على يد نائب القاضى على  
ان المدعى عليه يدفع لهم بعض الحصة المدعى بها والبعض الآخر يسقطون حقهم فيه  
للمدعى ورضي كل منهم بذلك بالجلس ودفع المدعى عليه الجانب من الأرض الذى وقع  
عليه الصلح واسقطوا حقهم في البعض الآخر من الأرض لواضع اليد المدعى عليه وكتب  
بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط  
صححاً نافذاً وليس لهم معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للجماعة  
المذكورين والحال ما ذكر معارضة المسقط له فيما اسقطوه له باختيارهم حيث استوفى  
الاسقاط شرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض  
زراعية أميرية بطريق الاسقاط من صاحبها في نظير قدر معلوم من الدراهم ثم مات كل  
من المسقط والمسقط له عن ابن فوضع ابن المسقط له يده على الأرض وصار يتصرف فيها  
مدة من السنين ثم بعد ذلك انكر ابن المسقط الاسقاط وأراد الرجوع في الأرض على  
ابن المسقط له فهل اذا ثبت الاسقاط من مورث الابن قبله وبه بالبينة الشرعية يكون  
الاسقاط صححاً نافذاً وليس للابن ولا غيره معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى  
وهل اذا ادعى شخص بان اراضى الزراعة الاميرية تسرى فيها الشفعة لا عبرة بدعواه ولا  
شفعة في اراضى الزراعة الاميرية (اجاب) ليس لابن المسقط والحال ما ذكر معارضة

صفحة سنة

ابن المسقط له بالاختيار بدون وجه شرعي ولا تجرى الشفعة في اسقاط الاراضي التي  
 آلت لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين واضعين ايديهما على قطعة  
 ارض زراعية اميرية لكل واحد منهما فيها حصة معلومة اثرعن آباءهما واجدادهما  
 جبالا بعد جيل مدة طويلة من السنين فاسقط احدهما حقه فيها الاخر في نظير قدر معلوم  
 من الدراهم ووضع المسقط له يده على جميع القطعة الارض المذكورة وصار يتصرف  
 فيها وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في القطعة الارض المذكورة  
 على المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط بالبيننة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا  
 نافذا ولا يبطل الاسقاط برجوعه على المسقط له بدون وجه شرعي (اجاب) ليس له  
 اسقط حقه من ارض الزراعة الاميرية باختياره لا بخلاف الرجوع على المسقط له فيما اسقط  
 حقه منه حيث استوفى الاسقاط شرائطه الشرعية بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين بايديهما قطعة ارض زراعية اميرية مشتركة بينهما يرزعاها ويديفعا  
 خراجها مدة نحو عشرين سنة وهي بايديهما معا والاخر يد احدهما منع الاخر منها  
 منكر او جاحد الحق فهل اذا اقام الثاني بينة بالاشراك لا يجاب الاخر لذلك ولا يكون له  
 منع شرعي بكونه من حقه بدون وجه شرعي ولا عبرة بانكاره ووجهه لحق شرعي بكونه اذا تحقق  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث كانت تلك الارض في ايديهما سووية يتصرفان  
 فيها تلك المدة لا يكون لاحدهما الاختصاص به بدون مخصص شرعي فبقى في ايديهما  
 كما كانت اذا القديم بقي على قدمه ما لم يثبت خلافه بطريق شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وزوجة وترك الميت المذكور قطعة ارض  
 زراعية اميرية فارادت الاثنتان زوجة الميت وبناته ان تأخذ احقهما في ارض الزراعة  
 الاميرية بطريق الارث عن مورثهما المذكور فهل والحال هذه لا تجابان لذلك بدون  
 وجه شرعي (اجاب) الحق في ارض الزراعة الاميرية بعدموت صاحب الحق عنها ولولده  
 الذكور لا بطريق الميراث بل بطريق الاحقية ولايجري التوارث فيها اذ لا ملائمة لارثها  
 فيها وانما له حق الانتفاع بهما ادام ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه  
 بخراجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وثلاث بنات وترك ما يورث  
 عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ما تركه اطيان زراعية اميرية فوضع الابن يده  
 عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يرزعاها ويدفع خراجها ثم مات عن ابن فوضع  
 يده عليها بعدموت ابيه مدة من السنين وهو يرزعاها ويدفع خراجها والاخر تريد المات  
 المذكورات منازعة في الطين واخذ حصة فيه عن ابيه وقسمته قسمة الميراث فهل  
 لا تجب لذلك شرعا ولا تجرى القسمة ولا التوارث فيها ويمنع من منازعة ابن الاخ  
 المذكور فيها بدون وجه شرعي (اجاب) المصريح به ان الاحق بارض الزراعة الاميرية  
 بعدموت خراجها ابنه اذا كان قادرا على زراعتها ودفع مؤناتها ولايجري التوارث فيها

٢٢ ١٢٧٢

٢٥ ١٢٧٢

ربيع الاول

١ ١٢٧٢

٤ ١٢٧٢



ربيع الاول سنة

فلان قسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية اميرية تلقوها عن آباؤهم واجدادهم وكل منهم واضع يده على نصيبه الذي تلقاه عن أبيه فأسقط احدهم نصيبه فيها الرجل منهم في نظير قدر من الدراهم ووضع المسقط له يده على ذلك وصار يتصرف فيه مع نصيبه الذي تلقاه عن أبيه مدة من السنين فوضع رجل من الجماعة المذكورين يده على نصيب الرجل المسقط له سنتين بدون وجه شرعي فطلبه الرجل من واضع اليد فامتنع من ذلك وأنكر استحقاقه فيه عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعي دعواه الاستحقاق فيه البعض عن أبيه والبعض بطريق الاسقاط من مستحقه بالبينة الشرعية يجبر واضع اليد على تسليم جميع ذلك للمدعي المذكور (اجاب) اذا ثبت من يدعي الاستحقاق استحقاقه لما يدعيه بالوجه الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض بنحو الترك الاختياري يؤمر واضع اليد بتسليم ما يستحقه اليه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية وهو واضع يده عليها رهنا عند آخره على قدر معلوم من الدراهم فوضع المرتهن يده عليها وزرعها مدة ثم مات عن وارث ووضع الوارث يده على الأرض المذكورة فطلب الراهن أخذ أرضه من يد وارث المرتهن المذكور فانكر الوارث المذكور استحقاقه للأرض المذكورة فتعلا بوضع يده بعد موت أبيه فهل اذا أثبت الراهن المذكور أرضه المذكورة بالبينة الشرعية يجبر الوارث المذكور على تسليم الأرض للراهن المذكور (اجاب) اذا أثبت الراهن استحقاقه لتلك الأرض بعد دعوى صحيحة بالبينة العادلة ولم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من تلك الأرض بنحو تركه الاختياري يكون له الاستيلاء على ما يستحقه ومجرد الرهن المذكور وان لم يكن صحيحا شرعا لا يفيد سقوط الحق من الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية أسقط حقه فيها لا آخر ومضى على ذلك ست سنوات ثم مات المسقط وصار المسقط له بزراعها مدة ثم مات عن ورثة أسقطوا حقهم منها لا آخر ومضى على ذلك مدة من السنين ثم أسقط المسقط له حقه منها الرجل آخر ومضى بعد الاسقاط الاخير مدة تزداد على خمس عشرة سنة ثم بعد مضي المدد المذكور قام ورثة المسقط الاول يدعون على واضع اليد بان أسقط مورثهم لمن أسقط له كان بطريق الاكراه ويريدون اثبات ذلك فهل اذا كان الورثة المذكورون مقيمين بالبلد مشاهدين لما وقع من الاسقاطات والتصرف في الأرض المذكورة من الزرع والغرس وغير ذلك المدد المذكور ولم يدعوا بذلك قبل مضي خمس عشرة سنة لا تسمع دعواهم الا كراه ويمنعون من معاوضة واضع اليد عليها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي كغيبه او كون الخصم ذا شوكة يخاف منه

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

٩

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان واضعا يده على قطعة أرض زراعية أميرية يتمكن  
الحاكم له من نحو اثنتين وثلاثين سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها من غير منازع له فيها ثم  
في أثناء المدة المذكورة استقط من كانه الحق في الأرض حقه في مقابلة قدر معلوم من  
الدراهم كان عليه لو اضع اليد الآن طائعا مختارا ثم مات المسقط عن نجسة بنين فادعى  
أحدهم ان والده رهن الأرض تحت يده و اضع اليد وأقام كل منهما بينة على دعواه لكن  
بينه مدعى الرهن متقدمة وبينه الاستقاط متأخرة فهل والحال هذه يقضى بينة واضع  
اليده المتأخرة ولا عبرة بينة مدعى الرهن المتقدمة التاريخ (أجاب) حيث اثبت  
واضع اليد دعواه الاستقاط بالبينة العادلة من والد الابن المذكور بتاريخ متأخر عن  
تاريخ بينة الرهن الذي ادعاه الابن المذكور واستوفى الاستقاط شرائطه الشرعية  
يقضى بالأرض للمسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بني اعمام لهم قطعة  
أرض زراعية اميرية مشتركة بينهم أخذها جاولهم وأعطاهم بدلها من أرض زراعية  
وزرع كل منهما أرض الاخر سنتين وفي السنة الثالثة أخذ الجار أرضه ودفع خراج  
أرض أولاد الاعمام التي أخذها منهم سنة ثم أخذوها منه ووضع كل يده على أرضه حكم  
الاصول وزرع كل أرضه والا أن يريد ذلك الجار منازعة أولاد الاعمام وأخذ أرضهم  
منهم ثانيا متعللا بالترك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور اذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي وينبغي من مناقعتهم في أرضهم بدون وجه شرعي (أجاب) اذا حصل  
من أولاد الاعمام ترك اختيارى للرجل المذكور في تلك الأرض لا يكون له أخذها  
منهم اذا لم يوجد ما يبطل حقه فيها كتركها لهم ثانيا باختياره والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعية أميرية وأضعين أيديهما عليها يزرعها  
لا نفسيهما سووية مدة من السنين وهي ممسوحة باسم أحدهما على عادة الاقارب وكانا  
في معيشة واحدة وكسبوا واحد قوت في احد الاخوين وهو الممسوح عليه الطين ووضع  
الاخ الثاني يده عليها مع ابني أخيه المتوفى مدة ثم تعهد بالبلد وشوكة فأخذ اطيانان من  
أربابها بالقهر من غير اختيارهم ومن جملتها جانبان من ذلك الطين استولى عليه من الاخ  
الحى وولدى أخيه بالقهر والغلبة ولم يحصل منهم ترك اختيارى وزرعها وما بقى من  
تلك الأرض فهو تحت يد الاخ وابني أخيه المذكورين ثم توفى الاخ الآخر عن ابنه  
فوضع أيديهما مع ابني عمهما على ما بقى من تلك الأرض كما كان أبوهما ثم ترك المتعهد  
ما أخذ من الاراضى لأربابه فهل يكون طين الاخوين المذكورين المأخوذ من  
أحدهما وولدى الآخر لابني كل من الاخوين حيث كان الحق ثابتا للجميع فيه ولم  
يحصل من الاخ المأخوذ منه ترك اختيارى ولا من ابنه ولا يكون لابني الاخ الآخر  
الممسوح عليه الطين الاختصاص به متعللين بمجرد أن الطين جميعه كان ممسوحا باسم  
أبيهما حيث كان الحق ثابتا لكل من الاخوين ووضع اليد حاصل لهما سيما وان الاخ

١٢٧٢

١١

ربيع الثاني  
٢

١٢٧٢

الاخر وارض يده عليه بعدموت أخيه المسوح عليه الطين والاخذ بطريق الجبر كان  
 وارد اعليه مع ابني المسوح عليه ولم يوجد منه ولا من ابنيه ما يفيد سقوط الحق من  
 ذلك (اجاب) نعم ليس لابني المسوح عليه الاختصاص بتلك الارض والحال ما ذكر  
 بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اطيان تحت يد رجل وذريته من بعده  
 مدة تزيد على تسع عشرة سنة واعطى له الطين المذكور في ابتداء المدة المذكورة بالقهر  
 والجبر عنه لغير صاحبه عن زراعته ودفع عليه المعطى له بامر الحاكم مبلغا قدره مائة  
 ريال وصار يزرعه ويدفع ما عليه من الخراج وغيره ثم ان وارض اليد توفي وصارت ذريته  
 تزرعه من بعده ببقية المدة المذكورة أعلاه والا أن يدعي رجل ان له قرابة بصاحب  
 الطين الاصلى وأراد نزاع الطين عن هو ومعه المدة المذكورة فهل والحال ما ذكر لا يجب  
 المدعي المذكور لذلك سيما وان صاحب الطين كان مشاهدا التصرف وارضى اليد  
 أغلب المدة المذكورة ولم ينازعهم وكذلك ابن صاحب الطين موجود ومشاهد ولم ينازع  
 وارضى اليد مطلقا (اجاب) ليس لقريب صاحب الحق التارك لتلك الارض باختياره  
 معارضة وارضى اليد المدة المذكورة والحال هذه حيث لا حق له فيها بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ابناء عم مجتمعين في معيشة واحدة وبايديهم اطيان  
 زراعة اميرية تراضوا على قسمتها واختص كل واحد منهم بجانب منها برضاه واسقط كل  
 حقه مما زاد على ذلك لانباء عمه ووضع كل يده على ما خصه من ذلك وصار يزرعه ويدفع  
 خراجها بجانب الديوان مدة وبعد ذلك أراد أحدهم تقص القسمة والرجوع فيما اسقط  
 حقه منه لباقيهم فهل لا يجب لذلك (اجاب) ليس لمن اسقط حقه باختياره من ارض  
 الزراعة الاميرية لغيره معارضة المسقط له فيما اسقط حقه منه بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة اميرية رهنا بيد آخر على مبلغ معلوم  
 من الدراهم ثم رهنا المرتهن لثان وهو لثالث من غير اذن رب الارض ثم مات الراهن  
 الاول عن ابن فافسكها عن هي يبيده ووضع يده عليها مدة أربع سنين وهو يزرعها  
 وينتفع بها ثم اسقط وترك حقه منها باختياره لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ معلوم من  
 الدراهم بموجب حجة شرعية بيد المسقط له ثابتة المضمون فوضع المسقط له يده عليها نحو  
 سنتين وهو يزرعها ويدفع خراجها والا أن يريد المرتهن الثالث منازعة المسقط له  
 ونزعها منه متعللا بأنه لم يأخذ دراهمه وأنه أولى وأحق بها فهل اذا كان الاسقاط من  
 ربه ثابتا لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويعني من منازعة المسقط له (اجاب)  
 صرح علما وثابا بان رهنية الطين الذي لبيت المال لا تصح ويسمى ببعض أهل قري  
 مصر غارقة وحق صاحب الطين لا يسقط بأخذ دراهم على رهنه وحينئذ فليس للمرتهن  
 المذكور منازعة المسقط له ونزع الارض من يده بمجرد تعلله المذكور والحال ما ذكر  
 في السؤال وله مطالبة غريمه بما دفعه له ان لم يثبت عليه استيفاءه او انه أبرأ منه

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٧

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت وعن تسعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فهل والحال هذه تكون اطيان زراعتة الاميرية للاولاد الذكور سوية دون الاناث وليس للزوجة والبنت حق في اطيان الزراعة الاميرية سيما وهما لم يضعوا ايديهما على الاطيان المذكور (اجاب) نعم يكون الحق في تلك الارض لتلك كور لا لغيرهم ولا يجري التوارث فيها فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث كما صرحوا به وحينئذ فلاحق للبنت وللزوجة فيها ما لم يحصل من الذكور ترك لهما بالاختيار وفي جزء منها او اسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وله ابن أخ شقيق وترك قطعة أرض زراعة أميرية فوضع ابن الأخ المذكور يده عليها ثم بعد ذلك أرادت بنات الميت أن يأخذن حقهن في الأرض المذكورة بطريق الميراث عن مورثتهن فهل والحال هذه لا يجب لذلك وما الحكم حيث وضع ابن الأخ يده عليها مدة من السنين باذن الحاكم وممكنه منها وصار يزرعها ويدفع خراجها مع حضور البنات المذكورات ومشاهدتهن لتصرفه فيها تلك المدة (اجاب) نعم ليس للبنات في أرض الزراعة الاميرية حق عن مورثتهن بطريق الميراث بل وللابن الأخ أيضا اذ لا يجري التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبيت المال والحق فيها لمن ممكنه الحاكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بالغة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فوضعت البنت يدها عليها ثم أسقطت وترك حقها باختيار منها لأمراة أخرى فوضعت يدها عليها وصارت تزرعها وتدفع خراجها مدة نحو عشرين من غير منازع لها فيها تلك المدة والآن تريد المسقط الرجوع فيها ونزعها منها متعلقة بان الاسقاط لم يكن في مقابلة شيء من الدراهم ولا غيرها فهل اذا كان الاسقاط ثابتا بالينة الشرعية لا تجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتلك المذكور وتنع من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فاستقر الجميع في معيشة واحدة مدة حتى زادت التركة ونمت فاقسموا التركة مع غائبا بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاض وأخذ كل منهم حقه وتراضى الجميع على أن يكون لأكبرهم نصف الاطيان وللاربعة النصف وأخذوه واستقلوا به وتركوا واسقطوا حقهم باختيارهم من النصف الثاني لآخيه ووضع كل يده على ما أخذوه وزرعوه وصار ينتفع به وحده بموجب حجة شرعية بيد كل ثابتة المضمون والآن تريد الاخوة الاربعة الرجوع في الاطيان ومقاسمة الاخ فيها فهل لا يجابون لذلك شرعا اذا كان الاسقاط والترك بالاختيار منهم لآخيه ثابتا ويمنعون من منازعته فيما بيده من الاطيان بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لمن أسقط وترك حقه من أرض الزراعة الاميرية

سنة جادى الاولى

باختياره مستوفيا استقامه وتركه شرائط العصة معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية آجرها لرجل سنة بآجرة معلومة وقبل مضي السنة رهنها عند المستأجر المذكور على دين عليه رهنها مؤقفا بسبع سنين مضافة للسنة المستأجرة فهل يكون للرهن بعد مضي السنة المستأجرة دفع دين الرهن وأخذ أرضه من المستأجر المذكور ولا يكون الرهن والحال هذه لازما في المدة المذكورة لاسما ومدة الاجارة في السنة المذكورة لم تنته الى الآن (اجاب) نعم يكون للرهن المذكور بعد مضي مدة الاجارة دفع ما بذمته من الدين للرجل المذكور والاستيلاء على أرضه الاميرية والحال هذه حيث لا مانع وقد صرحوا بعدم صحة رهن الاراضى الاميرية اذ لا ملك فيها من ارضها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ومن جملة ما تركه اطيان زراعية الاميرية المسووحة باسمه خاصة فوضع الابناء أيديهم عليها بعد موته مدة تزيد عن عشر سنين واستمروا يتصرفون ويتفعون بها من غير منازع لهم ولا لابيهم فيها تلك المدة والآن تريد عمات الابناء وبنات وزوجات عمهم أخذ حصصا في الاطيان بالميراث عن مورثين وقسمتها قسمة الميراث فهل لا تجوز لذلك ولا تجرى القسمة ولا التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها للابناء خاصة خصوصا مع وجودهن بالبلد ومشاهدتهن تصرف الابناء وتركها لهن باختيارهن في تلك المدة حيث لم تكن مسووحة باسماء أصولهن (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين ورثة صاحب الحق فيها بعد موته قسمة الميراث وقد صرحوا بان الاحق بها بعد موت مزارعها ولده المذكور لا الانثى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية مات عن أولاده المذكوروا وانا واحد المذكور بالغ جعله الميت وصيا على قصره فصار الوصى المذكور يزرع الأرض له ولاخوته المذكور مدة ثم بلغ القصر وأراد الاناث مقاسمة المذكور في الأرض المذكورة بطريق الميراث فهل لا يجزى التوارث في الأرض الاميرية ولا حق للاناث فيها بطريق الميراث (اجاب) نعم لا يجزى التوارث في الأرض الاميرية فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين انفردا عن أبيهما في معيشة فأعطاهما الاب قطعة أرض زراعية أميرية وأسقط وترك حقه باختياره منها لابنيه فوضع أيديهم عليها وزرعها لانيفسهما وتصرفا فيها وأعطاهما وملكهما بهما من الغلال والدراهم وقبضا وحازا ملكهما وتصرفا فيه فهل اذا أراد الاب الرجوع في الاسقاط وفيما ملكهما وتصرفا فيه لا يجاب لذلك اذا ثبت كل من الاسقاط والتملك بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت كل من الاسقاط والتملك لابنيه المذكورين مستوفيا شرائط العصة والزوج لا يكون للاب الرجوع عليهما بشئ من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢١



ذکور وانات و ترک ما یورث عنه شرعا ومن جلة ماتر که اطيان زراعتہ الامیریہ فہل اذا قسمت التركة بین الورثة بالفريضة الشرعية وأراد الاناث قسمة الارض المذکورة كذلك لا یجب لذلک ویكون الحق فیہا لابن المیت القادر علی زراعتها والقيام بشؤونہا (اجاب) لا تجری القسمة ولا التوارث فی أرض الزراعة الامیریة اتی الت بیت المال والاحق بہا ابن صاحب الحق فیہا بعد موته عنہا حیث کان قادرا علی زراعتها ودفع مؤنہا لجهة بیت المال واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل مات عن ابنین وبنین و ترک ما یورث عنه شرعا ومن جلة ماتر کہ أرض زراعة امیریة ثم مات احد الابنین عن اخیه واخیتہ الاشقاء ثم مات الابن الثانی عن ابنین وعن اخیتہ شقیقتیہ ولم تقسم التركة ثم بعد ذلک قسمت بالفريضة الشرعية بین الورثة فاعطی ابنا الابن لاحدی البنین قطعة أرض زراعة من مخلفات والدها وترکها لها واسقطا حقهما لها فیہا باختيارهما ووضعتا یدہا علیہا وصارت ترزعهما وتدفع ما علیہا من الخراج وهی قادرة علی زراعتها وعلی القيام بوظائفہا فہل اذا ثبت ذلک بالبينة الشرعية یكون الحق فی الارض للبنت المذکورة ولا یبہا من بعدہا (اجاب) اذا استوفی الاسقاط والتک الاختیاری شرائطہ الشرعية بعد کون المسقط مستحقا لما اسقطہ بوجہ شرعی یكون الحق للمسقط لها وبموتہا ینتقل الحق فی تلك الارض لابنہا حیث لا مانع واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی اخوین فی معیشتہ واحدة احدهما شیخ یلدا اعطاه الحاکم الطین العاقل من حصتہ الذی عجز اربابہ عن زراعتہ ودفع خراجہ والزمس الحاکم بہ فوضع یدہ علیہ وصار یزرعه لنفسہ خاصة ویدفع خراجہ ومکنہ الحاکم منه مدۃ من السنین بعد ان ترکہ اربابہ باختيارہم لہم مات شیخ البلد المذکور عن اولادہ الذکور القادرین علی زراعتہ والقيام بشؤنہ فطلب العلم مقاسمة اولاد اخیه فیہ فہل لا یجب لذلک شرعا ویكون الحق فیہ لا ولا ذمن مکنہ الحاکم منه وترکہ اربابہ باختيارہم لا یبہم سیماء وان احدهم شیخ یلدا عوضا عن ابیہ اذا تحقق ما ذکر بالظریق الشرعی (اجاب) اذا کان الحق فی ذلک الطین لابی الاولاد المذکورین خاصة دون اخیه ومات عنہ یكون الاحق بہ اولادہ الذکور دون اخیه والحال ہذہ والافلا واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی جماعة لهم اطيان زراعة امیریة معلومة القدر فاسقطوا وترکوا حقہم باختيارہم منہا جماعة آخرن فی مقابلة مبلغ معلوم من الدراہم فوضعوا یدہم علی الارض المذکورة وصاروا یزرعونہا ویدفعون خراجہا مدۃ تزید عن خمس عشرة سنۃ بموجب حجج شرعیة بید المسقط لهم ثابتۃ المضمون والا نبر ید بعض ورثة المسقطین الرجوع واخذ الارض عنہی تحت یدہ منکر الاسقاط مؤثرۃ فہل لا یجب لذلک شرعا ینع من منازعة المسقط لهم فی الارض المذکورة حیث کان الاسقاط ثابتا ولا عبرة بالانکاد المذکور (اجاب) اذا ثبت الاسقاط بالاختیار من صاحب الحق مستوفی شرائط الحق بالوجه الشرعی لا یكون

۱۲۷۲

۲۲

۱۲۷۲

رجب  
۲

۱۲۷۲

۱۴

۱۲۷۲

شعبان  
۲۸

رمضان سنة

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٤

شوال

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١١

لورثته معارضة المسقط لهم في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي ولا عبرة بانكارهم بعد  
 الشبوت والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة اميرية مسوحة باسم ابيهم  
 فتعدى شيخ البلد واخذها منهم بالجبر عليهم وزرعها مدة مع منازعتهم له فيها مدة وضع  
 يده عليها ثم رفعوا الام للحاكم فامر بتسليم الارض لاربابها وسلمها لهم فوضعوا ايديهم  
 عليها وزرعوها تلك السنة والآن يريد شيخ البلد المذكور اخذها منهم ثانيا فهل  
 لايجب لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للجماعة المذكورين ولم يوجد ما يغيب  
 سقوط حقهم منها لا يكون لشيخ البلد انتزاعها من ايديهم بدون وجه شرعي والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض زراعة اميرية بطريق الاسقاط في نظير  
 قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة ادعى المسقط انه رهنها عند واضع اليد على قدر  
 معلوم من الدراهم ويريد اخذها من واضع اليد ويدفع له الدراهم فانكر واضع اليد  
 دعواه وكل من المدعى والمدعى عليه معه بيعة تشهد له بذلك فهل تقدم بيعة واضع اليد  
 الذي هو مدعى الاسقاط على بيعة الخارج (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من صاحب الحق  
 للرجل المذكور بالا اختيار مستوفيا شرائط العدة بالوجه الشرعي لا يكون للمسقط  
 معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان اميرية وله  
 عبد واربع بنات وزوجتان فاعتق العبد واسقط ونزل له عن فدان طين واسقط ونزل  
 لكل واحدة من بناته عن فدان واسقط ونزل لاحدى زوجتيه عن فدان ثم توفي عن  
 العبد وعن الاربع بنات وعن الزوجتين وعن اولاد اخيه المذكور فوضعت البنات  
 والزوجة والعبد ايديهم على الاطيان المذكور بعد وفاته ومكثت المحاكم منهن مدة  
 ثلاثة اشهر ثم بعد هذه المدة يريد الآن اولاد الاخ منازعة البنات والزوجة في الطين  
 المذكور فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية اسقاط الرجل المذكور ونزوله لكل من  
 البنات والزوجة والعبد في الطين المذكور لا يكون لاولاد الاخ منازعتهم فيه حيث لم  
 يكن لهم حق فيه من جهة ابيهم (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور بالوجه الشرعي  
 مستوفيا شرائط العدة لا يكون لاولاد الاخ معارضة المسقط لهم فيما ذكر بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اسقطوا حقهم في قطعة أرض زراعة تبرعا  
 منهم لرجل مع ابيه في معيشة واحدة وقبل الرجل المسقط له ذلك وكلفت باسمه مع  
 أرض ابيه وصار يزرع جميع ذلك مدة من السنين ثم اراد المسقط له المذكور اسقاط  
 ما يستحقه من تلك الارض المسقط له الممكن فيها من قبل الحاكم لاولاده اسقاطا شرعيا  
 فهل له ذلك والحال ما ذكر وليس لابه منع من ذلك حيث كان الحق ثابتا له فيما ذكر  
 على انفراده (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للرجل المذكور دون ابيه  
 بطريق شرعي لا يكون لابه معارضة فيه ولا منعه من اسقاط حقه منها لاولاده

سؤال سنة

٢٠ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٢

ذى القعدة

١٢٧٢

٨ ١٢٧٢

والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون منفعة أرض زراعية اميرية اسقطوا حقهم فيها الرجل اجنبي في ظهير قدر معلوم من الدراهم قبضوه منه طائعين مختارين ووضع المسقط له يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مع تمكين الحماكم منها والآن انكر الجماعة المذكورة ان الاسقاط في الارض المذكورة لواضع اليد فهل والحال هذه اذا اثبت واضع اليد اسقاط الجماعة المذكورة له في الارض المذكورة طائعين مختارين لا عبرة بانكارهم ذلك ويمنعون من منازعة المسقط له بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختيارى من الجماعة المذكورة للرجل المذكور مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لهم معارضته فيما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده الذكور الاربعه وبنيتين وتحت يده أرض زراعية اميرية ووضع الذكور ايديهم على الارض ومكنهم الحماكم منها وصاروا يتصرفون فيها مدة ثم بعد ذلك وكلوا أحدهم في بيعها للرجل آخر اثر اجراله بقدر معلوم من الدراهم واسقطوا حقهم فيها له وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها مدة ثم بعد ذلك انكروا التوكيل وأرادوا الرجوع في البيع والاسقاط فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل في البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لهم معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت التوكيل بالاسقاط واستوفى الاسقاط شرائطه الشرعية لا يكون لهم معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط والترك الاختيارى فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سسئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية لرجل آخر ثم بعد موت الراهن اراد ورثته دفع ما على ابيهم من الدين واخذ الارض المذكورة فهل يحجب لذلك اولاد الراهن المذكور وليس للورث من منعهم من الطين حيث كان الرهن المذكور ثابتا بالوجه الشرعى ويكون لابتداء الميت الراهن المذكور اخذ الارض المذكورة حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم ولا حق ابيهم منها (اجاب) الاحق بارضى الزراعة الاميرية بعدموت مستحقها اولاده الذكور فاذا لم يوجد ما يفيد سقوط حقهم ولا حق ابيهم من تلك الارض يكون لهم انتزاعها من المورثين المذكور حيث كانوا قادرين على زراعتها ودفع مؤنتها وعليهم دفع ما بذمة ابيهم من تركته لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها اطيان زراعية اميرية بالشرا من اربابها وضعت يدها عليها مائة حيايتها وهى تزرعها وتتفح بها ثم ماتت عن اخوين وأخت أشقاء فهل اذا كان لها اولاد أخ ثالث وأوصت لهم بثلث الاطيان المذكورة لاتصح الوصية في الاطيان الاميرية (اجاب) نعم لاتصح الوصية في الاطيان الاميرية كما هو مصرح به والمحق فيها والحال هذه لمن يمكنه الحماكم منها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعية اثرا عن ابيهما تحت يد رجل اجنبي فطلباهما منه

ذى القعدة

سنة

فادعى ان رجلا آخر باعها واسقط حقهما فيها بطريق الوكالة عنهما فانكر الاخوان  
دعواه ذلك ووجداهما فهل والحال هذه اذ لم يثبت التوكيل منهما في البيع والاسقاط  
بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعوى واضع اليد ذلك ويجبر على تسليم الارض لهما حيث  
كان معترفا ومقر لهما بالاستحقاق فيها عن أبيهما (اجاب) اذ لم يثبت على الاخوين  
المذكورين توكيل بكذا كرو لم يوجد منهما ما يفيد سقوط حقهما في تلك الارض  
كحزهما وتر كمالها اختيارا يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في أرض خواجه غير صالحة للزراعة أعطاهما الحاكم لرجل ومكنه منها وجعل  
على كل فدان منها قدرا معلوما من الدراهم يدفعه الممكن المذكور في كل سنة لجهة  
الديوان مدة من السنين معينة و بعد مضي المدة يكمل المال على كل فدان حسب  
المال المجعول على اطيان ناحية تلك الارض فصار الرجل المذكور يصلح في الارض  
و يعمل فيها جسورا ويحفر فيها سواقي ويغرس فيها أشجارا وغير ذلك مما فيه اصلاح  
الارض المذكورة وقبل تمام المدة مات الممكن المعطى له الارض المذكورة عن ولدين  
وضعا أيديهما على الارض المذكورة وصارا يرعاها معا ويدفعان ما عليها لجهة  
الديوان وهما في معيشة واحدة وأحدهما متصرف باذن الاخ الاخر مدة من السنين ثم  
مات المتصرف المذكور عن أولاد ذكر وصاروا مع عهدهم في معيشة واحدة مدة أربع  
سنتين و بعد ذلك أراد أولاد الميت قسمة التركة والاختصاص بالارض المذكورة  
متعللين بان أوراد المال باسم أبيهم المتصرف المذكور فهل حيث كان الاخوان  
المذكوران في معيشة واحدة وهما يرعاها الارض المذكورة ويتصرفان فيها المدة  
المذكورة لا يكون لأولاد المتصرف الاختصاص بها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم  
المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الاطيان ثابتا للاخوين المذكورين بالسوية  
لا يكون لأولاد أحدهما منع عهدهم من استحقاقه فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين و بنت و زوجتين وترك أرض زراعة  
أميرية فوضع أحد الابنين يده على الارض المذكورة مع تمكين الحاكم له فيها وصار  
يزرعها ويدفع ما عليها لجهة الديوان الى أن مات عن أمه فوضعت أمه زوجة الميت أولا  
يدها على الارض المذكورة ومكنها الحاكم منها وكلفت باسمها لكونها قادرة على زراعتها  
وصارت تزرعها وتدفع ما عليها من الخراج مدة من السنين والآن أودت زوجة الميت  
الاول الثانية أن تقسم الارض المذكورة قسمة الميراث وتأخذ نصيبها فيها لجهة الارث  
عن مورثها فهل لا تجاب لذلك ولا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية ويكون  
الحق فيها لمن مكنه الحاكم منها سيما وان الابن والبنت ما قبل وضع يداخيهما المذكور  
على الارض المذكورة (اجاب) نعم لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا  
تقسم قسمة الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

ذى القعدة سنة

١٢٧٢ ٢٠

١٢٧٢ ٢٠

ذى الحجة

١٢٧٢ ٨

في رجل اسقط حقه من ثلث ما يخصه من اطيان زراعة اميرية مشتركة بينه وبين غيره  
وما لكل منهم معلوم القدر لشخص قاصر وقبل ولي المسقط له الاسقاط له بولايتيه  
الشرعية عليه وبعد الاسقاط بمدة قليلة قسمت الاطيان بين الشركاء والمسقط له واستولى  
كل منهم على ما يخصه وصار ولي القاصر بعد ذلك يتصرف في القدر المسقط للقاصر  
بالزراعة ودفع المخرج للحاكم مدة تزيد على اربع سنين والآن يريد المسقط الرجوع فيما  
اسقطه للقاصر متعللا بان الاسقاط حصل قبل القسمة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله  
المذكور ويكون الاسقاط صحيحا ومنع من المنازعة بدون وجه شرعي (اجاب) يسقط  
الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا فاذا استوفى الاسقاط  
المذكور شرائطه الشرعية لا يكون للمسقط معارضة المسقط له بدون وجه شرعي ولا  
عبرة بتجده هذا التعلل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة  
واحدة ولا حدهم ارض زراعة اميرية حازها من اربابها في نظير قدر معلوم من الدراهم  
من ماله الخاص به لنفسه خاصة دون اخوته وصار يتصرف فيها وحده دون اخوته مدة  
ثم بعد ذلك اسقط احدا للاخوة جانباً من ارض اخيه لرجل اجنبي من غير اذن اخيه  
المستحق ومن غير اجازته فعلم الاخ المستحق للارض بذلك فلم يجز الاسقاط واخذ  
الارض من المسقط له واستولى عليها وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك مات المسقط له  
عن وارث فاراد الوارث الرجوع على احدا للاخوة المستحق للارض متعللا بان اخاه كان  
اسقط جانباً من المورثة قبل موته ويريد اخذه الآن منه فهل والحال هذه اذا ثبت الحق  
في الارض لاحدا للاخوة الثلاثة بالوجه الشرعي لا يصح الاسقاط من اخيه ولا ينفذ  
وليس للوارث معارضة المستحق في ذلك بدون وجه شرعي سيما ان باقي الاخوة  
معترف ومقر بان الحق فيها لالاخيه المذكور (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي  
اختصاص احدا للاخوة بالارض المذكورة لا ينفذ تصرف اخيه فيها بدون اذنه أو اجازته  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره  
ومن جملة ما تركه اطيان زراعته الاميرية فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة ثم مات  
احدهما عن ابنين قاصرين فتصرف عمهما في بيع بعض الاطيان المشتركة شائعين  
على النصف لشيخ البلد في زمن صغرا بني الاخ بدون ولاية شرعية عليهما فهل لا ينفذ  
تصرفه الا في نصيبه فقط ويكون للقاصرين بعد بلوغهما استرداد ما يخصهما من طين  
ابيهما اذا ثبت ما ذكر واذا ادعى شيخ البلدان احدا لابنين كان بالغاً وقت تصرف العم  
واجاز ذلك مع انكار الابن دعواه لا يجب لذلك اذ لم يثبت دعواه بالبلوغ والاجازة ولا  
عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا ينفذ تصرف العم المذكور في نصيب ابني  
اخيه من تلك الارض بدون ولاية شرعية عليهما ولا وجه شرعي ويكون حقهما باقياً  
اذا لم يوجد ما يفيد سقوطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وازع يده على قطعة ارض



سنة

ذى الحجة

١٢٧٢

٢٨

محرم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٤

زراعة اميرية بتسكين الحاكم فيها وهو يزرعها ويضع ما عليها بالجهة الديوان من مدة  
 خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له ولا مدافع تلك المدة والآن ادعى  
 عليه رجل بانها كانت لقريب له مات وتركها ويريد ان ياخذها بطريق الارث فهل اذا  
 كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن  
 هناك مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من معارضة  
 واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا  
 في الارث والوقف ووجود عذر شرعي ولا يجري التوارث في ارض الزراعة التي آلت  
 لبنت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاث نسوة واضعات ايديهن على قطعة ارض  
 زراعة اميرية بطريق الاسقاط من ابيهن قبل موته وصرن يتصرفن فيها ويدفعن  
 ما عليها من الخراج مدة وممكن الحاكم منها لقد رتبتهن على زراعتها ثم بعد ذلك انكر  
 اولادهم الاسقاط وارادوا ان يجعلوا الارض ميراثا عن عمهم المسقط فهل والحال  
 هذه اذا ثبت الاسقاط بالبينة الشرعية يكون الاسقاط صحيحا نافذا وليس لاولاد الام  
 معارضة من فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم معارضة من فيما ذكر والحال هذه  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة اميرية  
 اسقط احد اولاده الارض المذكورة لرجل اجنبي بصورة البيع بدون ثمن المثل  
 بالغبن الفاحش بغير اذن ابيه وبغير اجازته ولم يكن وكيل عنه في ذلك فهل لا ينفذ  
 الاسقاط المذكور بصورة البيع ويكون موقفا على اجازة ابيه ان اجازته نفذ  
 وان رده بطل حيث لم يكن للابن المذكور حق في الارض المذكورة بوجه من الوجوه  
 ويجبر واضع اليد على دفع الارض المذكورة لما لكها المذكور حيث لم يجز هذا الاسقاط  
 (اجاب) اذا لم يوجد من المستحق المذكور ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض ولم ياذن  
 لابنه فيما فعله ولم يرض به لا يسقط حقه والاسقط والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
 ارض اميرية لرجلين اسقط احدهما حقه لآخر في نظير قدر معلوم واستولى عليه ذلك  
 الآخر سنة وبعد ذلك اسقط المسقط له حقه لرجل في نظير مبلغ من الدراهم ثم اسقط  
 الشريك الاخر المذكور ايضا حقه لذلك الرجل المسقط له آخر فاستولى ذلك الرجل  
 المسقط له المذكور على الحصتين مدة ثلاث سنين ثم الآن انكر المسقط الاول الاسقاط  
 لمن اسقط له والثاني انكر الاسقاط لواضع اليد فهل اذا ثبت اسقاط الاول بالحجة  
 الشرعية لمن اسقط له وثبت اسقاط الثاني ايضا لواضع اليد بالبينة الشرعية لا تنزع  
 الارض من يد واضع اليد المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة  
 اسقاط الاول والثاني بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لهما المعارضة بدون  
 وجه شرعي والا فلا ولا يعول شرعا على مجرد الخط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين  
 لكل منهما قطعة ارض زراعة اميرية فاعار كل منهما ارضه للآخر منذ ثمان سنين والآن

سنة	محرر	
١٢٧٣	٢١	طلب أحدهما أخذ أرضه وردا لارض التي يسده لصاحبه فاعترف له بها وادعى انه تركها له بالبدل والاسقاط منذ ثلاث عشرة سنة فأنكر دعواه فطلب منه بيينة على ما يدعى به فحجز عن ذلك وادعى الثاني العارية وعجز أيضا عن اثبات دعواه والحال ان كلا منهما معترف للاخ براضه فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا أقر كل من واضعي اليدبان أصل ما تحت يده مستحق للاخ وادعى أحدهما اسقاط الاخر له فيها هو تحت يده كما هو منذ كور وعجز عن اثبات دعواه يؤمر بتسليمه لمستحقه اذا لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه مما تحت يده خصمه ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ومن جملة ما تركه أطيان زراعتة الاميرية ط لمب أحدهما أخذ ما يخصه فغنعه الاخ متعللا بان أباه أوصى له بالاطيان المتروكة فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية ولا عبرة بتعلله بها وتكون الارض المذكورة مشتركة بين الاخوين بالسوية (اجاب) اذا لم يوجد من المورث ما يفيد سقوط حقه منها ولا من أحد الابنين لا يكون لاحدهما الاختصاص بها بدون مخصص شرعي وقد صرحوا بعدم جريان الوصية في الارض الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يستحقان قطعة أرض زراعة اميرية أسقطا وتركا حقهما مامنا باختيارهما لابن اختهما البائع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم من مدة تزيد على ثمان سنين وهو يزرعها ويدفع ما عليها من المخرج لجهة الديوان والآن يريد شيخ البلد أخذها منه متعللا بان المسقط له سكن في كفر غير بلد الارض المسقط فيها فهل حيث كان الاسقاط من الاخوين المذكورين لابن اختهما ثابتا بالوجه الشرعي في القطعة الارض المذكورة لا يجاب شيخ البلد المذكور لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط العهدة لا يكون لشيخ البلد المعارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة اميرية مات عن ابن قاصر وعليه وصى من قبل القاضي صار يزرعها له من ماله حتى بلغ رشده فوضع يده عليها وزرعها هو ووصيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يدفع خراجها لجهة الديوان من غير منافع المدة المذكورة والآن ادعى عليه بنات أخيه بان الارض ملك أبيهن كان اشتراها من ماله وابنه وجدن بذلك وثيقة فأنكروا وضع اليد دعواهن فهل لا تسمع دعواهن بذلك ولا تطلب منهن البيينة عليه مع مشاهدتهن لتصرفه هذه المدة وهن ساكتات من غير منازعة ولم يدعين بشئ من ذلك (اجاب) لا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال وانما هي بعد موت المستحق عنها الولد الذكور بطريق الاحقية لا بطريق الاورث اذا كان قادرا على زراعتها ودفع خراجها كما صرحوا به وقد صرحوا بان من شاهد غيره يتصرف في أرضه سنين متوالية وهو تارك لها بالاختيار ليس له ازعاجه عنها ولا اخراجها من يده وهذا اذا كان له فيها حق فغير المستحق بالاولى

سنة

محرم

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية فخوفد اثنين فافترغ  
 واسقط وترك حقه منها باختياره لابن بنته المراهق فوضع ابوه يده عليها بالولاية عليه  
 وبه دبلوغه وضع يده عليها وعلى اطيان ابيه مدة ثم مات الاب عن الابن المذکور وعن  
 بنين قصر فاستمر واضعا يده على الاطيان مدة تزيد على عشرين سنة وبه دبلوغهم اخذوا  
 ما خصهم من طين ابيهم منذ ثلاث سنين والآن يريدون مشاركة الاخ في المسقط له من  
 جده فهل لا يجابون لذلك اذا كان الاسقاط له ثابتا من جده خاصة اذا تحقق ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس لهم مشاركة ان كانت الارض المذكورة مخصصة به  
 بطريق شرعي وليس لهم معارضة والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له قطعة أرض زراعة أميرية معلومة القدر والحدود  
 آجرها لرجل اجني مدة معلومة نحو سنتين والآن سحت الارض فزادت في قدر  
 القراريط وزادت ارض الجيران كذلك ويريد المستأجر أخذ الزيادة ويرغم انه يستحقها  
 متعللا بانها زادت وهي معه بالاجارة فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون لرب  
 الارض أخذها من المستأجر بعد تمام مدة الاجارة حيث كان الحق ثابتا له فيها عن ابيه  
 وكان قادرا على القيام بشؤونها (اجاب) ليس للمستأجر بعد تمام مدة اجارته أخذ شيء من  
 عين الارض التي استأجرها من مستحقها كما كان داخل في حدود الارض المذكورة  
 والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة  
 أميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم غاروقه منذ ثمان سنين ثم مات الراهن عن ابن  
 بالغ فطلب أن يدفع الدين له به يأخذها من المرتهن فنعته من أخذها متعللا بان أباه  
 تركها له بالاسقاط بموجب وثيقة بيده مذکور فيها أسماء اشخاص معلومة فسئل منهم  
 عن الاسقاط فقالوا لا نعلم بالاسقاط المذکور فهل اذا ثبت اعتراف المرتهن بالارض لا ي  
 الابن يكون للابن دفع الدين لربه واخذ الارض من المرتهن ولا عبرة بالوثيقة المذكورة  
 حيث لم يثبت مضمونها شرعا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد  
 وثيقة لم يثبت مضمونها بطريق شرعي والحجة البينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى  
 اعلم (سئل) في ارض أميرية تركها اربابها عجزا عن زراعتها باختيارهم ومكن المحاكم  
 منها رجلا آخر ووضع الرجل المذکور يده على الارض المذكورة مع مشاهدة اربابها  
 لواضع اليد ولم يوجد منهم نزاع مدة سبع سنين ثم تركها واضع اليد المذکور لرجل آخر  
 ومكنه المحاكم منها فوضع يده عليها مع مشاهدتهم ايضا لواضع اليد ونصرفه فيها مدة  
 احدى عشرة سنة بالزرع والاصلاح ودفع الخراج لجهة بيت المال وتركهم باختيارهم  
 ومات بعضهم على هذه الحالة ثم الآن تعصب أناس ا جانب لاحق لهم في تلك الارض  
 اصلا مع من بقي ممن كانت تلك الارض تحت أيديهم على واضع اليد الثاني وارادوا  
 نزعهما من يده ليأخذ كل منهم جزءا من الارض المذكورة فهل حيث وجد الترتك

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٣

٢٩

صفر

١٢٧٣

٤

الاختبارى من ار باب تلك الارض لها ويمكن المحاكم منها غيرهم مع حضورهم وتركم  
 المنازعة فيها لو اضعى اليد تلك المدة يسقط حق من بقى من ار باب تلك الارض بما ذكر  
 ولا يكون لهم ولا للاجانب المذكورين والحال هذه معارضة واضع اليد الثانى الممكن  
 من قبل المحاكم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم ليس للمذكورين ذلك حيث كان الامر كذلك  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على اربعة افدنة ارض زراعية اميرية وبئر  
 ساقية بجوارها سنة تزد على عشرين سنة وكان له ربيب هو معه فى معيشة واحدة  
 اكثر من عشرين سنة ثم انفصل منه وصار مستقلا وحده من نحو عشرين سنة والآن ادعى  
 ربيب هذا الرجل عليه ان الافدنة المذكورة وتسعة قرايط من البئر لورثته ومعه  
 بئنة بذلك ويريد نزاع ذلك منه والحال ان واضع اليد كان يتصرف فى تلك الارض بالزراع  
 وغرس الاشجار ونحو ذلك وهو حاضر ومشاهد تصرفه وتارك له تلك الارض باختباره  
 ولم ينازعه فيها هذه المدة فهل على فرض ثبوت حق له فى الارض المذكورة يكون تركه  
 لها باختباره تلك المدة وعدم منازعته لو اضع اليد مع مشاهدة التصرف المذكور مسقطا  
 لحقه فيها واذا اثبت ما ادعاه فى البئر المذكورة بالوجه الشرعى تكون له خاصة دون  
 الارض (اجاب) نعم يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك الاختيارى  
 كما فى الخبرية وغيرها وفيها ان علماءنا صرحوا فى الاراضى التى بهذا الوصف اذا رأى  
 فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنع له ليس له بعد ذلك ان يستردها منه لسقوط حقه  
 فيها بذلك اذ ليست ملكا له بل له حق المنفعة بها مادام فزارعا فاذا تركها ساغ لغيره  
 التصرف فيها ككونها معدة للزراعتين اهـ واما الدهوى فى البئر اذا اثبتها مدعيها  
 بالوجه الشرعى ولم يوجد ما يمنع من سماع دعواه الارث فيها يقضى له بعد عام منها والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين لهما قطعة ارض زراعية اميرية وهما فى معيشة  
 واحدة مات احدهما عن ابن بالغ والثانى عن ابن فاصرفا سقط البالغ حقه وحق ابن عمه  
 القاصر فى الارض المذكورة ووضع يده المسقط له اثنى عشرة سنة فهل اذا بلغ القاصر ولم  
 ياذن فى الاسقاط ولم يحزه يكون له اخذ ما يخصه فى الارض المذكورة اذ لم يمض على  
 بلوغه عشرين سنة (اجاب) اذا لم يوجد من ابن العم المذكور ما يفيد سقوط حقه من  
 تلك الارض يكون له الاستيلاء على ما يخصه والا فلا كما اذا وجد منه ترك لها باختباره  
 ثلاث سنين متوالية او كونه عاجزا عن زراعتها ودفع مؤنها لجهة بيت المال وهذا على  
 فرض كونها كانت جارية فى استحقاقه والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة احدهم  
 ص غير قاصر والاخران بالغان لهما قطعة ارض مشتركة بينهم ولم يحصل فيها قسمة  
 فكتب احدا البالغين وثيقة اسقاط لرجل بالقطعة المذكورة من غير حضور اخيه البالغ  
 وغير رضاه فهل ينفذ الاسقاط فى حصة المسقط دون اخويه القاصر والبالغ الذى  
 لم يرض بالاسقاط او يبطل فى الجميع (اجاب) لا ينفذ الاسقاط فى نصيب اخويه بلا

ولاية عليهما ان كان الحق فيها ثابتا للكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن أربعة ذكور وتحت يده فدان أرض زراعة فقط فأنزل أحدهم وصا في معيشة  
على حدته واستمر الاخوة الثلاثة في معيشة واحدة فجاز احد الاخوة الثلاثة بعد عزل  
أخيه جانب أرض زراعة أميرية بطريق الاسقاط من أربابها لنفسه خاصة دون اخوته  
واضيفت باسمه ومكنه المحاكم منها وصار يتصرف فيها وحده مدة تزيد على ست عشرة  
سنة ثم بعد ذلك أراد الاخ المعزول مشاركة أخيه في الأرض التي حازها لنفسه خاصة  
بالاسقاط من أربابها بعد عزله فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية  
(اجاب) ليس للاخ المنعزل وحده مشاركة المسقط له خاصة في تلك الأرض  
والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين  
وزوجة هي ام لاربعة منهم وترك لهم عقارا وامتعة واطيانا أميرية ثم بعد ذلك ترافقوا  
لدى القاضى وقسم بينهم التركة والاطيان ورضى جميع البنين باعطاء الزوجة  
المذكورة بعضا معلوما من الطين المذكور على وجه المنفعة واستلته منهم وصارت  
تزرعه وتدفع ما عليه من الخراج لجهة الديوان مع تمكين المحاكم لها من ذلك وكل من  
الورثة اخذ نصيبه وتصرف فيه وبعده ذلك ضمت الزوجة المذكورة نصيبها الى  
انصبا بنينا ومضى الحال على ذلك مدة ثلاث سنوات وبعده ذلك أراد الابن الذي ليس  
منها ابطال ما حصل على يد القاضى وأخذ ما أعطى لها طائعا مختارا من بعض الطين  
المذكور فهل والحال هذه لا يجب لذلك الابن المذكور (اجاب) اذا تحقق ان الابن  
المذكور اسقط ما يستحقه في تلك القطعة لزوجة أبيه وتركها لها باختياره اسقاطا صحيحا  
لا يكون له معارضتها بعد ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يستحق قطعة أرض زراعة أميرية تلقاها عن أصوله اعطاها لرجل وهما في ظن قدر  
معلوم من الدراهم وصار المرتهن يزرعها منذ ثلاث سنين وبعده ذلك اسقط الحق منها  
لرجل أجنبي بدون اذن الراهن واجازته فهل يكون ذلك الاسقاط موقفا على اجازة  
الراهن حيث لم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها (اجاب) اذا لم يوجد من المستحق لتلك  
الأرض ما يفيد سقوط حقه منها للمرتهن المذكور او لغيره لا يسقط حقه ولا يسقط والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضا أميرية عند شيخ البلد على قدر معلوم من  
الدراهم ثم توفي الراهن عن ابن ابنه وهو قاصر فلما بلغ الولد طلب القطعة الأرض من  
شيخ البلد فقال شيخ البلد الذي تحت يدي وهنه جسدك على مبلغ معلوم من  
الدراهم واحضر شيخ البلد بينة تشهد له بذلك فترك الولد الطين تحت يد شيخ البلد من  
نحو ثلاث سنين او أربع لجزءه عن دفع المبلغ فلما قدر الولد على دفع المبلغ المذكور انسك  
شيخ البلد الرهن فهل اذا أقام الولد بينة تشهد بالرهن يجبر شيخ البلد على أخذ المبلغ  
المذكور وتسليم الطين للمستحق المذكور حيث كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا ثبت

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٧

١٢٧٢

١٢



ماذ كرم من اعتراف واضع اليد بالرهن بالوجه الشرعي ولم يوجد من ابن الابن ولا من جده  
 ما يغيد سقوط حقهما من تلك الارض يؤمر واضع اليد بتسليم الارض لمستحقها وله أخذ  
 دينه من تركه مدينه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق  
 وأختين شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية اميرية أثر له  
 فوضع الاخ يده عليها وزرعها لنفسه خاصة والا أن يريد كل من الاختين قسمتها واخذ  
 حصته فيها بالميراث فهل لا يجب لذلك ولا يجزى التوارث فيها (اجاب) المحق في تلك  
 الارض لمن يمكنه منها من له الولاية في ذلك ولا يجزى فيها التوارث فلا تقسم بين الورثة  
 قسمة الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية نحو  
 ثلاثة فدادين ونصف وله بنتان بالغتان فاسقط وترك حقه باختياره منها للبنتيه  
 المذكورتين في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية بذلك فوضعتا أيديهما عليها في  
 حال حياة الاب ثلاث سنين وبعدهم مائة تسع عشرة سنة والا أن يريد ابن عمهما  
 منازعتهم ما فيها وأخذها منهن ما تعلقا بأنه يستحقها بالميراث ولاحق للأنثى فيها فهل  
 لا يجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلقه المذكور ويمنع من منازعتهم ما فيها  
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجزى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبنت  
 المال واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائطه المعبرة شرعا لا يكون لاحد المعارضة  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية  
 عن أبيه فتجمد عليه قدر معلوم من الخراج فاعطاها الحاكم لرجل اجنبي ومكنه منها  
 ودفع الاجنبي ما تجمد عليها من الخراج للديوان ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها  
 مدة ثم مات صاحب الاثر عن ابني عم ثم بعد مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة أراد احد  
 ولدي العم أن يأخذ حصته من الارض المذكورة من واضع اليد متعللا بأنه يستحقها  
 بالاثار عن ابن عمه فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث اعطاها الحاكم كواضع اليد  
 ومكنه منها المدة المذكورة (اجاب) لا يجزى التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا  
 تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث فليس لاحد ابني العم حق فيها بجهة الارث عن  
 مورثه بل لا بد من تمكين الحاكم منها وهذا على فرض عدم سقوط حق المورث بنحو ترك  
 اختياره وتعطيل يضر يبيت المال او يحجز عن زراعتها ودفع مؤنها وقد صرحوا بان من  
 رأى غيره يتصرف في أرض مدة من السنين وهو ساكت من غير معارضة ليس له حق  
 الاسترداد لانه لا ملك له في وقتها وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في  
 المزارعة بها والترك الاختياري يسقط حقه في زراعتها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين رهنا قطعة أرض لاخر على قدر معلوم واستولى عليها وكتب في شأن ذلك وثيقة  
 بضمون الرهن ثم توفي احد الاخوين عن ولد قاصر ثم شهد على نفسه اخوه الحي الآن  
 ان القطعة الارض المرهونة تحت يد المرتهن لم تكن له لسكاله والا أخيه المتوفى بل انها

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٩

ملك اخيهما وكتب على ظهر الوثيقة ذلك فهل والحال هذه لا يسرى اقرارهم على ابن  
 اخيه واذا بلغ ابن الاخ المذكور وأراد أخذ حصته في الطين المذكور يمكن من ذلك  
 ما لم يمض بعد بلوغه ثلاث سنين (اجاب) الاقرار جهة قاصرة على المقر فلا يسرى اقرار  
 المالك المذكور على ابن اخيه فاذا كان الحق ثابتا للقاصر المذكور ولم يوجد منه ولا من  
 أبيه ما يفيد سقوطه يكون له الاستيلاء على نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين  
 بالنسبة احدهما متصرف باذن اخيه ولهما قطعة ارض اميرية اسقط المتصرف  
 نصيبه ونصيب اخيه باذنه في الارض المذكورة لرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم  
 فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة تزيد  
 على خمس سنين مع تمكن الحاكم منها والا ن اراد الاخ الثاني ابطال الاسقاط  
 المذكور في نصيبه متعللا بأنه لم يكن وقت الاسقاط حاضرا والحال انه عالم باسقاط نصيبه  
 وحاضر وهو ساكت لم يدع ولم ينزع وتارك حقه فيها باختياره لوضع اليد المدة  
 المذكورة فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق الاسقاط من الاخ والاذن  
 به له من اخيه الاخر في جميع الارض المذكورة مستوفيا شرائط الهبة لا عبرة بتعلل  
 الاخ بما ذكره على ان مشاهدة الغير يتصرف في الارض السلطانية من غير منازعة مع  
 الترتك الاختياري يوجب عدم استردادها من يده بعدمضي تلك المدة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في قطعة ارض زراعية اميرية مشتركة بين اخوين رهنا أحدهما بيد رجل  
 أجنبي على مبلغ من الدراهم ثم تصرف المرتن ورهنا بيد ثان عقب ذلك مدة والا ن  
 طلب الاخوان أخذها من واضع اليد فادعى الشراء من المرتن وان المرتن اشتراها من  
 الاخوين فادعى ادعواؤه ولا يثبت ولا سند بيده على ذلك فهل لا يجاب مدعى الشراء لدعواه  
 المجردة عن الاثبات ويكفي كون للاخوين دفع دين المرتن وأخذ أرضهما حيث كان  
 واضع اليد قد قرأوا مسترفا لهما بها ولم يكن هنالك مانع شرعي يمنعهما اذا ثبت ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان واضع اليد معترفا باستحقاق الاخوين المذكورين  
 لتلك الارض بحسب الاصل فان تحقق عليهما ما يفيد سقوط حقهما منها لا يكون لهما  
 انتزاعها من يده والا فلهم اذ ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ أربعين سنة  
 عن ابن قاصرو عن بنتين متزوجتين وترك أرض زراعية اميرية فتركا الورثة بسبب  
 عجزهم عن القيام بها وصارت تنتقل من شخص الى آخر ولم يضع أحدهما من الورثة يده  
 عليها ثم أخذ الابن في الجهادية فوزع الحاكم الارض على رجل أجنبي ومكنه منها مدة  
 عشرين سنة فاصلة لها وصار يزرعها ويدفع خراجها من غير منازعة له فيها تلك المدة ثم مات  
 الابن في الجهادية منذ ثلاث سنين والا ن تريد اختاها منازعة واضع اليد وأخذ  
 الارض منه مع وجودهما ومشاهدتهما للتصرف واضع اليد متعللتين بأنهما كتبتا عليه  
 ورقة منذ عشرين سنة ان اذ حضر الاخ ياخذ الارض من واضع اليد فهل لا تجابان

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٤

لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور وتنعان من منازعة واضع اليد حيث كان ترهما لها  
 هذه المدة ثابتا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للبنتين منازعة واضع اليد  
 على الارض المذكوردة تلك المدة والحال ما ذكر اذا ترك الاختيار مسقط للحق من  
 الارض الاميرية على فرض ثبوته سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ثلاثة بنين منذ عشر بن سنة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة  
 الاميرية فانفرد أحد البنين في معيشة وحده وترك نصيبه من الاطيان فوضع اخواه  
 أيديهما عليها وصاروا يزعمونها ويدفعان نزاجها من غير منازعة لهما فيها تلك المدة مع  
 وجوده بالبلد ومشاهدته لتصرفهما وعدم منازعته والآن يريدان مقاسمتها وأخذ حصه  
 فيها بالميراث فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون تركها هذه المدة مسقطا لحقه منها ويمنع  
 من منازعتهم اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا تحقق الترك الاختيارى من الاخ المذكور  
 لاختويه تلك المدة في تلك الارض يسقط حقه منها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ابني عم لهما فدان طين زراعة أميري مشترك بينهما فاسقطا وتركا حقهما منه باختيارهما  
 لرجل أجنبي في مقابلة مبلغ من الدراهم أخذاه من المسقط له منذ عشر سنين وزيادة  
 بموجب وثيقة شرعية من نائب الشرع ثابتة المضمون والآن يريد أحدهما الرجوع  
 في الاسقاط متعللا بأنه كان قاصرا وقت الاسقاط فهل اذا كان هناك بينة تشهد بأنه  
 كان بالغ لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من منازعة واضع اليد المذكور  
 بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بلوغ المنازع وقت الاسقاط وتحقق الاسقاط  
 المذكور من ابني العم مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما المنازعة بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرية عجوز عن  
 زراعتها والقيام بشؤونها فتركا باختياره فوزعها الحاكم على ثلاثة رجال أجنب ومكثهم  
 منها منذ خمس وعشرين سنة فاعطى من وزعت عليهم الاطيان فدان منها بالاسقاط  
 لرجل آخر منذ أربع عشرة سنة بموجب ثلاث وثائق ثابتة المضمون والآن يريد  
 التارك لها أولا المشاهدة للتصرف فيها الرجوع على المسقط له فهل اذا كان الترك ثابتا  
 لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضى هذه المدة ويمنع من منازعة المسقط له اذا تحقق  
 ما ذكر (اجاب) ليس لمن ترك حقه من تلك الارض باختياره فوزعها الحاكم على غيره  
 وصار ذلك الغير يتصرف فيها تلك المدة مع مشاهدته صاحب الحق الاصلى التارك لها  
 باختياره تصرفه معارضة الغير فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعة أميرية تبادلوا أسقطوا ترك كل منهما حقه  
 باختياره من أرضه للآخر منذ أربع عشرة سنة وزيادة وكل منهما يتصرف فيما تركه  
 له الآخر بالزراعة والانتفاع وأصلح أحدهما ما أخذ من الارض بالقصاينة وغيرها  
 وغرسها شجرا والآن يريد أحدهما الرجوع ونقض المبادلة مع وجوده ومشاهدته

لتصرف الآخر هذه المدة متعللا بأنه ترك أرضه عارية فانكر الرجل الثاني دعواه والحال  
 انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بالعارية فهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن  
 من نقض المبادلة والرجوع فيها بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله المذكور ويمتنع من  
 المنازعة مع الآخر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من كل من الرجلين المذكورين لمحقه  
 من أرضه للآخر باختياره مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يكون لاحدهما  
 معارضة الآخر فيما أسقطه له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبايديهما أرض زراعية أميرية مشتركة بينهما  
 مات أحدهما الآن عن أولاده فطلب العلم أخذ ما يخصه في الأرض المذكورة فمنعه  
 أولاد أخيه متعللين بأن الأرض مكلفة في دفتر الصراف على والدهم فهل اذا ثبت أن  
 الأرض مشتركة بين الأخوين المذكورين يكون للمم أخذ نصيبه منها ولا عبرة بالتعلل  
 المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الأرض  
 ثابتا للأخوين المذكورين بالطريق الشرعي ولم يوجد من الحي منهما ما يقيد سقوط  
 حقه منها كتركه لأخيه أو أولاده اختيارا لا يكون لأولاد أخيه منعه مما يستحقه فيها  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية عجز  
 عن زراعتها والقيام بشؤونها لكونها صارت خرسا فوزعها لهما على رجل آخر ومكنه  
 منها فاصالحها وصار يزرعها ويدفع خراجها مائة ترديد عن خمس وعشرين سنة من غير  
 منافع له فيها تلك المدة والآن يريد التارك لها منازعة واضع اليد وأخذها منه مع  
 وجوده ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينازع فهل والحال هذه لا يجب لذلك  
 اذا كان التارك الاختياري ثابتا ويمتنع من منازعة واضع اليد فيها بدون وجه شرعي  
 (اجاب) اذا وجد من صاحب الحق ترك اختياره لتلك الأرض مع مشاهدته تصرف  
 من وزعت عليه من قبل الحاكم تلك المدة وهو ساكت لا يجب لمعارضة واضع اليد  
 والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أطيان أميرية  
 عجزوا عن زراعتها ودفع خراجها فقتلهم بها رجل للبري باختيارهم ودفع ما عليها واستمر  
 يزرعها سبع سنوات ثم رفع يده عنها وتركها لأهلها وكثرة الاطيان على الأهالي لم  
 يطلبها الجماعة المذكورون حينئذ وتركوها باختيارهم فوزعت على غيرهم من  
 الأهالي باطلاعهم ومشاهدتهم وكلفت على من وزعت عليهم أربع سنوات متواليات  
 مع دفع خراجها للبري في هذه المدة فطلب هذه الاطيان رجل من بلدة أخرى من بعض  
 الموزع عليهم تلك الاطيان بطريق النزول والاسقاط لاجل حفر ساقية وغرس أشجار  
 فأجابه لذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية وكلفت تلك الاطيان على الشخص  
 المذكور ووضع يده عليها أربع سنوات يتصرف فيها بالزرع وغيره وصار يدفع خراجها  
 للبري وغرس حول بعضها أشجارا وذلك كله بحضورهم ومشاهدتهم وعدم المنازعة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

ربيع الثاني سنة

١٢٧٣ ١٢

يعني من ارباب الاطيان الاقدمين والمسجدين النازلين عنها فهل اذا طلب ارباب  
الاطيان الاقدمون الذين كانت تحت أيديهم التاركون لها باختيارهم أخذها من  
واضع اليد لا يجابون لذلك ويمنعون من تعرضهم له والحال هذه (اجاب) حيث تحتق  
الحجز من المستحق الاصل لتلك الارض والترك الاختياري لها ومشاهدة تصرف الغير  
وتمكن الحماكم لغيره تلك المدة لا يكون له المعارضة فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية أسقط منفعتها لرجل  
آخر باختياره حال صحته ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة  
يبت المال مع تمكن الحماكم له في ذلك مدة من السنين ثم مات المسقط ولم يكن له اولاد  
وأراد رجل آخر معارضة المسقط له وان يأخذ الارض منه ويدفعها لغيره لكونه  
ذا كلمة في بلدة تلك الارض متعللان التكليف بدفع صرف الناحية لم يزل باسم  
صاحب الارض الاصل والحال ان الاسقاط المذكور ثابت من قبل صاحب الارض  
الاصل باختياره حال صحته فهل والحال هذه لا يجاب الرجل المذكور لذلك حيث كان  
الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط الصحة (اجاب) حيث تحقق الاسقاط المذكور  
من صاحب الحق حال صحته مستوفيا شرائط الصحة كما هو مسطور لا يكون للرجل  
الاجنبى معارضة المسقط له في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في اخوين في معيشة واحدة تلقيا عن أبيهما اطيان زراعتهم الاميرية فصارا  
يزرعانها معا ويدفعان ما عليها من الخراج مدة من السنين ثم مات أحدهما عن اولاد  
ذكر وصاروا مع عهدهم في معيشة واحدة مدة من السنين أيضا وبعد ذلك أراد اولاد الميت  
القسمه من عهدهم والاختصاص بالارض المذكورة متعللين بان أوراد المال باسم أبيهم  
الميت المذكور فهل والحال هذه لا يكون لاولاد الميت الاختصاص بالارض المذكورة  
بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض  
ثابتا للاخوين المذكورين بالسوية عن أبيهما ولم يوجد من أحدهما ما يفيد سقوط  
حقه منها لا يكون لاولاد أحدهما بعد موته منع الاخر والاختصاص بهما بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية تلقاها عن اصوله من  
قديم الزمان ومنها يدغره بعضها منذ انقضى عشرة سنة وبعضها منذ سبع سنين على مبلغ  
من الدراهم غارقة والآن طلب ربه ان يقتسكها ويدفع الدين له به فأنكر وجحد حق  
رب الارض متعللا بوضع يده عليها المدة المذكورة فهل اذا قام رب الارض بينة بان  
الارض حقه وانها رهونة يقضى بها له وعليه دفع الدين له ولا عبرة بانسكاره ولا بتعلله  
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور استحقاقه لتلك الارض بالوجه  
الشرعي ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه فيها يكون له انتراعها من واضع اليد عليها  
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين بالغين واضعين أيديهما على أرض زراعية

١٢٧٣ ١٥

١٢٧٣ ١٦

١٢٧٣ ٢٣



اميرية عن ايهمامكنهما الحماكم من زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان فوضع  
 الاخوان المذكوران ايديهما على الارض المذكورة وصارا يزرعونها ويدفعان ما عليها  
 من الخراج لجهة الديوان وهما في معيشة واحدة ثم مات أحدهما عن ابن قاصر فضم  
 العلم ابن اخيه المذكور في عائلته وصار العلم يزرع الارض المذكورة ويدفع ما عليها الى  
 أن بلغ ابن أخيه المذكور رشيداً فأراد أخذ نصيب أبيه في الارض المذكورة من يد  
 عمه ففقه العلم من ذلك متعللاً بأنه واضع يده على الارض المذكورة وهو يزرعها ويدفع  
 ما عليها وأنه لا حق له فيها فهل والحال هذه إذا أثبت الابن المذكور بعد بلوغه رشيداً أن  
 أباه يستحق في الارض المذكورة بالوجه الشرعي يجبر العلم المذكور على تسليم  
 نصيب اخيه لابنه المذكور في الارض المذكورة سيما وان الابن لم يمض بعد بلوغه الى  
 الآن ثلاث سنين (اجاب) اذا كان لابي الابن حق ثابت في تلك الارض الى ان  
 مات عن ابنه فهو احق به من غيره اذا كان قادراً على زراعتها ودفع مؤنتها ولو  
 بنائبه كوصيه مالم يقم بذلك الابن ما يبطل احقية نصيب أبيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أخوين كل منهما في معيشة واحدة وكل منهما له أموال خاصة به من عقار  
 ومواس وأطيان زراعية وأميرية ولكل منهما ابن بالغ فانه رد كل من الابنين المذكورين  
 عن أبيه في معيشة واحدة ولا يري دكل منهما مقاسمة أبيه فيما يبيده من طين زراعتيه  
 بالجير على أبيه فهل لا يجابان لذلك ولا حق للابن في مال أبيه مادام الابن حياً (اجاب)  
 لا يجبر الاب على مقاسمة ابنه فيما يستحقه الاب من ارض الزراعة الخاصة به بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنان بالغان لا كبيرهما أولاد أوصى لهم  
 بثلث ما هو تحت يده وجار في تصرفه وانخرج بذلك حجة شرعية من المحكمة بالحروسة  
 وحجة أخص من قاضي بلده ثم بعد مدة ترك حقه باختياره من اطيان الاميرية لكل من  
 ولديه وأولاد ابنه الا كبير وخص كلا منهما بشئ معلوم مفروض معين فوضع كل من ولديه  
 وأولاد ابنه يده على ما ترك له اختياراً وصار كل منهما يزرع ما يستحقه من ذلك بالترك  
 الاختياري المذكور ويدفع ما عليها لجهة بيت المال حال حياة التارك للارض وصحته  
 مع تمكين الحماكم لكل من المتروك لهم مما يبيده ثم مات التارك المذكور عن ذكر  
 فأراد احد ولديه منازعة أولاد الآخر فيما ترك لهم على الوجه المسطور ويريد نزع ذلك  
 من ايديهم لياخذ نصفه متعللاً بعدم صحة الوصية في الاطيان الاميرية والحال ان أولاد  
 الولد المذكورين واضعون ايديهم بمقتضى الترك الاختياري من جدهم المذكور على  
 الوجه المسطور لا بالوصية المذكورة فهل اذا تحقق ما ذكر شرعاً يمنع الولد المذكور من  
 منازعة أولاد اخيه فيما يستحقونه عن جدهم المذكور على الوجه المسطور بدون وجه  
 شرعي (اجاب) نعم يمنع من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على قطعة أرض زراعية اميرية صار يتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

جمادى الاولى سنة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١١

ثم مات عن ابن فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة خمس عشرة سنة  
فادعى الاخر رجل اجنبي على واضع اليد انه يستحق الارض المذكورة عن ابن عم ميت  
له وان ابن عمه الميت كان اودعها عند مورث واضع اليد ويريد اخذها من واضع اليد  
بطريق الارث عن ابن عمه المذكور فانكر واضع اليد دعواه والحال ان ابن عمه كان  
حاضرا مشاهدا للتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير  
منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى  
بعد هذه المدة حيث أنكر واضع اليد دعواه (اجاب) نعم ولا يستحق ابن العم المذكور تلك  
الارض والحال ما ذكر اذا لا يحري التوارث فيها فليس له المعارضة بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة ارض زراعية اميرية وله ابن ليس له  
وارث سواه فيمكن المحاكم منها رجلا اجنبيا فدفع ما كان متأخرا عليها لجهة الديوان  
وأصلح بعضها بعد ان كان غير صالح للزراعة وصار يزرعها ويدفع ما عليها لجهة الديوان  
مدة تزيد على عشرين سنة والابن المذكور مشاهد لذلك وتارك حقه باختياره ولم  
ينازع واضع اليد المدة المذكورة والاخر ادعى استحقاقها عن ابيه وأسقط حقه في  
بعضها الرجل اجنبي ووكله في قبض الباقي من واضع اليد فهل والحال هذه لا يجب الابن  
المذكور لذلك ولا يصح اسقاطه حيث تركها باختياره المدة المذكورة تحت يد واضع  
اليد (اجاب) ليس لمن ترك حقه باختياره من ارض الزراعة الاميرية في مثل تلك المدة  
مع مشاهدته تصرف الغير فيها من غير منازعة ومعارضة واضع اليد ما يحق لان ما ذكر  
مسقط للحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب اطيان اميرية أسقط  
حقه منها باختياره لمجموعة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمسقط لهم يزرعون  
الارض المذكورة ويدفعون خراجها المدة المذكورة قام الاخر اولادهم المسقط  
ينازعون واضع اليد عليها ويريدون رفع يدهم عنها متعللين بان ابا المسقط المذكور  
مات في حياة والدهم وانه لا يستحق في الاطيان المذكور شيئا وصدقهم المسقط على  
ذلك والحال ان اولاد المذكور بن والمسقط مقيمون في البلد ومشاهدون لتصرف  
واضع اليد على الارض المذكورة ولم يدعوا ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي تلك  
المدة فهل والحال هذه ليس لهم منازعة واضع اليد على الارض المذكورة ولا عبارة  
بتصديق المسقط المذكور ولا ولا دعه بما ذكر ويمنعون من معارضة واضع اليد بدون  
وجه شرعي (اجاب) اذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة ووضع المسقط لهم  
أيديهم على الارض تلك المدة وهم يزرعونها ويتفقون بها ويدفعون ما عليها للجانب  
بيت المال مع مشاهدة اولادهم المسقط لذلك وترحم بالاختيار وعدم منازعتهم من  
غير مانع لا تسمع دعواهم على واضع اليد بما ذكر لانه من الاول النهي عن سماع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والثاني

جادی الاولی سنة

ثم لهم لتلك الارض مع مشاهدته تصرف الغير فيها تلك المدة فان ذلك مسقط للحق على  
فرض تحققة ولا عبرة بتصدق المسقط لاولاد عه بعد مضي تلك المدة وانتقال الحق  
لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض زراعية اميرية من  
مدة نحو عشر بن سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ثم  
مات عن اولاد ذكور وضعوا ايديهم على الارض المذكورة وصاروا يزعمونها  
و ينتفعون بها مع تمكن الحاكم لهم فيها ثم بعد مضي عشر سنين ادعى رجل من اهل البلد  
على واضعي اليد ان الارض المذكورة كان رهنها تحت ايديهم فانكروا دعواه فهل  
والحال هذه اذ لم يثبت المدعى المذكور دعواه الرهن واستحقاقه في الارض المذكورة  
با لينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضعي  
اليدين في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة والحال ما ذكر والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة ابناء ومما ترك ارض زراعية اميرية  
استولى عليها اولاده مدة حياتهم ثم ماتوا عن اولادهم ذكور او انا فاستولى عليها  
الذكور مدة حياتهم ايضا ثم ماتوا عن اولادهم الذكور فاستولى الاولاد عليهم مدة  
تزيد على عشر بن سنة وبعد ذلك كله قامت اولاد بنات اولاد الميت الاول ينازعون  
واضعي اليد المذكور بن في تلك الارض ويطلبون ميراث امهاتهم فيها فهل لا يجابون  
لذلك حيث لا تستحق البنات في الاطيان الاميرية شيئا بطريق الارث (اجاب) لا يجرى  
التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها  
قسمة الميراث وانما الحق فيها بعدموت المستحق لولده الذكور لا بجهة الارث بل بطريق  
الاحقية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرغ لاخر عن افدنة طين معلومة بارض  
خراجية في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم قبضه الفارغ من المفروغ له وكتب بينهما  
بمقتضى ذلك حجة شرعية لدى قاضي الجهة وبعد ذلك غاب الفارغ من البلد وتوجه الى  
جهة أخرى واستمر المفروغ له بزرع تلك الافدنة تسع سنين والفارغ غائب عن البلد ثم  
حضر من غيبته وادعى على المفروغ له ان فراغه عن الافدنة المذكورة كان مكرها  
فيه من شيخ بلدته بسبب ضربه الشديد له المتكرر منه له في اوقات متعددة على دفع  
مبلغ معلوم كان عليه فهل اذا كان الفراغ بسبب الاكراه على دفع ذلك المبلغ من غير  
أن يامر بالفراغ عن تلك الافدنة لا يكون اكراه شرعيا ولا يقدر في صحة الفراغ  
المذكور وعلى فرض كون الاكراه واقعا على الفراغ عن تلك الاطيان وغاب المكره  
عن بصر المكره وذهب بنفسه للقاضي واعترف له طاعا وأجرى القاضي بينهما صيغة  
الفراغ لتلك الاطيان وقبض المبلغ طاعا ايضا يكون ذلك نافيا لاكراهه شرعا واذا  
قلتم بذلك فهل اذا ترافعا لدى قاض آخر وأثبت الفراغ الاكراه على الوجه المشروح  
لايسوغ للقاضي الحكم بالاكراه وفسخ الفراغ المذكورين واذا حكم بذلك لا يكون

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

١٧

حكمه واقعا موقعا شرعى (اجاب) الا كراه على دفع دين على المكره من غير امره  
بالفراغ لا يكون اكرها على ذلك الفراغ فاذا صدر الفراغ المذكور بالاختيار صحيحا  
لا يكون للفراغ ابطاله باثبات انه كان مكرها على هذا الوجه ولا يحكم بفسخه بعد صدوره  
صحيا بدون موجب شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور  
واناث فوضعت اولاده المذكور ايديهم على قطعة ارض زراعة اميرية بطريق الاحقية  
عن ابيهم المذكور وصاروا يتصرفون فيها زيادة على ستين سنة ثم وضعت اولاد  
اولاد الرجل المذكور ايديهم بعد موت آبائهم على تلك الارض نحو ست عشرة سنة ثم  
ادعى الا ان اولاد الاناث المذكور ادعى على واضعى الايدي المذكورين بان لهم في تلك  
الارض حقا عن امهاتهم بطريق الارث فهل حيث كان الامر ما هو مسطور لا يجابون  
لذلك وتبقى الارض تحت يدهم ذكروا وانا المدعين المذكورين كانوا حاضرين  
ومشاهدين للتصرف المذكور مدة تزيد على اربعين سنة وكذلك امهاتهم من قبلهم  
مشاهدات للتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع ترك الجميع باختيارهم  
(اجاب) نعم لا يجاب اولاد الاناث لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل يستحق قطعة ارض اميرية اسقط حقه منها باختياره لاخر في نظير مبلغ معلوم  
فوضع المسقط له يده عليها وصار يصلحها ويزرعها ويدفع خراجها مدة من السنين ثم  
بعد ذلك ادعت زوجة المسقط على المسقط له ان الارض المذكورة حقها ولاحق  
لزوجها فيها وتريد رفع يد المسقط له عنها والحال ان الزوجة المذكورة حاضرة بمجلس  
الاسقاط عالمة به ومشاهدة لتصرف المسقط له في الارض المذكورة من وقت الاسقاط  
الى الان فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى حضورها بمجلس الاسقاط وعلمها به ومشاهدتها  
لتصرف المسقط له لا تسمع دعواها بما ذكر حيث انكر واضع اليد دعواها مع تركها  
لذلك الارض اختيارا مدة وضع يد المسقط عليها وبعد الاسقاط بثلاث سنين (اجاب)  
لا تجاب زوجة المسقط لرفع يد المسقط له عن تلك الارض اذا تحقق ما ذكر بالسؤال  
بالوجه الشرعى بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميرية  
مات عن ابنه واستولى عليها رجل اجنبى وتنازع معه ابن الميت في شأنها واخذ منه بعض  
طين ابيه بواسطة الحاكم وكان لابن الميت اولاد عم في عياله ياكلون ويشربون من جملة  
عائلته او اذوا من اربعة ابن الميت فيما اخذه من طين ابيه و يطلبون اخذ حصته منه  
متعللين بانهم كانوا معاوين لابيه قبل موته فهل لا يجابون لذلك والحال هذه (اجاب)  
مجرد معاونة اولاد المذكور بن لابي المستحق في اشغاله لا يوجب استحقاقهم فيما هو  
مختص به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من قطعة ارض زراعة اميرية  
لرجل آخر باختياره فاستولى عليها المسقط له وصار يتصرف فيها بالزرع والقلع مدة  
تزيد على عشر سنين ثم بعد ذلك اراد صاحبها الاصل اخذها من واضع اليد متعللا بانه

١٢٧٣ ١٨

١٢٧٣ ١٨

جادى الثانية

١٢٧٣ ١٠

استولى عليها بطريق القهر والغلبة وينكر الاسقاط المذكور فهل اذا ثبت ووضح اليد  
الاسقاط بالبينة الشرعية يكون الحق له ويمنع المسقط من معارضته والحال هذه  
(اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذكور بالاختيار بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة  
لا يكون للمسقط والحال ما ذكر معارضة المسقط له في تلك الارض بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وله ارض زراعية اميرية استحقها  
ابناؤه بعده وموتوا واختص كل واحد منهم بحصة من الارض المذكورة وحين القسمة  
حصل الرضا والتوافق على ان يتركوا لواحد منهم جانباً عما يستحقونه من الارض  
زيادة عن نصيبه فتركوه له باختيارهم ورضاهم ووضع كل منهم يده على حصته وزرعها  
واقهرهم الحاكم السياسي على التوافق المذكور فهل اذا اراد احدهم الرجوع فيما  
اعطاه لاختيه برضاه متعللاً بان الحاكم السياسي جبره ولم يثبت ذلك بوجه شرعي لا يجاب  
لذلك (اجاب) اذا ثبت الاسقاط والترك الاختياري من الاخوة لاختيم في بعض  
الارض مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهم الرجوع فيما اسقطه له بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت بالغة وعن أخ لآب  
وترك عقاراً ونخلًا ومن جملة ذلك قطعة أرض زراعية اميرية جزيرة أثر فاخذ كل من الزوجة  
والبنت حقتها في العقار والنخل بالفريضة الشرعية وتركتا ارض الجزيرة الاميرية  
للالخ ووضع الاخ يده على الارض ومسحت عليه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على  
خمس وثلاثين سنة ثم مات عن ابن فوضع ابن الابن يده على الارض ومكنه الحاكم  
منها فصار يتصرف فيها مدة ست سنوات ثم بعد ذلك ارادت الابنت الميت الاول ان  
تأخذ نصيبها في أرض الزراعة الاميرية بطريق الارث عن ابيها بعد تركها لمجد واضح  
اليده المدة المذكورة باختيارها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب  
البنت المذكورة لذلك اذا كان الواقع كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
أخذ أرضاً بوراً غير قابلة للزراعة من المتولى من طرف الديوان على أن يصلحها ويهيشها  
للزراعة ويزرعها بشرط ان تكون عليه كل سنة باجرة معلومة أقل من الخراج مدة من  
السنين معينة وانها بعد مضي تلك المدة تكون عليه بالخراج الكامل فاصلحها وطم  
المنخفض وكسح المستعملى منها بمواشيها وآلاته وخدمته وهياً جسورها وحفر مساقبها  
وغرس فيها جملة أشجار وبنى بهادقاً والحفظ مواشيها وآلاته وما يخرج من الزراعة ثم  
قبل انتهاء مدة الاجارة التي أبرتها أقل من الخراج مات واضح اليد المتصرف المذكور  
فانتصب أحد أولاده متصرفاً بدله باذن باقيهم وصار يزرعها وواخوته الارض  
المذكورة ويستغلونها بمواشي والدهم ومهماتهم ولما انتهت مدة الاجر القليل ضرب  
عليها الخراج اسوة غيرهما من الاطيان وما زال الاخ الكبير واخوته يستغلونها سوية  
بينهم ويخدمونها بالمواشي والآلات المخلفة عن أبيهم وغيرهم من المواشي والآلات



جادی الثانية سنة

٢٨

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٠

٨

١٢٧٢

المشتركة بينهم غير ان المكتوب في الديوان اسم الاخ الكبير فهل اذا مات والحال هذه  
 و اراد اولاده الاختصاص بتلك الارض دون اعمامهم لكونها في الديوان باسم ابيهم  
 لا يجابون لذلك لكون وضع اليد والتصرف بينهم واحدا ولا يكون لهم الانصيب  
 والذهب (اجاب) اذا كان الحق في تلك الاطيان ثابتا للاخوة المذكورين بالسوية  
 عن ابيهم بطريق الاحقية ولم يوجد ما يفيد سقوط حق بعضهم منها لا يكون لاولاد احدهم  
 بعد موته منع اعمامهم بما يستحقونه فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث لم يختص  
 بها احدهم في تلك المدة بما يوجب الاختصاص والله تعالى اعلم (سئل) في ارض  
 زراعة اميرية بمصر اصحاب الارض المذكورة عن زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان  
 وتجمد عليهم قدر معلوم من الدراهم لجهة الديوان وتركوها الارض المذكورة  
 باختيارهم للعالم فوزعها الحاكم على رجل آخر ومكنه منها وكلفت باسمه لقدرته على  
 زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان بعد دفع ما عليها من المتأخر لجهة الديوان وصار  
 واضعا يده عليها بزراعتها ويدفع خراجها هو واولاده مدة عشرين سنة من غير منازع ولا  
 معارض لهم فيها المدة المذكورة والآن اراد التاركون للارض المذكورة ان يأخذوها  
 من واضع اليد بعد مضي هذه المدة وهم مشاهدون لتصرفه وانتفاعه بها هو واولاده  
 وهم ساكنون لم يدعوا ولم ينادوا من غير مانع شرعي فهل والحال هذه لا يجابون  
 لذلك ويسقط حقهم بالسكوت والترك اختصارا (اجاب) اذا تحقق ما هو مسطور  
 بالسؤال لا يكون لهم معارضة واضع اليد على تلك الارض لسقوط حقهم منها بما ذكر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اشقاء في معيشة واحدة كان احدهم شيخ بلد  
 وحصل انكسار في المحضة وباعوا املاكهم وسددوا ما عليهم للبرى وبقي لهم فدانان  
 مرهونان تحت يد رجل اجني فبعد مدة ردهما لهم واستقط حقهما منهما لم وصارت  
 الارض بيد الجميع مشتركة ثم مات كل من الاخوة الثلاثة عن اولاده المذكور فهل  
 يكون لكل من اولاد الاخوة اخذ ما يخص ابيه لو كان حيا من الارض المذكورة  
 حيث كانت بيد الجميع ولا يكون لورثة احدهم الاختصاص بشئ منها بدون مخصص  
 شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) يموت المستحق لارض الزراعة الاميرية  
 عن اولاده المذكور القادرين على زراعتها ودفع مؤنها يكونون احق بها من غيرهم  
 حيث لم يوجد منهم ولا من ابيهم ما يفيد سقوط الحق فيها وليس لاولاد احد الاخوة  
 المستحقين لتلك الارض منع باقية مما يخصهم منها بطريق الاحقية عن ابيهم بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد خمسة ذكور وترك  
 جانب اطيان اميرية قدرها تسعة وثلاثون فدانا فاخذ ثلاثة منهم خمسة عشر فدانا من  
 ذلك وتركوا حقهم من باقي الاطيان المذكورة لاختيارهم باختيارهم كما ترك الاخوان  
 حقهما في الخمسة عشر فدانا للاخوة الثلاثة المذكورين واختص كل فريق بما استقل

١٢٧٢

١١

بمو تصادق الجميع على ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ووضع الاخوان أيديهما على ما ترك لهما من الاطيان بالاختيار ومكنهما المحاكم منها وصارا يزرعانها ويدفعان ما عليها لجهة الديوان مع تكليف ما اختص به كل فريق باسمه ثم بعد مضي مدة أراد الاخوة الثلاثة الرجوع على اخويهما فيما تتركوه لهما من الارض المذكورة بالاختيار فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ويمنعون من المعارضة لاخويهم (اجاب) يسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك الاختياري فليس للاخوة الثلاثة معارضة الاخوين فيما تتركوه لهما من الارض المذكورة بالاختيار وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اسقطا حقهما من رجل من قطعة ارض اميرية باختيارهما وتركاها له كذلك ومكنه المحاكم منها فوضع الرجل المسقط له يده عليهما وصار يزرعها ويدفع خراجها مدة فهل اذا اراد المسقطان الرجوع على واضح اليد واخذ الارض منه متعللين بان الاسقاط كان لافي مقابلة دراھم لا يجابان لذلك حيث

١٢٧٢

٢١

شعبان

١٢٧٢

١

كان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابان لذلك والحال ما ذكر حيث كان الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن بنته وزوجته وعن اولادهم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد قسمة التركة بين ورثة الميت بالفريضة الشرعية ادعى ابن بنت الميت ان جده اوصى له بفدان ارض زراعية اميرية بعد موته فهل والحال هذه لا تصح الوصية في ارضي الزراعة الاميرية (اجاب) لا تصح الوصية في الاطيان الاميرية التي آلت لبيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعيا على جماعة واضعين أيديهم على ارض زراعية اميرية عن مورثهم بانهم اسقطوا حقهم في الارض المذكورة ما فأنكروا ادعواهما وطلب المحاكم الشرعي منهما بيينة على طبق ادعواهما فهل اذا حضر بيينة لا تعرف مقدار

١٢٧٢

١٦

ما اسقطه كل من المدعى عليهم في الارض المذكورة ولا حدودها ولا اسماء اربابها لا تقبل شهادتها حتى يبينوا المقدار والحدود واسماء اربابها ونصيب كل واحد من الجماعة المذكورين في الارض المذكورة (اجاب) يشترط التحديد في الشهادة على العقار كما يشترط في الدعوى به فالشهادة على هذا الوجه المبين في السؤال غير مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعية اميرية اسقطوا حقهم فيها بالرجل في نظير قدر معلوم من الدراهم باختيارهم طائعين مختارين بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالوجه الشرعي فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة ومكنه المحاكم منها وكلفت باسمه ودفع ما عليها من الخراج لجهة الديوان والآن اراد رجل مجاور لتلك الارض المذكورة ان يأخذ الارض المذكورة من المسقط له بالشفعة ويقول انا اولي بهام المسقط له فهل والحال هذه لا شفعة في ارض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها للمسقط له (اجاب) لا تجرى الشفعة في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال والله تعالى

١٢٧٢

١٧

١٢١٣

١٩

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٣

٢٦

اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثلاث وعين زوجته وترك ما يورث عنه شرعا من عروض ونقود وعقار وخلافه ومن جملة متروكاته اطيان اميرية جارية في تصرفه وتحت يده المدة المديدة والسنين العديدة وهو يدفع ما هو ممتص عليها من الاموال الاميرية في كل عام اخذها بالاسقاط الشرعي من مستحقها بموجب حجة شرعية و بعد وفاته وضع أولاده الذكور عليها أيديهم مدة من السنين وهم يتصرفون فيها ويدفعون اموالها الاميرية في كل عام فهل والمحال هذه يكون الحق في الاطيان الاميرية المذكورة لأولاده الذكور خاصة دون الاناث ودون زوجته (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة المتوفى عنها قسمة الميراث وانما تعطى لولده الذكور بطريق الاحقية فاذا لم يوجد من ابناء المتوفى المذكور ترك شئ من تلك الأرض باختيارهم لباقي الورثة يكونون احق بها من باقيةهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية مسووعة باسمه رهنها بيد رجل اجنبي على مبلغ من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن بالغ فطلب اقتساک أرض ابيه من المرتن ودفع الدين له فهل يجب الابن المذکور لذلك حيث كان المرتن مقرا ومعتزفا بان الاستحقاق له فيها عن ابيه اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد من الراهن ولا من ابنه ما يفي بسقوط حقهما من تلك الأرض يكون لابنه اخذها من واصلع اليدها المقر له بها وعلى الابن المذکور دفع ما على ابيه من الدين من تركته لربه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية اميرية خرس اسقطوا حقهم فيها الرجل آخر طائعين مختارين في نظير قدر معلوم من الدراهم ومكته المحاكم منها فوضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج لجهة الديوان مدة ثمان سنين حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة والآن رجع بعض المسقطين في الأرض المذكورة ونازع المسقط له فيها واخذ منه قدرا معلوما من الدراهم زيادة وصدق على الاسقاط الاول للمسقط له المذکور واستقر المسقط له واضعا يده عليها فهل والمحال هذه اذا ثبت الاسقاط منهم والتصديق بالوجه الشرعي في الأرض المذكورة طائعين مختارين واراد بعض المسقطين الرجوع ثانيا في الاسقاط بعد تصديقه لا يجب لذلك ويمتنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الاسقاط المذکور مستوفيا شرائط العحة لا يكون له ولا لاحدهم الرجوع في ذلك ولا منازعة المسقط له فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية اميرية بيد اخوين مات احدهما عن ثلاثة بنين وعن أخيه فعند ارادتهم قسمة ما يخصهم منها بطريق الاحقية عن مورثهم ادعى احد البنين أن اخوه وعمه اسقطوا حقهم منها له من غير مقابلة شئ واظهر وثيقة بذلك وطال النزاع بينهم ثم اصاب جميعا بعضهم مع بعض على ان لكل منهم جزءا من ما معلوم القدر من

تلك الارض وتصادق المدعى المذکور معهم على ذلك ورضى كل به وذلك على يديينة  
 شرعية و بموجب وثيقة ايضا فهل اذا اراد احد البتين المدعى المذکور نقض ما ذكر  
 لايجب لذلك حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي سيما وصدر منه ذلك طائعا مختارا (اجاب)  
 اذا تصادقوا جميعا على ان لكل منهم جزء من تلك الارض بعد دعوى احدهم اسقاط  
 حق الباقي له لا يكون له الرجوع في ذلك حيث تحقق ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وعن اخوة وترك لهم ما يخصه في قطعة  
 ارض زراعية اميرية واستمر البنون واضعين ايديهم على القطعة المذكورة مع اعمامهم  
 في معيشة واحدة ثم ان احد البتين حاز قطعة لنفسه من ماله الخاص به من غير الطين  
 المشترك ثم مات عن ابنه فوضع ابنه يده على الطين الذي حازه والده ثم مات عن ابنه  
 فوضع ابنه يده على الطين المذکور وحازة قطعة ايضا لنفسه من ماله الخاص به وصار  
 يزرعها لنفسه خاصة ويدفع خراجها وما عليها من المطايب للجهة الديوان مدة تزيد على  
 خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه بنو بني اعمامه بان لهم حق فيها ما يريدون مقاسمته  
 فيها فانكر عليهم دعواهم فهل اذا كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف ايدوهم  
 ساكتون لم ينادعوا ولم يمنعهما من الدعوى لا تسمع دعواهم بعد مضى تلك  
 المدة ولا تورث في ارض الزراعة الاميرية ويمنعون من معارضة واضع اليد (اجاب)  
 اذا كانت اليد والتصرف للابن المذکور على الخصوص مع مشاهدة اقاربه المذکورين  
 تصرفه فيهما وسكوتهم عن الدعوى وتركهم لها مع التمكن من المنازعة في تلك المدة لا تسمع  
 دعواهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات منذ عشر سنين عن بنتين بالغتين وعن  
 ابن عم وترك قطعة ارض زراعية اميرية فوضعتا ايديهما عليها مع التصرف ودفع  
 الخراج بعد ان مكنتهما الحماكم منها والآن يريد ابن العم اخذها منهما مع وجوده وتركه  
 لهما مع اللابانه لاحق للاناث فيها فهل اذا ثبت ما ذكر يسقط حقه منها بالترك الاختياري  
 لاسيما وان الحماكم مكنتهما منها ولا عبرة بتعاليه المذکور ويمنع من منازعتهما فيها بدون  
 وجه شرعي (اجاب) نعم يمنع ابن العم من منازعة البنتين المذكورتين في تلك الارض  
 حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة  
 وبايديهما اطيان زراعية اميرية معلومة فاسقط وترك احدهما حقه باختياره في نظير قدر  
 معلوم من الدراهم لبتى عمه بالغتين بحضرة جمع من المسلمين والآن يريد المسقط  
 الرجوع في الاسقاط منكراله فهل اذا ثبت الاسقاط بالوجه الشرعي لايجب لذلك ولا  
 عبرة بانكاره ويمنع من منازعتهما فيما اسقط حقه منهما لهما بدون وجه شرعي (اجاب)  
 اذا ثبت الاسقاط المذکور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمسقط  
 الرجوع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك لهما خمسة  
 افدنة طين اميرية وعاشا سوية مدة تزيد على سنة ثم خرج احدهما عن معيشة أخيه وترك

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

١٩

رمضان سنة

٢٠ ١٢٧٣

٢١ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

سؤال  
٦ ١٢٧٣

الاخر واضعا يده عليها مدة احدى عشرة سنة وممكن الحاكم واضع اليد المذكور من  
اطيان معلومة من بلد اخرى بعد وفاة اييهما وصار يزرعها لنفسه ويتقربها تسع سنين  
والآن اراد الاخ الخارج مشاركة اخيه في الاطيان التي ممكنه الحاكم منها مدعيانها  
متروكة عن ابيه فهل والحال هذه اذا لم يثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يجاب الاخ الخارج  
لذلك سيما وهي مكلفة على واضع اليد (اجاب) نعم اذا لا يقضى المدعى بمجر دعواه بدون  
اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يستحق ارض زراعية اميرية  
عن ابيه وله عم فاسقط العم حق ابن اخيه القاصر في منفعة الارض لبنته بدون مسوغ  
شرعي وكتب لها وثيقة بذلك والحال ان العم المذكور لم يكن وصيا على القاصر لامن  
قبل الميت ولامن قبل قاض فهل والحال هذه لا يصح الاسقاط ولا ينفذ حيث كان بغير  
مصلحة ويكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا اخذ الارض من بنت عمه المذكور كورة حيث لم  
يجز الاسقاط (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للقاصر المذكور ولم يوجد  
ما ينفذ سقوط حقه منها كعجزه عن زراعتها او تركها اختيارا بعد بلوغه لا ينفذ اسقاط  
العم المذكور والحال ما ذكر من منفعة القاصر في تلك الارض لبنته والله تعالى اعلم  
(سئل) في جماعة يستحقون منفعة قطعة ارض زراعية اميرية اسقط احدهم منفعتها  
لرجل اجنبي بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن باقي الشركاء في مقابلة قدر معلوم من  
الدرهم بموجبه وثيقة شرعية ووضع المسقط له يده عليها وزرعها نحو ثلاث سنين  
والآن يريد المسقط الرجوع منكر الاسقاط المذكور فهل اذا كان الاسقاط المذكور  
ثابتا بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة المسقط له (اجاب)  
اذا ثبت التوكيل والاسقاط المذكور ان مستوفيا كل منهما شرائط الجهة بالوجه  
الشرعي لا يكون للجماعة المذكورين معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي  
ولا عبرة بالانكار والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مستولين على جملة  
اطيان اميرية عجزوا عن زراعتها وعن اداء ما هو مرتب عليها بجانب الديوان فذهبوا  
لرجل وتركوها الاطيان التي عجزوا عنها بالطوع والاختيار واستولى عليها الرجل  
المذكور وصار يزرعها ودفع ما هو متاخر عليها من الاموال الاميرية بجانب الديوان  
في مدة وضع ايديهم عليها ومكثت تحت يده مدة تزيد على سبع سنين فهل حيث  
تركوها مختارين وصار يتصرف فيها واضع اليد المدة المذكور كورة وهم مطلعون على  
تصرفه لا يكون لهم الرجوع ولا حق لهم في منفعة الارض حيث كان تركهم لها بالطوع  
والاختيار ام كيف الحال (اجاب) ليس لمن ترك حقه من ارض سلطانية لغيره  
باختياره ووضع المتروكة له يده عليها وتصرف فيها بالزرع والانتفاع بها ودفع خراجها  
لجهة بيت المال مع التمكن له منها ومشاهدة التارك لذلك مدة من السنين معارضة  
المتروكة له في تلك الارض والحال هذه بدون وجه شرعي لان ما ذكر مسقط للحق كما



شوال

سنة

افتي به الخير الرمي وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض  
 زراعة اميرية تخصه اسقط كل منهما حقه في ارضه الاخر في مقابلة منفعة الاخرى وزيادة  
 دراهم من أحدهما لصاحبه ووضع كل منهما يده على ذلك وكتب بينهما وثيقة شرعية  
 فهل والحال هذه اذا اراد أحدهما الرجوع على صاحبه فيما اسقط حقه منها لاجاب  
 لذلك حيث كان باختيارهما الاسقاط المذكور واذ اتفق ماذكر (اجاب) اذا وقع  
 الاسقاط المذكور مستوفيا شرائط الجهة لا يكون لأحدهما انقضه بدون موجب والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوة يستحقون قطعة ارض زراعة اميرية عن والدهم أحدهم  
 بالغ وللقصر أم وصى عليهم وعلى ما لهم لحفظه واسقط الاخ البالغ نصيبه ونصيب اخوته  
 القصر في الارض المذكورة بدون اذن الوصي واجازتها لامرأة اجنبية وبدون مسوغ  
 شرعي وبدون القيمة فهل والحال ماذكر لا ينفذ الاسقاط في نصيب المسقط المذكور  
 ولا في نصيب القصر حيث لم تجز الوصي المذكور الاسقاط المذكور لاسما وان الوصي  
 قادرة على زراعة الارض المذكورة ودفع ما عليها بالجهة الديوان (اجاب) اذا كان  
 للقصر حق ثابت في تلك الارض وأمرهم وصى عليهم لا ينفذ تصرف الاخ المذكور في  
 نصيبهم على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأولادهم  
 عصبة وله ارض زراعة اميرية فوضعت البنات وأولادهم المذكورون أيديهم على  
 الارض المذكورة ومكنهم الحاكم من زراعتها ودفع ما عليها بالجهة الديوان وصاروا  
 يزرعونها ويتفعلون بها سووية مدة من السنين والآن ارادت بنت الميت منع اولادهم  
 ايها من الانتفاع بها وتختص بها وحدها فهل لا تجاب لذلك ويكون الحق فيها للجميع  
 الورثة المذكورين حيث مكنهم الحاكم منها سووية (اجاب) ليس للبنات بعد وضع  
 اولادهم أيديهم على تلك الارض معها وتصرفهم فيها مدة من السنين وهي تاركة  
 ساكنة محتارة مع سكين الحاكم الذي له ولاية التمكين اولادهم والبنات منها  
 الاختصاص بها والحال ماذكر بدون مخصص شرعي والمصرح به ان الاحق بالارض  
 السلطانية بعد موت زواجها ولده الذكور فقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ابنين وترك لهما جانا من اطيان الزراعة الاميرية ورعى شيخ البلد عليهما جلة من  
 الاطيان الاميرية أيضا وهما في معيشة واحدة وكسب وسعي واحد فهل والحال هذه  
 تكون تلك الاطيان التي تركها لهما والديهما والاطيان التي رماها شيخ البلد عليهما  
 مناصفة بينهما ولا يتبع الاشتراك فيها خروج الورد من دفتر الصراف باسم أحدهما واذا  
 كان لأحدهما ابناء في عياله وأراد ان يجعل لهم حصة من تلك الاطيان لاجاب لذلك  
 لاسما ولا يبناء المذكورون حذوا بعد رعي الطين المذكور بمدة (اجاب) ليس لأحد  
 الابنين الاختصاص بما تحت أيديهما من تلك الاطيان المخالفة لهما عن ايبيهما ولا بما  
 اعطى لهما سووية من قبل شيخ البلد بدون مخصص شرعي وليس لاهل ابناء أحدهما أخذ

١٢٧٣

١

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٠

شوال

سنة

٢٠

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

حصه من تلك الارض بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض  
 اميرية يستحق فيها رجل ثلثها وآخر الثلثين مات مستحق الثلثين عن ابنين بالغين فوضع  
 مستحق الثلث يده على جميعها واسقط المنفعة منها لرجل اجنبي بدون اذن واجازة من  
 الابنين المذكورين فهل لا ينفذ الاسقاط في ثلثي الارض المذكورة حيث كان الحق  
 ثابتا للابنين المذكورين في ثلثي الارض عن ابنيهما بدون اذن واجازة منهما (اجاب) اذا  
 كان حق الميت ثابتا في تلك الارض ومات عن ابنيه البالغين وهما قادران على زراعتها  
 ودفع مؤنهما لجهة بيت المال فهم احق بنصيب والدهما منها فاذا لم يوجد منهما ما يفيد  
 سقوط حقهما منها كاهما لها وتركها باختيارهما لا يكون لشريكهما المذكور اسقاط  
 حقهما منها بدون اذنهما ويكون اسقاطه في نصيبهما والحال ما ذكر موقوف على  
 اجازتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عرض للثما كم ان يعطيه جانبان من أرض  
 الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال تحت ولايته فاعطاه جانبان منها وصار يزرعها  
 ويتنفع بها ويدفع ما عليها من الخراج لجانب الديوان مسانعة وكان لذلك الرجل اخ  
 غائب بالديار الشامية فحضر من غيبته ودخل في عائلة اخيه واقام معه نحو سبع سنين ثم  
 اراد الخروج من عائلة اخيه فهل والحال هذه اذا طلب مقاسمة اخيه في الاطيان التي  
 مكنه منها الحماكم لا يقضى له بذلك وتكون الاطيان حقاً لمن هي في يده خاصة دون غيره  
 (اجاب) حيث مكن الحماكم واضع اليد على تلك الارض منها بانفراده وصار يزرعها  
 ويتنفع بها ويدفع ما عليها من الخراج مدة غيبة اخيه وقبل دخوله في عائلته  
 لا يكون للاخ المذكور والحال ما ذكر مشاركتة فيها بدون وجهه بوجهها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده وله أرض زراعية اميرية واضع يده عليها  
 يزرعها ويدفع ما عليها لجهة الديوان مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ابنه البالغ  
 وعن أبيه وعن أخيه فوضع ابن الميت يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع  
 خراجها حال حياة جده اربع سنين وبعد موت جده مدة تزيد على خمسة عشرة سنة من غير  
 منازع ولا مدافع له فيها هاتين المدينتين والآن اراد العلم ان ياخذ حصه في الارض  
 المذكورة بالارث عن أبيه فهل اذا كان الجده المذکور تاركا باختياره في الارض  
 المذكورة لابن ابنه المذکور حال حياته حتى مات وكذا عمه المذکور المدة المذكورة  
 يسقط حق العم منها على فرض سبق تحققه ولايجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية  
 (اجاب) اذا كانت تلك الارض لابي الابن المذکور وخاصة دون أبيه وكان منفردا عن  
 عائلة أبيه حال حياته واستمر واضع يده عليها المدة المذكورة حال حياة أبيه من غير  
 معارضة من الاب له فيها الى ان مات واضع اليد عن ابنه فوضع يده عليها وصار يزرعها  
 حال حياة جده تلك المدة وبعد موته كذلك لا يكون لعمه معارضته فيها والحال ما ذكر  
 بدون وجه شرعي اذ هو احق بهما من ابي الميت وأخيه والله تعالى اعلم (سئل)

فأرجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية أسقطها الرجل اجنبي طائعا مختارا في تده  
 معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بيعة شرعية وكتب في شأن ذلك حجة شرعية  
 ووضع المسقط له يده عليها وصار ينفع بها مدة سنتين ثم بعد ذلك أراد المسقط المذكور  
 ابطال الاسقاط المذكور متعللا بان الاسقاط المذكور في الارض المذكورة كورة بغين  
 فاحش وبدون القيمة فهل لا يجب لذلك ويكون الاسقاط المذكور صحيحا نافذا ولا  
 عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون  
 للمسقط الرجوع فيما أسقطه والا فله الرجوع ولا عبرة بدعوى مجرد الغبن في بدل الاسقاط  
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على أولاد أخته القصر ضم الوصي هؤلاء  
 الأولاد لنفسه بمنزله واستولى على عقارهم ومن جملة ذلك العقار قطعة أرض زراعية  
 أميرية طلبت القصر بعد بلوغهم الارض من الوصي فأعطاهم بعضها منها وامتنع من تسليم  
 باقيةا وبعد استمرار الطلب باخذ باقيةا أعطاهم قطعة أرض بدلا عن الباقي المذكور  
 ثم بعد موت الوصي ظهر ان البذل ليس للوصي بل للرجل آخر استحقه بالبيعة الشرعية  
 فهل يكون لهم الرجوع على أولاد الوصي وأخذهم ذلك الباقي من أرض أبيهم حيث  
 ظهر البذل مستحقا للغير ولم يوجد ما يفسد سقوط حقهم منها كمضي خمس عشرة سنة  
 مع ترك الطلب فيها وذلك الوصي من قبل أبيهم سيما ولم يوجد من كل من الفريقين  
 اسقاط حقه من أرضه للآخر وإنما أعطاه الارض المذكورة على سبيل المبادلة في الزرع  
 و بعد انتهائها ياخذ كل أرضه لكون أرض الأولاد كانت مشغولة بزراعة الوصي  
 (اجاب) اذا كان الحق في تلك الارض ثابتا للأولاد المذكورين ولم يوجد منهم ما يفيد  
 سقوط حقهم منها كعجزهم عن زراعتها أو تركهم أياها باختيارهم بعد البلوغ والتمسك  
 مدة من السنين أو اسقاط للغير يكون لهم استردادها من يد ورثة الوصي المذكور والا  
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أوصى لابن ابنه بجانب من أرض الزراعة الاميرية  
 بعد موته ثم بعد ذلك مات الموصي عن ابن ابنه المذكور وعن ابن بالغ رشيد ولم يجز الابن  
 ذلك فهل والحال هذه لا تصح الوصية في أراضي الزراعة الاميرية ولا تنفذ ويكون الحق  
 فيها لابن الميت حيث كان قادرا عليها (اجاب) صرح علماؤنا بعدم صحة الوصية في  
 اطيان الزراعة الاميرية التي آلت لبنت المال اذ لا ملك فيها المزارعها وإنما يستحق  
 منفعتها مادام قائما باداء ما عليها لجهة بيت المال فاذا لم يوجد من المستحق اسقاط لمنفعتيها  
 حال حياته لابن ابنه بل أوصى له بتلك الارض بعد موته لا يعتبر مجرد ذلك بناء على  
 ما سبق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية أسقط  
 منفعتها لاختيه في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بموجب حجة شرعية ثابتة  
 المضمون فوضع المسقط له يده عليها وصار يزورها ويدفع ما عليها من الخراج مدة من  
 السنين ثم غاب المسقط المذكور بجهة معلومة فأراد ابنه ابطال الاسقاط في الارض

١٢٧٣

ذي القعدة

١٢٧٣

١٢٧٣

ذى القعدة سنة

كورة منكر او جاحد الاسقاط ابيه في الارض المذ كورة للرجل المذ كور فهل  
 حال هذه اذا كان الاسقاط في الارض المذ كورة ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون لابن  
 المسقط المذ كور معارضة عمه في ذلك بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى ابن المسقط  
 المذ كور حيث لم يكن وكيل عن ابيه في ذلك (اجاب) لامعارضة لابن المسقط حال  
 غيبة ابيه في ذلك والحال ما ذكر ولا يكون خصما بدون وكيل عن صاحب الحق والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما يستحق قطعة ارض زراعة اميرية على حدة  
 عن ابيه اسقط احدهما حقه منها لاختاره في نظير قدر معلوم من الدراهم  
 بموجب حجة شرعية من نائب الشرع في غرة جاسنة ٧١ ثم اسقط المسقط له الارض  
 المذ كورة لرجل اجني في نظير قدر معلوم من الدراهم طائعا مختارا بموجب حجة شرعية  
 ثابتة المضمون في غرة جاسنة ٧١ ولم يضع المسقط له الاثاني يده على الارض المذ كورة  
 الا بعد سنتين وثلاثة اشهر فبعد وضع يده عليها بعد المدة المذ كورة اراد المسقط الاول  
 منازعة واضع اليد المذ كور منكر او جاحد الاسقاطه في الارض المذ كورة لاختاره فهل  
 والحال هذه اذا ثبت واضع اليد المذ كور الاسقاط المذ كور في الارض المذ كورة منه  
 لاختاره طائعا مختارا لايجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اسقاط المنكر حقه  
 من تلك الارض لاختاره باختياره مستوفيا شرائط الصحة وان احاد اسقط حقه منها لواضع  
 اليد ايضا كذلك لا يعتبر انكار المنكر لذلك ويمنع من معارضة واضع اليد في تلك  
 الارض بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض  
 زراعة اميرية عن ابيه وضع جماعة ايديهم عليها اربع سنين بدون وجه شرعي فطلبها  
 المستحق منهم فسلم احدهم له في ذلك وامتنع باقي الجماعة عن تسليمها له فهل والحال هذه  
 اذا ثبت الحق فيها للمدعي عن ابيه بالبينة الشرعية يجبر باقي الجماعة على تسليمها له ولا  
 عبرة بامتناعهم عن تسليمها له بدون وجه شرعي (اجاب) على فرض ثبوت اصل الحق  
 للمدعي في تلك الارض فان تحقق منه ترك اختيارها في تلك المدة وغيره يتصرف فيها  
 ويزرعها مع تمكنه من مطالبة الغير بتسليمها له يسقط حقه منها ولا يكون له انتراعها من  
 باقي الجماعة والا فله رفع ايديهم عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لاجني  
 ربع فدان في ارض خراجية وسلمه له ووضع الموهوب له يده عليه مدة ثم بعد ذلك اشترك  
 الواهب والموهوب له في عمل ساقية في ربع الفدان المذ كور فعملها سوية بينهما  
 وصار يسئلاها مدة اربع سنوات معا ويتفع الموهوب له بما بقي من ربع الفدان  
 المذ كور ويدفع ما عليه لجانب الديوان المدة المذ كورة ثم بعد ذلك اراد الواهب الرجوع  
 في ربع الفدان المذ كور فهل والحال هذه لايجاب لذلك سيما مع ترك الواهب المذ كور  
 لربع الفدان اختيار تلك المدة (اجاب) صرح علما وثانان ارض الزراعة الاميرية  
 ليست مملوكة لاربابها وانما لهم حق الانتفاع بها فلا يصح بيع رقبته ولا هبتها ولا رهنها

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

ويسقط الحق منها بالاسقاط والترك الاختيارى للغير ولو بلغ المدة تجوز ان تحق  
مالك منفعتهما ما ذكر لغيره سقط حقه منها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
بنتين متزوجتين وعن بنى أخويه الشقيقين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكة  
قطعة أرض زراعة أميرية فوضع بنو الاخوين أيديهم عليها بمسكين الحماكم لهم فيها فهدر  
اذا نازعت البنات بنى الاخوين ويريدان أن يأخذوا القطعة الأرض المذكورة لا يجابان  
لذلك ويكون الحق في الأرض المذكورة لمن مكنه الحماكم منها سيما وان البنات المذكورتين  
تركنا حقهما باختيارهما لغيرهما عن زراعتهم في القطعة الأرض المذكورة  
(أجاب) صرح علماؤنا بعدم جريان التوارث في أرض الزراعة الاميرية فلا تقسم بين  
الورثة قسمة الميراث وحيث مكن الحماكم الذى له ولاية التمسكين بنى الاخوين  
المذكورين من تلك الأرض ووجد الترك الاختيارى من البنات وكانتا عاجزتين عن  
زراعتها كما هو مذكور لا يكون لهما بعد ذلك منازعة أبناء الاخوين المذكورين فيها  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض  
زراعة أميرية عن أبيه غاب عن بلد مدة فاستولى عليها شيخ بلده بدون وجه شرعى  
وأسقطها لرجل أجنبي في نظير مبلغ من الدراهم ثم حضر الغائب المذكور وأراد أخذها  
من واصل اليد فامتنع من تسليمها له مدعى ان شيخ البلد المذكور أسقطها له فهل والحال  
هذه يكون الاسقاط المذكور موقوفا على اجازة الغائب المذكور فان اجازته نفذ وان  
رده بطل وله أخذها من واصل اليد ولا عبرة بدعواه (أجاب) اذا أهل المزارع الأرض  
السلطانية وعطلها تعطلا لا يضرب بيت المال أو تركها باختياره مدة من السنين سقط حقه  
منها وليس له معارضة غيره فيها فاذا تحقق ان الأرض المذكورة كانت في مزارعة  
الرجل الاول فان وجد منه ما يفيد سقوط حقه منها لا يكون له معارضة الغير فيها والا  
كان له المطالبة باستردادها من واصل اليد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة تستحق قطعة أرض زراعة أميرية تركت حقهما منها باختيارها طائفة مختارة لاولاد  
زوجها المذكور ووضع الاولاد المذكورون أيديهم عليها ومكنهم الحماكم منها وصاروا  
يزرعونها ويدفعون ما عليها بجانب الديوان مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهى مشاهدة  
لذلك المدة المذكورة والآن أرادت أن ترجع عليهم وتأخذها منهم فهل لا تجاب  
لذلك ويسقط حقهما منها بالترك المذكور المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تجاب لذلك  
اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين  
وزوجة وخمس بنات وترك أشياء ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعة أميرية فاستولى  
بنوه عليها ومكنهم الحماكم منها ثم مات كل من البنين عن اولاد ذكر واولاد أنثى فاستولى  
ذكر كل عليها ايضا ومكنهم الحماكم منها فهل اذا أرادت تلك الاناث من ورثة كل أخذ  
نصيبهن من تلك القطعة لا يجب لذلك ويمنعن من التعرض لمن مكنه الحماكم منها

١٢٧٣

١٧

ذى الحجة

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٤



(اجاب) حيث مات المزارع للارض السلطانية عن اولاده ذكور او انما فوضع اولاده  
الذكور ايدىهم عليها ومكنهم الحماكم منها ثم ماتوا عن اولاد ذكور كذلك فوضع اولادهم  
الذكور ايدىهم عليها ومكنهم الحماكم منها كما هو مذكور لا يكون للاناث معارضتهم  
في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعى اذا لاحق بالارض السلطانية بعدم موت  
مزارعها ولده الذكور القادر على زراعتها ودفع ثمنها لبيت المال والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يستحق منفعة جانب من اطيان الزراعة الاميرية ويملك حصّة في ساقية  
فيها خربة مات عن ورثة بلغ وقصر فباع الورثة البالغون ووصى القصر حصّة الساقية  
واسقطوا حقهم من ارض الزراعة لرجل في نظير مبلغ دفعه لهم المشتري هو قيمة مثل ذلك  
ووضع يده على الحصّة من الساقية والارض وصار يتصرف في ذلك بالزراعة وغيرها  
ويدفع ما عليها من المال لجهة الميرى مدة اثنتين وعشرين سنة ولم ينازع احد من  
القصر بعد بلوغه مع علمهم بالاسقاط والبيع وحضورهم بالبلدة ومشاهدتهم لتصرف  
واضع اليد والآن قام احد البالغين بعدم موت اخوته يريد انتزاع حصّة اخوته القصر  
من الساقية وارض الزراعة الاميرية من واضع اليد المذكور متعللا بان بيع واسقاط  
الوصى في الساقية وارض الزراعة لم يصادف وجهها شرعيا والحال ان القصر بعد بلوغهم  
مشاهدون لتصرف واضع اليد مدة خمس عشرة سنة ولم ينازعوا مع حضورهم في البلدة  
وعلمهم ببيع واسقاط الوصى فهل لا عبرة بتعلله المذكور بعد ثبوت ما ذكر بالوجه  
الشرعى ويسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالاعراض عنها والترك اختيارا  
(اجاب) اذا استوفى البيع والاسقاط من الوصى في نصيب القصر شرائط الجهة لا يكون  
لاحد البالغين المذكور باطل ما ذكر بعدم موت اخوته القصر وهضى تلك المدة بدون  
وجه شرعى ويسقط الحق من ارض الزراعة الاميرية بالترك الاختيارى والاعراض  
عنها في مثل تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة  
اميرية نزل عنها بالاختيار لابنه البالغ المستقل بنفسه وليس في معيشته فصار الابن يزورها  
لنفسه بطريق الاستقلال ويعطى ما على تلك الارض للدويان ومضى على ذلك مدة من  
الزمان وهو يتصرف فيها اكثر من خمس عشرة سنة والآن اراد الاب الرجوع على الولد  
فهل اذا كان نزوله عنها باختياره لولده لا يمكن من الرجوع على ولده بدون وجه شرعى  
(اجاب) اذا تحقق الاسقاط والترك الاختيارى من الاب لابنه في تلك الارض واستولى  
عليها الابن لنفسه خاصة تلك المدة والاب تارك لها باختياره لا يكون له معارضته فيها  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب ارض زراعة  
اميرية مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها والآن ادعى رجل هو ابن  
اخ لواضع اليد المذكور بان له فيها حق عن ابيه والحال ان اياه كان في معيشة وحده  
خارجة عن معيشة اخيه وهو شاهد لتصرف اخيه المذكور في تلك الارض نحو خمس

١٢٧٢

٢٠

محرم

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٢٨

عشرة سنة ولم يدع ولم يطالب مع تمكنه من الدعوى على أخيه المذكور وكذلك المدعي  
 من ارمشاهد التصرف عنه بعد موت أبيه نحو عشر سنين من غير دعوى وطلب مع تمكنه  
 من الدعوى أيضا فهل والحال هذه تكون دعواه غير مسموعة بعدمضي تلك المدة ويمنع  
 من المعارضة (اجاب) ليس للمدعي المذكور معارضة واضع اليد على تلك الارض فيها ان  
 كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات عن أم واختين وعن ابن عم عاصب وتحت يده ارض زراعة اميرية فوضع ابن العم  
 يده على الارض ومكنه الحاكما منها وصار يتصرف فيها مدة فاودت النساء ان يجعلن  
 الارض ميراثا ولا يأخذن نصيبهن فيها بطريق الارث عن الميت فهل والحال هذه لا يحين  
 لذلك ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية وليس للنساء حق فيها بجهة الارث  
 عن الميت (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي آلت لبيت المال  
 فليس لابن العم ولللاختين والام حق فيها عن الميت المذكور بطريق الارث فلا تقسم  
 قسمة الميراث والحق فيها لمن مكنه الحاكما فيها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين  
 اسقطا وتركا حقهما باختيارهما لا ختمهما شقيقتهما من قطعة ارض زراعة اميرية منذ  
 سنتين فوضعت يدها عليها وصارت تزرعها وتدفع خراجها بموجب وثيقة بذلك ثم مات  
 احدهما عن ابن والاآن يريد الاخ الباقي منع أخته منها منكر او جاحد الاسقاط المذكور  
 فهل اذا كان الاسقاط والترك لا ختمه منه ثابتا لا يجاب لذلك ولا رجوع له عليها ولا  
 يمكن من نزع الارض من أخته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت  
 الاسقاط والترك الاختياري مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ذلك  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض خراجية مدة تزيد على خمسين سنة  
 وهو يتصرف فيها بالزرع وتاديه ما عليها من الخراج الديواني في كل سنة وجميع  
 مطالب الديوان وهي مكتوبة باسمه المدة المذكورة في دفتر الديوان المحفوظ والاآن  
 ادعى اولاد أخى الرجل المذكور عليه بان لهم حصة في الارض المذكورة وفي غيرها مما  
 في يده متعلين بان أباهم كان شريكا وخليطا للمدعي عليه والحال ان أباهم شاهد  
 لتصرف المدعي عليه في الارض المذكورة وغيرها مدة تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم  
 ينازع ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي وكذلك اولاده المذكورون شاهدوا تصرف  
 المدعي عليه في الارض المذكورة وغيرها بقية المدة المذكورة في اول السؤال ولم يدعوا  
 ولم ينازعوا ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي فهل اذا كان المدعي عليه منكر الدعواه  
 لا تسمع دعواه ولا تقبل بينتهم (اجاب) حيث تحقق ان الرجل المذكور واضع  
 يده على الارض السلطانية واستعمالها لنفسه ودفع ما عليها من المئون لجهة بيت المال  
 تلك المدة مع مشاهدة مورث المدعي لما ذكر بلامنازعة ولا دعوى مع التمكن  
 وكذلك اولاده من بعده كما هو مذكور في السؤال لا تسمع دعواه لمضي المدة المانعة

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٤

من سماعها ولو لوجود التركة الاختياري وهو مسقط للحق من الاراضي الاميرية على  
فرض سبق تحقيقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثمانية افدنة أرض زراعية  
اميرية خاصة به رهن منها ستة لابن عمه على مبلغ من الدراهم أخذ منه وأسقط وترك  
حقه باختياره من فدانين لابن بنته البالغ بموجب وثيقة بذلك فوضع ابن البنت يده  
عليهما وصار يزرعهما لنفسه ويدفع خراجهما في حياة المسقط مدة نحو عشرين  
وزيادة ثم مات المسقط عن اربع بنات وعن ابن عمه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا  
من عقار وغيره والآن يريد ابن العم منازعة ابن البنت وأخذ دراهاهم منه في مقابلة الطين  
الذي اعطاه له جده بالاسقاط متعللا بأنه دفع على ما يده من الطين دراهاهم بمجده فهل  
لايجاب لذلك حيث كان الاسقاط من المجد لابن البنت ثابتا ولا عبرة بتعلله المذكور  
و يمنع من منازعته فيما يده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) مجرد التعلل  
المذكور لا يوجب أخذ دراهاهم من المسقط له والحال ما ذكر بدون وجه يوجب ذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة قطعة أرض زراعية اميرية آخرها الرجل  
آخر بقدر معلوم من الدراهم ليزرعها سنة فاخذها المستأجر ولم يزرعها ودفعها للرجل آخر  
ليزرعها السنة المذكورة فوضع يده عليها الرجل الذي أخذها من المستأجر وزرعها ثم  
مات مستحق منفعة الارض المذكورة عن ابنين بالغين وابن قاصر فيه دمضى السنة  
المذكورة طلب بنوه الارض المذكورة من واضع اليد فامتنع من دفعها لهم وادعى انه  
أخذها من أبيهم بطريق البديل فانكر البنون دعواه فهل اذا كان واضع اليد معترفا بان  
الحق في منفعة الارض المذكورة لأبيهم ولم يثبت انتقالها له بوجه شرعي يؤمر برفع يده  
عنها وتسليمها لهم ولا يسقط حقهم فيها والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا ينعى  
لادع مجرّد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فاذا لم يوجد من البنين ولا من أبيهم ما يفيد  
سقوط حقهم من تلك الارض يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن بنتين وابن بالغين وترك قطعة أرض زراعية اميرية فوضع الابن يده على  
الارض المذكورة ومكنه الحماكم منها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الديوان مدة من  
السنين ثم ماتت احدي البنيتين المذكورتين عن زوجها وأخيها وأختها المذكورة فوضع  
فقط ثم مات الابن المذكور عن أخته شقيقة فوضعت الاخت المذكورة يدها على  
الارض المذكورة بتمكين الحماكم لها فيها لكونها قادرة على زراعتها ودفع ما عليها فصار  
تزرعها وتدفع ما عليها للجهة الديوان والآن أراد ابن زوج بنت الميت الاول بعد موت  
أبيه أن يأخذ نصيب أبيه في الارض المذكورة بطريق الارث والحال ان أباه كان تاركا  
حقه بزرعه فيها لأخيه زوجته المذكورة باختياره مدة من السنين الى ان مات فهل والحال  
هذه لايجاب لذلك ولا يجري التوارث فيها ولا تقسم بين الورثة قسمة الميراث ويكون  
الحق فيها لمن مكنه الحماكم منها حيث كانت واضحة اليد قادرة على زراعتها ودفع

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٢

٣

سنة  
١٢٧٤ربيع الاول  
٤

ما عليها الجهة الديوان (أجاب) لا يحرق التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت  
الى بيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث والمحق فيها لمن مكنه الحاكم منها والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر عن أصوله أسقط وترك حقه  
منها باختياره لرجل اجني في مقابلة مبلغ من الدراهم اخذه من المسقط له ثم وضع المسقط  
له يده عليها وصار يرزعهما ويدفع خراجها منذ سبع وعشرين سنة من غير منازع له فيها  
بموجب وثيقة شرعية بيده بذلك والآن يريد المسقط الرجوع فيها متعللا بانها مرهونة  
بيده فانكروا اضع اليد دعواه فهل اذا كان الاسقاط منه ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله  
المذكور ويمنع من منازعته فيها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت الاسقاط بالاختيار  
في الأرض المذكورة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار المسقط لذلك وليس له الرجوع فيها  
اسقط حقه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعية أميرية أثر عن أصوله  
أكرهه ذو شوكة بالحبس وتوعده بالضرب على ان يسقط حقه له من جانب منها فاسقط  
حقه من جزء منها بالاكره والحال ان رب الأرض لم يكن عليه دين للميرى ولا لغيره فهل  
اذا كان الاكره المذكور ثابتا باليمين الشرعية لا يسقط حق رب الأرض منها ويكون له  
استردادها وأخذها من المسقط له بعد زوال الاكره اذا تحقق ما ذكر (أجاب) انما يسقط  
الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط الاختياري أو الترك كذلك فاذا تحقق ذلك  
سقط الحق منها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق منفعة قطعة أرض زراعية  
أميرية بالاسقاط ممن له المحق فيها لها وهي واطعة يدها عليها مدة من السنين ترزعهما وتدفع  
ما عليها الجهة الديوان وهي قادرة على زراعتها ودفع خراجها الجهة الديوان تعدى عليها  
زوجها ودفع الأرض المذكورة لرجل اجني واسقط المحق فيها للرجل الاجني بدون  
اذن زوجته المذكورة وبدون اجازتها في ذلك فهل والحال هذه لا يسقط حق المرأة  
المذكورة من الأرض المذكورة ويكون الاسقاط المذكور موقوفا على اجازتها ان  
اجازته نفذ وان رده بطل حيث لم تاذن في ذلك ولم يمض على ذلك ثلاث سنين (أجاب)  
اذا كان المحق في تلك الأرض ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي لا ينفذ اسقاط  
زوجها حقها منها الا تخرب دون اذنها واذا لم يوجد منها ما يفيد سقوط حقها من منفعتها بوجه  
شرعي كاجازة اسقاط الزوج أو ترك اختيارها يكون لها المطالبة برفع يد المسقط له  
على هذا الوجه ونزعها منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أرض  
زراعية أميرية تركها لرجل باختياره طاعة مختار فوضع الرجل المذكور يده على  
الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على تسع  
سنين حتى بنى فيها ساقية وغرس فيها أشجار ارفع اطلع التارك المذكور ومشاهدته له  
في التصرف المذكور المدة المذكورة ولم ينازع فيها والآن أراد التارك أخذ الأرض  
المذكورة من واضع اليد المذكور بعد مضي تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه يسقط

ربيع الثاني

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٧

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٤

١٧

جادی الثانية

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

١٨

حقه من الارض المذكورة بتركه اختيار الواضع اليد المذكورة تلك المدة ولا يكون له  
 نزعهما من يد الواضع اليد المذكورة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يسقط الحق من أرض  
 الزراعة الاميرية بمثل ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين ذكرين  
 وبنت ابن وترك ما يورث عنه شرا ومن جملة متروكاته قطعة أرض اميرية كان رهنها في  
 حال حياته لرجل اجنبي على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد وفاته دفع الابن المذكور ان  
 القدر المرهون عليه الارض المذكورة ووضعها ايديهما عليها دون بنت الابن مسدة  
 سنين وهما يزرعانهما ويدفعان ما عليها لجهة الديوان والآن تريد بنت الابن منازعة  
 الابن المذكورين فيها فهل اذا كانت الارض المذكورة حق المورث وليس لوالدها  
 فيها حق لا تجاب لذلك وتمنع من معارضة واضعي اليد حيث كانت بدون وجه شرعي  
 (اجاب) لا منازعة لبنت الابن الميت حال حياة أبيه مع ابني الميت المذكور فيما هو  
 خاص بمجدها بدون وجه شرعي يوجب استحقاقها لشيء من الارض المذكورة والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أخ وتحت يده قطعة أرض زراعة اميرية  
 فوضعت البنت يدها على الارض ومكناها الحماكم منها وصارت تتصرف فيها مدة عشر  
 سنين ثم مات العم عن ابر ومضى على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فاراد الابن  
 ابن العم ان يأخذ الارض من بنت عمه متعللا بان لاحق لبنت العم في أرض الزراعة  
 الاميرية فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانت قادرة على زراعتها ومكناها  
 الحماكم منها المدة المذكورة ويمنع ابن العم من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي  
 (اجاب) لا يجاب ابن العم لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض اميرية بالاسقاط ممن له الحق فيها اسقاطا  
 صحيحا بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيده الاسقاط له في ذلك من مائة وست وعشرين  
 سنة وهو يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالب لجهة الديوان والآن يدعي على  
 واضع اليد المذكور رجل اجنبي بان الارض المذكورة حقه فانكر المدعي عليه دعواه  
 والحال ان المدعي المذكور لم يكن عنده برهان على دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت  
 المدعي المذكور دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي  
 ويمنع من معارضة واضع اليد المذكور فيها حيث ثبت الاسقاط ممن له الحق فيها  
 (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض  
 كونها مسموعة شرعا وترك الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر شرعي مانع من سماعها  
 فيما عدا ما استثنى والترك الاختياري في الارض الاميرية مع رؤية الغير يتصرف  
 فيها مسقط للحق فيها على فرض سبق تحققه للتارك في مثل تلك المدة ايضا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أربعة اخوة اعطى الحماكم اثنين منهم قطعة أرض زراعة اميرية  
 دون باقي الاخوة ومكناها الحماكم منها وصارت عليهم ما وحازها لانهما وصارا



سنة جادى الثانية

١٢٧٤

١٨

تصرفان فيها وحدهما دون باقى الاخوة مدة تزيده على ست وثلاثين سنة ثم بعد ذلك  
 أراد باقى الاخوة مشاركتهما فيها بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجاب باقى الاخوة  
 لذلك وليس لاحد منهما معارضتهما فيها بدون وجه شرعى سيما ولم تكن من اثر  
 والدهم (اجاب) نعم ليس لباقى الاخوة ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى  
 يوجب الاشتراك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعية اميرية نحو  
 قدانين وربع اسقط وترك حقه باختياره منها لابنه البالغ المنفرد عنه فى معيشة وحده فى  
 مقابلة مبلغ من الدراهم قبضه الاب منه بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون فوضع الابن  
 يده عليها وزرعها لنفسه من ماله الخاص به ثم آجرها لاسمه وصار يأخذ اجرتها منه فى كل  
 سنة مدة نحو سبع سنين والآن مات الاب فادعى رجل اجنبى بان الاب اسقط حقه منها له  
 منذ ثلاث سنين فهل اذا كان الاسقاط للابن المذکور ثابتا قبل الاسقاط للاجنبى  
 المذکور لا يصح الاسقاط الثانى ويكون موقوفا ان اجاز له الابن المسقط له سابقا فقد

١٢٧٤

٢١

وان رده بطل اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط من الاب لابنه المذکور  
 فى تلك الارض مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى بتاريخ سابق على اسقاط الاب  
 للاجنبى المذکور ولم يوجد من الابن المسقط له ما يفيد سقوط حقه من تلك الارض بعد  
 ذلك كتركه اختيارا لا ينفذ اسقاط الاب للاجنبى بدون رضا صاحب الحق والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبتين وزوجة وترك ما يورث عنه  
 شرعا ومن جملة ماتركة جنينة بها اشجار وارض زراعية اميرية فوضع الابن يده على ارض  
 الزراعة الاميرية ومكنه الحاکم منها وصار يزرعها ويدفع ما عليها للجهة الديوان مدة من  
 السنين ثم بعد ذلك بنى الابن فى الارض الاميرية بعض اما كن لنفسه من ماله الخاص  
 به بحوا والجنينة المذکورة من خارجها ووضع يده على ذلك والآن تريد الاناث  
 المذکورات اخذ نصيبهن فى الارض الاميرية بجهة الارث الشرعى مع ما بناء فيها فهل  
 والحال هذه لا يجنب لذلك ولا يجزى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية ويكون الحق فيها  
 للابن المذکور حيث مكنه الحاکم منها وكان قادرا على زراعتها ودفع ما عليها للجهة  
 الديوان وما بناء فيها يكون ملكا له (اجاب) لا يجزى التوارث فى ارض الزراعة  
 الاميرية التى آلت لبيت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث وحيث مكن من له  
 ولاية التمكين ابن الميت المستحق لها منها واستمر واضعا يده عليها مدة من السنين يزرعها  
 ويدفع ما عليها للجهة بيت المال فهو احق بهما من يتى الميت وزوجته وما دام فيه النفسه  
 خاص به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اسقط حقه من منفعة ارض اميرية لرجل  
 ثم اسقط المسقط المذکور منفعة تلك الارض ثانيا لرجل آخر فى نظير مبلغ معلوم من  
 الدراهم وقبض المسقط المذکور المبلغ المذکور من المسقط له الثانى فهل اذا ثبت  
 الاسقاط الاول يكون للمسقط له الثانى الرجوع بما دفعه للمسقط (اجاب) اذا وقع  
 الاسقاط الاول مستوفيا شرائط الصحة والزمم يكون الاسقاط الثانى موقوفا على

رجب

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٦

اجازة المسقط له الاول فيبطل برده واذا بطل يكون للمسقط له الثاني الرجوع ببطل  
الاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن والده في معيشة وحده وكان والده  
واضعه عليه على اطيان زراعة اميرية محزر عن زراعتها ودفع خراجها فتركا باختياره فمكن  
الحاكم ولده منها وجبره على زراعتها واداهما عليها من الاموال الاميرية وكلفها باسمه  
ووضع يده عليها في حياة والده مدة ثم يد على ست سنين وصار والده في عائلته فهل اذا  
مات الوالد وكان له ولد آخر ونازع أخاه في هذه الاطيان والمحال هذه لا تكون الاطيان  
المذكورة متروكة عن والده لمن يستحق أرضه الاميرية وهل اذا لم تكن كذلك واشترى  
الابن من غنائمها مواشي وغيرها لا يكون ذلك تركة أيضا عنه (اجاب) يسقط الحق من  
أرض الزراعة الاميرية بالبحر عن زراعتها وتركا اختيارا واذا مكن الحاكم ابنه المنفرد  
عنه في المعيشة لا يكون لابنه الاخر بعد موت أبيهما معارضة الممكن فيها من قبل من له  
الولاية في ذلك بدون وجه شرعي حيث صار الممكن فيها مستحقا لها بافراده وما اشتراه  
الممكن من غنائم تلك الأرض بعد اختصاصه بها لنفسه لا يكون تركة عن أبيه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه وابن أخيه وله أرض زراعة اميرية  
مكن الحاكم منها رجلا وأمره بزرعها ودفع خراجها لجهة الديوان وصار بزرعها ويدفع  
خراجها لجهة الديوان مدة نحو عشر سنين مع حضور بنت أخي الميت وابن أخيه المذكورين  
واطلاعهما على تصرفه فيها المدة المذكورة من غير طلبها او جانب منها وسكوتها هذه  
المدة والآن يريد كل منهما أخذ جانب منها بطريق الميراث عن الميت المذكور فهل  
لا يكون لهما حق فيها ولا يجري فيها توارث ويكون الحق فيها لمن مكنه الحاكم منها ويدفع  
خراجها لجهة الديوان (اجاب) لا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية التي آلت  
لبيت المال ويسقط الحق منها على فرض سبق تحققه بالاعراض عنها والتبرك اختيارا  
في مثل تلك المدة مع مشاهدة تصرف الغير فيها بالامنازعة والله تعالى اعلم (سئل) في  
اخوة وابن عم لهم يستحقون جانب اطيان اميرية وهم واضعون أيديهم عليها مدة طويلة  
ثم توفي ابن العم المذكور عن ولد قاصر وزوجة فبقى الولد في حجر اولاد عم أبيه حتى بلغ  
ثم مات عن أمه واولادها من أجنبي وزوجة فأخذ كل من الورثة ما يستحقه من التركة  
بالميراث الشرعي وبقيت الاطيان المذكورة تحت يد اولاد العم المذكورين يدفعون  
ما عليها من الخراج وغيره للحاكم وينتفعون بها بسائر الانتفاعات مدة خمس سنين مع  
تمكين الحاكم لهم من ذلك والآن بعد مضي المدة المذكورة طلبت الاموال اولادها أخذ  
الميراث فيما يخص الولد المتوفى من الاطيان الاميرية فهل لا يجابون لذلك وتبقى الاطيان  
مع واضعي اليد كما كانت قبل ذلك (اجاب) الاطيان السلطانية التي آلت لبيت المال  
ليست بمملوكة لمن هي باسمه واذا مات مستحقها لا تورث عنه فلا تقسم بين ورثته قسمة  
الميراث وان كان له ولد ذكر فهو احق بهام غيره والا فلولى الامر فيها تمكين من شاء منها

١٢٧٤

٢٧

رمضان

١٢٧٤

٢٢

شوال

١٢٧٤

٩

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية اسقط حقه فيها لجماعة  
 في نظير قدر معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية مسجلة بسجل القاضي المصان فوضع  
 المسقط لهم أيديهم على الأرض المذكورة ومكنهم الحاكم منها وصاروا يزعمونها ويدفعون  
 ما عليها لجهة الديوان مدة تزيد على ثمان سنين والآن أراد المسقط ابطال الاسقاط  
 في الأرض المذكورة منكرًا وجاحدا اسقاطه فيها لهم فهل اذا ثبت المسقط لهم الاسقاط  
 في الأرض المذكورة من المسقط المذكور طائعا محتارا بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك  
 ولا عبرة بانكاره وينع من معارضة واضعي اليد والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاسقاط  
 المذكور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنه وعن أولاد ابن آخر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة  
 ما تركه اطيان زراعية أميرية فاستمر أولاد الابن مع عهدهم في معيشة واحدة مدة من  
 السنين ثم بعد ذلك اقر والعم طين أبيه نصفين واسقط وترك حقه باختياره من النصف  
 بعد القسمة والافراز لأولاد أخيه فاخذوه ووضعوا أيديهم عليه مدة نحو ثمان عشرة  
 سنة وزيادة وهم يزعمونه ويتفقون به ويدفعون خراجهم ثم مات العم عن وورثة منذ خمس  
 سنين فطلبت وورثته الآن الرجوع فيما تركه أبوههم لأولاد أخيه فهل اذا كان الاسقاط  
 والترك من أيهم ثابتا لأولاد أخيه لا يجابون لذلك ولا يمكنون من الرجوع اذا تحقق  
 ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر في السؤال وكان الاسقاط مستوفيا  
 شرائطه المعتمدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية  
 أميرية بالاسقاط والترك الاختياري من آخر فوضع المسقط له يده عليها مدة ثمان سنين  
 وزيادة وهو يتصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها تلك المدة  
 والآن يريد ابن المسقط بعدموت أبيه الرجوع فيها وابطاله متعللا بأنه كان له جزء فيها  
 وان أباه اسقط حقه منه من غير اذنه واجازته والحال انه وقت الاسقاط كان في معيشة أبيه  
 وحاضرا ومشاهدا للتصرف واضع اليد تلك المدة فهل اذا ثبت تركه لها اختيارا تلك  
 المدة لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله وينع من معارضة المسقط له فيها (اجاب) ليس لابن  
 المسقط المذكور معارضة المسقط له في تلك الأرض بعد مضى تلك المدة اذا تحقق ما هو  
 مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اسقط حقه من  
 فدان طين واحدا من أثر أبيه وجد له لعمته بطوعه واختياره وكتب به حجة اسقاط شرعية  
 تبرعاً منه فاستولت على ذلك وانتفعت به مدة من السنين فهل اذا أراد الرجوع بعد  
 ذلك فيما اسقطه لا يجاب لذلك حيث استوفى الاسقاط والترك شرائط الصحة (اجاب)  
 نعم لا يجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجته وأخيه وترك أرض زراعية أميرية فعرضت الزوجة لولي الامر  
 في الأرض المذكورة بيان تاخذ بعضها فمكنها من ربيع الأرض على قدر ما يخصها

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩

١٢٧٥

١٢

صفر

بالميراث ويمكن الاخذ من باقيةا ووضع كل منهما يده على ما مكفه منه ولى الامر فى الارض  
المذكورة وترك كل منهما للاخ ما استولى عليه تركا اختياريا بحضرة بينة شرعية وصار  
كل منهما يتصرف فيما يخصه بانواع التصرفات الشرعية ويدفع ما عليها لجهة الديوان  
لكونها مكفأة باسمه مدة والا ن اراد الاخذ المذكور اخذ الارض المذكورة التى يمكن  
ولى الامر الزوجة منها متعللا بانه اولى بهما منها فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويكون  
الحق فيها للزوجة حيث يمكنها منها ولى الامر وليس له نزع تلك الارض من يدها حيث  
كانت قادرة على زراعتها ودفع ما عليها لجهة الديوان (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال  
ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يستحق منفعة ارض  
زراعة سلطانبة مات عن زوجة وبنت واخوين واخت وللبنت زوج وضع يده على تلك  
الارض مدة تتر يد على ثلاث عشرة سنة بعد موت المورث وتركها للورثة المذكورة وورثون  
جميعهم له تركا اختياريا وممكنه الحماكم منها وكلفت باسمه خاصة واستمر يزرعها لنفسه  
ويدفع ما عليها لجهة بيت المال مع علم الورثة المذكورين واطلاعههم على ذلك وتركهم  
تلك الارض باختيارهم ثم مات الاخوان والاخت المذكورة وورثون عن ورثة فاراد  
ورثتهم الا ن اخذ جزء من تلك الارض بسبب انها كانت مستحقة لمورث مورثيهم مع  
مشاهدة مورثيهم تصرف واضح اليد المذكور فيها السنين العديدة وتركهم اياها له  
باختيارهم وتمكين الحماكم واضح اليد منها ومشاهدة الورثة المعارضين التصرف  
المذكور قبل موت مورثيهم وبعده فهل لا يجبون لذلك والحال ما ذكر وبسقط حقهم  
وحق مورثيهم على فرض كونهم مستحقين لها بما ذكر وينعون من معارضة واضح اليد  
بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجبون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية فترك كل منهما  
حقه من ارضه باختياره للاخ ووضع كل منهما يده على ارض صاحبه بطريق البديل  
واحدث احدهما جسرا فى الارض التى اخذها والثانى غرس قصبافارسيا فى الارض  
التى اخذها منذ سبع سنين والا ن احدهما يريد الرجوع فى ارضه فهل لا يجب لذلك  
(اجاب) يسقط الحق فى ارض الزراعة السله انية بالاسقاط والترك اختياريا وليس لمن  
اسقط حقه اسقاطا معتبرا شرعا معارضة المسقط له فيما اسقنه له بدون وجه شرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) فى رجل له قطعة ارض زراعية اميرية تصرف فيها فى غيبته  
بالاسقاط لرجل اجنبى فى مقابلة مبلغ من الدراهم من غير اذنه ثم بعد وضع المسقط له يده  
على الارض نحو سنة اجاز رب الارض الاسقاط بموجب وثيقة بذلك وبعد مضى نحو ست  
سنوات حضر رب الارض وطلب الرجوع فيها ونزعها من المسقط له منسكرا واجاحدا  
للاجازة فهل اذا ثبت انه اجاز تصرف عمه لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها من المسقط له  
ولا عبرة بانكاره (اجاب) لا يعتبر الانكار مع الاثبات الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٥

١٠

١٢٧٥

٢٢

جمادى الثانية

١٢٧٥

٧

رجب

١٢٧٥

٢٣

سنة

ذى الحجة

في امر اقا واضعة يدها على قطعة أرض زراعية أميرية رهنتم بعضها عند رجل اجني على قدره معلوم من الدراهم أخذته منه فوضع الرجل المذكور يده على الأرض المرهونة مدة ثلاث سنين ثم بعد مضي تلك المدة أرادت المرأة المذكورة ان تدفع دراهم الراهن التي أخذتها منه وتسترد الأرض فادعى اسقاط تلك الأرض له من قبلها فانكرت دعواه ذلك والحال ان الرجل المذكور لم يكن عنده برهان شرعي ولا حجة من عند قاض بدعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة عن الاثبات الشرعي ويجبر على تسليم الأرض المذكورة للمرأة المذكورة سيما وان رهنها للأرض المذكورة عند الرجل المذكور ثابت بالوجه الشرعي ولم يعض على وضع يده على الأرض المرهونة المذكورة الا مدة ثلاث سنين المذكورة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٥

١

\* (كتاب اللقيط واللقطة والابق) \*

(سئل) في عبد ابق من سيده فاستولى عليه رجل وعرضه للبيع بغير اذن سيده ثم اخبر العبد بانه مملوك لسيده الغائب وانه ابق من عنده فحضر وكيل من طرف السيد وتحقق الملك في العبد لسيده الغائب ثم بقي العبد تحت يد شخص يأسر جي الى ان يحضر سيده لياخذه بعد احضار الرقبة وصار الياسر جي المذكور يستخدمه مدة من الشهور الى حضور سيده بالرقتية وحضر سيده ليطلبه ففعله الياسر جي حتى ياخذ مؤنة العبد مدة اقامته عنده فهل لا يكون الياسر جي مطالبة السيد بمصارفها على العبد مدة اقامته عنده حيث لم ياذن له السيد بالصرف عليه خصوصا وهو يستخدمه مدة اقامته عنده واذا اقام الياسر جي بينة على سيد العبد بانه التزم له بقدر من الدراهم بعد مضي المدة لا يلزمه دفعه (اجاب) اذا انفق الاخذ على الابق بلا امر القاضي كان متبرعا وباذنه كان له الرجوع بشرط ان يقول له على ان ترجع على الاصح والتزام ما لم يلزم غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأمن آخر لحجي وعبد له كان آبقا فغاب عنه ثم ابق منه ثانيا من غير تفريط وتعذر فهل لا يلزمه واذا استأجره لرد عليه تكون له الاجرة وما مقدار الجعل لو حصل الرد بلا استئجار أو به وما شرطه (اجاب) اذا أمر رجل آخر باحضار عبده الا بق وجاء به حسب أمره وهرب منه فسل وصوله لربه لا يكون ضامنا حيث لم يتحقق عليه تفريط في الحفظ وكان قد أشهد بانه أخذه ليرده ولم يستعمله في حاجة نفسه ولا يستحق شيئا من الاجر على مولاه في صورتي الاستئجار على الرد وعنده والحال هذه لعدم رده على مولاه وهو المعقود عليه في الاولى والموجب للجعل في الثانية بالنص بشرطه الاتية ومقدار الجعل أربعون درهما وان لم يعد لها العبد لورده الى مولاه من مدة سفر ولو من اقل منها ولو من المصر فبقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم به يفتي بشرط استحقاق الجعل أن يرد به وان يشهد عند اخذانه أخذه ليرده عند الامام ومحمد خلافا للثاني في الاشهاد وان يكون الراد

صفر

١٢٦٥

٢٠

شعبان

١٢٦٥

٩



من يستحق الجعل بان لا يكون سلطانا ولا شحنة ولا خفيرا ولا وصي يثم ولا عائله ولا من  
استعان به كأن يقول لشخص ان عبدى قد ابق فان وجدته فخذ فقال المأمور نعم فاخذه  
المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له وان لا يكون الراد في عيال  
مالك الا ببق وان لا يكون ابنا ولا أحد الزوجين له ولا شريكا في الا ببق وكون الجعل  
اربين درهمه لو كان الردم من مسافة سفر ولو بلا شرط استحسان والقياس ان لا يكون  
له شيء الا بالشرط كما اذا رد بهمة ضالة أو عبد اضالا وجه الاستد. ان أن العصابة رضى الله  
تعالى عنهم اجعوا على اصل الجعل واختلفوا في مقداره فوجبنا الاربعين في مدة السفر  
ومادونها فيمادونه جمع بين الرويتين فلو صالحه على أكثر من الاربعين بطل لانه زيادة  
على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القتاتل فيما زاد على الدية قال في البحر بخلاف الصلح  
على الأقل لانه حط منه وانما يشترط الاشهاد عند الاختلاص استحقاق الجعل ونفي الضمان  
لومات أو ابق منه قبل الرد لو تمكن من الاشهاد والا فلا يشترط والقول قوله في انه لم  
يتمكن منه كصرح به في التارخانية وانما يضمن الراد بالاستعمال لومات أو ابق في حال  
استعماله أما لو بعد فراغه وعزمه على ان يردّه الى صاحبه فينبغي عدم الضمان لعوده  
الى الوفاق وأم الولد والمدير والمأذون كالتن في الجعل وان مات المولى قبل وصوله أى  
الابق وهو مدبر أو أم ولد فلا جعل له لعقتهما بموته هكذا يستفاد من الدرر وحواشيه  
والهندية من الا ببق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة التقطت بنتا صغيرة رضية في دار  
الاسلام بدلالة رجل لها فبعدها فحوار بع سنين وهى عندها ادعى الرجل الذى دلها  
على اللقطة بانها بنت فلان الذى ويريد بذلك نزعها منها وتسليمها للذى من غير ان  
يدعيها الذى المذکور فهل لا يجب ذلك ولا تنزع من يدها والحال هذه بمجر ذلك  
(اجاب) نعم لا تنزع اللقطة من يد الملقطة بمجر ذلك وماذا كره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
هرب منه جاموسستان ذكر وانثى فوجد هما رجل آخر فحفظهما عنده مدة سنة ونصف  
وهو يطعمهما من ماله وكان عند وجودهما ارسل يعترف بحمل الحكم وبعد السنة والنصف  
ظهر صاحبهما يدعي انهما ماله ويريد أن يأخذهما فهل يجبر على تسليم المواشى الى المدعي  
بدون اثبات والمنصرف عليهما يأخذهما من صاحبهما (اجاب) اذا اقر وارضع اليد على  
الجاموستين المذكورتين بالملك فيهما المدعي يؤمر بتسليمهما له وان جحد لا يجبر على  
تسليمهما له بدون اثبات شرعى ولو بين علامة حل الدفع بلا جبر وما انفقه عليهما بدون امر  
القاضى لا يرجع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بقر ضاع من ماله من مدة والآن  
وجده عند آخر فطلبه منه لدى الحاكم الشرعى واقام بيته على انه ابن بقرته ومولود عنده  
فهل اذا امتنع وارضع اليد عليه من الدفع لملكه مع انه مقر بانه وجده لقطة من مدة موافقة  
لضياحه يجبر على تسليمه لربه حيث الحال ما ذكر (اجاب) يؤمر وارضع اليد المذکور  
بتسليم الجمل للمدعي حيث ثبت الملك له فيه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٦

٧

١٢٦٨

٢

جداى الثانية

١٢٦٩

١١

١٢٧٠

١٩

جادی الاولی

١٢٧٠

١٠

ربیع الاول

١٢٧٢

٢٥

ذی القعدة

١٢٦٤

٢٨

في رجل وجد طفلا رضيعا في مسجد من مدة عشرين سنة فاخذه ووراه وسماه السيد  
والآن تر كنه وانفرد في معيشة وحده فهل اذا ثبت انه لقيط لا ينسب الى الملقط ولا يرث  
احدهما الا نواذامات (اجاب) نعم لا يرث احدهما الا نواذامات (اجاب) نعم لا يرث احدهما الا نواذامات  
الملقط بالدعوة وفي التنوير وشرحه ويثبت نسب اللقيط من واحد بمجرد دعواه ولو  
غير الملقط استحسننا الوحي والافبا لينة خاتية اه فاذا لم يثبت نسبه من احد فبراهنه يوضع  
في بيت المال ولودية والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية عن حادثة مضمونها ادعى  
ولد بالغ عاقل على رجل كبير انه ولده من زوجته فلانة الحاضرة معه في الضبطية ووالده  
ينكر ذلك ويريد تحقيق نسبه وان يدفع له والده نفقة وان يزوجه فلما سئل من الرجل  
المدعى كورادعي انه لقيط التقطه حال صغره ودفعه الى زوجته حتى بلغ وانه ليس ولده وان  
زوجته معلقة منه ثلاثا والزوجة تصدق على دعوى الولد وسئل من جماعة فقرروا انه  
ولده ولده من زوجته المذ كورة وجماعة آخرون ذكروا انهم سمعوا اقراؤ الرجل بنسب  
هذا الولد منه فما الحكم (اجاب) لو فرض ان الولد لقيط فاذا ثبت بالوجه الشرعي انه أقر  
بنسبه يثبت نسبه منه بعد دعوى صحيحة وعلى فرض ثبوت نسبه منه لا يلزمه نفقة حيث  
كان الولد بالغاً قادراً على الكسب بل نفقة في كسبه ولا ان يزوجه مطلقاً والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وجد طفلاً في الطريق فالتقطه وأعطاه لزوجته لترضعه فارضعته  
ومضت مدة الرضاع وبعد مضي تسع سنوات من وقت الارضاع طلق الرجل امرأته  
المرضعة المذ كورة فهل اذا ارادت المرأة اخذ الولد من الرجل المذ كورة متعلقة بانها  
ارضعته لا تجاب لذلك (اجاب) ليس لاحد اخذ اللقيط من الملقط لانه ثبت له حق  
الحفظ بسبق يده وينبغي ان ينزع منه اذا لم يكن أهلاً لحفظه كما في الحضنة فلما اخذه  
وخاصه الاول رد اليه الا اذا دفعه باختياره لانه ابطال حقه والله تعالى اعلم

\*(كتاب المفقود)\*

(سئل) في رجل مات عن ابن غائب مفقود لم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وعن ابن آخر  
حاضر في البلد فوضع الابن الحاضر يده على تركه أبيه فطلبت بنت المفقود ما يخص أباهما  
من تركه جدها فهل لا تجاب لذلك ولا ميراث لابيها المفقود من جدها حيث كان  
أبوه مفقوداً لم يعلم حاله خصوصاً وقد حكم قاضي الناحية بمنع البنت المذ كورة من طلب  
ميراث أبيها عن جدها لعدم تبيين حاله واستمرار الاشكال (اجاب) لا ميراث للبنت  
المذ كورة فيما تركه جدها من الميراث كما انه لا ميراث لابيها المفقود من مات من أفاويه  
حال كونه مفقوداً ولا ينزع المال من يدا الابن الموجود قال في الدرر لمات رجل عن  
بنتين وابن مفقود وللفقود بنتان وأنشاء والتركة في يدا البننتين والكل مقرون بفقد  
الابن واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه أي لا ينزعه من يد

البنتين خزانة المقتنين انتهى وفي رد المختار بل يقضى لهما بالنصف ميراثا ويوقف النصف  
 في أيديهما على حكم ملك الميت فان ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا أعطى البنتان  
 سدس كل المال من ذلك النصف والثالث الباقي لاولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين  
 فتح انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت قاصرين  
 وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وغيره فوضعت الام يدها على التركة وضمت الاولاد في  
 حجرها مدة من السنين الى أن غاب الابن مدة من الزمان في جهة بعيدة فارادت الاخت أن  
 تأخذ نصيبها ونصيب أخيها الغائب من التركة جبراً على الام فهل لا تجاب الاخت  
 لذلك وليس لها الاخذ نصيبها من الميراث فقط وتمنع من معارضة الام (اجاب) للبنت  
 المذكورة أخذ ما خصها من تركة والدها وليس لها أخذ نصيب أخيها الغائب بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان بيت المال  
 واضع يده من مدة سنوات على جلة اما كن البعض منها كامل والبعض حصص وقيل  
 ان مستحقها ورثة غائبون وليست بحقيقة حياتهم أو وفاتهم ومضى عليها مدة سنوات  
 عديدة ولم يظهر من يدعي بالوراثة في ذلك ومن طول المدة صار أبلغ الاما كن متخربا  
 ولا يتنفع بها والبعض مشرف على الخراب فهل يجوز بيع الاما كن الخربة والمشفرة  
 على الخراب وحفظ اثمانها بخزينة بيت المال أولى من تلف اتقاض الاما كن وضياعها  
 من تداول المدة ولم ينتج منها شيء أم كيف الحال (اجاب) قد صرح في جامع الفصولين  
 وحواشي رد المختار بأنه لو مات رجل ولا يعلم له وارث فباع القاضى داره يجوز ولو ظهر  
 الوارث بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض وفي جامع الفصولين ايضا ان للقاضى بيع  
 عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد وعلى هذا للقاضى أو مأذونه بيع عقار المتوفى الذى  
 لا يعلم له وارث مطلقا وكذا ما علم وارثه وكان مفقودا لا تدري حياته ولا موته حيث خيف  
 على العقار التخرب والفساد لكن الذى ينبغى تقييد البيع فى الموضوعين المذكورين  
 بخوف الفساد اذ هو الذى تقتضيه القواعد الفقهية والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
 بيت المال عن أشياء لم يعلم لها صاحب من تركات وامانات ويراد بيعها (اجاب) قد اطلعنا  
 على ما سطر بباطن هذا الحكم الشرعى ان للقاضى بيع الاعيان المشروحة وله الاذن  
 لو كيل بيت المال ببيع ذلك فى جامع الفصولين للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه له  
 بيع منقول المفقود ولا ينبغى له ان يبيع عقاره وفيه للقاضى بيع مال المفقود والاسير  
 والمتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وفيه للقاضى بيع منقول الغائب لو خيف  
 تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ  
 العين والمالية جميعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة مضمونها امرأة  
 ساكنة فى محل وفقدت ولم يدركها محل ويراد فتح مكانها والاستيلاء على متاعها (اجاب)  
 الحكم فى ذلك ان يرفع الامر الى القاضى لى أمر بفتح المكان المذكور وحيث كانت المرأة

١٢٦٥

٢٨

جادی الثانية

١٢٦٥

١١

مطلب فى بيع عقار  
 المفقود اذا خيف عليه  
 الفساد

١٢٦٥

٢٣

نعبان

١٢٦٥

٩٣

الغائبة مفقودة لا يدري حياتها ولا موتها ولا مكانها ولا وكيل لها يكون للقاضي نصب وكيل أمين ليأخذ حقها ويحفظ مالها ويقوم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب مدة ثماني عشرة سنة وكان سنة قبل غيبته خمساً وسبعين سنة ولا يعلم موته ولا حياته وترك بنتاً وحصة في منزل فهل حيث بلغ المنة فقد هذا السن وماتت أقرانه في بلده يحكم بموته شرعاً وإذا أرادت البنت المذ كورة يبيع الحصة المذ كورة يكون لها ذلك شرعاً (أجاب) يحكم بموت المفقود إذا ماتت أقرانه في بلده على المذهب وطريق قبول البينة أن يجعل القاضي من في يده المال خصماً عنه أو ينصب عليه قima تقبل عليه البينة وإذا حكم بموته قسمت تركته بين ورثته والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن أوضة موقوفة ودكان مملوكة كان رجلان ساكنين بهما بالاجارة من مستحقينهما ثم غابا عن البلدة ولم يعلم محلهم ولا حالهما من الموت أو الحياة ولهما متاع بهما وأراد مستحقوهما فتح المكنانين للاستيلاء عليهما والانتفاع باجارتهم فهل يسوغ ذلك ويسوغ الاستيلاء لو كمل بيت المال على هذا المتاع وبيعه إذا خيف عليه التلف والحال هذه (أجاب) للقاضي الاذن بفتح الأوضة والدكان المذ كورين وبيع ما يخشى عليه التلف من مال الغائب وحفظ ثمنه لربه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الديوان الخديوي في رجل يدعي أن عليه ديناً للجهة الميري وهو غائب وله بيت يراد بيعه لسداد الدين في حال غيبته هل يسوغ ذلك شرعاً (أجاب) الحكم في ذلك أنه إذا لم يوجد للغائب المذ كور وكيل شرعي لا يصح اثبات الدين عليه مادام غائباً ولا يبيع عقاره لا يفاء ما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة وترك أولاد عمه فيها ثم مات كل من أولاد العم عن أولاد فدعي بعض الأولاد أن ابن عم أبيه الغائب مات قبل موت والده فأنكر البعض الآخر دعواه فهل إذا لم يثبت المدعي دعواه بالبينة الشرعية ولم يحكم حكم شرعي بموته لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت وما الحكم فيما يملكه الغائب من نخيل وعقار وغير ذلك هل يكون للقاضي أن يجعل قima على ماله يحفظه له حتى يظهر موته أو حياته (أجاب) للقاضي إقامة من يحفظ مال المفقود حيث لم يكن له وكيل شرعي ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته والآن زاد سنه على خمس وتسعين سنة وماتت أقرانه في بلده ولم يبق من أقرانه أحد فهل يحكم بموته حيث زاد سنه على خمس وتسعين سنة وماتت أقرانه في بلده وإذا حكم بموته وكان الموجود من ورثته ابن ابن عمه العصبة أو أولاد بنات العم يكون الميراث لابن ابن العم دون أولاد بنات العم (أجاب) يحكم بموت المفقود إذا ماتت أقرانه في بلده على المذهب وطريق قبول البينة أن يجعل القاضي من في يده المال خصماً عنه أو ينصب عليه قima تقبل عليه البينة والميراث لابن ابن عمه العصبي دون أولاد بنات عمه والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من بيت المال هي أن

١٢٦٥

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٩

جادي الثانية

١٢٦٦

١٠

رجب

١٢٦٦

٥

وبيع الثاني سنة

١٩ ١٢٦٧

جمادى الاولى

١٣ ١٢٦٧

وجوب

٢ ١٢٦٧

رمضان

١٠ ١٢٦٧

شخصا يدعى حسين أغا العنتبلى مديون للكمبانية ولم يعلم له محل وجود وان المذكور له نصف منزل وسعادة مأمور بتحصيل الكمبانية يريد التصرف في نصف المنزل المرقوم بالبلغ وسداد مطلوب الكمبانية فهل لضرورة هذا الدين يوافق شرعا بيع نصف المنزل أم يقام قيم شرعى على الاغالى المذكورة ويبيع نصف المنزل في وجهه (اجاب) ينصب القاضى عن المفقود وكيل لا يأخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله ويقوم عليه السكن هذا الوكيل المنصوب ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار ونحو ذلك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل للقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بالاختلاف كما في الدر المختار وصرحوا بعدم جواز بيع عقار المفقود اذا لم يخش تلفه فلا يباع نصف المنزل المذكور بما يدعى من دين الكمبانية بدون اثبات ومسوخ لذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بما مضمونه ان رجلا سرق سرقة ثرا وابعدها في منزله وبعضها لم يوجد وهو غائب وله جارية تريد زوجة الرجل وامه يبيعها وسد الدين عنه والباقي من ثمنها تتصرف فيه كيف شاءت (اجاب) لا يباع متاع الغائب الذي لا يعرف مكانه فيما عليه من الدين فعلى فرض ثبوت السرقة في وجه الغائب قبل غيبته وصارت ديناً عليه لا تباع أمته حال غيبته لاجل ما ثبت عليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الديوان الكنتندى عما صورته تؤمل من جنابكم مطالعة الاوراق المرفوقة مع هذا وافادة الديوان المحررة في ١٨ جمادى الثانية سنة ٦٧ بخصوص نصف المنزل تعلق عنتبلى حسين أغا المديون للكمبانية وما صار المحصول على وجوده وبعد ما يصير ما بها معلوما ترد الافادة عن المحكم الشرعى (اجاب) في جامع الفصولين ان للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وقد افدنا بجوابنا السابق بالعزوا الى الدر المختار ان القاضى ينصب عن المفقود وكيل لا يأخذ حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله ولكن هذا الوكيل ليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار ونحو ذلك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بالاختلاف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عن بلده مدة من السنين ولا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه وبلغ من العمر تسعين سنة وزيادة وماتت اقرانه في بلده فهل والحال هذه يحكم بموته وتقسيم تركته بين ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب فتعبد عرسه من ذلك اليوم ويقسم ماله بين من يرثه الا ان الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض فيها نخل وعلى الارض والنخل خراج للديوان فتركها لآخر مدة وصار يستغل ثمرة النخل ويزرع الارض ويدفع ما عليها لمجانبة الديوان سنة بسنة وهو حاضر فغاب الا ان في بلاد تجاوز له اولاد اخ قصر عن درجة البلوغ فهل يسوغ لهم نزع يدواضع



شوال ١٩  
سنة ١٢٦٧

اليدواخذنخل عنهم وهو غائب (أجاب) لاحق لا ولاد الاخ في ما ذكر وليس لوليم  
معارضة واضع اليد على الارض والنخل حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده سنتين ثم حضر واستولى على بعض النخل وصار  
يتصرف فيه مدة من السنين الى ان مات عن اولاده فوضعت الاولاد ايديهم على النخل  
مدة من السنين ايضا ثم بعد ذلك ادعت الا ن امة اجنبية ان لها اخا غائبا دفع لوالد  
ملاك النخل مائة قرش في الديوان وتريد اخذ النخل المذ كورة من اولاد المالك في غيبة  
اخيها بدون وجه شرعي فهل لا تجاب لذلك وليس لها معارضة الاولاد في النخل المذ كورة  
في غيبة اخيها ويكون الحق في النخل لا ولاد المالك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان  
الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك لهم دارا  
نخر به فاقسموها بينهم اثلاثا واخذ كل نصيبه بالعريق الشرعي واستقل به وحده ثم غاب  
بعد ذلك احدهم بارض الشام ومات بها عن ابن بالغ معه فيريد الا ن احد ابني العم اخذ  
نصيب الغائب بدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون الرأي في حفظ مال  
الغائب للقاضي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وولاية حفظ مال الغائب للقاضي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن ابن مفقود وترك ما يورث عنه  
شرعا من عقار وغيره مما يورث فوضع رجل اجنبي يده عليه بدون ولاية شرعية فهل  
للبنت المذ كورة اخذ ما يخصها بالفريضة الشرعية من تركه أبيها ولا يكون للاجنبي  
المذ كور منعها من ذلك ويكون الرأي في حفظ نصيب الغائب للقاضي (أجاب) للبنت  
اخذ ما يخصها في تركه والدها وولاية حفظ مال المفقود الذي لا وكيل له للقاضي  
فينصب من يحفظ ماله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن رجل مفقود من  
مدة ثلاثين سنة لا يعلم له محل يملك بعض عقار فهل يسوغ للقاضي بيع ما وجد خلفا من  
عقار المفقود المذ كور وحفظ ثمنه بمصلحة بيت المال (أجاب) للقاضي بيع عقار المفقود  
الذي لا يعلم مكانه اذا خيف عليه التلف والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت  
عن ابن مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن اولاد اخ عصبة وترك ما يورث عنها شرعا  
فهل يكون للقاضي نصب عمه يحفظ له ماله ويأخذ حقه ويكون ميراثه له ولا شيء  
لا ولاد اخيها مع وجود ابنا (أجاب) من المقرر انه لو كان مع المفقود وارث ينحجب به لم  
يعط الوارث شيأ بل يوقف الميراث الى ظهور حاله فليس لا ولاد الاخ المذ كورين اخذ  
شي من الميراث قبل ذلك وينصب القاضي وكيل لا تحفظ ذلك النصيب الى ان يحكم فيه  
بما يقتضيه الشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم حياته ولا موته له  
عقارات في بلده اقام القاضي له وصيا لحفظ ذلك العقار وقبض غلاته فتغرب بعض  
ذلك العقار وخيف عليه التلف فهل للقاضي بيع ذلك العقار والحال هذه وحفظ  
ثمنه تحت يد وصيه الى ظهور حاله (أجاب) صرح في جامع الفصولين بان للقاضي

٢٢٧ ٢٢

محرم

١٢٦٨ ١٥

١٢٦٨ ٢٤

ربيع الاول

١٢٦٨ ١٥

رمضان

١٢٦٨ ١٠

ربيع الاول

١٢٦٩ ٣

ربيع الاول

سنة

ولا يبيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد والتلف فاذا تخرب عقار المفقود المذكور وخيف عليه الفساد يسوغ للقاضي بيعه وحفظ ثمنه لما لكه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما بلغ سن احدهما مائة سنة والاخر خمسا وتسعين سنة وماتت اقرانهما في بلدهما فهل والحال هذه يحكم بموتهما بموت اقرانهما في بلدهما (اجاب) يحكم بموت المفقود اذا مات اقرانه في بلده على المذهب والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان رجلا مفقودا من مدة عشرين سنة ترك بعض عقار وخشى عليه التلف والخراب ولا يدري حياته ولا موته فهل يسوغ للقاضي او ما ذونه ببيع عقار المفقود (اجاب) نعم للقاضي او ما ذونه في ذلك ببيع عقار المفقود المذكور اذا خيف عليه التلف والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد وترك ما يورث عنه شرعا ولم يقسموا تركة ثم ماتت الثلاثة وتركوا ذرية فقعد منهم واحد واراد الباقي الاستيلاء على ما يخصهم من تركه الجدة الاعلى واولاده فهل يجابون لذلك ويتولى الحاكم امر المفقود (اجاب) نعم ولهم ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله مال ورثة قبل فقده عن مورثيه فهل يكون للقاضي ان يجعل عليه قيما يحفظ ماله الى ظهور حاله (اجاب) نعم ينصب القاضي وكيلا يحفظ مال المفقود ويقبض غلاته ووديونه المقر بها عند الحاجة فلو للمفقود وكيل فله الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في بيت غاب غيبة منقطعة مدة تزيد على خمسين سنة وكان وقت خروجه من البلد يزيد عمره على اربعين سنة وبعض المدتين ماتت اقرانه فهل والحال هذه يحكم بموته وتكون الحصاة لورثته يقسمونها بالقرينة الشرعية (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه فيقسم ماله بين ورثته الموجودين الآن على المذهب المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مشتركة بينه وبين امرأة غائبة عن بلدها لم يعلم لها محل اقامة منذ عشرين سنة تخربت تلك الدار ويخشى منها السقوط على اولاده واهله وطلابه الجيران بالعمارة خوفا من لحوق الضرر بهم ويريد الرجل المذكور بناءها وبعد حضور المرأة المذكورة يحاسبها على ما صرفه عليها فهل يجب لذلك بعد ان يقيمه القاضي وكيلا عنها وياذن له بالبناء (اجاب) ينصب القاضي عن المفقود وكيلا ياخذ حقه كغلاته ووديونه المقر بها ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعمير داره الا باذن الحاكم كما افاده في الدر المختار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في شخص يدعى على شخص غائب لا يعلم له مكان ولا يدري احيى او ميت والمدعى عليه له عقارات والمدعى بالدين يريد سد ادحقه من الاملاك فمن يكون خصما شرعا عنه تسمع دعوى المدعى بالدين عليه واذا ثبت المدعى دعواه بائينة يجوز بيع عقارات الشخص المفقود (اجاب) ينصب القاضي عن المفقود وكيلا يقبض حقه ويحفظ ماله

١٢٦٩

٢٧

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٤

١٢٧٠

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٢

مطلب لو كيل المفقود  
تعمير داره باذن  
الحاكم

رمضان

١٢٧٠

٧

و يبيع ما يخاف فساد ولا يخاصم في الدين الذي تولا المفقود فان ادعى احد على المفقود  
حقا من الحقوق لا يلتفت الى دعواه ولا يقبل منه بينة ولا يكون وكيل القاضى ولا احد  
من الورثة خصما وان رأى القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه كما افاده في الدرر  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه بلغ من العمر  
تسعين سنة وزيادة وماتت اقرانه في بلده فهل والحال هذه يحكم بموته وتقسم تركته بين  
ورثته الموجودين الآن بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم يحكم بموته والحال ما ذكر  
وتقسم تركته بين ورثته الآن ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد فريد الموقوف له  
الى من يرث مورثه عند موته أى المورث والله تعالى اعلم (سئل) في غائب لم يدور موضعه  
وحياته وموته وله مال وعقار فهل للقاضى ان ينصب عليه شخصا ياخذ حقه ويحفظ ماله  
ويقوم عليه وينفق منه على قريبه الفقير ولا داووزجته الى ظهور حاله (اجاب) نعم  
للقاضى نصب وكيل يحفظ ماله ويقبض غلاته ويقوم عليه عند الحاجة فلوله وكيل فله  
ذلك وينفق على عرسه وقريبه ولادامن دراهمه ودنانيره حيث كانت نفقتهم مستحقة  
على المفقود والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة لا يعلم موتها ولا حياتها ولا مكانها ولها  
بيت يستغله رجل اجنبى لم يكن وكلاء عنها ولا قيمان من قبل الحاكم الشرعى فهل اذا كان  
لها عم اقامه القاضى قيما على حفظ ماله الى ظهور حالها يصح ذلك ويكون قيما ولا  
معارضة للرجل الاجنبى له بلاوجه شرعى (اجاب) للقاضى اقامة وكيل لحفظ مال  
المفقود حيث لم يكن له وكيل ولا يملك من اقامه القاضى الخصومة مع غيره قيما يتعلق  
بمال المفقود والله تعالى اعلم (سئل) في غائب لم يدور موضعه وحياته وموته فهل يكون  
للقاضى ان ينصب عليه من ياخذ حقه ويحفظ ماله الى ظهور حاله حيث لم يكن له وكيل  
(اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب لا يدري  
حياته ولا موته وله حصة في جهة متخربة قدرها سبعة قرايط وربع فهل للقاضى ان  
ينصب عليه قيما ويسوغ له ان يبيع حصة الغائب ان خيف عليها من الهلاك بقيمة  
المثل باذن له من القاضى ويحفظها تحت يده (اجاب) نعم وللقاضى بيع ما يخاف عليه  
الفساد من مال المفقود ونقل في تنقيح الحامدية عن جامع الفصولين ان للقاضى بيع مال  
المفقود والاسير من ائتماع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مفقود غائب عن بلده منذ اثنتي عشرة سنة لا يعلم موته ولا حياته وله يملكه عقار  
وأطيان وله ابن عم لاب وابن ابن عم شقيق يريد ابن العم للاب ان يضع يده على متاعه كله  
ستعمالا به مقدم في الارث فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون الحق في حفظ مال الغائب  
للقاضى وله ان يضع تحت يد كل منهما نصفه على سبيل الامانة والحفظ حتى يظهر حال  
الغائب ولا عبرة بانه المذكور (اجاب) حيث لم يكن للمفقود وكيل يحفظ ماله  
فالقاضى ان ينصب له وكلاء يحفظ ماله ويقوم عليه لافرق في ذلك بين الاقرب والا بعد

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٦

١٢٧١

٧

د.ج. الاول

١٢٧١

١

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

شعبان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٢٧

بعد كونه صالحا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلغ من العمر نحو التسعين سنة ثم غاب عن بلده مدة طويلة ولم يعلم له مكان حتى ماتت اقرانه في بلده فخيم القاضي بموته فهل تقسم تركته على ورثته الموجودين الآن وتعتد زوجته من حين الفقد أو من حين الحكم وهل يكون حكم القاضي بموته نافذا والحال هذه (اجاب) يحكم بموت المدة فموت اقرانه في بلده على المذهب في حق ماله يوم علمه موت الاقران فتعتد زوجته للموت من يوم الحكم ويقسم ماله بين من يرثه الا ان اى حين حكم بموته ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موت ذلك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في دار وضع يده عليها رجل بطريق شرعي مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة وعمرها بالبناء من ابتداء تلك المدة ثم مات عن ابن له فوضع يده عليها بطريق الارث مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لهما في طرف المدين فهل والحال هذه اذا ادعى رجل ان ارض تلك الدار كانت لعمة شقيق والده ملكا له وكان معه خرج من البلد من مدة طويلة ومات وترك ولدا له ولم يعلم هل الولد حي او ميت ولم يكن المدعى وكيل عن الابن المذكور ولا بينة له تشهدا ادعاه ولا سندا شرعيا مع انكار واضح اليه بدعواه لا عبرة بدعواه المذكورة والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى ابن اخي المالك الاول بفرض كونه ماله كان كان الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب قبل موت ابيه لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه يملك حصة في عقار عن ابيه تحت يد اولاد اخويه الشقيقين بالطريق الشرعي فادعى اولاد الاخ لاب على اولاد عمهم الاشقاء الذين تحت ايديهم نصيب عنهم الغائب المدعى كوربان عمهم مات في غيبته قبل موت ابيه المورث له ولا بينة لهم على ذلك فانكر اولاد الاخ الاشقاء المدعى عليهم دعواهم ويريدون بذلك مقاسمة النصيب الموقوف لعمة الغائب بينهم وبين اولاد الاخ الشقيق المدعى عليهم فهل والحال هذه اذا لم يثبت اولاد الاخ لاب دعواهم بالبينة الشرعية ان عمهم مات قبل موت ابيه لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنعون من معارضة اولاد عمهم المذكورين في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يوقف نصيب المفقود الى موت اقرانه في بلده على الراجح ثم يحكم بموته ويقسم ما وقف له بين من يرث مورثه حال موت المورث وليس لاحد التعرض لنصيبه بالاخذ بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل غائب لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وله عقار بعضه عامر صالح للسكنى والبعض الاخر فيه خلل غير صالح للسكنى يخاف عليه العساد فهل يجوز بيع العقار المذكور الذي فيه خلل ولم يكن صالحا للسكنى ويحفظ ثمنه الى ان يحضر الغائب ام كيف (اجاب) صرح علما ونايان للقاضي يبيع عقار المفقود اذا خيف عليه التلف ويحفظ ثمنه الى ان يظهر حاله والبيع في هذه الحالة من باب الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود لا يدري مكانه سافر وترك داره فتخربت فوضع

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٤

١٣٧٢

١٧

١٢٧٣

٢١

جمادى الاولى

سبعين

ذى القعدة

جمادى الاولى

رجل اجنبي يده عليها وعمرها وسكنها حتى يحضر دها والآن يريد رجل اجنبي منازعتها  
واخراجه منها واخذ اجرة منه متعللا بانه اخو زوجة المفقود فهل اذا لم يكن وكيل عنه  
لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون الحق في حفظ مال الغائب للقاضي حتى  
يحضر ربه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا لم يكن للمفقود وكيل يحفظ ماله قبل فقده  
تكون ولاية حفظ ماله لمن ينصبه القاضي وكيل لا بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مفقود  
لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته بلغ سنه تسعين سنة وماتت اقرانه يدا فهل والحال  
هذه يحكم بموته بموت اقرانه في بلده وتعتد زوجته وتقسم تركته وماذا يكون الحكم  
(اجاب) نعم يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب ولا بد من القضاء لانه امر  
محمول واذا حكم بموته تعتد زوجته عدة الموت ويقسم ماله بين ورثته وقت الحكم  
بالموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن مفقود وعن بنين وابنة حاضرين  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود ونقود فسمت تركته بالفريضة الشرعية وصار لكل  
حصة مفرزة وللمفقود أخ شقيق امين ثقة فاذا يصنع بنصيب المفقود وحفظه عنده من  
(اجاب) يقيم القاضي للمفقود من يحفظ ماله الى ظهور حاله فلو كان نصيبه من تركته ابيه  
تحت يد الورثة المذكورين ابقاه تحت ايديهم امانة الى ظهور حاله قال في الدرر لمات  
رجل عن بنتين وابن مفقود وللمفقود بنتان وابن والتركة في يدا البنيتين والكل مقررون  
بفقد الابن واخذت صمو الى القاضي لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه  
من يدا البنيتين خزانة المفتين اه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنه  
ام آفة غائبة لا يعلم مكانها ولا حياتها ولا موتها ولها عقار وعليها دين لمجاعة وقدره ٩٥٠٠  
قرش والعقار يؤجر في كل شهر وتجسمه من اجرة مبلغ معلوم من الدراهم فاراد ارباب  
الديون ان ياخذوا اجرة العقار او يبيعه في الدين الذي على الغائبة فهل يجوز لارباب  
الديون ذلك ام لا (اجاب) ليس لامين بيت المال ولاية قبض اجرة عقار الغائبة  
المذكورة ودفعها فيما يدعي عليها من الدين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
بيت المال بما ضمنه في رجل غائب لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه من مدة تزيد على  
ثلاثين سنة وله عقار متخرب خيف عليه وعلى انقاضه الضياع فهل يجوز لبيت المال بيع  
العقار المذكور او تعميره (اجاب) للقاضي بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد  
كما صرحوا به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقده منذ خمس وعشرين سنة يولد  
الاسلام وقد بلغ من العمر تسعين سنة وزاد وماتت اقرانه يبلده فهل للقاضي ان يحكم  
بموته وتقسم تركته بين ورثته وتزوج زوجته اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يحكم بموت  
المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب وتقسم تركته بين من يرثه وقت ذلك وتعتد  
زوجته من وقت الحكم بموته عدة الوفاة ولها بعد ذلك الزوج بغيره والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث بلغ وقصر فقد أحد البنين بعد موت ابيه في



جهة بعيدة لا يعلم موته ولا حياته فهل اذا لم يكن للمفقود وكيل يكون للقاضي ان يقسم  
 قيما لحفظ ماله ويكون له اقامة وصى على القاصر وعلى حفظ ما يخصه من تركه أبيه  
 والتصرف في ذلك بالمصلحة ممن اتصف بالامانة والقدرة على ذلك حيث لم يكن له وصى  
 لا من قبل القاضي ولا من قبل أبيه (اجاب) للقاضي اقامة قيم على حفظ مال المفقود الى  
 ان يتبين حاله حيث لا وكيل له قبل فقده كما ان للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة  
 وصى على القاصر ممن يصلح لذلك ليحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة حيث لا وصى له والله  
 تعالى اعلم (سئل) من امين بيت المال بما مضمونه في جماعة يملك كون نصف مكان  
 متخرب وهم غائبون لا يعلم حياتهم ولا مكانهم ولا موتهم من مائة عشرين سنة وباقي  
 المكان لرجل والمكان جميعه متخرب لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هناك ريع يعمر منه حصه  
 الغائبين فهل يجوز لبيت المال بيع حصه الغائبين نظرا لتخربها ومنع الضرر الذي  
 يؤل منها (اجاب) للقاضي بيع مال المفقود والاسير وما عهده او رقيقهما وعقارهما  
 اذا خيف عليهما الفساد كما في نور العين والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان حصه في  
 نخيل عن أبيهما تركاها تحت يد اختهما لا يبيها وغبامدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يثبت  
 موتها ولا حياتها والاخوين بنت أخ لاب أرادت ان تأخذ من الاخت جزأ من نصيب  
 الغائبين في النخيل المذكورة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك بنت الاخ  
 (اجاب) اذا كانت تلك الاخت المذكورة وكلا عن اخويها المذكورين بحفظ المحصة  
 المذكورة قبل فقدهما لا ترفع يدها عنهما ولا انصب القاضي وكلا عنهما لحفظ ذلك الى  
 ان يتبين حالهما وليس لبنت أخيهما أخذ شيء من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما ولهما حصه في دارين  
 خربتين متلاصقتين فهل اذا جعل القاضي عليهما قيما وخاف ازدياد خرابها وانهدامها  
 وخشي عليها الفساد ولم يكن للمفقودين مال تعمر به ويريد بيعها باذن القاضي بثمن المثل  
 ويحفظه عنده يسوغ له ذلك (اجاب) للقاضي ولاية بيع ذلك ان كان الواقع ما هو  
 مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن عم  
 لاب مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن ابن عم آخر لاب الميت وترك ما يورث عنه  
 شرعا والآن تريد ابنا ابن العم المذكورين أخذ التركة قبل الحكم بموت المفقود مع  
 وجود أقرانه ببلده فهل لا يجابون لذلك اذا لم يثبت موته ويكون الحق في التركة  
 للمفقود المذكور حيث كان هو الغالب الاقرب للميت وعلى الحاكم الشرعي حفظ مال  
 الغائب الى أن يظهر حاله او يرضه تحت يد أمين لحفظه (اجاب) لاميراث لابن العم  
 قبل الحكم بموت المفقود المذكور حيث كان حاجبا لهم وتحفظ تركه الميت المذكور  
 الى أن يظهر حاله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان امرأة  
 ماتت وترك عقارا ولها ابنان غائبان أحدهما بائناحاز والثاني باليمن ووجد في تركتها

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٤

صفر

٣٠

١٢٧٤

ربيع الاول

٢٤

١٢٧٤

ربيع الثاني

٤

١٢٧٤

ذي القعدة

١

ورقة بان ابنها المذكورين ماتا فهل لا يحكم بموتهما بمجرد الورقة المذكورة لاسيما وان كتابة الورقة المذكورة مبنية على ما بلغها من ان ابنها المذكورين ماتا ولا يجوز بيع العقار المذكور حتى يحضر الابنان المذكوران من غيبتهما المذكورة او يجوز بيعه وحفظ ثمنه الى حين حضورهما من غيبتهما اولى من ضياع انتقاضه (اجاب) باخبار المرأة المتوفاة المذكورة قبل موتها انه بلغها ان ولديها ماتا احدهما باليمن والثاني بالحجاز ووجود ورقة في تركتها باقرارها بموتها لا يثبت به موتها فاذا كان حالهما من موت او حياة مجهولاً فهما مفقودان فتوقف تركتهما الى تحقق حالهما وقد صرح علماؤنا بان عقار المفقود لا يباع الا اذا خيف عليه التلف فينتدئ يكون للقاضي بيعه وحفظ ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ومضى على ذلك مدة مديدة وسنين عديدة فهل اذا بلغ سنه تسعين سنة وماتت اقرانه في بلده وحكم القاضي بموته وكان له حصة في عقار يملكها قبل فقده بطريق الاثر الشرعي عن مورثه ووجد من ورثته الان ابن اخ شقيق وبنت اخ شقيق آخر وثلاثة بنى اخ لاب وبنت اخ لاب واخروا ابن وبنت اخ لاب آخر فلمن يكون ميراثه ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب وهو قبل الحكم بموته حتى في حق ماله فلا يرثه من مات قبل ذلك ميت في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده واذا حكم بموته حكم مستوفيا شرائطه تقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته فاذا كانت اقراره المذكورون احياء عند الحكم بموته تكون تركته لابن اخيه الشقيق خاصة ومنها الحصة المذكورة اذ مات مورثه المذكور في الاسوال قبل فقده ولا شيء لبنت اخيه الشقيق ولا لانا الاخ لاب ولا لبنت الاخ لاب الاخروا لابن وبنت اخيه لابييه الثالث يحكم بين الاخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة بيت المال مؤرخة في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٧ حاصلها ان من ضمن القضايا الجارية تحقيقها بهذا الطرف قضية منزل كائن بجهة قيسون تعلق شخص يسمى يوسف الفرموى الصباغ وقد تبين من التحقيق انه توجه الى بلاد السودان في سنة ١٢٤٨ هـ وولده محمد وان المقيم بالمنزل المذكور من قبله قبل سفره زوجته وبنته فهل مع وجود الزوجة والبنات المذكورتين يجري احتساب اجرة على المنزل المذكور وتخصيلها وحفظها بيت المال حتى انهما يثبتان حياة المذكور الا ان اووفاته وثبوت التوريث لمن يستحق الميراث (اجاب) حيث سافر المالك للمنزل المذكور وترك منزله تحت يد زوجته وبنته واسكنهما به وغاب المدة المديدة ولم يعلم حاله الا ان لمصلحة بيت المال من موت او حياة فلا وجه بوجوب تقدير اجرة على زوجة مالك المسكن وبنته اللتين أسكنهما مكانه الى تبين حال المالك من موت او حياة للمصلحة ولا يتعرض لهما في هذا المسكان والمحال هذه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في محرم

١٢٧٥

١

ربيع الاول

١٢٧٦

١٣

١٢٧٧

٢٧

جهة بعيدة لا يعلم موته ولا حياته فهل اذا لم يكن للمفقود وكيل يكون للقاضي ان يقسم  
 قيما لحفظ ماله ويكون له اقامة وصى على القاصر وعلى حفظ ما يخصه من تركه أبيه  
 والتصرف في ذلك بالمصلحة من اتصف بالامانة والقدرة على ذلك حيث لم يكن له وصى  
 لام قبل القاضي ولا من قبل أبيه (اجاب) للقاضي اقامة قيم على حفظ مال المفقود الى  
 ان يتبين حاله حيث لا وكيل له قبل فقده كما ان للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة  
 وصى على القاصر من يصلح لذلك ليحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة حيث لا وصى له والله  
 تعالى اعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه في جماعة يملكون نصف مكان  
 متخرب وهم غائبون لا يعلم حياتهم ولا مكانهم ولا موتهم من مدة عشرين سنة وباقي  
 المسكان لرجل والمكان جميعه متخرب لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هناك ربيع يعمر منه حصه  
 الغائبين فهل يجوز لبيت المال بيع حصه الغائبين نظرا لتخربها ومنع الضرر الذي  
 يؤل منها (اجاب) للقاضي بيع مال المفقود والاسير وما عهدها ورققيهما وعقارهما  
 اذا خيف عليها الفساد كما في نور العين والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان حصه في  
 نخيل عن أبيهما تركاها تحت يد اخيهما لا بينهما وغبامدة تريد على ثلاثين سنة ولم يثبت  
 موتها ولا حياتها والآخرين بنت أخ لاب أرادت ان تأخذ من الاخت جزأ من نصيب  
 الغائبين في النخيل المذكورة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك بنت الاخ  
 (اجاب) اذا كانت تلك الاخت المذكورة وكيلها عن اخويها المذكورين بحفظ المحصة  
 المذكورة قبل فقدهما لا ترفع يد هاعنها ولا نصب القاضي وكيلها عنهما لحفظ ذلك الى  
 ان يتبين حالهما وليس لبنت أخيهما أخذ شيء من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين مفقودين لا يعلم مكانهما ولا موتهما ولا حياتهما ولهما حصه في دارين  
 خربتين متلاصقتين فهل اذا جعل القاضي عليهما قيما وخاف ازدياد خرابهما وانهدامهما  
 وخشي عليهما الفساد ولم يكن للمفقودين مال تعربه ويريد بيعها باذن القاضي بشئ المثل  
 ويحفظه عنده يسوغ له ذلك (اجاب) للقاضي ولاية بيع ذلك ان كان الواقع ما هو  
 مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مائة عن ابن عم  
 لاب مفقود لا يعلم موته ولا حياته وعن ابنا ابن عم آخر لابي الميت وترك ما يورث عنه  
 شرعا والآن تريد ابنا ابن العم المذكورين أخذ التركة قبل الحكم بموت المفقود مع  
 وجود أقرانه ببلده فهل لا يجابون لذلك اذا لم يثبت موته ويكون الحق في التركة  
 للمفقود المذكور حيث كان هو العاصب الاقرب للميت وعلى الحاكم الشرعي حفظ مال  
 الغائب الى أن يظهر حاله او يضمه تحت يد أمين لحفظه (اجاب) لا ميراث لابناء ابن العم  
 قبل الحكم بموت المفقود المذكور حيث كان حاجبا لهم وتحفظ تركه الميت المذكور  
 الى أن يظهر حاله والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان امرأة  
 ماتت وترك عقارا ولها ابنان غائبان أحدهما بالحجاز والثاني بالعين ووجد في تركتها

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٤

صفر

٣٠

١٢٧٤

ربيع الاول  
٢٤

١٢٧٤

ربيع الثاني  
٤

١٢٧٤

ذى القعدة

١

ورقة بان ابنها المذكورين ماتا قبل لا يحكم بموتهما بمجرد الورقة المذكورة لاسيما وان كتابة الورقة المذكورة مبني على ما بلغها من ان ابنها المذكورين ماتا ولا يجوز بيع العقار المذكور حتى يحضر الابن المذكوران من غيرتهما المذكورة او يجوز بيعه وحفظ ثمنه الى حين حضورهما من غيرتهما اولى من ضياع انقاضه (اجاب) باخبار المرأة المتوفاة المذكورة قبل موتها انه بلغها ان ولديها ماتا احدهما باليمن والثاني بالحجاز ووجود ورقة في تركتها بافراقها بموتها لا يثبت به موتها فاذا كان حالهما من موت او حياة مجهولا فهما مفقودان فتوقف تركتهما الى تحقق حالهما وقد صرح علما وان بان عقار المفقود لا يباع الا اذا خيف عليه التلف فينثني يكون للقاضي بيعه وحفظ ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ومضى على ذلك مدة مديدة وسنين عديدة فهل اذا بلغ سنه تسعين سنة وماتت افرانه في بلده وحكم القاضي بموته وكان له حصة في عقار يملكها قبل فقده بطريق الاورث الثمعي عن مورثه ووجد من ورثته الان ابن اخ شقيق وبنت اخ شقيق آخر وثلاثة بنى اخ لاب وبنت اخ لاب آخر وابن وبنت اخ لاب آخر فلم يكن ميراثه ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل وارث (اجاب) يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلده على المذهب وهو قبل الحكم بموته حتى في حق ماله فلا يرثه من مات قبل ذلك ميت في حق غيره فلا يرث من مات حال فقده واذا حكم بموته حكما مستوفيا شرائطه تقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته فاذا كانت اقراره المذكورون احياء عند الحكم بموته تكون تركته لابن اخيه الشقيق خاصة ومنها الحصة المذكورة اذ مات مورثه المذكور في السؤال قبل فقده ولا شيء لبنت اخيه الشقيق ولا لابناء الاخ لاب ولا لبنت الاخ لاب الاخر ولا لابن وبنت اخيه لابييه الثالث محجهم بابن الاخ الشقيق والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من مصلحة بيت المال مؤرخة في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٧ حاصلها ان من ضمن القضايا الجارية تحقيقها بهذا الطرف قضية منزل كائن بجهة تيسون تعلق شخص يسمى يوسف الفرمأوى الصباغ وقد تبين من التحقيق انه توجه الى بلاد السودان في سنة ١٢٤٨ هـ وولده محمد وان المقيم بالمنزل المذكور من قبله قبل سفره زوجته وبنته فهل مع وجود الزوجة والبنت المذكورتين يجري احتساب أجرة على المنزل المذكور وتحصيلها وحفظها بيت المال حتى انهما يثبتان حياة المذكور الان او وفاته وثبوت التوريث لمن يستحق الميراث (اجاب) حيث سافر المالك للمنزل المذكور وترك منزله تحت يد زوجته وبنته واسكنهما به وغاب المدة المديدة ولم يعلم حاله الا ان لمصلحة بيت المال من موت او حياة فلا وجه بوجوب تقدير أجرة على زوجة مالك المكان وبنته اللتين أسكنهما مكانه الى تبين حال المالك من موت او حياة للمصلحة ولا يتعرض لهما في هذا المكان والحال هذه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في محرم

١٢٧٥

١

ربيع الاول

١٢٧٦

١٣

١٢٧٧

٢٧

سنة ١٢٧٨ شرع على عرض مقدم في امرأة تدعى هناديا مضمونه تقدم هذا العرض للدونان من المرأة هنا تنهى فيه بان زوجها تركها وفرها ربا من مدة ولا تعلم له محلا وتلتبس مكاتب المحكمة لاجل النظر في ذلك بالشريعة وفسخ عقد نكاحها لتزوج بخلافه لاجل معاشها وأولادها فقد تحرر للمحكمة بتاريخ ٢٢ م سنة ١٢٧٨ بالنظر في ذلك فوردت الافادة في ٥ م سنة ٧٨ حاصلها بان هذا لا يختص بالمحكمة بل يستفتى عنه فبنا عليه اقتضى تحريره بخبرتهكم تؤمل من بعد النظر في هذا ان ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك لينظريه (اجاب) ليس للقاضي التفريق بين الزوج الغائب وزوجته ولا فسخ النكاح بينهما بفيتته وتركها بالنفقة ولو مضى على ذلك أعوام عديدة وليس لها التزوج بغيره قبل تحقق الطلاق من الزوج وهو مكلف أو ثبوت موته بطريق شرعي غير ان للقاضي ان يقرر على الزوج الغائب نفقة لزوجته بشرطه ويأمرها بالاستدانة عليه لترجع عليه بما قرر اذا رجع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن ديوان الضابطية مؤرخ في ٣٢ سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها أن ثلاثة رجال مشتركين مع بعضهم في صنف من التجارة غاب بعضهم وذهب ولا يدري أين ذهب وترك مال الشركة تحت يد الشرى يكن وله معتق وزوجة وولدان فأصر ان منها أراد المعتق محاسبة الشرى يكن الحاضرين على ما يخص الغائب من رأس المال والربح وحفظه تحت يد أمين ثم ذكر أنه حيث كان للغائب ورثة حاضرون فبمعرفة المحكومة تجري محاسبة الشرى يكن وحفظ مال الغائب ولا مدخل له وقد كان وحصل حصر مال الشركة بمحضرة جم غفير من عمد طائفة الغائب وظهر للغائب مبلغ معلوم فهل يكون لهما كم انتزاع هذا المبلغ من يد الشرى يكن وتسليمه للزوجة المذكورة او من يعتمده أو يبقى تحت يد الشرى يكن حتى يظهر حال الغائب ولا يكون للزوجة مخاصمة الشرى يكن في شئ من مال الشركة المذكورة واذا قلتم بذلك وطلبت الزوجة ان يفرض لها ولولديها نفقة من مال الشركة النقد تجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان مال المفقود أمانة في يد رجل من قبله قبل فقده كودعه ووكيله وشرى يكه يبقى المال في يده الى أن يظهر حال المفقود حيث كان من ذكرك نفقة اذ لا يطل الايداع والتوكيل بالفقد وشرى كة العقد تتضمن الايداع والوكالة فيبقى المال في يد شرى يكن المفقود المذكورين حيث كانا ثقتين واذا كان للمفقود زوجة وولدان ينفق عليهم من هذا المال حيث كان من جنس النفقة وكان من يده المال مقر بالزوجية ونسب الولدين أو كان ذلك ظاهرا عند القاضي ويتوقف الاتفاق على أمر القاضي به حتى لو انفق الشرى يكن أو احدهما عليهم بدون أمر القاضي يكون المنفق ضامنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب لا يعلم موته ولا حياته وله حصصة في دار في بلاد الفيوم فهل يكون للقاضي جعل قيم من اخوته يحفظ حصته ويقبض غلتها الى ظهور حال الغائب حيث كان أمينا دينا (اجاب) ان لم يترك المفقود

١٢٧٨

٨

في بيع الثاني

١٢٧٨

٨

ر بيع الاول

١٢٧٩

١٧



سنة جادى الثانية

١٢٧٩

٢٨

حصته المذكورة في يد وكيل من قبله يكون للقاضي اقامة أمين من طرفه ليحفظها له الى حين حضوره أو تحقق موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من بلده ولا تعلم جهته ولا موته ولا حياته ولم تمت اقرانه في بلده ولم يبلغ من السن خمسين سنة وترك دارا في بلده وابنا وزوجة فاراد الابن ببيع الدار المذكورة فهل ليس لابنه بيعها حيث الحال ما ذكر (اجاب) ليس لابن المفقود الذي لم يحكم بموته ببيع عقاره بدون اذنه ولا وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخره بلعنا من الدراهم ليتجر فيه على وجه المضاربة قصار المضارب يبيع ويشترى في أنواع التجارة وبعد مدة طلب رب المال محاسبة المضارب فامتنع المضارب وفر هارباً وغاب غيبة منقطعة لم يد ر م وضعه وقيل توجهه أقر لى يذنه ان جميع المال الموجود الذي تحت يده ملك لرب المال ولم يكن فيه ربح بل حصل فيه خسارة ومن خوفه من رب المال فرأى ان المذكور ولم يكن للمضارب المذكور وكيل ولا أحد يقيم عليه دعوى فوضع رب المال يده على الموجود من مال التجارة وأخبر بذلك وكيل بيت المال فباعها بمثل قيمتها ووضع الثمن تحت يده على سبيل الوديعة الى حين حضور الغائب فكث الى الآن ولم يوقف للمضارب المذكور على أثره ولم يعلم حاله فهل اذا كان المضارب مقر بان جميع المال الموجود الذي تحت يده ملك رب المال وأنه وصل اليه من يده بمقتضى السندات المدعوى والبينة ليس لو وكيل بيت المال الامتناع من سماع دعوى رب المال أو الوكيل عنه ويكون وكيل بيت المال بعد سماع الدعوى عليه ملزوماً بدفع المال الموجود الذي تحت يده لرب المال أو لا وإذا تعلل بأنه لا يسلمه الا اذا حضر المضارب بحاج لذلك أو لا عبرة بتعلله حيث لم يكن وكيلاً عن المضارب ولا قيماً عليه من قبيل المحاكم الشرعية ولا وصل اليه المال من يده وهل يقيم القاضي وكيل بيت المال قيماً عن المضارب ويسمع دعوى رب المال عليه أو لا (اجاب) وكيل بيت المال الذي استولى على ما كان تحت يده المفقود ليحفظه الى حين حضوره ليس بخضم فيما يدعى على المفقود لانه كالمودع ولو نصب القاضي قيماً لحفظ ماله لا يكون القيم خصماً لما يدعى عليه أيضاً من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه ولا سبيل حينئذ للخصومة مع أحد قبل حضوره أو الحكم بموته والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر في غرة محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها امرأة فقدت في سنة ١٢٨٢ ولا يعلم لها محل ولا موتها ولا حياتها وكان فقدها من مدة خمسة عشر شهراً ولها أمتعة فهل تسلم لورثتها الاشياء التي تركتها قبل فقدها أم لبيت المال وضع يده على جميع تعلقاتها وان كان كذلك فامقدار المدة المحدودة لطلب الورثة رفع يد بيت المال عنها وتسليمها اياها وهل لبيت المال ببيع ما تركته أو يباع فقط ما يخاف عليه التلف (اجاب) اذا قد شخص بحيث لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وكانت له أمتعة فان كانت أمتعته بيد ورثته أو أحدهم أو اجنبي تركها المفقود امانته قبل فقده بيد أحد هؤلاء لا يكون

رجب

١٢٨٢

٢٥

محرم

٢

١٢٨٤

لا مئ بيت المال نزعها من يدهن وكله المفقود عليها اذا لو كيل لا ينزل بقدر الموكل  
وان لم يكن له وكيل بالحفظ من قبله يقيم القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة  
كوكيل بيت المال الى ان يظهر حاله ويباع منقوله باذن القاضى اذا خيف عليه  
الفساد ويحفظ ثمنه فان جاء حيا دفع له ماله وان ثبت موته يقسم بين ورثته وان استمر  
مفقودا يحكم بموته اذا ماتت اقرانه في بلدته على المذهب وانما يثبت بقضاء لانه امر محتمل  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وعمره ستون سنة ومضى على غيبته مدة  
تزيد على ثلاثين سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولم يعلم في أى جهة هو فهل للقاضى ان يحكم  
بموته الآن حيث مضت هذه المدة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين الآن (أجاب)  
يحكم بموت المفقود بموت اقرانه في بلدته على المذهب وفي البرازية اذا مضى تسعون سنة قال  
الصدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بد من القضاء بموته لانه امر محتمل ويوزع ماله على من  
برئه وقت الحكم بموته والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة عموم بيت مال مصر  
مؤرخة ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ حاصلا بان امرأة تسمى هنادي توفيت في سنة ١٢٧٩ عن  
ولد بالغ يدعى مصطفى غائب عن المحروسة ومخلف عنها بعض حصص في أما كن متخرجة  
بالمحروسة لا يأتى منها ايرادو باقى الاما كن تعلق أشخاص آخريين وبالبحث عن ولدها  
المذكور لم يوجد وأخيرا صار استحضار امرأة تدعى ستيتة رهبابة تدعى انها خاتمة وبالسؤال  
منها عن ابن أختها عرفت انه بلغها انه مقيم بجهة سوهاج أوجزيرة شندويل وتكررت  
المخاطبة لمضرة مدير تلك الجهة ووردت الافادات بعدم وجوده في النواحي المذكورة  
ثم فيما بعد حضر شخص يسمى محمدا التمرجى زوج المرأة ستيتة المذكورة وقرر بان محمدا  
كاشفا ابراهيم المقيم بناحية سوهاج كان حضر للمحروسة وتقابل معه وسأله عن مصطفى  
المذكور فأخبره بأنه مقيم بناحية سوهاج والما كتب عن ذلك لمضرة مدير جرجا  
وردت الافادة بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٢٨٤ بعدم معرفة محمدا كاشفا مصطفى المذكور  
ولا تقابل مع محمدا التمرجى المذكور ولا أخبره عن ذلك وباستحضار المرأة ستيتة المذكورة  
وزوجها واستجوابهما عن ذلك أجيب منهما بعدم المعلومية بمقتضى الشخص المذكور  
وانهما لا يعلمان ان كان توفي او موجودا على قيد الحياة وانه هارب من المحروسة من  
قبل وفاة والدته بعدة سبع سنين وحيث ان وفاة والدته كانت في السنة المذكورة وبذا  
صار من عهد غيبته للآن ما ينوف عن اثنتى عشرة سنة حسبما تبين ولم يحصل  
المرسى على محل مستقره ولا ان كان توفي أم لا والشركاء يرغبون اما اجراء ابناهم معهم  
أو البيع أو القسمة ولما كان سبق الكشف على المنزل شركة حسين سالم بمعرفة ديوان  
الاشغال وعمل المقايضة عن عمارته ووردت افادته بأنه اذا صار بناؤه يتكلف مبلغ نحو  
خمسة وثلاثين ألف قرش صاغا ولم يكن لذلك العقار ايراد يوفى ذلك ولا بعضه فلذا لم  
الاستفتاء من حضر تكلم عن جواز البيع أو عدمه بالنسبة لمدة غيبة الوارث حيث

١٢٨٤

٢٨

المترای هنا ان البيع ارجع للغائب من القسمة حتى انه بالتصريح يجري اللازم وان ثمن  
يحفظ يبيت المال الى حين ظهور الوارث (اجاب) صرح علماؤنا بان القاضي يبيع  
ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود وفي جامع الفصولين للقاضي يبيع مال المفقود  
والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها النفقة عياله فان  
باعها الخوف الضياع فصارت دراهم اودنانير تعطى النفقة منها بطريقه وفيه وللقاضی  
بيع عبد المفقود وارضه اذا كان يتقص بعض الايام كما افاده في تنقيح الحامدية ومثله في نور  
العين ومنه يعلم ان حصه المفقود من العقار اذا كان متخربا ويخشى عليه الفساد والضياع  
يسوغ للقاضي الاذن ببيعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من عموم  
بيت مال مصر مؤرخه ٦ محرم سنة ٨٥ مضمونها انه من مدة سنتين توفي رجل يقال له  
على عبده الدخاخي عن ورثه فيهم قاصر وغائب وأقيم على القاصر الوصي اللازم ومن  
ضمن الخلف عن المتوفي منزل متخرب لا ينفع به وجوز بافتاء حضر تكم للوصي يبيع حصه  
القاصر والبلغ يبيع حصههم أيضا وقد صار اشهاره بمرقة الورثه الحاضرين والوصي  
وبعد تمامه رغبا وتوقيع المبايعه ولسكون الغائب من ضمن الورثه وغيبته قبل وفاة  
أبيه بثلاث سنين ومن وقتها الآن صارت المدة خمس سنوات فلم يعدم معرفه حياته او  
موته ومحل استقراره لا يعلم ان كان يسوغ لبيت المال يبيع حصه الغائب المذكور  
ولو كانت غيبته هذه المدة فقط او لا خصوصا او المحصه قليلة واذا لم تباع مع باقي المنزل  
لا تصل لثمن مناسب وابقاؤها بلا بيع ليس فيه مصلحة ولا منفعة فلذا لم تحرره لسيادتك  
مع ايضاح الكيفية تؤمل بعد النظر في ذلك اكرامنا بالافاده عن الحكم الشرعي  
(اجاب) عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد والضياع يسوغ للقاضي بيعه والا فلا وتقدم  
اعطاء الاجوبه الشرعيه عما يسأل ذلك للمصلحة فعلى موجب ما يجري العمل والله تعالى  
اعلم (سئل) بافاده وارده من بيت مال مصر بتاريخ ٦ محرم سنة ٨٥ بخصوص طلب  
الحكم ثانيا عما تحرر اعلاه مضمونها صار معلوما شرح حضر تكم يمينه والحال انه مقتضى  
معرفه سران هذا الحكم على من يكون غائبا مدة خمس سنوات فقط لان ما سبق فيه القول  
هو الغائب خمس عشرة سنة فاكثر فاذا كان يسوغ بيع عقار الغائب خمس سنوات  
فقط مثل من سبق القول فيه يكرم بالافاده نصريحا بذلك (اجاب) هذا الحكم غير سقيم  
بغية المفقود مدة مخصوصة بل المدار فيه على كون الشخص مفقودا فقط كما يعلم من  
الجواب الاول عن سؤال المصلحة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من المالية مؤرخه  
١٩ ص سنة ١٢٨٥ مضمونها الامل انه بعد احاطة علم سيادتك بما تضمنته افاده  
القليوبية هذه بتاريخ ١١ الجادى بخصوص مبلغ التسع مائة قرش وعشرة  
قروش ونصف استحقاق عبد المسيح سعد الذي الملتبس أبوه صرفه اليه فاذا كان  
صرف المبلغ المرقوم للذ كور جائزا يقتضى الاصول الشرعيه تتفضلون بالافاده لاجراء

محرم

اللازم (أجاب) إذا فقد شخص بحيث لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وله مال أو استحقاق فإن أقام وكيل قبل فقده بحفظ ذلك فله قبضه وحفظه إلى أن يظهر حاله والا نصب القاضي وكيلًا عنه ليحفظ ماله ويقبض غلاته كاستحقاقه المقر به ويقوم عليه والوكيل المذکور أن يصرف من ذلك نفقة زوجته وأولاده الصغار حيث كان من جنس النفقة فإذا لم يكن للمفقود المذکور وكيل قبل فقده للقاضي أن ينصب أباه أو غيره وكيلًا عنه ليحفظ ماله ويقبض استحقاقه المقر به وينفق منه على من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في عقار بعضه ملك وبعضه وقف تملكه وتستحقه أم آة بالارث والاستحقاق من قبل أمه بالوجه الشرعي وصارت مفقودة لا يعلم موتها ولا حياتها ولا مكانها ولها جدي أبو أم حاضر في محل العقار فقط ولم توكل قبل فقدها أحدًا على ذلك فهل يكون للقاضي أن يجعل على العقار المذکور قيمًا وناظرًا يحفظه لها إلى ظهور حالها ويجب مع لها غلاته حيث لا ناظر على الوقف ولا متعهد لصالحه وإذا رأى القاضي في الجسد المذکور أهلية ذلك يكون له إقامته ناظرًا وقيما (أجاب) نعم للقاضي أن يجعل على العقار المذکور قيمًا وناظرًا يحفظه ويقوم عليه ويجمع غلاته إلى حين ظهور حاله المفقود والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه إلى الاقطار المجازية وترك أطيافا وساقية ودارا وضع ذلك تحت يد ابنته بالغلة حين سفره ومضى على ذلك نحو سبع سنين وهذه الأشياء تحت يد بنته التي أقامها وكيلًا لحفظ ذلك حين سفره وله أخ من منزل عنه في المعيشة فأراد الآن أن يقسم مال الغائب المذکور بينه وبين بنت أخيه المذکور بطريق الميراث مناصفة بدون إثبات موت أخيه الغائب فهل والحال هذه إذا لم يعلم موت الغائب ولا حياته بل صار مفقودًا لا يحكم بموته حيث لم يبلغ السن المقدر للحكم بموت المفقود ولم تمت أقرانه ولم تقم بينة على موته ولا يقسم ميراثه بين ورثته بل يبقى ماله تحت يد بنته التي أقامها وكيلًا على حفظه حتى يظهر حاله أو يحكم بموته شرعًا (أجاب) نعم لا يحكم بموت المفقود بمجرد دعوى أخيه بدون وجه شرعي موجب لذلك ولا يقسم ماله بين ورثته والحال ما ذكر بالسؤال بل يبقى تحت يد من أقامه وكيلًا على حفظه إلى حين ظهور حاله أو الحكم بموته شرعًا والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ش سنة ٨٧ مضمونها امرأة تسمى خحاسبقت وفاتها عن ورثة غيب وأوصت بثلاث ممتلكاتها ومن ضمن الخلف عنها عقارات وبعد ثبوت الوصاية أعطى للوصى له ما خصه من التركة والعقارات وحصه الورثة الغيب الذين لا يعلم محلهم ولا حالهم باقية في المصلحة ومن ضمن حصه الغيب ١٣ قيراطًا وسهمان من مغلق وحاصل ومنزل متخرية ومن مغلق مهدوم ولو اسطة تخربها صدرت أفادة من المسالية بالخبرة مع المحكمة في جواز البيع أو عدمه وبناء على ذلك تحرر لديوان الاشتغال بعمل المقايسة عن العمارة اللازمة ووردت أفادة من ذلك الطرف في ١٨ ب سنة ٨٧ علم منها أن قيمة العمارة مبلغ ٦١٨٦٢ قر شاملة صاغوا بكرة ما ذكر

رمضان

٨

١٢٨٥

وبيع الثاني

١٢٨٦

رمضان

سنة

بعد العمارة ١٢٣ قرشاً عملة صاغة شهر ياولد عدم وجود نفوذ في المصلحة من استحقاق الغيب  
توازي قيمة العمارة قد صار اشهر من اذ بيع العقار المذكور و بعد مضي المزداد تحرر  
لداخلية بالاستئذان مذ كان بيت المال قائماً بنفسه والآن ورد شرح المالية في ١٥  
ش سنة ٨٧ على ماورد له من الداخلية مرغوباً به رد الافادة عما اذا كان عدم موازاة  
النقدية الموجودة للغيب لا يخصهم من مبلغ العمارة مسوغاً شرعياً مقتضياً للبيع ولو  
كانت المحصن قابلة لفرزها لم لا وحيث بالكشف ما صار الاستدلال من مكاتبه  
الحكمة عن جواز البيع وعدمه في المدة السالفة ومن اللزوم معرفة ذلك لم تحريره  
محضر تسكم تؤمل الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) ليس مجرد عدم وجود ما يكفي  
لعمارة نصيب المفقودين من مسوغات بيع القاضي عقارهم انما المصريح به ان للقاضي  
بيع عقار المفقود اذا خيف عليه الفساد اذا تحقق ذلك ساغ للقاضي بيعه والا فلا والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصرفي ١٠ ج سنة ٩٥ مضمونها انه فيما سبق توفي  
المرحوم حسن الشقيري عن ابن عمه حسن الغير المعلوم محل وجوده ولا حياته من عماته  
ومخالف عنه ستة قرارات من المنزل الكائن في بولاق الموضوع تحت يد المصلحة والتخرب  
ذلك المنزل دعت الحال لاشهاد الستة قرارات في المزداد وتحررت عنها قائمة من المصلحة  
ورساختها على الشريك بمبلغ ٤٠٠٠ قرش عملة صاغة وقبل التسليم له واستيفاء ما هو  
لازم بحسب مقتضيات المصلحة والاستحصال على صدور امر حال بالتسليم وقبض الثمن  
منه او عدمه قد اجرى هدم وبناء المنزل بدون اذن ومعلومية المصلحة وعند معاينته  
بمعرفة منسندو بي ديوان الاشغال وجد بحالة مشيدة وصارت ثمن الحصة المذكورة بمبلغ  
٩٠٠٠ قرش صاغة والمصلحة اجرت عمل قضية مع الشخص المذكور وصدر حكم فيها من  
مجلس الاحكام بالتصديق على حكم مجلسي الاستئناف والابتدائي المتضمنين عدم  
لزومية الشخص المذكور بشئ سوى مبلغ الاربعة آلاف قرش ارتكابه على انه هو  
المالك لباقي المنزل مادام لم يجبر الهدم الا بواسطة تأكيدات الضبطية عليه نظر للخلل الا  
انه بالنسبة لعدم جبر المصلحة على البيع وعدم حصول السماح منها في ذلك وكون الراسي  
عليه المزداد اجرى البناء بدون اذن المصلحة التي هي نائبة عن احد الشرى يكن خصوصاً  
مع وجود المنزل بهيئة مشيدة بخلاف هيئة التخرب التي بسببها كان يسوغ للمصلحة توقيع  
صيغة المبايعه قدر ادى ابقاء تلك الحصة ونصقيع اجرتها والكشف على تكاليف  
العمارة واحتساب ما يخص الحصة المذكورة للشريك وخصهما من اصل الاجرة  
وبالعرض عن ذلك لداخلية اخير اصدر امرها بانه مادام صحة البيع تتوقف على  
المسوغ الشرعي وهذا لا يتأتى الا باعتراف المصلحة شرعاً فاللازم هو استفتاء محضر تسكم  
عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بيع عقار المفقود باذن الحاكم انما يصح  
اذا خيف عليه الفساد والخراب لان القيم على مال المفقود ليس له فيه الا الحفظ وبيع

١٢٨٧

٢

جمادى الثانية

١٢٩٥

٢٢



العقار باذن الحاكم في حالة خشية الفساد والخراب من باب الحفظ كما ان له قبض الغلات وبيع المنقول لانه كذلك فاذا تحقق المسوغ لبيع عقاره بصرح البيع شرعا ولا اهلا ولا امة البناء الذي بناه الشريف في المسكان المذكور لنفسه بلا اذن من ذلك العمارة وهو الحاكم في هذه الحالة بعد الهدم باجبار الضبطية له على ذلك لتخريبه فابناءه بانقاضه المملوكه لا ياتي لنفسه فلا شك انه مملوك له فان كان هناك في البناء المذكور انقاض اصلية مشتركة فهي باقية على الشراكة وما أنفقه الشريف على بناء تلك الانقاض المشتركة مما لا يتبقى عينه منتفع بها بعد الهدم كاجرة العملة فهو متبرع به واذا اُقيمت الحصة المذكورة ببيع الشريف لا يلزمه اجرها بالاعتداد اجارة ولو سكن المسكان المذكور كله واستعمله ولو كان هذا المكان معد للاستغلال حيث لم يكن وقف ولا ليقيم اسمكناه بتأويل الملك نعم لو استأجر الحصة المذكورة لنفسه بقطع النظر عما جددته مما هو مملوك له خاصة على الوجه السابق توضحه أو أوجر جميع المكان من قبله وأجاز قيم المفقود فما يصيب حصة المفقود على الوجه السابق يحفظه القيم له كباقي ماله وما يصيب الشريف يأخذه لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية قناني ٢٥ رجب سنة ٩٩ مضمونها تقدم هذا العرض من نفوسة بنت علي من ناحية قاقو قبل بانته في سنة ٩١ كان والدها احدى العقد عليها من يدعي اسمعيل بن ابراهيم وقبل الدخول بها غاب عن بلدته ولم يعد الى الآن ولمضي ما يقارب الثمان سنوات وعدم علمها بكونه حيا او ميتا واحتياجهما من يتفق عليها تلتبس فسخ العقد لتسعى على زواجه او بكتابة حضرة قاضي افندي المديرية بالنظر في ذلك شرعا أفيد من حضرته بانه في مذهب الامام الاعظم رضى الله عنه الذي قطب مدار بناء الاحكام الشرعية عليه ان ذلك لا يكون الا بعد مضي تسعين سنة او موت اقران الغائب او تفويض الرأي فيها الى الحاكم او الافتاء فيها عند الضرورة على مذهب الامام مالك رضى الله عنه الى آخر ما قاله في التماس الاستفتاء من سيادتك عن هذه المحادثة فبناء عليه وكون هذه المسئلة من المواد المهمة المتقضى النظر فيها بعرفة حضر تسكم واجراء ما يستوجب حفظ شؤون الشريعة لزم تحريرها بصور الافتاء من قبل جلالته في هذه المسئلة لا تباع الاجراء على مقتضاها فيما عاينها (اجاب) علم ما بشرح حضر تسكم وما تضمنته افادة حضرة قاضي المديرية شرعا على العرض المقدم من نفوسة والذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة انه لا يتعرض لفسخ نكاح هذه المرأة من زوجها بعد صدوره صحيحا بمجرد غيبة زوجها وفقد مدته الثمان سنين المذكورة ما لم يثبت موته بالبينة الشرعية او يحكم بموته بموت اقرانه بطريقه الشرعي ولو كانت هذه المرأة محتاجة الى النفقة عندنا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ديوان المحقانية في غاية ش سنة ٩٩ مضمونها تؤمل انه بعد احاطة حضر تسكم بما توضح بالاوراق وشرح سمادة قاضي افندي مصر المسطر على احداها المؤرخ ٢٥ ش سنة ٩٩ في شأن اولاد وعائلة علي حسين

العسكري الغائب بالسودان من ثبوت وكالة كودي احمد اغا عنهم في تاجير اطيان  
المذكور مع ثبوت وجودهم وما افاد به حضرة قاضي نغردمياط من انه ليس لهم حق  
التصرف فيما يملكه حيث لا تعلم حياته ولا وفاته وان ينظر في ذلك المجلس المحسبي  
لنصب قيم على الغائب المذكور ليحفظ ما يملكه ويجري ما يلزم لجهته بحسب ما تقتضيه  
المصلحة وما افاده المجلس المحسبي من ان لا تختص لم ينص فيها على اقامة القوام على الغائب  
يكرم بورود الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه المحكم  
الشرعي في هذه المادة انه لا ينظر في حالة على حسين العسكري الغائب بالسودان  
صاحب الاطيان التي يراد التصرف فيها بالايجار وقبض الاجرة فان كانت حياته  
معلومة وجهته لم يكن مفقودا ثم ان كان قبل سفره اذن شخص من عائلته او غيرهم  
بالتصرف المذكور ومباشرة حال الارض يكون هذا الاذن باقيا وليس للمستأجرين  
الامتناع عن التسليم للأذن في ذلك وان لم يكن له مأذون من قبله فيما ذكر يستطلع  
رأى المالك في محل وجوده وما يام به يتبع وان لم تعلم حياته ولا مونه ولا مكانه فكذلك  
ينظر هل اذن لاحد بما ذكر قبل فقده فان كان حصل ذلك وترك ارضه في يد احد من  
عائلته او غيرهم استقر الامر على ما كان ولم يذ كر حفظ الارض واجارتها وقبض اجرتها  
الى ان يظهر حاله وان لم يوجد شيء من ذلك اقام القاضي قيدا عليه ليحفظ ماله ويؤجر ارضه  
ويقبض غلاتها ثم عند وصول غلة هذه الارض لمن له قبضها فن تكون نفقته واجبة على  
هذا الغائب شرعا من الزوجة وقرابة الاولاد بامر القاضي من بيده الاجرة التي هي من  
جنس النفقة بالاتفاق منها عليه بشرطه والاحفظت لما اسكها والله تعالى اعلم

\*(كتاب الشركة)\*

(سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة ولهم اموال واطيان زراعة مشتركة بينهم صاروا  
يعملون فيها فزادت الاموال والاطيان ومنهم واحد متصرف باذن الباقيين اراد ان يختص  
ببعض الاطيان دون اخوته فهل لا يجاب لذلك ويكون جميع ما يديهم من الاصول  
والزائد بينهم حيث كان مكتوبا باسم الجميع واذا ورث احد منهم مالا عن بنته وعمل فيه  
وزاد يكون الموروث وما زاد منه لمسكاله خاصة لا يشاركه فيه احد اخوته حيث كان  
مميزا (اجاب) يقسم جميع ما تحصل من غناء الاطيان والاموال بينهم سوية حيث كان  
الاصل مشترك بينهم كذا لا ولا يختص المتصرف بشيء زائد عن اخوته بدون مخصص  
شرعي وما ورثه احد منهم عن بنته فهو مختص بنمائه كاصله والله تعالى اعلم (سئل) في  
اخوان في معيشة واحدة ويدها مال مشترك بالسوية بينهم ما وهما متصرفان فيه ثم  
مات احد الاخوان المذكورين عن اولاد ومكث الحي مع اولاد اخيه في معيشة واحدة  
كما كان ابوهم وزاد المال ونما ثم اراد احد الاولاد العزلة وهو بالغ كبير يكتب مع

عنه وأخذ ما يخصه ففعله الع من غناء المال المشترك بعدموت الاب وأراد الاختصاص به  
 فهل لا يجب لذلك بدون بينة شرعية تثبت دعواه الاختصاص (اجاب) اذا ثبت  
 ما ذكر وكان الجميع واثمين ايديهم على ما ذكر لا يجب مدعي الاختصاص لدعواه الا  
 بينة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد وخلف لهم تركه من  
 ارض ومواش وغير ذلك ثم بعد ذلك مات اثنان من الاخوة وخلفوا اولاد وبقي الامر على  
 ما كان عليه من قبل وصار الع واولاده واولاد الاخوين يدا واحدة في الداخل  
 والمخرج ثم ولو احد اولاد الاخوة على العائلة والمصاريف وصار الجميع يكتسبون  
 ويضعون ما يتحصل من المكاسب وغيرها تحت يد المتولي للصرف فمات الاشياء وزادت  
 بسبب سعي الجميع فهل اذا اراد احد الورثة القسمة يجب لذلك وتقسم التركة مثالثة  
 بين الجميع واذا ادعى المتصرف المرقوم اختصاصه باشياء معينة وان له معزولة  
 وان هذه الاشياء من غناء تلك المعزولة يقبل قوله في ذلك والحال انه لم ينفرد عن العائلة  
 بشئ بل الموجودات بأسرها تعلق الجميع (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة  
 الميت الاول ونصيب من مات منهم يقسم بين ورثته بحكم القرينة وليس للتصرف  
 المذكور الاختصاص بشئ من ذلك بدون محض شرعي ولا يقبل قوله فيما هو بيد  
 الجميع اما ما هو في يده بانقراده وادعى اختصاصه به فالقول له في ذلك بميئنه وعلى مدعي  
 الاثبات اثباته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة  
 اولاد ذكور وترك فدانين وثلاثة ارباع فدان من ارض الزراعة فباعوا فداناً وثلاثة  
 ارباع فدان فيما طلب منهم من الاموال الاميرية وأبقوا فداناً واحداً ثم مات احد الاولاد  
 عن ابن صغير اندرج في معيشة عمه الى ان بلغ رزوجه وصار ينفق عليه وعلى زوجته  
 من كسبهما ما يلزم لهما من كل وكسوة فهل اذا طلب ابن الاخ القسمة وكان عمه جديداً  
 اطياناً ومواشياً بسبب سعيهما الخاص بهما وأراد أن يقاسمهما فيما جدداه من  
 الاطيان والمواش لا يجب لذلك وليس له الا ما كان مخلفاً عن والده (اجاب) ما حصله  
 الاخوان بسعيهما لنفسهما بعد وفاة أخيهم ملك لهما لا يشاركهما ابن الاخ فيه حيث  
 كان تابعاً لهما وفي عائلتهما لان ما تحصل بسعيهما لم يكن غناءً مشتركاً بينهما وبين ابيه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين خرجا من عند ابيهما وسكنوا في بلدة وصار كل منهما  
 يكتسب حتى حصل لهما لا وعقار او دواب ثم ان اباهما افتقر وصار عاجزاً اعنى فاقربا  
 عندهما وصار في عائلتهما وعلى مائدتهم ما كل ويشرب ولا كسب له اصلاً فهل اذا اراد  
 الاب ان يستولي على ما بيدهما بما اكتسباه متعللاً انه مادام حياً لا يكون لهما مال عنده  
 لا يكون له ذلك ولا عبرة بتعلله ويكون جميع كسبهما لهما خاصة والحال هذه (اجاب)  
 اذا عجز الاب وصار في عائلة ابنيه لا يكون له استحقاق فيما بيدهما والحال ما ذكر والله  
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين متراو كين ومتفاوضين وتراو كهما وتفاوضهما معلوم

ذى القعدة  
 سنة  
 ١٢٦٤ ٢٠

١٢٦٤ ٢٠

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٣

لاهل بلدهما بحيث لم يكن لاحدهما مال غير ما يدر صا حبه وصار كل منهما يشتري واحدهما مقيم في الصعيد والآخر يحضر المحروسة ويشترى بضائع ويرسلها لاختيه ليبيعها ويرسل ثمنها او يرسل بضائع من غلال وسمن وغير ذلك لئيباع ويدفع ثمن ذلك فحما عليهم ما من الدين واستمر على ذلك مدة حتى مات الاخ المقيم في الصعيد ويبقى من ثمن البضائع مبلغ من الدين لم يدفع لاربابه فهل حيث كان الدين بسبب الشركة المذكورة يكون لاربابه اخذ من جميع المال المشترك ولا يختص به من باشر شراء البضائع من الاخوين الشرعيين وهل حيث كانا متفاوضين ومتراو كين وترتب على احدهما دين بسبب التجارة يلزم الآخر (اجاب) اذا توفرت شرائط المفاوضات فكل دين لزم احد الشرعيين كين بنحو تجارة يطالب به الآخر فيؤخذ من تركته مقدما على الميراث لتضمنها الكفالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين ذكرين احدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى البالغ على جميع التركة وصار يتصرف فيها بغير وصاية فهل كت التركة تحت يده ثم صار يتجرو ويكتسب واخوه القاصر يجري عنه في البيت وامر المعاش ويساعده والحال انهما في معيشة واحدة وبقيت على ذلك مدة من الزمان ثم بعد بلوغ القاصر بمدة من السنين اراد الحساب مع اخيه وطلب ما يخصه من تركة والده فادعى اخوه المتولى هلاك التركة وان جميع ما تحصل من التجارة وانه لا يستحق من المتحصل شيئا فهل لا يقبل قوله ودعواه الهلاك وهل يكون نصيب القاصر مضمونا عليه حيث تصرف في التركة بغير وصاية من الميت والقاضي وهل يكون المحاصل من الكسب بينهما حيث ان المعيشة واحدة وان جميع ما حصل بكسبهما (اجاب) ما هلك من مال القاصر بعد استيلاء اخيه عليه وتصرفه فيه بدون ولاية شرعية مضمون عليه وحيث كان القاصر في عائلة اخيه ومعيناله لا يكون له قاسمة البالغ فيما حصله بكسبه ولو باعانة اخيه الذي في عائلته والله تعالى اعلم (سئل) في شرعيين شركة مغاوضة باع احدهما بعض عروض الشركة وقبض ثمنه بحضرة شريكه ووضع في الكيس وجعله في جيبه ثم فتنش عليه فلم يجده ثم بعد مدة اخذ دراهم من رأس مال الشركة ليشترى بها عروض الشركة ووضعها في الكيس وجعلها في جيبه وبات مع اخي شريكه ثم فتنش على الكيس فلم يجده فهل والحال هذه يكون ما ضاع او لا وثانيا عليهم ما على حسب الشركة ولا يكون ذلك على الشريك الذي ضاع منه وحده (اجاب) يصدق الشريك في ما هلك بيده من مال الشركة بميمنه اذا لم يوجد منه تفريط في الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور بالغين ومن جملة تركته بعض نقود معلومة القدر فوضع احدهم يده على النقود وصار الكل في معيشة واحدة مدة وكل ما تحصل من كسبهم خارجا عن النقود يشترون به مواشي وغيرها وليس لاحدهم كسب يميز عن الآخر فاشترى احدهم الذي تحت يده النقود وبعض مواشي

٢٢

١٢٦٤

٢٦

١٢٦٤

٢٧

١٢٦٤

ذى الحجة سنة

٢٢ ١٢٦٤

وارض زراعة وكتبها باسم زوجته من المال المشترك فهل اذا انكر التهود وجدها ثم بعد ذلك افر واعترف بها وادعى انه صرفها على العائلة لا يصدق في ذلك بعد نكولها ووجوده لذلك ويكون لهم محاسبته عليها (اجاب) يضمن الزوج نصيب شركائه مما دفعه من المال المشترك في ثمن ما اشترى لزوجته على الوجه المذكور ولا يقبل قوله في صرف ما بيده ولو ما ذونابه بعد جوده ما كان بيده وادعى صرفه لصيرورته غاصبا بيجود اصله والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما أمتعة من دور ومواش وغيرها من كسبهما معا فإراد أحدهما القسمة فذعه أخوه من أخذ حقه متعللا بأنه كان حصل بينهما قسمة سابقا ثم خلطا واصطلمحا على أن لكل منهما النصف مادام معا وإذا أراد أحدهما العزلة فلا شيء له فهل لا عبرة بهذا الشرط ويقسم جميع ما كان بايديهما سوياً حيث كان الكسب واحدا ولم يكن لكل منهما كسب خاص به وحده دون أخيه (اجاب) نعم يقسم المال المذكور بينهما مناصفة حيث كان مشتركا بينهما ولا عبرة بتعلل أحدهما بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين ولم يترك شيئا يورث عنه شرعا فذهب أحدهما إلى مصر واشتغل بالخدمة واشتغل الابن الثاني بالزراعة والتجارة وحصل بكسبه أموالا كثيرة ثم ذهب إليه الاخ الذي كان بمصر ومكث عنده وصار في عائلته ثم مات الاخ الذي حاز الاموال وهو منفرد وحده عن ابن فإراد الممقاسمة ابن أخيه فيما تركه والده فهل لا يجاب العلم لذلك حيث كان ما بيد الابن من كسب والده وحده دون العلم المذكور ولم يكن من غناء مال مشترك بين الاخوين المذكورين (اجاب) لا يكون للعلم الذي كان في عائلة أخيه مشاركة ابن أخيه فيما لو والده من الاموال التي حصلها بكسبه خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات أبوهم عن تركه واستمروا في معيشة واحدة ثم مات اثنان منهم أحدهما مات عن اولاد بالغين والاخر مات عن ولد بالغ وبقى الاولاد مع عهدهم في معيشة وصاروا يعملون في المال حتى زاد ونما والمال تحت ايديهم جميعا ولا يتميز كسب أحدهم عن البقية فهل اذا ارادوا القسمة يكون للعلم الثلث في التركة كلها ونماؤها ولاولاد احد الاخوين الميتين الثلث في الجميع كذلك ولولد الاخ الآخر الميت كذلك وليس لاحد الاولاد ان يختص بشئ من التركة كلها ونماؤها ولو كان اكبر رأيا او أكثر تصرفا ولا يصدق في دعواه الاختصاص الابينة تشهد له بانه مختص به بهية او اوث مثلاً ولا يكون القول قوله في ذلك بدون بينة واذا تعلل بان باقي الورثة اقرؤا بانه لاحق لهم في التركة المذكورة والمحال ان الاقرار المذكور كان بالا كراهة بالحس المديد لا يعتبر ولا يصح ولهم الرجوع عليه بعد زوال الالكراهية حيث كان ثابتا بالبينة الشرعية واذا ادعى انهم اسقطوا حقهم في التركة المذكورة وبرؤمها لا يصح ولا يسقط حقهم لاسيما اذا كان الاسقاط المذكور مع الالكراه (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين الورثة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ مما في ايديهم بدون

٢٣ ١٢٦٤

١٤ ١٢٦٤

١٦ ١٢٦٥

محرم



مختص شرعي وإذا تحقق في الإكراه الشرعي على الإقرار لا يصح كما لا يصح إسقاط الوارث  
حقه من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاده في معيشة واحدة قدم واحدا  
منهم ليقوم مقامه في سداد المطالب المطلوب منه والآن يريد الابن المذکور أن يقاسم  
والده في ماله ومتاعه دون أخوته فهل لا يجاب الابن لذلك ولا حق له في مال والده مادام  
حيًا ولا في طين زراعته (اجاب) ليس للابن الذي في عائلة أبيه مقاسمة الاب فيما بيده من  
ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مع والده في معيشة واحدة وما ذنوب له من قبل  
والده بالتصرف على زراعته والده وشيرجته وغير ذلك ثم تشارك مع والده في إدارة  
معصرة وودفع دراهم حصة من يده لإدارة المعصرة ودفع والده كذلك وصارت إدارة  
المعصرة على سبيل الشراكة مدة من الزمن حتى توفي الرجل المذکور بعد وفاة والده بنحو  
ثلاثة أيام فهل ما يخص الرجل المذکور في المعصرة شراكة والده من أصل ورثه وما وجد  
بمحل الرجل المذکور الخاص به من نفديه وغيرها وما وجد مكتبا باسمه خاصة دون اسم  
والده من دين على شخص ثابت يكون جمع ذلك تركته عن الرجل المذکور لورثته خاصة  
ولا دخل لورثته والده فيه حيث كان مشارك له في حال حياته أو يكون جميع ذلك تركته عن  
والده نظرا لكونه كان معه في معيشة واحدة وجميع ما يلزمه هو وعياله من مأكلا ومشرب  
وكسوة من والده (اجاب) إذا ثبت وارث الابن اختصاص مورثه بشئ معلوم بوجه  
شرعي يكون ميراثا عنه والا كان جميعه لوارث أبيه حيث كان في عائلة ومعياله  
ولم يكن للابن مال سابق واتحدت صنعتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين  
في ساقية فبعد مدة من السنين انهدم بعضها وارتدمت وحصل لبعض الشركاء عذر فغاب  
عن البلد مدة من السنين ثم رجع فوجد بقية الشركاء بنوا ما انهدم منها واشركوا معهم  
في تجديد ما انهدم منها جماعة من غير الشركاء بغير اذن الغائب واستولوا عليها واداروها  
فهل إذا طلب الشريك الذي كان غائبا حقه في الساقية المذكورة يجاب لذلك وهل  
يلزمه دفع ما يخصه في الكلفة التي صرفها الشركاء في بناء ما انهدم من الساقية على قدر  
حصته (اجاب) للشريك المذکور طلب حصته في الساقية المذكورة ولا يكون تعمير  
بعض الشركاء الساقية مانعا له من اخذ حصته منها بعد حضوره وليس لمن عمر الساقية  
الرجوع على الشريك الغائب بما انفق في بناء حصته الغائب حيث كان بدون ادنه  
وبدون اذن القاضى عند امتناعه على احد قولين متى بهما كما يستفاد من تنقيح  
الحامدية في اواخر الشراكة والذي مال اليه صاحب التنقيح المذکور في حاشيته رد المختار  
من الشراكة عدم الرجوع في عمارة احد الشريكين ما لا يقبل القسمة بدون اذن شريكه  
والقاضى لعدم اضطراره لكون الشريك يجبر على العمارة معه فيما لا يقبل القسمة والذي  
اقى به في الخيرية من القسمة انه اذا انفق احدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون  
متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع العصولين وجعل القنوى

٢٠

١٢٦٥

صفر

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

مطلب في عمارة أحد  
الشريكين ما لا يقبل  
القسمة وما قيل في ذلك

عليه في الولوالجية اه قال في التنقيح فان حمل على ظاهره من عدم اشتراط امر القاضى  
فهو قول آخر مقتضى به فيكون في المسئلة قولان صحيحان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف اه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اولاده في معيشة وفي عائلة واحدة فتصرف احد  
اولاده في مال ابيه في حياته بالبيع والشراء فاشترى الولد المذ كور عقارا من مال ابيه  
واراد اختصاصه به هو واخوته فهل لا يكون لهم ذلك بل يكون للعقار المذ كور ملكا  
لابيهم حيث لم يكن لهم مال مخصوص بهم (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال ابيهم  
ومعينين له يكون جميع متحصل من الكسب لا بيهم وليس لهم الاختصاص بشئ بدون  
مخصص شرعى وما اشتراه الولد المذ كور ودفع ثمنه من مال ابيه ان كان شراؤه لابيه باذنه  
لا يكون له واخوته الاختصاص به بدون وجه بل هو خاص بالاب وان كان شراؤه  
لنفسه واخوته ودفع ثمنه من مال ابيه بلا اذنه يكون خاصا به واخوته وبذل الثمن  
مضمون للاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترك مع رجلين على قدر من الدراهم  
والعامل في الدراهم الرجلان المذ كوران ومضت مدة من الزمان على ذلك الى أن توفي  
العاقدمعهما فارادت ورثة المتوفى اخذ مال مورثهم منهم الا ان فامتنع كل منهما متعللا  
بان العامل في مال الشركة الاخر منهما وان المال في يده فهل للورثة اخذ حصصه مورثهم  
من مال الشركة منهما انصافا فقهرا عنهما والمحال هذه حيث ثبت قبضهما له ولم يتحقق  
اختصاص أحدهما بكون المال في يده (اجاب) يؤمر من بيده مال المتوفى بدفعه لوارثه  
بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين نشأ في تربية والدهما  
ثم كبرا وصارا يعملان مع والدهما ويتعاطيان معه البيع والشراء وغير ذلك من اسباب  
التكسب مدة طويلة فتحصل بكسبهما مع ابيهما مال من نقود وعروض ومواس وغير  
ذلك ولم يتميز كسب أحدهما عن مال ابيه ثم صارا كبرا بنيه يتصرف في المال في حياة  
ابيه مدة من الزمن ويأخذ من المال ويشترى عقارا لنفسه وغير ذلك بغير اطلاع اخيه  
وابيه ثم مات أبوهما عنهما وعن بنت له وزوجته ام أولاده فغضب الاخ غير المتصرف  
وخرج ولم يأخذ من أخيه شيئا من المال فاستمر الاخ الكبير واضعا يده على المال  
يتصرف فيه للجميع باذنهم ويشترى منه أمتعة ونحاسا وبها ثم وغير ذلك لنفسه الى أن  
مات عن اولاد منهم بنت بالغة والباقي قصر فهل يقسم جميع المال بين جميع ورثة الاب  
الميت او لا حيث كان متحصلا من كسب الاخوين المذ كورين مع ابيهما وهما في معيشته  
ومن جملة عائلته ومعينان له ولا يمنع من قسمته على هذا الوجه كونه غاوازا في يد الاخ  
المتصرف بعد موت ابيه بعمله فيه مدة لا سيما وقد كان مفوضا له من قبل الاب والورثة في  
حياة ابيه وبعد موته بالتصرف في المال بما يراه وماذا يكون الحكم في العقار الذى  
اشتراه الاخ المتصرف لنفسه من المال بدون اذن اخيه وابيه في حياة ابيه وبعد موته  
واذا ادعت البنت او وكيلها القيم على القصر بان جميع ما كان تحت يد الاخ المتصرف

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٦٥

من المال ملك له خاصة وأنه من خالص كسبه وادعى الاخ الحى انه مشترك بداعى انه  
 تحصل من كسب الاخوين مع ابيهما على الوجه المذكور وانه مال الاب واقام كل على  
 دعواه بينة تقدم بينة الاخ الحى على دعواه ويتقضى بالشركة فى المال جبرا على ورثة  
 الاخ او تقدم بينة البنت المذكورة والوكيل المذكور على دعواه المذكورة (اجاب)  
 يقسم المال المذكور بين جميع ورثة الاب بالفرض والتعصيب حيث كان حاصلا لابل  
 الاب فى حياته مع ابنه على الوجه المسطور عند تحقق ذلك بالوجه الشرعى وما نفا وزاد  
 بعل الابن المذكور فيه بعدموت ابيه يقسم بينهم كذلك على الوجه المزبور ولا يكون عمل  
 الابن فيه بعدموت ابيه مانعا من قسمة التما بين ورثة الاب قسمة الميراث ولاحق  
 للابنين فيه بالعمل مع الاب فى حياته سوى ما يخصهما عن الاب بجهة الارث لكونهما  
 والمال هذه معينين للاب فيما يصنع حتى لو غرس أحدهما شجرة كانت لابيه كما صرح  
 بذلك علما وانا وتقدم بينة الاخ الحى الخارج على دعواه بالشركة فى المال على الوجه  
 المذكور اذا أقامها وطابقت الدعوى على بينة سائر ورثة اخيه ذى اليد وقت موته  
 الشاهدة لهم باختصاص مورثهم بما كان تحت يده من المال عند التعارض واذا اشترى  
 الاخ المتصرف عقار لنفسه فى حياة ابيه او بعد موته ودفع الثمن من المال بدون اذن  
 وقع الشراء له وعليه ضمان نصيب باقى الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن  
 أولاده المذكور البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش  
 واطيان وزراعة ونحاس وغير ذلك واستمر الجميع فى معيشة واحدة مدة من السنين  
 وصار كبير الاخوة هو المتصرف على العائلة فزادت التركة ونمت غوا كثيرا ثم مات  
 الاخ المتصرف عن اولاده المذكور فاستمر واعم اعمامهم فى المعيشة واقام الاعمام  
 الاكبر من اولاد اخيه مقام والده فى التصرف على العائلة فهل اذا ارادوا القسمة  
 الآن واراد اولاد الاخ المذكور الاختصاص بجميع ما كان بيد والدهم لا يجابون  
 لذلك بل تقسم جميع التركة مع غوها وزيادتها بين سائر ورثة الاب بالطريق الشرعى  
 ويكون لاولاد الاخ اخذ ما يخص والدهم فقط حيث لم تقع قسمة أصلا ولم يختص كل  
 منهم بشئ وحده دون الآخر (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع ورثة الميت  
 أولا ومن مات عن وارث يكون نصيبه له وليس لأحد منهم الاختصاص بشئ زائد عما  
 يخصه من المال الذى بأيديهم بدون محض شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى أربعة  
 اخوة فى معيشة واحدة مات أحد منهم عن بنت له وبقي المال مشترك من غير قسمة مدة  
 فاشترى الاخوة الاحياء بعض مواش لانفسهم ودفعوا ذلك من كسبهم الذى تحصل  
 لهم من الزراعة بعدموت اخيه ثم ارادوا القسمة فهل يكون ما اشتروه من البهاشم  
 لانفسهم من مالهم بعدموت اخيه لهم خاصة ولاحق لبنت الميت فى ذلك واذا كان  
 لأحدهم ابنان فى معيشة ابيهما وعمهما وتزوجا بغير من المال المشترك بين ابيهما وعميها

جداى الاولى

٧ ١٢٦٥

ودفعه الاب مع باقي اخوته من المال المشترك صلة ومعرفة فاقم اراد احدا الاخوة الرجوع  
على الاب او ابنيه بنصيبه من المال المذكور لا يجاب لذلك حيث دفع كل منهم متطوعا  
بما دفعه من المال لا سيما ولم يكن دفع ذلك باذن احدهما بل دفعوا ذلك متطوعين به صلة  
ومعرفة فلهما حيث كانا مساعدين للكل في امر المعاش (اجاب) ليس للبنت المذكورة  
مشاركة اعمامها فيما ثبت اختصاصهم به من المال الذي بايد لهم بدون وجه شرعي ولا  
رجوع على الابنين المذكورين بما دفع عنهم من الصداق على الوجه المذكور والله  
تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة صار ايك تسبان سوية حتى صار لهما  
مال مشترك بينهما من كسبهما وبعض ارض زراعة وليس لاحدهما كسب مميز عن  
الاخر ثم مات كل من الاخوين عن اولاد ذكر فطلب اولاد احدا الاخوين قسمة المال  
المشترك بينهم وبين اولادهم مناصفة فهل يجابون لذلك واذا اراد اولاد احدا الاخوين  
الاختصاص بشئ زائد عن اولادهم لا يجابون لذلك حيث لم يكن لايهم كسب مميز  
عن عهدهم (اجاب) حيث كان الاخوان في معيشة واحدة واخذوا في الاكتساب سوية  
وتحصل بكسبهما اموال ولا تميز لاحد الكسبين عن الاخر كان جميع ما بايد لهما معا  
تحصل بن كسبهما بينهما سوية ونصيب من مات منهما لوارثه وليس لاولاد احدهما  
الاختصاص بشئ زائد من ذلك بلا تخصيص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في  
معيشة واحدة حصلوا مالا ودواب وعقارا بكسبهم وزراعتهم تنازعوا مع بعضهم  
وترافعوا لدى قاضي بلدهم وثبت لديه بعض اشیاء مشتركة للجميع بمقتضى شهادة  
البينة وبالتصديق فهل يكون لكل واحد نصيبه من ذلك وليس اكبر الاخوة  
الاستيلاء عليه ومنعهم من ذلك واذا صرف احدا الاخوة شيئا من المال المشترك  
واستهلكه في مصالح نفسه خاصة يكون ضامنا لنصيب اخوته واذا ادعى بدين لانس  
واراد حسبانها على اخوته بدون وجه شرعي لا يكون له ذلك ولا يقبل منه (اجاب)  
ما تحصل بكسب الاخوة يقيم بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد  
عن نصيبه بدون تخصيص شرعي وما استهلكه احدهم من المال المشترك مضمون على  
من استهلكه نصيب شركائه فيه وليس لاحدهم حساب ما ادعى من الدين على اخويه  
بدون طريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اربعة نشؤا في معيشة واحدة  
واستمروا على هذه الحال وهم من اهل الاكتساب مدة من السنين فتفصل عندهم  
بكسبهم مال من نقود وعروض ومواش وعقار وغير ذلك واحدهم هو المتصرف برأى  
الباقى واطلاعهم فأتى المتصرف عن اخوته الثلاثة احدهم اخ لاب والباقي شقيقان  
فبقيت الاخوة الثلاثة في معيشة واحدة كالاول مدة من السنين وتصادقوا جميعا  
بعد موت الاخ المتصرف المذكور على أن كامل ما عندهم وتحت يدهم من النقود  
والعروض والمواشي والعقار الموروث وغير الموروث مشترك بينهم اكل واحد

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٢

منهم الثلث في جميع ما بأيديهم وأشهدوا على أنفسهم بذلك طائعين مختارين بعد بيان ما تحت أيديهم من العقار وغيره البيان الكافي بموجب وثائق بختم كل وبينته شرعية ثم مات المتصادقون جميعا عن ورثة فهل يعمل بالمصادقة التي وقعت بينهم على الوجه المذكور ويعامل كل واحد منهم باقراره بالثلث لانيه فيما تحت أيديهم ويكون نصيب كل من مات منهم لوارثه وليس لوارث أحدهم الاختصاص بشئ مما وقعت فيه المصادقة على الوجه المذكور لاسيما وجميع المال تحت يدهم صادقين قبل التصديق وبعده ولم يوجد ما يبطل المصادقة بعد ذلك الى وقت موتهم من وثائق شرعية تخالف الوثائق المذكورة ويتقضى لوارث كل بالثلث الذي للمورثة حيث ادعى ملك الثلث لمورثه بالاكتساب والسعي وثبتت المصادقة على الوجه المذكور (اجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال يكون نصيب كل من الاخوة الثلاثة لوارثه وليس لوارث أحدهم أخذ شئ من المورثة من المال المشترك الذي كان بأيدي المورثين المقرين بأن لكل فيه الثلث حيث ثبتت الاقرار مستجمعا لشرائطه ولم يوجد ما يبطله بالوجه الشرعي ولا يتأني هذا ما ذكره كافي الاشباه وشرحها لمبة الله افندي البعلبي من الاقرار من أن الاقرار بالمحال باطل حيث قيد ذلك بأن يكون محال من كل وجه ومثل له في الاشباه بقوله لو مات عن ابن و بنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالأقرار باطل وقيد الشارح المذكور بقوله قيل ينبغي صحة الاقرار والمحال هذه ما لم يرد في اقراره بالارث اذ يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاجازة أو غيرها مع وجود التملك كما هو ظاهر لان في حادثتنا تصادق الاخوة الثلاثة بعدموت الاخ الشقيق لاثنين منهم بان جميع الموروث وغيره مشترك بينهم اثلاثا ولم يقيده بكونه بالارث فلم يتحقق استثناءه من كل وجه لاحتمال ايلولة قيراطين من ذلك للاخ لا بطريق شرعي من طرق التملك وان كان مقتضى الميراث الشرعي ان يكون ذلك بينهم ارباعا لاختصاص نصيب الميت وهو الربع باخويه الشقيقين شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد كور في معيشة أبيهم وعائلته صاروا ياتوا بزرعة أرضه وغيرها ويتكسبون في حياة والدهم وجميع ما تحصل بمنزل والدهم ويده الى أن توفي والدهم عنهم وعن غيرهم من الورثة فاستمر واعلى ما كانوا في معيشة واحدة ينمون ما كان يسد والدهم من المال ثم توفي أحدهم فهل يقسم جميع المال بين ورثة الاب ذكورهم واناثم على حسب الفريضة وليس لاحد الاولاد الاختصاص بشئ ويقسم الجميع بين الذين كانوا يتكسبون في حال حياة والدهم وبين باقي الورثة واذا تعلل الكبار بانهم كانوا يتكسبون في حياة الوالد وأرادوا حرمان باقي الورثة لا يجابون (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة الاب فما أصاب كل واحد يكون لوارثه بعده وما حصله الاولاد المذكورون بعدموت أبيهم بملهم في المال المشترك ان كان ذلك لانفسهم خاصة

١٥ ١٢٦٥

مطلب الاقرار بالمحال  
باطل اذا كان محالا  
من كل وجه

١٨ ١٢٦٥



بدون اذن باقي الورثة يكون لهم دون الباقي و يكونون ضامين لانصبا باقى الورثة من  
 اصل الموروث وان كان ذلك للجميع باذن الباقي يكون ما تحصل مشترك بين الكل  
 كاصله وليس لاحدهم الاختصاص بشئ من ذلك بدون مخصص شرعى حيث كان  
 المال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن ابن بالغ  
 كبير وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فضم الابن البالغ القاصر وصار  
 يكتسب وحده وجميع ما كتسبه يحدده مواسى وامتنعة لنفسه خاصة وهو في يده وهناك  
 بينة تشهد بذلك فهل يكون جميع ما كتسبه الاخ البالغ له خاصة وليس للاخ القاصر  
 فيه شئ حيث ثبت بالبينة الشرعية (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة  
 وما جده الابن المذکور لنفسه من كسبه الخاص به يكون له خاصة لا يشاركه فيه باقى  
 الورثة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكورا  
 واناثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستمرت الذكور والاناث في معيشة واحدة مدة من  
 الزمان ففما المال وزاد بنفسه عن تركة والدهم فهل اذا ارادت الذكور الاختصاص  
 بما زاد ونحوها من المال المشترك لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت وما نفعه  
 على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة  
 وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد من ذلك بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك تركة من عقار ونقد ومواس ونحاس وفرن  
 وملبوس وترا كيب وشبكات وغير ذلك فوضع ا كبر الابنتين يده على تركة ابيهما وامهما  
 ولم تقسم الى الآن ويريدا كبر الابنتين ان يدفع لاختيه في نظير نصيبه من تركة ابيه وامه  
 بضاعة وان يحوله بذمات على اناس من اصل مال تجارة الابن الكبير الخاصة به فهل  
 لا يجبر الاخ الاخر على قبول ذلك وله ان يطالبه بما يخصه من تركة ابيه وامه ويقسماها  
 سووية بينهما حيث لا وارث سواهما (اجاب) نعم لا يجبر الاخ على ما ذكر وله اخذ  
 ما خصه من تركة ابيه وامه جبراعلى اخيه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
 شريكين في مال بينهما شركة ملك وورثاه عن ابيهما غناء وأصلا فغضب احدهما من  
 اخيه وخرج ولم يقسم بينه وبين اخيه فتصرف الاخ الاخر في بعض المال وبنى منه  
 امكنة لنفسه وجهاز بذاته واشترى لها ذلك الجهاز منه وذلك كله بدون اذن اخيه ثم  
 مات الاخ المتصرف المذکور عن ورثة غير اخيه فهل يكون لاختيه الحى حسابان نصيبه  
 من المال المذکور حيث تصرف في المال المشترك وأخذ بعضه بلا اذن شريكه ويكون  
 للاخ اخذ نصيبه من المتصرف من تركة اخيه الخاصة به وليس لورثة الميت منع العلم من  
 اخذ نصيبه مما صرفه اخوه في البناء لنفسه وفي تجهيز ابنته (اجاب) نعم للاخ المذکور  
 المحاسبة بما استولى عليه اخوه المتوفى من المال المشترك وصرفه في البناء والجهاز حيث  
 كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل في عيال ابیه ومعيشتهم من صغره

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٥

جادی الثانية

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

جادی الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

صار يتجر في مال أبيه اعانة له ويكتسب مدة ثم مات الابن عن أبيه وعن وارث وكان بيده بعض مال من مال الاب فهل يكون جميع ما يسهل الابن للاب حيث كان في عيال أبيه وفي معيشته وليس للابن فيه شيء ولا لوارثه من بعده (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيشتهم ومعيّناته كما هو مذكور يكون جميع ما تحصل بكسبه لابيّه حيث اتحدت الصنعة ولم يكن للابن مال سابق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة يكتسبون معه بالزراعة وغيرها وهو يملك مواشي فاراد أحد الاولاد ان يختص بشيء من المواشي متعللاً بانها من كسبه الذي اكتسبه وادخله في العائلة وهو مع والده وفي عائلته ولم يثبت ذلك بطريق شرعي فهل لا يجاب لذلك شرعاً بل يكون جميع ما اكتسبه الابن لو والده ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيّناته لا يكون له فيما تحصل من الكسب شيء ويكون الجميع لو والده حيث لم يثبت الابن اختصاصه بشيء بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تربى في عائلة جده أبي أبيه وعلى مائدته بعد موت أبيه وهو صغير وصار يعاون جده في أرض زراعته وفي سفينة هو وشريكه وزوجه امرأة فاراد ان ينزع جده ويطالبه بحصته مما عاونه فيه في أرض الزراعة وفي السفينة المشتركة بين الجد وبين شريكه التي كان يعاون فيها أضافه هل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبته بشيء من ذلك حيث كان في عائلة جده يعاونه وبها كل ويشرب على مائدته ولا مال له اصلاً وما الحكم (اجاب) اذا كان الرجل المذكور في عائلة جده ومعيّسته لا يكون له مقاسمة جده فيما بيده من الاموال لكونه والحال هذه معيّناته والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اتفقا على فتح دكان يجلس احدهما فيه للبيع ويتسوّق الآخر البضائع وتقبلها منه الذي في انه كان وبيعهما وليس لهما رأس مال واستمر على ذلك مدة أربع سنين يعترف كل منهما لصاحبه بالشركة من غير بيان لكيفية تهاثم بعد تمام المدة المذكورة حاسب المتسوّق الجاس في الدكان على الذي دخل يده من البضائع التي تسوّقها وقبلها منه الذي في الدكان وما تحصل من اثمان بيعه لما فاتت ذلك نقص اثمان ما باعها به عن الاثمان التي تسوّقت به وبلغ مقدار نقصها ما ينوف على ثلاثة عشر ألف قرش ولم يبين لذلك سبباً قط لانه المتسوّق بالبلغ المذكور ونسبه للخيانة لانه لم يبين سبباً يوجب هذا النقص وتشاجر بسبب ذلك فتوسط بينهما جماعة بالصلح على أن يكون على كل منهما نصف الخسر واصطالحا على ذلك وكتب بينهما في شأن ذلك تمسك ثم بعد تمام الصلح بينهما واعترافه حين تحاسبهما وقبله بانه شريك لصاحبه من غير بيان الكيفية كما ذكر قام الاّن يدعي انه ما كان شريكاً للمتسوّق فيما تسوّقه وانه انما جلس في الدكان لبيع له ما تسوّقه ويكون ربح ذلك بينهما مناسفة والمتسوّق يدعي ان اصل اتفاقهما على ان يكون المتسوّق للدكان شركة بينهما الكل منهما انصفه وعليه نصف ما تسوّق به فصار الحاصل ان المتسوّق يدعي ان ما تسوّقه

مشارك بينهما شركة ملك والاخر يدعي ان ما قبله منه وباعه في الدكان كان على وجه المضاربة الفاسدة فيطالبه الا ان باجرة مثله والحال انه لا بينة لواحد منهما فهل والحال هذه يكون الصلح الواقع بينهما صحيحا واقعا في محله لان اصل تنازعهما في الخسر الذي لم يبين له سببا يوجب به وقد وقع الصلح بينهما مع اعتراف كل منهما حين ذلك بانه شريك لصاحبه ولا يجاب المدعي عليه الى نقض هذا الصلح بانتقاله الى دعوى المضاربة الفاسدة مع عجزه عن اثباتها ويصير ساعيا في نقض امر تم من جهته (اجاب) اذا ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوجوه تكون الوضعية عليهم ما على حسب ملكهما فيما اشترى للشركة فان كان المشتري بينهما مناصفة تكون الوضعية عليهما كذلك والا فلا والاقارباء سل الشركة في المال بلا بيان يقتضي التسوية فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع ابن عمه توجهوا الى جهة الحجاز واشتريا جالا واجرهما ودفعوا ثمنهما من اجرتها ثم اراد احدهما بعد ان رجع الى مصر الاختصاص بها فهل اذا كان الشراهما ودفع الثمن منهما تكون الحال بينهما ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشيء منها دون الآخر (اجاب) نعم لا يكون لاحد الرجلين المذكورين الاختصاص بما ذكره حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيت صغير مشترك مناصفة بين يثمة ورجل اجني غير قابل للقسمة ولليثمة عمة وصى عليها طلبت منه ان توجره حصة اليثمة لمضاررتة لها في السكنى فاي وامتنع فهل اذا ارادت العمة الوصى عليها ان تقاسمه بالمهاياة تجاب لذلك شرعا ولا يكون للمهاكم الشرعي جبر عليها لاجل عدم الضرر ونفع اليثمة (اجاب) يجاب أحد الشرعيين لطلب المهاياة جبر على الا في منهما في مثل ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأولاد من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت الزوجة فرضها الذي يخصها من التركة بالفريضة الشرعية فنعها اولاد الزوج من اعطائهم نصيبها وادعوا ان التركة ملك لهم لا ملك أبيهم والحال انهم من حين ولادتهم نشؤا مع أبيهم في مسكن واحد ومعيشة واحدة ولم يمتازوا بكسب يخصهم فهل والحال هذه تكون التركة ملكا للزوج وتأخذ الزوجة الثمن في جميعها ام تكون ملكهم (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال أبيهم ومعينين له وليس لهم مال سابق واتحدت صنعة الجميع يكون جميع ما اكتسبوه لأبيهم فيقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وليس لهم منع الزوجة عما يخصها بالميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر واثنا عشر ما يورث عنه شرعا ومكنوا مع بعضهم في معيشة مدة ونما ما يديهم من مال والدهم المتوفى فاشترى قطعة ارض خربة وبنوا فيها دارا من مال التركة وما نتج من ارباحها فهل اذا ارادوا القسمة في تركة والدهم تقسم التركة مع ما نتج منها بين ذكورهم واناثهم لكل ما يخصه من ذلك شرعا بما فيه الدار المنشأة المذكورة او يكون الذي يقسم مال التركة فقط وما نتج منها يكون

١٣ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

رجب ٤ ١٢٦٥

خصوصاً المذكور المتصرفين (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع الورثة وليس لاحد  
 منهم الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي كتمية بعضهم بنفسه بدون اذن الباقي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وسبعة اولاد ذكور وزوجة وترك ما يورث  
 عنه شرعاً فترافعوا على يد قاضي بلدتهم وقسموا تركة مورثهم وأخذ كل منهم حصته  
 فيها ثم اتفق أربعة من الاولاد المذكورين وقعدوا في معيشة واحدة وصاروا يكتسبون  
 أموالاً ويشترون عقاراً ومواشي ويأخذون أطياناً فطلب أحدهم قسمة ما بأيديهم من  
 التركة وما جددوه فأخذ حقه وانقرز ومكث الثلاثة المذكورون حتى حصل بينهم  
 نزاع وطلبوا القسمة من بعضهم فهل اذا طلبت الزوجة أخذ حصة مما كتسبه الاخوة  
 المذكورون متعلقة بان كسبهم هذا بسبب ما خصهم من تركة أبيهم لا تجاب لذلك ولا  
 يحكم لها بشئ مما جددوه (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة المذكورة لذلك والحال هذه بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك ما يورث عنه شرعاً  
 من عقار ومواشي وغيرها وترك أطيان زراعتها فاستمر الابنان في معيشة واحدة فزادت  
 التركة ونمت بسبب الاكتساب من الزرع وغيره بعملهما ثم بعد مدة مات احد الابنتين عن  
 اولاده وهو المتصرف فأراد اولاده الآن القسمة فهل يقسم جميع ما كان بيد الاخوين  
 من المواشي والأطيان وغيرهما مناصفة بين العم وأولاد أخيه ولا يكون لاحد  
 الاختصاص بشئ رائد عن حقه بدون طريق شرعي (اجاب) اذا كان الحال ما هو  
 مزبور يكون للرجل المذكور النصف ولاولاد أخيه النصف بينهم وليس لاحد  
 الاختصاص برائد عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين  
 شقيقين ماتا عن تركة مشتركة بينهما وخلفا اولاداً البعض بالغ والبعض قاصر ثم ان احد  
 البالغين صار يتصرف في التركة بالمصلحة من بيع وشراء وانفاق وكسوة وغير ذلك  
 وذلك باطلاع البالغين واذنهم وعدم الانكار عليه واقروا على ذلك التصرف والانفاق  
 مدة ونمت التركة وزادت عما تركه الابوان فهل هذا التصرف والانفاق صحيحان وناقذا  
 في نصيب البالغين واذا أعطى نائب السلطان أحد الاخوين أرضاً للزراعة لسكونه  
 مستخدم ما عنده وكتب بدفتر الديوان باسمه ووضع يده عليها وصار يزرعها ويدفع  
 الخراج من ما هيته التي على طرفه ولم يدفع في الخراج من المال المشترك شيئاً يختص  
 بتلك الأرض ويربعها ولا تدخل التركة وتكون الأرض والريع له ولاولاده من بعده  
 (اجاب) اذا كان التصرف في المال المشترك باذن باقي الشركاء البالغين يكون نافذاً  
 عليهم والأرض التي أعطيت للأخ المذكور ومكنه منها نائب ولي الأمر وقيدت باسمه  
 خاصة ليس لغير ورثته فيها حق ولا مشاركة بكونه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين اتفعا مع بعضهما في لم العظم المباح من الفلاة وكل منهما صار يدفع  
 النصف في الأجرة للذين يعملون لهما ذلك الى ان لما مقدار معلوم من العظم وباعاه

شعبان سنة

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١٠

رمضان

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٧

سوية وكل منهما اخذ النصف في الثمن وذهب كل منهما الى حال سبيله ثم بعد ذلك رجع  
 أحدهما وصار يلم العظم لنفسه مع بعض من الناس ويدفع لهم الاجرة من ماله لنفسه  
 خاصة دون الشريك الاخر فهل اذا اراد الاخر ان يشاركه فيما له من ماله لنفسه  
 لا يجاب لذلك ويمنع الاخر من المعارضة له في ذلك (اجاب) هذه شركة فاسدة كالشركة  
 في سائر المباحات وما حصله أحد الشريكين المذكورين فهو له والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له ولدان في عائلته يا كلان ويشربان من ماله زوج احدهما زوجة  
 وصرف عليها مبلغا من ماله ثم مات الاب بعد ذلك عن ابنه المذكورين فتزوج الاخر  
 زوجة وصرف عليها مبلغا من المال المشترك الموروث بينهما بغير اذن اخيه فهل  
 يكون ضامنا لنصيب اخيه من ذلك (اجاب) نعم يضمن الاخ نصيب شريكه حيث  
 كان الحال ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين  
 منها وعن اولاد من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من نخل ودور وغير ذلك فهل اذا  
 اراد احد الاولاد الاختصاص بشئ واخذ من التركة اكثر من نصيبه لا يجاب لذلك  
 وتقسيم التركة بينهم بالفريضة الشرعية واذا كان للزوجة بقرة من مالها نفقها واراد  
 احد الورثة ان يجعها تركتها ويأخذها منها بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ايضا  
 (اجاب) ما تركه المتوفى يقسم بين جميع ورثته وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما  
 يخصه فيها بدون محض شرعي واذا ثبت الملك في البقرة المذكورة للزوجة بالوجه  
 الشرعي لا تكون تركتها عن المتوفى والقول لها يمينها في دفعها مالها البقرة حيث  
 كانت من متاع البيت التي كانت ساكنة فيه مع زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجلين مشتركين في زراعة ارض يدفعان خراجها معا والبذر منهما وكل احدهما الاخر  
 في القيام بامر تلك الزراعة فصل خسر فالزم الشريك الموكل شريكه الوكيل عنه بالخسر  
 كله فالترزم وكتب بذلك وثيقة فهل يكون الخسر عليهما ولا عبء بالترزمة ولا بتلك الوثيقة  
 (اجاب) التزام الشريك بجميع الخسر على الوجه المذكور غير صحيح وان كتب به وثيقة  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اثنان شقيقان واخ لام كانوا رو كأمع بعضهم  
 لكن كان احدهم بمصر والاثنان الاخران بالارياض وكل ما اكتسبوه اشتروا به طينا  
 ودورا ومواشي وكلما جددوا شيئا كتبوه باسمائهم الثلاثة لكل واحد الثلث بموجب  
 حجج مسطرة وقد توفي الاخ من الام واستولى الاخ الذي كان بمصر على الدور والطين  
 والمواشي وغـيرها وادعى انها له خاصة ومنع اخاه واولاد اخيه المتوفى عن كامل ما ذكر  
 فهل يجبر المستولى على تسليم ما يخص الاولاد وَاخاه ويعمل في ذلك بموجب الحجج المسطرة  
 (اجاب) اذا ثبت الاشتراك فيما ذكر بالوجه الشرعي بين الاخوة الثلاثة لا يكون للاخ  
 المذكور الاستيلاء على نصيب اخويه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين  
 خرجا من بيتا بينهما منعز لين ولا يملك كان شيئا ثم صار ايكثسبان سوية من زرع وغيره



رمضان

سنة

٢١

١٢٦٥

حتى حازا أطمينا وامتعة من نحاس وغيره ثم بعد مدة أراد أحدهما الانفصال من أخيه  
ويدعي أن بعض الامتعة خاص به وأنه من كسبه فهل يجب لذلك لكون المال في  
أيديهما وكسبهما سوية (اجاب) يقسم ما تحصل من كسب الاخوين المذكورين  
بينهما سوية وليس لأحدهما الاختصاص بشئ مما يبداهما من المال المشترك بلا  
مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما صغير عمره  
سنتان والآخر كبير بالغ ذكوكسب ولم يترك لهما شيأ يورث عنه فصار الاخ الكبير  
يكتسب بصناعته الى ان تحصل عنده مال توصل به الى العمل فيه والتجارة به في صناعة  
عصر الزيتون ورعي أخاه المذكور من صغيره الى كبره وهو في معاشه وعائلته الى ان كبر  
وصار يعمل مع أخيه في مال أخيه وأخوه يجري عليه النفقة كسائر عياله ولم يعرف له مال  
اصلا في حال صغيره ولا بعد كبره بل استمر في معاش أخيه الكبير بعد كبره يعاون أخاه في  
العمل في ماله وذلك بعرفة من يعرف حالهما من اهل بلدتهما من صغيرهما الى كبيرهما  
فهل لاحق للاخ الصغير مع أخيه في المال المذكور ويكون جميع المال مختصا بالاخ  
الكبير واذا طلب الصغير قسمة المال متعللا بأنه عمل مع أخيه مدة من السنين بعد كبره  
لا يقضى له بشئ من المال ولا عبيرة بتعلله المذكور حيث كان الحال ما تقدم ذكره  
(اجاب) حيث لم يعلم للاخ الصغير مال حال صغيره او بعد كبره بل استمر في عيال أخيه يعمل  
معه في ماله لا يجب لقسمة المال بينهما وبين أخيه ولا يقضى له بشئ منه لعمله مع أخيه  
ويختص به الكبير حيث كان الصغير بالعمل مع أخيه في ماله والحال هذه معيناه فيما  
يصنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه حصة في عقار من جماعة لهم ولاية  
بمعها شرعا ثم بعد ذلك حصل للشري عذر منعه من التوجه الى محكمة بلدته لكتابة  
الحجة على عادة بلدتهم فدفعت المشتري الثمن لآخ له اصغر منه وأمره بالتوجه الى المحكمة  
لكتابة سند التبايع ودفعت الثمن الى البائعين فتواطأ الاخ المذكور مع بعض البائعين  
وصار منهم التعريف للكاتب على ان يكتب سند العقار المذكور بالشركة بين  
الاخوين معا على خلاف الواقع والحال انه لا مال للاخ الصغير المذكور اصلا بل جميع  
ما يبداهما من المال خاص بالاخ الكبير المشتري المذكور فهل لا عبيرة بكتابة السند  
باسم الاخوين معا حيث كان الماذا خاصا بالاخ المشتري المذكور ووقع الشراء له دون  
أخيه المذكور ولاحق للاخ الصغير في ذلك العقار بمجرد كتابة البايعة باسمه مع  
أخيه واذا ظهر ان الاخ الصغير عمل في عقار آخر مثل ما عمل في العقار المذكور يكون  
الحكم فيه كذلك ولاحق له فيه (اجاب) لا يقضى للاخ الصغير بالشركة في الحصة  
من العقار المذكور وغيره بمجرد كتابة سند التبايع باسمهما معا حيث كان الامر كما هو  
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقعد يشتغل في صنعة الازرقة وله أم يبعثها  
تبيع له ذلك في الاسواق بالثمن الذي يامر بها بالمبيع به ولها في نصير ذلك أن يكسوها

٢١

١٢٦٥

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

ويتفق عليها واستمر على ذلك مدة من السنين وحلها بحلى وبعد ذلك اشترى أمكنة وعقاراً من ماله الذي اجتمع معه من هذه الصنعة لنفسه خاصة والآن ارادت أمه ان تأخذ منه حصّة فيما اشتراه مما ذكره تعلّله بانها كانت تبّيع له ذلك وكانت تعاونه في ذلك فهل لا تجب لذلك وليس لها حق فيما اشتراه من المال المذكور (اجاب) لا مشاركة للام فيما اشتراه ابنتها من ماله لنفسه فلا تجب لآخذ شيء من ذلك والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقدا عقد شركة على عروض وديون لهما على الناس بعد تقويم العروض بمبلغ معلوم وأجل الشركة الى ستة اشهر وكتبا وثيقة بذلك ذكرافيها ان العقد على مبلغ كذا من الدراهم فهل لا يصح عقد الشركة في العروض ولا عبرة بمجرّد الكتابة حيث اتفق المتعاقدان على ان المعقود عليه عروض وديون على الناس ويكون لكل منهما فسخها (اجاب) لا تصح الشركة بغير التقدين والفلس النافقة والتبر والنقرة اذا جرى التعامل بهما والا فكم عروض فعقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقود الفاسدة واجبة الرفع شرعاً والرجوع في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كل المال من احدهما فلا تخراج مثله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ستة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً من دور ومواس واطيان وغير ذلك فاخذ اربعة منهم حقهم فيما تركه والدهم كل منهم على انفراد وبقي اثنان شركاء فيما خصهما من ميراث ابيهما بدون قسمة واستمر في معيشة مدة تزيد على اربعين سنة فنما ما يبايدينهما من التركة فهل يقسم جميع ما خصهما عن والدهما مناصفة واذا اراد احدهما ان يخص اولاده باشيء من المال المشترك بينهما بغير رضا اخيه لا يجاب لذلك بل يقسم جميع ما خصهما عن والدهما مع ما زاد بسبب الاكتساب من الزرع وغيره مناصفة بينهما بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب احدا الاخرين لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ الى العسكرية وترك ولداً قاصراً ولم يترك له شيئاً من المال ثم بعد بلوغ الولد رشده اكتسب بنفسه وحاز ارض زراعية لنفسه واشترى مواشي كذلك حتى صار موسراً وجميع ما اكتسبه كان في غيبة والده ثم بعد مدة طويّلة رجع والده الى بلده وادّعى ان جميع ما هو موجود عند ولده مما اكتسبه قبل حضور والده فهل يكون جميع ما جددته واكتسبه الولد في حال غيبة والده بسعيه لنفسه خاصاً به لا يشارك فيه والده (اجاب) نعم جميع ما حصله الابن المذكور من المال خاص به حيث كان المحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاداً صغاراً وكباراً وخلف تركته وصار الكبار يتصرفون في التركة وفيها مال وعقار وطين ويزرعون الطين لانفسهم خاصة بدون ولاية على الصغار فنمت التركة واشتروا منها بيوتاً وغيرها واراد الصغار قسمة التركة مع غائتها على رؤسهم سوية فسلم الكبار في اصل التركة دون النماء هل لهم الاختصاص به دون الصغار (اجاب) تقسم التركة بين جميع

جميع الورثة والكبار الاختصاص بالنساء المذكور بوجود المخصص الشرعي وما تصرف فيه الكبار واستهلكوه في شؤونهم يكون مضمونا عليهم انصاء الصغار منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنتين وزوجة وترك دارا ونخل فقط من نحو عشر سنين فما كتسب الابن بسبب الزرع في طينه واكتساب يده خاصة دارا ونخلا آخر وغير ذلك ثم مات الابن المذكور عن بنتين وعن ثلاث زوجات فهل تختص وريثة الابن المذكور بما اكتسبه وتركه مورثهم لهم دون اختيه ويكون لهما اخذ ما يخصهما في تركته والديهما وما يخصهما في تركته اخيهما بعد اخذ ذوي الفروع فيهما كان يورث شرعا حيث لم يكن ما اكتسبه الابن المذكور غناء تركته والده (اجاب) لا مشاركة لبنتي الميت الاول فيما هو مختص باخيهما من الاموال التي حصلها بكسبه وليس لهما اخذ شيء زائدا عما يخصهما شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين اثنين من صفقة فعمرا فيه عمارة من الماسوية وتحاسبا على مصرف العمارة بقدر ما خص نصيب كل واحد ثم بعد مدة طلب احد الشرىكين من الآخر ان ياذن له ببناء امكنة يتعل بها لاجل ان يوسع بها على نفسه وعياله فلم ياذن اذ امتنع من ذلك الشرىك الاخر فخالف الشرىك المذكور وبني ما اراده وصرف عليه مبلغا من ماله بغير اذن شرىكه واجازته ويريد ان ياخذ منه ما يخص نصيبه من مصرف البناء والعمارة او يلتزم له بذلك ويكتب عليه سند اياه فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) ان بني الشرىك المذكور على المكان المزبور للشرىكة بغير اذن شرىكه لا يكون له الرجوع بشيء مما صرفه في البناء والحال هذه والبناء خاص بمن بناه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا مع بعضهما في مواش اشتروها من الصعيذ وباعوها بمصر وبعد بيعها اخذ كل منهما نصيبه من المال والرجوع فسخا عقد الشرىكة ثم بعد ذلك سافرا معا الى جهة الصعيذ ويبد كل ماله على حدة فطلب احدهما صاحبه ليذهب معه الى سوق كذا ليشتري مواش فامتنع فشارك رجلا آخر غيره واشترى معه مواش من الماهما الخاص بهما فهل اذا اراد الذي امتنع من المشاركة ثانيا مشاركتها في ربح مواشيهما متعللا بالشرىكة الاولى لا يجاب لذلك اذا تحقق فسخ عقد الشرىكة الاولى ولم يقدمه ههما شرىكة ثانيا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وعن بنتين ولم يترك تركته اصلا فغاب احد الذكور مدة من السنين وصار الاخوان الحاضرون بملان ويكتسبان سوية بعد موت ابيهم وكل ما تحصل لهما من كسبهما سوية يشترى ان به اتمعة وغير ذلك لانفسهما خاصة ثم بعد ذلك حضر الاخ الثالث من غيبته واراد ان يشاركهما فيما اكتسباه بعده موت ابيهم فهل لا يجاب لذلك حيث كان من كسبهما خاصة لاسيما ولم يترك الاب لهما تركه اصلا (اجاب) ما حصله الاخوان بكسبهما ملك لهما خاصة وليس لاهيهما مطلقا لهما شيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١١

ذی القعدة

سنة

٢٦

١٢٦٥

ذی الحجة

١

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

أخلف ثلاثة اولاد و أقاموا معه مدة بعد البلوغ وهم في معيشته وفي عياله وزوج بعضهم ثم  
 طلب بعض الاولاد العزلة من ابيه و ادعى انه يستحق عند ابيه ربع ما تحت يده من  
 الاموال والا كساب و طلبه عند القاضي فحكم القاضي بان لكل من الاولاد الربع  
 واللاب الربع في جميع ذلك فهل لا ينفذ حكم القاضي المذكور ويكون المال كله للاب  
 ويكونون معينين له في الاكساب (اجاب) اذا كان الاولاد في عيال ابيهم ومعينين له  
 يكون جميع ما تحصل بكسبهم و احوال هذه لا يبيهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات  
 والدهما وهما قاصران عن درجة البلوغ فتسكفت بهما والدهما حتى بلغا وحصل  
 فيهما رشد و تعلما صنعة القبانة وصارا يكتسبان منها ويتعايشان وهما في معيشة واحدة  
 وكسب واحد ثم اخذا في اسباب التجارة والبيع والشراء وادارة معصرة وغير ذلك حتى  
 تحصل بكسبهما اموال بايديهما والا تزن حصل بينهما نزاع ومشاجرة ويريدان القسمة  
 فادعى احدهما لالاخرين انه ارشد من اخيه واكبر منه وان اخاه كان في عائلته وان جميع  
 ما بايديهما كسبه فهل حيث كان كسبهما واحدا وصناعتهم ممتدة والمال بايديهما يقسم  
 ما تحصل بينهما واذا اخذا الكبير المال من اخيه بمعاونة ذي شوكة يؤمر برد نصيب اخيه  
 ان كان قائما ويبدله ان كان هالكا او مستهلكا (اجاب) اذا كان سعيهما واحدا ولم  
 يتميز ما حصله كل واحد منهما بعمله يكون ما جمعا مشتركا بينهما بالسوية وان اختلفا في  
 العمل والرأى كثرة وصوابا كما اُفتي به في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 اولاد اشترى احد الاولاد جحر الجير من الحماكم من ماله لنفسه خاصة دون ابيه ليصنعه  
 و يبيعه وصار الابن يصنع فيه و يبيع و يشتري مدة من السنين الى ان مات الاب عنه  
 وعن اولاد آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون ما اشتراه الابن من الحماكم  
 لنفسه له خاصة وليس لباقي الاخوة فيه شيء (اجاب) ما اشتراه الابن المذكور من ماله  
 لنفسه لا يكون تركته عن والده فليس لباقي ورثة الاب مقاسمته فيه بعد ثبوت اختصاصه  
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطاه الحماكم مغل بلاط ومكنه منه  
 وحده خاصة دون ابيه واخوته و كتب له الحماكم تقرير بذلك ووضع يده عليه وصار يعمل  
 فيه مدة من السنين الى ان مات الاب عنه وعن اولاد آخرين فهل اذا اراد احدا الاولاد  
 مشاركتة فيه لا يجاب لذلك حيث اعطاه الحماكم خاصة ومكنه منه وحده دون ابيه  
 واخوته ويبدله تقرير بذلك من الحماكم المذكور (اجاب) ما تحقق انه مختص بالابن  
 المذكور شرعا لا يكون لالاخوة مشاركتة فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة تسحق قدرا من الدراهم في ذمة زوجها من مقدم صداقها طلبته منه فباع لها  
 نصف عجلة جاموس بالقدر الذي تستحقه في ذمته ثم بعد مدة انسكرا البيع فثبتت بالبينة  
 فبعد ذلك احضر الزوج والدة الزوجة فاتفق معه على ان يكون لبنته سبعة قرا ريط  
 والخمسة ترجع لزوجها فهل اذا كان ذلك بغير رضاها واجازتها وكانت بالغة رشيدة

يكون ما فعله ابوها غير نافذ عليها (اجاب) لا ينفذ الاتفاق المذكور على المسألة والحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شر يكتن في التجارة فاشترى بضاعة بثمن معلوم  
 في الذمة دفعا بعضه وبعد تسليمها باع بعضها بثمن معلوم قبضاه معاً من المشتري ودفعا  
 لارباب البضاعة البائعين لهما ثم سافر احدهما باذن شر يكتن ببيع بضاعة فبعد عوده  
 وجد باع ما بيده من البضاعة بثمن قليل وخط عن المشتري جزاً من ثمن ما باعاه اولاً من  
 البضاعة وقبض ثمنه معابدون اذن شر يكتن لاجل مضارته فهل لا ينفذ خطه عن المشتري  
 بعد تمام البيع وانه قد ادها الا في نصيبه فقط دون نصيب شر يكتن لا سيما ولم تجر عادة  
 التجار بذلك (اجاب) لا ينفذ الخط من احد الشر يكتن عن المشتري في بعض الثمن في  
 حق شر يكتن حيث كان غير اذنه في الهندية في الفصل السادس في تصرف احد  
 المتفاوضين من الشركة ولو باع احدهما شيئاً ثم وهب الثمن من المشتري او ابراه جاز في  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان  
 وان وهبه الاخر او ابراه جاز في نصيبه ولم يجوز في نصيب صاحبه اجماعاً كذا في المحيط اه  
 وفي الخاتمة من فصل في شركة العنان ولو باع احدهما شيئاً فردد عليه بعيب بغير قضاء جاز  
 عليهما وكذا لو خط من الثمن لاجل العيب او آخر وان خط من غير عيب جاز في حصته  
 خاصة وكذا لو وهب بعض الثمن اه فلو كان الصادر من احد الشر يكتن خطاً لبعض  
 الثمن الذي قبضاه يصح الخط في نصيبه لان الخط من الثمن كما يصح قبل قبضه يصح بعده  
 كما صرحوا به في البيوع من فصل في التصرف في المبيع والثمن من الدر وكذا لو كان  
 الصادر هبة او ابراء للاتحاد في الحكم كما علمت والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات  
 احدهما عن ابن له وبقى مالهما تحت يد الاخ المحي مشتركاً بينه وبين ابن اخيه من دراهم  
 ومواس واطيان وغير ذلك وصار ينفي في المال المشترك مع ابن الاخ مدة وهما في معاش  
 واحد من غير قسمة للمال المشترك ثم مات الاخ الاخر عن اولاده فهل يقسم جميع المال  
 المشترك مناصفة ويكون نصيب كل منهما لوارثه ولا يختص وارث الاخ الذي تآخرت  
 حياته بشئ من المال حيث كان مشتركاً بين اصولهما (اجاب) تقسم تركة الاخوين  
 ونماؤهما بين ورثتهما بالقرينة الشرعية وليس لوارث احدهما الاختصاص بشئ زائد  
 عن مال مورثهم بدون تحقق مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد شراء  
 نصف منزل فطلب منه رجل آخر ان يعطيه حصة منه بعد ان يشتريه لنفسه فوعده بذلك  
 ثم بعد ان اشترى النصف من ماله لنفسه امتنع من اعطاء الرجل المذكور فهل لا يجبر على  
 بيع شئ من النصف لمن وعده بذلك حيث لم يامر بالشراء لهما وقت طلبه منه (اجاب)  
 لا يجبر المشتري المذكور على اعطاء شئ مما اشتراه لنفسه على الوجه المسطور ويمنع الرجل  
 المزبور من معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اتوا بذرة  
 مشتركة بينهم وارادوا زرعها في ارض اميرية تزرع على ان نصف ما يخرج للزراعيين

محرم

١٢٦٦

١٣

مطلب في خط احد  
 الشر يكتن بعض الثمن  
 او هبته او ابرائه

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٧



صفر

سنة

والنصف لليرى فباء رجل وقال لهم وانا اشارككم ايضا لا كون كواخذ منكم فرضوا ولم  
يات يذرو ولم يعمل معهم وارسل امرأة للعمل في الارض مع الجماعة المذ كودين فعملت  
معهم ثلاثة ايام ثم امتنعت فطلبوا منه اجرة عامل بدلها فلم يسذل فصاروا يعملون حتى  
حصل محصول الزراعة فطلب ان يقاسمهم فنعوه فهل يكون محصول الزراعة لهم خاصة  
وليس لذلك الرجل معهم شيء لاسيما وهو عند طلب اجرة عامل امتنع وقال ليس عندي  
ما ادفعه وعند امتناع المرأة من العمل دفعوا لها اجرتها من مالهم (اجاب) استحقاق الربح  
اما ان يكون بالمال كرب المال في المضاربة او العمل كالمضارب او بالضمان كرجل يجلس  
على دكان تليذا يطرح عليه العمل بالنصف حيث يستحق نصف الربح ولا يستحق  
الربح الشرعي بلا واحد من الوجوه الثلاثة فليس للرجل المذ كور المطالبة بشيء حيث  
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان مات احدهما في حياة  
ابيه وترك ولدا ثم مات جد الولد ولم يترك شيئا يورث عنه وصار الولد مع عمه حتى بلغ درجة  
الاكتساب وصار يكتسب هو وعمه مدة عشرين سنة ولم يكن لهما مال سابق بل نشأ من  
اكتسابهما حيازة اطيان وغرس اشجار مع معاينة الناس لذلك ثم مات الولد المذ كور  
وترك ولدين فبعد بلوغهما صار يكتسبان مع عم ابيهما في الزراعة صيفاً وشتاءً مثل  
ابيهم او يتجدد في مدتهما مع عم ابيهما مواش واشجار سوية مناصفة بحسب الاكتساب  
فهل اذا اراد الاولاد العزلة من عم ابيهم يقضى لهم بنصف ما يتجدد في مدتهم ومدة ابيهم  
ويحجر العم المذ كور على تسليمه لهما واذا صرف العم شيئاً في لوازم زواج اولاد ابن اخيه من  
غير امرهم بعد متبرعا بذات ولا مطالبة له عليهم (اجاب) اذا كان سعي الرجل وابن  
اخيه واحداً ولم يتميز ما حصله كل واحد منهما بعماله يكون ما جمعا مشتركا بينهما بالسوية  
وان اختلفا في العمل والرأى كثرة وصوابا كما افتى به العلامة الرملي ولا رجوع للعم على  
اولاد ابن اخيه بما انفق في امر زواجهما بدون اذنهما والله تعالى اعلم (سئل) في شقيقتين  
مع بعضهما في معيشة واحدة فتوفي احدهما عن بنته واخيه وتوفي الثاني عن ولديه  
وبنتيه فتشاجرت بنت الرجل الذي مات اولادها وهي مطرودة في بيت زوجها  
وليس واضعة يدها وطلبت معهم القسمة الشرعية في الموجودات المشتركة التي كانت  
بين اصولهم فنعوها بقولهم ان جميع الموجودات ناشئة من كسب ابيهم فقط وان اباهما  
كان عائلة على ابيهم وليس له كسب وهي تنكر ذلك فهل اذا اقام كل من الجهتين بينة  
شرعية بدعواه تتعارض البيتان وتساقطان وتأخذ البنت حصتها بالوجه الشرعي او  
يحكم ببينة منهما وتمنع الاخرى واذا كان كذلك بينة من من الجهتين الممول بها (اجاب)  
اذا ثبتت البنت المذ كورة شيئاً لا يثبت بها تصحيح الدعوى شرعاً يحكم لها باخذ نصيبها منه  
والحال هذه لانها خارجة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة على السواء  
تجدد من عمل ايديهما مال مملوك لهما فهل اذا اراد احدهما ان يختص بشيء زائد عن

١٢٦٦

٧

مطلب انما يستحق الربح  
باحد أمور ثلاثة

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٢

الآخر عند القسمة لا يجاب لذلك (اجاب) جميع ما تحصل بكسب الاخوين من المال الذي بأيديهم ما يقسم بينهم نصفين وليس لاحدهما اخذ شيء زائد عما يخصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد بعضهم منفرد عنه وبعضهم معه في معيشة واحدة فباع ما كان بيده من الاطيان لاولاده الذين معه في المعيشة واستمر الطين المبتاع بيده وحفر فيه ساقية وغرس فيه اشجارا وصار يرعه بعد البيع مدة من السنين حتى مات عن اولاده جميعا فهل ما تحصل من زرع الاب واكتسابه يكون تركته عنه يقسم بين سائر ورثته واولاده الذين معه والمنفردين عنه وما تحصل من كسب الاولاد ودهم مع والدهم في المعيشة معينين له يكون للاب (اجاب) اذا كان الاولاد في عائلة الاب ومعينين له يكون ما تحصل بكسبهم والحال هذه للاب فيورث عنه اذ مات كباقي تركته ومن جلتها ما زرعه لنفسه في الارض المذكورة وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاده ذكور او اناث او ترك مواشي وعقارات وبساتين وتزوج بعض اولاده في حال حياة والده وخرج من عند والده ولم يأخذ من أمتعة والده شيئا وافام عند زوجته خارجا عن محل والده وارباق الاولاد المقيمين مع والدهم يعملون في مال والدهم ويحسدون غرسا في حال حياة والدهم وبعدموته فهل اذا ارادوا الانفصال من بعضهم يكون جميع ما تركه والدهم وما أحدثه بعض الاولاد مشتركا بين جميع الورثة (اجاب) اذا كان الاولاد في عائلة الاب ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهم لابيهم ويورث عنه اذ مات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة اولاد ذكور وخمس اناث وزوجة واستمر وافي معيشة واحدة ما عدا واحدا منهم فانه كان معزولا في حياة ابيه ولم تقسم تركته ابيهم بينهم وصرار واحد من الاولاد الذكور يتصرف عليهم باذنهم وورث ادهم وادوا ويكتسبون معه فحدث بكسبه وبكسب بقية الاولاد الذكور معه اطيان وغراس ولا يتميز كسب احدهم عن الآخر ثم مات ثلاثة من الاولاد الذكور ومن جلتهم المتصرف عن الاولاد فاستمر واعمهم في معيشة كما كان والدهم مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد عهم العزلة منهم وقسم التركة فاراد اولاد المتصرف الاختصاص بالغرس والطين الحادئين بكسب الجميع فهل لا تختص اولاد المتصرف بالغرس والطين المذكورين ويكون لعمهم الحى ما يخصه فيهما بالفريضة الشرعية قهرا (اجاب) تقسم تركته الميت الاول ونحوها بين ورثته كما يقسم ما تحصل بكسب الاخوة الاربعة بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسمة قسم نصيبه فيها بين ورثته وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من المال المشترك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون تحت امة العصر الزيت ادخلوا رجلا وشاركوه معهم في ادا رته مدة نحو سنة ثم تحاسبوا معه من مدة خمس سنين وزيادة وتخالصوا منه وفسخوا

عقد الشركة بينهم وبينه بحضرة بينة شرعية والتزموا بتختهم وبما كان مطلوباً للبرى من  
الارباح وتراضوا على ذلك باختيارهم ويد كل وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة  
الشرعية فهل اذا ارادوا الرجوع عليه بخسارة حصلت فيما كان مشتركا بينهم بعد فسخ  
عقد الشركة لا يكون لهم مطالبته بشئ منها وتسكون الخسارة التي وجدت بعد فسخ  
الشركة مع احدهم على باقى الشر كاع حيث تحقق التفاضل الشرعى ولم يبق له ذلك الرجل  
تحت ايديهم شئ مما كان مشتركا ولم يوجد عقد شركة بعد التفاضل ويمعون من مطالبته  
بشئ مما خسروه بعد فسخ الشركة (اجاب) نعم لا رجوع على الرجل المذكور حيث كان  
الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان في معيشة ابيه وعياله وكان  
كل منهما يكتسب ولا يتيزر كسب احدهما من الآخر الى ان مات الاب فهل يكون جميع  
ما اكتسبه الابن المذكور في حياة ابيه لايه وهل اذا وصى الاب لابن ابنه بثلث ماله  
يكون له الثلث في جميع اكساب الاب وابنه المذكورين (اجاب) اذا كان الابن في  
عائلة ابيه ومعيناه وصنعتهم متحدة ولم يكن للابن مال سابق يكون جميع ما تحصل  
بكسبه والحال هذه لايه فيقسم كباقي متركات الاب بين ورثته وتنقسم ماله وصايا  
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وترك مايورث  
عنه شرعا فاقسموا التركة واخذت بنتان من الثلاث نصيبهما وملكت الثالثة ما خصها  
لاخوهها فاستوليا عليه وعلى ما خصهما وما ملكا في معيشة واحدة وصارا يتصرفان في ذلك  
حتى حصل فيه ثمانية مات احدهما عن ابنه فكث مع عمه في معيشة واحدة وصار يكتسب  
مع عمه ويتصرف بفصل بينه وبين عمه مناقرة واراد القسم على يد قاضي ناحيته فلم  
يحصل بينهما قسمة فاعترف العيان بجميع ما في ايديهما حصل من التصرف في اصل  
التركة المشتركة بينهما وبين اخيه الميت وان جميع ذلك وما تحصل من كسبه مع ابن اخيه  
مشترك بينهما اصل الاوربحا لكونه كان مع اخيه في معيشة وكسب واحد وتحصل من  
كسبهما واصل التركة ثم استمر كذلك ولم يحصل بينهما قسمة فهل اذا اراد القسم الاثن  
وامتنع العلم من ذلك وادعى ان جميع ما تحصل وما في ايديهما له خاصة ولم يكن اخوه  
الميت معه لا تعتبر دعواه بعد اعترافه بان جميع ذلك ملك لهما ومتحصل من كسبهما  
وهما في معيشة ومن ثناء التركة خصوصا وقد كتب القاضي بموجب اعترافه وثيقة  
شرعية مشمولة بختهم والبينة شاهدة بموجب ذلك ويقسم جميع المتحصل من  
التركة ونماثها بينهما انصافا (اجاب) لابن الاخ المذكور مطالبة عمه بما يخصه من  
المال المشترك بعد تحقق الشركة بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة  
اخوة نشوا في معيشة واحدة وكسب الجميع على السواء حصلوا بسعيهم أموالا  
وأطيانا ومواشي واستمروا على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن أرادوا القسم  
فهل لا يختص أحدهم بشئ زائد عن أخوته حيث كان الحال ما هو مذکور

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١١

والمحصل بسعيهم بأيديهم جميعا (اجاب) لا اختصاص لاحد الاخوة المذكورين بشئ زائد عما يخصه في المال المشترك بينهم بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى عاجز عن الكسب صار يأكل ويشرب هو واولاده وزوجته في عائلة أخيه فمات الاخ الاعمى عن اولاده وزوجته ولم يترك شيئا فهل اذا اراد الاولاد منازعة ومعارضة عهدهم فيما يسده متعللين أن أباهم كان معه في معيشة واحدة وان لهم جزأ من ذلك عن أبيهم لا يكون لهم ذلك حيث لم يتحقق بوجه شرعي ان لا ييهم حقا فيما بيده (اجاب) ليس لورثة الاعمى المذكور معارضة عهدهم فيما بيده من ماله الخاص به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل في عائلة أبيه تزوج زوجة ثم مات عنها وعن أبيه واولاده من غير هذه الزوجة فطلبت الزوجة ميراث زوجها وأخذ مهرها فهل اذا لم يكن لبيت تركه ولا مال عند أبيه وانما كان في عائلة أبيه وكان يعاون أباه ويأكل ويشرب في عائلته لا يكون للزوجة طلب شيء من الاب من الميراث والمهر حيث لم يلتزمه (اجاب) اذا كان الابن في عائلة الاب ومعيّن له يكون جميع ما تحصل بكسبه أن لو كان لأبيه ولا مطالبة على الاب بمهر زوجته ابنة بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة حامل وترك دارا وناقاة وحمارة ثم ماتت الناقاة والحمارة قبل وضع الزوجة حملها ثم وضعت الزوجة ابنا فرباه الاخ الكبير في عائلته فهل اذا اكتسب الاخ الكبير واشترى عقارا وواشي واشياء من كسبه الخاص به غير تركه والده يختص به وحده دون أخيه حيث لم يكن من غنائم تركه والده ويكون مات تركه والدهما مشتركا بينهما وبين الزوجة (اجاب) نعم يكون جميع ما ذكره للاخ الكبير حيث كان الصغير في عائلته ومعيّن له وليس للصغير الا ما يخصه في تركه والده وغنائمها ان كان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شريك ضاع منه مال الشركة من غير تعد ومن غير تغريط في حفظه فهل لا يكون ضامنا له والحال هذه ويكون هالك على جميع الشركاء ويكون ممدفا بينه في دعواه الضياع من غير تغريط (اجاب) لا ضمان على الشريك حيث لم يثبت عليه التعدي او التغريط والقول له في دعوى الهلاك باليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ميراثا عنه شرعا ولم تقسم تركته فاستمر الابنان في عيال ومعيشة واحدة ودارا يكتسبان وييمان في التركة حتى تحصل من كسبهما وغنائم التركة أموال ثم مات احدهما عن ابنة فاستمر مع عمه كما كان عليه أبوه في عيال ومعيشة واحدة مدة ثم مات الابن الثاني عن اولاده فبطلت قسمة التركة وغنائمها والمحصل من كسبهما وكسب ابن الميت مع عمه فهل يكون جميع ذلك مستركا بين الورثة المذكورين يقسم بينهم وليس لابن الميت الاول من الابنين الاختصاص بشئ من ذلك واذا ادعى ان جميع ذلك ملك أبيه وشهدت ببنية شرعية بانه كسب الاخوين ومن غنائم التركة لا تعتبر دعواه المذكورين ويقسم جميعه بين اولادهما واذا

جادی الثانية سنة

١٢٦٦

٥

اشترى احدهما نصف بيت من المال المشترك وكتبه باسمه لا يكون له خاصة أو يكون  
 (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة الميت الاول بالغ يرثه فاصاب كل واحد  
 منهم يقسم بعد موته بين ورثته واذا دفع أحد الورثة ثمن ما اشتراه لنفسه من المال  
 المشترك يكون نصيب باقي شركائه فيه مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 شريكى العنان اذا مات احدهما عن وارث وادعى الوارث بنصيب مورثه منها على  
 الشريك الحى وادعى الشريك انه دفعه لشريكه قبل موته هل يكون مصدقا في ذلك  
 (أجاب) الشريك امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياع  
 والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم  
 عقار مشترك بينهم عن اصولهم ومن جملة العقار محل آيل الى السقوط لا يقتفع به اصلا  
 فاذن بعض الشركاء لباقيهم في عمارة ذلك العقار فهل اذا ثبت ما ذكره بالبيعة الشرعية  
 يؤمر كل منهم بدفع ما صرف على حصته بقدر ما يخصه منها (أجاب) ما تنفقه الشريك  
 في عمارة العقار المشترك باذن باقي الشركاء يرجع به حيث تحقق الاذن والاتفاق بالوجه  
 الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال من  
 كسبهما مشتركة بينهما مات احدهما عن ابن بالغ مع عمه وعن بنت قاصرة مع أمها فاراد  
 ورثته اخذ ما يخص مورثهم فنفقهم الممدعيان كلاهما في معيشة واحدة وان ذلك  
 من كسبه خاصة ولا يثبت له على ذلك فهل اذا شهدت بيعة بان الاخوين كانا في معيشة  
 واحدة وصناعتهم واحدة وان ما بايديهما من المال مشترك بينهما لايجاب لذلك ولا  
 يكون له منع اولاد اخيه من اخذ نصيبهم مما تركه والدهم بدون وجه شرعى (أجاب)  
 ليس للمدعى كونه منع ورثة اخيه عما يخصهم في تركته مورثهم بعد تحقق ما ذكر بدون وجه  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مالا وله ابن بالغ معه في معيشة واحدة وليس  
 للابن مال خاص به وهو يعمل في مال والده من غير أن يشترط له الاب جزأ منه ولم يشترط له  
 اجرة فصل تشاجر بين الاب والابن فادعى انه يستحق حصة في مال ابيه فهل لايجاب لذلك  
 وليس له عند ابيه شيء (أجاب) اذا كان الابن في عائلة ابيه ومعيناه ولا مال له سابق  
 وصنعتهم متحدة يكون جميع ما تحصل بكسبه لايه والله تعالى اعلم (سئل) في ستة  
 اخوة اربعة منهم اشترى كوا في غرس نخل بينهم وطلبوا الباقيين فلم يجيبا لذلك ثم بعد ذلك  
 اتاهم والدهم وقال لهم اشركوني معكم فاجابوه لذلك ثم بعد ذلك توفي الاب وثلاثة بعده  
 من المذكورين فبقي منهم واحد والاثنان اللذان لم يجيبا ثم بعد ذلك اتى احد الذين لم  
 يجيبا وابناء اخيه الميت المصاحب له في ذلك لايه الباقي وابناء اخوته وقالوا لهم نحن  
 نقسم معكم في النخل سواء بسواء فهل لهم ذلك (أجاب) اذا اشترك الابناء الاربعة مع  
 والدهم في غراس النخل كان الغراس بينهم حيث لم يكونوا في عائلة الاب ولا معينين له  
 ونصيب من مات منهم لوارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين في معيشة واحدة مات

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

رجب  
٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤



ربيع الاول سنة

احدهما عن اولاده القصر وابن عمه الذي معه في معيشة ثم كفل ابن العم اولاد الميت الى ان بلغوا وزوجهم وقام بوفاء ديون ابيهم والحال ان جميع ما تركه لا يفي بديونه ثم احدث ابن العم بعد موت ابن عمه املاكا ومواشي وبناء وغرس اشجارا من كسبه الخاص به لان ما كان موجودا عندهم وقت الموت ذهب في الدين فهل يكون له ما احدثه من البناء وخلافه دون اولاد ابن عمه لانه احدثه بعد ذهاب الامتعة المشتركة بينهم في الدين وهل يكون له المهر الذي زوجهم به وهل اذا شغلهم بزرع او غيره يكون لهم عليه اجرة امثل وهل اذا وجد عندهم شيء يختصون به ام يكون شركة لانهم ليس لهم كسب خاص بهم (اجاب) ما تحقق اختصاص ابن العم به شرعا يقضى له به وما دفعه في مهر اولاد ابن العم على جهة التبرع لا رجوع له به وما ثبت اختصاص اولاد ابن عمه به يكون لهم خاصة ومن في يده خاصة شيء اذا ادعى اختصاصه به فالقول له في ذلك بيمينه وعلى الآخر البينة ومن لا فلا وفي الواقعات يشي لابي له ولا ام استعمله اقرباؤه مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية ما لا يساوي اجر المثل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ مع ابيه في معيشة واحدة ورأه في عياله واستمر بعد بلوغه مع ابيه وفي عائلته يعمل مع ابيه بالبيع والشراء وغير ذلك فتحصل بكسبه مع ابيه مال من عروض وتقود وعقار وبقي المتحصل بيد الاب وابنه المذكور الى ان مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين فوضع الابن المذكور يده على جميع الموجودات زاعما انها خاصة دون باقي ورثة ابيه فهل لا عبرة بزمعه وتكون الموجودات كلها تركته عن الاب حيث تحصلت من كسب الاب مع الابن المذكور وهو في عائلة ابيه ومعاشهما واحد ولا عبرة بتعلل الابن بانه اكتسبها مع ابيه في حياته حيث لم يعرف للابن مال سابق والصناعة واحدة واستمر في معاش الاب وعائلته الى وقت موته وليس للابن اخذ في يده عن نصيبه بحكم الميراث (اجاب) نعم ليس للابن المذكور اخذ شيء زائد عما يخصه في تركته والده بالميراث حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في مال تجارة اخذ أحدهما بعض السبب وسافر به باذن شريكه ليبيعه فباعه وقبض ثمنه ووضع معه في حزمه فهل اذا ضاع منه بغير تغريظ لا ضمان عليه (اجاب) نعم لا ضمان على الشريك المذكور اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة اخذوا حصة منهم في النظام وترك زوجته وأولاده مع اخوته وصاروا يرسلون له ما يحتاجه من النفقة وهو يرسل لهم ما يتحصل معه من الدراهم مدة غيبته واكتسبوا في غيبته أموالا وأطيانا ومواشي سوى ما تركه والدهم من الامتعة وبعد فكاه من النظام مكث معهم في المعيشة الى الآن حكم ما كان أولا والا لآن يريد القسمة منهم ويقاسمهم في جميع ما اكتسبوه من الاموال والاطيان والمواشي ويحاسبهم

١٢٦٦

٢٥

مطلب في استحقاق  
التسيم اجر المثل اذا  
استعمله اقرباؤه بلا  
اذن شرعي

رجب

١٢٦٦

٢٧

شعبان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

على ما أرسله وما دفعه لهم من الدراهم التي استهلك في الدار بطريق القوة والغلبة  
 فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم من تركة والدهم وما تحصل من  
 كسبه وكسبهم بالسوية أو يكون لكل ما اكتسبه (اجاب) جميع ما تحقق شرعاً عنه  
 مشترك بين الاخوة المذكورين يقسم بينهم بالسوية فنانر كه والدهم مع غائيه فهو  
 بينهم بالقرضه وما حصله كل فريق حال غيبة الآخر عنه بعلمه وسعيه لنفسه خاصة  
 فهو له وما أرسله الغائب من المال فاصرف منه في نفقة عياله الواجبة نفقتهم عليه أو  
 في ذلك مع شؤن باقي الاخوة ان كان باذنه فلا محاسبة له به وما استهلك من ذلك في غير  
 الواجب بلا اذن فهو مضمون على من استهلكه والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين  
 في ساقية وما يتبعها من أرض الزراعة لاحدهما الثلث في كل والاخر الثلثان واحدهما  
 هو المتعاطى للزراعة والاخر له صناعة اخرى وفي كل سنة يزرع الاصناف من الحبوب له  
 واشريكه ويقسمان ذلك الثلثين والثلث وفي ظرف المدة اجتهد المتعاطى للزراعة  
 وغرس لنفسه بلا اذن حول الساقية غراسا من شجيرة وسنط كعادته اراضي السواقي من  
 غرس الاشجار حولها فهل يكون الغرس المذكور لمن غرسه لنفسه من ماله فقط وليس  
 لشريكه في الارض والساقية مشاركة فيه نظر الشر كته في الارض والساقية حيث  
 لا مال له في الغراس وغرسه الغراس لنفسه وحيث قطعه الغراس يفوز به ولا حق للاخر  
 فيه (اجاب) الغراس مملوك لمن غرسه من ماله لنفسه وليس للشريك المذكور معارضة  
 الغراس والحال هذه حيث لم يثبت دعواه الشركة فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل اشترى جاموسة من ماله الخاص به في حال انفراده عن أخيه ثم اختلط  
 معه مدة ثم قسم فاراد اخوه ان يكون له نصيب في هذه الجاموسة فامتنع وقال انا شاربها  
 من مالي الخاص في فهل يجب لذلك وتسكون الجاموسة له وحده (اجاب) حيث اشترى  
 الرجل المذكور الجاموسة من ماله لنفسه لا يكون لأخيه معارضة فيها اذا لم يثبت  
 دعواه الاشتراك بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلك عجلة بقر باع نصفها  
 لاخر بمن معلوم وسلمها للبائع لمشتري النصف ثم ضاعت من عنده وسرقت وأخبر  
 شريكه بسرقتها ثم بعده ضي نحو سبع سنين طالب البائع للنصف شريكه بما حدث من  
 المحالة من الاولاد واراد الزامه بذلك فأخبره بسرقتها وانها لم تنتج أصلاً فهل يصدق  
 الشريك المذكور بيمينه في ضياعها وانها لم تنتج ويمنع شريكه المذكور من معاوضته  
 بغير وجه شرعي (اجاب) القول للشريك في سرقة البقرة المذكورة وفي عدم نتاجها  
 عنده بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مراهق وبائع مات ابوهما واسنمرا  
 في معيشة واحدة ولم يقسم اميراث ابيهما وصارا يكتسبان حتى حصل نتاج عظيم من  
 كسبهما ومما بأيديهما من اميراث ابيهما فهل اذا اراد الانفصال احدهما عن الآخر  
 يكون جميع ما بأيديهما من اميراث ابيهما ومما اكتسباه مناصفة لا اختصاص لاحد منهما

روضان

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢١

سؤال  
١٨سنة  
١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

ذی القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

بشيء زائد عن الاخراج حيث لم يكن له جهة اخرى غير ما ذكر (اجاب) تقسم التركة ونماؤها وما تحصل بكسبهما معا بينهما وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في ذلك بدون محص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدا ما كثر معه في بيت واحد ولم يكن له كسب متميز فهل اذا طلب احدهما الانفصال وارادا لولد مقاسمة ابيه فيما تحت يده لا يمكن من ذلك وهل اذا طلب الولد من ابيه في نظير خدمته في تخضير الزراعة وضعتها شيئا لا يحاب لذلك (اجاب) اذا كان الابن المذکور في عائلة ابيه ومعينه لا يكون له فيما تحصل بكسبه والحال هذه شيء ويكون جميع ذلك لابيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وبناته الاربع القاصرات منها وابنه البالغ منها الكائنين كلهم مع ابيهم في معيشته فقام ذلك الابن بعد موت ابيه باخواته وصار يتصرف في تركة ابيه بالوصاية ويخفيها للجميع باذن الزوجة مع بقائه معهن في معيشة واحدة ثم مات ذلك الابن عن ورثة آخرين فهل اذا ثبت بطريق شرعي ان الابن كان في معيشة ابيه وان ما بيده من متروكات ابيه ونماؤها الحادث على هذا الوجه يكون المحق في جميع ذلك لورثة الميت الاول ويكون لاولد المذکور ضعف واحدة منهن فيكون نصيبه من بعده لورثته ولا يضر في استحقاق ورثة الاول طول المدة بين موت مورثهم وبين نزاعهم مع ورثة الثاني (اجاب) تقسم تركة الميت الاول ونماؤها الحادث على هذا الوجه بين ورثته بالقرينة الشرعية ومن مات منهم يكون نصيبه منها بين ورثته ولا يسقط المحق بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات اباؤهما عن منزل ثم تركا المنزل وتفرقا وبعد مدة حضر احدهما وبنى المنزل المذکور بدون اذن اخيه ومكث فيه سنين ثم لما حضر اخوه منعه من السكنى في المنزل والتصرف في حقه منه متعللا انه صرف عليه مبلغا ولا يمكنه من السكنى معه حتى يدفع له نصف ما صرف مع ان اخاه معسر ولم يأذن له في البناء ويريد اخذ نصيبه ولو ارضوا المنزل قابل للقسمة فهل يمكن الاخ المعسر من نصف البيت ويطالب اخاه باجرة ما يخصه في المدة التي استولى على البيت فيها (اجاب) البناء في المشترك بدون اذن الشريك لا يوجب خروج حصته غير الباقي عن ملكه فكل من الشريكين المذکورين التصرف فيما يخصه وليس للاخره منعه عنه بدون وجه شرعي وحيث كان المكان المذکور قابلا للقسمة وطلبت فانه يقسم فما يقع من البناء في نصيب الباقي بلا اذن فهو له وما يقع في نصيب الاخر يؤجر بقلعه ان لم يراضيا على ملكه للاخر غير الباقي بقيمته مستحق القلع وليس لاحد الشريكين مطالبة الاخر باجرة حصته من المشترك لما مضى بدون اجارة لسكناه ولو معد للاستغلال حيث لم يكن وقفا ولا مال يثيم والله تعالى اعلم (سئل) في بالغ في عائلة ابيه وعمه ورث من امه مالا وتصرف فيه بنفسه حتى نما وكثر بسبب سعيه وكسبه وهو في عائلة ابيه وعمه فهل يكون ذلك المال مع نمائه له خاصة وليس لايه وعمه معارضته فيه (اجاب) نعم يكون ما ورثه البالغ

المذكور مع ثمانية مملوك كاله خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة  
 احدها شخصان من الناصر ليزرع فيها ما يشاءن ويديفعا حكرهما كل سنة مادامت  
 تحت ايديهما على حسب مال الكل وعجز احدهما عن القيام بحصته فنزل عنها الرجل آخر  
 يقوم بمحارها ويستعملها بدله وصار ذلك الدخيل شريكا لصاحب الحصة الثانية ثم بعد  
 مدة من الزمن مسح الارض الحاكم على الدخيل وصار الناصر لا تعلق له بها واستمر على  
 الشركة ستة وستين ثم في هذه السنة المذكورة وضع الدخيل الذي مسحت عليه  
 الارض يده عليها ومنع صاحب الحصة الثانية والحال انهما احداثا فيها قبل المساحة  
 ساقية وجنيته واشجارا على سبيل الشركة بينهما فمعه من جميع ذلك مع اعترافه بالشركة  
 فيما احداثاه قبل المساحة متعلا بانها الماسحت عليه ارض ذلك تابع للارض ولا يستحق  
 فيه شيئا فهل لا يسوغ له ذلك ويكون لشريكه حصته في جميع ما احداثاه (اجاب) ليس  
 لمن مسحت عليه الارض منع شريكه عما يخصه في الاشجار والساقية حيث ثبت اعترافه  
 له بالشركة في ذلك ولا عبرة بما تعلق به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 مع ابن عمهما في معيشة واحدة وكل منهم يعمل فتزوج الاخوان ودفع الصداق ابن عمهما  
 من المال المشترك بينهم بدون اذنهما فهل اذا ارادوا القسمة من بعضهم واراد ابن العم  
 الرجوع عليهم اجماعا فمعه من المال الروك للصداق لا يجاب لذلك حيث لم يشترط الرجوع  
 عليهما (اجاب) حيث دفع ابن العم المهر عن ابني عمه من المال المشترك ولم يادناه في دفعه  
 لا يكون له الرجوع عليهما بذلك والارجع لانه قضى دين على غيره وحكمه على هذا  
 التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة عماء وعن بنت قاصرة وترك  
 نخلا مشتركا بينه وبين رجل آخر فوضع الشريك الآخر يده على النخل وصار يستغل  
 ثمره لنفسه مدة من السنين فهل يكون لورثة الميت أخذ نصيب مورثهم في النخل  
 المذكور قهررا عن الشريك ويكون للبنت القاصرة بعد بلوغها وباقي الورثة البالغين  
 محاسبة الشريك على ما استغله من ثمر النخل حيث كان معلوم القدر واذا ادعى الشريك  
 على الوارث بانه دفع بعض دراهم عن مورثه فجبهة الديوان ولم يثبت ذلك لا عبرة بدعواه  
 (اجاب) نعم لورثة الشريك المذكور اخذ ما كان لمورثهم في النخل وليس للشريك الحي  
 منعهم من ذلك بدون وجه شرعي وعليه ضمان حصة الورثة من الثمرة التي استهلكها  
 تعديا ولا مطالبة للشريك بما ادعى دفعه عن المورث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ابنتين وبنت وزوجة ولم يترك شيئا يورث عنه الا دارا صغيرة ثم بعد مدة  
 ملك الولدان املاكا كثيرة من عقار وغيره من كسبهما فارادت البنت ان تأخذ نصيبها  
 من اخويها فقلنا ليس لك عندنا شيء الا نصيبك فيما تركه والدنا فهل للابنتين منعها  
 مما لكاهن كسبهما وليس لها الانصيبها فيما تركه والدهم (اجاب) لبنت المتوفي  
 اخذ ما يخصها من تركه ابيها وغائما ان وجد وليس لها المطالبة بشيء مما تحقق اختصاصه

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٦

٦

ذى الحجة سنة

١٢٦٦

٦

شرعا باخوئها والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر تربي في عائلة عمه وزوجه ووجه من ماله ولم يكن له مال سوى حصه في عقار تركه له ابوه فهل اذا اراد بعد كماله الخروج من عائلة عمه وادعى بان له اشياء في املاك عمه الخاصة به امكونه كان يعاونه فيها لايجاب لذلك وليس له عند عمه شيء من ذلك وانما يأخذ ما خصه عن ابيه من العقار (اجاب) اذا كان الرجل المذکور في عائلة عمه وتربيته لا يكون له مقاسمة عمه فيما تحصل بكسبه من الاموال المختصة بالعم وليس له الا ما يخصه في تركه ابيه ونمائها ان وجد والله تعالى اعلم (سئل) في شريك في شيء يعصر فعصر بالفعل وسأل الشريك عما خرج منه فاجاب بقدر محصور في وزن فاقى الشريك الاخر باهل خيرة وسأله فاجبروا بزيادة عما قاله الشريك مستندين للعادة والخبر به فهل يصدق الشريك في نفى الزيادة او تثبت بقول اهل الخبرة (اجاب) الشريك امين فيقبل قوله بيمينه فيما يده من مال الشركة حيث لا بينة للشريك الاخر على ما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ثبتت الشركة بينهما في جميع ما هو كائن تحت ايديهم ما من منازل وغلال ونحاس ونخيل واطيان وطواحين وغير ذلك ومات كل من الشريكين فاستولى ابن أحدهما على جميع المال وانكر الشركة وادعى ان جميع المال الذي تحت يدي مال ابني خاصة وانه حصلت قسمة بين أبي وابيك قبل موتهما واما بيدته تشهد على القسمة في شيء مخصوص لاني كل المال فهل يعتبر ذلك في كل شيء او فيما شهدت به البينة فقط (اجاب) اذا كانت الشركة فيما ذكر ثابتة بالوجه الشرعي وادعى ورثة أحد الشريكين القسمة في ذلك فان اثبت مدعاه حكم له به ولا تكون الشهادة على قسمة شيء مخصوص حجة على قسمة الجميع فلننكر القسمة المقاسمة فيما لم تثبت فيه القسمة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة اشقاء ورثوا بستانا عن أبيهم مشتملا على نخل وبلخ وشجر عنب ارادوا قسمته فهل يقسم النخل والشجر ارباعا ولا يختص احدهم بزيادة عن الاخر بدون طريق شرعي (اجاب) المال الموروث عن الاب لابنائهم الاربعة يكون بينهم ارباعا وليس لاحد الشركاء الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في البستان المشترك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في منزل مشترك بين جماعة لو احدى النصف والنصف الثاني لجماعة متعددين آل اليهم بالارث ثم ان احب النصف المذکور عيالك منزلا آخر بجوار هذا المنزل المشترك بعضه كشف سماوى وبعضه فيه بعض بناء فهدم المنزل المشترك بغير اذن شركائه وجمع انقاضه من آجر وخشب وبنى به ثانيا وأنفق على العملة من ماله وبنى منزله الاخر الذي بجواره لاجل انتفاعه بهما معا فهل يكون متبرعا بما أنفقه على العملة في المنزل المشترك حيث بناءه بانقاضه وتسكون حصه باقي الشركاء باقية فيه كل منهم يتصرف في حصته كيف يشاء وما الحكم (اجاب) نعم يكون الشريك المذکور متبرعا بما أنفقه في عمارة المنزل المشترك الذي بناه بالنقص المشترك ولا رجوع له على باقي الشركاء بما أنفقه والله تعالى اعلم

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٤

محرم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣



(سئل) في جماعة لهم محل فراح معدلا لا يستغلل من قديم الزمان عن آبائهم واجدادهم استولى عليه بعض الورثة وغصبه منهم وعمر فيه بعض عمارة بنقضة الاصل من غير اذن باقي الورثة ومن غير اجازتهم ووضع يده عليه مدة وهو يستغله وحده فهل اذا ثبت الملك فيه بالوجه الشرعي لجميع الورثة يكون لكل واحد منهم اخذ نصيبه ولا يرجع عليهم بشئ مما صرفه في العمارة بدون اذنهم واجازتهم (اجاب) ليس لاحد الورثة الاختصاص بجميع المحل المذكور حيث تحقق الملك فيه لجميع الورثة عن مورثهم ولا رجوع له بما انفق والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اجنبيين مشتركين في معيشة واحدة مدة تزيد عن ثلاثين سنة كل واحد يتكسب بعماله مع الآخر حتى حصل بينهما مال من كسبهما بايديهما من مواش وغيرها ثم طلب أحدهما القسمة فهل يجب طالبها ويقسم ما اكتسباه مناصفة حيث لم يكن لاحدهما مال خاص به لا قبل الاشتراك ولا بعده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ما حصله الرجلان المذكوران بكسبهما معا بينهما مساوية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه فيه بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وبنات قاصر بن وعن ابن من امرأة أخرى وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت البنات عن اخوتها الاربعة الاشقاء فقط وعن اخيهما الا بيتهما مات احدهما كور عن اخوته الاشقاء الثلاثة وعن اخيه لانيه وصار الاخ للاب يتصرف في المال المشترك بينهما وبين اخوته لجميع الورثة الى بلوغ القصر بالوصاية عليهم فطلب الاخ المذكور القسمة واخذ شئ زائد عما يخصه من المال المشترك بينهما فهل لا يجب لذلك ويقسم جميع المال المشترك بينهما عن ابيهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن الآخر فيما هو تروك عن ابيهم بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركته المتوفى اولاً مع غنائها بين ورثته ومن مات منهم كان نصيبه لوارثه وليس لاحد الورثة اخذ شئ زائد عما يخصه في تركته ومورثه بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش وغيرها فاستمر الجميع في معيشة واحدة بدون قسمة للتركة مدة من السنين ثم مات احدهم عن اولاده المذكورين البالغين فاستمر وامن عيهم با اكتسابهما في المعيشة كما كان والدهم ولم يكن لاحد من الجميع مال خاص به دون غيره فهل اذا ارادوا القسمة واراد كل من العين الاختصاص بمائة من التركة بعد موت اخيهما دون اولاد اخيهما لا يكون لهما ذلك وتقسيم التركة مع غنائها بين العين واولاد اخيهما حيث كانوا في معيشة واحدة بالفريضة الشرعية والجميع يعملون في التركة بعد موت الاخ والنساء حدث بكسب الجميع (اجاب) تقسم تركته الميت اولاً مع غنائها بين ورثته ومن مات منهم كان نصيبه لوارثه والحال ما ذكر وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في تركته ومورثه بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكين عقد اشركه على مال معلوم وعمل احدا الشر يكين في المال مع عدم

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٢

محرم

سنة

٢٧

١٢٦٧

تخصيص البيع بالتقدم بعدمدة تفاسخا عقد الشركة وتحاسب على المال والربح فظهر  
 ان بعض المال على اناس مشترين من هذا العامل المتصرف فطالب به بشر يكه فهل اذا  
 هلك بعضه بسبب تغليس بعض المشترين لا يلزم العامل منه شيء وان التزم به لا يلزمه واذا  
 ضمن العامل رجل في ذلك لا يلزم الضامن شيء (اجاب) يملك الشريك البيع نسبيته عند  
 عدم النهي فالممكن استخلاصه من ثمن ما باعه الشريك نسبيته يكون على الشريك  
 معا والزام احد الشريكين الخسارة غير صحيح ولا تصح الكفالة الا بدين صحيح والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين اقترض كل واحد منهما جانب دراهم من آخر وبعد ذلك  
 اشترى كاهن في اثني عشر كيسا وخط كل منهما ربع هذا المبلغ والاخر المذكور النصف  
 وشرط الربح بينهم على قدر مال كل منهم وبعد ذلك صاروا كلاً تحصل شيء من الربح  
 فتمسكه بغيره حسب الشرط المذكور وعقد الشركة باق بينهم ثم بعد ذلك هلك المال من يد  
 الشريك يكتفي من غير تعدي فناء مال وطالب الجميع من احد الشريكين فهل لا يلزم  
 الشريك يكتفي شيء من مال الشركة والحال هذه ويلزم دفع ما اقترضه كل منهما منه وهل اذا  
 دفع اخو احد الشريكين جميع المبلغ المرقوم بدون امرهما بالدفع لا يلزم واحد منهما شيء  
 ويكون متبرعا في ذلك وهل اذا مات الدافع للمبلغ بدون امرهما واراد اوارثته ذلك متعللا  
 بان مورثه قد ضمن مال الشركة بعده لا كونه وقام بدفعه بموجب ذلك لا يجاب لذلك  
 والحال ماذكر (اجاب) الشريك أمين فلا يضمن ما هلك بيده من مال الشركة و يقبل  
 قوله في دعوى المالك بيمينته وصرحوا بان الكفالة بالامانات غير صحيحة وبان من ادى  
 بكفالة فاسدة يكون له الرجوع بما ادى على من دفع له اذا حسب انه يجبر على ذلك بخلاف  
 ما لو ادى بغير سبق ضمان لتبرعه كما في جامع الفصولين كذا في الدرر من الكفالة لكن  
 موضوع هذا فيما لو كان المدفوع اليه مستحقا لما قبضه غير ان الكفالة فاسدة كما في  
 الكفالة تبديل الكتابة اذا ظن الدافع الجبر على الاداء فبين عدمه لعدم صحته فيرجع  
 حيث ادى بكفالة فاسدة مع استحقاق المدفوع اليه فلو ادى في هذه الحالة بلا كفالة كان  
 متبرعا فلا يرجع على احد بخلاف ما لو ادى شيئا طائفا انه مستحق للمدفع اليه على غيره  
 فبين عدمه فانه يرجع على المدفوع اليه سواء كان المدفوع عن نفس الدافع او عن غيره  
 كما في حادثة السؤال بكفالة او بغيرها بالنسبة لنصيب الاخذ في مال الشركة فيرجع  
 حيث تبين ان لادين اصلا وكذا ورثته لانه دفع على انه دين فبين خلافه كما يستفاد من  
 شرح الاشباه لمهبة الله افندي الب على من القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين  
 خطؤه حيث قال فلو ان الاصيل ادى الدين الى دائئه ثم ظهر انه استوفاه من الكفيل  
 وجع بما ادى وكذا في جانب الكفيل ثم قال وكذا لو تبرع بقضاء دين غيره طائفا به عليه  
 ثم ظهر خلافه يرجع بما ادى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اخيه وابن عمه  
 في معيشة واحدة ورثوا مالا وعقارا عن اصولهم واكتسب الرجل المذكور مالا لزيادة

٢٧

١٢٦٧

مطلب من ادى بكفالة  
 فاسدة له الرجوع على  
 من ادى اليه بخلاف  
 ما لو ادى بغير سبق  
 كفالة وبلاذن

مطلب من ادى شيئا  
 على ظن استحقاقه  
 فبين خلافه يرجع ولو  
 بلا كفالة

عن المال الموروث لكونه ذا كسب معروف ولم يعرف لاختيه ولا لابن عمه كسب معه  
 في ذلك فهل اذا ارادوا القسمة لا يكون لاختيه ولا لابن عمه حق فيما اكتسبه الرجل  
 المذکور حيث كان له كسب معروف واكتسبه بنفسه ومعرفته ورأيه ويختص بما  
 تحت يده من كسبه خصوصاً والرجل المذکور له ماهية معروفة وخداثة في الديوان  
 وتجارة ولا يعرف لاختيه ولا لابن عمه صناعة ولا تجارة معروفة بل هما في عائلته وتابعان  
 له في أمر المعاش فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث كان الاخ المذکور ذا كسب  
 معروف وتحصل بكسبه خاصة تحت يده مال أو عقار ولم يعرف لاختيه ولا لابن عمه كسب  
 معه في ذلك يختص به ولا حق لاختيه ولا لابن عمه فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات عن زوجته وعن اولاده ذکوراً واناثاً وهم خمسة والجميع قصر وترك تركة وجعل  
 اخته قبل موته وصياً عليهم فصارت تنصرف عليهم الى ان بلغ احد الذکور فوكلته على  
 التركة وصار يتصرف فيها بنفسه لجميع الورثة من هدم وبناء وبيع وشراء وغير ذلك  
 مدة سنين ونحوها الى المال بقوله فهل يكون ما غناه المال وما جددته من مال التركة ميراثاً  
 بين الجميع يقسم بينهم حيث لم تقسم التركة وغناها (اجاب) تقسم التركة مع غناها بين  
 جميع الورثة وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه منها بدون مخصص شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة لهما مال مشترك بينهما عن ابيهما  
 وكل مات حصل بينهما من غناء المال تحت يد احدهما من المتصرف ثم مات المتصرف عن  
 اخيه وعن ابنه فاستولى الابن على الدراهم المتحصلة من غناء المال المشترك بين ابيه وعمه  
 وادعى ان امه ماتت وتركتهام ميراثاً عنهما فهل اذا لم يثبت ابن الاخ دعواه بالبيئنة  
 الشرعية لا عبرة بدعواه وتكون روكا (اجاب) تقسم تركة الاب مع غنائها بين ورثته  
 ومن مات منهم قبل القسمة كان نصيبه من ذلك لوارثه والقول لذي اليد فيما سده  
 والبيئنة على الآخر ايسر للوارث اخذ شيء زائد عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له أخ في عائلته معين له وللرجل مال مخصوص به وبعض مواش زوجته  
 فاشترى الرجل المذکور بعض عقار ومواش لنفسه من ماله الخاص به وأخذ أرض  
 زراعة بالغاروقة وصار واضعاً يده على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد الاخ ان  
 يقاسم اخاه المذکور فما اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت  
 ذلك بالبيئنة الشرعية لا يجاب الاخ لذلك وليس له فيه شيء حيث لم يثبت عليه انه اشتراه  
 له ولاخيه من مال مشترك بينهما عن ابيهما (اجاب) اذا تحقق ان الاخ في عائلة اخيه  
 ومعين له لا يكون له شيء فيما تحصل بكسب اخيه الخاص به والقول لذي اليد بينه فيها  
 هو تحت يده ما لم يثبت خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقدوا شركة في أرض  
 المحجاز أحدهما مقيم في تلك الأرض والاخر من صعيد مصر واتفقا على أن يدفع كل  
 منهما قدراً معلوماً فطلب أحدهما من الآخر المبلغ الذي سماه فلم يأت به وعجز عن دفعه

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

سنة

صفر

١٢٦٧

١٠

غير أنه قال عندي بضاعة بهذا القدر الذي على من الشركة ولم يرها الشريك ثم توجه  
 الصعيدي إلى بلدته بما كان معه على دعواه وما اشتراه له ثم بعد مدة أرسل له الشريك  
 بضاعة على عقد الشركة السابق بناء على أنها وقعت صحيحة فهل هذه الشركة غير صحيحة  
 حيث لم يدفع القدر الذي عليه حالا ويكون له أجرة المثل (اجاب) لا تصح الشركة  
 مفاوضة كانت أو عينا بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة إذا جرى التعامل  
 بهما كما لا تصح بمال غائب أو دين لتعذر المضى على موجب الشر كقولهم كان مال الشركة  
 حاضر أو استوفت الشرائط صححت والمراد بحضور المال حضوره عند عقد الشراء لا عند  
 عقد الشركة فإنه لو لم يوجد عند عقد ما يجوز ألا ترى أنه لو دفع إلى رجل ألفا وقال أخرج  
 مثلها واشتر بها والحاصل بيننا انصافا ولم يكن المال حاضر وقت الشركة فبرهن المأمور  
 على أنه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز يحرج عن البرازية ومثله في الفتح وغيره  
 لكن نقل في البحر أيضا عن القنية ما يفيد فسادها بالافتراق بلا دفع ثم انعقادها وقت  
 حضور المال كما في رد المختار من كتاب الشركة والربح والخسارة في الشركة الفاسدة  
 على قدر المال فلو كل المال لأحدهما فلا آخر أجر مثله كما في الدر من الشركة الفاسدة والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له عقار ومعه أولاد فطلبوا منه القسمة والحال أنه لا شيء لهم  
 فاني فترافعوا إلى حاكم البلدة فامرهم بالقسمة بينهم على أن للولاد سهمين وله ثلاثة أسهم  
 بالنجس على الرجل وكتب حجة بذلك فهل ليس للولاد القسمة معه ولا عبرة بالحجة  
 المذكورة (اجاب) حيث كان الأولاد في عائلة أبيهم ومعينين له يكون جميع ما تحصل  
 بكسبهم لأبيهم إذا كانت صنعة الجميع متحدة ولم يكن للولاد مال سابق ولا يكون لهم  
 مقاسمته في شيء مما بيده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال عقدوا مع  
 بعضهم شركة واتفقوا مع بعضهم أن كل واحد يحضر تسعة عشر كيسا ويصير الكل مالا  
 واحدا ويكون الربح على قدر المال أثلاثا فحصل واحد منهم تسعة عشر كيسا ودفعها  
 للآخرين ليضعوا عليه مثليه وسافر إلى جهة فحصل الآخران بعد سفره تسعة أكياس  
 فقط وطلبت على التسعة عشر المذكورة واتجروا وصار المسافر يرسل لهم الأسباب مدة  
 ثم بعد ذلك اجتمع الجميع وظهر ربح وأرادوا قسمة فهل يقسم على قدر المال ويكون  
 لصاحب المثلين الثلثان وللآخرين الثلث فقط (اجاب) الربح في الشركة الصحيحة على  
 ما شرط وفي الفاسدة على حسب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
 وأولاده ذكورا وإناثا وترك لهم عقارا وغيره فادعى أعمام الأولاد بأن لهم فيما تركه الميت  
 حصة لكون بعضهم كان معه في معيشة ويستعمله في بعض أشغاله فهل إذا كان مات تركه  
 الميت من عقار وغيره حصلا بماله وكسبه الخاص به ولم يثبت الأعمام المذكورون بوجه  
 شرعي أن لهم فيه حقا معه يكون مات تركه الميت لورثته ولا عبرة بدعواه المذكورة (اجاب)  
 جميع مات تركه الرجل المذكور مما هو مملوك له ومختص به شرعا يقسم بين ورثته وليس

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

٢١

لاخوته معارضة وارثه في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
 عن ثلاثة أولاد ذكور وكان في حياته معه من الثلاثة اثنان في كسب واحد ومعيشة  
 واحدة والثالث من جملة القرآن في معيشة على حدته وجميع كسب الميت والولدين  
 لا يميزان معاشهم واحد وكسبهم واحد فهل ماتر كه الميت يقسم بينهم بالفريضة  
 الشرعية أو يمنع الولد الثالث ويكون ماتر كه للولدين اللذين كانا معه (اجاب)  
 جميع ماتر كه الاب المذكور يقسم بين اولاده الثلاثة بالسوية حيث لا وارث له  
 سواه وليس للثنتين اللذين هما في عائلة أبيهم ومعيان له منع أخيهما عما يخصه في  
 تركته والده بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وبنته  
 وورثته وترك ما يورث عنه شرعا من سفن وأمتعة وعقار مكتبة باسمه خاصة بحجج  
 شرعية بيد ورثته ولليت المذكور أخت تريد مشاركة الورثة فيما تركه والدهم من  
 سعيه وكسبه الخاص به متعلقة بان والدهم الذي هو أخوها كان في معيشة والدها  
 والحال ان أباهما كان فقيرا لا يملك شيئا مما يحصل به الا كتساب سوى حصته في  
 سفينة غرقت في البحر وكان شيخا كبيرا وصار في عائلة ابنه المذكور وما كتسبه  
 الابن ناشئ من عماله الخاص به في حال عجز أبيه بسبب شراء بعض ما يستغل بالنسيئة  
 واستئجار بعض آخر كذلك حتى أغناه الله تعالى فهل اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي  
 يكون ماتر كه الرجل المذكور على الوجه المستطور لورثته خاصة ولا شيء لاخته الغير  
 الوارثة له فيه بمجرد تعلها بما هو زبور (اجاب) نعم يكون جميع ما تحصل به كسب  
 الابن المذكور خاصا به يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية حيث كان الاب في عائلته  
 وكان للابن كسب مستقل به كما أفاده مولا ناخير الدين الرملي وأقضى به والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا من ماله لنفسه وبنى فيها بعض بناء وعمارة لنفسه  
 ولشترى أخوان غائبان فبعد مدة من السنين حضر من غيبتهم ما وادعيا على أخيهما انه  
 اشترى الدار المذكورة من المال المتروك عن أبيهم ويريدان أن يأخذان نصيبهما فيها فهل  
 اذا ثبت بالبينة الشرعية انه اشترى الدار من المال المتروك عن أبيهم لا يكون لهما أخذ شيء  
 منها حيث اشترى الدار لنفسه خاصة دون أخويه وليس لهما الا نصيبهما في الثمن بعد ثبوت  
 دعواهما انه من المال المشترك (اجاب) مجرد دفع الثمن من المال المشترك لا يوجب  
 الشركة فيما اشترى الاخ المذكور لنفسه بل عليه ضمان انصبا عشر كائنه من الثمن الذي  
 دفعه من المال المشترك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة  
 أولاد وبيده اطيان وأمتعة ودور ودواب وغيره ففي حال حياته اسقط حقه لاولاده في  
 منفعة الاطيان وباع لهم الدور وغير ذلك ببيع شرعي واستمر واعي ذلك مدة ثم مات احد  
 الخمسة عن اولاد استمر واعم اعمامهم على ما كان عليه أبوهما المتوفى من التصرف في  
 الزراعة ودفع الخراج والتصرف في الامتعة المبيعة بموجب الحجة فهل للاولاد أخذ نصيب

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٩

بسع الاول

١٢٦٧

٢٥



ربيع الاول سنة

١٢٦٧

٦

والدهم من اعمامهم حيث كان البيع والاسقاط لهم سوية والجميع مشتركين في البيع  
الحاصل في حال العكة (اجاب) جميع ما تحقق اختصاص المتوفى المذکور به شرعا يقسم  
بين ورثته بالغريضة الشرعية وينتقل الحق فيما يستحقه من الاطيان الاميرية لاولاده  
المذکور خاصة وليس لاختوته معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين اشترى ناقه وجمارا من مالهما سوية وجانب من الدقيق وقدره ستة ارباع  
وعشر بن رطل امن السمن ورطلين من العسل وتوجه الى الحجاز ثم في اثناء الطريق  
مرض احدهما مرضا شديدا منعه عن السفر فاذا الشريك المريض للشريك ان يسافر  
بالتاقه والجمار ويستعملهما ويبقى الامتعة المذكورة فسافر حكم امر الشريك المريض  
له فسرقت منه السمن والدقيق والعسل من غير تفريط ومن غير تعدثم بعد رجوعه من  
الحجاز وجد الشريك المريض قد مات عن وارث فاذا اراد الوارث ان يطالب الشريك الآخر  
باجرة نصيب مورثته من الراحلة وبما يخص مورثته مما ضاع من الدقيق والسمن والعسل  
فهل اذا ثبت الاذن من الشريك المريض لشر يكة بالبنينة الشرعية يكون ما ضاع  
عليهما سوية حيث ضاع منه ذلك من غير تعدد وليس للوارث مطالبة الشريك باجرة  
نصيب مورثته من الراحلة حيث ركب باذن مورثته (اجاب) لأجرة على الشريك  
المذکور والحال هذه ولا يضمن ما تلف في يده حيث لم يثبت عليه ما يوجب ضمانه شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة حضر وبناحية ابني صير بالقسم  
الثاني بولاية الجيزة بموجب جواب من حضرة حاكم خط البدرشين مبني على عرض  
مشروح عليه من سعادة الباشا مدير الجيزة والا طفيحية صحيفة محفوظ شعبان المدعي على  
اخيه عويان شعبان بتحقيق دعواه مع أخيه بالوجه الشرعي فصار التحقيق فيها بالناحية  
بحضرة جمع من المسلمين فتحقق ان عويان شعبان المذکور كان مع اخوته محفوظ  
المذکور وغيره في معيشة واحدة ويسعون في المكسب على حد سواء لاجل المعاش ثم  
انه في عام ثمان وثلاثين خص الحاكم عويان بالشياخة وما يلزم لها من الاطيان لكونه  
كبير او متقدما عنهم في ذلك بموجب تقرير تحت يده ومن المجلة فدانان ونصف وفي سنة  
اربعين أمر الحاكم شيخ الناحية عويان شعبان بفح نصف ساقية لاجل زرع الطين  
الحكي عنه اصنافا حكم القسم المذکور الذي قدره فدانان ونصف وبسبب ذلك تكلفت  
الاطيان المذكورة على عويان شعبان ويريد أن يختص بالطين ونصف الساقية وتريد  
الاخوة المشاركة معه لكونهم كانوا معه في معيشة واحدة وكلفت من المال المشترك بينهم  
فهل يختص به عويان شعبان ولا حق لاختوته أو يكون له ولا اختوته على حد سواء كل منهم  
بحق الربع في الاطيان ونصف الساقية ام كيف الحال (اجاب) اذا كان كل من  
الاخوة المذکورين مستقلا بنفسه واشترى كوا في الاعمال وحصلوا أموالا بكسبهم جميعا  
فهى بينهم سوية واذا ثبت اختصاص عويان المذکور بنصف الساقية وما يتبعها من

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٣٠

أرض الزراعة لا يكون لباقي أخوته مشاركتة في ذلك بمجرد تعللهم بأنهم معه في معيشة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسقط حقه في أرض زراعية يستحقها الابن أخيه وصار ابن الأخ يتصرف فيها التصرفات الشرعية بالزراعة وغيرها وهو في عائلة أبيه وجميع ما اكتسبه من زراعة الأرض والبيع والشراء وحده اشترى به أرض زراعية لنفسه خاصة ثم بعد مدة مات أبو الابن المذكور عنه وعن ورثته آخرين فارادت الورثة مطالبة الابن المذكور بنصيبهم من الأرض متعللين بأنه اكتسب ذلك وجدده وهو في عائلة أبيه فهل لا يجابون لذلك ويكون جميع ما اكتسبه وجدده من كسبه خاصة ونحو زراعته له خاصة ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) اذا كان للابن المذكور كسب مستقل بنفسه حصل بسببه أموال لا تكون له خاصة أما اذا كان في جملة عيال أبيه ولا يعرف له مال سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لوالده لانه اذا كان في عيال الاب يكون معيّن له فيما يصنع كافي الخلاصة وغيرها واجاب العلامة الرملي عن سؤال رفع اليه في مثل ذلك بقوله حيث كان من جملة عياله والمعينين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكسبه وتعبه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص عليه علماؤنا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض خروعة ومواش فصار الابنان يخيان التركة بالتخمس والزرع والبيع والشراء مدة نحو خمس سنين والبنت لم تسأل عن شيء ثم ارادت الآن اخذ حصتها فهل لها نصيبها من التركة وقت وفاة أبيها أو منها الآن بعد التخمسة الحاصلة من أخويها واذا كان في الطين الذي تركه أبوها طين مرهون على دراهم لوالدها على أرباب الطين فهل تضع يدها على جزء من الطين بقدر ما تستحق من الدراهم أو لها حصتها من الدراهم (اجاب) للبنت المذكورة طلب ما يخصها من تركه أبيها أصلا ونعاه فيما اذا كان الناع حاصل بفعل الشركاء جميعا أو بعضهم باذن البنت والا كان لها ما يخصها في الاصل فقط وما استرجحه الاخوان في نصيبها لانفسها بالاذن كسب خبيث كما افاده في تنقيح الحامدية من الشركة ولها الطلب بما يخصها فيما مورثها من الدين بعد ثبوته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير لا مال له أصلا وله سبعة أولاد ذكور بالتون أربعة منهم في معيشة واحدة ومعهم والدهم يطعمونه ويسقونه بعزوه وثلاثة في معيشة واحدة ولرجل اجني قطعة أرض زراعية اتفق الاربعة الاولاد معه على ان يغرسوها بخلاويكون لهم الثلثان فيه ولربها الثلث ومضوا على ذلك ووضعوا ايديهم على التخل مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم يتصرفون فيه لانفسهم دون أخوتهم وأبيهم ثم مات والدهم فارادوا الثلاثة الاخوة مشاركتهم في التخل على انه مخلف عن والدهم فهل اذا كان ما غرسه الاربعة الاولاد من مالهم الخاص بهم

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٣

ربيع الثاني

سنة

١٢٦٧

٥

التجدد من كسبهم يمنع اخوتهم الثلاثة من معارضتهم وليس لهم حق فيما هو خاص  
 بهم خصوصاً وان الارض بنخلها معسوحة على الاربعة الاولاد المذكورين (اجاب)  
 اذا كان للاولاد الاربعة المذكورين كسب مستقل حصلوا بسببه أموالاً تكون لهم  
 خاصة أما اذا كانوا في جملة عيال أبيهم ولا يعرف لهم مال سابق يكون جميع ما تحصل  
 بك بهم لو الدهم لانهم اذا كانوا في عيال الاب يكونون معينين له فيما يصنع كما افاده  
 الخبر الرمي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين من زوجة ماتت قبله  
 وعن ابنتين واربع بنات من زوجته التي مات عنها وعن بقية الورثة وترك بيتاً فاشتريت  
 الزوجة ما يخص اولاد ضرتها البالغ بعد بيانه بالطريق الشرعي ثم بعد مدة ماتت بنتان  
 من اولادها عن أمهما وعن الاخوين الشقيقين والاختين الشقيقتين ثم ماتت الام  
 فطلب احد الاخوين الشقيقين ما يخصه في البيت المذكور عن والده واختيه الشقيقتين  
 وانه فغنته احدى الاختين متعلقة بانها عمرته والحال انه مستأجر لغير الورثة باجرة معلومة  
 لكل شهر ومعدل الاستغلال فهل لا تجب لذلك شرعاً ويكون له أخذ ما يخصه فيه عن  
 والده واختيه الشقيقتين وانه بالطريق الشرعي والمحاسبة على ما يخصه مما قبض من أجرته  
 ولا عبرة بتعللها أم كيف الحال (اجاب) ليس للاخت المذكورة منع أخيها عما يخصه في  
 تركته وورثته بدون وجه شرعي وان اثبتت احدى البنيتين ما ادعته من عمارة المشتركة  
 يجري فيها التفصيل المذكور في عمارة احد الشركاء المشترك وقد صرحوا بانه يجب أجر  
 نصيب الشريك في المعدل للاستغلال اذا أجره بعض الشركاء بدون اذن الباقي فيؤثر من  
 قبضه منهم يدفعه الى مستحقه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في ميثقة واحدة هما  
 مال مشترك بينهما عن جدتهما وأحداهما متصرف باذن الآخر ففنا المال وزاد عن أصله  
 ثم بعد مدة مات الاخ المتصرف عن ابن قاصر وزوجة وعن أخيه فصار الاخ يتصرف في  
 المال المشترك بينه وبين ابن أخيه القاصر الى ان بلغ القاصر وطلب القسمة فاراد العلم ان  
 يخص بما زاد ونما من المال المشترك بينهما فهل لا يجب لذلك ويتسم جميع المال بينه  
 وبين ابن أخيه مناصفة حيث كان ذلك من ثناء المال المشترك بينهما وليس له معارضة  
 ابن الاخ في ذلك (اجاب) لا وارث المذكور أخذ ما يخصه وورثه من المال المشترك  
 أصلاً ونماءاً وليس للعم المذكور أخذ شيء زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعي فان  
 كان النماء نشأ من نفس المال فالامر ظاهر وان كان بفعل العم حال حياة أخيه لهما باذنه  
 فكذلك وان كان بعد موته بلا ولاية على القاصر كان قاصباً ويرجع نصيب ابن أخيه  
 كسب خبيث فلا يستحقه القاصر بل يضمن العم أصل ما يستحقه وان كان بوصاية له  
 ولجورده فهو مشترك أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وولده  
 لكل واحد منهما النصف فاحتاجت الدار للعمارة فعمر ابعضها سوية ثم بعد ذلك أذن  
 الرجل لولده أن يتم عمارة ويدفع له نصف ما يصرفه ففعل ما أمر به أبوه وبعد ذلك

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

١١

ربيع الثاني سنة

١١ ١٢٦٧

مطلب قال انفق على  
بناء دارى أو قال الاسير  
اشترى يرجع بلا شرط  
الرجوع

جمادى الاولى

٩ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٤ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

مات الرجل فأراد باقى الورثة ان يأخذوا تركة والدهم بطريق الميراث الشرعى فهل اذا  
ثبت الاذن يكون له الرجوع على تركة والده بما صرفه على نصيبه من الدار للعمارة واذا  
قلم بالرجوع فهل يكور القول قوله مع يمينه حيث كان ما دوننا (اجاب) لو قال انفق  
على بناء دارى أو قال الاسير اشترى يرجع فيهما بلا شرط رجوع كما فى كفاية الخانية فاذا  
ثبت الامر بالانفاق فى العمارة وانفق المأمور بمقدار ما معلوما يكون له الرجوع به فى تركة  
الآخر بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة موقوفة عليهم دار يسكنون  
فيها فخر بت فجزا ثمان عن التعمير وقدروا واحد عليه فعمروا قدر نصيبه باذنه ثم بعد مدة  
من السنين أرادوا ان يمتعاه من نصيبه ويحسب عليه أجرة المدة التى سكنها فمما عمره فهل  
ليس لهما ذلك حيث عيناه قدر نصيبه وأذناه فى ذلك (اجاب) نعم ليس لهما ذلك  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين شريكين فى جاموسة لكل منهما نصفها  
فوضع يده أحدهما عليها برضا الشريك الثانى فسرق ليسا من حرز مثلها من غير تعد  
ومن غير تغريط فهل اذا أراد الشريك ان يلزمه قيمة نصيبه لا يجب لذلك واذا ادعى  
انه فرط لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا ضمان على الشريك المذكور الا  
اذا ثبت عليه التعدى أو التغريط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن أب وأولاد  
ذكور وإناث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الاولاد أيديهم على التركة قبل قسمتها ثم  
مات الاب عن ابن وبنت فهل يكون لهما طلب ما يخص والدهما فى ميراث ابنه من  
ورثته (اجاب) للابن والبنت أخذ ما يخصهما من جميع ما تركه والدهما وما آل اليه  
بالارث من حيلة متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) فى شريكي العنان اذا اتجرا أحدهما  
فى مال الشركة مدة وخسر المال ولم يحصل فيه ربح هل تكون خسارة المال عليهم كما  
ان الربح كذلك اذا ربح المال فلا يختص بهما فى ماله فقط (اجاب) نعم لا يختص المتصرف  
بالخسارة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات وترك مواشى قليلة وخلف  
أولاد ذكورا بالغين وهم فى معيشة واحدة والمتصرف عليهم أكبرهم قبل وفاة أبيهم  
وحاز لهم المتصرف قطعة أرض بعد موت أبيهم وصار الجميع يعملون فيها بتلك المواشى التى  
تركها أبوهم فاستمروا على ذلك مدة وحصل لهم ربح وغناء فلما طلبوا القسمة بينهم منعهم ذلك  
المتصرف متعللا بان أباهم لم يترك لهم شيئا فهل اذا ثبت بالبيينة الشرعية ان ذلك الموجود  
عندهم انما هو بسبب ما تركه أبوهم واكتسابهم يقسم ذلك عليهم جميعا بحكم الشرع  
(اجاب) تقسم تركة الميت مع غنائها بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية كما ان ما تحصل  
لهم من اكتسابهم يقسم بينهم وليس لاحدهم الاختصاص بشئ من ذلك بدون مخصص  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجته وولده منها وترك ما يورث عنه شرعا ثم  
تروجت ام الولد المذكور بغير أبيه وخلقت منه ولدا آخر فى محل ابنها ثم مات الزوج الآخر  
ولم يترك شيئا فصا والولد الكبير يكتسب وينفق على أخيه الذى من أمه من مال نفسه

٢٧ ١٢٦٧

رجب

٦ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

واشتري بعض أمتعة له من ماله الخاص به فهل إذا طلب أخوه الذي من أمه مقاسمة  
 فيما اشتراه لنفسه من ماله الذي ورثه عن أبيه لا يجب لذلك (أجاب) ليس لأحد  
 الاخوان المذكور مشاركة الاخر فيما تحقق اختصاصه به بدون وجه شرعي والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة صناعتهم واحدة اكتسبا أموالا من صناعتهم  
 ثم بعد مدة مات أحدهما عن ورثة فاراد الم القسمة من ورثة أخيه فهل يقسم جميع  
 ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما وما تحصل من كسبهما بين الم وأولاد أخيه  
 مناصفة حيث لا مال لكل منهما مما عجزا عن الاخر ولا يختص به (أجاب) ما تحصل بكسب  
 الاخوان بينهما والمال ما ذكر مشترك بينهما فيقسم بينهما مناصفة وبموت أحدهما  
 عن ورثة تكون حصته لورثته تقسم بينهم بالفريضة والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين  
 في معيشة واحدة أحدهما يتصرف على العيال وفي المال ويتجربه والاخر في الغبط لا يعرف  
 غير الفلاحة والزراعة مكثا على ذلك مدة من الزمان وحصل بينهما كسب ثم أراد  
 أحدهما العزلة والانفصال من الاخر والمال ان عليهما ديونا لجماعة معلومين فهل  
 والمال هذه يجب طالب القسمة فيما فضل (أجاب) ما لزم الاخوان المذكورين من  
 الدين بطريق شرعي فعليهما دفعه من مالهما وإذا طلب أحدهما قسمة المال المشترك  
 بينهما يجب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنيه وترك ما تورث عنه شرعا  
 من دار ومواش وغير ذلك فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة ثم انفرد أحدهم قبل  
 القسمة في معيشة وحده وحاز أشياء من كسبه الخاص به حال انفراده وحده ثم مات عن  
 بنيه فهل تختص ورثته بما تركه والدهم وحدهم ويكون لهم مقاسمة الاعمام وأخذ  
 ما يخص مورثهم من تركته والده بالفريضة الشرعية (أجاب) تقسم تركته الميت الاول  
 بين ورثته بالفريضة وتختص ورثة من انفرد عن اخوته بما حصله مورثهم لنفسه حالة  
 انفراده عن باقي اخوته كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ستة في معيشة  
 واحدة وكل منهم صاحب كسب في حياة والدهم فصاروا يكتسبون سوية في حياة  
 والدهم وهم في معيشة واحدة في حياته وبعد موته الى ان تحصل بكسبهم مال زيادة عما  
 ورثوه عن أبيهم ثم بعد موت أبيهم بعدة ترافعوا جميعا عند قاضي منية غمروا تصادقوا جميعا  
 على ان من الجاري في ملكهم ومن كسبهم سوية أثارا كذا وخيلا كذا وجاموسا  
 كذا وابلًا كذا وحيرا كذا وغير ذلك مما في أيديهم وصار منهم جميعا التصديق على ان  
 كامل ما بأيديهم مشترك بينهم سوية وسجل التصديق المذكور عند القاضي بحكمة  
 منية غمروا فهل يعمل بالمصادقة التي صدرت بينهم ويقسم جميع ما كان بأيديهم يوم  
 الاقرار على الوجه المذكور بينهم سوية حيث تصادقوا على ان ما بأيديهم ملك لهم  
 ومشارك بينهم سوية كما هو مسطور وإذا أراد أحدهم أن يقسم متروكات والدهم بينهم فقط  
 وامتنع من قسمة ما زاد عن ذلك وأراد الاختصاص بدون وجه شرعي لا يجب لذلك



(اجاب) حيث كان الجميع في معيشة واحدة وتحصل بكسبهم أموال وتصادق الجميع على ان جميع ما بأيديهم مشترك بينهم سوياً يقضى بقسمة ذلك بينهم وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وإناث ونهب تركته كلها بعض الظلمة فتمرقت أولاده في جهات واكتسب بعضهم مالا وقتل أحدهم فصالح عمه الهاتل على غنم وفرق منها على بعض عصبته كما هي عادتهم وأعطى منها خمسة وعشرين اكتسب المال على قدر نصيبه فظهرت معيشة وماتت ثم طلب أحد الأولاد مقاسمة المكتسب في جميع ما اكتسبه وتفرغه نصيبه من الخمس والعشرين نجة فهل لا يجب لذلك (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور مقاسمة المكتسب فيه ما تحصل كسبه خاصة بعدموت أبيه والحال هذه كما انه ليس له تضمينه لشي من قيمة الغنم التي دفعها اليه عمه المذكور بدون ما يوجب ذلك شرعاً اذ على فرض كون تلك الاغنام مشتركة تكون في يد الشرع التي هي في يده بمنزلة الوديعة وهي لو هلكت بلا تعد ولا تفريط لا تضمن والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مملوك لثلاثة لكل واحد الثلث فيه واحد منهم ساكن فيه على قدر نصيبه فاراد الآخر ان يكلفه بالخروج منه ويؤجره معه لغيرهم او يدفع لهما اجرة نصيبهما وهو لا يرضى بذلك فهل اذا كان البيت يسع سكنى الجميع ويقبل القسمة لا يجبر على ما طلبه الآخر ان ويسكن في البيت على قدر نصيبه (اجاب) لا يجبر أحد الشرع على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيبه شركائه بل يقسم اقراراً ان قبلها بالطلب أو مهاياً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عائلته معينان له فاراد أحد الابن ان ينزل من أبيه ويقاسمه في المال الذي تحت يد الاب متعللاً بأنه كان يشتغل معه في عائلته فهل لا يجب الابن لذلك ويكون جميع ما اكتسبه الابن وهو في عائلة أبيه للاب وليس له فيه شئ (اجاب) حيث كان الابن في عائلة أبيه ومعيناً له يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه اذ لم يكن للابن مال سابق واتحدت الصنعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والإناث وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونخل وغير ذلك فاقسموا جميع ما تركه بالقرينة الشرعية واخذ كل نصيبه وانفرد في معيشة وحده فهل اذا حاز أحدهم أشياء من كسبه الخاص به حال انفراذه يختص بها ولا يكون لاحد من اخوته واخواته مشاركتة فيما اكتسبه وحازه بعد القسمة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لاحدهم والحال هذه مشاركتة فيما اكتسبه خاصة بدون ما يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة اكتسبوا أموالاً من مواش وغيرها وحازوا أطيافاً بسبب سعيهم في الزراعة وغيرها واستمروا على ذلك مدة سنين ثم مات أحدهم عن ابنتيه وزوجته والآل يريد احداً من الاخوين القسمة فهل يقسم جميع ما كان بأيديهم وما تحصل من الاكساب وهم في المعيشة بالسوية حيث لا مال

لكل عيز عان لا آخر ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي ويكون لورثة الاخ الثالث اخذ ما يخصه من ان نصيبه الشرعية من نصيب مورثه من مورث عنه شرعا (اجاب) لا ينقي المتوفى المذكور وزوجته اخذ ما يخصه من جميع ما تحقق انه تركه عن مورثه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين جماعة بعضه عامر والاخر خرب لا يتفق به اراد من له الاكثر من الشركاء تعيره لاجل حصول المنفعة بالسكنى والايجار فامتنعوا من ذلك فبني من له الاكثر بغير اذن من الباقين بناء يباع اضعاف قيمة الارض وزيادة فهو لـ يـون له الرجوع على الشركاء بقدر حصصهم أم يتملك الارض بقيمتها (اجاب) في التنوير وشرحه بنى احدهما اي احد الشريكين بغير اذن الآخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بزيادة وفيه المشترك اذا انهدم فاني احدهما العمارة ان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم آجره ليرجع بما انفق لوبامر القاضي والاف بـقيمة البناء وقت البناء اهوالدى حرره في رد المحتار من الشركة انه لو بنى احدهما فيما لا يقسم كالحمام والظاحونة بدون اذن لا رجوع له بشئ ولو كان يجبر الشريك على العمارة لعدم اضطراره لانه يمكنه رفعه الى القاضي ليحبره على العمارة معه فان أنى لجزءه أو عناد اياذن القاضي طالب العمارة ليرجع على شريكه بما انفق على نصيبه وأما الرجوع بلا اذن أصلا بقيمة البناء فخاص بما لاجبر فيه على العمارة مع الاضطرار وذلك في نحو سفل انهدم اذا لاجبر على العمارة فيه على الا نفي فيكون ذواله لوم مضطر التوصله الى الاتفاق على كنه لبنائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة اكتسبا أموالا سوية بسبب سعيرهما والا ن يريد احدا الاخرين القسمة من الآخر فهل يجب لذلك ويقسم جميع ما تحصل من الاكتساب سوية حيث لا مال لكل واحد منهما عيز عن الآخر ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه (اجاب) نعم يقسم جميع ما تحصل بسبب الاخوين المذكورين بينهما سوية وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش واطيان وغير ذلك فوضع الابنان أيديهما على المتروك وصارا يعملان فيه سوية وهما في معيشة واحدة واستمر على ذلك الى ان مات أحدهما مع أولاد ذكور واثلاث واستمر وافي المعيشة مع عهدهم واكتسب الكل مع عهدهم المذكور والا ن يريد العلم أن يقسم ما تركه والده وما اكتسبه مع اخيه وما اكتسبه مع أولاد اخيه أيضا فهل يجب لذلك حيث لا مال لكل واحد منهما عيز عن الآخر ولا يكون للعلم ولا لأولاد اخيه اختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركته الميت أولا بين ابيه المذكورين حيث لا وارث له سواهما وكذا ما حصله بسعيرهما وكسبهما في التركة

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٢٦٧

١٥

ومن مات منهما ما يكون نصيبه من ذلك بين ورثته وكذا الحكم فيما تحصل بعمل العلم مع  
 أولاد أخيه في المال المشترك وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك  
 بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأولاد ذكور  
 وإناث وترك ما يورث عنه شرعا واستمرت التركة من غير قسمة مدة سنوات وبعض  
 الأولاد يجرها في زراعة وبيع وشراء حتى نمت غوا كثيرا فهل مازاد في التركة حكمه  
 حكم التركة ولو كان المتولي للتحريك بعض الورثة مثل الذكور دون البعض مثل الإناث  
 (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا يختص أحدهم  
 بشئ منها أو من غنائها بدون مخصص شرعي إذا كانت التسمية من البعض للجميع باذن  
 باقيم أم إذا كانت التسمية من هذا البعض لنفسه خاصة بدون اذن باقيم يكون النماء  
 له خاصة ويكون غاصبا للنصيب الباقي والكسب خيبر والله تعالى أعلم (سئل) في  
 أخوين في معيشة واحدة اكتسبا أموالا بجملة ما معا أراد أحدهما مفارقة الآخر وقسم  
 المال المكتسب مناصفة فامتنع الآخر من ذلك ويريد أخذ شئ زائد على النصف متعللا  
 بأن له كسبا زائدا بسبب سعيه في البهاثم فهل والحال هذه لا يكون لأحدهما الاختصاص  
 بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعي حيث كان المال مشتركاً بينهما لا يمكن تميزه  
 (أجاب) ما حصله الأخوان المذكوران بكسبهما معا يقسم بينهما سوية وليس  
 لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي وإذا تحقق أن  
 لأحدهما سعيًا خاصا به في بيع بهاثم وشراؤها لنفسه بدون اذن أخيه يكون ما تحصل من  
 ذلك مختصا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشتريا مكانا خربا مناصفة بينهما اذن  
 أحدهما الشريك أن يعمره من ماله الخاص به ويرجع بمصارفه في العمارة فعمروا بني  
 حسب الاذن المذكور ووضع المهر به على المكان المذكور بعد تعميره مدة وبعد ذلك  
 أراد المهر الرجوع بمصارفه في العمارة فامتنع شريكه من الدفع متعللا بأن له أجرة المسكن  
 مدة وضع اليد عليه فهل إذا كان الاذن المذكور ثابتا بالوجه الشرعي يكون للمهر  
 الرجوع بنصف ما أنفق في العمارة ولا عبرة بتعلله حيث لم يتفق على شئ من الأجرة  
 (أجاب) إذا سكن أحد الشريكين المكان المشترك بدون عقد اجارة لنصيب شريكه  
 لا يلزمه الاجر وإذا ثبت اذن أحد الشريكين لشريكه بالاتفاق على عمارة المنزل ليرجع  
 بها عليه يكون له الرجوع حيث تحقق الاتفاق فيما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين لهما مال مشترك بينهما تصرف أحدهما وإبنته في جانب منه واستهلكا  
 في مصالح أنفسهما بدون اذن الآخر أو أجازته فهل يكون الرجل المذكور وإبنته ضامنين  
 لنصيب صاحبه الشريك الآخر حيث لم يثبت اذنه أو أجازته لذلك (أجاب) على المتعدي  
 ضمان ما استهلكه من مال الغير بدون الاذن والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات  
 أبوهما وترك لهما ما يورث عنه شرعا من أمتعة وعقار وأطيان ومواش وغيرها ولم تقع

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٣

بينهما قسمة واستمر في معيشة واحدة وعائلة واحدة وجميع كسبهما في المحل مشترك بينهما وصار يجددان امتعة وأملا كما وفوض أحدهما الآخر في التصرف لكونه كبير اعنسه في السن ثم تشاجر مع بعضهما فآراد الآخر الصغير أن يقسم الموجود بينهما بالقسمة الشرعية فدعه الكبير بالقوة والغلبة فهل يقسم الموجود بينهما ولا عبرة بمنعه وهل إذا ادعى الكبير اختصاصه بشئ من الأموال واشترى به أملا كالا يقبل منه الأيمنة تشهد بأنه اختص بالمال الذي اشترى به (اجاب) تقسم التركة ونمساؤها بين الأخوين المذكورين بالسوية بينهما حيث لا وارث لهما سواهما وليس لأحدهما الاختصاص بشئ من المال المشترك الذي بأيديهما يبدون مخصص شرعي وما ادعاه الكبير من الاختصاص ببعض الأموال إن كان ذلك في يده خاصة فالقول له فيه بيمينه والأفعليه البينة وما اشتراه لنفسه بلا إذن الآخر فهو ملك له وعليه ضمان ما ثبت أنه دفعه في غنمه من المال المشترك وما لا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة أخذت بلدتهم سابقا جفلسكا وأخذ ما بأيديهم وصاروا لا يعلمون شيئا فاشتغل أحدهم بالبيع والشراء والآخران في شغل الأوسية لا كسب لهما وصاروا في عائلة أخيهما فهل إذا اشترى أشياء من كسبه الخاص به دونهما وجب حجة شرعية من قاضي الولاية لا يكون له ما مشاركته فيما اشتراه لنفسه خاصة حيث لم يكن لهما دخل فيه بوجه من الوجوه الشرعية التي تقتضي الاشتراك (اجاب) ما اشتراه الرجل المذكور من ماله لنفسه مملوك له وليس لأخويه الذين في عائلته مشاركتة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل من بلدة إلى بلدة أخرى واستدان ديناً واشترى به داراً وبها ثم وأرض زراعة وصار ينفي في ذلك مدقة وله أبوان فقيران انتقلا أيضاً إليه بعد ذلك وصاروا في عائلته يأكلان ويكتسيان من جله العائلة ولا كسب ولا مال لهما فهل يكون ما اشتراه الابن ونمساؤه خاصة وليس لأبويه فيه شيء حيث كان الأمر كما هو مذكور (اجاب) نعم يكون ما اشتراه الابن المذكور بما استدان ماله مع نمائه دون أبويه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش ونحاس وغير ذلك ومن جملة ما تركه أطيافاً وزراعتهم فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة سنين فماتت التركة وزادت بسبب اكتسابهم من الزراعة وغيرها فهل إذا أرادوا القسمة الآن تقسم التركة بينهم بالطريق الشرعي مع نمائها ولا يكون لكبيرهم الاختصاص بشئ منها زيادة عما يخصه حيث لم يكن له مال خاص به ولا جهة اكتساب مختص به بل الكل في معيشة واحدة والسعي واحد (اجاب) تقسم التركة ونمساؤها بين جميع الورثة وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منها يبدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنتين ولم يترك تركته أصلاً فصارت كل من المذكورين

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

ذی الحجة

١٢٦٧

١

معيشة واحدة على حسنة وصار أحدهم يتسبب وحده خاصة في التجارة وغيرها حتى صار له مال من كسبه الخاص به دون باقي الأخوة ثم بعد مدة مات أحدهم المذكور عن ابن وبنت وزوجة وعن أخوته فهل يسم ماتر كه أحدهم الميت على أولاده وزوجته فقط بالفرضة الشرعية حيث كان ماتر كه من كسبه الخاص به دون باقي الأخوة (اجاب) يسم جميع ماتر كه الميت ثانيا بين ورثته وليس لورثة أبيه شيء في ماله المختص به شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار وطين زراعة تصرف فيه وأعطاء لولده وصار الحق في ذلك لهما ثم بعد مدة حصل الاب قدانين ونصف قدان من ماله فاراد بعض أولاده أخذ جانب من ذلك بدون رضا فهل يكون ما حصله الاب من ذلك بماله له خاصة ولا يجبر على اعطاء شيء منه لأولاده بدون رضا (اجاب) لا يجبر المالك على تملك ماله الخاص به لا آخر ولا يجبر الاب المذكور على التملك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة استعارها منه جماعة ليطحنوا بها فوضعوها في مكان واداروها مدة سبع سنين وفي المدة المذكورة حصل في الآلة بعض خلل فعمروها بغير اذن المالك وصاروا يستعملونها تلك المدة ثم أراد المالك أخذها من المستعيرين لها فامتنعوا من تسليمها له متعللين بأن لهم ما صرفوه في العمارة المذكورة فهل اذا ثبت ان آلة الطاحونة المذكورة ملك لذلك الرجل يكون له أخذها قهرا عليهم ولا يلزم بما صرفوه فيها حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا رجوع للجماعة المذكورين بما أنفقوه في عمارة آلة الطاحونة بدون اذن المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر شركة وأعطاء قدر ما عملوا من الدراهم فضاعت الدراهم من الشر يك فبلغ خبر ذلك رب المال فقسطها عليه فهل اذا رضى بالتقسيط يكون ضامنا لما ضاع أولا عبارة بالتقسيط ولا يكون ضامنا حيث ضاعت منه بلا تقريط (اجاب) مال الشركة أمانة في يد الشر يك فلا يضمن بالهلاك فلا ضمان على الشر يك المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والقول له بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان معه في معيشة واحدة مات أحدهما عن أبيه وأمه وزوجته فهل اذا أرادت الزوجة مقاسمة الاب والام فيما بأيديهما من الامتعة متعلقة بسبب زوجها مع والده وأخيه في المعيشة لا تجاب لذلك ولا عبارة بتعللها المذكور (اجاب) اذا كان الابن في عيال أبيه ومعينه وانحدت منعتهم ما ولم يكن للابن مال سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة أرباع بيت وآخر يملك الربع الباقي سكن المالك الثلاثة أرباع البيت فيه بتمامه مدة تزيد على تسع سنين بغير تقدير اجرة للربع من مال كنه فهل اذا أراد مالك الربع الزام الساكن باجرة امدة الماضية لا يجاب لذلك حيث لم تقدر له اجرة (اجاب) اذا سكن أحد شر يكي المالك العقار المشترك بدون عقد اجارة لا اجر عليه اذا كان شر يكيه بالغا ولو كان العقار معدلا للاستقلال والله

سنة	ذی الحجة
١٢٦٧	٣
١٢٦٧	٣
١٢٦٧	١٨
١٢٦٧	١٩
١٢٦٨	محرم ٩
١٢٦٨	١٣



تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل أموالاً بكسبه الخاص به وتحت يده أرض زراعية مكلفة باسمه خاصة وبعض أقاربه يعملون معه في الزراعة ويريدون مقاسمته في جميع ما تحصل بكسبه والحال أنهم في عائلته ومعيّنون له والمتحصل من كسبه الخاص لكونه كان مستخدماً له ما هيّة حصل بها لنفسه ما يسده من الأموال فهل لا يكون له سهم مشاركته فيما هو محتص به (اجاب) ليس لأقارب الرجل المذكور مشاركته فيما هو محتص به من الأموال التي تحصلت بكسبه حيث كان عملهم معه في الزراعة على سبيل الإعانة له ويعتدون من المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن خمسة أولاد وزوجة وفيهم ولد قاصر وله تركّة أمتعة في بيته وثياب بدنه وشركة مع آخر في حانوت تجارة تحاسب قبل وفاته مع شريكه فظهر له عند شريكه قدر معلوم نحو ألف ومائتين وستين قرشاً بعضهم من عروض تجارة وباقيهم بدم أشخاص معلومة فبعد موته قسمت أمتعة بيته وثياب بدنه على ورثته وكان قبل موته خصص ما خصه من شركة الحانوت المذكور على ورثته بالفريضة الشرعية وأمر أحد أولاده البالغين أن جميع ما على الأشخاص يضمه على ما خصه من أمتعة الحانوت ويدفع لكل شخص ما يخصه بالفريضة فدفع لمعظمهم وبقي تحت يده ما خص أخاه القاصر والدته التي هي زوجة المذوف وأخته البالغة وأقاموا معه في مائل ومشرب وصار هو يتجر بنفسه وأخوه القاصر في صنعة أخرى إلى أن بلغ القاصر فطلب الزواج من أخيه بما خصه من ميراث والده فاشهد عليه بالأذن وزوجه وصرف عايشه زيادة عما خصه متبرعاً به فهل إذا كان الأخ المذكور يتجر بنفسه واستدان ما لا من الناس استعان به في تجارته لا يكون للأخ الصغير مشاركته فيما تجر فيه لو تزامن كون الصغير منفرداً بصناعة أخرى وكان ما يستغله من صناعته يدفع منه لأخيه قدر ما علموا في كل شهر في نظير مؤنته بعد بلوغه (اجاب) لا مشاركة للأخ الصغير فيما هو مملوك لأخيه الكبير ومحتص به وما كان من التركة فهو مشترك بين جميع الورثة على حسب الفريضة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أخوة وأعمام في عائلة واحدة بعضهم مشغول بالسفر في البحر والآخر اكتساب بسفن والذهب وتحصل من كسبهم أموال بالاكساب ونعت الأموال وأرادوا أحدهم العزلة فبات قبل العزلة عن ورثته فهل يكون ما تحصل من ذلك بينهم سوية ويتقل نصيب من مات منهم لورثته وإذا اشتري أحدهم شيئاً من المصاع لزوجه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهم بدون إذن الباقي وأجازته يكون ضامناً لنصيب الباقي (اجاب) يقسم جميع ما تحصل بكسب الجماعة المذكور بين بينهم سوية ومن مات منهم قبل القسمة يكون نصيبه من ذلك لوارثه وإذا دفع أحد الشركاء ذواهم من المال المشترك في ثمن ما اشتراه لزوجه بدون إذن باقي الشركاء يكون نصيبهم منها مضموناً عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض يزرعها وله فيها مواش وأشجار وكل ذلك ملك له ولهذا الرجل ولد ذكر

١٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

وثلاث بنات وكلهم في عائلته ولولده المذكور زراعة في أرض يستأجرها من ملائكة  
 الجانب باسمه خاصة وله مواش بعضها في هذه الأرض وبعضها في أرض جماعة من  
 الفلاحين على وجه الشركة بينه وبينهم وكل ذلك بعزل عن مال أبيه وكذلك ابنتاه  
 الاناث زراعة في أراض بعضها مملوكة لهن وبعضها مستأجر لهن وكلا في ذلك فصل  
 للمواشي عاهة في السنين السابقة ماتت فيها مواشي والد هم فضعف عن القيام بزراعة  
 الأرض وذهب بصره واضمححل حاله فسلم الأرض بما بقي فيها من المواشي والزرع لولده ولم  
 يعرف أنه سلمه درهما ولا دينارا ولا دينا ولا عينا غير ذلك فاشترى الولد من ماله الخاص  
 به الذي في يده وحوزة وتصرفه مواشي وصرف على الأرض حتى صلت وكتب له أبوه  
 بجميع ذلك وثيقة على نفسه ديناً عليه وبقي أبوه هكذا مدة ثم مات ولم يعلم له وقت الموت  
 موجودات خلاف العقارات والأرض والمواشي التي اشتراها له ولده كما سبق فأت بعض  
 المواشي الموجودة وقت الموت فاشترى الولد بدلها وكذلك دفع لشرائه في المواشي التي  
 تخصه من حصصهم ونقلها في أرض أبيه مع كونها معروفة لكل أحد أنها تخص الولد  
 وصار يزرع الأرض بعد موت أبيه ويصرف على نفسه وعلى أخواته مدة أربع سنين ولم  
 تقع قسمة في مخلفات أبيهم حتى مات الولد الذي ذكر عن أربعة أولاد كل منهم قاصر فقام  
 القاضي أمهم وصيا عليهم فوجد عنده الوثيقة بالمبلغ الذي له على أبيه ووجد له معاملات  
 تخصه وديون على أشخاص تتعلق بنوع التجارة بالأرض والزراعة وتلك الديون مضافة لما قبل  
 موته بنحو شهرين أو ثلاثة وكل ذلك مقيد باسم الولد خاصة فهل يحكم للولد بالكسب في  
 ماله الخاص به المعزول عن مال أبيه في حياة الأب وبعد موته وهل حكم البنات في هذه  
 الكسب كالأب وهل ذلك الحكم لا فرق فيه بين كون الأب كسب من حرفة الأب  
 أو من غيرها وهل يحكم للولد أيضا بالأشياء التي اشتراها بعد موت أبيه من المال الذي  
 بيده الخاص به لأن كل أحد يعلم نسبة ذلك للولد وهل يحكم له أيضا بالوثائق التي تتعلق  
 بالتجارة لما ذكر ولائنه واضع اليد في الجميع وإذا ادعى أحد من ورثته الميث الأول أن هذا  
 المال ملك أبيهم هل يلزمه إثبات ذلك بالبينة لأن القول لذى اليد وصيه الذي أقامه  
 القاضي مكانه في ذلك (اجاب) يحكم لكل واحد من ابن الرجل المذكور وبناته  
 الثلاث بما تحقق أنه مختص به ولا يكون تركته عن أبيهم بدون وجه شرعي ومن مات  
 منهم يكون ما تركه لو ارثه ولا ينقض بصل لم يثبت مضمونه شرعا وما اشتراه الابن المذكور  
 من ماله الخاص به لنفسه يورث عنه كما يورث عنه ما تحصل بكسبه في ماله الخاص به  
 وجميع تركته الميث أولا ونعائها يقسم بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية والقول لذى  
 اليد بينه فيما بيده ولو ارثه من بعده ودلى الآخر بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات وترك ما يورث عنه شرعا وخلف أربعة أولاد وكان أحدهم في معيشة وحده قبل  
 موت والده واستمر الثلاثة مجتمعين في معيشة بعد موت والد هم مدة ثمان سنين وأحد

سنة صفر

الثلاثة متصرف في المال المشترك بينهم فاشترى من المال المشترك لنفسه مواشي وعقارا  
ودفع منه دراهم في مقابلة منفعة أسقطت له في أرض ثم أراد واقسمة متروكات أبيهم على  
الوجه الشرعي فهل يكون لباقي الورثة أخذ نصيبهم من المال المدفوع في المواشي  
والعقار والمنفعة ولا يختص هو به وهل الاخ المعزول مثل باقي الاخوة في أخذ نصيبه من  
جميع التركة حيث كان مادفعه من الدراهم في الاشياء المذكورة بغير اذنهم (أجاب)  
نعم يكون للاخ المعزول في حال حياة أبيه أخذ نصيبه في جميع ما هو مخلف عن والده مما  
يورث عنه شرعا كما ان لباقي الورثة أخذ أنصباؤهم من المال المشترك الذي دفعه أخوهم  
في شؤنه الخاصة به وليس له منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تاجر له ولد كبير يساعده في تعلقاته وفي البيع والشراء في بعض أموره وهو  
ساكن مع أبيه هو وزوجته وأولاده ينفق عليهم والده ويكسوهم أجمعين ولم يكن له مال  
يختص به ومدة سنين عديدة على ذلك ولم يميز له والده ما لا ثم توفي الولد المذكور  
عن والده وزوجته وأولاده ومكثوا جميعا عند جدهم ينفق عليهم ويكسوهم ولم يعين لهم  
مالا يخلفون مورتهم ثم بعد مدة توفي والده عن ورثة وهم كل من زوجة وولد ذكرو بنات  
ووضع ورثته أيديهم على تركته والدهم فبعد مدة ظهر رجل أجنبي يدعي على الابن  
الوارث ان الولد الكبير الذي مات حال حياة أبيه قد ضمن له مالا ضمان غرم على آخر  
وأظهر وثيقة بخط المضمون وعليها ختم يشبه ختم المتوفي المدعي عليه الضمانة فقط وليس  
له خط في تلك الوثيقة فانكر الابن الوارث المدعي عليه الا ان الضمانة وقال بعدم علمها  
وان هذا الختم يشابه ختم الميت والحال ان الولد الكبير المتوفي حال حياة أبيه لم يعلم له  
مال مخصوص يخلف عنه وان جميع المال الخلف انما هو عن الاب مورتهم فقط وكان  
الابن الكبير في حجر أبيه فهل والحال هذه لا تثبت الضمانة على المدعي عليه ولا يستحق  
المتوفي في تركته والده شيالا هو ولا ورثته بل يكون جميع الخلف عن الوالد لورثته الذين  
مات عنهم فقط (أجاب) حيث كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعيته ياله يكون جميع  
ما تحصل يكسبه لآبيه فليس المدعي الكفالة المماثلة في تركته الاب والحال هذه ولو فرض  
اثبات الكفالة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة مات والدهما  
ولم يترك شيئا يورث فاخذ في التكسب بالزراعة وغيرها ثم بعد مدة جعل الحاكم أحدهما  
شيخا وحصل له عقار ومن كسبهما معا فهل اذا أراد كل منهما القسمة يقسم جميع ما كان  
بأيديهما وما كان مشتركا بينهما مناصفة ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشيء زائد  
عن الآخر بدون مخصص شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) جميع  
ما تحصل يكسب الاخوين المذكورين من الاموال التي بأيديهما يقسم بينهما سوية  
وليس لأحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد بالغين وهم في معيشة واحدة ولم ير الوارث

١٢٦٨

٢٥

ربيع الاول

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

ربيع الاول سنة

كذلك مدة نحو خمس عشرة سنة بعد وفاة أبيهم وكسبهم واحد فتحصل منه مال فاشترى  
أحدهم قطعة أرض للزراعة من المال المذكور لهم جميعاً بأذنتهم وأقرب ذلك وقت الشراء  
فبعد ذلك تنازعوا وأراد أحدهم المقاسمة والافراز من بعضهم فظهر المشتري ورقة  
مجردة عن الاثبات الشرعية بكون الشراء له فيها دونهما ويريد أن يدفع لهم ثمن نصيبهم فيها  
فهل بعد ثبوت اقراره بالشراء لهم جميعاً فيها وقت الشراء لا يعتبر قوله وتكون الأرض  
مقسومة بينهم بالفريضة الشرعية ولا عبرة بالورقة المذكورة (أجاب) جميع ما تحصل  
بكسب الاولاد المذكورين يقسم بينهم سوية حيث لا موجب للاختصاص ولا يتضي  
بذلك بدون اثبات مضمونه شرعاً والاقرار حجة على المقر يعامل به والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له ابنان معه في معيشة واحدة ومعينان له مات أحدهما عن ابن قاصر وزوجة  
وعن أبيه فادعت الزوجة بان زوجها شيئاً خاصاً به من الكسب الذي يبدأ بالاب وتريد  
قسمته والحال انه لا مال له خاص به فانكر الاب دعواها فهل اذا لم تقم بينة بان زوجها  
شيئاً خاصاً به لا تجاب لذلك حيث كان الابن معينين لا ييسما (أجاب) اذا كان  
الابن في عائلة أبيه ومعيناً له وصنعتهم امتحدة وليس للابن مال سابق يكون جميع  
ما تحصل بكسبه لأبيه فليس لورثة الابن المذكور والحال هذه أخذ شيء مما يبدأ بالاب  
بدون وجه شرعي والقول له في ذلك حيث كان ذا يد حال حياته ابنه وبعد موته والله  
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضاً وحوانيت يجوارها معدن للاستغلال  
شركة بينهم فبعض المستحقين قبض جميع الاجرة من السكان مدة معلومة وهم  
الحوانيت والمصاطب التي بالأرض ولم يبق من ذلك غير جهة واحدة واستقطع بعض  
أرض الحوانيت وأضافها لجهة الأرض وبني جميع ذلك حوانيت بنقض الاول وبثون  
غيرها من الاجرة المقبوضة ومن ماله بأذنتهم وصار يستغل الاجرة بعد ذلك مدة معلومة  
فطلب الشركاء المحاسبة معه عن المقبوض من الاجر وعن الذي صرفه في المصارف فادعى  
أنه صرف قدر ازا اندام ماله لا تقبله العادة فهل لا يقبل منه ذلك وينظر لمصرف العادة  
وهل اذا طلب المستحقون رفع يده من تعاطيه اجرة حصصهم في المستقبل والمحاسبة له  
عن الاجرة الماضية يجابون لذلك شرعاً ويمنع من التعرض لهم قهراً (أجاب) لا يقبل  
قول الشريك في الرجوع على باقي شركائه بما يدعى انفاقه من ماله في عمارة المشترك على  
هذا الوجه وعليه اقامة البينة بالنسبة لما صرفه من مال نفسه زائد عما هو مشترك وليس  
لاحد الشركاء منع الباقي عن استحقاقه في المشترك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في اخوين كل منهما في معيشة واحدة اشترى أحدهما داراً بماله لنفسه وحاز  
أطياناً وغيرها لنفسه كذلك دون أخيه فهل اذا أراد الاخ المذكور أن يشارك أخاه فيما  
بيده وحاز من كسبه الخاص به بدون طريق شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة  
أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا مشاركة للاخ فيما هو محتص بأخيه شرعاً ويمنع

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

ربيع الثاني

١٧

١٢٦٨

٢٢

ربيع الثاني سنة

من معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين وتحت يده أرض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل تكون دراهم الرهن من جلة التركة تقسم بين الورثة بالقريضة الشرعية ولا تختص بها الذكور دون الاناث (اجاب) لورثة المتوفى المذكور مطالبة مدين مورثهم بما عليه من الدين وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وولي أمرهم بالتصرف عليهم أحدهم واكتسب كسبا خارجا عما يتعلق بهم وتميز ولم يعلمهم به وقت الاكتساب فهل عند القسمة يختص به لكونه ملكه (اجاب) لا مشاركة للاخوة فيما ثبت اختصاص أخيه به شرعا وإذا كانت اليد على الكسب المذكور لمن اكتسبه خاصة فالقول له في دعواه الاختصاص بيمينه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين لهما مال عن مورثهما في معيشة واحدة ولا أحدهما ولد يزرع معهما ويشغل معهما فحصل تنازع بين الاخوين لاجل ان يكون للولد نصيب فرفعت الدعوى على يد نائب قاضي البلد فجعل للولد من نصيب عمه فيراطين برضاه في نظيره معهما فحصلت قسمة بين الاخوين وصار الولد مع أبيه في معيشة واحدة مدة فأراد الولد القسمة من أبيه فهل ليس له ان يأخذ من نصيب أبيه مثل ما أخذ من نصيب عمه حيث لم يصد من أبيه تبرع له بشئ وإذا أخذ شيئا من نصيب أبيه يجبر على دفعه لأبيه (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيّن له في صنعته ولا مال له سابق يكون جميع ما حصل بكسبه لأبيه فليس للولد المذكور مشاركة أبيه فيما يخصه قبل ايلولة القيراطين المذكورين له بعمله مع أبيه على سبيل الاعانة والحال هذه ولا يجبر الاب على دفع شئ من ماله لابنه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة من السنين وهم مشغولون بالزراعة وغيرها حتى زادت التركة ونمت والآن أرادوا القسمة فهل تقسم التركة مع غائبا بين جميع الورثة بالطريقة الشرعية وليس لاحدهم ان يختص بشئ زيادة عن غيره من المال المشترك بينهم بدون مخصص شرعي حيث كان المال بأيديهم والنماء بعملهم جميعا (اجاب) يقسم جميع التركة أصلا ونماء بين جميع الورثة وليس لاحدهم أخذ بشئ زائد عما يخصه في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ وزوجه أبوه وسكن معه في داره وصار في معيشة واحدة ثم بعد مدة مات الابن المذكور عن زوجاته وأولاده القصر وأبيه والآن تريد زوجات المتوفى ان يأخذن استحقاقهن بطريق الارث في المال الذي تحت يد الاب فهل لا يجب لهن ذلك حيث كان الابن معينا لأبيه وليس للابن متاع (اجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيّن له في صنعته ولا مال له سابق يكون جميع ما حصل بكسبه والحال هذه لأبيه وليس لورثته مطالبة الاب بشئ مما بيده فان أثبت

١٢٦٨

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢٢



ورثة الابن اختصاص مورثهم بشئ يقسم بينهم بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أربعة اخوة أشقاء في معيشة واحدة واضعين أيديهم على تركه والدهم من  
 أطيان وغيرها من غير قسمة ثم مات أحدهم عن زوجته وعن ثلاثة بنين وعن اخوته  
 الثلاثة ثم مات الثاني عن زوجته وعن اخويه وعن أولاد أخيه المذكورين فأخذت  
 زوجته ميراثه لاستغراق مؤخر صداقها لتركته واستمر أولاد الاخ مع العيين من غير قسمة  
 مدة من السنين أحدثوا فيها أمتعة ومواشي من زراعة الأطيان التي هم واضعون أيديهم  
 عليها التمكن المحاكم لهم فيها بالسوية فالحكم في قسمة هذا المال (أجاب) تقسم تركه  
 الميت أولاً مع غائبا بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية ومن مات منهم قبل القسمة  
 يكون ما يخصه من ذلك لورثته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن منفرد ومغزول  
 عن أبيه في معيشة واحدة ويده مواشي وغيرها ملكها وحازها من اكتسابه حال  
 انفراده عن أبيه فهل إذا مات ذلك الاب عنه وعن ورثة غيره يكون له أخذ ما يخصه من  
 تركه أبيه بالفريضة الشرعية وإذا أراد بقية الورثة مقاسمة الابن المذکور فيما بيده مما  
 حازه من اكتسابه حال انفراده عن أبيه لا يجابون لذلك إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (أجاب) نعم يكون للابن المذکور أخذ نصيبه من تركه أبيه بالفريضة الشرعية حيث  
 لا مانع وليس لبقية الورثة معارضة فيما بيده من الاموال المتحصلة بكسبه وسعيه خاصة  
 حال انفراده عن عيال أبيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
 عشرين قيراطاً ونصفاً في مكان غير قابل للقسمة انهدم منه جانب وتخرّب وطلب  
 صاحب العشرين قيراطاً ونصفاً من شريكه المستحق لثلاثة قرايط ونصفاً ان يبنى  
 معه ما انهدم وتخرّب فامتنع ولا يتوصل ذوو الكثير الى الانتفاع به الا بالبناء فبني وحده  
 وصرف في عمارته مالا كثيراً فهل والحال هذه يكون له الرجوع بقيمة بناء حصه شريكه  
 ذي القليل (أجاب) في التنوير وشرحه المشترك إذا انهدم فاني أحدهما المارة ان  
 احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم أجرة ليرجع بما أنفق لو باهر القاضي والاف بقيمة  
 البناء وقت البناء قال في حواشيه والابن أي ولا اجبار ومحل اذا صار صحراء أما اذا بقي  
 منه شيء فانه يجبر قال في الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبي الشريك العمارة  
 يجبر هذا اذا بقي منه شيء أما إذا انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معسراً  
 يقال له أنفق ويكون ديناً على الشريك والذي حققه في رد المحتار انه في صورة الجبر فيما  
 لا يحتمل القسمة كالطاحونة اذا بنى أحدهما بدون اذن الآخر وبدون اذن القاضي  
 ليس له الرجوع لعدم اضطراره مع الجبر اذ يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي ليأمر الممتنع  
 بالبناء معه فلو أبى يأمر القاضي ببناءه ليرجع بما أنفق على شريكه وأما رجوعه  
 بقيمة البناء لو بنى بغير اذن من أحد فاما ذلك فيما لا يجبر فيه على البناء مع اضطرار الشريك  
 الآخر اليه كعمارة وسفل انهدم وأبي صاحب السفل عن عمارته والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٨

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

سنة	رجب	<p>في رجل اعى أصم مقعد لا كسب له أصلا وله أولاد ثلاثة هو في عيالتهم وهم في معيشة واحدة وتحصل من كسبهم أهوال ومواش وعقارات فهل يكون جميع ما تحصل من كسبهم بينهم أثلاثا بالسوية وإذا أراد أحدهم أن يمنع أخويه عن القسمة يريد بذلك الاستقلال بجميع ما تحصل من كسبهم لا يكون له ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) ما تحصل بكسب الأولاد المذكورين يقسم بينهم سوية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ مما بأيديهم بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من غزل عن أبيه معاش يخصه ببلد غير بلد أبيه توفي أبوه ولم يترك شيئا فحضره من عنده ولذلك الأب ولد صغير مقيم مع أبيه فأخذته الكبير معه إلى بلده خوفا من ضياعه ورعاية حتى كبر فهل إذا أراد الأخ الصغير مقاسمة أخيه الكبير فيما اكتسبه لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك إن كان الحال ما هو مذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أولاد في معيشته وعياله وليس لهم كسب ظاهر زوجا لأب أحدهم وانتقل إلى محل آخر غير بيت أبيه ثم طلب من والده قسمة ما هو تحت يده من أموال وأمتعة وأراد مشاركتهم في تلك الأموال فهل ليس له ذلك والحال هذه ويكون جميع المال لأبيه (أجاب) إذا كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعينته في صنعته ولا مال له سابق يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه فلا يجاب لمشاركة أبيه فيما بيده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك لهما تركة فصارا لابنان ينيانها حتى كثرت ثم مات ابن منهما عن خمسة أولاد ذكور وبنات بلغ وهم يتمون فيها أيضا فاشتري واحد من أولاد الأخ الميت أشياء من عقارات ودواب ودفع ثمنها من المال المشترك وكتب حجج ذلك باسمه خاصة لكونه هو الأكبر والمتصرف عليهم فهل يكون جميع ما تركة الميت الأول والثاني وما حصل من النماء مشتركا بين الورثة يأخذ كل واحد نصيبه منه بالوجه الشرعي وليس لواحد منهم أن يختص بشئ من ذلك دون باقي الورثة بدون وجه شرعي وما اشتراه أحد الورثة ودفع ثمنه من المال المشترك يكون له خاصة وعليه ضمان نصيب باقي الورثة من الثمن المدفوع (أجاب) تقسم التركة ونحوها بين ورثة الميت أولا وبموت الابن المذكور عن ورثته يقسم ما خصه بينهم بالغريضة الشرعية وليس لأحد من الورثة الاختصاص بشئ وإنما يختص به بدون وجه شرعي ويجب على من استهلك ما لا مشترك في شأنه الخاص به ضمان نصيب باقي الشركاء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما ذومال اتفقا على أن يشتركا في مبلغ معلوم من الدراهم يقرض ذوالمال نصفه للآخر ويعقدا عليه الشراكة لأجل صحتها عقدا الشراكة بينهما على مجرد هذا الاتفاق من غير حصول ما ذكر وتفرقا ثم بعد ذلك أرسل أحدهما وهو ذوالمال للآخر جانبا من العروض بناء على هذه الشراكة فاستلمه الآخر وباعه واشترى بثمنه عروضاً وأرسلها إلى ذوالمال فهل والحال هذه تكون هذه الشراكة فاسدة حيث لم يصح عقدا الشراكة على ما لزمين منهما (أجاب) المسال وقت عقدا الشراكة ليس بشرط</p>
١٢٦٨	٤	
١٢٦٨	٢٨	
١٢٦٨	٤	شعبان
١٢٦٨	٢٥	
١٢٦٨	٥	رمضان

رمضان سنة  
مطلب حضور المال  
وقت عقد الشركة ليس  
بشرط بل وقت الشراء

١٢٦٨

•

١٢٦٨

١٠

سؤال

١٢٦٨

٨

في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم إلى رجل وقال أخرج مثلها واشتر وبع فأرجحت فهو بينهما ففعل صحت لقيام الشركة عند المقصود كما في حواشي الدرر فاذا لم يكن المال موجودا عند الشراء لا تكون الشركة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم في معيشة واحدة لهما عقار مشترك بينهما عن أبيهما ما أراد أحدهما قسمة العقار بينهما وإن يأخذ كل منهما نصيبه بطريق الارث عن أبيه فأراد أحدهما أن يختص بشئ زائد من العقار متعللا بأنه ملك أبيه وحده بطريق الهبة من امرأة وذلك بدون ثبوت شرعي فهل والحال هذه إذا لم يثبت ابن العم المذکور دعواه الملك عن أبيه وحده بالبينة الشرعية لا عبرة بتعلله بدون وجه شرعي ويقسم العقار بين ابني العم بالفريضة الشرعية (اجاب) يقسم ما بين الرجلين المذکورين من العقار المشترك بينهما سوية وليس لأحدهما أخذ شئ زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير ذلك واستمر الجميع في معيشة واحدة نحو أربع سنين وزادت الشركة ونمت غناء عظيمًا والآن حصل بينهم نزاع وأرادوا القسمة فادعى كبيرهم المتصرف عليهم بأذنهم بدين صرفه على العائلة فأنكر وأدعاه ثم اصطلموا وتصادقوا على الدين المذکور وكتبوا وثيقة بخلفات والدهم فهل إذا أرادوا بعد ذلك القسمة يقسم جميع ما كان بأيديهم بينهم بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي وهل يكون الدين المتصدق عليه على جميع الورثة بعد ثبوته أم لا (اجاب) تقسم التركة ونحوها بين جميع الورثة وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي ويطالب كل بماترتب عليه من الدين بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة أشقاء في معيشة واحدة بعيالهم وبأيديهم أطيان زراعة أميرية ببعضها عن والدهم وبعضها وزعه الخماكم عليهم وصاروا يرزونها ويدفعون خراجها ويتقعون بها سوية من غير تمييز فهل إذا اقتسموا من بعضهم وأراد أحدهم أن يختص بشئ زائد دون أخوته لا يجاب لذلك (اجاب) ما تحصل بكسب الأخوة المذکورين وسعيهم معاً من الأموال مشترك بينهم وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه في المال المشترك الذي بأيديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عقدا شركة على مبلغ من الدراهم لكل واحد منهما قدر معلوم والتجرفيه أحدهما المأذون بذلك إذا ناعا ما وحصل في المال ربح وحصل في بعض أضرافها خسر وصار بعض من ثمن العروض على الناس وبعضه نقود بيد الشريل المأذون فأراد الشريل الآخر أن يختص بالنقد ويخص الشريل الآخر بما على الناس ولا يتحمل شيئاً من الخسارة فهل لا يجاب لذلك ويكون الربح والخسران على قدر المالين ويصدق الشريل في مقدارهما راجع من الثمن الذي على الناس لهما وما

هالك منه فعليهما (أجاب) يقبل قول الشريك بيمينه في الربح والخسارة ويقسم الربح في الشركة الصحيحة على ما شرط في عقد الشركة والخسارة على قدر المال وان شرط خلافه كما في رد المختار عن الملتقى وغيره ولكل من الشريكين ما يستحقه فيما بيد أحدهما من النقود وفيما على الغرماء من الديون وليس لأحدهما أن يختص بشئ زائد عما يخصه من النوعين بدون وجه شرعي وما هالك من ذلك يكون عليهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده أرض الترام بموجب تقاسيط ديوانية باسمه فزرل عنها وافرغها لبنته وكتب بها تقاسيط ديوانية باسمها ثم بعد ذلك زرعها لنفسه بمواشي وخدمته وبذرهم وصار يف من ماله فبعد أن استحصده هذا الزرع وصار في حيازته توفي عن بنته المذكورة وعن ورثة غيرهما فهل يكون ذلك الزرع والنساء تركه يقسم بين البنت وبقية الورثة حسب الفرصة الشرعية حيث زرعها ببذر له نفسه أو يكون للبنت خاصة (أجاب) نعم يكون ما ذكره الحال هذه تركه عن المتوفي يقسم بين جميع ورثته بالفرصة كما بقا متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته وعن أولاده ذكوراً وإناثاً وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواشي وأشجار وغير ذلك فأقسم وأتركه بالفرصة الشرعية وانفرد ثلاثة من أولاده بما خصهم من تركه أبيهم واستروا في معيشة واحدة مددة من السنين فاشتري المتصرف منهم أشياء ودفع عنهم من المال المشترك وكتبها باسمه خاصة واشتري الاخوان بعض أشياء كذلك من المال المشترك أيضاً أقل من الذي اشتراه الاخ المذكور باسمهما خاصة فهل يكون ما اشتروه جميعاً مشتركاً بينهم بالسوية حكم بقية المال أو يختص كل بما اشتراه وعليه ضمان نصيب باقي الشركاء من الثمن الذي دفعه من المال المشترك اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) ما اشتراه كل من الاخوة المذكورين لنفسه يكون له خاصة وعلى كل منهم ضمان نصيب شريكه في المال المشترك حيث دفع الثمن منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد باغ وكلهم مع أبيهم في معيشة واحدة ثم ان والدهم وكل أكبر أولاده في كامل معيشتهم وكاله مفوضة مطلقة فاشتري بعض نخل وغيره من مال أبيه الخاص به وكتب وثيقة بانه اشتري بماله لنفسه ثم مات عن ورثة فهل والحال هذه اذا لم يكن له مال خاص به يقع الشراء لابيهم موكله حيث كان الامر كما ذكر وليس لورثته شئ من ذلك حيث لم يكن له كسب سوى معيشة والده (أجاب) ما اشتراه الابن المذكور لنفسه مملوك له وان دفع الثمن من مال أبيه يكون عليه ضمانه يؤخذ من تركته اذا مات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل افرغ وأسقط جماعة حقهم له من أطيان زراعتهم الا ميرة فاشتري عقاراً لنفسه ومواشي وغير ذلك من المشتريات من كسبه الخاص به الناتج من زراعتة الخاصة به بعد انفراده عن أبيه فهل اذا اراد الاب منازعته فيما اشتراه وحازته لا يجاب لذلك شرعاً (أجاب) ليس للاب معارضة ابنه المذكور فيما اشتراه وحازته لنفسه من ماله الخاص به

٩

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

ذی القعدة

٥

١٢٦٨

حال انفراد عنه ولا ينزع من يده بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقير الامال له أصلا سوى دار خربة وله ابن بالغ صار يتكسب ويتجر حتى تحصل له اموال يكسبه وسعيه وتجارته وله أخ من أبيه فأصر ابن ثلاث سنين تربى في حجر أمه بعيدا عن أخيه مدة ثم ان أخاه الكبير أخذه هو وأمّه ورباه على مائده وهو في عياله يأكل ويشرب ويكتسب ولم يكن له مال ولا سعي ولا كسب مع أخيه أصلا فهل يكون جميع ما حصله الاخ الكبير بسعيه وكسبه وتجارته له خاصة ولا يجبر على اعطاء أخيه الصغير شيئا من ماله والحال هذه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يجبر الاخ المذکور على اعطاء شيء من ماله الخاص به لأخيه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة مشتركين في معيشة واحدة بالسوية تزوج كل واحد منهم زوجة ثم ان واحدا منهم تزوج زوجة ثانية زيادة عن اخوته بغير اذنهم وبغير رضاهم فهل لهم الرجوع عليه بما صرفه في التزوج بغير رضاهم (اجاب) اذا دفع أحد شركاء الملك شيئا من المال المشترك في شؤن نفسه تكون حصته شر كائنه منه مضبوطة عليه حيث لم يوجد من باقي الشركاء ما يفيد التبرع له بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان بالغان في عائلة معينان له فأتت عن زوجة وعن الابنين البالغين وعن ابن وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا فاستمرت الزوجة مع أولاد زوجها خمسة أشهر وهم يا كاون سوية مما تركه الميت ثم بعد ذلك طلبوا القسمة فأراد الابنان البالغان ان ياخذوا شيئا زائدا من تركه الميت دون باقي الورثة متعلمين بانهم ما كانوا يكتسبان مع ابيهما دون القصر فهل والحال هذه لا يجابان لذلك وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عن الآخرين بدون وجه شرعي (اجاب) حيث كان الابنان المذکوران في عائلة أبيهما ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهما على سبيل الاعانة لابيهما فليس لهما بعد وفاة والدهما أخذ شيء زائد عما يخصهما فيما تركه والدهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين مات أبوهما فقيرا لم يترك شيئا أصلا واجتمعا بعد موته في معيشة واحدة وحصل المال بينهما وسعيهما ثم أراد أحدهما القسمة والانعزال عن أخيه فهل يقسم ما تحصل بكسبهما بينهما مناصفة وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عن أخيه بدون تخصص شرعي (اجاب) نعم لا يكون لاحد الاخوان المذکورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار خاصة به وبينهما حائط مشترك بينهما فانهم ذلك الحائط فبناه أحدهما باذن الآخر فهل يكون ماصرفه في بنائه عليهما معا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا تحقق الاذن المذکور وصرف شيء معين يكون للباني الرجوع على شريكه في الجدار بحصته من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكتن في التجارة والمال بيد أحدهما التجار مدة ثم تحاسبا وتخالصا ودفع من بيده المال نصيب الشريك له ثم بعد مدة أنكر الشريك ما أخذه فهل يصدق الشريك

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٠

٢٢

٧

١٨

ذی الحجة



الدافع فيما دفعه لشريكه بيمينه من مال الشركة وإذا ضاع من أحدهما شيء من مال الشركة قبل التخالص يصدق بيمينه فيما ضاع منه ويكون عليهما معا (أجاب) الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضيايع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعدموته كما في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال يملكون ساقية بارضها غرس كل منهم غرسا في أرضها لنفسه خاصة وصار كل منهم يخدم على غرسه مدة إلى أن بلغ الغرس فأراد أحدهم أن يشارك الآخر فيما غرسه من ماله لنفسه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه وليس لأحدهم معارضة الآخر في ذلك (أجاب) ما غرسه كل من الرجال المذكورين من ماله لنفسه مملوك له خاصة وليس لأحد الشر كاء في الساقية شركة فيما غرسه الآخر لنفسه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين مع أبيهما في معيشة واحدة يكتسبان مع أبيهما وهما في عياله ومعيشته ومعينان له فهل لا يملك كل منهما وهو في عياله أبيه شيئا من وجود أبيه مادام حيا ويكون جميع ما تحصل بكسبهما لو أدهما وإذا مات كل من الابنين المذكورين عن زوجته وعن أبيه وأراد الزوجتان جعل ما يسد الأب من الفرش والنحاس والامتنعة تركه عن زوجيهما متعلتين بأنهما كانا يكتسبان لا تجابان لذلك ولا عبرة بعللهما وتمنعان من معارضة الأب فيما يبذره من الامتنعة بدون وجه شرعي (أجاب) إذا كان الابنان المذكوران في عائلة أبيهما ومعينين له يكون جميع ما تحصل بكسبهما على سبيل الاعانة للأب وليس لهما ولا لورثتهما بعد وفاتهما شيء مما يبذل الأب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه وأخوته في معيشة وحده في بلدة واكتسب أشياء من مواش وأرض زراعة وغير ذلك من صنعيته الخاصة به فهل إذا مات الأب عنه وعن أخوته وأراد الأخوة مقاسمة الأخ فيما اكتسبه حال انفراذه لا يجابون لذلك بل يختص بجميع ما اكتسبه وما حاز من كسبه حال انفراذه ويكون له أخذ نصيبه من تركته أبيه (أجاب) يقسم جميع ما تركه الأب بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للورثة مقاسمة أحدهم فيما تحقق اختصاصه به شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جنينة مملوكة لثلاثة أشخاص فيها ساقيتان أحدهما تابوت هما إلى أصلية والثانية أحدثها مالان ثلث الجنينة بعد شرائه الثلث وأفرزه على حدة وباقي الجنينة وهو الثلثان يسقى من الساقية الأصلية المسمى إلى والماء الذي تسقى به الجنينة من الساقيتين المذكورتين يجري في بجمون يوصل الماء للساقيتين من النيل فأحتاج البجمون إلى عمارة وحفر ومزعة فهل تكون على ملاك الجنينة الثلاثة حيث كانت الساقيتان في آخره وليس يسقى منه أحد غيرهم (أجاب) مؤنة كرى النهر المشترك وحفره وأصلحه على ملاك الجنينة المذكورة الثلاثة على كل واحد منهم الثلث والحال هذه كما في الدر المختار وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة كور وبنت وترك

٤

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

صفر

٤

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٧

جمادى الأولى

١٢٦٩

١٠

ما يورث عنه شرعا فعند قسم التركة أخذنا الكبير من الأولاد النصف في جميع ما تركه  
 أبوه بالقهر والغلبة عن باقي الأخوة متعللا بأن ذلك في نظيره شيخ بلد والحال أنه ليس  
 له كسب مميز ولا مال مخصوص به دون مال أبيه بل الكل كانوا في عائلة أبيهم ومعينين  
 له فهل والحال هذه لا يجاب الأخ الكبير لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت على ورثته  
 بالفريضة الشرعية وليس للأخ الكبير الاختصاص بشئ زائد من تركة أبيه دون  
 باقي الورثة بدون وجه شرعي (أجاب) يقسم ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة  
 الشرعية وليس لاحدهم أخذ شئ زائد عما يخصه فيما تركه مورثه بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في أخوة ثلاثة أشقاء كل منهم في معدة واحدة تفقوا على أن يبنوا دوارا  
 شركة بينهم في أرض خالية من البناء واصطلموا على أن يكون لا كبيرهم الثلثان ولاخو به  
 الثلث وكلفوه وبنوه سوية على هذا الشرط على قدر الانصاف من مدة عشر سنين والآن  
 يريد من له الثلثان منع أخويه متعللا بأنهما لم يكلفا معه فهل إذا ثبت بالبينة تكليفهما  
 معه لا يجاب لذلك ولا يكون له الاختصاص به وحده ويقضى لهما بالثلث ولا عبرة  
 بتعلله (أجاب) ليس للأخ الأكبر معارضة أخويه فيما يخصهما في الدوار المذكور  
 حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك  
 ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث عنه فاستمر الابنان في معيشة  
 واحدة بدون قسمة للتركة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابن بالغ فاستمر مع عمه  
 باكتسابه في معيشته كما كان والده ولم يكن لاحد منهما مال خاص به دون غيره فهل إذا  
 أراد العلم بالقسمة وأراد أن يختص بماتته التركة بعدموت أخيه لا يكون له ذلك ونقسم  
 التركة مع غائبها بين العم وابن الأخ بالفريضة الشرعية ولا يكون لاحد منهما الاختصاص  
 بشئ من التركة بدون مخصص شرعي (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين العم وابن أخيه  
 مناصفة وليس لاحدهما أخذ شئ زائد عما يخصه في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخوين شقيقين وترك ما يورث عنها شرعا  
 فوضع احدهما الأخوين يده على تركتها وصار يتصرف فيها بغير اذن أخيه فهل يكون  
 تصرفه باطلا في نصيب أخيه ولا ينفذ وتقسيم جميع التركة بينهما بالسوية حيث لا عاصب  
 لهما سواهما وإذا تبرعت الاخت المذكورة في مرض موتها لبنت أخيهما القاصرة بشئ  
 معلوم فما الحكم في هذا التبرع (أجاب) ما تركته المتوفاة المذكورة يقسم بين شقيقتيها  
 حيث لا وارث لهما سواهما ولا ينفذ تصرف أحد شريكي الملك في نصيب شريكه بدون  
 اذنه واجازته والتبرع في مرض الموت لغير الوارث نافذ من الثلث جبراً على الوارث إذا  
 استوفى شرائطه المعتمدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين أحدهما متزوج  
 والاخر عازب فهل إذا تزوج أخوه ودفع المهر من المال المشترك بينهما بغیر اذن أخيه  
 المزوج يكون متبرعا بنصيبه الذي دفعه في المهر بدون اذن أخيه وإذا اقتسما وأراد

سنة حادى الثانية

١٣ ١٢٦٩

الدافع ان يرجع على اخيه في نصيبه بما دفعه في المهر على الوجه المذكور لا يكون له ذلك (اجاب) نعم لا يكون له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اقارب في معيشة واحدة احدثهم كاتب فاشترى جاموسة من ماهيته الخاصة به لنفسه وادخلها الدار وصارت تأكل من ريعها مدة والا ن ارادوا العزلة فهل تقسم الجاموسة مع بقية المال المشترك أو يختص بهما من اشتراهما من مال نفسه من ماهيته (اجاب) ما اختص به أحد الاقارب من الاعيان المملوكة له خاصة لا يقسم قسمة المال المشترك بينهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بلغ أو ان الرشد فاذن له والده في التصرف في ماله لاجل الاعانة على المعيشة ولم يكن له مال خاص به وبعد مضي مدة اراد الانعزال عن والده فهل اذا ادعى الولد ان بعض المال الذى بيده خاص به بسبب هذا الكسب والتصرف يجب لذلك بمجرده دعواه لاسيما والولد في معيشة والده ومعين له ولم يكن له مال معروف خاص به ولا يجب ويرجع المال جميعه الذى تحت يد الولد لو والده (اجاب)

١٦ ١٢٦٩

اذا كان الابن المذكور في عائلة أبيه ومعين له يكون جميع ما تحصل بكسبه لابييه وليس له شيء من ذلك والحال هذه الا اذا أثبت اختصاصه به بخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة محترفين اشترى كوامع بعضهم على ان يتقبلوا الاعمال وكل عمل يتقبله احدثهم يلزمهم وكسب احدثهم بينهم فهل اذا أضر واواحد منهم بشراء الاشياء المتعلقة بصنائعهم من الاجر المجتمعة معه وان يتقبل الاعمال واشترى وتقبل الاعمال وقسم ما تحصل بينهم حكم امرهم وتوافقهم على ذلك وادعوا عليه بعد ذلك بانه ينقص أشياء من الاجر ومما تعاظمى شراءه بامرهم وأنكروا لا بينة لهم على ما يدعونه يكون القول قوله

٢٣ ١٢٦٩

بيمينه (اجاب) نعم يكون القول قول الشريك المذكور بيمينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في زوجين ذى وذمية متاعن ولدين ولم تقسم التركة فوضعا يداهما على التركة وصارا احدهما يكتسب مع اخيه ويجددان أمتعة وهما في معيشة واحدة والا ن يريد الاخ الاسلام فهل اذا أسلم وطلب بعد الاسلام قسمة ماتر كه ابواه وماجداه من الامتعة يجب لذلك (اجاب) للرجل المذكور اخذ ما يخصه في تركة مورثه الذى

٨ رجب ١٢٦٩

حيث اسلم بعد موته وما تحصل بكسبه مع اخيه يقسم بينهما حيث كانت اليد لهما ولم يوجد شخص شرعى لاحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان عديما ومات ولم يخلف شيئا وترك ثلاثة اولاد قصر فنشوا وصاروا يكتسبون جميعا مع تقويض بعضهم لبعض في الاخذ والاعطاء وهم في معيشة واحدة وكل واحد منهم يسافر بالتجارة الى السودان والمهر وسعة وكان ذلك من غير وثائق بينهم بالمثالثة مدة سنوات ثم كتب اكبرهم واصغرهم حجة بالمثالثة بينهم وكان الاوسط غائبا فهل اذا حضر واراد ان يمتاز بشيء من مال الشركة لا يجب لذلك (اجاب) ما تحصل بكسب الاولاد الثلاثة على الوجه المذكور يقسم بينهم سوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه في

٨ ١٢٦٩

المال الذي بأيديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن في تجارة ادعى احدهما انه دفع لشر يكتن مبلغا معلوما من الدراهم من أصل مال الشركة بدون يدنة تشهده بذلك فهل والحال هذه يصدق الشر يكتن بيمينه ولا تلزمه يدنة (اجاب) الشر يكتن امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياح والدفع لشر يكتن سواء كان الدفع لأصل المال او الربح ولو ادعاه بعد موته والله تعالى أعلم (سئل) في اختين لهما مع اخيهما جانب دواب مشترك بينهما آل ذلك بالميراث عن مورثهم فاشرفت الدواب المشتركة على الهلاك فذبحها الاخ وباعها لهما باذنهما واشترى بثن ذلك دواب لنفسه بلا اذن منهما فهل يكون ما اشتراه له وعليه دفع نصيب كل من ثمن اللحم للاختين المذكورين اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) على الاخ المذكور بدل ما استولى عليه من مال اختيه وما اشتراه لنفسه مملوك له ليس لاختيه معارضة فيه بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شر يكتن فيما تليق بالارث عن أبيهما من عقارات ومنقولات ولا حدهما مال مختص به غير هذا الموروث ثم مات الاخر عن أولاده البالغين فصاروا شركاء مع عمهم في ذلك يسعون معه في الاكتساب وهم معه في معيشة واحدة وهو المفوض له الامر في التصرف واستمروا على ذلك متوافقين مدة من السنين وقد كان اشترى العلم في هذه المدة لنفسه خاصة من ماله الخاص به عقارا وأهتعة وأسقط له أيضا جاعة حقوقهم من اطيان زراعة أميرية كانت لهم بالبدل فهل اذا طلب أولاد الاخ قسمة ما اختص به العلم وحده من ماله الخاص به لا يجابون لذلك اذا ثبت اختصاصه بالوجه الشرعي ويكون لهم قسمة المشترك مع غائيه فقط (اجاب) ليس لأولاد الاخ المذكورين معارضة عمهم فيما ثبت اختصاصه به بما بيده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واخيه تركهما والدهما بغير اطيان وازراق ثم اعطى الجاهل احدهما طيناً بالجبر ومسحه باسمه خاصة وصار يرزعه ويدفع خواجه فتحصل منه ارزاق ومواش بسبب عمل هذا الرجل وخدمته وأولاده واخيه ثم بعد مدة طلب أخوه ان يأخذ نصف الطين والمواشي فهل لا يمكن من ذلك والطين والارزاق والمواشي لهذا الرجل لان الطين تمسوح عليه دون اخيه (اجاب) اذا كان اعطاء الطين المذكور لهذا الرجل خاصة وصار يرزعه لنفسه بمعاونة أولاده وخدمته واخيه لا على سبيل الاشتراك مع أخيه يكون ما تحصل من ذلك له وليس لأخيه مشاركتة فيما بيده من الاشياء الخاصة به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة ذكور وبنيتين ثم مات أحد الذكور وبقى اثنان في معيشة واحدة يكتسبان سووية مدة من الزمان فاراد الاثنان القسمة فاجاب احدهما القسمة بعض شيء وامتنع من قسمة شيء آخر منه للابانه من كسبه خاصة فهل لا يجاب لذلك ويقسم بينهما بالسوية (اجاب) يقسم جميع المال المشترك بين الشر يكتن المذكورين وليس لاحدهما

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

شعبان

١٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٣٠

سنة

رمضان

١٢٦٩

١٦

الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في اخوين في معيشة واحدة لهما مال مشترك بينهما اقساما مناصفة وصار كل منهما في  
 معيشة على حدة ثم بعد ذلك تحصل لهما مال من كسبه الخاص به وحده دون اخيه  
 فهل اذا اراد الاخ ان يقاسم اخاه فيما كتسبه بانقراده وحصله من عمله واكتسابه بعد  
 القسمة لا يجب لذلك ويمنع من معارضة اخيه (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع  
 ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت وأربعة  
 اولاد ذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وغيرهما ماتت الزوجة عن  
 اولادها المذكورين ثم ماتت البنت عن اخوتها الاربعة المذكورين واستمرت الاخوة  
 المذكورون في معيشة واحدة وأخذوا في الاكتساب حتى زادت التركة ونمت ثم بعد مدة  
 تشارجت الاخوة مع اخيهم الكبير المتصرف عليهم ويريد أن يختص بحجزه من التركة  
 ونعائها لكونه اكثر عمالهم ولأن له اولادا يعملون معهم فأسقط كل واحد من الاخوة  
 الثلاثة لانيهم الكبير المتصرف قيراطين من نصيبه في التركة ونعائها وجميع  
 الاكتساب فيكون لهم النصف وله النصف واستمر واعلى ذلك مدة ثم بعد ذلك وقع  
 بينهم وبين المتصرف نزاع وارادوا الرجوع في الاسقاط فهل يكون الاسقاط في الاعيان  
 غير صحيح ويكون الاخ المتصرف كواحد من اخوته المذكورين في التركة ونعائها  
 والاكتساب وليس له أن يجعل لاولاده شيا من الاكتساب في نظير علمهم (اجاب)  
 تقسم التركة ونعائها بين جميع الورثة بالفرض الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص  
 بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وقد صرحوا بان الارث جبري لا يسقط  
 بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم  
 التركة وصار في معيشة واحدة وهم ايسعيان ويكتسبان سويا الى ان مات احدهما  
 عن ابن ومات الثاني عن سبعة بنين والجميع في معيشة واحدة يسعون ويكتسبون معا  
 والآن اراد الذي مات ابوه اولاده العزلة في معيشة وحده وان يقاسم اولاده فيما  
 كان بأيديهم سويا بالفريضة الشرعية فنعاه احد السبعة المذكورين ويريد أن  
 يختص من المتروك بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك ويقسم  
 ما كان بأيديهم بينهم بالفريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عن  
 نصيبه بدون مخصص شرعي (اجاب) تقسم التركة ونعائها بين ولدي المتوفي اولادها  
 اصاب كلا منهما يعطى لوارثه واحدا او متعديا وليس لاحد اولادهم الاختصاص  
 بشئ زائد عما يخصه في ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من مواصل ونخل وامعة  
 وغير ذلك فقصر احد البالغين في بعض التركة بالبيع والتلف البعض وكل ذلك بدون  
 اذن باقي البالغ وبدون اجازتهم فهل يكون البيع باطلا في نصيب باقي الاخوة ويكون

١٢٦٩

١٠

سؤال

١٢٦٩

١٣



شوال

سنة

١٥

١٢٦٩

ذى القعدة

٨

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

ذى الحجة

٥

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

ضامنا ما اتلفه من التركة لباقي الاخوة ويكون للقصر بعد بلوغهم محاسبة اخيه سم على ما استهلكه واتلفه من التركة حيث لم يكن وصيا عليهم من قبل الميت ولا قيما عليهم من قبل القاضي (اجاب) بيع الاخ نصيب اخوته على الوجه المذكور غير نافذ وعليه ضمان ما اتلفه مما آل اليهم من تركة ابيهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن اخوته في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به اشترى عقارا بماله لنفسه خاصة ووهب لابنته المبالغة حليا وغيره وحازته لنفسها في حال صحته وسلامته الحيابة الشرعية وبعد ذلك اجتمع عليه اخوته في معيشته وصاروا ياكلون ويشربون معه ويعاونونه في اشغاله فهل اذا كان الشراء للعقار المذكور بماله الخاص به وما وهبه لابنته من الحلى وغيره مملوكا له وانزعت في ذلك اخوته بعد موته وارادوا ان يجعلوه تركة عن ابيهم لا يجابون لذلك ويكون العقار المذكور ميراثا عنه والحلى لابنته خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث كان الامر ما هو مذکور اذا لم يثبتوا انه موثر عن ابيهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم في معيشة واحدة وكسب واحد مشتركين في الاكساب والمعيشة والسعي على السواء ولم يكن لاحدهم مال خاص به ولا كسب خاص به ثم بعد مدة ارادوا القسمة فهل والحال هذه يقسم ما تحصل بكسب الجميع وسعيهم بينهم بالسوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشيء من ذلك بدون مخصص شرعي (اجاب) يقسم جميع ما تحصل بكسب الجميع وسعيهم سوية بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء مما يديهم بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة كسبهما واحد ولا مال لاحدهما خاص به فاشترى احدهما شيئا من عقار أو اطميان زراعة من المال المشترك لنفسه بمو جب حجج شرعية باسمه فهل اذا مات الاخ الثاني عن ورثة واراد ورثته مقاسمة الم فيما اشتراه من المال المشترك لا يجابون لذلك ويكون الحق فيما اشتراه له خاصة وعليه ضمان نصيب الاخ لورثته فيه ما دفعه من الثمن من المال المشترك (اجاب) ما اشتراه الرجل المذكور لنفسه مملوك له وعليه بدل حصة أخيه من الثمن حيث دفعه من المال المشترك والله تعالى اعلم (سئل) في ولد هو وأبوه في معيشة واحدة فلما بلغ ذلك الولد رشده زرع ارضا خارجة عن ارض ابيه ولم ينفق على تلك الارض من متاع ابيه شيئا بل أنفق عليها من ماله الخاص به بنحو هبة او صدقة واستغلها في حياة ابيه وصحته واقره على ذلك ثم شارك الولد أجنبيا في بعض مواش من كسبه الخاص به وتزوج من مال ابيه ودفع ابوه مع صداق زوجة ابنته لها جاموسة فردتها أهل الزوجة لها مع الجهار لا تتفادها بها في دار زوجها وصار الزوج ينتفع مع زوجته بنتاج تلك الجاموسة فهل اذا مات الاب والحال هذه وارادت الورثة ان يقتسموا هذه الاشياء المذكورة لا يمكنون من ذلك وتكون تلك الاشياء للولد وزوجته خاصة (اجاب) اذا كان الولد في عيال ابيه ومعينه

يكون جميع ما تحصل بكسبه لايه الا اذا ثبت اختصاصه بشئ يخص شرعي فلا يكون تركه عن ابيه ولا يقسم بين الورثة كما انه اذا ثبت تعليق الاب زوجة ابنه الجحامة المذكورة على هذا الوجه لا يكون لهم معارضتها فيها ولا في نتائجها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال شركاء مع بعضهم بوجوب وثيقة بأيديهم ثابتة لمضمون اشتروا ثمر بستانين سوية بثمن معلوم وقبل بيع الثمر والتصرف فيه اخذ بعضهم من البعض الاخر قدرا معلوما من الدراهم من اصل ما سيحصل من الربح فهل اذا لم يحصل ربح اصلا بل حصل خسر يرد ما اخذه البعض لاربابه المشاركين ويكون الخسر على جميع الشركاء فلا يختص به احدهم دون الباقي حيث كان الاشتراك ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) على الاخذ رد ما اخذه على الوجه المذكور لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بالغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا فوضع البالغ يده على تركته مورثهم وتصرف فيها بغير ولاية شرعية على القصر فهل اذا نمت تركته مورثهم تقسم بينهم بالقرينة الشرعية مع غنائها وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص شرعي واذا ادعى البالغ بان عليه دين او يريد الزام القصر به بعد بلوغهم رشدا ولم يكن وصيا ولا فيما لا يجاب لذلك (اجاب) يقسم ما تحقق انه تركه عن الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وليس للبالغ الزام القصر بدين استدانه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد حصلا ما لا يكسبهما ولهما ام ماتت عنهما فقط وتركتهما تركته فهل تكون تركتهما مناصفة كما ان ما حصلا به يكسبهما كذلك (اجاب) يقسم ما تركته الام المذكورة بين ابنيها بالسوية بينهما حيث لا وارث لهما سواهما كما ان ما تحصل بكسبهما معا هو بينهما يقسم بينهما ما وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور اقاموا في معيشة واحدة مدة ثم عزل احدهم في معيشة خاصة بنفسه واكتسب بعله اموالا ووجد اموالا كغير ذلك ثم بعد مدة من السنين مات عن بنتين قاصرة وبالغة وترك ما يورث عنه شرعا فقام الاثنان الاخوان المذكوران يدعيان بان لهما في التركة المذكورة الثلثين متعلقين بان الميت كان معهما في المعيشة أولا فهل اذا ثبت ان جميع ما تركه الميت كان بكسبه خاصة به - دعزله لا يكون لهما الا ما فرض شرعا (اجاب) ما تحقق انه يخص بالاخ المذكور يكون لجميع ورثته يقسم بينهم على فراض الله تعالى وليس لبعضهم الاختصاص بشئ زائد بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادركه العيا وانقطع عن الكسب وصار في عيال اولاده واقام اولاده مع بعضهم في معيشة واحدة وصاروا يكتسبون معا حتى غنا كسبهم واحد ثواب من الكسب المشترك بينهم اشياء فمات احدهم

١٢٦٩

٢٦

١٢٧٠

٢

محرم

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١١

سنة محرم

١٢٧

٢٣

وترك أولاد فهل اذا أثبتوا بالينة الشرعية ان جميع ما في أيدي أعمامهم مكتسب لهم مع أبيهم ولم يكن للجد الذي انقطع عن الكسب يكون نصيب الميت لأولاده سما والجد فقير ينفق عليه أولاده ولا يملك شيئا (أجاب) حيث كان الجد المذکور فقيرا عاجزا عن الكسب وفي عيال أولاده ينفقون عليه يكون جميع ما تحصل بكسبهم ونماء مالهم المختص بهم بينهم بالسوية وليس لأحدهم أخذ شيء رائد عما يخصه مما بأيديهم بدون تخصص شرعي ومن مات منهم عن ورثة يكون نصيبه من ذلك لورثته يقسم بينهم بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وأحدهما مال خاص به من جامكية مرتبة له في خدمته اشترى أشياء من جامكته لنفسه بموجب حجج شرعية بذلك ثم مات الأخ الثاني عن ورثة فطلب ورثته مشاركة العم فيما اشتراه من ماله الخاص به مة عالين بان ما اشتراه ثمنه من المال المشترك فأنكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بان ما اشتراه من مال الشركة لا يجابون لذلك ويكون الحق فيما اشتراه له خاصة دونهم ويكون لهم أخذ ما يخصهم فيما كان مشتركا بين أبيهم وعمهم (أجاب) اذا ثبت اختصاص العم بالأشياء المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون لورثة أخيه مشاركة في ذلك بدون وجه شرعي ولا يترتب على مجرد كون ثمن ما اشتراه لنفسه من المال المشترك كون المشتري مشتركا بل يكون له ويضمن المشتري نصيب شريكه من الثمن والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في بيت واحد أحدهما يملك معظمه والآخر يملك بعضه فبني فيه صاحب الأكثر أمكنة وتوسع فيها وزخر فيها بالبياض وهدم بعضها وعمره وصرف في ذلك مبلغا من ماله وذلك بدون إذن المالك الآخر ومن غير إجازته ويريد مطالبة الشريك الآخر بما خص حصته مما صرفه في ذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يثبت إذنه أو إجازته ولصاحب الأقل ان يقسمه بالزمان أو المكان اذا كان يقبل القسمة افرأنا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بنى أحد الشريكين في العقار المشترك بغير إذن الآخر وطلبت القسمة يقسم ان قبلها فادأ وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باحجار وآلات هي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة كما أفاده العلامة الخیر الرملی والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في التجارة والمال بيد أحدهما التجرا مدة ثم مات أحدهما عن ورثة فهل يصدق الشريك الحي منهما فيما دفعه لشريكه من مال الشركة قبل موته بيمينه (أجاب) نعم يقبل قول الشريك في الدفع الى شريكه بيمينه سواء في حياته او بعد موته ان كان المقصود نفي الضمان عن نفسه وان كان المقصود إيجاب الضمان على الميت لا يقبل قوله كما هو منصوص عليه في كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في مال مشترك بين رجلين لكل واحد منهما نصفه وهما يتجران فيه شركة بينهما بالسوية وما نض من الربح يكون بينهما مناصفة فهل اذا حصل في التجارة ربح من الشريكين

١٢٧٠

صفر ١٣

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

ربيع الاول سنة  
١٢٧٠

يقسم بينهما مناصفة ويجبر الشر بذلك الممتنع من قسم الربح ويكون الربح والخسران  
على قدر المالكين (اجاب) الربح في شركة المال الصحيحة على ما شرطوا وفي الفاسدة  
على قدر المال والخسران على قدر المالكين فيها ولو شرط غيره والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل عاجز عن الاكتساب في عائلة ابنة يطعمه ويكسوه وينفق عليه من كسبه مات ذلك  
الابن عن أبيه وزوجته ولم تقسم تركته ثم مات الاب عن بنته وأولاد أخيه فارادت  
زوجة الابن أخذ نصيبها من تركته وزوجها فنعها وأولاد أخى ابني زوجها متعلقين بان الابن  
لا شيء له مادام الاب في معيشة ابنة فهل لا عبرة بتعلل أولاد الاخ المذكورين بذلك  
ويقسم ما تركه الاب لابن عمه شرعا بين ورثته بالفريضة الشرعية وإذا كان عليه  
دين لزوجه ثابت بالابينة الشرعية يقدم على الميراث (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي  
انه تركه عن الابن المذكور يكون لزوجه أخذ نصيبها بطريق الارث منه ويقدم  
الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ثلاثة بنين وعن ابن ابن ولم يترك تركه أصلا فاستمر البنون مع ابن الابن في معيشة  
واحدة وكسب واحد وليس لاحد البنين كسب مميز مخصوص به دون ابن أخيه فغرس  
الكل أشجارا سوية من كسبهم وصاروا يعملون ويكتسبون سوية مع بعضهم وكل  
ما تحصل لهم من كسبهم يشترون به بعض مواش وبعض عقار ثم بعد ذلك طلب أحدهم  
القسمة فاراد أحد الأعمام ان يختص بشيء زائد عن ابن أخيه بدون مسوغ شرعي فهل  
والحال هذه لا يجاب العم لذلك ويقسم عليهم سوية وليس لاحد الأعمام الاختصاص  
بشيء زائد عن ابن أخيه حيث لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون ابن الاخ المذكور  
(اجاب) ما تحصل بكسب المذكورين وسعيهم بالسوية يقسم بينهم وليس لاحدهم  
الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له اخوة وهم معهم في معيشة واحدة وقد حصل با كسبه الخاصة به من غير غناء  
تركة أبيه أطيانا وعقارات ومواشي بشرائه باسمه لنفسه خاصة فهل اذا تحقق الامر كما  
ذكر لا يكون لاختوته ولا لأولاده منازعة في ذلك حيث لا دخل لهم في ذلك الاكتساب  
بل هم قاصرون على ما ورثوه من أبيهم أصلا لغناء ولا مفاوضة بينهم (اجاب) ما ثبت  
اختصاص الاخ المذكور به من الأطيان والعقارات والمواشي بالوجه الشرعي لا يكون  
لاخوته مشاركة فيه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنا وبنات وكان بعض البنات قد انفرد في حياته بمعيشة تخصه لم يكن لآبيه  
فيها شيء وبقي الاب مع بقية بنيه في عائلة واحدة حتى مات فهل ليس للابناء الذين كانوا  
معه في معيشة واحدة منع البعض المنفرد بما يخصه فيما تركه والده ولا يكون لهم  
الاختصاص بشيء مما تركه الابينة شرعية حيث كانوا في عيال أبيهم ومعينين له في صنعته  
وليس لهم مال سابق (اجاب) نعم ليس لهم ذلك ادليس لاحد الورثة الاختصاص بشيء

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

ربيع الثاني

١٢٧٠

فرائد عما يخصه من تركه مورثه بدون محض شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وابن وابن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته أرض زراعية أميرية موهنة تحت يده فوضع ابنه يده على متروكات أبيه ومن جلتها الأرض المذكورة ثم بعد ذلك مات الابن عن بنته وابن أخيه المذكور فوضع ابن الأخ يده على متروكات عمه وأراد منع بنت عمه فهل والحال هذه يكون لها أخذ ما يخصها بالجهة الارث من تركه أبيها من دراهم الرهن ومن العفار وليس لابن عمها المذكور منعها من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لابنة الابن المذكور أخذ ما يخصها من تركه أبيها بمن هي تحت يده بالوجه الشرعى وليس لابن عمها منعها من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى خمسة رجال عقدوا شركة التجارة بمالههم وكل منهم دفع جزأه معلوما من رأس المال وكتب أحدهم وثيقة على أن الخسر يكون على عدد الرؤس فاشترى جانب قاش وسافر به اثنان منهم باذن باقيهم واجازتهم لمما فى التصرف فباعاه فحصل خسر فى المال فهل يكون الخسر والربح على قدر المال لكل منهم من المال ويصدق الشريك بيمينه فى ذلك لانه أمين (أجاب) الخسران فى الشركة على قدر المال وان شرط خلافه ويقبل قول الشريك بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ثلاثة أولاد وهو معهم فى معيشة واحدة والجميع يكتبون من صنعة واحدة فانهزل واحد من الأولاد وبقي اثنان مع والدهم فاطلق لأحدهما التصرف فيما يكتبه الجميع ثم بعد مدة أراد المتصرف منع أبيه وأخيه من الذى اكتسبه الجميع فهل له ذلك (أجاب) ليس للولد منع أبيه مما ذكروا بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة أخوة أحدهم عاجز أعشى لا كسب له يا كل فى عائلة أخويه والاخران لكل منهما كسب خاص به وأحدهما أكثر كسبا من الآخر فهل اذا حصل كل منهما مالا وعقارا من ماله الخاص به وكان ما حصله كل غميرا يكون ما حصله له خاصة لا يشاركه فيه الآخر وليس لأخيه من الاعشى شئ مما حصله بكسبهما الخاص بهما (أجاب) ليس لأحد الأخوة الثلاثة معارضة الآخر فيما يثبت اختصاصه به بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة شركاء شركة عقدت فى التجارة واشترى جانب سمس من آخر بثمن معلوم ودفع كل منهم قدر معلوم من الثمن لصاحبه وباقي الثمن بذمتهم وأحضر كل منهم دابة لعصره وعصروه فى شيرجة استأجرها وبعد عصره دفعوا ما بقى عليهم من ثمن السمس واستمروا على ذلك مدة فغاب أحد الشركاء مدة فلما حضر أراد محاسبة شركائه فنعوه من المحاسبة مدة غيبته فهل والحال هذه يكون له محاسبتهم ولا يمنعونه حيث كان الاشتراك ثابتا لم يفسخ (أجاب) اذا ثبت الاشتراك فيما ذكروا بالوجه الشرعى لا يكون لبعض الشركاء منع باقيهم عما يخصه من ذلك بدون وجه شرعى فله محاسبتهم على ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل منفرد فى معيشة وحده ويده بعض من المواشى والامتنعة وله أخ بالغ

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٧

جادى الثانية

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٣٠



شعبان سنة

ضمه لنفسه لا يملك شيأ فصار يشتغل كل يوم في الاوسية بقرش فزوجه الاخ الكبير باذنه واستمر يكتسب معه ثلاث سنين والآن يريد القسمة من أخيه وأن يقاسمه في متاعه الخاص به فهل لا يجاب لذلك اذا كان للاخ الكبير مال خاص به قبل الخلط وما حدث بسعيهما سوية يقسم بينهما وما ثبت عليهما من الدين لا ربابه يكون عليهما معا (اجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة أخيه فيما ثبت اختصاصه به بدون وجه شرعي و يقسم المال المشترك بينهما ويؤثر كل منهما باداء ما بذمته من الدين لربه بعد ثبوت به بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك فوضع الولدان ايديهما على التركة من غير قسمة واستمرا في معيشة واحدة مدة ثم مات احدهما عن اولاد ذكور واثنا عشر اولاد الان مع عهدهم في المعيشة كذلك الى ان مات عهدهم عن اولاد ذكور واثنا عشر ايضا ثم بعد ذلك اراد اولاد الميت الثاني قسمة التركة بينهم مع اولاد عهدهم واحدا ولاد اعم المذكورين باع نصف دار في دين عليه واشترى دارا باسمه خاصة فهل يكون ما دفعه في ثمن الدار من المال المشترك ما لزومه وما وقع من البيع بغير اذن باقي الورثة واجازتهم لا يكون نافذا في حقهم سيما وان المدعى لم يكن متصرفا (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان المشتري دفع ثمن ما اشتراه لنفسه من المال المشترك يكون لباقي الشركاء تضمينه مثل نصيبهم من الثمن المدفوع من المال المذكور وصرحوا بان كلام من شركاء الملك اجنبي في نصيب شريكه فلا ينفذ بيعه عليه بدون اذنه او ولاية شرعية وللشريك فسخ البيع في نصيبه واجازته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن اخ بالغ يا كل ويشرب في عائلة عهه يريد أن يطالب عهه باجرة مثله مدة اقامته عنده والحال انه لم يكن له عمل عند عهه ولا خدمة ولم يقع بينهما عقد اجارة بل كان مقيما في منزله مجردا كله وشربه معروفة من عهه فهل والحال هذه لا يستحق على عهه اجر الاذلا عمل له يستحق عليه الاجر (اجاب) نعم لا أجر له ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة احدهم متصرف باذن الباقي واه كسب بميز خاص به جددنحاسا ومواشي وغير ذلك من كسبه الخاص به واراد المتصرف الا أن ينفرد في معيشة واحدة خاصة به وياخذ جميع ما جدد من كسبه المميز الخاص به فنعته من ذلك باقي الجماعة المذكورين متعاليين بانه ليس له ذلك حيث كان الكل في معيشة واحدة فهل اذا كان للمتصرف كسب بميز خاص به وجدد منه ما هو مذكور يكون له اخذه بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي (اجاب) ما ثبت اختصاص المتصرف به من المال بالطريق الشرعي لا يكون لباقي الجماعة المذكورين معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معزول عن أبيه في معيشة وحده وله مال من سعيه الخاص به واستمر على ذلك مدة ثم بعد ذلك مات أبوه عنه وعن ابن آخر قاصر فضمه الرجل الى عياله حتى بلغ قبعه بلوغه اراد

رمضان سنة

٢٨ ١٢٧٠

نوال  
٧

١٢٧٠

١١ ١٢٧٠

ذى القعدة

١٢٧٠

٤

الابن الآخر مقاسمة أخيه فيما بيده من المال الخاص به الذي اكتسبه من سعيه حال  
 انفراجه فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان في معيشة وحده ولم يكن بيده مال  
 من مال أبيه (أجاب) نعم ليس للابن الآخر ذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له أولاد ذكور معه في معيشة واحدة يريد أحدهم الانفراد من أبيه في  
 معيشة وحده ومقاسمته في مساعه من مواش وأطيان وغير ذلك متعلقا بالان له أولاد  
 تشتغل مع أعمامهم في الدار والأطيان وأنهم يستحقون أجر عملهم فهل لا يجب لذلك ولا  
 حق للابن في مال أبيه من المواشي والأطيان مادام في عياله ومعيناه ولو كان له أولاد  
 (أجاب) ليس للابن مقاسمة أبيه في ماله والحال هذه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى  
 أعلم (سئل) في أخوين نشأ في معيشة واحدة وتحصل من كسبهما بالزراعة وغيرها  
 عقار ومواش وأطيان زراعية وغير ذلك وصاروا ضعي اليد عليها يتصرفان فيها مدة  
 طويلة ثم مات أحدهما عن ابنين مكلفين قاما مقام أبيهما مع عهدهما في الاكتساب  
 والتمية في أصل التركة بالزراعة في الأطيان مدة عشر سنين وكلهم واضعون اليد على  
 التركة ونماؤها فهل إذا طلب أولاد الآخر من عهدهم القسمة وأخذ نصيب أبيهم من أصل  
 التركة ونماؤها وادعى لهم معظم التركة وأراد الاختصاص به واعترف لهم بشئ قليل منها  
 ميزه لهم وأنكر أولاد الآخر دعواه يلزمه البرهان على دعواه الاختصاص بذلك فإن لم  
 يبرهن لا عبرة بدعواه ويجب أولاد الآخر لطلب القسمة في جميع الموجود مما هو بأيديهم  
 مع عهدهم مناصفة لهم النصف ولهم النصف الآخر عما بظاهر اليد (أجاب) حيث كان  
 الأخوان المذكوران في معيشة واحدة وحصل لكسبهما أموالا ومات أحدهما عن ابنيه  
 وقام مقام أبيهما في السعي والاكتساب مع عهدهما ونما ذلك المال بسعي الجميع وكان  
 الكل واضعين أيديهم على جميع ذلك يكون لولدي الآخر فيه النصف ولهم النصف  
 يقسم بين الفريقين وليس للهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك والحال ما ذكر  
 بدون إثبات اختصاصه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين صاروا يكتسبان  
 مع عهدهما سوية بعد موت أبيهما وليس للجميع مال سابق وصفتهم متحدة وليس  
 لأحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سوية  
 يشتركون به بعض نخل وعقار وغير ذلك لأنفسهم خاصة ثم بعد ذلك طلبوا القسمة فأراد  
 أحدهم أن يختص بشئ زائد عن أولاد أخيه فيما تحصل لهم من كسبهم سوية فهل والحال هذه  
 لا يجب العلم لذلك ويقسم عليهم أثلاثا حيث لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون أولاد  
 أخيه (أجاب) ليس للهم أخذ شئ زائد عما يخصه من المال المشترك بينه وولدي أخيه  
 المذكورين بدون محض شرعي ويقسم المال بينهم أثلاثا حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه ثمر عافصارت البنون  
 في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لأحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر حتى

فما المال وزاد وكل ما تحصل لهم من الكسب يشتركون به مواشي وغير ذلك لأنفسهم ثم بعد ذلك أرادوا القسمة فأراد أحدهم أن يختص بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع المال المشترك بينهم أثلاثا حيث لم يكن لأحدهم كسب مخصوص به (أجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة أولاد ذكور وترك لهم ما يورث عنه شرعا من دار وأشجار ومواشي أثمان في البلد والآخر غائب في الجهادية فلما أرادوا القسمة وكل النائب واحد من أخويه في قسم حصته من متروكات أبيه وحوزها لخصته فقسماها الوكيل وضماها لخصته واستولى عليهما وزرع لنفسه جميع الأرض المشتركة بينهما غلالا من الغلال المتروكة عن أبيهما بالأذن واستأجر أرضا أخرى لنفسه خارجة عن متروكات أبيه وزرعها غلالا من غلته الخاصة به وبعد سنة وكل الغائب رجلا آخر في قسم حصته من أخيه وحوزها تحت يده ويريد الوكيل أن يقسم أخا الغائب في الغلال التي زرعتها في الأرض المشتركة من الغلة المشتركة وغير ذلك فهل والحال هذه لا يكون له ذلك ويكون الزرع جميعه لزاعه والغائب أجر حصته في الأرض وهل تلزمه إجرة الأرض أو الخراج الأثمري (أجاب) إذا زرع أحد الشريكين الأرض المشتركة لنفسه بدون إذن الآخر يذره مشترك بينهما يكون جميع الخارج له وعليه ضمان حصته شريكه من البذر المشترك ونقصان الأرض أن حصل ولا أجر عليه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لأحدهم كسب مميّز مخصوص به بدون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سوية يشتركون به بخلاف أمانة لأنفسهم سوية بموجب حجج تحت أيديهم ثم بعد ذلك طلب أحدهم القسمة فامتنع أحد الأخوة من ذلك وأراد أن يختص به وحده بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجاب الأخ لذلك ويقسم عليهم أثلاثا وليس لأحدهم أن يختص بشئ زائد على الآخر حيث لم يكن له كسب مميّز مخصوص به (أجاب) ليس لأحد الأخوة منع الآخر عما يخصه من المال المشترك بينهم بدون وجه شرعي حيث ثبت الاشتراك فيما يراد قسمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبايديهما مال مشترك بينهما من دار وبقرة اشترياهما معا بربعة وثمانين ريالاً من كسبهما أو الآن يريد أحدهما القسمة ومنع أخيه مما بأيديهما من كسبهما ومن البقرة المذكورة متعللاً بأن ثمنهما من حق زوجته فانكر الأخ دعواه ولا يئنه ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة به والله المذكور ويقيم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركاً بينهما من مائة ولا يكون لأحدهما أن يختص بشئ من المال المشترك بدون مخصص شرعي (أجاب) يقسم المال المشترك القابل للقسمة بين الأخوين المذكورين وليس لأحدهما الاختصاص بشئ

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٧

١٢٧١

١٣

١٢٧٠

٢٦

زائد عما يخصه مما بأيديهما بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابنين  
 له - ما أب عاجز عن الكسب مريض لا يقوم من الأرض وهو في عائلتهما فهل إذا حصل  
 بكسبهما وزر اعتما وسعيهما مالا سوياً ثم أراد كل منهما القسمة يقسم بينهما مناصفة  
 وليس لأحدهما إعطاء شيء من ذلك لابنه بدون رضا الآخر (أجاب) ليس لأحد شريك  
 الملك أن يعطي ابنه شيئاً من المال المشترك بينه وبين أخيه بدون رضا الشريك الآخر  
 حيث لا دخل للابن في الشركة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان معزولاً  
 من أبيه في معيشة على حسنة في حياة أبيه واكتسب مالا وحصله بسعيه وكسبه فهل  
 لا يكون لأخوته ولأولاد أخوته حق في ذلك بدون وجه شرعي وإذا مات أبوه وأتته  
 أشياء من ميراثه قبض بعضها وأبقى البعض الآخر أمانة تحت يد باقي أخوته وطلب  
 أخذها وكانوا معترفين له بذلك يؤمرون بإعطاء الباقي من ذلك له (أجاب) ليس لورثة  
 الأب معارضة الابن فيما اكتسبه بسعيه لنفسه خاصة حال انفراجه عن عائلة أبيه  
 بدون وجه شرعي وتوفر الأخوة بتسليم الأمانة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في ذي  
 خراج له أولاد ذكور نشأ جميعهم في عائلته بداره حصلوا من فزاعة أبيهم وسعيهم فيها  
 أموا وأمتعة هل يكون جميعها للاب لا يكون لهم معينين له وإذا أراد أحد الأولاد  
 المذكورين اختصاصه بشيء من هذه الأموال والامتعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له به  
 ولا ينفذ تصرفه بلا إذن أبيه حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا كان الأولاد والمذكورون  
 جميعهم في عيال أبيهم ومعينين له في الكسب ولم يكن لهم مال خاص بهم ولا كسب  
 كذلك يكون جميع ما حصل بكسبهم لأبيهم وليس لأحدهم الاختصاص بشيء مما ذكر  
 بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شريكى المفاوضة إذا ضاع من أحدهما  
 المأذون بالتصرف بالبيع والشراء من قبل الآخر بعد ربح مال الشركة مرة وقسمته  
 بينهما بحسب ما شرط ولم يفسخ عقد الشركة بمبلغ من رأس مال الشركة من غير تعدد  
 ولا تفريق هل يصدق الشريك بيمينه في الضياع وفي مقدار ما ضاع منه وفي قدر الربح  
 والخسران ولا يكون ضامناً لما ضاع بل يكون عليهم ما سوية (أجاب) نعم حيث لم يكن  
 خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له قباع الابن بعض أشياء  
 من مال أبيه فلما علم الأب ذلك منعه من عائلته ومضى على ذلك مدة سبع سنين ثم بعد  
 هذه المدة أراد الابن أن يشارك أباه فيما بيده متعللاً بأنه كان يكتب مع أبيه وهو في  
 عائلته والحال أن الابن لم يكن له كسب مميز مخصوص به دون أبيه فهل والحال هذه  
 لا عبرة بتعلل الابن بذلك وليس له مطالبة الأب بشيء من ذلك بدون وجه شرعي  
 (أجاب) نعم ليس للابن ذلك أن كان الأمر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد ذكور فخرج أحد الأولاد وانعزل من أبيه وهو أصغرهم  
 ولم يأخذ شيئاً من أبيه وصار يتعلم صناعة الصباغة ويكتسب منها وانضم له أحد أخويه

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

سنة

محرم

وهو مجاور بطنه تداء بالآزهر ولا كسب له وصار في معيشة أخيه الصباغ وفي عياله وصار  
 الصباغ يتفق عليه من كسبه الخاص به ومضى على ذلك مدة والآن يريد الأخ المجاور  
 المذ كورة العزلة من أخيه الصباغ ويريد مقاسمته في الأكتساب فهل إذا شهدت البينة  
 بأن المجاور في عياله وأخيه ومعيشته لا عمل له وإن العمل والسعي كله للصباغ يكون المتحصل  
 بهذا العمل للأخ الصغير الصباغ المذ كورة ولا شيء للمجاور (اجاب) لا شيء للأخ المجاور  
 الذي في معيشة أخيه المتكسب العامل فيما اكتسبه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة مذ كورة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من  
 حبوب وغيرها ومن جلة متركاته أرض أميرية فوضع أحد البنين المذ كورين يده على  
 الأرض المذ كورة وزرعها من حبوب تركها مورثهم بغير إذن باقي الورثة وبغير أجازتهم  
 فهل والحال هذه يكون ضامنا نصيب ما أخذه من الحب المشترك لباقي الورثة المذ كورين  
 ويكون ما زرعه في الأرض المذ كورة له خاصة وليس لهم مقاسمة معه فيه بدون وجه  
 شرعي (اجاب) حيث تعدى أحد البنين وغصب الحبوب المشتركة بينه وبين باقي  
 إخوته وزرعها الأرض المشتركة بينهم لنفسه خاصة تعديا بدون إذن باقي الشركاء  
 يكون ضامنا لنصيبهم من ذلك وما نقصته الأرض المشتركة بسبب زرعه أن حصل فيها  
 نقص ويكون جميع الخارج من تلك الزراعة له إذا كان الواقع ما هو مسطور والافلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك بعض مواش ومن  
 جلة مات تحت يده قطعة أرض زراعية موهونة ثم ماتت المواشي بأفة سماوية فضم الأخ  
 البالغ إخوته القصر في عائلته ومعيشته وصار يكتسب ويعمل وحده في ماله الخاص به  
 وكل ما تحصل له من كسبه يشتري به عقارا وغيره لنفسه خاصة بعد أن وضع يده على  
 الأرض المذ كورة وهو يدفع ما عليها من الخراج إلى أن بلغت القصر وأرادوا مشاركة  
 أخيهم فيما تحصل له من كسبه خاصة دونهم ومحاسبته على بيع الأرض المذ كورة مدة  
 استيلائه عليها فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون جميع ما اكتسبه  
 الأخ من ماله الخاص به له خاصة وليس لهم معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
 حيث كان للأخ البالغ مال خاص به وصار يكتسب ويعمل فيه وحده وإخوته الصغار في  
 عائلته ومعيشته يكون جميع ما تحصل بكسبه وسعيه في ماله الخاص به وحده خاصا به  
 وليس لباقي إخوته المذ كورين مشاركتة فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين شريكين في أعيان مشتركة بينهما مائة مائة من مواش وغيرها  
 اقتسماها وزاد أحدهما على الآخر قدر مائة درهم من الدراهم في وقت تقويم الأعيان لم  
 يدفعه له وبقي بدمته إلى الآن فهل إذا تبين أن في القسمة حيفا وغبنافا حاشا على  
 أحدهما تنقض القسمة المذ كورة وتعاد ثانيا إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
 صرح علما وبأنه إذا وقع في القسمة غبن فحاش تنقض ولو كانت بالتراضي على الأصح

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٢٠

صفر

١٢٧١

١٠



وتسمع دعوى الغبن الفاحش من أحد الشرىكين ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر لا تسع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه البائع فكأنما في معيشة واحدة واشتركا  
في التمسكسب ونخبة التركة ثم مات أحدهما عن أولاده فكثت أولاده مع عجمهم يكتسبون  
وينون المال مع عجمهم وهم بالغون ولم تقسم التركة الاصلية الى الآن والجميع واضعون  
أيديهم على ما ذكر فهل اذا أراد بعضهم قسمة التركة ونائها بينهم بالفريضة الشرعية  
يجاب لذلك ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون وجه  
شرعى حيث كان الواقع ما هو مذكور (اجاب) نعم تقسم التركة ونماؤها بين العم وأولاد  
أخيه المذكورين بالفريضة الشرعية حيث لا وارث سواهم والحال ما ذكر بالسؤال  
وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن مع أبيه في دار واحدة ولذلك الرجل كسب خاص به  
وعقار وأطيان ولا عمل لأبيه معه ولم يكن الرجل المذكور معينا لأبيه في كسب فاشترى  
الرجل المذكور من كسبه واداء امتعة وفرشا وغير ذلك لنفسه خاصة وموجود في  
الدار المذكورة بعض امتعة تخص أباه فهل اذا كان الامر كذلك يكون ما تحصل  
بكسب الرجل المذكور خاصا به وليس لأبيه فيه شئ سيما وقد أقر الأب حال صحته  
وسلامة عقله ان جميع الاشياء المذكورة مملوكة لولده المذكور واذا مات الأب بعد ذلك  
وثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعى لا يكون لبعض ورثة أبيه معارضته في ذلك  
(اجاب) نعم يكون جميع ما تحصل بكسب الرجل المذكور الخاص به مملوكة كاله والحال  
هذه وليس لورثة أبيه معارضة فيما ذكر اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ابنين وثلاث بنات بالميراث عن أبيهم سكنها رجل اجنبى  
عارية مدة نحو ست عشرة سنة وحدث فيها بناء بغير اذن الورثة والآن أراد بيعها فنفذ  
الورثة قاضي انه اشتراها من الابنين فاعترف له أحداهما ببيع نصيبه وانكر الثاني  
البيع ولا بينة له عليه فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء من الثاني يكون له مع أخواته أخذ  
نصيبهم من الدار المذكورة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وما المحكم في البناء  
الذى أحدثه فيها (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ويعامل  
المتر باقراره في حصته واذا بنى احد الشركاء في المكان المشترك بدون اذن باقيهم فطلب  
رفع البناء يقسم المكان حيث احتمل القسمة فان وقع البناء في نصيب الباني فيها ونمت  
والاهدم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنيتين منها قصر  
وترك ما يورث عنه شرعا من دار وطاحونة وغير ذلك مما يورث ومن جلة ماتر كه أطيان  
زراعتة الاميرية فاستمرت الزوجة واضعة يدها على التركة مدة سنين وحفرت ساقية  
من غنائم ماتت الام عن اولادها المذكورين فوضع الابن يده عليها وغرس أشجارا  
من غناء التركة ثم مات كل من البنيتين المذكورتين قبل قسمة التركة عن ورثة فهل

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٦

وبيع الاول

١٢٧١

١

سنة

ربيع الاول

١٢٧١

لورثتهما أخذ ما يخص أميهما من تركه أبيهما وأمهما في جميع ما يورث من عقار وأشجار  
سوى الاطيان بالفرصة الشرعية (اجاب) نعم لورثة البنتين المذكورتين أخذ  
ما يخص مورثيهما بطريق الميراث عن أمهما وأبيهما ما يورث عنهما شرعا وما غرسه أخو  
البنتين من الاشجار من غاء التركة ان غرسه لنفسه بدون اذن اخته يكون له خاصة  
وعليه مثل نصيب اخته مما صرفه على ذلك من المال المشترك بينهم اذا تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى قدرا معلوما من الذرة بثمان معلوم  
في ذمتهم من رجل آخر بموجب وثيقة عليهم معا بالثمان وصار أحدهما يبيع فيه باذن  
شريكه وكل ما تحصل من الثمن يدفعه للبائع من أصل ما بذمتهم باذن الآخر ثم حصل في  
الذرة خسر بسبب عفو وثقة وسوس وطول مدة فهل يكون الخسران عليهم معا ولا  
يكون للشريك الثاني ان يخص شريكه به وبصدق الشريك المتصرف في قدر الخسران  
بيمينه (اجاب) نعم يكون التلف عليهم ما بقدر المال حيث لا تعدى ولا تغربط من الماذون  
له بالتصرف والله تعالى اعلم (سئل) في أولادهم ترك لهم أبواهم قطعة أرض زراعية  
ومواشي ولم يتقسموا متركه أبواهم وصاروا يرعون الاطيان ويأكلون منها ولا أحدهم  
مال من هبة وقرض لنفسه بعد موت الابوين حصل بذلك المال الخاص به بالقرض والهبة  
اطيانا ومواشي لنفسه ومعه بينة شرعية تشهد له بذلك فهل اذا طلبوا عند العزلة ضم  
المال الخاص به للتركة لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص  
أحد أولادهم المذكورين بتركة خاصة بغيرهم شرعي لا يكون لما فيهم ضمه لما هو مشترك  
بينهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد مع أبيهم في عياله في معيشة  
واحدة بكسبهم وسعيهم ولم يكن لهم مال مخصوص فهل والحال هذه لا ملك للأولاد  
ماداموا في عيال أبيهم ومعيشته فاذا انفردوا عنه وهو حي وأرادوا أن يتقسموه فيما هو  
معه لا يجابون لذلك ويعنعون من معارضته فيما هو تحت يده بدون وجه شرعي (اجاب)  
اذا كان الأولاد المذكورون في عيال الاب ومعينين له في الكسب والعمل وليس لهم  
كسب خاص بهم يكون جميع ما تحصل بسعيهم في هذه الحالة لأبيهم وليس لهم شيء من  
ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ رشيد وعن  
بنتين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته أرض زراعية أميرية أثر له  
وأرض زراعية أميرية أثر له أيضا بها ساقية ومغروس فيها أشجار فوضع الابن المذكور  
يده على الأرض المذكورة بتمكين الحاكم له وما رزرها ويضع ما عليها لجهة  
الديوان والآن أرادت الاناث المذكورات ان ياخذن نصيبهن في الأرض المذكورة  
بطريق الارث عن مورثهن من يد ابن المتوفى المذكور فهل والحال هذه لا يحسن لذلك  
وليس لمن حق في الأرض الأميرية بطريق الميراث عن مورثهن المذكور بل يكون لمن  
أخذ ما يخصهن مما يورث عنه شرعا وفي الشجر والساقية التي في الأرض الأميرية حيث

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

كان الشجر والساقية ملكا للثو في المذكور (أجاب) يقسم جميع ما كان مخافا عن  
الرجل المذكور مما يورث عنه شرعا ولو كان أشجارا أو بناء أو كتب ابتداء بملوك لميت  
في أرض زراعية أميرية بين جميع ورثته فيكون لزوجته فيه النصف فرضا والباقي بين  
الابن والبنين للابن نصفه والبنين النصف الباقي بينهما ولا تورث في أرض الزراعة  
الأميرية التي آلت لميت المال فلا تقسم بين الورثة قسمة الميراث لكن الأرض المشغولة بما  
يثبت به حق القرار تكون تابعة له في الاستحقاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنين فقط وترك لهما تركه وعقارا وقنه عليهما فهل تقسم تركته عليهما مناصفة  
والوقف يكون لهما بعده ويقسم ريعه عليهما بحكم شرط الواقف وليس لأحدهما أن  
يختص بشئ من ذلك دون الآخر بدون مخصص شرعي (أجاب) نعم تقسم تركته أبيهما  
بينهما مناصفة حيث لا وارث سواهما ويقسم ريع الوقف على حسب ما شرطه الواقف  
وليس لأحد الأخوين الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لأخيه دراهم ليتجر فيها ويكون الربح بينهما  
مناصفة على وجه الشركة وكتب عليه وثيقة بنصف الدراهم التي أعطاهما على أنها في  
ذمته قرضا ثم بعد مدة أوجد الله الربح بينهما وتقاسماه ثم بعد ذلك أمر المعطي الآخر  
بالعمل في المال الذي بقي بيده بعد الربح فعمل فيه مدة ففسد المال فهل والحال هذه  
يقبل قوله في الخسارة (أجاب) نعم يقبل قوله في الخسران بينهما حيث لم يكن خائفا ولا  
متعديا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون عقارا بالميراث عن آبائهم وأجدادهم  
ومن جملته قطعة أرض زراعية غير خراجية ملكا لهم كذلك فوضع بعض الورثة يده عليها  
وغرس فيها نخلا بغير إذن باقي الورثة في زمن صغرهم من غير قسمة التركة ويريد  
الاختصاص بها متعللا بالقسمة وإن هذه الأرض خصته بها وغرس النخل فأنكروا  
دعواه القسمة ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه  
المجردة عن الإثبات ولا يكون غرس النخل مسقطا لمهم منها ويقسم العقار كله بين  
جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس لأحد الاختصاص بشئ من التركة بدون  
مخصص شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا لم يثبت اختصاص الغارس  
بالأرض التي غرس فيها بوجه شرعي وكان غرسه لنفسه بدون إذن باقي شركائه وطلبت  
القسمة قسمت فإن وقع الغراس في نصيبه منها فيها ونعمت والأمر بالقلع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل كان ذاملا انقرض ماله ولم يبق منه شيء وصار بعد ذهاب ماله من جملة  
عيال ابن له فشرع الابن في الاكتساب فجمع مالا كواش وعقارات ودراهم كل ذلك جملة  
الابن المذكور من غناه زراعته الاطيان المضروبة عليه خاصة بالخراج من بعد فقرا أبيه  
واحتجاجة اليه وصير ورثته في عياله فهل والحال هذه المال للولد لأنه ناشئ عن كسبه  
خاصة أم لأبيه (أجاب) حيث لم يكن الابن في عيال أبيه بل الأمر بالعكس وحصل الابن

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٠

١٢

١٩

٢٦

٢٨

سنة جادى الاولى

بسعيه خاصة من غناء أرضه الخاصة به أو بالانفesse ولم يكن في ذلك معينا لآبيه يكون  
 جميع ما تحصل على الوجه المذكور مملوكا لابن وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ابنين وترك له مائة أراض زراعية ومواش صار كل منهما ينفى في تركه أييه حتى  
 تحصل بنفيتهم أو كسبهما معا أموال واشترى أحدهما من المال المشترك أشياء من عقار  
 وغيره وكتبه باسمه خاصة دون أخيه فهل يكون جميع ما تحصل بينهما سوية أو يكون  
 المشتري بالمال المشترك لمن اشتراه وعليه ضمان حصه أخيه من ذلك (اجاب) تقسم  
 التركة ونحوها بين سائر الورثة بالفريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ  
 زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى وما اشتراه أحد من ابني الملك من المال  
 المشترك لنفسه خاصة يكون له وعليه ضمان حصه الشريك مما دفعه حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة ولهما مال مشترك بينهما ولا أحدهما ابن  
 بالغ يملك عجلة جاموس بقر يرقى الشرا من ماله الخاص به لنفسه فهل إذا أراد العمان  
 يجعل العجلة المذكورة من حصة المشترك بينهما وبين أخيه بدون وجه شرعى لا يجب لذلك  
 حيث ثبت الملك في العجلة المذكورة لابن أخيه البالغ بالينة الشرعية ولم يكن ثمنهما من  
 مال الاشتراك (اجاب) اذا ثبت اختصاص ابن أحد الاخوين المذكورين بالعجلة  
 المذكورة بطريق شرعى لا يكون لعمه معارضته في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى  
 اعلم (سئل) في ابن انفرد وانعزل عن أبيه في معيشة وحده من غير ان يأخذ من مال أبيه  
 شيئا فاشتغل الابن بالزراعة والتكسب وحاز أموالا كثيرة من عقار ومواش وغيرها  
 من كسبه الخاص به في حال حياة أبيه وهو منفرد عنه ثم بعد مدة سافر الابن للحج ومات  
 بارص النجاس من زوجته وعن اولاد منها وعن ابنه المنفرد وترك ما يورث عنه شرعا من  
 العقار والمواشي وغيرها ولم يرزل الابن المذكور منفردا بعد موت أبيه فتمت أمواله وزادت  
 زيادة عظيمة ثم ماتت مواش أبيه فطلبت زوجة الابن مع اولادها مقاسمة الابن في ماله  
 فنفهم ثم مات الابن المذكور وعن ابن وتريد الاعمام مقاسمته الآن فيما تركه له أبوه  
 من سعيه وكسبه فهل لا يجبون لذلك ويكون للابن جميع ما اكتسبه أبوه حاله انفرد  
 في معيشة وحده في حال حياة أبيه وبعدم موته ويمنعون من منازعته فيما تركه له الابن بدون  
 وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) حيث كانت تلك الأموال مختصة بابن الابن  
 المذكور بطريق الميراث عن أبيه الذي حصلها بسعيه وكسبه لنفسه الخاص به حال  
 انفرداه عن عيال أبيه لا يكون لبقية ورثة جده مشاركتة في ذلك بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب افندى المحكمة بمصر بما مضى منه في تاجر من أحدهما  
 بمصر والثاني بالاستانة عقد الشركة بينهما بشرط ان يكون المال المشترك من الطرفين  
 على السوية وكذا العمل من الجانبين وبشرط ارسال أحدهما مطالبة الآخر من المال اليه  
 فاشتغل واشترى أحدهما من الاستانة بضاعة وأرسلها إلى شريكه الذي بمصر بموجب

١٢٧١

١

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٤

طلبه فلما وصلت تلك البضاعة اليه أعاده الى شريكه ظنانا ان المال غال ثمنه عن قيمته ثم  
توفي الشريك المصري عن وارث قاصر بعد وصول المال الى الاستانة فحضر الشريك من  
الاستانة بتلك البضاعة بيعتها فاداد ادخالها في سائر الاموال المشتركة بينهما وتقسيمها  
بينه وبين الوارث القاصر على طريق المناصفة كسائر الاموال المشتركة فهما يتسبب  
تلك البضاعة المرتجعة الى الشريك من أصل مال الشركة بموجب طلبه كسائر الاموال  
المشتركة وتقسيم بينهما (اجاب) أحد الشريكين وكيل عن الآخر فيما يشتره من مال  
الشركة وقد صرحوا في الوكالة بان شراء الوكيل يتقيد بشئ المثل وبغيره يسير فاذا لم يكن  
في ذلك الشراء غبن فاحش وكان من مال الشركة كان مشتركا بينهما فيقسم ذلك المال  
بين الشريك الحي وورثة الشريك الميت كسائر الاموال المشتركة وفي الدرود المختار  
من الشركة ولكل من شريكي العنان والمفاوضة ان يستأجرو ويضع ويودع ويضارب  
ويوكل ويبيع بما عزوه ان أي له ان يبيع بمن زائد ونقص قيد بالبيع لأن الشراء لا يجوز  
الا بالمعروف كما في الرمي على المنح عن الجوهره وسيد كر الشارح في كتاب الوكالة ان  
الوكيل له البيع بما قل أو أكثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد ودوبه يقضى برأية اه  
ومقتضاه ان المقتضى به هنا كذلك لذكر العلامة فاسم هناك تصحيح قول الامام وانه  
اصح الاقاويل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين قاصرين ولم يترك لهما  
مالا ولا لرجل المذكور ابن بالغ كان معزولا منه في حال حياة أبيه في معدشة وحده فصم  
اخويه القاصرين اليه وصار في عائلته ومعيشته فتحصل لهما بعد البلوغ مع أخيهما في  
مال أخيهما أموال ثم أراد ان يقاسما أخاهما البالغ المذكور فيما تحصل من أمواله بسبب  
معاونتهما لأخيهما المذكور فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون جميع ما تحصل  
من الاكساب له خاصة (اجاب) ان ثبت كون أخويه عائلة عليه وأمرهما في كل  
ما يفعلانه اليه وهما معينان له فالمال كله له والقول قوله فيما لديه يمينه ولو لم يكن ناهذا  
الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشترى كواثر الاعمال فالأمال المتحصل من ذلك بينهم  
ان لا توافده العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين  
بلغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعية أميرية مغروس فيها أشجار وبها  
ساقية فوضع الابن يده على ذلك وأرادت البنيتان أخذ ما يخصهما مما يورث عن أبيهما  
شرعا من الشجر والساقية فذهبا أخوهما المذكور من ذلك متعللا بان الاناث ليس  
لهن حق في الشجر والساقية التي في الأرض الأميرية فهل والحال هذه يكون للبنيتين  
أخذ ما يخصهما عن أبيهما بالغرض الشرعية بما يورث عنه شرعا وفي الشجر والساقية  
حيث كان الشجر والساقية مملوكين للمتوفي (اجاب) اذا كانت تلك الأشجار والساقية  
مملوكة لمورث البنيتين المذكورين تكون كسائر أموال المملوكة له فلا كل من الورثة  
الاتفاق بما يخصه من ذلك بالغرض الشرعية مع ما لذلك من حق القدر في الأرض

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧



الاميرية ولا يجري التوارث في ارض الزراعة الاميرية التي لا ملك فيها المورث لهم والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة لهم مال مشترك بينهم عن أبيهم وهم في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر ولا حدهم أولاد في عائلته معينون له فطلب أحدهم قسمة المال المشترك بينهم فأراد الآخر أن يجعل لأولاده جزءا معلوما من المال المشترك بينه وبين اخوته بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجب الاخ لاخ لذلك ويقسم المال المشترك بين الاخوة بالسوية وليس لاحدهم ان يختص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص شرعي وهل اذا تزوج أحدهم من المال المشترك بدون اذن باقي الاخوة يكون لباقي الاخوة محاسبته على ما يخصهم مما صرفه من المال المشترك بينهم (أجاب) اذا كان أولاد أحد الاخوة في عائلة أبيهم معينين له في الكسب لا يكون لهم شئ مما تحصل بكسبهم على وجه الاعانة لا بينهم ويقسم المال المشترك بين الاخوة بالسوية بينهم ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي واذا استهلك أحد الشركاء شيئا من المال المشترك بينهم في شئ نفسه بدون اذن باقيهم يكون لهم تضمينه مثل نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من منزل أبيه صغرا ليدن واجتمع باناس تراسين وصحبهم واحترف بحرفتهم واستمر على ذلك منفردا عن أبيه وعن عائلته مدة تزيد على خمس سنين الى ان صار متمولا من كسب نفسه فرأى أبوه قد اضمحل طهرهما وصارا محتاجين الى من يعولهما بالنفقة عليهما وكان لهما ابن سواه صغير لا يكسب شيئا فرجع الرجل المذكور الى أبويه وعالهما وصار يتفق عليهما وهو مستمر على حرفة المذكورة وهما مع أخيه الصغير في عائلته فلم يبلغ أخوه الصغير وطلب التزويج وجهه من ماله المحاصل باكتسابه فهل والحال هذه اذا أراد الاخ الصغير مقاسمة الكبير فيما بيده من المال الخاص به لا يقضى له بذلك (أجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة الكبير في كسبه الخاص به والحال ماذكر ولا مقاسمة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وغيرهما ولم تقسم التركة حتى غت وزادت فهل والحال هذه تقسم التركة مع غنائها على الورثة بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وليس لاحد الورثة أخذ شئ زائد على ما يخصه بدون مخصص شرعي (أجاب) تقسم التركة ونماؤها كالدر والنسل وما حصل بثمنية جميع الورثة أو بعضهم باذن باقيهم في تركة مورثهم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال خاص به حصله من كسبه الخاص به وهو ساكن في بيت أبيه ويدفع له مبالغ معلوما في مقابلة كله ومعه بينة تشهد بذلك على اقرار أبيه لهم والابن المذكور في خانوت خاص به ومميز به عن أبيه ببيع وشراء فيها من أبيه وغيره ولم يكن اصل هذا المال من مال الاب بل من مال استدانه الابن وصار يبيع ويشترى به الى ان

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٩

جمادى الثانية

١٢٧١

١٥

٢٠

١٢٧١

حصل هذا المال فهل يكون هذا المال للابن خاصة ولا يدخل في تركة الاب بعد موته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الابن في عيال أبيه معيناه في الكسب وصناعاتهما واحدة ولم يكن لهما مال سابق فتحصل للاب مال ولو بكسب الابن يكون جميعه للاب واذا فقد شيء من ذلك لا يكون كسب الابن للاب وقد اجاب العلامة خير الدين عن ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات بقوله هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علمائنا أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معيناه فيما يصنع قد اراد الحكم على ثبوت كونه معيناه فيه فاعلم ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره مما يورث فاخذ اثنان من الذكور ما خصهما من التركة وانفردوا واستمر باقي الورثة في ميثقة واحدة الى الآن فزاد ما خصهما من التركة وتما سبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعة الاخوين واحدة ويريد أحد الاخوين الاختصاص بشيء مما خصهما من التركة بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما حيث لا مال لاحد خاص به ولا يميز وحده وليس لاحد من الاخوين الاختصاص بشيء من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث عمل الاخوان المنفردان في المال الذي خصهما عن أبيهما وحصل أموالا بسعيهما وكسبهما من صناعاتهما المتحدة لا يكون لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك المال المشترك بينهما سوية بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين لام في معيشة واحدة صار كل منهما يتصرف ويكتسب من غير تمييز لكسب أحدهما عن الآخر حتى تحصل من كسبه ما وسعيهما معا أموال من مواش وغيره ولم يكن لاحدهما كسب ولا مال مخصوص به فهل اذا مات أحدهما يقسم المال المذكور بين ورثة الميت والحى وليس لاحدهما ان يختص بشيء زائد على ما يخصه عن الآخر بدون مخصص شرعي (اجاب) يقسم المال القابل للقسمة المشترك بين الاخوين المتحصل من كسبهما وسعيهما سوية بين الحى منهما وورثة الميت وليس لاحد الفريقين ان يختص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم بسبب كسبهم وسعيهم سوية فاشتري أحدهم من المال المشترك بينهم دارا لنفسه خاصة دون اخوته وكتب حجة باسمه واستولى عليها المشتري وحده ثم مات المشتري الدار المذكورة عن ورثة ذكور واناث وعن اخوته المذكورين فارد اخوة

٣٠

١٢٧١

٢

١٢٧١

المتوفى ان يقسموا الدار المذكورة مع ورثة أخيهم فهل والحال هذه تكون الدار  
المذكورة لورثة أخيهم خاصة وعلى الورثة ضمان نصيب اعمامهم من ثمن تلك الدار  
(اجاب) ما اشتراه أحد الاخوة لنفسه من المال المتحصل بكتبهم يكون ملكه وعليه  
ضمان نصيب باقي اخوته من الثمن يؤخذ من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي عن أولاد قصر ذكور واثنا وكانوا حال حياته في عائلته وترك أشجارا وعقارا ثم لما  
بلغ كبير الذكور تزوج قبل قسمة التركة مرتين وأراد ان يحسب كل قسمة زواجه على  
البقية وطلب ان يختص بنصف الاشجار مديا على بعض الورثة البالغ منهم بذلك فهل  
اذا لم يكن له بينة على ما أراد وطلب لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي (اجاب) بموت الرجل  
المذكور عن أولاده القصر المذكورين يقسم جميع ما تركه من الاشجار والعقار  
المملوك له بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما  
يخصه من ذلك بطريق الارث بدون اثبات اختصاصه بما ذكر بطريق شرعي وليس له  
حسبان ما استهلكه في شؤنه خاصة على شركائه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في اخوين في معيشة واحدة لهما مال مشترك بينهما بسبب كسبهما وسعيهما سوية  
فاشترى أحدهما من المال المشترك بينهما عقارا لنفسه خاصة دون أخيه وكتب حججه  
باسمه ثم مات المشتري العقار عن أولاد ذكور وعن أخيه المذكور فاراد اخو المذكور ان  
يقسم العقار المذكور مع أولاد أخيه المذكورين فهل والحال هذه يكون العقار المذكور  
لأولاد أخيه خاصة وعلى الورثة ضمان نصيب عههم من ثمن ذلك العقار المذكور (اجاب)  
ما اشتراه أحد شريكي الملك لنفسه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهما فهو خاص به وعليه  
ضمان نصيب شريكه من ذلك الثمن فاذا مات يؤخذ من تركته ويكون العقار لورثته والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وابن عم عاصب وترك نخلا وعقارا وغير  
ذلك وبقي ماذ كرم التركة بلا قسمة تحت يد البنت المذكورة مدة ثم ماتت البنت  
وتركت ابنا بعد موت العاصب السابق ذكره وقد ترك أولاد بنات له فاستولى ابن  
البنت المذكورة على جميع التركة ثم طاب أولاد بنات العاصب المذكور ما يستحقه  
جدهم مع البنت المذكورة فهل لا يمنعون من أخذ حقه منهم من ولد البنت المستولى عليه  
بغير حق وهل اذا ادعى شخص من القرابات دخوله مع المستحقين في الميراث يلزمه الاثبات  
(اجاب) بموت الرجل الاول عن بنته وعن ابن عمه العاصب يكون لبنته النصف ولابن  
عمه العاصب النصف الآخر مما ورث عنه شرعا حيث لا وارث له سواهما وحيث مات كل  
من البنت وابن العم وترك وارثا ولم تقسم التركة يكون نصيب كل من البنت وابن العم  
لورثته بالفريضة الشرعية فلورثة ابن العم أخذ نصيبهم من هو تحت يده بعد تحقق ماذ ذكر  
وثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع ولا يقضى لمذبحه دعواه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وابنه وبنته وترك لهم بيتا فوضعوا أيديهم عليه وهم ساكنون

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٩

شعبان

١٢٧١

١٥

شعبان سنة

١٢٧١

٢٠

فيه فصل فيه خلل فاذنت البنت والزوجة المذكورتان للابن المذكور أن يعمره وينيه  
 ويحاسبهما بما يخصهما من العماره فعمروا بنهما باذنهما ورضاهما فهل يكون له محاسبتهما  
 على ما صرفه فيما يخصهما من البناء حيث ثبت الاذن منهما (اجاب) اذا عمر أحد  
 الشرع باذن باقيهم ليرجع عليهم بنصيبهم مما يصرف عليهم ليكون له الرجوع عليهم  
 بنصيبهم مما تحقق صرفه على تلك العماره من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة  
 اشترى كوا في بناء ساقية واشترى الماه من ماله من سوية ما يلزم لها من طوب وجير وصار انشاء  
 ذلك بعد اتفاقهم على ان تكون تلك الساقية بينهم أثلاثا فارد رجل رابع ان يشترك  
 معهم فيها فامتنعوا من ذلك ثم بعد تمامها ادعى الرابع انه دفع من ماله مبلغا معسوما  
 لبعض العلة في تلك الساقية وانه دفع بعض ثمن الجير المشتري من قبلهم للبائع لهم والحال  
 ان المشتري لذلك الجير هم الثلاثة فقط ولم يامر أحد منهم بدفع ذلك بل دفع ما دفعه على  
 زعمه من غير علمهم ولم يسبق منهم تراض بشرائه بل امتنعوا عنها وهو مقر بذلك انما  
 يريد المشاركة في ذلك بسبب دفع بعض الاجر لبعض العلة ودفعه بعض ثمن الجير الذي  
 اشتروه من غير علمهم والحال ان الطوب الذي بنيت به تلك الساقية مشتري من قبل  
 الثلاثة خاصة ودفعوا ثمنه من ماله على الاتفراد فهل لا يوجب مجر دفعه لبعض الاجر  
 وبعض ثمن الجير من غير علمهم ورضاهم على الوجه المستطور شركة في تلك الساقية  
 (اجاب) نعم لا يوجب مجر ذلك شركة للرجل المذكور في تلك الساقية والحال ما ذكر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين امرأة وأخيها تخرب بعضه فاذنت المرأة  
 اخاها وأمرته بان يبنياه ويعمره ويرجع عليهم بنصيبهما من مبلغ الصرف في العماره فعمروا  
 حسب اذنهما من ماله الخاص به فهل اذا كان الاذن بالبناء والعماره ثابتا بالوجه الشرعي  
 يكون له الرجوع بما صرفه في نصيبهما من ماله (اجاب) نعم يكون للاخ المذكور الرجوع  
 بما صرفه في نصيبهما من ماله على الوجه المستطور بعد تحقق مقدار ما صرفه على العماره  
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك أربعة بنين وخلف أموالا ثم ان  
 الاولاد صاروا يحصلون مالا بسعيهم وينمون تركه والدهم ثم ان أحدهم صار شيخا بلدا  
 فتحصل في مدة شيخا خته جانب أطيان أثر له ولاخوته وهناك بعض فلاحين فرواها ربين  
 لجزمهم عن زراعة أطيانهم فامرهم الحاكم خاصة بزراعة أطيانهم وان يؤدي ما عليها الجهة  
 الميري الى مجيئهم وصار يرزعهما ويدفع ما عليها الجهة الميري وبعض الفلاحين توفي عن  
 أطيان أيضا فامر الحاكم شيخ البلد المذكور خاصة بزراعتها لنفسه خاصة ودفع ما عليها  
 أيضا وبعض أطيان دفع عليها غاروقة وصار يرزعهما باذن أصحابها حتى يستولى على  
 ما دفعه من الغاروقة والآن حصل نزاع بين الاخوة وأرادوا التهمة فاراد أحدهم قسمة  
 أطيان الفلاحين الذين هربوا من البلد والأطيان التي في مقابلة الغاروقة متعللا بانها  
 بينهم سوية كغيرها فهل والحال هذه لا يكون له طلب القسمة في ذلك ولا تكون القسمة

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

الافى التركة ونماؤها والاطيان الخلفة عن والدهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور المطالبة بقسمة الاطيان التى استولى عليها شيخ البلد المذكور ليزرعها لنفسه الى ان ياخذ الدين المطلوب له خاصة من صاحب الحق فيها ولا قسمة الاطيان التى أعطاها الحاكم لوضع اليد خاصة ليزرعها ويدفع ما عليها الى محيى أربابها ولا ما أعطاها الحاكم لنفسه خاصة لموت أربابها اذا تحقق ما ذكر حيث لاحق فيها لاحد الاخوة المذكور والحال هذه والقسمة انما تجرى فى التركة ونماؤها والاطيان التى استحقتها البنون المذكورون عن أبيهم وبالاسقاط من أربابها فهم بالسيوية والله تعالى اعلم (سئل) رجل مات عن ورثة بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فاستمروا فى معيشة واحدة وصار الـ ميراث تصرف عايلهم يقترض حبوا ويحسد من موجود زرعه بها ثم وغيرها واحازا اطيانا لنفسه من كسبه محسوبة باسمه ومكلفة عليه ولم يكن لاختوته فى ذلك دخل رأسا والا ن أرادوا القسمة من أخيهم الكبير فهل يقسم جميع ما تركه الاب بين ورثته بالفريضة الشرعية مما كان يورث دون ما أحدثه الاخ الكبير من كسبه الخاص به لنفسه مما اقترضه وتداينه ويميز وحده حيث لم يكن فيه شئ من مال الاب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) تقسم التركة ونماؤها بين جميع الورثة البالغ والقاصر بالفريضة الشرعية ولا يدخل فى ذلك ما جده الاخ الكبير من كسبه الخاص به وسعيه بانه فاده والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة بنين ولم يترك شيا فصار البنون فى معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهم كسب مميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهم من كسبهم وسعيهم سيوية يشترون به بعض مواش وأمتعة لانفسهم خاصة ثم بعد ذلك طلب أحدهم القسمة فاراد البعض ان يختص بشئ زائد عن الآخر بدون وجه شرعى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تحصل لهم من كسبهم سيوية بينهم ثلاثا وهل اذا صرف اثنان منهم قدرا من المال المشترك بينهم فى زواج أخيهما الثالث وتبرع به له لا يكون لهما الرجوع به عليه (اجاب) ما تحصل بكسب الاخوة المذكورين وسعيهم وشرائهم لانفسهم بالسيوية على الوجه المستطوع وملوك لهم سيوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعى وليس لهما الرجوع بما تبرع به والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة وابن وبنيتين بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أرض زراعة مملوكة غير أميرية فهل تكون الارض المذكورة من جملة تركته ويكون للاناث المذكورات أخذ نصيبهن فى الارض المذكورة بالفريضة الشرعية أم لا (اجاب) يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية كل ما تحقق انه مملوك الرقبة للورث وليس للذكر الاختصاص بشئ من ذلك زائد عما يخصه بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن و بنت وزوجة وترك ثلاثة أرباع فدان طين زراعة أميرى

رمضان

١٦

١٢٧١

شوال

١١

١٢٧١

٢٣

١٢٧١



١٢٧١

٣

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

فيه بعض فخل فهل يقسم الفخل المذكور بين الورثة بالفريضة الشرعية دون أرض  
الزراعة فانها لا تجرى فيها القسمة ولا التوارث بل يختص بها الابن وحده حيث كان  
قادر على زراعتها ودفع خراجها (أجاب) ما كان مملوكا للورث كالنخل المذكور يكون  
لجميع ورثته بالفريضة الشرعية ولا تجرى التوارث في أرض الزراعة التي آلت لبيت  
المال الخالية عن النخل وأما المشغولة بالنخل المزروع بحق القرار فهي تابعة لما فيها من  
الخلو فيستحقها جميع الورثة وان لم تكن مملوكة الرقبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجته وعن ابنين وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من مواش وغيرها واستمروا  
من غير قسمة للتركة حتى غت التركة وزادت فهل والحال هذه تقسم التركة مع غنائها  
على الورثة الذكور والاثاث بالفريضة الشرعية وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ  
زائد على ما يخصه بدون مخصص شرعي (أجاب) تقسم التركة وغنائها بين جميع الورثة  
بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
مخصص شرعي كأن يزرع أرضا لنفسه يذرمشترك بينهم بدون اذن باقيةم حتى حصل  
النماء من ذلك فيكون ما تحصل من ذلك له خاصة وعليه ضمان مثل نصيب باقي الشركاء  
من ذلك البذر المشترك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث  
عنه شرعا من دور وغيرها مما يورث ومن جلة ما تركه أطيان فزاعته الاميرية فاستمر  
الابنان في معيشة واحدة بدون قسمة مدة من السنين فزادت التركة ونمت ووجد  
الاخوان طاحونة وساقية بعد موت أبيهما من المال المشترك ثم مات المتصرف منهما عن  
اولاده الذكور وهم رجال بالغون فاستمروا مع العم في معيشة واحدة وزادت التركة  
ونمت زيادة عن أول بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم واحدة والآن يريد  
العم عند القسمة الاختصاص بشئ من المال المشترك بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب  
لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم مشتركا بينهم بين العم وأولاد أخيه بالسوية حيث  
لا مال لاحد خاص به ولا يميز وحده وليس لاحد الاختصاص بشئ بدون وجه شرعي  
(أجاب) يقسم جميع ما كان بأيديهم معا هو مشترك بين العم وأولاد أخيه فالعم النصف  
والاولاد أخيه النصف اذا تحقق ما هو مسطور في السؤال وليس لاحدهم الاختصاص  
بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاده في  
معيشة واحدة والرجل المذكور كسب مئزر مخصوص به دون أولاده فاشتري بعض  
عقار من ماله الخاص به لنفسه دونهم وحاز بعض أرض زراعية من جماعة آخرين  
لنفسه واضيفت باسمه وصار يتصرف في ذلك وحده مدة من السنين ثم بعد ذلك  
طلب احدهم القسمة وأراد ان يشارك ابن عمه فيما حازه من الاطيان لنفسه وما  
اشتراه وحازه من العقار من ماله لنفسه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة  
الشرعية لا يكون لاولاد العم مشاركة ابن عمهم فيما حازه من الاطيان وما اشتراه وما

حازهم من العقار من ماله الخاص به (اجاب) اذا تحقق ان للرجل المذکور كسبا خاصا به وانه اشترى بعض العقار المذکور من كسبه الخاص به لنفسه واستقط له خاصة منفعة تلك الارض لا يكون لاولاد عمه والحال ما ذكر مشاركته فيما هو خاص به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك بما يورث ومن جلة ما تركه اطيان زراعتيه الاميرية فاستمر البنون في معيشة واحدة مدة من السنين الى أن مات احدهم عن اولاده الذکور فاستمر واعم عيهم مدة والا تطلبوا القسمة فهل يقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركا بينهم من الاموال اثلاثا بين البنتين واولاد اخيهما واذا كان لاحد البنتين ابن واراد ان يأخذ حصة في المال لا يجاب لذلك حيث لم يكن له مال خاص به ولا مميز وحده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم جميع ما كان مشتركا بين الورثة المذکورين من الاولاد والموالوكه لهم بطريق الارث مما تجرى فيه القسمة بينهم على قدر انصباهم في الميراث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والولد اذا كان في عائلة أبيه معين له في الاكتساب يكون جميع ما تحصل من كسبه المذکور لابييه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد مع أبيه في معيشة واحدة واذن له أبوه في التصرف معين له وصار يتصرف في مال أبيه مدة ويريد الولد الآن الاختصاص بمال أبيه ويمنع أباه منه فهل اذا ثبت ان المال لابييه وانما تصرف فيه باذنه لا يسوغ له الاختصاص به ويكون جميع المال لابييه مادام حيا (اجاب) ليس للابن المذکور الاختصاص بمال أبيه ويكون المال المتحصل من كسبه وهو في عائلة أبيه معين له في هذا التكسب مختصا بالاب لم يثبت اختصاص الابن به بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قر يمين في معيشة واحدة وبأيديهما أرض زراعية مشتركة عن الآباء لاحدهما الربع وللآخر مع اخوته الباقي والا تحصل بينهما نزاع ومشاجرة فطلب من له الربع أخذ ذريته وانفرد به فذعه الثاني منكر او جاحدا الحق فهل اذا كان حقه ثابتا عن أبيه في الارض المذكورة يكون له اخذه ولا عبرة بالانكار المذکور كور لاسيما وان هناك حجة شرعية بالاشتراك ثابتة المضمون (اجاب) اذا تحقق بوجه شرعي ان لهذا الرجل الربع شائعا في تلك الارض لا يكون لباقي شركائه منعه من الانتفاع بنصيبه على وجه الشرقة أو المماثلة براض الجميع ولا تجرى القسمة في أرض الزراعة الاميرية جبر الاذلة لث فيها المزارعيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه في معيشة وحده مدة واشتغل بالزراعة في أرض الغير وحاز أشياء من كسبه الخاص به من مواش وغيرها حال انفردته ثم مات الاب عن زوجته وعن خمسة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأشباه وغير ذلك فاخذ الابن المذکور ارمه واثنين من اخوته في عائلته ومكثوا معه مدة ثلاث سنين والا تطلب الاخوان المذکور ان القسمة ومقاسمة

الاخ فيما اشتراه وحازاه من كسبه حال انفراده عن أبيه فهل اذا كان بيده ويميز او حذره  
لا يجابان لذلك ويتقسم جميع ما تركه الاب بين ورثته بالفريضة الشرعية دون ما حازاه  
الابن حال انفراده عن أبيه فانه يختص به اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ما حصله الابن  
المذكور حال انفراده عن أبيه واخوته عن كسبه الخاص به لنفسه يكون مختصا به  
وامس لايه واخوته مشاركتهم فيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويتقسم جميع ما هو  
متروك عن الاب مما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم  
(سئل) في أخوة مع بعضهم في معيشة واحدة اجتمع مال من كسبهم تحت يد أخيه  
المتصرف عليهم فاشترى من المال المشترك بينهما وبين اخوته حصصة في طاحونة وجانب  
أرض زراعية وكتب ذلك لنفسه خاصة في وثيقة فهل يكون المشتري من المال المذكور  
له خاصة وعليه ضمان نصيبهم مما دفعه في ثمن ذلك حيث اشهد بدينه شرعية في الوثيقة  
المذكورة (اجاب) اذا اشترى احد شركاء المالك من المال المشترك بينهم شيئا لنفسه خاصة  
بدون وكالة عن باقي شركائه في ذلك يقع الشراء له وعليه ضمان نصيب شركائه من الثمن  
المدفوع من المال المشترك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين انفردا عن أبيهما في معيشة  
وحدتهما واشتغلا بالزراعة وغيرهما مدة وحازا اشياء من كسبهما الخاص بهما من مواش  
وغيرها حال انفرادهما ثم حصل لايهما مرض وصار لا قوة له على التكسب فاحذره  
الابنان عندهما في عائلتهما رافة به ثم بعد مدة مات عن الابن المذكورين وعن بنت  
ولم يترك شيئا يورث عنه فهل اذا أرادت البنت مقاسمة الاخوين فيما يابديهما من المتاع  
والاموال التي حازاها من اكتسابهما حال الانفراذ لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا  
يكون ما يابديهما تركة عن الاب (اجاب) نعم ليس للبنت ذلك ان كان الواقع ما هو  
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وعن أخيه واولاد  
أخ وعن أرض زراعية اميرية وأما كن وكان الجميع في معيشة واحدة وهو الرئيس في  
التصرف عليهم مدة حياته فبعد موته صار المتصرف عليهم أحدا ولاد الميت المذكور في  
حال حياة عمه فكث معه المذكور مدة عشر سنين وتوفي وترك اولادا وللتصرف  
المذكور كسب معلوم مشهور من تجارته وزراعتة خلاف أطيانهم وله ايضا خدمة  
بالميرى بما هيبة فحدد أطيانا وأما كن ومواش وجنائن في بلده وغير بلده من ماله الخاص  
به لنفسه منها بوضع اليد المدة الطويلة ومنها مشتري بالثمن ودفعه من يده ايدا البائع وكان  
في وقت الشراء لما ذكر بعد عقد البيع ودفع الثمن يقول لاحد اولاد أعمامه خذ البائع  
وتوجه به الى فقيه لا شغاله بتجارته وخدماته المذكورين فيقول ابن العم للفقيه اكتب  
اسماءنا جميعا بالحجة فيكتب اسماءهم حسب طلبه بغير اذن المشتري الدافع للثمن من جهل  
الفقيه وبعد ذلك يضع ابن العم الحجج تحت يده والحجج التي تكتب بحضور المشتري  
المذكور تكتب باسمه خاصة وبني بناء من ماله الخاص به لنفسه وانقرض اخوته

سنة

محرم

وتركو الاولاد اقاصرين عن درجة البلوغ وكذلك اولاد اعمامه انقرضوا وتركو الاولاد بالغين وجدوا عقارا لانفسهم وكلما يتوفى احد منهم يرثه اولاده وكل من اولاد الاعمام واولاد الاخوة جدد املاكا من عقار وغيره لنفسه خاصة ولم يتعرض المتصرف المذکور لاحد منهم فيما جددته وفيما ورثه عن أبيه واستمرت هذه الحالة مدة طويلة تنوف عن خمس واربعين سنة فبعد المدة المذكورة ارادوا القسمة ولم ينعقد بينهم مجلس شرعي وكل منهم اخذ قدر من الاطيان والسكن الى حين عقد مجلس شرعي واجراء القسمة بينهم باخذ كل منهم استحقاقه بالطريق الشرعي والآن يريدون القسمة ويطلبون ان يقسموا جميع ماذكر من اطيان اميرية واماكن وجنائن ومواش واشجار مع ان الاشجار المثمرة والغير المثمرة اشترها المتصرف المذکور من ماله لنفسه من كسبه وتجارته واستاجر

١٢٧٢

١٩

انصارا على غرسها فالحكم (اجاب) اذا ثبت المتصرف اختصاصه بما يدعي انه مختص بطريق شرعي لا يكون لاقاربه المذکورين مشاركة في ذلك ولا مقاسمة فيه اذا كانت اليد للكل والا كان مشتركا بين الجميع ومن بيده منهم شيء خاصة فالقول له فيه يمينه لينة على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث زوجات وخلف من حدة منهن اربعة ذكور وخلف من الثانية ذكرا وانثى وخلف من الثالثة بنتين وترك

صفر

ورث عنه شرعا من دور ونخل وساقية محفوفة بالاشجار وارباع جام وثلاثة قرار يربط ظاحونة ونورج وبقرتين وقطعة ارض ووضع زوجة من يدها على تركة الزوج ومرف فيها وتلفت من ذلك شيئا كثيرا فهل والحال هذه اذا اراد كل من الورثة النمة واخذ ما يخصه بالوجه الشرعي تجبروا على ذلك وتكون مطالبة بما اتله اذا زاد عما يخصه بعد القسمة الشرعية حيث ثبت ذلك للورثة بالوجه الشرعي

١٢٧٢

٩

(اجب) يقسم مال الميت الذي يورث عنه شرعا القابل للقسمة بين جميع ورثته بالفريضة الشرة وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وماله احد الورثة من المال المشترك يكون مضمونا عليه اذا تحقق جميع ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اطيان وفيها ساقية واشجار ورثها عنه اولاد القصر وباقي ورثته وفيهم ابن بالغ فاشترى اطيانا اخرى بالاشتراك مع اجني واحتاجا الانتفاع بماء الساقية فحصر اخلا وجدها في قنطرة تها بما لهما ولم يكن ذلك باذن الوصي الذی على القصر ولا باذن البالغ من باقي الورثة فهل تكون تلك الساقية باقية على ملك ادبائها لا يخرج بهذا الترميم الحاصل من الاجني والابن البالغ عن ملكهم والحال

١٢٧٢

١٠

ما ذكر (اجب) نعم لا يخرج تلك الساقية عن ملك ملاك ملاكها بمجرد ترميمها قنطرة على الوجه المستطوع تكون باقية على ملكهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وبنين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش فاستمر الجميع في معيشة واحدة ثم مات احد البنين عن ابنين وبنين جميع قصر فهلكت الدار

صفر سنة

١٦

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

ربيع الاول

١

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

بأكل البحر وماتت المواشي بالحادث الذي حصل في المواشي وانقر دكل من الأبناء الثلاثة في معيشة وحده مع عياله فأخذ أحدهم اولاد أخيه القصر في عياله ورباهم شفقة وخوفا عليهم من الضياع وحفظ ما تركه أبوه لهم والآن طلبوا الانفراد وقاسمة العم في متاعه الخاص به الذي حازه من كسبه حال انفرادهم وحده بعد العزلة فهل لا يجابون لذلك ولا يكون لهم الا ما تركه أبوهم حيث كان معلوما ومميزا وحده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس لاولاد الاخ المذكورين معارضة العم فيما ثبت اختصاصه به والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير ذلك مما يورث فوضع البنون المذكورون أيديهم على تركه أبيهم وصاروا يعملون فيها سوية وهم في معيشة واحدة وليس لأحدهم كسب مما يخص به من الآخر الى أن مات أحدهم عن ابنين فغلب الابنان أخذ ما يخص مورثهما من المال المشترك الذي تحت يد عميهما فهل والحال هذه يجابان لذلك واذا أراد ابنا الاخ أخذ شيئا من ذلك عما يخص أباهما من المال المشترك لا يجابان لذلك وليس لأحدهم أن يختص بشيء من ذلك عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي (أجاب) نعم يكون لابني الاخ المذكورين أخذ ما آل اليهما بالارث عن أبيهما من المال المشترك المذكور وليس لأحد الشركاء المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شرعيين في بيع السكتان وشراؤه اتجرا مدة ثم حصل بينهما نزاع ففقد اسبابا ونجا أصابا بحضرة جمع من المسلمين وزاد لأحدهما عند الآخر قدر مائة درهم من الدراهم من مال الشركة والتمزم له بدفعه بعد أيام ثم طلبه منه فأنكر الاشتراك والتعاسب وجحد حق شر يكه جحدا كليا فهل اذا كان كل من الاشتراك والتعاسب ثابتا بالبينة الشرعية يكون له مطالبة بحقه الذي عنده ولا عبرة بانهكاره له (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان لأحد الرجلين المذكورين عند الآخر قدر مائة درهم من مال الشركة المذكورة يكون له مطالبة به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغين وترك دورا واطيانا ومواشي فصار الجميع في معيشة واحدة من غير قسمة التركة وأحدهم يتصرف على الجميع من غير إذن أخويه ومن غير إذن قاض ثم مات أحدهم عن ابن فصار هذا الابن يشتغل مع عميه كواحدة منهما فهل اذا أراد هذا الابن قسمة التركة اثلاثا يجاب لذلك واذا ادعى العم المتصرف انه حاز بعض الاطيان غارقة من مال نفسه يصدق بميمته عند عجزهم عن البينة (أجاب) يقسم ما تركه الميت مما يورث عنه شرعا بين ورثته بالقرينة الشرعية فما أصاب ابنه الذي مات بعده يكون لولده حيث لا وارث له سواء وليس لأحد الورثة المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك عما يخصه في التركة والاطيان بدون مخصص شرعي وما كان تحت يد الجميع فالقول قولهم فيه انه لهم فان ادعى أحدهم



الاختصاص بشئ منه امر باثباته والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن كل منهما له نصف المال يتجران مع بعضهما بعهما وما لهما على ان مانض من الربح يكون بينهما ناصفة فالتجران مع بعضهما مدة وكل مانض من الربح يقتسمانه على ما شرط بينهما و بعد مدة حصل خسر فتعاسبا مع بعضهما وخص كل واحد منهما في الخسارة ثلثمائة قرش وانفسخت الشركة على ذلك ثم مات أحد الشر يكتن عن قصر ولهم أم وصى عليهم تريدان تازم الشريك الآخر بالخسارة فهل والحال هذه لا تجاب الوصي المذكورة لذلك (اجاب) ليس للوصي الزام الشر يك بالخسارة جميعها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد ذكور ومنها وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فتزوجت المرأة باخ لليت وأتت منه بابن وبنت ثم طلقها في صغرها فذهبت بهما الى أولادها فرباهما الاخوة للام شفقة عليهم مع وجود أبيهما وعدم سؤاله عنهما ثم ماتت البنت وتزوج الابن ثم مات عن أولاد قصر ولم يترك شيئاً يورث عنه فرباهم اخوة أبيهم لأمه ابتغاء وجه الله تعالى والآن طلبوا العزلة بعد التربية ومشاركة الذين ربوهم فيما بأيديهم من الاموال الخاصة بهم فهل لا يجابون لذلك شرعاً حيث لم يكن لأبيهم مال خاص به ولا مشترك ولم يترك لهم شيئاً اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي (اجاب) ليس لأولاد الاخ لأم المذكورين مشاركة اعمامهم فيما هو خاص بهم بدون وجه شرعي بوجوب ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة عقدوا شركة عنان واذنته في التصرف والبيع والشراء في الخيل فاشترى وباع في الخيل مدة وربح المال وقسم الربح بينهما على قدر مال كل منهما من المال ولم تفسخ الشركة ثم اتجر الرجل المذكور واشترى من مال الشركة خيلاً وماتت عنده بأقفة سمها وبقية من غير تعد ولا تغريم منه في ذلك فهل يكون ما هلك من الخيل المذكورة عليهم مسوية بقدر المالين ولا يلزمه ضمان شئ مما هلك من ذلك للمرأة المذكورة ويصدق الشر يك في ذلك بيمينه (اجاب) نعم يكون ما هلك من مال الشركة المذكورة بدون نفر يط وتعد على الشر يكتن بقدر المالين اذا الوضعية على حسب المال مطافاً سواء شرطاً ذلك أو سكتاً أو شرطاً خلافاً له واء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين مات أحدهم في حياته عن ابن صغير ولم يترك له شيئاً يورث عنه ثم مات الاب عن بنيه الاربعة وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية فاخذ أكبر البنين ابن أخيه الصغير ورباه مع العائلة شفقة عليه والآن بلغ الصغير وطلب العزلة من اعمامه ومشاركتهم فيما بأيديهم من الاموال الخاصة بهم عن أبيهم فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن لأبيه مال خاص به ولا مشترك ولم يترك له شيئاً يورث عنه ويمتنع من منازعة اعمامه فيما بأيديهم من الاموال

١٢٧٢

٣٠

ربيع الثاني

١١٧٢

٥

١٢٧٢

١٠

الخاصة بهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس لابن الاخ المذكور مشاركة اعمامه فيما هو خاص بهم من الاموال التي بايدهم بدون وجه شرعي يوجب مشاركتهم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش ونخيل وطواحين وغير ذلك مما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اطيان زراعتة الاميرية التي بعضها أثر والبعض بالرهن على ديون دفعها الرجل لا وباب الاطيان فهل يكون للبنت اخذ حقتها في جميع ما تركه الاب بما كان يورث وفي الدين المدفوع على الاطيان من أبيها (أجاب) نعم للبنت اخذ ما يخصها بالقرينة الشرعية في جميع ما هو مختلف عن أبيها مما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك الديون التي بذمة ارباب الاطيان الثابتة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة ولهما ابن أخ بالغ معهما في المعيشة الجميع يتجرون ويبيعون ويشترون سوية فحصلوا اموالا من كسبهم من عقار ونحاس وفرش وغير ذلك ويريد أحد الاخوين عند القسمة الاختصاص بشئ من المال المشترك فزيادة عن غيره فهل لا يجب لذلك شرعا ويقسم جميع ما كان بايدهم وما كان مشترك كابنهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ من ذلك بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا كان كل من الاخوين وابن اخيهما مستقلا بنفسه واختلطوا واشترى كوا في الاعمال لا تقسم ولا يميز كسب احدهم عن كسب الآخر يكون المتحصل من كسبهم بينهم سوية ولا يختص احدهم به ولا بزيادة على الآخر وان تفاوتوا في العمل قلته وكثرة بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة اطيان أميرية وعملك داراو بعض مواش فولد له ثلاثة بنين فرباهم في عائلته وصاروا معينين له في الزرع والعمل ثم ان عزل احدهم في معيشة خاصة به وأراد اخذ شئ من والده قهر أعنه متعللا بأنه كان يعينه في العمل وانكسب فهل لا يجب لذلك ولا يجبر ابوه على دفع شئ من ذلك حيث كان الواقع كذلك (أجاب) ليس للولد المذكور اخذ شئ من مال أبيه بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة ارباع بيت والربع الآخر حصل به خلل فاراد مالك الاكثر بناءه البناء الضروري واذن مالك الربع بالبناء فبني حكم الاذن فهل اذا ثبت الاذن يكون للباقي مالك الثلاثة ارباع الرجوع عليه سيما انه لا يتوصل لحقه ولا ينتفع به الا بهذا البناء (أجاب) اذا ثبت الاذن من الشريك لشريكه في عمارة المشترك بالوجه الشرعي وصرف المأذون له في تلك العمارة قدر ما معلوما على مقتضى الاذن يكون له الرجوع على شريكه الاذن بما قابل حصته من تلك العمارة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة أولاد دعم في معيشة واحدة حصلوا بكسبهم وبزراعتهم في ارض أصولهم مواشي وعقارا وغير ذلك فهل اذا طلبوا القسمة فيما حصلوه بكسبهم من ذلك يجابون

٢١ ١٢٧٢

جمادى الاولى

١٠ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جمادى الثانية

٣ ١٢٧٢

١٢٧٢

١١

لذلك واذا اشترى أحدهم بعض عقار ودفع ثمنه من المال المشترك وكتب حجة الشراء باسمه خاصة يكون ضامنا لنصيبهم من ذلك (اجاب) اذا تراضوا على القسمة ولا مانع بقسم ما ذكر بينهم على حسب انصباهم وان طلب البعض دون الباقي يقسم المال المشترك بينهم المملوك الرقبة ان اتفّع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع السابق وما اشتراه أحد شركاء الملك لنفسه بدون وكالة عن الباقي من المال المشترك بينهم يكون له وعليه ضمان انصبا باقى الشركاء من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا من العقار ثم مات كل من البنيتين عن ابن ومات أخوهما أيضا عن ابن قبل القسمة واستمر العقار بيد ابن الاخ فهل اذا مات كل من ابني البنيتين عن ورثة يكون لورثتهما اخذ ما يخص مورثيهما من العقار المذکور حيث كان الحق ثابتا لمورثيهما المذکورين قيمه بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان حق وورثة الابنين المذکورين عن مورثيهما بطريق الارث ثابتا بالوجه الشرعي في العقار المذکور يكون لهم اخذ ما يخصهما منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين بالغين وعن بنتين متزوجتين في حياته وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فحصل الابنان من بعده موت أبيهما من كسبهما حال انفرادهما عن اختيهما أموالا اشترى لانيفسهما بعقارا واطيانا وبناء مساقية ومواشي وغير ذلك ثم مات أحد الابنين عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجتين والآن طلبوا القسمة وتريد الاختان المذکورتان مشاركة الاخ وأولاد أخيهما فيما اشتراه وحازاه الاخوان من كسبهما الخاص بهما حال انفرادهما فهل اذا كان ما ذكر بيد الاخ وورثة أخيه وعمير واحد لا تجابان لذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بنين وورثته بالقرينة الشرعية دون ما حازاه الابنان حال انفرادهما عن الاختين فانه يختص به الاخ وأولاد أخيه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا تجابان لذلك ان كان الامر كذلك ويقسم جميع ما تركه الاب بما يورث عنه شرعا بنين وورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أموالا وله سبعة بنين وعشر بنات الجميع بلغ قسم أمواله بين اولاده الذكور والاناث في حال صحته وسلامته وافرز لكل منهم حصة معلومة وقبض وحاز كل من الذكور والاناث ما اعطاه له الاب واخذ كل نصيبه وانفرد به في معيشة وحده رابقي لنفسه حصة من ماله كاحد اولاده وبعد مدة من السنين ماتت إحدى البنات المذکورات عن أبويها وعن اخت شقيقة وعن باقي الاخوة ثم حدث للاب ابنة بعد موت تلك البنت فهل اذا مات الاب عن بنين والسبعة وعن التسع بنات وعن البنت التي حدثت بعد قسمة الاموال وعن الزوجة يشترك فيما ابقاه لنفسه من ماله وما خصه من تركته ابنته التي ماتت في حياته جميع ورثته وتكون البنت التي حدثت كباقي الورثة فيما تركه الاب وما ابقاه لنفسه وما خصه من تركته ابنته اذا ثبت

١٢٧٢

٢٢

رجب

١٢٧٢

٢

ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) بموت الاب المذكور وعن ورثته المذكورين يكون جميع ما هو باق على ملكه الى يوم موته مشتركاً بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويدخل في ذلك ما ورثه عن بنته التي ماتت في حياتها والله تعالى اعلم (سئل) رجل مع ابن أخيه البالغ الرشيد في معيشة واحدة ولهما عتار ومواش وأرض زراعة أميرية وغير ذلك مشترك بينهما بالسوية ولا بن الاخ المذكور قطعة أرض زراعة أميرية أخرى خاصة به لم تكن من الاشياء المشتركة فباع نصفها من عمه بمن فاتفق مع عمه على ادخال تلك المواشي في الاشياء المشتركة فباع نصفها من عمه بمن معلوم في ذمته ثم أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أرض الزراعة الخاصة به لابن اوكلفت باسمه ووضع ابن الاخ المذكور يده عليها وصار يتصرف فيها بالزرع ودفع المال وبعد مدة أراد العلم الافتراق من ابن أخيه والقسمة وأراد ان يدخل في القسمة المذكورة الأرض التي كانت مختصة بابن أخيه المسقط لابنه وان يجعلها من جملة الاموال المشتركة بينهما فهل لا يجب العلم لذلك حيث كانت تلك الأرض خاصة بابن الاخ وأسقطها لابنه فهو مذکور وعلى العلم القيام بدفع ما بذمته من قيمة تلك المواشي لابن الاخ حيث كانت باقية بذمته (اجاب) نعم لا يجب العلم لذلك والحال ما ذكر وعليه دفع ما بذمته من ثمن ما اشتراه من ابن أخيه حيث كان باقية بذمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع الابنان أيديهما على التركة واستمر في معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهما كسب مميز مخصوص به دون الآخر وكل ما تحصل لهما من كسبهما سوية يشترىان به عقاراً ومواشي وغير ذلك ولا حدهما أولاد في عائلته معينين له أراد أن يجعل لهم جزءاً من المال المشترك بينهما وبين أخيه فهل لا يجب العلم لذلك حيث كانوا في عائلته معينين له ويقسم المال المشترك بينهما مناصفة وليس لاحدهما ان يختص بشئ زائد دون الآخر (اجاب) المال المكتسب بسعي الاخوين المذكورين مشترك بينهما بالوفاة وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وليس لأولاد أحد الاخوين المعينين له في ذلك الذين هم في العائلة شئ مما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين جماعة بالميراث عن آباءهم لرجل فيها الربع ولا بن عمه ثلاثة فراريط واشبع بلد فيها حصة أيضاً وهي بيد آباءها الى الآن يستعملونها جميعاً بالمهاياة والآن أحد الشركاء منع باقي الشركاء منها بسبب انه شيخ باد وذو قوة فهل اذا كان الحق ثابتاً لهم فيها لا يجب لذلك ويمنع من منازعتهم في حقوقهم بدون وجه شرعي واذا تعلل على الشهود بانهم غرماء واعداً له لا عبرة بالتجريح المجرد وتقبل شهادة الشهود حيث كانت مطابقة لدعوى المدعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الساقية ثابتاً لجميع الشركاء المذكورين بطريق شرعي لا يكون لاحدهم منع الباقي من

الاتفاق بنصيبه بدون وجه شرعي ولا ترد شهادة العدول بمجرد تعلل الخصم بانهم أعداء له بدون اثبات عداوة دنيوية تمنع قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وما في أيديهما من المال مشترك بينهما وليس لأحدهما مال خاص به دون الآخر فأت أحدهما عن أولاد وزوجة وأم فهل يقسم المال المذكور مناصفة بين الأخ الحي وورثة الميت بالفريضة الشرعية والحال هذه وهل ان ثبت ان أحدا من الأخوين اشترى من المال المشترك بينهما بعض مصاغ لنفسه ليزين به زوجته يكون للأخ الآخر أن يضمه نصفه حيث كان مدفوعا من المال المشترك (أجاب) اذا كان هذا المال مشتركا بين الأخوين المذكورين يقسم بينهما فما أصاب الحي فهو له وما أصاب الميت يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية واذا اشترى أحد شرى يكي الملك شيئا لنفسه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهما ضمن حصته شرى يكيه من ذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في أبناء أخوين شقيقين بأيديهم أموال مشتركة بينهم عن أبيهم من عقار ومواش وأطيان زراعية وأميرية وغير ذلك استمر الجميع في معيشة واحدة بدون قسمة مدة من السنين وحاز بعضهم أطيانا ومواشي لنفسه من ماله الخاص به غير أطيان العائلة وعند القسمة يريد المتصرف على العائلة الاختصاص بشيء من الأطيان المشتركة متعللا بحيازة بعضهم الأطيان المذكورة التي حازها لنفسه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم بالسوية من عقار وأطيان وغير ذلك ويأخذ كل منهم ما يخص أصله وما حاز به بعضهم من الأطيان غير الطين المشترك هل يختص به أو يكون مشتركاً (أجاب) ليس لأحد الأبناء المذكورين الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من الأشياء المشتركة بينهم بدون تخصص شرعي والمختص بأحدهم بوجه شرعي لا يكون لغيره مشاركتة فيه بدون موجب للاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مشتركين في معيشة واحدة ولهما أرض مشتركة بينهما مناصفة ودار مشتركة كذلك ومواش وساقية فأت أحدهما عن ابنين قاصرين ووضع العلم يده على الأشياء المشتركة المذكورة وزرع الأرض لنفسه من المحبوب المشتركة بينه وبين أخيه بدون وصاية على أولاد أخيه واستمر كذلك مدة وحصل من كسبه المذكور ومن بعض صدقات ترد يقبضها العلم المذكور أموالا فلما بلغ ولد أخيه أرادا مشاركتة فيما حصله المذكور بكسبه المذكور فهل يكون لهما ذلك أو يكون مختصا به العلم وعليه ضمان ما خصه من المحبوب المشتركة بينهم التي بذرها الأرض المذكورة لنفسه وانما يكون لهما نصيب أبيهما فيما كان موجودا وقت موته من أرض ودار وأشجار وساقية وجوب فقط وليس لهما شيء مما زاد من كسب عهده المذكور على الوجه المسطور (أجاب) نعم ليس لهما شيء مما زاد بكسب عهده المذكور على الوجه المسطور وعليه ضمان ما استهلكه مما خصه في المحبوب المشتركة بينهم التي بذرها



الأرض لنفسه بلا وصاية ولا إذن شرعي ولهما بعد بلوغهما بصقة الرشد الاستيلاء على نصيب أبيهما عما كان موجودا وقت موته اذا انحصر ميراثه فيهما مع ما يخصهما في غائته كما اذا انتجت المواشي وزادت الاشجار مثالا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وبايديهم مال مشترك بينهم فاخذ أحدهم جزءا منه واشترى به أرض زراعية أميرية لنفسه من أربابها بلفظ الاسقاط والترك الاختياري بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون وذلك بحضور بعض اخوته ومشاهدته لذلك والحال انه لم يكن متصرفا على اخوته ولا مأذونا له منهم ولا وكلاء عنهم في ذلك والآن تريد الاخوة مشاركتهم في الأرض المذكورة متعللين بأنه دفع عن الأرض المذكورة من المال المشترك بينهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور ويكون الحق في الأرض المذكورة للمسقط له خاصة دون اخوته وعليه ضمان نصيب ما يخص اخوته من المال المشترك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مشاركة للاخوة مع المسقط له المذكور في تلك الأرض ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي وعليه ضمان انصباهم مما دفعه من المال المشترك بينهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انعزل عن أبيه في معيشة على حدة حصل كسبا خاصا به مات الأب عن ورثة ثم مات الرجل المذكور عن ورثة فاراد ورثة الأب مقاسمة ورثة الابن فيما اكتسبه حال انفراده عن أبيه فهل اذا كان الرجل المذكور معزولا عن أبيه وله كسب خاص به حال انفراده قبل موت والده لا يكون لورثة الأب معارضة ورثة الابن فيما اكتسبه مورثهم حال انفراده ويكون لورثة الابن المذكور طلب ما يخص مورثهم فيما تركه أبوه بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم ليس لورثة الأب مشاركة ورثة الابن فيما اكتسبه لنفسه خاصة بعد انفراده عن أبيه ولهم أخذ نصيب مورثهم من تركه أبيه الميت قبله بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتجر في ماله وله ولدان بالغان معه في معيشة واحدة أفرز كلا منهما بمقدار من ماله ليتجرفيه ويعينه على تحصيل المعاش وتكثير الكسب ولم يصرم منه قليل لواحد منهما ولا لجمعه وعهما في شيء من ذلك والآن بعد مضي مدة على هذا النمط يريد ان يستقلا لهما وان يتفرد كل بما عنده من مال أبيه وبما اكتسبه من ارباح ذلك فهل لا يكون لهما ذلك ويكون جميع ذلك لابيهم خاصة دونهما (اجاب) اذا كان الولدان المذكوران في جلة عيال الأب ومعينين له في اموره وأحواله وصناعة الجميع متحدة ولا يعرف لهما مال سابق وحصولا بكسبهما في هذه الحالة على سبيل الاعانة لابيهم اموالا يكون جميع ما حصله بكسبهما على هذا الوجه ملكا لابيهم لا شيء لهما فيه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة في معيشة واحدة وفي الحماكم أحدهم شيخا على بلدهم وعين له أطيانا يزرعها وأنفارا يسوسهم فلم يرض أبوههم بذلك وهرب من البلد فزرع الشيخ الاطيان مستعينا باخوته وغيرهم وبحث على أبيهم حتى وجده ورده الى

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٣

١٢٧٢

٢٤

البلد فلم يرض بمعاشرتهم وانعزل عنهم بزوجه مكنتها بطين له على قدر حاله ما حتى توفي وصار الشيخ المذکور كل ما يتجدد له من ربح تلك الزراعة يشتري به اطيانا وغيرها ويكتب حججها باسمه خاصة واشتهر بين الناس بالاكتساب من بين اخوته والحال انهم في معيشة واحدة الى الآن ما عدا واحدا فقد عزل عنهم سابقا وادالآن اثنان منهم مقاسمة الشيخ في الاطيان التي عينت له وجميع ما يتجدد له من ربحها لانهم في معيشة واحدة في حياة والدهم ومعينون له في العمل واداد الشيخ منعهم من ذلك لان الاكتساب له خاصة وهم معينون له كالا جانب فما الحكم في ذلك (اجاب) ليس للاخوين المذکورين مقاسمة اخيهما المولى شيخنا في الاطيان المعينة له خاصة من قبل المحاكم بدون وجه شرعي واذا ثبت كون اخوته المذکورين عائلة عليه واهلهم في كل ما يفعلونه اليه وهم معينون له في الكسب فالمال كله له والقول قوله فيما لديه بمينته حيث كان في هذه الحال منفردا عن ابيه وان كان كل من الاخوة الاربعة مستقلا بنفسه ولم يكن لهم مال واشترى كوا في الاعمال وحصلوا بكسبهم اموالا فهي بين الاربعة سوية والله تعالى اعلم (سئل) في علو ملكه رجل وآخر ملك سفله فانهدم السفلى والعلو معا والآن يريد صاحب العلوان يجبر صاحب السفلى على بناء سفله لاجل ان يبني مكانه فوقعه حسب ما كان وصاحب السفلى يمنع من ذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب السفلى على البناء لاجل بناء صاحب العلو حيث وقع من غير تعد منه (اجاب) نعم لا يجبر صاحب السفلى على بناء سفله الذي انهدم بلا صنع منه لعدم التعدي لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذي العلوان يبني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفلى من بنائه ليتوصل الى حقه وله ان يمنع صاحب السفلى من ان يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما انفق على السفلى بالتعا ما بلغ ان يبني باذنه او اذن القاضي والاربع بقيمة البناء يوم بني والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال عقدوا شركة في التجارة ولا حدهم النصف في رأس المال ولكل من الآخرين الربع ودفعوا المال لاحدهم ليعمل فيه باذن الباقين وما نض من الربح يقسم بينهم على قدر المال ورأس المال باق تحت يد الشريك الثالث ليتجرف فيه باذنهم فاشترى به بعضه سمما وباقيه في داخل جيبه فسرق منه من غير تعد وتقریط فهل يصدق الشريك في السرقة منه بمينته حيث لم يحصل منه تعد أو تقریط في ذلك (اجاب) القول قول الشريك في دعواه ضياع المال اذ لم يكن خائنا ولا يضمن ما ضاع اذ لم يوجد منه تعد أو تقریط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين عقدوا شركة عنان على مبلغ معلوم من الدراهم واحدهما ماله اقل من الآخر واشترى به بضاعة ومات احدهما قبل بيعها وقبل ظهور الربح فهل تنسخ الشركة بموت احدهما وما ظهر من الربح في البضاعة المذكورة يكون للحي ولا شيء فيه لورثة الميت (اجاب) نعم تنسخ الشركة بموته والعامل بعده كالغاصب فما

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

ربح من حصة نفسه يطيب له وما ربح من حصة الميت يتصدق به كما في الاتقروى والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد ويدينهما أطيان وأموال مشتركة بينهما ولا حدهما أولاد فأتى الأولاد عن أولاده المذكورين فاستمر بعضهم مع عمه في المعيشة والسكنى واستقل اثنان منهم في السكنى بدار على حدة ومعيشة على حدة ومع ذلك بقي الجميع في العمل والتنمية في ذلك المال المشترك بين أبيهم وعمهم إلى أن زاد يعمل الجميع وسعهم ومع ذلك اكتسب الاثنان اللذان انفردا كسبا خاصا بهما خارجا عن المال المشترك بزراعة أراض أخرى يستأجرانها ويرعانها بأنفسهما وبإعانة أناس اجانب لهما وحصل من كسبهما الخاص بهما أرضا لأنفسهما وأموالا كذلك خلاف ما يستحقانه في مال أبيهما وهما يكتسبان مع عمهما وباقي أخوتهم ويسعيان معهم في المال المشترك بين العم وأبيهم فهل حيث كان الأمر كذلك يكون لهما أخذ ما يخصهما من حصة أبيهما في المال المشترك مع عمهما المذكور ولا يكون لهما مشاركتهم فيما هو خاص بهما من الأموال والأشياء التي حصلها بكسبهما وسعيهما الخاص بهما خارجا عن المال المشترك المذكور (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه مشترك بين أبي الأولاد المذكورين وعمهم يكون للأولاد المذكورين الاستيلاء على نصيبهما منه حيث لا مانع وليس للعم مشاركتهم فيما هو خاص بهما والمحال ما ذكره والله تعالى علم (سئل) في رجل له ابنان منفردان في معيشة واحدة وكسب واحد دون أبيهما صار ايعمالان ويكتسبان سووية وكل ما تحصل لهما من كسبهما يشتريان به بعض مواش وامتعة وغير ذلك لأنفسهما خاصة واستمر على ذلك مدة إلى ان مات الأب عن زوجتين وبنيتين وعن ثلاثة ذكور وترك ما يورث عنه شرعا فإراد باقي الورثة ان يجعلوا ما تحصل للأبنين المذكورين من كسبهما وحازاه في حال حياة أبيهما لأنفسهما ميراثا عن الأب فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ويكون ما اكتسبه الابنان وهما في معيشة واحدة على حدتهما دون أبيهما لهما خاصة ولا يكون ميراثا عن الأب وليس لاحد من الورثة معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يكون ما ذكر لهما خاصة ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وأشجار وغير ذلك ومن جملة ما تركه أطيان زراعتة الامسية فوضع الكبير من البنين يده على التركة دونهم مدة وللابن المذكور كسب خاص به فحاز من كسبه أشياء من عقار ومواش وأطيان زراعتة وغير ذلك حال انفراده وعند القسمة طلبوا ادخال ما حازوه واشترأه في تركة الأب فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما ثبت انه تركه عن أبيهم بالطريق الشرعي (اجاب) ما حصله الابن المذكور من كسبه الخاص به لنفسه لا يكون تركه عن أبيه فليس لباقي أخوته ادخاله في قسمة التركة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٢

٢٠٦

١٢٧٢

٢٩

ذى الحجة

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

١٧

له ولدان أحدهما بالغ والثاني قاصر فانقرض الابن البالغ عن أبيه في معيشة وحده وحاز قطعة ارض من كسبه الخاصة به وكتبها باسمه ثم بعد ذلك مات الاب عن الابنين المذكورين وترك اطيافا فتقسمها الابنان فهل اذا أراد الابن الذي كان قاصرا بعد بلوغه منازعة الاخ فيما حازه من الارض حال انفراده عن أبيه لايجاب لذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة وأولاد ابن ذكور واناث بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير ذلك ومن جملة ما تركه اطيافان زراعتا الاميريه التي بعضها فلاحه وبعضها بالرهن فصار البالغ من أولاد الابن يتصرف على العائلة مدة من السنين وهم في معيشة واحدة والآن بلغ القصر من أولاد الابن المذكور وطلبوا القسمة فادعى المنصرف منهم بان عليه دين لانا وس يريد أن يلزم من كان قاصرا منهم بجزء منه فانكر دعواه الدين فهل لايجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركا بينهم بالطريق الشرعي ولا يكون لاحد منهم الاختصاص بشيء من التركة بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس للمتصرف الزام باقي الورثة بما لزمه من الدين خاصة بدون وجه يوجب ذلك ويقسم المال المشترك المملوك لهم بينهم على حسب انصابتهم فيه وليس لاحد منهم الاختصاص بشيء رائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من الرجال اتفقوا مع بعضهم على أن يشتغلوا في صنعتهم سوية على قبول الشركة وكتبوا بذلك كتابة ثم حصل بينهم منازعة وفسخوا عقد الشركة قبل العمل بسبب انهم كانوا متكئين على أن يأخذوا ادواهم من جهة للشغل فتعطلت وصار كل منهم في طريق وحده وانقرض أحدهم يشغله مع اتباعه في تلك الصنعة مدة والآن يريد من كان اتفق معه محاسبته ومشاركته فيما كتسبه من ماله الخاص به متعللا بالاتفاق الاول فهل لايجاب لذلك شرعا اذا ثبت انهم فسخوا عقد الشركة بعده ويمنعون من منازعته فيما كتسبه من ماله الخاص به ولا عبرة بالتعلل المذكور (اجاب) من المعلوم انه ليس لهم مشاركتة فيما كتسبه لنفسه من عمله الخاص به بعد التفاسخ بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال لهم أخت شقيقة يملكون دارا بطريق الارث عن أبيهم فهدمت تلك الدار فاعطاهم الحاكم دارا يملكونها وهم يمكن الاخوة الاربعة المذكورين من تلك الدار المذكورة فاخذوا الاخوة الاربعة المذكورين انقاض الدار التي هدمت وبنوها في الدار الثانية من مال العائلة وهم في معيشة واحدة الى أن مات الاخوة المذكورون عن ورثة ارادة الاخت المقتسمة في الدار الثانية وأخذ نصيبهم في الدار المذكورة فضعهم اولاد اخوانهم متعللين بان آباءهم وضعوا أيديهم على تلك الدار ومكنهم الحاكم منها ولم تكن أخت آباءهم مع آباءهم وقت تملك الحاكم لهم فيها فهل اذا ثبت

١٢٧٢

٢٤

ذی الحجة

سنة

٢٦

١٢٧٢

٣٠

١١٧٢

محرم

٧

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

ورثة الاخت ان الحاکم ملک تلك الدار للاربعة الاخوة المذکورين بالوجه الشرعی  
 يكون لورثة الاخت أخذ نصيب أمهم من تلك الدار بالطریق الشرعی ولا عبرة بتعلل  
 أولاد الاخوال المذکورين بذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی ان الاخت  
 المذکورة تملك جزأ من الدار المذکورة بطریق شرعی يكون لورثتها أخذ نصيبها من  
 تلك الدار بطریق الارث اذا لم يكن هناك مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في  
 أخوين وابن عم في معيشة واحدة وبايديهم أموال مشتركة بينهم من عقار ومواش  
 وأطيان زراعة أميرية فمات أحد الاخوين المذکورين قبل القسمة عن ابن وبنت  
 قاصرين ثم مات الاخ الثاني عن أولاد ذکور واناث قصر أيضا فازابن العم المذکور  
 أطيانا ومواشي من كسبه الخاص به في زمن صغر أولاد الاخوين غير الاطيان والمواشي  
 المشتركة بينهم وبينهم فهل اذا ثبت اختصاصه بما كتسبه من الاطيان والمواشي  
 زيادة عن المشترك يكون له خاصة دونهم ويقسم المشترك بينه وبينهم بالطریق  
 الشرعی (أجاب) ما تحقق اختصاص ابن العم المذکور به بالطریق الشرعی  
 لا يكون لمن معه في المعيشة مشاركة فيه بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم  
 (سئل) في اخوة بالعين بايديهم مال مشترك بينهم فاخذ أحدهم جزءا منه واشترى به قطعة  
 أرض زراعة أميرية لنفسه من أربابها بطریق الاسقاط والترك الاختياری له بحضور  
 بعض الاخوة ومشاهدة لذلك بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون والمشتري المذکور  
 متصرف على العائلة بدون اذن وتوكيل منهم له ولم ياذنوه في شراء تلك الأرض وبعد  
 شرائه لها بنحو سنتين وكله بعضهم في التصرف على العائلة بموجب حجة شرعية بذلك  
 والبعض توقف في اعطاء الاذن بالتصرف والآن تريد الاخوة القسمة وادخال الأرض  
 التي اشتراها لنفسه فيما يقسم بينهم من المال المشترك متعللين بان ثمنها من المال المشترك  
 فهل اذا كان الشراء لنفسه خاصة لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيما اشتراه ولا  
 عبرة بتعللهم المذکور وعليه ضمان ما يخص اخوته مما دفعه في ثمن تلك الأرض من  
 المال المشترك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا مشاركة للاخوة مع المسقط له المذکور  
 على وجه الخصوص في تلك الأرض ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه  
 شرعی وعليه ضمان مثل انصباهم مما دفعه من المال المشترك بينهم في بدل ذلك الاسقاط  
 بدون اذنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد أخ شقيق وترك  
 عقارا ونحلا فوضعت البنت يدها على العقار والنحل الى ان ماتت عن ابن وبنتين  
 وعن بني عمها الشقيق ولم تقسم التركة فهل والحال هذه يكون لأولاد العم الشقيق أخذ  
 ما يخصهم من مخلفات عمهم بالفريضة الشرعية ولو مضى على ذلك مدة من السنين حيث  
 كانت ورثة بنت العم معترفين ومقرين لهم بالارث عن عمهم (أجاب) نعم يكون لعصبة  
 الميت الاول المذکورين أخذ ما يخصهم من تركته عمهم المذکور بالفريضة الشرعية



محرم

سنة

حيث كانت ورثة البنت مقرين لهم بالاستحقاق ولم يوجد مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل تاجرات عن أولاد ذكور وإناث وترك ما يورث عنه شرعاً من بضاعة وغيرها  
 فضبطت تركته بحضرة نائب قاضي المحروسة والوصي الشرعي وجم غفير وصار بيع  
 التركة بالجلس فاشتري أحد الورثة جانباً من البضاعة بثمن معلوم مؤجل إلى أجل معلوم  
 على يد الدلال فبعد أن وضع المشتري يده عليها وتسليمها وتصرف فيها بالبيع تريد الورثة  
 الآن مشاركتة في الربح الذي ربحه فيها متعللين بطول المدة مع بقاء بعض الثمن بذمته  
 فهل لا يجابون لذلك ولا عيرة بالتعلل المذكور وعليه دفع الثمن الذي اشترى به ومقيد  
 في دفتر المشتريات ويكون له أخذ ما يخصه من تركة مورثه بالفرض الشرعية إذا ثبت  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لباقي الورثة مشاركة المشتري فيما اشتراه لنفسه  
 خاصة بمجرد تعلقهم المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً فاستمر مع بعضهما في معيشة واحدة من غير  
 قسمة التركة وصار يعملان فيها سوياً حتى غاب المال وزاد بسبب سعيهما وكسبهما  
 وصنعتهما واحدة والحال أن أحدهما ناطق والآخر أخرس فاشتري الناطق بعض مواش  
 وعقار وغيره من المال المشترك بغير إذن أخيه وكتبه باسمه خاصة دون اسم أخيه ثم مات  
 الآخر عن أولاد ذكور وإناث بلغ فهل والحال هذه تقسم التركة مع غائبا بين الم  
 وأولاد أخيه منصفة وإذا اشترى الآخر شيئاً من المال المشترك بغير إذن أخيه وكتبه باسمه  
 يقع الشراء له وعليه ضمان نصيب شريكه مما اشترى به من المال المشترك لأولاد أخيه وإذا  
 أراد الم المذكور أن يختص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص شرعي لا يجاب لذلك  
 (اجاب) نعم إذا اشترى أحد شريك المال المشترك شيئاً لنفسه خاصة بدون  
 إذن الآخر فهو له وعليه ضمان نصيب شريكه من الثمن المدفوع من المال المشترك  
 وليس لأحد الشريكين الحي الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من المال المشترك بدون  
 مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد كلهم في عياله ومعيشته فمات  
 الرجل وترك ما يورث عنه شرعاً فتحضن الكبير باخوته وصار يتصرف في متروكات أبيه  
 من غير قسمة بينه وبين أخوته ويتمها بالاختصاص في صناعة أبيه والكل في معيشة  
 واحدة ثم مات الولد المذكور عن أخوته وعن أولاده فهل والحال هذه إذا ثبت بالبينة  
 الشرعية أن الولد المذكور كان في معيشة أبيه ثم استمر مع أخوته القصر في معيشة واحدة  
 يكون المحق في جميع التركة وغنائمها لأولاد الرجل المذكور ويكون الولد الكبير كواحد  
 منهم ويكون نصيبه من بعده لأولاده وان ادعى أولاده أن شيئاً من تلك المتروكات من  
 كسب أبيهم لا يعمل بدعواهم إلا أن أثبتوا أن لا يهيم ما لا يختص به من جهة غير جهة  
 أبيه (اجاب) المستفاد من كتب المذهب أنه لو باشر العمل والسعي في التركة المشتركة  
 بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقيين يكون ما استتر بحه ذلك البعض لنفسه فقط

٢٧

١٢٧٣

صفر

٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

خاص به لاحق فيه لباقي الورثة الا أن ربح نصيب باقي الشركاء والمحال هذه كسب  
 خبيث ومثله سبيله التصديق وعليه فاذ مات المستريح على هذا الوجه انتقل ما استريح به  
 الى ورثته خاصة وليس لباقي اخوته فيه حق الا أن ربح نصيب باقي الاخوة كسب  
 خبيث ويضمن مقدار نصيب باقي الشركاء من المال المشترك وان كان ذلك بوصاية أو  
 وكالة عن الباقي فهو مشترك وان وقع اختلاف بين أولاد الميت الاول والثاني في مقدار  
 التركة وما اكتسبه الميت الثاني يتظر فان كانت اليد لثاني وورثته من بعده فالقول  
 لورثة الثاني بيمينهم ان ذلك من كسب أبيهم والافعلهم البينة فيما نكره ورثة الاول انه  
 من كسبه اذ القول لذى اليد بيمينه واليدنة على الخارج والله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة لهم أطيان زراعة ومواش حصلوها بكسبهم الخاص بهم ولهم أعمام لهم أطيان  
 زراعة ومواش أيضا فاختلطوا مع أعمامهم باطيانهم ومواشهم ومكثوا مع بعضهم مدة  
 تزيد على ثلاثين سنة وتجدد في المدة المذكورة أطيان ومواش آخر بكسب الجميع  
 والتغية بالزراعة وغيرها فهل يكون ما تجد من ذلك بكسبهم بينهم يقسم ذلك عليهم  
 بالوجه المرضى وليس للأعمام الاختصاص به بدون وجه (اجاب) ما تحقق انهم  
 اكتسبوه جميعا بالاختصاص لا يكون لبعضهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منه  
 بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن ابائها  
 مشتركة بينهما وبين أولاد عمها فبناها أولاد الميراث باذنها واطلاعهما والا أن تريد قسمتها وأخذ  
 نصيبها فهل اذا أخذت نصيبها في الدار المبنية يكون لهم محاسبتها على ما يخصها في السكفة  
 بقدر نصيبها حيث كان الاذن ثابتا منها واذا أرادت أخذ حصة في أرض الزراعة الاميرية  
 التي بأيديهم بالميراث مثل العقار المملوك لا تجب لذلك شرعا ولا يجري التوارث في أرض  
 الزراعة الاميرية (اجاب) نعم لمن بنى من الشركاء الرجوع بنصيب المرأة المذكورة  
 فما صرف على عمارة الدار المشتركة اذا ثبت الاذن بالصرف على ذلك من قبلها بالوجه  
 الشرعى ولا يجري التوارث في أرض الزراعة الاميرية فليس لاحد الورثة حق فيها  
 بطريق الارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكر وانقر أحدهم عن أبيه  
 في معيشة وحده مدة من السنين وحاز أشياء من كسبه الخاص به في حال انفراد من  
 عقار وأطيان ومواش وغير ذلك ثم مات الاب عنه وعن ورثة غيره فاراد باقي الورثة  
 ادخال ما حازه في حالة الانفراد في تركة أبيه فهل لا يجابون لذلك بل يخص بجميع  
 ما اكتسبه في حال انفراده عن أبيه لاسيما وان لم يأخذ من مال أبيه شيئا (اجاب) نعم ليس  
 لباقي الورثة ذلك والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك  
 ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وغيرها ومن جملة ما تركه أطيان زراعة الاميرية  
 فاستمر الابن في معيشة واحدة مدة من غير قسمة ثم مات أحدهما عن ابن فاستمر مع عمه  
 في المعيشة مدة ثم تسحب من البلد وغاب مدة مات عمه في أثناءها عن ابنين ثم عاد ابن الم

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٣٠

١٢٧٣

٣

المذكور ومكت مع ابني عمه في المعيشة مدة والآن يريد القسمة وأخذ حقه من التركة فهل يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم بالسوية حيث لم يكن لأحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده (أجاب) ما هو محقق أنه متروك عن أبي الابن المذكور عما يورث عنه شرعاً يكون لابنه أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية وطلب القسمة فيما يقبل القسمة منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكر واولاداً واثماً وترك ما يورث عنه شرعاً من تخيل ودور وسواق ومواش وغير ذلك فوضع أحد الاولاد يدعي على جميع التركة مدة والآن أراد أحد الاولاد أخذ نصيبه من تركة والده فادعي الأخ وهو واضح اليد أنه اشترى من أخيه ما يخصه من تركة والده فانكر الأخ البيع ولم يكن مع أخيه بيعة تشهد له بالشراء فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لأخيه أخذ نصيبه من تركة والده بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم يكون له أخذ نصيبه من تركة مورثه والحال ما ذكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم إليه ابن عمه القاصر وصيره من جملة عائلته وصار يعاونه في زراعته واكتسب ذلك الرجل أموالاً وعقارات وأرض زراعية بواسطة توليه مناصب وتحصيله منها ما ذكر ثم مات عن ورثته أراد ابن العم ان يقاسمهم فيما هو متروك عن أبيهم خاصة متعللاً بأنه كان معاً ونامعه في زراعته فهل لا يكون له ذلك ولا عبرة بما تعلق به (أجاب) اذا ثبت كون ابن عمه المذكور في عياله وأمره في جميع ما يفعله اليه وهو معين له فالأصل كله للرجل المذكور فتختص به ورثته بعد موته ولا ينعم القاصر بأجر مثل عمله فلو كانت نفقته وكسوته التي استولاه في تلك

١٢٧٣

٣

المدة حال صغره أنقص من ذلك فله المطالبة بتمام أجر مثله وان كان كل منهما مستقلاً بنفسه غير معين للآخر واشترى كافي الأعمال فالتحصيل بكسبهما يكون بينهما بالسوية والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بالغين مكلفين ترك لهم مورثهم أرض زراعية ولهم ابن عم صار معهم من جملة عيالهم ويعاونهم في زراعة أرضهم وصاروا يبنون فيها حتى تحصل من ذلك أموال ودواب وأرض زراعية وطلب ابن العم المذكور ان يأخذ منهم حصته من ذلك نظير معاونته معهم في أرض زراعتهم فهل لا يجب لذلك حيث لم يكن له معهم مال ولا أرض زراعية (أجاب) اذا ثبت كون ابن العم المذكور في عيالهم وأمره في جميع ما يفعله اليهم وهو معين لهم فالأصل كله لهم ثم ان كان هذا الرجل معروفاً بتعاطي الخدمة بالاجرة وكان مثله لا يعمل الا بالجر يكون له أجر مثل عمله المذكور والا فلا وان كان كل من

١٢٧٣

١٠

ابن العم والاخوة المذكورين مستقلين بنفسه غير معين للآخر واشترى كافي الأعمال فما تحصل بكسبهم يكون بينهم بالسوية كما صرحوا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك حيواناً وعقاراً ونخلًا وله ورثة ذكر واولاداً فاردت احدى الاناث ان تأخذ حصتها فادعي أخوها ان أباه لم يخلف شيئاً فهل اذا أقامت البيعة على ان هذه الاشياء

١٢٧٣

١٧

ابن العم والاخوة المذكورين مستقلين بنفسه غير معين للآخر واشترى كافي الأعمال فما تحصل بكسبهم يكون بينهم بالسوية كما صرحوا بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك حيواناً وعقاراً ونخلًا وله ورثة ذكر واولاداً فاردت احدى الاناث ان تأخذ حصتها فادعي أخوها ان أباه لم يخلف شيئاً فهل اذا أقامت البيعة على ان هذه الاشياء

مخلفات للاب يحجب الاخ على اعطاء حصتها (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه مخلف  
عن الميت المذكور مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس  
لبعضهم منع بعض عن اخذ ما يخصه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الورثة  
المذكورون أيديهم على التركة مدة تزيد على سبع سنين وتصرفوا فيها بالبيع والزرع  
وغيرهما حتى زادت ونمت عما كانت عليه أولا ولا أحدهما ابن وبعد ذلك أرادوا  
قسمتها فإراد الابن المذكور أن يأخذ فيها نصيبا متعللا بأنه كان يكسب في المدة  
المذكورة معهم لكونه كان معهم في معيشتهم ويخدم مع خدمتهم فهل والحال هذه  
لا عبثة يدعو ابن الابن المذكور وتقسم التركة المذكورة بينهما على الورثة  
المذكورين دون ابن الابن حيث كان ابن الابن مع أبيه في عياله وعيال عمه ويعينهم في  
الاكتساب (اجاب) اذا كان ابن الابن المذكور في عياله وأبيه وعمه ومعيشتهم في  
الكسب يكون جميع ما تحصل لأبيه وعمه يقسم بينهم ما ولا شيء له فيه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل عاجله زوجة دفع لها مبلغا معلوما من الدراهم وخلطت عليه مبلغا مثله  
واشتركا على أن ما حصل من الربح يكون بينهما مناصفة والخسران عليهما كذلك وأذن  
لها بالتصرف والبيع والشراء وصارت تقبض فيه مدة وحصل ربح فهل يكون بينهما على  
قدر المالين وليس للزوج الاختصاص به بدون وجه شرعي (اجاب) الربح في الشركة  
الصحيحة على ما شرطوا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفى زوجها عنها وعن ورثته غيرها  
واستمرت التركة تحت يد غيرها من الورثة نحو ست وثلاثين سنة ولم تطلب هذه المرأة  
حقها في الارث تلك المدة المذكورة حتى ماتت ثم جاء وارثها يطلب ميراثها في متر وكات  
زوجها من ورثته المذكورين فادعوا القسمة وانهم أعطوها حقها من التركة فانكر  
وارثها ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت الورثة القسمة واعطاءها حقها من التركة  
بالبينة العادلة الشرعية يكون لوارثها أخذ حقها في متر وكات زوجها ولا يمنع من هذه  
الدعوى مضي تلك المدة حيث أقر المدعى عليهم بالحق لها ضمن دعواهم (اجاب) نعم  
يكون لوارثها أخذ ما تستحقه من تركه زوجها بالقرينة الشرعية ولا يمنع من ذلك طول  
المدة مع الاقرار بالحق لا يسقط بتقادم الزمان ما لم يثبت انها استوفت حقها من ذلك  
بغير بق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانب نخل لولده القاصر  
وولد أخيه القاصر أيضا وكتب الحجة باسمهما على أن النخل بينهما بالسوية فبلغ ولد  
الاخ وأخذ منه ييه من النخل ووضع يده عليه واستمر نصيب ولد المشتري تحت يده الى  
أن مات ولد المشتري عن أبيه وابنه فهل حيث كان الشراء ثابتا لابن المذكور شرعا  
ومقرابه من أبيه المذكور يكون لابن ابنة أخذ ما يخصه بالارث من نصيب أبيه الذي  
اشتراه جده للاب وان لم يقبضه في حال حياته (اجاب) نعم يكون لابن الابن أخذ نصيبه

ربيع الثاني سنة

عما اشتراه جده لآبيه حيث ثبت الملك لآبيه في ذلك بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره مما يورث ومن جملة ما تركه  
 أطيان زراعته الأميرية مات أحدهما قبل القسمة عن ابن بالغ فاستمر مع عمه في معيشة  
 واحدة مدة ثم سافر ذلك الابن إلى جهة بعيدة فلما حضر وجد عمه مات عن ابن واستمر  
 مع ابن عمه في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت التركة وغت بسبب الاكتساب  
 من الزرع وغيره وصناعتهم واحدة والآل يريد أحدهما عند القسمة الاختصاص بشئ  
 زائد من التركة بدون مخصص شرعي فهل لا يجاب لذلك شرعا وتقسم التركة مع غائبا  
 بينهما ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما بالسوية حيث لم يكن  
 لأحد منهما مال خاص به ولا يميز وحده إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) تقسم  
 التركة وما زاد من كسب ابن الأخ مع عمه وبكسبه مع ابن عمه بسبب الصناعة المتحددة  
 والسعي من الطرفين بينهما بالسوية حيث لا شريك لهما في ذلك وليس لأحدهما  
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن بنت وعن ابن ابن وعن ابن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من دار  
 وغيرها مما يورث عنه ثم أخذ ابن الابن في الجهادية قبل القسمة فوضعت البنت يدها على  
 جميع التركة والآل حضر ابن الابن من غيبته ويريد أخذ نصيبه فيما تركه جده فهل  
 يجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه عن الجهادية بالقرينة الشرعية ومن يرث ومن  
 لا وماذا يخص كل وارث (أجاب) نعم يكون لابن الابن المذکور أخذ نصيبه بالقرينة  
 الشرعية مما يتحقق بالوجه الشرعي أنه ميراث عن جده وله النصف من ذلك ولبنت  
 الميراث النصف ولا شيء لابن أخي الميت حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم غاب أحدهما ووضع الآخر  
 يده على التركة وصار يتصرف فيها مدة حتى زادت وغت ثم إن الابن الغائب المذکور  
 اشترى في غيبته بعض عقار وغيره لنفسه خاصة لم يكن عنه من أصل مال التركة والآل  
 أراد الأخوان قسمة تركة أبيهما فهل والحال هذه يكون ما اشتراه الابن المذکور  
 لنفسه خاصة لا يقسم بينه وبين أخيه بل يكون له خاصة وتقسم تركة أبيهما بينهما  
 بالقرينة الشرعية وليس لأحدهما أن يختص من ذلك بشئ زائد عن نصيبه بدون  
 مخصص شرعي (أجاب) ما اشتراه الابن الغائب من ماله الخاص به لنفسه خاصة فهو  
 له لا يشارك فيه أخوه وما تحصل بكسب الأخ المقيم بالبلد في زمن غيبة أخيه لنفسه  
 بدون إذن أخيه فهو له لا يشارك فيه الأخ الغائب إلا أن يرجع نصيب الغائب على هذا  
 الوجه بحيث سبيله التصديق وما كان متروكا عن أبيهما مما يورث عنه شرعا يقسم بينهما  
 بالسوية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة أطيان أميرية وله أموال  
 وأمتعة ومواش وله أولاد وكل الأب واحد أولاده بالتصرف في ماله في بيع وشراء وزرع

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٧٣

٧



ارض وجعل هذا الولد شيخ بلدى فى حصّة فصار يتصرف فى مال أبيه ويزرع أرضه  
والجميع فى معيشة الاب ثم استبدلت تلك الاطيان باطيان أخرى باذن الاب للاب  
وبنى الجميع كفرا. استقلا باذن أبيهم من ماله وحفر واسواقى ونقلوا الامتعة والمواشى  
الى ذلك الكفر وأقام بعضهم بذلك الكفر والبعض مع أبيهم فى البلدة الاصلية ومع  
ذلك معيشة الجميع متحدة وكل ما احتيج لاحدى الجهتين يؤخذ من الاخرى واستمر  
الابن المتصرف المذکور يزرع تلك الارض ويغنى تلك الاموال بطريق النيابة عن  
أبيه مع مشاركة اخوته ومعاونتهم له باذن أبيهم الى أن مات الاب عنهم وأقرباقي الاخوة  
اخاهم المتصرف المذکور على التصرف عليهم فى ذلك المال والارض على سبيل الاشتراك  
مع اعانتهم له كما كان فى حال حياة أبيهم والجميع واضعون ايديهم على ذلك جميعه ثم بعد  
سنة مات الابن المتصرف المذکور وعن اولاد فتصرف على العائلة احده الاخوة  
الموجودين باذن الباقي على ما كان عليه أخوه واستمروا واضعين ايديهم على هذه  
الحالة ثم الآن أراد المتصرف الثانى منع بعض اخوته عما يستحقه من تلك الاموال  
والارض ويريد تخصيصها باولاد أخيه المتصرف الاول متعللا بكونه كان هو المتصرف  
وان الاطيان المذکور كفّت باسمه فهل اذا تحقق ما ذكر اولامن أن تصرف المتصرف  
كان باذن أبيه والاستبدال المذکور كان باذنه له أيضا وان الجميع فى معيشة واحدة  
يتعاونون فى تنمية المال ويزرع تلك الارض باذن الاب وبعد موته صار الجميع كذلك ولم  
يوجد من الاب ولا من باقى اولاده بعد موته ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض  
للمستبدل لا يكون لاحدهم منع باقى اخوته عما يستحقه من ذلك المال المشترك ولا من تلك  
الارض بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلل المتصرف الثانى سيما وان العادة ان التكليف  
يكون باسم المتصرف (اجاب) نعم لا يكون لاحدهم منع باقىهم عما يستحقه فى ذلك  
والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد  
ذكور واناث بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من دور وأمتعة وغير ذلك مما يورث واحد  
الورثة مستخدم فى جهة وهو فى معيشة وحده وصار يكتسب ويشترى بعض أمتعة  
لنفسه من ماهيته الخاصة به فهل اذا أراد الاولاد قسمة ما تركه أبوهم بينهم بالفريضة  
الشرعية يجابون لذلك واذا تعرض أحد الاولاد لكسب أخيه الذى فى معيشة وحده  
واكتسبه من ماهيته بعد موت أبيه بسبب خدمته وأراد أن يجعله ميراثا عن الاب  
لا يجاب لذلك بل يكون للابن المذکور خاصة (اجاب) نعم يجاب الاولاد الى قسمة  
تركة أبيهم بينهم بالفريضة الشرعية حيث لا مانع وليس لاحد الاولاد معارضة أخيه  
الذى فى معيشة على حديثه فيما اكتسبه من ماهيته الخاصة به بعد موت أبيه ولا مشاركته  
فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن نصف سافية  
وأشجار مغروسة عليها وترك زوجة وأولاد اذ كوروا انا فهل يقسم بينهم ما ذكر على

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٦

حسب الفريضة الشرعية واذا قلتم بقسمة ذلك فهل اذا اراد بعض الذكور قلع الغرس الذى خص الاناث لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لكل من الورثة المزدكورين نصيبه بالفريضة الشرعية بطريق الارث من نصف الساقية والاشجار المملوكة لمورثهم حيث لا مانع وليس لبعض الورثة قلع نصيب غيره من الغرس بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ضم اخوته بعد موت أبيه الى عائلته وصار يزرع فى ارض زراعتهم ويتنفع بها وينفق عليها من ماله الخاص به وصار وامن جملة عياله يا كرون و يكسون ويعاونونه فى ارض زراعتهم مدة حتى تحصل من ذلك اموال ومواش وأرض زراعة ثم مات الاخ المذكور عن اولاده وورثته كورا وانا نوتريدا لاخته اخذ حصته

١٢٧٣

١٦

من ذلك متعلين بانهم كانوا معاونين لاختهم قبل موته فى ارض الزراعة وفى أشغاله فهل لا تجاب اخوة الميت لذلك وينتقل الحق فى ذلك لورثته والحال هذه (اجاب) اذا ثبت كون الاخوة المذكورين فى عيال أخيه وأمرهم فى جميع ما يملكونه اليه وهم معينون له فى الاعمال فالمال كله ولا يكون لهم مشاركة وورثته فيما هو مختص به بمجرد تعالهم بالا عانة له قبل موته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ارض زراعة أميرية وله اموال وأولاد بلغ فى عائلته معينون له أخذ احد الاولاد مالا من أبيه وصار يتجرفه لابيها بذنه وباقي الاخوة يزرعون الارض المذكورة لابيهم والكل فى عائلته ومعينون لابيهم ثم بعد ذلك مات الاب عن اولاده المذكورين فهل والحال هذه يكون ما تحصل من التجارة والزراعة من الاخوة لابيهم خاصة يقسم على اولاده بالفريضة الشرعية (اجاب) ذكر العلامة خير الدين الرملى جوابا عن ابن فى جملة عيال أبيه

١٢٧٣

١٨

يعينه ويتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص به بقوله حيث كان من جملة عياله والمعين له فى أموره واحواله بجميع ما تحصل بكسبه وجعه بكده وتعبه فهو ملك خاص لابيها لا شئ له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالاكسب جملة اموال لانه فى ذلك لابيها معين حتى لو غرس شجرة فى هذه الحالة فهي لابيها نص عليه علماؤنا اه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال واذا كان ما تحصل من ذلك ملكا للاب يكون بين ورثته بالفريضة

١٢٧٣

٢٢

الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه فى رجل يملك عشرين قيراطا وكسورا فى بيت والباقى ثلاثة فراريط وكسور لبننت قاصرة وأمها وأم البننت وصى عليها والبيت المذكور خرب يريد الرجل ان يبنى البيت المذكور وأم القاصرة لم ترض بعارة حصتها وحصتها بنتها القاصرة فاذا يكون الحكم فى ذلك (اجاب) صرح علماؤنا بان الشرىك لا يجبر على العسارة الا فى ثلاث وصى وناظر ضرورة تعذر قسمة لكن اذا لم يكن للصغيرة مال يعمر منه نصيبها لوجه مجبر الوصى على العسارة من ماله والشرىك طلب القسمة ان كان المالك المذكور قابلا لها بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فيعمر نصيبه ان شاء والابان لم يكن قابلا للقسمة يرفع الامر

سنة رجب

للقاضي ليأذن له بالعمارة ثم يرجع في غلة نصيب شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وابنه البالغ في مديشة واحدة لكل منهما كسب خاص به تشارك الابن المذكور  
مع رجل آخر في تجارة ودفع له أصل مال الشركة من ماله الخاص به ومضى على ذلك مدة  
من السنين ثم مات الرجل أبو الابن عن ورثة آخرين أرادوا أن يجعلوا مال الشركة  
المذكورة تركه عن مورثهم فهل إذا كان للابن المذكور مال خاص به ودفع مال  
الشركة منه لا يكون تركه عن المورث ويكون خاصا بالابن المذكور حيث تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي (اجاب) إذا كان للابن كسب مستقل به وهو غير معين لايه في ذلك  
وعقد شركة مع آخر من ماله الخاص به لا يكون لايه ولا لورثته من بعده مشاركه في  
أصل مال الشركة ونمائها بدون وجه شرعي ويكون محتصا به والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة تملك مصاغا ونحاسا ومواشي ماتت عن زوجها وعن ثلاثة بنين وبنيتين  
ثم مات الزوج بعدها عن زوجة غيرها وعن اولاد منها وعن اولاده من الزوجة الاولى  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فهل تقسم تركته بين جميع ورثته بالفريضة  
الشرعية دون ما تركته الزوجة الاولى فانه يكون الحق فيه لزوجها ولاولادها خاصة  
ولا يدخل في تركه الاب حيث كان معلوما ومميزا وحده اذا ثبت ما ذكر (اجاب)  
يقسم جميع ما تركه الزوج المذكور بما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة  
الشرعية ويدخل في ذلك نصيبه من تركه زوجته الميتة قبله والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن ثلاثة بنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواشي وغير  
ذلك ثم مات احد البنين عن الورثة المذكورين قبل القسمة فادعى احد الاخوين بان  
اخاه الذي مات وهب له نصيبه في جميع ما يخصه من تركه أبيه في حال حياته فانكر الاخ  
الثاني دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده شهده بذلك فهل والحال هذه لا يجاب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وتقسيم التركة بين جميع الورثة  
المذكورين بالفريضة الشرعية ويقسم نصيب الابن الذي مات كذلك ولا يكون  
لأحد الاختصاص بشئ منها بدون محض شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وتقسيم التركة بين جميع الورثة  
بالفريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم إليه ابن زوجته القاصر وصيره  
من جهة عائلته وصار ينفق عليه ويكسوه الى أن بلغ الابن المذكور ثم بعد بلوغه صار  
يعاون زوج أمه المذكور مدة من السنين ثم مات الرجل المذكور عن ابنة البالغ وابن  
زوجته المذكور فإراد ابن الزوجة المذكور أن يقاسم أخاه من أمه فيما هو متروك عن  
زوج أمه خاصة متعللا بأنه كان معاونا معه بعد بلوغه في اشغاله فإذا يكون الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) إذا كان ابن الزوجة المذكور معيناً لرابه في اشغاله بعد

١٢٧٣ ٢

١٢٧٣ ١٤

١٢٧٣ ٢٢

شعبان

١٢٧٣ ١٧

بالوجه وهو في معيشته وعياله والمال لزوج أمه خاصة لا يوجب مجرد اعانتة له مشاركته  
لورثته فيما هو خاص به وإذا كان مثله لا يعمل الاباحي يكون له اجر مثل عمله والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين شركة عنان باموالهم وأدخلوا  
معهم رجلا بعمله وشرطوا جعل الربح نصفين نصفها لجميع المال ونصفا بينهم على عدد  
رؤسهم وأذن كل منهم لصاحبه في التصرف بالبيع والشراء وفوض له الامر في السفر برا  
وبحر او غيره فصار كل منهم يبيع فيما في يده من المال المشترك فاودع احدهم ارباب المال  
في سفره بعض المال المشترك عند رجل فضاع ذلك البعض تحت يد الوديع فهل والحال  
هذه لا يضمن المودع ماضاع من المال المشترك ويوزع ماضاع على ارباب المال المشترك  
بقدر اموالهم (اجاب) لا أحد شركاء العنان ان يودع المال فلا يضمن ان ضاع من يد المودع  
بدون تعد منه ولا تفريط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك  
ما يورث عنه شرعا من العقار وغيره مما يورث ومن جملة ما تركه أرض زراعتة الاميرية  
ثم مات احدا البنين قبل القسمة عن ابنين بالغين وعن الاخوة الثلاثة فهل للبنين  
الذكورين اخذ ما يخص اباهما من اطيان وعقار ولا يكون لاحد من الورثة  
الاختصاص بشيء من التركة بدون مخصص شرعي حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به  
ولا ميرز وحده (اجاب) نعم للبنين المذكورين اخذ نصيب ابائهم من المال المشترك  
بينه وبين اخوته حيث لا وادث له سواهما واذا مات المستحق لارض الزراعة التي آلت  
ايت المال عن ولد ذكرفه وحق بها من غيره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة يستحقون قطعة ارض زراعتة اميرية عن مورثهم ورعها احدى عشر سنين ثم  
بعد ذلك اراد باقي الجماعة المذكورين جعل ساقية في الارض المذكورة فرضي واضع  
اليه بذلك واعترف بانها حق مورثهم ففقر واضع اليه مع الجماعة المذكورين الساقية  
في الارض المذكورة وبنوها باموالهم وآلاتهم سوية ووضع الجميع ايديهم عليها  
وصاروا ينتفعون بها سوية مدة سنتين والآن اراد زارع الارض او لا منع اولادهم  
المذكورين من الانتفاع بالساقية المذكورة فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت اعترافه  
بانها حق مورثهم قبل جعلها ساقية وبنوها باذنه وتكون الساقية مشتركة بين الجميع  
على قدر انصباثهم (اجاب) ليس لاحد الشركاء في تلك الارض منع باقيهم عما يستحقه  
في تلك الساقية المبنية من قبل الجميع على سبيل الاشتراك بينهم بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين بالغين وترك طينا نجسة افدنة ومواشي  
ونخلا واشجارا وخلايات نخل فمات احدا الولدين عن ولديه وبناته انقص فوضع عنهم  
يده على جميع ذلك ولم يعطهم سوى ثلث فدان طين فلما بلغ الولدان طلبا حتهما من الثمن  
فمنعهما منه فهل حيث ثبت حقهما بالوجه الشرعي عند عهدهما في جميع ذلك يجبر الثمن على  
اعطائه لهما (اجاب) جميع ما يتحقق انه موروث عن ابى الولدين المذكورين بالوجه الشرعي

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

رمضان

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

١٤

لا يكون للعلم منهم ما عن الاستيلاء على حقهما منه بطريق الارث ولهما الاستيلاء على نصيب ابيهما من الطين المذكور اذا كان الحق فيه ثابتا لابيهم الى حين موته ولم يوجد منهما ما يفيد سوط حقهما فيه كتر كاختبارا واهمال وعجز والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشركة بين ورثة بالميراث عن اصولهم لم تقسم فادعى بعض الشركاء الا ان بان اياه اشترى قبل موته حصة بعض الشركاء الذين ماتوا من قديم الزمان متعللا بورقة قديمة بيده غير ثابتة المضمون فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء مورثه لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالورقة المذكورة وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وياخذ كل منهم ما يخص اياه حيث كانت الدار يسد جميع الورثة الى الاثن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولشكل من الشركاء الاستيلاء على نصيب مورثه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بالغ توفي عنه ابوه وعن اخوته هم اولاد المتوفي قصر فحضر فاضى ناحيتهم وقسم النقود وقوم غيرهما من مواش وخلافها و اضافها لجانبا البالغ بالثمن وبين ما يخص القصر من هذا الثمن الذي جعلها للبالغ به ثم جعله وصيا عليهم يقوم بما يصلحهم من انفاق وغيره فصار يزرع بغلاله ورجاله لنفسه وبنى اما كن في ارض اشترها هو ويحتر على المواشي المضافة عليه ويستعملها في اشغاله فبلغ القصر وارادوا مشاركته في جميع ما زرعه بعدهم ونا ابههم وجميع ما جدد من بناء وغيره فهل اذا ثبت ما ذكر يكون جميع الزراعات وما جدد من البناء وغيره له خاصة لكونه نساء ملكه وليس للقصر الا ما خصهم من النقود وما اضافه عليه القاضي بالثمن (اجاب) حيث ان الوصي المذكور زرع بيذره الخاص به على مواشيه التي باع القاضي نصيب القصر منه قبل نصبه وصيا لنفسه خاصة وبنى اما كن لنفسه في ارضه التي اشترها لنفسه من ماله الخاص به لا يكون لاختوته القصر مشاركتة في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي بل لهم أخذ نصيبهم مما تركه ابوهم من النقود وثمان ماصح بيع القاضي له من الامتعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ صغير من أمه قد ضمه اليه في معيشته فصار الصغير في خدمة أخيه وهو يطعمه ويكسوه نحو عشر سنين حتى زوجه والحال انه لم يكن للصغير مال ولا كسب عند أخيه والآن بلغ رشده ويريد مشاركة أخيه في ماله وكسبه الخاص به من فلاحة وغيرها متعللا بخدمته ومعاونته لاختيه هذه المدة فهل لا يجاب لذلك وليس له اشتراك مع أخيه بغير وجه شرعي (اجاب) ليس للاخ المضموم مشاركة أخيه في ماله الخاص به والحال ما ذكر بدون موجب لذلك لكن صرح علما ونا بان الصغير اذا استعمله اقرباؤه فان كان ما يعطونه من النفقة والكسوة اقل من أجر المثل يتم له أجر مثل عمله والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة لمجاعة لا تقبل القسمة وضع يده

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٢٨

مطلب صغير استعمله اقرباؤه ان كان ما يعطونه من النفقة اقل من أجر المثل يتم



١٤

١٢٧٣

عليها بعض الشركاء واستعملها في أشغاله حتى أتلف لا تنهاه وهدمها فهل إذا أرادوا  
 عمارتها وبناءها يجبر معهم على عمارتها وبناءها ويكون ضامنا لما أتلفه أولا (أجاب)  
 لا يجبر الشريك على العماره الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة كذكرى نهر  
 ورمية قناة وثرودولاب وسفينة معيبة وحايط لا يقسم أساسه وحينئذ فالمتنع من  
 الشركاء عن العماره في تلك البئر رفعه الآخر الى القاضي ليحيره فان امتنع تعنتا أو عجزا  
 يأذن القاضي لمن يريد العماره بها يرجع عما أنفق على الآتي وعلى من أتلف المشترك  
 باستعماله ضمان نصيب الشركاء منه كما إذا سكن أحد شريكي دار وخرت بالسكنى ضمن  
 كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في ابن في عيال أبيه حصل قطعة أرض زراعه بمبلغ  
 معلوم من الدراهم اقترضه من أجنب وصار يزرعها ويدفع خراجها ويتقفع بها وحده  
 مدة باطلاع أبيه فهل إذا طلب العزل من أبيه وأراد الاب أخذ القطعة الارض المذكورة  
 منه لا يجاب لذلك وتكون للابن المذكور خاصة (أجاب) إذا حصل الابن المذكور شيئا  
 لنفسه من كسبه الخاص به الذي لم يكن فيه معين لا يبيعه بل هو مستقل به لا يكون لأبيه  
 فيه شيء والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وعن بنت من احدهما  
 وعن أم وعن أخ لاب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونحاس وفضيات خاصة به  
 وغير ذلك مما يورث عنه ومن جملة مات تركه أبعادية وسفن وعربيه فهل يقسم جميع ما ثبت  
 انه تركه بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب)  
 يقسم جميع ما تحقق انه متروك عن الميت مما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته بالفريضة  
 الشرعية وموت الرجل المذكور عن ذكر بالسؤال يكون لزوجتيه من ذلك الثمن فرضا  
 يقسم بينهما بالسوية ولبنته النصف كذلك ولأمه السدس كذلك والباقي لأخيه لأبيه  
 تعصبا حيث لا وارث له سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
 أربعة بنين وترك شيئا قليلا من عقار ومواش واستمر الجميع في معيشة واحدة مدة من  
 السنين وحازوا عقارا من كسبهم بالشراعية وحازوا أطيانا بعضها بالاسقاط وبعضها  
 بالرهن وبعضها رمية من الحماكم عليهم جميعا وحازوا مواشي كل ذلك بموجب حجج شرعية  
 بأسماء الاخوة الأربعة وتولى أحدهم شيخا بالبلد وصار الباقي مشغولا بالزراعة  
 والتكسب وعند القسمة يريد الذي تولى الشيخا منهم منع اخوته من حقهم متعللا  
 بأنه شيخ بلد وأنه يستخدم الأهل في الزراعة فهل إذا ثبت ما ذكر يقسم جميع ما كان  
 بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم بالسوية وليس لأحدهم الاختصاص بشيء زيادة عن  
 غيره بدون مخصص شرعي ولا عبرة بتلك المذكور حيث لم تكن الاخوة في عائلته  
 (أجاب) ليس لأحد الشركاء المذكورين والحال ما ذكر الاختصاص بشيء زائد عما  
 يخصه من المال المشترك بينهم بالسوية الذي يبيد الجميع بدون مخصص شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار

٢٠

١٢٧٣

وغيره فوضع الابنان أيديهما على تركه أبيهما وصارا يعملان فيها سوية مدة من السنين حتى نت ثم بعد ذلك انعزل أحد الاخوين المذكورين عن معيشة أخيه في بلدة أخرى وصار له ماهية خاصة به واشترى عقارا وأطيان زراعية أميرية وغير ذلك لنفسه من ماهيته المخصوصة به وهو معزول من أخيه والآن أراد أخوه أن ية اسمه فيما بيده مما اشتراه من ماهيته فهل لا يجب لذلك ويكون جميع ما اشتراه الاخ المذكور حال انفراذه عن معيشة أخيه من ماهيته الخاصة به يكون له خاصة لا يشارك فيه أخوه المذكور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا شركة بين الاخوين فيما اشتراه أحدهما بعد انفصال كل في معيشة على حدة من ماهيته الخاصة به لنفسه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد أخ قصر معه في عائلته في معيشة واحدة فأخذ قطعة أرض من أربابها بالشراء خالية من البناء و بناها دار لنفسه من ماله في زمن صغر أولاد أخيه ثم بعد مدة مات عن ورثة فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون الدار لورثة الباقي دون أولاد أخيه (اجاب) اذا كان الشراء للرجل المذكور من ماله لنفسه خاصة و بناها كذلك ثم مات يكون ما ذكر لورثته خاصة لا شيء فيه لأولاد أخيه الذين لا دخل لهم في ميراثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه أطيان زراعية الاميرية التي بعضها أثرو وبعضها بالرهن المسمى بالغاروقة فوضع الابناء أيديهم عليها والآن تريد الزوجة أخذ حصة في الأطيان المذكورة بالميراث عن الزوج وقسمتها كحصة الميراث فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا تجرى القسمة ولا التوارث فيما بل يكون لها حق في دين الرهن بعد ثبوته وفي جميع ما كان يورث بالقرينة الشرعية (اجاب) للزوجة أخذ نصيبها بالقرينة الشرعية من جميع ما تركه الميت مما كان يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك الدين المطلوب له واللاحق بارض الزراعية الاميرية التي هي مستحقة للميت في ابناءؤه القادرون على زراعتها ودفع ما عليها الجهة بيت المال والأطيان الموهونة مستحقة لأربابها فالابنان والزوجة سوا في عدم استحقاقها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف ساقية بناها من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها نحو عشر سنين فادعى عليه رجل هو ابن أخ لواضع اليد بان له حصة في نصف الساقية المذكورة متعللا بأنه كان معينه في بنائها وأحضر بيعة قالوا في شهادتهم ان الم هو المتصرف والمدعى كان معينه معه يدعى انه كان في معيشة مع المذكور فهل تكون هذه الشهادة باطلة على الوجه المسمو رسميا وان المدعى المذكور كان خادما له ولا مال له (اجاب) اذا كان المال للم خاصة والبناء له كذلك فمجرد اعانة ابن أخيه له في ذلك أو غيره لا يوجب مشاركتة فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة واحدة وله أموال خاصة به فاشترى أحدهما دارا لنفسه من ماله

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

سنة ذى القعدة

١٢٧٣

١٩

ذى الحجة

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٤

الخاص به واشترى قطعا من أرض أخرى بجوارها من أربابها وضمها لها وبنائها وسكنها مدة نحو خمس سنين ثم استبدلها بدار أخرى من أربابها وأعطاهم الدار المذكورة بدل دارهم بموجب وثيقة بذلك ثم اختلط الاخوان المذكوران في الزراعة وبني الدار التي أخذها من المال المشترك بينهما والآن يريد الاخ مشاركة أخيه فيها متعللا بأنها بنيت من المال المشترك فهل لا يجاب لذلك ويكون الحق فيها لمن بناها حيث كانت خاصة به وعليه ضمان نصيب أخيه مما صرفه من المال المشترك لأخيه المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ما بناء أحد الاخوين في داره الخاصة به من المال المشترك بينهما ان بناء لنفسه بدون اذن شريكه في المال فالبناء له وعليه ضمان نصيب أخيه مما صرف في ذلك من المال المشترك وان بناء له ولأخيه باذنه من ذلك كان مشتركا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن في معيشة وحدها كنسب أموالا من كسبه الخاص به واشترى منه عقارا وأطيانا وبها ثم وغير ذلك فهل يكون والحال هذه كسبه خاصا به وليس لأبيه ولا لورثته من بعده شيء (اجاب) اذا لم يكن الابن المذكور معينا لأبيه في الاكتساب ولم يكن في عائلته بل كان منفردا عنه وحصل بكسبه الخاص به ما ذكر لنفسه لا يكون لأبيه ولا لورثته من بعده مشاركتة فيما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مع أخيه في معيشة واحدة واكتساب واحد ثم مات أحدهما عن أولاد قصر فوضع الاخ الحى يده على تركه أخيه الميت من غير ضبط لها وبقيت أولاد الميت في عائلة الحى ثم بعد سبع عشرة سنة بيع منزل من منازلهما مكتوب باسم الميت فادعى الاخ الحى ان جميع ما تركه الميت انما شرى يكة فيه لكوننا كنا في معيشة واحدة وان مالنا واحد ولا تمييز لاحدنا على الآخر في المال وأقام على ذلك بيينة وأخذ نصف ثمن المنزل المذكور ثم بعد عشر سنين من ذلك أراد أولاد الميت قسمة المال المشترك وأخذ نصيب مورثهم منه فاعترف الاخ الحى المذكور بان المال الذي مات عنه أخوه و باق على الشركة عقارات ومواش ماتت بعد وفاته ودراهم دفعت في ديون عليهما وعترف انه لم يكن شيء غير ذلك وادعى ورثة الميت بانه أكثر من ذلك وان ما بيد الحى الآن ناشئ عن مال الشركة فانكر ذلك الاخ الحى وادعى ان ما بيده غير العقارات المذكورة ناشئ من اكتسابه الخاص به بعد وفاة أخيه فهل والحال هذه يكون القول للحى الذي هو الاخ وعلى ورثة الميت اثبات دعواهم بيينة حيث كان المدعى عليه ذا يدوهم حاضرون (اجاب) ما وقع فيه النزاع بين الاخ وأولاد أخيه فادعى الاخ انه خاص به وانه من كسبه الخاص به وادعى أولاد الاخ الاشتراك فيه بوجه شرعي فان كان الكل في معيشة واحدة وسعيهم واكتسابهم واحدا وكان ذلك بسد الجميع يكون على الشركة بين الجميع ما لم يثبت الاخ الحى الاختصاص به وان كان لكل كسب خاص به والمتنازع فيه بيد الاخ الحى خاصة كان القول له

ذی الحجة

سنة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٥

محرم

١٢٧٤

٨

بجميعه انه ملكه خاصة وعلى اولاد أخيه اثبات دعواهم الاشتراك والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن اولاد وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم التركة حتى مات بعض الاولاد  
 عن اولاد فطلب اولاد الاولاد قسمة التركة المذكورة بالفريضة الشرعية فهل يجابون  
 لذلك مع اعتراف الجميع بان تلك التركة ملك لليت الاول ولم تجر قسمة بينهم ولا  
 ما يقتضي خروج شيء منها عن ملك أحد من الورثة (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال  
 ما ذكر فيكون جميع ما تركه الميت الاول وما يورث عنه شرعا بين جميع ورثته ونصيب  
 من مات من اولاده عن اولاد بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوة ثلاثة وأربعة بنى أخ مات أبوه ولم يكن لهم مال يخلف عن أبيهم وكذلك الاخوة  
 لم يكن لهم مال عن أصولهم صاروا مع بعضهم في عائلة واحدة وحصلوا مالا بكسبهم  
 وزراعتهم في أراض أخذوها بالاجارة وغيرها وكسبهم واحد ولم يكن لواحد من الجميع  
 كسب ولا مال متميز به عن الآخر وأرادوا العزلة من بعضهم فهل يقسم المال المتحصل  
 بكسبهم على عدد رؤسهم وليس لأحد أخذ شيء زائد عن الآخر بدون مخصص شرعي  
 (اجاب) اذا كان كل من الاخوة وابناء أخيه مستقلا بنفسه غير معين لغيره في الكسب  
 واشترك الجميع في التركة كسب والسعي ولم يكن لأحد منهم مال خاص به واجتمع بسعيهم  
 وكسبهم أموال تكون مشتركة بينهم على عدد رؤسهم وليس لأحد منهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه في تلك الاموال بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وكسب واحد حصلوا مالا بكسبهم وسعيهم سوية فاشتري  
 أحدهم عقارا وأرض زراعة لنفسه وكتب حجج ذلك باسمه خاصة دون أخويه بغير  
 اذنهم وأدفع ثمنه من المال المشترك وصاروا ضعايدة عليه مدة من السنين ثم مات بعد  
 ذلك عن ورثة فوضعت ورثته أيديهم على ذلك وصاروا يتصرفون فيه بأنواع التصرفات  
 الشرعية مدة من السنين فأراد أخوا الميت قسمة العقار المذكور على قدر رؤسهم  
 فهل يbane كان اشترى ذلك ودفع ثمنه من المال المشترك بغير اذنهم ما ويريد ان أخذ  
 نصيبهم ما فيه فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ويكون جميع ما اشتراه الاخ لنفسه حال  
 حياته من المال المشترك بغير اذن أخويه لنفسه خاصة وعليه ضمان نصيبهما من الثمن  
 الذي دفعه في العقار والارض في تركته لاخويه المذكورين ويكون العقار المذكور  
 لورثة الميت خاصة دون أخوي الميت (اجاب) اذا اشترى أحد شر كاه المالك عقارا لنفسه  
 خاصة ودفع ثمنه من المال المشترك بدون اذن شريكه يكون ما اشتراه خاصا به وعليه  
 ضمان نصيب شريكه مما دفعه في ثمن ذلك فيؤخذ من تركته اذا مات قبل أدائه حيث  
 لم تكن شركتهم مفاوضة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخ فقير في عائلته يأكل  
 ويكتسب ولا مال له ولا كسب غير انه يعاون أخاه تارة في بعض أشغاله أخذ الى النظام  
 وغاب فيه مدة سنين ثم رفض من عساكر النظام وادعى بعدم موت أخيه انه كان معاون له

سنة	عزم	في أشغاله ويريد أخذ حصة من عقارات أخيه الميت التي اشتراها بماله وكسبه الخاص به وكتبها في صلح الشراء باسمه فقط فهل لا يجب لذلك ويكون ما تركه الميت لورثته خاصة ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
١٢٧٤	١٣	في رجل مات عن أربعة ذكور وترك ما يورث عنه شرعا من دور وأشجار بارضها وطاحونة فارادت الاخوة أخذ ما يخصهم من التركة بالفريضة الشرعية فادعى الاخ الكبير على اخوته الثلاثة انه اصطلح معهم على أن يأخذ النصف في التركة واخوته الثلاثة النصف وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت بذلك بخط نائب بلادهم وكتب في الورقة ستة أنفار يشهدون بذلك واحد الستة ميت وواحد منهم أعمى لا يكشف الطريق واثنان شهدا على ان الصلح لم يقع بين الاخوة ولم تكتب هذه الوثيقة بحضور تنالوا الاثنان الباقيان تابعا للشهود له فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا تصح ولا عبرة بالوثيقة التي هي مقطوعة الثبوت وتقسم التركة بين الاخوة الاربعة بالفريضة الشرعية ولا يختص أحدهم بشئ زائد عن الآخر (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكورين الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من تركة أبيه بطريق الارث بدون اثبات مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من جملة ما تركه داران فوضع الاولاد أيديهم على الدارين المذكورين ثم مات أحد الاولاد المذكورين عن ورثة ولم يضعوا أيديهم على العقار المذكور فادعى ورثة الميت الثاني ان بعض العقار المذكور ملك لا بيهم خاصة فانكر المذكورون ذلك فهل اذا لم يثبت أولاد الابن دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ويقسم العقار المذكور بين الورثة بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عند القسمة عن نصيبه بدون مخصص شرعي حيث كان العقار باسم الجد ولم يقسم بين أولاده (اجاب) يقسم العقار الموروث عن الميت الاول بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وليس لورثة أحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخص مورثه من ذلك بدون اثبات مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين أحدهما بالغ والثاني قاصر ولم يترك الميت شيئا لأطيان ولا غيره فجاز الولد البالغ جانب أطيان أعطاه له الحاكم وصار يزرعها نحو عشرين سنة بعد أبيه وجددمواشي وأخوه الصغير في معيشته يعاونه في الزراعة بالمؤنة والكسوة والآن بلغ الولد الصغير ويريد مقاسمة أخيه في الأطيان والمواشي فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يجب الاخ الصغير لذلك وليس له مقاسمة أخيه الكبير في تلك الأطيان والمواشي (اجاب) اذا كان الصغير في عيال الاخ الكبير ومعينا له في الزرع لا يكون له مشاركة أخيه فيما هو خاص به من الارض والمواشي بمجرد كونه معينا له في الزراعة وقد صرحوا بان الصغير اذا استخدمه اقر بأؤه فان كان ما يعطونه من النفقة والكسوة أقل من أجر المثل يكمل له أجر المثل والله تعالى اعلم
١٢٧٤	٦	
١٢٧٤	٩	

ربيع الاول

١



(سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش ونخل وأشجار فاستمر الجميع في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهم قبل القسمة عن ابن وعن بنتين متزوجتين فاستمر الابن مع عميه في المعيشة وحازوا أموالا من عقار ونخل ومواش وغير ذلك من كسبهم وسعيهم الخاص بهم في حال انفرادهم عن البنتين المذكورتين زيادة عما تركه الميت الاول والثاني وعند القسمة تريد البنتان أخذ حصة فيه فهل والحال هذه لا تجابان لذلك حيث لم يكن من غناء التركة الاولى والثانية وكان عيضا واحدا ولا حق لهما الا فيما تركه أبوهما فقط اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابان لذلك اذا كان الواقع كذلك والله تعالى علم (سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء منقاصا بها بغير اذن الشركاء منقعا على العماره من ماله وبعد انتهاء العماره أجرها الباني المذكور كذلك مدتين معلومتين باجر معلوم وبقيت أجرة حصة الشركاء بذمتهم حتى مات عن ورثة فهل يكون البناء مشتركا ولا رجوع لورثة الباني بما لا قيمة له اذا هدم وللشركاء طلب أجرة حصصهم مدة التاجر من التركة (اجاب) صرح علماؤنا بان الشريل اذا بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على العملة وفيما لا قيمة له بعد النقص وان بناءه من النقص المشترك ومن ماله فإليه ملك له يتقضه والمشارك على حكم الشركاء وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويدو الحال هذه ولو أجر أحد الشركاء بدون اذن الباقي وأخذ الاجر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدروا لا يتصدق اتمكن الخبث في حق نصيب شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو يرد على المالك أو ما نصيبه فيطيب له وهذا في غير وقف وعقار يشتم ومعد للاستغلال فلو كان في احدهما فعليه رد نصيب شركائه من الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين رجلين في أرض كل منهما نصفها وكل منهما يستعمل وجهها بالادارة على أرضه منذ خمس عشرة سنة ووزياده من غير منازعة كل منهما الا آخره والا ن يريد أحد الشريكين منع الآخر من حقه منكر أو جاحدا له بسبب انه ذو قوة فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من حقه بدون وجه شرعي ولا عبرة بانكاره اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الملك في الساقية المذكورة ثابتا للرجلين المذكورين بالسوية بينهما ووضع اليد من كل منهما على نصفها محققا لا يكون لاحدهما منع الآخر عن نصيبه فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن بنين قصر وترك ما يورث عنه من عقار ومواش واستمر الاولاد مع أخيهما الكبير في معيشة واحدة وهما يكتسبان المواشي التي تركها الاب بالموت وصار الاخ الكبير يستدين من الناس ويربي اخوته ويقترض جبايا ويزرع ويحصد من موجود زرعه بهائم وغيرها من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراده في زمن صغره ولم يكن لاختوته في

١٢٧٤

٢٥

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٠

ذلك شيء والآن أرادوا القسمة من أخيهما الكبير بعد بلوغهم فهل يقسم جميع ما تركه  
 الأب بين ورثته بالغر يضة الشرعية دون ما أحدثه الأخ الكبير من كسبه وسعيه  
 الخاص به مما اقترضه وتداينه بنفسه حيث لم يكن فيه شيء من مال الأب وكان مميزا وحده  
 إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل منقطع  
 لا كسب له وله ولد بالغ خرج الأب معه من بلده إلى بلدة أخرى وأقام بها وأخذ الولد في  
 الاكتساب تلك الجهة وحاز ما للأبها من كسبه الخاص به فهل يكون ما حصله الولد  
 المذکور من كسبه الخاص به له خاصة وليس لوالده فيه شيء إذا تحقق ما ذكر بالوجه  
 الشرعي (أجاب) إذا لم يكن الولد المذکور في عيال أبيه ولا معينه في الكسب بل الأب  
 في عيال ابنه ولا كسب للأب أصلا والكسب للابن خاصة لنفسه يكون جميع ما تحصل  
 بكسب الابن على الوجه المذکور له خاصة لاشي فيه لآبيه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك قطعة أرض خالية من البناء بناها لنفسه دارا وصرف عليها من ماله الخاص  
 به في ثمن أخشاب وطوب وجحر وغير ذلك من آلات البناء وسكن فيها مدة من الزمان مع  
 زوجته والحال أن زوجته كانت تساعد في أشغال البناء بيدها من غير استئجار وهي  
 بعصمة وهي متبرعة بذلك ثم بعد ذلك وقع شقاق بينها وبين زوجها فطلقها وخرجت  
 من عدته والآن تدعى على زوجها أن لها نصف المكان المذکور متعلقة بأنها كانت  
 تساعد في الأشغال بمقتضى اشتغالها بيدها فهل إذا لم تثبت دعواها النصف بوجه شرعي  
 لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذکور وتمنع من معارضته (أجاب) مجرد عائلة الزوجة  
 لزوجها في بناء داره التي بناها لنفسه من ماله الخاص به لا يوجب تملكها نصفها بدون  
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة تلقوا تركة أبيهم وصاروا في معيشة  
 واحدة وفوض بعضهم لبعض في التصرف في المال والزرع والبيع والشراء وأخذوا  
 جميعا في الأعمال وصاروا يزعمون أراضى مشتركة بينهم وينفون التركة ويبيع بعضهم  
 ويشترى لجميعهم بطريق وكالتة عن الباقي حتى زاد بسبب ذلك تحت أيديهم حبوب  
 ومواش ونحو ذلك فهل إذا أرادوا القسمة لا يكون لأحدهم الاختصاص بشيء زائد عن  
 نصيبه من ذلك بدون محض شرعي وإذا تعلل أحدهم وهو يريد أخذ شيء زائد عن باقي  
 اخوته من المال المشترك بينهم على هذا الوجه لما يدعيه من أنه يستحق أكثر من باقيهم  
 لكونه أكبر منهم سنا أو كونه شيخا لا يوجب مجرد تعلله بذلك اختصاصه بشيء زائد  
 عما يخصه حيث كان المتحصل المذکور بسعي الجميع وكسبهم ولم يكن الأخ المذکور  
 صاحب أصل للمال وباقي الاخوة في عائلة معيشين له بل الجميع في معيشة واحدة  
 وأصل المال مشترك بينهم بالسوية والعمل من الجميع والتصرف بالبيع والشراء من  
 البعض للجميع بتفويض الباقي له (أجاب) نعم ليس لأحد الاخوة المذکورين والحال  
 ما ذكر بالسؤال الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي ولا عبرة

١٢٧٤

٢٨

جادی الاولى

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٩

بغير دالتعلل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مات عنه شخص وآل لورثته  
فسافر بعض الورثة من تلك البلدة التي فيها العقار إلى جهة بعيدة تبلغ زيادة عن مسافة  
القصر وباقي الورثة قاطنون في ذلك العقار مدة تبلغ نحو الستين سنة ولم يسألهم ذلك  
الوارث الغائب في أجرة ولا في قسمة وذلك بعد المسافة بينه وبين تلك البلدة والكون  
القاطنين هم أقارب له فبعد تلك المدة أراد أن يبيع نصيبه في ذلك العقار فتعرضوا له  
ويريدون منعه بدعواهم أنهم واضعو اليد وأن حقهم سقط بعدم إقامته معهم فهل  
لا يجابون لذلك والمستحق يكون حقه باقيا وله بيع نصيبه كيف شاء ولا معارض له وهل  
لو ادعى القاطنون أنهم عمرؤا فيه بغير إذن من الشريك الغائب يكون ذلك نافذا على  
الشريك الغائب تهرأ عنه أولا يجبر على ذلك ولا حق لهم عنده بالوجه الشرعي (اجاب)  
الحق لا يسقط بتقادم الزمان فإذا كان واضعو اليد معترفين بحق الغائب المذكور  
عن موردتهم لا يكون لهم منعه من التصرف في نصيبه من العقار المذكور بالبيع أو غيره  
من التصرفات الجائزة للمالك وأما عدم إقامته معهم في البلد ومجرد وضع أيديهم فلا يوجب  
سقوط حقه من ذلك وأما ما عمره بعض الشركاء في العقار المشترك من ماله لنفسه فهو  
مملوك له فإذا طابت القسمة يقسم فإن وقعت العارضة في ملك الباقي فيها والاهدم والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجلين يستقمان منفعة أرض زراعية أميرية بطريق الإسقاط  
الشرعي من مستحقها الكل واحد منهم ما انصف فيها شائعا وهما واضعان أيديهما على  
ذلك ويتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين ثم غاب أحدهما إلى  
جهة فوق مسافة القصر مدة ثلاث سنين ثم رجع من غيبته المذكور بعد مضي تلك  
المدة إلى بلده فأراد شريكه أن يلزمه بجميع ما يخص شريكه الغائب المذكور فيما صرفه  
في تصليح الأرض المذكورة والبناء فيها والمحال أن الشريك الغائب المذكور لم يأذن  
له في صرف ذلك ولم يكن وكلاء عنه في ذلك فهل والمحال هذه لا يجاب الشريك المحاضر  
لذلك حيث لم يأذن له الشريك الغائب وقت غيبته بتصليح الأرض ولا بالبناء فيها  
(اجاب) إذا لم يكن الصرف على تصليح تلك الأرض والبناء فيها بأذن الشريك  
لا يلزم بنصف ما صرف على ذلك ويكون الشريك المنفق متبرعا بما صرفه على  
تصليح الأرض والبناء مملوك لبانيه إذا بناه من ماله الخاص به والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مع أخته شقيقته يملكان دارا ومواشي وغير ذلك مما ورث عن أبيهما فتروجت  
الاخت المذكورة قبل القسمة وبقي ما خصها بإسداد الأخ المذكور وكذا ما خصها  
من مصاغ أمها ثم بعد مدة مات الأخ عن ورثة فطلبت العمة حقها من ميراث أبيها  
فمنعها أولاد الأخ من الدار وغيرها متعلين بأن الدار بناها والدهم والمحال أنه بناها  
بانتقاضها بانها وإن المصاغ الموجود مصاغ أمهم فهل إذا ثبت أن الاخت أذنت  
الأخ في بناء الدار المشتركة يكون لها أخذ نصيبها فيها ودفع ما خصها في المصروف ويكون

١٢٧٤

٨

١٢٧٥

١٥

١٢٧٤

٢١

لما أخذ ما خصها من المصاغ بعد ثبوته حيث كان موجودا اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا بنى أحد الشرىكين فى العقار المشترك بالانقراض المشتركة فان بناه باذن شرىكه رجع عليه بحصته من النفقة وان بناه بلا اذنه فهو متبرع بما أنفقه على العمارة وما يتحقق بالوجه الشرعى انه مشترك بين الاخ وأخته يـكون للاخت المذ كورة أخذ نصيبها فيه من ورثة أخيها المذ كور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل انفرد عن أبيه فى معيشة وحده مدة من السنين ولم يأخذ من مال أبيه شيئا وحاز اموالاً بسعيه واكتسابه حال انفراده واستأجر بستاناً من ناظره مسانحة لمعاشه بموجب وثيقة بيده اقترأ به وكبر سنه وصار لا يملك شيئاً فضمه لنفسه وأدخله فى عائلته مع زوجته شفقة عليهما والآن يريد الاب أخذ مال الابن وأخذ البستان المذ كور من يده متعللاً بان الابن وما فى يده ملك لا يسهل فهل والحال هذه لا يجب الاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويكون جميع ما اكتسبه الابن المذ كور حال انفراده خاص به ولا عبرة بتعلله ويمنع الاب من منازعة ابنه فى ماله بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجب الاب لذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية فاستمر الابنان فى معيشة واحدة مدة من السنين من غير قسمة حتى مات احدهما عن ورثة كور بلغ فاستمر وامنع عنهم فى المعيشة الى الآن فزادت المتركة ونمت بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم واحدة والآن طلبوا العزلة فهل يقسم جميع ما كان بأيديهم وما كان مشتركاً بينهم وبين العم مناصفة ويكون لاولاد الاخ أخذ ما يخص اباهم أن لو كان حياً حيث لم يكن لاحد منهم مال خاص به ولا يميز وحده واذا جرى صلح بين العم واولاد الاخ فى قسمة الاطيان وترك كل منهم جزءاً لاخر باختياره لا يجزى ذلك الصلح فى باقى العقار والمواشى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) تقسم تركة الميت الاول وغاؤها المتحصل بكسب الجميع بين العم واولاد أخيه مناصفة وليس لاحد الفريقين الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه من ذلك بدون محض شرعى وصدر الصلح فى الاطيان المذ كور على الوجه المذ كور خاصة لا يوجب جريانه فى غيرها والله تعالى اعلم (سئل) فى شرىكين شركة عنان احدهما واضع يده على مال الشركة وصار يعمل فيه باذن شرىكه فطلب الشريك بعض دراهم من الشريك المتصرف فدفعه له من اصل ما يخصه من مال الشركة ثم بعد ذلك مات الشريك عن ورثة وبقي بعض المال الباقي تحت يد شرىكه فطلبت الورثة ما يخص مورثهم قبل موته فهل والحال هذه يقبل قول الشريك فيما دفعه لشرىكه من مال الشركة بيمينه ولا عبرة بانكار الورثة ذلك (اجاب) الشريك أمين فى المال فيقبل قوله بيمينه فى مقدار الربح والخسران والضياح والدفع لشرىكه

١٢٧٤

٢١

رجب

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

ولو ادعاه بعد موته كما في البحر والله تعالى اعلم (سئل) في شر يمين عينا على قدر معلوم من الدراهم اشتري به برا واستلمه أحدهما باذن الآخر ليبيعه وشرط الرجوع والخسران بينهما بقدر ما سلك منهما فباع المستلم ودفع لشر يمينه مقدار معلوم من الدراهم من أصل مال الشركة ليحاسبه به اذا تنافسا على الشركة ثم جحد الشر يمين ما أخذه من شر يمينه من المال المذكور فهل والحال هذه يقبل قول الشر يمين الدافع لشر يمينه فيما دفعه له (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبايديهم اموال مشتركة يديهم بالميراث عن ابيهم من عقار ومواس واطيان زراعة وغير ذلك ولا كبيرهم مال خاص به ومميز وحده من نخيل وطين زراعة وغير ذلك لاليه عن زوجته وغيرها والا ن تريد الاخوة عند القسمة ادخال ما هو خاص بالاخ في المشترك وقسمته مع شركة الاب تعالين بالخلطة معه فهل اذا ثبت اختصاص الاخ باشياء معلومة عن زوجته وغيرها لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها ولا عبرة بتعالهم المذكور ويقسم ما كان مشتركاً بينهم بالسوية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس لباقي الاخوة مشاركة اخيهم فيما ثبت اختصاصه به والحال هذه بدون وجه شرعي ومجرد اختلافهم معه في المعيشة لا يوجب مشاركته فيما هو خاص به ويقسم المال المشترك بينهم القابل للقسمة بالسوية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر كور وانا وتترك ما بورت عنه شرعا وانحصرت التركة وصارت معلومة وضبطت وحفظت من غير قسمة لكون احد الورثة كان غائبا واكتسب الورثة الحاضرون بسعيهم كسبا بميزان التركة لم يكن من غائبا وذلك الاكتساب المذكور في مدة غيبة احد الورثة المذكور فهل اذا حضر احد الورثة الغائب المذكور يكون له اخذ ما يخصه من تركته مورثة وليس له مشاركة الورثة فيما اكتسبوه لانفسهم في غيبته واذا اخذ احد الورثة شيئا من التركة قبل القسمة بدون تبرع من باقي الورثة يحسب من نصيبه (اجاب) ليس لاحد الورثة الغائب مشاركة باقيهم فيما اكتسبوه بسعيهم الخاص بهم والحال ما ذكر وما استوفى عليه أحدهم من التركة قبل القسمة يكون لباقيهم مشاركة فيه واخذ نصيبهم منه ان كان قائما وتضمنه انصباءهم من ذلك ان كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وامرأة حصل خلل في حائطها فطلب الشر يمين نقص الحائط واعادتها كما كانت فاذا تنافسا بالشركة بالبناء وقالت له أعطيك في نظير ما يخصني من الكلفة ثلاثة قراريط وثلاثة أنجاس قيراط من نصبي في الدار فبني الشر يمين على زعم انها تبنيها ثلاثة قراريط وثلاثة أنجاس قيراط فامتنعت الشر يمين من بيعها له ذلك وتريد أن تدفع له ما يخصها في مصرف البناء المذكور فهل تجب لذلك وليس له الا اخذ ما يخصها في مصرف فقط وهل اذا كان الشر يمين أجرة الدار لرجل أجنبي مدة معلومة باجرة معلومة واستهلكها في مصالح نفسه يكون للشر يمين حاسبته على ما يخصها

١٢٧٤

١١

شعبان

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

٧



من الاجرة (أجاب) لا تجبر الشريكة على بيع تلك المحصة لشريكها في نظير ما عليها من مؤنة العمارة والحال ما ذكر ويجب عليها دفع ما يخصها مما صرف في عمارة الحائط المشتركة باذنها للشريك وإذا كانت الاجارة من الشريك باذنها يكون لها محاسبته على نصيبها والافلام لم تكن الدار معدة للاستغلال فيلزم بدفع ذلك اليها على اختيار المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين أخذوا في الاكتساب والاخذ والعطاء مع الناس بالبيع والشراء بالقراض والتجارة حتى تحصل بكسبهما أموال وعقار مشترك بينهما سوية واستمر مع بعضهما في معيشة واحدة وكسب واحد إلى أن مات أحدهما عن زوجته وبنته وعن أخيه المذكور ثم مات الآخر الثاني عن زوجته وثلاث بنات فهل يقسم المال الخاص بهما المتحصل بكسبهما بعد الاشتراك بعدموت كل منهما على ورثته وماذا يخص كل وارث (أجاب) يقسم نصيب كل من الأخوين المذكورين من المال المشترك بينهما على ورثته بالفريضة الشرعية فنصيب الميت الأول يكون لزوجته فيه الثمن فرضا ولبنته النصف كذلك ولأخيه الباقي تعصيا إن كان شقيقا وأولاد والا كان الباقي للبنات ردا ونصيب الميت الثاني وما أصابه من أخيه إن كان وارثا له لزوجته منه الثمن فرضا ولبناته الباقي فرضا وورثا حيث لا وارث لهما سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه حانوت فهدمها أحد الورثة المذكورين وهي سليمة وبنائها لنفسه من ماله والآل يريدها أن يملك الحانوت المذكور بذكره بذلك البناء فهل لا يجب لذلك حيث لم تقبل الحانوت المذكورة قسمة الافراز وكان البناء المذكور بدون إذن باقي الشركاء (أجاب) بناء أحد الشركاء في الحانوت المشتركة وهي غير قابلة للقسمة من ماله باتقاضه المملوكة له لا بالاتقاض المشترك بدون إذن باقيهم لا يوجب تملك الباقي انصبا بباقي الشركاء منه ثم أنه قد وقع اضطراب في بناء أحد الشركاء مما لا يقبل القسمة بدون إذن باقيهم وبدون إذن القاضي فنقل في الخيرية أنه لا يكون متطوعا بل يكون له الرجوع وحرر في رد المختار أنه لا يرجع بشئ إلا إذا بنى باذن باقيهم أو باذن القاضي لأنه ليس مضطر للعمارة بل جبر شركائه على البناء معه فله أن يرجعهم إلى القاضي ليغيرهم على البناء معه فإذا امتنعوا تعنتا أو عجزا يأمره القاضي بالبناء ثم يرجع بما أنفق على انصبا بهم وهذا فيما لو بناء على الشركة أما لو بناء لنفسه باتقاضه خاصة فالبناء له وهو كغاصب لنصيب الشركاء في الأرض إلا أنه حيث هدم بناء الحانوت السليم الأول المشترك فعليه ضمان انصبا شركائه منه فإذا بناه مثل البناء الأول أو أجود منه يبرأ بذلك من الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد ذكور أيتام لهم عم ضمهم لعياله حتى بلغوا رشدهم وصار ينفق عليهم ويعملون معه في شؤنه ومصالحه ويرعون معه في أرضه من بذره لنفسه بدون شركة لهم معه وبدون اجارته لهم أيضا ثم الآن يريدون مقاسمة عمهم فيما هو

رمضان سنة

٢٦ ١٢٧٤

يبدن من زرعه ومواشييه وغير ذلك من المملوك له والخاص به متعللين بانهم كانوا معه في معيشته وأقاموا بيته قالت في شهادتها انهم كانوا في عائلة معهم وعشرته فقط من غير زيادة على ذلك فهل لا يجابون لذلك ولا تفيد هذه الشهادة ملكا لهم في شيء مما هو تحت يد عنهم المذ كور حيث الحال ماذ كر بل من ادعى شيئا معلوما وبرهن عليه يقضى له به (اجاب) اذا كان اولاد الاخ المذ كورون في عيال عنهم ومعينين له في الكسب وأمرهم في جميع ما يفعلونه اليه فالمال كله له وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشترى كوا في الاعمال فهو بينهم سوية والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة مات أحدهما عن اولاد ولم يترك الاشياء قليلا لا يفي بدينه الخاص به فصار الاخ يبيع ويشترى ويتجر مع اناس اجانب بمال اقترضه حتى سد الدين تبرعاً منه وحاز أشياء من كسبه وسعيه الخاص به من عقار وغيره ولم يكن لا اولاد الاخ دخل فيه أصلاً والآن يريدون التسمية مع عنهم فيما هو خاص به فهل يقسم جميع ما كان مشتركاً بينه وبينهم دون ما أحدثه من كسبه وسعيه الخاص به فانه يختص به وحده اذا ثبت ماذ كر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لا اولاد الاخ المذ كورين مقاسمة عنهم في ماله الخاص به بدون وجه شرعي ويقسم المشترك بينهم على حسب انصباهم والحال ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمتعة من دار ومواش واطيان زراعية وأميرية وله اولاد ذكور معه في معيشة واحدة معينين له والآن يريد أحدهم الاختصاص بنصف متاع ابيه بالجبر عليه فهل لاحق للابن في مال ابيه مادام حيا حيث كان معه في المعيشة ومعيناه واذا أراد الابن ان يخص زوجته بشيء من متاع ابيه بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك حيث لم يكن للابن مال خاص به ولا يميز وحده (اجاب) نعم لاحق للابن في مال ابيه مادام الاب حيا بدون وجه شرعي وليس له ان يخص زوجته بشيء من مال ابيه بدون رضاه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين من اهل الفلاحة والزراعة مات والدهما فاستمر مع بعضهما في عمل الحراثة والزراعة وهما مقيمان بمنزل واحد ومعيشة واحدة حتى جدد من عملهما عقارات واطيان زراعية ومواشي وغير ذلك ثم مات أحدهما عن اولاد ذكور بالغين فاستمر وامع عنهم في المعيشة والعمل حتى نما المال وكثر فهل جميع المتحصل من ذلك العمل يقسم بين العم واولاد أخيه مناصفة وليس للعم الاختصاص بشيء من الامتعة على حدة دون اولاد أخيه واذا قلتم بذلك واشترى العم بعض عقارات ودفع ثمنها من مال الخلطة المشترك الذي تحت ايديهم وكتب جميعها باسمه خاصة من غير اذنههم والحال ان صناعتهم واحدة تجرى فيها القسمة كباقي التركة أو يختص بها العم ويضمن لهم نصف اثمانها اذا ثبت ماذ كر (اجاب) مات جدد بكسب الاخوين وعملهما سوية وكذا ما تحصل بعمل أحدهما مع اولاد الآخر وسعيهم على سبيل الاشتراك لا على ان أحدهم مستقل وغير معين له في ذلك يكون مشتركين

٢٦ ١٢٧٤

شوال ٧ ١٢٧٤

٧ ١٢٧٤

فى القعدة

سنة

الحى وأولاد الميت ماصفة واذا اشترى الم عمار نفسه ودفع ثمنه من المال المشترك بينهم يكون له خاصة وعليه ضمان أنصبا باقى الشركاء من الثمن المدفوع من المال المشترك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين مشتركين بملهما شركة صحيحة فى تجارة والربح بينهما على قدر المالىن وأذن احدهما لشرىكه بالتجارة والسفر بمال التجارة فى البر والبحر وان يعمل فيه بنفسه وبمأذونه ثم بعد ذلك بمدة أرسل العامل مأذونه للتجارة بالمال فغرق فى البحر مع المال بدون تفريط وبدون تدف فى ذلك فهل والحال هذه يكون ما ألف من المال عليهما سوية ولا يضمن احدهما نصيب شريكه (اجاب) نعم لا ضمان عليه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات من نحو سبع وثلاثين سنة عن ثلاثة بنين وبنيتين وأحد البنين منفرد فى معيشة وحده خارج العائلة قبل موت أبيه بمدة تزيد على خمس عشرة سنة وكل من البنيتين مع زوجها بمنزله وترك المورث للورثة المذكورين ما يورث عنه شرعا من عمار وأمتعة ومواش ونخيل فاستمر جميع المترك فى يدي ابني المورث المجتمعين مع بعضهما فى المعيشة ولم يعارضهما فيه أحد من الاخ والاختين المذكورين وصارا يتصرفان فى المترك بعلمهما ويستغلانه دون غيرهما وكان تحت النخيل الذى تركه الوالد شتل فاخذ منه وغرس فى الارض ثم مات أحد الاخوين المجتمعين مع بعضهما قبل القسمة فى المترك عن ابن ومات أخوه المنفرد بالمعيشة وحده عن ثلاثة بنين بعد موت أخيه فهل والحال هذه اذا أراد أبناء الاخوين مقاسمة عمهم فيما تركه الجد يسوغ لهم ذلك ويقضى لهم به (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعى انه مخلف عن الجدا الميت عن أولاده المذكورين يكون لأولاد ابنيه الميتين بعده عن أولادهما المذكورين الاستيلاء على ما يخص أبويهم من ذلك بطريق الارث الشرعى كل فريق بقدر ما يخص مورثه مما يورث شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين حفر ساقية وبنياها سوية لكل منهما النصف فيها على الشيوخ وصارا يتصرفان فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبع عشرة سنة والآن اراد احدهما الشرىك منع شريكه من الانتفاع بالساقية المذكورة باغراض غير البلد متعللا بأنه لم يكن له أثر فى بلده فهل لا يجب الشرىك لذلك وينتفع كل من الشرىكين المذكورين بالساقية المذكورة حيث كان ملك كل منهما فى الساقية المذكورة ثابتا بالبينة الشرعية وليس للشرىك المذكور معارضة شريكه فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لاحد الشرىكين منع الآخر من استحقاقه فى الساقية المذكورة حيث كان ملكه أنصبة فيها محققا شرعا بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن خمسة بنين وبنات وترك ما يورث عنه شرعا من عمار ونخيل وغير ذلك مما يورث فانفرد أحد البنين قبل قسمة ما تركه الاب وغاب فى جهة بعيدة وحاز فيها أموالا من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراذه عن أخوته وعند القسمة تريد أخوته

١٢٧٤

١

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٧

سنة ٢٣

١٢٧٤

٢٣

مشاركته فيما اكتسبه حال انفراده فهل لا يجابون لذلك شرعاً بل يختص الابن المذكور بجميع ما اكتسبه حال انفراده حيث لم يأخذ من مال أبيه شيئاً ويكون له أخذ ما يخصه من تركه أبيه بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لباقي الورثة مشاركة الابن المذكور فيما اكتسبه حال انفراده لنفسه خاصة والحال ما ذكر بدون وجه يوجب الاشتراك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين انفرد عن أبيه أحدهم في معيشة وحده ولم يأخذ من مال أبيه شيئاً وحاز أموالاً من كسبه وسعيه الخاص به حال انفراده وحده ثم طلب أحد الابنين أن يكون مع أخيه معيناً له فشرط رب الأموال عليه أن يكون مثل شخص أجنبي يأكل ويشرب ويكتسى ولا حق له في ماله بحضرة بيعة شرعية وصار معيناً لأخيه مدة ثم مات والدهما معهما وعن الابن الثالث وترك ما يورث عنه شرعاً والآب يريد الأخ المعين لأخيه مقاسمته في ماله الخاص به فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وينع من منازعة أخيه في ماله الخاص به ويقسم جميع ما تركه الآب المذكور بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب الأخ المعين لذلك اذا كان الأمر كذلك بدون وجه شرعي وتقسم تركه الآب بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه وصار في معيشة وحده بسعيه وكسبه مدة من السنين ثم صار أبوه فقيراً عاجزاً عن الكسب فاخذ الآب المذكور وضعه إلى عائلته وصار يأكل ويشرب من عند ابنه ولم يكن له كسب مع ابنه والآب أراد الآب العزلة من ابنه وأن يأخذ نصف جميع ما يبيد ابنه المذكور من مواش وأمتعة وغير ذلك متعللاً بأنه في معيشة مع ابنه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون جميع ما اكتسبه الابن له خاصة حيث كان أبوه لم يكن له كسب مع ابنه بل يأكل ويشرب في عائلة ابنه المذكور ولا مال له ولا سعى حال انضمامه إلى ابنه المذكور (اجاب) حيث كان الكسب المذكور خاصاً بالابن ونشأ من سعيه حال استقلاله ولم يكن في عائلة أبيه بل صار الأمر على العكس ولم يكن معينا للآب كما هو صريح السؤال لا يكون لأبيه مقاسمته في شيء مما حصله الابن لنفسه على هذا الوجه بدون طريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منفرد عن أبيه في معيشة وحده وله مواش وعقار وأراض وزروع وغير ذلك وقدمت أبوه عنه وعن ورثة سواء وعليه ديون مستغرقة لتركته فاخذت التركة في الديون بعد ثبوتها لدى نائب الشرع وبقيت الورثة لأشياء لم يأخذها الرجل أخاله صبياً وضعه لعياله في معيشته ورباه ولا مال له ولا كسب ولما كبر صار من جملة عمال أخيه في الزراعة وكلما اكتسب هو شيئاً حازه لنفسه خاصة ولم يضعه لمال أخيه ومضت مدة من السنين على ذلك والآب يريد هذا الذي كان صغيراً أن يقاسم أخاه في جميع ما يملكه بسبب أنه يعمل مع عماله في الزراعة فهل والحال هذه لا يكون له في ملك أخيه شيء سواء الموجود قبل انضمامه والذي حدث بعده

(اجاب)

هـ

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

٤

(اجاب) اذا كان الاخ الكبير مستقلا بنفسه وبيده أموال سابقة وليس للاخ الصغير مال بل صار في عائلة أخيه ومن جملة عياله وأعانه في عمل الزراعة مع عماله يكون جميع ما تحصل من كسب الاخ الكبير الخاص به وكذا ما تحصل باعانة أخيه الصغير له فيه من الاموال خاصا بالاخ الكبير لا يشاركه فيه الاخ الصغير انما يجب على الكبير اذا استعمل بعض أقاربه الصغار في أعمال نفسه الخاصة به أجر مثله بحسب منه مؤنته وكسوته ان كان أنفق عليه كما انه لا مشاركة للاخ الكبير مع أخيه الصغير فيما حصله الصغير بكسبه لنفسه الخاص به الذي لم يكن معينا فيه لأخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن اخوته وأولاده في معيشة وحده وأقام بالمحروسة واشتغل بالتجارة وحاز أموالا بسعيه وكسبه الخاص به من عقار وغيره واشترى أطيانا وسواقي ودوارا وهو مقيم بالمحروسة بموجب حج شرعية بيده ثم ذهب الى البلد وضم اخوته وأولاده في معيشة شفقة عليهم من جملة عياله وصاروا يعاونونه في زراعة أرضه مدة والآن يريدون مقاسمته في ماله متعلين بان الاتباء كانوا في معيشة واحدة والحال انهم ما تواوا لم يتركوا شيئا سوى دار وطين استولى عليهم الاخوة وأولادهم لانفسهم هذه انفراد الشخص المذكور وحده فهل اذا أراد الاخوة وأولادهم مشاركتة فيما اشتراه وحازته حال انفراده لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا حق لهم في جميع ما اشتراه لنفسه من ماله الخاص به اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعللهم المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين في معيشة واحدة وبايديهما أموال مشتركة بينهما حازاها من كسبهما وسعيهما معا بالسوية بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة مات المتصرف منهما عن ابن فاستمر الابن المذكور مع عمه في المعيشة بدون قسمة والآن يريد الانفراد من عمه وأخذ ما يخص أباه من المال المشترك فهل يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر لا سيما مع اقرار العم بحضرة بينة شرعية بان ما في يده من الاموال مشترك بينهما وبين أخيه الذي مات ولم يكن لاحد منهما مال خاص به ولا يميز وحده اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة ولا حدهم اثنان بالغان معينان لهم في المعاش أرادوا الدهم أن يبنيا لهما مكانا خاصا بهما ويكون ذلك ببلن من أصل المال المشترك فامتنع أخواه عما أراداه والدهما فحصل للابنين بعض تغير من عميمهما وذهبا الى بلدة ثانية لاجلهم وأخبراهم بما حصل من عميمهما فاعطوهما بعضا من الدراهم والغلال وأنفارا يستعينان بها في مثل ما أراداهما والدهما ثم شرعا في ذلك وأخذوا قطعة أرض خربة خارجة عن ملك العائلة وبنيا فيها دارا لنفسهما خاصة بهما ثم الآن أراد العمان ادخالها في أصل المال المشترك بينهم فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ويكون ما بناه الابنان على هذا الوجه لهما خاصة



ربيع الاول  
سنة ١٢٧٥  
٢٩

ربيع الثاني  
١٠

١٢٧٥

رجب  
١٢

١٢٧٥

رمضان  
١٣

١٢٧٥

(اجاب) اذا بنى الابن المذكور ان الارض المخارجة عن ملك العائلة لنفسهما خاصة  
لا على سبيل الاعانة لمن هما في عائلته من المال المملك لهما خاصة من قبل اجاتهما  
لا يكون لعميها ادخال تلك الدار في ملك العائلة وجعلها مشتركة بينهما اعني العمين  
وبين ابنيهما بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل  
القسمه لرجل فيه حاضر ثلاثة ارباعه ولا مرآة فيه غائبة الربع انهدم البيت المذكور  
بنفسه وقام الشريك المحاضر بمآرته وبنائه بانقاص واخشاب وغيره من ماله فهل  
اذا حضرت الشريكة الغائبة صاحبة الربع يكون لشريكها الرجوع عليها بما صرفه مما  
يخص نصيبها او بقيمة البناء مما يخص نصيبها (اجاب) الذي حرره في رد المختار ان عمارة  
احد الشريكين لا يقبل القسمه كالرحى بلا اذن شريكه لا توجب رجوع المهر على  
شريكه الا اذا كانت العمارة باذن القاضي عند امتناع الشريك اذا المهر غير مضطر الى  
العمارة لمجر شريكه في هذه الحالة عليها فاذا امره القاضي بالعمارة مع شريكه فامتنع تعنتا  
او عجزا يامر القاضي غير الا ببالعمارة فيرجع على شريكه بنصيبه من النفقة  
حينئذ لو جود الاضطرار ومنه يعلم عدم رجوع الشريك المهر المذكور على ما حرره المزبور  
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه وعن ابنته وترك  
ما يورث عنه شرعا وانحصرت تركته وهي معلومة من غير قسمه ثم بعد مضي سبع عشرة  
سنة ارادت الزوجة والبنات اخذ ما يخصهما من التركة المذكورة بالفريضة الشرعية  
فهل والحال هذه تجابان لذلك وليس لهما مطالبة الابن المذكور فمما جدد واحد  
بكسبه وسعيه لنفسه خاصة حيث لم يكن من غناء التركة ولا من تعلقاتها (اجاب) الذي  
يقسم بين الورثة هو ما تركه المات مما يورث عنه شرعا وكذا انما ذلك وما جدد أحد الورثة  
لنفسه من كسبه وسعيه الخاص به فهو مملوك له خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في بني عم  
في عائلة واحدة وكسبهم واحد ولهم أرض زراعية عن مورثيهم ضموا اليها قطعة أرض  
زراعية أخرى ودفعوا عوضها دراهم معلومة لاربابها بطريق الاسقاط بواسطة كبيرهم  
المتصرف عنهم بامرهم من المال المشترك لتكون لهم جميعا وحفر وافهم اساقية وغرسوا  
اشجارا وصاروا بزعمها سوية مددة من السنين فبعد مددة ارادوا القسمه والعزلة من  
بعضهم فهل يقسم جميع ما تحصل من الزراعة والعقار بكسبهم وسعيهم عليهم مع ما تركه  
لهم مورثهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد من ذلك بدون  
اذنهم وبدون مخصص شرعي (اجاب) يقسم المال المشترك بين ابناء العم المذكورين  
المملوك الرقبة لهم الا يلزمهم بالارث عن مورثيهم والمتحصل من كسبهم جميعا بينهم على  
حسب انصابتهم منه وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
مخصص شرعي والاراضي التي آلت لبيت المال لا تجرى فيها قسمه الا فرأى جبر ابل ينتفع  
بها اربابها كل بقدر نصيبه على الشيوخ والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين كانا في معيشة

واحدة وكسب وسعى واحد هما متساويان فيه وتحصل من كسبهما وسعيهما مال وطين  
وعقار ثم مات أحدهما عن ابنين فأصبرين فصار مع عهدهما في معيشة واحدة ولم تحصل  
قسمة ثم مات الآخر عن ابنه البالغ فصار ذلك الابن مع ولدي عمه في معيشة واحدة  
مثل أبيه من غير قسمة ثم أرادوا القسمة فهل يكون للابن المنفرد النصف الذي كان  
لأبيه لو قسم مع أخيه ويكون لابني عمه النصف الذي كان لأبيهما كذلك (أجاب)  
ما تحصل بكسب الاخوين وسعيهما من عقار وغيره فهو بينهما مناصفة وموت كل منهما  
عن وريثة يكون نصيبه لورثته مع غائته فلا ين أحد الاخوين نصيب أبيه مع غائته ولا ين  
الاخ الثاني نصيب أبيهما مع غائته وليس لاحد الغريقين الاختصاص بشيء رائد عما يخصه  
من ذلك بدون وجهه بوجوب الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضم اولاد  
أخيه الى عائلته وأخذوا في السعي بالزراعة في الارض والتكسب جميعا حتى تحصل  
من سعيهم وكسبهم بالاشتراك في الزراعة عقارات وأموال ثم بعد ذلك أرادوا القسمة  
فهل يجابون لذلك وليس لاحد منهم أن يختص بشيء رائد عن الآخر بدون مخصص  
شرعي بل تقسم على قدر ابدانهم والحال هذه (أجاب) ان كان كل من الرجل المذكور  
وأولاد أخيه مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال ولا مال لهم سابق أو كانت لهم أرض  
مشاركة بينهم بالسوية فعملوا فيها حتى تحصل من كسبهم وسعيهم أموال يكون ما تحصل  
والحال هذه مشتركا بينهم بالسوية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء رائد عما يخصه من  
ذلك بدون مخصص شرعي غير انه لو اشترى أحدهم عقارا لنفسه خاصة ودفع ثمنه من المال  
المشترك فانه يكون مختصا به وعائيه ضمان انصبا بباقي الشركاء من الثمن المدفوع وان  
كان الرجل المذكور وهو المستقل بنفسه وأولاد أخيه عائلة عليه وأمرهم في جميع  
ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال كله له والقول قوله فيما بيده بيمينه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وجد طفلا للقيط فرباه مع أولاده وزوجه إحدى بناته بعد بلوغه ومات  
الرجل عن أولاده المذكور والآن خلف ذلك اللقيط أولاد ذكوراً ودا موال في  
المعيشة مع بعضهم بعد ان قسمت تركة الميت وأخذ ابن الميت وبنته زوجة اللقيط  
نصيبهما من تركة والدهما وصارا في عائلة وحدهما الى الآن ثم بعد ذلك انضم اليهما  
اولاد اللقيط المذكور وصاروا في عيالهما من جملة العائلة يعاونونهما في زراعتهم وفي  
اشغالهما الى الآن وهم يأكلون ويكسبون حتى تحصل أموال من غنمهم أخذوه من  
تركة والدهما وسعيهما وأخذ أرض زراعية بالشرع وغيره وأولاد ذلك اللقيط معهما  
معاونون فقط فهل اذا طلبوا الانعزال منهما وان يأخذوا منهما جانباً من تلك الاموال  
وأرض الزراعة المتحصلة من غنمهم المال والسعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم بانهم كانوا  
معاونين لهم في تلك الاموال خصوصاً وان أباهم لم يكن له مال تركه لهم وتكون  
كسوتهم ومؤنتهم ودفع صداق الزوجات في نظير خدمتهم وتعضي امهم ما يستحقه من

ميراثا يها فقط (أجاب) إذا كان أصل المال مشترك كابين أم الأولاد وخالهم وكان الأولاد  
 المذكورون في عائلتهما لا مال لهم بل يعاونونهما في شؤونهما حتى تحصل بسعي الرجل  
 وأخته أموال يكون جميع ذلك مختصا بالرجل وأخته ولا يكون للأولاد شركة معهما  
 بمجرد كونهم معينين لهما في ذلك وإن كان كل من الأولاد وخالهم وأمههم مستقلا بنفسه  
 ولا مال للجميع سابق واشترى كوا في الأعمال حتى تحصل بكسب الجميع أموال فحسب  
 بينهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وخلف تركته قليلة وكان له  
 أرض فلاحية قابضة وبعد وفاته وضع أولاده أيديهم عليها على سبيل الاشتراك وكلفت  
 تلك الأرض باسم كبير أولاده كما هي عادة بلادهم وصاروا الأخوة الثلاثة عائلة في معيشة  
 واحدة وصاروا في العمل سوية حتى تحصل من عملهم ربح ونماء ثم إن شيخ بلدهم جعلهم  
 أرضا زيادة على الأرض القديمة كانت تعطلت أصحابها عن زرعها ودفع خراجها على أن  
 تكون مشتركة بينهم بالسوية وكلفت باسم الأخ الكبير أيضا كما هي العادة أن الأرض  
 إذا كانت مستدة لجماعة بالسوية لا يكتب في التكليف إلا اسم واحد منهم وصاروا  
 في العمل سوية كما ذكر حتى تجدد من ذلك مواش وامتعة بعضها بشراء الكبير له ولباقى  
 أخوته حسب اعترافه بذلك وتصادق الجميع عليه وببعضها بشراء أحد الأخوة من المال  
 المشترك بينهم المتحصل من نماء الزرع على هذا الوجه المذكور واستمر وعلى ذلك مدة  
 طويلة والمواشي والامتعة في أيديهم حتى حصل بين أحد الأخوة المشتري للبعض المتقدم  
 وبين أخيه الكبير تشاجر فخرج من العائلة بسبب ذلك ومكث بعيدا عن العائلة مدة  
 ثمانية عشر شهرا ثم طلب من أخيه الكبير المذكور أن يقاسمه في المواشي والامتعة  
 المتقدمة بحق الثلث له فأجابه الكبير بأنه لا شيء له قائلا أن الأرض مكلفة باسمي وأنا  
 المشتري للمواشي والامتعة وهي في يدي الآن فهل إذا كان مع طالب القسمة بينة  
 شرعية تشهد له بمضمون ما تقدم يحكم له بها ويكون له الثلث فيما ذكر ويحيز الأخ الكبير  
 على المقاسمة ولا عبرة بقوله المذكور (أجاب) إذا كانت تلك الأرض جارية مشتركة  
 بين الأخوة الثلاثة واشترى كوا في زرعها والتكسب يكون جميع ما تحصل بكسبهم بينهم  
 وكذا ما اشتراه كل من الأخوين المذكورين له ولباقى أخوته حسب اعترافه بذلك  
 وتصادق الجميع عليه كما ذكر يكون مشترك بينهم بالسوية وليس لأحدهم الاختصاص  
 بشيء زائد عما يخصه من ذلك إذا تحقق ما ذكر بالسؤال بدون مخصص شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في مال للتجارة مشترك بين جماعة سافروا به أحدهم بأذن باقي الشركاء في  
 البحر فهل إذا غرقت السفينة ومات الشركاء يؤول مال الشركة من غير تفریط وإراد  
 باقي الشركاء الرجوع بماله في تركته الميت المذكور ليس لهم وإذا ظهر بعض المال  
 الغارق يقسم بين الشركاء وورثة الميت بقدر ما لهم (أجاب) إذا لم يوجد من الشريك  
 المذكور تعدا وتفریط في مال الشركاء إلى أن ضاع المال بالغرق لا يكون ضامنا وما وجد

ذى القعدة

١٢٧٥

٧

ذى الحجة

١٢٧٥

١٩

صفر سنة

من ذلك فهو مشترك بينهم كما كان والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي صهر جت في اخوين  
 في معيشة واحدة بينهما مال مشترك من حبوب وبها تم مات أحدهما عن زوجتين وبنت  
 بالغة وابن قاصر بن وصار الاخ يتصرف في المال المذكور فهلك الحبب كلهم جميعا  
 فهل لا يكون ضامنا المحصة جميع ورثة أخيه أو يضمها أولا يضم الا حصه القصر وإذا  
 استعمل البها ثم في أشغاله حتى مات بعضها وباع بعضها وحكم عليه بدفع قيمة نصيبهم  
 من المواشي جميعها والورثة يطالبونه بأجرة المواشي مدة الاستعمال فهل حيث لزمته  
 القيمة لا تلزمه أجرة وإذا ادعى العم المذكور على ابني أخيه بعد بلوغهما بانهما طلبا منه  
 الزواج فزوجهما ودفع مؤن الزواج عنهما بقصد ان ذلك من مالهما من غير شرط بينهما  
 وهما ينكران الطالب فهل اذا اثبت طلبهما الزواج يعمل بقصده ان ما صرفه في مؤن  
 التزويج يكون من مالهما (أجاب) ما أكله ورثة الاخ من الحبوب المشتركة لا يضمه العم  
 وليس لهم مطالبة بشئ منه اذا كان ما أكلوه بقدر نصيبهم منها لا فرق في ذلك بين القصر  
 وغيرهم وما استهلكه العم من البها ثم المشتركة باستعمالها في شؤون نفسه بدون اذنهم  
 وضمن قيمة نصيبهم منها لا يلزمه أجرة لذلك النصيب اذا لا يجتمع أجرو ضمان وما  
 صرفه العم في مؤن تزويج ابني أخيه فان أثبت انه باذنهما بعد بلوغهما يكون له حسابه  
 عليهما من أصل ما استحقاقه عنده في الميراث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وابن عمه كل منهما في معيشة على حدة مات ابن العم المذكور عن زوجته وابنه القاصر  
 وترك بنتا صغيرا ولم يترك سواه فترجع الرجل المذكور بزوجته ابن عمه بعد موته وصار  
 ابن الميت الصغير في عائلته مع أمه فرباه ثم مات الرجل المذكور بعد أن خلف من  
 تلك المرأة أم الصغير المذكور ثلاثة أولاد وله ابن رابع من زوجة أخرى عن زوجته  
 المذكورة أم الصغير وأولاده الاربعة وترك بحلة جاموس وبنتا صغيرا وكان يستحق منفعة  
 بعض اطيان فاستمر أولاده في معيشة واحدة بعد موته ومعهم ابن ابن عم أبيهم الصغير  
 المذكور وصاروا يكتسبون سوية ويسعون وهم خمسة حتى مات بعضهم عن أولاد وبقي  
 البعض وجدوا اطيانا ومواشي وعقارا ثم الآن أراد ابن ابن عم الاب المذكور ان  
 يختص بنصف جميع ما يدا الباقي من الخمسة وأولاد بعضهم متعللا بأنه ابن رجل وأبوه  
 الاصل ابن رجل مع ان أصولهم لم يتركوا شيئا سوى البيتين الصغيرين والحلة الجاموس  
 وبعض الاطيان التي كانت مختصة بابي الاولاد الاربعة المذكورين فهل اذا لم  
 يثبت الولد المذكور ورثا من المال وتحقق موت أبيه لا عن شئ سوى البيت  
 المذكور وان جميع المال من المواشي والعقار والاطيان الموجودة بأيديهم الآن  
 سوى بعض الاطيان التي كانت باسم أبي الاربعة يتحصل بكسب الاولاد الخمسة بل  
 أصل الكسب كان من قبل أحد الاولاد الاربعة وباقي اخوته الثلاثة وابن عم أبيه  
 كانوا صغارا وقت موت الاب ثم كبروا وصاروا يسعون معه ويكتسبون لا يجاب لذلك

ربيع الأول سنة

٢١

١٢٧٦

٢٥

١٢٧٦

٢٩

١٢٧٦

بل يكون جميع ما اكتسبه الخمسة بعد كبر الاربعة منهم بينهم بالسوية وما كان متروكا  
 عن أبي الاربعة يكون مختصا بهم مع باقي ورثته وما كان مختصا بأبي الولد المذكور وهو  
 البيت يكون له خاصة وما اكتسبه احدا الاربعة قبل كبرهم بسعيه الخاص به وعمله  
 يكون له فيختص به ورثته بعد موته ولا يكون للولد المذكور اختصاصه بنصف جميع  
 ما ذكر بدون وجه شرعي (أجاب) ما تركه ابو الاربعة المملوك له خاصة يكون لورثته  
 فقط بالفريضة الشرعية وليس لابن ابن عمه شيء وما تركه والد ابن ابن العم المذكور  
 يكون ميراثا لورثته خاصة بحسب الفريضة الشرعية وما اكتسبه احدا الاولاد الاربعة  
 حال صغر اخوته بسعيه وعمله الخاص به يكون له ويختص به ورثته وما اكتسبه الخمسة  
 من سعيهم جميعا وعملهم بطريق الاستقلال ولم يكن احدهم معينا فيه للآخر يكون بينهم  
 بالسوية انما ساوكل من مات منهم عن ورثة فنصيبه مما يورث عنه شرعا لورثته خاصة  
 وليس لاحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابيه في معاش واحد وصنعة نساخ وليس ابوه كذلك  
 ونسخ كتب علم وبيع بعضها واشترى بثمنه بعض نحاس وبقي عنده بعض الكتب  
 وطلب والده ان يكون له ما اكتسبه ولده من هذه الصنعة مع كونه منفردا بها دون  
 أبيه فهل لا يكون لوالده شيء في هذا لعدم اتحاد الصنعة خصوصا والولد حائر لما ذكر  
 وواضع يده عليه دون أبيه (أجاب) اذا لم يكن الابن المذكور معينا لأبيه في الكسب  
 وكانت صنعتهم مختلفة وقد حصل الابن من صناعته المختصة به اموالا لنفسه فهي له  
 خاصة حيث كان لابن كسب مستقل واما قول علمائنا اب وابن يكتسبان في صنعة  
 واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو  
 مشروط كما يعلم من عباراتهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن  
 في عياله فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب كما صرحوا به والله تعالى  
 أعلم (سئل) في ثلاثة رجال بينهم دار مشتركة لاحدهم عشرة قرايط والثاني سبعة  
 قرايط والثالث سبعة قرايط فاستأجر احدهم نصيب واحد منهم ويريد الشريك الآخر  
 ان يجبره على ان يستأجر نصيبه وهو تمتنع من الاستئجار له فهل والحال هذه لا يجبر على  
 استئجار حصته منه (أجاب) لا يجبر احدا الشركاء على ان يستأجر نصيب شر يكره ولا على  
 أن يؤجره منه بل ينظر في حال الدار المشتركة المذكورة فان كانت قابلة لتقسمة الافراوان  
 يتفقد كل من الشركاء بنصيبه بعد التقسمة من جنس الانتفاع الاول فانها تقسم بينهم على  
 حسب انصباهم بطلب احدهم جبرا وان لم تكن كذلك يهاين القاضى بينهم بالمكان  
 وبالزمان جبرا فينتفع كل بنصيبه او بنوبته ان شاء يسكنه او باسكان غيره وان شاء  
 اغلق الباب في نوبته وهذا في المستقبل من الزمان لا فيما مضى واجارة أحد الشركاء  
 نصيبه من أحد شركائيه فاسد كاجارته من اجنبي فلو أجرة من شر يكره صح كالمو



استأجر أحدهم نصيب شريكه جلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كبر سنه وكف بصره وانقطع في بيته ولا مال له سوى حصة في منزل وطاحونة وليس له اكتساب وله ولدان أحدهما كبير والآخر صغير قاصر فصار الولد الكبير يكتسب أكسابا ويزرع أرضا ويشتري مواشي وغيرهما من كسبه لنفسه خاصة ويتفق على والده وأخيه الصغير القاصر وباقي العائلة مدة سنين ثم بعد ذلك في حال صحته وكمال عقله قبل موته بأحدى عشرة سنة أقر الرجل المذکور بحضور جهم غير أنه ليس له اكتساب ولا مال ولا مواشي ولا شيء قل ولا جمل عند ولده الكبير ما عدا حصة في منزل وطاحونة يملكها ما خلا ذلك من فروع ومواشي وغيرهما من جميع ما هو تحت يد ولده المذکور ملك لولده الكبير لكونه حازه من كسبه لنفسه وبعد ذلك عدة سنين توفي الرجل ولما بلغ الولد الصغير حدا التمييز علمه أخوه الكبير القراءة والكتابة وهو يتفق عليه حتى بلغ رشده فروجه وألحقه بصنعة الكتابة مدة ثلاث سنين وما اكتسبه من الكتابة حازه لنفسه خاصة ثم توفي الأخ الصغير المذکور وعقب وفاة والده بعد أن أقام أخاه الأكبر وصيا على أولاده الأطفال فتولى الأخ المذکور الألفاق على أولاد أخيه المذکور حتى بلغ أحدهم رشده وزوجه وبقي في حجره بعد بلوغه كما كان قبل البلوغ مدة أربع سنين بغير اكتساب والآن طلب الأخ الأكبر أخذ ما يخصه في حصة المنزل المشترك مع الطاحونة المشتركة أيضا من مخلفات والده فامتنع ولد أخيه من ذلك وطلب مقاسمة عمه فيما حازه من كسبه لنفسه على هذا الوجه مما هو تحت يد المذکور خاصة فهل والحال هذه لا يمكن ولد الأخ من مقاسمة عمه فيما حازه لنفسه خاصة ويفوز المذکور بما تملكه من غناء كسبه وهل القول قول المذکور فيما هو تحت يده (أجاب) ليس لابن الأخ مقاسمة عمه المذکور فيما اكتسبه بسعيه الخاص به لنفسه والحال ما ذكر بل يكون ذلك مختصا بالم والقول قوله بيمينه فيما بيده خاصة إن كان الواقع ما هو مسموع بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد عم ترك لهم مورتهم قطعة أرض زراعة ومواشي ودور افوضوا التصرف فيها لأحدهم وهم يعاونونه في الزراعة ويصرفون ما تحصل من النماء في مصالحهم ثم إن المتصرف حصل لنفسه أرض زراعة ومواشي خلاف الخلف عن المورث بمال اقترضه لنفسه خاصة ومن ماهيته المربوطة له من الديوان ووضع يده عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه لنفسه خاصة فلما أرادوا العزلة من ابن عمهم أرادوا أن يشاركوه فيما ذكر مما حصله لنفسه بمال نفسه خاصة فهل لا يجابون لذلك ولا يكون لهم فيه حق بدون وجه شرعي سماوا الأرض المذكرة مكلفة بأربعة خاصة وما خرج منها مستقل به المدة المذكرة لم يشاركه فيه أحد وما يلزمها من المصاريف والتقاوى من ماله خاصة وكذا المواشي التي حصلها لنفسه من ماله الخاص به تحت يده خاصة (أجاب) ليس لأولاد المذکور مشاركة ابن عمهم المذکور فيما حصله لنفسه

من دين القرض الذي اقترضه لنفسه وما هيته الخاصة به وهو واضع يده عليه خاصة مدة  
 الثلاثين سنة المذكورة يتصرف فيه بانقراده بدون مشاركة الباقي في ذلك بدون وجه  
 يوجب المشاركة فيما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ثلاثة ارباعه ولا امرأة  
 ربه فخر ب جميع المکان رطل صاحب الثلاثة الارباع من صاحبة الربع ان تعمر معه  
 فاجابته وأذنت له بالعمارة وبعد العمارة يرجع عليها بما يقابل نصيبها فهل اذا صرف في  
 العمارة مبلغا من ماله يكون له الرجوع عليها بما يقابل نصيبها وتجبر على دفعه له اذا  
 امتنعت من الدفع (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي صرفه على عمارة المکان المشترك  
 بينه وبين المرأة المذكورة من الشريك باذنها ليرجع عليها بقدر نصيبها منه يكون له  
 الرجوع بقدر حصتها من ذلك وما لا فلا وقد صرحوا بان الاذن بالعمارة يوجب الرجوع  
 وان لم يشترط الرجوع حيث كان المأذون شرى كباختلاف الاجنبي كفا في التنقيح من  
 الشركة عن قارئ الهداية والله تعالى علم (سئل) في بذر مشترك بين صغير وأخواته  
 البنات والصغير وصى أخذ بعضه وزرعه للصبي في أرضه الخاصة به بدون اذن منهن  
 ونبت الزرع وحصد وأراد الاخوات مشار كته فيه فهل يضمن حصتهن من البذر  
 وليس لهن مشار كته في الزرع (اجاب) ليس للاخوات المذكورات مشار كة أخيهن فيما  
 خرج مما زرعه الوصي للآخ المذكور في أرضه الخاصة به ببعض البذر المشترك بينه وبينهن  
 بدون اذنهن وان زاد شي من البذر المذكور عن نصيب القاصر منه يكون مضمونا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في شريكي عثان اذن أحدهما للآخر ان يعمل بالمال الذي  
 بينهما في أنواع التجارة فعمل في المال المذكور مدة وحصل خسران في أصل المال بلا  
 تعد ولا تفريط ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقبل قوله في ذلك حيث  
 الحال ما ذكر أم كيف (اجاب) الخسران في الشركة بلا تعد من أحد الشريكين ولا تفريط  
 على قدر المالين ويقبل قول الشريك بيمينه في مقدار الوضعية حيث لم يكن خائفا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين مات أبوهما الا عن تركه وهما بالغان فاستمر في  
 معيشة واحدة وكسب واحد وليس لاحدهما كسب مختص به دون الآخر مات  
 أحدهما عن ثلاثة كور أحدهم قاصر فصار واعم عهدهم في معيشة واحدة وكسب  
 واحد أيضا وقد تجد دبا كتساب والدهم وعهدهم نخل زرعاه في أرض أعطاهما لهما  
 ومكنهما منها سوية وبعد موت أحدهما واستمرار أولاده مع عهدهم في المعيشة والتكسب  
 صار الجميع يتقل ما يتخلف من النخل المذكور ويغرسه في تلك الأرض المشتركة بين  
 العم وأولاد أخيه مما خلفه النخل الاصل المشترك لا من غيره فهل اذا كان ما ذكر محققا  
 لا يكون للعم منع أولاد أخيه من نصيبهم من ذلك النخل الاصل ومن ثمائه على هذا الوجه  
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون للعم المذكور منع أولاد أخيه من ذلك بدون وجه  
 شرعي والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ثلاثة قصر أحدهم أكبر

١٤ ١٢٧٦

١٤ ١٢٧٦

٢٨ ١٢٧٦

رجب

٦ ١٢٧٦

من باقيهم فضاقت على الرجل معيشته واقترع وطلق أم أولاده المذكورين وفرها ربا  
وتركهم عند أمهم بلا شيء ولا مال له ولا لهم فآخذ أحدهم في الجهادية وهو قاصر وبعد  
بلوغا كبرهم اقترض أموالا وانجر فيها بنفسه واكتسب أموالا بسعيه الخاص به حال  
غيبة أخيه القاصر المأخوذ في الجهادية ومات الأب في غيبته واحد الأخوين ثم مات  
الأخ الكبير المتكسب عن زوجه وابنائها القصر كل ذلك حال غيبة الأخ المأخوذ في  
الجهادية ثم بعد ذلك حضر الأخ المأخوذ في الجهادية وأراد أن يقاسم ورثة أخيه  
فمات تركه لهم مورثهم بما تحصل بكسبه على هذا الوجه مدعيان ذلك مشترك بينهما  
وبين أخويه فانكرت زوجة الميت أم أولاده القصر دعواهم وذكر أن ذلك المال  
الذي هو تحت يدها حصله زوجه بكسبه وسعيه على هذا الوجه المسطور وهذا بينة  
يشهدون طبق دعواها فهل إذا كان الواقع ما هو مسطور لا يكون للأخ الصغير  
المذكور مشاركة ورثة أخيه فيما تركه لهم أبوه بدون وجه شرعي إلا إذا أثبت أن  
ذلك المال مشترك بين الأخوة الثلاثة بالوجه الشرعي وإذا أقام بينة يشهدون  
بان الأخوة الثلاثة كانوا كلون سوية في أثناء واحد فقط لا تعتبر هذه الشهادة  
ولا يثبت بها مشاركتهم لورثة أخيه المذكورين فيما هو مخلف عن مورثهم مما هو  
تحت أيدي الورثة المذكورين خاصة (اجاب) نعم لا يكون للأخ المذكور مشاركة  
ورثة أخيه فيما هو متروك عنه على هذا الوجه ومجرد شهادة بينته على الوجه المسطور  
لا يثبت بها مشاركتهم فيما هو تحت أيديهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك نصف ساقية والنصف الثاني لجماعة آخرين تهدمت وأراد من له النصف  
إعادتها بالعمارة وامتنع الباقون من عمارتها مع قدرتهم فهل يكون لمريد العمارة التعمير  
بإذن القاضي وإذا عمر يكون له منع الشركاء الممتنعين من العمارة معه حتى يأخذ  
ما يقابل حصتهم مما أنفق على العمارة فإن امتنع شركاؤه من ذلك ورفع الأمر للقاضي  
يجبهم حتى يستوفي ما أنفق (اجاب) المشترك إذا كان غير قابل للقسمة وتخرّب  
وطلب أحد الشركاء تعيره وامتنع الباقي يكون للقاضي أن يأذن لمن يريد العمارة  
بالاتفاق على ذلك ثم يمنع الممتنع من الانتفاع به حتى يؤدي حصته من النفقة والفتوى  
على هذا كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين  
جماعة أسكن واحد حصّة مع لومة عمره بالعمارة الضرورية ثم إن أحد الشركاء بني فيه  
مكنا لنفسه وصرف فيه مبلغا من ماله بدون إذن باقي الشركاء ويريد أن يرجع عليهم  
بما يقابل نصيبهم فيما بناه وهم يمتنعون من ذلك ويطلبون قسمة المكان المشترك فهل  
يجابون لذلك ولا يلزمهم دفع شيء مما صرفه بدون إذنهم (اجاب) إذا بني أحد الشركاء لنفسه  
بغير إذن الباقي في العقار المشترك فطلب باقي الشركاء رفع بنائه قسم العقار فإن وقع  
البناء في نصيب الباقي فيها وجمت والاهدم البناء أو أراضى الباقي بالقيمة مستحق القلع

٢٨  
سؤال

١٢٧٦

٥

١٢٧٦

١٠

١٢٧٦

ولا يجبر باقي الشركاء على دفع ما يقابل نصيبهم في نفقة العجزة والحال ما ذكر بالسؤال  
والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين عقدوا شركة عنان رأس مالها بضائع من كل منهما  
متفاوتة في المقادير والقيم على أن ما يوجد من الربح يكون بينهما بالثلاثة اثنان لأعلى قدر  
المال ولم ياذن أحدهما للآخر بالاستدانة ولا بالشراء نسبية واستمرتا يتجران ثم جدد  
عقد الشركة وعقداهما على بضائع وديون متساوية ولم ياذن أحدهما للآخر بالاستدانة  
ولا بالشراء نسبية واستمر على هذا العقد مدة وفي أثناءها اشترى أحدهما بضائع  
بالنسبة ولم يكن في الشركة مال ناض من جنس النقود حين الشراء المذكور فما الحكم  
في العقدين المذكورين وفيما اشتراه أحدهما يدين في ذمته مع عدم وجود مال ناض في  
الشركة ومع عدم الاذن له في ذلك من الآخر (اجاب) من شرط صحة عقد شركة العنان  
كون رأس مالها نقودا فلا يصح عقدها على بضاعة أو دين فإذا صدر العقدان  
المذكوران على ما ذكر فهم باسداً ويكون الربح على قدر المالين وإذا لم يكن في يد  
العامل من الشريكين والحال ما ذكر بالسؤال مال ناض وصار مال الشركة أعياناً  
وأمتعة فاشترى بديراهم أو دنائير نسبية فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على  
الشركة صادر مستديناً على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة إلا أن  
يأذن له في ذلك الآخر كما في البحر عن المحيط والله تعالى أعلم (سئل) في شريكي عنان  
أحدهما عامل في البيع والشراء فسحقا عقد الشركة فادعى العامل أنه دفع لشريكه من  
مال الشركة قبل الفسخ مبلغاً معلوماً من الدراهم فانكره الشريك المذكور فهل يصدق  
الشريك العامل في الدفع لشريكه بيمينه ولا يطالب بأقامة البينة على الدفع (اجاب)  
نعم يصدق في ذلك بيمينه إذا لم يكن خائفاً لانه أمين وكل أمين ادعى إيصال الأمانة إلى  
مستحقها يقبل قوله في ذلك بيمينه في حق نفي إيجاب الضمان عن نفسه لا في حق إيجاب  
الضمان على غيره والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد  
مات أحدهما عن أولاد بلغ صاروا مع عهدهم في عائلته مدة من السنين ثم مات الثاني عن  
أولاد بلغ وقصر وصار الكل في معيشة واحدة كما كان أصولهما وهم ينجون في شركة  
مورثيهم والآن أرادوا التسمية وأحد الورثة حصل دواب وعقار وغير ذلك من مال  
اقترضه في حياة أبيه من أناس وصار ينبغي فيه لنفسه خاصة فأراد باقي الورثة انضمامه  
إلى أصل الشركة ونماؤها ليكون الكل في معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويكون  
ما حصله أحد الورثة ونماؤه من ماله المذكور له خاصة لا يشاركه فيه باقي الورثة وله أخذ  
استحقاقه من المال المشترك ونماؤه الموروث له عن أبيه (اجاب) إذا ثبت اختصاص  
أحد الورثة المذكور بما ادعى تحصيله لنفسه من المال الذي اقترضه لنفسه بالوجه  
الشرعي لا يكون لباقي الورثة مشاركة فيه بدون موجب للشركة ويكون له محاصة  
باقي الورثة بقدر نصيبه من المال المشترك بين الجميع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٦

سب لا يملك أحد  
شريكي العنان الشراء  
نسبية بدون إذن حيث  
لا مال ناض في الشركة

في القعدة

١٢٧٦

١٢٧٦

٢٤

في رجل مات عن أولاد أحدهم بالغ والباقي قصر وبعد مضي سنة من موت أبيهم بلغ  
القصر والجيع في معيشة واحدة وليس لأحدهم مال خاص به واستمر الجيع بعد بلوغ  
القصر يعملون في تركة أبيهم ويرزعون الأرض التي آلت للجيع عن أبيهم بسعيهم  
فيما ذكروا حتى نمت التركة وزادت بهذا السبب وحصلوا بسعيهم أطيانا ودارا أخذت  
أرضها بدلا عن أرض كانت مملوكة لأبيهم ونصف طاحونة وكتب سندات ما ذكروا  
باسماء الجيع فهل إذا أرادوا بعد ذلك القسمة لا يكون لأحدهم منع بعضهم عما يخصه  
من جيع ذلك ويكون لكل منهم الانتفاع بنصيبه وليس لأحدهم اختصاص بشيء  
زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي (أجاب) نعم ليس لأحدهم منع الآخر عما  
يخصه من جيع ذلك والحال ما ذكر بالسؤال ولا يكون له الاختصاص بشيء زائد عما  
يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة  
وكسبهم واحدوا بعضهم أولاد قصر وبلغ معهم في المعيشة فطالب واحد منهم للجهادية  
غير معين وفي الاخوة من يصلح للجهادية وفي أولاد بعضهم من يصلح لذلك أيضا فاشتري  
المتصرف من الاخوة من بادئ رأيه عبدا وأدخله الجهادية بدون إذن باقي الاخوة  
وقاية من أخذ أحد من اخوته أو من أولاد أخيه لكن لم يكن ذلك بأذن من غيره وبإدخال  
العبد للجهادية كتب من بادئ رأيه انه يدل عن أحد أولاد أخيه بدون إذن أبيهم أيضا  
ثم مضت مدة من السنين وأراد الاخوة القسمة وان يختص كل منهم بمعيشة وحده وعند  
القسمة أراد أن يحسب ثمن العبد المذكور على أبي الاولاد خاصة فهل حيث كان  
شرؤه للعبد بدون إذن أبيهم ولم يكن الطالب مخصوصا بمن كتب العبد بدلا عن اسمه ولم  
تكن كتابته بدلا عنه بأذن أبيه لا يكون له حسابان ثمنه على أبي الولد المذكور (أجاب)  
إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال لا يكون للاخ المتصرف حسابان ثمن العبد على  
أبي الاولاد المذكورين بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أولاد  
أخيه في معيشة واحدة وهو المتصرف عليهم ولا أحد أولاد الاخ المذكور كسب خاص به  
استولى أحد الاولاد على قطعة أرض مملوكة للغير وبنائها من كسبه الخاص به دارا  
لنفسه ثم بعد ذلك أرادوا القسمة من بعضهم فأراد العلم المذكور مقاسمة ابن أخيه فيما  
بناه لنفسه من ماله الخاص به فامتنع ابن الاخ لكونه بناها من ماله الخاص به فهل  
والحال هذه ليس للعلم المذكور معارضة ابن أخيه فيما بناه من ماله الخاص به (أجاب)  
إذا كان لأحد أولاد الاخ المذكور كسب خاص به وبني من ماله الخاص به دارا لنفسه  
خاصة في أرض مملوكة للغير لا يكون لعمه مقاسمته فيما بناه لنفسه خاصة في أرض الغير  
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبلغ وترك ما يورث  
عنه شرعا فوضع الاولاد المذكورون أيديهم على تركة أبيهم وصاروا يعملون فيها حتى نما  
المال وزاد بسبب سعيهم وكسبهم وهم في معيشة واحدة ثم اشترى أكبرهم عقارا لنفسه

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٧

١٥

١٢٧٧

٢٤



ودفع ثمنه من المال المشترك بغير اذن باقي اخوته وكتب حجه باسمه خاصة دونهم والا ن  
 اراد الاخوة القسمة فهل يكون ما اشتراه الاخ المذکور لنفسه من المال المشترك له خاصة  
 ويضمن نصيب اخوته من ثمن ما اشتراه وتقسم ترکه أبیهم مع غنائها وما زاد بسبب  
 سعيهم وكسبهم بينهم بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم ان يختص بشئ زائد عن نصيبه  
 عند القسمة بدون محض شرعي (اجاب) اذ لم تكن الشركة بين الاخوة المذکورين  
 مفاوضة بل شركة ملاك يكون ما اشتراه الاخ المذکور من المال المشترك لنفسه خاصة  
 مختص به وعليه ضمان انصبااء اخوته من الثمن الذي دفعه من المال المشترك وتقسم  
 الترکه ونماؤها بين جميع الورثة بالفريضة وليس لاحدهم اختصاص بشئ زائد عما  
 يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أبيه في معيشة  
 واحدة وكسبهما واحدا مات الاب المذکور عن الرجل المذکور وورثة آخرين ثم مات  
 الرجل المذکور عن وورثة ولم تقسم ترکه الميت الاول فاراد الا ن وورثة الميت الاول  
 المذکور قسمة ترکته بينهم بالفريضة الشرعية فامتنع من ذلك وورثة الميت الثاني  
 متعللين بانه كان لمورثهم كسب مع أبيه فهل تجاب وورثة الميت الاول لقسمة الترکه  
 بينهم بالفريضة الشرعية حيث كان مورثهم معيناً لابيه في الكسب وفي معيشته  
 وصنعتهم متحدة أم كيف الحال (اجاب) اذا كان الرجل المذکور من جملة عيال أبيه  
 ومعيناً له في أموره وأحواله وصنعتهم متحدة ولا يعرف الابن مال سابق يكون جميع  
 ما حصله بكسبه في هذه الحالة ملكاً لابيه لا شئ له فيه كما صرحوا به فيكون ما ذكر ميراثاً  
 عن الاب اذا لم يخزج عن ملكه الى حين موته ويقسم بين جميع ورثته الذين من جلتهم  
 الرجل المذکور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل ذی حرفة توفي وترك ابنتين وابنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وخلافه ثم  
 ان الابنين وضعاً أيديهما على ترکه الوالد واتجرا فمما خلفه مع غيره وغنا المال وورج  
 ولم يقسم ما خلفه الوالد بين ورثته الى أن مضت مدة من السنين وهم في معيشة واحدة  
 ثم توفي احد الابنين وخلف اولاداً فهل اذا طلب أخوه المشارك له في التجارة ما يخصه  
 مما هو تحت أيديهما من مال التجارة وعقار الوالد يجاب لذلك لانه شريل لأخيه  
 والشركة ثابتة بالبينة الشرعية سيما ولم تحصل قسمة بينهم وليس لأولاد أخيه منعه  
 بدون وجه (اجاب) تقسم الترکه الاصلية بين جميع ورثة الميت الاول بالفريضة  
 الشرعية وكذلك ما غنمه الترکه وأما ما حدث بتأخيه بعض الورثة فان كان لنفسه  
 بدون اذن باقيهم يكون مختصاً به لغصبه نصيب شرکائه باستعماله بدون اذنهم وعليه  
 ضمان انصبااء باقي الشرکاء مما تصرف فيه من المال المشترك سواء كان المتني واحداً أو  
 متعدداً وان كان باذن الباقي هل انه للجميع يكون مشتركاً بين الكل والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أربعة اخوة توفي والدهم فترکهم في معيشة واحدة ولا مال له

١٢٧٧

٢٥

رجب

١٢٧٧

٢

١٢٧٧

٣١

رمضان

سنة

سوى دارين وحصة في طاحونة وعدة تجارة وصناعة الاخوة متعددة وهي صناعة التجارة  
فاستمرروا في معيشة واحدة واشترى كوا في اعمال التجارة وصاروا يكتسبون منها جميعا  
ويبيعون في صنف الاخشاب ويشترونها شركة بينهم وفي بعض السنين توجه بعضهم  
الى بلدة قريية من بلدتهم بينهما نحو أربع ساعات للتكسب والعمل في صناعتهم على  
سبيل الشركة والثاني ما زال مقيما ببلدتهم يعمل فيها أيضا في تلك الصناعة على هذا الوجه  
وهم مع ذلك مترددون على بعضهم ومشترون في العمل والتجارة ومعيشتهم واحدة بلا  
تميز ولا قسمة وينوون في أثناء ذلك أما كن للجميع وهم جميعا مباشرين لذلك بلا  
اختصاص لاحدهم في شيء من ذلك فهل اذا أراد بعضهم القسمة يكون جميع ما تجدد  
بكسبهم وسعيهم على هذا الوجه مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لاحدهم الاختصاص  
بشيء زائد عما يخصه مما كان تحت يده الجميع بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يكون جميع  
ما تحت أيديهم مما تجدد بكسبهم وسعيهم على هذا الوجه وهم في معيشة واحدة مشتركا  
بينهم بالسوية وليس لاحدهم والمحال ما ذكر أن يختص بشيء زائد عما يخصه من ذلك  
بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أربعة اخوة مات عنهم  
والدهم وفيهم كبير وصغير وله بعض أطيان في بلدة فترك أولاده جميعا ذلك الطين  
وتفرقوا فوجه أحدهم الى بلدة أخرى فوزع الحاكم عليه أطيانا من الاطيان الخراجية  
في البلدة الأخرى وكلفها باسمه ووضع يده عليها وصار يزرعها ثم جاء له بعض اخوته من  
شدة الفقر ومكث عنده يأكل ويشرب ثم بعض آخر كذلك الى ان اجتمع عليه جميعهم لاجل  
تعيشهم في عائلته واستمر الرجل المذكور يزرع ويحصل ويجدد عقارا ومواشي وغير  
ذلك من كسبه الخاص به وبعض الاخوة اذا قدر على الكسب في تجارة أو زراعة بالاجار  
يفعل ذلك لنفسه ويجدد بذلك بعض عقار وأمتعة لنفسه أيضا ولا شركة بينهم وبينه في  
العمل ولا في الكسب ولا فيما يتجدد ثم بعد ذلك أسقط الرجل المذكور من أطيان  
نفسه الخاصة به لكل من اخوته قدر ما علموا من باب الشفقة عليهم لانتظام حالهم  
وكتب لهم بذلك حجة شرعية وهو مستقل بوضع اليد على ما هو متحصل بكسبه ثم بعد مدة  
ارادوا منازعته فيما هو تحت يده من العقار والمواشي خلاف الاطيان مما حصله على  
هذا الوجه ومشاركته فيه متعللين بمجرد انه أعطاهم بعضهم من الاطيان التي هي تحت  
يده فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي وانه متحصل بكسبه الخاص به لا يكون لهم  
مشاركته فيما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم ذلك والمحال ما ذكر  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض آخر لنفسه  
لترك صاحب الارض لها باختياره واستمر الغارس يتي الغرس المذكور الى أن  
أثمر واستقل ثمره الى ان مضى ثمان عشرة سنة مع حضور صاحب الارض ومشاهدته  
لذلك وتركه اختيارا ثم تنازع مع الغارس في شأن ذلك فأصططحا على تنصيف

٢٢

١٢٧٧

ذى القعدة

٢٩

١٢٧٧

الغرس والارض بينهما وتصادق على ذلك واستمر على ذلك ثنتي عشرة سنة في حياة  
 الغارس وبعد وفاته مع قيام ورثته مقامه في الاشتراك في النخل وثمره مع رب الارض  
 الاصلى ورب الارض مقربان مورثهم هو الغارس للنخل لنفسه ثم بعد ذلك أراد  
 رب الارض الاختصاص بالنخل وحده ومنع ورثة الغارس منه بالكلية فهل والحال  
 هذه لا يجاب لذلك (اجاب) لا يجاب رب الارض الاصلى لذلك ان كان الامر كذلك  
 بدون وجه شرعي اذا الاصل ان الغرس للغارس لنفسه ولو في أرض غيره ويعامل  
 بالتصادق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبتين وترك ما يورث عنه  
 شرعا من دار وغيرها واستمر على ذلك مدة من الزمان من غير قسمة ثم مات احد  
 الابنين عن ابنه وعن بنته وعن ذكر ثم بعد ذلك ماتت احدى البنتين عن ابنا  
 وعن بتين لها وعن ذكر ولم تقسم التركة والا آن أرادوا قسمة ما فترض ابن الابن  
 الذي مات أبوه وأراد منع ورثة عمته متعللا بانها لم تطلب حقها قبل موتها والحال انه مقرر  
 ومعتزف بالقربة وبالاذن ويريد منع ورثة عمته بطول المدة فهل والحال هذه لا يجاب  
 لذلك ويكون لورثة عمته أخذ ما يخصها من تركة أبيها بالقرينة الشرعية (اجاب)  
 نعم حيث لا مانع ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
 عن أولاده القصر ذكر وانا ناولم يترك لهم شيئا مطلقا وصارت أمهم تباع عليهم  
 ملبوسها شيئا فشيئا لتنفق عليهم منه حتى بلغ أحدهم وتعلم الكتابة فصار يخدم في بعض  
 الجهات كاتبا بمهنية معلومة وينفق على نفسه واخوته وأمه واستمر على ذلك مدة عشر  
 سنين حتى تحصل له من ذلك مال لنفسه واقترض زيادة عليه من قوم أجانب فأتجرفه  
 وصار يسعى ويرزق وينفق على اخوته حتى ماتوا جميعا قصر اموالهم او احدا منهم بقي في  
 عائلة أخيه حتى بلغ وصار يسعى مع أخيه ويعاونه في تجارته وكسبه من غير أن يشترط له  
 اخوه شيئا ولم يزل كذلك حتى غاب المال وزاد ثم مات الصغير عن أبناء له فأرادوا مقاسمة  
 عهدهم وأخذ نصف ما بيده ميراثا متعللين بان والدهم كان يسعى معه ويكتسب فهل  
 لا يجابون لذلك وينعون من معارضة بدون وجه شرعي والحال هذه (اجاب) اذا  
 كان المال للاخ الكبير خاصة والصغير في عياله وصار يسعى معه في تجارته ويعاونه  
 فيها بعد بلوغه بدون عتد شرعي يكون جميع ما تحصل من ذلك الكسب الكبير خاصة  
 وليس لورثة الصغير بعد موته والحال هذه مقاسمة عهدهم بالمناصفة لما في يده كما هو  
 المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا خاصا به مات  
 عن أربع بنات وعن ابنة ثم بعد موت الرجل المذكور خلف والدهم ولدان ايضا ومات  
 فأتخذ احدهما ابنة من منزل ابنة الميت قبل وجودهما وسكن في المنزل المذكور مع  
 البنات فأتت احدها وتوكت ولدا وبنتا وخلفت تلك البنت أولادا وماتت أيضا  
 والا آن أراد الولد وأولاد أخته أخذ حصصه أمهم من المنزل المذكور فتركه لعل الولد ان

بطول مدة سكناهما فيه ومع ذلك هما مقران لهما بالقراية والملك فهل لا عبرة بتعللها  
ويكون للولد واولاد أخته أخذ حصتهم من المنزل المذكور على حسب الميراث الشرعي  
حيث كان واضعا اليدهم معترفين لهما بالقراية والملك (اجاب) نعم للولد واولاد أخته  
أخذ حصتهم مما آل لمورثيهم من المنزل المذكور ولو طالت المدة حيث كان واضعا  
اليدهم معترفين باستحقاقهم في ذلك اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان وهذا حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في ميت توفي منذ خمس عشرة سنة عن ورثة ذكر وانا  
حاضرين وغائبين وترك لهم دارا وبعض مخلفات وترك كواجيبا القسمة الى الآن فهل  
اذا حضر احد الغائبين وطلب حقه يجاب لاخذ حقه ويجبر الممتنع الزاعم انه لاحق  
للغائب في الميراث بعدم مضي هذه المدة على تسليم حقه اليه مع اقراره بالتركة وثبوت  
وراثته الوارث المذكور (اجاب) نعم للوارث الذي كان غائبا اخذ نصيبه من تركة  
مورثه حيث كانت أخصامه مقرين بالتركة وبوراثته ولا يمنع من ذلك طول المدة  
ولو بلغت الوفاة من السنين اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان وهذا حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة منفردين عن أبيهما يسعيان ويكتسبان  
سوية من غير تمييز لكسب أحدهما عن الآخر وصنعتهما واحدة ثم مات أحدهما عن  
ولده وبنته وزوجته وأبيه وبقيت تركته تحت يد أخيه وزوجته واولاده ثم مات الولد  
المذكور عن أخته وأمه وجدته وعمه ثم مات الجد بعد سبع سنوات عن اولاده ذكر  
وانا ناواستمر أخو الميت الاول واضعا يده هو وزوجة الميت المذكور على التركة حتى  
مضى ثمان عشرة سنة والمذكورون مقررون بالتركة ثم يريد كل من هؤلاء أخذ نصيبه  
بالميراث من تركة الميت الاول والثاني فهل يكون لهم ذلك ولا يكون مضي المدة  
المذكورة مانعا لهم عن أخذ ما يخصهم بالميراث ومن يرث ومن لا يرث وماذا يخص كل  
وارث من ذكر الاول والثاني وهل يكون ما اكتسبه أخو الميت الاول وزوجته بعد موت  
أخيه وابنه من صنعتيهما خاصا بهما ولا يكون تركته بين الورثة حيث لا وجه لذلك  
شرعا (اجاب) نعم يكون لكل من ورثة الميتين المذكورين أخذ نصيبهم بطريق  
الارث من تركة مورثهم ولو طالت المدة مع اقرار الجميع بما ذكر اذا الحق لا يسقط بتقادم  
الزمان وما اكتسبه أخو الميت وزوجته من صنعتيهما لا لنفسهما خاصة بعد موت الاخ  
وابنه فهو مختص بهما فلا يكون تركته عن الاخ وعموته عن ابنه وبنته وزوجته وأبيه  
وأخيه لا غير يكون لزوجه من تركته الثلث فرضا ولا ييه السدس كذلك والباقي يقسم  
بين ابنه وبنته تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لأخيه وعموته والابن المذكور  
ثانيا عن أخته شقيقته اولاد وعن أمه وجدته أبيه وعمه لا غير يكون لامه الثلث  
فرضا ولجدته المذكور الباقي تعصيا ولا شيء للعم ولا للاخت كجهما به وعموته الجد ثالثا عن  
اولاده ذكر وانا لا غير يكون ما تركه مما يورث عنه شرعا بينهم للذكر مثل حظ

٢٠

١٢٧٨

محرم

٩

١٢٧٩

٩

٢٧٩

سؤال

سنة

١٢٧٩

ربيع الثاني

١٢٨٠

مطلب هدم بناء تعديا  
وأعاده كما كان أو  
أجود برئ عن الضمان

الاثنين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين بلغ وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وتعود وامتنعة فودع جميع الورثة المذكورين أيديهم على التركة المذكورة وبلغ القاصر المذكور وصار القاصر بعد بلوغه مع أخوته المذكورين يعملون في التركة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى جددوا دورا ومواشي بسبب سعيهم وكسبهم سوية وهم في معيشته واحدة والآن أرادوا القسمة والعزلة من بعضهم فامتنع أحدهم المتصرف من ذلك وأراد أن يختص بشئ زائد عن نصيبه من غناء التركة المذكورة ببعض دور ومواش والحال أنه لم يكن هناك حجج شرعية مختصة به ببعض الدور التي يريد الاختصاص بها والمواشي فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتقيم جميع الشركة المذكورة مع غائبا بينهم بالفريضة الشرعية وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه من ذلك عند القسمة بدون مخصص شرعي (اجاب) إذا كان جميع ما تجددهم باكتساب الجميع وسعيهم لأنفسهم وكانت اليد والحال هذه لهم جميعا لا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين ترك والدهما المأمنزلا ونصفا فاشترى النصف الباقي من مالكه بالسوية بينهما فعدى أحدهما بعد موت أخيه وهدم المنزل المتروك نصفه عن والدهما بدون إذن ورثة أخيه المذكور والحال أنه جديد غير محتاج للهدم وإعادة باقتضاه ثانيا جديدا لترتيبه على حسب رغبته ومات فهل والحال هذه يكون المنزل المذكور وهو بهذه الحالة مشتركا بين رثة كل منهما ولا يقال أنه يعطى حكم المخصوص في النظر إلى قيمة الأرض والبناء وما الحكم (اجاب) حيث هدم أحدا الشراكاء المنزل المشترك وهو جديد غير محتاج للهدم بلا إذن باقي الشراكاء يكون ضامنا لنصيبهم مما هدمه فإذا أعاد بناءه كما كان من ماله يخرج بذلك عن الضمان ويكون البناء مشتركا كما كان الأول ففي رد المحتار من الغصب عن البرازية هدم جدار غيره من التراب وإعادة مثل ما كان برئ وإن كان من الخشب فأعاده كما كان فكذلك وإن بناه من خشب آخر لا يبرأ لأنه متفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود براءا وإذا بنى المشترك بدون إذن في غير صورة هدمه البناء الأول تعديا باقتضاه المشتركة ولم يكن له أنقاض مملوكة له خاصة فهو متبرع بما أنفقه وما ليس له قيمة بعد النقص مثل الجص فلا مطالبة له بقيمته قال في الخيرية إن بنى باقتضاهما فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فيمنع هدمه وفيها أيضا صرح علما وبأنه إذا بنى بغير إذن الشراكاء وطلبت القسمة يتقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها ولا يهدم وهذا إذا بنى باجبار وآلات هي له وإن بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفقه على العملة وإن بنى من النقص المشترك ومن ماله فإله ملك له ينقضه والمشارك على حكم



سنة  
جمادى الاولى

الشركة كما تقدم وان اختلفه وافى ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمينه على بقية  
 الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يد والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مع اخيه في معيشة واحدة مات احدهما عن اولاد ذكور واناث وصاروا مع عهدهم  
 في معيشته ثم ان المماليك اشترى لنفسه عقارا واشياء اخرى ثم بعد مدة اراد اولاد اخيه مقاسمة  
 فيما اشتراه ودفع ثمنه من المال المقترض له ومن سعيه وكسبه الخاص به فهل لا يجابون  
 لذلك لاسما وابق عليه بدل بعض الثمن من الدين الذي اقترضه وحاز به مآذ كروم معلوم  
 ذلك عند اهل محله بموجب سند شرعي باسمه خاصة (اجاب) اذا تحقق ان المماليك كور  
 اشترى العقار والاشياء المذكورة لنفسه خاصة ولم يكن وكيله عن اولاد اخيه في ذلك او  
 بعضه ودفع ثمنه من المال الذي اقترضه وكسبه الخاص به بالطريق الشرعي لا يكون  
 لاولاد اخيه مشاركتة فيه بدون وجه يوجب الشركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 اولاد اقام مع اكبرهم ما كل ويشرب عنده وانفرد بالباقون عنهما وصاروا يسعون  
 ويكتسبون ثمان عشرة سنة حتى تحصل لهم بكسبهم خاصة نقود ومواش واعيان ثم خرج  
 ابوه من عند ابنه الكبير فاعطاه بها ثم يتعيش منها فاخذها واقام مع باقي اولاده نحو سنتين  
 فماتت البهائم فيها والآن يريد مشاركة الاولاد فيما جددوه بسعيهم من الاعيان  
 المملوكة المحصلة حال انفردهم عن ابائهم واخيهام او اخذها جميعها فهل لا يجاب لذلك  
 والمحال هذه بدون وجه (اجاب) ليس للاب مشاركة اولاده فيما اكتسبوه بسعيهم  
 الخاص بهم حال انفردهم عنه ولا اخذ ما ذكر جميعه والمحال هذه بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة مكلفين كلهم وترك تركة صار يعمل فيها  
 بعضهم وينمي فيها باذن الباقي حتى ربحت وصاروا يتفقون من غنائمها على انفسهم مدة حتى  
 مات احدهم عن ورثة بعضهم بالغ وبعضهم قاصر فهل تقسم تركة الميت الاول وغناؤها  
 على ورثته بالفريضة الشرعية وما خص الميت الثاني منها يقسم على ورثته (اجاب) اذا  
 ثبت بالطريق الشرعي ان بعض ورثة الميت الاول عمل في تركة مورثهم باذنهم وهم  
 بالغون مكلفون ليس فيهم صبي ولا معتوه على ان النماء للجميع كما تقتضيه عبارة  
 السؤال ثم مات احدهم عن ورثة تقسم التركة وغناؤها بين ورثة الميت الاول بالفريضة  
 الشرعية وما اصاب الميت الثاني يعطى لورثته الا ان اليدان كانت للميت الثاني خاصة  
 ثم مات وادعت ورثته ان المال لهم خاصة وانكروا ما ذكر بالسؤال كما هو مسموع على  
 في هذه الحادثة يكون القول لهم واليمينه على بقية ورثة الميت الاول وهناك تردد في عتبه  
 احد ورثة الميت الاول فلينظر الواقع وينزل الحكم على الحقيقة ولا ينظر لجرد ظاهر مثل  
 هذه الاسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في اقرارب لهم طاحونة مشتركة بينهم قد خربت  
 مدة طويلة ثم ان بعضهم صرف عليها مبلغا باذن البعض الآخر في لوازمها التي بلغت  
 تلك المدة كالحجر والعملة وشرع الجميع في بنائها واصلاحها يعاون بعضهم بعضا فلما تمت

١٣

١٢٨٠

شوال

٦

١٢٨٠

١٢

١٢٨٠

عاجرتها وصاروا يطحنون فيها جميعا الى الآن أراد البعض الذي صرف المبلغ منع البعض الآخر فهل ليس له منعه ولا يلزم البعض الذي لم يصرف الادفع ما يخصه بحسب حصته (اجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال ولما صرف على عمارتها وشراء آلاتها بأذن باقى الشركاء كما هو مذکور بالسؤال الرجوع على من أذن بما يقابل نصيبه من الكفاف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أب عاجز وفقير لا مال له ولا كسب اشترى هذا الابن خربة وبنائها مكانا وكتب الحجة باسمه وصرف في بناء هذه الخربة مبلغا جسيما من ماله وصيرها مكانا مشتملا على منافع وأمكنة متعددة وهو في عائلة وحده ومنفرد عن أبيه المذکور وبعد ذلك آوى أباه وزوجته وصار ينفق عليهما ويكسوهما في جلة عياله والآن يدعي على ابنه بان المسكان المذکور له متعللا بانهم في عائلة واحدة وجميع ما اكتسبه الابن يكون لآبيه فهل اذا ثبت وتحقق ان الابن حصل المسكان المذکور من كسبه وماله تجارته الخاص به ولم يتحقق ان للاب فيه حقا بوجه من الوجوه الشرعية وانه عاجز عن الاكتساب وآواه ابنه هو وزوجته بعد شراء المسكان المذکور وبنائه وصرفه عليه من ماله الخاص به ما ذكر لا يكون للاب فيه حق ويكون للابن خاصة دون الاب الفقير العاجز عن الكسب (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بهذا السؤال لا يكون للاب شئ في المسكان المذکور ويكون خاصا بالابن كسأثرأ كسابه والحال هذه ما لم يوجدنا قل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان بالغان وله أطيان وعقارات أحد ولديه ولم يترك تركه وله ابن صغير فاستمر الصغير المذکور في حجر جده ولم يرزل الولد الا خرج والده في عيشة واحدة مدة من السنين حتى مات الرجل المذکور عن ابنه وابن ابنه المذکورين وبقي ابن الابن الصغير في عياله معه معياله في أشغاله حتى بلغ والعلم المذکور لا يزال يكتسب ويجد دعقارا وغيره وابن أخيه في عائلته يعينه في أشغاله ثم مات العلم المذکور عن أولاده ذكرين وأتى وزوجتين فأراد ابن أخيه مقاسمة ورثته فيما تركه على هذا الوجه فهل حيث ثبت ما ذكر لا يكون له حق فيما تركه جده وعمه ويكون الحق فيه لورثة العلم المذکورين (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يكون لابن العم مشاركة ورثة عمه فيما تركه جده الميت أبوه في حياته ولا فيما جده عمه حيث كان في عياله معياله في الكسب بدون وجه شرعى ويكون جميع ذلك لورثة العلم المذکورين واذا كان للصغير المذکور عمل لعمه فله أجر مثله حال صغره بحسب منه ما أنفق عليه فان بقي له شئ فله أخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدوينتين قاصرين وقد كان أقام عليهما وصيا مختارا وعن ولدوينت بالغين وعن مواش وأرض مزروعة فتصرف البالغ وحصد الزرع وزرع الأرض بالبذر المشترك بين الورثة بأذن الوصى والاخت البالغة واستمر على ذلك مدة سنين ثم بعد موته تداولت أيدي المتصرفين من الورثة الراشدين على نسق هذا التصرف والمتصرف الآن يريد منع بعض الورثة من

استحقاقه فهل لا يجب لذلك وتكون التركة مشتركة بينهما ولا تعتبر المدة قلت أو كثرت  
 (أجاب) إذا ثبت أن جميع المصرفين كانوا يزرعون الأرض المذكورة للجميع باذن  
 وصى القصر والبالغة من البذر المشترك يكون الخراج بينهم على قدر انصباهم من  
 البذر وليس للتصرف الآن منهم من استحقاقهم بعد ثبوته بالوجه الشرعي بدون وجه  
 والا فلا ولا يشك عاقل في اشتراك التركة أي ما يورث عن الميت شرعا بين سائر الورثة  
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وزوجته وكل في معيشة  
 على حدة وعن تركته مواش ونحاس وداود فزرع ابنه لنفسه بدون مشاركة أخته وزوجتي  
 أبيه أطمينا أن آلت له بالاحقية وقت موت أبيه المذکور دون الاناث لموته قبل صدور  
 الأمر باعطاء الاناث في الاراضي التي آلت لبنت المال وأطمينا أن سائر ما بعد موت أبيه  
 يبذر غلة وقطن من عنده مما يخصه بسلف وغيره وحصل من الزرع المذکور مكاسب  
 فهل لا يشاركه أحد من الورثة الا في خصوص متروكات أبيه ويكون ما اكتسبه على  
 الوجه المذکور خاصا به (أجاب) نعم ليس لاحد من الورثة مشاركة الابن المذکور فيما  
 اكتسبه لنفسه خاصة بسعيه وعمله الخاص به فيما هو مختص به والحال هذه بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا واناؤا وفيهم بلغ وأكبر  
 أولاده استدان ديناً في ذمته بعد موت أبيه وبني به مكاناً في أرض لا ملك لهم ولا مورثهم فيها  
 لنفسه خاصة دون باقي عائلة أبيه فهل إذا أراد باقي ورثة أبيه أن يجعلوه ميراثاً ينفه  
 وبينهم لا يجابون لذلك ويكون للباقي خاصة والحال هذه (أجاب) ليس لباقي الورثة  
 مشاركة باقي المكان المذکور لنفسه من ماله الخاص به بدون وجه شرعي والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة خلت عن البناء في غير بلد له  
 من ماله لنفسه ولا أحد أولاده القاصرون له ثمانية أولاد ذكورا واناؤا وفيهم الولد القاصر  
 المذکور وهو مع أبيه في معيشته واخوته معزولون من أبيهم وكتب الاب القطعة  
 الأرض أنها مشتركة له ولولده القاصرون وبنائها الاب أما كن لنفسه ولولده تبرعا من  
 عنده ثم سافر الى الحج أزومات فيه عن أولاده المذکورين وقد بلغ القاصرون انغزل من  
 أبيه قبل ذلك ويريد الآن الاختصاص بجميع القطعة الأرض المذكورة مع بنائها  
 جميعه فهل والحال هذه ليس له ذلك وإنما يختص بالنصف من ذلك فقط ونصفها الآخر  
 مع البناء يكون تركته لجميع الورثة يقسم بينهم بالفريضة الشرعية كسائر المتروك الا اذا  
 أثبت اختصاصه بها جميعها بطريق شرعي حيث لم تكن اليد له في حياة أبيه ولا من  
 بعد موته (أجاب) لا وجه لاختصاص الابن المذکور بجميع الأرض مع بنائها بل يختص  
 بالنصف من ذلك والحال هذه والنصف الآخر تركته عن أبيه يقسم بين جميع الورثة اذا  
 لم يثبت اختصاصه بالنصف الآخر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 انفرد وحده في معيشة غير معيشة أبيه وجدده منزلاً وحائناً من ماله خاصة حال انفراده

ثم من بعد حيازة وتجديد ماد كرضم اليه والده لحجزه وعدم كسبه وهه او ينفق عليه حتى توفي وهو في عيال ابنته فهل والحال هذه اذا ادعى اولاد المتوفى على اخيهم بما حازه حال انفراده وحده وارادوا القسمة معه متعللين بانه ملك ايهم لا يجابون لذلك بدون اثبات ان ذلك لا يبيهم بطريق شرعي حيث تحقق ان اليد والتملك لهذا الابن من ماله الخاص به حال انفراده عن ابيه وانه ضم اياه اليه بعد ذلك عاجز الامال له ولا كسب وصار في عياله الى ان مات (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا يكون لاختوة الرجل المذكور مفاصلة فيما تملكه بنفسه من ماله الخاص به المتحصل من كسبه المختص به حال انفراده بدون اثبات انه ملك ايهم بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض ابعادية عملوكة لجماعة غرس احد الشركاء في جانب منها اشجارا لنفسه بدون اذن الشركاء ثم اقتسموها فوق الشجر في نصيب غير الغارس فانفق معهم على ابقاء الشجر في اراضيهم لكونها صغيرة ويعطيهم نصف الشجر في نظير بقائه في ارضهم ونموه فيها حسب العرف الجاري في هذه البلدة ثم باع اصحاب الارض المذكورة التي فيها الاشجار ارضهم لرجل اجنبي ثم جاء الغارس يأخذ نصيبه من الاشجار بحق النصف حسب اتفاه مع ارباب الارض البائعين فانكر المشتري غرسه لهما وملكه فيها وادعى الشراء من مالك الارض فهل اذا ثبتت الغارس المذكور غرسه تلك الاشجار لنفسه على هذا الوجه واتفاهه مع الشركاء بعد القسمة وقبل البيع على ان يعطيهم نصفها نظير ما ذكر لا يكون للمشتري المذكور اختصاص بالاشجار جميعها ويكون لربها قلع ما يملكه من الارض حيث لا يضر القلع بالارض المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للمشتري المذكور الاختصاص بالاشجار المذكورة اذا ثبتت الغارس غرسها على هذا الوجه بالطريق الشرعي ويكون له قلع ما يملكه منها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة لرجلين لاحدهما فيها السدس والاخر الباقي غاب صاحب السدس واستعملها الشريك الاخر مدة سنين بالطحن فيها لنفسه ثم حضر شريكه من غيبته واراد محاسبته على اجرة مثل حصته في المدة الماضية فهل لا يجاب لذلك ولو كانت معدة للاستغلال حيث استعملها بتأويل المالك وكانت ملكا لهما ليست وقفا وهما بالغان (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ماذ كبر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة وعائلة واحدة تحصل من كسبهما وسعيهما معا اموال وغراس ودور ودواب وغير ذلك من الاعيان المملوكة واستمروا على ذلك مدة سنين والآن اراد احدهما العزلة والانفراد من اخيه وقسمة ما تحصل من كسبهما وسعيهما مسوية مناصفة بينهما فهل يجاب لذلك ولا يكون لاختيه الاخر منعه من ذلك (اجاب) نعم يجاب لذلك وما حصه الاخوان بكسبهما وسعيهما يقسم بينهما مناصفة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في احد شريكين اذون من شريكه بالسفر بمال الشركة برا

١٢٨١

٢١

وجب

١٢٨١

٢١

رمضان

١٢٨١

١١

ذى القعدة

١٢٨١

٩

سنة

صفر

وبحسب ما ان يعمل بالمال في كل ما يدا له من التجارة حضر الى المحروسة ببضاعة فباعها  
وأوصل الى شريكه جانباً من مال الشركة وأبقى معه جانباً يشتري به بضاعة فقبل شرائه  
حضر له جواب من شريكه بالتوجه الى اسكندرية ليشتري منها صنفاً معلوماً بمعامته من مال  
الشركة وان لزم له دراهم يعرفه وهو يرسل له مما وصل اليه من مال الشركة فبنا على  
ذلك توجه الشريك بمال الشركة الى اسكندرية فقبل وصوله اليها وهو بالواوور نزل  
عليه لص فشق جيبه واخذ المال منه ولم يشعر حتى وصل الى بركة السبع فوضع يده في  
جيبه فوجد مشقوقاً شق آلة لص والمال مأخوذ منه فهل حيث لم يفرط في ضياع  
ذلك لا يضمن ويصدق في ذلك بيمينه والحال هذه ويكون لمن ضاع منه ذلك محاسبه  
شريكه على ما اوصله اليه من مال الشركة أم كيف (اجاب) اذا ضاع بعض مال الشركة  
من احد الشريكين بدون تغريط منه ولا تعدل بيمينه بل يكون على الشركة ويصدق  
في دعوى الضياع بيمينه اذا لم يكن خائناً ويكون للشريك محاسبة شريكه على ما اوصله  
اليه من مال الشركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة ارض على السوية  
اذن أحدهما للآخر أن يبنيهما من ماله على سبيل الاشتراك المذكور فبناها الشريك  
المذكور ومن ماله حسبما هو مأذون فتوفي الشريك الاذن فطلبت ورثته قسمة الدار  
المذكور وانكروا الاذن المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت الشريك المأذون له  
بالبناء المذكور بالوجه الشرعي يكون له الرجوع بما قبل نصيب شريكه المورث  
المذكور من قيمة البناء أم كيف (اجاب) اذا ثبت الاذن من أحد الشريكين للآخر  
بالعارة في نصيبه وعمر يكون له الرجوع بما أنفق على نصيب شريكه حيث كان لا ثقاً  
لا يكذب فيه ظاهر الحال ولا يشترط في ذلك اشتراط الرجوع عليه وقت الاذن بخلاف  
الاجنبي كما في التقيج من الشركة عن قارئ الهداية والله تعالى اعلم (سئل) في  
شريكين شركة عنان اذن أحدهما صاحبه بالبيع والشراء نقد او نسيئة ثم بعد مدة أخذ  
أحد الشريكين من صاحبه المأذون له بالعمل مبلغاً من دراهم الشركة وصار الآخر  
يعمل فيما بقي من مال الشركة فتناقصت قيم البضاعة حتى وجد خسران من رأس المال  
ومات الشريك وكان تحرر حساب الشركة بعد موتيهما فظهر ان المطلوب من اثمان  
البضاعة لا يرباه يزيد على ما هو موجود منها ومن الديون المطلوبة للشركة بسبب  
الخسران وتناقص القيم ولم يتعد من بيده المال عليه ولم يفرط فيه وكانت الشركة  
صحيحة فهل اذا خسر المال على هذا الوجه تكون الخسارة على الشريكين بالسوية ويؤم  
ورثة كل منهما بدفع ما يخص مورثه من الخسران من تركتهما بعد دمه أخذ أحد  
الشريكين من مال الشركة من تركته وخصم الموجود من أعيان الشركة وما روج  
من الديون المطلوبة (اجاب) حيث خسرت الشركة بالتعد ولا تغريط من أحدهما  
ورأس ماله على السواء فالخسران عليهم بالسوية فيطالب ورثة كل منهما بمقدار ما على

١٢٨٢

٤

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٨

١٢٨٢

٢٩



مورثه من تركته بعدد ما أخذه أحدهما من مال الشركة لنفسه وخصم الموجود من  
اثمان اعيان الشركة والديون المطلوبة لها بعدد واجها ويدفع ماذكر للغرماء حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ واختان وأب فقير توجه اخوه الى الجهادية وخرج  
هو الى الاكنساب في غير بلده واكتسب اموالا وعاد الى بلده واشترى بها املاكا باسمه  
خاصة وبها ثم كذلك ثم ضم اياه الى عائلته لفقره وكبر سنه ثم مات ابوه بعد ذلك واراد  
اخوته ان يقاسموه فيما في يده فهل يكون جميع ما اشتراه لنفسه من كسبه خاصا به اذا  
تحقق ماذكر بالوجه الشرعي وليس لهم مشاركتة الا فيما كان متروكا عن ابيه دون  
ما حصله من كسبه سيماء والبنات متزوجات مقيمات بدور أزواجهن لسنه معه في معيشة  
(أجاب) ليس لآخوة الرجل المذکور مشاركتة فيما حصله لنفسه بكسبه الخاص به من  
اموال واملاك وبها ثم حال انفراذه عن ابيه ولا يكون ذلك تركة عن الاب ولا يوجب  
ذلك ضم ابيه الفقير الكبير السن الى عياله بعدا كتنسابه ماذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة استحقوا تركة عن ابيهم وفصل من سعيهم في هذه التركة  
عقارات وعروض ومواش ثم مات اثنان منهم عن أولاد لهم واستمر الاولاد مع عهدهم  
في معيشة واحدة كما كان ابواهم قبلهم وماتت هذه التركة ايضا من كسبهم مع عهدهم وفي  
اثناء هذه المدة اخذ انسان اجني منهم دراهم من المال المشترك بينهم ورهن ارضه تحت  
يدهم واباح لهم زراعتها وصاروا يزعمونها حسب الجاري بينهم وبين عهدهم من قديم  
والآن حصل النزاع بين الاولاد المذکورين وبين عهدهم واراد الاولاد التسمية والانتقال  
من عهدهم فامتنع عنهم من قسمة ريع تلك الارض المرهونة تحت أيديهم متعللا بان عقد  
الرهن وقع بينه وبين الراهن فقط وكتبت وثيقة الرهن باسمه خاصة وليس لاولاد  
أخيه شيء في ريع الارض المذكورة متعللا بما ذكر فهل اذا تحقق ان الرهن عند  
الجميع وان زرعها من قبلهم على هذا الوجه وكان القرض من مالهم المشترك لا يجاب  
لذلك ويقسم جميع الخارج من الارض المذكورة بين العم وأولاد أخيه (أجاب) حيث  
كان رهن الارض عند الجميع واباح زرعها لهم وكانوا يزعمونها حسب الجاري بينهم  
بيد رهنهم المشترك بينهم وآلاتهم المشتركة على ان الزرع للجميع لا يكون لهم منعهم  
عما تحصل من ريعها بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلله بان الرهن وقع بينه وبين  
الراهن فقط والحال هذه بل على فرض تحقق ذلك لا يكون له الاختصاص بما خرج من  
زراعتها على سبيل الاشتراك بينهم جميعا على الوجه المأثور والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل مات عن أولاد ابنة ذكور وانثى وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وأقاموا  
مع بعضهم في معيشة واحدة وصاروا يعملون في تركته جدهم وينون فيها حتى حصل فيها  
زيادة وأراد بعض الورثة قسمة التركة المذكورة وأخذ كل ذي حق حقه بالوجه  
الشرعي فهل يجاب لذلك وليس لاحد منهم الاختصاص بشيء زائد عن الآخر بدون

مخصص شرعي (أجاب) إذا كان العمل من الجميع في التركة أو من البعض باذن الباقي للجميع لو كبار أو باذن وصيهم لو صغار حتى تمت تقسم مع غائبا بينهم وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالارث عن مورثهم وصار قسمة بعضه عليهم وتقدر بذلك حصة شرعية وبقى على الاشتراك ثلثمائة وستون ذراعا وطلب بعضهم الآن أخذ حصته في الاذرع المذكورة فامتنع الشريك من ذلك متعللا بان جميع الاذرع المذكورة ملكة خاصة تلقاه عن أبيه ولم يكن له بينة على دعواه الاختصاص بها بل هناك بينة تشهد بان تلك الارض مورثة لهم جميعا عن الجسد ككل بقدر نصيبه واليد فيها للجميع فهل والحال هذه اذا شهدت البينة بالاشتراك يقضى بها بينهم على حسب الشهادة ولا عبرة بدعوى أحدهم الاختصاص بدون اثبات (أجاب) حيث لم يكن لمدعى الاختصاص بينة تثبت دعواه المذكورة وقامت البينة على الاشتراك بينهم جميعا على حسب الارث عن جدهم لا يكون للرجل المذكور الاختصاص بها بل يقضى بها بينهم بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش وأطيان خراجية ووضع أولاده أيديهم على تركة أبيهم وصاروا يكتسبون سوية ويعملون في تركة أبيهم وهم في معيشة واحدة وجددوا عقار ابنوه من المال المشترك بينهم جميعا المحاصل بعلمهم ولم يكن له حجة باسم أحدهم خاصة ثم مات أحدهم الذي هو كبير العائلة المكلفة أطيان الجميع باسمه حسب المحاربي عن أولاد قصر وبلغ فارادورته الاختصاص ببعض ما بأيدي الجميع المتحصل بكسبهم متعللين بانه خاص بابيهم فهل حيث كانت اليد على ذلك للجميع لا تجاب ورثة المتوفى الى دعواهم اختصاص مورثهم بذلك بدون اثبات اختصاصه به بوجه شرعي (أجاب) ما تركة الميت الاول وما تجدد بكسب الاخوة بعد موت أبيهم على سبيل الاشتراك لا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يصيبه منه بالفريضة الشرعية بدون مخصص شرعي واذا كانت اليد للجميع فالقول لهم في دعوى الاشتراك الا ان ثبت ورثة أحدهم اختصاص مورثهم بشئ منه بطريق يوجب اختصاصه به والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة وعندهم لآمال لهم سابق اجتمعوا في معيشة واحدة وعمل واحد وحصلوا بعلمهم وكسبهم دارا وثلاث طاحونة وجانبان الاطيان الخراجية كلفت باسم أحد الاخوة لرشده وفي سنة ٧٧ اجتمع اخوان منهم مع المم وتصادقوا على ان الاطيان المذكورة بينهم أثلاثا وحرروا بذلك قائمة تتضمن قسمة تلك الاطيان بينهم أثلاثا وتوجهوا بتلك القائمة الى نائب الحاكم الشرعي بجهتهم وأشهدوا على أنفسهم لديه بذلك بدون اذن المديرية واطلاعا على ذلك والتسوا منه كتابة الاشهاد عليهم بذلك فاجابهم وسجلها عنده ولم يذكروا له الاخ الثالث ولم يعلموا الاخ بذلك ولم يزلوا جميعا في

معيشة واحدة وكسب واحد وتلك الاطيان تحت أيديهم جميعا ثم توفي العم عن ابن والآن  
يريد الاخ الذي لم يذكر في التخصيص والافراز مطالبة اخويه وابن عمه بافراز نصيبه مما  
في أيديهم جميعا وهو الربع فهل يجب لذلك ولا؟ نعم من أخذ نصيبه التصديق المذكور  
اذا ثبت وتحقق ان جميع ما ذكر في أيديهم جميعا وتحصل بكسبهم على الوجه المسطور ولا  
يكون اقرار الثلاثة حجة على الرابع لان الاقرار حجة قاصرة أم كيف الحكم (اجاب)  
حيث كان جميع ما ذكر مشتركاً بين الاخوة الثلاثة وعندهم متحصلاً من عملهم جميعاً على  
الوجه المسطور لا يكون للاخوين وابن العم منع الاخ الثالث من استيلائه على نصيبه  
منه وهو الربع بدون وجه شرعي ولا عبرة باقرار الثلاثة وتصديقهم على ان تلك الاطيان  
بينهم اثلاثاً بالنسبة للاخ الثالث الذي لم يحصل منه ذلك ولا يكون مجرد ما ذكر موجباً  
لمنعهم من استحقاقه اذا اقرار حجة قاصرة على المقر والله تعالى أعلم (سئل) في خمسة اخوة  
رجال في معيشة أبيهم أرادوا أن يعملوا ساقية فجمع لهم أبوهم قدر ما علموا من الدراهم من  
ماله لاجل كلفة الساقية وأشهد بينة شرعية على ان ذلك القدر من ماله تكلف به الساقية  
وان اولاده بعد حيايته يكونون سوية فيها لا يميز أحدهم بشئ منها عن الآخر وواحد  
منهم ضرب عدة آلاف من الطوب التي لبناء الساقية ثم غاب عن البلد مدة من السنين  
فبني اخوته الساقية بذلك الطوب في حياة أبيهم ثم مات أبوهم في غيبة أخيه ثم حضر  
قبل تمامها فاتمها معهم ثم أراد محاسبتهم على ما صرفوه في الساقية فاحضر جماعة من  
أهل البلد واعترف اخوته لديهم بان القدر المذكور الذي هو من مال أبينا صرفناه في  
الساقية من بناء وأخشاب وغير ذلك وانها مشتركة بينهم ثم اقتسموا الطين والساقية  
بينهم جميعاً بالسوية حتى الاخ الذي كان غائباً وأدار معهم الساقية مدة سنتين ونصف  
والآن يريدون منعه من الساقية بعد القسمة المذكورة وتصديقهم على استحقاقه فيها  
حتى أداروها المدة المذكورة فهل والحال هذه ليس لهم ذلك حيث ثبت ما ذكر بالبينة  
المذكورة ويمنعون من منافعته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال  
ما ذكر بعد تحققه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال عقدوا  
شركة عنان بينهم مع التفاضل في رأس المال وشرط الربح على التفاضل والعمل على  
الجميع وشرط الخسران على قدر الربح وكان شرط الربح ان ثلثيه بينهم ارباعاً وثلثه على  
قدر مال كل واحد منهم وعملوا سوية وهاك جميع المال بأقفة سماوية ما عدا مبلغ جزئي  
فهل يكون الخسران على قدر المال وان شرط خلافه (اجاب) نعم الخسران في الشركة  
على قدر المال وان شرط خلافه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين كانا  
في معيشة ثم اقتسما وانفرد كل منهما في مسكن على حدته ثم بعد ثلاث سنين رجعا ثانياً  
الى مسكن واحد ومعيشة واحدة فاشترى أحدهما عملاً من البقر لنفسه من ماله الخاص  
به ثم أراد الانفرد فهل يكون العمل للذي اشتراه لنفسه من ماله الخاص به فقط وليس

صفر

لاخيه مشاركة فيه حيث لم ير ان المشتري وكذا عنه في شراء ذلك (أجاب) حيث اشترى  
 أحد الاخوين المذکورين عملا لنفسه بدون توكيل عن أخيه ودفع ثمنه من ماله  
 الخاص به لا يكون لآخيه مشاركة فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك ولدين ذكرين فكثا سوية في معيشة واحدة وجددا  
 أمتعة زائدة عما تركه المتوفى المذکور واستمر اوضاعين أيديهما على جميع ذلك مدة  
 تزيد على أربعين سنة وهما يتصرفان في جميع ما تحت أيديهما بما يبالدا لهما لا يتميز  
 أحدهما بشئ من ذلك دون الآخر مع اتحاد صنعتهم وكسبهما ثم مات أحدهما عن ورثة  
 غير أخيه ثم أراد الاخ الباقي القسمة بينهما وبين ورثة أخيه فنارعه أحد الورثة وادعى ان  
 جميع المتجدد المذکور بعد موت جده ملك لآبيه لا يستحق عنه فيه شئ فهل والحال هذه  
 اذا لم يثبت المذکور الوارث للاخ الميت دعواه اختصاص مورثه بالاشياء المتجددة  
 تكون الاشياء المذكورة مستقلة لكل من ورثة الميت ولعلمهم مناصفة (أجاب) نعم  
 لا عبرة بدعوى أحد ورثة الاخ الميت اختصاص مورثه بما ذكر والحال هذه بدون اثباتها  
 بطريق شرعي وله طلب عين عنه على نفق دعواه فتقسم هذه الاشياء بين الاخ والورثة  
 مناصفة عملا بأيديهما أي الفريقين عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك  
 ثلاثة أولاد ذكور وصاروا يسعون ويتكسبون سوية وهم في معيشة واحدة حتى صار  
 لهم مال وأطيان والمتصرف عليهم أرشدهم فاشترى بعض دار من المال المشترك بينهم  
 سوية وكتب بذلك حجة شرعية باسم الجميع وبعد موت أحد أخويه عن أولاده اشترى  
 المتصرف المذکور البعض الباقي من الدار من المال المشترك وكتبه باسمه خاصة بحجة  
 شرعية ثم مات المتصرف المذکور عن أولاده فاراد معهم مع أولاد أخيه قسمة الدار  
 اثلاثا حيث ان جميع ثمنها من المال المشترك فادعى ابن المتصرف ان البعض من الدار  
 الاخير حق والده خاصة فهل والحال هذه اذا ثبت ان الدار مشتراة من المال المشترك  
 تقسم بينهم اثلاثا أو يكون ابن المتصرف ملزوما بقيمة ثلثي ثمن البعض الاخير من الدار  
 لهما ولاولادهما الثاني حيث لم يكن لأحد منهم كسب خاص به (أجاب) حيث اشترى  
 أحد الاولاد المذکورين بعض الدار الاخيرة لنفسه خاصة بدون توكيل باقي شركائه  
 شركة ملك في ذلك ودفع ثمنه من المال المشترك بين الجميع يكون ذلك المشتري خاصا  
 به ويضمن نصيب شركائه من الثمن لهم فيورث عنه لورثته خاصة ويؤمرون بدفع قيمة  
 انصباة باقي الشركاء من الثمن من تركته مورثهم خاصة وأما البعض المشتري أو لالجميع  
 باذنهم أو اجازتهم فهو مشترك بين الجميع والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين  
 رجلين أحدهما يملك الثلثين والآخر يملك الثلث ثم مات صاحب الثلث عن ورثة قصر  
 وبلغ وبعد موته صار البيت متخرا لا ينتفع به فاراد صاحب الثلثين ان يبنيه لاجل  
 الانتفاع به فاستأذن من الورثة البالغين ومن الوصي على القصر فاذنوه بالبناء ليرجع

صفر سنة

٢٥ ١٢٨٤

سبعان

٣ ١٢٨٣

٢٢

١٢٨٣

عليهم ودفعوا له بعض دراهم من أصل ما يخصهم فبني بعضه وقبل تمام البناء امتنع كل  
 منهم من دفع ما يخصه على قدر نصيبه وبني البيت بحاله الى الآن وهو غير قابل لقسمة  
 الا فراز فهل للشريك المذكور حسابان ما صرف باذنهم في البناء بينه وبين شركائه وله  
 مطالبتهم بعد المحاسبة بما أنفق في البناء حيث كان البناء باذنهم وليس لهم الامتناع  
 من ذلك سيما وانهم كانوا يباشرون معه وقت البناء ودفعوا له بعض ما يخصهم (اجاب)  
 نعم للشريك المذكور الرجوع على باقي الشركاء البالغ ووصى القصر بمقدار ما يخصهم  
 من الصرف على العادة على هذا الوجه حيث تحقق ما ذكر وليس لهم الامتناع من ذلك  
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له كسب ومال وعقارات ونخل وغير  
 ذلك اكتسبه بسعيه في ماله وله أخ وأواه وصار من جملة عائلته يأكل ويشرب ويكتسى  
 وليس له مال ولا كسب أصلا فبات هذا الاخ عن بنتين وزوجة فاردن مقاسمة الاخ  
 المذكور فيما بيده مما اكتسبه بسعيه وماله الخاص به متعللات بانه كان معه في عائلة  
 ومعيشة واحدة فهل لا يجب لذلك ولا عبادة بما يتعلل به لاسيما وقد أشهد على نفسه  
 قبل موته وهو في حال صحته وسلامته وأقر بانه لم يكن له قبل أخيه حق ولا ملك ولا شيء  
 وان ما بيد أخيه مما اكتسبه بسعيه وماله الخاص به ملك له خاصة ولا حق له فيه أصلا  
 (اجاب) اذ لم يكن للاخ المذكور مال ولا سعي ولا كسب مع أخيه بل كان في عياله  
 وجميع ما بيده حصة بكسبه وسعيه الخاص به لا يكون لورثة الاخ مقاسمته فيما هو  
 خاص به على هذا الوجه بمجرد تعالهن بان مورثهن كان معه في عائلة ومعيشة واحدة  
 لاسيما مع اقرار مورثهن حال صحته طائعا بان جميع ما ذكر ملك لأخيه خاصة ولا حق  
 للمقر فيه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسبهما واحد وصنعتهما  
 متحدة غير أن أحدهما شيخ بلد والآخر متصرف فيما يخص الفلاحة بالمبيع والشراء وغير  
 ذلك باذن أخيه فاشتري المتصرف المذكور بعض مواش من ماله وما شارك عليها  
 آخرين وأراد الاختصاص بهادون أخيه المذكور ومع انهما من المال المشترك بينهما ولم  
 يكن للمتصرف المذكور مال خاص به فهل والحال هذه ليس له الاختصاص بالمواشي  
 المذكورة بدون وجه شرعي وتكون له مساوية (اجاب) اذا اشترى أحد شريكي  
 الملك شيئا لنفسه يكون له خاصة وليس مجرد دفع ثمنه من المال المشترك يوجب مشاركة  
 شريكه فيما اشتراه غاية الامر أن لشريكه مطالبة بمثل حصته من الثمن الذي دفعه  
 اذا تحقق أنه دفع ثمنه من المال المشترك بينهما والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له ثلاثة أولاد وبناتان خرج احد الاولاد عن والده في حال حياته وبقي الاخران معه الى  
 ان مات وترك عقارا وأطيانا ودارا وغير ذلك مما يورث عنه شرعا فارد الخارج عن أبيه  
 ان يأخذ نصيبه من تركة أبيه فنعه الاخوة الذين كانوا مع أبيهم زاعمين ان أخاهم  
 لا يستحق شيئا في التركة لانه خرج عن طاعة أبيه فهل اذا كان الامر كذا كر لا يمنع



١٢٨٣

٤

ذى الحجة

١٢٨٣

١

مطلب قول أحدهما  
لا عمل معك فسخ  
للشركة ولو المال  
عروض بخلاف المضاربة

١٢٨٣

١٨

محرم

١٢٨٤

١

مطلب باع الجاموسة  
وسلمها بلا اذن شريكه  
يكلف باحضارها أو  
دفع القيمة

الولد المخارج عن أبيه في حياته من نصيبه في تركه أبيه بل يكون مثل أخوته في الشركة  
المذكورة وتقسم بينهم بحسب الفريضة الشرعية (اجاب) مجرد خروج الولد عن  
طاعة أبيه حال حياته لا يوجب منعه من ميراثه بدون وجه شرعي كوجود أحد موانع  
الارث المعلومه أو خروج ما يملكه عن ماله قبل موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجلين عقد اشركة بينهما ثم اشتريا أمتعة معلومة بمال الشركة ثم قال أحدهما  
للاخر لا عمل معك بالشركة وعمل الشريك المذكور في الامتعة المذكورة كورة بالبيع  
والشراء مراراً وباع ورجع فهل والحال هذه تنفسخ الشركة المذكورة بالقول المذكور  
وما ربحه العامل المذكور يكون له خاصة ولا آخر قيمة نصيبه المستحق له وقت  
الفسخ (اجاب) نعم تنفسخ الشركة بقول أحدهما لا عمل معك ولا يتوقف فسخ الشركة  
على كون مالهما نقداً فلاحدهما فسخها ولو المال عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار خلافاً  
للزيلي كما في العلائق على التتوير وفي البحر عن البراقية اشتركا واشتريا أمتعة ثم قال  
أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر الامتعة فالحاصل للبائع وعليه  
قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ للشركة معه وأحدهما يملك فسخها وإن كان  
المال عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار اهـ أفاده في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل)  
في شريكي عنان اشترينا سحاً مطبوعة من كتاب لأحدهما الربع في رأس المال والربح  
والآخر ثلاثة أرباع ذلك والنسخ المذكور كورة بيد صاحب الربع وأذنه الآخر بالتصرف  
في ذلك جميعه بجميع أنواع التصرفات الشرعية فاستأجر صاحب الربع مكاناً لحفظ تلك  
النسخ المذكورة بدون اذن شريكه وذلك أمر ضروري لا بد منه ومعتاد بين التجار باجرة  
مثله ودفع أجرة ذلك من المال المتحصل من مال الشركة الذي بيده فهل يكون له ذلك  
والحال هذه ويقبل قوله في مقدار الاجرة حيث كانت أجرة المثل ولا يكذب فيه الظاهر  
(اجاب) نعم للشريك المذكور ذلك والحال هذه حيث لم ينه صريحاً وقبل قوله بيمينه  
في مقدار ما صرفه في أجرة المكان المذكور من مال الشركة والحال ما ذكر والله تعالى  
اعلم (سئل) في جاموسة لبون وبنتهما مشتركة بين رجلين مناصفة فباع اليباع عليها  
نصيبه منها ومن بنتها وسلمها للشترى من غير اذن شريكه فهل اذا طلب الشريك من  
البائع احضار الجاموسة وبنتها ليتمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة  
نصيبه يجاب لذلك والحال هذه ويكلف باحضارها فان لم يحضرها يلزمه دفع قيمتها  
(اجاب) أفاد في تنقيح الحامدية بالاعزالي العلامة عبد الرحمن افندي العمادى عن  
نظير هذه الحادثة بقوله نعم يكلف الشريك البائع باحضارها فان لم توجد يلزم بقيمتها  
اهـ والمصرح به ان كلام شريكي الملك حكمه في حصته شريكه حكم المودع وليس  
للمودع التسليم الى الاجنبي بدون اذن المودع فتسليمه بدون اذنه يكون تعدياً حتى لو  
هدأت العين فعليه ضمان نصيب شريكه منها والله تعالى اعلم (سئل) في منزلين مجاورين

سنة

محرم

لبعضهما اشتراهما شخص من المالكين لهما وخطهما ببعضهما حتى صار منزلا  
واحد ثم باع الرجل المذكور هذا المنزل لشخصين لكل منهما نصفه شأنا يبلغ معلوم من  
الدرهم ثم قسم كل نصيبه من نصيب الآخر على حسنة قسمة افراز بعرفة أهل الخبرة  
وحصل تراض منهما على أخذ أحدهما مبلغا معلوما من الدرهم من الآخر في مقابلة  
ارض وبناء زائدين عن نصيبه صار اقيه بحسب التعديل فاعطى الآخر المبلغ المعلوم  
وارتضى كل منهما بهذه القسمة على الصفة المعلومة الآن وكتب بذلك حجتان شرعيتان  
وموجود هناك حائط فاصلة ومشاركة بينهما ومصرح في حجج القسمة بكونها مشتركة  
بينهما وعلى الحائط المذكور تسليم من قديم في نصيب أحدهما فإراد الآخر هدم هذه  
الحائط وإدخاله في منزله وأن يحدث مكانها سلبا لمنزله ويكلف جاره بناء حائط أخرى  
وراء الحائط المشتركة المذكور من ضمن سلم جاره ليستند سلبه الذي يريد إحداثه عليها  
فهل إذا تحقق ذلك لا يجاب لمطالبه بدون وجه شرعي سيما ولم بشرط شيء من ذلك في  
القسمة بل ذكر أن الحائط الموجودة الآن مشتركة فاصلة بين القسمين من الأعلى  
إلى الأسفل (أجاب) نعم لا يجاب لمطالبه والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ ورشيد وله أولاد قصر في معيشة واحدة صار  
الولد البالغ يسعى على سبيل الاستقلال والانفراد لنفسه خاصة لا على سبيل الإعانة لآبيه  
ولم تكن صنعتها واحدة حتى اكتسب بسعيه على هذا الوجه أموالا واشترى لنفسه  
من ماله المكتسب له بسعيه المذكور مواشي ثم انعزل من أبيه بجميع ماله المذكور  
ومكتسبه بمنعزلا مدة ثم اصطلح مع أبيه وقدم معه في معيشة واحدة كما كانوا إلى أن مات  
الأب عن ولده البالغ المذكور وعن أولاده القصر المذكورين فاقام القاضي الأخ  
البالغ المذكور وصيا على أخوته القصر فصاروا في عياله إلى أن بلغ بعضهم رشده  
فطلبوا قسمة المتروك عن أبيهم مع ما اكتسبه الولد البالغ المذكور من سعيه الخاص به  
في حياة أبيهم فهل والحال هذه إذا ثبت اكتساب الولد البالغ لشيء في حياة أبيه بسعيه  
الخاص به المعروف على الوجه المصور يكون جميع ما اكتسبه خاصا به لا يشارك فيه  
أحد من أخوته ويكون لهم قسمة المتروك عن أبيهم بالفريضة الشرعية وإذا كان على  
أبيهم دين يلزم به جميع الورثة من تركه الأب بعد الثبوت بالوجه الشرعي (أجاب)  
إذا كان الابن البالغ مستقلا بكسبه وسعيه لنفسه ولم يكن في ذلك معين لآبيه ولم تكن  
صنعتهم واحدة كما هو مذكور يكون ما حصله بكسبه وسعيه المذكور ملكا له  
خاصة لا شيء فيه ولا يبيعه وما اشتراه لنفسه من ماله المذكور ملكا له فلا يقسم بين ورثة أبيه  
بل يقسم ما تركه الأب مع غائبة خاصة بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وإذا ثبت أن  
على الميت دين شرعي أو في من تركه مقدما على الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
اشترى خمسة عشر قيراطا من بيت وسكن في جميعه مدة أربع سنين لغية أصحاب

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٤

صفر

جداى الاولى سنة

١٢٨٤

١٨

جداى الثانية

١٢٨٤

٢٣

١٢٨٤

٢٥

الحصص الاخرى والا ن حضر وكيل عنهم ويريد مطالبة المشتري باجرة ماخص موكله  
 عن المدة المذكورة وامتنع المشتري من دفعها متعللا بأنه صرف على عمارته  
 الضرورية مبلغا يزيد على أجرته فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى لا يطالب المشتري  
 والحال هذه باجرة ما مضى من السكنى حيث لم يشترطوا عليه اجرة ويكون متبرعا بما صرفه  
 حيث كان بدون اذن شرعى من باقى الشركاء حيث كانت الحصص الاخر غير وقف  
 بل مملوكة لأربابها وهم بالغون ولو كانت معدة للاستغلال لا يطالب بالاجرة كذلك  
 (اجاب) اذا سكن احد الشركاء المكان المشترك بدون عقد اجارة ليس لشريكه  
 المالك اذا لم يكن يتهم مطالبة باجرة حصته لما مضى ولو كان معدا للاستغلال لسكونه  
 سا كناية تأويل المالك وهذا بخلاف الوقف وعقار اليتيم كما ان احد الشركاء لو صرف في  
 مرمة الدار المشتركة بدون اذن يكون متبرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي  
 عن بنته وابنه البالغين وزوجته وترك ما ورث عنه شرعا وقسمت التركة بينهم وكانت  
 بنت المتوفى ساكنة في بيت والدها المملوك للورثة المذكورين ثم باعت زوجة المتوفى  
 ما خصها من البيت لبنت زوجها وصارت ساكنة فيما خصها مدة من الزمان ففي أثناء  
 المدة جاء الابن وقال لها اني أريد أن أسكن ما يخصني من البيت فقالت له اجعل حائلا  
 بيني وبين الساكن فذهب أخوها وترك البيت ولم يفعل فهل والحال هذه اذا أراد  
 أخوها أن يطالب أخته باجرة نصيبه في المدة الماضية بدون عقد اجارة فيما مضى ولم تذكر  
 الاجرة أصلا لا يجاب لذلك لاسيما وهي ساكنة في قدر ما يخصها ولم تمنعه عن الانتفاع  
 بما يخصه (اجاب) لا يكون للشريك مطالبة أخته باجرة نصيبه للمدة الماضية بسكنائها في  
 المكان المشترك بينها وبين أخيها بدون عقد اجارة حيث كان بالغاً كما انه لا يطالبها بان  
 يسكن بقدر ما سكن في الماضي والحال هذه حيث لا مهاياة بينهما ولو كان معدا  
 للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين أحدهما صغير  
 والاخر كبير ولم يترك الرجل شيئا فانفردت الزوجة بولدها الصغير وانفرد الكبير  
 وحده وصار يكتسب حتى تحصل من كسبه دراهم ومواش وعقار وهو منفرد ثم حضر  
 له أخوه وأمه ومكثا في عياله يا كلان ويشربان بلا عمل ولا كسب لهما حتى ماتت الام  
 واستمر الصغير مع أخيه في عياله بلا كسب والا ن يريد مقاسمة أخيه فيما اكتسبه بسعيه  
 الخاص به وفيما اشتراه لنفسه من المواشى والعقار حين انفراده وهو واضع يده عليه  
 بانفراده فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن للاخ الصغير بينة تثبت مشاركته لأخيه  
 بوجه شرعى (اجاب) ليس للاخ الصغير مشاركة أخيه فيما اشتراه لنفسه خاصة من  
 كسبه الخاص به والحال ما ذكر بدون اثباته ما يقتضى مشاركته في ذلك بطريق  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين بالغين وعن طين ودور ومواش  
 وسواق وغير ذلك وصار في معيشة واحدة بزوعان الارض بالسوية بينهما ويدفعان

شوال

سنة

٢٦

١٢٨٤

ذى القعدة

٢٣

١٢٨٤

ربيع الاول

١٣

١٢٨٤

ما عليها من المخراب وما زاد من كسبهما وزرع أرضهما يشترى به أطيانا ودورا وطواحين  
وغير ذلك وصار على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه يكون جميع ما تر كة الاب  
وما حصلاه من كسبهما وزراعة أرضهما بينهما بالسوية ولا يكون لاحدهما أن يختص  
بشي زائد عن الآخر (اجاب) بموت الرجل المذ كور عن ابنه المذ كورين لا غير يكون  
جميع ما تر كة مما بورت عنه شرعا بينهما بالسوية وما حصله الاخوان المذ كوران بسببهما  
ونصيبهما لتر كة أييها فهو بينهما كذلك كالذي اشتراه سوية لانفسهما ودفع ثمنه من  
مالهما وليس لاحدهما الاختصاص بشي زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة أربعة سعيهم وكسبهم واحد وعائلتهم واحدة حصلوا  
بسعيهم وكسبهم أموالا وأمتعة وعقار فهل تكون الاموال المذ كورة مشتركة بينهم  
اربعا واذا اشترى أحدهم بعض عقار لنفسه بدون اذن باقي الاخوة ودفع ثمنه وعمره من  
المال المشترك بدون اذنها وكتب حجة باسمه خاصة يكون ضامنا لنصيبهم ويكون  
المشترى له وحده أم كيف الحال (اجاب) ما حصله الاخوة الاربعة على سبيل الاشتراك  
لانفسهم بسعيهم يكون بينهم اربعا لا اختصاص لاحدهم بشي منه زائد على نصيبه  
المذ كور بدون مخصص شرعي وما اشتراه أحدهم لنفسه خاصة بدون اذن الباقي ودفع  
ثمنه وأنفق عليه من المال المشترك يكون له خاصة وعليه ضمان ما استهلكه في ذلك من  
المال المشترك بدون اذن بقدر أنصابه باقي شركائه في ذلك بعد تحققة شرعا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك بيتا ملاصقا لبيت رجل آخر بينهما حائط فاصل مشترك ارتفاعه نحو  
خمس عشرة ذراعا ساترا للبيتين وهى بناؤها وخيف سقوطها فاذا احد الشريكين نقضها  
وبناءها على الاشتراك فامتنع الثاني من البناء وطلب الهدم وقسمة الاساس والانتقاض  
فقط مع ان اساس تلك الحائط لا يحتمل القسمة لكونه أربعة عشر قبرا ولا يمكن البناء  
في نصفه لعدم تحمله لما يلقى عليه من السلم والاشخاب لعلوه فهل اذا كان أحد الشريكين  
مضطرا الى بناء الحائط المذ كور لا ستأثر بيته به ووضع سلمه وأخشابه وكان الآخر غير  
مضطرها وطلب المضطر البناء أو أي الآخر عجزا أو تعنتا يجبر الآتي ولا يجاب لطلبه قسمة  
اساس الجدار المذ كور وهل اذا أنفق الشريك المضطر بلا اذن من الشريك أو القاضى  
له الرجوع على الشريك الآتي بنصف ما أنفق أو بنصف قيمة البناء وله منعه من  
الانتفاع بالحائط المذ كور حتى ياخذ نصف ما أنفق أو بنصف قيمة البناء وله منعه من  
الشريك أو القاضى أفيدوا الجواب (اجاب) اذا كان الحائط المشترك لا يقبل القسمة  
وهى وخيف سقوطه واحتاج البناء لاحدهما عليه جولة فاذا ذوالجولة عمارته  
وامتنع الآخر أجبر عليها وكذا لو لم يكن لاحدهما جولة واذا كان الشريك يجبر على  
العمارة لا يكون شريكه مضطرا فيرفعه الى القاضى ان امتنع عن التعمير معه والاذن  
به ليأمره القاضى بالعمارة مع الشريك فان امتنع عجزا أو تعنتا عمر الشريك باذن القاضى

ليرجع عليه بنصيبه من النفقة على ما حققه العلامة ابن عابدين في تيمير المشترك من انه  
عند عدم الاضطرار يكون الباقي بلا اذن أحده برأ بخلافه عند الاضطرار كعلا  
وسفل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعت عمل حجارة الدخان وبيعها وله ولد  
فاستمر مع أبيه حتى بلغ رشده ولم يعاون أباه في صنعته فكف بصر أبيه وتعطل عن العمل  
وافقر فأتجر ابنه المذكور في مال رجل أجنبي وصار يبيع ويشترى لنفسه بنقد ونسيئة  
في البضائع من أقشة وغيرها وضم والده العاجز الى عياله وصار ينفق عليه من ماله وهو  
في معيشة ابنه وتحصل بكسب الابن المذكور حال فقر أبيه وعدم تكسبه وهو في عيال  
ابنه ومعيشتهم أموال تحت يد الابن المذكور فهل ما تحصل بكسب الابن المذكور حال  
عجز أبيه عن الكسب وكونه في عيال ابنه يكون للابن خاصة والحال هذه ولا شيء فيه  
لا يبيعه لاسيما ولم يكن أصل ذلك من مال الاب ولا حال اقتداره على العمل بل في حال عجزه  
وفقره وكونه في عيال ابنه ينفق عليه كسائر عائلته (اجاب) اذا لم يكن الابن حال  
تكسبه في عيال أبيه ولا معينه في الكسب بل كان الاب في عيال ابنه وهو عاجز عنه  
فقير واكتسب الابن كسبه مستقلا به يكون جميع ما حصله الابن على هذا الوجه مختصا  
به لا شيء فيه لأبيه وأما قول علما ثأب وابن يكتسبان في صناعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم  
اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم  
بشروط منها اتحاد الصناعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم  
واحد منها لا يكون كسب الابن للاب كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في عقار  
مملوك تجارة بالارث عن مورثهم سكن فيه بعض الورثة مدة من غير عقد اجارة من باقي  
الورثة ولم يكن العقار المذكور معدا للاستغلال فهل حيث الحال ما ذكر لا يكون من  
سكن العقار المذكور ملازم وما يجزئه مدة سكناه فيه (اجاب) اذا لم يكن في شركاء العقار  
المملوك المذكور صغير لا يجب أجرة على من سكنه من الشركاء في حصص باقيهم ولو معدا  
للاستغلال لكونها بتأويل الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عشرين  
قيراطا في بيت وسكن في جميعه مدة سبع سنين لغيبة أصحاب الحصص الاخرى ثم الآن  
طالبوه بأجرة ما خصهم في المدة المذكورة فامتنع المشتري من دفعها مائة المالبان صرف على  
عمارته الضرورية مبلغا يزيد على أجرته فهل يكون متبرعا بما صرفه حيث كان بدون اذن  
شرعي من باقي الشركاء ولا يطالب المشتري بأجرة ما مضى من السكنى ولو كانت معدة  
للاستغلال حيث لم يشترطوا عليه أجرا وكانت الحصص الاخرى غير وقف بل مملوكة  
لاربابها وهم بالغون (اجاب) لا يلزم الشريك بسكناه أجرة حصص شركائه البالغين  
في الملك المشترك المدة المذكورة ولو كان معدا للاستغلال لسكناه بتأويل الملك وأما  
صرفه على عمارة المشترك من ماله بدون اذن الباقي اذا كان العقار قابلا للقسمة فلا  
يوجب الرجوع عليهم بشيء بخلاف والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت

١٢٨٩

١٩

جمادى الثانية

١٢٨٥

٣

١٢٨٥

١٦



مال مصر مؤرخة ٢٧ ج سنة ١٢٨٥ هـ ضمنها ثوبل بعد الاطلاع على ما تضمنته افادة  
 الداخلية وما كتب لها من هنا والمجتبين والاوراق المشتملة على مادة المحصص المخلفة  
 عن المرأة التي اسمها زنبوبه زوجة رفاعي المحصرى المتوفاة عن غير وارث والشريك هدم  
 المتزلفين الذين فيهما تلك المحصص وبناهما مكانا واحدا وعلى ما كان رآه بيت المال  
 من محاسبة الشريك على ثمن المحصص باعتبار ما اشترى من أصحاب الاكثر اعطاء  
 الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي استفيد من اوراق هذه القضية  
 ان المكانين الذين منهما المحصتان المذكورتان اللتان هما حق بيت المال كان  
 احدهما متخربا والثاني بعضه متخرب وبعضه صالح للسكنى وقد ازال الشريك جميع  
 ذلك وبناه مكانا فابناها بتقاضيه لنفسه فان كان قابلا للقسمة فانه يقسم فابقع في  
 نصيبه فهو له وما يقع في نصيب بيت المال يؤمر برفعه وتسليمه لجهة بيت المال ويضمن  
 ما آتلفه من حصة بيت المال في غير المتخرب فان أعاده عامرا يخرج عن العهدة وأما ان كان  
 البناءا تقاضاه الاصلية وقد بناه بلا اذن فلا شيء له وتكون حصة بيت المال له ويكون  
 متبرعا بما أنفقه في الآخر والمجبر والمجس والمؤن التي لا ينتفع بها بعد النقص وأما اذا  
 اراد بيع حصة بيت المال منه فلا يكون ذلك الا بالتراضي بين من له ولاية بيعها شرعا  
 وبين الشريك المذكور على مقدار الثمن ان وجد المسوخ الشرعي لبيعها والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين عقد اشركة بينهما بمالهما مسوية على أن يتجر كل منهما في صنف دخان  
 النشوق خاصة وما ربحاه يكون بينهما مناصفة على قدر ما لهما ومضى على ذلك مدة  
 سنوات وكل ما ربحاه قسماه مناصفة بينهما فهل والحال هذه اذا حصل خسران في مال  
 الشركة المذكورة تكون الخسارة عليهما سوية وهل يصدر الشريك في الخسارة  
 بيمينه (اجاب) نعم تكون الخسارة المذكورة على الشريكين والحال هذه اذا لم يوجد من  
 أحدهما تعدولا تفريط والله تعالى أعلم (سئل) في شريكي عنان في مال معلوم واحدهما  
 هو المتصرف والعامل في المال دون الآخر فدفع الشريك الذي تحت يده المال  
 للشريك الآخر من مال الشركة قدر ما معلوم من نصيبه من المال ثم مات الآخر فهل  
 يقبل قول الشريك الدافع في دفعه للشريك بيمينه أم لا (اجاب) يقبل قول الشريك  
 بيمينه فيما دفعه من مال الشركة الى شريكه حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجلين عقد اشركة عنان شرعية بينهما على مبلغ معلوم دفعه كل واحد منهما وخطاه  
 واتجر افييه مدة ثم ادعى أحد الشريكين على الآخر بانه دفع له قدر ما معلوم من مال  
 الشركة حسب التجارى بينهما والشريك الآخر ينكر ذلك فهل يقبل قول الشريك  
 الدافع في ذلك بيمينه ولا يلزم بيمينه على ذلك حيث لم يحصل منه خيانة في المال ولا تفريط  
 (اجاب) نعم يقبل قول الشريك المذكور بيمينه في دفع بعض مال الشركة لشريكه ولا  
 يلزم بيمينه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبتين

١٢٨٥

٢٨

رجب

١٢٨٥

١٩

١٢٨٥

٢١

ذى الحجة

١٢٨٥

١٧

رجب

سنة

وترك ما يورث عنه عشر ماتت احدى البنيتين عن ابن بالغ ثم مات الابن المذکور عن  
ورثة قصر وزوجة ثم ماتت البنت الثانية التي هي بنت الميت الاول عن اخويها فقط ثم  
مات أحد الابنين عن ابنين قاصرين وزوجة ثم مات الابن الآخر عن ابنه ثم مات الابن  
المذکور عن ابن بالغ وابن وبنات قاصرين والكل واضعون أيديهم على الموروث ثم  
حصل بين بعض الورثة المذکورين بتراضيهم قسمة واختصوا بالعمارة المذکورة ما عدا  
أولاد وزوجة ابن البنت المذکورة فلم يجعوا لهم شيئاً من ذلك فهل اذا كانت التركة أصلها  
للجدة الذي هو الميت الاول وكلهم يعترفون بانها للجميع يكون لكل وارث طلب حقه  
منها بالوجه الشرعي ولا يعول على القسمة التي حصلت بتراضيهم ويكون للقصر  
المذکورين والزوجة طلب حقه منها بانفسهم بعد بلوغهم أو بطلب وصيهم الآن حيث  
لم ينتقل عن ملكهم (أجاب) نعم يكون لكل وارث طلب حقه منها بالوجه الشرعي ولا  
عبرة بقسمة بعضهم واختصاصهم بما ذكر بدون وجهه يوجب ذلك ولباقى الورثة أخذ  
نصيبهم بالاث من ذلك بعد كمال رشدهم بالنسبة للقصر أو بواسطة الوصي الشرعي عليهم  
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث زوجات وثلاث بنات من  
أحدهن وترك مكاناً فوضع الورثة أيديهن عليه وباع زوجتا الميت نصيبهما فيه للثلاث  
بنات المذکورات بالسوية ثم بعد ذلك باع بنتا الميت نصيبهما فيه لزوجة اختهما الثالثة ثم  
بعد ذلك باعت بنت الميت زوجة المشتري المذکور وأما حصة معلومة من نصيبهما فيه  
للمشتري المذکور ووضع يده على ما اشتراه مدة من السنين ثم أراد المشتري المذکور ان  
يعمر في المكان المذکور عمارة لكونه متخرباً فاستأذن من زوجته وأما المستحقين معه  
حصة في المكان المذکور فاذنت له بالبناء والعمارة على أن يرجع بما أنفق فيه عليهما  
بقدر حصتهما ثم بعد ذلك بنى وعمر فيه وبعد انتهاء العمارة ماتت أم زوجته عن بنتها بعد  
موت احدى بناتها قبلها ثم ماتت زوجته بعد طلاقها عن بنتها وأختها الشقيقة قبل أن  
يحاسبهما على العمارة أي ماصرفه في المكان المذکور والآن أراد ان يحاسب الاخت  
المذکورة على ماصرفه وعمره في المكان المذکور بقدر نصيب أختها وأما المذکورتين  
فانكرت دعواه الاذن المذکور وشراءه من الورثة المذکورين وتقررا بما باعت له فهل  
والحال هذه اذا ثبت الرجل المذکور شراءه في المكان المذکور من الورثة  
المذکورين بالبينة الشرعية مستوفياً شرائط الصحة والزوم لا عبرة بانكارها ويكون  
البيع صحيحاً لازماً واذا ثبت الاذن له بالعمارة في المكان المذکور بالبينة الشرعية  
يكون له الرجوع بما يتحقق صرفه وانفاقه في العمارة على تركته ما وما الحكم الشرعي  
في ذلك (أجاب) نعم لا عبرة بانكارها بعد ثبات البيع من المالكات المذکورات له  
حال صحتهن مستوفياً شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعي كما انه اذا ثبت الاذن من  
الشريكتين له بالصرف على العمارة ليرجع يكون له الرجوع في تركتهما بما يتحقق

١٢٨٦

١٢

شعبان

١٢٨٦

١

صرفه من ماله حسب الاذن له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وزوجته مناصفة حصل فيها تخرب فارد الزوج عمارتها فامتعت زوجته لعدم قدرتها على المصاريف فقال انه يعمر المصلحة نفسه ولا رجوع له عليها فامرهم من ماله ثم اراد ان يرجع عليها بنصف ما صرفه بعد اشهاد بما ذكره لما عند ارادة الترميم فهل ليس له ذلك (اجاب) نعم لا رجوع له عليها بعد عمارته لما تبرعوا بالحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين في ساقية ذات وجه واحدوا لثا واحدة لاثنتين لاثنتين والآخر ثلث ارضاء وبناء وجار بينهما الماهية بالزمان يدبرها احدهما يومين والآخر يومين واحدا على حسب ملكهما واستمر على ذلك مدة سنين والآن يريد صاحب الثلث نقض بناء جهة منها من الاعلى وان يحدث فيها وجه آخر بالآلة أخرى خاصة به مع بقاء الاسفل مشتركاً لينتفع بذلك الوجه بانفراده دائماً بالمشارة صاحب الثلثين والآخر ممنوع من ذلك ويرضى بمشاركتة فيما يريد احداثه من البناء والآلة على حسب ملكهما الاصلى فهل لا يجبر صاحب الثلثين على ما يريد صاحب الثلث لاسيما مع عدم قبولها القسمة بالاقرار من الاسفل الى الاعلى (اجاب) نعم لا يجبر صاحب الثلثين على ما يريد صاحب الثلث على هذا الوجه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين توفي والدهما وتركهما في معيشة واحدة وصار ايك تسبان معاً وكسبهما مضاف الى بعضه الى الآن غير ان احدهما متصرف دون أخيه فما كان من الاخ المتصرف الا انه صار كل ما يشتري أشياء يكتبها باسمه دون أخيه حيث انه المتصرف فهل والحال هذه اذا ثبت ان ثمن الأشياء التي اشتراها من المال الذي هو من كسبهما مع بعضهما تكون الأشياء المشتراة للمتصرف فقط أو لاثنتين معاً والحكم (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان ما اشتراه أحد الاخوين المذكورين لنفسه بدون اذن أخيه أدى ثمنه من المال المشترك بينهما يكون الملك فيه للشري خاصة وعليه ضمان مثل نصيب أخيه من الثمن المدفوع من مالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً كبيرة قابلة لقسمة الاقرار وطاحونة مات عن أولاده الثلاثة الذكور وانحصر ميراثه فيهم ثم خلف كل من الثلاثة فروعا وتنازلوا وهم جميعا واضعوا أيديهم على ذلك العقار بالسكنى في الدار بلاقسمة وادارة الطاحونة مودة من السنين فأخذ فروع المالك الاصلى يريد اختصاصه بجزء رائد عما يخصه بالفريضة الشرعية عن مورثه مع اقراره بملك المورث الاصلى وبورثته المذكورين متعللاً بان الجدة الاصلى كان له ولد رابع وخلف هذا الولد بنتين وأن البنتين وهبنا لابييه نصيبهما من العقار المذكور على الشيوع بلاقسمة فلم يصدق به باقي الورثة على دعواه المذكورين ولا بينة له عليها ولا حجة بيده تدل على ذلك فهل لا عبرة بها والحال هذه واذا اطلب بعضهم قسمة الدار المذكورة على حسب انصباهم من الميراث يجابون لذلك حيث كانت قابلة للقسمة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ رائد

جادی الثانية سنة

١٢٨٧

٢٤

ذی الحجة

١٢٨٧

٧

رجب

١٢٨٨

٧

شعبان

١٢٨٨

٨

عما يخصه بدون مخصص شرعي واذا تخرب بعض الطاحونة الغير القابلة للقسمة وانفقوا جميعا على عمارتها تكون العماره عليهم على قدر انصباهم (اجاب) نعم لاعبرة بدعواه المذكورة والحال ماذ كروتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة على الفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي وعمار الطاحونة المذكورة تكون على الشركاء على قدر انصباهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى كافى تجارة وتصرف أحدهما فى المال وصار لا يأخذ والاعطاء يسده باذن من شريكه ثم دفع المتصرف لشريكه دراهم من أصل الربح ومال الشركة فأخذها منه الشريك بدون بينة ثم بعد مدة أراد المحاسبة والانفصال من بعضهما فأنكر الشريك الدراهم التى استلمها من المتصرف عند الانفصال والمحاسبة فهل والحال هذه يصدق المتصرف فى الدفع مادام أميناً ما دوناً بالتصرف فى حال عقد الشركة ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم يقبل قول الشريك بيمينه فيما ادعى دفعه من مال الشركة الى شريكه بالنسبة لبراءة نفسه من نصيب الشريك المدفوع اليه اذا لم يكن خائناً كما هو حكم كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنات وترك جانب نخل ودورا ونحاسا وبها ثم ملوك له فوضع الابن يده على تركه أبيه لكون البنات مراهقة مدة ست عشرة سنة ولم تطالبه البنات بشئ من تركه أبيها المذكورة الى أن ماتت بعد تزوجها عن زوجها وابنها فهل يكون لهما ان يأخذ ما يخصهما من ميراث أبيها فيما ذكر بالفريضة الشرعية واذا امتنع ابن الميت الاول من ذلك متعللاً بطول المدة المذكورة وعدم مطالبة أخته بشئ حال حياتها لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور حيث كان مقرباً بأن ذلك تركه عن أبيه ولا يبطل الحق من الميراث بتقادم الزمان (اجاب) لورثة البنات المذكورة أخذ ما يخصهما من تركه أبيهما من أخيهما الواضع يده على ماذ ذكر والحال هذه حيث كان مقرباً ملك المورث فى ذلك ولم يوجد ناقل شرعى عن ملك أخته ولا عبرة بطول المدة المذكورة اذ لا يبطل الحق بتقادم الزمان ولا بالترك فى الاعيان الموروثة والله تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة فى معيشة واحدة لم يترك لهم والد لهم شيئاً حصلوا عقاراً ونخلأ وأموالاً بكسبهم وسعيهم جميعاً ومات أحدهم عن ابنين وبنات ومات الثانى عن ابنه وزوجته واستمر رابع الاخ الباقى فى معيشة واحدة كما كان مورثاهم فهل يكون للاخ الثالث فيما حصله الاخوة بكسبهم وسعيهم والثلاثان للاخوين الذين ماتا ويقتل نصيب كل منهما لورثته ويقسم عليهم واذا كان لهم أولاد نعم آخر وزوجته وكان معزولاً ومنفرداً فى معيشة واحدة من مدة تزيد على أربعين سنة لم يشاركهم فى الكسب والسعى وأرادوا أن يدخلوا معهم فى الميراث متعللين بان ذلك موروث عن جد الجميع أبى أبيهم لا يجابون لذلك حيث لم يشبهوا ذلك بوجه شرعى مع انكار واضع اليد دعواهم (اجاب) ما حصله الاخوة الثلاثة

المذكورون سعيهم وكسبهم لانفسهم جميعا يكون مشتركا بينهم انلا تباحث اجتماعوا على العمل والكسب ولم يكن لهم مال سابق ونصيب كل من الاخوين المذكورين الذين ماتا وهو الثلثان يكون ميراثا لورثته يقسم بينهم بالقرينة الشرعية واذا كان للاخوة المذكورين أخ رابع لم يدخل معهم في الكسب والعمل لا يكون لورثته مشاركتهم في ذلك بمجرد دعواهم ان ما بأيديهم موروث عن جد الجميع بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امأة ماتت عن اولادها المذكورين الاربعه البالغين وتوكت ما يورث عنها شرعا فوضع أكبر الاولاد يده على التركة جميعها بدون قسمة ثم دفع أكبرهم المذكور بعضا من مال التركة مضاربة لاجنبي بالنصف باذن باقي الورثة ورضاهم على أن تكون تجارة للجميع وصار المضارب يتجرويربح حتى غامال المضاربة وكثر ثم مات أكبر الاولاد المذكور عن ابنه البالغ وعن بنته القاصرات والبالغات فأراد الابن منع أعمامه من أخذهم ما يخصهم في مال المضاربة ورجحه متعللا بان مال المضاربة لا يسه خاصة فهل والحال هذه اذا ثبت ان مال المضاربة ممن تركة أمهم وان دفع أكبرهم بعضه مضاربة للاجنبي المذكور باذنهم على هذا الوجه يكون لهم أخذ ما يخصهم فيه وفي ربحه بالطريق الشرعي ويمنع ابن أخيه من المعارضة لهم في ذلك والحال هذه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان أكبر الاولاد المذكورين دفع من مال التركة المشتركة بين الجميع مال المضاربة المذكورة باذن الباقي من الورثة على وجه المضاربة للجميع وحصل ربح لا يكون لابن الدافع المذكور ومنع بقية الورثة من أخذ نصيبهم من مال المضاربة ورجحه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد مع والده في معاش واحد اشترى الوالد المرقوم لولده المذكور بالوكالة عنه خانا واطيانا عشورية وتحرره بذلك حجج شرعية وسجلت بالسجل وكذا تحرر التقييط من الرोजना العامة باسم الولد المذكور وكذلك اشترى الابن المذكور لنفسه بنفسه انقاض بناء منزل وبیت قهوة من وقف من ناظرهما واستأجر أرضهما وأذن له الناظر باحداث البناء فيها بعد تحقق المسوغ الشرعي في ذلك وتحررت له حجة شرعية بذلك ودفع ثمن الانقاض وأجرة الارض من ماله الخاص به مع اطلاع والده على ذلك ووضع الابن يده على ذلك جميعه وتصرف فيه واستغله لنفسه خاصة في حياة والده واشترى والده جارية بيضاء ومضاغما معلوما ووهب جميع ذلك لولده المذكور حال صحته وسلمه اياه بعد قبوله الهبة واستمتع بالمجارية وولدت منه ثم ماتت في حياة أبيه وبقي مستوليا على المصاغ المذكور وأمتعتها ثم بعد مضي مدة من الشراء والتصرف المذكور توفي والده عن الولد المذكور وعن ورثة غيره وبني الابن المذكور في الارض المذكورة من ماله لنفسه ثم بعد وفاته بستين نازعه بعض ورثة والده فيما ذكره ويرغبون جعل ما ذكر تركة عن مورثه فهل لا يكون لهم ذلك ويكون ذلك له خاصة دون باقي الورثة (اجاب) اذا تحقق في ما ذكر

١٢٨٩

١٥

جمادى الاولى

١٢٨٩

١٤



بالسؤال بالوجه الشرعى لا يكون ما ذكرته عن الاب وليس لباقي ورثته معارضة  
الابن المذکور في ذلك بل يكون مختصا بالابن المالك له والله تعالى اعلم (سئل) في  
ابن منعزل عن أبيه في بيت ومعيشة وكسب على انفراد ما نت امه وورث عنها ما يورث  
شرعا فباع بعض حصته واشترى من غنمه أطيانا عشورية لنفسه وكتب له قاضى الولاية  
حجة بالشراء المذکور ووجوبها أخرج له التقسيط الديوانى من الروزنامة وذلك على يد  
بينة تشهد بذلك وقيدت الاطيان باسمه في المديرية وسدد عشورها من طرفه مدة سنين  
ثم قام الاب الآن يناقعه في ذلك متعللا بأنه لا شئ لك مع وجودى فهل لا يجب لذلك  
والحال هذه (اجاب) نعم لا يجب الاب لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين أربعة أشخاص وكل  
ثلاثة من الشركاء شخصا آخر على حصتهم في الدار المذکور كورة فأجر الوكيل المذکور  
حصته موكليه لشرى يكمهم في الدار المذکور كورة واستمر يدفع الاجرة مدة ثم امتنع الآن عن  
أداء الاجرة الى الوكيل المذکور وادعى انه ربح في الدار المشتركة المذکور كورة من ماله  
ويريد الرجوع على شركائه بما صرفه في المرمية المذکور كورة فهل ليس له الرجوع بما  
صرفه في العمارة حيث كان الترميم من غير اذن شركائه ووكيلهم ويجبر على دفع الاجرة  
للوكيل المذکور (اجاب) ليس للشرى المذکور الرجوع على شركائه بما صرفه من  
ماله في مرمية الدار المشتركة القابلة للقسمة بدون اذن شركائه أو وكيلهم في ذلك ويجبر  
الشرى على دفع ما بذمته من الاجرة ولو كيل شركائه في الاجارة حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجلين شريكين في محل لا يمكن قسمته لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه  
أقاما فيه مدة من السنين وكل منهما ساكن في جهة منه مع انتفاعهما بما عرافقه على الشيوخ  
فأراد الآن صاحب الثلثين أن يمنع شريكه من الانتفاع بالمراقق وتكليفه احداث  
مراقق له غير الموجودة المشتركة بينهما ملكا وانتفاعا فهل لا يجب الى ذلك حيث كان  
باقيا على الشركة منتفعين بتلك المراقق فيما مضى الى الآن (اجاب) ليس لاحد  
الشرى يكتن منع الآخر من الانتفاع بالمراقق الباقية على الشركة بينهما والحال هذه  
بدون وجه شرعى ولا يجبر أحدهما على احداث مراقق أخرى واذا لم يكن هذا المشترك  
قابلا للهاية بالمكان يتهاية بالزمان بأن يسكن هذا شهرا وهذا شهريين على قدر  
نصيبهما والله تعالى اعلم (سئل) في ساقية ذات وجهين مهدومة ومردومة اتفق  
مالكها مع أشخاص آخرين على حفرها وبنائها على أن تكون مشتركة بينهم جميعا  
لكل واحد منهم حصة معلومة فيها على حسب تكاليفها التي يجرونها من مالهم فأحروا  
حفرها وبنوا فيها وجها واحدا وكفوه من مالهم على مقدار حصصهم المتفق عليها بينهم  
والوجه الثانى باق بدون بناء على أساسه القديم فهل يكون ما بنى في الوجه الذى بنوه  
مشتركا بينهم على حسب تكاليفهم التي اتفقوا عليها والوجه الثانى الباقي على بنائه

١٢٨٩

٢٠

١٢٨٩

٢٢

ربيع الثانى

١٢٩٠

٢٦

القديم لملك لهم فيه بل يكون خاصا بما لملكه الاصلى (أجاب) نعم يكون ما جددده  
 الأشخاص المذكورون والمالك الاصلى من البناء في الساقية المذكورة لانفسهم من  
 ما لهم عملوا كالمعمول على قدر انصباهم في مصرف تكاليف البناء المتفق عليه بينهم ويكون  
 أساس البناء معارا من المالك لهؤلاء الأشخاص بالنسبة لمصحتهم في البناء الجديد  
 والبناء القديم الذي لم يحصل تجديده خاص بما لملكه حيث لم ينتقل عن ملكه بناقل  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده القصر منها وترك  
 عقارات متعددة ميراثا لهم ومن جلتها بيت سكنه مع أولاده وزوجته فاقامت الام  
 المذكورة وصيا عليهم واستمر الاولاد وأمههم ساكنين في هذا البيت المشترك بينهم  
 وبينها اللائق بسكنائهم الى أن مات الاولاد عن أمهم المذكورة وعاصب بالغ  
 واستمرت الام ساكنة في هذا البيت بعد موتهم مدة بلا عقد اجارة مع العاصب المذكور  
 والآن يريد العاصب بحاسبة الام الوصى المذكورة ومطالبته بما يخصه بالارث من  
 أجرة مثل نصيب القصر من ذلك المكان من بعد موت أبيهم وأولوته لهم ولها بالارث الى  
 الآن ولم يكن المكان المذكور معد للاستغلال فهل والحال هذه ليس له مطالبته بما  
 يخصه من أجرة مثل ذلك المكان مدة حياتهم بعد موت أبيهم لكونهم ساكنين فيه الى  
 أن ماتوا وهو لائق بسكنائهم ولا بأجرة مثل ما يخصه بعد موتهم منه بسكنائهم منفردة فيه  
 بدون عقد اجارة لكونها شريكة والحال ما ذكر (أجاب) نعم ليس للعاصب ذلك ان كان  
 الامر كذلك أما عدم مطالبته بشئ من أجرة مثل نصيبهم من البيت المذكور مدة حياتهم  
 فلمسكنائهم فيه بأنفسهم وأما عدم مطالبته بحصته من أجرة مثل نصيبه منه بعد موتهم  
 فلان سكنى الشريك في الملك المشترك بنفسه مدة بلا عقد اجارة لا توجب عليه أجرة ولو  
 كان معد للاستغلال لسكنائهم بتأويل الملك فلا يجب الاجر لما مضى حيث لم يكن ليقيم  
 ولا وقفوا والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وبينهم مال تلقوه عن  
 مورثهم وأرشدهم متصرف عليهم ما وله كسب خاص به معلوم لاختويه وغيرهما  
 واشترى هذا المتصرف قطعتى دار من ماله الخاص به ووضع يده عليهما ولم يحصل من  
 أخويه المذكورين توكيل له في ذلك الشراء وكتب جثتهما باسمه وحده وبعد مدة أراد  
 الاخوان قسمة المال وقسمة القطعتين المذكورتين فادعى أخوهما ان هاتين  
 القطعتين اشتراهما من ماله الخاص به لنفسه وأنكر أخواه دعواه الشراء لنفسه من ماله  
 الخاص به وادعىا شراءهما من المال المشترك للجميع ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا  
 أثبت المتصرف ان له كسبا خاصا به وأنه اشترى القطعتين لنفسه بينة له وإن كان له خاصة  
 وليس لاختويه فيهما شئ ويخبران من معارضتهما له فيهما (أجاب) نعم تكونان لمشتريهما  
 المذكور لنفسه خاصة من ماله الخاص به لا يشاركه فيهما أخواه المذكوران والحال  
 ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعى والقول قوله في ذلك يمينه حيث كان ذا اليد

ذى القعدة

محرم

سنة

محرم

١٢٩٢

٢٤

مطلب دفع أرضه ليبنى  
فيها على أن يكون البناء  
والأرض مشتركين  
فسدوا البناء لرب الأرض  
وعليه قيمته وأجره

صفر

١٢٩٢

١٠

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة دفع أرشدهم قطعة منها  
معينة لشخص أجنبي على أن يبني فيها جدارا من مال الأجنبي المذ كور على أن يكون  
البناء المذ كور وأرض الجدار الخاصة بالاخوة المذ كور بين الفريقين مناصفة  
ففعّل الأجنبي المذ كور ما اتفقا عليه من البناء فإذا يكون الحكم في هذه المشاركة  
والمعاقد على فرض ثبوت كون أحد الاخوة المذ كور وكيلا عن باقيهم في ذلك فهل  
تفسد وإذا لم يكن وكيلا عن الباقي لا يسرى عليهم ذلك (أجاب) نعم يكون العقد  
المذ كور فاسدا في رايض المتقاسمين من أحكام العمارة في ملك العيسر وفي باب المضاربة  
بالعروض من مضاربة الأصل أن من دفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يبني فيها كذا  
كذا بيتا وسمى طولها وعرضها وكذا كذا حجر على أن ما بنى من ذلك فهو بينهما وعلى  
أن أصل الدار بينهما نصفين فبناها كما شرط فهو فاسد وجب ذلك لرب الأرض  
وللباني على رب الأرض قيمة ما بناه يوم البناء وأجره فيما عمل فصول العادي من الفصل  
الثالث والثلاثين اهـ ومثله في جامع الفصولين من الفصل الرابع والثلاثين في  
الاحكامات وإذا لم يكن العاقد المذ كور وكيلا في ذلك عن باقي شركائه في الأرض  
المذ كورة لا يسرى ما فعله عليهم ولو فرضت صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مع أبيه في معيشة واحدة ومسكن واحد وصنعتهما واحدة مشغلان بالتجارة التي رأس  
مالها للاب خاصة وليس للابن المذ كور مال وفي أثناء اشتغالهما بالتجارة على الوجه  
المسطور اذن الاب ابنه المذ كور في التصرف وأطلق له الاذن بالبيع والشراء والاخذ  
والاعطاء في التجارة مع الناس بطريق الاعانة لابيّه والنيابة عنه فاشترى الابن المذ كور  
عقارا بيتا ونصفا من مال التجارة المملوك لابيّه وكتب حجج الشراء باسمه حال سفر  
أبيه ثم مات الابن المذ كور عن زوجته ووالده ووالدته وأولاده وأكثرهم قصر من  
الزوجة المذ كورة فقامت زوجته تعارض والده فيما يبدوا له المذ كور من مال  
التجارة متعلقة بان التصرف كان لزوجها فهل إذا كان الابن المذ كور معينا لابيّه في  
ذلك وصنعتهم ممتدة ولم يكن للابن المذ كور مال سابق يكون جميع ما يمسك الاب له  
خاصة وإذا ثبت ان ثمن العقار من مال التجارة المملوك للاب يؤخذ ذلك مما اشتراه  
الابن المذ كور لنفسه بدون اذن أبيه وتمنع الزوجة من المعارضة للاب في ذلك وتسكون  
الولاية على الاولاد القصر مجدهم المذ كور حيث لم يقيم به مانع من الولاية من غير اقامة  
القاضي له عليهم (أجاب) إذا ثبت كون الابن المذ كور في عيال أبيه ومعيشته معيناه  
في الكسب ولا مال له سابق وصنعتهم ممتدة يكون ما تحصل بسعي الابن المذ كور  
على سبيل الاعانة لابيّه خاصا بالاب ليس للابن فيه شيء وإذا ثبت بالوجه الشرعي شراء  
الابن المذ كور العقار المرقوم لنفسه حال غيبة أبيه بدون اذنه ودفع ثمنه من مال أبيه  
المحصل بسعيه على هذا الوجه يكون للاب المذ كور استيلاء مثل ذلك الثمن من تركه

ابنه المذ كور حيث لا مانع والولاية في مال القصر المذ كورين بجدهم أي أبيهم اذ لم يقيم به مانع حيث لم يقيم أبوههم وصيا عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص عقدوا شركة بينهم على أنهم يتجرون نقداً ونسيئة سفر أو حضراً وكل ما رزقهم الله من الربح يكون على حسب الشرط الذي بينهم بقدر المال لكون المال التقدم منهم تفاوتاً ومضوا على ذلك في تجارتهم ثم مات أحدهم بعدم مدقة عن ورثة بلغ وقاصرو ترك ما يخصه من عروض التجارة المذ كورة وقد أوصى المتوفى أحد الشريكين الباقيين على القاصر فأحد الشريكين الذي هو الوصي قوّم عروض التجارة بحضرة أهل الخبرة بقيمة زائدة على قيمة المثل لا تبلغ زيادتها قدر النصف واشترى من البالغ نصيبهم واشترى ما يخص القاصر من نفسه لنفسه بتلك القيمة واستهلك عروض التجارة وقد كان وقت الشراء التزم الوصي المذ كور بالدين الذي قد حصل في زمن التجارة بمال الشركة للشركة يكون من نصيبه خاصة والدين المذ كور هالك لا يرجي تحصيله فهل يفسخ عقد الشركة بموت أحد الشركاء ويصح الشراء مطلقاً أو في حصة البالغ وعليه قيمة نصيب القاصر يوم استهلاكه وما هالك من الدين على أبيه يكون على الجميع ولا عبرة بتعلل الابن بعد بلوغه ببقاء عقد الشركة في حق ورثة أبيه مع موته حيث لم يحصل عقد جديد بعد موته (اجاب) نعم يفسخ عقد الشركة في حق نصيب الميت من الشركاء الثلاثة بموته لتضمنها الوكالة وهي تبطل به لا في حق الباقيين كما أفاده في رد المختار من الشركة الفاسدة حيث قال فلو كانوا ثلاثة فمات أحدهم حتى انفسخت في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين بغير عن الظهيرة اهـ وشراء أحد الشريكين المذ كور بعد انفساخها نصيب البالغ في عروض الشركة من حصة موته هم جائز حيث لا مانع بخلاف شرائه نصيب محجوره القاصر من نفسه بدون منفعة ظاهرة وهي قدر النصف زيادة وإذا لم يحز في نصيبه فهو ضامن لبقية ماله الحال ما ذكر وما هالك من مال الشركة على الغرماء بدون تعدي يكون على الجميع ولا عبرة بالتزام الوصي المذ كور بالدين المشتركة بينهم فلا تكون من نصيبه خاصة ألا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا سلطه على قبضه وقبضه وإذا كان الواقع من باب الضمان فلا يصح أيضاً لأن الكفالة بالدين المشترك لا تصح كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين بالغ وقصر سكن البالغ المسكان المذ كور مدة ثم بلغ القصر وطلبوا من البالغ المذ كور أجرة مثل حصصهم مدة قصرهم فادعى أنه عمر في المسكان المذ كور عمارة تزيد عن أجرة ما يخصهم في المسكان المذكور فهل يجب أجرة مثل الحصة المذ كورة مدة قصر ماله كيها ويدفعها لهم وعلى فرض وجود العمارة لا يلزمهم منها شيء ويكون متبرعا حيث لم تسكن بأذن وصي القصر أو قاض يملك ذلك أم كيف يكون الحكم حيث كانت العمارة المذ كورة هي ترميمات فقط بالانقراض الأصلية (اجاب) نعم إذا سكن أحد الشركاء الدار المشتركة بينهم

١٢٩٢

٢٥

مطلب اذا مات احد  
الشركاء انفسخت في  
نصيبه دون الباقي

مطلب الكفالة بالدين  
المشترك لا تصح

مطلب سكن احد  
الشركاء نصيب القصر  
بلا عقد تلمذه أجرة مثله

شعبان

١٢٩٢

و بين القصر بلا عقد اجارة من وليهم يلزمه اجرة مثل انصبأتهم منها مدة سكناه حال  
 قصرهم واذا ارعها بانقاضها بلا استئذان من احد فهو متبرع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين يسيان ويكتسبان سوية تحصل لهما بسعيهما وكسبهما مال مات احدهما فاراد  
 الاخر اخذا النصف فهل يكون له ذلك واذا اظهر أن المتوفى حال حياته اشترى لنفسه  
 خاصة بعض عقار وكتب حجة باسمه ودفع الثمن من المال المتحصل بكسبهما وسعيهما ولم  
 يكن بينه وبين اخيه شركة مفوضة ما يكون الحكم فيه هل يتقسم بين ورثة المتوفى  
 وبين اخيه أو يكون لاخيه نصف الثمن المشتري به ويأخذه من تركته اخيه قبل  
 قسمتها بين ورثته ان ثبت دفع الثمن من المال المشترك (اجاب) ما ثبت انه متحصل  
 بكسب الاخوين وسعيهما على سبيل الاشتراك بينهما يكون لكل منهما نصفه وليس  
 لاحدهما الاختصاص بشئ منه بدون مخصص شرعي وما اشتراه أحدهما من العقار  
 لنفسه خاصة بدون اذن الاخر فهو له والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع واذا ثبت انه  
 دفع ثمنه من المال المشترك بينهما بدون اذن يكون لشر يكة محاسبته على حصته من  
 الثمن ووارثه يقوم مقامه وله حيثنذ الرجوع بذلك في تركته والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل فقير لا يقدر على الكسب أرسله والده الى الازهر وأجرى عليه النفقة وصار  
 يعطيه كل ما يحتاج اليه من زواجة ونقود للصروف وشراء الكتب التي يحتاجها  
 فاشترى كتباً لنفسه من الدراهم التي أعطاه له والده ثم مات الوالد والكتب تحت  
 يولده المجاور ووالده المذکور ليس من المشتغلين بالعلم ولا أحد الورثة فهل اذا  
 أرادت الورثة جعل الكتب ببقية التركة لا يجابون لذلك ويختص بها الولد المذکور  
 حيث كان الشراء لنفسه من الدراهم التي ملكها له والده (اجاب) اذا كان المشتري  
 لهذه الكتب هو الولد المذکور لنفسه من الدراهم التي ملكها له والده تكون مختصة  
 به لا يشاركه فيها بقية ورثة أبيه لانها ليست من التركة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوة ذكور واثان في معاش واحد وبعضهم قاصر عن درجة البلوغ ولم أرض  
 خراجية مشتركة بينهم جاززراعتها بالشركة بينهم والذي يتصرف عليهم هو أكبرهم  
 بطريق الاذن له من البالغين وطريق الوصية الشرعية المسجلة بالنسبة للقصر عن  
 درجة البلوغ والآن قام بعض الذكور البالغين وتصرف ببيع بعض محصولات تلك  
 الاطيان بدون اطلاق أكبرهم المأذون له في التصرف وباقي الشركاء البالغين وبدون  
 اذنه م وصرف عن تلك محصولات في مصالح نفسه خاصة وادعى انه صرف البع عن في  
 مصالح الجميع بدون اذن فهل يلزم بما تصرف فيه ولا يعضى تصرفه بل لا يعضى الا تصرف  
 المأذون له ولا يصدق الاقواء (اجاب) كل واحد من شركاء الملك اجنبي في نصيب  
 الباقي منهم بدون اذن أو ولاية شرعية فلا ينفذ تصرفه فيه بدون اجازة شرعية فتصرف  
 غير المأذون المذکور والحال هذه غير نافذ ولا يصدق فيه ادعى صرفه في مصالحهم بدون

١٢٩٤

١

ذی الفعدة

١٢٩٤

١٧

محرم

١٢٩٥

١٣



اذن فيكون ضامنا نصيب شركائهم من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة أشقاء  
اشترى وابتاع أطيان وأملاك ودفع كل منهم ما خصه من ثمنه وكلفت عليهم وكسبت  
الحجج باسمائهم أثلاثا فوكوا أحدهم فيما اشتروه لاجل أن يلاحظها ويستغلها لهم  
الأثلاثا فاشترى بعض أطيان وأملاك بعضها باسمه خاصة وبعضها باسم ولده وبعضها باسم  
زوجته ودفع ثمنها من ريع الأطيان والأملاك المشتركة بينه وبين أخويه المذكورين  
وكتب حججها وكفها باسم من اشترى ثمنهم والآن يدعى به دفع ثمنها من ماله خاصة  
وأخوه ينكران ذلك ويدعيان به من ريع الأطيان والأملاك المشتركة بينهم بدون  
اذنهما ويطلبانه بدفع بدل ما يخصهما من الثمن فهل لو أثبتنا ذلك بالوجه الشرعي يجبر  
أخوهما المذكور على دفع ما يخصهما مما استهلكه في شؤون نفسه ولده وزوجته من  
المال المدفوع ثمنهما ذكر ويلزمه ذلك شرعا والحال هذه أفيدوا الجواب (أجاب)  
نعم يضمن نصيبهما من ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل كان يستحق منفعة احد وعشرين فدانا خراجية بعد أن وزع بالاسقاط منفعة  
باقى أطيانته على ولدي ابن له مات أبوهما في حياته وعلى ولد آخر له ومالك دار به ولدي  
ابنه وولده الآخر المذكورين ثم اسقط منفعة الاحد وعشرين فدانا لباقية له المذكور  
لا من آخر له كبير كان منفردا عن أبيه في المعيشة والتكسب لنفسه خاصة وكلفت  
الأطيان المذكورين كورة باسم هذا الولد وصار الاب لا يملك شيئا من الأطيان والعقار والمواشي  
وانضم حين ذلك لعيال ابنه الآخر المذكورين ياكل ويشرب من مال ابنه المذكور  
وكسبه الخاص به الذي جدد له نفسه حين انقراده من أطيان وغيرهما واستمر الابن  
المذكور يتكسب لنفسه ويحدد أطيانا وعقارا لنفسه من كسبه الخاص به أيضا وذلك  
جميعه بمقتضى حجج محررة باسمه خاصة من ماله الخاص به وفي أثناء ذلك اشترى جارية  
من ماله وملاكها من أبيه لتخدمه ويستفرشها فأتت الجارية من أبيه بولد وادعى نسبه  
ثم مات الاب المذكور وولد الجارية حين وفاة أبيه ستان واستمر في عيال أخيه  
وتربيته ولم يخلف أبوهما تركه واستمر الولد الكبير المذكور يسعى ويحدد لنفسه  
أطيانا وعقارا ومواشي وغير ذلك من كسبه الخاص به وأخوه الصغير المذكور في عياله  
ياكل ويشرب ويلبس من مال أخيه ثم زوجه أخوه بعد بلوغه ولم يخص له شيئا من ماله  
ولا عمل له ينشأ منه تنية في الاموال المذكورين الى ان مات الاخ الكبير ذواليد عن  
اولاد كور وانات بعضهم بالغ وبعضهم قاصر وقد أقام أحد أولاده البالغين وصيا  
مختارا على تركته وأولاده وله زوجتان أيضا فوضع الوصي وباقي ورثته البالغين  
أيديهم على جميع تلك الاموال والعقار والأطيان ولا يدع لهم ابن الجارية المذكور  
على شيء من ذلك بل استمر في عيال اولاد أخيه ياكل ويشرب بلا عمل ولا كسب ثم مات  
وصي أخيه المذكور عن ورثته أيضا فاراد أخوة الوصي المذكور وباقي ورثة أبيهم

الآن أن يقتسموا تركة مورثهم بالفريضة الشرعية بينهم فثأرهم عنهم ابن الجارية  
 المذكور في ذلك ويريد مشاركتهم في جميع تلك الأطنان والعقارات والأموال زاعما أنها  
 لآبيه فهل إذا تحقق ما ذكر شرعا لا يكون له مشاركتهم في ذلك بدون وجه يقتضي  
 المشاركة أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للمذكور الذي هو ابن الجارية حق فيما  
 خلقه أخوه المذكور لو تته على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه  
 شرعي يقتضي استحقاقه لشيء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ للجهادية وله أربعة  
 أخوة وأختان وأمهم والكل في معاش واحد فبعد مضي مدة من الزمان أراد الجميع  
 دفع البدلية عن ذلك الرجل المذكور تبرعا من قبلهم وذلك بطريق الاستقراض من  
 رجل اجنبي على أن يكون بدل القرض عليهم جميعا على قدر حصصهم في الميراث  
 ويؤدون بدل القرض لربه على قدر انصباهم تبرعا منهم وذلك بعد مشاورته ورضاه  
 ورضا كل منهم بذلك فاستقرضوا ودفعوا البدلية حسب التراضي المذكور ثم بعد  
 خروجه ورجوعه إليهم باع الجميع أطيانا مملوكة لهم من تركة مورثهم المشتركة بينهم  
 وأدوا الدين الذي استقرضوه إلى صاحبه حسب التراضي السابق من غير نزاع أحد  
 منهم على يد يمنية تشهد بذلك ثم مكثوا مدة بعد ذلك على ما كانوا عليه من المعاش  
 المذكور ثم حصلت عزلة بين الرجل الذي أدت عنه البدلية وبين أخوته وأمهم  
 وأرادوا قسمة التركة الباقية فأرادوا أن يجعلوا ما أدوه عنه في نظير بعض نصيبه المستحق  
 له في التركة فامتنع من ذلك فهل والحال هذه يكون ما دفعوه عنه على هذا الوجه وأدوا  
 بدله للقرض تبرعا محسوباً على الجميع حسب تراضيهم والأذن الواقع من كل منهم وليس  
 لهم محاسبة أخيه المذکور المدفوع عنه على ذلك حيث كانوا مقرين ومصدقين على ما ذكر  
 (أجاب) نعم يكون ما دفعوه عنه على هذا الوجه تبرعا منهم وليس لهم محاسبته على ذلك  
 بدون وجه شرعي إذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل توفي لرجلة مولا وله ورثة فاصرون وراشدون فأرشدهم استولى على التركة ومن  
 ضمنها نخل استولى على محصولاته وتصرف فيها بالصرف على المنزل وعلى بعض الورثة  
 والبعض الآخر كان غائبا لا ينتفع إلا بالطفيف من ذلك وبقيت التركة شائعة على هذه  
 الحالة مدة سنوات فهل للوارث الغائب المحاسبة على ما يستحقه من محصول النخل هذه  
 المدد وما وصله من ذلك وما صرف عليه وما يخصه مما صرف على الضيوف على سبيل  
 الشيوخ بامر هذا البعض أن حصل بحسب عليه من استحقاقه وما يظهر له من نصيبه  
 من ثمره النخل يكون له أخذه حيث بلغ رشده من مدة (أجاب) نعم للغائب الوارث  
 المذكور المحاسبة على ما يستحقه من ثمره النخل تلك المدة وله الاستيلاء على ما يظهر له  
 بعد خصم ما يلزمه كالذي صرف عليه أو على غيره بامره تبرعا منه بعد بلوغه حيث لا مانع  
 والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجل وامرأة بالغين لكل واحد نصفه سكن

٢٢

١٢٩٥

صفر

٦

١٢٩٦

٢٥

١٢٩٦

أحد الشريكين فيه بطر يق المالك مدة بدون اجارة ولا أجرة لمصلحة شريكه والا ن يكلفه  
 شريكه الذي لم يسكن بدفع أجرة حصته في المدة المذ كورة أو يسكن في البيت بقدر ما سكن  
 بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك أفيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزمه ذلك والحال  
 ما ذكر بدون وجه شرعي بل لمن لم يسكن أن يتفق مع شريكه في المستقبل على أمر سائغ  
 للشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اخوته في معيشة واحدة وما تحصل من  
 الارض المشتركة يصرفه عليهم جميعا واستمر على ذلك مدة وفي اثناها آخر نفسه من  
 الا جانب في عمل مخصوص وما تحصل من الاجرة اتجر فيه وحده لنفسه فهل يختص حينئذ  
 بهذا المال وربحه ولا دخول لاختوته فيه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم  
 يختص بهذا المال وربحه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا موجب للاشتراك شرعا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد له بعضهم ذكور وبعضهم اناث وترك لهم دارا  
 مبنية على مرتفع من السباخ وكان بعض الاناث متزوجا خارج الدار المذ كورة ولم يسأل  
 عن حقه في تلك الدار مدة زمانية الى أن آلت الى السقوط فاراد أولاد بعض الورثة  
 الذكور أن يتصرفوا فيها بالبيع فطلب بعض الاناث المتقدم ذكره حقه فنفعه أولئك  
 الاولاد مع كونهم معترفين بانها آيلة لهم عن أبيهم عن جدهم لكنهم متعللون بأنه سقط  
 حق ذلك البعض لا كونه لم يسأل عنه الا بعد مدة زمانية فلاجل هذا التعلل هل يسلم  
 لهم ذلك المنع أولا يسلم لان عدم سؤال ذلك البعض عن حقه بسبب أنه لم يكن جاريا  
 التصرف فيها بنحو بيع (اجاب) نعم لا يسلم لهم المنع مع اعترافهم باستحقاق بعض الاناث  
 المذ كور في هذه الدار ولو كان هذا البعض تاركا للتصرف في نصيبه مدة طويلة من  
 السنين اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان مع ثبوته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
 وترك ما يورث عنه شرعا من عقارات وخلافها مما هو مملوك الرقبة له وله أولاد خمسة في  
 عياله ومعيشته واستمر وابعده موته كذلك في معيشة واحدة يرزعون الاطيان المستحقة  
 لهم جميعا عن أبيهم ويكتسبون ويتعيشون منها ولا كسب لاحدهم بانقراده عن الباقي  
 وكلفت تلك الاطيان على اكبرهم حسب العادة واليد على جميع ذلك للجميع ثم مات  
 اكبرهم عن أولاد يريدون منع اعمامهم عما كان مخلفا عن أبيهم جدا الاولاد مدعين  
 اختصاص أبيهم بتلك العقارات والمنقولات المملوكة الرقبة لجدهم منكرين أنها مخلفة  
 عن الجد المذ كور وادعوا أنها ملك أبيهم حصلها من كسبه الخاص به ولا بيعة لهم على  
 دعوى الاختصاص فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي أنها مخلفة عن الجد لأولاده الخمسة  
 لا يكون لأولاد الابن المذ كور الاختصاص بها واسأل من اعمامهم اخذ نصيبهم بالارث  
 عن مورثهم والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق بالوجه الشرعي أن تلك العقارات  
 المملوكة الرقبة والمنقولات مخلفة عن الجد المذ كور لأولاده الخمسة ولم يثبت بطريق  
 شرعي اختصاص الابن المتوفى ثانيا بما ذكر لا يكون لأولاد الابن والحال ما ذكر بالسؤال

١٢٩٧

٢

١٢٩٧

٢٥

ربيع الاول

١٢٩٧

٢٧

رمضان

١٢٩٧

١٥

الاختصاص بها ولكل من اعمامهم اخذ نصيبه من تلك العقارات المملوكة الرقبة والمنقولات بالارث عن مورثهم المذکور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كبر سنه وانقطع في بيته متقاعدا عن الكسب نحو عشرين سنة ولا مال له سوى دين على شخص آخر وله اولاد بلغ فانفرد عنه ولدان منهم من ابتداء التقاعد وبقي الولد الثالث منضمًا اليه فاتخذ هذا الولد وسائل الاكتساب فاقترض لنفسه خاصة ما لا من اجنبي وشرع يتجر فيه لنفسه خاصة لا على سبيل الاعانة لايه وهو ينمو ويزيد مدة تقاعد أبيه وينفق على نفسه ووالده من غناء ذلك المال من غير أن يصله شيء من دين أبيه المذکور وصار أبوه في معيشته تلك المدة واشترى ذلك الولد دواب وما يلزمها لنفسه من كسبه المذکور ثم بعد ذلك قد اعترف والده وهو في حال الصحة وكل العقل والاختيار بحضور جم غفير انه ليس له مال ولا مواش ولا ما قل وجل عند ولده هذا وان جميع ما تحت يده ولده المذکور ملك لذلك الولد لكونه حازه من كسبه لنفسه ثم بعد ذلك بمدة توفي ذلك الرجل فطلب الولدان الآخران المستقلان بمعيشة مقاسمة أخيهما المذکور فيمات في يده خاصة حال حياة أبيه وبعد موته مما حازه لنفسه مدعين انه تركه مخلفة عن أبيهم وان لهما نصيبا فيه فهل والحال هذه يفوز ذلك الولد المذکور بما ملكه من غناء كسبه لنفسه خاصة على هذا الوجه دون أخويه المنفردين عنه في حياة أبيهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يختص الابن المذکور بما اكتسبه لنفسه بسعيه الخاص به لا على سبيل الاعانة لايه على الوجه المذکور وليس لباقي ورثة أبيه فيه شيء اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة ذكورات أحدهم في حال حياة أبيه وهذا الرجل الذي مات في حياة أبيه خلف ذكرين وثلاث بنات ثم مات الاب عن ولديه من صلبه المذکورين وعن أولاد ابنه المذکورين وصاروا مع عميهم مدة والآن أولاد الابن يريدون مقاسمة عميهم فيما تركه جدهم من طين وعقار وغيره متعلين بمجرد كونهم صاروا مع عميهم في عائلة واحدة معينين لهما في زراعة أرض العين المخلفة لهما عن أبيهما فهل لا يجابون لذلك حيث ان أباهم مات قبل جدهم ولم يملكهم الجسد شيئا في حال حياته لا ببيع ولا بوصية ولا بطريق آخر ولم يحدث بعد موت الجسد شيء سوى ماتر كهو يكون الميراث لأولاد الجسد وبقي وراثته خاصة أفيدوا الجواب (اجاب) لا ميراث لأولاد الابن المتوفي في حال حياة أبيه مع عميهم في تركه جدهم بحكمهم بالبنين المذکورين فليس لهم مشاركة البنين فيما ذكر بالسؤال بدون وجه يقتضيه شرع والله تعالى اعلم

\*(كتاب الوقف)\*

(سئل) في رجل أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم بعده يكون ذلك وقفا على أولاده

ذ كوروا وانا نافع مشاركة زوجته فلانة التي في عصمتها ومن سموت عنها من الزوجات  
 ينتفعون بذلك بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم تارة دون حصته من ذلك  
 وقفاء على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم فحجب  
 الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرع من نفسه دون فرع  
 غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع  
 على أن من مات منهم وترك ولدا او ولدا ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده  
 أو ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
 ذلك لاختوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقه منه من  
 ذلك فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف  
 الموقوف عليهم وعلى ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من  
 متاعه وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده او ولده وان سفل مقامه في  
 الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا بافيا  
 لاستحق ذلك يتسدا ولون ذلك بالسوية بينهم كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا  
 انقرضوا جميعا يكون للعقلاء الى آخر ما في كتاب الوقف ثم مات الواقف المذكور عن  
 زوجته المذكورة وعن ابن من غيرها وبنت منها وابن بنت أخرى منها ماتت في حياة أبيها  
 ثم ماتت الزوجة عن ذكر فهل يشارك ابن البنت الميتة في حياة أبيها الابن والبنت  
 الموجودين في الاستحقاق علما بقول الواقف وعلى ان من مات منهم قبل دخوله في هذا  
 الوقف الخ (اجاب) نعم يشارك اذا شرط الواقف ان من مات منهم قبل دخوله في الوقف  
 قام ولده مقامه والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد في قرية وله ناظر اسمه محمد سلام مولى  
 من الحماكم الشرعي بالناحية ولد له المسجد سبيل وحوض ومناورة وساقية وبعض أشجار  
 موقوفة عليه فاحذر الناظر المذكور وأخشاياه من خشب المسجد والحوض والسبيل  
 والساقية وسقفها بيته لنفسه ولولاده وصيرها في البناء وباع بعض أشجار الوقف  
 وصرف ثمنها في مصالح نفسه فهل يكون ذلك جنحة في حقه يستحق بها العزل ويضمن  
 جميع ما أخذه وأتلفه من أخشاب الوقف وانقاضه وثن الأشجار الذي صرفه والأشجار  
 الباقية تنزع من يده للمسجد (اجاب) نعم يكون ما ذكر جنحة يستحق بها الناظر المذكور  
 العزل بعد ثبوت ذلك عليه بطريقه الشرعي وعليه ضمان جميع ما أتلفه لجهة الوقف  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف أرضا ومباها من الأشجار والتخل على نفسه ثم من  
 بعده على اولاده ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ابا  
 ماتنا سلوا فاذا انقرضوا جميعا كان وقفا يصرف ريعه النصف منه للحرمين الشريفين  
 والنصف الآخر على مصالح مسجد فيه ولي جدد الواقف الى آخر ما في كتاب الوقف وانحصر

١٢٦٤

١٨

١٢٦٤

٢٤



الوقف نظرا واستحقاقا في ثلاثة رجال من اولاد اولاد اولاد الوقف فاستولى على الوقف  
رجلان من اقارب الوقف ليسا من الذرية ثم ماتا عن ذرية فطلبت ذرية الوقف رفع  
أيديهم عن الوقف لانه وزوه لا نفسهم على مقتضى شرط الوقف فطال النزاع بينهما في  
ذلك ثم اتفقوا على ان ذرية الوقف أخذوا قطعة أرض من أرض الوقف المتنازع فيها  
وتركوا باقيها تحت يد ذرية اقارب الوقف مع اقرار الجميع بما تضمنه كتاب الوقف وبان  
المدعين هم الذرية دون المدعي عليهم وكتب بين القرين وثيقة بذلك فهل لا عبرة  
بهذا الصلح ولا بالحجة المذكورة ويكون للذرية الوقف أخذ جميع استحقاقهم من واضي  
اليدين غير حق حيث ثبت تصديقهم واعتبرافهم بكتاب الوقف وصحة مضمونه وكون  
المدعين هم الذرية ولا عبرة بانكارهم التصديق والاعتراف بعد ثبوته (اجاب) الصلح في  
الوقف على هذا الوجه غير صحيح وحيث ثبت اعتراف واضي اليد بصحة ما تضمنه كتاب  
الوقف كان الواجب مراعاة شرط الوقف ورد ما يبد لهم من أرض الوقف لجهة وقفها  
ما لم توجد مصادقة شرعية في استحقاق ريعه للغير والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من ذرية  
ولي له ضريح ببعض القرى والمجميع يتعاهدون ذلك الضريح بالكفن ونحوه وليس له  
مسجد ولا اوقاف تخص ذلك الضريح وانما مجرد قبر لذلك الولي والكل في خدمة ذلك  
القبر على اصطلاحات وعرف تعاهدوه من قديم الزمان وتقرر بذلك عن له ولاية ذلك  
على الضريح فذهب بعض الذرية الى قاض وقرره في نظارة القبر فهل لا يصح ذلك التقرير  
من القاضي مع مخالفة ما تعارفوه في ذلك من قديم الزمان واقرار من له ولاية ذلك  
(اجاب) لا يملك القاضي اقامة بعض الذرية ناظر على قبر جده حيث لم يكن هنالك مسجد  
ولا وقف تصح اقامة ناظر شرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وقف من قبل  
جده أبيه ومستحق للوقف بمفرده وللناظر على الوقف وعلى ضريح جده وزاوية وعلى  
الخدمة ومشروط للناظر في كتاب الوقف أن يخرج من شاء من الخدمة ويبقى من شاء منهم  
فهل اذا أخرج الناظر المتولى الآن واحدا من الخدمة واستخدم آخر مكانه وأراد الخادم  
الذي منعه من الخدمة معارضة الناظر وأن يمكث في محل الخدمة وأن يعمل فيه برأيه  
من غير اذن الناظر واطلاعه لا يكون له ذلك ويمتنعه من ذلك ولا عبرة بتعلله بان الناظر  
الميت الذي قبل هذا كان كتب له تقرير بذلك (اجاب) شرط الوقف كنص الشارع  
فالمرسوط له الاخراج من جهة الوقف اخراج من شرط الوقف له اخر اوجه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا له على شقيقه المسمى ابراهيم وعلى ذريته من  
بعده ذكور او انا للذكور مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة  
السفلى ومن مات منهم عن غير مساو لطبقته ينتقل نصيبه من بعده لاولاده ما تناسلوا  
وتعاقبوا وارثا بعد وارث وشرط الناظر في وقفه لشقيقه الموقوف عليه مدة حياته ثم من  
بعده للارشد فالارشد من ذريته ونسله وعقبه وحكم بحجة هذا الوقف كما ثم بعد ذلك

٢٣

١٣٦٤

ذى الحجة

٢

١٣٦٤

٢

١٣٦٤

انحصر الوقف في جماعة مشتركين في الطبقة وهم حسين بن ابراهيم بن حسين ومحمد بن  
الانكشارية بنت مكرمة وحسن وأخته بدور ولد امصطفى بن مكرمة المذ كورة ومكرمة  
هذه هي أخت حسين الاعلى وهم اولد ابراهيم الموقوف عليه الذي هو شقيق الواقف  
المذ كور ثم مات محمد وهو مسن وفي الطبقة لحسين وحسن وأخته التي هي بدور عن  
اولاده هل يأخذ اولاده ما كان له أو يحجبون بن في الطبقة وهم ولد اخاله وحسين  
الادنى المساوى لهما في الطبقة الذي هو ابن ابن خال أمه (اجاب) اذا كان شرط  
الواقف ما هو مسطور لا ينتقل نصيب محمد لا ولاده والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل  
ناظرة على وقف يعطى المستحقين ما يخصهم في الوقف فاستمر هذا الوكيل يقبض  
ويعطى وكيل المستحقين في القبض وغيره ما يخصهم في كل سنة ويأخذ منه ستمدا  
بذلك ثم في بعض السنين حصل بين الوكيلين مجلس عرفي وتخاصبافانكرو وكيل  
المستحقين بعض مصاريق في الوقف وأظهر عليه مبلغا من الدراهم لجهة الوقف  
وماتت الناظرة واستولت على الوقف ناظرة أخرى فهل على فرض ثبوت ذلك المبلغ  
على وكيل الناظرة السابقة لجهة الوقف يكون للناظرة الموجودة الآن أخذ هذا  
المبلغ من الوكيل لاجل صرفه على عماره هذا الوقف حيث كان متغربا عما لاجل العماره  
الضرورية وليس للمستحقين ولا وكيلهم الاستيلاء عليه حيث كان محتاجا اليه في العماره  
المذ كورة (اجاب) بيد أم غلة الوقف بعمارته وللمتولى مطالبته من بذمته شيء من غلة  
الوقف ليصرفها في عمارته حيث كان الوقف محتاجا له وليس للمستحقين المطالبة والحال  
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دورا ثلاثة وله اولاد أربعة فوقف الدور  
الثلاثة على ثلاثة من اولاده لكل منهم دار معينة وشرط ان كل منهم ينتفع بما وقف  
عليه مدة حياته ثم يصير وقف على اولاده ذكورا واناثا فان لم يخلف وارثا فاستحقاقه لمن  
في درجته من أهل الوقف في الدور الثلاثة وجعل النظر لكل من استحق الوقف وشرط  
انه لا يورث فصاروا ينتفعون بالوقف مدة حياتهم وتلقاه عنهم اولادهم الى ان انحصر  
الوقف الا ان نظر او استحقاقا في ابن من ذرية احد الاولاد الموقوف عليهم وبنت من  
ذرية ولد آخر ثم ماتت تلك البنت ولا وارث لها سوى الابن المذ كورة فاستحق بالذرية  
الثلاثة ثم جاء الابن رجل يدعى انه من ذرية الولد الرابع للواقف الذي هو غير موقوف  
عليه وانه يستحق في الوقف بطريق الارث عن البنت الميتة المذ كورة وعمن مات من  
ذرية الاخوة الموقوف عليهم فهل يثبت انه من ذرية الابن الرابع للواقف بمجرد دعواه  
اولاد من بيته تشهد له طبق دعواه مع تعيين جهة استحقاقه وهل اذا ثبت انه من ذريته  
لا يستحق في الوقف عملا بقول الواقف انه لا يورث (اجاب) الوقف بعد صدوره صحيحا لازما  
لا يقبل التملك ولا يجري فيه التوارث فاذا كان المدعى المذ كورة مقر بان العقار وقف  
على اولاد الواقف الثلاثة وذريتهم وانه من ذرية الولد الرابع الذي لم يوقف عليه

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٣٠

١٢٦٥

مهرم

٢٠

سنة

محرم

لا يكون له استحقاق في الوقف والحال هذه بدون وجه يقتضيه ويمنع من معارضة  
الموقوف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف بيتا ملكه على اولاده محمد و احمد  
واولادهم واولاد اولادهم ومن سجدته الله تعالى من اولاد اولاد اولادهم وذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى  
من جميع اولاد الظهور دون اولاد الباطون أبدا ماداموا وأما اولاد البنات من صلبه  
فلهن السكنى ما من عازبات فاذا متن فليس لاولادهن شيء في السكنى ولا في الاجرة فاذا  
انقرض الجميع عن آخرهم كان وقفه على جامع خطبة بالناحية فبني رجل من المستحقين في  
الوقف مكانين في الدار من ماله ومات عن بنت وهر من أهل الاستحقاق ليس لهما في  
الوقف وآل الوقف لغيره من ذرية الواقف المذكور فهل اذا ثبت البناء لمن بناه  
بالاستشهاد عليه يلزم ورثته أجرة الأرض الحاملة للبناء لكونها مستحقة لغيرهم ولو  
مضى على ذلك سنون لا تسقط الأجرة أم لا وكيف المحكم (اجاب) على المستولى على  
ارض الوقف أجرة مثل الارض مدة استيلائه عليها ولا يسقط ذلك بعضى مدة حيث كان  
كل من الوقف والتعدى ثابتا بالطريق الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف  
وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الاربعة ثم من بعد كل فعلى اولاده ثم على اولاد  
اولاده طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها  
دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد  
ويشترئ فيه الاثنان فافوقهما على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه  
لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه لاختوته المشار كين له  
في الدرجة والاستحقاق فهل يكون لاولاد اولاد الواقف استحقاق في الوقف مع وجود  
ولد الواقف لصلبه ولا يحرمون من الوقف بوجودهم حيث ذكر الواقف أن الوقف  
من بعده على اولاده الاربعة ثم من بعد كل فعلى اولاده الى آخرها ومشروح (اجاب)  
نعم يكون لاولاد اولاد الواقف استحقاق آباءهم في حياة المالك كور حيث كان شرط  
الواقف ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أنشأه واقفه على وجوه بر  
وخيرات نص عليها في كتاب وقفه وعين لزوجته ومستولدتيه ثم لعنتاهن من بعدهن  
قد راعى ما من الريع وانحصر الا في وجوه البر والخيرات وعتقات احدى  
المستولدتين فهل اذا فضل شيء من الريع وأعدده الناظر للعمارة الضرورية وطلبته  
المعتقات لا يجبر الناظر على دفعه لمن وليس لمن الاما كتبه الواقف لمن (اجاب) يبدأ  
من غلة الوقف بالعمارة وان لم يشترطها الواقف وليس للمعتقات المذكورات أخذ شيء  
زائد عما شرطه الواقف لمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة من  
وظائف سيدى احمد البدوى رضى الله تعالى عنه ومات عن ولدين ذكرين فقردهما  
الناظر كما كان أبوهما ومن جلة ما رتب لهما قاطعة طين زراعة فاستولى عليها شخص

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٥

٥

صقر	سنة
٩	١٢١٥
١١	١٢٦٥
١١	١٢٦٥
١٢	١٢٦٥

بطريق الوكالة عن القاصرين ودفع لهما ريع الارض ثم بعد ذلك منعهما وقال لاحق  
لكما عندى فى الارض المذ كورة فهل يؤمر بتسليم الطين المذ كور للوصى عليهم ما حيث  
كان من جملة ممتلكات وظيفة أبيهم المقررين فيها (أجاب) اذا كانت الارض موقوفة  
على وظيفة شرعية واستولى عليها شخص أجنبي غير من هو مقرر فى تلك الوظيفة كان  
الواجب رفع يده هذا الاجنبى عنها سواء قلنا باستحقاق الصغيرين أولا والله تعالى أعلم  
(سئل) فى مستحق وقف أشهدوا على أنفسهم باقرارهم وجب سند عليهم بان جميع  
ما تحصل من ريع الوقف ومن مبالغ ايجار محلات مستأجرة من الوقف صرف فى بناء  
ومصاريف الوقف المذ كور على الوجه الشرعى ولم يتأخر طرف الناظر ولا وكيله  
شئ لمجته الوقف ولا للمستحقين المذ كورين فهل بعد هذا الاقرار لا يكون للمستحقين  
رجوع بمحاسبة مع الناظر ولا مع وكيله وهل يكون القول للناظر ولو كيلة فيما صرفه  
(أجاب) نعم والحال هذه يقبل قول الناظر فيما حصل فى يده من غلة الوقف وصرفها  
فيما لا بد منه وفيما صرفه على العادة مما لا يكذب الظاهر فيه وصرح الخصاص بان للقيم أن  
يوكل وكيله ليقوم مقامه ويكون المال فى يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول  
قوله فيما قبض وفيما صرف كوكله وفى دعوى الهلاك كما فى فتاوى ابن الشلبى وفى الدر  
المختار لا تلزمه المحاسبة فى كل عام ويكتفى منه بالاجال لو معروف بالامانة ولو متهم ما يجبره  
على التعيين شيئا فشيئا ولا يجبره بل يهدده ولو اتهمه بحلفه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل  
وقف وقفا على خيرات ومن جملة الخيرات أن يصرف من ريع وقفه المذ كور فى عمارة  
مقام وضريح ولى عالم ان احتيج لذلك بقدر الكفاية فهل اذا تحرب واحتاج للعمارة  
يكون لناظر الوقف عمارتها على حسب ما كان عليه ولو بلغ ما يصرفه فى ذلك مقدارا  
جسميا لا بشرط الواقف (أجاب) على الناظر العمل بشرط الواقف فيما اذا كان  
صحيحا لا يخالف الشرع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وقف وقفا وجعل  
النظر فيه لمن يكون موجودا من أولاده وأولاد أولاده فتولى ولده مدة من الزمان على  
هذا الوقف ومات وخلف بنتا ولم يكن من ذرية الواقف الا هذه وعند موت أبيها كانت  
غائبة فاستولى على الوقف أجنبي مدة فهل اذا حضرت البنت وطلبت الاستيلاء على  
الوقف بمقتضى ما لها من شرط الواقف تجاب لذلك وينزع الوقف من الواضع يده عليه  
سما وان وضع يده عليه ليس وضعه شرعيا (أجاب) اذا شرط الواقف النظر لمن يوجد من  
أولاده وأولاد أولاده وان ثبتت المرأة المذ كورة انها بنت ابن الواقف ولم يوجد من يتقدم  
عليها فى النظر تكون هى الناظر حيث كانت أمينة قادرة على القيام بامور الوقف  
والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض وقف عليها بناء وخلول رجل بحق البقاء والقرار  
يدفع حكرها كل سنة توافق وتراضى هو والناظر وباقي المستحقين على ان يستعوضوا  
مكانا بدلها لمجته الوقف من مال صاحب الخلوت ورج منه غلة كثيرة ومصلحة ونفع لمجته

الوقف أكثر مما يدفعه صاحب الخصال من المحرك فهل إذا رأى الناظر و باقي المستحقين المصلحة في ذلك والنفع لجهة الوقف يسوغ له فعل ذلك وله فعل كل ما هو نافع لجهة الوقف (أجاب) ليس للناظر استبدال عقار الوقف بدون شرط من الواقف والقضاء ممنوعون من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) عن معارضة بين مقيمين في قضية وقف نقضت فيه القسمة منذ مدة وأراد المستحقون المحاسبة من وقت نقض القسمة وامتنع الباقيون من ذلك وكل بيده فتوى مخالفة للآخرى (أجاب) قد حضر نبال الديوان العالي بمصر المحروسية وقرئ علينا مضمون قضية الشيخ محمد شلتوت مع أخصامه واختلاف فتوى المقيمين فيها وما استند إليه كل منهم في فتواه فتأملنا كلامهم فظهر أن الاقتناء بالمحاسبة من زمن نقض القسمة هو الموافق لشرط الواقف ومن المقرر أن شرط الواقف واجب الاتباع كنص الشارع ومن ضرورة شرطه المسطور صورته بحجة الدعوى نقض القسمة بانقراض الطبقة فيكون نصيب كل فرد مشروطاً له من قبل الواقف فأخذه زيادة عن استحقاقه استيلاء على بعض حق مشارك بشرط الواقف فيجب ضمانه ولو من تركه إلا أخذ وقياسه مسألة نقض القسمة على مسألة ما إذا حكم القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد أولاده بعدمضي سنين قياس مع الفارق إذ لم يرجع أحد من أهل المذهب القول بعدم نقض القسمة في مثل هذه الصورة بخلاف مسألة دخول أولاد البنات فإن كلامنا القولين فيهما يرجع ومفتى به كما أفتى بذلك علامة فلسطين وغيره وما فهمه صاحب الأشباه من التفصيل في نقض القسمة وعدمه في مسألة السبكي الشهيرة رده المتأخرون وحرر وأخلافه كما في حواشي الأشباه وغيرها وفصل خطاب الجواب في هذه القضية أنه حيث تبين نقض القسمة بشرط الواقف وإن بعض المستحقين أخذوا زائدا عما يستحقه وجب عليه رده ليصرف على المستحقين على قدر حقوقهم حسب شرط الواقف في ذلك كما أفاده التمرناشي والله تعالى أعلم (سئل) في مسجده وظائف مثل امامة وأذان وتبليغ وقراءة قرآن وغير ذلك رتبها الواقف وجعل لمن يباشرها معاشا من وقف وقفه عليها فهل إذا استولى على هذه الوظائف من لم يباشرها ولم يصلح للقيام بها لا يستحق ما شرطه الواقف من مرتباتها ولو أنابه القاضي غير صالح لذلك وإذا كان تقرير الناظر له لخوفه من ذي شوكة أو بدرانهم أخذها منه لا يجعل بذلك التقرير وإذا كان من جملة تلك الوظائف مقرأة والمجاري أن نظرها والتكلم عليها كبقية الوظائف لناظر المسجد لا يسوغ للقاضي الناحية أن يولي عليها بخصوصها ناظرا آخر مع وجود ناظر المسجد خصوصا وذلك يؤدي لاختلاف الكلمة والفساد وليس الآخر أهلا وإذا كتب القاضي له تقرير أو الحال هذه لا يعتد به (أجاب) ولاية إقامة النظار لقاضي القضاء لا للنائب الناحية ولا يولي في الوظائف غير الصالح لها وإذا كان ناظر المسجد مشروطاً له في أصل الوقف تولية أرباب الوظائف



١٢٦٥

مطلب فی الشهادة  
بالسمع فی العتق  
والنسب

١٢٦٥

مطلب اذا ثبت  
استحقاق فی وقف  
کان من حین الیلولة  
لامن حین الثبوت  
مالم یکن من افسراد  
القضاء بدخول اولاد  
البنات

یکون له ذلك والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یسده وقف ومستحق له بمفرده نظرا  
واستحقاقا ادعی علیه شخص بأنه یستحق معه فی هذا الوقف لکونه من ذریة عتقاء  
الواقف فی درجته و یثبت دعواه الاستحقاق ببینة تشهد له بالاشاعة والسمع بأنه من  
ذریة عتقاء الواقف فهل تقبل البینة بذلك وتصح شهادتهم أولا تقبل ولا تصح الشهادة  
بذلك (اجاب) المعتمد عدم قبول الشهادة بالسمع فی العتق فی حاشیة الدور للسید  
الطعطاوی من الشهادات ذکر خمس الائمة السرخسی ان الشهادة بالسمع فی العتق  
لا تقبل بالاجماع و ذکر شیخه الحلواني ان الخلاف ثابت فیه فعن أبي یوسف الجواز  
فالمعتمد عدم القبول فیه اه واما الشهادة بالنسب ففی تنقیح الحامدية من الشهادات  
الشهادة بالنسب ای بالسمع جائزة وتقبل كما صرح بذلك فی غالب كتب علماء ائمتنا رحمهم  
الله تعالی وذلك استحسان لانه یختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس و یتعلق بها  
احکام تنقی علی انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلوم تقبل فیها الشهادة بالسمع  
أدى الى المخرج وتعطيل الاحکام ثم قال ویشترط أن لا یفسر أنه یشهد بالسمع فلو فسر  
لا تقبل أما لو قالوا لم نعاين ولكن اشتهر عندنا تقبل كما فی الحاشیة والبرازیة  
والخلاصة وغيرها اه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یسده وقف واستحققه نظرا  
واستحقاقا بشرط الواقف استأجر منه معظمه اناس وأذن لهم بالبناء والعمارة فیه علی أن  
یکون ما بناه وعمره المستأجرون ملکاً لهم وخلوا مستحق البقاء والقراری فی نظیر مبلع أخذه  
منهم وصار ذلك ملکاً للمستأجرین والباقي من الوقف شیء فلیل صار الناظر یقبض  
غلته و یصرف منها علی الخیرات والباقي صرفه فی مصالح نفسه حکم شرط الواقف فالآن  
ادعی علی الناظر ارمأة بأنها تستحق معه فی الوقف لکونهما من ذریة عتقاء الواقف مثله  
وفی درجته وترید محاسبته علی استحقاقها فیما أخذ من المستأجرین فی نظیر الاذن  
فیما مضى وفيما یسده من باقی الوقف فهل یکون لها ذلك علی فرض ثبوت دعواها أو  
لا یکون لها ذلك ولا تستحق عنده شیء فیما استقله فیما مضى واستحق من وقت ثبوت  
الاستحقاق فقط فی المستقبل (اجاب) اذا ثبت استحقاق المرأة مع الرجل فی الوقف  
المذكور بالبینة العادلة یکون لها المطالبة بما یخصها من حین الیلولة لها والا فلا من  
حین الثبوت اذا لم تکن المسئلة من اقرار القضاء بدخول اولاد البنات فی الوقف علی  
الاولاد والا فن حین الثبوت والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظرة علی وقف أهلی أذنت  
رجلا نصرانیا بالعمارة فی مکان من تعلقات الوقف علی کل ما یصرفه فیه یصیر له دینا  
علی الوقف فمهر حسب الاذن وصرف مبلغاً معلوما وصدقت له عایه ثم أذنت له اذناً ثانیاً  
بالعمارة فی المکان المذكور بانشاء جهة فیه علی ان کل ما صرفه فیه یصیر له دینا علی  
الوقف ایضاً فانشاء أمکنة بالمکان المذكور وصرف فیها مقدار معلوما فصدقت له  
علیه كذلك علی انه فی کل عام یخصم المستأجرة مقدار معلوما من اصل دینه والباقي من



استحقاقه ودخوله في الوقف واذا ثبت نسب الابن للواقف تكون غلة الوقف له سما  
 عملا بشرط الواقف المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ايام  
 حياته ثم من بعده على ولديه على وعبد الفتح ومن سيده الله له من الاولاد ثم من  
 بعدهم على اولادهم المذكور دون الاناث واولاد اولادهم كذلك ثم على ذرية  
 ونسلهم وعقبهم يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد  
 جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على ان من مات  
 منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعاً وارثاً وعقباً ما  
 فرعه الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصلاً يستحقه أو لو  
 كان حياً باقياً كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وجب الاصل لفرعه ثم مات الواقف  
 عن ولديه على وعبد الفتح المذكورين ثم مات على عن ولده محمد ثم مات عبد الفتح  
 عن ولديه محمد ومحمود ثم مات محمد بن علي عن اولاده مصطفى ومحمد واهم ثم مات  
 مصطفى عن غير ذرية ثم مات محمود عن ولده محمد ثم مات ابراهيم عن غير ذرية ثم مات  
 احمد عن غير ذرية ثم مات محمد بن عبد الفتح عن اولاده موسى ومحمد وعبد الخالق ثم  
 مات محمد بن محمد بن علي عن ولديه عبد الحميد وعلي ثم مات عبد الحميد عن غير ذرية  
 وانحصر الوقف الآن في محمد بن محمود بن عبد الفتح ابن الواقف وموسى ومحمد  
 وعبد الخالق اولاد محمد بن عبد الفتح ابن الواقف وعلي بن محمد بن محمد بن علي ابن  
 الواقف فكيف يقسم الوقف عليهم (اجاب) ربع الوقف الآن منحصر في موسى  
 ومحمد وعبد الخالق اولاد محمد بن عبد الفتح المذكور وفي محمد بن محمود بن عبد الفتح  
 المذكور ولا شيء لعل بن محمد بن محمد بن علي حيث مات والده وجده بعد الاستحقاق  
 ثم قوله ولا شيء لعل لعل وجهه ان الواقف انما نص على قيام فرع من مات قبل  
 الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق ففهمه ان من مات بعد الاستحقاق  
 لا يقوم فرعه مقام أصله ولا يستحق ما كان يستحقه أصله وقد رتب الواقف الطبقة  
 الرابعة في اولاده بقوله ثم على ذريةهم فجعل تلك الطبقة مؤخره عما قبلها وعلى المذكور  
 هو من هذه الطبقة ومن جعلوا مستحقين في هذا الجواب هم من أهل الطبقة الثالثة  
 فيختصون بالاستحقاق عملاً بهذا الترتيب لكن لو قيل باستحقاق على المذكور معهم  
 لكان له وجه وجيه وذلك لان الواقف حيث عبر بقوله ثم من بعدهم على اولادهم  
 واولاد اولادهم ثم على ذريةهم ونسلهم وعقبهم بقوله يتداولون ذلك بينهم طبقات طبقة  
 بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من  
 نفسها لا من غيرها ثم قال كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وجب الاصل لفرعه فقد  
 أظهر ان مراده بترتيب الطبقات في وقفه خصوص ترتيب الاصول على الفروع وجب  
 الاصول لفروعهم فقط لا مطلق الترتيب للدرجة العليا على من هي أسفل منها فصار

اهل الدرجة العليا والسفلى مستحقين لبيع الوقف بشرط الواقف لدخول السفلى  
في الذرية المنصوص عليهم والجميع مشتركين في الاستحقاق بالتفاضل ما عدا من  
نص على حجه وهو الفرع عند وجود أصله فيدخل على المذكور في استحقاق بيع  
الوقف لدخوله فيمن ذكر عند عدم وجود أصله الذي يحجبه لو كان حيا أو ما قوله على  
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعاً قام  
فرعه مقامه الخ فهو نص على جزئية من عموم ما استفيد من كلامه دفعاً لما عساه ان  
يتوهم من عدم استحقاق ذلك الفرع الذي مات أصله قبل الدخول في الوقف  
والاستحقاق لكونه محل خفاء في الجملة فعلى هذا كل من ذكره استحق لعدم وجود  
الحاجب بعدم وجود أصله تأمل اهـ وشجرة المسئلة هكذا والله تعالى أعلم

(سئل) في وقف أهلى شرط واقفه فيه شروطاً منها ان لا يباع ولا يرهن ولا يوهب وان  
يصرف من ريعه قدر لمجهات خيرية بكتاب وقفه وما يبق بعد ذلك يقسم على  
مستحققيه وقد أخذناكم السياسة جزاً من ذلك الوقف لسعة الشارع والجزء الباقي  
طلب بعض الأشخاص أخذه فامتنع الناظر من اعطائه قاصداً تعيره واستغلاله لجهة  
الوقف فهل اذا طلب بعض المستحقين اعطاء هذا الجزء لاجد بطريق الاستبدال أو  
بطريق آخر قهر اعن الناظر لا يمكن من ذلك أم كيف الحال (اجاب) لا يسوغ لاحد  
بيع عفار الوقف ولا استبداله الا اذا شرط الواقف الاستبدال وعلى الناظر عمارة  
الوقف من ريعه وصرف غلته مصارفاً حسب شرط واقفها والولاية في التصرف

جمادى الاولى سنة

السائق في الوقف انما تكون اناظره الشرعى لا لغيره من مستحقيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في وقف شرط واقفه في كتاب وقفه ان يبدأ الناظر بعمارة ومعه من ريعه  
 وغلته وما فيه البقاء لعينه ولو صرف فيه جميع غلته فهل اذا تحرب الوقف يكون  
 للناظر عمارة من غلته وليس للمستحقين في الوقف منعه من ذلك وأخذ غلته لينة قوها  
 في مصالح أنفسهم وتقدم العمارة عليهم عملاً بشرط الواقف (اجاب) يبدأ من غلة  
 الوقف بعمارة احتاج اليها في الحال وان استغرقت جميع غلته ولو بدون شرط من  
 الواقف وليس للمستحقين معارضة الناظر في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وامرأة هما وقف على ثلاثة مساجد وباحد المساجد سبيل ومكتب لتعليم الاطفال وقد  
 حصل في المكتب المذكور بعض تحرب فتركه الناظر خرباً وأحدث مكتباً آخر أصله  
 مكان يستغل لجهة الوقف المذكور والآن حصل بالمكتب الحادث تحرب زائد وتريد  
 الناظرة المتولية الآن تدمير المكتب القديم وأما المكتب الحادث المذكور فتريد بناءه  
 عقار لجهة الوقف المذكور كآصله فهل يكون لها ذلك أم لا (اجاب) نعم على متولى  
 الوقف تدمير المكتب القديم من ريع الوقف حسب شرط الواقف وكذا المكان الذي  
 جعل مكتباً حادثاً على الهيئته التي بناها الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بالجهة  
 الكبرى مشهورة بانها وقف الخولا في باع بعض المستحقين جهة منها بغير علم ناظرها  
 فادعى الناظر عندها كم شرعى على المشتري بطلان البيع متعللاً بالوقفية بمقتضى  
 سندات الوقف وأقام بينة بذلك وتوقف القاضى في الحكم بالبطلان بمنع بعض الناس له  
 فيمنئذ تفرق الخصمان ثم بعد ذلك كتب القاضى حجة بجهة البيع بغير علم المدعى مع  
 ثبوت الوقف بالبينة الشرعية ومضمون السند ناطق به فالحكم (اجاب) الوقف  
 بعد صدوره صحيحاً لازماً لا يقبل التملك والتملك فاذا تحقق ان الوكالة المذكورة وقف  
 لا يكون لبعض المستحقين في ريعها بيع شيء منها بدون وجه شرعى ويؤمر المشتري بعقار  
 الوقف بدون مسوغ برفع يده عن المحصة المذكورة وردّها لجهة وقفها ولا عبرة بما  
 كتبه القاضى حيث لم يصادف وجهاً شرعياً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على  
 وقف الخيرات بمقتضى شرط الواقف تجري خيرات وعماراته طبق شرط الواقف في ذلك  
 وهناك جماعة يؤول لهم النظر بعد الناظرة المزبورة ورامهم الآن معارضة الناظرة  
 ومحا سبها والحال انه لا شيء لهم في الايراد ولم يظهر على الناظرة المزبورة جنة ولا خيانة  
 فهل لا يكون لهم معارضتها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا كانت الناظرة فائضة بامر  
 الوقف بمقتضى شرط واقفه ولم يتحقق عليها خيانة لا يكون لمن يؤول اليه النظر معارضتها  
 بدون وجه شرعى يقتضيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً فوجد فيها قبر  
 ولى فبنى له مقاماً وبني بجواره اثنتى عشرة تربة ابتغاء لوجه الله تعالى ثم مات المشتري  
 المذكور وخلف بنتاً ثم جاء رجل آخر وادعى النظارة وأراد أن ينزع الارض المذكورة

٩ ١٢٦٥

مطلب يبدأ من غلة  
الوقف بعمارة بدون  
شرط

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

مطلب الوقف بعد  
لزومه لا يقبل التملك  
والتملك

٦ ١٢٦٥



جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

مطلب أقر المشروط له  
الربيع أن فلانا يستحقه  
دونه صحح ولو خالف  
شرط الواقف

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٠

مطلب القنوى على  
عدم صحة الاجارة  
الطويلة فى الاوقاف  
مطلب لو أعاد المتعدى  
بالمدم البناء كما كان  
أو أجود برئى من الضمان

والحال انه لم يكن معه تقرر بالنظارة من القاضى فهل لا يجاب لدعواه النظارة من غير اثبات ولا تنزع الدار المذكورة وهل اذا ثبتت النظارة على الترتيب لا يكون له ولاية الا على القبور فقط لان الدار ليست وقفا (اجاب) اذا لم يثبت أن الدار وقف وان نظرها للرجل المذكور لا يكون له معارضة الوارث فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى شخص مستحق فى وقف بعض قراديط بالشرط أقر وصدق لاجنبى بان الاستحقاق فى ذلك للاجنبى دونه بدون حضرة الناظر وباقي المستحقين وبدون حضور حجة الايقاف والحال ان التصديق المذكور بلا مقابلة شئ فهل يصح التصديق المذكور ويكون الاستحقاق للصدق له (اجاب) اذا أقر المشروط له الربيع ان فلانا يستحقه دونه وصدقه صح اقراره فى حق نفسه ولو خالف شرط الواقف فيؤخذ المقر بموجب اقراره مادام حيادون من يستحق بعده بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ناظرة على رزقة موقوفة على زاويتين وفعل خير بشرط الواقف بنقر بر من الحاكم الشرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى جماعة بانهم يستحقون النظر لانهم أولاد خستاشة الواقعة فهل والحال هذه ليس لهم ذلك لاسما وانهم عارضوا قبل ذلك ومنعهم الحاكم الشرعى (اجاب) النظر على الوقف لمن شرطه الواقف له فى أصل وقفه فان تحقق شرطه للمرأة المذكورة من الواقف لا يكون للجماعة المذكورين معارضتها فيه بدون وجه شرعى وكذا لو كان نظرها من قبل القاضى عند عدم وجود من شرط الواقف النظر له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بقرية من قرى البحيرة فوقها على بنيه دون بناته بشرط يجب الطبقة السفلى بالعليان ثم مات الواقف وانحصر الوقف نظر او استحقاقا فى ابنه فاجرها ابنه المذكور لرجل مدة طويلة تسعين سنة وسكن المستأجر فيها مدة من السنين ثم مات المستأجر عن وورثة له ومات المؤجر وآل الوقف الى أولاده نظر او استحقاقا فهل تبطل الاجارة حيث مات المستأجر ولأولاد من الواقف أخذ الدار المذكورة كورثة جبرا على وورثة المستأجر ومع اذن المؤجر للمستأجر بالبناء يكون ملكا له وهل اذا بنى المستأجر البعض بعد هدم ما كان فيها من الاماكن فى حال حياة المؤجر وبني وارثه البعض بعد موت المؤجر يكون لورثة المستأجر قيمة البناء قائما أو منقوضا واذا أنكر وارث المستأجر البناء القديم الذى قبل عقد ايجار موثرته يقضى عليه بشهادة من فى سند الايجار من البينة بالبناء القديم أو يكلف وارث المؤجر ببينة خلاف تلك البينة (اجاب) القنوى على عدم صحة الاجارة الطويلة والاجارة تنسخ بموت المستأجر ولو صحت وما بناه المستأجر من مال نفسه فى عقار الوقف لنفسه مملوك له عاياه رفعه ان لم يضر بالوقف فان أضر يكون للناظر تملكه بقيمته مستحق القلع وهذا اذا لم يثبت انه تعدى بهدمه بناء الوقف الذى لم يكن واهيا والا كان ضامنا لما هدمه فاذا بناه كحالته الاصلية أو أجود برئى بذلك من الضمان ويكون بحجة الوقف وحل أمر المستأجر بالنقص اذا بنى فى أرض الوقف لنفسه بانقاضه

بجاءى الثانية سنة

المملوكة له عند انتهاء مدة الاجارة لو صحت اذ لم يتحقق ان البناء باذن المتولى بحق القرار على أن يكون ما بناه خلوا له فان كان البناء على هذا الوجهه وكان الاذن صحيحا لا في ضمن عقد فاسد لا يكون للمتولى الوقف تكليفه القلع مادام يدفع اجرة مثل عارة الوقف خاليا عما بناه المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في وقف مبنى بالطوب بناه العبد يوم تحرب بعضه آيل الى السقوط والبعض الآخر صارت انقاضه مطروحة على الارض ولم يكن للوقف ربح يعمر منه ولم يكن هنالك من يرغب في اجارته ويعمره من اجرة ولا من يستدين منه الناظر لاجارته وتقدر على الناظر اعادته كما كان بالسكية وخيف عليه الضاياع وانه اف فهل يكون للناظر المستحق له نظرا واستحقاقا يبيع تلك الانقاض ويصرف ثمنها وليس لقاضي الناحية منعه من ذلك ولا الحجر عليه لاجل ما ياحذ منه من الحصول والرشوة بالتدقيقات الفارغة (اجاب) يباع النقص في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه كما في البحر فاذا تعذر إعادة الانقاض المذكورة أو خيف هلاكها يبيعها الناظر ويمسك ثمنها المحتاج ولا يقسم بين مستحق الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف بشجر دمياط تحرب وصار بعض بنائه آيلا للسقوط وباقيه انقاضا مطروحة على الارض ولا ربح للوقف يعمر به المكان المذكور وخيف ضياع انقاضه وتعذر اعادتها كما كانت فباعها وكيل الناظر على الوقف وأجر أرضه اجارة شرعية فهل للناظر قبض الثمن والاجرة اذا كان باذن الوكيل وليس للمستري الامتناع من دفع الثمن اليها ولا عبرة بقول قاضي دمياط للمستري لا تدفع ثمن الانقاض للناظر (اجاب) ولا يه قبض ثمن الانقاض واجرة الارض للناظر أو وكيلها في العقد وليس للمستري ولا للمستاجر الامتناع من دفع الثمن والاجرة اليها حيث أذن الوكيل المباشرة لقد أو لو كيلها ويحفظ ثمن الانقاض عند الناظر ولا اعتبار بقول القاضي المذكور بدون وجه شرعي اذ الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وعقبه ونسله الموجودين الآن وهم كل من ولد صلبه داود وشقيقته نفيسة أم عيسى وبنت ابنة أمونة القاصرة عن درجة البسوغ وولد له حسن القاصر ذكوراً وإناثاً ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم للذ كرمثل حظ الانثيين في الجميع نسل بعد نسل وجيلا بعد جيل لأولاد الظهور دون أولاد الباطن على ان من مات منهم وأعقب فنصيبه لولده أو ولد ولده من أولاد الظهور خاصة ومن مات لا عن ذرية من الأولاد وأولاد الأولاد وأولادهم على الحكم والترتيب المتيقن من انتقل نصيبه لمن في درجته ثم مات الواقف عن ابن ابنة حسن المذكور في حجة الوقف وعن ابني ابنة داود فهل يقسم ربح الوقف بين ابنه حسن المشروط له المذكور وبين ابني الابن الآخر مناصفة حكم شرط الواقف على ان مات منهم يكون نصيبه لولده أو ولد ولده أو لشيء لهما (اجاب)

١١ ١٢٦٥

مطلب يباع نقص  
الوقف عند تعذر عوده  
أو خوف هلاكه

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

لا نصيب لابن الذى مات فى حياة والده حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن  
مسدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب فى كلام الواقف على ما هو  
بالقوة فلا شئ لولدى الابن الذى مات فى حياة والده ولا لاولادهما ماداموا فى الحجب  
بطبيعة ما تحجبهم من المستحقين لان نصيبا بالفعل كما أفاده العلامة خير الدين الرملى فى  
تظهير هذا ومع ذلك فلا يستحق حسن ابن ابن الواقف المذكور فى هذه الحالة الا سبى  
ربيع الوقف لان الواقف حصر ربيع وقفه من بعده فى خمسة أشخاص ذكرين  
وثلاث اناث وهم ابنه داود وشقيقته بنت ابنه أمونة وابن ابنه حسن ثم قال للذكر  
مثل حظ الانثيين فى الجميع فالذكران بأربعة من الاناث والاناث الثلاث بثلاث  
فالجُمُوع سبعة أسهم لكل ذكر سبعان وكل انثى سبع وحيث كان الموجود منهم عند  
موت الواقف ابن ابنه حسن الا غير لموت البار قبل الواقف فلا يستحق الانصيبه  
المستحق له وهو سبعان كما علمت وليس فى عبارة الواقف على ما فى هذا السؤال ما يقتضى  
استقلال حسن بربيع جميع الوقف لعدم شرط استقلال الواحد اذا انفردوا لعدم وجود  
نصيب لمن كان مشاركا لى الوقف من الاربعة المذكورين معه لموتهم جميعا قبل  
الاختفاء مع كون داود أضافات عن عقب وانتقال النصيب لمن فى الدرجة على  
فرض تحققه مشروط بالموت لاعن ذرية فادامت هذه البقية موجودة يكون خمسة  
اسباع ربيع الوقف منقطعا فتصرف الى الفقراء الى أن يؤول الوقف الى حالة أخرى  
والله تعالى اعلم (سئل) فى دكا كين ووقف عليه جلدك لا تخم من مدة ثلاث وثلاثين  
سنة وزيادة ثم مات صاحب الجلد وله زوجة فاراد الناظر منع الزوجة من الدكا كين  
وقال لها ليس لك شئ فهل اذا كان معها بنسبة بالجلد وثبت لا يكون للناظر نزعها منها  
ولا اجارتها غيرها (اجاب) اذا ثبت اذن متولى الوقف بوضع الجلد بحوائت الوقف  
بحق القرار على الوجه المعتبر شرعا لا يكون للمتولى بعده رفعه بغير طريق شرعى ويورث  
عن واضعه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وقف دارا على نفسه أيام  
حياته ثم من بعده على اولاده المذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم  
كذلك وهكذا طبقة بعد طبقة فاذا انقرضوا جميعا تكون وقفها على مسجد الذى أنشأه  
فخر بتلك الدار جميعها وانهم بنواؤها وصارت أرضا سماوية ولا قدرة للمستحقين  
على بنائها فهل يجوز للناظر أن يؤجر الارض لمن ينتفع بها ببناء وغيره (اجاب) عليك  
المتولى اجارة الوقف باجرة مثله حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة يولد  
السودان وقفت مائة كدها عن والدها فى حال صحتها وسلامتها من دور ونخل وأشجار  
ومصايد سمك وأرض مملوكة غير أميرية على اولاد بناتها وهم نوارى على وبختة وزهرة  
للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم يكون على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة  
بىلابعدجيل فاذا انقرضوا عن آخرهم يكون وقفها على المحرمين الشريفين وبىلابعد

١٢٦٥

١٣

البنيت وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الوقف صحيحا شرعا وليس لاحد من باقى ورثة المجدة الواقفة معارضة اولاد البنيت فيما وقفته المجدة عليهم في حال صحتها وسلامتها (اجاب) اذا تم الوقف ولزم لا يقبل التملك والتملك قاييس لو ارث الواقفة معارضة الموقوف عليه حيث ثبت الوقف حال صحة الواقفة مستوفيا شرائطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف منفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه من وقت خروجه من بلده فهل يكون للقاضي اقامة وتولية ناظر رشيد على الوقف من أهله يصرف مصادرها التي شرطها الواقف في كتاب وقفه من غلته أم لا (اجاب) اذا غاب الناظر رغبة منقطة ولم يكن له وكيل ينصب القاضي ناظر القيام بامر الوقف واجرائه على ما شرطه الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أما كن بعضها بالتأجير السنوى والخلو والانتفاع وبعضها بالشراء في النخل والتأجير في الارض ثم مرض في أثناء مرضه أحضر جماعة وأشهدهم أنه وقف جميع ذلك على أولاده الذكور دون الاناث ثم على ذريتهم ثم على مسجد عينه ثم على جهة خيرية لا تنقطع وشرط شروطا وأشهد المحضرين على ذلك ومات بعد ذلك بأيام ولم يحكم بالوقف المذكور كما هو بعد موته وضع يده عليه أكبر أولاده الذي أقامه ناظر اقصا يستغله ويصرف عليه في عمارته ومغارمه والآن أرادت ابنة الميت أخذ حصتها في ذلك زاعمة ان الوقف لم يصادف محلا شرعيا فاحكم الله تعالى في ذلك الوقف وهل يسوغ نقضه أم لا (اجاب) الوقف في مرض الموت كالهبة فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز كذا في الدرر ومثله في التنوير وشرحه قال في حواشي الدر المختار للسيد الطعطاوى وظاهره ان اشتراط القبض أى قبض المتولى في هذا الفرع قول الجميع اه وذكر في رد المختار ان هذا مبني على قول محمد باشتراط التسليم والافراز ثم قال وحيث مشى الشارح على ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع القبض ولثلا يوهم ان المراد قبض الموقوف عليه اه وقال الفاضل الشرنبلالى في حواشي الدرر والغرر اذا وقف على بعض الورثة ولم يحجزه باقيهم لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر مواريتهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو ارث ليبطل أم لا بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه الدققة اه وفي البحر والمحاصل ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فأجاز الوارث الاخر كان الكل وقفا واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفا مع ان الوصية للبعض لا تنفذ في شئ لانه لم يتخصص للوارث لانه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما

مطلب غاب الناظر رغبة منقطة فالقاضي نصب ناظر على الوقف

١٢٦٥

١٨

مطلب في حكم الوقف في مرض الموت على بعض الورثة

تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرايض الله تعالى فإذا انقضى الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه ومنه يعلم الجواب فيما يصح وقفه مما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكاناً موقوفاً فصل في بعض المسكن خلل فاستأذن المستأجر المذكور الناظرة على الوقف في تعمير ذلك الخلل المذكور فأذنته بتعمير ما حصل فيه الخلل فقط فهل إذا اتسع في العمارة وعمر في غير ما أذن له في تعميره وأراد أن يحسب ما صرفه على جهة الوقف لا يجاب لذلك (أجاب) عمارة الوقف بأذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب الرجوع فلا يرجع المستأجر المذكور إلا بما أنفق فيه فيما أذن له المتولى بممارته ليرجع والله تعالى أعلم (سئل) في وقف وقف وقفاً على أشخاص يصرف عليهم ريع الوقف الفاضل بعد المصاريف في خيراته وإذا مات أحدهم لا عن ذرية يصرف نصيبه لباقي المستحقين الموقوف عليهم الذين هم في درجته وطبقته فهل إذا انحصر الوقف في أربعة جوار من العتقاء الموقوف عليهم وماتت واحدة منهم لا عن ذرية يصرف نصيبها لباقي المستحقين الموقوف عليهم الذين هم في طبقة الميتة وفي درجتها حسب شرط الواقف أولاً (أجاب) شرط الواقف كنص الشارع فإذا شرط الواقف أن من مات من المستحقين لا عن ذرية يكون نصيبه لمن في طبقته عمل بشرط الواقف في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص مقرر ين في النظر معاً على مكان وقف أجره أحدهم لأجنبي مدة معلومة وأذن المستأجر بالبناء والعمارة فيه على أن يكون ما بناه وعمره واحده فيه من ماله مملوك وخلقوا وانتفاعه مستحق البقاء والقرار وذلك بدون اطلاع باقي الشركاء في النظر وأذنهم فهل لا ينفذ ذلك منه والمحال هذه (أجاب) في الاشياء الشيء المفوض إلى الاثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين والمحكمين والمودعين والمشر وطهما الاستبدال والادخال والاخراج اه قال في حواشي الدرر ومجده إذا كان الناصب للناظرين قاضياً واحداً أو الواقف أموالاً كان كل منهما منصوب قاضياً بلدياً فينفرد أحدهما بالتصرف اه ولا يظهر الفرق بين الاثنين والثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف قطعة أرض رزقة وجعلها على رجل معين وأولاده وعياله وذريته ونسله وعقبه ثم مات ذلك الرجل عن ولد وبنتين ثم مات الولد عن ذرية فهل يكون لذرية الولد المشاركة مع البننتين حكم الشرط أم لا (أجاب) نعم لذرية ابن المتوفى المذكور المشاركة في غلة الوقف حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف داراً على أولاده وأولاده وأولاده وهكذا طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من أولاد أولاد الواقف فأجر جانيهما من داخل الدار المذكورة لشخص آخر تسعين سنة ثم بنى فيها المستأجر فهل تكون هذه الاجارة باطلة وللأجير الرجوع على المستأجر وأخذ ما تحت يده من الوقف حيث لم تكن الأرض محتكرة (أجاب) الفتوى على بطلان الاجارة

١٢٦٥ ١٩

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥ ٢٦  
مطلب الشيء المفوض  
إلى اثنين لا يملكه  
أحدهما

رجب

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٥



الطويلة ولو يعقود وما بناه مستاجر او غرسه في ارض الوقف فهو له ما لم ينموه للوقف فله  
 رفعه لو لم يضر وان يضر فهو المضيع لما له فليترص الى خلاصه ولا يملكه المثر جبراً على  
 المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع واما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف خرب لا ينتفع به اصلا مدة من الزمان استأجره رجل من  
 ناظره واذنه بالبناء والعمارة فيه على ان يكون ما بناه وعمره من ماله خاصة يكون له ما كان  
 على وجه البقاء فبنى وعمره من ماله لنفسه وسكن فيه مدة من السنين مع اتفاقه مع ناظره  
 على انه يدفع اجرة بعد تخربه وصادر يدفعها له نحو عشر بن سنة ثم أسكنه لغيره باجرة  
 زائدة وصادر ياخذها من الساكن مع دفع اجرة ارضه الى جهة وقفه ثم امتنع الساكن  
 من دفع الاجرة متعللاً بأن الناظر منعه من دفعها له وان اجرة مسدة سكناء وسكنى غيره  
 تبقى بمصرفه في البناء والعمارة فهل اذا بنى وعمر من ماله باذن الناظر على هذا الوجه  
 يكون ما أحدثه وبناءه ملكاً له ينتفع به ويورث عنه وله اخذ اجرته واخراج ساكنه ولا  
 يلزمه للناظر شيء سوى اجرة المثل للارض الخالية عن البناء وما الحكم (اجاب) اذا ثبت  
 اذن الناظر للمستاجر بالبناء في ارض الوقف على ان يكون ما بناه ملكاً له بحق البقاء  
 وبني المستاجر لا يكون المتولى الوقف اخراجه ولا اجارته لغيره مادام قائماً بدفع اجرة مثل  
 الوقف خاليا عما احسنه المستاجر حيث لم يتحقق نهى من الواثق في اصل وقفه عن  
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف اهلى بشرط الوانف لا رشديتها  
 بتصدق المستحقين وبراءة سلطانية بنظرها على ذلك الوقف وهى تقبض ريع الوقف  
 وتصرف منه في العمارات اللازمة والخيرات والباقي تدفعه للمستحقين حسب شرط  
 الواقف في ذلك وتكتب على الوجه المسطور رد فقر او يطلع عليه المستحقون ويصدقون  
 عليه هم ووكلاؤهم ويختتمون على الدفتر على العادة في ذلك فهل بعد تصديق المستحقين  
 على القبض لجميع استحقاقهم والصرف ووصول استحقاقهم لهم بعد اطلاعهم وختمهم  
 على الدفتر اذا ادعى بعضهم او كلهم ان له استحقاقاً باقياس من مسدة سابقة وان اقراره  
 وتصديقه بالقبض مبنى على الغلط والخطا في الحساب لا يسمع منه ذلك وليس له  
 المطالبة بشئ من الاستحقاق من المدة الماضية وتصدق الناظرة في الدفع الى المستحقين  
 ولا يصح رجوعهم عن الاقرار بتعلمهم بما ذكر (اجاب) بعامل المقر باقراره فاذا  
 اعترف المستحقون بوصول جميع استحقاقهم وقبضهم له لا يصح رجوعهم عن الاقرار  
 ولا تسمع دعوى الغلط في الاقرار كما في الدر عن الاشباه وقد صرح ائمتنا بقبول قول المتولى  
 في الدفع للمستحقين واختلفوا في وجوب اليقين عليه قال في الخيرية الفتوى على تخليف  
 المتولى لفساد الزمان وان اعتمد صاحب البحر عدمه اه والله تعالى اعلم (سئل) في معصرة  
 موقوفة وقد انحصرت وقفها في أشخاص اثني عشر فناءهم رجل وتوافق معهم على أن يبني  
 هذه المعصرة بجهة الوقف ويصرف على بنائها ما يلزمها من المصاريف من ماله وبعد انتهاء

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٦

مطلب يقبل قول الناظر  
 في الدفع للمستحقين بيمينه

بنائها استأجرها ويدفع في كل عام للمستحقين ثلث الاجرة ويستقطع الثلثين بمصارفه ثم بعد بنائها استأجرها مدة ثمان وعشرين سنة بدون اجرة مثلها في كل عام نظرا لمصارفه المستأجر من ماله في العمارة المذكورة وكتب بينهم حجة بذلك واستمر المستأجر واضعا يده على المعصرة مدة ستين وهو يدفع في كل عام للمستحقين ثلث الاجرة ويستقطع الثلثين ثم مات المستأجر عن ورثة قصر وبلغ فوضع بعض البائعين يده على المعصرة المذكورة مدة عام ثم أراد ترك المعصرة لاستحقاقها ويريد ورثة الباقي الرجوع بمصارفه الميت على بناء الوقف فهل حيث وقعت الاجارة بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل ولا تصح اجارة المعصرة قيادته عن سنة ولا تصح اجارة الوقف الا من ناظر شرعي ولا يصدق الباقي ولا ورثته بعده في مقدار ما صرف في العمارة بل لا بد من ثبوته بينة شرعية ولا يسرى اعتراف المستحقين على الوقف (اجاب) اذا أجر المثل على عقار الوقف بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على ما عليه الفتوى ولا يسقط من أجر المثل شيء في مقابلة صبره بمصارفه من ماله في عمارة الوقف والمختار للفتوى ان اجارة الحوانيت والدور ونحوهما أكثر من سنة فاسدة حيث أطلق الواقف ولم يبين مدة لاجارة وفنه ولا تصح اجارة الوقف الا من ناظر أو وكيله بذلك واذا صرف المستأجر باذن المتولي في عمارة الوقف ليرجع يكون له الرجوع اذا ثبت الاذن والصرف لمقدار معلوم والا ثبت أو كان الاذن لا من المتولي لا يكون له الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد تخرب واستغنى عنه وله ريع وهناك مسجد قريب منه له ريع ولكن لا يفي ريعه به فهل للقاضي ان ينقل ريع المسجد المذكور للمسجد القريب أولا (اجاب) قال في أوقاف الناصحي رجل وقف داره على مسجد فخر المسجد قال أبو نصر بن سلام تصرف غاتها الى أقرب المساجد اليه اه ومنه يعلم جواز نقل ريع المسجد المتخرب المذكور الى أقرب مسجد اليه وفي رد المختار من الوقف لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا وهو الفتوى حاوي القدسي وأكثر المشايخ عليه مجتبي وهو الاوجه فتح اه بحر ثم قال وللشربلالي رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها على ما في المتن تبعا للدريهم عن الحاوي القدسي وغيره ثم قال وبذلك يعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم وذكر أسماء بعض المشايخ ثم قال فمنهم من أفتى بنقل بناء المسجد ومنهم من أفتى بنقله ونقل ماله الى مسجد آخر وقد مشى الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحائلي على القول المقتضى به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اه ثم ذكر الشربلالي ان هذا في المسجد بخلاف حوض وبئر وباط وسيف بشعر ودابة وقنديل وبساط وحصير مسجد فقد ذكر في التتارخانية وغيرها جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليتأمل والذي ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في جواز النقل بلا فرق بين مسجد أو حوض كما أفتى به الامام أبو شجاع والامام الحلواني وكفى بهما قدوة

مطلب أجر المتولي عقار  
الوقف بدون أجر المثل  
يلزم المستأجر تمامه

٢١ ١٢٦٥

مطلب اجارة الحوانيت  
والدور ونحوهما أكثر  
من سنة فاسدة حيث لم  
يبين الواقف مدة  
لاجارة وقفه

٢١ ١٢٦٥

مطلب في جواز نقل ريع  
أو انقراض مسجد  
وحوض ونحو ذلك الى  
المجانس

ولا سيما في زماننا إلى آخر ما ذكره اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنت مسجدا  
ووقفت عليه عقارا وشرطت النظر عليه بعد ذريتها لالاخوين ثم من بعد ذلك لاولاده  
الارشد فالارشد ثم وشم ثم ان المسجد آل الخراب في حياة اولاد الاخوين فانهم بالمعاون  
الحال للقاضي اذ ذاك فاحضر اولاد الاخوين المذكورين وابن ابن أخ للواتفة فنظر  
في حالهم فثبت عنده رشدا بن ابن الاخ بشهادة جمع كثير ممن تقبل شهادتهم دون اولاد  
الاخوين فنصبه القاضي ناظرا على المسجد وتوابعه ثم ادعى اولاد الاخوين انهم أحق  
منه بالنظر لعلو درجتهم عن ابن ابن الاخ فلما تآكد عند القاضي ارضية ابن ابن الاخ  
منعهم من التعرض له وكتب له حجة بذلك ومكنه من النظر فقام بحقوق الوقف وأصلح  
ما اختل منه وأقام شعائره كما يجب شرعا مدة مديدة ثم هدم المسجد المذكور من طرف  
الحاكم عند تسوية الطريق فافاه الناظر ثانيا على احسن من وضعه الاول وأقام شعائره  
ثم انقرض اولاد الاخوين ولم يبق منهم الا واحد فادعى على الناظر المذكور بانه أحق  
منه بالنظر لكونه اسن منه فعارض المدعي عليه بانه غير رشيد وانه صدر منه ما يدل  
على عدم رشده وهو انه استولى على دار من وقف آخر فمكن فيها مع انه لا يستحق  
سكنها بما وجب شرط الواقف لها وانها آلت للخراب بسكنائه وترك العمارة فيها فهل  
اذا ثبتت سكناء المخالفة لشرط الواقف وأيلولة الدار للخراب بسكنائه مع ترك عمارتها  
يكون هذا مانعا لرشده لكونه محرما شرعا وحينئذ فلاحق له في النظر المذكور وهل اذا  
كان المدعي عليه أعرف منه بامور الوقف يقدم عليه أيضا ولا عبرة باسنية المدعي على  
هذا الوجه حيث كان كل منهما من ذرية الاخوين المذكورين ولم يثبت ارشدية  
المدعي وكان المتولى ارشدا منه بشهادة البينة العادلة (اجاب) اذا شرط الوقف في أصل  
وقفه النظر للارشد فالارشد من اولاد أخوى الواقف وذريتهم ونسلهم بلا ترتيب  
وتحقق ارشدية ابن ابن الاخ على سائر المشروط له النظر لدى القاضي بعد الدعوى  
منه على خصم منازع يكون النظر والتحدث في الوقف له وليس لمن هو أعلى منه طبقة  
معارضته في ذلك بتعلله بعلو العاقبة منه حيث لم تحقق ارشديته الا آن على من عينه  
القاضي لارشديته أما اذا لم يكن من عينه القاضي داخلا فيمن شرط الواقف له النظر  
الا آن ونصب القاضي ابن ابن الاخ ناظرا لعدم من يصلح للنظر عن شرط له فنصبه  
وليس لغير الاهل معارضته أيضا في ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وقف دارا على اولاده ذكورا واناثا وشرط في حجة وقفه للذكور مثل حظ الانثيين وذكر  
في حجة وقفه ان من مات منهم يكون نصيبه لاولاده فان لم يكن له ولد فله خونه فاذا  
انقرضوا جميعا تكون وقفا على مسجد معين في البلدة المذكورة وشرط في حجة الوقف  
انها لا تباع ولا ترهن فهل اذا باعها الواقف قبل موته يكون البيع فاسدا ويحبر المشتري  
على ردها المستحقين من اولاده ويكون لهم المحاسبية على أجرتها (اجاب) الوقف بعد لزومه

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٥

رجب  
مطلب باع الوقف  
بدون شرط ولا وجه  
شرعي لا يصح  
١٢٦٥ ٢٧

لا يقبل التملك والتكليف فلا يصح بيع الوقف ما وقفه من العقار اذا لم يشترط لنفسه الاستبدال ولم يكن هناك وجه شرعي وعلى من استولى على عقار الوقف اجر مثله مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأتين ادعوا على جماعة تحت أيديهم وكالة بانها وقف عليهم من قبل جدهم الاعلى فهل اذا ائتمروا ما ادعوه بالبينة الشرعية وانهم من ذرية الوقف للوكالة المذكورة وان الوقف بشرط لهم النظر فيها يقضى بوقفيتها وترفع يد المدعي عليهم وتسمع الدعوى بذلك حيث لا مانع (اجاب) نعم انما تحقق ما ذكر يحكم بوقفية الوكالة وترفع يد المستولى عليها بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على اولاده وذريته ونسله ونص في كتاب وقفه على ان من مات منهم وترك ولداً او ولداً انتقل نصيبه اليه وان سفل فهل اذا مات واحد منهم عن بنت قاصرة يكون لها اخذ نصيب أصلها عملاً بشرط الوقف واذا باع واستبدل باقي المستحقين الوقف من غير مسوغ شرعي يكون لها بعد شديها وكلها نقض ما فعلوه وغيره بغير وجه شرعي وتأخذ نصيبها من واضح اليد عليه (اجاب) للبنت المذكورة المطالبة باستحقاقها في وقف جدها حيث كان الحال ما هو خبر بور ولا يسوغ بيع الوقف ولا استبداله بدون وجه شرعي اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خربة وقف كانت مشحونة بالترتبة خالية عن البناء استأجرها رجل من ناظرها اجارة صحيحة وجعل عايرها حكر احكم العادة الجارية واذنه بالانشاء والمارة على ان ما يبنيه وما يحدته فيها من البناء يكون ماسكاً له بحق القرار ثم مات المستأجر عن ابن اخ له منذ سبعين سنة وزياداً قالت له بالميراث الشرعي عن عمه وتولى نظار بعد الناظر الاول الاذن ولم ينازعوا واضع اليد في شأنها وتولى النظر الا ان يريد نزعها من يده وبيعها لغيره تعنتا منه وعنادا فهل لا يحجب لذلك ولا يمكن من نزعها من واضح اليد عليها حيث كان يدفع اجرة مثل الارض لجهة الوقف (اجاب) ما بناه المستأجر في أرض الوقف باذن المتولي على ان يكون ماسكاً له مستحق البقاء والقرار بمالك له وليس للمتولي الوقف تسكينه قلعه ولا رفع يده عن أرض الوقف مادام يدفع اجرة مثل الارض خالية عما بناه المستأجر وأنشأ لنفسه ويمنع المتولي من المعارضة حيث ثبت الاذن بالمارة صحيحاً على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف استبدل محلاً منه بمسوخ شرعي وحفظ ثمنه ليشتري به محلاً آخر فرض الناظر قبل الشراء وسئل في مرضه عن ثمن المحل فقال هو محبوظ عندي اذا شفيت اشتريت محلاً آخر وذلك بحضور بينة ثم مات فهل يؤخذ هذا الثمن من تركته ان كان باقياً ويطالب به الورثة ان استولوا على التركة واستهلكوه (اجاب) اذا كان الاستبدال بشرط الوقف ومات الناظر محلاً لثمن العقار المستبدل كان مضموناً عليه فيؤخذ بدله من تركته كما يؤخذ عينه لو كانت قائمة واذا استهلكه الورثة بعد موته فعليهم ضمان مثله لجهة الوقف والله

١٢٦٥ ٢٩

١٢٦٥ ٢٩

شعبان

١٢٦٥  
مطلب مات الناظر  
مجهلاً لبدل الوقف كان  
مضموناً عليه في تركته

مطلب فيما اذا بنى  
الناظر لنفسه في أرض  
الوقف

مطلب لا يقسم ثمن  
النقض بين المستحقين  
ويحفظ للحاجة ويباع  
في موضعين

تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف آجر حائوت من الوقف لا تخوم مشاهرة وأذن له في عمارتها  
على ان يكون ماصرفه فيها ديناً له عليه وشرط معه أن يدفع لناظر نصف الأجرة ويسقط  
نصفها من أصل ذلك الى أن يستخلص ماله ثم مات المالك تاجر قبل فراغ البناء وأوصى  
بالسكنى ببقية ماله من الدراهم لا تخوم سكن الموصى له الحائوت مدة ثم خرج منها  
فآجرها الناظر لا تخوم سكنها الا تخوم فهل اذا أراد الموصى له بذلك أن يسكن الحائوت  
جبراً على الناظر ويخرج من هو فيها لا يمكن من ذلك ولا يكون له حق في السكنى  
(أجاب) ليس للموصى له المذكور أن يسكن الحائوت جبراً على الناظر اذا كان الحال ما ذكر  
بدون وجه شرعي ولا عبرة بهذه الوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقرر في  
وظيفة امامة وخطبة من طرف القاضي المأمور بذلك ويقبض الفاضل الموقوف على  
تلك الوظيفة من الروزنامة في كل عام لقيامه بتلك الوظيفة فأراد جماعة أخذ الوظيفة من  
المقرر المذكور متعللين بان أصولهم كانوا مقررين فيها قبله وانهم أولى بذلك منه فهل  
لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة صاحب الوظيفة المذكور بدون وجه شرعي  
(أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً  
على زوجته ثم من بعدها على أولاده ما منه ثم وثم الخ فتوفي الواقف ثم الزوجة عن ابنها  
منه فتولى على الوقف نظراً واستحقاقاً ثم ان ولي الأمر أمر بهدم هذا الوقف من جلده  
ما هدم لاجل توسيع الطريق وصاغت أعماره وأخشابه ثم ان هذا الابن أشهد عدد  
الباء انه يبنيه ملكاً لنفسه خاصة وبناءه على ذلك فهل اذا أشهد عند الباء انه له خاصة  
يكون ملكاً (أجاب) ما بناء المتولي في الوقف من ماله لنفسه مما لو كان ان أشهد انه  
له وفي تنقيح الحامدية من الوقف ضمن جواب عن خير الدين الزملي ان كان الباني هو  
المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف  
وان لنفسه فهو له ويكون متعدياً في وضعه فيجب رفعه لو لم يضر بالارض فان أضر فهو  
المضيق لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من  
التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسد المتولي ويتحقق  
العزل لتعدي به هذا التصرف وأقضى كثيرون بانه يتملك للوقف باقل القيمتين منزوعاً  
وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر اه والله تعالى أعلم (سئل) في وقف تخرب  
بعضه وصار أنقاضاً لا يمكن اعادة فيها هدم من الامكنة ولا يمكن حفظها للوقف  
فباعها المتولي على الوقف بثمن المثل فهل يسوغ لناظر صرفه في عمارات بان الرقف و  
يقسم بين المستحقين (أجاب) يبيع القاضي أو المتولي نقض الوقف عند ادراعه  
أو عند خوف هلاكه ويصرف ثمنه الى عمارة الوقف عند الاحتياج وعند عدم  
الاحتياج يحفظ الى وقت الحاجة ولا يقسم النقض أو ثمنه بين المستحقين لان حقهم في  
النافع لا في العين والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر في أربعة جوار من العتقاء



شعبان سنة  
٢٧ ١٢٦٥  
مطلب يعمل بالمصادقة  
في الوقف ولو خالفست  
شرط الوقف

ومات احدها من فتصادق الثلاث به لموتها على أن يسمى الربيع بينهما على التفاضل  
فهل يعمل بالمصادقة في حقهم مادام من أحياء ولو خالفست شرط الوقف (اجاب) يعمل  
بالمصادقة في حق المتصادقات مدة حياتهن ولو خالفست شرط الوقف كما ذكره المصنف  
وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في حوائت معلومة وقف على مستحقين من ذرية متقاء  
الوقف استولى عليها رجل له بيت بجوارها وأدخلها في مكانه فخاصته الناظرة على  
الوقف في ذلك فذكر أن الحوائت مدهست بعرفة الديوان وإن الناظرة باعت  
الانتقاض لمجة الديوان وبقيت أرض الحوائت في طريق العامة وأنكر استيلاءه على  
شي من الحوائت كلها فهل لا عبرة بانسكار الرجل المذكور بعد ظهور استيلاءه على  
الحوائت بعرفة وشهادته من يعرف الحوائت أرضها قبل هدمها خصوصاً وادخل  
الكشف المعتد في البلد على نعدى الرجل المذكور برعلى استيلاءه على بعض الحوائت  
المذكورة ويكون لناظرة الوقف مطالبه بهدم ما بناه منه من أرض الوقف حيث  
لا صر على الوقف في ذلك وإذا عمل الرجل المذكور عليه بأبائها باعت الانتقاض لمجة  
الديوان لا عبرة به لأنه بذلك ولا يكرن البيع منها ولو ثبت ما نالها من الخصومة معها في  
أرض الوقف ومن رفع ما من الأرض المذكورة ولا يظن اختفاق المستحقين من  
أرض الحوائت ببيع الانتقاض لمجة الميرى حيث كانت جميع الحوائت أرضاً وبناء  
وتفاسع عليهم وهل إذا أنكر الرجل المذكور وقف الحوائت وكانت اليد والتصرف  
فيها بالاجارة لناظرة من قديم الزمان يكتفي بثبوت يدها وتصرفها ولا يكلف انبساط  
الوقف في خصوص المحكم لها ببناء ما كان يدها على ما عليه كان وفي المحكم على الرجل  
المذكور بازالته يده التي أحسنها به يحرق حيث علم حدود يده وثبت كون اليد  
والتصرف لها سابقاً على يده (اجاب) إذا تحقق استيلاء الرجل المذكور على شيء معين  
من عقار الوقف وأدناؤه في منزله تعدياً يدين رجه شرعى يكرن الواجب عليه رفع يده  
عن عقار الوقف وتسليمه لمجة وقفه ورفع ما منه من أرض الوقف أن يضر ولا يكلف  
ذواليد بيته تشهدا بما أوقف إذا ثبت بأوجه الشرعى وضع البدل القديم من جهة الناظرة  
المذكورة وأحداث وضع يد الرجل المذكور وكون القول قولاً في كون ما ذكره وفقاً  
وعلى ذي اليد الحادثة انبساط استحقاقه لما أحدث يده عليه إذا يدعى ما يستدل به  
وتدصرح علماً وبأنه لا يجوز أن يكلف الناس إلى اثبات ما يدين بهم بالبيعة فإن اليد  
بمجرد ما كافية ولا عبرة بما يدينه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) لو وقف أنشأ وقفه  
على عتقائه وعتقاءه فمات إلى آخره مد كرى وقفه فهل إذا من هناك عتقهم أعتقهم  
الوقف وجعل ثواب العتق لابنته المترفاة وكتب لهم ورقة العتق باسمها وختمها طمعا  
في الثواب فما ثبت بالبيعة الشرعية أن الوقف هو المعتبر للاعتقاء المذكورين يدخلون  
في استنادهم في غلة الوقف ولا يضر كتب الورقة باسم البنت حيث ثبت أن الوقف هو

رمضان

١٥ ١٢٦٥  
مطلب لا عبرة باليد  
المذكورة وانسول لذى  
اليد القديمة

المالك للعتقاء المذكورين حين أعتقهم (اجاب) تصرف غلة الوقف على العتقاء  
جميع من ثبت ان الواقف أعتقه حال حياته من أرقائه المملوكين له حين العتق وتقسيم  
بينهم على حسب الشرط ولا يمنع من ذلك كتابة وثيقة العتق باسم ابنته لما ذكر والله  
تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف على سبيل ومكتب وخلافهما يصرف ريعه على ما ذكر  
في كل سنة والآل المسكان الى السقوط وصار لا ينتفع به فهل اذا تخرب الوقف  
المذكور وتعطل يد آمن ريعه بعمارة وحرمة ولو صرفت جميع غلته في عمارته (اجاب)  
بيد آمن ريع الوقف بعمارة وحرمة وان لم يشترط الواقف تقديمها والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر شرعي على مسجد متول عليه مدة ومن قبله نظار من أهل نغراسكندرية  
مدة تزيد على مائة عام والقضاة يقيمونهم نظار على المسجد ووقفه لاجل اجراء شعائره ثم  
بعده هذه المدة ظهر رجل عامي يدعي انه من أهل مستير الغرب وان الواقف شرط ان  
الناظر على المسجد يكون من اهل مستير فانا أحق بالنظر عليه فعارضه الناظر المتولي  
بانه لا يعلم أن هذا الرجل من اهل مستير وان هذا الشرط لا يعلمه كذلك وان هذا المدعي  
له مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو مقيم بالنغر ولم يدع بهذه الدعوى مع انه موجود غيره  
من اهل مستير مقيم بالنغر الآن وفي السنين الماضية ولم يدع أحد بهذه الدعوى ولم  
يتول واحد منهم أصلاً فهل دعواه بالشرط المذكور لا تقبل الشهادة عليها بالشهرة  
والسمع ولو كان الشرط موجوداً في الوقفية على زعم المدعي بل بالبيئة العادلة السامعة  
من الواقف بهذا الشرط لاسيما وعمل القضاة في هذه المدة المديدة من تواريخهم للنظار من  
اهل النغراسكندرية مع اطلاعهم على السجلات محمول على المصلحة واصواب وعليه  
اثبات مولده بمستير بالبيئة ايضاً (اجاب) لا تقبل شهادة البيئة على شرط الواقف بالسمع  
والشهرة في الاصح على فرض صحة الدعوى وسماعها شرعاً ولا يعمل بكتاب الوقف عند  
وجود مضمونه ولو عليه خطوط العدول والقضاة الماضين والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك قطعة أرض وما يتبعها من شرب ماء بالواحات وقف ذلك على نفسه مدة  
حياته ثم من بعده على اولاده ثم من بعد كل على اولادهم جيلاً بعد جيل محكوماً بحضرة  
مات ذلك الواقف عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن فاصر فمكة له عمه الى ان بلغ رشيداً  
فطلب ما يخصه في وقف جسده المذكور لكون من مات ينتقل نصيبه لذريته بنص  
الواقف فنتعه عمه وادعى انه استأجر الوقف من الجدة مدة تسعين سنة محتجاً بوثيقة  
مقطوعة الثبوت فهل لا يقضى بالصلح ويحكم للابن المذكور باستحقاقه في وقف جسده  
حسب الشرط حيث ثبت الوقف على الذرية وان مات انتقل نصيبه لولده (اجاب)  
نعم يقضى للابن المذكور بالاستحقاق في وقف جسده حيث كان الحال ما هو مذكور والله  
تعالى اعلم (سئل) في أرض زراعة موقوفة على صاحب مسجد دفعت لخدام من خدمة  
المسجد يؤم ويخطب في مقابلة أجرة خدمته وبقيت معه كذلك مدة حياته لخدمته في

مطلب لا تقبل الشهادة  
على شرط الواقف  
بالشهرة والسمع في  
الاصح

شوال سنة

جميع المدة ثم ولي الخدمة غيره برأى الناظر وصارت الارض تحت يد ولد الخادم المتوفى  
 متعللاً بانها كانت في يد والدي فهل للتولي على الوقف نزعهما من يد ولد الخادم حيث  
 ثبتت وقفيتها للمسجد ويتصرف فيها حسب شرط الواقف (اجاب) يؤمر واضع اليد  
 على ارض الوقف بغير حق بتسليمها للتولي حيث تحققت وقفيتها بالوجه الشرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض رزقة على ضريح ولي وزاويته وهي تحت يد ذريته  
 يزرعونها ويقيمون بشعائر المسجد كما صولهم قريتها مشايخ البلد عند رجل آخر على  
 قدره معلوم من الدراهم فهل اذا تحققت وقفيتها ووردت بجهة الوقف تحت يد الذرية ثم  
 بعد ذلك رهنوا بالرجل آخر لا يجوز ذلك وترد بجهة الوقف (اجاب) اذا ثبتت وقفية  
 الارض المذكورة بالوجه الشرعي ردت بجهة وقفها ورهن العين الموقوفة غير صحيح  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك طاحونة وقفها في حال صحتها وسلامتها على مسدد  
 وعلى تربتها نصف زرعها يصرف في مصالح المسجد والنصف الاخر على القراءة على  
 قبرها يصرف ذلك لمن يتولى القراءة فهل اذا ماتت واراد الورثة نقض الوقف بعد  
 ثبوتها بالبدنة الشرعية وجعله تركه لا يجابون لذلك ويمنعون من التصرف فيه بالبيع  
 وفخوه والحال هذه (اجاب) اذا صدر الوقف صحيحاً لازماً لا سبيل الى ابطاله بدون وجه  
 شرعي وفي حواشي الدرر للسيد الطحطاوي على قول الدر في اواخر فروع مهمة من الوقف  
 قبيل فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد وجاز على القبور والا كفان قال في القنية وقف  
 وشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اه وصرحوا بان الوصية بالقراءة عليه باطلة  
 وهذا مبني على غير المفتي به والمفتي به جواز الاخذ على القراءة فتعين المكان والفتوى  
 على قول محمد بعدم كراهة القراءة عنده بغير ملخص اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مستأجر لحانوت استأذن ناظره بالعمارة فيه على ان جميع ما صرفه في العمارة يرجع به في  
 ريع الوقف فصرف في العمارة مبلغاً ومات فهل حيث ثبت الاذن والصرف يكون  
 للوارث المطالبة بما صرفه، مورثه بالاذن من ريع الوقف (اجاب) ما أنفقه المستأجر في  
 عمارة الوقف من ماله باذن الناظر ليرجع به يكون له ولو ارثه بعده الرجوع به اذا ثبت  
 انه انفق مقدارا معلوماً والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر آجر ارض الوقف الخالية عن  
 البناء لامرأة مسانحة وأذن لها بالبناء على ان ما بنته وجدته فيها يكون ملكاً لها مستحق  
 البقاء والقرار فاستمرت واضعة يدها على الارض مدة سنين ولم تجد فيها شيئاً فاراد  
 آخر استجاره من الناظر فهل يصح والحال هذه (اجاب) اذا آجر الناظر عقار الوقف  
 لاخر مسانحة باجرة المثل وأذنه بالبناء والعمارة على أن يكون جميع ما يبنيه خلوها  
 له مستحق البقاء والقرار وصح ذلك فان بني المستأجر لا ينتزع العقار من يده مادام قائماً  
 بدفع أجرة المثل وان لم يجد شيئاً يكون للناظر الاجارة لاخر في آخر كل سنة والله  
 تعالى اعلم (سئل) في قصر لهم مكان وقف ولهم أب ولهم وناظر عليه آجر مكانا من الوقف

٩ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥  
 مطلب في الوقف على  
 القراءة على القبر

دي القعدة

٣ ١٢٦٥

٣ ١٢٦٥  
 مطلب اجره وأذنه بالبناء  
 على وجه القرار ولم  
 بين شيئاً يكون للناظر  
 الاجارة لغيره

بدون أجرة المثل وأذنه بعمارة ما يتخرب فيه من أصل الأجرة فهل إذا هدم أمكنة قائمة على أصولها من الوقف وغير معالمها وكانت لا خال فيها وبني بها أمكنة أخرى وادعى أنه صرف فيها مبلغا معلوما من ماله يكذبه فيه ظاهر الحال وانكر الموقوف دعواه وذكر أن المستاجر لم يصرف في البناء إلا مقدار نصف ما يدعيه بل أقل من ذلك لا يصدق المستاجر فيما يدعي صرفه من الزيادة ولا يرجع بها على جهة الوقف من أصل الأجرة بزعمه ودهواه أو يكون ضامنا لما أتلفه من أمكنة الوقف وتكون الأجرة بالغيبين الفاحش فاسدة ويكفون للثوحر مطالبه ووضح اليد عليه بأجرة المثل وأجارته من غيره (اجاب) أجرة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغير فاحش غير صحيحة وعلى المستاجر تمام أجرة المثل على ما به الفتوى وليس للمستاجر هدم عقار الوقف ولا رجوع للمستاجر فيما ادعى صرفه من ماله في عمارة الوقف باذن متولييه بدون اثبات قدر ما أنفق في ذلك وهذا على فرض كون ما فعله سائغا شرعا ما ذوقا فيه من قبل الناظر وفعل المستاجر المذكور هنا من هدمه ما لا يخل فيه وبنائه وتغيير معالمه ليس كذلك لأنه غير سائغ شرعا ولا ما ذوق فيه فيكون متعديا بما هدمه من الوقف وضامنا له فإذا بناه مثل الأول أو أجود يخرج بذلك عن الضمان ولا رجوع له بشئ في ريع الوقف وإن لم يكن في تغييره معالم الوقف منفعة للوقف أمر بارجاعه على هيئته الأولى في التمتع إذا غير المستاجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف تلزمه إعادة ما غيره إلى ما كان عليه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار وقف على ذرية واقفه وعلى خيراته عينا في كتاب وقفه فباع أحد الناظرين مكانا منه بفاحشة تضر أراضا وبناء يزعم أن بعض أبنيته تخرب وذكر الموثق أن المسوخ لبيعه تخرب بنائه وذلك بعد النهي من ولي الأمر عن الاستبدال بدون الشرط ولم يكن الاستبدال مشروطا للناظر من الواقف في أصل وقفه فهل لا يصح بيع المكان المذكور أراضا وبناء من الناظر المذكور حيث لا مسوخ لبيعه على هذا الوجه ولا يكون تخرب بنائه مسوخا لبيعه على هذا الوجه وإذا أجاز البيع أحد الناظرين بعد موت الناظر البائع لأجرة بأجزائه ولا بتصديقه على ذلك ويكون للناظرين بعد الأول مظالبة المشتري بأجرة مثله مدة وضع يده وانتفاعه به خصوصا وهو إلى الآن قائم على أصله ببناء الواقف كما هو معروف ومشاهد لمن يعرف المكان من أهل طنتدا (اجاب) الوقف بعد تمامه ولو لمه لا يقبل التملك ولا التملك وحيث لم يتحقق مسوخ شرعي لبيع عقار الوقف يكون الواجب رده لجهة وقفه وعلى المشتري أجرة المثل مدة وضع يده عليه بدون وجه شرعي وإجازة أحد الناظرين للبيع الصادر من الناظر الأول بدون مسوخ وتصديقه على ذلك غير صحيح بل لو كان البيع بمسوخ فأجاز به بعد موت عاقده لا تصح إجازته لفقد شرطها وهو بقاء العاقدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على بنتين

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦



ذى القعدة سنة

له مع مشاركة من يحده الله له من الاولاد ذكوراً واناً بالبحكم القرية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم وثم الى انقرضهم اجمعين يكون على جهات عيبتها الى اخر ما نص عليه في كتاب وقفه ثم مات ذلك الواقف عن البنين ثم ماتت احدهما الا عن عقب وانحصر الوقف في البنت الثانية نظر او استحقاق بما ذكره في شرطه مما يفيد ذلك فهل اذا كان لذلك الواقف عاصب لم ينص عليه الواقف في كتاب وقفه لا يكون له مشاركة البنت في الاستحقاق ويمنع من التعرض لها فيه (اجاب) نعم لا يكون للعاصب المذكور مشاركة الموقوف عليه حيث لم يوجد في عبارة الواقف ما يفيد دخوله والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض موقوفة على مستحقين فباع احدهم جزءاً منها فهل لناظر الوقف المذكور ابطال البيع ورد المبيع الى اصل وقفه (اجاب) لا يسوغ لاحد المستحقين بيع شيء من الوقف بل ولا لناظره بدون مسوغ شرعي ويؤمر المشتري برفع يده عن الارض المذكورة حيث تحققت وقفيتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بلغ سنه نحو مائة سنة وعشر وصار بخرف مذهب العقل ولا يحسن التصرف ولا يعي ما يقول وله وقف مشروط له فيه الشروط العشرة التي منها البيع فباع حصه من الوقف لزوجته بالغبن الفاحش وكتب لها ما قاضى بلدهما حجة بالبيع مقرافها بقبض الثمن فهل اذا ثبت انه مذهب العقل وباع بالغبن الفاحش لا يكون البيع نافذاً لاسيما ولم يكن محتاجاً لبيع الوقف وعنده ما يتفق منه على نفسه من ما كل ومشرى وغير ذلك (اجاب) لا يصح استبدال الوقف بالشرط مع الغبن الفاحش ولو كان المشروط له عاقلاً ومع تحقق الذهول لا ينفذ ولو بمثل القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف تهدم بعضها فباعها بعض المستحقين لاناكس وقبضوا منهم الثمن واستهلكوه في الانفاق على انفسهم فبعد ذلك جاء رجل من المستحقين ورفع ايديهم عن الوقف لدى القاضي ورده لجهة وقفه وامره الحاكم الشرعي بالاستدانة وتعميره فاستدان وعمره وأخرج له سنداً شرعياً بانه ناظر على الوقف أصلي بمقتضى شرط الواقف على الوقف وصار يستغله فالآن تنازع معه بعض ذرية البائعين ويريدون مشاركته في الاستغلال وأخذ نصيبهم من ذلك لكونهم من ذرية الواقف قيل أن يستوفي من أجرته ما استدانه على عمارة بامر الحاكم الشرعي فهل لا يكون لهم أخذ شيء من ذلك الا بعد استيفاء ما استدانه (اجاب) في شرح التنوير مانعه ليس للثولي ان يستدين على الوقف للعمارة الا باذن القاضي فاذا استدان الناظر المذكور باذنه لعمارة عقار الوقف لا يكون لباقي مستحق الوقف مطالبته بشيء من الغلة قبل استيفاء ما صرفه في العمارة وفي الخيرية من الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمره ولا وهذا مما لا توقف فيه اه وفي رد المختار من الوقف أيضاً عند قول المتن ويبدأ من غلته بعمارة ودخل في ذلك دفع المرصد

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

مطلب يقدم اداء دين  
العمارة على الدفع للمستحقين



الذي على الدارفانه مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى تلميذ الشارح المرحوم الشيخ  
اسماعيل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على الوقف لضرورة تعميره  
والله تعالى أعلم (سئل) في نظري على مسجدين متميزين من قديم الزمان على جميع خدمتهما  
وهم ثلاثة بيوت فاختار أهل البيوت ثلاثة رجال منهم لياشروا الخدمة من قبض ربيع  
الوقف والصرف على المسجدين مع الضبط والكتابة كما هو مشروط عليهم بحجة أقامتهم  
فطلب بعض أهل البيوت الحساب من المذكورين لاجل عمارة الوقف والمسجدين  
فامتنع والدي حضرة القاضي وأنكر واتجوزة النظر وثبت عليهم بحجج شرعية اعترفوا  
بضمونها وأمر بالكشف على المسجدين والوقف واتضح ما فيها من الخراب بمعرفة  
الشرع وأهل الخبرة وطلبوا الحساب وبيان كمية أما كن الوقف وقدر أجرتها وبيان  
المنصرف فذكر اثنين منهم انهما فرعان لا يؤجران ولا يستغلان وان ذلك منوط  
بالثالث وهو عهدتهم وصدقهما على ذلك وأخبرانه لم يكن عنده قيد لكمية الا ما كن  
وقدر أجرتها والتمس أن يعطى له ميعاد ليكمل فيه دفتر المحتوى ببيان كمية الا ما كن وقدر  
أجرتها والمنصرف فاجيب لذلك ثم احضر دفتر المذكور به أما كن وسئل منه هل بقي  
من أما كن الوقف شيء فأخبرانه لا يعلم للوقف خلاف ما هو مبين بدفتره قاصر بالكشف  
على ذات الا ما كن بمعرفة الشرع وحضور جمع ممن يعلم أما كن الوقف وقدر أجرتها  
فكشفت عليها وتحررت قائمة بذلك وبالتأمل في القائمة والدفتر وجدنا ثمانية عشر عملا لم ترد  
بدفتره وقدر أجرتها يزيد على ثلث الا برادتم احضر بعض السكان وأبرز من يده ووصولات  
بخط وختم العهدة واعترف بان هذه الا ما كن من الوقف وبقبض أجرتها وصدق الناظر  
على ان جميع ما في القائمة من أما كن الوقف وقدر أجرتها صحيح ما عدا عملا واحدا لم  
تترتب أجرته من مدة توليتهم وأنكر عهدتهم بواقي من ايراد الوقف استلمها من سلفه  
وثبت عليه بخطه وختمه واعترفه بمجلس الشرع وزاد في أجرة صرفت نحو الخمس وزاد  
في دفتره عماسرف في بعض لوازم المسجدين نحو الخمس وزاد على المنصرف في عمارة  
بعض الا ما كن نحو الثلث وثبت كل ذلك بمعرفة الشرع واعترفه بذلك ويريد بعض  
أهل البيوت تحقيق باقي المنصرف ليتضح كما اتضح الا برادفهل بما حصل مما ذكر من  
الخفاقة للشرع والتم القوية والمجنح الظاهرة يستحق العزل ويحير على دفع الفائض بعد  
تحقيق المنصرف (اجاب) لا يولى على الوقف الا امين قادر وعزل الخائن واجب فاذا  
تحقق على المتولى المذكور ما ذكر بهذا السؤال وجب عزله لخيانته والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وقف عقارا على ذريته واولادهم واولاد اولادهم الى آخر ما عينه  
بكتاب وقفه ثم مات الواقف واولاده وانحصر الوقف في ولد منهم قاصر فلما بلغ الحلم  
وجد عقارا من ذلك الوقف تحت يد رجل اجنبي فاراد نزعها منه فادعى ذلك الرجل  
انه اشترى بعض ذلك العقار من ام ذلك الولد وهو صغير فهل على فرض صدور البيع

ذی القعدة سنة

١٢٦٥

٢١

من ام ذلك الولد اذا ثبت وقف ذلك العقار يكون البيع باطلا ويلزم ذلك الرجل  
اجرة مثل ذلك العقار (اجاب) الوقف بعد صدوره صحيحا لازما لا يقبل التملك والتقليد  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلي شرط واقفه ان اول ما يبدأ  
من ريعه بتعميره وجعله على خيرات معلومة من قراءة قرآن وغيره وما بقي يقسم على  
المستحقين فالناظر الا ان المستحق للنظر يأخذ ريعه ولا يعرف الباقي من ذلك على مستحقه واذا لم  
يكون للمعا كجبره على العارة واجراء الخيرات وصرف الباقي من ذلك على مستحقه واذا لم  
يوف بعقد جبر المعازلة (اجاب) يبدا من غلة الوقف بعمرته وان لم يستمرط  
الواقف ذلك في اصل وقفه ويامر القاضي المتولي بذلك فان ائى عزله كما انه يعزل اذا  
تحقق عليه بيع عقار الوقف بدون مسوغ عالما بوقفه أو يضم اليه ثفة كما في التمتع  
بالعزول الى البحر والقيمة وغيرهما أو ثبت عليه ما يقتضى عزله والله تعالى اعلم (سئل) في  
ناظر وقف اجر لرجل آخر أرض زراعة للوقف ثلاث سنوات باجرة معلومة وانتفع بها  
المستأجر سنتين فاراد رجل آخر زيادة الاجرة لاجل أخذها لنفسه فهل اذا كانت  
الاجرة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخ الاجارة قبل مضي مدتها لاسيما والمستأجر راض  
بدفع الزيادة في السنة الباقية له (اجاب) اذا وقعت اجارة أرض الوقف صحيحة باجرة المثل  
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون مسوغ شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر على وقف مسجدين ثبتت عليه خنخ واتهم بين يدي القاضي في حساب  
اراد الوقف وفي بعض المصروف فهل يجبر على حساب المصروف ويجبر على دفع الفائض  
لجهة الوقف لمن يتولى بعده بعد عزله ولا يقبل قوله بدون بينة بعد تكذيب الظاهر له  
(اجاب) اذا كان المتولى متما يجبر على تعيين الحساب شيئا فشيئا والقول في الامانة قول  
الامين مع يمينه الا ان يدعى امر ايكذبه فيه الظاهر في نذرتزل الامانة وتظهر الخيانة فلا  
يصدق كما في البيري عن أحكام الاوصياء قال في الفتاوى الحامدية وعلى هذا لو ظهرت  
خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينه وهي كثيرة الوقوع اه وفيها عن فتاوى السلي  
بعد كلام ومن اتفقت هذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله  
فما صرفه الابينة اه واذا عزل الناظر وولى غيره بالطريق الشرعي أمر بدفع الفائض  
الوقف له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرره القاضي في وظيفة شرعية في خدمة  
مسجد من فراشة ووفادة وغير ذلك عوضا في ذلك عن شخص مات عن أمه وأخيه  
وامضى على تقرير القاضي ناظر المسجد بماله من الولاية العامة على المسجد المذكور  
وغيره فهل يكون الحق في الوظيفة للمقرر انذ كور دون غيره واذا تعرضت أم الميت  
الذي انحلت عنه الوظيفة للمقرر المذكور كونه متعللا بان ثلثت أخاوانه اولي بوظائف أخيه  
لا عبرة بتعللها بذلك وتمنع شرعا من معارضته المنفرد الا له للوظيفة ولا حق لام الميت

١٢٦٥

٢٢

مطلب باع الناظر عقار  
الوقف يعزل أو يضم  
اليه ثفة

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٥

مطلب اذا كان المتولى  
متما يجبر على تعيين  
الحساب  
مطلب لو ظهرت خيانة  
ناظر لا يقبل قوله ولو  
بيمينه

ولا لآخيه في الوظيفة بالقرابة والوراثة في ذلك لليت (أجاب) حيث قرر الرجل المذكور في تلك الوظيفة عن له ولاية التقرر في ذلك يكون الحق فيها له وليس لاحد معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بستان وقف استأجره رجل باجرة معلومة على ان يزرع المستأجر من ماله اشجارا معلومة ليكون نصف الغرس منها للوقف والنصف الآخر له ثم مات المستأجر وبيعت الاشجار التي تخصه لرجل آخر بمن معلوم وباعها المشتري لغيره أيضا فهل اذا ادعى الناظر ان بعض الاشجار المبيعة وقف من جملة الاشجار القديمة بارض الوقف وليست من غرس المستأجر وأثبت ذلك بالبيننة الشرعية يكون البيع فاسدا ويرجع المشتري على من باعه (أجاب) لا يملك وارث مستأجر ارض الوقف بيع ما ثبت انه من اشجار الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا واذن بالبناء فيه على أن يكون مابناه وأحد ثمن ماله ملكه وجعل عليه اجرة ارض وبناء الوقف القائم كل شهر قدر معلوما من الدراهم فهل اذا أراد هدم شيء من بناء الوقف القائم لا يسوغ له ذلك واذا هدم شيئا منه يكون ضامنا له وعليه دفع ما تجمد من اجرة عقار الوقف (أجاب) لا يسوغ لمستأجر عقار الوقف هدم بناءه وعليه ضمانه ودفع اجرة عقار الوقف لناظره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مستحقة في ريع وقف ماتت قبل ان تحاسب الناظرة المشاركة تلم في الاستحقاق على ما يخصها من ريعه عن ورثة فهل يكون لورثتها محاسبة الناظرة على ما كانت تستحقه مورثتهم الى موتها ولهم مطالبته باللقا ما بلغ (أجاب) اذا مات الموقوف عليه بعد استحقاقه لشيء من غلة الوقف يكون لوارثه أخذه من متولى الوقف ومحاسبته عليه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابط خانه في ٣ ذى الحجة سنة ٦٥ بمأضموه ما الحكم في بيع المسجد واستبداله هل يجب على واضع اليد رفع يده عن المسجد ولا يجوز لاحد استبداله ولا ادخاله في مكان بعد شهادة الشهود بمسجدية الليوان وان بعضهم صلى فيه وبعضهم رآه مسجد اخر باقبل ادخاله في المنزل وشهادة أهل الخيرة لاسمها ومعالم المسجد فيه باقية ظاهرة لكل من رآه (أجاب) قال الامام الثاني لا يجوز بيع المسجد بوجه من الوجوه وقال الفقيه أبو الليث لا يجوز لقيم المسجد أن يجعل شيئا من المسجد سكنا ومستغلا واذا خرب المسجد لا يعود ملكا عند الامام أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة فاذا ثبت بالوجه الشرعي استيلاء شخص على شيء من المسجد كان الواجب رفع يده عنه واعادته مسجدا كما كان وصرح علما ونايان من هدم حائط مسجد وجب عليه اعادته والله تعالى اعلم (سئل) فمن وقف وجلس سواقي بارضها على مسجد معين وجعل منفعة الارض لمن يقوم بوظائف المسجد المعين ثم ان بعض الموقوف عليهم وهم نظار المسجد المذكور وهب شيئا من السواقي لبعض ذريته دون الآخر ين ثم مات الواهب قبل حياة الموهوب له ثم بعد ذلك تظلم الموقوف عليهم لبعض الامراء وطلبوا منهم شيئا زائدا على

مطلب لا يجوز لقيم المسجد بيعه ولا أن يجعل شيئا منه سكنا ومستغلا مطلب من هدم حائط مسجد وجب عليه اعادته

الشيء الموقوف للمسجد لاجل كفايته فاعطاهم ساقية باسم ابيهم تصرف منفعتها للمسجد  
ايضا ثم مات الاب بعد ذلك فهل لا تصح هبة الوقف ولو حصلت الحيازة حيث ذكر  
الواقف في صيغته الوقف والتعبيس وهل هذه العطية التي صدرت من الامير للاب  
تكون لجميع اولاده ولا يختص بها البعض دون البعض (اجاب) الوقف بعد صدوره  
لازم صحيحا لا يقبل التملك والتملك فلا تصح هبة شيء من الوقف وان كان الاعطاء من  
الامير للاب على جهة التملك له يكون بين جميع ورثته والابان ارضه الامير على  
مصالح المسجد لا يكون تركه عن الاب ويصرف المتولي ريعه على مصالح المسجد والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من قبل الحاكم الشرعي بموجب تقرير وبجانب  
الوقف المذکور قطعة أرض خربة مشحونة بالآتربة من اصل الوقف المذکور  
والقطعة الأرض المذکور كورة لم يرد منها نفع للوقف المذکور كوراستاجر هارجل آخر  
من الناظر المذکور ببلغ من الدراهم وكانت أجرة ثباتها قيمة المثل خالية فاذن الناظر  
المذکور بالانشاء والعارة للمستاجر وجعل عليها حكر الكل سنة معلوما فهل اذا أنشأ  
وجدد بنيانا لنفسه ثم مات الناظر وتولى ناظر آخر لا يكون له معارضة الباني  
المذکور واذا كان الحكر أجرة المثل لا يكون له مطالبته بزيادة اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) ما بناء المستاجر لنفسه باذن الناظر بحق القرار مملوك له ولا يكلف بقلعه من  
ارض الوقف مادام قائما بدفع أجرة مثلها خالية عما جدد المستاجر من ماله لنفسه والله  
تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اشجار مغروسة في ارض وقف باذن الناظر بحق القرار  
ورثوها عن اصولهم من نحو مائة سنة وغرسوا فيها ايضا اشجارا بعد موت مورثهم باذن  
الناظر لتكون ملكا لهم كذلك فهل اذا مات الناظر المتولى الآن وتولى ناظر آخر وأراد  
ضم الاشجار الى الوقف وأن يمنعهم من الانتفاع بها لا يكون له ذلك (اجاب) حيث  
كانت الاشجار ملكا للغارس في ارض الوقف بحق القرار لا يكون المتولى الوقف  
معارضة ملائها مادام واقفا بدفع أجرة مثل الارض خالية عن غراسهم المملوك لهم  
وليس له رفع ايديهم وأخذها لجهة الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل كان ناظرا على بستان وقف على سبيل فحجز عن اقيام بمصالح السبيل فحجز  
فاقام الحاكم ابنه ناظرا على ذلك فحجزه وجدد بجواره بستانا واسبله في حياة ابيه وبعد موته  
فتنازع هو واخوته على يدقاص مالكي فحجزه عن البينة فقام الابن المذکور بامر من  
حاكم السياسة على يدقاص حنفي واثبت له البستان والاسبله بالبينة المرضية وأيضا  
وقف ما أحدثه وجعل مصر وفاته يستعان بها على الحديث من الاسبله وذلك بسند  
مؤرخ بتاريخ غاية محرم سنة ١٢٥٩ ومكمل بالشهود على العادة وحكم الحاكم بنفاذ  
ذلك والآن المتعرضون اولا يدعون ان الاسبله مع الاشجار وقفهم وقفوها بتاريخ  
متأخر عن ثبوت الملك للمدعي عليه وعن وقفه ويريدون بذلك ابطال الوقف الواقع منه



١٨ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

فهل حيث كان ملكه ثابتا فموقوفه لا يصح وقفه لهم له ثانيا وبقى وقفا على شروطه ولا  
يبتل الوقف بدعوى المدعين أنهم وقفوه ثانيا بعد وقف أخيه المالك لما وقفه وهم يعنون  
من التبرع له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للرجل المذكور فيما  
وقفه لا يكون لأخوته معارضة في ذلك بدون وجه شرعي وشروط الواقف كنص  
الشارع فيجب اجراء الوقف المذكور على ما شرطه واقفه والله تعالى اعلم (سئل) في  
بستان وقف استأجره رجل بأجرة معلومة على ان يزرع المستأجر من ماله أشجارا معلومة  
ليكون نصف العاصي منها للوقف والنصف الآخر له مع غير العاصي ثم مات المستأجر  
فباع وارثه جميع الأشجار ما يخص مورثه وما هو موقوف فهل اذا أثبت متولى الوقف  
ان بعض الأشجار المبيعة من الأشجار الموقوفة لا يكون البيع فيها صحيحا ويكون للشري  
الرجوع بثمن ما ثبت استحقاقه لجهة الوقف على البائع (اجاب) بيع الأشجار الموقوفة  
غير نافذ ويصح البيع في المملوكة بحصتها من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يدعي ان جده وقف داره على اولاد صلبه وهم محمد وحسن ومباركة وعز ثم من بعدهم  
على ذريتهم وذرية ذريتهم فان انقرضوا جميعا تكون الدار المذكورة وقفا على  
الحرمين الشريفين وكذلك جميع ما يخص الواقف المذكور من قاعة قزاة وغيرها  
يكون وقفا صحيحا على الوجه المشروح وبعبارة حجة وقفية شرعية مؤرخة سنة ١٢٦١ وان  
والده وابن عم المدعي باعاجا ثانيا منها لرجلين جعلاه دارين فسئل المدعي عليهما ما عرفا  
ان مورثهما اشترى الجزء المذكور بموجب حجتين شرعيتين احدهما مؤرخة سنة  
١٢٢٥ والاخرى ذاب محل تاريخها ولكن من حيث ان معه حجة الوقفية المذكورة فقد  
صدقنا على صحة الحجة المذكورة بوقفية الدار المذكورة فهل بتصديقهما يكون الجزء  
المجمل دارين وقفا أم يطلب من المدعي بيته بدعواه وهل يكفي في ذلك الاشاعة أم لا  
وما الحكم في بناء الدارين المذكورتين (اجاب) يعامل المقر باقراره فيثبت صدق  
المدعي عليه مدعي الوقف أمر برفع يده عن الوقف وتسليمه لتوليته وما بناه المدعي عليه  
من ماله لنفسه في ارض الوقف مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في مستحق في وقف  
من جملة مستحقه هدم حواصل معلومة من أما كن الوقف وبني في أرضها مع قطعة  
ارض أخرى أما كن لنفسه وصيرها طاحونة وثلاثة حواصل وذلك باذن امرأه من  
المستحقين لم تكن ناظرة بالشروط ولا منصوبة من قبل قاض وصدرت مراعاة في شأن  
ذلك بين يدي قاضي الجهة وثبت اذن المستحقة له بالبناء على انه ملكه وانها جعلت عليه  
حكما معلوما في كل سنة وذلك بشهادة البينة وبتصديق وكيل المستحقة كذلك وكتب  
بما ثبت على الوجه المذكور حجة فهل لا يثبت الخلو ولا حق القرار في ارض الوقف للباني  
المذكور باذن المستحقة المذكورة له بالهدم والبناء على الوجه المستطور ويكون لناظر  
الوقف تسكينه بقلع ما بناه من ماله لنفسه حيث لم تنقص الارض بقلعه ويضمن



سنة محرم

١٢٦٦ ٢

ما هدمه من بناء الوقف القائم ولا يكون اذن المستحقة له بالهدم والبناء مانعا من ضمانه  
 لذلك (اجاب) لا يملك بعض المستحقين الاذن بهدم عقار الوقف ولا يكون اذنه  
 بذلك مانعا من الضمان ولا يكون ما بني باذنه خلوا مستحق البقاء والقرار حيث لم يكن  
 ناظر اشريا والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خربة من ارض القرافة الموقوفة بها  
 صهر يج لتسبيل الماء بنى بها رجل جدارا باذن الناظر لينتفع به في المبيت فخير الباني  
 على الصهر يج ومنع الناس عن الانتفاع به فهل ليس للباني التعجير على الصهر يج  
 ومنع مائه المسبل (اجاب) نعم ليس للباني المذكور ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في  
 طاحونة في محلة شاع وذاع وقفها عند اهل تلك المحلة وغيرهم على من ينتفع بهام  
 المسلمين ولم يضع احديده عليها على الخصوص لا يملك ولا غيره من مدة ثمانين سنة بل  
 ينتفع بها اهل تلك المحلة وغيرهم من حيث كونها وقفا على من ينتفع بها وهدمت  
 وبنت تلك المدة مرارا ولم يدع احدا ملكها ثم الا ن جاء رجل من اهل تلك المحلة  
 وادعى انها ملكه حيث وجد صكافي حائط منهدم فاخذته وقرأه فوجد مضمونه ان ابا  
 جده اشترى ارض هذه الطاحونة واقام بينة شهدت له بالملك وجرحها بعض من عليه  
 الدعوى من اهل تلك المحلة بجرح مقبول غير مجرد وحكم القاضي للدعي بالملك قبل  
 اثبات التجريح وادعى حصة أيضا بعض اهل تلك المحلة عند القاضي بان هذه الطاحونة  
 وقف لله تعالى على من ينتفع بهام المسلمين من قديم الزمان من قبل واقف معين واقام  
 المدعي المذكور بينة من اهل تلك المحلة أيضا وشهدت بان هذه الطاحونة وقف لله  
 تعالى على من ينتفع بهام من قبل واقفها المذكور واسندوا شهادتهم بالوقف الى السماع  
 والاستفاضة فهل لا يحكم بملكها المدعيه بعدمضي هذه المدة الطويلة لا سيما ولم يحصل  
 من ابي جده دعوى بملكها قبل دعواه مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع تمكنه منها  
 وتصرف عامة المسلمين فيها بلا منازعة ولا يعذر المدعي في تاخير دعوى الملك هذه المدة  
 بكون الصك المتضمن ملك اصوله كان مخفيا في حائط وظهر بانهدامه ويحكم بوقفيتها  
 حيث شهدت البينة بالوقف (اجاب) سكوت مورث المدعي عن دعوى الملك خمس عشرة  
 سنة بلا مانع مانع من سماع دعوى وارثه بعدموته وصحة القضاء فرع سماع الدعوى  
 فاذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى تلك المدة بلا مانع لا يكون للقاضي سماع دعوى  
 وارثه وتقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في الوقف كما تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات  
 اصله وان صرح الشاهد باسماع في المختار كما في الدر من الوقف واطلاق المتون من  
 الشهادات على خلافه وأقضى به بعضهم وفي تتبع المحامدية من الشهادات في فتاوى  
 التمر تاشي من الشهادة شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من  
 جملة اراضي قريتهم تقبل اه اقول ما ذكره عن فتاوى التمر تاشي لا ينافي ما مر في  
 الاسوال السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٤

مطلب شهدوا مع متولى  
 الوقف ان هذه الارض  
 من قريتهم تقبل

مطلب لا تقبل شهادة  
 المستحق فيما يرجع الى  
 غلة الوقف

مطلب تصح الشهادة  
على وقف مكتسب  
وللشاهد صبي في المكتب

مطلب تجوز شهادة  
الناظر في وقف تحت  
نظره وكذلك قضاء  
القاضي

١٦ ١٢٦٦

مطلب بني في أرض  
الوقف بغير إذن والقلع  
يضر بتملكه الناظر  
للووقف باقل القيمتين

١٦ ١٢٦٦

اصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما اشار الى هذا  
الفرق صاحب البحر وذ كر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها السكونها على اصل الوقف  
وهي الشهادة على وقف مكتسب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة اهل المحلة بوقف  
المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة  
والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء  
السبيل فالمعتمد القبول في الكل قال ابن التحنة ومن هذا النمط قضاء القاضي في وقف  
تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخير الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف  
تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مزارع في أرض وقف بني فيها بناء لنفسه من ماله بدون اذن الناظر ثم استأجر الأرض  
من ناظر الوقف اجارة مسانحة فهل اذا فسخ الناظر الاجارة يكون للناظر أن يملك  
البناء المذ كور لجهة الوقف من مال الوقف جبراً على المستأجر المذ كور حيث كان قلعه  
يضر بأرض الوقف وليس للمستأجر التصرف في البناء المذ كور بقلعه وليس للمشتري منه  
ايضاً التصرف بما يضر بالوقف ويجبر على البيع لناظر الوقف والحال هذه (أجاب)  
حيث لم يكن بناء المستأجر باذن بحق القرار وفسخ الاجارة وكان قلع البناء يضر بأرض  
الوقف يكون للناظر بملكه باقل القيمتين منزوعاً أو غير منزوع أيهما كان أقل والمراد  
بقولهم هنا منزوعاً أي مستحق النزاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مزارعاً في أرض  
وقف وبني فيها بعض سواق ومحلات للدواب من ماله لنفسه ثم طلب اجارة أرض  
الوقف من ناظر الوقف فآجرها له كل سنة بستمائة ونحسين ترشاً اجارة مسانحة وتوافق  
مع الناظر بعد البناء والاجارة على انه اذا ترك الأرض من تلقاء نفسه لا يستحق شيئاً  
بما صرفه ولا طلب له على جهة الوقف وان رفع أحد يده يدفع له ما صرفه وكتب بذلك  
وثيقة بختم الناظر وذ كر في آخرها أيضاً انه أذنه بقرس الاشجار والبناء واستمر بزرع  
مدة من السنين فهل يكون لناظر الوقف فسخ الاجارة في كل سنة تمضي ولا يتوقف  
فسخ الاجارة على رضا المستأجر المذ كور ويكون لناظر الوقف اجارة الأرض من شاء  
باجرة مثلها بعد فسخ الاجارة المذ كورة ولا يثبت للمستأجر حق استبقاء الأرض في يده ولا  
خلو بنيائه وغرسه في مدة زراعته ولا عبء بتعاليه وغرسه وبنائه لنفسه على الوجه  
المذ كور خصوصاً وناظر الوقف راض بان يقوم له بما صرفه تبرعاً من عند نفسه شفقة  
عليه (أجاب) حيث لم يكن بناء المستأجر وغرسه في أرض الوقف باذن الناظر على ان  
يكون له خلواً بحق القرار يكون للناظر اجارة الأرض من غير المستأجر باجرة مثلهما عند  
رأس كل سنة تمضي من تاريخ الاجارة ولا يكون كل من بناء المستأجر وغرسه على الوجه  
المذ كور مانعاً من صحة الاجارة لغيره ويتملك لجهة الوقف مستحق القلع والله تعالى  
اعلم (سئل) في بيت موقوف على امرأتين احدهما ناظرة عليه بما لها من الشرط آجرته

لرجل بأجرة معلومة لكل شهر وتريد الناظرة المذكورة أن تصرف في الأجرة بأنفاقها على نفسها وشؤونها فهل إذا كان البيت محتاجا للعمارة الضرورية ببدن ريعه بعمارة ولا حق للناظرة ولا للمستحقة الأخرى في ريعه إلا بعد تمام العمارة الضرورية وإذا أرادت الناظرة إدخال رجل أجنبي في الوقف من غير شرط لا تجاب لذلك (أجاب) ببدن ريعه غلة الوقف بعمارته ولا يسوغ صرف شيء منها لمستحق مع احتياج عقار الوقف للعمارة وليس للمتولي إدخال أحد في ريع الوقف بدون شرط الواقف له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على ذريته ثم على ذرية ذريته طبقه بعد طبقه ثم على عتقائه وعتقاء عتقائه كما هو مسطور في وقفه المحفوظة بأيدي المستحقين وشرط لنفسه الاستبدال والإخراج مدة حياته وأنه لا يفعله أحد من النظار والمستحقين بعده كما هو مقرر في وقفه المذكورة فهل إذا صدر الاستبدال من بعض النظار في بعض حوائث الوقف لا يصح هذا الاستبدال ولا يكون جائزا شرعا ويجب على الحاكم الشرعي ردها للجهة الوقفية حيث ثبت ذلك الاستبدال بلامسوغ شرعي (أجاب) شرط الواقف كنص الشارع فحيث نهى الواقف عن الاستبدال لا يسوغ لأحد فعله لا سيما مع صدور الأمر السامي بنهي القضاة عنه بدون إذن والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مستحق لاختين بعضه وقف عليهما وباقيه ملك له ما فتر ووجت أحدهما رجلا فمكّن مع زوجته ذلك المكان مدة بدون عقد اجارة وعمر ووجد في المكان وبني فيه بناء للجهة الوقفية والملك بدون إذن الاختين المذكورتين لكونه ساكنا في المكان من غير أجرة ثم مات ذلك الرجل عن وارث فأراد ذلك الوارث الرجوع على الاختين المذكورتين بما أنفق ماله في العمارة فهل لا يكون لوارث الرجل المذكور الرجوع بما أنفق ماله في العمارة والمحال هذه (أجاب) ليس لوارث الرجل المذكور الرجوع على الاختين بما أنفق ماله في العمارة في البناء حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر نظره واستحقاقه في امرأة من ذرية الواقف فتخربت أمها كنهه وانهدم معظمها فاذا نزلت الناظرة المذكورة لشخص بعمارة إلا ما كن المذكورة من ماله على أن يكون ما يصرفه من مال نفسه له أن يرجع به في ريع الوقف فهل إذا عمر الرجل المذكور وبناها بحسب إذن الناظرة المذكورة له بذلك على الوجه المسطور يكون له الرجوع في ريع الوقف بما صرفه من مال نفسه ليرجع (أجاب) عمارة الوقف باذن متوليها ليرجع بما أنفق في ريع الوقف باتفاق أصحابنا بما أنفق وإن لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والمحامى الزاهدي بالرجوع وإن لم يشترطه إذا كان معظم منفعة العمارة إلى الوقف كذا في فتاوى العلامة الرمي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وقفوا وقفا على جهة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

صفر

١٢٦٦

١١

١٢٦٦

١٧

مطلب عمارة مأذون  
الناظر كعمارته

بروجعوا لناظر اعلی الوقف أحدهم ياخذ ربع الوقف ويصرفه فيما يحتاج اليه الوقف  
فهل اذا ظهرت خيانة من الناظر في ربع الوقف بان يصرف بعضه في مصالح نفسه ولا  
يصرف على مصالح الموقوف عليه يكون لهم وللحاكم الشرعي عزله وتولية غيره صالحا  
للقف (أجاب) اذا ثبتت خيانة الناظر بالوجه الشرعي وجب عزله والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان وقف استولى عليه رجل أجنبي وسكنه مدة فهل يكون للمتولي طلب  
أجرة المثل مدة سكناه فيه واذا مات المتولي قبل دفع الأجرة تؤخذ من تركته (أجاب)  
على المتولي على عقار الوقف بغير وجه شرعي أجرة مثله مدة وضع يده عليه واذا مات قبل  
أدائها تؤخذ من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في قرن موقوف على مسجد ساكن فيه  
رجل بدون أجرة المثل بغبن فاحش أراد الناظر زيادتها الى أجر المثل فامتنع الساكن  
من ذلك متعللا بأنه دفع عليه مبلغا من الدراهم خلوا للساكن قبله فهل يلزم الساكن  
أجر المثل ويحكم عليه شرعا بذلك ولا عبرة بما دفعه خلوا للساكن قبله واذا امتنع الساكن  
من قبول الزيادة وأراد الناظر اجارتها من غيره بأجر المثل يكون له ذلك (أجاب) على  
المستأجر لا المتولي تمام أجرة المثل مدة سكناه والحال هذه على الصواب ففي الدر من  
الاجارة متولي أرض الوقف آجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها أي مستأجر أرض  
الوقف لا المتولي كما غلط فيه بعضهم تمام أجر المثل على المقتضى به كما في البحر عن التلخيص  
وغيره اه ولا عبرة بتعلل المستأجر بما هو مستطوره ولا تصح اجارة عقار الوقف بالغبن  
الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخت وهناك عقار مملوك لها فآخذها معه  
لسفر من الاسفار فانت فيه فلم احضر الى البلد الذي فيه عقارها ادعى انها أوصت له  
بثلث ماله و بدين عليها استدانت منه في غيبته فرد الحاكم الشرعي دعواه من حيث  
انه وارث ولم تجز الوصية باق الورثة وكان قد أقام بينة على الوصية والدين ثم سافر الى  
بلده وأخرج حجة بحكم قاضيه على ان المينة المذكورة قد وقفت ملكها المذكورة بينة  
حجة الوقف هي بينة الوصية والدين بعينها فلم يقبلها الحاكم الشرعي ثم بعد تار يخ حجة  
الوقف المذكورة بمدة طويلة قسمت الحصص على الورثة بالقرينة الشرعية وآل الى  
المدعى المذكور شي منها بالارث ثم أتى بحجة أخرى من محكمة بلده بالوقف أيضا وبينتها  
هي بينة الوصية أيضا وقد تار يخها عن موت المرأة المذكورة بنحو سنتين فهل اذا  
أقام بينة أخرى غيرها تشهد بالوقف تسمع ويحكم بها أولا لوضوح كذبه ولا قراره لها  
بالمالك حيث ادعى استحقاقه الموصى له به في ذلك العقار وأنه يستحق الدين منه قبل  
قسمة التركة على ان المرأة المذكورة قد كان بها عته حتى انها تنكر ما تقول وما قيل  
لها بمقتضى بينة تشهد بذلك والمدعى المذكور يدعى عدمه بينة أيضا فهل تقدم بينة  
العتة لاسما وبينة العته كثيرة العدد ومشهورة بالعدالة (أجاب) بينة كون المتصرف  
ذاعقل أولى من بينة كونه مخلوط العقل أو مجنون أو تقبل الشهادة على الوقف حسبة

١٢٦٦

٣٠

ربيع الاول

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢



فأشهدت البينة العادلة بوقف المأسكة حال حياتها حكم القاضي به حيث لا مانع وقد  
صرح علماؤنا بأنه لا ترجيح بزيادة عدد الشهود فإنه بقوة الدليل لا بكثرته فلواقام أحد  
المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم سواء وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة لأن الاعتبار  
أصل العدالة اذ لا حد للعدلية والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الشهابي أجد وعائشة وحليمة وعلى ابن ابنه أجد  
المرفوم وهو محمد المراهق بالتفاضل بينهم ما هو لابنه أجد الثالث وما هو لبنته عائشة  
وبنته حليمة الثالث الثاني مناصفة بينهم ما هو لابن ابنه محمد بن أجد المذكور مع من  
يحدثه الله تعالى لمحمد من الاخوة من ابيه أجد المذكور ذكورا كانوا او اناثا الثالث  
الثالث بالقرينة الشرعية بينهم لذ كره مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم  
ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكورا كانوا او اناثا اولاد الظهور  
وأولاد الباطن طبقه بعد طبقه ونسل بعد نسل الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها  
لامن غيرها على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
ذلك اليه ومن مات ولم يترك ولدا او ولدا انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى  
طبقته ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعا وارثا  
قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان اصله يستحقه أن لو كان حيا باقيا  
فان لم يكن فرع وارث فالى المشاركين له في الاستحقاق مضافا الى ما يستحقونه الى حين  
انقراضهم اجمعين هذا ما ذكره الواقف المذكور فسات الواقف عن اولاده الثلاثة  
واولاد ابنه أجد المذكورهم محمد واخوته الذين حدثوا لابيهم المذكور بعد الوقف  
ثم ماتت بنته عائشة عن اولادها ثم ماتت حليمة عن اولادها كذلك ثم مات الشهابي  
أجد عن اولاده الثلاثة ذكر بن واثي وهم عبد السلام وأجد ومنه وعن ولدي ابنه  
محمد المذكور المتوفى في حياته ذكر واثي وهما رزيقة وعائشة وعن ابن بنت له ايضا  
توفيت في حياته يسمى حميدة الناضوري ثم مات رزيقة بن محمد المذكور من غير عقب عن  
أخته شقيقة عائشة المذكورة وعن عميه وهما عبد السلام وأجد وعن عمته منه وعن ابن  
عمته حميدة الناضوري المذكور فهل ينتقل نصيب الشهابي أجد ابن الواقف الى اولاده  
عبد السلام وأجد ومنه خاصة ولا تشاركهم فيه عائشة بنت اخيهم محمد المذكور المتوفى في  
حياته ابيه بعد الاستحقاق في الوقف ولا ابن اخيهم حميدة الناضوري المذكور المتوفى  
امه في حياته ابيها أجد المذكور بعد استحقاقها في الوقف ايضا حيث كان كتاب  
الواقف كما هو مسطور وان عبد السلام وأجد ومنه وجدوا بعد محمد بن أجد (أجاب)  
ليس في عبارة الواقف على ما هو مسطور ما يفيد انتقال نصيب من مات بعد استحقاقه  
في الوقف عن ولدا ولا اولاد الميتين بعد الاستحقاق مع وجود ولده لصلبه حيث قال  
على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه



ربيع الاول سنة

١٦  
١٢٦٦  
مطلب ليس للناظر  
تغيير المسجد عن الهيئة  
الاصلية

١٩  
١٢٦٦  
مطلب عزل الخائن  
واجب ولا تجوز اعادته  
ما دام كذلك

٢٩  
١٢٦٦

فغير باوآتي هي لاحد الشيشين ويكون المراد انه ينتقل تصيبه لولده ان كان له ولد  
اول ولد لولده ان لم يكن له ولد لصلبه حسب المتعارف في مثل هذه العبارة فتصيب أجسد  
لاولاده لصلبه خاصة لا تشاركهم فيه عائشة ولا جيدة لدخول اصلهما في الوقف ولكل  
منهما ما كان لاصله عملا بشرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد  
قديم لا يعرف بانه جعل القاضي عليه ناظر الخاء شخص واستأذن الناظر ان يحدث  
فيه مكتبا باخذ قطعة منه وبنائها وجعلها مكتبا فاذن له في ذلك فهل يمنع من ذلك  
ويبقى المسجد على حاله الاصلية (اجاب) ليس للناظر تغيير صفة المسجد عن الهيئة التي  
بناها واقفه ولا اخرج شي منه عن المسجدية والله تعالى اعلم (سئل) في متول ناظر  
على وقف جامع صرف من غلات الوقف المزبور مبلغا عظيما بدون وجه شرعي في هوى  
نفسه ورأيه وعصيان باريه وربه فادعى عليه مرتقة هذا الوقف وأرباب شعائره لدى  
قاضي القضاة بانه خائن وغير رشيد ومتصرف بغلات الوقف بغير وجه شرعي ومطلبوا من  
القاضي المذكور محاسبته بالوجه الحق المرمي فحاسبه فثبت في ذمته لجهة الوقف  
المزبور مبلغ عظيم وقد عجز عن وفائه فحكم بخيانه وعزله فهل والحال هذه صحت هذه  
الدعوى وصح هذا الحكم وصح هذا العزل وهل هذا التصرف المستورد من هذا المتولي  
المذكور خيانة توجب العزل وهل اذا أُرشي قاضيا ليولييه على وقف الجامع المذكور  
وساعده على ذلك بعض أهل الجهل وولاه لا تصح توليته والحال هذه وهل يحرم على  
المسلمين مساعدته على ذلك (اجاب) عزل الخائن واجب ولا يولي على الوقف الا أمين  
قادر بنفسه أو بنائيه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه  
يخل بالمقصود وكذا تولية العاجل لان المقصود لا يحصل به كافي الاسعاف وغيره فثبت  
تحقق خيانة الناظر المذكور بالوجه الشرعي كان عزله واجبا ولا يجوز توليته ولا  
اعادته ما دام كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المالية عن رجل وازع يده  
على حاصل من داخل وكالة موقوفة وليس له حصة بملكه غير حصة وضع يده فهل ينزع  
الحاصل من يده أو ما الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الحاصل المذكور  
من جملة العقارات الموقوفة كان الواجب رده لجهة وقفه ولا عبرة بمجرد وضع اليد  
والحال هذه ولا يتحقق ذلك كان الحق فيه لواضع اليد عليه ولا ترفع يده عنه اذا اليد  
من أقصى الحجج عالم يثبت انها بطريق التعدي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان  
موقوف على شعائر مسجد من قبل واقفه من جملة أما كن استولى على المسكان المذكور  
رجل مدة وامتنع من دفع أجرته للناظر على المسجد مدعيان ان المسكان ملكه من غير بيان  
سبب فهل اذا ثبت بالاشاعة انه وقف على المسجد المذكور وشهدت بينة للمتولي بالاشاعة  
والاستفاضة ينزع من يده المستولى عليه ويسلم لناظر المسجد ويؤمر بوضع اليد بدفع  
أجرة المنسل لناظر المسجد مدة استيلائه عايشه ودعواه انه ملك لا تعتبر حيث لم يثبت

نافل شرعي (أجاب) تقبل الشهادة بالشهرة لا ثبات أصل الوقف وإن صرحوا به أي  
 بالسماع في المختار والمتون على خلافه عند التصريح وبه أفتى بعضهم لا تقبل بالشهرة  
 لا ثبات شرائطه في الأصح وبيان المصنف كقولهم على مسجد كذا من أصله لتوقف صحة  
 الوقف عليه فتقبل بالسماع على القول به والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف أجره  
 ناظره لرجل باجرة معلومة كل شهر بدون أجره المثل فهل إذا تبين وتحقق أن الاجرة  
 دون أجره المثل وهناك من يرغب فيه باجرة مثله تكون الاجارة قاسدة ويكون الناظر  
 أن يؤثره من شاء باجرة مثله (أجاب) لا يملك الناظر اجارة عقار الوقف بدون أجره المثل  
 بالغبن الفاحش فإذا تحقق ما ذكر كانت الاجارة غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استأجر حانوتا بموقوف فمان ناظره وادنه الناظر بالبناء والعمارة فيه من ماله ليكون  
 ما بناه ملكا وخلوا له مستحق البقاء والقرار فهل إذا بنى على الوجه المذكور ووضع يده  
 على الحانوت وهو ينتفع به أكثر من ثلاثين سنة ثم مات عن ورثة وادعى عليهم رجل  
 ناظر على وقف بانه من جملة وقف أصوله الناظر عليه ولم يكن عنده سند ولا وجه شرعي  
 لا بهرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيه لورثة الميت لاسيما والأذن  
 بالخلو لمورثهم ثابت بالبينة الشرعية من ناظر وقف آخر غير وقف هذا المدعي (أجاب)  
 إذا لم يثبت المدعي المذكور بدعواه بالوجه الشرعي لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في أرض موقوفة تخربت فعمرها مستأجرها بأذن متوليها على أن يكون  
 ما بناه خلوا له مستحق البقاء والقرار فهل يكون ما بناه المستأجر وجده من ماله لنفسه  
 في أرض الوقف يملكه وليس للناظر ولا غيره تكليفه قلعه ويكون لما سكه يبيعه  
 والتصرف فيه بما يسوغ للمالك فعله ويورث عن الباقي له وعن تلقى المالك عنه ولو  
 مضت مدة الاجارة مادام ناظر الوقف يقبض أجره مثلها من مالك البناء (أجاب) في  
 القنية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها  
 باجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أوى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك قال في  
 البحر وبهذا تعلم مسألة الأرض المحسنة وهي منقولة في أوقاف الخصاص اهـ فحيث  
 كان مالك البناء المذكور قائما يدفع أجره مثل الأرض خالية عن البناء لا يكلف قلع  
 بنائه ولو مضت مدة الاجارة ويورث البناء على الوجه المذكور ويصحب يبيعه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في وكيل ناظر وقف أجر ذلك الوكيل مكانا منه بدون أجر المثل بغبن  
 فاحش ليهودي وادنه أن يعمره للوقف ويقتطع نصف الاجرة في بنائه والنصف الآخر  
 يدفعه لجهة وقفه مشترطا عليه عدم زيادة الاجرة وعدم خروجه من المكان مادام له  
 دراهم عليه وكتب له بذلك وثيقة مشمولة بختمه ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات  
 اليهودي عن ورثة فوضعوا أيديهم على المكان بدل والله هم متعللين بأن مورثهم باق  
 له على المكان دواهم من البناء وأنه لا يزيد عليهم حسب ما شرط مورثهم على الوكيل

١٢٦٦ ٨

١٢٦٦ ٢٨

١٢٦٦ ٢٨

بالوثيقة فهل تكون هذه الاجارة فاسدة وللناظر اذا حضر المحاسبة باجر المثل مدة  
السكنى واخراج الورثة من المكان اذا لم يرضوا به ولا عبرة بتعللهم بالوثيقة وشرط  
عدم الزيادة والخروج (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بالغن الفاحش  
بدون مسوغ غير صحيحة وعلى المستأجر نكاح اجر المثل كما تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها مكان وفقة على مصالح مسجد سيدي ابراهيم  
الدسوقي عمت بركاته من مدة نحو عشر بن سنة وجعلت الناظر عليه رجلا يدعى محمودا  
الفلافي وذلك بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل اذا ماتت الواقفة يكون  
لناظر وضع يده على المكان واجراء خسيراته حكم شرط الواقف بعد ثبوته بالوجه  
الشرعي (اجاب) اذا ثبت وقف المكان المدكور من مال كتبه حال صحتها بالوجه الشرعي  
يكون لناظره بالشرط الاستيلاء عليه وصرف غلته فيما شرطته الواقفة والله تعالى اعلم  
(سئل) في مكان وقف استأجره رجل من وكيل الناظر عليه مدة خمس سنين بمائة  
قرش لكل شهر واجره المستأجر لغيره المدة المذكورة بمائة وخمسة وثلاثين قرشا لكل  
شهر فهل اذا انتقضت الاجارة في المدة المذكورة يكون او وكيل الناظر نزعها من المستأجر  
واجاره لمن يشاء باجرة مثله (اجاب) لناظر عقار الوقف او وكيله اجارته اجارة صحيحة  
باجرة مثله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف اما كن على بنته وزوجته فاذا  
انقرضت زوجته يكون لبنته فاذا انقرضت بنته يكون على اولادها واولاد اولادها  
ماتوا قبوا وتناسلوا فاذا انقرضوا يكون للاقرب اليها فان لم يكن لها اقارب فالي جهات  
الخير ثم انها ماتت ولم يكن لها الابن اخ والحال انها باعت من تلك الاماكن اما كن  
في حال حياتها ولم يكن لها مسوغ شرعي في ذلك فهل هذا البيع باطل وتراجع الاماكن  
لاربابها حكم شرط الواقف ولو مضى على ذلك مدة ويلزم الواضع يده على تلك الاماكن  
مدة وضع يده عليها اجرة المثل أولا (اجاب) الوقف بعد صدوره من اهله صحيح لا زما  
لا يقبل التملك والتملك فلا يصح بيعه بدون مسوغ شرعي ويجب رده لجهة وقفه حيث  
لا مانع وعلى من استولى على عقار الوقف تعديا اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى اعلم  
(سئل) في جماعة يستحقون في وقف بساتين حصل بينهم توافق على قسمتها ما يات  
واختص كل منهم بجهة من جهاتها وكتبوا بموجب ذلك وثيقة واستمروا على تلك القسمة  
مدة حتى ماتوا وماتت بناؤهم من بعدهم بلا منازعة ولا معارضة منهم ولا من ابنائهم  
حتى ان بعضهم تصرف فيما خصه بالاستبدال ولم يبق اصل الوقف فانما بيد أحد  
الواحد منهم غير انه انشأ فيه وبني وجدود وعمر وغرس وأصلح وصار بيده وبيد اولاده  
من بعده واولاد اولاده ثم الاتن اراد اولاد اولاد الجماعة الاخرين الذين خرج الوقف  
من ايديهم ان يشاركو اولاد اولاد الذين الوقف باق بايديهم في حصصهم المنتقلة  
من جدهم فهل يمنعون من ذلك خصوصاً وقد اتفق الجميع على ان جميع من انشأ شيئا في

٢٩ ١٢٦٦

٣٠ ١٢٦٦

جمادى الاولى

٢ ١٢٦٦

١٢٦٦

الوقف من بناء وغراس يكون ملكا خاصا به لا يشاركه فيه غيره بل يكون ملكا كان  
جدده كما هو في شرح الوثيقة المكتوبة بينهم واطلاعهم على ذلك (أجاب) صرح في  
الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر  
استاذنا الشيخ شهاب الدين الشلبي في فتاواه ان قسمة التغاوب فيه جائزة واستشهد  
بمسئلة الارض المذكورة وفي القنية ضيعة موقوفة على الموالى فلهم قسمتها قسمة حفظ  
وعماره لا قسمة تملك فيحمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة  
الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين كذا في فتاوى  
العلامة خير الدين الرملي وبهذا علم حكم القسمة المسذكورة الا انها غير لازمة وليس  
لبعض المستحقين في ريع الوقف منع أحد منهم عما يخصه من الاستحقاق فيه بشرط  
الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع مكانا لا يخرج على انه ملكه ثم ظهر ان  
المكان بعضه وقف وبعضه ملك لغير البايع فهل لا ينفذ ذلك البيع ويكون لناظر ذلك  
الوقف استرداد الحصة الموقوفة لجهة الوقف وحصة الملك لاربابها (أجاب) يبيع ملك  
الغير موقوف على اجازة المالك وبيع الوقف بعد صحته ولزومه غير صحيح حيث لا مسوغ  
والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في جام وهو وقف اهلى آل اليهم بجهة  
الوقف وانحصر فيهم فاراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما لاجتنبي غير شريكيهما فهل  
لا تصح هذه الاجارة لكونها اجارة مشاع من غير الشريك (أجاب) لا يملك المستحق  
الاجارة بدون تولية واجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة عند امامنا الاعظم والله  
تعالى اعلم (سئل) في وقف على مستحقين احتاجت اما كنه للعمارة فصرف الناظر في  
عمارته من ريعه ولم يزل محتاجا للعمارة اللازمة فهل لاحق لاحد من المستحقين في غلة  
الوقف ولا يجبر الناظر على الصرف لهم مع الحاجة الى العمارة خصوصا وقد شرط الواقف  
البداءة من ريعه بعمارته وهل اذا نعت شخص على الناظر بزعمة انه وكيل عن أحد  
المستحقين وطلب محاسبة الناظر بذكر الحساب مفصلا لا يلزم الناظر شرعا بذلك ولو اثبت  
انه وكيل عن المستحق المذکور (أجاب) يبدأ من ريع الوقف بعمارته وان لم يشترط  
الواقف ذلك وليس للناظر صرف شيء من الربيع للمستحقين مع الاحتياج للعمارة ولا يجبر  
على التفصيل حيث كان معروفا بالامانة والله تعالى اعلم (سئل) في اما كن موقوفة  
على خير محسنة أرضها من جهة وقف آخر من مدة تزيد على مائة سنة والمستحقون لتلك  
الاما كن يتصرفون فيها جحلا بعد جيل لا ينافعهم أحد وقد حصل فيها هدم وبناء  
المرّة بعد المرّة ولا ينافعهم أحد من جيرانهم الى الآن فام رجل من الجيران يدعى ان له  
تلك الاما كن تعدى عليها السابقون فهل يلزم هذا المدعى بينة عادلة تشهد له بتلك  
الاما كن وبمعرفة حدودها وان لم يكن له بينة بذلك لا تعتبر وهل اذا كان بيده حجة  
مقطوعة اثبتت لا عبرة بدعواه بمجرد ما (أجاب) لا يقضى بالصك ولو عليه خطوط

٣  
١٢٦٦  
مطلب تجوز قسمة  
المهاياة في الوقف الا  
انها غير لازمة لقسمة  
التملك

٥  
١٢٦٦

٩  
١٢٦٦

١٠  
١٢٦٦

مطلب لا يجبر الناظر  
على التفصيل حيث  
كان معروفا بالامانة

١٦  
١٢٦٦



العدول والقضاء الماضين لأن القاضي إنما يقضى بالحجة وهي البينة أو الأقرار أو  
 النكول وأما الصل فلا يصلح حجة لأن الخط مما يزور ويقبل كفاً في العمدية وغيرها  
 و يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهوراً  
 خلافاً لما كفاً في الدر من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على  
 مصالح مسجد سيدي احمد البدوي تلت آلتها فاجرها الناظر عليها مدة لرجل  
 بأجرة أقل من اجرة مثلها بكثير وأمره بأحداث آلة له فيها وترميمها فرفع يده عليها  
 وأدارها مدة ثم مات الناظر وتولى ناظر آخر وهي بيد المستأجر ثم بعد مدة مات المستأجر  
 أيضاً فهل تنسخ الاجارة بموتهما ويكون للناظر ايجارها لمن يشاء بأجرة مثلها والمطالبة  
 بأجرة مثلها في المدة الماضية (اجاب) صرح علماؤنا بعدم صحة اجارة عقار الوقف بدون  
 أجرة المثل بعين فاحش وبانفساخ الاجارة بموت المستأجر وعلى من استولى عليه اجرة مثله  
 بجهة الوقف مدة وضع يده وللناظر اجارته لمن يشاء بأجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة ناظرة على وقف ماتت المجاني أيضاً وبقي الوقف من غير ناظر ومن غير جاب  
 مدة ولها زوج غائب في بلاد بعيدة ثم حضر زوج المتوفاة من غيبته وقرره القاضي ناظراً  
 على الوقف فطلب الناظر ريع الوقف من الواضعين أيديهم فأنكر بعضهم الوقف فهل  
 إذا أثبتته بالوجه الشرعي يكون له محاسبته على تلك المدة الماضية (اجاب) على من  
 استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة صحيحة دفع اجرة المثل مدة استيلائه وللناظر  
 مطالبة بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على حانوت وقف  
 واستغله مدة فهل إذا ثبت أنه وقف يكون لناظره ضمه بجهة وقفه ومحاسبته على أجرة  
 مثله مدة وضع يده عليه (اجاب) إذا ثبت وقف الحانوت المذكور بالطريق الشرعي  
 وجب رده بجهة وقفه ومطالبة من استولى عليه تعدياً بأجرة مثله مدة استيلائه عليه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على خربة وقف استأجرها رجل منه بدون أجرة المثل  
 واشترى انقاضها بالغبن الفاحش وأذن له بالبناء والعماره فيها من ماله ليكون خلواً فأتى  
 الناظر والمستأجر قبل البناء والعماره فهل يكون للناظر المتولى بعده ابطال هذه الاجارة  
 وردھا بجهة الوقف وليس لورثة المستأجر معارضة ولا مازعة معه وإذا استولى عليها  
 رجل وعلى انقاضها بدون وجه شرعي وثبت بين يدي الحاكم الشرعي انها من أصل  
 الوقف المذكور يؤمر برفع يده عنها ويحاسب على أجرة مثلها مدة وضع يده عليها (اجاب)  
 إذا وقعت الاجارة صحيحة بأجرة المثل ومات المستأجر انفسخت بموته وللمتولى اخراج  
 وارثه والاجارة لغيره حيث لم يتحقق ان لمورثه خلواً في ارض الوقف بحق القرار وبيع  
 انقاض الوقف بغبن فاحش لا يصح ولو وجد المسوخ لبيعه وهو أحد أمرين اما تعذر  
 عوده وخوف هلاكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حنينة وقفها على زوجته ثم من  
 بعدها على أخيها ثم على أولاد أخيها إلى منتهى الوقف فأتى الواقف فوضعت

١٢٦٦

٢٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٥



الزوجة يدها عليها مدة ثم ماتت الزوجة عن ورثة ومضى نحو سنتين من غير قسمة للتركة  
فهل ما حصل من ربح الجنيثة مدة السنتين يكون لآخيهما حكم شرط الواقف ولا حق  
لورثة الزوجة فيه (أجاب) بموت الموقوف عليه ينتقل الاستحقاق لمن بعده بشرط  
الواقف لا لوارث الموقوف عليه وللناظر محاسبة من استولى عليه بغير وجه على ما استغله  
من ربحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ان الصهر يبيع الف لاني وقف عليها  
وانها مستحقة له نظر او استحقاقا واقامت بينة تشهد بالسماع على اصل الوقف وان  
الاستحقاق لها فهل تقبل البينة على اصل الوقف ومصرفه او لا تقبل (أجاب) تقبل  
الشهادة بالشهرة والسماع لا ثبات اصل الوقف وان صرحوا بذلك في المختار لا تقبل  
بالشهرة في اثبات شرائئه في الاصح وبيان المصروف كقولهم على مسجد كذا من اصله  
لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالنساع في رد المختار من الوقف فتقبل الشهادة  
على المصروف بالنساع كالثبوت على اصله لان المراد باصله كل ما وقف عليه صحته والا  
فهو من الشرائط وكونه وفاء على الفقراء او على مسجد كذا انتوقف عليه صحته بخلاف  
اشرط صرف غلة له لزيد اولاد رية فهو من الشرائط لا من الاصل اهـ وعليه فتقبل  
الشهادة لا ثبات اصل هذا الوقف لاعلى كونه مستحقا للادعية والله تعالى أعلم (سئل) في  
ناظر على اوقاف قديمة يتصرف فيها بالبناء والاجرة والاستغلال مدة مديدة تزيد  
على اربعين سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى رجل على الناظر المذكور بان له احكاما  
على الاوقاف المذكورة بجهة وقف هو ناظر عليه متعللا بالجميع مقطوعة الثبوت فهل  
لا يعمل بالحجج المقطوعة الثبوت ولا عبرة به عمله حيث لم يثبت دعواه ببينة شرعية  
(أجاب) صرح العلامة الرملى وغيره بانه لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ادعى على ناظر وقف اهلى بان اسلاف المدعى كانوا من نحو اربعين  
سنة استحكروا من سلفه الذي كان ناظرا قبله على وقف جده اما كن معلومة من الوقف  
وكتب لهم الناظر المذكور بذلك وثيقة بخطه وفيها ذكر ما صرفه المستحكرون على  
ما أنشؤهم من الخلو وان كل ما صرفوه يكون لهم خلوا وانتقاعا وان ذلك الخلو آل اليه ارثا  
عن اسلافه والحال انه لم يثبت عند قاض المسوغ للاحتكار مع ان الاما كن المذكورة  
قائمة على اصولها القديمة ومشروط بكتاب الوقف انه لا يؤثر شئ منها ازيد من ثلاث سنين  
ولا يحكر فهل حيث شرط الواقف في اصل وقفه ان لا يجعل في وقفه حكر لا يسوغ اذن  
الناظر بذلك لاسيما وبناء الواقف قائم على اصوله موجود الى الآن وللناظر الآن  
الاجارة لغير المدعى المذكور ورفع يد المدعى والحال هذه (أجاب) نعم ترفع يد المدعى  
المذكور عن عقار الوقف والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى وللتولى  
اجارته لمن شاء باجرة مثله حيث لم يكن المدعى المذكور مستأجرا له اجارة صحيحة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من جلته طاحونة آيلة الى الخراب فاكترها منه

١٨ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

مطلب تقبل الشهادة  
بالسماع لا ثبات اصل  
الوقف والمصرف من  
اصله اذا توقف عليه  
صحة الوقف الخ

رجب

٦ ١٢٦٦

مطلب لا يثبت الحكر  
بكونه مكتوبا في حجة  
لم يثبت مضمونها

٨ ١٢٦٦

رجل باجرة معلومة شهر يا وعمرها واشترى لها حجرة او قاعدة باذن الناظر المذكور مع علمه  
بما صرفه هذا المستاجر وأذن له الناظر المذكور أن يستخلص جميع ما صرفه على  
الطاحونة المذكورة من اصل الاجرة المقدرة عليه فهل اذا مات الناظر المذكور لا تبطل  
الاجارة وتكون باقية على صحتها في الشهر الذي مات فيه الناظر واذا قلتم بذلك هل  
للمستاجر أن يأخذ ما صرفه في العمارة من ريع الوقف (اجاب) اذا بنى المستاجر باذن  
المتولي على أن يرجع في غلة الوقف يكون له الرجوع بما أنفق كما في الفصولين والله  
تعالى اعلم (سئل) في مسققات موقوفة بموجب سند شرعي آل الاستحقاق والنظر فيها  
لو احدث من جملة الموقوف عليهم فحضر رجل وادعى بانها موقوفة عليه وان النظر  
والاستحقاق له وانها خرجت من الوقف المستحق له بالاستبدال وان الواقف لها نهى عن  
الاستبدال في وقفه وأظهر حجة ووقف تشهد له بذلك وأنكر المدعى عليه جميع دعواه  
المذكورة فهل لا يجب للمدعى ما ادعى به بمجرد الوقفية التي بيده ويلزم شرعا بان يثبت  
وقف المسققات المذكورة وبالشرط المعين بحجة الوقف الذي هو عدم الاستبدال وبانه  
مستحق لها واذا عجز عن اقامة البينة يكون الحق فيها للمدعى عليه (اجاب) حجب الشرع  
ثلاثة البينة والاقرار والنكول ولا يثبت بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له خانوت وقف وسأكن فيه ويدفع أجرة المثل لجهة الوقف مدة  
طويلة فالآن استأجر الخانوت رجل آخر من الناظر بأكثر من الاجرة التي يدفعها  
صاحب الخلوته معتنا في ذلك عليه ويريد المستأجر الثاني اخراج صاحب الخلوته فهل  
مادام صاحب الخلوته يدفع أجرة المثل لجهة الوقف يكون أحق بها من غيره (اجاب) ان  
كان للساكن خلوته لا يسوغ للمتولي اخراجه ولا الاجارة لتغييره مادام قائما بدفع أجرة  
مثل عقار الوقف خالي عن الخلو الموقوف بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة  
على وقف وفيه أخشاب مطروحة أرادت بيعها وصرف ثمنها في حوائجها فهل لها ذلك  
(اجاب) قال في التنوير وشرحه وصرف الحاكم والمتولي نقضه أو ثمنه ان تعذر اعادته عنه  
الى عمارته ان احتاج والاحفظه لاحتاج الا اذا خيف ضياعه في بيعه ويمسك ثمنه لاحتاج  
ولا يقسم النقص أو ثمنه بين مستحق الوقف لان حقهم في المنافع لا في العين اه فاذا تعذر  
عود الانقضاء المذكورة او خيف عليها الهلاك ساغ بيعها وحفظ ثمنها للمارة وليس  
للناظرة صرف الثمن في مصالح نفسها وتمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقار  
وقف شركة بين مستحقين ومن جملة المستحقين أشخاص بعضهم بمكة وبعضهم بمصر فحضر  
ناظره لدى القاضى وباع نصفه لرجل ثم اشتراه منه احد المستحقين في الوقف المذكور  
وذلك المشتري كان ناظرا أيضا وعزل نفسه حيلة لاجل الشراء لنفسه لاجل ملكيته  
واعتادوا لذلك البيع لاجل المارة ثم أفرز ما اشتراه المشتري الثاني وهو احد المستحقين  
وكان ناظرا كما تقدم وجعله بيتا كاملا صيره القاضى له طلقا لان المشتري عم القاضى ولم

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢١

سنة رجب

ياذن المستحقون في الوقف في ذلك البيع لا الحاضرون ولا الغائبون ولم يعطوا اذا نال  
 لاقاضى ولا الناظر في ذلك البيع ولم يعمر الناظر بثلث النصف المبيع النصف الباقي  
 قبل قسمته ولم يكن الحال محتاجا لذلك فهل ما فعله القاضى والناظر والمشتري من  
 البيع والافراز باطل خصوصا مع كون القاضى جاهلا ولم يحضر علما واذا كان الناظر  
 مات وهلك ثمن المبيع من الوقف المذكور في يده قبل موته ولم يبين في الوقف المذكور  
 يرجع المشتري على تركه من باعه ولا علاقة للمستحقين (اجاب) لا يسوغ بيع عقار الوقف  
 بدون وجه شرعى ولا رجوع على المستحقين بما قبضه الناظر من ثمنه والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في جماعة يستحقون وقفا على التفاوت بينهم لبعضهم الثلثان ستة عشر  
 قيراطا وبعضهم الثلث ثمانية قيراطا واستمروا على ذلك مدة طويلة ثم ادعى البعض  
 الذى يستحق الثلثين على من يستحق الثلث أربعة قيراط من الثمانية وانه لا يستحق  
 الا أربعة قيراط ولا حجة له على دعواه فهل تسمع دعواه ولا تسمع ويمنع من تعرضه لمن  
 يستحق الثمانية قيراط ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولا حجة على دعواه (اجاب) حيث لم  
 يكن للدعى بينة على دعواه بعد صحتها وسماعها شرعا لا يقضى له بشئ واذا عما كان يستحقه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في وقف آل لجماعة جعل القاضى عليه ناظر ارضا للمستحقين ثم  
 طلب رجل آخر من الناظر أن يأخذ بعض أمكنة الوقف ويحدث فيه خلوا ويجعل عليه  
 حكر الجهة الوقف والحال ان الوقف عام ولا يحتاج الى عمارات واحداث فامتنع الناظر  
 من ذلك لعدم احتياج الوقف فالح عليه مريد ذلك فاستعصى منه فقال عزلت نفسى صر فاله  
 عن ذلك فهل لا ينزل بقوله المذكور ويبقى على نظارته خصوصا ولم يقع منه تغريط في  
 أمور الوقف ولا جنحة عليه (اجاب) اذا عزل الناظر نفسه بحضرة القاضى صحح والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في بناء في أرض موقوفة مستحق للبقاء والقرارات تهدم ذلك البناء  
 وصارت الارض خالية فهل لربه اعادته ثانيا كما كان أولا (اجاب) للمحتكر حق الابقاء  
 والاعادة حيث كان قائما بدفع أجرة مثل الارض خالية عن البناء على ما عليه العمل والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل نصبه قاض ناظرا على وقف بعد ثبوت ديانته وأمانته  
 وعفته وصيانيته عنده ثم عزله قاض آخر اعتباطا من غير جنحة توجب عزله شرعا فهل  
 والحال هذه ينزل أولا ينزل (اجاب) قد سئل العلامة الرملى عن عزل الناظر بغير  
 جنحة فاجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير  
 جنحة ولو عزله الحاكم لا ينزل بغير جنحة والقاضى ابقاؤه على وظيفته والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل ناظر على وقف جده الا على بموجب تقرير شرعى فاشترى ببعض غلة  
 الوقف المذكور ومكانا لجهة الوقف المذكور ثم بعد مدة تخرب المكان المذكور فارد  
 الناظر المذكور بيع المكان المذكور وشراء مكان غيره بثمنه لجهة الوقف المذكور  
 فهل يسوغ للناظر بيع المكان المشتري ببعض غلة الوقف المذكور (اجاب) اذا

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٩

مطلب عزل الناظر  
 نفسه بحضرة القاضى  
 صحح والا فلا

شعبان

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٤

مطلب للمحتكر حق  
 الابقاء والاعادة حيث  
 كان قائما بدفع أجرة  
 المثل

١٢٦٦

٩

مطلب لا يجوز عزل  
 الناظر ولا صاحب  
 وظيفة ما بغير جنحة

١٢٦٦

١٣

شعبان  
سنة  
مطلب اشترى بغلة  
الوقف داوا لالحق  
بالوقف ما لم يلحقها

١٣ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٧  
مطلب لا تنسخ الاجارة  
بعزل المتولى  
رمضان

٤ ١١٦٦

٧ ١٢٦٦

اشترى المتولى بمال الوقف أى غلته دارا لالحق بالا ما كن الموقوفة ويجوز بيعها في  
الاصح در فلو الحق بالوقف صار وقفاً قولا واحدا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف  
انحصر نظره في بنت ابن واقفه لا يرشديتها طبق شرط الواقف ولها أخ مشاوك لها في  
الاستحقاق فهل اذا استغلت تلك الناطرة أراضى الوقف مدة ولم تدفع لآخيهما شيئا من  
استحقاقه ومطالبها بالمحاسبة على ما استغلته لياخذ استحقاقه فيه محاب لذلك وله محاسبتها  
على ما قبضته من أرباحه وما صرفته في إقامة شعائره ويقبل قولها فيه (اجاب) لا يستحق  
مطالبة الناطرة بما يخصه من ربح الوقف ويقبل قول الناظر بيمينه فيما صرفه على  
العمارة حيث لم يكذب فيه ظاهر الحال ويكتفى منه بالاجال ولا يلزم بالتفصيل اذا لم يكن  
متهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أحضرت جماعة من المسلمين وأشهدتهم على نفسها  
انها وقفت كامل الثلاثة أمكنة المملوكة لها على نفسها مدة حياتها ومن بعدها  
لاولادها واولاد اولادها للذكر مثل حظ الانثيين طبقه بعد طبقة وشرطت  
لنفسها النظارة لمدة حياتها ومن بعدها للارشد من كل طبقة وبعد انقراض الذرية  
يكون للحرمين الشريفين وعاشت بعد ذلك سنين وماتت قبل اخراج حجة من  
الحاكم الشرعي ثم بعد موتها باع احد الورثة لآخيه سبعة قراريط ووهب لاولاد أخته  
قيراطين فهل البيع والهبة يبطلان الوقف أو الهبة والبيع باطلان والوقف صحيح  
(اجاب) لا يجوز بيع الوقف ولا هبته اذا كان ثابتا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ناظر وقف على مسجد آجر حانوتا من الوقف لا تحسنه كاملة باجرة معلومة  
فوضع يده المستأجر على الحانوت ستة أشهر وزيادة ثم بعد ذلك عزل الناظر بعزل  
القاضي له فهل تكون الاجارة لازمة لا تنسخ بعزل القاضي للناظر ولا ترفع يد المستأجر  
عن الحانوت لغاية سنته (اجاب) لا تنسخ الاجارة بعزل المتولى ولا ترفع يد المستأجر  
عن الحانوت قبل انقضاء مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في  
حانوت وقف استأجره شخص من ناظره مساهمة بدون أجر المثل بغبن فاحش وأذنه الناظر  
بالبناء والعمارة على ان ما يحدثه من العمارة يكون له خلوا وانتفاعا بعد ذلك باع خلوه  
بعد احداثه من آخر فهل يكون للناظر مطالبة المشتري واضع اليد باجرة مثله (اجاب)  
اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بالغبن الفاحش غير صحيحة وعلى المستأجر تمام أجر  
المثل وصرحوا بوجود أجر المثل على من استولى على الوقف بدون عقد اجارة صحيح  
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى آجر حانوتا من ذلك الوقف مدة نحو اثني عشر  
شهرا باجرة معلومة وأخذها من المستأجر معجلا وصرحها في مصالح الوقف بعلم المستحقين  
على يديهم من المسلمين ثم مات ذلك الناظر فهل يكون ذلك ايجارا نافذا لا سبيل الى  
ابطاله ولا رجوع على تركه الناظر بتلك الاجرة المقبوضة لاسيما وقد صرفها فيما ذكر  
(اجاب) لا تنسخ الاجارة بموت المتولى اذا وقعت صحيحة لازمة وحيث صرف الناظر



ما قبضه من الاجرة المعجلة في مصالح الوقف حسب شرط الواقف لا يكون للتولي بعده ولا لغيره الرجوع بذلك في تركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ناظر وقف ان له استحقاقا معه في الوقف لكونه من جملة ذرية الواقف الموقوف عليهم فادعى الناظر ان الوقف على اولاد الذكور وان المدعى من اولاد البطون فعارضه المدعى بان الوقف على الذرية وذريتهم وذرية ذريتهم مطلقا وان شرط الواقف كذلك وان الناظر المدعى عليه المنحصر فيه الغلة اقر بان شرط الواقف كذلك واثبت المدعى الاستحقاق بالبيضة وحكم القاضي له بالاستحقاق ودخوله في الوقف فهل يكون حكم القاضي بذلك صحيحا حيث صدر مستجما شرائطه الشرعية وليس للناظر منع المحكوم له عما يخصه في غلة الوقف حسب شرط الواقف (اجاب) احكام القضاة تصان عن الالغاء ولا يبطال بحيث صدر الحكم باستحقاق المدعى لشيء معين من غلة الوقف بعد دعوى صحيحة لا يكون لناظر الوقف منع المستحق عما يخصه في ريع الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف بشرط واقفه تداعى معه بعض المستحقين لدى الحاكم الشرعي وادعوا محاسبته فهل لا يلزم الناظر بالمحاسبة بالتفصيل حيث كان امينا ويكون القول قوله في مقدار ما صرفه على الوقف من عمارة وغيرها (اجاب) لا يجبر الناظر على التفصيل ويكتفى منه بالاجال حيث لم يكن متما و يقبل قوله بيمينه فيما افقته في عمارة الوقف من ريعه اذ لم يكذب في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد عام به مقام ولي من اولياء الله تعالى وله خدمة من اقاربه يحضون وله مرتب معلوم في الديوان مكتوب باسم صاحب المقام يصرف بعضه في مقابلة وظائف شرعية وبعضه لمصالح المسجد والمقام عند الحاجة والا فيصرف لاقاربه على اختلاف قرايتهم على ان من مات منهم يكون استحقاقه لا قرب العصابات اليه من الذكور حسب ما استقر صرف ذلك بينهم من قديم الزمان الى تاريخه ولا كثرة مستحق ذلك وكلوا بعضهم على جانب المرتب من الديوان فكان اذا عرض للديوان يكتب بخاته في عرضه انه ناظر المسجد من غير تقرير له في ذلك منهم او من قاض او من واقف ثم توفي بعض المستحقين عن استحقاقه فتمعه الوكيل واخذ لنفسه عتوا وظلما وجالت يده حتى انه اختلس كسوة التابوت وما جلب للمصالح على المدد فهل والحال هذه يجابون الى عزله من ولاية ذلك واقامة غيره مقامه ولا عبرة بدعواه النظارة معتمدا على عرضه لاسيما مع تجردها وخيائته وهل للمستحقين محاسنته في ذلك وتقبل شهادة بعض الخدمة عليه فيما كان للضريح والمسجد حيث كانوا عدولا (اجاب) اذا كان شرط الواقف معلوما وجب اتباعه والجرى على موجب في الاستحقاق والنظر على فرض استحقاق الرجل المذكور للنظر يجب عزله حيث تحققت عليه الخيانة بالوجه الشرعي وفي واقعات المفتين نقلا عن جامع الفصولين مانعه ولو شهد انه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه تقبل اذا الجوار

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٧

مطلب لا يجبر الناظر  
على التفصيل ويكتفى  
منه بالاجال اذ لم  
يكن متما

١٢٦٦

٢١



رمضان سنة  
مطلب شهدا على انه  
وقف على فقراء مسجد  
وهما من فقرائه تقبل

ليس بامر لازم وكذا الشهدا على انه وقف على فقراء مسجد وهما من فقرائه تقبل وكذا  
لو شهد أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراسته على مسجد لقراءة  
القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسته فهذه المسئلة نظير  
شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة  
والمنافع فصلوا فيها فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف  
لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة على  
وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح  
لان كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بالامر بل ينتقل وشهادة  
أهل المسجد تقبل لانهم لم يجروا لانفسهم بهذه الشهادة نفعا اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في واقف انشا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون وقفاً على أولاده  
ذكر او انا ثم مع مشاركة زوجته معتقته فلانة وفلانة بالسوية بينهم ثم من بعد كل  
منهم تكون حصته من ذلك على أولاده ذكر او انا بالسوية بينهم ثم ومات  
الواقف عن زوجته معتقته المذكورتين وبنت فترزقوا من رزق واحد زوجتي الواقف  
رجلا أجنبيا وسكن مع زوجته بعائلته في دار منه بدون رضا الزوجة الأخرى والبنت  
والحال انه لم يشترط السكنى للوقوف عليهم في أصل الوقف فهل تلزم الزوجة أجرة مثل  
تلك الدار لجهة الوقف حيث سكنها بالغلبة بدون رضا المستحقين (اجاب) سئل العلامة  
الرملي عن أحد الشركاء في وقف اذا سكن جميع الدار الوقف بدون إذن البقية هل  
يجب لهم عليه أجرة أم لا فاجاب نعم يجب عليه قال في البحر نقلا عن الفقيه أحد الشرىكين  
اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجرة حصته الشرىك سواء كانت  
وقفاً على سكنهما أو موقوفة للاستغلال اه وأفاد في محل آخر انه ليس للوقوف عليهم  
الدار سكنها بل لهم الاستغلال كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى الاستغلال وصرح في  
البحر بوجوب أجرة المثل للشرىك اذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل  
ان الواقف اذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بها وان  
صرح بهما كان للسكنى والاستغلال جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له  
الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال واذا سكن  
الشرىك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال اه  
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة منسوين لولى من أولياء الله تعالى وله رزقة مرصدة  
على مصالح مسجده وضيحة بأيديهم من قديم الزمان بموجب سندات ديوانية يأخذون  
الفائض في كل عام ويصرفونه في مصالحه من غير مشاركة أحد لهم في ذلك والآل يريد  
رجل أجنبي الدخول معهم ومشاركةهم في ربيع تلك الرزقة بدون وجه شرعى فهل  
لا يجب له ذلك ويمنع من معارضةهم فيما يتعلق بضرر جدهم بدون وجه شرعى (اجاب)

٢٧ ١٢٦٦

مطلب سكن أحد شركاء  
الوقف كله بالغلبة  
بدون إذن الباقي فعليه  
أجرة حصته الشرىك

مطلب الواقف اذا عين  
الاستغلال او أطلق  
فهو للاستغلال  
للسكنى وان عين  
السكنى كان لها دون  
الاستغلال

٢٨ ١٢٦٦

لناظر الرزقة الموقوفة على مصالح المسجد والضريح قبض ريعها وصرفه مصارفه الشرعية وليس لاحد معارضته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خانو تابموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة وأرض تلك الخانوت محسرة لجهة وقف على مستحقين فهل اذا أراد ناظر أصل وقفها معارضة المشتري فيما اشتراه من البناء المملوك لبائعه لا يكون له ذلك حيث بناءه البائع المذكور باذن الناظر لنفسه على أن يكون له خلو اوله حق القرار وليس لناظر الوقف تسكين المشتري المذكور برفعه مادام قائم يدفع المحكم المماثل لاجرة المثل بقطع النظر عما حدث من البناء بحق القرار (اجاب) نعم لا يكون لناظر أرض الوقف معارضة مالك البناء بعد تحقق ما ذكر في السؤال حيث كان قائم يدفع أجرة مثل الأرض خالية عما أحدث فيها من البناء على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) من أمور تحقيق الاوقاف الاميرية بما مضمونه ان من جملة أمار كن وقف المرحوم سنان باشا دكانين تحت ربيع القلالية تعلق الوقف بيولا ق واضع يده عليهما شخص يدعي احمد نواره الحداد بيولا ق ولما طلبنا منه حجج تمليك الدكانين المرقومتين أحضر جملة حجج وبطل العتس وجدنا دكانا منهما اشتراها شخص يدعي عليا نواره الحداد وأخوه الحاج احمد نواره ومصطفى الحداد من شخص يدعي سند الحداد بموجب حجة تاريخها ١٠ ص سنة ١٢٥٠ وسند الحداد البائع المذكور اشترى من شخص يدعي السيد يوسف الدخاني بموجب حجة تاريخها ١١ جاسنة ١٢٣٨ ومذكور بالحجة المذكورة المؤرخة ١١ جاسنة ١٢٣٨ ان تلك الدكان اصلها كانت في ملك امرأة تدعي الحاجة سعادة يشهد لها بذلك التسكات المدعي ضياعها الثابت جريان ذلك في ملكها المدة المديدة والسنين العديدة والدكان الثانية اشتراها احمد نواره الحداد بطريق ولايته عن ولده حسن القاصر من شخص يدعي سالما اباسويل الخرنجعي بموجب حجة في ١٩ بسنة ١٢٥٣ يشهد لسالم المذكور بالحجة المؤرخة في ٥ شعبان سنة ١٢٤٧ وسالم المذكور اشترى من امرأة تدعي الحاجة نفيسة والحاجة ام الخيرو يشهد لهما بالحجة المؤرخة ١٧ بسنة ١٢٤٧ والمراتان المرقومتان كانتا ملكا كان تلك الدكان بطريق الارث من قبل المرحوم الحاج علي الحضري كما هو مذكور بالحجة المؤرخة ١٧ بسنة ١٢٤٧ ولم يوضح بهاشي عن كيفية تمليك الحاج علي المتوفى المرقوم ان كان بوضع اليد ام كيف ولم يتعين بها حكم لجهة وقف اصله فبناء على ما ذكرنا ان هذه القضية حاصل فيها الاشتباه لزم تحرير هذا الحضر تكم نروم الافادة عن الدكانين المذكورين هل هما حق الوقف ام حق المذكورين لكي بمقتضى حكم الله يجري العمل ولقد تحرر الاشعار للالزام عن ذلك في تاريخه لسعادة مدير المالية (اجاب) الحق في الدكانين المذكورين لو اوضح اليد عليهما حيث لم يثبت انهما لجهة وقف سنان باشا بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في شخص ناظر على اطيان موقوفة بعضها

على خصوص الخيرات وبعضها على ايتام في بلدة واحدة وكل منهما معلوم فأرسل الناظر  
 شخصا يباشر تلك الاطيان في الزراعة ويميز المال جهة لاجل توزيع ريع كل على  
 اربابه ثم مات ذلك الرجل الذي ارسل لمباشرة تلك الاطيان فوجد بعد موته انه اجر  
 لشخص بعضا من تلك الاطيان والحال ان الناظر لم ياذن له في ذلك وانما ارسله لمباشرة  
 الزراعة فقط فهل له ابطال ما فعله بغير اذنه (اجاب) اذا لم يكن الرجل المذكور وكيلا  
 عن الناظر في اجارة ارض الوقف لا يكون ما صدر منه من اجارتها نافذا ويطل برده  
 وعلى المستولى عليها اجرة مثلها مدة وضع يده عليها والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة  
 ارض وقف خربة لا ينتفع بها ولا يرد منها شيء للوقف استأجرها رجل من ناظرها مسانعة  
 باجرة مثلها واذن له الناظر بالانشاء والعمارة وجعل عليها حكرا معلوما لكل سنة يدفعه  
 لجهة الوقف فهل اذا انشأ وجد فيها بنينا لانه من ماله ثم اراد جاره منازعته فيها  
 متعللا عليه بانه يستحقها بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويمنع من معارضته بدون  
 وجه شرعي (اجاب) لاشفعة الجار المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفاً على أولادها  
 الثلاثة هم السيد الشريف محمد السمان والسيد حسين والشريفة زينب القاصر ان  
 الآن عن درجة البلوغ أولاد المرحوم السيد محمد السمان ابن المرحوم السيد غنيم  
 السمان بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يتقل نصيبه لاولاده ثم لاولاد  
 اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيل بعد جيل  
 الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه  
 دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انقرضوا يشترك فيه الاثنان فافوقهم اعند  
 الاجتماع فان مات احد من الموقوف عليهم ولم يعقب ذرية انتقلت حصته من ذلك  
 لاختوته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق بالسوية بينهم مدة حياتهم الى حين  
 انقراضهم اجمعين يكون ذلك وقفاً على أولادها السيد احمد السمان ابن السيد غنيم  
 السمان المذكور وكور او انا بالسوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم فعلى  
 أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم الى حين  
 انقراضهم اجمعين على النص والترتيب المشروحين اعلاه يتداولون ذلك بينهم كذلك الى  
 حين انقراضهم اجمعين يكون ذلك وقفاً مضمراً في خيرات وقربات وقراءة قرآن  
 عظيم الخ ثم مات السيد محمد السمان ابن ابن الواقفة أحد الموقوف عليهم في حال حياة  
 الواقفة وأعقب بنتاً وماتت الواقفة بعده عن السيد حسين والشريفة زينب وبنت  
 السيد محمد المذكور فهل بنت السيد محمد تدخل في الاستحقاق أم لا (اجاب) ليس في  
 عبارة الواقفة على ما هو مذكور ما يدل على استحقاق فرع من مات قبل دخوله في  
 الوقف بناء على ان المراد بالنصيب في قول الواقفة ثم من بعد كل منهم يتقل نصيبه لاولاده

النصيب بالفعل لا ما يشمل النصيب بالقوة وهو المتبادر الرابع وفيه معترك عظيم بين العلماء كم في تنقيح الحامدية من الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة بالشراء ولكل قدر معلوم فوقف أحدهم نصيبه ونصيب شركائه فهل لا ينقذ الوقف في نصيب شركائه حيث لم يأذنوا ولم يجيزوا (أجاب) نعم لا ينقذ الوقف في نصيب باقي الشركاء وأحوال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده يكون القائض من ريع الوقف بعد المصاريف المعينة لبنتيه فلانة وفلانة مع مشاركة زوجته التي في عصمته وعقد نكاحه الآن فلانة كحصة واحدة من بنتيه مدة حياتها فقط ثم من بعدها تعود حصتها من ذلك لبنتي الواقف المذكورتين سوياً بينهما ثم من بعد كل منهما تعود حصتها لأولادهما ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم إلى آخر ما عينه بكتاب وقفه مات الواقف عن ذكر ثم مات أحدى البنين عن ابن فآخذ نصيبها ثم ماتت الزوجة عن بنتها أحدى بنتي الواقف ثم مات ابن بنت الواقف عن ولد وبنت فأراد أخذ النصف فيما كان بيد زوجة الواقف المتوفاة بعد جدتها عن بنتها التي هي بنت الواقف الموجودة الآن فهل لا يجابان لذلك ويجري ما كان بيد زوجة الواقف على مقتضى شرط الواقف (أجاب) إذا كانت عبارة الواقف ما هو مسطور ولم يوجد فيها ما يفيد انتقال شيء مما استحقته الزوجة لفروع البنت المتوفاة قبلها لا يكون لهم استحقاق فيه ويجب إجرؤه على شرط واقفه لكن انما يستحق بنت الواقف الموجودة بموت الزوجة نصف نصيبها فقط حيث قال ثم من بعدها أي الزوجة تعود حصتها من ذلك لبنتي الواقف والمشروط لاثنين لا يستقل به أحدهما ويكون النصف الآخر منقطعاً ما لم يوجد في عبارة الواقف ما يفيد خلاف ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً بأرضه باع بعض ذلك لرجل ووهب البعض الآخر لآخر فوضع كل من المشتري والموهوب له يده على نصيبه مدة خمسين سنة وهو يتصرف فيه من غير منازع له المدة المذكورة فهل إذا ادعى رجل خادم بمسجد من الناحية بأن النخل المذكور وقف على المسجد فأنكر ادعواه ولا يثبت ولا سند بيده لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي وينع من معارضتهم ما بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت متولى المسجد وقف ما ذكر من النخل المذكور على مصالح المسجد لا يكون له انتزاعه من واضع اليد عليه بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب من وكيل ديوان الخديوي في ذي القعدة سنة ١٢٦٦ في شأن قضية في أرض وقف يعلم مضمونها من جوابها (أجاب) قد اطلعنا على أوراق القضية المتعلقة بالخمسة حوانيت والصهريج والمكتب اللاتي بناهن وكيل مديرية المنوفية سابقاً بناحية شيبين والذي استبان من إفادة الناظر الآن أن الأرض التي بنى فيها حسن أفندي من تعلقات المسجد ولم يتضح أن ما بناه فيها كان بأذن الناظر سابقاً والحكم في بناء غير المتولى على الوقف بدون إذن الناظر أنه ان بنى للوقف

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٣٠

ذی القعدة

١٢٦٦

٧

كان البناء وقفاً وان بنى لنفسه او اطلق رفع بناؤه ولم يضر بارض الوقف وان اضر  
فهو المضيع لئله فالتريص الى خلاصه كما في حواشي الدرر نقلا عن الاشباه وحواشيها فاذا لم  
يثبت ان بناء حسن افدى كان باذن الناظر اذ ذلك يكون له رفع بنائه اذا لم يضر بارض  
الوقف ولم تنقص بالقلع والرفع وان اضر بالارض ونقصت بالرفع ينتظر سقوط بنائه  
بنفسه وياخذ انقاضه وان اثبت حسن افدى ان البناء باذن المتولى سابقا بحق القرار  
لا يتعرض لبنائه ولا يؤمر برفعه مادام يدفع اجرة مثل الارض لجهة وقفها خالة عما حدث  
فيها من البناء والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية وقف تحت يد رجل  
يزرعها بدون اجرة المثل فطلب ناظر الوقف المتولى عليه حال ارفع يده عنها وان يؤثرها  
اخيروه فامتنع وادعى انه دفع لناظرات قبل توليته دراهم معلومة غاروقة عليها بنفسه  
مادامت تحت يده فلم يصدفه الناظر فهل على فرض ثبوت دعواه يكون له الرجوع بها في  
تركه ان كان له تركه وللناظر رفع يده عنها واجارتها لمن شاء باجرة المثل فافوق حيث  
كان واضح اليد معترفاً بوقفيته على جهة بروخير والمتولى الآن ناظر اعليها (اجاب)  
لناظر ارض الوقف اجارتها من شاء باجرة المثل ولا رجوع لمستأجرها عليه بما دفعه للناظر  
قبله على جهة الغاروقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن بنت وولد وتركت  
عقاراً موقوفاً عليهم ثم من بعدهم على اولادهم وشرطت في حجة الوقفية النظر للبننت ثم  
من بعد حياة البننت للولد فهل اذا توفيت البننت والولد حي وكان للبننت اولاد لا يدخلون  
في النظر مع حياة خالهم وليس لهم دخول الابد و وفاة خالهم كما هو موضح في حجة الوقفية  
(اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فيجب مراعاته في شرط الواقعة المذكورة  
النظر في وقفها بعد وفاة بنتها لا بنها يكون النظر والولاية على ذلك الوقف له اذا كان  
صالحاً لذلك عملاً بشرط الواقعة والله تعالى اعلم (سئل) في واقف اشأ وقفه على نفسه ايام  
حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة هم حسن وآمنة وفاطمة للذكر مثل حظ الانثيين  
ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم وذريرتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب  
الطبقة السفلى من نفها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
يستقل به الواحد منهم اذا انفرد وبشتر له فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع يتداولون  
ذلك بينهم وشرط الواقف النظر لنفسه ايام حياته ثم من بعده لولده حسن ايام حياته ثم  
من بعده يكون لابنتيه هما آمنة وفاطمة سوية بينهما ثم من بعد كل منهما للآخرى  
ثم من بعدهم لاولادهم وذريرتهم ونسلمهم الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه ثم مات الواقف  
عن حسن وآمنة وفاطمة ثم مات حسن عن أخته آمنة وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن  
ابن وبنت وعن أختها آمنة ثم مات ابن فاطمة وأخته ولم يعقبها ثم ماتت آمنة عن بنتها  
الموجودة الآن وانحصر الوقف فيها نظر واستحقاقاً فارادت امرأة أجنبية مشاركتها

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٤



في الوقف متعلقة بانها عمة لولدي فاطمة وانها أخت أبيهما فهل لا تجاب لذلك حيث  
لم تكن من ذرية الواقف ولا من نسله ولا عبرة بتعلقها وتنوع من المعارضة بدون وجه  
شرعي (اجاب) يراعى شرط الواقف بحيث لم يوجد في عبارة الواقف ما يدل على استحقاق  
المدعية المذكورة لا يحكم لها بالاستحقاق في غلة الوقف ولا بالمشاركة فيها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك حائوا عليه حكر يريد بيعه لامرأة فهل اذا اشتريته منه وأرادت  
ايقافه على جهة خير تجاب لذلك شرعا ويصح منه ذلك (اجاب) يصح وقف البناء الكائن  
في الارض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في ذلك كان موقوفة آلت  
الى السقوط فباع رجل وأخذها من ناظر الوقف وبنائها وأصلحها وكتب له الناظر حجة  
بان الباقي صار له في الدكان خلو وانتفاع وهو البناء الذي بناه وبعيت أرض الدكان  
وحيطانها القديمة وقفا عليها المنكر كل سنة يؤخذ من الباقي ثم يباع الرجل ذلك الخلو  
لرجل آخر وصار ناظر الوقف يأخذ الحكر من المشتري أيضا ثم هدمت تلك الدكان  
هي وغيرها في طريق أمر الحاكم بتوسعتها وتلف من أرضها مقدار الثلثين في توسعة  
الطريق المأمور بها وأخذ ذلك الرجل المشتري للخلو بدل ما كان يملكه من الحاكم  
الهادم للدكان فيما كان هدمه من الدكان وأمره ناظر الوقف بعدم البناء فيما بقي من  
أرض الدكان ثم ان الناظر توجه للعج ورجع فوجد منه بانيا في تلك محلا فهل يكون  
متعديا ببنائه لزال معظم ما كان يملكه وأخذ بدله وهل له قيمة ما بناه من عوضا لتعديه  
ورجع المحل وقفا خالصا لاشيئة ملك فيه (اجاب) للمحتكر حق الاعادة فيما بقي من  
الأرض التي كانت بيده مادام يدفع أجرة مثل الأرض خالية عن بنائه وليس لناظر  
الأرض معارضته ولا تكليفه القلع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت  
موقوفة من قبل امرأة ماتت وآل الناظر من يقره القاضي فيه فقررت رجلا في وقف  
المرأة المذكورة وأراد كاتب التقرير أن يقول في وقف المرحومة فاطمة زوجة حافظ  
افندي فنسي وقال في وقف حافظ افندي فهل حيث قرر القاضي ذلك الرجل في نظر  
ذلك الوقف المنسوب للزوجة يكون التقرير صحيحا ولا يمنع صحته غلط الكاتب ونسيانه  
والعبرة لما في الواقع ونفس الامر لما كتب (اجاب) نعم العبرة لما في الواقع ونفس  
الامر لما كتب مخالفا لذلك فثبت تحققت إقامة الرجل المذكور ناظرا على الحائوت  
من لا ولاية ذلك كان النظر له والله تعالى اعلم (سئل) في امام بمسجد نظره القاضي عليه  
وعلى أمه كن موقوفة عليه فتولى غالب وظائفه من امامة وكنس وقيادة قناديل  
وبوابة وجباية وزاد في أجر تلك الوظائف عما سلف قبله من النظر ولم يقيم تلك الوظائف  
واذا نهى شئ من أمه كن الوقف تركه من غير بناء والحال ان ربيع تلك الاما كن  
يزيد على أجر الوظائف والبناء فهل اذا لم يقيم تلك الوظائف بعد اختلاسا للقاضي رفعه  
وابدال غيره واذا ثبت انه يأخذ بعض أجر الاما كن من غير استحقاق بعد اختلاسا أيضا

١٢٦٦

٣٠

مطلب يصح وقف البناء  
في الارض المحتكرة  
ذی الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

مطلب للمحتكر حق  
الاعادة فيما بقي مادام  
يدفع أجرة المثل

١٢٦٦

٢

مطلب العبرة لما في  
الواقع لما كتب  
مخالفا لذلك

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٥

ويعزل بذلك (اجاب) اذا تحققت خيانة الناظر المذكور وجب عزله واقامة أمين قادر بدله والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من الديوان المكتنخا في ذى الحجة سنة ١٢٦٦ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد اطلعنا على الاوراق المتعلقة بقضية المرحوم احمد آغا راشدمور هلى وجميع ما بها صار معلوما لنا والذي استبان منها ان هناك امكنة أنشأها احمد آغا المذكور على أرض الزريبة بعد الاحتكار الشرعى والاذن من وكيل الناطرة بالانشاء والتجديد وكل ما بناه وجدده في الزريبة المذكورة يكون له خلو او ملكا بموجب الاعلام المؤرخ في غرة رجب سنة ١٢٥٦ المنقولة صورته في غاية ج سنة ١٢٦٥ وخجة الرهن ايضا ناطقة بان تلك الامكنة غير الو كالة فبناء على ذلك تكون الامكنة المذكورة ملكا لاجد آغا المذكور فاذا استوفى الرهن شرائطه الشرعية يكون صحيحا قتيبا ع ويوفى دين المرتهن من ثمنها فان بقي شيء يكون لارباب الديون لكن صرح علما ونا بعد صحة رهن البناء بدون الارض كجته فلا يترتب على رهنه تقديم دين المرتهن على غيره الا ان يكون الرهن سابقا على الدين فيكون للمرتهن حق الحبس وان فسد الرهن الى ان يستوفى دينه ففي الدر ورد المختار من أو نحو شتى الرهن كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العمادية وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقا على الدين فلو كان يدين على الراهن قبل ذلك لم يكن له حبه لانه ما استفاد تلك اليد بمقابلته هذا المال ويكون بعد الموت أسوة الغرماء لانه ليس له على المحل يد مستحقة بخلاف الرهن الصحيح تقدم أو تأخر اه وفيه ما من باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز ولا أى لا يصح رهن ثمره على فحل دونه ولا زرع أرض أو نخل أو بناء بدونها وكذا عكسها قوله وبناء كعمارة قائمة في أرض وقف كما أفتى به في العمادية أو في أرض سلطانية كما في التتارخانية اه واستبان من الاوراق أيضا ان الخلو الكائن في الو كالة الذي تضمنه الاعلام المؤرخ في غرة رجب سنة ١٢٥٦ مبنى على التصديق الصادر من وكيل الناطرة وانه صير الدين الذي ادعاه احمد راشدمور بعد ان صدق له عليه وقد حكم بإبطال ذلك بديوان المحقانية بموجب الحجة المؤرخة في ١٢ ص سنة ١٢٥٩ والحكم بإبطال الخلو في الو كالة الواقع على الوجه المذكور حكم جار على المنهج الشرعى وبناء على ذلك يكون الحق في الو كالة لتجهة الوقف ولا يصح رهنها ولا يكون لاجد آغا فيها ملك ما لم يثبت بالطريق الشرعى ان احمد آغا المذكور أنشأ وعمر وجدده في الو كالة المذكورة لنفسه بعد صدور الاذن له بذلك المذكور بالاعلام المحكي تاريخه أعلاه ثانيا هذا ما لزم افادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل موقوف عليه وقف من قبل نفسه تزوج امرأة ثم مات عنها وعن ابن من غيرها وقسمت التركة بينهما وانتقل الوقف لابن الميت بشرط الواقف فهل اذا طلبت زوجة الميت الميراث في الوقف لا تجب لذلك ويبيع في ذلك شرط الواقف (اجاب) يراعى شرط الواقف وليس للزوجة المذكورة استحقاق في غلة الوقف

مطلب لا يصح رهن البناء ونحوه بدون الارض وعكسه ومتى فسد الرهن يعامل معاملة الصحيح ان تقدم على الدين

١٢٦٦

١٥

مالم تثبت الاستحقاق فيها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار وقف على ثلاثة أنفار مستحقين لما فضل من ريع الوقف بعد العمارة بالسوية بينهم فاحدهم سكن في الدار المذكورة من غير رضا البقية ومكث فيها مدة سنوات ولم يتهين لها أجرة فهل أجرة الدار تلزمه في المدة المذكورة ولباقى المستحقين طلب ما يخصهم من أجرة المثل (اجاب) اذا استعمل احد الموقوف عليهم الدار المذكورة كلها بالغلبة بدون اذن باقى المستحقين لزمه أجرة حصة الباقي ولو وقف على سكنها على ما أفاده في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها استحقاق في ريع وقف أهلى معلوم القدر مطلبة من ناظره المزارع العديدة وهو يملكها ولم يدفع لها شيء أتم ماتت عن ورثتها قبل أخذه فهل اذا كان الحنفى ثابتا لها الطريق الشرعى في ريع الوقف المذکور يكون لورثتها مطالبة الناظر باستحقاقها المتجمدة او يقسم بين جميع ورثتها بالفريضة الشرعية (اجاب) حيث استولى المتولى على ريع الوقف وقبضه ومات بعض مستحقيه بعد طلبه استحقاقه الذى بيد المتولى يكون ميراثا عن المستحق فيؤخذ من المتولى ويقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية اذا الاستحقاق في الوقف ملك المستحقه فيورث عنه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ساكنة بمنزل من ضمن أما كن الوقف مستأجرة له مشاهرة حصلت منها المماطلة في دفع الأجرة وكلما يطالبها الجاني تهرب وتحتذى أياما في بيوت الناس وقدر اكرم عليها أجرة نحو عشرين شهرا ولم يتيسر منها قبض ذلك الا بعد المماطلة والمشقة الزائدة بواسطة طلبها المرة بعد المرة الى المحكمة فهل يجب اخراجها من منزل الوقف طبق شرط الواقف حيث نهى عن ابقاء وسكن المماطل ومن يعسر استخلاص الأجرة منه (اجاب) براعى شرط الواقف في الاجارة فلا يملك الناظر مخالفة شرطه واذا صحت الاجارة للمرأة المذكورة وكانت مشهورة بما ذكر يكون للناظر اخراجها عند انتهاء الشهر والاجارة من غيرها على طبق شرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من ديوان كتحداى تتعلق بحادثه وقف العلماء المشتهر في اسكندرية المنازع فيه من قبل ورثة المرحوم الشيخ المسيرى ووقع فيه نزاع كبير وكتابات كثيرة من مفتى اسكندرية وناظر الوقف الشيخ سليمان باشا وقد كان حصل تراض بين الفريقين على الصلح في هذه القضية قطعاً للمادة النزاع فتوقف المفتى وكتب ما يطول شرحه فحصل السؤال من الديوان عن هذه القضية (اجاب) قد اطالعنا على صورة التنازع والتداعى الواقع من ورثة المرحوم الشيخ المسيرى في الوكالة الموقوفة من سلطان المغرب سابقا نظارة الشيخ سليمان باشا الكاشى بحمىة اسكندرية وعلى ما اجاب به مفتى الثغرو ما عورض به جوابه المبين ذلك بالاوراق والذى استبان من خطاب حضرة محافظ الثغرو من العرض المقدم من الشيخ سليمان باشا ناظر الوقف انه وقع مصالحة للدعين على ان يعطوا ايراد سبعة قرارى في كل سنة ليصير حسم هذه المادة وان قاضى الثغر توقف في اخراج سند بذلك

على الاذن من مقى الثغر وان المقى توقف في الاذن وأخيرا أفاد بطلان الصلح ووجه  
الى عدم صحة الوقف بناء على ما طلع عليه من الاوراق وان سعادة كتيختاي باشا هو  
الذي أمر بالمصالحة حسب الموضح بالعرض المقدم من الناظر المندرج في أوراق هذه  
القضية وحيث ان سعادة كتيختاي باشا أمر باعطاء المدعين القدر المرقوم من ربيع  
الوقف حسب المادة المتنازع والخصام وأصل الوقف انما هو في اخراج سند من القاضي  
فقط وان الجميع تراضوا على ذلك طبق ما ألحقه حضرة المحافظ بخطابه فالطريقة في ذلك  
ان يجتمع جميع المستحقين لربيع الوقف وغلته وهم العلماء الذين هم كفؤ لفراة  
كتاب الواقف ويتصادقوا مع المدعين على ما ذكر فاذا فعلوا ذلك صحح على ما طمحت به  
كتب الائمة المحنفة من انه يعمل بالمصادقة في الوقف وان خالفت كتاب الوقف  
ويجوز هذا التصديق على المتصادقين ماداموا أحياء فقط وان لم يتم الامر على هذا  
المثال وثبت سكوت مورث المدعين عن دعواه الملك في تلك المدة بالامانع له عنها  
لا تكون دعوى وارثه بعد ذلك مسموعة ويمنع الوارث من معارضته لناظر الوقف  
ولا يطالب الناظر ببينة لاثبات الوقف والحال هذه على ان سكوت الوارث عن دعوى  
التعدي من سنة ثلاث وأربعين الى الآن مع حضوره بالبلدة ومشاهدته للتصرف مانع  
لسماع دعواه وان لم يتحقق سكوت المورث هذا ما لزم افادته والله تعالى اعلم (سئل في)  
رجل مستحق وناظر على مكان وقف أهلى أجره لشخص بدون أجره المثل وأذن له بالعمارة  
وشرط المستأجر أن يدفع له نصف الاجرة ويمنع النصف الاخر في نظير العمارة ثم مات  
الناظر عن المستحقين وقام ناظر من المستحقين مقامه حكم شرط الواقف وأراد محاسبة  
الساكن على أجره المثل من وقت سكناه وأنزل أهل الخبرة يكشفون على العمارة  
باطلاعهم ومعرفةهم فان كانت عمارة لازمة فلا بأس وان كانت زائدة يرجع  
لتقويمهم وقولهم فهل يجاب الناظر لذلك لاسيما انها بدون أجره المثل وان الواقف  
لا يؤثر أكثر من سنة (اجاب) لا يصح اجارة عقار الوقف بدون أجره المثل بالغين القاحش  
والاصحت ويصح اذن الناظر بالعمارة للمستأجر ان لم يكن في ضمن عقد فاسد فاذا ثبت  
اذن المتولى بذلك وعمر المستأجر لا يكون للناظر الثاني مطالبة المستأجر بما تحقق أنه  
صرفه في العمارة الشرعية باذن الناظر عند صحة الاذن وعلى المستأجر دفع ما بقي بذمته  
والله تعالى اعلم (سئل في رجل وقف حال حياته صهر مجاوس بيله لشرب المارة ومكتبا  
بجانبه لتعليم اولاد المؤمنين القرآن فيه وبني فوقهما مكانا علوا مستقلا لم يدخله في  
الوقف المذكور وأبقاه على أصل ملكه ثم بعد وفاة الواقف المذكور تداولت ورثته  
بعده المكان المركب على السبيل والمكتب الموقوفين المذكورين مع المسكانين  
الموقوفين المذكورين على حسب اجراء الملك في العلوا وجرأه المسكانين الموقوفين مجرى  
الواقف ثم تصرف ورثته في العلوا المركب على المسكانين الموقوفين تحتها بالبيع

١٢٦٧

٢

مطلب يصح اذن الناظر  
بالعمارة للمستأجر ان لم  
يكن في ضمن عقد فاسد



الشرعي وبقي كل من المسكنين الموقوفين على وقتية الشرعية ثم انحصر الوقف  
المذكور بعد وفاة الورثة المذكورين في بنت ابن الواقف انحصار نظر واستحقاق  
لذلك واستمرت حال كونها تجري فيهما ما كانا عليه من قبلها من أبيها وأهلها مدة  
طويلة ثم بعد ذلك توجهت ابنة ابن الواقف المذكور الموصوف في الوقف المذكور  
إلى الديار الحجازية لاداء فرض الحج والحال انها حين توجهت لذلك لم تقسم وكيلها شرعيا  
عن اهل الوقف المذكور وانما تركت في المكتبة فقيها يعلم أولاد المؤمنين فيه القرآن  
العظيم ويملا حوض السبيل من الصهر يجي المذكور لشرب المارة منه ثم لما شرع في  
توسيع الأزقة بالبلد وهدموا في ذلك أما كن الناس هدموا من جملتها مصطبة المكتبة  
ووجه السبيل بشيا كه ثم قام الرجل المالك للعلو<sup>٣</sup> الان المركب عليها وهدمه مع بقية  
السبيل والصهر يجي حتى صيرها أرضا ثم جدد بناء فوق الصهر يجي صيره حائطا وغير فيه  
معالم السبيل الاصلية مع بقاء الصهر يجي المذكور على أصله ثم بنى فوقه المكان الذي  
هدمه وصيره علوا مستقلا وأخذ فيه الصهر يجي الموقوف المذكور ثم قام رجل من  
فقهاء المكاتب لا تعلق له بالوقف المذكور وأنهى لقاضي البلد المتولي اذ ذلك قائلا  
له في انهاءه ان مكنتا في البلد بجانب دكان يباع فيه الخرب وبداخله قصبة مرصع المكان  
المركب عليه وعلى الدكان المذكور ولا تليق به قراءة القرآن ويريد استبداله بمكان  
غيره والحال انه لم يكن ذلك الرجل المنهى للقاضي المذكور وكيلها شرعيا عن الناظرة  
المستحقة الغائبة المذكور قولها اقامه القاضي قيما شرعيا عليها وانما بمجرد انهاء  
للقاضي المذكور أحضر القاضي المنهى اليه رجلا غير المنهى واستبدله له بحائوت قد  
صيرها مكتبا عوضا عنه من غير أن يقيم قيما شرعيا عن الناظرة الغائبة المذكورة كما  
هو مذكور في حجة الاستبدال التي بيده وكتبها له بذلك ثم لما حضرت الناظرة المستحقة  
المذكورة من أرض الحجاز لبلد لها بعد خمسة أعوام ووجدت معالم الوقف تغيرت  
والمكتب استبدل بغيره ردت ذلك التغيير والاستبدال ولم تمض من ذلك شيئا ورفعت  
أمرها إلى القاضي المتولي فأحضر كلا من مالك العلو ومستبدل المكتب وطلب من كل  
منهما حجة التي يملك بها ما بيده فأحضر المالك المذكور حججا أربعة بيده فقرئت الحجة  
الأولى فدل مضمونها على أن الورثة باعت العلو المذكور فقط للمشتري الأول دون الصهر يجي  
والسبيل فانهما خارجان عن عقد التبايع ثم قرئت الحجة الثانية التي اشترى بها المشتري  
الثالث من المشتري الثاني فدل مضمونها كذلك ثم قرئت الحجة الرابعة التي يملك بها  
مالك العلو المذكور الا أن فدل مضمونها على دخول الصهر يجي والسبيل في عقد التبايع  
مع ان كل حجة مخرجة من التي قبلها وهكذا ثم قرئت حجة استبدال المكتب التي بيده  
المستبدل المذكور فدل مضمونها على انهاء الفقيه المذكور إلى القاضي المذكور بان  
مكتبا في البلد بمحذاء دكان فيه الخرب يباع وفيه قصبة مرصع العلو المذكور فيه مجرد ذلك



أبدل القاضي المكتب المذكور للرجل الذي أحضره المذكور من غير إقامة قيم شرعي  
عن الناظر المستحقة الغائبة المذكورة ثم بعد التأمل الشافي لم أدلت عليه الحجج  
المذكورة لم يقبل دعوى إعادة كل إلى أصله فأنالهاذا أمر قد فعله قاض وكتب به حجابا  
فلا سبيل لردّه ونقضه فهل إذا كان ما كتبه القاضي من دخول الصهر ييج والسبيل في  
عقد البيع الأخير مع كونهما خارجين عن عقد التبايع الذي قبله ينتقض وتبطل حجته  
التي بيده لعدم دخولهما في عقد البيع الأول الذي وقع من الورثة للعلو المذكور لعدم  
دخولهما في البيع الثاني والثالث أيضا وهل كذلك تبطل حجة الاستبدال التي بيده  
المستبدل المذكور لعدم توفر شروط الاستبدال المقررة له شرعا عند العلماء ولو لم يكن  
الناظر المذكور لم يقبله ولم تمضه ويرجع كل على أصل وقفه ولا عبرة لما هو مكتوب  
في الحجتين المذكورتين. كونهما كتبهما من غير دليل يستدل به على انتقال الوقف بوجه  
شرعي (أجاب) انقضاء الأئمة ممنوعون من استبدال الأوقاف التي لم يشرط واقفوها  
استبدالها فاستبدال القاضي للمكتب على الوجه المذكور غير صحيح كما أنه لا يصح دخول  
الصهر ييج والسبيل في البيع بدون وجه يقتضيه إذا الوقف بعد صحته ولزومه لا يقبل  
التملك والتملك والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مسجد تولى عليه رجل الناظر مدة  
تسعة وعشرين شهرا ثم أسقط النظر لا آخر ونصبه القاضي بموجب تقرير فاجرى هذا  
الناظر الثاني حساب الوقف على يد القاضي فظهر عند المجاني شيء من الغلة  
وثبت ذلك لدى القاضي وكتب به اعلام شرعي ودفع منه المجاني الثلث للناظر الثاني  
ثم بعد مدة عزل الناظر الثاني وأراد المتولى بعده الزام الناظر الأول ببقية ما ثبت على  
المجاني في مدة نظارته واحتج المتولى على الناظر الأول بقوله حيث أخذت أجرة في المادة  
المذكورة في مقابلة النظارة فيلزم ما ثبت على المجاني فهل لا يمكن المتولى من ذلك  
لأن المبلغ ثابتا على المجاني بالحكم الشرعي ودفع منه الثلث للناظر الثاني ولا يكون  
أخذ هذه الأجرة ملزما له بما ثبت على المجاني (أجاب) لا يضمن المتولى ما تعذر عليه  
استخلاصه من ريع الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في المستحقين في الوقف إذا أنكروا  
أخذ ما خصهم من غلة الوقف فيما مضى أو بعضهم صدق على ذلك والبعض الآخر لم  
يصدق والناظر يدعي أنه دفع لهم استحقاقهم من غلة الوقف في المدة الماضية هل يكون  
القول قوله (أجاب) أفق الملا أبو السعود بيان المتولى إذا ادعى دفع غلة الوقف لمن نص  
عليه الواقف في وقفه كأولاده وأولاد أولاده قبل قوله وإن ادعى الدفع إلى الإمام  
بجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصاً للبناء في الجامع بأجرة معلومة  
ثم ادعى تسليم الأجرة إليه لم يقبل قوله قال مصنف التنوير وهو تنصيص في غاية الحسن  
فيجعل به واعتمده ابنه في حاشية الأشباه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وقف من قبل  
أبيه وله ابن أخت من رجل أجنبي فأراد رجل إدخال ابن الأخت المذكور مع الرجل

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٥

مطلب لا يضمن المتولى  
ما تعذر عليه استخلاصه  
من ريع الوقف

١٢٦٧

٢١

مطلب انما يقبل قول  
الناظر في الصرف إلى  
المستحقين إذا كانوا  
مثل الأولاد لا أبواب  
الوظائف كما مام  
وبواب ونحوهما

صفر سنة

١٢٦٧

٤

المستحق للوقف من غير رضاه فهل اذا لم يثبت بوجه شرعي ان له حقاً في الوقف لا من قبل الواقف ولا من غيره لا يجبر الرجل المستحق للوقف على ذلك ولا يكون له حق معه (اجاب) يراعى شرط الواقف ويتبع فاذا لم يثبت ابن الاخت المذكور استحقاقه في الوقف بالوجه الشرعي لا يكون له مشاركة المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما وظيفة ولهما اخوان اسقطوا وفرغاهما حصة من مائة براضيهما بشهادة بينة شرعية ثم بعدمدة اراد الرجوع فيها فهل لا يكون لهما ذلك ولا يجبان لذلك بعد ثبوت ذلك

١٢٦٧

٧

بالبينة الشرعية (اجاب) اذا افرغ شخص حقه من وظيفة لا آخر وقرر القاضي المفرغ له كان الحق فيها له وليس للمفرغ معارضته حيث تحقق الافراغ والتقرير بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت واضعة يدها عليه امرأة مدة ولا تعلم انه وقف ولا ملك فباعه زوجها باذنها بثمانين قرشاً لرجل على يد رجل قبا في ثم بعد البيع ظهر وتحقق انه وقف وظهرت له حصة وقفية بذلك فهل اذا كانت المرأة وقت البيع لا تعلم بوقفه لاهي ولا زوجها وتحققت وقفية بعد ذلك بوجه شرعي ترفع يد المشتري عنه ويرد لجهة وقفه (اجاب) اذا شهدت البينة بوقفية الحانوت المذكور لا يكون البيع فيه نافذا ويرد لاصل وقفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً قاضي عليه رجل انه وقف وانه مستحق لريعه فانكر المدعي عليه دعواه فاقام المدعي بينة شهدت بانهما سمعا ان المكان وقف فهل لا تستمع الدعوى حيث لم يكن المدعي ناظر او لا

١٢٦٧

٧

تقبل الشهادة بالوقف على الوجه المذكور (اجاب) الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الدعوى الابتولية أو اذن قاض وقد وقع الاختلاف في قبول الشهادة بالتسامع على اصل الوقف وقد افاد العلامة الرملي ان الشهادة بالتسامع على الوجه المذكور بهذا السؤال غير مقبولة باجماع علمائنا لانهما ليست شهادة على الوقف بالتسامع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهالي المنزلة مات عن أولاده المذكور وهم سبعة وزوجتين وترك عقاراً بالمنزلة من جلده قاعتان للحياكة فوضعوا أيديهم عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة الى أن مات اثنان من أولاده عن أولاد فارادوا أخذ نصيب والدهم من العقار المذكور فاقترأ أحد أولاد الميت أولاً بان والده وقف قاعتي الحياكة في صحته لتصرف غلتهما في الصدقة على تربته وان والده اقتر بوقفهما على ذلك ولم يصدقهما باقي الورثة المذكورين فهل لا عبرة باقرار ابن الميت المذكور بالوقف على الوجه

١٢٦٧

١٧

مطلب الموقوف عليه  
لا يملك الدعوى الا  
بتولية أو اذن قاض  
مطلب قول الشاهدين  
سمعنا أن كذا وقف  
لا تقبل بالاجماع

المشروح في حق باقي الورثة حيث لم يصدقوه في ذلك ولا يثبت الوقف في حقهم باقراره بالوقف كما هو مذكور (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعدى الى غيره فلا

١٢٦٧

١٨

يثبت الوقف باقرار الرجل المذكور في حق المنكرين بدون تحقق الوقف في نصيبهم بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آل له النظر على قطعة أرض زراعية وقف على برونخير فوجد رجالاً يزعمونها بدون أجرة المثل بغير عقد جارة فنعهم ورفع أيديهم عنها

بالوجه الشرعي بمقتضى ما بيده من الطريق الشرعي وطلب أن يحاسبهم على المدة الماضية  
باجرة المثل مثل جوارها فامتنعوا ولم يحاسبوه ولم يوفوه أجرة المثل فهل لناظر أرض  
الوقف الآن أن يطالب ويحاسب من كان يزرعها باجرة المثل المدة الماضية ولا يصح  
حق الوقف ولو طالت المدة (اجاب) اذا تحققت وقفية الارض المذكورة بالوجه  
الشرعي يكون على من استولى عليها تعديا دفع أجرة مثلها مدة وضع يده عليها ولذا ظهر  
بل عليه المطالبة بذلك ليصرفه في مصالح الوقف حسب شرط الواقف في ذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) في حانوت وقف أجرها المتولى عليها الرجل ستة أشهر باجرة معجلة قبضها منه  
وقبل مضي المدة المستأجرة أجرها المتولى لغيره المدة المذكورة باجرة أزيد من الاولى زيادة  
تعنت فهل اذا كانت الاجارة الاولى باجرة المثل لا تكون الثانية نافذة ولا عبرة بزيادة  
التعنت وينتفع بها المستأجر الاول الى فراغ مدته لاسيما اذا رضى بالزيادة المذكورة في  
الاجارة الثانية بعد عرضها عليه ويكون أولى بها لاسيما وله بناء وخلا في الحانوت  
المذكورة (اجاب) اذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة باجرة المثل وكانت الزيادة اضرا  
وتعنتا لا تكون الاجارة الثانية صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه  
على نفسه ثم من بعده على ابنتيه ومما هما وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم  
من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم - كم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا  
بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على ان من  
مات منهم وترك ولدا أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه الى من هو في  
درجته وذوى طبقته فان لم يكن في درجته وذوى طبقته أحد فليقبه المستحقين  
معه في الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من  
منافعه وترك فرعاً وارثاً أو عقبا قام فرع الوارث أو عقبه مقامه في الاستحقاق  
واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حيا باقيا هذا اللفظ كتاب الوقف وقبول  
بالسجل المصان فوجد مطايقه ثم انحصر ذلك الوقف في أولاد ابن احدى البنيتين  
لنسله ذكورا واناثا فهل اذا مات أحد هؤلاء الاولاد بعد دخوله في الوقف وترك ولدا  
لا يكون لذلك الولد شيء في الوقف مادام أحد من اخوة والده حيا يقول الواقف على ان من  
مات منهم وترك ولدا أو ولدولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه الى من هو في درجته الى  
آخره (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فاذا كان شرط الواقف ما هو مستطوره لا ينتقل  
نصيب من مات من المستحقين عن ولده اليه بل الى من في درجته ان كان والا فليجمع  
مستحق وقفه عملا بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف بيت المقدس  
في الاقطار الشامية غاب ناظره عن بلده ثم رجع فوجد بعض المستحقين قد باعوا له  
في غيبته بدون مسوغ شرعي للبيع فهل يكون لناظر بعد حضوره من غيبته رفع يد  
المشتري عنه ورده لجهة وقفه حيث كان الوقف ثابتا شرعا ومحققا والبيع صدر

بدون مسوغ شرعي (اجاب) لا يملك مستحق غلة عقار الوقف بيعه والوقف بعد صدوره  
 صحيحا ولزومه محرر عن التملك والتملك فلا يسوغ بيعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل وقف وقفة على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون الفاض من  
 ربيع الوقف بعد المصاريف المعينة على بنتيه هما فلانة وفلانة مع مشاركة زوجته التي  
 بعصمة وعتق دنكاحه الا ان هي فلانة تحصة كحصة واحدة من بنتيه مدة حياتها فقط  
 ثم من بعدها تعود حصتها من ذلك ابنتي الواقف المذكورتين سوية بينهما ثم من بعد  
 كل منهما تعود حصتها الاولادها ذكورا واناثا بالسوية بينهم الى آخر ما عينه بكتاب  
 وقفه مات الواقف عن ذكر ثم ماتت احدي بنتي الواقف التي هي من غير زوجته  
 المذكورة عن ولد فاخذ نصيبها ثم مات ولدها المذكور عن ولد وبنت فاخذ احصة  
 والدهما ثم ماتت الزوجة عن بنت الواقف التي منها فقط ثم ماتت البنت المذكورة  
 عن ولدها فهل يموت الزوجة عن بنتها يكون نصف ما كان بيدها البنتها ويموت البنت  
 عن ابنتها يكون جميع ما كان بيد امه او يرجع نصيب الزوجة كله لاصل الوقف  
 (اجاب) حيث شرط الواقف عود حصة الزوجة لمذكورة بعد موتها البنتية سوية بينهما  
 ولم يوجد حين موتها الا احدي البنتين فقط لموت الاخرى قبلها يكون للبنت الموجودة  
 وقت موت الزوجة نصف ما جعله الواقف لبنتيه ويموت كل بنت ينتقل نصيبها  
 لاولادها حسب شرط الواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار جارية في  
 وقف اهلي مستأجرة من أحد المستحقين للوقف باجرة معلومة من الدراهم في كل سنة  
 فاستبدلها المستأجر المذكور بالدراهم والدنانير بدون بدل المثل وبدون شرط الواقف  
 الاستبدال في حجة وقفه وادعى انها خربة ومحتاجة للتعمير والحال ان الدار المذكورة  
 كانت وقت الاستبدال عامرة ومستأجرة للمستبدل وساكن فيها اذ ذاك فهل والحال هذه  
 اذا اقام أحد المستحقين للوقف الآن بيعة شرعية ان الدار كانت وقت الاستبدال عامرة  
 ومستأجرة مع المستبدل المرقوم وهو ساكن فيها وبدون بدل المثل تسمع بينته وتقبل  
 ويبطل الاستبدال حيث لم يشرط الواقف الاستبدال في حجة وقفه لانتفائه ولا لاحد من  
 المستحقين من أهل هذا الوقف (اجاب) لا يملك الموقوف عليه الغلة او السكنى الاجارة  
 ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لابتولية او اذن قاض وقضاة الممالك ممنوعون عن  
 استبدال الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في متولي وقف ادعى بان من الجحاري في  
 وقف جده فلان جميع البيتين الكائنين ببلدة كذا بخط كذا المشتمل كل منهما على  
 أما كن ومنافع ومراقو جميع المخزن الكائنين بالبلدة المذكورة بحجارة كذا اسفل  
 الربع الكبير المعروف بربع فلان على فلان الوكيل عز ورثة فلان مورث الموكلين  
 بان مورث موكله كان مستأجر اللاما كن المذكورة باجرة معلومة كان يدفعها لناظر  
 الوقف اذ ذاك وان المورث سافر سنة كذا وترك ورثته الموكلين في البيتين المذكورين



وكل وكيل قبل سفره على جميع تعلقاته وان وكيله اخراج الموكلين من البيتين  
 واجرهم الاجنبي فعارضه الناظر في ذلك فادعى ذلك الوكيل ان موكله خلوا وانتفاعا  
 في البيتين وان المخزن مشغول ببضاعة الموكل ولا يمكن فتحه حتى يحضر وصار الاتفاق  
 في ذلك التاريخ على ان يدفع نصف ما عين من اجرة البيتين لجهة الوقف ويؤخر النصف  
 لحين حضور الموكل وان تدفع اجرة المخزن المذكور لجهة الوقف وانه قد مضت مدة  
 ويطالب المتولى الآن برفع يد الموكلين عن البيتين والمخزن والحاسبة على ما تجب من  
 اجرة الاماكن المذكورة لموت مورثهم عنهم فاجاب الوكيل المدعى عليه الا ان  
 بالاعتراف بوضع يد موكله ومورثهم على الامكنة المذكورة وادعى ان لمورث موكله  
 خلوا وانتفاعا في البيتين المذكورين وانهم يدفعون على ذلك حكر لجهة الوقف المذكور  
 قدر امينا في كل سنة وان مورث موكله اصطلح مع الناظر على ان يدفع له نصف اجرة  
 البيتين لجهة الوقف حسبما لمادة النزاع ويبيده وثيقة بذلك مؤرخة في تاريخ كذا وانه  
 بعدما تم ذلك دفع مورث موكله مبالغ معلومة للمتولى الوقف المذكور على سبيل الخلو  
 والانتفاع الشرعيين في البيتين المذكورين واشهد على نفسه المورث المذكور ان جميع  
 ماصرفه وسيصرفه في البيتين المذكورين بالغاما بلغ ليس على الوقف ولا على الناظر  
 ولا على المستحقين منه شيء وان المتولى اذ ذاك مصدق على ذلك كله بموجب وثيقة عليها  
 تصديق الناظر السابق وختمه واحتج المدعى عليه الوكيل بتلك الوثيقة في اثبات الخلو  
 فحكم القاضي بتسليم عقار الوقف لعدم اثبات الوكيل دعواه الخلو وبالحاسبة على اجرة  
 مثل الاماكن المذكورة مدة وضع ايدي الموكلين ومورثهم عليها بموجب افادة من  
 مفت حنفى مضمونها عدم التعويل على مجرد الوثيقة بدون اثبات مضمونها شرعا فهل  
 ما وقع من الحكم بعدم الخلو وبسليم العقار وبالحاسبة على اجرة المثل صحيح (اجاب)  
 صرح علما وبانه لا يقضى بمجرد الصلح بدون اثبات مضمونه شرعا وبان احكام القضاة  
 تحصل على الصحة ما لم يكن فالحكم الصادر من القاضي لا يتعرض لنقضه بدون وجه  
 شرعي ويجب تنفيذه حيث صدر مستوفيا للشرائط الشرعية والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل ولاه الحاكم الشرعي على نظارة مسجد لاجل عمارته والقيام بشعائره والبحث  
 على ماله من الاحكار والاقاف لكونه كان خربا فبحث الناظر المذكور على ما ذكر من  
 الاوقاف والاحكار فوجد له احكارا على بعض منازل مجاورة لذلك المسجد لم تقبض من  
 مدة احدى عشرة سنة فقبضها ووجد له قطعة ارض مجاورة للمسجد كانت محاللا لثلاثة  
 حوانيت هدمت من مدة طويلا وبجوار الارض المذكورة حانوت عامر والمستولى  
 لا سكنى في تلك الارض والحانوت بعض اشخاص لم يدفعوا اجرة من مدة تاخير الاحكار  
 فاجرها لهم من حين توليته من ابتداء شعبان سنة ١٢٦٦ باجرة معلومة واخذ في عمارته  
 والقيام بشعائره فهل له مطالبة الاشخاص المذكورة باجرة تلك الارض والحانوت حيث



لم يدفعوا اجرة المدة المذكورة ولو لم يكون المسجد لم يكن له اوقاف خلاف ما ذكر من القطعة الارض والحانوت وامكنة الاحكار (اجاب) للتولي مطالبة مستولى على ارض الوقف من غير عقد اجارة باجرة مثلها مدة استيلائه عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف قائم على اصوله التي انشأها الواقف ولم يحصل فيه تغيير ولا تبديل استولى عليه رجل وادعى فيه الملكية قائلا ان معتقته اشترته من الناظر الذي كان متوليا عليه بمن معلوم ثم ماتت عني بلا شريك وآل الى فهل اذا تحققت وقفته وظهر بالكشف عليه من اهل الخبرة ان هيئته التي هو عليها الآن هي بناء الواقف ولم يثبت انتقاله من الوقف بناقل شرعي وظهر انه بدون قيمة المثل وبالعين الفاحش على فرض صحة دعواه وتحقق ذلك بين يدي الحاكم الشرعي بالوجه الشرعي ترفع يد المستولى عليه ويرد لجهة وقفه لاسيما وان الواقف نص في كتاب وقفه انه لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يستبدل ولا يؤثر لمماطل في دفع الاجرة ولا يجعل فيه خلو ولا يرتب عليه دين وان فعل الناظر عليه شيئا من ذلك يكون معزولا قبل ذلك بثلاثين يوما حتى لا يصادف فعله وجهها شرعيا واذا كان الاستبدال على فرض ثبوته صدر من قبل القاضي مبنيًا على شهادة البينة في ذلك الوقت بتخرب العقار وان ذلك هو المسوغ لاستبداله لا يكون الاستبدال صحيحا (اجاب) بيع الناظر الوقف المذكور على هذا الوجه غير صحيح والقضاة الآن ممنوعون عن استبدال الوقف وبفرض صحة استبدال القاضي عقار الوقف لمسوخ تخربه لا يصح بالغبن الفاحش واذا شهد البينة وقت الاستبدال بتخرب العقار واستبداله القاضي بناء على ذلك ثم تحقق بعد ذلك عدم تخربه وانه الآن على الهيئة التي فعلها الواقف لا يكون الاستبدال صحيحا لانها شهادة يكذبها المحس قال في الخيرية لو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كما لو شهدوا مثلاً بان الدار سائغة للاستبدال لانهدامها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كما ذكر ثم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة آن الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضي بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها المحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض وقف خالية من البناء أمر الناظر مستأجرها ببنائها مكانا للوقف من ماله واشترط معه ان ما يصرفه في العمارة من ماله يرجع به على الوقف ويستغله من أجرته فهل اذا صرف قدرا معلوما وثبت ما ذكر بالطريق الشرعي يكون له الرجوع بدنيته على الوقف ولو عزل الناظر وتولى ناظر آخر بدله (اجاب) عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق فوجب الرجوع باتفاق اصحابنا بما أنفق وان لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية

مطلب الشهادة بمسوغات  
الاستبدال اذا كان  
يكذبها المحس باطله

١٢٦٧

٢

مطلب الاستدانة من  
القيم للوقف لا تثبت  
الدين في الوقف

١٢٦٧

٧

والمحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى  
الوقف كذا في الخيرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا ووقفه من الناظر  
عليه وصرف المستأجر من ماله مبلغا بالناظر في تعلقات الوقف ليرجع به على جهة  
الوقف ثم تحاسب المستأجر والناظر على ما صرف على يد القاضي بعد ثبوت الصرف  
بشهادة المبينة الشرعية وأخذ من الحاكم الشرعي اعلاما بذلك وعليه تصديق الناظر  
المذكور فهل اذا مات الناظر قبل أن يأخذ المستأجر القدر المنصرف على الوجه المذكور  
وتولى ناظر آخر لا يكون له منع المستأجر من استيعاء المبلغ المرقوم من ريع الوقف والحال  
هذه او كيف الحال (اجاب) عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب  
الرجوع باتفاق اصحابنا بما أنفق وان لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة  
الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية  
والمحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى  
الوقف كذا في الخيرية وفيها أيضا جوا باعمالنا واذن ناظر الوقف للمستأجر الثاني أن يدفع  
الى المستأجر الاول دينه الذي صرفه في عمارة الوقف باذن ناظره الاول ليرجع ليكون  
ما يدفعه المستأجر الثاني للمستأجر الاول دينه على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه  
بدل ذلك الدين ويريد المستأجر الثاني الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستأجر  
الاول فهل له الرجوع في مال الوقف او في تركته المتولى الاول وترجع ورثته على المتولى  
المجدد في مال الوقف مانصه المصريح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم  
للووقف لا تثبت الدين في الوقف لازمة له ولا تثبت الدين الاعليه ويرجع به على  
الوقف ورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركته الميت ثم يرجعون في غلة الوقف  
بالدين ممن ولي الوقف بعده الى أن قال والمحال ان الرجوع في تركته المتولى الاول وترجع  
ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى المجدد اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت  
ببيتها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على جهة برأنت رجل لا بعمارتها وكل ما انشأه  
وجده يكون ملكا له بحق القرار بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم بعد مدة ماتت الواقفة  
المذكورة وقام ناظر الجهة ينزع الرجل المذكور في ذلك فهل اذا ثبت بالبيعة العادلة  
ما ذكر من الاذن والعمارة يكون ما انشأه وجده ملكا له حسب الاذن أم كيف الحال  
(اجاب) اذا ثبت اذن المتولى بالبناء على أن يكون ملكا للباني مستحق البقاء والقرار  
يكون البناء للباني ولا يكلف قلعه مادام يدفع أجرة مثل الارض والبناء الموقوف للجهة  
وقهها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد لم يعلم شرط واقعه في وظائفه المتعلقة به من  
شعائر الاسلام كامامة وخطبة جمعة وقد جرت العادة في هذه الجهة ان القضاة هم الذين  
يقررون في وظائف المسجد وقد جرى العمل على ذلك مدة تزيد على الثلاثمائة سنة ولهذا  
المسجد ناظر موثوق من قبل القاضي على قبض ريع المسجد وصرفه على مصالحه كترميم

وأجرة نحو مؤذن وفي هذا المسجد مقام ولي الله تعالى ولهذا الولي أولاد فهل لهذا الناظر أو أولاد الولي التعرض لبعض المقررين في الوظائف برفعهم ونصب غيرهم من قبله أو من قبلهم بغير وجه شرعي موجب لذلك (اجاب) لا يسوغ عزل صاحب وظيفة ما بدون جنحة كما في الخيرية وولاية العزل بدون شرط من الواقف عند تحقق موجبه للقاضي والله تعالى أعلم (سئل) في جنينة مشتركة بين اثنين لاحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقف كل منهما نصيبه وقفا أهليا وشرط كل منهما شروطا في كتاب وقفه تخالف شروط الآخر ولكل منهما ناظر على نصيبه الموقوف والآل حصل بينهما نزاع فهل إذا أراد كل من الناظرين قسمتها وهي قابلة للقسمة يجاب لذلك شرعا لأجل قطع النزاع وإجراء شروط الواقف على ما هو معين في كتاب وقفه (اجاب) إذا كانت الجنينة المذكورة قابلة للقسمة ويتنفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة تجوز المقاسمة كما أفتى بذلك ابن نجيم وغيره وفي الاسعاف ولو أراد الواقفان أن يقتسما ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما ما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة بعضهم غائب وبعضهم حاضر وقت موتها فاشتردها بعض من الناس قبل موتها بخمسة أيام وهي في مرض موتها أن تقف عقارها الذي هو في ملكها فوققفه وحضر الوارث الغائب فلم يجز الوقف فهل يصح هذا الوقف ويكون حكمه كالوصية (اجاب) الوقف في مرض الموت ينقذ من الثلث فقط والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يستحقان دارا وفعاعا عليهما شرط واقفها في كتاب وقفه أنها لا تباع ولا ترهن ولا توهب ولا تبدل فباع أحد المستحقين حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم بدون مسوغ شرعي فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويحجر المشتري على رد المبيع لجهة وقفه حيث كان ذلك بدون مسوغ شرعي (اجاب) القضاة الآن ممنوعون عن استبدال الوقف وليس لأحد مستحق الوقف بيعه والله تعالى أعلم (سئل) في دار وقف على مسجد تصرف غلتها في مصالحه تعدى عليها ذنوشوكة من مشايخ البلد وأسكنها رجل من غير أجرة مدة أربع سنوات والناظر يطالبه بالأجرة وهو يمتنع من أدائها فهل والحال هذه يلزم بالأجرة الماضية ولا يمكن منها في المستقبل الأجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار الوقف واستعمله بدون عقد أجرة ممن له ولاية ذلك أجرة المثل مدة أسنيلاه وليس لأحد الاستيلاء عليه بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص وقف وقفه على جهة خير وشرط النظر لجهة معينة وإن بعد انقراض تلك الجهة يكون النظر للارشد من ذرية الشرايبيه والموجود من تلك الذرية أشخاص البعض من الظهور والبعض من البطون لكن الارشد من البطون فهل يعتبر الارشد ولو من البطون لا إطلاق الواقف لفظ الذرية ولم يقيدها بكونها من الظهور أو من البطون (اجاب) أولاد البنات من الذرية على القول

١١ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

مطلب أراد أن يقتسما  
ما وقفاه جاز

١٧ ١٢٦٧  
مطلب الوقف في مرض  
الموت كوصية ينقذ  
من الثلث

١٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

مطلب أولاد البنات  
من الذرية على الراجع  
ربيع الثاني

٨ ١٢٦٧

الراجع کفی الفتاوی الزینة وعلیه فولاية النظر علی الوقف المذکور للارشد من ذریة  
 الشرايبة مطلقا والله تعالی اعلم (سئل) فی ناظر علی مسجد سلطانی و المسجد حکری علی  
 ثلاثة بیوت یقبض فی کل سنة فادعی رجل علی ناظر المسجد انه یتخفی حکر الثلاثة  
 البیوت لجهة فراویة دون المسجد ولا ینسب له علی ذلك فهل اذا لم یتثبت المدعی دعواه  
 بالبنیة الشرعیة لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعی و یمنع من معارضة ناظر المسجد  
 المذکور (أجاب) من المعلوم انه لا یقضی للمدعی بدعاه من غیر اثبات شرعی والله تعالی  
 اعلم (سئل) فی نصف دار مفرز من الوقف الالهی مشتمل علی أما کن فوقیة و تحتیة  
 سقطت اخشابہ وغالب اتقاضه علی الارض ولم یبق الا ثلثا حائط من جانبین فقط آیل  
 الی السقوط باع الناظر اتقاضه وأخشابه لرجل بعد شهادة أهل الخبرة عند الحاکم  
 الشرعی بخرابه وحکم بجهة البیع وجعل علیه حکر بحق القرار واذن له بالعمارة والبناء  
 والتصرف حیث لم یکن للوقف ریع یمر منه ولم یوجد من یتاجر له لجهة الوقف  
 من أجرة فعمره وأتم بناءه وتصرف فیہ بالسکنی وغیر ذلك مدة تزيد علی اربع عشرة  
 سنة من غیر منازع فادعی الموقوف علیهم بانه کان عام اوقت البیع فهل اذا شهدت بنیة  
 المشتري بخرابه وقت ذلك تسمع ولا عبرة بما کان باقیام من بعض الحائط المذکور الذی  
 أمسکه ببناء المشتري وهل اذا کان النصف المشتري اتقاضه لا یمکن الوصول الیه الامن  
 باب النصف العام لا یكون ذلك مانعا من صحة البیع وهل اذا حکم القاضی الآن بعدم  
 صحة البیع لعدم امکان الوصول الامن العام لا ینفذ حکمه (أجاب) ان تعذر إعادة  
 النقص أو خیف ضیاعه یدفع له المتولی و یمسک ثمنه لیتحاج ویكون للولی اجارة الارض  
 وما بها من الابنية الموقوفة باجرة المثل والاذن بالعمارة بحق القرار حیث لا مانع وما  
 بناء المستأجر بالاذن مملوک له ولا یكون ما ذکر مانعا من صحة بیع النقص بشرطه  
 والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری حانوتا من مالکة ینکو ثلثمائة قرش وعلیه  
 حکر لجهة مسجد صار یدفعه لناظر المسجد مدة سنین فالآن وقفه علی نفسه ومن بعده  
 علی زوجته الی آخر ما قاله فی کتاب وقفه وما آل مصرفه الی جهة خیر لا تقطع قام الآن  
 ناظر المسجد الذی له الحکر یرید ابطال الوقف فهل اذا کان المالك فیہ ثابا لالساک  
 ووقفه بعد ذلك علی ما ذکر یتكون الوقف صحیحا والحال هذه ولیس لناظر المسجد  
 معارضته ما دام یدفع له الحکر (أجاب) لیس للولی المسجد معارضة مالک البناء ما دام  
 یدفع أجرة مثل الارض الموقوفة علی مصالح المسجد خالیة عن البناء اذا ثبت وضعه بحق  
 القرار وصرحوا بجهة وقف البناء القائم بالارض المحتكرة والله تعالی اعلم (سئل)  
 فی امرأة وقفت وقفاً علی نفسها ثم بعده علی بنتها فلانة ثم من بعده علی أولاد بنتها  
 ثم وثم وشرطت لنفسها الشروط العشرة الی منها التغبیر والتبديل والادخال والخراج  
 ثم یما من شروط التغبیر غیرت وقدمت ابن بنتها علی أمه الی هی بنتها ثم الآن

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

أرادت ان تغير ثانيا وتقدم ابن بنتها الا تخر على أمه وتدخله وتجعله في رتبة أخيه التي  
غيرت عليه فهل اذا لم يكن مشروطا لها في أصل وقفها تكرر أو الشروط لا يكون التغيير  
والادخال الثاني صحيحا حيث كان الابن المذکور داخلا ومستحقا لبعض ريع الوقف  
بعد أمه ولا يملك المشروط له التغيير والادخال تكرر ابدون الشرط (اجاب) لا يملك  
المشروط له التغيير من الواقف في أصل الوقف تكراره بدون اشتراط ذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وقف عقاره على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ذريته وذرية  
ذريته الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه المسجل المحكوم به من قاضي القضاة بتصر يومئذ  
وشرط النظر لنفسه ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الذرية مات الواقف عن ذرية  
وهم ثلاثة كوروار بع بنات فتولى النظر اوشدهم وقسم الغلة بين المستحقين حسب  
الشرط ثم بعد مدة ماتت احدى بنات الواقف عن ذرية قصر وبالغ اقيم البالغ وصيا  
على القصر ثم ادعى على الناظر مع احدى بنات الواقف بان العقار المذکور باق على  
ملك مورثهما يستحقان فيه كذا بطريق الميراث فهل اذا ثبت الناظر الوقف بالبينة  
الشرعية يكون العقار المذکور وقفًا ولا عبرة بتعلل الخصم ان اسماء الشهود لم تكن  
مذكورة في حجة واذا حصل تصديق من المدعية أو أم المدعي وصى القصر في حال  
حياته على العقار بانه وقف لا تسمع دعواهما (اجاب) اذا ثبت الناظر المذکور  
الوقف بالطريق الشرعي قضى به ولا عبرة بالتعلل المذکور والحال هذه حيث كانت  
الشهود عدولا ولا مانع والاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه وما ثبت في حق المورث  
يثبت في حق الوراث بالنسبة لما آل اليه بالارث عنه والله تعالى أعلم (سئل) من  
الدون المكتنخا عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) اذا حصل الناظر داء  
منعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز بسبب ذلك عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية  
يكون للقاضي عزله واقامة أمين قادر بدله لان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد  
بالمصلحة ويجب الاقتصار والقضاء بكل ما هو نافع للوقف حيث رأى القاضي المصلحة في  
عزله بتعطل مصالح الوقف بذلك وعزله يصح عزله قال في النهر وينزع المتولي لو خائفا  
أي يجب على الحاكم نزع ان كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظر الوقف  
اه ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فان كان في نزع مصلحة يجب عليه  
اخرجه دفعا للضرر عن الوقف وان شرط ان لا ينزعه أحد بشرطه مخالف للشرع اه  
وفي البحر عن الاسعاف ان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه  
يخل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به كذا في الحامدية فاذا تحقق  
عجز الناظر المذکور عن القيام بمصالح الوقف بالكلية كان للقاضي عزله واقامة  
أمين قادر بدلها ان لم يوجد من له ولاية النظر غيرها بشرط الواقف والابان وجد  
وكان صالحا للنظر كانت ولاية النظر له حسب شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في

١٩  
مطلب لا يملك المشروط  
له التغيير تكراره بدون  
شرطه

٢١  
١٢٦٧

٢١  
١٢٦٧



٢٦ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

قطعة أرض زراعية موقوفة على جهة برآجرها المتولى عليها الآخر ثلاث سنين بدون  
 أجرة المثل فهل تكون الأجرة فاسدة حيث كانت بدون أجرة المثل وللتولى أجزائها الغير  
 المستأجر المذكور بأجر المثل حيث لم يأخذها الأول بأجر المثل ويلزم بدفع تمام أجرة المثل  
 للمدة الماضية (اجاب) لا يملك الناظر أجرة أرض الوقف بدون أجرة المثل بغير فاحش  
 وعلى المستأجر تمام أجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في واقف شرط  
 النظر في وقته لنفسه مدة حياته ثم للارشد فالارشد من ذريته ثم لزوجته فلانة ثم لزوجته  
 عتيقة فلانة ثم لزوجته فلانة أخرى ثم وثم فوات الواقف ولم يكن له من الذرية سوى بنت  
 صغيرة لا تصلح للنظر ولا رشد فيها أصلا فهل يكون النظر لزوجته فلانة التي عينها بعد  
 ارشد الذرية حتى تبلغ البنت رشدها فكون هي الناظرة (اجاب) قد شرط الواقف  
 انتقال الولاية للزوجة المذكورة بعدموت الارشد من ذريته وحيث كان الموجود  
 من الذرية غير أهل لصغره يقيم القاضي مقام البنت مادامت حية غير صالحة للنظر فان  
 صارت أهلا للنظر ولم يوجد من الذرية غيرها كانت لها الولاية وان ماتت حال صغرها  
 او بعد بلوغها وصيرورتها أهلا وثبتت الولاية لها تنتقل الولاية الى الزوجة المذكورة  
 لتحقيق الشرط لها حينئذ حيث لا مانع في رد المختار من الوقف عن البحر عن الاسعاف  
 ولو فال الأفضل فالأفضل فابي الأفضل القبول أو مات تكون لمن يليه على الترتيب  
 ذكره المخصاف وقال هلال القياس ان يدخل القاضي بدله رجلا مادام حيا فان مات  
 صارت الولاية لمن يليه في الفضل ولو كان الأفضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات  
 تنتقل لمن يليه فيه واذا صار أهلا بعده ترد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام  
 القاضي أجنيا الى ان يصير فيهم أهل اه فتراهم ذكر وان القاضي يقيم قيا بدله من  
 شرط له النظر عند عدم أهليته لصغر كما هنا الى ان يموت فينتقل لمن بعده ولم يحل في  
 ذلك استحسان وقياس بخلاف ما لو أباي الأفضل فان الاستحسان فيه الانتقال لمن يليه  
 مع بقاء الأول والقياس عدمه ومساواته لما لو كان غير أهل فعلى هذا لا ينتقل النظر في  
 مستلثنا للزوجة مادامت البنت المذكورة حية اذنظرها مشروط بموت الارشد من  
 الذرية ولم يوجد بل وجدت الذرية وانعدمت الاهلية فكان شرط النظر منقطع الوسط  
 على نحو ما ذكره في استحقاق الربيع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما ضمنه  
 رجل وقف وقف على نفسه ثم من بعده لزوجته وشرط النظر للارشد فالارشد وهما  
 فوات الواقف ثم انتقل للمستحقين والمستحقون عليهم ديون فهل يجوز بيع الوقف  
 الموقوف عليهم ويسدون منه دينهم الذي عليهم (اجاب) لا تباع العقارات الموقوفة  
 لاجل ايفاء ما على مستحق ابرادها وغلتها فيما لهم من الديون والله تعالى اعلم (سئل)  
 في وقف آل فيه النظر الى حاكم الشرع الشريف يقرر في النظر عليه من اراده من أهل  
 الديانة والصالح ويصرف بعض ريعه الى جهات خيرات عينها الواقف والبعض الآخر

مطلب شرط النظر  
 للأفضل مثلاً فابي  
 فالاستحسان انتقاله لمن  
 يليه ولو كان غير أهل  
 يقيم القاضي بدله الى  
 ان يموت فينتقل لمن  
 يليه او يصير أهلاً  
 فيستحقه

٢٩ ١٢٦٧

الى الفقراء والمساكين فقرر الحاكم في النظر عاياه رجلا من أهل الديانة والصالح  
ليقوم عاياه حسب ما شرطه الواقف فهل يكون الناظر مصدقا قوله في صرف الغلة في  
طرقها المعنية لها وليس لاحد محاسبته سوى القاضي اذا اراد ذلك (اجاب) يقبل قول  
الناظر فيما ذكره ولا يجبر المتولى على المحاسبة تفصيلا حيث كان أمينا غير متهم وليس  
لغير القاضي من الا جانب محاسبته بدون وجه يقتضيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
وقف ثلثي بستان نخيل وأشجار على زاوية وساقية وحوض ماء وجعل النظر له مدة  
حياته ثم من بعده لذريته جميعا ثم لذريتهم نسلا بعد نسل وجلا بعد جيل فهل اذا مات  
الواقف وأولاده ووجد أولاد أولاده أربعة ذكور وأنثى شقيقة أحدهم ماتت لاعت  
عقب يكون النظر على الوقف لجميع من يوجد من ذرية الواقف حكم شرطه واذا اراد  
شقيق الميتة المذكورة أن يستقل بالنظر على الوقف المذكور لا يجاب لذلك ويكون  
النظر للموجود من ذرية الواقف سوية واذا باع واحد من الذرية جانب نخيل قبل قسمة  
الموقوف من المملوك بنيراذن الملاك لا يصح ذلك (اجاب) شرط الواقف كمن  
الشارع فحيث شرط الواقف في أصل وقفه النظر لذريته ثم لذريتهم من بعدهم تكون  
الولاية والنظر لذرية ذريته وليس لاحدهم الاستقلال به ومنع باقيهم بدون وجه  
شرعي وبيع احد الذرية بعض النخيل المشترك على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وقف قطعة أرض بما احتوته من النخيل ومبليتين لعطن  
الكتان على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولادهم ونسلهم  
وعقبهم المذكور دون الاناث سوية بينهم الطيبة العليا تحجب السفلى من نفسها دون  
غيرها وجعل النظر لنفسه أيام حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من أولاده وأولاد  
أولاده ونسله وعقبه ثم مات الواقف وأولاده وأولاد أولاده وانحصر الودف الآن في  
سبعة ذكور من أولاد أولاده فهل اذا ثبت ان أحدهم أرشد عالم بالحكام الوقف يكون  
له النظر والتكلم على الوقف حسب شرط الواقف وبسبب بمارته من غلته كما هو  
مشروط وما فضل بعد العمارة يقسم بينهم سوية (اجاب) شرط الواقف كمن  
الشارع فحيث شرط الواقف في أصل وقفه ولاية النظر للارشد من أولاده وأولاد  
أولاده وأولاد أولاده كانت الولاية لمن اتصف بتلك الصفة منهم ومن المقرر انه يبدأ  
من ريع الوقف بمارته وما فيه البقاء لعينه وان لم يشرط ذلك الواقف والله تعالى  
اعلم (سئل) في الناظر على الوقف اذا أخرجوا ثمانية لا آخر باجرة مثله واستدان منه ديناً  
وعمر به حانوت الوقف لعدم ريع من الوقف يعمر به ذلك الوقف ثم مات الناظر وتولى  
على الوقف ناظر آخر وأراد زيادة الابرة على المستأجر للحانوت المذكور أو اخراجه منها  
ان لم يأخذه بالزيادة والمستأجر لا يرضى بذلك ويطلب الناظر المتولى الآن بدفع دينه  
الذي صرف في عمارة الحانوت من غلة الوقف ويرى فيه فهل يجاب لذلك لاسيما اذا كانت

١٢٦٧

٢٩

جادى الثانية

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

٢٥

جادی الثانية سنة

٢٧ ١٢٦٧

مطلب شروط الاستدانة  
ثلاثة

رجب

٢ ١٢٦٧

الاستدانة من الناظر المتوفى باذن القاضي ولا يطالب المستأجر للجانوت الا بآخرة مثلها  
مدة وضع يده عليها شهر ابشهر لا يزائد على ذلك (اجاب) الاستدانة على الوقف  
لا تجوز الا بشروط ثلاثة الاول ان تكون لضرورة كتعمير الثاني اذن القاضي  
الثالث ان لا تيسر اجارة العين والصرف من اجرتها والاستدانة بالاستقرار والشراء  
نسيئة فاذا استدان الناظر وتوفرت شروط الاستدانة على الوقف ومات الناظر يكون  
لرب الدين الرجوع في تركه وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد  
كما أفاده الحخير الرملي واذا انتهت مدة الاجارة يكون للناظر اجارته بأثر يدمس الاولى  
للاول بتراضيهما او لغيره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف له  
ربيع ومن شروط الواقف انه لا يصرف ريعه للمستحقين الا بعد التعمير ان احتاج لذلك  
وقد جرى الناظر على هذا الشرط وصرف عليه جملة من الربيع فقام المستحقون على  
الناظر يدعون بانه لم يصرف على الوقف ما ادعاه فهل القول للناظر ويصدق في تعيين  
مقدار ما صرفه (اجاب) يصدق الناظر بيمينه في مقدار ما صرفه على عمارة الوقف مما  
كان تحت يده من ريعه حيث كان لا ثقلا لا يكذب فيه الظاهر والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة وقفت وقفها على نفسها مدة حياتها وشرطت فيه لنفسها الشروط المعلومة  
وجعلت النظر لنفسها أيضا ثم من بعدها يكون وقفها على ابنة أخيها شقيقها تدعى  
المصونة أمونة وجعلت النظر لها أيضا مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفها مصروفا  
ريعه في اقامة شعائر ومصالح مسجد وضرع ومقام كل من العارف بالله تعالى سيدي  
احمد أبي بدير العريان وسيدي احمد الزاهد وأبيهما تعذر الصرف اليه من ماله ما يصرف  
جميع الربيع الى الآخر ويكون النظر عليه لمن يكون ناظر اعلى هذا المسجد ثم اذا تعذر  
الصرف اليهما يكون وقفها مصروفا ريعه الى الفقراء والمساكين ويكون الناظر  
حينئذ من يقرره في ذلك كما المسلمين الخنفى بمصر المحروسة حين ذاك فماتت الواقفة  
عن ابنتي أخيها أمونة المذكورة واختها فأنحصر الوقف المذكور نظر او استحقاقا  
في ابنة أخيها أمونة المذكورة فاستولت عليه حسب الشرط وقسمت التركة بعد ذلك  
بين الورثة وأخذ كل وارث ما يخصه وصدقوا على جميع ما ذكره هل اذا ارادت ابنة  
اخى الواقفة الاخرى اخت الناظرة والمستحقة المذكورة الدخول في الوقف مع اختها  
المنحصر فيها الوقف نظر او استحقاقا لا تجاب لذلك ويكون الوقف لمن انحصر فيها نظرا  
واستحقاقا خاصة وليس لاحد معارضتها شرعا مدة حياتها (اجاب) براعى شرط الواقف  
فحيث وقفت المرأة المذكورة وقفها على نفسها ثم من بعدها على ابنة أخيها أمونة خاصة  
الى آخره وماتت الواقفة كان الحق في الوقف المذكور لامونة خاصة وليس لاختها  
مشاركته فيه اتباعا للشرط والله تعالى اعلم (سئل) في عقار وقفه الواقف على ذريته  
ونسله ومن جملة الوقف فن اراد الجار شراءه من وصي القصر المستحقين لذلك الوقف

فامتنع الوصي من البيع فتعدى الجار على القرن وأخرج المستأجر منها وهدمها وتعطل  
 ريعها على الوقف فترافع الوصي مع الجار لدى الحاكم السياسي وثبت التعدي لديه فأمره  
 الحاكم ببنائها فرفنا كما كانت وأمره بدفع الاجرة مدة تعطيلها على الوقف فأراد التجار أن  
 يدينهم كما كانا خلاف القرن فهل لا يجب لذلك وبقي القديم على قدمه والحال ما ذكر أو  
 يضمن قيمة البناء مبنيا (اجاب) على من أئلف عقار الوقف تعديا ضمان قيمة ما أتلفه  
 وإذا بناه يكون على هيئته الأصلية ويبرأ بذلك عن الضمان إذا كان البناء مشل الاول  
 أو أجود منه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على مسجد وعلى تعلقاته فهل إذا قبض ريع  
 الوقف وصرفه في مصالحه يصدق الناظر في مقدار ما صرفه على الوقف وعلى مصالح  
 المسجد يمينه (اجاب) يقبل قول الناظر فيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما  
 لا بد منه كالحصير والدهن ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكد به الظاهر فيه كما  
 أفاده الخير الرمي وقد أفتى الملا ابو السعود بان المتولى إذا ادعى دفع غلة الوقف لمن نص  
 عليه الواقف في وقفه كاولاده واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام  
 بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة  
 معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال مصنف التنوير وهو تفصيل في غاية  
 الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في جنيته حاملة  
 ارضها للبناء وغراس من عنب وتوت ولوز وغير ذلك جارية في وقف واقفها على جهة تبر  
 ومستحقه فاستأجرها رجل لموكله أرضا وغراسا من ناظر وقفها المتولى عليها شرعا  
 بموجب ما بيده اجارة شرعية للسكنى والاسكان والزراعة شتا وصيفا والبناء والغراس  
 وغير ذلك باجرة مثلها ثلاثين عقدا كل عقد منها المدة ثلاث سنين وذلك بعد أن صدر عقد  
 المساقاة للموكل المدة كور مع الناظر على كامل الغراس القائم بالارض المدة كورة مدة  
 عقد الاجارة على ان يعمل موكل المستأجر في ذلك حق العمل في المدة على العادة وما رزق  
 الله تعالى به في المدة من ثمرة وفائدة يكون لجهة الوقف منه سهم من مائة وما بقي فلموكل  
 المستأجر نظير العمل والمساقاة على ذلك ثم بعد تمام ذلك اذن الناظر المؤجر لموكل المستأجر  
 المدة كور بالعمارة والبناء والغراس بارض الجنيته على أن ما يعمره ويبنيه ويغرسه  
 يكون له ملكا طلقا بحق الغراس كما هو الجارى المعتاد في مثل ذلك اذا تمست تقاليد  
 واقعا في ضمن عقد الاجارة المدة كورة ثم حضر شخص رغب في استئجار المأجور المرقوم  
 بزيادة مائة وعشرين قرشاً في كل سنة فأجابه الناظر المؤجر الى ذلك متعللاً بعدم صحة  
 عقدي الاجارة والمساقاة لطول المدة ولكون المساقاة على سهم لجهة الوقف من مائة زاعماً  
 ايضاً ان الاجارة فيها غبن فاحش فعما رضى المستأجر في ذلك قائلاً بجهة اجارة الوقف مدة  
 طويلة وبجهة عقد المساقاة على ما هو مسطور لصدور ذلك عندنا كم حنبلي يرى جوازه  
 في الوقف وغيره بان عقد الاجارة وقع باجر المثل لا باقل وبان في المساقاة والاجارة على

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

م طلب يقبل قوله في  
 الصرف الى المستحقين  
 مثل الاولاد دون  
 غيرهم كامام وبواب  
 ونحوهما

الوجه المذكور مصلحة لجهة الوقف وان الزيادة المذكورة تعنت وضرب وترافع مع الناظر في ذلك وخاصة عند القاضى الحنبلى المذكور حيث كان مأذونا له بالحكم على اصول مذهبه من قبل مواليه وثبت بعد الدعوى الشرعية والمرافعة بالشهادة الشرعية ان الاجرة اجرة المثل ولم تخالف المسمى بقدر لم يدخل تحت التفويم وان في التاجر والمساقاة على الوجه المذكور مصلحة لجهة الوقف وان الزيادة تعنت واضرار فحكم بحجة عقدا التاجر والمساقاة ولزومهما وعدم انفساخهما في المدة بالزيادة وان كانت المدة طويلة كما هو مذكور عالما بخلاف الاثمة في ذلك ثم جرت الخصومة ثانيا بين يدي قاضى دمشق الشام الحنفى فنفذ الحكم الصادر من القاضى الحنبلى وأمر بالاجراء على موجبها وامضاء وكتب بذلك كله سند شرعى بحضور واطلاع أمين الفتوى بدمشق الشام وغيره من الاعيان مشمول بختم قاضى القضاة بدمشق الشام وامضاء القاضى الحنبلى المذكور وتصديق مفتى بيروت وقاضيه على صحة ما تضمنه السند المرقوم فهل اذا عزل ناظر الوقف المذكور او ضم اليه ناظر آخر وأراد ابطال الاجارة المذكورة متعللا بعدم صحتها لما ذكر لا يجاب لذلك ويكون حكم القاضى الحنبلى المأمور بالحكم على مذهبه نافذا ورافعا للخلاف في ذلك حيث كان مذهبه يرى جوازها كما هو مذكور ويكون الموكل المستاجر استبقاء المأجور بيده والانتفاع به تمام مدته وهل اذا تعلل الناظر المذكور للفسخ بزيادة الاجرة في نفسها وكانت الزيادة بسبب ما جدد الموكل المذكور من البناء والغراس والاصلاح من ماله لنفسه حسب الاذن كما هو مذكور لا عبرة بتعلل الناظر بذلك ولا يجاب لفسخها لذلك حيث كان المسمى مساويا لاجرة مثل الاصل سيما مع حكم الحنبلى المذكور وفي الحادثة بعد الترافع بعدم انفساخها في المدة بزيادة ولا غيرها وهل حيث صدر الاذن من الناظر الاول بالعمارة والبناء والغراس في أرض الوقف كما هو مذكور وبنى وغرس وأصلح وشغل الارض بنفسه من ماله يشبث له حق القرار بذلك وتبقى الارض تحت يده بمسمى من الاجر جبراً على ناظر الوقف وليس له رفع يده عنها ولا فسخ الاجارة واجارتها لغيره بدون رضاه مادام قائماً بدفع المسمى في عقد الاجارة بقطع النظر عما تجدد من البناء والغراس والاصلاح ولو فرض فساد الاجارة وعدم صحة الحكم بها من الحنبلى المذكور حيث صدر الاذن له بالبناء والعمارة والغراس من ناظر الوقف على الوجه المستطور وبنى وعمر وغرس وشغل الارض بنفسه من ماله (اجاب) الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة في الاوقاف ولو بقعود كما نقله العلائق في الدر المختار عن العقيقه أبى جعفر وفي جواهر الفتاوى آجر ضيقة وقفاً ثلاث سنين وكتب في الأصل انه آجر ثلاثين عقداً كل عقد عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بفسخها تجوز ويرتفع الخلاف اهـ حيث وقع التخاصم بين الناظر والمستاجر للجنينة المذكورة في صحة الاجارة وعقد المساقاة وفسادهما لدى حاكم

مطلب حكم بحجة  
الاجارة الطويلة  
والمساقاة كما يراه صح  
وارتفع الخلاف حيث  
ولى ليحكم بمذهبه



حنبلي يرى صحة الاجارة وعقد المساقاة على الوجه المزبور وكان ما ذوناله في الحكم بمذهبه  
من قبل مولانا السلطان أيدبالصر وقضى بحصة الاجارة وعقد المساقاة بعد استيفاء  
الحكم شرائطه فقدر ارتفاع الخلاف لوقوعه في فصل مجتهد فيه خصوصاً وقد تأكد ذلك  
بامضاء القاضى الحنفى على الوجه المسطور ولا يكون للناظر والمحال هذه فسخ الاجارة  
بما يتعامل به من دعوى زيادة أجر المثل في نفسه حيث كانت الزيادة بسبب ما جرده  
المستاجر ولا يطالب المستاجر بزيادة على أجر مثل الاصل بقطع النظر عما جرده كما هو  
مصرح به في غالب الكتب وما جرده المستاجر من البناء والغراس في أرض الوقف  
بأذن الناظر على الوجه المذكور يكون له ملكاً مستحق البقاء في أرض الوقف اذا لم  
يحصل من الواقف نهى عن ذلك وليس للناظر رفع يد المستاجر عن ذلك والمحال هذه  
ما دام يدفع أجر مثل الاصل لجهة الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف قطعة  
أرض على مسجد وعين النظر لشخص مخصوص كان خادم المسجد ولذرية من بعده  
الذكور منهم دون الاناث فأتى خادم المسجد عن ابن وبنت فسكن احدهما في البلد  
البنات من الارض ومنع الابن مع ان الابن المذكور قائم بخدمة ذلك المسجد كما كان أبوه  
فهل اذا كان الواقف خص الذكور دون الاناث يتبع قوله ويعمل بشرطه (اجاب) يعمل  
بشرط الواقف بعد تحققه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مسكناً  
موقوفاً من ناظره مشاهرة وأذن له الناظر بعمارة فعمره على أن يحسبه من الاجرة حسب  
أذن الناظر ثم مات الناظر وتولى ابنه النظر وأراد اخراج المستاجر المذكور من المسكن  
فهل يمنع حتى يستوفى ما صرفه أو يجوز له اخراجه ويرجع بما صرفه (اجاب) للمستاجر  
الرجوع بما أنفق في عمارة المكان المذكور بأذن المتولى ليرجع به واذا انقضت مدة  
اجارته يكون للناظر اجارته لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في فخیل وقف على مسجد  
وزيعة يصرف على شعائره جعل الواقف النظر فيه من بعده لاولاده وذريتهم وذرية  
ذريتهم المذكور منهم دون الاناث فادعت الآن بنت من ذرية الواقف دون غيرها من  
الاناث ان التخیل ملك عن أبيها تريد أن تأخذ نصيبها منه بالميراث عنه فهل اذا ثبت  
بالبينة الشرعية انه وقف على المسجد المذكور وثبت ان النظر فيه للذكور منهم دون  
الاناث لاعبرة بدعوى البنت ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بالوجه  
الشرعى صدور الوقف على المسجد عن المورث على هذا الوجه لا يكون للبنت المذكورة  
معارضه فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت موقوف عليهم  
وقف من مورثهم مشروط فيه الشروط التي منها البيع ولو بلفظه مذكور فيه انه  
يكرر مع بقاء الشروط الكربة بعد الكربة والمررة بعد المرة فهل اذا تنازعوا مع بعضهم في  
شأن ذلك لادى حاكم شرعى وتحقيق وجود شرط البيع ولو بلفظه من الواقف في كتاب  
الوقف وصدق عليه جميع ورثة الميت المستحقين للوقف بعد مورثهم وحكم بإبطال

١٢٦٧

٢٥

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

شعبان ٢  
سنة ١٢٦٧

مطلب شرط البيع  
بلفظه ولم يزد فالوقف  
باطل ولو حكم به صح  
والعمل الآن على  
عدم بطلان الوقف

٩  
١٢٦٧

١٧  
١٢٦٧  
مطلب في تفصيل حكم  
وقف المريض على  
ورثته

الوقف المذکور لكون شرط البيع بلفظه مذکور مع الشروط المذکورة يكون حكمه  
بذلك نافذاً أولاً وهل في ذلك نص موجود (اجاب) قال الاسام الكبير أبو بكر احمد بن  
عمر الخصاف واذا وقف الرجل الوقف على قوم ثم من بعدهم على المساكين واستثنى ان  
يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك ميراثاً الى ورثته واذا كان الواقف حياً فالوقف على  
ملكه يصنع به ما شاء من قبله انه اذا اشترط بيعه كان خارجاً له من حال الوقف والوقف  
انما يكون دائماً قايماً على وجه الدهر فاذا خرجت عن حد الوقف فليست وقفاً اه ثم قال  
وقد روى عن أبي يوسف في رجل وقف أرضاً له وجعل غلة ذلك راجعة الى المساكين  
وشرط أن له ابطال ذلك وبيعه ولم يقل ويستبدل بثمنه ما يكون وقفاً مكانه ان الوقف جائز  
والشرط الذي اشترط من البيع باطل لا يجوز اه فاذا ثبت اشتراط البيع من غير زيادة  
عليه في أصل الوقف بالينة العادلة يكون حكم القاضي بالابطال صحيحاً لما افقته القول  
الاول وان كان العمل الآن على الثاني والا يثبت ذلك لا يكون الوقف باطلاً ولا يحكم  
بذلك بمجرد وجود ذلك في الصل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف ما يصح وقفه على  
ذريته جيل بعد جيل وجعل آخره لجهة لا تنقطع وشرط شروط في كتاب الوقف منها ان  
الانثى من بناته ومن كل طبقة تاكل خالصة من الازواج فقط ومنها ان ذرية البنات لا تدخل  
لها ومنها انه لا يؤثر أكثر من سنة واحدة فانفق ان رجلاً من أولاد الواقف رأى انه سيموت  
عن بنات فقط فأجرهن حصته وحصته أختيه تعدياً لمدة التسعين سنة وأبرأتهن من  
الاجرة وقدمات وصار استحقاقه في الحصة لابن أخيه على مقتضى نص الواقف فهل يعمل  
بنص الواقف وتنقل حصته الرجل لابن أخى المتوفى وتبطل اجارته لبناته المغايرة لشرطه  
لا سيما وقد أدخل فيها استحقاق أختيه الموجودتين وهل لو وقع صلح بين ابن الأخ وبين  
بنات المتوفى على ان ابن الأخ يأخذ البعض ويترك البعض للبنات يكون باطلاً (اجاب)  
شرط الواقف كنص الشارع في حيث شرط الواقف في أصل وقفه للاجارة مدة وجب  
اتباعه فلا يجوز للنظر مخالفة شرطه والفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعهود في  
الوقف على ان اجارة المشاع ولو من ناظر شرعي من غير الشريك لا تصح وصرحوا بان  
اسقاط الاستحقاق في الوقف لا يصح بخلاف الاقارب لغيره بلا عوض والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك حصته في بيت على الشيوع وقفها في مرض موته على نفسه ثم من  
بعده على ورثته وهما زوجته وأخته ولم يكن له وارث سواهما ومات في المرض المذکور  
بعده مضي ثلاثة أيام فهل اذا تحقق ما ذكر ولم تجز الاخت الوقف بعد موت المورث  
ماذا يكون الحكم سيما وقد شرط الواقف المذکور في وقفته من بعدهما على  
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على الفقراء (اجاب) اذا وقف المريض مرض الموت  
على ورثته ثم من بعدهم لذريتهم ثم على جهة بر ولم تجز الورثة وبعضهم الوقف فان  
خرج الموقوف من الثلث قسمين جميع الورثة قسمة الميراث لا على ما شرطه الواقف

الى أن ينقرض الوارث الموقوف عليه وينتقل الاستحقاق لمن بعده فيجرب حينئذ على  
 ما شرطه الواقف وان لم يخرج من الثلث وخرج بعضه فاخرج يفعل فيه ما ذكرنا وما لم  
 يخرج يكون ملكا للورثة فلهم بيعه والتصرف فيه والله تعالى أعلم (سئل) من الديوان  
 المكتخذ في باقادة مسطرة ٥ شوال سنة ٦٧ حاصلها ان رجلا يسمى حسينا من قنا  
 استأجر مكانا وقفه على خيرات ومنع بد تسع وتسعين سنة والمؤجر توفي وأولاده أرادوا فسخ  
 الاجارة بعد موت والدهم والمستأجر توقف لداعي ان يسده حجة ولما صار رؤية ذلك  
 بطرف قاضي جرجا فادان الاجارة غيره وافقة لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
 وانما المكنان لا يهدم ولا يملكه مستحق الوقف بل يبقى باجر المثل ولو الى المستحق الى  
 آخر ما أوضحه وان صورة الحجية مرسله لمطالعها فبناء على ذلك اقتضى شرحه لحضرتكم تؤمل  
 مطالعة صورة الحجية واقادة حضرة المدرس المومنا اليه واعراضات المذكورين وما وافق  
 أصول الشريعة ترد عنه الاقادة (اجاب) قد اطلعنا على ماسطر بهذه الاوراق والحكم  
 الشرعي في ذلك ان الاجارة المأجولة غير صحيحة ولو بعقود على ما عليه الفتوى والقضاة  
 ممنوعون عن الحكم بها وحيث اذن متولى الوقف للمستأجر في ضمن عقد الاجارة  
 المذكورة بالبناء على أن يكون ما بناه مملوكا له بحق القرار لا يصح الاذن لمصوله في ضمن  
 عقد فاسد وللتولي تكليف الباني قلع البناء ان لم يضرب ارض الوقف فان لم يكن الاذن  
 في ضمن العقد المذكور لا يكون لتولي الوقف الا أن تكليف الباني برفع بنائه مادام  
 قائما يدفع أجرة عقار الوقف خاليا عما احدثه فيه وهذا اذا لم يكن الواقف نفسه عن  
 ذلك في أصل وقفه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم  
 من بعده على أولاده ذكورا وانا ثابا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على  
 أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريةهم وتسليمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة  
 ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى من نفسها دون  
 غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد  
 ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم وترك ولدا أو ولدا  
 ولدا أو أسفلى من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة  
 والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات من الموقوف عليهم هذا  
 لفظ كتاب الوقف حرفيا مات الواقف عن بنته فقط وانحصر فيها الوقف نظرا  
 واستحقاقا وصارت تستغل ريع الوقف المذكور الى أن ماتت عن ابن وابن ابن  
 مات أبوه في حياته فهل يدخل ابن ابنها في الوقف المذكور عملا بقول الواقف الطبقة  
 العليا تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها أو يكون محجوبا ببعه ويستقل به ابن بنت  
 الواقف المذكور عملا بقوله يستقل به الواحد اذا انفرد (اجاب) ليس في عبارة الواقف  
 المذكور ما يفيد انتقال شيء مما كان بيد ابنته لابن ابنها مع وجود عمه بل يختص بريع

١٢٦٧

مطلب الاذن بالحلوا اذا  
 كان في ضمن عقد فاسد  
 لا يصح والاصح حيث  
 انتهى عنه

١٢٦٧

الوقف المذكور لكونه أقرب الطبقات إلى أمه بالنسبة إلى ابن الابن وقد شرط الواقف أن من مات عن ولد أو أسفل انتقل نصيبه لآخوته فإن لم يكن له أخوة فلا قرب الطبقات وبنت الواقف المذكورة ماتت بعد استحقاقها ريع الوقف جميعه عن ابنها وابن ابنها المذكورين ولم يكن لها أخوة ولا أخوات فينتقل نصيبها وهو ريع الوقف إلى أقرب الطبقات إليها وهو ابنها دون ابن ابنها المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف متخرب ولا ريع له يعمر منه استأجره رجل اجارة صحيحة من المتولى عليه مدة معلومة واذن له بالبناء والعمارة فيه من ماله ليكون مابناه وعمره وأنشأه من ماله ملكا وخلواله مستحق البقاء والقرار فهل يكون الاذن بذلك صحيحا ويكون مابناه وأنشأه من ماله ملكا للمستأجر المذكور (اجاب) مابناه مستأجر مكان الوقف فيه لنفسه من ماله مملوك له وليس للمتولى الوقف مطالبة برفعه حيث ثبت الاذن بالبناء على أن يكون له حق القرار مادام قائما يدفع أجر المثل بقطع النضر عما أحذنه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف مشروط فيه للواقف الشروط العشرة التي منها الابدال والاستبدال والتغيير والبيع فهل إذا أراد الواقف ابداله بقيمة مثله بماله من الشروط المذكورة يسوغ له فعل ذلك (اجاب) نعم يسوغ له ذلك حيث ثبت الشرط في أصل الوقف ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بئر ماء معين موقوفة من قديم الزمان استولى عليها رجل وأدخلها في بيته فهل إذا أقام المتولى بينة تشهد بوقفيته من قبل واقفها على جهة خير ترفع يد المستولى عنها وترد لجهة الوقف ولو كانت شهادة البينة بالتسامع (اجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي وقفية البئر المذكورة ترد إلى جهة وقفها وترفع يد المستولى عليها بغير طريق شرعي ولو كان مبنى الشهادة على التسامع المقبول شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا موقوفا من الناظر عليه مدة معلومة بأجرة معلومة ثم أحر الناظر المستأجر بالعمارة فيه لجهة الوقف ليرجع بما أنفق على الناظر أن أخرج الناظر المستأجر من المكان بعد انقضاء المدة وأن أخرج المستأجر من المكان بنفسه يترك ما أنفق لجهة الوقف فعمر المستأجر بالاذن على الوجه المذكور وبعد انقضاء المدة أخرج الناظر وأجر لغيره وأراد المستأجر الرجوع على الناظر بما أنفق بالاذن حيث لم يترك لجهة الوقف وأنه أدنه بالعمارة ليرجع بما أنفق فيها على الناظر إذا أخرجهم وقد أخرجهم فهل للمستأجر المأذون بالعمارة ليرجع بها على الآخر الرجوع بما أنفق حيث لم يكن متبرعا بها ولم يوجد منه ما يفيد ذلك ولا تضييع عليه حيث كانت بالاذن من المتولى ليرجع عليه (اجاب) إذا عمّر المستأجر في الوقف بالذن الناظر ليرجع كما هو مذكور يكون له الرجوع بما أنفق منه ماله في عمارة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفنا من الناظر مسانحة كل سنة بقدر معلوم وعمل المستأجر أجرة ست ستين للناظر فعزل ذلك الناظر قبل أن يستوفي المستأجر شيئا من المدة وتولى غيره ولم يرض بقبض المعزول

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٨

سنة شوال

١٢٦٧

١٩

ذى القعدة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٦

الاجرة المذكورة بل صار ياخذ اجرة شهر بشهر من المستاجر ويدفع له وصولا ثم عزل  
 الثاني ورجع الاول ناظر او بعد رجوعه توفي المستاجر وأجر الناظر المأثورة المذكورة  
 من آخر فهل لو توفى المذوق في أخذ ذلك المبلغ المجل من الناظر ويؤمر بدفعه حالا حيث  
 كان هناك يئنة شرعية تشهد بذلك القدر مع تمسكات بأيديهم والحال ان المستاجر  
 المذوق لم يستوف من المدة شيئا بعد رجوعه أيضا (أجاب) لو توفى المذوق مطالبة الناظر  
 المذكور بما لمرتهم من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 الناظر على الوقف اذا ادعى انه صرف للمستحقين استحقاقهم من غلة الوقف ومن ريعه في  
 المدة الماضية هل يصدق في ذلك بيمينه أولا بد من يمينه يقيمها على دعواه (أجاب) نعم  
 يقبل قول المتولى في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف  
 قطعة أرض على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم مات عن ثلاثة  
 أولاد ذكور وبنت واحدة ثم مات أحد الأولاد الذكور عن ولد وانقل نصيب والده  
 اليه حسب شرط الواقف أن من مات ينتقل نصيبه الى ذريته ثم ماتت البنت عن  
 أخويها وابن أخيه المستحقين لذلك الوقف وعن أمها وزوجها الاجنبيين عن الوقف  
 ولم تعقب ذرية فهل ينتقل نصيبهم في تلك الارض اليهم عملا بشرط الواقف ولا حق  
 للزوج والام في تلك الارض ولا تكون تركه حيث انها وقف عليهم (أجاب) لا ميراث  
 لزوج المستحقة المذكورة وأمها بل ولا لأخويها وابن أخيه افيما هو موقوف من قبل أبيها  
 على ذريته بل ينتقل استحقاق ريع حصتها لأخويها وابن أخيه بشرط الواقف حيث  
 وقف على أولاده وأولاد أولاده وعطف بالواقف بشرطهم اذ لم يوجد في شروطه ما يقتضي  
 حرمان ابن الاخ من هذا النصيب واختصاص الاخوين به والله تعالى أعلم (سئل) في  
 قطعة أرض زراعة رزقة مرصدة موقوفة على مصالح ضريح وولي من أولياء الله تعالى  
 بموجب حجة شرعية بيد الذرية مقيدة ومروطة بالروزنامة فهل اذا تصرف فيها واضع  
 اليد عليها بالبيع لا ينفذ بيعه ولا تصرفه ولا يصح اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الارض  
 المذكورة وقف وثبت ما ذكر (أجاب) اذا كانت الارض المذكورة وقفا لا ينفذ  
 البيع فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر دكاكين موقوفة  
 من الناظر عليها مدة معلومة باجرة معلومة وأمر الناظر المستاجر بالعمارة فيها لجهة الوقف  
 ليرجع بما أنفقه فيها على الناظر ان أخرج الناظر المستاجر من المكان بعد انقضاء المدة  
 وان خرج المستاجر من المكان بنفسه يترك ما أنفقه لجهة الوقف فمهر المستاجر بالاذن  
 على الوجه المذكور وبعد انقضاء المدة أخرج الناظر وأجره واراد المستاجر  
 الرجوع على الناظر بما أنفقه بالاذن حيث لم يتركه لجهة الوقف وانه اذنه بالعمارة  
 ليرجع بما أنفقه فيها على الناظر اذا أخرجته وقد أخرجته فهل للمستاجر المأذون بالعمارة  
 ليرجع بها على الأمر الرجوع بما أنفقه حيث لم يكن متبرعا بها ولم يوجد منه ما يفيد ذلك



ولا تضيع عليه حيث كانت بالاذن من المتولى ليرجع عليه واذا تعلل الناظر على  
المستاجر بان الواقف شرط ان لا يرهن ولا يبيع ولا يسدل وان يدا من ريعه بممرته  
وما فيه البقاء لعينه ويريد الناظر بذلك التعلل بعدم دفع ما أنفق المستاجر في العمارة  
بالاذن لا يجاب لذلك (اجاب) اذا عمر المستاجر في الوقف باذن الناظر ليرجع كما هو  
مذكور يكون له الرجوع بما ثبت انه أنفق من ماله في عمارة الوقف ولا عبرة بتعلل  
الناظر بما ذكر اذ هذه الشروط لا تمنع من صرف على العمارة الضرورية باذن الناظر  
ليرجع من الرجوع بمصرفه على هذا الوجه بل يفيد بعضها عدم صرف شيء للمستحقين  
قبل سداده هذا الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقفامة معلومة  
باجرة معلومة دفعها للمتولى محجلة وصرفها في عمارتها ثم قبل فراغ المدة المستجرة التي أخذ  
المتولى أجرتها محجلة آخرها الغير المستاجر الاول باجرة أزيد من الاولى فهل اذا عرضت  
الزيادة على المستاجر الاول ورضى بها يكون أحق بها الى فراغ التسعة أشهر الباقية له التي  
قبض المتولى أجرتها محجلة (اجاب) اذا زادت الاجرة على اجر المثل قيل يعقد المتولى ثانيا  
باجر المثل على الاصح وقيل لا يعقده ثانيا كن زيادة واحدة تعنتا والمستاجر الاول اولى من  
غيره اذا قبل الزيادة والذي حرره العلامة ابن عابدين في رسالته تحرير العبارة فيمن  
هو اولى بالاجارة ان اجارة عقار الوقف اذا صدرت من ناظره باجر المثل وقت العقد ثم  
زادت اجرة المثل في أثناء المدة وأراد الناظر فسخها تعرض على المستاجر الاول فان قبلها  
فهو اولى ووجهه ظاهر فان المسوخ للفسخ هو الزيادة في حيث قبلها الاول زال السبب  
المسوخ مع بقاء مسدة الاجارة فيكون الاول أحق من غيره وهذا معنى قولهم المستاجر  
الاول اولى فالويليته مقيدة بان عقاد الاجارة السابقة صحيحة باجر المثل وقبوله الزيادة التي  
عرضت في أثناء مدة اجارته مع بقاء المدة وكذا يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته  
وكان له في الارض عمارة أو غير اس وضعه بحق او كان له فيها مشد مسكة ورضى باستئجار  
الارض باجرة مثلها فانه أحق من غيره دفعه للضرر عن الجانبيين كما أفقته به الحير الرملي  
وغيره وهو مسئله الارض المحتركة التي نص عليها الخصاص كما نقله في البحر وأما فيما سوى  
ذلك فله وجب الايجار من اراد بعد انتهاء المدة خلافا لما شاع على السنة الناس في هذا  
الزمان من ان الاول أحق لكونه ذا اليد وهذا على عموم خطا ظاهر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن قوجته وعن اربع بنات وعن ثلاثة اخوة وترك جانب  
نخل فاستولت الاخوة على النخل دون بنات الميت متعاليين بانه وقف على مسجد وذلك  
بدون بينة شرعية فهل اذا لم يثبت وقف النخل المذكور على المسجد بالبينة الشرعية  
لا عبرة بدعوى الاخوة ويأبون لبنات الميت أخذن يمين في النخل بالفريضة الشرعية  
عن أبيهن (اجاب) اذا ثبت ان النخل المذكور وقف على المسجد يكون لناظره وضع  
يده عليه واستغلاله لجهة الوقف والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك

لرجل مات ووضعت ورثته وورثته وورثته ايديهم عليه بعد موت مورثهم اكثر من مائة سنة وهم يتصرفون فيه بالهدم والبناء وغيره تصرف الملاك في املاكهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فالآن ادعى رجل يزعم انه ناظر على وقف كذا انه وجد حجة مقطوعة الثبوت يدل مضمونها على ان اصله وقف على جهة كذا فهل اذا لم يثبت الوقف ولا مضمون الحجة المذكورة بشهادة بينة شرعية لا عبرة بدعواه ولا بالحجة المقطوعة الثبوت (اجاب) لا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا فلا يحكم بالوقف بمجرد وجود ان الصل المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آجر ارضاء منه بدون آجرة المثل ثم مات المؤجر والمستأجر قبل مضي مدة الاجارة فما الحكم في هذه الاجارة (اجاب) عن هذا السؤال الوالد نعمده الله بالرحمة والرضوان بقوله اذا كانت الاجرة ناقصة عن آجر المثل من وقت عقد الاجارة تكون فاسدة ويجب آجر المثل مدة حياة المستأجر وانقضاءه واذا كانت الاجرة آجرة المثل وقت العقد تكون صحيحة ولا يفسدها زيادة آجر المثل بعد العقد ويجب المسمى اذا لم يطلب الناظر الزيادة بعد وتسفخ الاجارة بموت المستأجر لا بموت الناظر لكون الناظر غير عاقد لنفسه ولو مستحقا وليس لورثة المستأجر استبقاؤها اذا لم يكن للمورث خلوة الا كان لهم ذلك باجر المثل والله تعالى اعلم الفقير محمد أمين المهدي الحنفى الحنفى (اجاب) جوابي كجواب الاستاذ الوالد نعمده الله برحمته واسكنه فسيح جناته والمراد من النقصان عن آجر المثل النقصان الفاحش لا اليسير اذ هو عفو والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون من ريعه الثلثان ستة عشر قيراطا وقفها على اولاده ذكور انا ثابا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تجب السفلى من نفسها دون غيرها الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقاء الواقف مضافا لمصتهم الا في ذكرها فيه بياض وسودا وجبشاذ كورا وانا ثابا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم الى آخره والثلث ثمانية قيراطا باقى ريع الوقف بعد انتقاله يكون وقفها على عتقائه بياض وسودا وجبشاذ كورا وانا ثابا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى آخره وشرط النظر على ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده يكون النظر لمن يموت عنهما من الزوجات مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر على ذلك للارشد فالارشد من اولاده ثم للارشد فالارشد من اولادهم ثم للارشد فالارشد من كل طبقة مسنة لذلك وشرط لنفسه ولزوجته وذريته في وقفه المذكور الادخال والاخراج والاعطاء والحرمات والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال والاسقاط لمن شاءه حتى شاءه ويعل ذلك كل منهم ويكرره المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة

ذی الحجة

سنة

٢٦

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

محرم  
١٣

١٦٦١

الخ ما ذكره بكتاب ايقافه الشرعي فأتى الواقف عن زوجته فقط ثم ماتت الزوجة  
والموجود الآن للواقف المذكور بنت وانحصر فيها النظر بمقتضى الشرط فارادت  
ادخال عتيق لانحى الواقف فيما وقف على العتقاء لما لها من شرط الادخال فهل لها ذلك  
أم لا (اجاب) اذا شرط الواقف في أصل وقفه الادخال لكل واحد من ذريته يكون  
لبنته المذكورة ادخال عتيق معها حيث تحقق شرط الواقف لذلك بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض معدة للزراعة موقوفة على ضريح  
ولي ومسيده بني جماعة قواسم الترك من أهل البلد فيها مساكن من غير اذن الناظر  
على ذلك الوقف والبناء من مدة قريبة مع اقرارهم بانها أرض الوقف فهل للناظر  
مطالبه البائنين للمساكن باجر مثل الأرض أو رفع البناء ليعود تنفع الأرض على الوقف  
المذكور (اجاب) للناظر مطالبه البائنين في أرض الوقف باجر المثل مدة استيلائه على  
الأرض بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت ناظرة على وقف أهل  
وأجرت منه محلا معلوما مدة معلومة وهي ثلاث سنين بقدر معلوم لشخص نصراني وذلك  
القدر ناقص عن أجرة المثل نقه فافحشا ثم انتقل النظر الى غيره بعد انقضاء المدة والحال  
ان المرأة المذكورة قبل وفاتها اقترضت من الشخص المستأجر مبلغا قدره ستة آلاف  
قرش وكسور وأخذ منها سندا عليها بقدر المبلغ مرتين وجعلت أجرة المحل في كل عام ألف  
قرش الى أن يستوفي ذلك المبلغ وصار له سبع سنوات ساكنا بالمحل والآن الناظرة  
التي تولت النظر بعد هاتر يد استجار النصراني المذكور المحل بالأجرة اللائقة بمثاله  
فهل تجاب لذلك (اجاب) لا يملك الناظر اجارة عقار الوقف بدون اجرة المثل بالغيب  
الفاحش فاذا آجر بالغيب الفاحش كانت الاجارة غير صحيحة وعلى المستأجر تمام اجرة المثل  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عدة أما كن وخلاوات وانشا وقفها بعضها  
على نفسه وبعضها على بنته وزوجها معتقه فلان وعلى من سيحدثه الله للواقف من  
الاولاد والعتقاء ثم من بعد وفاة الواقف يكون ما وقفه على نفسه منضمما لما وقفه على  
بنته وزوجها ومن سيحدثه الله للواقف من الاولاد والعتقاء ثم من بعد كل منهم فعلى  
اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعتقهم  
طبقا بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الى أن قال فاذا انقرضوا جميعا يكون  
ذلك وقفا م صرفا ريعه على عتقاء اولاد الواقف وعتقاء عتقائه ثم على اولادهم ثم على  
ذريتهم ونسلهم وعتقهم على النص والترتيب المشروحين في اولاد الواقف وعتقائه  
وذريتهم فاذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا م صرفا ريعه على جهات عينها بكتاب  
ايقافه ثم الحق بهذا الوقف وقفا آخر وجعل حكمه حكم الاول وشرطه كشرطه وبماله  
من شرط الادخال في وقفه الاول والثاني ادخل رجلا في وقفه وجعله مستحقا مع اولاده  
وعتقائه وجعل ذريته مع ذريتهم مات الواقف وذريته وعتقاؤه وعتقاء اولاده

وذريتهم وعتقاء عتقائه ولم يبق منهم احد والموجود الآن احرأه بنت ابن معتق  
معتق الواقف فهل يكون استحقاق الوقف المذكور منحصرا فيها وهل اذا عارضها  
رجل هو معتق بنت بنت الواقف من جهة ومعتق بنت بنت الرجل المدخل من  
جهة أخرى ومعتق بنت معتق معتق الواقف من جهة أخرى أيضا متعللا بأنه من عتقاء  
ذرية الواقف اعتمادا على قول الواقف فاذا انقرضوا يكون وقفه على عتقاء أولاد الواقف  
وعتقاء عتقاء الواقف لا يكون له استحقاق معها لان الوقف على الاولاد لا يعم النسل أو  
يكون له استحقاق (اجاب) وقع الاختلاف بين علما ثانيا في شمول الاولاد بالجمع للنسل  
قال في تنقيح المحامدية وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الاولاد الجواب  
فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل واقفي به على افندي قوله اي صاحب  
الدرر والغرر لو قال ابتداء على اولادي يستوي فيه الاقرب والابعد هذا مخالف لما في  
الخانية صريحاً والمخالصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنتف نعم قال في  
الاختيار لو قال على اولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولو لم يكن يقدم  
البطن الاول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء  
قريبهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضاً ما يوافقه وقد استفتي بعض العلماء من  
مولانا ابى السعود وادرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن  
الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه  
المسئلة اخطأ فيها رضى الدين السرخسى في مجيئه واعتمده عليه صاحب الدرر اه  
كلامه وما قاله حق يطابق الكتب المعتبرة كما تحققت وما يخالف من شواذ الاقوال  
لا محالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور جعل الله سعيه مشكورا وعمله  
مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما ظنه لان مؤدى كلامه  
تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل  
عليه كلام صاحب الدرر في استواء الاقرب والابعد اولاً وآخر اه عزى زاده على  
الدرر اه وفي التنقيح أيضاً معزياً للخانية رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل آخره  
للفقراء فمات بعضهم قال هل يصرّف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرّف الى الفقراء  
لا الى ولد الولد اه ويوافقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة  
المفتين والنتف اه وفيه أيضاً وأما اذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذكر  
الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكنه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا  
حقيقة في الصلب اشباهه من قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها العلامة  
المقدسية لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية ما يخالفه ظاهر افانه قال لو وقف على  
اولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم يصرّف الى الباقي واذا ماتوا يصرّف الى  
الفقراء ولا يصرّف الى ولد الولد اه وبما ذكرنا يعلم ان الصحيح عدم شمول الاولاد للنسل

١٢٦٨

٢٢

مطلب في تخطئة ابى  
السعود لخط السرخسى  
وصاحب الدرر في أن  
لفظ أولادى يعم البطون  
كلها

مطلب اذا ذكر  
الطبقات الثلاث بلفظ  
الولد يدخل النسل  
كله

مطلب وقف على  
أولاده ثم على الفقراء  
هل يدخل فيه أولاد  
الاولاد

١٢٦٨

١

فلاحتياج لشمول الاولاد للفصل خلاف الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) من طرف  
 الديوان المكتنديات عن حادثة اجارة وقف المدة الطويلة واذن الناظر بالبناء والعمارة  
 ولم يوقف على شرط الواقف اُحصل نهى منه عن مثل ذلك أم لا وقد بني المأذون وعمره  
 فما الحكم (اجاب) ووافق عليه حضرة شيخ الازهر وشيخ المالكية وأمين الفتوى الشيخ  
 خليل الرشيدي والشيخ محمد المنصوري قد اطلعنا على هذه الاوراق المتضمنة  
 لقضية استئجار السيد حسين عمر زين من أهالي قنال الارض الموقوفة مدة ثلاثة وثلاثين  
 عقداً كل عقد ثلاث سنين من مؤجره الذين هم من ذرية الواقف باجرة معلومة وان  
 المؤجرين اذنوا للسيد حسين المستأجر المذكور بالعمارة على ان ما يبنيه يكون له وكان ذلك  
 في سنة اربع واربعين ومائتين وألف والموقوف عليهم الا ان يريدون رجوع تلك الارض  
 لجهة الوقف ورفع يد السيد حسين المذكور عنها والمحال انه بناها وعمرها بعد التاجر  
 تلك المدة والاذن له بذلك والمنصوص عليه في معتبرات كتب الحنفية ان الاجارة  
 الطويلة في الاوقاف باطلة ولو بعقوده الى ما عليه الفتوى والقضاء ممنوعون من الحكم  
 بجمعها واذا ثبت اذن المتولى على ذلك الوقف اذ ذاك للسيد حسين المذكور بالبناء  
 على ان يكون ما بناه مملوكاً له بحق القرار لا يكون للمتولى الا ان تكليفه رفع البناء مادام  
 يدفع اجرة مثل الارض خالية عما أحدث فيه امن البناء حيث لم يكن الاذن في ضمن عقد  
 تلك الاجارة ولم يوقف على نهى الواقف عن الاذن بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استولى على مكان وقف وادعى فيه الملك وسكن فيه مدة ثم بعد ذلك ظهر وتحقق  
 انه وقف على اناس معلومين وانه ليس له فيه حق ورفعناظر الوقف على يد القاضي  
 وأثبت الوقف بالوجه الشرعي لديه ورفعت يده عنه وطلب الناظر منه اجرة المثل لما  
 سكنه في المدة الماضية فهل يجاب لذلك والمحال هذه ولا يجاب (اجاب) على من  
 استولى على عقار الوقف وسكنه تعدياً اجرة المثل مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم  
 (سئل) من طرف وكيل المالية بما ضمنوه ان شخصاً من اهالي مكة المكرمة يدعى الشيخ  
 احمد جلبي له منزل وقف اهلي نظارته وصار شراؤه للبري لاجل المحاقه بسر اي حرم  
 الجنة كان المرحوم ائندينا الكبير وليكون وقفاً اهلياً صار توقيف صرف الثمن لاجل  
 استبداله والآن تقدم الانهاء من وكيل صاحب المنزل المذكور ينهى ان باقى محلات  
 الوقف لازم لها عمارة ضرورية أكثر من مبلغ اربعة آلاف قرش ثمن المنزل المذكور  
 ويريد صرف الثمن لاجل صرفه في عمارة الا ما كن المذكورة لكون الاصول احياء الوقف  
 من بعضه ومن حيث ان هذا من المواد الشرعية المقتضى رؤيتها بطرف حضرتمكم لزم  
 تحريره لمحضرتكم لينظر في ذلك وما يوافق اجراؤه بطريق الاصول ترد الافادة عنه  
 لاجراء المقتضي (اجاب) اذا استبدل عقار الوقف استبدل بالصحيح شرعياً أو استولى  
 عليه شخص وضعن المستولى القيمة لا يصرف الثمن ولا قيمة العقار في العمارة بل

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٦



يشتري عقار آخر فيكون وقفاً بديل الأول وأما من الاتقاض اذا بيعت لتعذر عودها أو  
 خوف هلاكها فيصرف في العمارة ويكون لناظر الوقف أخذتها وأصرفه في عمارة باقي  
 الوقف حيث يشاء وفي تنقيح الحمامية من أوائل الوقف بعد ذلك من عن فتاوى اللطفي  
 بختصاصه جواز صرف البديل في عمارة الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد  
 من حيث المآل والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه يعبر من  
 مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه وما  
 ذكره في فتاوى اللطفي هو قوله وقد تصرف أي دراهم البديل في عمارة الوقف  
 الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشتري بها  
 ما يكون وفقاً كالأول ولا تكون ملكاً للوقوف عليهم ولا رناً اه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في بيت وقف سكننا واسكانا وغلة واستغلا لا لال الاستحقاق فيه على الوجه  
 المذكور إلى عتقاء العتقاء وبوجود من عتقاء العتقاء ثلاثة من الاناث فبما لمن من  
 الشرط سكن ذلك المكان لكونه مشتملاً على منازل كل على حدته غير أن واحدة منهن  
 عائلتها تريد على عائلة الباقيات فيسبب ذلك زاد مسكنها على مسكنها وهي الناظرة على  
 الوقف ايضاً لا رشديتها عن ما فهمل اذا ارادت العتيقتان محاسبتهما على أجرة زيادة  
 مسكنها لا يكون لما ذلك حيث كان الوقف على سكني الجميع (اجاب) اذا سكن  
 احد الشركاء في الوقف جميع الدار الموقوفة وجب عليه الاجران كان سكنه بالغلبة  
 بدون اذن الباقيين سواء كانت الدار للسكني او للاستغلال وان سكن في دار السكني  
 والشريك الآخر لم يسكن فلا يستحق لتصيبه أجرة لان المتضييق ليس له الا  
 السكني ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب أجرة محضته وهو محل كلام الخصاص  
 لانه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع عن السكني لاجل الضيق او لغيره حيث لم  
 يمنعه الشريك عنها كذا في الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة  
 على جهة بر آجرها المتولى عليها لا آخر مدة سنوات بدون أجرة المثل بغبن فاحش فهل  
 تكون الأجرة فاسدة ولتتولى اجارتها الغير المستاجر المذكور باجر المثل ويلزم بدفع تمام  
 اجرا المثل للدة الماضية (اجاب) لا يملك المتولى اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل  
 بالغبن الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة آجرت  
 أخرى بيتاً مدة ثلاث سنين باقل من نصف اجرة المثل فهل لا يصح هذه الاجارة وعلى  
 المستاجر تمام اجرة المثل للدة التي سكنها على هذه الكيفية (اجاب) اجارة الناظر عقار  
 الوقف على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المستاجر تمام اجرة المثل مدة سكنه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في حانوت موقوف على جماعة محصورين ثم من بعدهم على ذريتهم  
 وذرية ذريتهم فاذا انقرضوا جميعاً يكون وقفاً على جهة الامام الشافعي فوضع يده احد  
 المستحقين على الحانوت وكتبه ملكاً بوضع اليد له ولم يرض المستحقين دون البعض

مطلب يعبر الوقف  
 من مال الاستبدال  
 باذن القاضي ثم يستوفي  
 من غلة الوقف ليشتري  
 به ما يكون وقفاً بديل  
 الاول

١٣ ١٢٦٨

مطلب اذا لم يمنح  
 الساكن من المستحقين  
 باقيهم من السكني فلا  
 شيء عليه

١٦ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

صفحة ٢٢  
سنة ١٢٦٨

بيع الاول  
١

١٢٦٨

١٢٦٨

الا تصرف احد هم حصته فيه لرجل اجنبي فهل لا ينفذ بيع الوقف ولا يجوز تعليكه ولا  
التصرف فيه بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا ثبتت وقفية الدكان المذكور بالوجه  
الشرعي لا يسوغ لبعض مستحقه بيع حصته منه بدون مسوغ لذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في وقف انشاء واقفه على نفسه ثم على اولاده وذريته الى آخر ما ذكر في وقفية  
وشروط في شروطه ان لا يوجب وقفه أكثر من ثلاث سنين وان لا يوجب أكثر من عقد  
واحد كما هو مسطور وموضح في وقفية الثابتة ثم مات الواقف وانتقل الوقف بعده الى  
اولاده فاجره القيم منهم على الوقف عقودا مكررة فحوا الثلاثين ثم مات القيم والمستاجر  
فهل لا تكون هذه العقود صحيحة ويكون للمستحقين أخذ حقهم من ريع الوقف بالوجه  
الشرعي ولا ينفذ عليهم ما فعله القيم والحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على بطلان الاجارة  
الطويلة في عقار الوقف ولو بعقود والقضاء الا ان ممنوعون عن الحكم بحكمها وتسميتها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من الناظر مدة معلومة الاشهر  
بقدر معلوم من الدراهم يدفع لها في كل شهر جزأ معلوما منه فهل الاجارة لازمة من  
الطرفين ويكون للمستاجر استيفاء المنفعة مدة اجارته بنفسه وبمستأجره وليس لاحد  
فسخها قبل انقضاء مدتها بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا وقعت اجارة عقار الوقف  
صحيحة لازمة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في واقف انشاء وقف على خيرات عينها ثم قال بعد ان عين مصرفها  
من ريع وقفه وكامل ما فضل من ريع الوقف بعد الخيرات يصرف للواقف مدة حياته  
ثم من بعده يصرف الثلثان لاولاد الواقف الموجودين الآن ومن سيحدثه الله تعالى له  
من الاولاد ذكوراً واناثاً بالسوية بينهم مع مشاركة زوجة الواقف مدة حياتها فقط ثم  
من بعدها تصرف حصتها لاولاد الواقف ثم من بعد كل من اولاد الواقف المرقوم فعلى  
اولاده ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل  
بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل  
اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيسه الاثنان فما  
فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً وأسفل من ذلك  
انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولدولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولدولداً اسفل  
من ذلك انتقل نصيبه لاختوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما  
يستحقه فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للوقوف من اهل هذا الوقف  
يتداولون ذلك بينهم كذلك هذا ما ذكره الواقف ثم مات عن ولديه هما يوسف وحسن ثم  
اعقب كل منهما حتى صار الموجدان من نسلهما حنيفة بنت احمد بن علي بن حسن  
ابن الواقف المذكور وفاطمة وحسن ومحمد اولاد حمودة بن رقية بنت حسن ابن الواقف  
المذكور وفاطمة وآمنة بنتا كريمة بنت احمد بن عثمان بن يوسف ابن الواقف المذكور

ولكل من ذكر حصة معلومة في ربيع الوقف على حسب ما تلقاه عن اصله وكانت  
توفيت بيزاده بنت احمد بن عثمان بن يوسف ابن الواقف المذكور ولها حصة معلومة في  
ربيع الوقف المذكور ولم يكن لها ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك ولم يكن لها اخوة  
ولا اخوات فلمن تكون حصتها من ربيع الوقف المذكور على مقتضى ما ذكره الواقف  
وأما الثلث الباقي فقد جعله الواقف لعتقائه وذريتهم وبعد انقرضهم يكون لمن يكون  
موجودا من ذريته ولم يؤول للذرية (اجاب) قد شرط الواقف على ما ذكر به هذا  
السؤال انتقال نصيب من مات من الموقوف عليهم لآل عن ولد ولا ولد ولا أسفل من  
ذلك ولا اخوة ولا اخوات لا قرب الطبقات للذرية من أهل هذا الوقف فينتقل نصيب  
بيزاده بنت احمد الخفيفة وفاطمة وحسن ومحمد يتقسم بينهم بالسوية لكونهم في طبقة  
المتوفاة للافاطمة وآمنة أولاد كريمة لكونهم ما أنزل منها عملا بشرط الواقف المذكور  
والله تعالى اعلم (سئل) في بستان موقوف مشحون بالاشجار استأجره رجل من ناظر  
الوقف مع ما فيه من الاشجار مدة ثلاث سنين لينتفع بما يخرج منه من الثمر ومن جملة  
ما فيه من الاشجار مائة شجرة موز وخمسة ولما وضع يده المستأجر على البستان المذكور  
غرس فيه مائة وخمسين شجرة موز بدون اذن من الناظر المؤجر المذكور وصار يبر  
الموز ينوح حتى بلغ ست مائة وخمسة وتسعين شجرة ولا يعلم ان كان الشجر الذي غرسه  
الشجر الذي كان في البستان لكونه كبيرا أو من غرس المستأجر أو منهم ما معافهل اذا  
انقضت مدة الاجارة وأراد الناظر رفع يد المستأجر عن البستان ماذا يكون الحكم فيما  
غرسه بدون اذن وفيما غرسه المستأجر (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير  
صحيحة لو زودها على استهلاك العين وما غرسه غير متولى الوقف في أرض الوقف ان  
بأذن المتولى ليرجع فهو وقف والافان للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لو لم  
يضر كما لو بنى فيها وحكم ما تولد من العراس القديم والحادث بأرض الوقف كأصله  
والله تعالى اعلم (سئل) في فائض رزقة قدره مائة وخمسون قرشا سنويا وقف على  
خيرات مات الواقف عن اولاد فصار أكبرهم سنا وأرشددهم يقبض الفائض من  
الروزنامة ويصرفه في خيرات الوقف كشرط الواقف فالآن اراد احد الاولاد  
المذكورين معارضة الناظر فيما قبضه وصرفه وأخذ جانب منه لنفسه فهل لا يجاب  
لذلك ويصدق الناظر في صرف ذلك في خيرات الوقف (اجاب) اذا ادعى المتولى  
صرف غلة الوقف فيما شرطه الواقف يقبل قوله بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
تملك حصة في دار وقفها على اختها لامها وهي في مرض الموت ثم على ذريتها ونسلها وعقبها  
فاذا انقرضوا جميعا تكون وقفها على من يولى من مائت بعد ثمانية ايام عن زوجها  
وعن اختها المذكورة وعن ابن عم عاصب ولم تجز الورثة ذلك فهل والحال هذه يكون  
ذلك نافذا من الثلث وما بقى يكون ميراثا (اجاب) نقل في حواشي الدر المختار عن البحر

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء فان  
اجاز الوارث الاخر كان الكل وقفا واتباع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة  
والثلث اى مقدار ما يخرج من ثلث جميع تركته بعدما يقدم على الوصية وقفا مع ان  
الوصية لبعض لا تنفذ في شيء لانه لم يتعمد بعض الوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر  
الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذى صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام  
الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض  
الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه فى غلة الثلث اه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
روفاجى افسدى بما صورته اذا كانت رزقة وقفا على البر والصدقة من قبل شخص  
بموجب سند يوانى وتوفى ذلك الشخص وأعقب ذرية وصار يستولى عليها احد الذرية  
دون باقى الذرية فهل لباقي الذرية معارضة الذى هو مستولى بها من الذرية بقولهم انها  
تقسم بالقرينة ولو لم تكن ملكا بل انها وقف بصدقة (اجاب) لا استحقاق  
لذرية الواقف المذكور فيما وقفه على البر والصدقة وعلى المستولى على ذلك صرف  
ما يتحصل من ريع ذلك الوقف فيما شرطه الواقف ويقتبل قوله فى ذلك باليمين على  
ما ارتضاه مولانا خير الدين وهذا اذا كان ناظرا شرعا بشرط الواقف أو باقامة القاضى  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وقف مكانا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من  
يوجد من اولاده ذكورا واناثا وشرط ان للذكور منهم مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا  
جميعا يكون ذلك الوقف نصفه على زاوية معلومة والنصف الثانى على مجاورى سيدى  
احمد البدوى فهل قوله اولادى يدخل فى ذلك اولاد الاولاد وهكذا وهل يدخل فى ذلك  
ولد البنت أم لا واذا قلتم بدخوله هل يكون للذكور مثل حظ الانثيين (اجاب) افتى شيخ  
الاسلام ابو السعود العمادى بانه اذا وقف على اولاده فقط يحمل على اولاد الصلب فقط  
ومثله فى الخانية وعبارتها رجل وقف أرضا على اولاده وجعل آخره للفقراء فأت بعضهم  
قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد اه  
وبوافقه ما فى الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنتف كفى فى الحامدية  
وعليه فلا يدخل اولاد الاولاد فيما وقف على الاولاد فقط والله تعالى اعلم (سئل) فى  
شخص ناظر على مسجد وضريح ولحقه الله تعالى مدة سنين عديدة فتعرض له شخص تاجر  
وتقوى عليه بذى شوكه ونزع من المتولى النظارة بغير خنكة شرعية صدرت منه وتولى  
النظارة بنفسه بسبب ذى الشوكه المذكور معتمدا على دعوى خدمة الولي المذكور بان  
الناظر المتولى قبل كان يأخذ النذور التى كانت تاتي الولي دونهم من غير اعطائهم منها  
شياء فهل والحال هذه يكون الناظر باقيا للناظر الاول ولا عبرة بنظارة الثانى ولا بامر  
ذى الشوكه سيما ولم يفرده حاكم شرعى بل هو معتمد على عتوه وشوكته ويجب على ولي  
الامر ايده الله تمكين الناظر الاول ومنع الثانى (اجاب) اذا لم يكن تولية الناظر الثانى

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٣

ربيع الاول سنة

عن له ولاية اقامة النظار والاوصياء لا يكون له التحدث على المسجد ولا يسوغ عزل المتولي عن له ولاية التولية بدون اثبات الخيانة عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف خازن اوقاف الحرمين عما مضى منه ان رجلا يدعى الشيخ عليا ابراهيم كان وكيلًا عن ناظر وقف الحرمين ثم عزل وولى غيره ثم عمل حساب مع ذلك الغير فظهر طرفه مبلغ فقر رانه طرف الوكيل القديم فلما سئل الشيخ على المذكور اجاب بانه مظلوم وان هذا المبلغ طرف الجاني القديم الذي قبله ولم يكن طرفه شي من ذلك فما الحكم في ذلك (اجاب) يقبل قول وكيل الناظر بيمينه في مقدار ما قبضه من ربيع الوقف فلا يطالب الشيخ على المذكور بما لم يثبت أنه قبضه من ربيع الوقف والقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر مسجد اذن لبعض جيران المسجد في ادخال بعض خلاومنه في بيوتهم واذن لبعض أيضا بر كوب على المسجد توسعة لتلك البيوت وأخذ قدر معلوم في نظير ذلك ولم يقيم بشعائر المسجد حتى قفل بالضبة مدة سنين فهل يعد كل عماد كرجحة شرعية موجبة لعزله شرعا حيث وجدت بينة تشهد بكل عماد كرو لو ادعى انه من ذرية الواقف (اجاب) عزل الحائش واجب فاذا تحقق ما ذكر على الناظر المذكور يعزل ولو كان هو الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على أشخاص معينة بكتاب واقفها تعدى على قطعة أرض منها رجل وبنى فيها منزلا وسكن فيها مدة تزيد على عشرين سنة فطلب ناظرها الآن أجرة الأرض ورفع بنائه فاحتج بانه بنى فيها باذن ناظر المسجد القريب من تلك الأرض وانه يدفع له أجرة الأرض التي فيها المنزل المذكور فهل اذا لم تكن جارية في وقف المسجد ولا تحت نظر ناظره يكون لناظر تلك الأرض مطالبة الباني بأجرة المثل مدة بنائه ورفع البناء الآن (اجاب) لناظر الأرض المذكورة مطالبة الباني بأجرة مثل الأرض مدة استيلائه عليها اذا تحقق انها جارية في الوقف المشمول بنظره وتسكينه قلع البناء اذا لم يضر بأرض الوقف حيث كان موضوعا فيها لا بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق دارا وطاحونة ونخلًا وقفًا عليه من قبل جده فادعى الآن ابنا عم له ان جدهما ادخلهما معه في الوقف قبل موته ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا لم تثبت دعوى ابني العم المذكورين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهما بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستحق للوقف المذكور (اجاب) نعم يمنعان ان كان الامر ما هو مפורود والله تعالى اعلم (سئل) في منزل وقف على رجلين انحصر الوقف فيهما نظرا واستحقاقا أحدهما غائب والاخر حاضر فاجر المحاضر المنزل لرجلين عشرين سنين في عقد واحد بأجرة معلومة دون أجرة المثل من غير اذن شريكه الغائب واجازته وشرط أن الاجرة لا تزيد عليهما ولا يجبران على الخروج مدة العشر سنين المذكورة ثم بعد ذلك بعدة مات المؤجر ومات أحد المستأجرين فحضر الشريل الثاني من غيبته وانحصر الوقف فيه نظرا واستحقاقا فهل اذا كانت الاجارة

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٨



بدون أجره المثل المدة المذكورة وبغير إذن الشريك تنسخ الاجارة (اجاب) لا تجوز  
 اجارة عارة الوقف بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس في مثله كما في الخصاص وعلى  
 المستأجر تمام أجر المثل ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو  
 أجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتنسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في  
 كله أفاده في التنوير وشرحه على انه ليس لاحد الناظرين الا تفراد باجارة الوقف بدون  
 رأى الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بعض عقار ونخل عن مورثها ووقته على  
 ابنين وبنات لها من زوجها فلان بن فلان ثم بعد مدة تزوجت رجلا آخر وأتت منه بولاد ثم  
 ماتت عنهم وأراد أولاد زوجها الثاني منازعة أولاد زوجها الاول فيما يدهم من الوقف  
 وان يشار كوههم فيه فهل اذا عينت أولاد زوجها الاول وخصتهم بالوقف لا يكون لأولاد  
 زوجها الثاني استحقاق معهم في الوقف بدون وجه شرعي يوجب دخولهم معهم واذا  
 اعترف رجل بعدم موت مورثهم بدراهم عنده لها كانت أو دعته اعنده وأراد أحد  
 ورثتها الاختصاص بها لا يكون له ذلك وتسكون لجميع ورثتها كباقي تركتها والوقف  
 يتبع فيه شرط الواقف (اجاب) يراعى شرط الواقف فاذا وقفت المرأة المذكورة على  
 فلان وفلان من أولادها لا يكون لباقي أولادها مشاركة الموقوف عليهم بدون ما يوجب  
 ذلك شرعا وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ من تركته مورثته زائد عما يخصه بدون  
 محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موقوفة تعدي رجل من الجيران  
 وأحدث فوقها لنفسه علوا بدون اذن متوليها ثم سقط هذا العلو ويريد محذاته اعادته  
 وجبر متولى الطاحونة على بنائها ليركب عليها فهل اذا ثبت حدوث التعدي على الوقف  
 بالطريق الشرعي لا يكون له الاعادة ويمنع من التعدي على الوقف سيما ولا يئنه عنده ولا  
 سند يشهد له بالر كوب وليس داخل في حدود عقاره (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من  
 الاعادة حيث ثبت الاحداث تعديا وتقبل البينة على حدوث يد العدو ان كما في التحيرية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أما كن معلومة مهدومة لوقف اهلى باجرة  
 معلومة واذن له الناظر الشرعي فيها بالبناء والعارة والتجديد لنفسه وان يكون عليه  
 القيام بدفع الاجرة الى جهة الوقف شهر يافوض يده على الاما كن وعمر ما وجد فيه  
 من الخلل وجد فيها محلات وصرف عليها مصاريف وأقام يدفع الاجرة الى جهة الوقف  
 مدة تزيد على أربعين سنة لنظر متعددة ثم توفي ووضع يده الوارث على تلك الاما كن  
 وسلك سبيل مورثه في القيام بدفع الاجرة لجهة الوقف فنارعه بعض مستحق الوقف  
 يريد رفع يده عن الاما كن المذكورة متعللا بعدم وجود الاذن في يد الوارث فهل  
 والمحال هذه لا عبرة بتعلل بعض مستحق الوقف مع وضع يد المورث على الاما كن  
 المذكورة مدة تزيد عن الأربعين سنة مع مشاهدة النظر لذلك وعدم المعارضة منهم واذا  
 أراد المستحقون رفع يد الوارث عن المحلات المذكورة يكون له قيمة ما بناه وعمره مورثه

(أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي أنه بناء المستأجر بأذن الناظر بحق القرار ملك لبانيه يورث عنه وعلى وارثه بعد وفاته دفع أجرة عقار الوقف خاليا عما أحدثته مورثه بالأذن على الوجه المستطور وليس لناظر الوقف ومستحقه تكليف ورثة الباني والحال هذه قلع بنائه مادام قائما بدفع أجرة المثل والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط خاتمه بما ضمنه أن رجلا يطلب خليلا أغا المشهدي بما صرفه في عمارة المحل الذي أجره له خليل أغا حيث المستأجر المذكور لم يستول عليه وحين ذلك ظهر تنازع في المحل المذكور واتضح أنه لم يكن من الوقف الذي كان ناظر اعليه خليل أغا المشهدي فأجاب عن ذلك أن ما يطلب به غيطني المدعي المرسوم لا يلزمه تأديته اليه بل يلزم من استولى على الوقف المذكور من بعده والتمس الاقتضاء عن ذلك (أجاب) حيث بنى وعمر غيطني المرسوم في أرض الوقف لنفسه بعد استئجاره من خليل أغا المشهدي يكون له رفع ما بناه أن لم يضرب بالوقف وليس له الرجوع عما أنفق في العمارة من ماله لا على المشهدي ولا على من استولى على الوقف بعده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي له ربيع وللوقف ناظر عليه دين فاحتاج الوقف لمرمة وعمارة فأراد الناظر أن يدفع ربيع الوقف في الدين الذي عليه ويترك الوقف من غير مرمة وعمارة فهل لا يجب لذلك ويؤثر الناظر بعمارته ومرتته من ريعه (أجاب) يبدأ من ربيع الوقف بعمارته ومرتته وما بقي يصرف فيما شرطه الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا أخرجه شيخ البلد منها قهرا عنه وأسكن فيها ذميا فغاب مالك الدار عن البلد مدة ثم خرج الذي من الدار وسافر من البلدة ولم تعلم له جهة فحضر ابن مالك الدار في البلدة وأراد أخذ دار أبيه فادعى القسيس أن الذي الذي كان ساكنا فيها اشتراها من والدك ووقفها على فقراء الكنيسة فانتظر الولد حضور والده من الغيبة مدة عشرين سنة فثبت أنه مات فأراد الولد أخذ الدار المذكورة فنفه القسيس لأنه الناظر على الكنيسة فطلب منه الولد بيعة تشهد بالشراء فلم يات بها فهل للولد أخذ الدار أم لا (أجاب) إذا ثبت شراء الواقف المذكور من المورث بالوجه الشرعي صح الوقف والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض أقطعها السلطان أو نائبه لولي يصرف ريعها في مصالحه فهل إذا تصرف الناظر فيها بالبيع يلغى تصرفه (أجاب) لا يملك الناظر المذكور بيع تلك الأرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر في جماعة شرط واقفه فيه أن يكون النظر فيه للارشد من الموقوف عليهم فادعى رجلان من المستحقين الارشدية يريد كل منهما الاستقلال بالنظر وأقام كل منهما بيعة تشهد بارشديته فهل يستويان في النظر أو يقدم أكبرهما سنا (أجاب) النظر لا أكبرهما سنا والحال هذه على ما أفاده في الهندية وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على ولد وأخته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه ذكورا وإناثا بالقرينة الشرعية بينهم الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ولم تزل أولاد

جادی الاولی

مطلب استویافی  
الارشدية يقدم  
اکبرهما سنا

الموقوف عليه تتناول هذا الوقف على تداول السنين طبقه بعد طبقه الى أن انقصر  
الوقف الآن في امرأة وصارت تستحق الوقف لنفسها خاصة دون غيرها لا تفرداها في  
الطبقه العليا واستقلالها بشرط الواقف فلما أرادت أن تضع يدها على جميع الاماكن  
الموقوفة بمقتضى تعدادها في مكتوب الوقف وجدت أن من جملة الموقوف جنيته حددها  
الواقف في مكتوبه ولما أرادت حوزها لجهة الوقف وجدت أنها في يد رجل اجنبي عن  
المستحقين لا يستحق الدخول في الوقف بوجه من الوجوه الشرعية وليس في شرط  
الواقف ما يسوغ اخراجها عن الوقف لعدم اشتراطه الاستبدال فطلبت من واضع اليد  
غصبا أن يرفع يده عن هذه الجنيته الموقوفة فعارضها بحجة شراء من بائع فضولي  
لا يستحق الدخول لكونه في الدرجة السفلى وشرط الواقف كنص الشارع وقد اشترط  
الواقف أن الدرجة العليا تجب الدرجة السفلى فتعرضه للبيع من باب التعدي  
والفضول فهل والحال هذه إذا رفعت القضية لما كشرعى يسوغ له أن يجبر واضع اليد  
غصبا على أن يرفع يده عن هذه الجنيته ويسلمها لجهة الوقف ويكون لواقف اليد أن  
يرجع على البائع ويأخذ منه الثمن لبطالان البيع ولا عبرة بالصلح المجرى عن المسوغ  
الشرعى وتكون الجنيته حقا للوقف فالاستحقاق حوزها لجهة الوقف (اجاب) اذا ثبت  
بطرف شرعى وقفية الجنيته المذكورة وجب نقض البيع وردّها لجهة وقفها وصرف  
ريعها على ما شرطه الواقف اذا لم يثبت خروجها عن الوقف بمسوغ شرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على جماعة الى آخرهم يكون على  
جهات خير عينا بوقفه المرقوم وشرط لنفسه شروطا منها الابدال والاستبدال والآن  
يريد بيعه بشرط الابدال المرقوم لتخربه ويريد وضع الثمن في بدل غيره فهل له ذلك طبق  
شرطه المرقوم وله أخذ الثمن تحت يده الى حين أخذ البدل المرقوم (اجاب) شرط الواقف  
كنص الشارع في شرط الواقف المذكور لنفسه في أصل وقفه الشروط التي منها  
الابدال يكون له ذلك عملا بالشرط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على  
عقار تلقوه بالارث من مورثيهم ادعى عليهم رجل بان العقار وقف على جهة كذا وليس  
ناظر اولا مستحقا فيه وهم يجحدون دعواه فهل مجرد دعواه عليهم لا تسمع لاسيما وانه  
حاضر موجود معهم ومشاهد لتصرفهم ولتصرف مورثيهم فيه مدة تزيد على سنتين  
سنة وسأكت لم يدع بشئ فيه لنفسه ولا لغيره من غير مانع يمنع من ذلك (اجاب) اذا لم  
يكن المدعى المذكور ناظرا على ذلك الوقف ولا ما ذونا من القاضي بذلك لا تسمع دعواه  
الوقف وان قبلت الشهادة فيه حسبة لاثبات أصله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
تملك بيتا ونصف حوش وقفتهما على رجل اجنبي في مرض موتها ثم ماتت عن ابن أخ  
شقيق فهل لا يتخذ وقفها الا في الثلث فقط دون الباقي حيث كان الايقاف في مرض  
الموت ولم يكن لها سواهما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) الوقف في مرض

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

مطلب للواقف الابدال  
بشرطه

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

جادی الاولى سنة

١٢٦٨

١٢

مطلب يشترط في صحة  
وقف الذي أن يكون  
قربة عندنا وعندهم

١٢٦٨

١٦

مطلب ليس لأولاد أحد  
الواقفين استحقاق فيما  
وقفه إلاخراج

١٢٦٨

١٩

مطلب يصدق المباشر  
بيمينه في دفع الغلة للناظر

١٢٦٨

٢٩

مطلب الوقف كالاتفاق  
يلزم بالقول بدون تسجيل

الموت ينقذ من ثلث المال وما زاد عن الثلث موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة ذمية اشترت اثني عشر قيراطا بملها لنفسها ثم بعد ذلك وقفت المحصة  
المذكورة على دبر من الديور وكتبت له وقفية ثم بعد ذلك احتاجت الى تلك المحصة غاية  
الاحتياج فهل لها ان تعود الى ما وقفته بالثاني وتبيعه أم لا (اجاب) يشترط في صحة وقف  
الذي أن يكون قربة عندنا وعندهم حتى لو وقف على كنيسة بطل والله تعالى اعلم (سئل)  
في واقفين وقفهما قرا على أنفسهما سوية ثم من بعد كل منهما فعلى أولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه الى حين انقراضهم يكون ذلك  
وقفاء على عتقائه ذكورا واناثا بالسوية ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الى آخر ما هو  
مبين بحجة ايقافهما لذلك ثم مات أحد الواقفين من غير عقب وترك عتقاه ذكورا واناثا  
والآخر مات عن أولاد فهل لا يكون لأولاده استحقاق فيما وقفه الآخر ويكون المعول  
عليه مائش طه كل من الواقفين المذكورين في وقفيتهم (اجاب) نعم لا يكون لأولاد  
أحد الواقفين المذكورين استحقاق فيما وقفه الآخر على الوجه المصور بدون  
ما يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف له مباشر تحت يده على  
الوقف المذكور يجمع غلة الوقف المذكور ويصرفها بذنه فطلب الناظر المذكور  
من المباشر المذكور قد راع معلوما هو تحت يده من غلة الوقف فدفعه له فهل يصدق  
المباشر في دفع ذلك المبلغ الى الناظر على الوقف المرقوم بيمينه ولا يحتاج الى اثبات ذلك  
عليه بالبينة (اجاب) نعم يصدق المباشر المذكور في دفع غلة الوقف للناظر مع اليمين ولا  
مطالبة عليه حيث ادعى الدفع للتولي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت ثلاثة  
بيوت على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ذريتها ونسلها الى آخر ما قالته وشرطت  
النظر لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها للارشد فالارشد من اولادها ونسلها وعقبها ثم من  
بعدهم يكون للعمر من الشريفيين وانتفعت هي واولادها بعمولها بقرار الوقف وغلته  
سكنوا واسكانا مدة خمس وثلاثين سنة وانحصر الوقف الا في أولاد الواقفة نظرا  
واستحقاقا فهل يكون هذا الوقف صحيحا حيث صدر منها في حال صحتها وسلامتها بشهادة  
البينة الشرعية ولو لم يسجل ولم يحكم به حاكم شرعي وليس لاحد السعي في ابطاله ورجوعه  
ملكاً بعد مضي هذه المدة وانتفاع الواقفة وأولادها من بعدها واجراء شرط الواقفة  
مجرا (اجاب) مذهب الامام الثاني أبي يوسف ان الوقف كالاتفاق يلزم بمجرد  
القول بدون تسجيل قال العلائي والاخذ بقول الثاني احوط وأسهل وبه يقتضي كما  
في الدرر وغيرها وفي حواشي الدر المختار ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف ان  
لا يعدل عن قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا موقفا على خيرات وعلى جماعة معينين من ناظره سنة  
كاملة ودفع اجرتها وبعد ذلك توجه الى القاضي في غيبة الناظر واعلمه ان هذا البيت



قد انقضى مستحقوه وانه آ ل اليه وطلب منه أن يقرره ناظر اعلية فقرره فهل اذا ادعى الناظر المذكور أو لا على الرجل المستاجر بان هذا البيت موقوف على جماعة موجودين وعلى خيرات وانه هو ناظره وانه أجره له وقد انقضت مدة الاجارة وأثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى بالبينة لمجهته وقفه ولا عبرة بتقرير القاضي للرجل المذكور حيث كان مخالفا للواقع وهل اذا ادعى انه صرف في البيت مبلغا معلوما على عمارته وكان ذلك بدون اذن الناظر لا يلزم الوقف منه شيء (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فحيث كان المشروط له الناظر موجودا لم يقيم به مانع شرعي تكون ولاية الناظر له وليس لمن قرره القاضي بناء على انها له لانه ناظر ولاية على الوقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جد كافي مدق بن أرضه وقف وصار يدفع أجره الأرض بعدمضي كل شهر لمجهته الوقف مدة ثم يريد الناظر على تلك الأرض الآن اخراج الرجل من الأرض او ابقائه فيها بأجرة قاحشة فهل لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم ليس للناظر اخراج المشتري مادام يدفع أجره مثل الأرض الموقوفة خالية من الجسد كحيث كان موضوعا بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس شجرة في أرض مسبلة لدفن الموتى وكبرت الشجرة ثم مات بعد ذلك فهل تكون الشجرة لورثته واذا ألفتها الرجح على الأرض يكون للورثة الانتفاع بها وليس لاحد معارضتهم (اجاب) نعم تكون الشجرة المذكورة للورثة الغارس في الأرض المسبلة حيث غرسها لنفسه لا للوقف وفي الاسعاف من فصل في غرس الواقف وغيرها لان شجار مقبرة فيها أشجار عظام وكانت فيها قبل اتخاذ الأرض مقبرة ان علم مالك الأرض تكون الاشجار له باصولها يصنع بها ما شاء وان كانت مواتا واتخذها أهل القرية مقبرة فلا شجار باصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو ثبت بعد ذلك فهي للغارس ان علم والا فالرأى فيها للقاضي ان رأى بيعها وصرف ثمنها في عمارة المقبرة حازله ذلك وهي في الحكم كأنها وقف اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقر من الحاكم الشرعي في وظائف منها امامة بمصلاة بوكالة وخدمة سبيل بالوكالة المذكورة وتسبيل ماء عذب على تربة الواقف وقسمه بين شريطين وجباية ومباشرة على حسب شرط الواقف فهل اذا قام بنفسه في بعضها وأتاب من يقوم ببعض الآخر أو أتاب في الكل بشرط الواقف وتقرير الحاكم الشرعي يدون له أخذ معلوم الوظائف من ناظر الوقف وليس للناظر منعه من ذلك (اجاب) افاد مولانا خير الدين الرملی نقلا عن البحران عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة وقد رد صاحب البحر على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنابة والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك المعلوم للمستنيب وليس للنائب الا الاجرة التي استاجر بها في مدة انابته عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه

١٢٦٨

مطلب لا عبرة بتقرير  
القاضي بناء على الانتهاء  
المخالف

١٢٦٨

١٣  
مطلب في الاشجار  
المغروسة في المقابر

٥٢٦٨

١٥  
مطلب في جواز الاستنابة  
في الوظائف والمعلوم  
للمستنيب ولا تعد شاغرة  
مع وجود النيابة



جمادى الثانية سنة

وفي العمل الذي استأجره عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دعوى حسين القلبي وهو الناظر على النصف من وقف يوسف جاو يش من اعوان الجراكسة وهو جميع الرزقة الطين السواد الكائن باراضي الجيزة التي عبرتها ستة افدنة بموجب تقريره في ذلك الشرعي المسطر من الباب العالي بمصر المؤرخ ٧ ر سنة ١٧٧٧ على السيد سليمان حسن من اهالي الجيزة بان الجارى في الوقف المذكور جميع المحصة التي قدرها النصف من الرزقة المرقومة الكائنة بحوضين ياتي ذكرهما ما هو بحوض الظهرة ثلاثة افدنة وما هو بحوض ابن اخويه ثلاثة افدنة وأن الذي يقابل جهة حصصة الوقف المرقوم النصف من كل من الحوضين المرقومين وأن المدعى ناظر على الوقف المرقوم واستأجر المدعى عليه حصصة جهة الوقف المرقوم منه في كل سنة باردي قمح يعطيه له وأن المدعى عليه واصله الآتي على المحصة المرقومة ومعارض للمدعى فيها ويطالبه برفع يده عنها وتسليمها ليحوزها الجهة الوقفية سئل من المدعى عليه فاجاب بان المدعى ناظر على الوقف المرقوم وانه واصله يده على قطعتي الارض المرقومتين نحو ثلاثين سنة وان الجارى في الوقف المرقوم النصف من قطعة الارض التي بحوض الظهرة المرقومة فقط والقطعة الثانية من طين الاراضي الاميرية فاستفسر من المدعى فذكر أن والده حين كان ناظرا على ذلك تبادل مع مالك القطعة الثانية المرقومة وأخذها منه لجهة الوقف واعطاه قطعة بدلها كانت جارية في الوقف وأنكر ما عدا ذلك فالحكم (اجاب) يؤمر المدعى عليه بتسليم الارض التي اعترف بوقفها لناظرها المذكور حيث لا مانع ثم ان ادعى الناظر انتقال الثانية لجهة الوقف باستبدال شرعي عن يملكه وبين مسوغه وصحح دعواه ووجدت من خصم شرعي يكلف اثبات ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أنشأه واقفه على مسجد وجعل النظر لولاده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا كما هو مسطور في وثيقته ومسجل عند المحاكم الشرعية فهل اذا تعدى أحد من الاجانب وأراد أخذ النظر على الوقف المذكور ولا يمكن من ذلك ويمنع شرعا حيث لا مسوغ وموجود من اولاد الواقف من يصلح للنظر (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فيثبت شرط الواقف النظر لولاده يكون النظر لهم والحال هذه مما لا بشرطه في ذلك ويمنع من يعارضهم بدون اثبات استحقاقه بطريق شرعي اذا كانت اليد والتصرف لاولاد الواقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده وسماهم وعلى أولاد ابنه المتوفى حال حياته وسماهم واستولى الموقوف عليهم واستغلوا الوقف مدة والذي جرى عليه نظاره في تلك المدة انهم كانوا يصرفون ريعه على خصوص الذكور وفروعهم الذكور وصارت ادع بين الاناث في تلك المدة مع الذكور وحكم القاضي باختصاصه بالذكور من اولاد الذكور طبق شرط الواقف المفيد لذلك فهل يجري على ما كان عليه النظر السالفون في صرف غلة الوقف على خصوص الذكور

١٣٦٨

١٧

رجب

١٣٦٨

٥

وأولادهم المذكور فقط وعلى موجب ما حكم به المحاكم وكتب به ججها شرعية متضمنة للاختصاص المذكور والحكم به (أجاب) شرط الواقف كنص الشارع فان كان شرط الواقف ما ذكر يكون ربيع الوقف مختصاً بالمذكور من أولاد المذكور وفي فتاوى خير الدين اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيमारات العادية المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الوقت وصرحوا بأنه يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب ان يحمل حال من سبق من النظر على أنهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساء كن في بيت من ضمن وقف اهلى فاحتاج البيت لعمارة فاستاذن الرجل الساكن في البيت في العمارة من ناظرة الوقف فاذنت له بالعمارة الضرورية وكتبت له كتاباً وعينت فيه أجرة البيت المذكور عن كل شهر كذا والأجرة التي عينتها عليه دون أجرة المثل بـ كـ ثم لم تعين مقدار المدة ثم من بعد مضي احد وعشرين شهراً توفيت الناظرة المذكورة ولم تقبض من أجرة البيت شيئاً واستولت على الوقف ناظرة أخرى فهل للناظرة الا ان قبض الأجرة من الرجل الساكن في البيت بقدر أجرة المثل والمحاسبة عليهما من تاريخ اذن الناظرة المتوفاة حيث ان أجرة المثل عائد نفعها على الوقف (أجاب) لم تولى الوقف الا ان مطالبة من استولى على البيت المذكور بأجرة مثله مدة سكناه ومحاسبته عليها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان معروف بالدوار يقال له وقف الشيخ ادعى رجل انه من ذرية الواقف وان شيخ الناحية تعدى على المكان المذكور وبناه من غير اذن المستحقين بعد يامنه وبعد موت الشيخ المذكور باع بعض وورثته جانباً منه لرجل آخر ويريد المدعى المذكور محاسبة المشتري وباقي وورثة الشيخ على أجرة المكان المذكور وأحضر المدعى المذكور حجة تاريخها يزيد على مائة سنة دل مضمونها ان فلان واقف المكان الفلاني على أولاده ثم على أولادهم وهكذا وأنكر المشتري وورثة الشيخ المذكور وقفه المكان المذكور فهل يعمل بالحجة ويكون للمدعى المحاسبة على أجرة المكان المذكور أم لا بد من بينة تشهد بان فلان واقف المكان الفلاني على فلان وفلان وان المدعى من ذرية الواقف المذكور ولا يكفي في ذلك الشهادة بالتسامع بان المكان المذكور وقف فلان (أجاب) لا يفتى بمجرد الكول والكواغد من وجهها عن الحجج الشرعية والحجة البينة أو الاقرار أو النكول وصرحوا بقبول الشهادة بالتسامع على أصل الوقف وبيان المصروف من أصله والمراد به ما تنوقف عليه صحة الوقف فاذا أثبت المدعى نسبه الى الواقف وان العقار المذكور ملك جده وأنه وقفه على ذريته وتحقق نظره بالشرط أو باقامة القاضي يقضى له باستحقاقه منه ان شهد الشهود بالمعينة لا بالسماع اذ لا تقبل الشهادة بالسماع لا ثبات شرائط الوقف وعدمها انه وقف على ذريته أو على معين وكذا شرط النظر أماما تنوقف

رجب سنة

١٢٦٨

مطلب يعمل بشرط  
الواقف ان ثبت  
والا فبالاستفاضة  
والاستيमारات المستمرة  
وعمل النظر السابقين

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٢

مطلب تقبل الشهادة  
بالسماع لا ثبات أصل  
الوقف دون شرائطه  
وبيان ما هو من النوعين

عليه صحة الوقف مثل الوقف على المسجد أو على الفقراء فقبل فيه الشهادة بالتسامع لانه من أصل الوقف لتوقف صحته عليه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارات تلقاه بالشرع الشرعي من ملاكه ووضع يده عليه مدة نحو عشر بن ستة ثم مات عن ورثة فاراد الورثة بيع العقار الخلف عن مورثهم وأمر والدالين بان يعرضوه على الراغبين فعرضوه وتزايد فيه الناس مدة حتى انتهى الميزاد وباع الورثة العقار المرقوم لرجل فوضع يده عليه مدة اثنتي عشرة سنة والبايع للورث كان واضع اليد على ذلك العقار مدة وتداولت عليه الايدي نحو ثمانين سنة والآن ادعى آخر أن بعض العقار المرقوم وقف ويده حجة ايقاف مقطوعة الثبوت مع انه مقيم في البلدة التي فيها العقار المرقوم ومشاهد تصرف المالك فيه ولم يدعه ولم ينزع فيه فهل لا تسمع دعواه بعدمضي هذه المدة ولا عبرة بدعواه بمجرد حجة مقطوعة الثبوت أم كيف الحال (اجاب) في حاشية الدرر نقلا عن الحاشية ما نصه رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقضي بالحجة وهي اليقظة أو الاقرار أو النكول أما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اه فليس للقاضي الحكم بوقف العقار المذكور بمجرد الصك بدون اثبات مضمونه شرعا على فرض سماع الدعوى شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاخر بالجوار مسجد عليه حكر لذلك المسجد ويده حجة تقتضي ان يوضع اليد على البيت البناء على المسجد ففعل بمقتضاها وبنى عليه مسكنا فهل يقرب على ذلك ويبقى البناء أو يجب هدمه (اجاب) ليس للمالك البيت المذكور التعلل على سطح المسجد واذا بنى يهدم ما بناه ما لم يكن البناء فوق المسجد ملامكا منشأ من قبل باني المسجد قبل تمام وقفه وانتقل الى الباني المذكور بنقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أرض محتكرة لمسجد وولي ثابت حكرها ببعضه بالحجج الشرعية وبعضه بالاشاعة وترك حكرها عند أربابه مدة طويلة فهل لناظر الوقف مطالبتهم بالمدة المذكورة خصوصاً وان المسجد فقير لا شيء له سوى الحكر ومحتاج للعمارة وهل اذا كان الحكر قليلا بالنسبة للحكر المثل يسوغ لناظر زيادته حتى يبلغ حكر المثل (اجاب) لمتولى الوقف المطالبة بالجرة مثل أرض الوقف بعد تحققه شرعا من استولى عليها مدة استيلائه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض وقوفة استولى عليها والى الحكومة بمصر المحروسة كان وجهها محلا لمعد الاصطناع الامور المطلوبة للميرى وبنى فيه بعض أبنية وبعد وفاة ذلك الوالى استغنى الميرى عنه وملك الوالى بعده الانقاض التي كانت فيه لرجل بوجه شرعي واستأجر هذا الرجل أرض الوقف من ناظرها واستاذنه بان يبنى ويعمر فيها على ان ما بناه وجدده فيها يكون له مستحق البقاء والقرار وخرج بذلك حجة شرعية من حضرة قاضى مصر وبناء على ذلك بنى وعمر وأنفق في ذلك أموالا جسيمة فهل ليس لورثة الوالى الذى

١٢٦٨

١٢

مطلب أحضر صكافيه  
خطوط العدول والقضاة  
الماضية لا يقضى به ما  
لم يثبت مضمونه

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٤

رجب ١٨  
سنة ١٢٦٨

كان مستوليا على تلك الأرض لما ذكر معارضة ذلك الرجل ولا رفع يده عن تلك الأرض (اجاب) لا يملك الوالى أرض الوقف باستيلائه عليه على الوجه المذكور فلا تورث عنه فليس لو ارثه بعد وفاته معارضة المستأجر ولا انتراعها من يده بجهة الارث وما بناه وجدده المستأجر باذن الناظر مملوك له لا ترفع يده عنه ولا عن أرض الوقف حيث كان قائما يدفع أجرة مثاها خالية عما أحدثه فيها من العمارة بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على الذرية والنسل من قبل فلان الواقف وضع يده عليها احدا المستحقين ومنع الباقيين وأنكر كونها وقفاً فترافع مع باقي المستحقين لدى قاضي جهتهم وادعى رجل منهم بعد أن جعله القاضي قима على واضع اليد بان الأرض المحدودة بالحدود الاربعه وقف من قبل جدهم الا على فلان عليهم جميعا وشهدت له بيعة طبق دعواه لدى القاضي فلم يلتفت الى شهادة البيعة ثم لما غاب المدعى حكم عنه عن المدعى عليه وكتب له حجة بذات فهل لا يصح حكم القاضي المذكور حال غيبة المدعى ولا يكون ممنوعا من الدعوى شرعا بالحكم المذكور وتسمع الدعوى على واضع اليد واذا شهدت بيعة للمدعى بما ادعاه يقضى له بوقف الأرض وبالاستحقاق فيها للموقوف عليهم خصوصا وقد تقدمت دعوى نظيره هذه على واضع اليد المذكور من احدا المستحقين وأثبت دعواه بالوقف والاستحقاق وحكم القاضي بذلك وكتب به اعلاما شرعيا ثابت المضمون (اجاب) نعم تسمع دعوى من نصبه القاضي ناظرا على الوقف المذكور ويقضى له بمدعاه اذا أثبت بالوجه الشرعي والمنع عن الدعوى على فرض صحته لعدم اعتبار شهادة الشهود الذين شهدوا او لا يمنع من سماع الدعوى ثانيا وقبول البيعة ان اقيمت بوجهها الشرعي حيث لا مانع اذ ليس الحكم بالمنع والحال هذه حكم الزام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بد كان وقف مدة عشر سنين يدفع أجرة لها الى الوقف فادعى عليه الا أن ابنه مبدع أن مولى أبيه دفع عليهم ادرامهم سنة ست وثلاثين خلوا ولم يكن بيده سند ولا حجة ولا اذن من ناظر الوقف ولا من القاضي بالناحية ويريد اخراج المقيم فيها الا أن متعللا بما ذكر فهل لا تسمع دعواه بعدم مضي تلك المدة ولا يمكن من اخراجه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكر والحال هذه ما لم تصدر صحيحة من خصم على خصم شرعي مع عدم تحقق ما يمنع سماعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على ذويته ثم من بعدهم على عتقائه ثم ذويتهم وشرط الواقف المذكور في وقفه أنه لا يؤثر الا شهرا بشهر فهل اذا آجره الناظر عليه مدة طويلة تكون الاجارة باطلة ويرد العقار للمستأجر لجهة وقفه خصوصا والاجارة المذكورة صادرة بعد نهى السلاطان عن اجارة الاوقاف المدة الطويلة (اجاب) صرحوا بان الواقف لو شرط مدة يتبع طالت أو قصرت لان شروط الواقف تراعى كالتدريس الا اذا كانت اجارتها أكثر انفسع فيؤجرها القاضي لا المتولى وصرحوا أيضا بان الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة في الاوقاف والله

٢١  
١٢٦٨

٢٣  
١٢٦٨

٢٧  
١٢٦٨  
مطلب يتبع شرط  
الواقف في بيان مدة  
الاجارة الا اذا كانت اجارتها

تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي آجر جزأ محمد ودامن مكان متغرب من جملة  
الوقف مدة معلومة وباع بعض نقضه الذي خيف عليه الهلاك والتلف وقبض بدل الاجرة  
وثن النقض وأراد صرف ذلك في حصة باقي الوقف فتعصب عليه بعض المستحقين  
وطلبوا منه قسمة ما تحصل من الاجرة وثن النقض وأبى الناظر الا صرف ذلك في العمارة  
حسب شرط الواقف فهل يحجب الناظر المذكور ذلك ويمنع المستحقون من معارضته  
في ذلك والحال هذه (اجاب) ثمن الانقاص عند جواز بيعها مصرفه عمارة الوقف ويبدأ  
من ريع الوقف بعمارته وما فيه البقاء له ينفق فيه فيصرف ما تحصل من الاجرة في العمارة وما  
بقي يصرفه الناظر مصارفة الشرعية حسب شرط الواقف وليس للمستحقين منع المتولى  
عن صرف ذلك في العمارة المحتاج اليها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أهلي مستحق له بمفرده بموجب شرطه والمستحق المذكور آجره لا آخر مساهمة وقبض  
منه مبلغ أجرة محجلة وأذنه بالانشاء والعمارة فهل اذا كان مال الوقف بعد انقراض  
الذرية الموقوف عليهم لمجهته يكون لناظر المجهة الآيل اليها الوقف من بعد الذرية  
معارضة الناظر المستحق الآن والحجر عليه وتسمع منه الدعوى الآن قبل ما ل الوقف  
اليه (اجاب) ولاية الوقف والتحدث عليه لتوليته وليس لمن يؤول اليه النظر معارضة  
متوليته الآن بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان شرط واقفه انه اذا  
مات مستحقه يصرف ريعه في خيرات عينها على تربته وشرط ان النظر عندا يولتسه  
للخيرات المذكورة يكون لامام مسجد عينه وآل الوقف الى خيرات الواقف بالتربة فهل  
اذا تهدم المكان المذكور وآجره الناظر بشرط الواقف لرجل باجرة معلومة هي أجرة  
المثل ليصرف الناظر الاجرة في الخيرات المذكورة لا يكون لناظر المسجد فسخ تلك  
الاجارة حيث صدرت من الناظر باجرة المثل ويمنع ناظر المسجد من المعارضة في ذلك  
بدون وجه شرعي (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فولاية النظر والتحدث  
على المكان المذكور للشرط له ذلك من الواقف وليس لناظر المسجد فسخ الاجارة  
ولا معارضة المتولى على ذلك المكان والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في قطعة ارض وقف على مصالح ضريح واقفها وكل الناظر وكيلها يستغل  
ريعتها ويصرفه على مصالح الضريح فوضع الوكيل يده عليها مدة من السنين وحفر فيها  
بئر أو غرس فيها نخيلاً وأشجاراً لنفسه بغير اذن الناظر واستغل ريعها تلك المدة ولم  
يصرف على مصالح الضريح شيئاً ثم مات الوكيل المذكور ورثته وضعوا أيديهم على  
ما ذكر بطريق التملك فتداعى الناظر مع الورثة لدى القاضي وأثبت وقفها وحكم  
القاضي بنزع الارض من أيديهم بموجب اعلان شرعي مشمول بحتمه في الحكم في البناء  
والنخيل والأشجار المحدثه في أرض الوقف بغير اذن الناظر اذا أحدثها المنشيئ لها نفسه  
(اجاب) ما أحدثه الرجل المذكور بأرض الوقف لنفسه بغير اذن الناظر مملوك له

١٢٦٨ ٣  
مطالب ثمن الانقاص  
مصرفه عمارة الوقف

١٢٦٨ ٤

١٢٦٨ ٦

١٢٦٨ ١٠



ويؤثر بقلعه وتفرغ أرض الوقف أن لم يضر بها والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على  
أما كن موقوفة على مسجد أجر هذه الأما كن لرجل نصراني يسكن فيها بآجرة معلومة  
وأذن له بالعمارة من ماله على أن يرجع بما صرفه في ريع الوقف وان يقتطع كل شهر  
جزأ من الآجرة قبني المستأجر وصير أسفل تلك الأما كن بيت قهوة ونجارة والحال أن  
الأما كن المصددة لبيع الحجر والقهوة في جوار المسجد ثم أجر المستأجر المذكور تلك  
الأما كن لآخر بآجرة معلومة وأخذ منه نصف الفدر الذي صرفه في بناء الأما كن ثم  
مات كل من المستأجر والناظر المذكور ثم أجر المستأجر الثاني تلك الأما كن لآخر وانتقل  
النظر لآخر فإراد الناظر إخراجه وفتح هذا الإيجار فامتنع الساكن متعللاً بأن مؤجره  
دفع بعض مبلغ العمارة للمستأجر الأول فهل يكون للناظر الآن إخراج الساكن ولا  
عبارة بتعلله المذكور سيما إذا ظهر أن آجرة مثل الأما كن المذكور تزيد على الآجرة  
المعينة زيادة لها وقع ولا عبارة بتسمية الآجرة حيث كانت ناقصة عن آجرة المثل نقصا  
فاحشا (أجاب) ما بنى المستأجر بأذن الناظر للوقف وقف وعلى المستأجر تمام آجرة  
المثل إذا تحقق أن الإجارة بدون آجرة المثل بالغبن الفاحش وللناظر المذكور مطالبة  
المستأجر الثالث بتمام آجرة المثل مدة استيلائه وإخراجه وإجارة العقار المذكور بأن  
شأنه بآجرة المثل حيث لم يثبت له ولا مؤجره ولا من قبله فيه حق القرار بالوجه الشرعي  
ولا عبارة بتعلله بما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دور وقف شرط واقفها  
السكنى والاسكان فاعدها أهل الوقف للسكنى فقط فهل والحال هذه إذا أراد بعض  
الموقوف عليهم أن يجعلها للغلة ويخرج المستحقين من سكنهم المأخوذ عن آبائهم  
وأجدادهم من مائة سنة وهم ساكنون على شرط الواقف وإياه الآن يدعى أن الدور  
لازم لها تعمير والساكنون متعهدون بأن الساكن يعمر سكنه فهل لا يجبر الساكنون  
على الخروج وتوجير الدور وهل يصح نصب متول أجنبي مع أن الواقف شرط التولية  
لأولاده الارشداً فالارشاد وإذا نصب متول أجنبي يصح إيجاره أم لا (أجاب) إذا كان  
الموقوف داراً فعمارتها على من له السكنى من ماله لا من الغلة فلو أبقى من له السكنى أو عجز  
لفقره آجرها الحالك منه أو من غيره وعمرها بآجرتها كعمارة الواقف ولم يزد في الأصح  
الأبرضا من له السكنى ثم ترد بعد التعمير وانقضاء مدة الإجارة إلى من له السكنى وإذا  
أراد من له السكنى أن يعمرها من نفسه بماله ولا يخرج لا يجبره على الخروج ولا يملك  
القاضي نصب متول على الوقف مع وجود المشروط له ذلك من الواقف بدون وجه  
شرعي ولا تصح إجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في  
وكالة موقوفة وقفاً أهلياً على جماعة وكلوا رجلاً في إيجارها فآجرها رجل ست سنين  
ونخسة أشهر فهل لا تصح إجارة الوقف تلك المدة وتسكون باطله وإذا دفع المستأجر  
بعض الآجرة يكون له أخذها (أجاب) نعم لا تصح إجارة عقار الوقف المذكور تلك

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢١

مطلب العمارة على  
من له السكنى من ماله  
لا من الغلة ولا يجبر على  
الخروج حيث أراد  
عمارتها من ماله

١٢٦٨

٢٥

المدة على ان الاجارة لا تكون لازمة عند عدم المفسد الامن ناظر الوقف أو ووكيله والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي يملك دارا وقف حصته منها على فقراء لنصارى المتعدين بدير كذا وشروط النظر لمن يكون ناظر اعلى الدير المذكور وأشهد على ذلك بينة ثم مرض بعد ذلك ومات عن ابن قاصر وزوجة فهل يصح هذا الوقف للقاضي المحكم بحكمته بعد دعوى ناظر الدير وثبوتها شرعا ولا تكون هذه الحصص ميراثا عنه ولا يمنع من صحة الوقف الشيوع ولو كانت الدار قابلة للقسمة (اجاب) نعم يصح الوقف عند الامام الثاني اذا استوفى شرائطه الشرعية ولا تكون الحصص في الدار المذكورة ميراثا عن الواقف وللمحكم المحكم بحكمته الوقف وزومه وقد صرح علماؤنا بان الفتوى على قول الامام الثاني أبي يوسف فيما يتعلق بالوقف والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف ادعى عليه بعض المستحقين باستحقاقه من الوقف في مدة ماضية وأنكر الناظر دعواه وادعى الناظر انه صرفه له واستوفاه في المدة الماضية ويريد المدعى ان يضع يده على الوقف ويستغله في نظير ما ادعاه او يقسمه ويختص بجانب من أمكنة الوقف فهل لا يجب لذلك ويصدق الناظر في دعواه انه صرف لهم استحقاقهم واستوفوه منه في المدة الماضية (اجاب) يقبل قول متولى الوقف في صرف غلته الى مستحقها واستحقاق الموقوف عليه في ريع الوقف لاني عينه فلا تجرى فيه قسمة الافراز بل قسمه المهايأة للحفظ والعمارة برضا الجميع وولاية التصرف فيه لناظره الشرعي لا غيره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من بيت مال مصر مضمونها ان امرأة وقعت نصف منزلها بمصر على جهة والنصف الاخر اعطته لزوجها الآن وما عد ذلك من جميع الاشياء في المنزل من الملبوسات والمفروشات والنحاس والصندوق الكائن بمنزل خليل جاو يش أمانة وجميع ما فيه اعطته لزوجها المذكور وكذلك ما تيسر فدان ابعادية اعطت لزوجها من مائة وخمسين فدانا وعشرين لفلانة وعشرة لفلانة وعشرة لفلانة وهذه صورة وثيقة كتبتها المرأة المذكورة ثم ماتت قبل ان قبضت فحضرت حجة المنزل المذكور فوجد ان المالك فيه سوى النصف والثلث وصار احضار تقاسيط الابعادية فوجد ان مائة فدانا وكسورا موقوفة على جهة وثمانية وسبعين فدانا الباقية لا يخصها منها الا اثنا عشر فدانا المحكم في ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك ان وقف المشاع فيه اختلاف وللقاضي المحكم بحكمته اعتمادا على قول الامام الثاني أبي يوسف فاذا ثبت اي قاف المرأة المذكورة لنصف المنزل مستوفيا شرائطه يكون للقاضي المحكم بحكمته الوقف وزومه وباقي ما تملكه من ذلك المنزل يتقسم بين ورثتها ولا يختص به الزوج بناء على الاعطاء والتملك له من زوجته اعدم استيفاء التملك شرائطه الشرعية وتمليك الابعادية على الوجه المشروح بصورة الوثيقة الموضحة بهذا غير صحيح وليس من باب الوصية لانها تمليك مضاف لما بعد الموت وظاهر ما بالصورة المذكورة يفيد التمليك في الحال وهو غير مستوف شرائطه الشرعية

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

مطلب في صحة وقف  
المشاع ولو قابلا للقسمة

فأكان من الأبدية ملكا للتوفاة يقسم بين وراثتها كجميع ما في منزلها بمصر من  
الملبوسات وغيرها والصندوق المذكور وما فيه والالفاظ الموصحة بهذه الصورة ليست  
صريحة في الوصية بل في التملك الحالي ولم يصح لفقد شرطه والله تعالى أعلم (سئل) في  
جماعة عتقاء يستحقون وقفا أراد أحدهم قسمة عقار الوقف وأن يختص بجهة منه والناظر  
لا يرضى بذلك فهل لا يجب المستحق لذلك والحال هذه سيما وان عقار الوقف لم يكن قابلا  
للقسمة (اجاب) لا يقسم الوقف بين مستحق ريعه قسمة أقرار والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة تملك بيتا بالشراء الشرعي ويدها حاجة التملك ووقفته على نفسها أيام حياتها ثم  
على أولادها وعلى أولادهم إلى آخرهم يكون وقفا على عتقائها ومن بعدهم على أولادهم  
وعلى أولاد أولادهم الخ فإذا انقرضوا جميعا إلى آخرهم يكون وقفا يصرف ريعه  
على جهة برعيتها بحجة الايقاف وعند ايلولته إلى الجهة المذكورة يكون النظر لناظرها  
حين ذلك ثم توفيت الواقعة ولم يصدر منها أيام حياتها لا تغيير ولا تبديل وماتت وهي  
مصحمة على ذلك ثم بعد وفاتها ادعى رجل انه يملكه بوضع اليد وضاغت بحجة القسمة  
فباعه لامرأة بن معلوم وعلى ذلك أخرج لها حجة وهي باعته أيضا لزوجته البائع لها أولا  
ثم توفيت المتهمة الاولى والثانية عن زوجها المدعي وباقي وراثتها ثم حضر باقي ورثة  
الزوجة فوضعوا أيديهم على البيت بطريق الايلولة لهم معه فهل اذا ظهرت الوقفية  
ووجد فيها حدودا ووصاف البيت المذكور وبينه يشهدون على اقرار لسان الواقعة  
أيام حياتها بايقافها البيت المذكور على الوجه المعين يكون لناظر انتراعه من واضع  
اليده عليه ويكون بيعه والحال هذه غير صحيح ولناظر طلب أجرته من تركها من ابتداء  
وضع يدها عليه لغاية وفاتها وطلب أجرته أيضا من الساكن فيه من وفاتها لغاية تار يخه  
وصرفه على الجهات المعنية حكم شرط الواقعة المذكورة (اجاب) اذا شهدت البينة  
العادلة بان المرأة المذكورة وقفت ذلك البيت على كذا وهي تملكه لا يصح بيعه ولا  
يورث عنها ولا عن كانت واضحة اليده عليه ويحكم بايقافه وتسليمه لتوليته المشروط له  
ذلك في أصل الوقف ليصرف غلته فيما شرطه واقفه وعلى المستولي عليه تعديا بأجرة  
مثله مدة استيلائه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من  
بعده على زوجته وذريته ثم من بعدهم على ذريتهم إلى آخر ما شرط في كتاب وقفه  
وشرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لزوجته ثم من بعدها لذريته الارشدا لا يرشد  
ثم بعد ذلك انحصر الوقف في امرأتين من ذرية الواقف نظر واستحقاقا فضاء لهما  
امرأة ومعها ابن وادعت انها كانت متزوجة برجل من ذرية الواقف وان الولد الذي  
معها منه وأنه يستحق في الوقف فانكرت المرأة أن يدعوها فهل اذا لم تثبت دعواها  
المذكورة بالوجه الشرعي لا تجب لذلك ولا يقبل قولها (اجاب) لا يقتضي لابن المرأة  
المذكورة بشي في غلة الوقف والحال هذه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٨

٣٠

شوال

٧

١٢٦٨

١٢٦٨

٩

شوال سنة

قطعة أرض مرصدة وقف رزقة على مسجد بناحية قديش الصغرى وتظار المسجد للارشد  
فالارشد من ذرية الواقف رهن الناظر الطين بغواريق لفلاحى الناحية من مدة سنين  
ثم تولى الآن ناظر على الوقف ويريد رفع أيدي الواضعين أيديهم عن الطين المذكور فهل  
يجاب لذلك وإذا أظهر وأورقاً تحت ما بنحتم الناظر القديم لا يعمل به خصوصاً وان واضع  
اليد مقرر بوقفية ذلك (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في أرض وقف أجرها ناظرها من رجل وأذنه بالبناء والعمارة فيها على ان  
ما بناه وجدده يكون ملكه على وجه البقاء والقرار ففعل حسب ما أذنه الناظر وصدق  
له على ذلك بحجة شرعية ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات الناظر الاذن  
ومات المستأجر المأذون عن ورثته فاراد الناظر الثانى ابطال ما فعله الناظر الاول ورفع  
أيدي الورثة عما ذكر متعللاً بان ما بناه وجدده مورثهم لا يكون ميراثهم بل يكون  
لجهة الوقف فهل اذا ثبت الاذن من الناظر الاول بالوجه الشرعى كما ذكر ليس للناظر  
الثانى ابطاله ويكون ما بناه ميراث الورثة ولا عبرة بتعلله بما ذكر (اجاب) اذا ثبت  
اذن الناظر بالبناء فى أرض الوقف على أن يكون له حق القرار وبني المستأجر على  
الوجه المذكور لا يكون لمن آل اليه الناظر بعد ذلك تسكيف المستأجر قلع بنائه ولا  
ورثته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى قطعة أرض زراعة وقف أجرها  
المتولى عليها رجل آخر ثلاث سنوات بقدر معلوم من الدراهم هو أجرة مثلها فزرعها  
المستأجر سنة فالآن طلب رجل من المتولى عليها أن يؤجرها له بأكثر من الأجرة الاولى  
ويريد المتولى ان يفسخها بزيادة هذا المتعنت فهل لا يجاب لذلك حيث وقعت الاجارة  
الاولى بأجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة أرض الوقف صحيحة لازمة بأجرة المثل  
لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة ولا عبرة لزيادة التعنت والله تعالى اعلم (سئل)  
فى حائوت نصفه وقف تهدم ولم تكن اعادته فباع وكيل ناظره أنقاضه مخوف ضياعها  
وعدم الاحتياج اليها فى العمارة فهل يكون للناظر أو وكيله قبض عن الانقاض من  
المشتري وصرفه فى عمارة باقى عقارات الوقف (اجاب) يصرف النقض الى عمارة باقى  
الوقف ان احتاج والاحفظه المتولى لىحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه اذا  
احتاج كما فى الدر وغيره فلناظر الوقف المذكور والحال هذه صرف عن الانقاض فى  
عمارة باقى الوقف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك منزلاً بالارث عن أبيه يتصرف  
فيه نحو تسع وثلاثين سنة بعد وفاة أبيه المتصرف فيه قبله مدة حياته فالآن ادعى ناظر  
وقف أهلى بان المنزل من جملة الاماكن التى للوقف وأراد نزع المنزل من يد الوارث  
ورفع يده عنه بمجرد وجوده فى الوقفية فهل لا يعمل بمجرد الخط ولا يحكم بوقفية المنزل بسبب  
ذكره من ضمن الاماكن الموقوفة على فرض تعجب الناظر دعواه واذا شهدت بينة  
بالوقف ولم يذكر وان المنزل كان ملك الواقف لا تقبل شهادتهم (اجاب) صرح

١٢ ١٢٦٨

١٤ ١٢٦٨

ذى القعدة

٢  
مطلب لأجرة بزيادة  
التعنت

٢٧ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

مطلب ذکر الشاهدین  
ابن المدعی وقفه مملوک  
للاوقف شرط فی صحة  
الشهادة

٤ ١٢٦٨  
مطلب یقبل قول  
الناظر فی الدفع الی  
أرباب الوظائف فی  
حق براءة نفسه وان لم  
یقبل فی حق المذکور

٤ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

محرم

٤ ١٢٦٩

مطلب لا تنسخ الاجارة  
بموت عاقدھا الغیر  
کناظر ووصی

أرباب القتاوی بأنه لا یقضى ولا یعمل بالخط بدون اثبات مضمونة شرعا وأفاذ العلامة  
الرملی فی فتاواه أن ذکر الشاهدین ان المدعی وقفه مملوک للاوقف شرط فی قبول  
الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) فی ناظر وقف مسجد یسلم ابراده ویصرفه فی مصالحه  
بحسب ما یراه مصلحة ثم یحامل علیه رجل من خدمة المسجد وذهب الی القاضی وادعی  
أن الناظر المذکور لم یصرف ما ادعی صرفه فهل یصدق الناظر المذکور فی دعواه حیث  
لم یکذبه الظاهر (أجاب) یقبل قول الناظر بجمینه فی صرف غلة الوقف فیما شرطه  
الواقف حیث لم یکذبه ظاهر الحال هذا بالنسبة لدعواه الصرف علی مثل العمارة  
ومهمات المسجد کالصرف للذریة اما فی دعوی الصرف علی أرباب الوظائف المشروط  
لهم شیء فظیر عملهم مثلا فالذی أفتی به العلامة أبو السعود وغیره انه لا یقبل قوله فی ذلك  
بجمینه لانه کالاجرة وان قبل قوله فی حق براءة نفسه کما فی تنقیح الحامدية والله تعالى اعلم  
(سئل) فی رجل وقف وقفا وهو فی حال صحته وسلامته علی جهة بر لا تنقطع وحکم به بعد  
دعوی شرعية ثم مات الواقف بعد نحو سنتین وقبل أخذ سند الايقاف من القاضی  
فارادوا حدم ورثة الواقف ابطال الوقف المذکور وجعله میراثا متعللا بعدم اخراج  
سند الايقاف من القاضی قبل موت الواقف فهل یكون الوقف بعد صدور ورثة الواقف  
وهو فی حال صحته وسلامته والحکم به صحیحا لا یكون لاحدم من الورثة أو غیرهم ابطاله ولا  
السعی فی ابطاله بدون وجه شرعی (أجاب) حیث صدر الوقف من المالك حال صحته  
وحکم بازومه لا یكون لاحدم من الورثة أو من غیرهم ابطاله بدون وجه شرعی والله تعالى  
اعلم (سئل) فی ناظر علی وقف ادعی انه صرف فی عمارة الوقف مباغما من غلته ومن ربحه  
لا تقبأ بالحال فهل یكون مصدقا فی جمینه والحال هذه (أجاب) یقبل قول الناظر بجمینه  
فی قدر ما أنفقه من غلة الوقف الی بیسده حسب شرط الواقف حیث لم یکذبه ظاهر  
الحال والله تعالى اعلم (سئل) فی ناظر علی وقف أجر عقار من الوقف سنة كاملة وتوفی  
الناظر قبل مضي السنة وتوفی ناظر غیره فهل للناظر المتوفی الآن فسخ الایجار الاول  
أم لا (أجاب) تنسخ الاجارة بموت أحد عاقدیها لنفسه فان عقدها لغيره کوکیل  
ووصی ومتوفی الوقف لا تنسخ کما هو مصرح به فی کتب المذهب فاذا صدرت اجارة  
الناظر الاول صحیة لازمة لا تنسخ بموته ولا یؤن للناظر بعده فسخها بدون وجه  
شرعی والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل وقف نصف حمام مشاعا لیس قابلا للقسمة علی  
نفسه مدة حیاته ثم علی ذریته وذریته طبقة بعد طبقة ثم علی المجاورین والفقراء  
عقام السید البدوی والسید الدسوقي وحکم القاضی بحکم الوقف المذکور وسجله عنده  
وكتب بذلك کتابا وختمه بختمه ثم بعد مدة ترتب علیه دین وقسط علیه علی الاشهر  
ثم أراد أرباب الدین بیع الموقوف أو بعضه لیستوفوا دینهم منه والحال ان الواقف  
المذکور صحیح ولس مریضا ولا مدیونا حیث الوقف فهل لا یمكنون من ذلك ولا یصح



سنة محرم  
١٢٦٩ ٦  
مطلب الخلاف في جواز  
وقف المشاع وعدمه  
انما هو فيما يحتمل  
القسمة اما لا يحتملها  
فهو جائز اتفاقا الا في  
المسجد والمقبرة

١٢٦٩ ٩  
١٢ ١٢  
١٢٦٩

١٢٦٩ ١٥  
مطلب العبرة لطبقة  
الوقف الجمعية لا لطبقة  
الارث النسبية

بيع الوقف المذکور (اجاب) اختلف في صحة وقف المشاع ولو حكم بصحته نفذ اذ فيه قولان معجمان وهذا الخلاف فيما يحتمل القسمة اما لا يحتملها كما هنا فهو جائز اتفاقا الا في المسجد والمقبرة كما هو مصرح به في كتب المذهب وقال في التنوير فاذا تم الوقف ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن ومنه يعلم عدم صحة بيع الوقف المذکور في الدين المزبور اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وظائف شرعية بمسجد ولى وله معلوم مرتب له من ريع الوقف على القيام بتلك الوظائف وبيده تقارير شرعية من القاضي والناظر وقائم بتلك الوظائف كما ينبغي والا ن تولى على الوقف ناظر يريد نزاع تلك الوظائف من الشخص المقرر فيها بتفسير وجه شرعي فهل لا يجب لذلك ويمنع من التعرض له (اجاب) ذكر العلامة الرملى انه لا يسوغ عزل صاحب وظيفة ما بدون جنحة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف أهلى مشتملة على حواصل وحوادث تورج أجرها الناظر لرجل بدون أجرة المثل فهل لا يصح إيجاره ويكون للمستفيدين رفع الأمر للقاضي لفسخ عقد الاجارة وابطالها وطلب أجرة المثل اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل بالغبن الفاحش غير صحيحة بخلاف الغبن اليسير وعلى المستأجر تمام أجرة المثل مدة استيلائه على عقار الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ذكورا واناثا لذكور مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم الى أن قال على ان من مات وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي فالان مات امرأة مستحقة عن أولاد أخ شقيق وابن عم مشاركين لها في الاستحقاق وابن العم مشارك لها في الدرجة ايضا دون أولاد الاخ فهل يكون نصيبها لأولاد اخيها المذکور لكونهم اقرب نسبا اليها (اجاب) العبرة لطبقة الوقف الجمعية لا لطبقة الارث النسبية كما ذكره ابن الشلبي وعليه فلا استحقاق لأولاد الاخ المذکور لتزول طبقتهم عن المتوفاة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وقف بها حواصل وقيعان مستكراة احدث فيها السكان عششا في ارضية الوكالة وفي حريمها امام الحواصل من مال انفسهم والناظر غائب في محل اشغاله فلم احضر وشاهد ذلك طلب منهم رفع العشش المحدث في حريم الوكالة وارضيتها فامتنع واضعوها من ذلك وادعى بعضهم انه اشترى عشة الاخر وحدث فوقها بناء من ماله وامتنع الجميع من رفع ذلك حتى يدفع لهم الناظر ما صرفوه على العشش المذکور وثمان ما اشتراه البعض الاخر فهل اذا لم ياذن الناظر لم يوضع ذلك لابن نفسه ولا لبنائه ولم يكن وضعهم ذلك بطريق شرعي يؤمرون برفع ذلك ولا يلزمه دفع شيء لهم مما صرفوه في ذلك بدون

سنة  
١٢٦٩محرم  
١٧

اذنه واجازته (اجاب) نعم يؤمرون برفع ما وضعوه في ارض الوقف من العشب المذكورة  
حيث لم يكن الوضع باذن الناظر على وجه القرار ولم يكن الرفع مضر ابا رضى الوقف فان  
ضرر تلك الناظر لجهة الوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع والله تعالى اعلم (سئل)  
في امكنة موقوفة تنازع فيها مستحقوها واثبت احدهم انه المستحق لها لا قريبته وعلم  
طبقته بشهادة بيعة شرعية منها رجل غير مستحق الا ان شهد بان هذا اقرب طبقة لواقف  
هذا الوقف بعد ان ذكرت بين يديه اما كن الوقف مكانا مكانا واثبت بشهادته مع آخر  
علم طبقة المذكور واستحقاقه هذه الا ما كن المذكورة وحكم القاضي بذلك وكتب في  
شأن الثبوت المذكور صك شرعي مبين فيه امكنة الوقف ومن جلتها مكان يسكنه  
احد البيعة المذكورة وذكر في ذلك الصك ثبوت وقفية جميع الامكنة الموقوفة فهل  
اذا ادعى هذا الشاهد الدار التي يسكنها انها ملكه لا تسمع دعواه الملكية بعد شهادته  
المذكورة واتصال الحكم بها وهل اذا انكر الشاهد شهادته بعد الحكم بها يكون انكاره  
هذا من باب الرجوع عن الشهادة بعد الحكم بها فلا يقبل منه (اجاب) اذا ثبت على  
ساكن الدار المذكورة ما يفيد اقراره صريحاً بوقفيته يؤثر برفع يده عنها وتسليمها  
لناظرها ورجوع الشاهد عن شهادته بعد الحكم بها على فرض تحققه لا يبطل به الحكم  
المستجمع لشرائط الصحة وقد صرحوا بان انكار الشاهد شهادته بعد الحكم بها لا يكون  
رجوعاً والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آخر عقاراً منه مدة طويلة ثم  
توفي المستأجر فهل تكون الاجارة قاسدة لطول المدة سيما وقدمات المستأجر (اجاب)  
الفتوى على عدم صحة الاجارة الطويلة وبفرض صحة الاجارة ولزومها تنفخ بموت  
المستأجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسمها عائشة وقفت وقفاً على نفسها  
مدة حياتها ثم من بعدها على زوجها محمد بن عبد الخالق الامين ثم من بعده على اولاده  
لصلبه ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده  
وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
السفلى ذكراً وانثاهم في ذلك سواء يستقل به الواحد منهم عند انفراده ويجتمع فيه  
الاثنان وما فوقهما الى آخر ما ذكر في الوقفية ثم تداولته الطبقات من المستحقين حتى  
انحصر هذا الوقف في الشيخ محمد الامين نظر واستحقاقاً ثم توفي عن اولاده هم الشيخ عبد  
الباقي والحاج احمد وسنتية الاخوة الاشقاء من غير شريك ثم توفي الشيخ عبد الباقي عن  
بنتيه هما سائلة ومنينة ثم توفي الحاج احمد عن اولاده هم محمد وابراهيم ومصطفى واحمد  
وسنتية ثم توفيت سنتية بنت محمد الامين عن بنتها منصوره ثم توفيت سائلة بنت الشيخ  
عبد الباقي عن اولادها هم سليمان ومنصور وعمر ثم توفيت منينة بنت الشيخ عبد  
الباقي عن ولدها ابراهيم وعن بنتها سائلة ثم توفي محمد بن الحاج احمد عن ابنين محمد  
ومحمود ثم توفي محمد عن ولده حسن ثم توفي مصطفى بن الحاج احمد عن ولده صالح فصار

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

صفر  
٨

الموجود من اهل الطبقة العليا ابراهيم واجد وستيته اولاد الحاج احمد بن محمد الامين ومنصورة بنت ستية بنت محمد الامين وما عدا ذلك فهو من اهل الطبقة النازلة فهل يكون الاستحقاق كله في هذا الوقف على مراتبه الواقفة من الدرجات بشموا كدت الترتيب بقولها الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فيكون لهم الحق خاصة وهل اذا كان بين المستحقين حجة دعوى بين بعضهم في أما كن من تعلقات الوقف منذ كور فيها ترتيب الواقفة في الدرجة والطبقات مثل هذا الترتيب المذكور بالواقفية وتصادقوا على ذلك كله في الوقف والترتيب والشروط يكون الحكم كذلك في الاستحقاق لاهل الدرجة العليا سيما وقد قرئت الواقفية وحجة الدعوى بين يدي الحاكم الشرعي بحضور العلماء وغيرهم واهل الطبقة العليا والسفلى حاضرون ومصدقون على ما في الواقفية وحجة الدعوى ومسلمون لذلك كله (اجاب) ليس في عبارة الواقفة على ما سطر بهذا السؤال ما يفيد انتقال نصيب من مات لولده مع وجود من في طبقة المتوفى من الموقوف عليهم وعلى هذا فلا استحقاق للطبقة السفلى مع وجود العليا حيث لم يوجد في عبارة الواقفة ما يدل على انتقال نصيب من مات لفرعه وهذه شجرة ذرية المتكسر فيه الوقف والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٩

(سئل) في رجل واصل يده على وقف نظرا واستحقاقا عن آباءه واجداده ادعى رجل عليه بانه ناظر على وقف كذا وانه يستحق لجهة وقفه حكر اعلى وقف المدعى عليه ويريد مطالبته به من غير ثبوت بطريق شرعي فهل اذا لم يثبت عليه ما ادعاه عليه من الحكر المذكور كور بوجه شرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) لا يقضي للمدعى بمجرده دعواه من غير اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه وارصده على نفسه مدة حياته ينتفع بذلك وبما شاء منه بالزرع والزراعة والغلة والاستقلال وكيف شاء متى شاء بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الواقفية ابدا ما عاش ودائما ما بقي من غير مشارك له ولا منازع ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ونسلهم وعقبهم مع مشاركة اخوته واولادهم واولاد اولادهم وعقبهم ثم من بعدهم على عتقاء الواقف واولادهم واولاد اولادهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غير حاجي

١٢٦٩

١٧

صفر سنة

١٧ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

ربيع الاول  
٣

١٢٦٩

يحب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه  
الاثنتان فافوقهما عند الاجتماع على أن مات منهم وترك ولدا أو ولدا ولدا وأسفل  
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده ولده وان سفل إلى آخره مات الواقف عن  
أولاد ذكور وان مات أحد الأولاد ولد كور عن ابنه فهل ينتقل نصيبه لابنه لقول  
الواقف على أن مات منهم انتقل نصيبه لولده أولا ينتقل (اجاب) نعم ينتقل نصيب  
من مات لولده عملا بشرط الواقف المذكور كما أفاده مولانا خير الدين والعلامة التمر تاشي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض زراعة وقفها من ناظرها وأحدث فيها  
آبارا وسواقي وأصلحها بآذن الناظر على أن يكون خلوا له ثم مات المستأجر واستولى على  
ذلك ابنه البالغ ثم مات ذلك الابن عن أولاد بلغ وقصر فلهن وصى القصر نصف تلك  
الأرض مشاعا على دين لزم بعض الأولاد القصر بعدموت أبيهم فاستأجر غير المرتين  
النصف الآخر شائعا من ناظره الوقف فهل لا يصح هذه الاجارة ولا تلك الناظره  
الاجارة لغير مالك الخلو مادام يدفع أجرة المثل وترفع يد الرجل المذكور عن ذلك  
النصف ولا تنزع تلك الأرض من يد الورثة مادام يدفعون الأجرة سيما وهي في أيديهم  
وأيدي أصولهم من مدة تزيد على خمسين سنة (اجاب) مذهب أبي حنيفة أن اجارة  
المشاع من غير الشريك غير صحيحة كما أن رهنه غير صحيح وصرح علماؤنا بأن أرض الوقف  
لا تنزع ممن له خلوف فيها مستحق القرار مادام يدفع أجرة مثل الأرض خالية عما أحدثه  
فيها من الخلو المحدث بآذن الناظر بحق القرار فليس للرجل المذكور ولا الناظره الوقف  
معارضة واضعي اليد على تلك الأرض في شيء منها ولا اجارتها لغير مالك الخلو ماداموا  
قائمين بدفع أجرة مثلها حيث كان الحال ما ذكرنا من أرض الوقف لا يصح مطلقا  
كما لا يصح رهن البناء والشجر بدون الأرض والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أهلى أجر منه أمكنه لا آخرين مسانحة بقدر معلوم من الدراهم لكل سنة وأذنهم  
ببناء المتخرب فيها من مالهم ليرجعوا ويبدل ما صرفوه من ذلك في ريع الوقف فهل إذا  
صرفوا في عمارة أما كن الوقف الضروريه مبلغا من مالهم بالناظر ليرجعوا بذلك في  
ريع الوقف يكون لهم الرجوع بما صرفوه وأخذهم من ريع الوقف ولو عزل الناظر  
لا تنفسخ اجارته (اجاب) للمستأجر الرجوع بما صرفه في عمارة الوقف على الوجه  
المذكور وإذا كانت الاجارة صحيحة لازمة لا تنفسخ بموت الناظر ولا عزله والله تعالى  
اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة رزقة مرصدة وموقوفة على مصالح ضريح ولى من  
أولياء الله تعالى بموجب تقاسيط ديوانية بيد الذرية ومقيدة ومربوطة بالرزق منه تصرف  
فيها واضع اليد عليها ورهنها على مبلغ من الدراهم تحت يد رجل أجنبي ثم مات المرتين  
عن وارث فوضع يده عليها فهل لا يصح رهنها إذا تحقق بالوجه الشرعي أنها وقف وثبت  
ما ذكرنا إذا أخذها ناظرها من ورثة المرتين ووضعوا أيديهم عليها وزرعوها لا يكون

١٢٦٩

٥

لورثة المرتبة منازعتهم فيها بدون مسوغ شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يصح رهن الارض الموقوفة فاذا ثبت ايقاف تلك الارض يكون لناظرها انترأها من هي تحت يده وصرف ما يرد من غلتها حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون مكانا موقوفا عليهم وقفاهما من قبل جد هـ سـ ساكنين فيه الا واحد منهم ساكنا خارجا ويأخذ منهم أجرة نصيبه والا آن يريد الساكن في هـ مدة مستقبلة قدر ما سكنوا فيه فيما مضى أو يستأجرون نصيبه بأجرة زائدة عما يدفعونه له وهم لا يرضون بذلك ويقولون نحن ساكنون فيه على قدر حصتنا ولا نستأجر منك ولا تستأجر منا والمكان يسع سكني الجميع فهل لا يجبرون على ما طلب منهم ولا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا كان الوقف على السكني يكون للموقوف عليهم سكني المكان المذكور

١٢٦٩

١٠

ولا يجبر احدهم على استئجار استئجار الا تخفها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف اذن ناظره لرجل مجاور لذلك المكان بان يبنى حائطا مكان حائط الوقف ويضع اخشابا من مال نفسه عليه ويبنى فوقه بناء لنفسه بحج القرار وتوافقا على ان يقوم بدفع أجرة مثل ذلك لجهة الوقف في وضع الاخشاب وبنى فوق ذلك بناء لنفسه ومضى على ذلك مدة أكثر من عشرين سنة حتى مات الناظر وتولى على المكان الوقف ناظر آخر ويريد

١٢٦٩

١٣

تسكين المأذون برفع البناء والاخشاب منسكرا للاذن من النظار السابقين فهل بعد ثبوت الاذن بذلك لا يكون لناظر المذكور معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي (اجاب) ما بناه الرجل المذكور في الوقف لنفسه باذن الناظر مملوك له لا يملك المتولى تسكينه القلع حيث كان البناء بالاذن بحق القرار وعلى الباقي على الوجه المزبور

١٢٦٩

١٣

أجرة المثل لجهة الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في دار نصفها ملك لرجل ونصفها الآخر وقف على مسجد وقد خربت الدار المذكورة وصارت لا ينتفع بها جهة الوقف ولا الملك ولم يوجد للمسجد ربيع ولا غلة يعمر منها الدار المزبورة ولا من يعمرها من أجزائها ليسكن فيها فهل اذا اراد ناظر الوقف التصرف في النصف المذكور الوقف بالاستبدال بما هو اروج وانفع للوقف يسوغ له (اجاب) القضاة الا ان ممنوعون عن الاستبدال بدون

١٢٦٩

١٣

اذن مولانا السلطان على ما اشتهر فلا يسوغ الاستبدال في الحصص المذكورة اذ المشرطه الواقف بدون الاذن والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون وقفعا عن اصولهم فادعت امرأة اجنبية انها تستحق معهم في الوقف المذكور ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذ لم تثبت المرأة المذكورة دعواها الاستحقاق في الوقف المذكور بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة وتمنع من معارضة المستحقين في ذلك (اجاب) لا يقضى لتلك المرأة بالاستحقاق في الوقف بمجرد دعواها اذ لا بينة شرعية والله

تعالى اعلم (سئل) في ناظر على مكان موقوف من قبل أمير يستحق غلته قوم بمقتضى شرط واقفه تصادق مستحقوه مع جماعة انهم يستحقون من غلته سبعة قرار يط فهل



بيع الاول سنة

١٢  
١٢٦٩  
مطلب يكتفى من الناظر  
الامين بالاجال في  
الحساب ولو تمهما يجبر  
على التعيين شيافشيا  
ويهدد ولا يجبس

٢٢  
١٢٦٩

٢٤  
١٢٦٩

٢٧  
١٢٦٩

إذا أراد أصحاب السبعة قرار يط محاسبة الناظر على الغلة لأجل أن يعلموا قدر ما يخصهم فيها وأنى الناظر محاسبهم يجابون لذلك ويجبر الناظر على بيان إيراد الوقف ومصرفه (أجاب) لا تلزم محاسبة المتوفى في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجال لو معروف بالامانة ولو تمهما يجبره على التعيين شيافشيا ولا يجبس بل يهدده يومين أو ثلاثة فإن فعل والا يكتفى منه باليمين كفى الدروحو واشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على أولاده وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم وتسلمهم إلى آخر ما ذكره في كتاب الوقف ونص فيه أن يكون ذلك وقفاً على أولاد الظهور ودون أولاد الباطون الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ثم مات الواف المذكور عن ولد وبنت ثم مات الولد عن أربع بنات وانحصر الوقف الآن في واحدة منهن لانقراض أخواتها وعمتهم بالموت فقام الآن رجل يدعي أن له استحقاقاً في الوقف بدون وجه شرعي فهل إذا لم يكن من ذرية الواقف المذكور كائن نص عليه في كتاب وقفه ولم يكن ادخله في وقفه في حال حياته بوجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من دعواه الاستحقاق فيه (أجاب) لا يقضى لمدعي الاستحقاق بمجرد دعواه بدون اثبات مدعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن أختها شقيقة وأوتركت ما بورت عنها شرعاً من عقار وغيره وأدعت الأخت أن العقار وقف تريد بذلك منع الزوج من الارث فيه فهل إذا لم تثبت دعواها الوقف لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي ويقسم ما تركته الزوجة من العقار وغيره بالوجه الشرعي لاسيما والمدعية بالوقف باعته حصة منه لرجل اجنبي (أجاب) من ادعى من الورثة أن العقار وقف فنصيبه منه وقف ومن ادعى أنه ملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء لم يشهد شاهدان على الوقف وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة حيث لا مانع كما في الخيرية عن التارخانية فيما لو شهدت الورثة على أنه وقف على كذا الجهة برز كره جواباً عن سؤال في أواخر كتاب الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر نصف معمل دجاج وقفاً مقسوماً من ناظره بمبلغ معلوم من الدراهم بدون أجرة المثل وبالعن الفاحش والغرور فهل إذا ثبت اجارة المكان المذكور بدون أجرة المثل تكون الاجارة المذكورة فاسدة ويكون لناظر المكان المذكور فسحها واجارته بأجرة المثل سيما والنصف الثاني مستأجر من مالكه باضعاف ذلك (أجاب) اجارة نصف المعمل الموقوف على الوجه المذكور غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكاناً وحوانو توارقاء وامتنعة وأوصت زوجها في مرض الموت بعتق جميع أرقاها ووقفت المكان على نفسها ثم على عتقاتها ثم على ذريتهم ثم على عتقاتها ثم على ذريتهم ثم على الحرميين الشرعيين ووقفت الحانوت أيضاً على نفسها ثم على ضريح الامام الشافعي وعلى تربتها سوية بينهما وشرطت النظر لنفسها ثم للارشد من العتقاء وذريتهم ثم ماتت المرأة المذكورة والمكان والحانوت والارقاء

يخرجون من ثلث التركة فاعتق الزوج الوصي جميع الارقاء وكتب لكل واحد منهم ورقة عتقه ثابتة المضمون ووضع يده على المكان والمحانوت واعماله ملكه فهل اذا ثبت ملك المرأة المذكورة للمكان والمحانوت المذكورين وانها وقعت لهما على من ذكر وانهما مع الارقاء يخرجون من ثلث التركة يكون كل من اعتق والوقف صحيحا نافذا (اجاب) اذا ثبت ايقاف المرأة المذكورة للمكان والمحانوت حال حياتها بالبينة الشرعية يكون للقاضي الحكم بالوقف وتسجيله وليس للوارث المعارضة حيث خرج الموقوف والارقاء من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وقف اهلي عن آباءه واجداده بناحية الفيوم ادعى عليه ناظر مسجد بحكم معلوم وأخذه من سكان الوقف في غيبة الناظر المستحق للوقف ولما حضر منع المدعى من دعواه لعدم اثباتها بالوجه الشرعي فرجع المدعى بالحكم أو لا يدعي ان الناظر اصطلم معه على دفع الحكم وصدق له عليه فهل اذا أنكر دعواه هذه ولم يكن عند المدعى بينة تشهد بالصلح على دعواه طائعا مختارا لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) لا يثبت الحكم على الا ما كن الموقوفة يخرج ددعوى ناظر المسجد بدون اثبات مدعاه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حانوتي وقف استاجرهما رجل من ناظرهما سنة كاملة باجرة معلومة باجرة مثلها دفعها له بمحلة بمو جب وصول بيد المستاجر ثم مات الناظر في أثناء السنة وتولى ناظر آخر واستمر المستاجر فيهما الى انتهاء السنة المذكورة والآن يريد من تولى النظر مطالبة المستاجر بالاجرة من حين تولى النظر متعللا بانفساخ عقد الاجارة بموت الناظر الاول فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من مطالبة بدفع الاجرة ثانيا (اجاب) اذا ثبت المستاجر دفع اجرة الحانوتين للناظر عليهما بالوجه الشرعي لا يكون لمن تولى النظر بعده مطالبة بذلك ثانيا بدون وجه شرعي ولا تنفسخ الاجارة بموت الناظر ولو كان هو المستحق للربيع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان معروف بالدوار كان ملكا لرجل يقال له الشيخ محمد عبد الله ادر وقف المكان المذكور على ذريته وذرية ذريته وهما اذا ومشتهر بالناحية ان المكان المذكور وقف الشيخ المذكور فعدى عليه شيخ بلد ذو شوكة وبناه معصرة وزرائب واشيخ البلد المذكور أخ ذو شوكة فاخص ببعضه بنواخيه المذكور وبعد مدة باع أحدهم الاخوين ما اخص به ثم مات عن ولد ومات الاخ الثاني عن ورثته والآن يريد بعض المستحقين للوقف محاسبة واضع اليد على اجرة فانكر ورثة الباقي والمشتري وقفية المكان المذكور فهل يعمل بحجة الوقفية المذكورة أم لا بد من بينة وهل اذا أقام بينة بوقف المكان المذكور يكون له مطالبة واضع اليد باجرة المثل بالغة ما بلغت (اجاب) لا يقضى بمجرد الصك والكواغد بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعي وعلى واضع اليد على عقار الوقف بدون عقد اجارة اجرة المثل من وقت استيلائه اذا ثبت ايقافه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف مان

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

ربيع الثاني سنة

١٦ ١٢٦٩

مطلب لضمان على  
الناظر اذا مات مجهلا  
لغلة الوقف

٣٠ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٤ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

١٢ ١٢٦٩

مطلب لا يصح الرجوع  
عن الوقف بعد صدوره  
من أهله ولزومه

ولم يبين شيئا في الغلة وانتقل الناظر الى آخر ثم ان بعض المستحقين في الوقف ادعى على  
الوارث مبلغا معلوما من الغلة انه كان في يد الناظر ويريد تضمينه في تركته فهل والحال  
هذه لا يحكم على الوارث بشئ حيث مات الناظر مجهلا (اجاب) لضمان على الناظر اذا  
مات مجهلا على ما في الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض رزقة مرصدة  
وموقوفة على مسجد وعلى مصالح ضريح ولى بموجب حجة شرعية ومقيدة ومربوطة  
بالروزنامة رهن بعضها مشايخ البلد عند رجل اجني من بلدة أخرى على مبلغ من الدراهم  
بغير اذن الناظر فهل لا يصح التصرف فيها برهن ولا غيره واذا افترسها الناظر ودفع  
الدين ووضع يده عليها ويريد الا ان من كانت تحت يده بالرهن نزعها وأخذها من  
الناظر متعللا بأنها حوات في دفتر بلدة لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور اذا  
تحقق بالوجه الشرعي انها وقف ويمنع من معارضته فيها بدون وجه شرعي (اجاب)  
الوقف محرر عن التملك والتملك ولا يصح رهنه فاذا كانت الارض المذكورة وقفها وثبت  
ايقافها من مالها على جهة لا تنقطع لا يصح رهنها ولاية التصرف فيها بالاجارة  
لناظرها الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة موقوف عليهم تخل ودار وأرض  
مقسوم ذلك بحيث ان لكل منهم شئ معين من ذلك عينه الواقف وشرط ان من مات  
منهم يكون نصيبه لذريته ذكورا واناثا بالسوية فهل اذا مات احدهم يكون نصيبه  
لذريته ذكورا واناثا كما شرطه الواقف (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع لا يجوز  
مخالفته وعلى الناظر العمل به حيث كان ثابتا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة  
رزقة فيها ساقية مرصدة وموقوفة على مسجد وعلى مصالح ضريح ولى من أولياء الله تعالى  
بموجب حجج شرعية بيده الذرية ومقيدة ومربوطة بالروزنامة تعدى شيخ البلد وأخذها  
من ناظرها ووزعها على جماعة اجانب بغير اذن ناظرها فهل لا يصح تصرف شيخ البلد  
المذكور فيها ويكون لناظرها أخذها ونزعها ممن هي بايدهم اذا تحقق بالوجه الشرعي  
ان الارض المذكورة وقف على المسجد وعلى ضريح الولي المذكور (اجاب) اذا  
ثبت ان الارض المذكورة وقف يكون ولاية التصرف فيها بالاجارة للناظر لا غيره والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وقفت ثلاثة ارباعه على ثلاث جهات والربع  
الرابع على شخص معين وذريته وذرية ذريته من بعده وشرطت النظر له ولهم بعد  
وفاتها وهي باكمل الاوصاف المعبرة شرعا ثم من بعد وفاتها طلب الموقوف عليه الشئ  
الموقوف الثابت بالبينة الشرعية فنفعه الوارث متعللا بأنها رجعت عن الوقف في حال  
حياتها فهل لا عبرة بتعلله ولو أقام بينة بدعواه ويكون الوقف نافذا باقيا على الجهة  
يصرف لمجهاته قهرا عن ذلك الوارث (اجاب) اذا ثبت ايقاف المكان المذكور على  
جهة بر لا تنقطع حال صحة الواقفة يكون للقاضي الحكم بذلك على قول أبي يوسف المفتي به  
في الوقف ولا يصح الرجوع عن الوقف بعد صدوره من أهله صحيحا لازما والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة ووقفها من ناظرها مدة ثلاث سنين بأقل من  
أجرة المثل ووضع المستأجر يده عليها وزرعها سنة من المدة ودفع للناظر أجرة السنة التي هي  
أقل من أجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتأم أجرة المثل في المدة الماضية حيث تبين بقول  
أهل الخبرة أن ما دفعه للناظر أقل من أجرة المثل بكثير وإذا أراد الناظر أن يجرها لسيده  
بأجرة المثل يجاب الناظر لذلك (اجاب) أجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل بغبن فأحش  
غير صحيحة وعلى المستأجر تمام أجرة المثل وعلى الناظر أجارتها أجارة صحيحة بأجرة المثل والله  
تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض من حقوق وقف على جهة برداخلة في حدوده  
وضع نظار هذا الوقف أيديهم عليها واستغلوها بجهة الوقف مدة طويلة ثم تغلب بعض  
مستحق الوقف ووضع يده على هذا الوقف من غير تقرير من قاضي محله ومن غير شرط  
الواقف وفي مدة تغلبه ادعى أن الأرض المذكورة مما انفسر الماء عنها وأن الأمير  
أنعم عليه بها وصدقه المتغلب وكتب له وثيقة ووضع الذي يده عليها ثم مات المتغلب  
والذي وردت إلى الوقف بعد دعوى بين الناظر الشرعي وورثة الذي فهل إذا ادعى  
ورثة الذي الأرض المذكورة حكم دعوى مورثهم لا تسمع دعواهم ولا يعول على  
تصديق المتغلب السابق على الوقف فتتمتع ورثة الذي من المعارضة لمستحق الوقف  
وعلى المستولى على تلك الأرض أجرة مثلها (اجاب) إذا ثبت إيقاف تلك الأرض على  
جهة بل لا تنقطع لا يكون لورثة الذي المذكورة والمعارضة وعليهم أجرة مثلها مدة  
استيلائهم عليها ولا يسرى إقرار المتغلب المذكور على الوقف ولو كان ناظرا شرعيا  
عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة خالية من البناء من  
ناظرها الشرعي بطريق وكالة الشرعية عن آخر ليبنى الموكل فيها ابنية للاستغلال  
والربح على أن ما بناه الموكل في تلك الأرض على هذا الوجه يكون مستحق البقاء والقرار  
ودفع مبلغا معلوما من الأجرة من مال الموكل وسافر الوكيل إلى جهة بعيدة ووكل آخر  
عنه في دفع باقي الأجرة على أن يكون ما يدفعه ذلك الوكيل ديناً وفرضا على الوكيل  
الاول فهل ليس للوكيل الثاني الانعام بتلك الأرض على بعض أتباعه ولا يصح تملكه  
لا تخين ويكون الحق فيها للموكل الاول سيما مع تصديق ناظرها أن الأجرة إنما وقعت  
منه للموكل الاول (اجاب) ليس للوكيل الثاني تملك الأرض المذكورة لا تباعه والحال  
هذه والله تعالى أعلم (١) (سئل) في رجل مولده بأسكندرية وأمّه من يدي على رجل ناظر  
على مسجد بأسكندرية أنه يستحق توارثه بسبب أن الواقف شرط النظر لنفسه ثم لولاده ثم  
لرجل مغربي من مستير أن وجدها أي بأسكندرية رجل مقيم من أهل مستير ثم لرجل  
من أهل أسكندرية وأنا أبي من مستير فانا الحق بالنظر من المتولى من أهل أسكندرية  
فعارضه الناظر بأنه لا يعلم أن هذا الشرط شرط الواقف وعلى فرض أنه كذلك في  
وقفية أو سجل من غير ثبوت مضمونه ولم يسبقه وضع يد فلا يعول عليه وأيضاً فإن الناظر

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

مطلب لا يسرى إقرار  
المستحق على الوقف  
ولو ناظرا

١٢٦٩

٢١

(تنبيه) الأسئلة المؤشر  
بجانبها بعلامة (١)  
وعلمة (١) وعلمة  
(٣) وعلمة (٤)  
وعلمة (٥) كان حتمها  
أن تذكري في مواضعها

على هذا المسجد من أهل نجراسكندر يهلمهم از يد من مائة سنة والقاضي يولى عليه من  
 أهل اسكندرية لا من أهل مستير ولم يتول على هذا المسجد احد من أهل مستير اصلا على  
 ان هذا المدعى مولود باسكندرية فهو من أهلها وعمره يقارب أربعين سنة وابوه له من  
 العمر از يد من سبعين سنة ولم يدع واحد منهما في هذه المدة شيئا من ذلك فهل دعوى هذا  
 المدعى لا تقبل منه الا ببينة على هذا الشرط سمعت من الواقف لان هذا من شروط الوقف  
 لا من أهله وهل اذا ثبت ان هذا المدعى مولود باسكندرية وموطن بها الى الآن يكون  
 من أهلها ايضا كالناظر المتولى فينشد لا تسوغ له هذه الدعوى ولا تسمع منه (اجاب)  
 اذا جحد المتولى على الوقف شرط الواقف المذكور ولم يثبت بالبينة العادلة لا يكون لاحد  
 معارضته بدون وجه شرعى ولا تقبل الشهادة بالشهرة لا ثبات شرائط الوقف في الاصح  
 ولا يقضى به لك لم يثبت مضمونه شرعا قال العلامة الرملى لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا  
 يعمل بمكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحقبة  
 وهى البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية اه وعلى فرص ثبوت شرط الواقف  
 ما ذكر لا يستحق الرجل المذكور النظر الا بعد ثبوت كونه من أهل تلك البلدة بالوجه  
 الشرعى وعلى مقتضى دعواه المذكورة لا يعد من أهل مستير حيث ولد باسكندرية وامه  
 منها وتأهل ابوه بها فيها وهو مقيم بها الى الآن فليس من أهل مستير شرعا ولا عرفا وقد  
 أفاد هلال في أوقافه من باب الرجل يقف ارضا على فقر امجبر انه ان أهل بلد اخر جوامها  
 وتوطنوا بغيرها لا يكونون من أهلها فلا يدخلون فيما شرط لاهلها والله تعالى اعلم  
 (٢) (سئل) في أرض موقوفة بنى فيها أجنبي من مال نفسه بغير اذن المتولى ولم يذ كر  
 وقت البناء انه للوقف ولنفسه ومضى على ذلك مدة عشر سنين فهل يكون البناء للباني  
 ويكون متعديا في وضعه وعليه جهة الوقف أجرة مثل الأرض مدة وضع يده عليها واذا  
 كان لا يضر رفعه بأرض الوقف يجب عليه رفعه واذا كان الانفع للوقف جعله  
 للوقف يملكه منه المتولى للوقف بمال الوقف بقيته مستحق الرفع (اجاب) اذا كان  
 الباني غير المتولى فان بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان  
 لنفسه أو اطلق رفعه لو لم يضر وان أضرفه أو المضيع فليترص الى خلاصه ولا يملكه  
 المتولى جبراً على الباني الا اذا كانت الأرض تنقص بالقلع وأما اذا كانت لا تنقص فلا  
 بد من رضاه كما في حواشى الدر من فروع مهمة آخر الوقف عن الاشياء وحواشيا  
 والله تعالى اعلم (٣) (سئل) في رجل تحت يده أرض وبناء موقوفان من مدة تز يد على  
 مائة سنة ولم يناع واضع اليد ولا من قبله أحد في ذلك فادعى رجل انه كان في وسط تلك  
 الاماكن مجازو طريق غير نافذ وان واضع اليد تعدى وبني عليه والحال ان المدعى لم  
 يعين مكان هذا المجازو لم يبين مقداره ويريد تسكليف واضع اليد هدم البناء فهل لا يجب  
 لذلك اعدم تصحيح دعواه ولا تطلب بينة من المدعى اذا أنكر المدعى عليه دعواه الا بعد



جمادى الاولى سنة

١٢٦٦

٢٩

مطلب في ساحة متصلة  
بالطريق أقام أهلها  
بينة أنها منه وشهد  
آخران أنها وقف فشهادة  
الوقف أولى لأنه أخص

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢١

مطلب بينة الغبن أولى  
من بينة كون الاجرة  
أجرة المثل وبينة الفساد  
أرجح من بينة العهبة

الدعوى الصحيحة وإذا صح المدعى دعواه وشهدت بينة على أن تلك الأرض وقف تقدم  
على بينة أنها من الطريق (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى بذلك والحال هذه بدون  
تعيينها بوجه شرعي وقد صرح العلامة الرملي بأن الشهادة بأن الساحة من الوقف أولى  
من الشهادة أنها من الطريق لأن موضوع فتوى خير الدين المذكوورة في الشهادة  
بالطريق العام لا في الشهادة بطريق مملوك خاص حيث قال من كتاب الدعوى جوابا  
عن سؤال في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف برادعى أهل الطريق أنها من  
الطريق فشهدت بينة أنها وقف على البر المذكوور وحكم بحجها في الوقف هل ينفذ المحكم  
نعم بتنفيذ حكمه وتجعل وقفها ولو أن شهدوا أنها من الطريق وشهد آخرون أنها  
وقف فالشهادة القائمة على الوقف أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتبية ولو شهدوا  
على بقعة متصلة بالمسجد أنها منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه  
أخص ويجعل ذلك مسجد انتهى أما لو كانت الدعوى من المالك الطريق خاص غير  
نافذ بملكه أيامه وهو خارج على ذي يدي دعوى الوقف كما هنا فإن صححت الدعوى تقدم  
بينة الخارج المدعى بملك البقعة على ذي اليد المدعى وقفها كما هي القاعدة والله تعالى  
اعلم (٤) (سئل) في ناظر على نصف وكالة موقوف آجره ناظره لملك النصف الآخر بآجرة  
معلومة ثلاث سنوات كل سنة كذا من الآجرة ثم بعد مضي مدة شهدت بينة من أهل الخبرة  
بأن الآجرة المذكوورة دون آجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الآجرة المذكوورة فاسدة  
تفسخ ولو كان هناك بينة تشهد بأن الآجرة حين العقد آجرة المثل (أجاب) ليس  
لناظر آجرة أمكنة الوقف أكثر من سنة فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح وتفسخ في  
كل المدة لأن العقد إذا فسد في بعضه فسد في كله على ما رجحه مصنف التتويرو بينة  
كون الآجرة وقت العقد بغبن أولى من بينة كونها آجرة المثل لما في الدرر من الشهادات  
وبينة الغبن من يتيم بلغ أولى من بينة كون القيمة أى قيمة ما اشتراه من وصيه  
في ذلك الوقت مثل الثمن لأنها تثبت أمر أرائد أولان بينة الفساد أرجح من بينة العهبة  
درراه والآجرة في حكم البيع لأنها بيع المتافع وبها مشترجج البيئات لمحسن بن  
نصوح البنوي أن في المسئلة روايتين والأكثر على أن بينة الغبن أولى فبالأولى إذا  
كانت فاسدة لوقوعها بغبن فاحش والله تعالى اعلم (٥) (سئل) في رجل تعدى على مسجد  
ومكتب معد لقراءة أطفال المسلمين القرآن الشريف وصهر يبيع مسبل على عموم المسلمين  
وهدمها وغير معالمها واستغلها بنفسه وادعى أنها ملك لوالده والحال أن ما بجوار المسجد  
والسبيل والمكتب كان مستأجرا من الناظر مدة قدا نقضت وعليها سبعون قرشا في كل  
سنة تصرف في لوازم السبيل والمسجد والمكتب ومذكوور بحجة التآجر ما لفظه ما عدا  
السبيل والمسجد والمكتب فأنها غير داخله في عقد هذا التآجر فهل ترفع يد المتعدى  
على ذلك ويجبر على إعادة المسجد وضممان ما تلفه من السبيل والمكتب وردهما لجهة

وقفهما واذا لم يكن للمسجد والمكتب والصهر يج ناظر شرعي ينصب القاضي على ذلك  
 ناظر المنتزعه من يد المتعدي عليه ويقوم بمصالحه (اجاب) نعم يمنع المتعدي على ذلك  
 وترفع يده وعليه إعادة المسجد كما كان وضمان ما تلفه وذكر في رد المحتار من الغصب  
 ما يفيد التسوية بين حائط المسجد وغيره من الاوقاف في الزام المتعدي باعادته كما كان  
 اخذ اعم في فتاوى قارئ الهداية وعلى القاضي اقامة ناظر على ما ذكر حيث لم يوجد ناظر  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت نصفه وقف اهلي والنصف الآخر ملك لناظر  
 الوقف المذکور عمره من ماله الخاص به لان يكون ما بناه ملكا له وأشهد على ذلك فهل  
 اذا مات الناظر المذکور يكون ما بناه ملكا لورثته حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي  
 (اجاب) ما بناه الناظر في الوقف لنفسه يكون ملكا له ان اشهد على ذلك وقت البناء  
 واذا تولى ناظر آخر بعد موته وطلبت قسمة المكان يقسم حيث كان قابلا للقسمة فما  
 يقع من البناء في نصيب الباقي فهو لورثته وما يقع في نصيب الوقف يؤمر بقلعه ان لم  
 يضرب ارض الوقف والا يملكه الناظر لمجة الوقف بقيمة مستحق القلع وعليهم ضمان  
 ابر حصة الوقف ان لم يكن الربيع مستحقا لهم والله تعالى اعلم (سئل) في امر آت ملك نصف  
 دار اوصت بنصفه لرجل اجني بعد وفاتها وقبل منها ذلك ووقفت النصف الباقي على  
 نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون وقفها على الموصى له المرقوم ثم من بعده على ذريته  
 ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون  
 وقفها على مسجد وضرع سيدي ابي العباس احمد المرسي عمت بر كاته وشرطت الواقفة  
 المذکور في وقفها هذا شروطا منها ان لها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل  
 والزيادة والنقصان والمعاوضة والاستبدال والبيع ان اضطرت لذلك وقد توفي الآن  
 الموصى له المذکور وتريد الرجوع فيما اوصت به وأن توصي به لرجل آخر وبيع  
 ما وقفته لا يضطر ارضا لذلك واحتياجا لانفقته فهل يسوغ لها ذلك والحال هذه (اجاب)  
 تبطل الوصية بموت الموصى له في حياة الموصى وقد وقع الاختلاف في بطلان الوقف  
 بشرط بيعه وعلى عدم بطلانه بذلك يسوغ للواقفة المذکور استبدال الوقف بغير مثله  
 فاكثرت شترى بذلك الثمن ما يكون وقفا كالاول وليس لها صرف الثمن في حاجتها ولها  
 تغييره حسب شرطها لذلك الصادر حال الايقاف والله تعالى اعلم (سئل) من رشيد  
 بما صورته في دار مرتب عليها حكر سنوي لمجة وقف على ضرع ولى مشهور في البلد وتاخر  
 بئمة مالك الدار حكر مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة فطالبه ناظر الوقف بحكر هذه المدة  
 فأجاب بقوله ان هذه الدار سكن فيها الجن ومنعوا غيرهم من السكنى فيها وهذا امر مشاع  
 في البلد ومعلوم لاغلب الناس وما سكن فيها أحد في تلك المدة وتعطلت منفعتها بهذا  
 السبب واحضر جماعة من البلد شهدوا انهم يعرفون هذه الدار وانه مشاع عندهم وعند  
 أكثر أهل البلد انها معهورة بالجن وبهذا السبب ما سكن فيها أحد تلك المدة وتعطلت

سنة جادى الاولى

نسب ذلك ثم تحقق انها كانت ثلاث سنين من تلك المدة فالزم بدفع حكر الثلاث سنوات المذكورة لجهة الوقف وبقى على المختار خمس عشرة سنة فامتنع من دفع حكرها متعللاً بما ذكر فهاذا يكون المحكم في الحكر المرتب على هذه الدار هل يلزم مالكيها بدفعه لجهة الوقف مع وجود هذه العلة (اجاب) يبقى بكل ما هو أنفع للوقف فعلى مالك بناء الدار المذكورة دفع أجرة مثل الارض الحاملة لبنائه وان لم ينتفع مالك البناء بسوى ذلك ولا نظر لما تعلل به المالك مع شغله لارض الوقف لبنائه على انهم صرحوا بضمان منافع الوقف استوفاءها أو عطلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف من قبل المحاكم الشرعي بموجب تقرير بيده ومن جملة الوقف قطعة أرض خالية من البناء لا يرد منها نفع لجهة الوقف استأجرها رجل من ناظرها بمبلغ من الدراهم مسانحة بأجرة مثلها فاذن الناظر المذكور بالانشاء والعمارة للمستأجر وجعل عليها حكر الكل سنة مبلغة معلوما من الدراهم لجهة الوقف فهل اذا أنشأ المستأجر وجدد بناء لنفسه باذن الناظر يكون ما بناه ملكاً له مستحق البقاء والقرار ما دام يدفع أجرة مثلها لجهة الوقف (اجاب) ما بناه المستأجر من ماله لنفسه في أرض الوقف باذن الناظر مملوك له وليس للناظر معارضته في ذلك ولا تسكيفه القلع ما دام يدفع أجرة مثل الارض خالية عما أحدثه المستأجر على الوجه المذكور بحق القرار والله تعالى اعلم (سئل) في وقف على خيرات حسبي قديم مشهور محكوم به وقفه الواقف على تدريس بمحلة الوقف وجعل ريعه لمن فيه اهلية التدريس فادعى رجل أجنبي ملكيته ثم اعترف بوقفه عليه على ما ذكر وطلب التصديق من بعض المستحقين على جعل حصته له من الريع ولم يوجد فيه وصف الموقوف عليهم فصارت له المصادقة مع بعض المستحقين على ما طلب فهل يكون هذا التصديق باطلاً ودعوى المالك باطلاً ولا يصح رجوعه للدعوى بعد الاقرار بوقفه وثبت انه أجنبي ليس من المستحقين بالبنينة والاعتراف ولم يتحقق فيه شرط الواقف (اجاب) حيث ثبت اقرار الرجل المذكور بالوقف لا يكون له الرجوع عن اقراره بذلك وعلى الناظر صرف غلة الوقف فيما شرطه الواقف والمصادقة من المستحقين تسرى عليهم مدة حياة المصدق منهم لا على من يستحق ريع الوقف خلافتهم بحسب الشرط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا جانب عقار عن مورثهم فوقفه بعضهم بدون اذن باقيهم وازارته فهل لا يكون وقفه نافذاً الا في حصته من ذلك ولا ينفذ في نصيب الباقي بدون اذن واجازة (اجاب) لا ينفذ الوقف في ملك الغير والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى لدى القاضي بالاصالة عن نفسه والو كالة عن باقي ورثته أبيه على وكيل ناظر شرعي على وقف بأن من الجارى في ملك المدعى المذكور ومن شركه من ورثة أبيه المعلومين جميع خلوه ومنفعة الحاصل السكان بداخل وكالة كذا الكائنة ببلد كذا بخط كذا او حده بحدوده الاربعة آل ذلك اليهم

٢٩ ١٢٦٩  
مطلب على مالك بناء  
الدار دفع أجرة مثل  
الارض الحاملة لبنائه  
وان لم ينتفع بسوى ذلك

٢٩ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩  
مطلب يعمل بالمصادقة  
من بعض المستحقين في  
حق من صدر منه ذلك  
دون خلافتهم  
جادى الثانية

٩ ١٢٦٩

بالأثر من مورتهم المرحوم فلان وآل إلى مورتهم المذ كوراً علاماً بالأيضاء الشرعي  
 من المرحوم فلان وآل إلى فلان الموما إليه المذ كور بالانشاء والتجديد من ماله  
 الخاص به لجميع الحائظ الغربي والحائظ الشرقي الذي فيه الباب بالأذن من الناظر إذ  
 ذاك على الوقف المرفوم والمستحق له أيضاً هو المرحوم فلان على وجه البقاء وإن مورتهم  
 كان واضعاً يده عليه المدة المديدة وما كاله بطريق الوصية بعدموت الموصى قبل أن  
 تؤول الكالة إلى مستحقها الآن وبعده إلى أن توفي من غيره نازع ولا معارض له في  
 ذلك ثم بعد وفاته وضع ورتته المذ كورون أيديهم على ذلك ثم في سنة ٦٣ ومائتين  
 وألف توجه المدعي إلى مصر ولم يحضر الآن إلى الثغر وجد موكل المدعي عليه واضعاً  
 يده على ذلك بغير وجه شرعي ويطلبه برفع يده موكاه عنه ليحوزه لنفسه ولباقى ورثة أبيه  
 وبعده المعارضة ويسأل جوابه فأجاب بأن هذا الوقف قديم مشهور وأن ليس للمدعي  
 ومن شركه من ورثة أبيه خلوا ولا منفعة في الحاصل المذ كور فعند ذلك كلف القاضي  
 المدعي اثبات دعواه فاحضر بيعة شهدت له في وجه المدعي عليه بجميع ما ادعى به  
 وذكيت الشهود المذ كورون فلم يبد المدعي عليه في ذلك دفعا ولا مطعنا شرعياً وحكم له  
 القاضي بذلك فهل والحال هذه يكون ما حكم به القاضي صحيحاً مستوفياً شرائطه الشرعية  
 ولا يسوغ لا تعرضه ويكون للمدعي ومن شركه وضع أيديهم على الحاصل المذ كور  
 وليس للناظر غير قيمة المحكم (اجاب) مشمولاً أيضاً باسم وختم كل من حضرة السيد  
 خليل الرشيدى أمين الفتوى والشيخ محمد المنصورى الحنفى كلاهما بما نصه حيث  
 حكم القاضي بالملك في الخلو ما لقيه بالبيعة العادلة على الوجه المشروح يكون الحكم  
 المذ كور جارياً على المنهج الشرعي فلا يتعرض لابطاله ويكون الحق في المتنازع فيه  
 لاربابه وأحكام القضاة تصان عن الإلغاء والابطال وتحمل على السداد ما أمكن كما هو  
 مصرح به في عامة كتب المذهب فلا وجه للمعارضة من وكيل الناظر أو غيره مع أن باب  
 الخلو بعد صدور الحكم به لهم مستوفياً شرائطه كما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة ناظرة على وقف أهلى برضا الموقوف عليهم صرفت على الوقف من أصل أجرته  
 في لوازم الوقف المذ كور من بناء وغيره بموجب قوائم بختهم ثم إن الناظرة المذ كورة  
 توفيت فهل ما صرفته على الوقف ماض وليس لأحد من أرباب الوقف المذ كور  
 المناقضة فيه بعد وفاتها (اجاب) نعم هو ماض إذا لم يكن ظاهر الحال مكذباله وكان  
 صرفه سائغاً وصرح في الاشياء بأن الناظر إذا مات مجهلاً لثبات الوقف لا يضمن والله  
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة بلغ وعن تركه استولى رجل أجنبي على  
 بيتها بعد موتها وطلبت الورثة رفع يده عنه فادعى أنها وقفته عليه وعلى أولاده وهي في  
 مرض موتها فلم تصدقه الورثة على دعواه فهل على فرض ثبوت دعواه لا يكون الوقف  
 نافذاً إلا من ثلث مالها والحال هذه (اجاب) الوقف في مرض الموت ينفذ من ثلث مال

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

شعبان

١



الواقف كبريائه فيه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد عقارا مملوكا كاله  
على نفسه أيام حياته ثم من بعده على مصالح مسجده وعلى عتقائه الى آخر ما ذكره في  
كتاب ايقافه وشرط النظر بعده لارشده عتقائه ثم للارشد فلا رشده من الموقوف عليهم  
وشرط لنفسه الادخال والاخراج والاعطاء والحرمات والزيادة والنقصان والتفسير  
والتبديل والاستبدال لمن شاء متى شاء مدة حياته فقط وليس لاحد من بعده فعل شيء  
من ذلك ثم مات الواقف وتولى النظر بعده أحد عتقائه فأراد هذا الناظر ابدال بعض  
عقار الوقف لزوجة الواقف في سنة ١٢٤٩ واعتمد في ذلك على أمر حكسياسي له  
بالابدال لزوجة الواقف ورفع الامر الى القاضي فأذن القاضي بالاستبدال بناء على ذلك  
الامر فأعطى عقار الوقف لزوجة الواقف وأخذ منها لجهة الوقف عقارا آخر مملوكا كاله  
وذكري في صك الاستبدال ان ذلك لوجود المسوغ وهو كون ما أخذه الناظر لجهة الوقف  
أكثر قيمة من قيمة عقار الوقف فهل حيث كان الواقف ناهيا عن الاستبدال لا يكون  
الاستبدال جازيا مجرى الصحة ولا يكون اذن الحاكم السياسي واذن القاضي بالاستبدال  
مع نهى الواقف عنه مسوغا له لكونه مخالفا لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع  
خصوصا ولا مصلحة في هذا الاستبدال بل المصلحة ظاهرة في عدمه واذ قلتم بعدم صحة  
الاستبدال يكون لناظر الوقف انتزاع عقار الوقف من واحة اليد عليه ورده لجهة وقفه  
وما حكم الله في ذلك (اجاب) مشمول أيضا باسم وختم كل من حضرة الشيخ خليل الرشيدى  
أمين الفتوى والشيخ محمد المنصورى الحنفى كلاهما بما نصه قضية استبدال الوقف  
بدون شرط من الواقف لذلك فيها اختلاف العلماء قديما والذي عليه عمل القضاة  
بالديار المصرية عدم الاستبدال أصلا بدون أمر مولانا السلطان أيد بالنصر عمالما اشتهر  
من منعهم من ذلك والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحادثة فلا ينفذ حكم القاضي  
فيما هو ممنوع عنه فلا يملك القاضي استبدال الوقف المذكور بدون أمر من له ولاية  
ذلك سيما مع عدم المصلحة ونهى الواقف عن استبداله فان شرط الواقف كنص الشارع  
فلا تسوغ مخالفة شرطه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت وقف  
استأجره رجل من ناظره وسكنه مدة ثم مات المستأجر عن ابن قاصر فسكنه رجل آخر باجرة  
مثله والآن يريدولى القاصر اخراجه منه متعللا بان أبا القاصر كان ساكنا فيه قبله  
مدة وأنه أولى به فهل لا يجاب لذلك وينفسخ عقد الاجارة بموت المستأجر ولاحق لوارثه  
فيه ولا عبرة بتعلله المذکور حيث كان المستأجر الثاني ساكنا فيه باجرة المثل (اجاب)  
نعم لا يجاب ولى ابن المستأجر لذلك بعد وفاة والده والحال هذه وينفسخ الاجارة بموت  
مستأجر عقار الوقف لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف أجر منه أما كن  
لا آخر سنوات في عقد واحد بدون أجرة المثل فهل لا تصح هذه الاجارة لمخالفة شرط  
الواقف لانه شرط أن لا يؤجر شيء من وقفه زيادة عن سنة واحدة وهل اذا سكن المستأجر

١٢٦٩

٢

مطلب لا يصح الاستبدال  
بدون أمر السلطان  
لا سيما مع النهى من  
الواقف وعدم المصلحة

١٢٦٩

٧



في الاما كن المذ كورة يلزمه دفع اجرة مثلها مدة سكناه (اجاب) نعم لا تصح الاجارة اذا  
كان الامر ما هو مسطور وروى على المستاجر والحال هذه تمام اجرة المثل والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل احتكر قطعة ارض موقوفة من الناظر عليها بقدر معلوم في كل سنة  
و بنى فيها اما كن باذن الناظر على أن تكون ملكه مستحق القرار ثم بعد مدة حصل  
النزاع بينه وبين الناظر في زيادة المحكرو تراصيا على زيادة معلومة والا أن أراد الناظر  
زيادة المحكر باخذ اراد الاما كن المبنية على الارض كل سنة فهل لا يمكن من ذلك  
وليس له الا اجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها من البناء المذ كور (اجاب) على  
المحكر المذ كور اجر مثل الارض خالية عما أحدث فيها من البناء على الوجه المذ كور  
وليس للناظر طلب شيء زائد عن اجرة مثل العقار الموقوف بدون وجه شرعي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا موقوفا من الناظر عليه بدون قيمة المثل بغبن فاحش  
وسكنه مدة من الزمان و بنى فيه وعمر بغير اذن من الناظر فهل والحال هذه يكلف بقلع  
ما بناه وجدده ان لم يضر بالوقف وان اضر يملكه الناظر باقل القيمتين مستحقا للقلع  
و يلزم بدفع اجرة المثل في المدة الماضية (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل  
بالغبن الفاحش غير صحيحة وعلى المستاجر بالاقل تمام اجرة المثل وما بناه المستاجر لنفسه  
في ارض الوقف لا باذن الناظر بحق القرار يؤثر بقلعه ان لم يضر بالوقف والاعلم  
الناظر لمجدة الوقف بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر  
مكنا ووقفه من ناظره مسانحة كل سنة بقدر معلوم من الدراهم وصرف المستاجر وابنه  
بعدموته واستجاره كايه مدة الاجارة مبلغا معلوما من الدراهم في عمارته باذن الناظر  
لهما بذلك ليرجعا به عليه بشهادة البينة الشرعية فهل اذا مات الناظر على الوقف وتولى  
ناظر آخر عليه يكون للمستاجر الرجوع بدينه في تركه الناظر بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
(اجاب) اذا اتفق المستاجر في عمارة الوقف دراهم معلومة باذن الناظر ليرجع بها عليه  
يكون له الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مستحقة لمكان وقف ناظرة عليه  
بشرط الواقف اجرة لرجل أكثر من سنة بدون اجر المثل بغبن فاحش فهل لا تكون  
الاجارة في عقار الوقف زيادة على سنة بدون اجر المثل نافذة ويؤجر سنة بسنة فقط  
(اجاب) نعم لا تكون اجارة عقار الوقف على الوجه المذ كور صحيحة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ليست أميرية ورثها عن أبيه وجدده وهي  
في حوزهم من مدة مائة سنة وز يادوه هو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير  
منازع له ولا لابييه في ذلك والا أن يدعى عليه رجل أجنبي بان تلك الارض وقف وهو  
ناظر عليها وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا عبرة  
بدعوى المدعى المذ كور المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضع اليه  
عليها (اجاب) لا يقضى بذلك لم يثبت مضمونه شرعا فلا يحكم بوقفية الارض المذ كورة

بمجرد دعوى المدعى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعى من مدة ست وثلاثين سنة وز يادة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم من هدم وبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له في ذلك تلك المدة والآن يدعى عليه رجل كان مشاهدا لتصرف واضع اليد تلك المدة بأن تلك الدار وقف وهو يستحقها ولا يثبت له على ذلك فهل والمحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون الحق في تلك الدار المذكورة لو اضع اليد عليها (أجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى لمدعى بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت مكانا عن زوجها وابنتها منه وهى واضعة يدها عليه بموجب حجج شرعية شاهدة لها ولزوجها ولما اشترى منه زوجها المذكور بالملك مدة تز يدعى ثلاثين سنة وهى تتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك والآن ادعى عليها رجل بأن المكان المذكور وقف لجهة كذا وهو ناظر عليه متعللا بأن في يده حجة بذلك لم يثبت مضمونها شرعا فهل لا تقبل دعواه ذلك بدون اثبات شرعى ولا عبرة بحجة لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا فلا يثبت الوقف بمجرد وجود حجة ذكر فيها وقفية المكان المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في حوانيت موقوفة أدخلها الوالى فى الطريق للتوسعة وأخذ انقاضها وجلس ثمن الانقاض ليشتري به الناظر عقارا للوقف والمحال ان فى الوقف خربة بحيث لو عمرت يحصل منها ريع يز يدعى ريع الحوانيت فهل والمحال هذه يسوغ للتولى تعمير الخربة بثلث ثمن الانقاض الحوانيت حيث كان ريعها اذا عمرت أكثر من ريع العقار الذى يشتري بثلث ثمن الانقاض من الحوانيت باخبار أهل الخربة الموثوق بخبرهم (أجاب) يباح النقص عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه ويصرف ثمنه فى عمارة باقى الوقف حيث كان محتاجا للعمارة فالمتولى المذكور صرف الثمن والمحال هذه فى عمارة الخربة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بارضه وقف جانباً منه على عتقائه وذريتهم ونسلهم وعقبهم وجانباً منه على ملء سبيل للسقاية وجانباً منه اطعمة الفقراء والمساكين فى أيام معلومة وجانباً منه على أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرط فى كتاب وقفه بعد انقراض نسله ونسلهم يكون وقفا على الحرميين الشريفيين فهل اذا مات الواقف وأراد أحد اولاد الواقف منع العتقاء مما وقفه والده عليهم لا يجاب لذلك ويكون شرط الواقف كنص الشارع (أجاب) يعمل بشرط الواقف فى ذلك حيث صح الوقف ولزم والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظر وقف وكل شخص على ذلك الوقف ليقبض ريع الوقف لجهة الوقف فاشترى الوكيل من ريع الوقف لنفسه عقارا ورقيقا ووهبه فلما حوسب على ذلك بين ان يذمته مبلغا فسئل فيه فذكر انه اشترى به عقارا ورقيقا ووهبه ثم رجع فى هبته فهل اذا تم الرجوع فى الهبة المذكورة يكون لناظر الوقف مطالبته بما ترتب بذمته ويحبسه على ذلك ويبيع

سؤال	سنة
٢٦	١٢٦٩
ذى الحجة	
٢	١٢٦٩
٨	١٢٦٩
١٢	١٢٦٩
١٦	١٢٦٩

عليه عقاره ورقيقه ليوفي منه ما ترتب بذمته لمجهة الوقف حيث لم يكن مشغولاً بحاجته  
الاصلية (أجاب) الناظر الوقف مطالبة الرجل المذكور بما تحقق أنه بذمته لمجهة الوقف  
و يباع عليه ما لا يحتاجه لضرورة نفسه في الحال ان امتنع عن ذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رزقة مرصدة على شعائر ضريح ولى من اولياء الله تعالى فيها نخل وهناك  
جماعة يخدمون الولي وينتفعون بالرزقة ما من أحد الخدامين المذكورين عن زوجته  
وعن ابنين وبنت من غير ما وترك ما يورث منه شرعاً وقسمت تركته بالفرضة  
الشرعية والآل أن تريد تلك المرأة أخذ حصتها في الرزقة بالميراث عن زوجها فهل لا تجاب  
لذلك ولا حق لها في رزقة الولي اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الارض المذكورة وقف  
على مصالح ضريح الولي (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله  
تعالى اعلم (سئل) في وكالة أرضها محتكرة من قديم الزمان يؤخذ المحكر المذكور  
و يصرف على مسجدين معلومين بمدينة الفيوم والآل أن توقف من له البناء في دفعه متعللاً  
بان ما كان يدفعه صدقة لاحكر فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان عليه احكراً من قديم  
الزمان لا يجاب لذلك ويكون لناظرهما طلبه حكم اصله ولا عبرة بتعلله المذكور  
(أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي جريان ارض الو كالة المذكورة في وقف المسجدين  
المذكورين واحتكارهما من الوقف يؤمر المحكر او من قام مقامه بدفع أجرهما لمجهة وقفها  
والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف جعل رجلاً وكيلة عنه في قبض الاجرة برضا كل  
من المستحقين بحضرة بينة فصار الوكيل يقبض الاجرة ويدفعها للناظر ثم بعد مدة مات  
الناظر فادعى المستحقون ان حقهم في الاجرة باق ويطلبونه من الوكيل فهل يكون القول  
للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه من الاجرة للناظر حيث ثبتت وكيله بالبينة (أجاب) يقبل  
قول الوكيل المتولى بيمينه في دفع غلة الوقف لموكله الناظر والله تعالى اعلم (سئل) في  
ناظر على وقف اهلى آجر حمامه لرجل سنة كاملة ابتداءً من هار جب سنة تسع وستين  
وغايتها جمادى الآخرة سنة سبعين باجرة معلومة هي اجرة المثل وز ياد وقبض منه بعض  
الاجرة والآل أن يريد اخراج المستأجر من الحمام المذكور متعللاً بأنه لم يكتب له اجارة فله  
ان يوجه لغيره فهل لا يكون له ذلك والحال هذه ولا يكون عدم كتابة الاجارة مانعاً من  
صحته وان عقادها ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي حيث الحال ما ذكر (أجاب)  
لا تتوقف صحة الاجارة ولو زومها على كتابة صلح بعقدها فاذا ثبتت الاجارة من الناظر  
للحمام المذكور صحيحة باجرة المثل مدة معلومة لا يكون للناظر فسخاها قبل انتهاء المدة  
بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المستأجر في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف عقاراً على خيرات يصرف ريعه على قراءة قرآن وتبديل  
الماء الى المارين وكسوة أيتام والآل أن قد تخرب العقار الموقوف وصار ريعه لا يفي  
بما شرطه الواقف فهل يسوغ لناظره الآن ان يبداً من ريع الوقف المذكور

بعمارة ولولزم على ذلك تأخير الخيرات التي شرطها الواقف (أجاب) نعم للناظر بل يجب عليه ان يبدأ من غلة الوقف بعمارة ولولم يشترطه الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ربيع وقف مع مستحقين مات عن ابن ثم طلب الابن استحقاقه من الناظر فجمع الناظر المستحقين وصدقوا على ان ذلك الابن مستحق معهم في ربيع الوقف المذکور وجعلوا له ربيع نصف سنة عامضي وكتبوا له وثيقة بذلك والآن ينكر بعضهم التصديق والاستحقاق فهل اذا ثبت تصديقهم بالبينة الشرعية لا عبرة

بانكارهم ويكون مستحقا معهم حكم تصديقهم واقرارهم بذلك (أجاب) يعمل بالمصادقة في الوقف في حق المصدق مادام حيا فلا عبرة بانكار التصديق بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفنا من الناظرة عليه سنة كاملة باجرة مثلها وقبل مضي السنة استأجرتها امرأة منها باقل من الاجرة الاولى فهل لا تكون الاجارة الثانية قبل فراغ مدة المستأجر الاولى نافذة والمحال هذه (أجاب)

اذا صدرت اجارة عقار الوقف من الناظرة المذكورة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظرة الاجارة لاخر قبل مضي المدة والله تعالى أعلم (سئل) في دار موقوفة على الذرية ونسلهم وعقبهم شرط الواقف في كتاب وقفه الشروط العشرة التي منها الاستبدال ثم تخربت تلك الدار وانهدم نصفها كلياً ولم يبق له أثر بل صار ارضاً براحة والنصف الثاني آل الى السقوط وصار لا يتنفع به ووجدت الذرية الموقوف عليهم الدار داراً أخرى صالحة للسكنى والاسكان وفي استبدالها الجهة الوقف مصلحة للموقوف عليهم فاستبدلوا بها وكتب بذلك وثيقة شرعية بنحتم قاضي الناحية وذكر فيها المسوخ الشرعي وهو شرط الواقف وما فيه زيادة المنفعة للوقف فهل هذا الاستبدال صحيح ماض ولا عبرة بالمنازع فيه ولا يسمع له قول (أجاب) استبدال الوقف بالشرط جائز للشروط له ذلك وعليه عمل القضاة بالقاهرة واما بدون الشرط من الواقف فلا يسوغ للقاضي فعله لمنع القضاة الا عن الاستبدال بدون اذن ولي الامر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ربيع وقف تجملد له من استحقاقه عند الناظر قدر

معلوم من الدراهم استهلكه ذلك الناظر في شؤون نفسه ومات قبل اعطاء المستحق حقه فهل والمحال هذه يكون للمستحق المذکور مطالبه ورثة الناظر بما يستحقه من تركته والرجوع بحقه على التركة (أجاب) لا رجل المذکور المطالبة في تركته الناظر بما يستحقه من ربيع الوقف حيث ثبت استيلاء الناظر عليه واستهلاكه له في مصالح نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في القاضي اذا أقام امرأة وجعلها ناظرة على الوقف لكونها ارشداً لوجودين من المستحقين ومن المستحقين امرأة غائبة ادعى رجل بانها وكاته ليكون محافظاً على الوقف وقبض الاجرة وغيره فهل لا يكون له ذلك وتكون الولاية على الوقف وقبض

اجره ورعيه لمن ولاه القاضي النظر من المستحقين وتقدم عمارة الوقف على المستحقين

(اجاب) يبدا من ربيع الوقف بعمارة وولاية قبض الغلة وحفظها وصرقها فمما شرطه  
الواقف للناظر المنصوب من طرف القاضي حيث لم يوجد ناظر بشرط الواقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خلوا في بعض وكالة ثابتا ومحققا فاشترى رجل باقي  
الوكالة من مالكها واراد منازعة صاحب الخلوة في خلوه متعللا بانه اشترى جميع الوكالة  
من باع له فهل اذا كان الخلوة ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة معه ويمع  
(اجاب) ليس للشري المذكور رفع يد صاحب الخلوة عنه حيث تحقق له حق القرار في  
بعض الوكالة المذكورة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا  
على نفسه ايام حياته ينتفع بذلك وبما شاء منه سكننا واسكننا وغلة واستغلا بسائر وجوه  
الانتفاعات الشرعية الوقفية ابدا ما عاش ودائما بقي من غير مشارك له في ذلك ولا  
منازع ولا وافع ليدفع عن ذلك ولا مدافع مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا مرسدا  
مصرفا ريعه واستغلا له على ما بين فيه ما هو على اولاده الموجودين الآن وعلى من  
سيحدثه الله من الاولاد ذكورا واناثا بالسوية بينهم النصف اثناعشر قيراطا من ذلك  
وعلى عتقائه الموجودين الآن وعلى من سيحدثه الله تعالى من العتقاء ذكورا واناثا  
بيضا وسودا بالسوية بينهم النصف اثناعشر قيراطا باقي ذلك ثم من بعد كل منهم على  
اولاده ثم اولاد اولاده ثم اولاد اولاد اولاده ثم ذريتهم ونسلهم وعقبهم من اولاد  
الظهور دون اولاد البطون طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا  
منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون  
فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فاوقعهما عند الاجتماع  
على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او  
ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
فلا قرب الطبقات للمتوفي من اهل هذا الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا  
الوقف واستحقاقه اشئ منه وترك ولدا او ولدا واسفل من ذلك قام ولده او ولد ولده  
او اسفل من ذلك مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه اصله ان لو كان المتوفي  
المذكور حيا باقيا يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقرضهم اجمعين فاذا انقرضوا  
جميعا باسرها وابطادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك  
وقف امر صدام مصرفا ريعه على من يوجد من اولاد البصو ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده  
ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه على النص والترتيب المشروحين اعلاه فاذا  
انقرضوا جميعا باسرها ولم يبق منهم أحد دخلت طباق الارض منهم اجمعين كان ذلك  
وقف امر صدام مصرفا ريعه واستغلا له على عتقاء اولاد الواقف المشار اليه وعتقاء عتقائه  
ذكورا واناثا بيضا وسودا ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريته ونسله



وعقبه على النص والترتيب المشروحين أعلاه فاذا انقرضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت  
عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين ولم يبق منهم أحد فإلى جهة خير لا تنقطع ثم  
مات الواقف ولم يبق إلا ن من ذرية الواقف ولاعتقائه أحد سوى ابن معتق له وامرأة  
من عتقائه ففهل لأشي هذه المرأة وبأخذ ابن المعتق المذكور جميع الربيع عملا بقول  
الواقف يستقل به الواحد إذا انفرد (أجاب) إذا كان شرط الواقف ما ذكر بالسؤال  
فلا استحقاق لعتقائه الواقف مادام أحد من ذرية عتقائه فلاحق للمرأة المذكورة في  
ربيع الوقف والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره  
مدة معلومة مشاهرة كل شهر بقدر معلوم وصار يدفع للناظر الاجرة سنين فبعد ذلك  
مات المستأجر عن زوجته وطلب الناظر اخراجها من مكان الوقف فامتنعت من ذلك  
وادعت أن زوجها كان صرف في عمارة البيت مبلغا معلوما من الدراهم من نحو  
أربعين سنة وأظهرت بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت تزعم أن جده الناظر صدق عليها وهو  
ينكر ذلك ولا بينة لها على دعواها ففهل لأعبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي  
ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لأعبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا على  
أنه لو ثبت صرف زوجها على عمارة المسكن الموقوف من ماله ففات لا يترتب على صرفه  
استحقاق زوجته السكنى في الوقف لانفساخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه ما لم يكن له  
خلو في الوقف وحق قرار العمارة فيه باذن ناظره الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة لهم وقف عن جدهم وأضعين أيديهم عليه ولهم بنات عم ادعين عليهم بأن الوقف  
المذكور لمن فأنكروا دعواهم ولا برهان للادعاءات على دعواهم هذه ففهل لا يكون لمن  
حق معهم بدون برهان ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) لا يقضى  
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وملك آخر  
قطعة أرض محدودة بمحدودها الأربعة وقبضها وحازها منه الحيابة الشرعية وتصرف  
فيها بنزع أثرها وغرم عليها مبلغا من ماله ثم مات الموهوب له عن ورثة فيهم قاصر فادعى  
الرجل الواهب أنها وقف وأراد نزاعها من يدره الموهوب له فأنكروا دعواه ولا بينة له  
بما ادعاه ولم يثبت الوقف ببينة شرعية ففهل لأعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي  
(أجاب) نعم لأعبرة بدعوى المدعي المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
اعلم (سئل) في امرأة وقفت بيوتها على نفسها وأولادها من بعدها وبعد انقراض الذرية  
تكون للحر من الشريفيين وكل ذلك وهي في حال صحتها وسلامتها وماتت بعد اخراج حجة  
من الحاكم الشرعي ثم بعد موتها باع بعض الورثة لاخته سبعة قرار يط ووهب لأولاد  
اخته قيراطين من ذلك وكل ذلك بدون مسوغ شرعي ففهل يكون كل من البيع والهبة  
على الوجه المذكور غير نافذ ويكون الوقف صحيحا يجري على شرط الواقف (أجاب)  
إذا تم الوقف ولزم لا يملك فلا يجوز بيعه ولا هبته بدون مسوغ شرعي والله تعالى اعلم

٢٩

١٢٦٩

محرم

٨

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

(سئل) من طرف بيت المال بما ضمنونه ان رجلا وجد عنده بعد موته قطعة أرض كان  
واضعا يديه عليها بطريق الهبة والتبليك بعوض من قبل آخر مقر بذلك ثم ظهر انها وقف  
واعطاها له أى اللواهب المذكور آخر بالتأجير فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ثبت  
بالوجه الشرعى وقف الارض المذكورة وقفنا صحيحا تبطل هبتها وحينئذ يكون لورثة  
الموهوب له مطالبة الواهب بما أقر أنه أخذ من مورثهم على سبيل العوض عن الهبة  
المذكورة وان لم يثبت ذلك لا تنزع من يد الورثة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) فى رجل فناء عقاره المتصل به قطعة أرض ملك له ورثها عن أبيه وجده ينتفع بها  
ولم ينزع أحد فيهما مدة مديدة ولا من ورثها عن من من أبيه وجده أيضا وهو ناظر على  
مسجد ووقف تلك القطعة هذا الرجل مع عقاره المتصل بها على ذلك الجامع فتعدى  
رجل وبني في تلك القطعة بغير اذن الناظر الواقف لها ولغيرها من العقار المتصل بها فهل  
يكلف الباني بغير اذن في تلك القطعة القلع ان لم يضر بالارض وترد الى واقفها أو يبقى  
باجر المثل حيث كان فيه نفع للوقف (اجاب) اذا بنى شخص في أرض الوقف لنفسه  
من ماله بدون اذن الناظر أمر بالقلع ان لم يضر بارض الوقف والا فلا ناظر أن يتملك البناء  
مستحق القلع قهر على صاحبه الا ان يتفق على ابقائه باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل)  
فى رجل ناظر على وقف يقبض ريعه ويصرفه في خيرات وشعائره اللازمة بمقتضى شرط  
الواقف قرره في النظر على ذلك الحاكم الشرعى بتقرير تحت يده ادعى عليه رجل اجنبى  
بانه مقصر في اجراء الخيرات وانه لا يصرفها في مصارفها اللازمة برى بذلك اخواجه عن  
النظر فهل اذا لم يثبت عليه جنحة شرعية توجب عزل الناظر المذكور لا يعزل من النظر  
بدون وجه شرعى (اجاب) لا يسوغ عزل الناظر المذكور بدون جنحة توجب ذلك  
كما في الخيرية حيث صحت توليته ممن يملكها فان تحققت خيانتة بالوجه الشرعى وجب  
عزله والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى قطعة أرض تلؤل وراء العيون السلطانية  
مجرى المياه وقف المرحوم والدنا السيد داود القلعاوى ولم يكن لنا انتفاع منها الا  
بالتأجير وانا مصر على ان العشرة قصبة التى تجرى منها استبدل بها أشياء غيرها لاجل  
الانتفاع منها فى محل عمار والشواب الجارى هل يجوز أم لا (اجاب) ليس انظر الناظر  
الشرعى المشروط له النظر من قبل الواقف أو المانح من قبل القاضي بعد تحقق أن  
النظر لمن يقرره الحاكم الشرعى على الوقف اجارة عقار الوقف انما ولاية الاجارة لمن  
تحققت نظارته على الوقف بالطريق الشرعى فان تحقق ذلك فى شخص مع صلاحيته  
للنظر يكون له اجارة أرض الوقف لاخر باجر المثل حيث لا مانع والاجرة تصرف حسب  
شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من  
العقار فادعى رجل بان المتوفى أوصى له بسدسه وعجز عن اثبات دعواه بالبينة الشرعية  
ثم ادعى ثانيا بان العقار الذى تركه ذلك المتوفى وقف على الذرية من قديم الزمان وانه

محرم سنة

٢٧ ١٢٧٠

صفر

٢ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

ربيع الاول سنة

١٢٧٠

٦

منهم متعللا بالاشاعة ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فانكر الورثة دعواه فهل لا يجاب  
لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بتعلله بالاشاعة ويمنع من المنازعة بدون

١٢٧٠

٩

وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للدعي بمجرر دعواه على فرض سماعها وصحتها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة  
في كل شهر وكتب الناظر له اجارة بذلك فهل اذا ظهر للناظر وتحقق بعد كتابة الاجارة  
للمستاجر ان الاجارة المذكورة بدون اجرة المثل بشئ لا تصح ويكون للناظر المذكور

١٢٧٠

١٠

فسخها و يلزم المستاجر دفع اجرة المثل مدة وضع يده على المكان المذكور (اجاب) نعم ولا  
تصح اجارة عقار الوقف من ناظره بدون اجرة المثل بالغبن الفاحش وعلى المستاجر تمام  
اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة أرض زراعة  
وقف بشرط الوافف وهم يتصرفون فيها بالزراعة مدة تزيد على خمسين سنة قال ان  
ادعي عليهم رجل من أهل البلد مشاهدته عرف واضعي اليد المدة المذكورة بان  
الارض المذكورة وقف على جهة كذا وانه ناظر عليها ويريد اخذها منهم بدون وجه  
شرعي والحال ان لا سند بيده ولا بينة له على ذلك فانكر واضعو اليد دعواه ذلك فهل  
والحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة عن الثبوت الشرعي ويمنع من

١٢٧٠

١٢

معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف يريد ناظره المستحق للريغ بمفرده ان يؤجره  
مساكنة لمن يرغب فيه باجر المثل فهل يسوغ له ذلك (اجاب) اذا اجر الناظر عقار

الوقف كل سنة بكذا صححت الاجارة في سنة وفست في الباقي لمجها لتها وفي كل سنة سكن  
في اولها صح العقد فيها أيضا وليس للتوجير اخراجه حتى تنقضي حيث كان باجر المثل  
والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك عقارا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على  
أولاده ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم الى حين انقراضهم  
على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد  
ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاخته  
وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق ودعي الى ان من مات منهم قبل دخوله  
في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
من ربيع الوقف لولده أو ولد ولده وان سفل واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان  
حيابا بحيث يجب كل أصل فرع نفسه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا  
انقرضوا يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ثم من بعد انقراضهم جميعا يكون  
وقفا على عتقائه ثم من بعدهم على أولادهم على النص والترتيب المشروحين اعلاه  
فاذا انقرضوا جميعا يكون وقفا على عتق زوج الوافقة بالسوية بينهم على ان من مات  
منهم وترك ولدا أو ولد ولدا انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وهكذا على النص والترتيب

المشروحين أعلاه في كتاب وقفه فهل إذا مات الواقف من غير عقب وكذا عتقاؤه من بعده من غير عقب وآل الوقف إلى عتقاء زوج الواقفة ومات أحدهم عن أولاد يكون لهم نصيب والدهم في هذا الوقف مع وجود العتقاء المشاركين لا يهتم في الاستحقاق وإذا كان الواقف شرط في وقفه الشروط العشرة التي من أجلها التغيير والتبديل ثم غير وقفه ثانياً بماله من شرط التغيير وأبطل وألغى وقفه الأول وجعل المعول على كتاب وقفه الثاني المشروط فيه ما تقدم لا يعمل بكتاب الوقف الأول ولا بما فيه من الشروط بل يكون العمل والمعول على كتاب وقفه الثاني الذي صورته ما ذكر (اجاب) إذا كان شرط الواقفة ما ذكر بالسؤال وانحصر الوقف في عتقاء الزوج ومات أحدهم بعد الاستحقاق عن أولاده ينتقل نصيبه إليهم عما يقول الواقفة في عتقاء الزوج على أن مات منهم وترك ولداً أو ولداً ولداً انتقل نصيبه لولده أو ولداً ولده إذا شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به والمعتبر ما غير الوقف إليه حسب شرطه لا ما تغير والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف بيد رجل وعتمته تصادق مع بعضهم ما أنهما يستحقانه مثلاً الثلثان للرجل والثلث للعمة وكل منهما ما أقرب بذلك وصدق عليه وإن كلاهما ما يستحق ما تصادق عليه لكل منهما دون الآخر ثم بعد ذلك أراد الرجل الرجوع عن هذا التصديق والقرار وأراد الاختصاص بجميع المالكين يستقل بربعه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وكان كل منهما ماعاقلاً بالغار شبيهاً صدر منه ذلك من غير إكراه عليه في ذلك لا يجب لنقض التصديق ويؤاخذ به مادام حياً (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه وفي الخيرية نقلاً عن الأشباه أقر الموقوف عليه بأن فلاناً يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دون وصدقته فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفاً له جلا على أن الواقف رجوع عما شرط وشرط ما أقر به المقر اه والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي له ثلاثة أشخاص مستحقون وواحد منهم ناظر فغاب الناظر ثم بعد ذلك تعدى بعض المستحقين على الوقف المذكور فآجره في غيبة الناظر المذكور بدون اجرة المثل وقبض الاجرة من السكان واستقل بها وحده وسافر ثم بعد ذلك حضر وكيل من طرف الناظر المذكور فهل له فسخ الاجارة ويضمن المستأجر اجرة المثل ولا يجوز لبعض المستحقين الاستقلال وحده بما قبضه من الاجرة (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ولو كانت من الناظر ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل ويصرف ريع الوقف إلى جميع المستحقين طبق شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتاً وقفاني فيه زوجها بعض بناء من مالها باذنها وأقر بحضرة بينة على أن جميع ما صرفه في العماره من مال زوجته لا من مال نفسه وكتب بذلك سنداً شرعياً ثم بعد مدة طلقها وادعى أن ما صرفه في العماره من ماله ويريد مطالبته به فهل والحال هذه إذا ثبت إفراؤه بالبينه

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٧

الشرعية على ان جميع ماصرفه من مال زوجته لاهن مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم  
عائيه به ولا عبرة بدعواه ذلك بعد الاقرار (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل  
بموجبه بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة استأجرت  
من ناظر الوقف محلا لتسكن فيه مدة ست سنوات في عقد واحد بقدر معلوم من الدراهم  
وعجلت له الاجرة قبل استيفاء المنفعة ومات الناظر المؤجر لها في أثناء المدة فهل والحال  
هذه تكون الاجارة فاسدة وللرأة المذكورة الرجوع بما بقي لها من الدراهم التي  
دفعها بمحالة على تركه الناظر المؤجر لها وعلى الوقف بعد محاسبته على مدة سكنها

١٢٧٠

٢٥

باجرة المثل (اجاب) لا تتراد الاجارة في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة  
في غيرها فلو آجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المسدة لان العقد اذا فسد  
في بعضه فسد في كله فاذا فسخت الاجارة يكون للرأة المذكورة استرداد الاجرة المحالة  
للمدة المستقبلية ويلزمها اجرة المثل للمدة الماضية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
استأجروا مكانا وقيموا من المتولى بدون اجرة المثل فهل اذا طال بهم تمام اجرة المثل  
وامتنعوا من دفعها يكون له اجارة المكان بما شتمل عليه من المنافع لغيرهم باجرة  
المثل (اجاب) اذا آجر متولى الوقف عقاره بدون اجرة المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم  
المستأجر تمام أجر المثل على المقتي به فيجبر على دفعه الى الناظر واذا تحقق ما ذكر  
يكون للناظر فسخها واجارتها لغيرهم اجارة صحيحة باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل)  
في ناظر وقف آجر مكانا ووقفه رجل اجني سنة كاملة باجرة معلومة لكل شهر فهل  
والحال هذه اذا اراد الناظر المذكور فسخ الاجارة المذكورة بدون وجه شرعي بعد

١٢٧٠

٢٥

كتابة الاجارة لا يحجب لذلك حيث كانت اجارة المكان المذكور باجرة المثل (اجاب)  
اذا صدرت اجارة عقار الوقف من ناظره صحيحة لازمة باجر المثل لا يكون للناظر فسخها  
قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة وردت الاستفهام  
عنها من طرف ضابط المحرسة مضمونها ان بيتا موقوفا على خيرات استأجره شخص  
نصراني باقل من اجر المثل ويده وثيقة مضمونها انه قابل الاجرة شهريا بقدر معين  
وانه يدفع اجرة كل ستة اشهر بمحالة وما دام ساكنا فيه لا يزيد عليه احد الاجرة ولا  
يخرج منه وان خرج هو باختياره لم يكن له على المؤجر شيء ولم يعين للاجرة مدة بل هي

١٢٧٠

٢٦

مطلقة عن ذكر السنة والشهر ولم يدفع ما شرط من تجيل الاجرة ولم يرض بقبول زيادة  
الاجرة ويريد الناظر اخراجه واجارته لمن يرغب فيه باجر المثل فما الحكم (اجاب) لا تصح  
الاجارة بدون بيان المدة ولو وقعت مشاهرة تنعقد في شهر واحد لانه الاذن في تعيين  
وتفسد في الباقي للجهالة وفي كل شهر سكن في اوله تنعقد فيه حيث لا فسخ من الطرفين  
وهذا عند عدم مفسد آخر اما لو وجد كما هنا فهي فاسدة ولا تجوز اجارة الناظر عقار الوقف  
باقل من اجر المثل بغبن فاحش وللقاضى ابطالها كما في البحر ويلزم المستأجر تمام اجر المثل



مدة استيلائه على العقار الموقوف وبهذا يعلم ان لناظر الوقف المذکور المطالبة بفسخ  
 الاجارة المذکورة واخراج الساكن في العقار المذکور والزمام المستاجر باجر المثل مدة  
 وضع يده عليه ولا عبرة شرعاً بالوثيقة المذکورة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في ناظر على وقف اهلى التمس من القاضي ان يضم اليه ثقة في النظارة ويشاركه فيها المان  
 المستحقين اهتموه في المصروف والايراد فاجابه القاضي الى ذلك وقرر معه في النظارة رجلاً  
 رشيداً من ذرية الواقف ثم بعد مدة عزل الناظر الاول فقام القاضي آخر بدله فهل  
 يشاركه في النظارة من كان ضمنه القاضي الى الناظر الاول وهل اذا كان ارشد من ولاء  
 القاضي ومن غيره يكون له الانفرد بالنظارة حيث شرط الواقف النظر للارشد من  
 ذريته وكان هو ارشدهم (اجاب) لو شرط الواقف النظر للارشد من اولاده فاستويا  
 اشتركا به افتى الملا أبو السعود معللاً بان افعال التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو  
 ظاهر وفي النزع عن الاسعاف شرطه لافضل اولاده فاستويا فلا سبهم ولو احدهما أوع  
 والاخر اعلم بامور الوقف فهو اولى اذا امن خيانتها جوهره وكذا الوشرطه لارشدهم  
 كما في اتفق الوسائل علائ وفي التارخانية ولو لولى القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو  
 افضل منه فالولاية اليه اعتباراً بشرط الواقف اهـ ورايت التصريح بذلك ايضاً في  
 اوقاف الخصاص تنقيح الحامدية وقد صرح علماؤنا بان تصرف القاضي في الوقف ممنوط  
 بالمصلحة وليس منها تولية غير الارشدهم وجود الارشاد وقد صرحوا ايضاً بان شرط  
 اوقاف كنز الشارع في وجوب العمل به والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان اوقاف  
 الحرمين في قطعة ارض متخربة لجهة وقف هل يجوز لناظرها الشرعي اجارتها لآخر  
 باجر المثل مشاهرة او مسانهة ولناظر المذکور التصرف في انقاضها بالمصلحة بما هو انفع  
 لجهة الوقف (اجاب) اجارة عقار الوقف من ناظره الشرعي باجر المثل سنة واحدة في غير  
 الضياع او مسانهة صحيحة وفي الثانية تصح الاجارة في السنة الاولى واذا تمت فلكل  
 فسخها الا اذا مضى اولها فانها تنعقد فلا يكون له الفسخ وليس للثو جراً خارجاً كما اذا بنى  
 المستاجر في الارض بناء لنفسه باذن الناظر على وجه القرار حيث لا مانع منه وتصرف  
 انقاض الوقف او ثمنها ان تعذر اعادة عيها الى عمارته ان احتاج والاحفظها لاحتاج الا  
 اذا خيف ضياعها فيبيعها ويمسك ثمن الوقت الحاجة والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استأجر قطعة ارض زراعة ووقفها من ناظرها ثلاث سنين باقل من أجرة المثل في كل  
 سنة ووضع المستاجر يده عليها وزرعها سنة ودفع للناظر أجرة السنة التي هي اقل من أجرة  
 المثل فهل يكون للناظر مطالبة المستاجر بتمام أجرة المثل للسنة الماضية حيث تبين  
 بقول أهل الخبرة ان ما دفعه للناظر اقل من أجرة المثل بكثير واذا اراد الناظر ان يثوبها  
 لمن شاء باجرة المثل يجاب لذلك حيث لم يستأجرها الرجل باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة  
 ارض الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستاجر تمام اجر المثل مدة وضع يده

٦ ١٢٧٠

مطلب شرط النظر

لافضل اولاده فاستويا

فلا سبهم وكذا الارشدهم

مطلب ولى القاضي

افضلهم ثم صار غيره

افضل فالولاية اليه

٢٠ ١٢٧٠

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢

عليها وحيث امتنع المستاجر من أخذها باجر المثل يكون للناظر اجارتها من غيره باجر مثلهما والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قصر وعلى ما لهم يملكون جد كافي حانوت وقف عن مورثهم كان وضعه عليها باذن ناظرها بحق القرار ثم مات الناظر واستولى عليها ناظر آخر فارد الناظر الاخر رفع يد وصي القصر عن المجدك المذ كور بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت الملك في المجدك المذ كور للقصر بالبينة الشرعية وانه من جملة متركات مورثهم لا يكون للناظر الثاني رفع يد الوصي المذ كور عنه بدون مسوغ شرعي (اجاب) حيث كان لمورث القصر حق القرار في الحانوت المذ كور

١٢٧٠

٧

لا يكون للناظر الوقف رفع يد وليهم عنه بعد ثبوته بالطريق الشرعي بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيد جماعة موقوفة عليهم من قبل اسلافهم وهم ينتفعون بهامدة طويلا ادعى أحدهم انها ملك له عن اسلافه وطلب منه اثبات دعواه فآظهر حجة بذلك فدل مضمونها بين يدي حاكم بلدهم بانها وقف وحكم باثبات وقفها شهادة البينة الشرعية وبعد مدة رجع المدعي وادعى بانها ملك له عن أصوله ويريد التصرف فيها متعللا بموت شهود الوقف فهل بعد ثبوت الوقف والحكم به بشهادة البينة الشرعية لدى حاكم شرعي بناحية بلدهم لا تعتبر دعوى المدعي الملك المجردة عن الاثبات الشرعي والحال هذه (اجاب) لا يقضي المدع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي واذا ثبت حكم القاضي عليه بالوقف صحح لا تسمع دعواه الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة وقفا من ناظرها ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل سنة واذن له الناظر ببناء ساقية وغرس أشجار فيها على ان ما بناه وغرسه يكون ملكا له بحق القرار فبني وغرس المستاجر ومات عن وارث فباع الوارث البناء والأشجار لرجل وبقيت الأرض لجهة الوقف الى ان مات الناظر واستولى على الوقف ناظر آخر فطلب الناظر أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فادعى انها ملكه وان لاحق للوقف فيها فهل اذا حضر الناظر بينة وشهدت لدى القاضي بان هذه الأرض وقف يحكم بشهادتهم ولا عبرة بدعوى واضع اليد الملك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت وقفية الأرض

١٢٧٠

٧

المذ كورة بالوجه الشرعي يكون للناظر مطالبة واضع اليد باجر مثلها مدة وضع يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا من ناظره مدة معلومة واذن له الناظر بان يجر المكان المد كور من ماله لجهة الوقف وكل ما صرفه على العمارة يحسب له من اجرة المكان المذ كور فجره الرجل حسب اذن الناظر ثم تحاسب مع الناظر على ما صرفه في العمارة بخضرة بينة فهل اذا مات الناظر المذ كور بعد مضي مدة الاجارة وقبل استيفاء مبلغ الصرف المذ كور يكون للرجل الرجوع بما بقي من مبلغ الصرف على تركه الناظر وترجع ورثته في غلة الوقف حيث صح اذنه له بالعمارة ليرجع في غلة الوقف وصرف القدر المذ كور فيما ترجع منه غلته لجهة الوقف (اجاب) نعم يكون

١٢٧٠

٨

للمستأجر الرجوع بما بقي مما صرفه في العمارة ان كان الواقع ما هو مسطور وقد صرحوا بان الاذن من قبل الناظر للمستأجر بالصرف على عمارة الوقف ليرجع في غلته بموجب الرجوع فيها باتفاق اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ذريته ونسلهم وعقبهم الى آخر ما شرطه في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن اولاد فوضعت الاولاد أيديهم على الوقف المذکور بشرط الواقف ثم مات أحد الاولاد الواقف عن زوجه وعن باقي الذرية المشار كين له في الوقف تريد زوجة المتوفى أن تحصل نصيب زوجها في الوقف ملكا له لثمنه وتسكرا يقاف الواقف للعقار المذکور فهل والحال هذه اذا كان يقاف العقار المذکور ثابتا لا يكون لها معارضة الموقوف عليهم مع تصديق الجميع على ان اصل الملك للواقف المذکور وتصادق الذرية أيضا على وقفية الجميع (اجاب) اذا ثبت الناظر على الوقف ما أنكرته الزوجة المذكورة من ايقاف العقار المذکور على الوجه المسطور بالوجه الشرعي لا يكون لها معارضة الموقوف عليهم في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خلوف في حانوت وقف وهو يدفع أجرة مثل الارض مدة وضع يده عليه نحو عشرين سنة وأراد الآن ناظر الوقف ان يأخذ من مالك الخلو في الحانوت زيادة عن أجرة المثل فهل لا يطالب به احب الخلو الا بأجرة مثل الارض خالية عن البناء حيث كان الخلو ثابتا له بطريقه الشرعي (اجاب) على مالك الخلو دفع أجرة مثل ارض الوقف لناظره بقطع النظر عما احده لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متخرب محتاج للعمارة جار في وقف اهلى منحصر نظرا واستحقاقا في رجل من ذرية الواقف ولا ريع للوقف يمر منه فهل اذا آجره فأنظره لا آجره باجر مثله فأكثر سنة بسنة وبني فيه المستأجر وإنشاء باذن الناظر لنفس المستأجر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف في ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك ولا هي من قبل الواقف عما ذكر تكون الاجارة على الوجه المذکور صحيحة وما بناه المستأجر لنفسه يكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة من ناظر الوقف حيث كانت باجر المثل فأكثروا مانع وما بناه المستأجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة وقفها من ناظرها ثلاث سنين بدون أجرة المثل فزرعها المستأجر سنتين واستوفى منافعتها ثم بعد ذلك تبين للناظر انها بدون أجرة المثل بكثير ففسخ الاجارة وآجرها لرجل آخر سنة معلومة بأجرة المثل فوضع المستأجر الثاني يده عليها وأصلحها فتعدى المستأجر لها أولا بدون أجرة المثل وزرعها بدون اذن المستأجر الثاني وبدون اجازته فهل والحال هذه يكون للمستأجر الثاني مطالبة الزارع لها بأجرة المثل وللناظر مطالبة بته بأجرة المثل في السنتين الماضيتين حيث تبين بقول أهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر أقل من أجرة المثل بكثير وللناظر بعد تمام السنة ان يؤجرها لمن شاء بأجرة المثل (اجاب) على من استولى على عقار الوقف أجرة

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٩

جدي الثانية سنة

منله مدة وضع يده عليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف تخرب وآل الى عدم  
 الانتفاع به بالسكية ولم يكن تغيره لعدم وجود ريع في الوقف فهل اذا آجره الناظر  
 لاخر سنة فسنه باجرة المثل فاكثر واذن المستاجر بعمارة لتكون العمارة ملكا  
 للمستاجر على وجه البقاع حيث دعت الضرورة الى ذلك والمصلحة ونفع الوقف في هذا  
 الامر ولا نهى من الواقف تكون الاجارة على هذا الوجه صحيحة وما بناه المستاجر على  
 الوجه المسطور ملك له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة من ناظر الوقف حيث  
 كانت باجر المثل فاكثر وما بناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله  
 تعالى اعلم (سئل) في وقف من قبل واقفه غاب أحد المستحقين لريح ذلك الوقف غيبة  
 منقطعة ولا يعلم حياته ولا موته مدة أربع عشرة سنة وكان عمره وقت خروجه من بلد  
 خمس عشرة سنة وأراد باقى المستحقين قسمة نصيبه عليهم وعما منهم بانه مات فهل والحال  
 هذه لا يمكنون من قسمة نصيبه عليهم وللناظر حفظه حتى يتبين حاله بالموت او الحياة  
 (اجاب) لا يسم نصيب الفقودين باقى مستحقى الوقف والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في خربة جارية في وقف أهلى لانفع فيها الجهة الوقف ولم يكن له ريع يقى  
 بعمارتها فهل والحال هذه يسوغ لناظر الوقف المذكور ان يؤجرها مسانحة لمن يرغب  
 فيها باجرة المثل ويأذن له بالانشاء والعمارة على ان ما بناه وعمره فيها يكون له خلوا وانتفاعا  
 حيث لم يوجد نهى من الواقف عن ذلك سيما وفي ذلك نفع للجهة الوقف ومصلحة (اجاب)  
 نعم يسوغ لناظر ذلك اذا كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ناظر على وقف مقرر على ذلك الوقف من قبل الحاكم وتحت نظارته جهة متعطله على  
 الوقف بسبب خرابه ولم يكن للوقف المذكور ريع يقى بعمارة تلك الجهة يريد الناظر  
 اجارتها لاخر باجرة المثل اجارة مسانحة يستقطعها المستاجر سنة بسنة وفي ذلك منفعة  
 للجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك حيث كان ذلك موافقا لشرط الواقف ولا يمنع  
 من ذلك مانع (اجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على عتقائه  
 ذكورا وانا بالسلوبة بينهم وشرط في وقفه ان النظر من بعده للاوشد من عتقائه فاذا  
 لم يوجد أرشد فلرجل أجنبي يقرره الحاكم فهل اذا وقع من الناظر على الوقف الا ان خيانة  
 توجب عزله وثبتت بالوجه الشرعى يعزل ويكون للمستحقين محاسبته حيث كان خائنا  
 وبولى على الوتف غيره حسب شرط الواقف (اجاب) اذا ثبتت خيانة الناظر بين يدي  
 القاضي بالوجه الشرعى وجب عزله ويتبع في تولية غيره شرط الواقف والله تعالى اعلم  
 (سئل) في واقف رتب بين الطبقات بشم وشرط انتقال نصيب من مات بعد الاستحقاق  
 لولده او ولد لولده وان سفل وان مات لا عن عقب انتقل نصيبه لمن هو في درجته ولم  
 ينص على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في الدرجة والاستحقاق فهل اذا مات

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٤

رجب

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

مطلب فيما اذا لم ينص  
الواقف على قيام  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق مقام أصله

١٢٧٠

١٠

١١٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٨

مطلب الوصي المختار  
ولاية الناظر على وقف  
موصيه وان لم يذ كر  
شيأ من امور الوقف  
حيث لم يعين لوقفه  
ناظرا

أحد من الموقوف عليهم قبل الاستحقاق وترك أولاد أو كان هناك من هو أعلى منهم  
طبقة من المستحقين ومن هو في طبقتهم ممن مات أبوه بعد الاستحقاق لا يستحقون الا عند  
انقراض الطبقة العليا او عند موت من هو في درجتهم من المستحقين لاعتقاب عملا  
بشرط الواقف المذكور (أجاب) نعم لا يستحقون والحال هذه فاذا انقضت الطبقة  
العليا او مات أحد من هو في درجتهم بعد الاستحقاق لاعتقاب يدخلون في الاستحقاق  
عملا بالترتيب بين الطبقات وقول الواقف ومن مات لاعتقاب انتقل نصيبه لمن هو في  
درجته والله تعالى اعلم (سئل) في بيت وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة  
بأجرة معلومة لكل شهر وكتب الناظر له ايجارا بذلك فسكنه المستأجر ثم مات في أثناء  
المدة قبل مضيقها فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر المذكور واذا سكنه رجل أجنبي من  
غير عقد اجارة من ناظره يلزمه دفع اجرة مثله مدة وضع يده عليه (أجاب) نعم تنفسخ  
الاجارة بموت المستأجر لنفسه وعلى من استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر مثله  
مدة وضع يده عليه والله تعالى اعلم (سئل) في متول على وقف أجر منه مكانا وقطعة  
أرض زراعة لا خر مسانحة بأجرة معلومة ومات المستأجر في أثناء السنة المستأجرة وله  
وارث فهل تنفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد لنفسه ولا يكون للوارث المذكور  
الانتفاع بالمكان والارض المذكورتين الا باجارة جديدة من الناظر المذكور وهل  
تسكن في اجازته لو ارث المستأجر أو لا يلزم من الاجارة بالفعل (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة  
بموت المستأجر في مدة الاجارة واذا سكن وارثه عقار الوقف بدون عقد اجارة من الناظر  
يلزم بأجر مثله مدة سكناه وللناظر اخراجه منه ان لم يوجد عقد بينهما والاجارة انما تكون  
بعد عقد فذولي ولم يوجد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت نصف بيت على  
مسجدين في حال حياتهما واقامت عند موتها وصيا مختارا من قبلها ولم تجعل لوقفها  
المذكور ناظرا فهل تكون الولاية على الوقف المذكور بعد موتها لوصيها المذكور  
أو يقيم القاضي متوليا على الوقف المذكور وهل اذا عزل الناظر ولو من قبل الواقف  
نفسه وأقام القاضي ناظرا بدله على الوقف تتوقف صحة عزله نفسه على علم القاضي أولا  
ويصح تولية القاضي آخر وان لم يكن قاضي القضاة أو يتوقف ذلك على كونه كذلك  
وما المراد بقاضي القضاة وهل يجوز للناظر ان يسكن عقار الوقف ولو بأجر المثل أو لا بد  
لمجاوز سكناه من منفعة تعود على الوقف (أجاب) نعم تكون الولاية على الوقف المذكور  
لوصي المختار والحال هذه قال العلامة خير الدين صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي  
الواقف اذا نصبه عند موته وصيا ولم يذ كر من أمر الوقف شيأ ولو جعل ولاية وقفه  
لرجل ثم جعل آخر وصيه يكون شريرا يكال للتولي في أمر الوقف الا ان يقول وقفت أرضي  
على كذا وكذا وجعلت ولايتها فلان وجعلت فلا ناوصيا في تركاتي وجميع اموري فيئتذ  
ينفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في الاسعاف اه وفي البحر ولو وصى الى رجل بان



رجب ستة  
 ٢ مطلب جعل ولاية  
 وقفه لرجل ثم جعل  
 آخر وصيه شارك المتولى  
 في أمر الوقف مالم  
 يخصص بان يقول الخ  
 ٣ مطلب نصب متوليا  
 على وقفه ثم وقف وقفا  
 آخر ولم يجعل له  
 متوليا لا يكون  
 متولى الاول متوليا  
 على الثاني الا بان يقول  
 أنت وصي  
 ٤ مطلب القاضى الذى  
 يملك نصب الاوصياء  
 والمظار والتصرف فى  
 الاوقاف هو قاضى  
 القضاة  
 ٥ مطلب المتولى من  
 جهة الاوقف عزل  
 نفسه لا يعزل الا ان  
 يقول له اول القاضى  
 فيخرجه  
 ٦ مطلب لا يجوز للنظر ان  
 يسكن عقار الوقف  
 الا بمنفعة ظاهرة  
 للوقف فى اجارته من  
 نفسه

يشترى بمال سمائه أرضا ويجعلها وقفا سمائها له وأشهد على وصيته جازو يكون متوليا  
 وله الابن صابه لغيره ٣ ولو نصب متوليا على وقفه ثم وقف وقفا آخر ولم يجعل له متوليا  
 لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا بان يقول أنت وصي اه واذا عزل المتولى  
 نفسه عند فاضى القضاة وأقام متوليا آخر صح كذا اذا بلغ القاضى العزل يعزل والا  
 فلا والمراد بقاضى القضاة من نص له فى منشوره على التصرف فى الاوقاف والايام اوقاف  
 له السلطان جعلت لك قاضى القضاة قال فى البحر وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد  
 بالقاضى الذى يملك نصب الوصى والمتولى ويكون له النظر على الاوقاف فلت هو قاضى  
 القضاة لا كل قاض لمافى جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصى  
 او المتولى من جهة المحاكم فلا وثق ان يكتب فى الصكوك والسجلات وهو الوصى من  
 جهة حاكم له ولاية نصب الوصى والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة  
 المحاكم ربما يكون من حاكم ليس له نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى  
 والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف فى الاوقاف والايام منصوصا عليه فى منشوره  
 فصار حكم نائب القاضى فانه لا بد فيه ان يذكر ان فلانا القاضى ما ذون بالانابة  
 تحرر عن هذا الوهم اه ولا شك ان قول السلطان جعلت لك قاضى القضاة كالتنصيب  
 على هذه الاشياء فى المنشور كما صرح به فى الخلاصة فى مسئلة استخلاف القاضى وعلى هذا  
 فقوله فى الاستدانة بأمر القاضى المراد به قاضى القضاة وفى كل موضع ذكر القاضى  
 فى أمور الاوقاف بخلاف قولهم واذا رفع اليه حكم قاض امضاه فانه أعم ه وفيه أيضا اذا  
 عزل المتولى نفسه عند القاضى فانه ينصب غيره وهل يعزل بعزل نفسه فى غيبة القاضى  
 الجواب لا يعزل حتى يبلغ القاضى كما صرحوا به فى الوصى والقاضى وظاهر كلامهم فى  
 كتاب القضاة أنه يعزل اذا علم القاضى سواء عزله القاضى او لم يعزله وفى الغيبة لو قال  
 المتولى من جهة الاوقف عزلت نفسى لا يعزل الا ان يقول له اول القاضى فيخرجه اه  
 ولا يجوز للنظر ان يسكن عقار الوقف الا اذا كان فى اجارته من نفسه منفعة ظاهرة  
 للوقف فالى البحر وكذا امتول آجر من نفسه لو خير اصح والا لا ومعنى الخيرية مرفى  
 بيع الوصى من نفسه وبه يفتى وتفسيرها ان ياخذ بخمسة عشر ما يساوى عشرة اه  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى ناظر على وقف قررته على ذلك الوقف المحاكم الشرعية وتحت  
 نظارته جهة متخربة عديمة الانتفاع من مدة ولم يكن للوقف المذكور ريع فى بهارة  
 تلك الجهة فهل يسوغ لناظر المذكور اجارته لآخر بزيادة عن أجرة المنزل مسانهة  
 والاذن للمستاجر بالبناء على أرض تلك الجهة على ان ما بناه المستاجر يكون له ماسكا بحق  
 القرار حيث كان فى ذلك منفعة للجهة الوقف ولم يمنع من ذلك مانع سمي ولم ينفذ الاوقف  
 عن ذلك مع وجود الخط والمصلحة للوقف فى هذا الامر (أجاب) اجارة عقار الوقف من  
 ناظره سنة بسنة باجر المثل فاكثر صحيحة وما بناه المستاجر من ماله لنفسه باذن الناظر على

الوجه المسطور مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة موقوفة من الناظر بأقل من اجرة المثل بالغبن الفاحش فهل اذا ثبت انها باقل من اجرة المثل بغبن فاحش يقول أهل الخبرة لا تصح اجارة أرض الوقف بدون أجر المثل وللناظر اجارتها لمن شاء بآخر المثل (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش وعلى المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على الأرض الموقوفة والله تعالى اعلم (سئل) في أرض كانت موقوفة على جهة ثم ضمت لجانب الديوان مثل باقى الاطيان الموقوفة وجعل بدلها دراهم قيدت بديوان الروزنامة تردى كل سنة بجهة وقف أصلها وصارت الأرض المذكورة تتداولها أيدي الزراع مثل الاراضى الاميرية يزرعونها ويدفعون مالها لجانب الديوان فبعض المزارعين وضع يده عليها مدة طويلة يزرعها ويصلح أرضها ويكبس ترابها ويفعل ما يحتاج له الحال من عمل جسور وغيرها ويدفع مالها لجانب الديوان سنة بسنة ثم ان ولى الأمر أخذها من واضع اليد وأمر له باعطاء احد وخمسين قدأنا في جهة كذا من اطيان الاوسية المحلولة بها يزرعها ويدفع مالها لجانب الديوان مثل باقى المزارعين باطيان الاوسية المحلولة بالناحية المذكورة فوضع يده على تلك الاطيان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيها ويصلح أرضها ويدفع مالها لجانب الديوان مثل الاهالى فهل لاحق بجهة وقف الأرض الاولى التى خرجت من الوقف وجعل بدلها دراهم بالروزنامة تصرف بجهة وقف أصلها في تلك الأرض الثانية التى اعطيت لو اضاع اليد على الأرض الاولى التى كان يزرعها ويدفع مالها لجانب الديوان ويكون حق المنفعة فى الأرض الثانية للمعطى له من طرف ولى الأمر ولا يعارضه أحد حيث كان قادرا على زراعتها ودفع مالها لجانب الديوان (أجاب) لاحق بجهة الوقف فى الأرض المعطاة من ولى الأمر لو اضاع اليد عليها الآن اذا كان الواقع ان الاعطاء له لا على انها بدل عن أرض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن حادثة مضمونها ادعى الشيخ عبد الله التجار ابن المرحوم عبد الله التجار على المكرم هزاع القاشم عن نفسه وعن اخوته الاشقاء بطريق الوكالة عنهم بان من التجارى فى ملك المدعى قطعة أرض محدودة بمحدودها الاربعة آلت اليه بطريق الميراث عن أبيه وانه وقفها على مسجد وضريح جده عبد الله التجار وان هزاع المذكور وضع يده على القطعة الأرض المذكورة تعديا منه وغصبها ويطالب المدعى عليه برفع يده عنها وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على القطعة الأرض المذكورة بالوجه الشرعى ادعى المدعى عليه بان المدعى افاده بتأريخ متأخر عن الوقف بانها ليست مملوكة له ولا لأحد من أقاربه ولا هى موقوفة على مسجد ولا على غيره بل هى تابعة للملك ولى النعم ولم يثبت ذلك شرعا فهل اذا أثبت المدعى ان القطعة الأرض المذكورة ملكه تلقاها بالميراث عن أبيه وانه وقفها كما ذكر وان المدعى عليه غصبها وتعديا عليه بالبينة الشرعية يقضى للمدعى

شعبان ٢٨  
سنة ١٢٧٠

رمضان

١٣  
سنة ١٢٧٠

٢٥  
سنة ١٢٧٠

شوال

٦  
سنة ١٢٧٠

٧  
سنة ١٢٧٠

بالارض المذكورة (اجاب) حيث أثبت المدعي دعواه الوقف بالبيئة الشرعية  
يقضى له به بعد تزكية الشهود حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يستحقون ارض زراعية وقعا عليهم تعطلت عن الزراعة وصارت خرسا فطلب المستحقون  
قسمتها وافر از نصيب كل واحد ليصلحه ويحفظه ويهيئه للزراعة فهل يجابون لذلك  
حيث كانت القسمة للاصلاح والحفظ لا للتملك (اجاب) لو قسم المستحقون الوقف  
بينهم قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك يجوز برضا الكل وقد صرح العلامة خير الدين  
الرملي نقلا عن الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه  
جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جام غير قابل للقسمة وقفه  
حال صحته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده المذكور والاثاث ثم من بعدهم  
على ذريتهم جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة الى حين انقراضهم ثم من بعدهم يكون  
ذلك وقفا على جهتي برعيتهما وشرط النظر لنفسه ثم من بعده يكون النظر لابن أخ له الى  
آخر ما نص عليه وخجرت بذلك حجة شرعية ثم من بعدهم توفى الواقف وانتقل النظر  
لابن الاخ فأنكرت الورثة الوقف فهل اذا ثبت الوقف بالبيئة العادلة التي تعرف الحدود  
على الوجه المستطور واستوفت الشهادة شرائطها لا يعتبر الانكار المذكور وينع  
الورثة من بيع ذلك ويحكم بوقفه (اجاب) نعم يحكم بالوقف بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف أهلى آجره ناظره  
لا آخر مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر فسه كنهه المستأجر مدة ثم مات عن ورثة فطلب  
الناظر رفع أيديهم عنه فنعوه متعللين بان المستأجر ترك ورثة قصر او ان حقهم في  
الانتفاع به باق فهل لا يجابون لذلك وينفسخ عقد الاجارة بموت المستأجر ويكون  
لناظره رفع أيديهم عنه وايجاره لمن يشاء ولا عبرة بتعالهم المذكور حيث لم يكن لمورثهم  
فيه جدد ولا ملك (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه فللناظر رفع يد  
الورثة عنه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا  
وقفا من ناظره سنة بسنة باجرة معلومة ثم بعد مدة مات المستأجر عن وارث قبل تمام السنة  
واستولى الوارث على المكان المذكور بعد موت المورث مدة فهل والحال هذه تنفسخ  
الاجارة بموت المستأجر وللناظر محاسبة الوارث على اجرة المثل مدة استيلائه عليه  
(اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستأجر وللناظر مطالبة الوارث باجره مثل المسمى  
الموقوف مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط النظر في وقفه  
للارشد فالارشاد من الموقوف عليهم فتولى النظر على الوقف ارشاد الموقوف عليهم  
حسب شرط الواقف وتصرف في ذلك مدة من الزمان بموجب أمر سلطاني والآن برز رجل  
يطلب النظر ويدعي الارشادية فهل اذا ثبت استواؤهما في الرشدا لان الاول أكبر  
سنا ومصف بالارشادية أيضا يكون الأكبر أحق بالنظر ولا ينظر لرشد الثاني والحال

12V.

V

هذه (أجاب) إذا شرط الواقف النظر للارشد من الموقوف عليهم واستوى اثنان منهم في الرشد وكان أحدهما أسن من الآخر فالنظر له كما يستفاد من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد أولاد أولاد أولاده واولادهم وعقبهم الذكور منهم دون الاناث أبدا ما عاشوا ودائما متناسلوا الى ان يرث الله الارض ومن عليها وشرط النظر على الوقف المذكور للارشد فالارشد من أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده الذكور منهم دون الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فهل يختص الاستحقاق بالذكور من أولاده وذريته ولو كانت الذكور من أولاد البنات دون الاناث ممن ذكروا ويكون النظر للارشد من الطبقة العليا الذكور منهم وللولد بنت دون الاناث عملا بهذا الشرط (أجاب) نعم يختص الاستحقاق بالذكور من أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وذريته ولو كانت الذكور من أولاد البنات ولا شيء للاناث ويكون النظر للارشد من الطبقة العليا للذكور ممن ذكر دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت حصّة في وكالة قدرها كذا وهي بحالة الصحة والسلامة ثم قبل كتابة الوقيعة ماتت فهل اذا ادعى ناظر الوقف الذي عينته على وارث المرأة انها وقفت الحصّة المذكورة على جهة كذا وانّه ناظر واستحقّ النظارة يقبل ذلك منه بالبينة الشرعية (أجاب) يختلف الترجيح في صحة وقف المشاع القابل للقسمّة فعلى قول محمد لا يصح وأقرب به كثير وعلى قول أبي يوسف يصح والاخذ بقوله في الوقف أحوط وأسهل ومقتضى قوله لم يهل بالنفع للوقف ان لا يعدل عن قوله لان فيه إبقاء بمجرّد القول وبناء عليه لو ادعى الناظر الشرعي وقف الحصّة المذكورة على وارث الواقعة وأنبت وقفها بالوجه الشرعي يقتضي به حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفاً من ناظره سنة بأجرة مثله وجعله مصبغة باذن الناظر وصار ينتفع به فقبل مضي السنة المذكورة أجره الناظر لرجل آخر بزيادة عن الاجرة الاولى زيادة تعنت فهل اذا ثبت اجارة الناظر للمستأجر الاول المسكان المذكور بأجرة مثله لا يكون للناظر اخراجه منه الا بعد مضي السنة ولا عبرة بزيادة التعنت (أجاب) حيث كانت اجارة الناظر صحيحة بأجر المثل لا يكون له ان يؤثر المسكان المذكور بأجرة مثله لا يكون للناظر اخراجه منه الا بعد مضي شرعي ولا عبرة بزيادة التعنت والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة آجرتها ناظرها مساهمة لرجل بقدر معلوم في كل سنة واذنه بالبناء والانشاء فيها على ان ما بناه يكون ملكه فبنى وأنشأ فهل اذا كانت الاجرة المعينة لذلك الارض أقل من أجر المثل بغبن فاحش يلزم المستأجر تمام أجر المثل ولا يمنع من ذلك دفع أجرة سنين مجعلة (أجاب) اذا صدرت الاجارة من الناظر بأقل من اجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويكون على المستأجر تمام اجر المثل مدة استيلائه على أرض الوقف وتحميل الاجرة لا يمنع من ذلك

15V.

11

15V-

20

ITV

7.

ذی القعدة

12V.

1



ذى القعدة سنة

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجنبي باع حصة في عقار الوقف بدون مسوغ شرعي في غيبة ناظر الوقف دون مسافة القصر المستحق له بمفرده ثم حضر الناظر من غيبته المذكورة وأراد فسخ البيع الصادر من الرجل المذكور وورده لجهة وقفه فهل والحال هذه يجب الناظر لذلك بعد ثبوت ذلك بالبينة الشرعية ويجبر المشتري على رد المبيع لجهة الوقف إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون للناظر رد الحصة الموقوفة لجهة الوقف جبراً على المشتري حيث كان وقفها ثابتاً بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من دائرة احمد باشا يكن بما حاصله ان المرحوم جاهين أفا معتق الجنب الداوري وقف ابعادية يملكها وقد رها ما تافدان وما فيها من المواشي ودوارا وطاحونة على نفسه ينتفع بها مدة حياته ثم من بعد وفاته يكون النصف على ذرية والنصف الآخر على عتقائه على حسب شروط الواقفين ثم اذا انقرضوا جميعا يكون ريع ذلك الى مسجد السيدة زينب وقد أخرج حجة بذلك من القاضي في ٦ جا سنة ١٢٧٠ وفي ١٢ منه توفي والحال ان الوقف المذكور كان في مرض موته الذي مات فيه فهل يكون الوقف المذكور صحيحاً ولا يكون لسيده فيه شيء أم لا (أجاب) الوقف في مرض موته بالنسبة للوقوف عليه الذي ليس وارثاً كهبته فيه يعتبر من الثلث فان خرج الوقف من الثلث وأجاز له الوارث نفذ في الكل والابطل في الزائد على الثلث ولو أجاز لبعض جازية قدره والوقف على الوارث حكمه كذلك الا ان الربع فيما خرج من الثلث يقسم على جميع ورثته عند عدم الاجازة مادام الوارث حياً فاذا انتقل الربع لغيره يقسم على حسب الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في مرتبات وأوقاف على ضريح ولي من أولياء الله تعالى يؤدي منها جميع ما يلزم للضريح وما بقي يصرف على ذرية صاحب الضريح جميعاً ثم اسقط بعض الذرية استحقاقه للآخر لصلاحه وكرمه فهل اذا ماتوا وطلبت ذريتهما من بعدهما حقهم يجابون لذلك وليس لبعض الذرية منع بعض بدون وجه شرعي حيث لم ينص الواقف على تقديم بعض على بعض (أجاب) ليس لبعض المستحقين منع البعض الآخر عما يستحقه في الوقف بدون وجه شرعي حيث كان الاستحقاق ثابتاً والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين وقفاً أما كن مشتركة بينهما بالمناصفة وقد ذكرا بمكتوب وقفهما ذلك أنهما أنشأ وقفهما هذا سوياً من تاريخه أدناه على أنفسهما أيام حياتهما ثم من بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفردوا يشترك فيه الاثنان فاقوقفهما عند الاجتماع على ان من مات منهما وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٣٠



من ذلك لولده أو ولد لولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد لولده أسفل من ذلك انتقل  
 نصيبه من ذلك لاختوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له  
 اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أدل هذا الوقف الموقوف عليهم  
 يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم  
 وأبادهم الموت عن آخرهم وخات بقاع الارض منهم أجمعين يكون ذلك وقفا على عتقاء  
 كل منهما ذكورا واناثا ايضا وسودا وحبوسا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهما على  
 أولاده الى آخر ما ذكره في الأولاد ثم بعد انقراضهم يكون وقفا على عتقاء الواقفين  
 كذلك ثم بعد انقراضهم يكون وقفا على جهات خير بيئت في كتاب الوقف المذكور  
 مات احد الواقفين المسمى احمد عن أولاد والاخر المسمى عبد الله مات عن ولد ثم مات  
 الولد من غير عقب فهل اذا كان لعبد الله احد الواقفين المذكورين عتقاء لا يستحقون  
 نصيبه في هذا الوقف مادام احد من ذرية أخيه الواقف الآخر موجودا لان  
 استحقاقهم مشروط بانقراض ذرية الواقفين حيث قال بعد أن وقفوا وقفهم على  
 أنفسهم ما ورتبا استحقاق ذريتهم ما بشم وشروطا انتقال نصيب من مات لولده وبيننا حكم  
 من مات لا عن عقب فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخت  
 بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وقفا على عتقاء كل منهما (اجاب) حيث كان  
 استحقاق عتقاء كل من الاخوين المذكورين مشروطا بانقراض ذريتهما جميعا  
 المستفاد من قولهما في هذا الوقف فاذا انقراضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن  
 آخرهم وخت بقاع الارض منهم أجمعين كان ذلك وقفا على عتقاء كل منهما لا يكون  
 لاحد من عتقاء كل منهما استحقاق في هذا الوقف اذ ادم احد من ذرية أحد الاخوين  
 اذ لا يتحقق المشروط بدون شرطه وهذا بناء على كون وقف الاثنين وقفا واحدا في  
 مثل هذه الصورة كما حقه العلامة ابن عابدين وله فيه رسالة والله تعالى أعلم  
 (سئل) فيما اذا ادعى رجل وقفا بمقتضى حجة مقطوعة الثبوت مؤرخة في سنة ست وثلاثين  
 وألف ولما طلبت منه الوقفية ابرز صورة مؤرخة في سنة ثمان وخمسين ومائتين وألف  
 تشمل على أما كن مبنية محدودة مبنية على أرض غير مروعة لا يعلم الآن لها محل وقال  
 انها منقولة من سجل سنة ست وثلاثين وألف ولما كشف من سجلات المحكمة عن  
 اصل هذه الصورة ما وجد فيها قيد لاصل الوقفية ولا للصورة المنقولة فهل لا يعمل بهذه  
 الصورة ولا يعتمد عليها ولا بد من اثبات مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) جمع الشرع  
 الشر يف ثلاث البينة والاقرار والنكول ولا يعول شرعا على حجة مقطوعة الثبوت  
 ولو كان عليها خطوط القضاة الماضين فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم تكن  
 مقيدة بسجل القاضى وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف اهلى تخرب وانهدم وليس له ريع يعمر منه فهل

١٢٧٠

٧

مطلب وقف الاثنين  
 وقف واحد في مثل  
 قولهما وقفنا سوية على  
 أنفسهما ثم من بعد كل  
 منهما فعلى أولاده الخ

محرم

١٢٧١

٢٩

سنة صفر

١٢٧١

١

لناظره المستحق له أن يؤثره لغيره بأجرة المثل مدة معلومة وياذن للمستاجر بعمارة تسكون له خلوافيه خصوصاً وأن الواقف لم ينه عن أحداث الخلو في وقفه حيث كان في ذلك مهلة بجهة الوقف (أجاب) نعم يكون للناظر والمحال ما ذكره أجرة المكان الموقوف لا تحسنة بسنة بأجرة المثل فأكثر وله أن ياذن المستاجر بالبناء على وجه القرار إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه وشرط فيه أنه يصرف من ريعه على خيرات عينية قدر معلوم ثم شرط إلى مستحقه صرف مبلغ معين بكتاب وقفه وما بقي من بعد الخيرات والعمارات التي يلزم لها الحال وما هو معين صرفه إلى المستحقين لم يبين مصرفه ولم يذكر أنه يبقى تحت يد الناظر أو يوزع على المستحقين زيادة عما هو مشروط لهم فهل إذا فاض من ريع الوقف المذكور شيء بعد الخيرات المعينة والعمارة اللازمة وصرف ما هو معين للمستحقين يكون للناظر ابتعاؤه تحت يده أو يصرف إلى المستحقين زيادة عما هو معين لهم حيث طلبوا ذلك أو كيف يفعل فيه حيث سكت الواقف عن بيان مصرف ذلك الفائض (أجاب) حيث سكت الواقف عن مصرف فائض الوقف فللناظر مصرفه إلى الجهات برحسب ما يراه كما ذكره الامام قاضي خان وأفاد الخصاص أنه يصرف إلى الفقراء لأن من سمي له الواقف شيئاً فقد استوفاه انتهى فلو كان الموقوف عليهم فقراء يكون للناظر مصرفه إليهم لا تصافهم بوصف الفقر لأنه مستحق لهم بشرط الواقف وما في الاشباه عن التاترخانية من منع صرف فائض الوقف للفقراء وأنه يشتري به مستغل محمول على ما إذا كان الوقف على المسجد ونحوه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه النظر لنفسه ثم من بعده لا ولاده ثم من بعدهم للأرشد فالأرشد من أولادهم فهل إذا ثبت رشد أولاد أولاد الواقف المنصرف فيهم الوقف الآن بعدموت الواقف وأولاده وتساووا جميعاً في الرشد وكان فيهم من هو أكبر سناً من الباقي يقدم ويكون هو الناظر لأرشديته وكبر سنه (أجاب) نعم يقدم الأكبر سناً والمحال ما ذكره في النظر والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنه أن امرأة اشترت حصة قدرها سبعة قرايط من انقراض مكان بثمان معلوم من ناظرة الوقف واستأجرت حصة الوقف منها وهي شريكة في الباقي واذن للمشتري المذكور من قبل الناظرة المذكورة بالانشاء والعمارة على أن ماعمرته وإنشأته وجدته على ذلك يكون لها ملكاً مطلقاً مستحق البقاء والقرار وقبلت المشتري المذكور من الناظرة ذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ماتت المشتري المذكور من قبل بناتها في الحصة المذكورة عن ورثة غائبين فهل إذا وكلت ورثة المتوفاة رجالاً في بيع الحصة المذكورة يجوز لهم ذلك ويكون ثمن الحصة تحت يد الوكيل أم لا (أجاب) بموت المرأة المذكورة تنفسخ الاجارة على فرض صدورها صحيحة وحيث لم تبين المأذون لها من قبل الناظرة في أرض الوقف لم يكن لها ولا لورثتها حق استبقاء أرض

١٢٧١

٧

مطلب سكت الواقف  
عن صرف فائض الوقف  
بعد ما عينه للمستحقين  
يصرف إلى جهة البر  
أو الفقراء

١٢٧١

٧

مطلب مات المأذون له  
بالبناء قبضه لاحق له  
ولا لورثته في استبقاء  
أرض الوقف

١٢٧١

٢٧

سنة صفر

الوقف فلناظره اجازتها من غيرهم حيث لا مانع واذا استوفى بيع الناظره انتقاض  
الوقف شرائط الهبة مع وجود المسوغ الشرعي لبيع الانتقاض تكون الانتقاض مملوكة  
للمشترية فتورث عنها ويكون لورثتها بيعها والتوكيل بذلك حيث لا مانع ولا حق لهم  
فيما عدا الانتقاض المملوكة لمورثتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
ملك عقار او عليه دين وقف عقاره في مرض موته على ورثته وعلى مسجد لا اجل للقرار  
من الدين فهل اذا مات في مرضه المذكور عن ورثته لا ينفذ الوقف الا في الثلث فقط  
و يكون بمنزلة الوصية ولرب الدين الرجوع بدينه على التركة بعد موته اذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي (اجاب) الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف  
والوصية بالمال والمحاباة في عقود العوض في مرض الموت الا باجازة الدائنين كما افاده  
العلامة أبو السعود عن الفواكه البدرية ومع غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين  
لوه ورثة أي لم يجزوا والا ففى كل الباقي كما افاده في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في  
مكان موقوف تخرب وتداعى بناؤه للسقوط وله نظار ثلاثة بالشرط فغاب أحدهم غيبة  
منقطعة فهل يكون للقاضي نصب ناظر بدله لغيبته ويكون لهذا المنصوب مع الناظرين  
الموجودين اجازة هذا المكان من يرغب فيه اجازة صحيحة شرعية وقبض آخرته من  
المستأجر لتصرف برأى الناظر مصرف الوقف (اجاب) نعم يكون للقاضي اقامة قيم  
عوض الناظر الغائب غيبة منقطعة الى ان يقدم حيث لم يكن له وكيل ولا فرق في ذلك  
بين الناظر من قبل الواقف او من قبل القاضي فاذا قدم الناظر من غيبته ترد اليه  
الولاية ويكون للناظر المقام التصرف في الوقف بما فيه المصلحة حال غيبة الاول والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل فقيه مقرر في امامة مسجد معين بشرط الواقف له  
ولذريته المدة فقه منهم من بعده ورتب له الواقف في نظير امامته ولمن يليه في الوظيفة  
بعض أشياء في كل سنة ثم مات الفقيه عن ابن فقيه وعن أولاد آخرين لا يصلحون للإمامة  
فقرر القاضي الابن الفقيه بعدم موت ابيه في امامة المسجد المذكور فهل اذا اراد باقي  
الاخوة المذكورين مشاركة أخيهم الفقيه فيما هو مرتب له في نظير امامته في المسجد  
لا يجابون لذلك اذا لم يتحقق شرط الواقف في اخوة المقرر المذكور ولا يكون لهم  
معارضته فيما يستحقه على انفراد لا تطابق الشرط عليه دون باقيهم اذا كان الواقع  
ما هو مسطور من شرط الاستحقاق للفقهاء من ذرية الرجل المذكور (اجاب) نعم  
ليس لهم ذلك والحال ما ذكر عملاً بشرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
ملك داراً صغيرة غير قابلة للقسمة وقف نصفها في حال صحته وسلامته على من يقرأ  
دلائل الخيرات بمسجد معين في بلده وشرط النظر لرئيس الدلائل قاصداً بذلك الصدقة  
الجارية ثم بعد مدة توفي الواقف المذكور فانكر وارثه وقف نصف الدار المذكورة  
و يريد الاستيلاء على النصف المذكور بالميراث عن مورثه فهل اذا ثبت ناظر

١٧ ١٢٧١

مطلب الدين المحيط  
بالتركة مانع من نفوذ  
الوقف والعتق والوصية  
بدون اجازة المرماء  
ربيع الاول

١٢ ١٢٧١

مطلب غاب الناظر من  
قبل القاضي أو بالشرط  
غيبة منقطعة بلا وكيل  
فللقاضي اقامة قيم  
عوضه الى أن يحضر

١٩ ١٢٧١

ربيع الاول سنة

١٩ ١٢٧١

الدلائل المعين له النظر فيها الوقف بالبينة الشرعية لدى قاضي جهتهم يقضى له به  
 ويمنع الوارث من منازعته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الناظر المذكور  
 دعواه وقف الرجل المذكور نصف الدار المذكورة مستوفيا شرائطه على الوجه  
 المسطور بالوجه الشرعي يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار وقفها  
 واقف من قديم على نفسه أيام حياته ثم على ولده فلان ثم على أولاده الذكور دون  
 الاناث ثم وثم إلى آخر كتاب وقفه ومكث فيها مدة حياته ثم بموته مكث فيها ابنه ثم مات  
 ذلك الابن عن ابن فمكث فيها فزارعته عمته مدعية أن تلك الدار باقية على ملك جدها  
 لم توقف لترث منها الثلث فهل اذا أقام بيينة تشهد بان جده وقف الدار كما ذكر أولا تقبل  
 شهادتهم ويحكم بها ويثبت بها الوقف ولو استندوا للسمع لموت البينة المذكورة في حجة  
 الايقاف (اجاب) قد وقع الاختلاف في قبول الشهادة بالسمع لاثبات اصل الوقف  
 والصحيح قبولها لذلك كما جرت عليه أبواب المتون ما لم يفسر الشاهد بان يقول أشهد به لاني  
 سمعت من الناس على ما رجحه في الخانية والخاصة والبرزازية وفي البحر في شرح قوله  
 وان فسر للقاضي انه يشهد له بالسمع لا وهذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقول  
 شهدنا لانا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فتقبل فيهما ولو  
 فسر للقاضي انه أخبره من يثق به واستثنى العمادى الوقف وفي جامع الفصولين لو صرحا  
 بسمع تقبل اذا شاهد ر بما يكون سنه عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيثيقن  
 القاضي انه يشهد بسمع فاذا افرق بين سكوت واقصاح بخلاف سائر ما تجوز به  
 الشهادة بسمع اه وفي تنقيح الحامدية نقلا عن فتاوى قارى الهداية صورة الشهادة  
 بالسمع على اصل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء او على القراءة او على  
 أولاده من غير ان يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف  
 وانه قال للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالسمع على شروط الواقف  
 لان الذي يشترطه وأصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشروط فلا تشترط فلا  
 تجوز الشهادة على الشروط بالسمع انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف  
 أجر بيتا منه لا خرمدة معلومة بقدر مئة لوم من الدراهم بدون أجر المثل والحال انه  
 موجود من يرغب فيه ويأخذه باجرة المثل فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون  
 للناظر اجارته لمن يستاجر به باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل  
 بغبن فاحش ويلزم المستاجر تمام أجر المثل فان امتنع عن سكنه باجر المثل أخرج منه  
 وللناظر اجارته من غيره أو منه باجر المثل فأكبر والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى  
 مشتمل على عقار قبض ناظره أجرته بعد استحقاقها عن مدة مضت ويريد الناظر صرفها  
 في عمارة عقار الوقف لكون الواقف شرط في كتاب وقفه تقديم العمارة على المستحقين  
 وطلب المستحقون استحقاقهم من الاجرة المذكورة فهل يكون للناظر حجز الاجرة للعمارة

٢٥ ١٢٧١  
 مطلب فيما قيل في الشهادة  
 بالسمع على أصل  
 الوقف دون شرائطه  
 وتفسير ذلك

ربيع الثاني

١٠ ١٢٧١

بقدر ما يكفيها ولا يجبر على دفع شيء لهم منها مادام الوقف محتاجا للعمارة عملا في ذلك بشرط الواقف (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه بل ولو بلا شرط والله تعالى اعلم (سئل) في دار موقوفة من قبل رجلين أجنيدين كل واحد وقف نصفها على جهة عينها كل واحد منهما وقفا صحيحا فاستعمل مستحق النصف الآخر مدة من السنين فهل والحال هذه يكون المستحق ربيع النصف الآخر تضمينه أجرة مثل نصيبه منها وهو النصف مدة استعماله المذكور (أجاب) نعم يكون المستحق ربيع النصف الآخر تضمينه أجرة مثل نصيبه المذكور مدة سكناه على الوجه المسطور والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له خلو في حانوت وقف موضوع فيه بطريقة الشرعي من مدة نحو خمس وعشرين سنة وما لـه ينفع به المدة المذكورة باطلاع نظار الوقف والآن تعرض له رجل يزعم أنه ناظر على أصل وقفه ويريد إخراجه من الحانوت منكر الخلو المذكور فهل إذا أثبت صاحب الخلو دخوله بالوجه الشرعي يمنع هذا الناظر على فرض ثبوت نظارته على أصل الوقف من المعارضة له ولا عبرة بانهكاره للخلو المذكور بعد شهادة البينة له به على الوجه المرضي (أجاب) إذا أثبت مدعى الخلو في حانوت الوقف وضع دخوله فيها باذن ناظر شرعي على وجه القرار بالوجه الشرعي لا يكون للناظر المذكور إخراجه منها مادام يدفع أجرة مثل حانوت الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نقضاء معلومة من ناظر وقف بعد وجود المسوغ الشرعي لبيعها على يد الحاكم الشرعي فبعد مدة مات المشتري عن ورثة أرادوا التصرف فيها فنفهم الناظر البائع لها منكر البيع فهل إذا ثبت بيعها من قبله وقبض ثمنها من مورثهم قبل موته بشهادة البينة الشرعية لا يسوغ للناظر منعهم من ذلك ولا عبرة بانهكاره مع وجود البينة الشاهدة عليه بذلك (أجاب) إذا أثبت الورثة شراء مورثهم نقض الوقف من ناظره مع المسوغ لبيعها من خوف هلاكه أو تضرع عاداته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الناظر ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق مكانا وقفنا نظرا واستدقا فالتخرّب وآل إلى السقوط آجرته من آخر مسانحة بازيد من أجرة المثل وأذنته بالعمارة على أن مابناه يكون ملكا له وفي ذلك مصلحة للجهة الوقف فهل تكون هذه الإجارة والاذن نافذين حيث لم ينسبه الواقف عن ذلك ولم يكن هناك ربيع يعمر المكان المذكور به (أجاب) نعم تصح الإجارة المذكورة في سنة والاذن أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون وقفا على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم وشم وشم وشرط أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه إليه ومن مات لا عن ولد انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستدقاق فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف فاذا

١٤ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٧ ١٢٧١

١٩ ١٢٧١





ثلاثين يوما وموتها بعد فعل ما ذكر باثني عشر يوما (اجاب) الهبة في مرض الموت مع القبض فيه للوارث كوصية له فاذا تحقق كون الهبة لبنتها المذكورة في مرض موتها تكون صحتها موقوفة على اجازة الاخوة بعد موت المورثة وقد صرح حوايان المريض مرض الموت اذا وقف على بعض الورثة ثم من بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز الوارث الاخر نفذ من جميع المال واتباع شرط الواقف والا كان في مقدار ثلث المال وبقا الباقي ملكا وتقسم غلة ثلث الوقف بين جميع الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرط الواقف في غلة الثلث واذا قامت بينة على ان ما ذكر في المحقة قدمت ونفذ من جميع المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة خدامة في مسجد عن آباءه وأجداده بتقرر من ناظر المسجد ومن الحاكم الشرعي بموجب حجة شرعية ادعى عليه رجل بار له نصف الوظيفة التي في يده ويريد منازعته فيها وأظهر المدعى ورقة مقطوعة الثبوت يدل ضمونها على ما ادعاه فانكر المدعى عليه دعواه ولا بينة للمدعى على دعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا عبرة بالورقة التي في يده المقطوعة الثبوت شرعا (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بان له حدا في مكان وقف وان الناظر صدق له عليه فانكر الناظر والمستحقون في الوقف دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه المجدد المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أما كن موقوفة من الناظر عليها سنة كاملة بدون أجر المثل بغبن فاحش فهل اذا ثبت ذلك بين يدي القاضي يلزم المستأجر تمام أجر المثل (اجاب) نعم يلزم المستأجر تمام أجر المثل والحال هذه ولا تصح الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن متخرجة موقوفة على جهة بر لا تنتفع بها تلك الجهة وهي عديمة النفع ولا ريع لها أصلا ولم يكن بالوقف ريع يكفي عمارتها فهل يسوغ لناظر الوقف اجارتها لمن يرغب في استئجارها بآجرة المثل فاكثر مسانعة ويأذن للآجرة بالانشاء والعمارة فيها لنفسه ليقى له حق القرار خصوصا ولم يكن هناك نهى من الواقف عن احداث خلوف في وقفه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال وكان في ذلك مصلحة تعود على جهة الوقف يسوغ لناظر ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن متقدمة من دورودكا كين وغير ذلك وقفها شخص معين وتولاها بنفسه مدة حياته ثم من بعده تولاها أحد أولاده وصارت تقسم غلة الجميع على اولاد الواقف من غير تخصيص بعضهم ببعض غلة الا ما كن الموقوفة ثم من بعده تولاها أحد اولاد الاولاد وجرى الامر على هذا المنوال واستمر أمر النظار والتولين واحدا بعد واحد على هذه الحال الى هذا الآن ثم منذ عشرين سنة أقام

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٧

القاضي شخصاً من المستحقين ناظر إلى الوقف المزبور فنع بعض المستحقين من غلة بعض الوقف زعماءهم لا يستحقونه مع أن الجميع أولاد ظهور ونسبتهم إلى الواقف واحدة بل الممنوع على طبقة من المانع وأيضاً بأيديهم وورقات بخطوط النظار السابقين ببيان حصصهم من غلة السنين الماضية تدل على استحقاقهم من جميع الوقف واخفى الناظر المذكور شرط الواقف ليتمكن من انكارهم ومنعهم فهل لا يمكن من ذلك حيث لا يشهد له ظاهر ولا يدل له دليل ولا يقول بمثل قوله أحد من المستحقين بل كلهم يشهدون أن الكل سواء في الانتساب إلى الواقف والاستحقاق لغلة الوقف وهل يجوز للناظر أن يسكن في أحد دور الواقف بدون أجر المثل وإذا سكن كذلك هل يجبر على دفع تمام أجر المثل لجميع السنين الماضية (أجاب) برأى شرط الواقف في صرف الربيع على المستحقين أن علم والناظر إلى المذهب ومن حاله فمما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيني الحال على ذلك إذا الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين وإن لم يعلم فعل القوام أجرى على الرسوم الموجودة في دواوين القضاة وهذا إذا اشتبهت المصارف ولم يعلم أصل المصروف على أحد أما إذا علم أصل المصروف على الذرية يصرف على الكل من غير تمييز كـ على أني ولا تقديم بطن على بطن أسفل كما أفاد جميع ذلك الخبير الرملي وليس للناظر الاستقلال بسكنى دار بدون الشرط وقد صرحوا بأن أحد المستحقين المشروط لهم السكنى إذا استعمل مكان الوقف بالغلبة يلزم بأجر مثله والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف من قبل امرأتين على ذريتهما ثم على جهة برتخر بامسكان المذكور وتعطل على جهة وقفه تعطلا كلياً وليس في يد الناظر عليه ريع يصرف على عمارته منه أصلاً ولا ريع للمسكان المذكور ولم يرغب رغباً في اجارته ليعمره بأجرته لجهة الوقف ورغب انسان في استئجار أرضه مساهمة بأجر مثلهأ اجارة صحيحة شرعية لينبني فيها لنفسه باذن الناظر على وجه التقرار فهل حيث كان الامر كما هو مذكور وتعينت المصلحة لجهة الوقف في ذلك ولم تنه الواقفتان في وقفهما عن ذلك يكون للناظر فعل ما هو مشروح (أجاب) نعم يكون للناظر فعل ما ذكره الحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً من ناظرها سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة المثل فأكثر ووضع المستأجر يده عليها ثم بعد ذلك أراد الناظر المذكور فسخ الاجارة المذكورة بدون وجه شرعي قبل مضي المدة المذكورة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كانت الاجارة المذكورة بأجرة المثل فأكثر وليس للناظر اخراجه من الحانوت المذكور قبل تمام مدته (أجاب) اذا صدرت اجارة الناظر لحانوت الوقف من المستأجر المذكور صحيحة لازمة لا يكون له فسخها قبل مضي السنة التي انعقدت الاجارة فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف بعضه على خيرات وبعضه على

١٢٧١

٨

مطلب يعمل بشرط  
الواقف أن علم والناظر  
إلى المعهود من عمل  
النظار السابقين والا  
أجرى على الرسوم  
الموجودة في دواوين  
القضاة

١٢٧١

٢٠

رجب  
٣

١٢٧١

شعبان

سنة

أشخاص معلومين انهدم وصار لا ينتفع به كليا ولم يكن في الوقف ربيع يعبر منه ولم يكن هناك راغب في اجارته ليعمر المكان المذكور من اجرة ولم ينسب الواقف عن تأجيريه وجعل خلفه وله ناظر شرعي فهل اذا آجره الناظر المذكور من آخر مسانحة باجرة مثله فاكثروا اذنه بالعمارة والبناء فيه على ان كل شيء يبناه يكون ملكا للباقي بحق القرار ولم يرغب فيه شخص الا بهذه الكيفية وكانت المصلحة لجهة الوقف في ذلك يسوغ ما ذكر ويجوز الحال هذه (اجاب) نعم يجوز من الناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لعتقائه واتباعه وخيرات عينها بقدر معلوم يصرف ذلك في كل شهر اوسنة بدوفاته من ايراد العقار والاطيان الخلفة عنه بعد صرف المصاريف اللازمة على ذلك وما فضل بعد ذلك من ايراد ذلك اوصى به لاشخاص معلومين من اتباعه وعتقائه وعين لكل منهم قرار بطم معلومة من ذلك واقام وصيا محتارا من قبله على ذلك بموجب وصية مشمولة باسمه وختمه وتوفي بعد ذلك عن ورثة معلومين فهل اذا كان الامر كما ذكر تلك الاشخاص المذكورون العقار والاطيان بمقتضى الوصية المذكورة على الوجه المذكور او الحق في ذلك للورثة المذكورين واذا وهب الموصي المذكور لعتقائه واتباعه وغيرهم بعض دراهم ومواشي وغير ذلك لكل واحد منهم قدر معلوم ولم يقيضوا الهبة في حياته بل صارت تحت يده الى ان مات ماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا قائل بان عين العقار المذكور يكون مملوكا للموصي لهم على هذا الوجه لان الوصية المذكورة اما ان تكون مجرد وصية بالغلة لهم مع ما عينه الموصي في وصيته من الخيرات يخرج من الثلث والموصي له بالغلة لا يملك العين بل تكون العين على هذا الوجه باقية على ملك الورثة وانما يستحقون الريع ماداموا احياء ويصرف ما عين للخيرات حسب ما اوصى كمن اوصى بخدمة عبده لفلان فانه لا يملك الرقبة بل يستحق الخدمة مادام حيا فاذا مات رد العبد الى ورثة الموصي واما ان تكون الوصية المذكورة وقفا من ثلث المال نظر الى انه اوصى بان يصرف من ريع العقار الى جهة الخيرات المؤبدة في كل شهر او في كل سنة كذا بعده موته والذي يظهر ويتجه وفيهم من عبارات علمائنا ان هذه الوصية وقف فقد صرحوا بان الوقف يثبت بالضرورة وصورته ان يوصى بغلة هذه الدار للساكين ابدا او لفلان وبعده للساكين ابدا فان الدار تصير وقفا بالضرورة والوجه انها كقوله اذا مت فقد وقفت دارى على كذا كما في الفتح أى فهو من المعلق بالموت وهو كوصية يخرج من الثلث وذكر في البحر من ألفاظ الوقف لو قال اشترى من غلة دارى هذه في كل سنة بعشرة دراهم خبز او فرقه على المساكين صارت الدار وقفا له وعزاه الى الذخيرة وبسط الكلام عليه في انفع الوسائل وقال لا علم في المسئلة خلافا بين الاصحاب قال العلامة ابن عابدين قلت ومقتضاه ان الدار كلها تصير وقفا من ثلث ماله ويصرف منها الخبز الى ما عينه الواقف والباقي للفقراء لانهم مصرف الوقف في الاصل ما لم ينص على غيرهم ثم

١٢٧١

١

١٢٧١

٤

مطلب اوصى بخدمة  
عبده لفلان لا يملك  
الرقبة بل يستحق  
الخدمة مادام حيا  
مطلب يثبت الوقف  
بالضرورة وصورته ذلك الخ

قال وقد سئلت عن نظير هذه المسئلة في رجل أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة كذا درهما يشتري به أيت مسجد كذا ثم باع الورثة بالدار وشروطوا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فافقت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثلث اه فيعلم من هذا انه اذا أوصى الرجل المذكور بغلة العقار الذي يصح له وقفه على ان يصرف منها الوصي بعد صرف ما يحتاج اليه العقار من عمارة ونحوها على عتقائه واتباعه وفي وجوه الخيرات والبر المؤبد بعد موت الموصي وما فضل يصرف لاشخاص معلومين حسب ما عيّن يكون ذلك وقفا من ثلث المال وما زاد على الثلث بوقف نفاده على اجازة الورثة فان اجازوه نفذوا وان ردوه بطل كسائر الوصايا وما صح فيه اوقف يصرف حسب ما عيّن الموصي فاذا انقرض من عينه من الاشخاص يصرف نصيبه الى الفقراء اذا لم يشترط انتقال نصيبه الى جهة أخرى كما يعلم مما نقلناه عن علماء المذهب ولا تتم الهبة ولا تنفيذ الملك للموهوب بله الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب في مجلس الهبة أو بعده بالاذن فاذا مات الواهب قبل القبض يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثته ولا حق فيه للموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف وقفاه أهليا تخرب غالبه وصار انقضاء مطروحة على الارض والبعض الآخر آيل الى السقوط ويخشى على الانقضاء الضياع والتلف ولا يمكن اعادتها في الوقف لعدم وجود ريع يهرمه ولم يرغب راغب في اجارته ليعمره من أجرته لجهة الوقف وتعطل ريعه على جهة الوقف فهل يسوغ للناظر اجارته من آخر سنة بسنة باجر المثل فاكثر وياذن للمستاجر في عمارته ليكون مابناه خلو له على وجه القراء حيث لم يرغب فيه أحد الا بذلك وكانت المصلحة لجهة الوقف فماذا كر ولم ينه الواقف عن هذا الامر في كتابه والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ للناظر الشرعي ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف سافر ليحج ووكل رجلا وزوجته من المستحقين في قبض الاجر والصرف منها على باقي المستحقين واجراء الخيرات فبات الناظر في سفره وتولى على الوقف ناظر آخر فهل يكون له طلب ما تجمد من الاجر التي اجتمعت تحت يده ولو كيلين بعد اجراء الخيرات والصرف على المستحقين وهل يصدق وكيل الناظر فيما صرفه من ذلك على المستحقين بعدم موته أي الناظر أولا (اجاب) نعم يكون للناظر الشرعي المولى طلب ما يسد الوكيلين المذكورين مما زاد بعد الصرف واستحقاقهم ما لم يصرفه مصرف الوقف ويقبل قول الوكيل فيما ادعى ايصاله لمستحق الوقف من استحقاقهم بيمينه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت وقف صغير في ريع تخرب وصار لا ينتفع به أصلا وصار انقضاء وليس لذلك الوقف ريع يعمر منه فهل اذا أجره ناظره لرجل اجنبي باجرة المثل مسانئة وأمره ببنائه من ماله ليكون مابناه المستاجر له خلو او انتفاعا في بيت الربع المذكور يصح ذلك خصوصا وان الواقف لم يوجد منه نهي عن احداث خلوي وقفه ولم



يرغب فيه راغب ان يعمره من أجرة و كان في ذلك مصلحة لمجتهة الوقف (اجاب) نعم يجوز  
لناظر ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى على ذرية الواقف  
انحصر في الموجودين من ذريته و شرط الواقف في وقفه ان النظر عليه للارشد منهم و كان  
قد تولى النظر عليه رجل من المستحقين و سافر الى جهة و وكل عنه في الوقف رجلا و امرأة  
من المستحقين فخر بالوقف و تعطلت شعائره مدة من السنين ثم مات الناظر المذکور  
و تولى نظر الوقف المذکور امرأة اخرى من المستحقين لكونها ارشد منهم و ان كانت أصغر  
سنا من الوكيل المذکور لا تطابق شرط الواقف عليها و أصلحت الوقف و عمرته و انتفع  
المستحقون بريعه و كان مكتوب الوقف تحت يد الوكيل المذکور و طابت المناظرة  
المذکور كورة مكتوب الوقف منها فامتنعت و أرادت عزل الناظرة و ان تكون ناظرة بدلها  
لكونها أسن منها مع انها الارشد فيها بالنسبة للتولية المذکور كورة و قد حصل التخريب  
و الاتلاف في أماكن الوقف مدة تو كيلها فهل لا يمكن مما أرادت و يكون النظر مختصا  
بالناظرة المذکور كورة بانفرادها لا تطابق الشرط عليها في ذلك حيث كان الواقع ما هو  
مستور (اجاب) نعم لا يمكن المرأة المذکور كورة مما أرادت و يكون النظر للناظرة المذکور كورة  
حيث اختصت بالارشدية و كان شرط الواقف ان النظر للارشد من ذر و الله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل من ناحية ألواح يملك نخلا و أعين ماء و وقف ما ذكر على نفسه أيام حياته ثم  
على ذريته و نسله و عقبه طبقة بعد طبقة و جيل بعد جيل الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه  
و شرط ان الاناث من الدرية يأكلن من ريعه ما دمن أحياء فقط و لاحق لمن في التصرف  
فيه ثم مات الواقف عن أولاده الذكور و الاناث فأخذ احد الاولاد كورة نصيبه من  
الوقف من النخل و الاعين و اشترى نخيلا و أعينا و ضم ما اشتراه الى ما خصه و أنشأ وقفا  
وحده غير الاول و شرط ان ريعه يقسم بين الذكور و الاناث حكم الفريضة الشرعية للذكر  
مثل حظ الانثيين فهل لا يعمل بشرطه الا فيما اشتراه و وقفه و لا يدس بحسب شرطه على الوقف  
الاول بل يعمل بشرطه كما هو مذکور في كتاب وقفه (اجاب) يتبع في كل وقف  
ما شرطه و وقفه و حيث لم يخرج الاول عن جهة ايقافه بوجه شرعى كان المعول عليه في  
استحقاق ريعه و التصرف فيه ما شرطه و وقفه و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع  
جسد كاعلى حانوت وقف باذن ناظرها بحق القرار و جعل عليه الناظر اجرة معلومة يدفعها  
لمجتهة الوقف في كل شهر ثم بعد مدة من السنين مات الناظر و استولى على الوقف ناظر  
آخر و همدق الآخر بالملك في المجدك المذکور ثم بعد ذلك باع المالك المجدك لرجل  
آخر بثمن معلوم و استولى عليه المشتري فهل و الحال هذه اذا ثبت الملك في المجدك للبائع  
المذکور كورة بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا و ليس لاحد معارضة المشتري في ذلك  
بدون وجه شرعى (اجاب) ما أنشأ المستأجر في حانوت الوقف باذن ناظره على وجه  
القرار معلوك المستأجر فله بيعه حيث لا مانع و الله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

شوال  
٢٤

زراعة موقوفة على خيرات استأجرها رجل من ناظر هامة ثلاث سنين باجرة معلومة دون  
 اجرة المثل بكثير ووضع المستأجر يده عايم او زرعها بعض المدة المذ كورة فهل والحال  
 هذه تكون هذه الاجارة فاسدة حيث كانت بدون اجرة المثل بكثير وللناظر محاسبة  
 المستأجر على اجرة مثلها في المدة الماضية وله ان يؤاجرها لمن شاء باجرة المثل (أجاب)  
 اذا أجر الناظر أرض الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش تفسد الاجارة ويلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خلوا في مكان وقف بالوجه الشرعي  
 تلقاه بالميراث الشرعي عن مورثه وهو واضع يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو  
 يتصرف فيه التصرفات الشرعية ويدفع ما عليه من الحسرات التي هي اجرة المثل في كل سنة  
 لجهة الوقف فالآن أنكر ناظر الوقف الخلوا المذ كور ويريد ضم لجهة الوقف بدون  
 وجه شرعي فهل والحال هذه اذا أثبت واضع اليد الملك له في الخلوا المذ كور عن مورثه  
 بالينة الشرعية يقضى له به ولا عبرة بانسكار الناظر ذلك (أجاب) اذا تحقق بالوجه  
 الشرعي ان للرجل المذ كور عمارة في مكان الوقف موضوعا بذن من ناظر شرعي بحق  
 القرار ولا نهى من قبل الواقف عن ذلك لا يكون للناظر معارضة في ذلك مادام يدفع  
 أجر مثل المكان الموقوف لجهته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 استأجر قطعة أرض زراعة وقفها من ناظرها سنة بدون اجرة المثل بغبن فاحش ثم  
 أجزها المستأجر لرجل آخر بازيد عما استأجرها به فهل والحال هذه تفسد الاجارة  
 حيث كانت بدون اجرة المثل بكثير ويكون للناظر محاسبة المستأجر على اجرة مثل  
 الارض مدة وضع يده عليها (أجاب) اذا صدرت اجارة عقار الوقف من ناظره بدون  
 أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمامه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وقف على ذرية وعتقاء ذرية ثم على ذرية ثم ورث بين الباطون بشم وشرط أن من مات  
 من المذ كورين عن فرع قام مقامه في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له فرع فلاخوته  
 وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب  
 الطبقات للتوفي من أهل الوقف وشرط انه يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه  
 الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع الى حين انقراضهم فاذا انقرضوا جميعا باسرها  
 وابادهم الموت عن آخرهم وخات بقاع الارض منهم أجمعين ولم يبق منهم أحد يكون  
 ذلك وقف على عتقاء الواقف المذ كورين وعتقاء أولاده الى آخر ما ذكره والمختصر  
 الوقف في ذرية عتقاء الواقف المذ كورين في الدرجة والاستحقاق ثم مات واحد من ذرية  
 العتقاء المذ كورين لاعتق هقب ولا اخوة ولا اخوات بل عن هو مساو له في الطبقة  
 والاستحقاق وأعتق عتيقة قبل موته فهل لا يكون لتلك العتيقة استحقاق مع وجود  
 ذرية العتقاء عملا في ذلك بشرط الواقف استحقاق عتقاء العتقاء باقراض ذرية  
 العتقاء وكذا الحكم في عتقاء أولاد الواقف (أجاب) نعم لاستحقاق لعتيقة العتيق

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٧

١٢٧١

ذى القعدة سنة

مع وجود ذرية العتقاء والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر  
حائوتا وقفهما من ناظرها يدور، اجرة المثل بعين فاحش فآجرها ناظر الحائوت له ثم بعد مدة  
مات الناظر المذكور وتولى ناظر آخر على الحائوت المذكورة فهل والمحال هذه تكون  
الاجارة المذكورة فاسدة ويجبر المستأجر على تمام اجرة المثل مدة وضع يده عليها ويكون  
لناظر اجارتها باجرة المثل (أجاب) نعم تكون اجارة حائوت الوقف من ناظرها بعين  
فاحش فاسدة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل مدة وضع يده عليها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له ثلاثة بنين ولا أحد منهم ابنا مات أبوهما في حياة والده وقد وقف  
المجد على أولاد ابنه وهو في حال صحته وسلامته حصه من دار وطاحونة وساقية وأسقط  
حقه في جانب أرض زراعة لهما ثم مات المسقط عن ابنين وعن ابني ابنه وقسمت الزاكمة  
وصدق ولدا الميت على صحة الوقف والاسقاط لابني الابن ووضع ولدا الابن أيديهما  
على ذلك مدة ثم تنازع ابنا الميت مع ابني الابن على يدحا كم شرعى في شأن ذلك فحكم  
لابني الابن بصحة الوقف والاسقاط وكتب لهما بذلك حجة شرعية واستمر ذلك تحت يد  
ابني الابن مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا أراد ابنا الميت الرجوع في الوقف  
والاسقاط بعد اعترافهما واجازتهما لهما به وثبوت صحتهما على يد القاضى لا يجابان  
لذلك ويمنعان من معارضتهما (أجاب) نعم لا يجابان لذلك اذا تحقق ما هو مسطور  
بالسؤال وكان الوقف مستوفيا شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار وقف أهلى  
منحصر في أشخاص نظر او استحقاقا تخرب الآن فآجر الناظر منه مكانا مساهة بازيد من  
اجرة مثله لرجل اجنبي وأمره ببناؤه من ماله ليكون ما يدينه المستأجر خلوا واتفعا فهل  
يصح ذلك خصوصا وان الواقف لم يوجد منه نهى عن احداث خلوف في وقفه ولم يرغب  
فيه راغب في ان يعمره باجرته وكان في ذلك مصلحة لمجهة الوقف ولم يكن هناك ريع  
يعمر منه المكان المذكور (أجاب) نعم يصح من الناظر ذلك اذا كان الامر كذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته الغائبين ذكورا واناثا فلم يحضروا  
من غيبتهم وأرادوا وضع أيديهم على منزل أبيهم اخبرهم أخو الميت بانه وقفه في عرض  
موته على مصالح ولوى ومات في مرضه فأبكر الورثة وقفه ولم يكن هناك سند ولا بينة تشهد  
بذلك سوى أخى الميت فقط ولم تصدقه الورثة فهل لا يثبت الوقف باخبار أخى الميت  
المجرد عن الاثبات الشرعى (أجاب) لا يثبت الوقف بمجرد اخبار أخى المتوفى الذى ليس  
بوارث والمحال ما ذكر بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت  
وقف انهدم وصار لا ينتفع به كليا ولم يكن في الوقف ريع يعمر منه ولم يكن هناك راغب  
في اجارة الحائوت المذكورة ليعمره من أجرته ولم ينفذ الواقف عن اجارته وجعل خلوفه  
وله ناظر شرعى أراد لجارته من آخر مساهة باجرة المثل فاكثر واذنه بالمارة والبناء على  
ان ما بناه يكون ملكا له بحق القرار ولم يرغب فيه شخص الا بهذه الكيفية وكانت

١٢٧١

٢٦

ذى الحجة

١٢٧١

١

١٢٧١

٢

١٢٧١

١٥

المصلحة لجهة الوقف في ذلك فهل يسوغ لناظر ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم  
يسوغ لناظر ذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في وقف  
أهلي على جماعة معلومين من قديم الزمان يدعي الاثن رجل أجنبي بان له حقا فيه ويريد  
ان يطالب الناظر بشئ من ريعه فأناظر الوقف دعواه الاستحقاق والقرابة  
والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه  
المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الناظر في الوقف المذکور بدون وجه شرعي  
(أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله  
تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف يصرف ريعه على جهة يتخرب ذلك المكان  
وسقط بعض بنائه وصار مطروحا والباقي منه آيل للسقوط وتشكى الجيران منه خوفا من  
سقوط ما بقى منه على أمانهم ولا ريع للوقف يعمر منه ذلك المكان ولم يجد الناظر من  
يستأجره ويصرف على عمارته من أجرته ولا من يستدين منه الناظر للعمارة فأجره الناظر  
لشخص اجارة صحيحة موافقة لمنهيج الشرع واذنه بعمارة على أن جميع ما جدد فيه من  
ماله يكون مملوكا له وخلقوا بحق القرار فهل يصح منه ذلك حيث لم ينفه الواقف في أصل  
وقفه عن ذلك ويكون ما جدد المستأجر على الوجه المذکور وخلقوا له خصوصاً وقد  
تعيّنت المصلحة لجهة الوقف في ذلك أو كيف (أجاب) نعم يسوغ ذلك من الناظر  
اذا كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار موقوفة على مستحقين  
محتاجة للعمارة آجرها الناظر من ابنه بأقل من أجر المثل بغبن فاحش واذنه بالبناء فيها  
لنفسه على وجه القرار في ضمن عقد الاجارة المذکور وكتب له بالاجارة وثيقة بغير  
اذن الحاكم ومن غير اطلاع المستحقين وهناك من يرغب في اجارتها بأجر المثل فأكثر من  
المستحقين وغيرهم فهل تكون الاجارة المذکور فاسدة ويفسد ما في ضمنها من الاذن  
المذکور لحصول التهمة مع ابنه وتفسخ الاجارة ويجب على الناظر ان يؤثرها بمن  
لاتهمة فيه بأجر مثلها (أجاب) اجارة الناظر ولو من أجنبي بدون أجر المثل بغبن فاحش  
فاسدة يجب فسخها واجارته من نفسه أو ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه لا تجوز للتهمة  
ولو بأجر المثل الا اذا كانت خيرا وقد صرحوا بأن الاذن في ضمن الاجارة الفاسدة فاسد  
اذ لو بطل الشئ بطل ما في ضمنه وبنى عليها فروع الى أن قال وقالوا كما في الخزائن لو آجر  
الموقوف عليه ولم يكن ناظر اذن لم تصح واذن للاستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على  
احد وكان متطوعا فانت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان وقف أهلي بعضه متخرب وبعضه غير متخرب وصار لا يتنفع به ولم يكن  
في الوقف ريع يعمر منه ولم يكن هناك راغب في اجارة المكان المذکور كورليعمره من  
أجرته ولم ينفه الواقف عن اجارته وجعل خلقا فيه وله ناظر شرعي أراد اجارته من آخر  
مسانة بأجرة المثل فأكثر واذنه بالبناء والعمارة فيه على ان ما بناه يكون ملكا له بحق

مطالب آجر من نفسه أو  
ابنه أو أبيه أو عبده أو  
مكاتبه لا تجوز ولو  
بأجر المثل الا اذا كانت  
خيرا

٣ مطالب الاذن في ضمن  
الاجارة الفاسدة فاسد  
اذ لو بطل الشئ بطل  
ما في ضمنه

محرر سنة

٦ ١٢٧٢

٧ ١٢٧٢

مطلب الاعي القادر  
على تعاطي أمور  
الوقف يصلح ناظرا

١٨ ١٢٧٢

مطلب الوقف لازمة  
له الخمطلب شروط الاستدانة  
على الوقف ثلاثة

القرار ولورثته من بعده ولم يرعب فيه احد الا بهذه السكيفية وكانت المصلحة لجهة  
الوقف في ذلك فهل يسوغ لناظر ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم يسوغ ذلك  
لناظر اذا كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف  
وقفه وشروط فيه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون الارشد فالارشد من الموقوف  
عليهم والآن ظهر أن ارشدهم بعد موت الواقف رجل هو أسنهم وآمنهم وأصلحهم  
وأحسنهم تصرفا بشهادة أهل الخبرة العدول غير أنه أعمى فهل يكون مستحقا للنظر عملا  
بشروط الواقف ولا يمنعه العمى حيث كان مستوفيا لشروط النظر الشرعية (اجاب)  
قال في تنقيح الحامدية وفي الاسعاف لا يولى الأعمى من قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك  
الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث وفي قذف ان تاب ويشترط للصحة عقله  
و بلوغه بغير اه وقد اجاب أيضا عن ناظر أعمى على وقف أهلى طرأ عليه العمى وهو قادر  
على تعاطي أمور الوقف ومصلحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرّد العمى فهل يصلح  
الاعى ناظرا ولا يعزل بقوله نعم كفى الاشباه فاذا تحقق ان الاعى المذكور ارشد  
المستحقين لهذا الوقف وكان غير عاجز عن القيام بمصالح الوقف بنفسه أو بنائيه استحق  
نظر هذا الوقف عملا بشروط الواقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر  
على وقف استدان ديناً من آخر لنفسه وكتب لرب الدين تمسكاً على نفسه بدينه ثم مات  
المستدين قبيل أداء الدين لربه عن ورثة فادعى رب الدين بان الميت صرف الدين  
المذكور على الوقف ويريد أخذه من ريع الوقف متعللاً بذلك فأنكر ناظر الوقف  
الآن دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يتعلق الدين بريع الوقف ويكون له الرجوع  
بدينه بعد ثبوته على تركه المستدين منه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب)  
إذا كانت الاستدانة من الناظر لنفسه فلا مطالبة لاحد في غلة الوقف وان ثبت بطريق  
شرعى انه استدان الناظر الاول على الوقف ومات الناظر المستدين لا يكون لرب الدين  
الرجوع على الوقف بدينه لانهم صرحوا بأن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم  
لا تثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف  
وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين  
على المتولى الجديد وانما يجوز لناظر الاستدانة على الوقف حتى يكون له الرجوع في غلة  
الوقف ولورثته من بعده اذا توفرت شروط الاستدانة وقد ذكر في الفتاوى المحررة  
بقوله اعلم أولاً أن الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان يكون  
لضرورة كغيره وشراعيه الثاني اذن القاضي الثالث ان لا يتيسر اجارة العين والصرف  
من اجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر والله تعالى اعلم



(سئل) من مدينة حلب بما صورته وصورة الشجرة

في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من  
الاولاد ثم على اولادهم واولاد اولادهم واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا وادعيا  
ماتوا قبله كمثل حظ الانثيين على ان مات منهم عن ولد انتقل نصيبه الى ولده على  
القرينة الشرعية ايضا كمثل حظ الانثيين ومن مات منهم لا عن ولد انتقل  
نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ على السوية وان لم يتساووا في الطبقة  
فاذا انقرضوا باجمعهم وخلت الارض منهم ولم يبق منهم ولا من نسلهم وعقبهم وذوهم  
وانتاهم احد اصلا عاد ذلك بتمامه وكما له وقف على اولاد اخي الواقف المرقوم الاخوة  
الاربعة السيد محمد والسيد علي والسيد عبد الوهاب والسيد حسين اولاد السيد  
عبد الرحمن ابن الحاج رجب الدهان بينهم بالسوية ثم على اولادهم واولاد اولادهم  
واولاد اولاد اولادهم الذكور دون الاناث بينهم بالسوية ايضا لا يترجح احد منهم بشئ  
على احد غيره على ان مات منهم عن ولد كرا انتقل نصيبه اليه على الشرط المذكور  
وهو التساوي بينهم ومن مات منهم لا عن ولد كرا انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا  
في هذا الوقف يومئذ فاذا انقرضت الذكور باجمعهم وخلت الارض منهم عاد ذلك  
وقف على الاناث من ذرية الاخوة الاربعة المذكورين بينهم على السوية على ان من  
مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده ومن مات منهم لا عن ولد انتقل نصيبه لجميع من  
وجد مستحقا في الوقف المرقوم يومئذ على السوية فاذا ماتوا ولم يبق من ذرية الاخوة  
الاربعة المذكورين لا من الذكور ولا من الاناث احد عاد ذلك وقف على الحرمين  
الشريفيين ثم عاد وقف على فقراء المسلمين القاطنين بحلب المحمية يومئذ وشرط النظر فيه  
لنفسه ثم من بعده الارشد فالارشد من الموقوف عليهم المرقومين وعندا يولته للحرمين

يكون النظر لمن يكون متوليا على وقفهما بهذه البلدة وإذا آل لغرقاء المسلمين يفوض  
لحاكم الشريعة فيها يومئذ فئات الواقف عقيما فانتقل الحق في الوقف لأولاد أخيه  
الذين عينهم الواقف في وقفته ثم مات منهم اثنان عقيمان واثنان منهم أعقبوا فواحد  
منهما أعقب ولدا ذكرًا وهذا الولد أعقب ولدا كذلك وهذا أيضا أعقب ولدا كذلك  
وهو الموجود الآن والاخر أعقب ولدا ذكرًا وابنتين وكل من البنتين أعقب بنتًا ثم  
احدى البنتين أعقب أربعة أولاد ذكرًا وولدت البنت الثانية أعقب ولدا ذكرًا وهم  
الموجودون الآن أيضا والولد الذكروا البنتين الأوليين أعقب ولدا ذكرًا وهذا الولد  
أعقب بنتًا وهي الموجودة الآن أيضا بهذه الصورة المرسومة أعلاه فلن يكون الحق  
في هذا الوقف من الموجودين الآن كما هو مذكور أعيدونا بالنصوص الشافية ولم  
الثواب (أجاب) حيث كان الوصف المذكور منحصر في أولاد أخى الواقف الاخوة  
الأربعة الذين عينهم الواقف في كتاب وقفه ثم مات منهم اثنان عقيمان انتقل  
نصيبهما لأخويهما بالسوية عملا بقول الواقف ومن مات منهم لآخر ولد ذكرًا انتقل  
نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ وبموت واحد الاخوين المذكورين  
عن ولد ذكرًا انتقل نصيبه اليه ثم بموت هذا الولد عن ولد ذكرًا انتقل هذا النصيب  
اليه ثم بموت الولد الثالث عن ولد ذكرًا المذکور بشرى الموجود الآن انتقل ذلك اليه  
عملا في ذلك جميعه بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد ذكرًا انتقل نصيبه اليه  
وبموت الاخ الثاني عن ولد ذكرًا وبنتين انتقل نصيبه لولده الذكروا البنتين عملا  
بالشرط المذكور فلا يستحقان لأولاد بنت احدى البنتين وهم المذكور الأربعة  
الموجودون الآن ولا ابن بنت البنت الاخرى المدعويين بالعدم انتقل شيء اليهم  
وبموت الولد المذكور أخى البنتين الأوليين المدعويين القادرين عن ولد ذكرًا انتقل نصيبه  
اليه عملا بالشرط المذكور وبموت الولد المذكور عن بنته الموجودة الآن وموجود  
يومئذ شريف الذي هو ابن ابن عم أبيه المستحق في هذا الوقف يوم موت الولد  
المذكور انتقل نصيبه لشريف المذكور دون بنته عملا بقول الواقف ومن مات منهم  
لا عن ولد ذكرًا انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ ولا مستحق  
يومئذ الا شريف فانه حصرا مستحقا في بيع الوقف في شريف المذكور وذلك لان قول  
الواقف المذكور دون الاناث راجع لكل من المتعاطفات كما جرى عليه هلال وصاحب  
الاسعاف وان قال صاحب جواهر الفتاوى يرجوع الوصف الى الاخير قال في تنقيح  
الحامدية بعد سابقة كلام فقرر أنه في جعل الوصف قيد المتعاطفين معا أو لا يعطوف فقط  
خلاف مشي على الاول هلال وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى  
واستوجه ابن الهمام في التحرير كما مر ويظهر لي أن الوجه الاول لان الوصف المذكور  
في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحدهم منهم من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكورا

١٢٧٢

١٨

مطلب في رجوع الوصف  
للمتعاطفين أو لا يعطوف  
فقط خلاف

وقد صرح أئمتنا في كتب الأصول والفروع بأن الشرط إذا تعقب جلا متعاطفة متصلا  
 بها فهو لا بكل بخلاف الاستثناء فهو لا خير وكذا الضمير في الصحيح انتهى وذكر  
 خلافا في رجوع الوصف إلى المضاف أو المضاف إليه ورجع رجوعه إلى المضاف خلافا  
 لما مشى عليه صاحب الاشباه فاذا رجع الوصف إلى المضاف مع كونه راجعا للمتعاطفات  
 كلها أعني المعطوف والمعطوف عليه لم يدخل في الوقف إلا الأولاد الذكور لرجوع  
 الوصف إلى الأولاد المعطوف عليهم ثم لما قال وأولاد أولادهم وارجعنا الوصف إلى  
 المعطوف أيضا وهو المضاف فقط دخل في ذلك الذكور من أولاد البنين والبنات لعدم  
 رجوع الوصف إلى المضاف إليه وهكذا لكن ظاهر الرواية عدم دخولهم فجبرى عليه  
 وإن أدخلهم هلال وصاحب الاسعاف على خلاف ظاهر الرواية لكن هذا كله إذا لم تقم  
 قرينة لفظية أو حالية تدل على رجوع الوصف للمتعاطفات أو لاخير منها أو للمضاف  
 والمضاف إليه أو لأحدهما أما إذا قامت قرينة على شيء من ذلك لا يعدل عنه كما صرح به  
 في التنقيح بقوله ما ذكرناه كله إنما هو عند الخلو عن القرينة اللفظية أو الحالية فيثبت  
 وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير والاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو  
 للتضايفين أو لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى انتهى والقرينة هنا في حادثة  
 السؤال على أرجاع الوصف المذكور إلى كل المتعاطفات وإلى المضاف والمضاف إليه  
 جميعا قوله بعد على أن من مات منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه إليه ومن مات منهم لا عن  
 ولد ذكر انتقل نصيبه لجميع من وجد مستحقا في هذا الوقف يومئذ وقوله فإذا انقرضت  
 الذكور بأجمعهم وخلت الأرض منهم عاد ذلك وقعا على الإناث من ذرية الأخوة  
 الأربعة فهذا صريح في عدم استحقاق أنثى من الذرية ووفرعها ولو ذكر أما دام ذكر  
 موجودا من الذرية كما لا يخفى على أن قوله على أن من مات منهم عن ولد ذكر انتقل  
 نصيبه إليه الخ من قبيل الشرط والشرط إذا تعقب جلا عاد إلى الجميع كما سبق نقله وقد  
 صرح بذلك أيضا العلامة التمر تاشي في جواب عن سؤال مضعونه وأقف أنشأ وقفه على  
 أولاده على القرينة الشرعية وليس للإناث في هذا الوقف حق إلا إذا كن خاليات  
 عن الأزواج ثم على أولاد الموقوف عليهم ثم أولاد أولادهم ونسلهم على أن من مات  
 منهم عن ولد أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه لولده أو ولده ولده على القرينة الشرعية  
 فهل هذا الشرط وهو قوله على أن من مات منهم راجع للجمل المتقدمة جميعا أو راجع  
 إلى الجملة الأخيرة المعطوفة بهم وما بعدها فقط لتخلل كلام طويل بين الأولى المعطوفة  
 بالواو والثانية المعطوفة بهم وقد أفهمت الأولى قيد اليس في غيرها وهو قوله إلا إذا  
 كن خاليات عن الأزواج وقد مات بعض أولاد الواقف ولم يبق منهم إلا واحد مع وجود  
 أولاد أخوته فيختص الوقف بمن بقي من الأولاد ويحجب أولاد الأخوة أم لا وما الحكم  
 بقوله قد صرح أصحابنا بأن قوله على أن كذا من قبيل الشرط وبأن الشرط إذا تعقب

مطلب الشرط إذا  
 تعقب جلا متعاطفة  
 فهو لا بكل بخلاف  
 الاستثناء والضمير  
 مطلب في رجوع الوصف  
 إلى المضاف أو المضاف  
 إليه خلاف  
 مطلب محل الخلاف في  
 رجوع الوصف إلى  
 المتعاطفات أو إلى  
 الأخير أو المتضايفين  
 أو أحدهما إذا لم تكن  
 قرينة ولا اتبعت

مطلب على أن من مات  
 منهم من قبيل الشرط

جلا عطف بعضها على بعض يرجع ذلك الى الكل بخلاف الصفة والاستثناء فان ذلك يرجع الى الاخير عندنا في بناء على هذا يرجع حصة من مات من الموقوف عليهم لولده عملا بقول الواقف على أن مات منهم عن ولد الخ وهو الموافق لغرض الواقفين هذا ما ظهر وتيسر في جواب هذا السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في قدر معلوم من الدراهم مشروط من ربيع وقف بمجلة مساجد معلومة يصرف في اقامة شعائر ما فانهم احد المساجد المذكورة واندثر اندثارا كلياً ولم ينتفع به احد من المارة ولم يمكن عود بنائه للمسجدية من هذه الدراهم المذكورة لعدم كفايتها فهل والحال هذه يكون للناظر صرف تلك الدراهم في اقامة شعائر باقي المساجد المذكورة التي تنتفع بها المارة سيما وأن الدراهم موقوفة عليهم بدون تخصيص قدر معلوم لكل من المساجد المذكورة (اجاب) لو خرب ماحول المسجد أو خرب نفسه واستغنى عنه يبقى مسجد عند الامام والثاني أبداً الى قيام الساعة وبه يفتى كما في الحاوي القدسي وعاد الى الملك أي ملك الباني أو ورثته عند هدم مثله في الخلاف المذكور حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنهم ما وكذا الرباط والبئر والحوض اذا لم ينتفع بها وفعروا على قول الامام وأي يوسف انه يصرف وقف المسجد والرباط والبئر والحوض الى أقرب مسجد أو رباط أو بئر أو حوض اليه فيصرف وقف كل مجانس الى مجانسه كما صرحوا به في كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مخترب جارفي وقف أهلي ولا ريع في الوقف يمر منه ذلك المكان ولم يرغب فيه راغب في اجارته ليعمره لجهة الوقف وصار متعلقا على الوقف وهناك من يأخذه اجارة باجرة المثل ويأذن له الناظر في بنائه لنفسه على ان ما بناه المستأجر يكون مستحق البقاء والقرار على الدوام بعد عقد الاجارة الصحيحة فهل حيث كانت المصلحة لجهة الوقف في ذلك ولم ينفذ الواقف عن جعل خلفه يسوغ للناظر ما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك حيث كان الحال كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على خيرات عينه في كتاب وقفه المسجل المحكوم به وشرط النظر للارشد فالارشد من أولاده قولي الارشد منهم النظر حكم شرط الواقف وصار يصرف على الخيرات المعينة مدة كما هو مذهب كور في كتاب الايقاف والا ن يريد باقي أولاد الواقف ان يأخذوا شيئاً من ريع الوقف لانفسهم والزام الناظر بتعمير أما كن وقف آخر من ريعه ومحاسبته على ما صرفه في الخيرات فهل لا يجابون لذلك حيث كان الواقف وقف وقفه هذا على الخيرات فقط وعلى الناظر الجري على ما شرطه الواقف ولا يلزم بتعمير الوقف الثاني من ريعه ويمنعون من معارضته بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يصرف ريع الوقف المذكور فيما شرط الواقف صرفه فيه وليس لأولاد الواقف أن يتناولوا من ريعه شيئاً بدون الشرط بشرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٩  
١٢٧٢  
مطلب لو خرب ماحول  
المسجد أو خرب نفسه  
واستغنى عنه يبقى  
مسجداً أبداً خلافاً  
لمحمد

٣  
مطلب يصرف وقف  
المسجد ونحوه الى  
أقرب مجانس عند  
عدم الانتفاع بالاول  
صفر

١٦  
١٢٧٢

ربيع الاول  
١٧

١٢٧٢

كان ناظر اعلی وقف توفي لاعن وصی فاقام القاضی وصیاً علی تر کتبه و بعد موتہ بمدة وکل الوصی وکیلا عنه فمما يتعلق بترکة المتوفی من قبض و صرف و غیر ذلک و أقام القاضی ناظر اعلی الوقف المذکور و هو من جملة المستحقین للوقف تطبیقا لشرط الواقف فاراد الناظر قبض ربيع الوقف الحادث بعد موت الناظر المذکور لیصرفه علی مستحقیه و یحفظ استحقاق بعض المستحقین الغیب فعارضه وکیل الوصی علی ترکة الناظر الاول مرید بذلك قبض ربيع المدة المذکورة بعد موت الناظر الاول ویدخل استحقاق الغیب فی ترکة الناظر المتوفی الی حين حضور مستحقیه من غیبتهم فهل لایجاب لذلك ویکون ولاية القبض و حفظ استحقاق الغیب للناظر الثاني المقرر من قبل المحاکم حيث کان أمینا ولا يتعلق لترکة الناظر الاول باستحقاق الغیب الذی یقبض بعده و ته (اجاب) نعم لایجاب وکیل الوصی لذلك و الحال ما ذکره و الولاية فی قبض الربیع المذکور للناظر الثاني لا لغيره وعلیه حفظ نصیب الغیب من المستحقین الی حضورهم کما صرح به علماؤنا و الله تعالی اعلم (سئل) فی معصرة وقف أهلی تخربت وصارت لا ینتفع بها ولم یکن فی الوقف ربيع تعمر منه ولم یکن هناك راغب فی اجارتها لتعمر باجرتها ولم ینسبه الواقف عن اجارتها و جعل خلوفها و لها ناظر مستحق شرعی اراد اجارتها من آخر مسانحة باجرة المثل و اذنه بالبناء و العماره فیها علی ان ما بناه یكون ملکاً له علی وجه البقاع و لم يرغب فیها شخص الا بهذه الکيفية و كانت المصلحة لجمعة الوقف فی ذلك فهل یسوغ للناظر ذلك حيث الحال ما ذکر (اجاب) نعم یسوغ للناظر ذلك ان کان الامر كذلك حيث لا مانع و الله تعالی اعلم (سئل) فی انقراض مکان وقف أهلی مطروحة علی الارض تعذرت اعادتها و یحشی علیها الضیاع و الهلاك فهل یكون للناظر الوقف بیع الانقراض المذکور و صرف ثمنها فی عماره باقی الوقف (اجاب) بیاع نقض الوقف فی موضعین عند تعذر عوده و عند خوف هلاکة فاذا وجد المصوغ للبیع یصرف الثمن الی عماره الوقف ان احتاج و لا حفظه الی وقت الحاجة کما صرحوا به و الله تعالی اعلم (سئل) فی رجل استأجره کانا و قفا من ناظره باجرة معلومة مدة معلومة بدون أجر المثل بغبن فاحش و وضع المستأجر یدیه علی ذلك مدة و دفع المستأجر بعض الاجرة محملاً فهل و الحال هـ ذه یكون للناظر فسخ الاجاره المذکورة و یجبر المستأجر علی تمام اجرة المثل مدة سکناه فیہ و رفع یدیه عنه (اجاب) لا تصح اجاره عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش و یلزم المستأجر تمام أجر المثل و الله تعالی اعلم (سئل) فیمن وقف وقفه المحکوم به المسجل علی نفسه أيام حیاته ثم من بعده علی اولاده و اولاد اولاده المیت قبل موت أبیه الواقف و مضی علی ذلك مدة من السنین ثم مات الواقف عن اولاده و اولاد ولده المذکورین فصاروا جمیعاً ینتفعون بما وقفه الواقف حسب شرطه مدة ترید علی خمس عشرة سنة و حصل منهم جمیعاً تصادق و تراعى بحضرة بینة لادی قاضی ناحیتهم علی

١٢٧٢ ٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٢ ٤

١٢٧٢ ٢٤  
مطلب بیاع النقص  
فی موضعین عند تعذر  
عوده و خوف هلاکة

١٢٧٢ ٢٤



٢٤

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٠

جادی الاولی

٤

١١٧٢

ما شرطه الواقف في كتاب وقفه ثم مات بعد ذلك أحد أولاد الواقف عن ولد أنكر الواقف  
 المذکور ثم بعد ذلك أقر به بحضرة بينة وكتب بذلك حجة فهل إذا أنكر ولد الولد  
 المذکور الواقف ثانيا وثبت الوقف والاقرار به من ولد الولد المذکور بالوجه الشرعي  
 يحكم عليه ويعمل بما شرطه الواقف حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل وقف وقفا وشرط ان ربيع جانب منه يصرف لاولاده بالسوية بينهم  
 وريع جانب آخر يصرف في خيرات عيها وشرط النظر على وقفه المذکور لا ارشده من  
 اولاده وشرط ان الناظر اذا خالف شروط الواقف وما عينه في كتاب وقفه  
 يكون معزولا ثم من بعد موت الواقف وضع يده على الوقف المذکور أحد اولاده وهو  
 أكبرهم سنا وصار يتصرف فيه على انه ناظر وجعل يعطي بعض المستحقين من ربيع  
 الوقف المذکور كثر مما يستحقه ويمنع البعض من أخذ جميع استحقاقه في الوقف  
 بمقتضى الشرط وهناك أما كن للوقف متخربا تتركها بدون عمارة مع وجود ربيع  
 يعمر منه ذلك واستمر على ذلك مدة ولم يصرف ما شرط انه للخيرات التي عينها الواقف في  
 وقفه وخالف شروط الواقف مع امكان اجراء الخيرات المذکورة وذلك من هو ارشد  
 منه وان كان أصغر سنا فهل اذا ثبت ذلك وتحققت عليه الجنع الشرعية يعزل عن  
 النظر ويولى على الوقف أرشد الاولاد الموجودين الا ان وان كان أصغر سنا سيما وقد  
 نص الواقف على ان الناظر اذا خالف يكون معزولا (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بهذا  
 السؤال يعزل الناظر المذکور ويكون النظر لا ارشدا لاولاد عملا بشرط الواقف والا فلا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في بيت وقف صغير تخرب وصار لا ينتفع به أصلا وصار  
 انقضا وليس لذلك الوقف ربيع يعمر منه فهل اذا آجره ناظره لرجل أجنبي باجرة  
 المثل مسانعة وأمره ببنائه من ماله ليكون ما بناه المستأجر له خلوها واتمها يصح ذلك  
 خصوصا وان الواقف لم يوجد منه شيء عن احداث خلوف وقفه ولم يرغب راغب في  
 أن يعمره من أجرته وكان في ذلك مصلحة لمجته الواقف اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف  
 عليه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك اذا تحقق ما هو مسطور في السؤال حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في ناظر الى وقف أهلي قبض أجرته ووضعها في حرم مثلها في بيته  
 فحصل حريق في البيت أحرق جميع ما كان في البيت من أمتعة وغيرها وهلك دراهم  
 أجرة الوقف المذکور بسبب ذلك وكل ذلك من غير تقريط ومن غير تعد في ذلك فاراد  
 المستحق للوقف أن يضمن الناظر بدل أجرة الوقف المذکور فهل لا يجاب لذلك  
 ويصدق الناظر فيما هلك من دراهم أجرة الوقف بيمينه (اجاب) ربيع الوقف في يد  
 الناظر أمانة فاذا هلك بدون تعد أو تقريط منه هلك على مستحقه والقول قوله بيمينه  
 في ذلك اذا لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في حصه من ربيع وحوانيت سفله  
 موقوفه من قبل واقفها انحصر استحقاق ربيعها في امر أو رجل هو الناظر عليها بموجب

تقرير شرعى فتخرب ذلك وسقط بناؤه وصار يخشى من ضياع انتقاضه وليس هناك ريع يعمر منه فهل يكون لذلك الناظر أن يوجره للشرىك مساهمة باجرة المثل وزيادة ويأذنه بالعمارة على أن ما يبناه يكون له خلوا وانتفاعا وله فيه حق القرار حيث كان في ذلك مصلحة ولم يكن الواقف نهى عن فعل ذلك (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر إذا لم يكن هناك مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى انتقاض مكان وقف مطروحة على وجه الارض تعذرت اعادتها وخيف عليها الضياع والهلاك فهل يسوغ للناظر بيع الانتقاض المند كورة وصرف ثمنها فى عمارة باقى الوقف حيث كان أهليا (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك اذا تحقق المسوغ الشرعى للبيع والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان مشترك بعضه وقف وبعضه ملك تخرب ذلك المكان وصار لا ينتفع به ولا يستغل لجهة الوقف لعدم وجود ريع يعمر منه ولا يرغب أحد فى استئجاره ليعمر من أجرته لجهة الوقف بل تعطل على جهة الوقف فهل اذا أجر الناظر حصّة الوقف للشرىك باجرة مثله أو أكثر واذن له بالبناء فيه والعمارة على أن ما يبناه وجدده يكون ملكا للمستأجر بحق القرار ولم يرغب فيه أحد الا بذلك وكان فيما ذكر مصلحة لجهة الوقف وياخذ من المستأجر أجره محملة ليعصر فيها الناظر فى مصرفها ولم ينه الواقف عن جعل خلوقه يسوغ للناظر ذلك حيث كانت الاجارة صحيحة سنة بسنة (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظرة على حصّة فى بيت وقف أهلى متخرّبة ومتعطلة على جهة وقفها ولم يكن هناك ريع تعمر منه تلك الحصّة ولم يكن هناك راغب فى استئجارها ليعمرها لجهة الوقف من أجرتها فهل اذا آجرت الناظرة المند كورة الحصّة المند كورة لشرىكها فى البيت المند كور اجارة مساهمة باجرة المثل فاكثر واذنت له بالبناء والعمارة على أرض تلك الحصّة على أن ما يبناه وعمره يكون له ملكا بحق البقاء والقرار يسوغ للناظرة ذلك حيث لم ينه الواقف عنه وكان فيه مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ للناظرة ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة غائبة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة آل لها حصّة فى وقف عن أبيها حسب شرط الواقف وهى فى غيبتها المدة المند كورة فحضرت من غيبتها وطلبت استحقاقها فى الوقف من الناظر المستحق فصدق لها الناظر على ذلك مع وصى على قصر يستحقون فى الوقف المند كور ثم بعد ذلك امتنع الوصى من ذلك وأنكر استحقاقها فى الوقف عن أبيها فهل اذا ثبت الاستحقاق فى الوقف للبنت المند كورة بالوجه الشرعى يكون لها أخذ ما تستحقه منه وليس للوصى ولا غيره معارضتها فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت استحقاق تلك البنت فى ذلك الوقف حسب شرط الواقف بينه عادلة بالوجه الشرعى يكون لها أخذه عملا بالشرط المند كور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى بيتين صغيرين

١٢٧٢ ١١

١٢٧٢ ٢١

١٢٧٢ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٧٢ ٣

١٢٧٢ ٣

هما وقف تخربا وصارا أرضا خالية من البناء مشحونة بالآتربة لا ينتفع بهما وليس لذلك الوقف ريع يعمران منه فهل إذا أجرة هما ناظرهما الرجل أجنبي بأجرة المثل مسانمة وأمره ببناءهما من ماله ليكون ما يبينه المستأجر له خلوا وانقاعا يصح ذلك خصوصا وإن الواقف لم يوجد منه نهى عن أحداث خلوف وقفه ولم يرغب فيه راغب على أن يستأجره ليعمره من أجرته وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف بعد الكشف عليهما إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يسوغ الناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد له حجر متصل بجداره تسمى بالخلوى معدة لمصالحه وأبوابها من داخل المسجد والمسجد للشبابيك للضوء والهواء في أعلى الجدار الملاصق للحجر أراد رجل أن يبنى فوق الحجر خلوة ويفتح لها بابا من جدار المسجد بغير إذن الناظر ويرتب على بنائه منع الضوء والهواء وسد الشبابيك فهل يمنع الرجل المذکور عما أراد وأذا حصل البناء المذکور يازمه نقصه حيث تحقق منه ما ذكر وإذا لم يقدر الناظر على منعه يكون لولى الأمر منعه من ذلك (أجاب) نعم يمنع الرجل المذکور عما أراد على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له استحقاق في ريع وقف عن أبيه يأخذه في كل سنة حصل يدينه وبين الناظر مشاجرة فغنه من أخذه إلا أن متعللا بأن أباه الذى مات منذ اثنتى عشرة سنة باع مكانا من الوقف منذ أربعين سنة والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فأنكر دعواه فهل لا يجب الناظر لذلك ولا عبرة بتعلله المذکور ولا يكون له منع المستحق المذکور عن أخذ استحقاقه بدون وجه شرعى (أجاب) ليس للناظر منع المستحق عن أخذ ما يستحقه في ريع الوقف بدون وجه يوجب ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف زورناجى أفندى مصر بما يتضمن الاستفهام بمن يستحق الرزقة الكائنة بناحية الشطيمير وقف السيد محمد أفندى الشمسى سروان باشا والسيدة عريفة زوجته على موجب حجج الايقاف المرسله من طرفه بعد طلبه الاطلاع على ما بهما من الشروط يعلم منها من انحصر الوقف المذکور إلا أن فيه بحسب الشرط (أجاب) قد اطلعنا على وقفية السيد محمد أفندى الشمسى سروان باشا وزوجته السيدة عريفة المتضمنة ايقاف الرزقة البالغ قدرها ستين فدانا المعروفة بالشطيمير من قبل السيد محمد المذکور عن نفسه وبوكالته عن زوجته المذكورة لا شترأ كما فى الرزقة المذكورة المؤرخة تلك الوقفية بخامس شهر رمضان سنة ١٢٣١ فوجدت تتضمن ان السيد محمد أفندى الواقف المذکور وقف ما يخصه فى الرزقة المذكورة وهو سبعة عشر قيراطا ونصف قيراط منها على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا منضما وملحقا بوقفه السابق المعين بكتاب الوقف الشرعى المؤرخ فى ٩ صفر سنة ١٢٣١ حكم ذلك تحسكه وشرطه كشرطه فى الحال والمآل والتعذر والامكان وأنشأ وقف زوجته موكلته المذكورة لمصتها التى قدرها ستة قيراط ونصف قيراط باقى الرزقة المذكورة على نفسها أيام حياتها ثم من

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

رجب  
٤

١٢٧٢

١٥

بعدها على أولادها من زوجها الواقف المذكور خاصة ذكوراً وإناثاً بالسوية ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم إلى أن قال فإذا لم يوجد لمصوته عريفة المذكور أو أولاده من زوجها المذكور أو كانوا وانقرضوا يكون ذلك وقفاً على عتقاء المصونة عريفة المذكور ذكوراً وإناثاً ببيضاً وسوداً وحشاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه الخ ما هو مذكور بها وتضمن كتاب السيد محمد أفندي الشحسى المؤرخ في ٩ صفر سنة ١٢٣١ المذكور أعلاه أن الفاضل من ريع وقفه بعد الخيرات التي عيها في كتاب وقفه المذكور يستغله الواقف المذكور لنفسه ثم من بعده يصرف لأولاده ذكوراً وإناثاً مع مشاركة زوجته السيدة عريفة المذكور ذكوراً ثم من بعدها تكون حصتها لأولاد الواقف ثم من بعد كل من أولاد الواقف يستغله أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريتهم طبقاً بعد طبقة الذكور والإناث في ذلك سواء الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم عن ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الواقف وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الواقف وترك ولداً أو ولدولاً أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان حياً فإذا انقرضوا جميعاً يكون الفاضل من ذلك وقفاً على عتقاء الواقف المذكور إليه بالسوية ثم على ذريتهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه فإذا انقرضوا جميعاً يكون الفاضل وقفاً على عتقاء أولاد الواقف وعتقاء زوجته المذكور ذكوراً وإناثاً ببيضاً وسوداً وحشاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه الخ ما هو مذكور به وقد أفادني شفاهاً من أحضر هذا السؤال والوقفتين وهو المدعو يوسف أفندي الكردي أنه لم يوجد لكل من الواقفين المذكورين أولاد ولا ذرية ولا عتقاء ولا ذرية لمن ذكر سوى تسعة أشخاص هم عتقاء للسيدة عريفة أحدي الواقفين المذكورين زوجة الواقف الآخر السيد محمد أفندي الشحسى المذكور وهم سليمان أغا بكس وهو الناظر على الواقفين المذكورين لانطباق الشرط عليه في ذلك بموجب التقرير الشرعي المؤرخ في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٦ ويوسف أفندي الكردي وغنيمه ومحبوبة وسعيدة الكبيرة وفاطمة وحليمة وسعيدة الصغيرة وعنبر ثم ماتت حليمة لا عن عقب ثم ماتت سعيدة الصغيرة عن ولد ذكر ثم مات

عنبر لآعن عقب ومقتضى افادته المذ كورة وما نص بكتاب الوقفين المذ كورين انحصر  
استحقاق ربيع الرزقة المذ كورة في الاشخاص التسعة المذ كورين الذين هم عتقاء  
للسيدة عريفة المذ كورة لعدم وجود من يشاركهم في ذلك أو يقدم عليهم مع أولولة  
استحقاق وقف السيد محمد أفندي من الرزقة الى عتق زوجته المذ كورين والحال  
ما ذكر بمقتضى مانص بكتاب وقفه وموت حلية المذ كورة لآعن عقب انتقل استحقاقها  
لثمانية الباقيين يقسم بينهم بالسوية لاستوائهم في الدرجة وموت سعيدة الصغيرة ثانيا  
عن ولدها انتقل استحقاقها وهو الثمن لولدها خاصة عملا بالشرط المتقدم وموت عنبر  
آخر لآعن عقب وفي درجته الاشخاص الستة الباقيون من عتقاء الزوجة انتقل نصيبه  
وهو الثمن لمن بقي من العتقاء يقسم بينهم اسداسا لكل واحد منهم السدس من ذلك  
النصيب ولا شيء لولد سعيدة في هذا الثمن لانه أنزل درجة منهم فنصيب كل واحد من  
العتقاء الست المذ كورين الثمن وسدس الثمن ثلاثة قرايط ونصف قيراط ونصيب  
ولد سعيدة المذ كورة الثمن ثلاثة قرايط نصيب أمه فقط من ربيع الرزقة المذ كورة  
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف وقف أهليا لم ينفه واقفه عن الخلو فيه وقد  
تخرب وتعطل ربه ولم يكن هناك ما يعمر به فهل اذا تحقق تخربه وتعطل ربه يسوغ  
لناظر أن يؤجره ويأذن فيه بالخلولن يرغب فيه ليصرف الناظر مبلغ الاجرة مصرفه  
الشرعي (اجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك والحال ما ذكر حيث كانت المصلحة متحققة ولا  
مانع والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلي تخرب وصار لا ينتفع به ولم يكن هناك ربيع يعمر  
منه الوقف المذ كور فهل اذا جردناظر الوقف مكانا منه لرجل أجنبي باجرة المثل مسانئة  
وأمره بدناثه من ماله ليكون ما ينبغي المستأجر له خلوا واتقاعا يسوغ له ذلك خصوصا  
وان الواقف لم يوجد منه شيء عن احداث خلوف وقفه ولم يرغب راغب في ان يعمره من  
أجرته وكان في ذلك مصلحة للجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه بالطريق  
الشرعي (اجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
في مكان وقف تخرب وآل الى السقوط وصار بعضه انقضاء ولم ينفه الواقف عن الخلو  
ولم يكن هناك ربيع يعمر منه فهل يجوز لناظره أن يؤجره باجرة المثل وزيادة ويأذن  
المستأجر بالخلو والانتفاع خوفا من الاعدام والحال ما ذكر سيما ولم يوجد من يستأجره  
ليعمره من أجرته وقد تعطل على جهة الوقف والمصلحة للجهة الوقف ظاهرة فيما ذكر  
(اجاب) نعم يسوغ لمن له ولاية ما ذكر اجراءه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في مكان وقف أهلي متخرب لم يكن هناك ربيع في الوقف يعمر منه المكان  
المذ كور اذ ناظره أن يؤجره لرجل مسانئة باجرة المثل فأكثر وان يأذن له بالبناء  
والعمارة فيه على أن ما بناه وعمره في المكان المذ كور ملك له مستحق البقاء والقرار ولم  
يرغب فيه أحد الا بهذا الوجه المذ كور ولم يرغب فيه أحد ان يعمره من أجرته ولم ينفه

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

شعبان

٦





الواقف عن تأجره وجعل خلوفيه فهل والحال هذه يسوغ لناظر ذلك حيث كان في ذلك مصلحة لجهة الوقف ويكون ما بنى المستأجر المذکور وعمره ملكا له مستحق البقاء والقرار (أجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في منزل وقف تخرب وتعطل على جهة الوقف ولم يكن للوقف ريع يعمر منه ذلك المسكن ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل اجارته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفه الواقف له عن أحداث الخلو فيه فهل والحال هذه يسوغ لناظره الشرعي الذي له ولاية ذلك اجارته مساهمة لمن يرغب فيه بأجر المثل فأكثر وبإذن للمستأجر بالانشاء والعمارة فيه على وجه البقاء والقرار حيث لم يرغب فيه إلا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ لناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف أهلى تخرب ذلك المسكن وتعطل على جهة الوقف ولم يكن للوقف ريع يعمر منه ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل اجارته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفه الواقف له عن أحداث الخلو فيه فهل والحال هذه يسوغ لناظره الشرعي الذي له ولاية ذلك اجارته مساهمة بأجر المثل فأكثر لمن يرغب فيه وبإذن له بالانشاء والعمارة فيه على وجه البقاء والقرار للمستأجر حيث لم يرغب فيه أحد إلا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ لمن له ولاية هذا الامر اجارته والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار في قرية من قرى الريف وقفها رجل على ذريته ونسله من قديم الزمان والآن تخربت وصارت لا ينتفع بها أصلا وليس لذلك الوقف ريع يعمر منه وانحصر النظر والاستحقاق فيها لامرأة من الذرية ولم يكن هناك أحد من الذرية غيرها فهل اذا آجرها لرجل أجنبي بأجرة المثل مساهمة وأمرته ببنائها من ماله ليكون ما يبنيه المستأجر له خلوا وانتفاعا يصبح ذلك خصوصا وان الواقف لم يوجد منه نهي عن أحداث خلوفى وقفه ولم يرغب فيه واغلب أن يستأجره ليعمره من اجارته وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه (أجاب) نعم يسوغ ذلك لمن له ولاية هذا الامر اذا كان فيه مصلحة لجهة الوقف حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف أهلى تخرب وصارت انقاضه مطروحة على وجه الارض لا ينتفع به للسكنى ولم يكن هناك ريع في الوقف يعمر منه ذلك المسكن المذکور ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل اجارته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفه الواقف عن تأجره وأحداث خلوفيه فهل والحال هذه يسوغ لناظره الشرعي الذي له ولاية ذلك اجارته مساهمة لمن يرغب فيه بأجرة المثل فأكثر وبإذن للمستأجر بالبناء والعمارة فيه بحق البقاء والقرار حيث لم يرغب فيه إلا بهذا الوجه المذکور وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) حيث تعينت المصلحة لجهة الوقف فيما ذكر يسوغ لناظر اجارته حيث

لا مانع شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعة وقف عن أصوله وهو ينتفع بها هو وأصوله من قبله مدة تزيد على سبعين سنة من غير معارض له ولا منازع ادعى عليه رجل بأن له حصة فيها وقفا أيضا تخصه وأنه وجد وثيقة تدل على ذلك فأنكر المدعى عليه دعواه ذلك ولم يكن عند المدعى بينة تثبت دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة بالبوت (اجاب) لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنشأ وقف مكان يملكه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته فلانة وبنته منها فلانة وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد ذكورا واناثا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده وذريتهم وتسلمهم وعقبهم ثم بعد انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفا على من يوجد من عتقائه الواقف وعتقائه زوجته وعتقائه أولاده ذكورا واناثا أيضا وسودا وجبوا شأما من بعد كل منهم على أولاده فاذا انقراضوا جميعا يكون ذلك وقفا على وجوه الخيرات ثم إلى الفقراء والمساكين وشرط النظر من بعده في كتاب وقفه لزوجته المذكورة ثم من بعدها من يوجد رشيدا من أولاد الواقف ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك فان الواقف عن بنته المذكورة أعلاه وانحصر الوقف فيها من غير شريك ثم ماتت البنت المذكورة عن معتقة لها فهل يكون الاستحقاق في الوقف المذكور والنظر عليه لها لانحصار الوقف فيها حسب شرط الواقف واذا كان لبنت الواقف ابن ابن خال يكون لاحقه في الوقف المذكور واذا أراد الدخول فيه لا يمكن من ذلك حيث لم يكن من ذرية الواقف ولا من عتقائه غاية أن جده أخو زوجته الواقف وأبوه من الاجانب (اجاب) اذا كان شرط الواقف ما هو مذكور في السؤال لا يدخل ابن ابن خال لبنت الواقف المذكور حيث لم يوجد في كلام الواقف ما يفيد دخوله في هذا الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف أهلي متخرب لم يرد منه نفع لمجته الوقف ولم يكن في الوقف ريع يهرمنه ذلك المكان فهل اذا آجره ناظره من انسان باجرة المثل فاكثر مساهمة باجرة معجلة واذن للمستأجر بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار لما يبينه فيه ويكون له خلوا وانتفاعا في ذلك المكان يسوغ له ذلك لاسما وان الواقف لم ينفه في كتاب وقفه عن احداث خلوف وقفه اذا تحقق ما ذكر بعد الكشف عليه (اجاب) نعم يسوغ للناظر ما ذكره الحال هذه حيث كانت المصلحة لمجته الوقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حماما وقفا من ناظره سنة كاملة باجرة مثله بموجب سند بيده فطلب رجل آخر أخذه بزيادة فرضي المستأجر الاول بالزيادة وأخذه بها والحال انه كان مستأجره قبلها مدة من السنين فهل اذا أراد الناظر فسخ عقد الاجارة ثانيا واخراج المستأجر المذكور منه قبل مضي مدة استئجاره لا يجاب لذلك حيث كان الاجرة المثل وزيادة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)

٢٢

١٢٧٢

رمضان

١٩

١٢٧٢

شوال

٦

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

اذا صدر عقد الاجارة صحيحا لازما باجرة المثل فاكثر لا يكون للناظر الاجارة لا خرق قبل  
مضى المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في خانوتي وقف انهدما وصارا  
لا ينتفع بهما لجهة الوقف لا للسكنى ولا لغيرها فبما هما الناظر وجعلهما ثلاث حوانيت  
لاجل كثرة الريع في الوقف المذكور وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فوضع يده رجل  
اجنبي على حانوت من تلك الحوانيت المذكورة بغير وجه شرعي مدة تسع سنين فهل يلزم  
الرجل المذكور اجرة مثل الحانوت المذكور مدة وضع يده عليها للناظر المذكور ويجبر  
على دفع الحانوت المذكور للناظرها بعد تحقق وقفيتها وتعديه عليها بغير وجه شرعي  
اذا تحقق ما ذكر حيث لم يكن للرجل المذكور حق فيها بوجه من الوجوه الشرعية  
(اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بدفع اجرة مثل حانوت الوقف المذكور مدة استيلائه  
عليها تعديا وترفع يده عنها اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في  
ناظر على وقف جده اقرأن أرضا من جملة الوقف نظارته وقف لرجل آخر وان مابا الارض  
من التخليل والاشجار ملك لجده وباقي اقراره المستحقين معه لوقف جدهم منكرين  
لذلك فهل اقرار الناظر المذكور يسرى عليه في حصته فقط مدة حياته (اجاب)  
اقرار الناظر على الوقف غير صحيح بالنظر لباقي المستحقين فلا ينفذ اقراره الا في حق نفسه  
مادام حيا فلا خصوصية له وترفع يده عما اقر به نظرا لاقارره الذي هو حجة في حق نفسه  
خاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعة موقوفة على  
خيرات من ناظرها مدة ثلاث سنوات باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل والحال هذه  
تكون هذه الاجارة فاسدة ويسوغ للناظر فسخاها ويكون له ايضا مطالبة المستأجر  
باجرة المثل حيث كانت الاجارة فاسدة اذ انها وقعت بالغبن الفاحش (اجاب) اجارة  
عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى  
اعلم (سئل) في ناظر على مسجد نزل عن النظر لرجل آخر وأفرغه له وقرر القاضي  
المفرغ له في وظيفة النظر على هذا المسجد ولم يكن الناظر الاول خائنا وبعد ذلك حصلت  
الحاسبة الشرعية على استغلال الوقف في مدة الناظر الاول الى حين تولية الثاني على يد  
القاضي أيضا وحلف الناظر الاول على الحاسبة ولم يظهر قبله لجهة الوقف شيء ومضى  
على ذلك نحو العشر سنين قام بعض من بينه وبين الناظر الاول عداوة دينوية يشتكي  
الناظر الاول للحاكم ويريد اعادة الحاسبة ثانيا وما سئل الناظر الثاني على ما قرره الاول  
صدق عليه أيضا وعلى أن ذمته بريئة من مال الوقف وعلى سبق الحاسبة على هذا الوجه  
فهل حيث كان الحال كذلك لا يلزم الناظر الاول بالحاسبة ثانيا ولا ينظر لمجرد شكاية  
الاجنبي على الوجه المذكور سيما ولم يثبت على الاول خيانة في مال الوقف بل كلما كان  
يقبض شيئا من ريعه صرفه في مصرفه (اجاب) نعم لا يلزم الناظر الاول بالحاسبة ثانيا  
والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في الناظر على الوقف اذا آجر مكان

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٧

ذى الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

الوقف سنة لاجني بدون اجرة المثل و بغيرا ذن المستحقين وهناك راغب فيه باجرة المثل  
فأفوقها هل لا تنفذ اجارة الناظر بدون اجرة المثل ويكون له اجارته باجرة المثل حيث  
رغب في الاجارة جم غفير وليس هناك زيادة تعنت (أجاب) يؤثر عقار الوقف  
باجر المثل فلا يجوز بالاقول لا ينقصان يسير وهو ما يتغابن الناس فيه كما في حواشي الدر  
عن الاسعاف واذا آجر المتولى بدون أجر المثل بغبن فاحش لزم المستأجر تمامه والله تعالى  
اعلم (سئل) في حصة في مكان وقف متخرب لا يقتفع به للسكنى وتعطلت على جهة  
الوقف اقامة شعائره ولم يكن للوقف ريع تعم منه تلك الحصة ولم يوجد من يرغب في  
عمارته من أصل اجرتها ولم تمكن الاستدانة عليها ولم ينفذ الواقف عن احداث خلوفها  
وعاينها ناظران فهل والحال هذه يكون للناظرين الشرعيين اللذين لهم اولاية ذلك  
ايجارها مساوية من الشريك باجرة مثلها فاكثروا ذنان للمستأجر بالانشاء والعمارة فيها  
على وجه البقاء والقرار حيث لم يرغب فيها أحد الا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة  
لمجهة الوقف اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي بعد الكشف عليه (أجاب) نعم يسوغ  
لناظرين ذلك حيث كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا  
وقفا من ناظره مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثله وقبل مضي المدة طلب رجل من  
الناظر أن يثبثها له باجرة أكثر من الاجرة الاولى وزيادته فيها زيادة تعنت فهل حيث  
كانت الاجارة باجرة المثل يكون للمستأجر الانتفاع بها الى تمام مدته ولا تفسخ بزيادة  
التعنت المذكور (أجاب) نعم للمستأجر الاول الانتفاع به الى انتهاء مدته حيث  
وقعت الاجارة له صحيحة لازمة وليس لغيره معارضته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) فيما اذا آجر الناظر مكانا من الوقف لا آخر أكثر من خمس سنين في عقد واحد  
بدون اجرة المثل وهناك راغب فيه باجرة المثل فأفوقها هل لا تنفذ اجارة الناظر بدون  
اجرة المثل وتسكون فاسدة وله اجارته من غيره بلا عرض على الاول باجرة المثل (أجاب)  
اجارة دور الوقف أكثر من سنة بدون شرط الواقف لا تصح على المفتي به كما لا تصح اجارته  
بدون أجر المثل اذا كان بغبن فاحش والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ناظر على  
مسجد وولى وضريحه ويبيده تقرير من قاضي مصر ثم بعد ذلك جاء رجل آخر الى قاضي مصر  
وانهى اليه ان وظيفة الناظر على ذلك المسجد شاغرة من غير ناظر فاخرج له القاضي  
تقريراً ببناء على انهاءه المخالف للواقع فهل حيث كان الامر كما ذكر لا عبرة بتقرير الناظر  
الثاني المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بتقرير الناظر الثاني المبني على الانهاء المخالف للواقع  
اذ المبني على الفساد فاسد كما هو مقرر في كتب المذهب والناظر هو الاول والله تعالى اعلم  
(سئل) في قطعة أرض زراعة وقف استأجرها رجل من ناظرها مدة عشر سنين باجرة  
معلومة دون اجرة المثل بالغبن الفاحش ووضع المستأجر يده عليها مدة فهل لا تصح اجارة  
أرض الوقف المذكورة بدون اجرة المثل بالغبن الفاحش ويلزم المستأجر تمام اجرة

ذى الحجة سنة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٦

مطلب لا عبرة بالانهاء  
المخالف للواقع والمبني  
على الفساد فاسد

سنة محرم

١٢٧٣

١٣

المثل مدة وضع يده عليه أو يكون الناظر فسحقها وأجارتهما لمن شاء بأجرة المثل حيث لم يرض المستأجر بالزيادة (أجاب) لا تصح اجارة أرض الوقف تلك المدة وبغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا ووقفهما من ناظرته مشاهرة بأقل من أجرة المثل بكثير وسكن فيها مدة وهو يدفع لتلك الناظرة الأجرة التي هي أقل من أجرة المثل بكثير فهل والحال هذه يكون للناظرة مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول أهل الخبرة أنها أقل من أجرة المثل ولما أجارتهما لمن شاعت بأجرة المثل (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجرة المثل

١٢٧٣

١٩

بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجرة المثل مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونتي وقف استأجرهما رجل أجنبي من ناظرهما سنة واحدة بأجرة معلومة هي أجرة المثل فأكثرت كتب الناظر للمستأجر المذكور اجارة بذلك ثم بسد ذلك أراد رجل آخر أن يزيد على أجرة المستأجر المذكور فهل والحال هذه إذا كانت زيادة الرجل المذكور زيادة تغت لا تقبل منه وتكون الاجارة للمستأجر المذكور صحيحة حيث كانت مستوفية للشروط والأركان (أجاب) لا عبرة بزيادة التغت والضرر مادامت

١٢٧٣

٢٤

المدة وقد وقعت الاجارة الاولى مستوفية شروط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخت شقيقة وعن ابن أخ شقيق وتركت حانوتا وبعض حانوت آخر فادعى رجل أجنبي بانها وقفتهم على أولاده قبل موتها فانكر الورثة دعواه ولا بينة ولا سندیده يشهد له بذلك فهل يمكن ورثتها بما تركته ويكون لهما وضع أيديهما على ما ذكره بالفريضة الشرعية إذا لم يثبت هذا المدعى دعواه بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فإذا لم يثبت مدعى الوقف دعواه بوجه شرعي لا يكون له معارضة ورثة المالك لما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف أجر منه حانوتين لرجل آخر سنة كاملة بقدر معلوم من الدراهم بأجرة المثل وزيادة بموجب وثيقة شرعية فهل والحال هذه تكون الاجارة لازمة من الطرفين وليس لاحد فسحقها بسبب زيادة تغت حتى تنقضي

١٢٧٣

٢٧

مدة الاجارة (أجاب) لا عبرة بزيادة التغت والضرر مادامت المدة إذا وقعت الاجارة مستوفية شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان نصفه ملك والنصف الآخر وقف تخرب المسكان المذكور وتطل وصار لا ينتفع به لمجهة الوقف ولم يكن في الوقف ربيع يعمر منه ولم يوجد من يرغب في عمارته من أصل أجرته ولم يتمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينفذ الواقف عن احداث خلوفيه وله ناظر شرعي على نصف المسكان المذكور

١٢٧٣

٢٧

أراد اجارته مساهمة بأجر المثل فأكثر للشريك المالك للنصف الآخر يأذن له فيه بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار فهل والحال هذه يسوغ لناظر نصف المسكان المذكور ذلك حيث لم يرغب فيه أحد الا بهذه الكيفية وكان في ذلك مصلحة لمجهة



الوقف (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في وقف المنحصر في رجلين أحدهما ناظر أعطى للمستحق الثاني دارين يسكن في أحدهما ويستغل الاخرى نظير استحقاقه في الوقف فسا فر الناظر الى بلدة بعيدة ومعه الوقفية فأتى هناك والمستحق الآخر المحاصر للدارين توجه له لدى حاكم شرعي وأثبت انه واضع يده عليهما ولم يذ كر سببا لوضع اليد وأخرج بذلك حجة من المحكمة فباع أحدهما ومات عن الاخرى فاخذتها ورثته من بعده والآن قد حضرت الوقفية وانحصر الوقف في رجل فهل له أن يطلب الدارين المذ كورتين لمجة الوقف لكونهما مذ كورتين في كتاب الوقف باشتما لآلتهما التي هما عليها الآن ولم يحصل فيها تغيير ولا تبديل بل هما على حالتهما الاصلية التي أنشأها الواقف ويكون له ذلك بعد تقدم دعوى شرعية موافقة لما في الوقفية لان اخرجهما من الوقفية مخالف لشرط الواقف الذي هو كنص الشارع لانه شرط في وقفه انه لا يباع ولا يشتري ولا يبدل (اجاب) اذا أثبت ناظر الوقف الآن وقفية الدارين المذ كورتين في وجه من هما تحت يده ثبوتا مستوفيا شرائط الصحة يحكم بفسخ البيع الصادر في أحدهما من المستحق بدون وجه شرعي ويردان الى جهة وقفهما حيث لا مانع ولا عبرة بمجر دجة الوقفية والله تعالى أعلم (سئل) في وقف له ناظر آجر مكانا من عقاره أكثر من سنة في عقد واحد مع كون الواقف نهى عن اجارته أكثر من سنة ثم مات الناظر على الوقف المذ كور وتولى النظر آخره وأراد طلب أجره مثل المكان المذ كور من واضع اليد عليه مدة وضع يده فهل والحال هذه يجب لذلك (اجاب) نعم يلزم واضع اليد والحال ما ذكر آجر المثل وهذه اجارة فاسدة حيث لم تصدر بمسوغ شرعي من قاض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية فيها نخل تلقاها عن أصوله وهو وأصوله يزعمونها ويدفعون خراجها من مسدة تزيد على أربعين سنة ومسوحة باسم أبي واضع اليد عليها قام الآن ناظر وقف يدعي على الرجل واضع اليد المذ كور بان الأرض وما فيها من النخل وقف لمجة الوقف الذي هو ناظر عليه متعللا بحجة مقطوعة الثبوت فانكر واضع اليد دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت الشرعي ولا يعمل بالحجة المذ كورة حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذ كورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض زراعة وقفها من ناظرها سنة بقدر معلوم من الدراهم فجاءه رجل للناظر وزاد في أجرها وطلب اجارتها منه بزيادة عن الاول فهل اذا وقعت الاجارة الاولى صحيحة باجرة المثل وكانت هذه الزيادة زيادة تغت لا عبرة بها ولا تعرض على المستأجر الاول الا اذا كانت معتبرة شرعية بان كان يرغب فيها بذلك كل أحد أو كيف الحال (اجاب) لا عبرة بزيادة التغت والاضرار والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مستحقين بشرط الواقف والوقف له ريع ومشروط في وقفية من قبل واقفه ان يبدأ من

ربيعه بعمارة وممرته وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته والوقف فيه عمارات ضرورية تستغرق اضعاف الربيع فجز الناضر الربيع لاجل العمارة والمستحقون يطالبون الناضر بصرف ما يستحقونه فهل لا يجابون لذلك ولا يجبر الناضر على الصرف لهم الا بعد العمارة حيث شرط الواقف تقديمها عليهم (أجاب) العمارة مقدمة على الصرف الى مستحقى الوقف ولو بلا شرط تقديمها من الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في أرض وقف حصل نزاع في وقفيتها وهناك بينة تشهد بوقفيتها بالشهرة والسماع المعتبر شرعا فهل يكفي بذلك ولا يضر عدم حجة تشهد بوقفيتها بيد ناظرها (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول فلا يضر عدم وجود سند شرعي يشهد لما أراد اثباته شرعا وصرحوا بقبول شهادة السماع المعتبرة لا ثبات أصله والله تعالى أعلم (سئل) في شجرة مغروسة في أرض وقف ولى من قبل شخص بجهة الوقف مات وترك ورثة من مدة مديدة وسنين عديدة ثم الآن ادعى رجل من خدمة هذا الولى ان الشجرة المذكورة ملك له ويريد بيعها وان له بينة على دعواه المذكورة ولما طلبت منه البينة على ما ادعاه عجز عن اقامتها وصدق طا ئعا مختارا على جريانها في الوقف المذكور وانها ليست ملكا له ثم رجع عن تصديقه واقراراه وأراد الدعى بما ادعاه أولا ويريد بيعها لمن يرغب فهل اذا كان تصديقه ثابتا بالوجه الشرعي لا تسمع دعواه بالملك حيث اعترف بالوقف طا ئعا مختارا سيما مع وجود بينة تشهد بانها وقف (أجاب) نعم لا تسمع دعواه بعد تصديقه واعتباره المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ذريته المذكورة دون الاناث واستمر من غير كتابة حجة ثم مرض وكتب حجة شرعية بالوقف في مرضه وحكم المحاكم بها ثم شفى من مرضه واستمر على وقفه في صحته وسلامته ثم بعد مدة مرض ومات في مرضه فهل والحال هذه يكون الوقف صحيحا نافذا (أجاب) اذا استوفى الوقف المذكور شرائط العمة نفذ ولا يمنع من ذلك كونه في المرض الذي لم يمت به الواقف أو كتابة حجة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف دارا وطاحونة على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسلهم وعقبهم جيلا بعد جيل فاذا انقرضوا جميعا يكون وقفا على ضريح ولى معين ولم يشترط الواقف شرطا لنفسه ولا لغيره ثم مات الواقف عن أولاده فباع احدا الاولاد المستحقين استحقاقه في الطاحونة المذكورة بدون مسوغ شرعي فما الحكم في ذلك البيع اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) يبيع احدا المستحقين في الوقف الصحيح اللازم حرا منه بدون مسوغ شرعي باطل والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بجانب مسجد موقوف عليه تصرف احرته في مصالحه استولى عليه رجل وسكنه مدة وادعى فيه الملك فهل اذا كان الوقف فيه محققا وثابتا يكون للناضر عليه بعد تحقق وقفه رفع يده عنه

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٣

ومحاسبته على اجرة مثله مدة وضع يده عليه ولا عبرة بدعواه الملك فيه بوضع يده عليه مدة الاستيلاء (أجاب) نعم يكون للناظر مطالبته الرجل المذكور برفع يده عن عقار الوقف بعد تحقق وقفه بطريق شرعي حيث لم يمنع من رفع يده مانع شرعي وله أيضا مطالبته باجرة مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف في بلاد الريف وبها مسجد ومقابر ومدفون فيها ولي من أولياء الله الصالحين وله ذرية ذكران واثني فأرادت الاثني ان تقسم الارض المذكورة مع ما فيها من المقابر والمسجد قسمة افراز وتأخذ نصيبها بجهة الارث عن مورثها وتجعل نصيبها من ذلك بيتا على حدة وتنبش القبور والحال ان الارض المذكورة معدة لدفن الاموات والمسجد لاقامة شعائر الصلاة فيه فهل والحال هذه لا تجاب البنت لذلك حيث جعل الولي هذه الارض معدة لدفن الموتي والمسجد لاقامة الصلوات فيه وكان وقف ذلك ثابتا بالشهرة والسماع بين الناس الكثيرين الذين يؤمنون بآثارهم على الكذب (أجاب) نعم لا تجاب البنت لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقارات مبنية وأطيان موقوفة من قبل مالكها للاستغلال والزراعة وما تحصل من ذلك يصرف للمستحقين للوقف تولى على ذلك ناظر من المستحقين لارشده بحسب شرط الواقف وتعاطى اجارة العقارات وزرع الارض كما كان عليه اسلافه الناظر وصار يقبض ريع الوقف ويبيع بعض ما يخرج من زراعة الارض حسب ما تقتضيه المصلحة وكل ما تحصل من ريع العقار وثمر الخاوج من الارض يقسمه بين المستحقين واستمر على ذلك مدة من السنين كما كانت تفعل الناظر قبله ثم مات وبعض ريع الوقف نقد فحبوب قائمة وبعضه دين في ذمة بعض مستأجرى الوقف وبعض المشترين لما خرج من الارض وأراد ورثته أخذ ما يستحقه مورثهم المذكور الى حين وفاته في غلات الوقف المذكورة من النقود والمحبوب وما يتحصل من الديون فغنعم باقي المستحقين ويريدون خصم ما بذمة المديونين لجهة الوقف عليهم من اصل ما يستحقه مورثهم سواء تحصل أم لا والورثة فتمنعون عن ذلك فهل لا يجاب المستحقون لذلك جبراً على ورثة الناظر المستحق المذكور (أجاب) نعم لا يجاب المستحقون المذكور لذلك ولورثة الناظر المستحق الميت أخذ ما يستحقه مورثهم في غلات الوقف الى حين وفاته من النقود والمحبوب وما وجب من الغلات الى ان مات المورث وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف كما في التنقيح من الوقف والولاية في قبض الغلات والاجور المستحقة للوقف للناظر الموجود الآن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في عقار ونخيل مشاعة تقسم بطريق الارث عن أبيه وامه وزوجته وقف ذلك في حال صحته وسلامته على أولاد بنته المذكور والاناث وعلى ذريتهم ونسلهم وعقبهم بالفريضة الشرعية الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم بعد ذلك بعدة مات وانحصر ريع الوقف في ابن بنت البنت وصار يستغل ذلك

مدة من السنين فهل والحال هذه يصح الوقف المذكور أم لا (أجاب) وقع اختلاف بين الامام أبي يوسف ومحمد في صحة وقف المشاع القابل للقسمة فاجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد وكل مصحح وعلى الاول العمل فاذا قضى القاضى ببعثته نفذ قضاؤه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة عتقاء واقف ادعى عليهم آخرون بانهم عتقاؤه أيضا ويريدون بذلك مشاركتهم في وقف المعتق المنحصر في عتقائه فانكروا دعواهم فهل يطلب منهم البرهان على دعواهم فاذا لم يثبتوا دعواهم لا يكون لهم حق معهم ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرّد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في انقاض وقف مشتملة على أجار وأخشاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف اذا تعذر عودها لمحلها وصارت لا ينتفع بها للوقف وخشى ناظر الوقف ضياعها وباعها بسبب ما ذكر من آخر

بئس هو ضعف عن المثل وفي ذلك حظ ومصلحة للجهة الوقف بالبيعة الشرعية يكون البيع المذكور جائزا (أجاب) نعم للنظر ببيع تلك الانقاض حيث تعذر عودها عنها أو خشى عليها الهلاك ويكون بيعها بئس المثل فاكثروا محل هذه نافذا اذ كل من تعذر إعادة العين وخشية الهلاك مسوغ للبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها مدة سنتين بدون أجر المثل بكثير بغبن فاحش فهل والحال هذه لا تصح اجارة الأرض المذكورة بالغبن الفاحش ويكون للناظر

اجارتها ان شاء ويلزم يتمم أجر المثل مدة وضع يده عليها (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة وضع يده على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض موقوفة على مسجد من مدة طويلة تعدى عليها جماعة وبنوا فيها أما كن فطلبهم ناظر الوقف لدى قاضى ناحيتهم فأقروا بوقفيتهما بعد الانكار وحكم عليهم باجرة مثل الأرض يدفعونها للجهة الوقف ورضي بذلك ناظر الوقف المذكور فهل اذا حصل من البائنين انكار للوقف بعد ذلك واقام ناظر الوقف

بينة على اقراءهم لا عبرة بانكارهم ثانيا (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبها بعد تحققها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقف من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة هي اجرة المثل فاكثروا قبل فراغ مدة الاجارة المذكورة أجر الناظر المسكان المذكور لا أجر مدة معلومة واذن له بالبناء والعمارة فيسهل ليكون له ذلك ما سكا فهل لا تنفذ الاجارة الثانية قبل مضي مدة الاجارة الاولى ويبقى المسكان في يد المستأجر الاول حتى تمضي مدته حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة باجرة المثل فاكثروا (أجاب) اذا صدرت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تنفذ الثانية قبل مضي مدة الاولى وليس للناظر فسحها بدون وجه شرعي والله تعالى

أعلم (سئل) في جماعة لهم وظيفة نظروا على مسجد من مساجد بلاد الارياق فرغوا

ونزلوا عن هذا النظر لشخص بين يدي قاضي الولاية فقرر هذا القاضي فيه ثم انهم  
شخص آخر لقاضي مصر أن وظيفة نظر هذا المسجد خلية من النظار والتمس منه تقريره  
فيها فقرر فيها بعد تقرير قاضي الولاية الاول بناء على الانتهاء المخالف للواقع فهل لا يعتد  
بالتقرير الثاني لبنائه على الانتهاء المخالف للواقع سيما وتقرر الاول موافق لشرط  
الواقف حيث شرط النظر على ذلك المسجد لمن يكون خليفة الفقراء فيه والمقرر الاول  
المفروغ له هو الموصوف بهذا الوصف دون الثاني مع كون الاول أهلا للنظر فيكون  
المعتبر والمعول عليه التقرير الاول حيث كان سابقا وموافقا لشرط الواقف (أجاب)  
إذا كان المقرر الاول مشروطا بالنظر من قبل الواقف وهو أهل لذلك كما هو مذکور  
بالسؤال تعينت الوظيفة له ويكون تقرير القاضي له من باب اجراء شرط الواقف الذي  
هو كنص الشارع وقد صرحوا بأن التقرير المبني على الانتهاء الفاسد المخالف للواقع  
لغو وأن العبرة بالتقرير الموافق له إذا كان من الأهل في المحل والله تعالى اعلم (سئل) في  
وجل يملك عقارا وقفه في مرض موته على زوجته ثم على جهة بر ثم مات في مرضه المذکور  
عن زوجته وعن ابن عم عاصب فقط فهل إذا ثبت ما ذكر يكون وقفه المحكم فيه  
كالوصية لا ينفذ الا في الثلث ولا يمنع العاصب المذکور من الميراث حيث وقف العقار  
المذکور على زوجته ثم على جهة بر لا تنقطع كقراءة قرآن على تربة الواقف وتفرقة خبز  
على الفقراء والمساكين وغير ذلك من الخيرات (أجاب) الوقف في مرض الموت وصية  
والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث  
تجوز من الثلث وقد جع الواقف المذکور بين الوارث وغيره حيث وقف على زوجته  
ثم من بعدها على جهة بر فيجوز الوقف من الثلث ويطل فيما زاد على الثلث حيث لم  
يجزه باقي الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة  
الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الزوجة المذکورة فاذا  
ماتت صرفت غلة الوقف الذي خرج من الثلث كلها لجهة البر المذکورة والله  
تعالى اعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده  
وهم عبد الفتاح وعبد الوهاب وأحمد ومحمد وصادق وعلى بناته وهن قادية وفاطمة  
وعارفة وأسنة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور مثل حظ الانثيين ثم من  
بعدهم على أولاد أولاده الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولاد أولاده الذكور دون  
الاناث ثم على نسله وذريته من أولاده الذكور دون الاناث على ان مات منهم عن ولد  
ذكر أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده الذكور أو ولد ولده الذكور أو  
أسفل من ذلك ومن مات منهم عن غير ولد ذكر ولا ولد ولد ذكر ولا أسفل من ذلك عاد  
نصيبه لاخته الذكور من أولاد الذكور وان لم يبق منهم أحد عاد وقفها على أولاد  
الاناث على الترتيب المشروح فاذا انقرضت أولاد الاناث عاد وقفها على أقرب عصبات



جمادى الاولى سنة ١٢٧٣

الواقف على الترتيب المشروح فاذا انقرض واجتمع اعدا وقفه على مصالح سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام انحصر الوقف المذكور في عبد الله ابن ابن الواقف ومحمود ابن ابن الواقف وسليم ومحمد واسماعيل اولاد ابن ابن الواقف ويوسف ابن ابن الواقف ومصطفى ابن ابن الواقف فيل اذا مات مصطفى المذكور عقيما عن ذكر ولم يوجد له اخوة من الذكور ولم يوجد ايضا من الاناث ولا من ذريتهم ولا من اقرب العصابات للواقف احد لا تكون حصته للوجودين عن ذكر كرت اسمائهم وتكون للفقراء لكونه صار منقطع الوسط واذا كان احد عن ذكر فقير اتصرف اليه حصته المتوفى مع حصته لكونه من ذرية الواقف وذرية الواقف احق من غيرهم من حيث القدر (اجاب) حيث كان شرط الواقف ان من مات عن غير ولد ذكر ولا ولد ولد ذكر ولا أسفل من ذلك عاد نصيبه لاختوته الذكور من اولاد الذكور الى آخر ما ذكره الواقف على الوجه المسطور بعد ان رتب البطون بشم وشرط انتقال نصيب من مات عن ولد ذكر أو أسفل منه اليه ولم ينص في كلامه على ما يفيد عود هذا النصيب الى من في درجته ولا الى من فوقه بخصوصه ومات مصطفى المذكور عن غير عقب ولم يكن له اخوة فالذي حرره في تنقيح الحامدية في نظير هذه الحادثة رجوع نصيب الميت المذكور الى أصل غلة الوقف وصرفها الى مستحقها بالفعل سواء كان استحقاقهم بأصل الشرط أو بالانتقال عن أصلهم وجعل الميت كأن لم يكن خلافا لما أفتى به عماد الدين ومن تبعه من عود نصيب المذكور الى أعلى الطبقات عملا بترتيب الواقف بين البطون بشم وخالفه الشرنبلالي في رسالته الا بشام في أحكام الاحكام وجعل العاد في فتواه مخالفا للقول والمعقول مستدلا بما نقله عن الخصاص وبانه لا يتوهم أحد ان العمل بالترتيب المستفاد من ثم يوجب اختصاص الاعلى بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الادنى لان الترتيب المذكور هو منع الفرع المحجوب بأصله لا غيره ولا فائل بحرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم بشرط الواقف مآل نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والأسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصبا الى آخر ما أفاده في التنقيح وان كان اعترض على الشرنبلالي أيضا في جعله نصيب الميت للأقرب اليه في موضوع حادثته التي شرط فيها انتقال نصيب من مات عن غير عقب لمن في درجته الأقرب فالأقرب الى المتوفى ولم يوجد لمن مات عقيما مساو له في الدرجة فجعل نصيبه للأقرب درجة الى المتوفى بخلافه العلامة ابن عابدين وجعل نصيب الميت المذكور لعدم المستحقين كباقي الغلة على حسب انصباهم بالفرق بين أقرب وابعده حيث انعدم من في درجة المتوفى وبين ذلك في تنقيحه وهذا لا يخفى حادثة سؤلنا اذ لم توجد فيها هذه العبارة بل فيها ان من مات عقيما عاد نصيبه لاختوته الذكور ولا ينتقل نصيب هذا الميت الى مصالح مسجد سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لان أولولة الاستحقاق اليها مشروطة

جادی الاولی سئہ  
مطلب فی منقطع الوسط  
والاول والاخر

بانقراض اولاد الواقف وذريته وأقرب عصبائه ولم يوجد ذلك ولا يخفى ان مسئلتنا  
هذه ليست من قسم منقطع الوسط الوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف حيث  
قال ثم من بعدهم على أولاد أولاده الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولاد أولاده الذكور  
دون الاناث ثم على نسله وذريته من أولاده الذكور دون الاناث على ان من مات عن ولد  
ذكر أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد لولده الذكور إلى آخره  
فجعل استحقاق ريع الوقف لطبقات أولاده بشرط تقديم الأصل على فرعته فقط والمنقطع  
انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف كما أفاده في تنقيح الحامدية المذكور في  
نظير هذه الحادثة وقد يكون منقطع الاول وصورة ما في الحانية لو قال أرضي صدقة  
موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على  
الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال  
ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ابني وله ابنان أو أكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن  
واحد وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء فالمثال الاول منقطع الاول في جميع  
الغلة والثاني في نصفها أو أمان منقطع الآخر فهو حيث تنقراض الذرية أو الجماعة الموقوف  
عليهم باعيانهم ويؤول إلى الفقراء لعدم نص الواقف على من يستحق بعد المنقرضين  
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت وقف أهلي فيه محلات خربة تحتاج للبناء والترميم  
ولم يكن له ريع ومستحقوه فقراء أجره الناظر لرجل كل شهر بمائة قرش ولم تكن أجرة  
المثل وفي ذلك غبن فاحش على جهة الوقف واذنه أن يصرف عليه ما يحتاج إليه في  
اصلاح محلاته ويدفع له بعض الأجرة ويخصم الباقي مما صرفه فهل والحال هذه تلزمه  
أجرة المثل بالغلة ما بلغت (أجاب) اذا أجر الناظر عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن  
فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه على ذلك لكن ذكر في رد  
المحتار في فصل برأعي شرط الواقف على قول الدار فلا يجوز بالاقول وهو المستحق قارئ  
الهداية لا ينقصان يسير أو اذ لم يرغب فيه الا بالاقول أشباه ما حاصله قال في جامع  
القصولين الا عن ضرورة وفي فتاوى الحانوتي شرط اجارة الوقف بدون أجرة المثل اذا  
نابته نائبة أو كان دين اه قلت ويؤخذ منه ومما عساه للاشياء جواز اجارة الدار التي عليها  
مرصدون أجرة المثل وجه ذلك ان المرصدين على الوقف ينفقه المستأجر لعمارة  
الدار لعدم مال حاصل في الوقف فاذا زادت أجرة مثلها بهذه العمارة التي صارت للوقف  
لا تلزمه الزيادة لانه اذا أراد الناظر ايجار هذه الدار لمن يدفع ذلك المرصد لا يرضى  
باستئجارها بأجرة مثلها الا ان لكن أفقي في الحيرية يلزم الأجرة الزائدة ولعله محمول  
على ما اذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد منه فينشأ لاشك في لزوم الزيادة  
فتأمل انتهى فاذا تحقق المسوغ في هذه الاجارة صححت ولا تلزمه الزيادة والا فلا ولزممت  
والله تعالى أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره الناظر سنتين لرجل آخر يبلغ معلوم

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٤

٤

من الدراهم فهل لا تصح هذه الاجارة ويكون للناظر مطالبة المستأجر باجرة المثل حيث وقعت الاجارة غير صحيحة وتغنيخ في كل المدة لكون الاجارة لم تزد على سنة في العقار حيث أهمل الواقف مدة الاجارة ولم يكن في ذلك مصلحة للوقف ولم يأذن بذلك القاضي (اجاب) اذا أهمل الواقف مدة الاجارة قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيد بسنة مطلقا وبالسنة بقى في غير الضياع وفي الضياع بثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك كما في الدر من فصل يراعى شرط الواقف في اجارته فلا يصح اجارة الناظر ما ذكر أكثر من سنة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على وقف اهلى بشرط الواقف وهى ساكنة في مكان من أماكن الوقف ثم ماتت عن زوجها وعن المستحقين للوقف من العتقاء وذرية العتقاء فادعى زوج الناظرة ان المكان المذکور ملك لزوجته وادعى المستحقون للوقف من العتقاء وذرية العتقاء ان المكان المذکور وقف ومع كل من الزوج والمستحقين بينة بما يدعيه فن تقدم بينته (اجاب) الدعوى لا تسمع الا من الناظر وبينته الخارج مقدمة على بينة ذى اليد في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى وضع يده على مسجد من مساجد المسلمين في قرية من قرى الريف فخر به وجعله مربطاً لدوابه وأخرجه عن المسجد فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينّة الشرعية يكون لناظره منازعته ورفع يده عنه وتضمينه لما أتلفه منه من اخشاب وغيرها واعادته مسجداً كما كان اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى يكون لناظر المسجد رفع يده عنه وتضمينه ما أتلفه من المسجد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أجر مكاناً منه لرجل آخر باجرة معلومة مشاهرة دون أجر المثل فهل اذا كانت الاجرة أقل من أجره المثل بكثير يجبر المستأجر على دفع أجر مثل المكان المذکور واذا استعمل المستأجر أماكن للوقف من غير عقد اجارة يكون ملازوماً باجرة مثلها (اجاب) نعم يلزم المستأجر والحال ما ذكر تمام أجر المثل كما انه ملازوم باجره مثل ما استغله من أماكن الوقف بدون عقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً شرعياً على خيرات عينها في كتاب وقفه المسجل وجعل ما بقى من الربيع بعد الخيرات المعينة لذريته من بعده وشرط في كتاب وقفه لنفسه شروطاً منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل الى آخر الشروط العشرة المعلومة وجعل النظر على وقفه من بعده لابنه فلان وشرط له أيضاً ما شرطه لنفسه من الشروط فمات الواقف وانحصر نظر الوقف جميعه والاستحقاق لما بقى بعد الخيرات في ابنة المشروط له تلك الشروط وصار يجري الخيرات المعينة وما بقى بعد ذلك يستغله لنفسه حسب الشرط ثم بعد مدة وقف الابن المذکور وقفاً أيضاً وألحقه بوقف والده وجعل حكمه كحكمه وشرط فيه لنفسه شروطاً منها التغيير والتبديل الى آخر الشروط العشرة المعلومة أيضاً ثم بماله من الشرط في وقف والده وبماله من الشرط أيضاً في وقفه غير ذلك وجعله كله خير يواجر بذلك حجة

جمادى الثانية سنة

١٢٧٣ ٦

شرعية وصحلت في السجل المحفوظ فهل اذا ثبتت الشروط المذكورة في الوقفين المذكورين يكون ما فعله من التغيير المزبور على حسب الشرط له من قبل أبيه في وقفه ومن قبل نفسه فيما وقفه أيضا صحيحا ومعتبرا شرعا حيث كان الابن المذكور منفردا بتلك الشروط (أجاب) نعم يكون ذلك صحيحا والحال ما ذكر حيث كان على مقتضى شرط الواقف له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفا أهليا من ناظرها مشاهرة بأقل من أجرة المثل بكثير وسكنها المستأجر مدة وهو يدفع للناظر الأجرة التي هي أقل من أجرة المثل ثم مات الناظر واستولى على المحانوت ناظر آخر فهل والحال هذه يكون للناظر الآخر مطالبة بتأجير أجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول أهل الخبرة أن ما كان يدفعه لذلك الناظر أقل من أجرة المثل بكثير ويكون للناظر أجارتها من شاء بأجرة المثل (أجاب) اذا أجر الناظر عقار الوقف من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح الاجارة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ويكون للناظر الشرعي اجارتها من غيره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أجر مسقفات الوقف مدة سنة بأجرة المثل وقبض أجرها ثم زادت أجرة المثل بحسب تجديد الرغبات من غير زيادة متعنت فهل للناظر مطالبة المستأجر بأجرة المثل قبل انقضاء السنة التي آجرها له وقسح إيجارها ان امتنع عن قبولها وورد باقي الأجرة له وإيجارها من يرغبها (أجاب) اذا أجر الناظر عقارات الوقف اجارة صحيحة بأجرة المثل ثم زاد أجر المثل في نفسه عند الكل كما صرح به الاسيحياني ولم تكن تلك الزيادة بسبب عمارة المستأجر بما له لنفسه كما في الارض المحتكرة لاجل العمارة فالمتولى فسحها ومالم يفسح فله المسمى وتنفذ الاجارة ثانيا بأجر المثل والمستأجر الاول أولى من غيره اذا قبل الزيادة وقبوله اياها يكفي عن تجديد العقد وهذا مادامت مدة الاجارة باقية فان امتنع من قبول الزيادة فسحها للناظر فان امتنع فسحها القاضي فان مضت المدة كان للناظر اجارتها من غير المستأجر الاول ولو قبل الزيادة مالم يكن له فيها حق القمار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على مكان وقف أهلي وانتفع به مدة من السنين بغبر وجه شرعي وادعى فيه المالك فهل اذا أثبت ناظره وقفه بالوجه الشرعي ترفع يده عن المكان المذكور ويطالب بأجرة مثله مدة وضع يده عليه (أجاب) نعم اذا أثبت ناظر الوقف المذكور ايقاف ذلك المكان المذكور بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد عليه بتسليمه اليه حيث لا مانع ويجب على من استعمل عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك تخرب بعضه وآل باقيه الى السقوط وتعطلت حصة جهة الوقف على مستحقها ولم يكن في الوقف غيرها ولا ريع لها تعمير منه ولم يكن هناك من يرغب في عمارتها ويستغل مؤنة الصرف من أجرتها ولم يسه الواقف عن اجارتها واحداث خلوف فيها فهل يسوغ للناظر أن يؤثر حصة الوقف لمن يملك الباقي ويأذن له

١٢٧٢ ٦

مطلب فيما لو زاد أجر المثل في نفسه

مطلب قبول المستأجر الزيادة في المسدة يكفي عن تجديد العقد

١٢٧٣ ١٠

١٢٧٣

١١

بالبناء فيها على أن يكون ما بناه مسكنا له على وجه القرار حيث كانت المصلحة للجهة  
الوقف في ذلك (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
في ناظر شرعي على مكان وقف تخرب المسكان المذكور ولم يكن في الوقف ريع يعمر منه  
ذلك المسكان ولم يوجد من يستأجره ويعمره باجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم  
ينه الواقف عن أحداث خلوف وقفه فهل إذا أراد الناظر أن يوجب المسكان المذكور من آخر  
مساهمة باجرة المثل فاكثر ويأذن للمستأجر بالانشاء والعمارة على وجه البقاء والقرار لما  
بينه المستأجر المذكور ويكون له خلوا وانتفاعا يسوغ له ذلك حيث كان فيه مصلحة

١٢٧٤

١١

للووقف (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على  
وقف أراد السفر إلى جهة وأقام وكيل عنه يقوم مقامه في قبض الريع فغاب الناظر  
مدة قليلة وحضر ورفع الوكيل من الوكيل المذكور والآن يريد رجل أن يدعي  
بدعوى أنه يستحق مع المستحقين في ريع الوقف المذكور فهل لا تسمع دعواه على

١٢٧٤

٢٠

وكيل الناظر المعزول وانما تقام على فرض سماعها على ناظر الوقف (أجاب) نعم  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف جده وقف أهليا صرف في عمارة  
الوقف مبلغا معلوما من ريعه وما بقي وزعه على المستحقين معه في الوقف المذكور  
وصدقه المستحقون على ذلك الا واحدا منهم يريد محاسبة الناظر على ما صرفه في العمارة

١٢٧٣

٢٧

فهل يكون القول قول الناظر في الصرف على العمارة وفيما دفعه للمستحقين معه  
(أجاب) يقبل قول الناظر الا من يمينه في مقدار ما صرفه على عمارة الوقف الضرورية  
مصرف المثل في مدة تحتمله حيث لا يكذب في ذلك ظاهرا محال وكذا فيما ادعى صرفه  
للمستحقين والله تعالى اعلم (سئل) في دار جارية في وقف مشروط سكناءه من قبل واقفها

١٢٧٣

٢

رجب

لذريته احتاجت للتعمير الضروري فهل يكون تعميرها على من له السكنى إذا كان غنيا  
(أجاب) نعم تكون عمارتها عليه ولو متعدد من ماله لا من الغلة إذا الغرم بالقيم ولو أي من  
له السكنى أو عجز لفقره أجراها الحاكم منه أو من غيره وعمرها باجرتها كعمارة الواقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفهما من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة لكل  
شهر باجرة المثل وزيادة فهل والحال هذه تكون الاجارة لازمة من الطرفين وإذا  
استأجرها رجل آخر وزاد في الاجرة تعنتا لا تنفسخ بزيادة التعنت ولا عبرة بها (أجاب)

١٢٧٣

١٢

مطلب عمارة دار  
السكنى على من هي له  
فان أي أجرها القاضي  
وعمرها من أجرتها

إذا صدرت الاجارة من ناظر الوقف باجرة المثل مستوفية شرائط الصحة لا يكون للناظر  
فسخها في مدة الاجارة بمجرد زيادة التعنت ولا تخرج المحنوت من يد مستأجرها على  
الوجه المستطور قبل تمام مدة الاجارة بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في  
مكان وقف مشحون بالتراب تعطل على جهة وقفه وبقي من بنائه جدران قائمة على أرضه  
وليس للوقف ريع يعمر منه ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم يرغب أحد في  
استئجاره ليعمره باجرته لجهة الوقف ولم ينه الواقف عن أحداث خلوفه فهل إذا كان



الامر ما هو سطور وأراد الناظر أن يؤجره لا تخرم مساهمة بآخرة المثل فاكثرو يا ذن  
للمستأجر بالبناء والعمارة والاحداث على جدران القائمة به على أن ما بينه المستأجر فوق  
ذلك يكون له ملكا على وجه القرار يسوغ له ذلك حيث كان فيه مصلحة لجهة الوقف  
ولم يرغب أحد فيه الا بهذه الكيفية (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر  
كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وبعضه ملك تخرب  
وتعطل على جهة الوقف حصته ولم يكن في ذلك الوقف ريع تعم منه تلك المحصة ولم  
يوجد من يرغب في عمارة تلك المحصة من أصل أجرها ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليها  
ولم ينفذ الواقف عن احداث خلوف فيها فهل والحال هذه يسوغ للناظر تلك المحصة الشرعي  
اجارتها مساهمة بآخرة المثل فاكثرو من شريكه وياذن له فيها بالانشاء والعمارة على وجه  
البقاء والقرار للمستأجر حيث لم يرغب فيها أحد الا بهذه الكيفية ولم ينفذ الواقف عن ذلك  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بيت ثلاثة ارباعه وقف على مسجد وعلى خيرات  
وربعه ملك لرجل فباع مالك الربع نصف البيت فهل لا ينفذ بيعه في الربع الوقف  
بدون مسوغ شرعي ويكون لناظره استرداده من المشتري حيث كان وقفه ثابتا  
وكان البيت قائما على أصوله اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا يصح بيع  
الرجل المذكور في حصة الوقف وبما ضم اليها من الملك خلاف والله تعالى أعلم  
(سئل) في حوائت جارية في وقف جاء رجل اجني اتفق مع ناظر الوقف ان ينتفع  
بعلوها بالبناء لنفسه علو تلك الحوائت وان يصرف الاجني بدل انتفاعه وبنائه علو  
الحوائت من ماله في عمارة حوائت الوقف ما تحتاج اليه العمارة وتعاقد على ذلك  
ولم يبين امدد الانتفاع ولم يعين مبلغا للصرف ليعلم ان يكون اجرة معلومة واذن له الناظر  
بالتعلي والبناء فوق الحوائت المذكورة على ان يكون ما بينه فوقها ملكا يتصرف  
فيه بأنواع التصرفات وذلك الاذن في ضمن العقد المذكور فهل يكون ما ذكر عقد  
اجارة فاسدة ويفسد الاذن الذي في ضمنها واذ اني بعض بناء فوق الحوائت لا يكون  
مستحق القرار لفساد الاذن سيما وان لم ياذن له بحق القرار واذ اقام الناظر وتولى ناظر  
آخر على الوقف ان ذكر يكون له تكليف المستأجر برفع ما حدثه علو الحوائت ان لم  
يضر رفعه بالوقف وان أضر رفعه يتملكه الناظر بقيمة للوقف اذا تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي (أجاب) حيث تعاقد الناظر والاجني على ان ينتفع الاجني بعلو  
حوائت الوقف ويبني عليها لنفسه وجعل بدل تلك المنفعة ان يصرف الاجني من ماله  
على عمارة حوائت الوقف ما تحتاج اليه العمارة ولم يعين امدد ولا مبلغ الصرف الذي هو  
اجرة كان ذلك اجارة فاسدة فيفسد الاذن الذي في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه  
فالاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها قل في الاشياء اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢١

مطلب اذا بطل الشيء  
بطل ما في ضمنه

سنة

رجب

معنى قولهم اذا بطل المضمن بالسكس بطل المضمن وبني عليها فروعا الى أن قال وقالوا  
 كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمستأجر في العمارة  
 فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم يصح لم يصح ما في ضمنها  
 اه افاده في التنقيح وحينئذ يكون لمن تولى ناظرا على الوقف تكليف المستأجر برفع  
 ما أحدثه لنفسه من البناء على حوائط الوقف ان لم يضر رفعه بالوقف والامتلاكه الناظر  
 بقيمته مستحق القلع لمجبة الوقف والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 استأجر أرض زراعة وقفا من ناظرها ثلاث سنين في عقد واحد بدون أجرة المثل بالغبن  
 الفاحش فهل يكون للناظر مطالبته بأجرة المثل فيما مضى ويكون له أيضا اجارتها لغيره  
 باقى المدة بأجرة مثلها اذ لم يرض المستأجر بدفع أجرة مثلها وتكون فاسدة بدون أجرة  
 المثل (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا يصح ويلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفا أهليا من ناظرها  
 كل شهر بقدر معلوم من الدراهم دون أجرة المثل وصار المستأجر يدفع الأجرة المذكورة  
 للناظر مدة من السنين والآن أجز ناظر الوقف المذکور الحانوت المذكورة لرجل بعد  
 مضى مدة الاجارة الاولى بأجرة المثل بعد عرض الزيادة على المستأجر الاول فلم يرض بها  
 فهل والحال هذه تكون اجارة الناظر لغير المستأجر الاول بأجرة المثل صحيحة واذا ادعى  
 المستأجر الاول ان له خلوا في الحانوت المذكورة ولم يبرهن عليه بالوجه الشرعى لا عبرة  
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) اذا انقضت مدة الاجارة الاولى وأبى  
 المستأجر الاول أو لم ياب أن يستأجرها بأجر المثل يكون لناظرها اجارتها من غيره بأجر المثل  
 حيث لم يكن له حق القرار ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى والله تعالى  
 اعلم (سئل) في داوه وقوفة من قبل واقفها على أولاده وذريته ونسله وعقبه انحصرت  
 الآن في جماعة من الذرية أنكر بعضهم استحقاق البعض الآخر فيها فهل اذا ثبت  
 استحقاقهم فيها بالوجه الشرعى يكون لهم طلبه وليس للنكر من منازعتهم فيه سيما وان  
 البعض للنكر استأجر حصة البعض الآخر مدة من السنين (أجاب) نعم اذا ثبت  
 استحقاقهم في الوقف المذکور بالوجه الشرعى يكون لهم طلبه ولا عبرة بالانكار  
 والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في مسجد ليس له ربيع سوى احكار قليلة  
 لا تفي بشعاثره من فرش ووقادة ونحو ذلك وله امام راتب تجدد له من مرتبه على  
 الامامة ولم يوجد من ربيع الوقف شيء واحتاج المسجد للعمارة الضرورية خصوصا  
 والناظر على الوقف دين شرعى قام الآن امام المسجد يكلف الناظر بدفع ما تجدد له من  
 المرتب من مال نفسه مع عدم وجود ربيع للوقف واحتياج الوقف للعمارة الضرورية  
 كما ذكر فهل لا يجب على الناظر الدفع من ماله والحال هذه (أجاب) نعم لا يجب على الناظر  
 الدفع من مال نفسه لارباب الشعاثر حيث لا ربيع في الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

شعبان

٨

١٢٧٣

٢٢

مطلب لا يجب على  
 الناظر الدفع لارباب

الوظائف من مال نفسه حيث لا ربيع في الوقف

رجل استأجر معصرة وقف من ناظرها مسانحة واذنه الناظر بالعمارة فيها على ان ما بناه  
 يكون ملكا له فوضع المستأجر يده على المعصرة المذكورة وباع آلتها بغير مسوغ شرعي  
 فأعماه بالاذن المذكور صارت المعصرة وما فيها من الآلة ملكا له فهل والحال هذه  
 يكون بيع المستأجر المذكور لآلة المذكورة غير صحيح ويجبر المأثرى على رد الآلة  
 المذكورة بجهة وقفها (أجاب) نعم يبيع المستأجر والحال هذه غير صحيح فترد العين  
 المبيعة بجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلي بشرط الواقف  
 ان يحضر ريع الوقف فيها وفي رجل والمرأة المذكورة رشيدة قائمة بوظيفة النظر وقادرة  
 عليه فهل اذا أراد الرجل المذكور ان يأخذ النظر من المرأة ويعزلها من النظر على الوقف  
 بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث ثبتت أرشديتها وكانت مسنة عنه (أجاب) لا يعزل  
 الناظر على الوقف بدون جنحة شرعية توجب عزله الا ان يثبت ان غيره أرشده منه  
 اذا كان شرط الواقف ان النظر لا يرشد من مستحق الوقف والله تعالى اعلم (سئل)  
 في أرض جارية في وقف وكل الناظر عليها رجلا آخر ليؤجرها للزراعة سنة بسنة ولم  
 يفوض له الاذن لمن يستأجرها بغرس التخييل فأجر الوكيل المذكور تلك الأرض  
 الى آخر خمس سنين في عقد واحد بدون أجر المثل واذن الوكيل للمستأجر  
 بغرس التخييل في تلك الأرض ضمن الاجارة المذكورة مع انها معدة للزراعة من قبل  
 المستأجرين دون غرس التخييل والاشجار ولم يكن في تلك الاجارة مصلحة للوقف وأجر  
 مثلها يز يدعى ما أجر به بكثير فغرس المستأجر نحو ثلاثين نخلة في الأرض المذكورة  
 فهل لا تصح تلك الاجارة لتكون الوكيل خائف الناظر في تعيين مدتها وكونه أجرها  
 بدون أجر المثل بغبن فاحش وكونه اذن للمستأجر بالغراس بدون اذن من الناظر في  
 ذلك وكون مدة الاجارة زائدة على ثلاث سنين واذا فسخت تلك الاجارة يلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل مدة وضع يده عليها والناظر ان يملك ما غرسه المستأجر بقيمة بجهة  
 الوقف ان أضر رفعه بأرض الوقف والا يكلفه بقلعه (أجاب) نعم اجارة الوكيل  
 المذكور على الوجه المصور غير صحيحة وللناظر ان يملك ما غرسه المستأجر على هذا  
 الوجه بجهة الوقف بقيمة مستحق القلع ان أضر رفعه بالأرض والا كلفه قلعه ان لم  
 يتقاعل على تملكه بجهة الوقف حيث لا مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة  
 واضعين أيديهم على مكان نصفه وقف عليهم والنصف الآخر ملك لهم عن مورثيهم وهم  
 يتصرفون في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبعين سنة ولم يبايعهم  
 أحد في ذلك المكان والا أن ادعى رجل أجنبي بأن نصف المكان المذكور وقف على  
 مسجد كذا وانه ناظر عليه فأنكر واضعو اليد دعواه وهدوها ولم يكن عنده برهان  
 ولا سند شرعي على دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الوقف  
 المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٦

واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضي المدعى بمجرد  
دعواه على فرض سماعها بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان وقف على مسجد بموجب وقفية ومن ضمن الموقوف فيها مكان أخرجه الواقف  
بما يقبض الاستبدال ولم يشتر الواقف غيره وفيها بعض عتامة تصرف من الديوان امتنع  
صرفها وتعذر من مدة سنوات وفيها صيغتان تهدمتا وصارتا أرضا خالية عن البناء ولم  
يوجد ريع لهذا الوقف بالكلية فأراد ناظر الوقف أن يثجر المكان المذكور مساهمة  
بأجرة المثل فأكثر وإن ياذن للمستأجر المذكور أن يبنى فيه بحق البقاء والقرار على أن  
ما يبناه يكون ملكا له وفي ذلك مصلحة عائدة لجهة الوقف حيث لم يرغب فيه أحد إلا  
بهذه الكيفية ولم يكن هناك ريع يعمر منه هذا المكان المذكور ولم يمكن  
الاستدانة الشرعية عليه ولم يرغب فيه أحد أن يعمره ويبنيه لجهة الوقف من أصل أجرته  
فهل يسوغ للناظر ذلك والحال هذه سيما وإن الواقف لم يبنه عن ذلك (أجاب) نعم يسوغ  
لناظر ذلك والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف استأجره رجل  
من ناظره مشاهرة كل شهر بقدر معلوم وصار ينتفع به مدة أشهر وهو يدفع للناظر أجرة  
دون أجرة المثل فهل إذا آجره الناظر لغيره عند انتهاء الشهر سنة بأجرة المثل يكون  
إيجار الناظر نافذا وإذا فال المستأجر الأول أنا أحق منه وأخذه بزيادة عن أجرته ويريد  
منع المستأجر من الانتفاع بالحانوت لا يكون له ذلك وتكون الأجرة الثانية لازمة إلى  
تمام السنة لا سيما وهي بأجرة المثل وزيادة (أجاب) ليس المستأجر الأول أولى  
والحال ماذكر بالسؤال على ما حرره العلامة ابن عابدين والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل من مدينة أنطاكية واضع يده على منزل مشتمل على بيت وودكان قهوة  
تحت به مدينة أنطاكية المذكورة تلقاهما عن أبيه وجده أبي أبيه ومدة وضع يده  
وبدأ به وجده نحو ماثة سنة وتسع سنين ولم ينزع من ذكر أحد في تلك المدة ثم ادعى  
الآن ناظر وقف على واضع اليد بأن ذلك العقار وقف من جلة ما هو ناظر عليه ولم يسبق  
لذلك الناظر ولا من قبله من الناظر وضع يده على العقار المذكور بل ولم يدع أحد منهم  
بذلك مع مشاهدتهم للتصرف فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ذلك الناظر حيث كان  
واضع اليد منكر الدعواه ذلك ويعمل بوضع اليد والتصرف المذكور (أجاب) لا تسمع  
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الأثر والوقف ووجود دعوى شرعية ومات  
المخلص المدعى والمدعى عليه إذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة وفي  
المبسوط بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي فتاوى العتبات بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع إلا أن  
يذون المدعى غائبا أو مجنونا وليس له ولي أو المدعى عليه واليا جائرا يخاف منه وذلك  
فيماء الأثر والوقف كما في صرة الفتاوى فذلك قبل صدور النهي عن سماعها  
وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها إلا في المستثنى ولم يقيدوا

دعوى الارث والوقف عدة أفاده في حواشي الدرر للامه السيد الطمطاوى من أواخر  
فصل الحبس وسماع الدعوى في الوقف ولو بعدمضى المدة الطويلة هو ما عليه القضاة  
والعلماء الأسلاف بمصر وان أقي في تنقيح الحمادية بخلافه بعد طول المدة وهذا  
بالنظر ظاهر هذا السؤال والاحقية الحال في هذه المحادثة ان ذلك العقار كان  
يدفع عليه أجرة لمجته الوقف المذ كور المسماة بالحكر حسبما وقفت عليه ثم صار  
الامتناع عن ذلك فصل النزاع والانكار فاذا كان الامر كذلك فالسؤال غير صحيح  
وبدفع المحكر في السابق لا يقال ان النظار تركوا الدعوى وان واضع اليد منكر  
لانهم كانوا غير محتاجين اليها لقبض الاجر لمجته الوقف ويكون ذلك اقرارا من  
ذى اليد الدافع لما ذكر بالوقف فيؤمر بالاستمرار على ما كان عليه والله تعالى اعلم  
(سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك فوضع المالك يده على جميع ذلك المكان ولم  
يكن من أهل الاستحقاق في الوقف ولا ناظر اعلية وصار يستعمله بالسكنى والاجارة مدة  
من السنين فهل اذا اراد ناظر حصة الوقف مطالبة الرجل المذ كور بأجرة تلك المحصة  
يجب واضع اليد المذ كور على دفع اجرة حصة الوقف لناظرها مدة وضع يده عليها حيث  
كان واضع اليد مستوليا على جميع ذلك المكان ولم يدفع لمجته الوقف شيئا (أجاب)  
يجب على من استولى على حصة عقار الوقف بدون عقد اجارة واستعملها أجر مائها لمجته  
الوقف مدة استيلائه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف أما كن يملكها وجعل  
وقفه على نفسه مدة حياته ثم على ذريته على ما هو مبين بكتاب وقفه وتداولت على ذلك  
المدة الطويلة وهو بايدي النظار يستعملونه ويصرفون غلته على حسب شرط الواقف  
ومن جملة الوقف المذ كور حصص في بساين كانت النظار تؤجرها للزارعين بقدر  
معلوم كل عام فتغلب بعض المستأجرين لها ولم يدفعوا أجرة لبعض النظار ثم تولى ناظر  
وحاسب الناظر الذي قبله على غلة الوقف وطلبها منه فاجابه الناظر الاول بأن اجرة  
المحصة في البستان الغلاني معطلة عند المستأجر فسأل من المستأجر عن سبب التعطيل  
فاجاب بأن البستان المذ كور ليس وقفوا وانما هو ملكه وواضع يده عليه بطريق الارث  
عن والده فنظر في سجل القاضى فوجدت المحصة من البستان المذ كور من جملة الوقف  
وكذا وجد الناظر كتاب وقف عليه خطوط القضاة والعدول الماضين وفيه المحصة  
المذ كورة وأحضر الناظر المدعى بينة تشهد بأن المحصة المذ كورة من جملة الوقف  
المدعى به وان فلانا وفلانا وفلانا كانوا ناظر اعليةا ويقبضون الاجرة من المزارعين ومن  
جلتهم والواضع اليد الآن الا أنه قد حصل للزرعة عاهة بمحوحة المساء فصار الزارعون  
يتوقفون في دفع أجرة الارض وذلك من مدة قريبة لا تبلغ خمس عشرة سنة فهل والحال  
هذه تسمع هذه الشهادة الموافقة كتاب الوقف والسجل ويقضى بها (أجاب) اذا  
شهدت البينة العادلة بوقف تلك المحصة من قبل الواقف المذ كور حسب كتاب وقفه



وانه يملكها بشهادة صحيحة تقبل ويقضي بتلك الحصة لجهة الوقف ويلزم واضع اليد المستعمل لتلك الحصة بالزراعة أجرة مثلها مدة استعماله لها حيث لا مانع كما ان الشهادة على واضع اليد بان أباه كان مستأجر لتلك الحصة من ناظرها الشرعي وأنه كان يدفع أجرها لجهة الوقف تكون موجبة لرفع يده عنها ودفعها لدعواه الملك فيها بطريق الارث عن أبيه المذكور لان ما ذكر اقراره من أبيه بوقفها وما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك استأجر المالك حصة الوقف من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دفعها لناظر وانفع المستأجر بالحصة المذكورة بالسكنى والاجارة مدة معلومة ثم بعد ذلك تبين لناظر ان أجرة الحصة المذكورة دون أجرة المثل بغبن فاحش فهل والحال هذه يجبر المستأجر المذكور على تمام أجرة المثل لناظر المذكور مدة انتفاعه الماضية ولا تصح اجارة حصة الوقف بدون أجرة المثل (اجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة ابتداء باقل من أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه على حصة الوقف المؤجرة والله تعالى أعلم (سئل) في قاعة حياكة موقوفة تأجرها وخلوها جار في وقف آخر فاردناظر الوقف الآخر ان يؤجرها لغيره باجرة المثل فاكثرتينفع الوقف باجرتها فهل يسوغ لناظر ذلك حيث كان المخلو لجهة الوقف الآخر محققا ومندرجا ضمن الوقف المذكور وكان في تأجرها مصلحة عائدة على جهة الوقف ولم ينه الواقف عن تأجرها (اجاب) حيث كانت جارية في تأجر الواقف المذكور وخلوه محقق بالطريق الشرعي يكون لناظر اجارتها باجر المثل فاكثرت حيث لا مانع وفي حواشي الدرر تعلقا عن الخصاص لو أن رجلا وقف حوانيت من حوانيت السوق قال ان كانت الارض بالاجارة في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف جائز من قبل أنا قدر أيادها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يرعجهم عنها وانما عليهم غلة يأخذها منهم قد تدار بتها الخلفاء ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتبايعونها ويؤجرونها ويجوز فيها وصاياهم ويهدمون بنائها ويغيرونها وينون غيرها فكذلك الوقف فيها جائز اه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان جار في وقف تخرب وصار لا ينتفع به لجهة الوقف بل تخرب معطأ أما كن الوقف وتعطل على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليعمره لجهة الرقف من أجرته ولم يجد لناظر من يستدين منه لعمارة ولم ينه الواقف في كتاب وقفه عن احداث خلوفيه وبيع غير المتخرب لا يكفي لعمارة المتخرب فهل اذا آخر ناظره ذلك المسكان الذي لم تكن أرضه محتكرة لا آخر سنة بسنة باجرة المثل وقبض منه أجرة محجلة ليعمرها المتخرب من أما كن الوقف ثم اذن للمستأجر بالبناء والعمارة على أرض المكان المذكور ليكون ما يسنه المستأجر ملكا له بحق القرار يسوغ له ذلك حيث تعينت المصلحة فيه ولم يرغب راغب فيه بدون ذلك (اجاب) نعم يسوغ له

١٢٧٣

٣٠

شوال

١٢٧٤

١٤

مطلب اذا كان الوقف  
حاريا في تأجر وقف  
آخر وللاخر خلوفيه  
فلناظر وقف المخلو  
اجارة الكل  
مطلب في جوار وقف بناء  
الحوانيت المستأجرة

١٢٧٣

١٢

ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في انقراض وقف مطروحة على الارض ويختص عليها الضياع والملاك فهل يكون للناظر مبيعها او صرف ثمنها في مصاح الوقف (اجاب) نعم يسوغ للناظر مبيع انقراض الوقف اذا خيف عليها الضياع والملاك ويصرف ثمنها في عمارة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف تخرب وتعطل وصار لا ينتفع به لجهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليعمره لجهة وقفه من أجرته ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليه ولم ينه الواقف عن احداث خلوفيه ولم يوجد في الوقف المذكور ربيع يعمر منه المكان المذكور فهل يسوغ للناظر اجارته مسانته باجرة المثل فاكثر ثم يأذن للسأجر بالانشاء والعمارة فيه ليكون ما ينسبه لمالكه بحق القرار حيث كان في ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور ولم يرغب فيه الابهة السلفية وكانت أرضه غير محتكرة (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك اذا كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا وقفاً أهلياً من ناظرها مدة سبع سنين باجرة معلومة دون أجرة المثل بكثير واستولى عليها المستأجر بعض المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تصح هذه الاجارة ويكون للناظر فسخنها واجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة حانوت الوقف الذي اهمل الواقف بيان مدة اجارتها أكثر من سنة على المقتضى به بدون مصلحة ولا بدون أجر المثل بغش فاحش واذا كانت الاجارة فاسدة يكون لكل حق الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وشرط لها شروطاً منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل فيما لها من شرط التغيير والتبديل غيرت وبطلت وقف وزوجها الواقف المذكور على نفسها ثم من بعدها على اولادها وذريتها ونسلها وعقبها ثم من بعدهم يكون وقفاً على أخيه اقلان ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسلهم الى حين انقراضهم يكون وقفاً على أختها فلانة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها الى آخر ما هو مسطور في كتاب التغيير المذكور مات الواقف وزوجته المغيرة للوقف وذريتها وأخوها والمرجود الآن اولاد أختي الزوجة المذكورة وأختها فادعت الأخت الاستحقاق في الوقف المذكور فهل ليس لأخت المغيرة للوقف المذكور استحقاق فيه الى حين انقراض اولاد أختي المغيرة المذكورة حيث المحال ما ذكر (اجاب) اذا صح التغيير المذكور وشرطت المغيرة استحقاق الأخت لم ينع الرقب بانقراض أخيها وأولاده وذريتهم كما هو مذكور لا ينتقل الاستحقاق اليها مادام أحد من اولاد الاخ المذكور عابلاً بالشرط المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق حصته في بيت قدرها ستة عشر قيراطاً وتلك الحصة وقف فسكن رب الحصة الملك في جميع البيت مدة فهل اذا طلب مستحق الحصة الوقف المذكور أجرة مثلها من ساكنها مدة استيلائه عليها يجاب لذلك حيث كان مستعملها بالأجر (اجاب) يجب على من سكن حصة

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٥

ذی القعدة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٣

الوقف واستعملها مدة أجزمت لها في تلك المدة ولو يدون عقد والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف معبر عنه في كتاب وقفه بطبقة مستقرة على الأرض وتلك الطبقة وقف أهلى متخربة وانقاضها مطروحة على الأرض ولها جدران قائمة على أرضها وليس في الوقف ريع تعم منه ولم يوجد من يستأجرها ويعمرها باجرتها ولم تمكن الاستدانة الشرعية عليها وموجود من يستأجرها باجرة المثل فأكثر مساهمة باجرة محسلة ويتولى على جدرانها القائمة بها ويعمرها من ماله لنفسه ليكون ذلك خلوا وانتفاعا وله حق البقاء والقرار فهل يسوغ للناظر اجارتها بما هو مذكور واعطاء الاذن على الوجه المسمطور حيث لم ينسب الوقف عن احد ان خلوف وقفه وفيه مصلحة لجهة الوقف ولم يرغب فيها أحد الا بهذه الكيفية (أجاب) نعم يسوغ له ذلك والحال ما ذكر حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق الربع في وقف أهلى وناظر الوقف يؤثر أما كنهه ويستغلها بدون معرفة هذا المستحق فهل اذا أراد المستحق المذكور أن يحاسب الناظر على ما استغله من الوقف وما صرفه فيه يكون له ذلك شرعا ويجبر الناظر على محاسبة هذا المستحق (أجاب) المتولى لا تلزمه المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجال لو معروف بالامانة ولو متهم ما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس به بل يهدده ولو اتهمه يحلفه كذا في الدرر متاعن القنينة وأفاد فيه ان المضارب والوصى والمتولى والشرياء لا يلزم كل بالتفصيل وجملة في رد اختاره على غير المتهم فلا ينافى ما سبق من التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف خالية عن البناء استولى عليها جماعة وبنوا فيها بعض بناء قليل بغير اذن الناظر فهل اذا ثبت الوقف فيها بالطريق الشرعي لدى القاضي وتعديهم عليها بغير وجه شرعي يؤثرون برفع أيديهم ويبدفع أجرة مثلها مدة وضع أيديهم ورفع البناء حيث لم يضر قلعه بالأرض (أجاب) اذا بنى أجنبي في أرض الوقف بدون اذن الناظر تعديا وثبت وقف الأرض بالطريق الشرعي يكلف الباقي رفع بنائه من أرض الوقف حيث لا يضر رفعه بها وعلى من استولى على أرض الوقف أجزمت لها مدة استيلائه عليها ولو يدون عقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانو تجارية في وقف أهلى من ناظره مساهمة اجارة شرعية باجرة المثل فزاد رجل عليه في أثناء المدة زيادة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره واذا كانت الزيادة زيادة تعنت لا عبرة بها (أجاب) اذا استأجر رجل حانوت الوقف باجره مثلها سنة اجارة صحيحة ثم زاد أجر المثل في نفسه في أثناء تلك السنة وأراد آخر استئجارها بتلك الزيادة وقبل المستأجر الاول الزيادة فهو أولى من الثاني بشرط صحة الاولى وببقاء المدة والا فلا اولوية وأما اذا كانت الزيادة في أثناء المدة زيادة تعنت واضرار فلا يعول عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت عقارا ملكا لها وقفا شرعيا على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك على بنتي أخيها فاطمة

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٨

مطلب الناظر لا يجبر

على التفصيل الا اذا

اتهم

ذی الحجة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٥

مطلب في محل اولوية

المستأجر اذا قبل الزيادة

ونقيسة وشرطت في الوقف المذكور الشروط المعلومة لها وكتب بذلك حجة شرعية ثابتة  
المضمون ثم ماتت الواقعة المذكورة عن بنتي أخيها المذكورين وآل الوقف المذكور  
اليهم بما يقتضي شرط الواقعة المذكورة فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالبينة  
الشرعية يكون ريع الوقف المذكور بينهما نصفين وليس لاحدهما الاختصاص  
به على حدتها حيث لم تخصص الواقعة المذكورة لاحدهما باز يد من الاخرى وإذا أقام  
القاضي احدي البنتين المذكورتين ناظرة على الوقف المذكور يصح ذلك حيث كانت  
الحجة لذلك ولم تعين الواقعة المذكورة ناظرا الى ذلك (أجاب) حيث وقفت المرأة  
المذكورة وقفها من بعدها على بنتي أخيها فلانة وفلانة ثم ماتت الواقعة عنهما لا يكون  
لاحدهما الاختصاص بريع الوقف بدون مخصص شرعي عملا بشرط الواقعة وإذا لم  
يعين الواقف ناظر الوقف ولم يكن له وصي فالولاية في نصب الناظر للقاضي الذي يملك  
ذلك فله نصب احدي بنتي الاخ المذكورتين ناظرا حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة قدرها أربعة قرارات يط في مكان أصله مدق  
بن متخرب لا ينتفع به للسكنى وباقيه وقف أهلي والمالكة المذكورة ناظرة على  
الوقف المذكور فباعت المالكة المحصة المملوكة لرجل وأجرت الحصة الوقف التي  
قدرها عشرون قيراطا للشترى المذكور مسانحة باجرة المثل فأكثروا ذنت له بالبناء  
والتعلي بحق البقاء والقرار في المسكان المذكور ولم ينه الواقف عن تأجره ووجه حل خلو  
فيه فهل يسوغ للناظرة ذلك ويكون ما بناه المستأجر المذكور في المسكان المذكور  
مملو كاله بحق البقاء والقرار حيث لم يكن هناك ريع يعمر منه حصه الوقف المذكور  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف ولم يكن على أرض المدق المذكور حكر لجهة وقف  
آخر (أجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان وقف متخرب ولا ريع للوقف يعمر منه فأكثروا ناظر لرجل مسانحة باجرة المثل  
فأفوقها وأمره الناظر بعمارة من ماله ليرجع به في أجرة المسكان المذكور ورؤا شهد أن  
العمارة للوقف فهل إذا صرف في تلك العمارة مبلغا من ماله وأشهد على انه يرجع به  
في أجرة الوقف المذكور يكون له الرجوع ويكون اذن الناظر له بذلك صحيحا (أجاب)  
أجاب العلامة خير الدين عن ظهير هذه الحادثة بقوله أعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه  
ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما أنفق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها سنة كاملة باجرة معلومة ليزرعها ووضع المستأجر  
يده عليها ثم مات المستأجر قبل انتهاء السنة ووضع ورثته أيديهم على الأرض  
المذكورة بدون عقد اجارة من ناظرها مدة فهل والحال هذه تنسخ الاجارة بموت  
المستأجر المذكور وعلى واضعي اليد على الأرض المذكورة اجارة مثلها مدة استيلائهم  
عليها لجهة الوقف (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر لنفسه وذ كرفي الدر

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

محرم  
سنة  
مطلب مات المستأجر  
والزرع بقل يبقى  
الزرع الى الحصاد  
بالمسمى في المدة وبعدها  
باجر المثل

١٢٧٤

٨

نقل عن المذنبات أحدهما والزرع بقل يبقى العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر  
المثل اه وقوله بقي العقد الخ أي حكموا الا فالعقد انفسخ حقيقة بالموت كما في رد المحتار  
من باب فسخ الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في متول على وقف أجر مكانا منه لا آخر  
مدة سنة بأجرة معلومة ومات الناظر في أثناء المدة المستأجرة عن وارثه الذي تولى النظر  
بعده وقبض باقي اجرة المدة التي أجر بها الناظر قبله فهل لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر  
في أثناء المدة المستأجرة (أجاب) نعم لا تنفسخ الاجارة الصحيحة بموت الناظر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل وقف بيتا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده فلان وفلان  
وفلان وعلى من سيحدث له من الاولاد ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم من بعده كل  
منهم فعلى أولاده وأولاد أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد  
نسل وجيالا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفقاتها دون غيرها  
بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وشرط أن مات منهم وترك ولدا  
أو ولد ولد أو أسفل من ذلك ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن  
له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه من ذلك لاخوته واخواته المشاركين  
في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للموتى وشرط  
الواقف النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من أولاده بحسب ترتيب  
طبقاتهم الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن أولاده ثلاثة ذكورا وثلاثي  
ثم مات احد الذكور ولم يعقب أولادا ثم مات احد الذكور الثاني عن بنت فقط ومات  
الثالث عن بنتين فقط وبقيت بنت الواقف وانحصر ربع الوقف فيمن ذكرا  
مقدرا ما يخص كل واحد من ذكرا من ربع الوقف المذكور (أجاب) اذا كان شرط  
الواقف حسب ما هو مذكور بالسؤال يكون لبنت الواقف الموجودة الآن ثلث ربع  
الوقف حيث انحصر ريعه فيها وفي أخويها اثلاثا بعد موت أخيهم الرابع عقيما عملا  
بقول الواقف فان لم يكن له ولد الى آخره ينتقل نصيبه لاخوته واخواته ولبنت ابن  
الواقف الثالث الثاني حيث مات أبوها عنها بعد استحقاقه لربع الثلث عملا بقول  
الواقف ثم من بعده كل منهم فعلى أولاده وقوله ان مات منهم وترك ولدا الى آخره  
ينتقل نصيبه لولده ولبنتي ابن الواقف الثلث الباقي عملا بما ذكر ولا يحجب بنت الواقف  
حيث خصص بحجب الاصل فرعه دون فرع غيره والله تعالى اعلم (سئل) في  
انقضاء وقف من خشب وأجر وحجر مطروح على وجه الارض خيف عليها الضياع  
والهلاك أراد ناظره ان يبيعهما ويحفظ ثمنهما للوقف فهل يسوغ له ذلك ويكون البيع  
صحيبا نافذا (أجاب) يباح نقض الوقف في موضعين عند تضرعه وعوده وعند خوف  
هلاكه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في مكان متخرب لا ينتفع به مدة سنين  
أرضه وقف وبناؤه وقف لجهة أخرى وناظر الوقفين واحد ولا ريع للوقفين يعمر منه

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

٢٣



سنة

محرم

المسكان المذكور وان كان لواقف البناء بعض أما كن متخربة أيضا لكن لا ريع لها  
 ينفي بعمارة ذلك المسكان وتعطل المسكان المذكور على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في  
 اجارته ليعمره من أصل اجارته بجهة وقف البناء الموضوع بحق القرار ولم يوجد من  
 عن احداث خلوف في ذلك ولم تكن الاستدانة الشرعية عليه فهل اذا وجد من يستأجر  
 ذلك من الناظر المذكور بماله من الولاية المذكورة سنة بسنة بأجر مثل ذلك فأكثر  
 ثم ياذن له الناظر بماله من الولاية على الوقفين بالبناء والعمارة على ان ما بناه وجدده  
 يكون ملكا له بحق القرار يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه الا بذلك وتحقق فيما ذكر  
 مصلحة للوقفين المذكورين بأخذ الاجرة وصرها في جهتي الوقفين وعمارة ما تخرب من  
 الا ما كن المذكور كورة الجارية في وقف واقف البناء (أجاب) نعم يسوغ له ذلك ان كان  
 الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في وقف قد خرب  
 وهدم معظمه ولم يبق منه الا شيء ضعيف لوجع استغلاله سنين ما وفي بعمارة ما خرب ووجد  
 من يستأجر بعض أرض منه بأجرة المثل ويدفع قيمة ثمن الانتقاض للناظر لاجل صرفها  
 في عمارة شيء مما خرب فهل يسوغ له ذلك (أجاب) اجارة أرض الوقف من قبل ناظره  
 الشرعي سنة بسنة بأجر المثل صحيحة حيث لا مانع وبيع انتقاض الوقف انما يسوغ باحد  
 أمرين أحدهما ان يخاف عليه الهلاك أو يتعذر عوده فاذا وجد أحد الأمرين المذكورين  
 يسوغ بيع النقص والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت  
 تملك مكانا باعت نصفه وأقرت بتمض ثمنه لابن عمها ووقفت نصفه الآخر عليه ثم ماتت  
 في مرضها المذكور عن زوجها وعن ابن عمها المذكور ولم يكن هناك وارث سواهما  
 ولم يحجز الزوج المذكور ما فعلته زوجته في مرض موتها لابن عمها المذكور فاذ يكون  
 الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يبيع المريض مرض الموت لبعض الورثة لا يصح  
 ولو كان بمنزلة القيمة عند الامام بدون رضا الباقي ووقفه عليه حكمه كوصية والوصية  
 للوارث لا تصح بدون رضا الباقي لكن مادام الموقوف عليه الذي هو أحد الورثة حيا  
 فما زاد على ثلث التركة يقسم بين جميع الورثة على حسب فرائضهم من الميراث ومقدار  
 الثلث تقسم غلته عليهم كذلك مادام الموقوف عليه الذي هو أحد الورثة حيا فان مات  
 وانتقل ريع الوقف الى من بعده يقسم ريع الثلث المذكور على من انتقل اليه  
 الاستحقاق على حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر أجر قطعة  
 أرض زراعية من الوقف في نظارته ثم تبين ان الاجرة ليست بأجرة المثل وان في الاجارة  
 المذكورة غبننا فاحشا على الوقف فهل اذا انتفع المستأجر ولم يرفع يده عن المستأجر  
 يلزمه تمام أجر المثل مدة وضع يده على تلك الأرض أم يلزم الناظر تمام أجر المثل بجهة  
 الوقف (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر  
 لا الناظر تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر دارا وفقام ناظرها

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

صفر

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٨

سنة كاملة بدون أجر المثل بالغبن الفاحش ووضع المستأجر يده عليها ثم بعد مضي تلك  
 المدة تبين للناظر أن الدار المذكورة استؤجرت بدون أجر المثل فهل والحال هذه لا تصح  
 اجارة عقار الوقف الا بأجر المثل واذا لم يرض المستأجر المذكور بتعام أجر المثل يكون  
 للناظر اجارتها لغيره بأجر المثل (أجاب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل لدار الوقف  
 والحال ما ذكر بالسؤال وللناظر اجارتها من غيره لفسادها والحال ما ذكر والله تعالى  
 أعلم (سئل) في أرض زراعة وقف على جماعة مستحقين لها نظروا واستحقاقا استولى  
 عليها رجل وآجرها لرجل مدة ثلاث سنين بدون اجرة المثل وبالعين الفاحش في غيبة  
 المتولى والمستحق لها فهل اذا حضر المتولى والمستحق لها يكرهون له رفع يد المستأجر لها  
 واجارتها باجرة المثل وان يطالبه باجرة المثل فيما مضى من الثلاث سنين (أجاب) نعم  
 للناظر بعد تحقق ما ذكر المطالبة بأجر مثل الأرض الموقوفة والاستيلاء عليها حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر القاضى ناظر ا على حصة عقار موقوفة  
 تؤل لجهة بر منحصرة فيه نظروا واستحقاقا لنفسه خاصة دون شريك له فيها وله الولاية  
 عليه بالتحدث والتكلم بموجب تقرير من القاضى المأذون له فهل اذا سكن في  
 الحصة المذكورة ساكن اجنبي بدون اذن من الناظر وبدون استئجار منه في الحصة  
 المذكورة يكون للناظر اخراجه منها ومحاسنته على اجرة المثل مدة سكناه فيها  
 (أجاب) على من استولى وسكن في حصة عقار الوقف بدون عقد اجارة أجر  
 مثل تلك الحصة مدة سكناه فيها وللناظر منع تعديده على تلك الحصة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في عقار وقف أهلى بين جماعة وهم يستغلون ريعه مدة من السنين والآن مات  
 أحد المستحقين عن ابن فاراد الابن أن يقسم عقار الوقف المذكور قسمة تملك وافراز  
 وأن يجعل نصيبه على حدة فهل والحال هذا لا يجب لذلك ولا يقسم الوقف المذكور  
 قسمة تملك وافراز (أجاب) نعم لا يقسم الوقف قسمة افراز وتلك بل يقسم قسمة  
 مهايأة وتناوب والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف تحترق وصار لا ينتفع به لجهة  
 الوقف وتعطل على جهة وقفه ولم يوجد من يرغب في اجارته ليمره لجهة الوقف من اجرة  
 ولم يجد الناظر من يستدين منه لعمارة ولم ينفذ الوقف في كتاب وقفه عن احداث خلو  
 فيه فهل اذا آجره ناظره لآخر مسانحة سنة بسنة كل سنة بقدر معلوم وقبض منه اجرة  
 معجلة ليمر بها ما كانا أنفع منه لجهة الوقف ثم اذن للمستأجر بالبناء والعمارة فيسهل من ماله  
 ليكون ما يبنيه وينشئه ملكا وخلاصه مستحق البقاء والقرار يسوغ ذلك حيث  
 تعينت المصلحة في ذلك ولم تكن أوضة محتكرة ولم يوجد رغب فيه بدون ذلك وكان  
 باجرة المثل (أجاب) نعم للناظر الاجارة والاذن على الوجه المسطور والحال ما ذكر حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شخص استسخر قطعة ارض معلومة الحدود والاذرع  
 من وكيل ناظر على وقفها ثم قبل البناء فيها صار استبد لها من جهة وقفها بمعرفة المحاكم

١٢٧١

١١

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٨

مطلب لا يقسم الوقف  
 قسمة تملك وافراز  
 بل قسمة مهايأة

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٤

صفر سنة

الشرعي بعد الاستفتاء عن ذلك وتحقق المسوغ الشرعي للاستبدال مع استيفاء  
الشرايط المعتبرة شرعا وذلك بموجب جهة شرعية مسجلة ثابتة المضمون ثم بعد مدة عزل  
الوكيل المأجور وتولى غيره مدة بعد أخرى السنين العديدة ولم يعارض احد منهم في ذلك  
الى أن تولى وكيل غير من ذكر فتعدى على الارض المذكورة وحكم منها قطعة وعارض  
في باقيها متعللا بان الارض التي سبق استبدالها ليست هذه الارض المعارض فيها الا ان  
بل هي أرض غير ما سبق تحكيها واستبدالها والحال ان الارض التي عرفت عنها بذلك  
صار تحكيها لاناس آخرين من الوكيل الاول المذكور بموجب حجج وحدود  
معلومة كما ان الارض السالف ذكرها معلومة ومحدودة بمحدود معلومة وجميع الارض  
السالف ذكرها والتي أحال عليها واقفها واحد ومتصلة ببعضها فهل لا عبرة بتعلل  
الوكيل المذكور بما تعلل به على الوجه المصور ولا عبرة بانكاره للاستبدال في  
الارض المذكورة حيث كانت معلومة بمحدودها وليس له التصرف فيها غيره بتحكير  
ولا غيره ويمنع من المعارضة في ذلك حيث كان الاستبدال مع المسوغ الشرعي ثابتا  
بموجب الحجة المسجلة والشهود (أجاب) ان ثبت بالطريق الشرعي حصول استبدال عين  
تلك الارض عن له ولاية ذلك مستوفيا شرائطه المعتبرة ولم يكن هناك مانع لا يكون  
لو كبل الوقف ولا غيره معارضة المستبدل فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع  
الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف آجرة ناظره لا آخر ثلاث سنوات في  
عقد واحد بدون آجرة المثل وبالقبن الفاحش ولم يكن في ذلك مصلحة للجهة الوقف فهل  
لا تكون هذه الاجارة صحيحة واذا مات الناظر وتولى ناظر آخر على الوقف قبل تمام المدة  
المذكورة يكون له ابطالها واجارة المسكان المذكورة لمن شاء باجرة المثل سنة بسنة  
(أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في النظارة  
على عقارات موقوفة عليهم من قبل شخص أراد بعضهم انفراد كل في قدر ما يخصه في  
ربيع الوقف من العقارات المذكورة بالاجارة والتعمير بلا اذن باقي الشركاء في النظر  
المذكور فهل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه ليس لاحد الوصيين  
الانفراد بالتصرف بلا اذن الاخر أو اجازته كالتولين فانهما في الحكم كالوصيين وقال  
في الاسعاف لا ينفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما صاحبه جازت ومن ذلك  
يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف آجره بمكان  
لجماعة باجرة معلومة من الدراهم هي أقل من آجرة مثله: فير فهل تكون هذه الاجارة  
المذكورة غير صحيحة (أجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش  
وقتشذو يلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض ساحة  
وقف على زاوية أراد ناظرها ابناءها الجهة الوقف فنفعه منها رجل متعللا بان له فيها  
خلاص صدر من النظار السابقين وأظهر بذلك وثيقة معطوعة الثبوت فهل اذا لم يكن

١٢٧٤

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٤

مطلب ليس لاحد  
التولين الانفراد  
بالتصرف بلا اذن  
الاخر أو اجارته

١٢٧٤

•

١٢٧٤

•

- عنده برهان شرعي على ما يدعيه لاعتباره بدعواه ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت ويكون  
 للناظر بناؤها بما أراد الجهة الوقف (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه  
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من  
 ناظره سنة كاملة باجرة مثله وزيادة ودفعها له محلة وقبل مضيتها يريد الناظر المذکور  
 مطالبه المستأجر بزيادة الاجرة تعنتا فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كانت  
 الاجارة باجر المثل ويمنع من منازعة المستأجر حتى تتم مدته (أجاب) اذا صدرت  
 الاجارة المذكورة من الناظر مستوفية شرائط الجهة التي من جاتها كونها باجر المثل  
 لا يكون للناظر طلب زيادة على المسمى في أثناء المدّة حيث لم يزد أجر المثل في نفسه بل  
 كان الطلب المذکور تعنتا من الناظر كما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك حصّة في عقار بالميراث عن أبيه وجدّه من مدّة تزيد على خمس وخمسين  
 سنة ولم ينارعه احد فيه المدّة المذكورة وهو يتصرف بأنواع التصرفات الشرعية فيها  
 والاّ أن يدعي رجل أجني من المشاهدين لتصرف واضع اليد المذکور أن الحصّة  
 المذكورة وقف وانه يستحقها فانكر واضع اليد دعواه وجدها والحال ان المدعي  
 المذکور لم يكن عنده بينة تشهد له بأن الواقف للحصّة المذكورة فلان ولم يكن  
 عنده حجة ولا سند شرعي بايقاف ذلك فهل لاعتباره بدعوى المدعي المذکور المجرّدة  
 عن الاثبات الشرعية ويمنع الرجل المذکور من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه  
 شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه على فرض كونها مسموعة  
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض وقفا  
 من ناظرها سنة كاملة باجرة معلومة بالغبن الفاحش ووضع المستأجر يده على الارض  
 المذكورة فهل والحال هذه لا تصح اجادة أرض الوقف بالغبن الفاحش ويلزم  
 المستأجر المذکور بتمام أجر مثلها (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في ناظره  
 على وقف أهلي بشرط الواقف صرفت مبلغا من ربيع الوقف على عمارته فهل تصدق  
 في ذلك بيمينه أو بسوغ لما صرف الريع في عمارته من غير رضا المستحقين وتقدم  
 عمارّة الوقف على المستحقين (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه في مقدار ما صرفه على  
 عمارّة الوقف اذا كان لا نقالا يكتفي به فيه ظاهر الحال ولم يكن الناظر خائنا وتقدم  
 العمارة على الصرف على مستحق الوقف ولو بدون الشرط والله تعالى أعلم (سئل)  
 في قهوة وقف استأجرها رجل من ناظرها مسانحة باجرة مثلها بعد ان عمرها المستأجر  
 وكشف عليها من الديوان ومن أهل الخبرة والاّ أن يريد رجل أجني في أثناء مدّة  
 المستأجر أن يزيد في الاجرة ويأخذها من المستأجر المذکور وعنادا وتعنتا منه فهل اذا كان  
 المستأجر المذکور استأجرها من ناظرها باجرة مثلها لا يجب الرجل لذلك ولا عبء بزيادة  
 التعنت ويمنع من منازعته فيها بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي

(أجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة باجر المثل ابتداء فان زاد اجر المثل في نفسه بعد ذلك في أثناء المدة وعرضت الزيادة على المستأجر وقبلها فهو أولى والا فصحت وان لم يزد اجر المثل في نفسه بل زاد في الاجر آخرتنا منه لا تقبل الزيادة وتبقى العين في يد المستأجر المذكور الى انتهاء مدته بالاجر الاول الذي هو اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف اجر حمام منه لا آخر سنة كاملة باجرة معلومة هي اجر المثل اجارة صحيحة شرعية ثم في أثناء السنة المذكورة مات الناظر المذكور فهل يموت ذلك الناظر تنفسخ الاجارة أولا تنفسخ حيث كانت باجر المثل (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان وقف طالبه ناظره برفع يده عنه وباجرة مثله مدة وضع يده عليه فادعى ان له فيه خلو اذنه به رجل من المستحقين ويرزعه انه كان ناظرا ويقيم بينة على انه كان ناظرا بالاشاعة والسماع ولم يقيم بينة بانه كان ناظرا بشرط واقف ولا بتقرير فاض فهل لا تثبت نظارته بالشيوخ والسماع ولا عبرة بدعواه والحال هذه (أجاب) لا تثبت النظارة المدعاة بمجرد ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف بحسب شرط الواقف قبض المستحقون استحقاقهم منها من ربيع الوقف بعدما صرف فيما يحتاجه الوقف من التعمير والترميم والآن أنكر أحد المستحقين أخذ استحقاقه والناظر تدعى الدفع له فهل يكون القول قول الناظر وتصدق في دعواه بايمنها (أجاب) يقبل قول الناظر بيمينه اذا كان معروفا بالامانة في دعواه الدفع الى مستحق الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة وقف عليه ومستحق لها ناظر واستحقا فاعصمها رجل وانتفع بها مدة في غيبته فهل اذا حضر يكون له رفع يده عنها ومحاسبته على اجرة مثلهامدة وضع يده عليها (أجاب) نعم لا ذلك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف استأجره رجل من المتولى عليه مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وعند انتهاء المدة أراد المستأجر الخروج منه ويؤجره لغيره من غير اذن الناظر فهل لا يجاب لذلك حيث انتهت مدة اجارته وفسخ الناظر الاجارة عند انتهاء الشهر وللناظر اجارته لمن شاء (أجاب) اذا أوجر مكان الوقف كل شهر بكذا تصح الاجارة في شهر واحد وتفسد في الباقي للجهالة فاذا تم الشهر فلكل فسختها بشرط حضور الآخر ووقت الفسخ راس الشهر الثاني مثلا وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها واذا مضى ذلك قبل الفسخ صح العقد في الشهر الثاني أيضا وهكذا وليس للآخر ارجاه حتى ينقضى الابد وكل ما لم يجعل اجرة شهرين فأكثر لا يكونه كالمسمى فتزول للجهالة واذا وجد الفسخ المعبر شرعا يكون للناظر اجارته لغير المستأجر المذكور وليس للمستأجر الاول والحال هذه التصرف فيه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في حصص وبعض اما كن جارية في وقف تخربت وتهدمت أغلبها محتسرة وتعطلت على جهة وقفها ومن



ربيع الثاني سنا

جاءتها مكان متعرب خال عن السكنى لانهدامه ليست أرضه محتكرة ولا ربيع للوقف ينفق  
بعمارة أما كنهه ولم يوجد من يرغب في اجارتها لتعمير من اجرتها لجهة الوقف ولم تتيسر  
استدانة لناظرها ليعمرها من ذلك ولم يوجد من الواقفين عن احداث خلوف فيها هل  
اذا وجد من يستأجر المكان الذي أرضه ليست محتكرة من ناظره سنة بسنة باجرة مثله  
فا كثر لياخذ الاجرة ويعمر بها باقى أما كن الوقف وياذن للاستأجر بالبناء فيه على ان  
ما يدينه لنفسه يكون ملكا له وخلوا يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه أحد الا بذلك  
وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف (أجاب) يسوغ لناظر ذلك اذا تحقق ما هو مسطور  
بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال عن حادثة مضمونها  
رجل وقف أرضا بعد ادية في ٢١ من شعبان سنة ٧١ وتوفي في شوال سنة ٧٣ وثبت  
الايقاف لذلك في ٢٥ ربيع الاول سنة ٧٤ والوقف مستحق من بعده لا شخص  
وجهات فالحكم في غلة الارض المتصلة من زرعها في سنة ٧٣ وما بعدها هل تكون  
تركة عن الواقف أم ياخذها مستحق الوقف بعد موته (أجاب) اذا كان الوقف  
المذكور مستحقا للواقف مدة حياته فزارعه في أرض الوقف حال حياته من بذره  
المملوك له أو زرعه له أو كيله ثم مات بعد ادراك الغلة فهو لورثته ولا أجر عليهم وما زرعه  
الناظر بعده لجهة الوقف فهو مستحق لمن يستحق الوقف بعد الواقف وقد صرح  
علماء ونايان العبرة لوقت ظهور الغلة وادراكها فان مات المستحق عند ذلك فظاهر  
وأدرك فهو تركة عنه فيقسم بين ورثته وتقسى منه ديونه وتنفذ منه وصاياه والله تعالى  
أعلم (سئل) في وقف قرر عليه القاضي ناظرين معاقرة صرف أحدهما فيه بغير اذن  
الثاني فهل يكون تصرفه بغير اذن صاحبه أو تو كيله في التصرف صحيحا أم لا وهل اذا  
ادعى أحد الناظرين على شخص بحق للوقف المذكور لا تسمع دعواه الا اذا ادعى  
الناظر الآخر معه بذلك الحق أو وكله في الدعوى (أجاب) الناظران كالوصيين  
لا ينفرد أحدهما بالتصرف بدون اذن الآخر أو اجازته فيما عدا ما استثنى ومن جهة  
ما استثنى الخصوصية فلا أحدهما الا نفراد بهما والله تعالى أعلم (سئل) في واقف انشأ  
وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده  
أولاده ثم على ذرية ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل  
تجب الطبقة العليا منهم أبدا الطبقة السفلى بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع  
غيره لئلا كرم مثل حظ الاثني عشر على ان مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك  
انتقل نصيبه اليه ومن مات لا عن ولدا أو أسفل انتقل نصيبه لاختوته المشار كين له في  
الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فالى من في درجته ثم جعل آخره الى جهة بر  
لا تقطع فوات الواقف عن أولاد ثم مات كل من أولاده عن أولاده ثم مات أولاد أولاده  
عن أولاد فلراد أحد المستحقين نقض القسمة وقسمة ربيع الوقف على الموجودين من

١١ ١٢٧٤

١٤ ١١٧٤

مطلب العبرة لوقت  
ظهور الغلة٣٦ ١٢٧٤  
مطلب لاحد الناظرين  
الانفراد بالخصوصية

مطلب تنقض القسمة  
إيا تقراض كل طبقة

هذه الطبقة على شرط الواقف فهل يجب لذلك (أجاب) نعم تنقض القسمة بانقراض آخر كل طبقة من طبقات الوقف المذكور ويقسم ريعه على الطبقة التالية لها على عدد رؤوسهم للذكر مثل حظ الأنثيين الأحياء منهم والاموات فما أصاب الأحياء منهم يأخذونه وما أصاب الاموات يعطى لأولادهم عملاً بالشرط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في حجام وقف أهلى أجره الناظر لرجل آخر مدة معلومة بآجرة معلومة دون آجرة المثل ثم بعد مضي مدة الآجرة أجره الناظر لرجل أجنبي مدة سنة بآجرة المثل وزيادة فهل والحال هذه تكون الآجرة الثانية صحيحة نافذة حيث كانت بآجرة المثل وإذا طلب المستأجر الأول فسخ الآجرة الثانية لا يجب لذلك ويكون للمستأجر الثاني الاستيلاء على الحجام المذكور مدة اجارته (أجاب) ليس للمستأجر الأول الذى انقضت مدة اجارته معارضة المستأجر الثاني آجرة صحيحة بآجر المثل وليس له فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في دار لا تقبل قسمة الأفرار وقفها في حال صحته وسلامته على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة إلى آخر ما ذكره في كتاب وقفه ثم إلى جهة بر لا تنقطع وذ ك ذلك في كتاب وصيته وأشهد على ذلك بيعة شرعية ثم بعد مدة مات الواقف عن ورثة وانحصر ريع الوقف ونظره في شخص من أولاد أولاده وصار يستغل ريع الحصّة مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد بعض ورثة الواقف إبطال الوقف متعللاً بان وقف المشاع الغير القابل للقسمة لا يصح وأنه لم يحكم به حكم شرعى في حال حياته فهل والحال هذه إذا أثبت مستحق ريع الحصّة المذكورة وناظرها وقفها بالوجه الشرعى لدى الحاكم الشرعى يكون الوقف صحيحاً نافذا ولا عبرة بتعلل باقى الورثة المذكورين بذلك إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) وقف المشاع الذى لا يمكن قسمته كالحجام والبئر والرحى صحيح باتفاق أبي يوسف ومحمد واختلافاً في صحته في محتمل القسمة فصححه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد وعمل الناس والقضاة على قول أبي يوسف ويصح جعل غلة الوقف لنفس الواقف على قوله أيضاً وعليه فالوقف المذكور بعد تحققه على الوجه المسطور صحيح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً وقفها على نفسها وهى في مرض موتها ثم من بعدها تكون وقفاً على رجل أجنبي ثم بعد ذلك بخمسة أيام ماتت عن ابن ابن عمها وعن بنت ابن عمها ولا وارث لها سواهما فهل والحال هذه يكون نافذاً من الثلث فقط وما زاد يكون ميراثاً حيث لم يحزه الوارث (أجاب) نعم الوقف في مرض الموت حكمه كوصية ينفذ من ثلث المال فإن زاد على الثلث يتوقف الزائد على إجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً صحيحاً مستوفياً لشرائط الصحة ومن جملة ما شرطه في كتاب وقفه البيع ولو بلفظه ويستعوض بدله إلى آخر ما ذكره يفعل ذلك ويكرره الكربة بعد الكربة والمرّة بعد المرة وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك فهل يكون هذا الشرط مفسداً للوقف أو لا

٢٧ ١٢٧٤

جاءى الاولى

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧١

٩

مطلب شرط البيع  
والاستبدال بالتمن  
أرضا أخرى لا يفسد  
الوقف

١٢٧٤

١٧

(أجاب) صرح علماؤنا بنحو شرط الاستبدال بالوقف أو شرط بيعه ويشتري بثمنه أرضا أخرى فإذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائها ومنه يعلم ان الشرط المذكور لا يكون مفسدا للوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلوفا في أرض وقف أهلى موضوعا فيه بحق البقاء والقرار بأذن من ناظره الشرعى وصاروا ضعايده عليه ويتنفع به مدة من السنين الى أن مات الناظر وتولى ناظر آخر ويريد رفع يده عنه منكر الخلو المذكور والاذن من الناظر الذى قبله فهل والحال هذه إذا ثبت واضع السيد الاذن والخلو المذكور بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار الناظر الا أن لا يكون له رفع يده عنه والحال هذه بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت الخلو المذكور في أرض الوقف بأذن ناظره الشرعى مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار الناظر الثانى له حيث كان صاحب الخلو قائما يدفع أجرة مثل الأرض لمجهة الوقف ولا يخاف منه على الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده هم محمد وعمر وعلى وسليمة ذكورا وإناثا لذكور مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم ثم تعقب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهم عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان أسفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله من ذلك أن لو كان حيا باقيا الى آخر ما نص في كتاب وقفه فانت أحدى المستحقين نسي أمية بنت اجد بن خدوجة بنت محمد بن فطومة بنت محمد بن الواقف عن غير عقب ولا أخوة ولا أخوات بل عن في درجتها من أهل الوقف وهم محمد واحد ونفيسة أولاد ابراهيم بن بكر بن صالح بنت ابراهيم بن محمد بن الواقف وعن عمها وعمتها محمد وخديجة ولدا خدوجة بنت محمد بن فطومة بنت محمد بن الواقف فهل بموت أمية ينتقل نصيبها لأهل طبقتها المذكورين عملا بقول الواقف فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف بناء على أن المراد بقرب الطبقات أهل طبقة لان نهاية القرب الاتصال كما في قوله تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد او ينتقل نصيبها لأقرب الطبقات لها نسيبا وعمها وعمتها (أجاب) نعم ينتقل نصيب المستحق بموتها لا عن عقب بل من هو في درجتها وطبقتها الا لمن هو أعلى منها طبقة بالنسبة

١٢٧٤

٢٠

مطلب الاعتبار طبقات

الاستحقاق الجمعية لا طبقات الارث النسبية

للدلالة الى الواقف ولو كان من في الطبقة ابعد نسبا اليها والاعلى اقرب فيه عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب بالطبقات للتوفى من اهل هذا الوقف ومن في الدرجة اقرب اليها في الطبقة ممن هو اعلى او اسفل اذا اعتبر طبقات الاستحقاق الجمعية لا طبقات الارث النسبية كما صرح به علماءنا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلي يشتمل على مسكنين صغيرين ليس في الوقف غيرهما غير موضوعين على ارض مستورة تخرب باوتعطلا على جهة الوقف ولا ريع للوقف يعمران منه ولم ينسب الواقف عن احداث خلوفيهما ولم يرغب احد في استئجارهما ليعمرهما لجهة الوقف ولا نفع لجهة الوقف منهما بالسكنية ولم تكن الاستدانة الشرعية عليهما من ناظره ليعمرهما منها فهل اذا وجد من يستأجر احدهما باجر مثله فاكثرت سنة بسنة ثم ياذن له الناظر ببناء ذلك لنفسه على ان ما يبنيه من ماله يكون ملكا له بحق البقاء والقرار يسوغ له ذلك حيث لم يرغب فيه احد الا كذلك وكان في ذلك مصلحة لجهة الوقف بانفاق الاجرة في عمارة الثاني (اجاب) نعم يسوغ للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في عقار موقوف بعضه على خيرات وبقايسه على مستحقين تخرب بعضه واحتاج للعمارة ومتمجد تحت يد الناظر عليه من غلته مبلغ من الدراهم اراد الناظر صرفه في العمارة والمرمة فعارضه المستحقون ومنعوه وطلبوا قسمته بينهم على حسب استحقاقهم وامتنع الناظر من ذلك فهل لا يكون للمستحقين منع الناظر المذكور من العمارة وليس لهم قبض استحقاقهم في الوقف من الناظر الا بعد تمام العمارة والمرمة وتقطع الخيرات ايضا للعمارة (اجاب) يبدا من ريع الوقف بعمارته وتقدم العمارة على مستحق الوقف وان لم يكن ذلك مشروطا من قبل الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف من قبل امرأة على جهة خير وما فضل يصرف لها مدة حياتها ثم من بعدها على بنتيها ثم من بعد كل منهما على اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة وشرطت ان من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد فلاخوته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة فلا قرب بالطبقات للتوفى من اهل الوقف الى آخر ما ذكر في كتاب الوقف وتداولت عليه يد المستحقين من الذرية سنين عديدة استحقاقا ونظر الى ان آل الاستحقاق والنظر الى امرأة من الذرية ووضعت يد ها عليه كاصولها مدة من السنين وتجري الخيرات وما فضل تستغله لنفسها حسب شرط الواقعة بلامعارض لها والا ن ادعى رجل اجني انه يستحق في الوقف المذكور ولم ينسب نفسه نسبا يستحق به الوقف وهو مخالف لما نص في كتاب الوقف فاتضح عدم استحقاقه فاراد تكليف واضعة اليد اثبات نسبها واستحقاقها ليع الوقف ونظرها والا يأخذ بنظره من القاضي ويوليها ناظر اعليه ان لم تثبت واضعة اليد ذلك فهل اذا كانت اليد لها على الوقف والتصرف ثابت من قديم

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢

الزمان كاصولها لا تسكف اثبات كونها من الذرية بل يسبق الوقف في يدها كما كان عليه من قديم كاصولها وهي من بعدهم ولا ينزع من يدها إلا بحق ثابت (أجاب) القول لذي اليد فيما يبيده أنه يستحقه ولا يكف اثبات استحقاقه لذلك ويبقى القديم على قدمه ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) من الروزنامة بما مضمونه أن أولاد الشيخ على خليفة أحد العلماء وزوجته ومعتقه السمراء مقييد باسمائهم مرتبات وحصص الالتزام ويراد وقف ذلك وصدر الأمر من ولي الأمر بأمر ذلك وفي الأولاد قصر فبقتضي منطوق الأمر هل هناك محذور شرعي في إيقاف حصص الخمسة أشخاص البالغ أولاد الشيخ مع حصص زوجته أم لا وكذا هل يجوز شرعا إيقاف حصص ولديه القاصرين كالتاس والدهم وكذا إذا كانت معتقة الشيخ السمراء تريد إيقاف كمطلوب الشيخ يجوز أم لا (أجاب) إيقاف أراضى الالتزامات والمرتبات التي من بيت المال المقيدة باسماء أربابها من قبيل الارصاد تنسوخ بامر ولي الأمر على مصارفه للصحة فإذا أذن ولي الأمر للقيده باسمه وهو بالغ بإيقاف ذلك على الوجه المذكور فحسبما يصدر به الأذن يجري إيقاف الارصاد على مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه حاصل كائن بجهة معينة وهناك من يقول أنه وقف على جهة معينة بالأشاعة وليس موجود له حجة بإيقافه وهناك من يعلم ذلك فلما حضروا أو ضحوا أنهم يعلمون بالأشاعة أنه وقف وليس موجود له حجة إيقاف ولا يعلمون من وقفه فهل يثبت الوقف بالأشاعة ولو لم يعرف الواقف ولم يوجد له حجة إيقاف أو يعد من الأموال الضائعة حق بيت المال (أجاب) إذا كان ذلك الحاصل بيد شخص وهو يدعي أنه وقف على جهة وهو ناظر عليه فلا ترفع يده عن ذلك الحاصل ولا يلزم بآثبات إيقافه من قبل واقف معين بل يبقى القديم على قدمه ما لم يثبت خلافه وإن لم يكن بيد أحد ولم يثبت أنه ملك لمعين أو وقف من قبل شخص معين على جهة معينة يكون من الأموال الضائعة التي تحفظ في بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه أنه قد سبق ورود إفادة منكم عن محصول زراعة ابعادية ثبت إيقافها من قبل مالكيها بعدم موته على نفسه ثم على مستحقين بأنه إذا مات الواقف عند ظهور الغلة وأدراكها فإظهار أدراك فهو تركه وأما ما ذكره الناظر بعده لجهة الوقف فهو مستحق لمن يستحق الوقف بعد الواقف وقد سئل من أمور إدارة جهة الأبعادية المذكورة عن ذلك فأجاب أن الغلال في ثالث عشر رمضان سنة ٧٣ تاريخ موت الواقف المذكور تبلغ الإدراك إلا أن تلك الأبعادية في واط وخلمان ويمكث فيها الماء كثيرا وبهذه الوسيلة يتأخر زرعها في تاريخ موت الواقف المذكور لا يمكن أدراكها فهل يعتبر الإدراك وعدمه في خصوص هذه الأبعادية أو يعتبر إدراك عموم الأراضى غيرها التي من شأنها الإدراك في التاريخ المذكور (أجاب) تقدمت الافادة بأن ما يستحقه

١٢٧٤

٣

مطلب إيقاف أراضى  
الالتزامات ارساد  
فتجوز على مصارف  
بيت المال

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤



سنة جادى الثانية

مستحق الوقف بعد موت الواقف المتخصر فيه ريعه مادام حيا هو ما يزرعه الناظر بعد موت الواقف وأما ما يزرعه الواقف حال حياته أو زرعه وكيله ومات بعد ظهور الغلة يكون مختصا به وقد رأينا التصريح في كتب المذهب بان الوقف على الاولاد اذا مات أحدهم بعد ظهور الغلة وان لم يبدأ لاحها يستحق ورثته نصيبه ففي هذه الحادثة يكون الواقف مختصا بذلك وكون مختصا بذلك الارض يتأخر بسبب تأخر مكث الماء فيها عن غيرها لا يوجب عدم ظهور غلتها الشتوية في تاريخ موت الواقف وهو ثالث عشر رمضان سنة ثلاث وسبعين والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل ناظر وقف آجر حانوتين منه لرجل آخر باجرة المثل فاكثر سنة واحدة ثم بعد ذلك جاء ناظر الوقف المذكور من سفره وآجر الحانوتين المذكورتين من رجل آخر غير المستأجر الاول باجرة اقل من أجر المثل فهل حيث الحال ماذ كرى يكون العقد الاول صحيحا ولا عبرة بما فعله الناظر من الاجارة المتأخرة (اجاب) نعم المعتبر هو العقد السابق الصادر من وكيل الناظر بالاجارة حيث وقعت اجارته صحيحة باجر المثل وليس للناظر اجارة ماذ كرثانيا من غير المستأجر الاول مادامت مدة العقد الاول باقية بدون موجب لفسخ الاجارة الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آجر حانوتين لرجل باجرة المثل سنة كاملة ثم بعد ذلك حضر زوجها وكيلها من سفره وآجر الحانوتين المذكورتين لرجل آخر خلاف المستأجر باقل مما استأجر به الاول فهل يكون العقد الاول الذى هو عقد ناظره الوقف الاصلية صحيحا ولا عبرة بما فعله زوجها من الاجارة الاخرى (اجاب) نعم المعتبر هو العقد السابق الصادر من الناظر الشرعية حيث وقع صحيحا باجر المثل وليس لو كيل الناظر اجارة ماذ كرثانيا من غير المستأجر الاول مادامت مدة العقد الاول باقية بدون موجب لفسخ الاجارة الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على بيت عن أبيه باعه لآخر والحال ان اياه قبل موته وقفه على ذريته ثم بعد ان قرأهم يكون على الخوص والريحان وحكم القاضي به بموجب حجة شرعية في محفوفة فهل والحال هذه اذا ثبت الوقف بالوجه الشرعى يكون البيع غير صحيح وينزع من يد المشتري (اجاب) نعم اذا ثبت الوقف المذكور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالطريق الشرعى بتاريخ سابق على البيع المذكور ولم يكن هناك مانع لا يصح البيع بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض زراعية موقوفة على جهة معينة آجرها الناظر مدة معينة من السنين باجرة لكل سنة منها قدر معلوم من الاجرة ثم بعد فراغ المدة المذكورة طلب الناظر من المستأجر زيادة الاجرة أو أخذ الارض ليؤجرها لآخر بتلك الزيادة فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بعضى المدة ويؤجرها الناظر لغيره اذا امتنع من الزيادة وكانت بقدر اجرة المثل (اجاب) اذا انقضت مدة الاجارة يكون للناظر اجارة الارض المذكورة من غير المستأجر الاول باجر المثل ولو رضى المستأجر الاول بدفع أجر المثل حيث لا خلولة في

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

رجب  
٢

١٢٧٤

٥

الارض فاذا امتنع المستأجر الاول بعد انتهاء مدته من دفع أجره مثل الارض يكون للناظر  
اجارتها من غيره بالطريق الاولى والله تعالى أعلم (سئل) في امر أبا القاسم وشيعة تملك  
بيتا ونصف بيت آخر فوقفت البيت وقفا صحيحا شرعيا على نفسها مدة حياتها ثم من  
بعدها على جهة بر لا تنقطع ووهبت نصف البيت الآخر لرجل أجنبي في حال  
صحتها وسلامتها وهو لا يقبل القسمة وقبل الموهوب له الهبة وقبض جميع البيت  
المذكور وحازه وسكن فيه مع عياله وصار نصيب شريكه أمانة تحت يده ولم يكن  
للوامهة أمتعة في نصف المكان المذكور فهل يكون الوقف والهبة صحيحين وإذا أراد  
زوجها إبطال ذلك لا يجاب لذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للزوج إبطال الوقف  
والهبة المذكورين بعد صدورهما مستوفيين شرائط الصحة وال لزوم بدون وجه  
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه وزوجته فلانة ثم من بعدهما  
على ابنه عبد الله وبنته فاطمة ومن سيحدث من الاولاد بالفرضة الشرعية على أن  
الانثى منهم تستحق مدة حياتها خالية من الأزواج فاذا ماتت أو تزوجت يكون نصيبها  
لاخوتها الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم وأولاد اولادهم ونسلهم  
وذريتهم على أن من مات منهم وترك ولدا او ولدا انتقل نصيبه من ذلك لولده  
او ولد لولده الذكور خاصة دون الاناث فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع  
للاناث من بناتهم او بنات اولادهم الى آخر ما ذكره في كتاب وقفه الذي من جلته  
استقلال الواحد منهم اذا انفرد مات الواقف عن بنته وابنه المذكورين ثم ماتت  
البنت لاعتق بل عن أخيها ثم مات الابن الاخ المذكور عن بنته وانحصر الوقف في  
بنت ابن الواقف ثم باع زوج بنت الواقف حصه من الوقف المذكور لرجل أجنبي  
وقبض ثمنها ولم يكن ناظر اعلى الوقف وليس له استحقاق فيه بغير طريق شرعي فهل  
يموت بنت الواقف وابنه على هذا الترتيب ينحصر الوقف المذكور في بنت ابن الواقف  
المذكور لعدم وجود أحد من ذريته خلافا عما بقول الواقف فاذا ماتت أو تزوجت  
يكون نصيبها لاخوتها الذكور ثم بقوله فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع  
للاناث من بناتهم أو بنات اولادهم ولا يصح بيع زوج البنت المذكورة بعدم موتها حصه  
في الوقف المذكور بدون مسوغ شرعي ويحكم بفسخه واستردادها لبنت ابن الواقف  
والحال ما ذكره حيث انحصر فيها النظر أيضا حسب شرط الوقف (أجاب) نعم ينحصر ريع  
الوقف المذكور في بنت ابن الواقف المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال اذ  
قوله فان لم يكن ذكور ولا اولادهم ذكور افرجع للاناث من بناته أو بنات اولاده الخ  
كاف في استحقاقها ريع الوقف عند عدم وجود غيرها من ذرية الواقف ولا يصح بيع  
زوج بنت الواقف بعدم موتها حصه من الوقف على هذا الوجه فيجب إبطاله ورد الحصه  
لجهة وقفها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل على مكان وقف أهلى من

٢٠

١٢٧٤

رمضان

٩

١٢٧٤

شوال

١٣

١٢٧١

ذى القعدة

٣

١٢٧٤

ذى الحجة

٣

١٢٧٤

مطلب الاصل في قسمة

الوقف التسوية بين

الذكور والاناث مالم

يشترط التفاضل

قبل ناظره فاجر الوكيل المسكان لرجل آخر مدة معلومة باجرة معلومة وهي دون اجرة  
 المثل بكثير فهل والحال هذه تكون الاجارة فاسدة حيث كانت اقل من اجرة المثل يقول  
 اهل الخبرة وللناظر اجارتهما من شاء باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون  
 اجر المثل بين فاحش ويلزم المستأجر اذا استعمله تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في ناظر وقف آجر مكانا متغيرا منه مساهمة وباع نقضه الذي يخاف عليه الضياع لا آخر  
 وأذنه بالانشاء والعمارة فيه على ان ما بنى المستأجر يكون ملكا له على وجه القرار  
 وكتب بذلك حجة مسجلة بالسجل المحفوظ فبنى المستأجر وعمر حسب اذن الناظر له بذلك  
 ومضى على ذلك مدة من السنين ثم بعد مضي تلك المدة اراد ناظر الوقف المذكور رفع يد  
 المستأجر عن المكان المذكور زاعما ان له ذلك فهل اذا كان الاذن ثابتا بالوجه الشرعي  
 وبنى المستأجر وعمر حسب اذن الناظر له ليس للناظر رفع يده عنه وعلى المستأجر اجر مثل  
 المكان المذكور (اجاب) اذا ثبت كل من الاجارة والاذن بالبناء على ارض الوقف  
 بحق القرار بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة كسكون الاجارة باجر المثل فاكثر  
 وعدم مخالفة شرط الواقف في شيء من ذلك وثبت بناء المستأجر المذكور بعد الاذن له  
 من قبل الناظر في ارض الوقف لا يكون للناظر رفع يد المستأجر عما ذكر مادام قائما برفع  
 اجر المثل لجهة الوقف بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا  
 مات عن ابن و بنت وزوجة فوضع الابن يده على المكان المذكور ووقفه على نفسه وذريته  
 من بعده بدون اذن واجارة من البنت والزوجة فهل يكون الوقف في نصيب البنت  
 والزوجة غير صحيح حيث لم يولد ولم يأذناه ولم يجيزاه (اجاب) لا يتخذ الوقف في نصيب  
 البنت والزوجة اذ تحقق ما ذكر بالسؤال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان  
 موقوف من قبل واثقين ولهما ناظران لكل واحد منهما النصف فيه وأحد الناظرين  
 غائب فاجر المحاضر حصة الناظر الغائب لرجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دون اجرة  
 المثل بالغبن الفاحش فهل اذا حضر الناظر من غيبته يكون له فسخ الاجارة المذكورة  
 ولا تصح اجارة عقار الوقف الا باجر المثل ويلزم المستأجر تمام اجر المثل (اجاب) نعم والحال  
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فيمن وقف وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها  
 على شخص معين ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم  
 وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الى آخر ما سطر  
 في كتاب وقفها ولم تبين الواقعة مالا ذكر والاثنى فماذا يكون حكم الله في قسمة ريع  
 الوقف المذكور بين اولاد الشخص المعين ذكورا واناثا (اجاب) الاصل في باب  
 الوقف ان يقسم ريعه بين الذكور والاناث بالدوية مالم يشترط التفاضل والله تعالى  
 أعلم (سئل) ان حضرة اسمعيل باشا وقف أمأ كن بالغر على نفسه أيام حياته ثم من  
 بعده على احدى زوجتيه ثم على ذريته الخ ونشرط لنفسه الشروط العشرة ونشرط لزوجته

صفر

سنة

كذلك الشروط المذكورة دون غيرها من المستحقين ووقف أيضاً ما كان آخرى على نفسه أيام حياته ثم على زوجته الثانية ثم على ذريته الخ وشرط لنفسه أيضاً الشروط العشرة وشرط لزوجه الثانية كذلك الشروط المذكورة دون غيرها من المستحقين والآتي بحاله من شرط الادخال ادخل كل واحدة من الزوجتين مع الاخرى بحق النصف بحيث صار الوقفان وقفاً واحداً على نفسه ثم على زوجته المذكورة من مائة وواحدة من بينهما فهل حيث كان الامر كما ذكره وشرط أولاً لكل واحدة من الزوجتين المذكورتين الشروط العشرة في وقفها الموقوف عليها فقط دون وقف الاخرى والآتي صار ادخال كل منهما مع الاخرى وصار كل وقف من الوقفين مشتركاً بين الزوجتين بحق النصف يكون لكل واحدة منهما الشروط المذكورة في كامل الوقف أو يكون لها ذلك في حصتها فقط بحق النصف (أجاب) مجرد ادخال الواقف كل واحدة من زوجتيه في الموقوف على الاخرى وجعلها شاركة لها في الاستحقاق لا يترتب عليه أن تشارك كل واحدة منهما الاخرى فيما شرط لها الواقف في الموقوف عليها أولاً من الشروط على سبيل الانفراد بل المشروط أولاً لا يتغير فتملك كل واحدة منهما العمل بالشروط المشروطة لها في الوقف الذي كان خاصاً بها في جميع الوقفين المنضمين الآن ولا في حصتها التي تستحقها في الوقف الاخر بناء على ما فعله الواقف آخر من الادخال المذكور كما تضمن ذلك جواب حضرة مفتي الثغري الاسكندري والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن وقف على جهة بر وعليها ناظر آجر الناظر أما كن الوقف لجماعة كل واحد منهم مكاناً سنة كاملة باجرة معلومة هي أكثر من أجرة المثل بلا مخالفة لشروط الواقف في مدة الاجارة ووضع كل من المستأجرين يده على ما استأجره من الناظر والآتي أراد رجل أجنبي متعنت أن يزيد في أجرة الاما كن المذكورة عن الاجرة المذكورة تعنتاً ومدة الاجارة باقية فهل لا يجب للرجل لذلك ولا يكون له فسخ الاجارة ولا تقبل زيادة التعنت حتى تمضي مدة الاجارة المذكورة حتى لو وافقه الناظر على ذلك لا يلتفت الى قوله ما تكون الاجارة باقية الى ان يمضي باقي المدة حيث لم تزد أجرة المثل فيها على ما سمي في العقد بل أجرة المثل أقل كما سبق والحال ان الاجارة صدرت مستوفية شرائط الصحة (أجاب) نعم لا تقبل هذه الزيادة مادامت المدة وتبقى الاما كن المذكورة في يد مستأجرها على هذا الوجه الى انتهاء مدة الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر شرعي على وقف أهلي وهو أحد المستحقين فيه اذن لبعض المستحقين في عمارة مخصوصة في مكان من الوقف فبني المأذون ما اذن به ثم تعدى وأجرى عمارة اخرى بدون اذن وغيرهما معالم الوقف الاصلية وأراد أن يجعل جميع ما صرفه على هذا وهذا ديناً على الوقف فتركه على الاذن المذكور فهل لا يجب لذلك ولا يكون له دين على الوقف سوى ما صرفه على العمارة المأذون فيها فقط وهل اذا مات المأذون المذكور ليس لورثته المطالبة بغير ما صرفه على ما هو اذن به (أجاب)

١٢٧٥

١٣

مطلب شرط له ولا كل  
من زوجتيه الشروط  
المشهورة فيما وقفه  
عليها ثم غير وقفه وجعلها  
مشتركتين لا تملك  
كل منهما العمل بالشروط  
الا فيما شرط لها فيه أولاً

١٢٧٥

٣٠

١٢٧٥

٢١

لا مظالبة لاحد المستحقين المذكور ولا ورثته من بعده على جهة الوقف بنفقة ما صرفه على العمارة التي لم يؤذن فيها من قبل الناظر الشرعي بدون وجهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وحاصلا من ناظر وقف بموجب سند ثم بعد ذلك تعدى المستأجر المذكور على ثلاثة حواصل من عقار الوقف المذكور وخطها واستولى عليها بدون اجارة واذن من الناظر المذكور ولم يكن له فيها خلو ولا جسد ثم مات المستأجر عن ورثة وضعوا أيديهم على ذلك بدون اجارة فهل اذا اراد الناظر الا نرفع يد ورثته المذكورين عن الثلاثة حواصل المذكورورة ومحاسبتهم باجرة المثل وتكليفهم بدفع اجر مثل ذلك مدة استيلاء مورثهم عليها من تركته وبدفع اجر مثله من قبلهم مدة استيلائهم بأنفسهم على ما ذكر على هذا الوجه يكون للناظر مطالبتهم بذلك حيث كان الوقف ثابتا معترفاه ولم يكن للورثة ولا لمورثهم خلو فيه ولا اجارة وان وجد من مورثهم أو منهم بعض احداث في ذلك من وضع اخشاب وفتح باب وسد آخر بدون اذن من الناظر ولا سند بيدهم يدل على ذلك بل احداث ذلك تعدى ما يكون للناظر تكليفهم اما بقلع ما احداث على هذا الوجه ان لم يضر بالوقف أو يدفع لهم قيمته مستحق القلع ان اضر به (اجاب) يجب على من استولى على عقار الوقف بدون عقد اجارة دفع اجر مثله مدة استيلائه بالغما مبلغ في كل وقت بحسبه فلناظر الوقف المذكور مطالبته ورثة من استولى على عقار الوقف والحال ما ذكر بالسؤال برفع أيديهم وباجر مثله مدة استيلاء مورثهم عليه من تركته كما ان له مطالبتهم باجر مثل ذلك من قبلهم مدة استيلائهم بأنفسهم على هذا الوجه ويجبرون على دفع ذلك حيث لا مانع وما احداث من قبلهم أو قبل مورثهم في عقار الوقف من عمارة بدون اذن من الناظر فا كان فيها من اعيان لها قيمة بعد القلع يكلفون قلعها ان لم يضر بالوقف والتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع وما لا قيمة له بعد القلع فلا شيء فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقف من ناظره منذ شهرين مدة ثلاث سنين في عقد واحد بعين فاحش فهل لا يصح الايجار المذكور ويكون للناظر مظالبة المستأجر باجرة المثل (اجاب) اجارة مكان الوقف ثلاث سنين في عقد واحد بعين فاحش فاسدة ويلزم المستأجر بدفع اجر المثل مدة استيلائه على المسكان المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا وكر في صدر كتاب وقفه صرف خيرات معينة وما فضل من ربه يصرف لعقائه واتباعه واتباع اتباعه بيضا وسودا باسوية بينهم ينتفعون بذلك غلة واستقلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية أبدا ما عاشوا ودائما بقوام غير مشارك لهم في ذلك ولا منازع ولا رافع لا يديهم ولا مدافع مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها

١٢٧٥

٢

١٢٧٥

١٩



بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فانه وقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق وان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلن هو في درجته وذوي طبقته وان لم يكن في درجته وذوي طبقته أحدا فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين فهل والحال هذه اذا مات أحد المستحقين للوقف المذكور من غير عقب له وله أولاد أخ شقيق تكون حصته في الوقف المذكور لمن هو موجود في درجة المتوفى المذكور حسب الشرط السابق ذكره أو لولاد أخيه المذكورين الذين هم أنزل درجة من المتوفى المذكور مع عدم وجود اخوة له ولا اخوات (أجاب) ينتقل نصيب المتوفى من المستحقين عن غير عقب لمن في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف المستحقين في ريعه حيث لم يوجد للمتوفى المذكور اخوة ولا اخوات عملا بشرط الواقف المذكور على الوجه المسطور لالا ولاد أخيه الشقيق الذين هم أنزل من درجته والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف آجر مسقما من مسققات وقفه الا هل من رجل بدون اجرة المثل بكثير غير عالم ثم ظهر له البنس وأراد ايجارها من غيره باجرة المثل فهل يكون له طلب مانقة عن اجرة المثل في المدة الماضية من المستأجر الاول (أجاب) اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش لا يصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) فيما يتعلق بارصاد الاراضى المصرية بجمع في ذلك رسالة تصها

\*(بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقى)\*

حمد الم ازال الاوتياب بنور الهداية للصواب وأجاز تنفيذ الارصاد وأجل عليه الثواب في المعاد والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أفتقدنا من الضير وحرصنا بأفواله وأفعاله على فعل الخير صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين دروا المفساد وحنوا على فعل الخير والتقى بالمحامد (وبعد) فقد سئلت عما يتعلق بارصادات الاراضى المصرية من صحة وفساد ولزوم ومعاذ شرط وعدم نقض لما فيه منفعة للعباد فجمعت في ذلك نبذة يسيرة ونقلت ما اتفق عليه علماء المذاهب الاربعة ليكون المطلع عليها على بصيرة وقدمتها للسيدة عزيزة مصر ومليك العصر المحبول على فعل الخيرات ودوام المبرات الملك السعيد بآله الله ما يريد (وسميتها بالصفوة المهدية في ارصاد الاراضى المصرية) وشرعت في المقصود مستعينا بالملك المعبود (فقلت) اعلم أن الاراضى اما ان تكون مملوكة الرقبة كموات التي أحيت باذن ولي الامر أولا كالأراضى التي آلت لبית المال فاذا كانت الارض مملوكة يصح وقفها ويكون

مطلب شرط الصرف  
لمثله في الدرجة ثم  
لا قرب الطبقات فوجد  
من هو في الدرجة ومن  
هو أنزل يصرف للأول

١٢٧٥

٤

جمادى الثانية

١٢٧٥

٨

مطلب في تقسيم الوقف  
الى حقيقى وارصاد  
باعتبار الارض الموقوفة  
وحكم كل

وقفاً حقيقياً إذا استجمع شرائطه المعتمدة شرعاً وحينئذ تراعى شروطه واقفها وإذا كانت الأرض غير مملوكة بأن آلت لبيت المال فاية أقفاها لا يخلو الحال فيه أما أن يكون من قبل ولي الأمر على مصارف بيت المال كالمجاهدين والعمال والعلماء والمفتين والقضاة والارامل والفقراء والمساجد وأما أن يكون الأيقاف لتلك الأرض من قبل من أقطعها له ولى الأمر بأذنه ممن يكون من مصارف بيت المال على من ذكر وعلى كل فالوقف صحيح لا على أنه وقف حقيقي بل على أنه ارضاء لا يجوز نقضه ولا إخراج عنه من مستحقه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كان المصلحة من مصالح عامة المسلمين إلا أنه لا يكونه ليس وقفاً حقيقياً لا تراعى شروطه والمراد من عدم مراعاة شروطه أن للإمام أو نائبه أن يزيد في شروطه وينقص ويحذف ذلك وليس المراد أنه يصرفها عن الجهة المعينة بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها إلى غيرهم كما أفاده في رد المحتار وهذا بناء على أن الأقطاع عبارة عن تسليم الخراج مع بقا رقبة الأرض لبيت المال أما على ما ذكره في رد المحتار من باب العشر والخراج بعد نقله عبارة الإمام أبي يوسف في كتاب الخراج من قوله فهذا يدل على أن للإمام أن يعطى الأرض من بيت المال على وجه التملك لرقبتها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة إذا لفرق بين الأرض والمال في الدفع للمستحق انتهى فلا شك في صحة وقفه أى المقطع له وقفاً حقيقياً وحينئذ تراعى شروطه ولا سبيل إلى نقضه وما ذكره بعضهم من عدم صحة وقف المقطع له فالمراد به أنه لا يكون وقفاً حقيقياً وإن كان ارضاءً أصحها على مصارف بيت المال كما أفاد ذلك في رد المحتار أيضاً جواباً عن كلام العلامة قاسم في رسالته حيث أفتى بحكمة الوقف من بيت المال على مصالح مسجد وأقضى بأن سلطاناً آخر لا يملك إبطاله وقد قال العلامة ابن وهبان في منظومته

ولو وقف السلطان من بيت مالنا \* لمصلحة عمت يجوز ويؤجر

أى يجوز على أنه ارضاء ولا وقف حقيقة ويؤجر لأن بيت المال معد لمصالح المسلمين فإذا أبدع على مصرفه الشرعى يثاب لاسيما إذا كان يخاف عليه أمراء الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعى فيكون قد منع من يحق منهم ويتصرف ذلك التصرف كما ذكره بعض الشراح وهذا وإن ذكر الشيخ عبد البر بن الشحنة أن قول الناظم لمصلحة عمت أى كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فإنه لا يصح وإن جعل آخره للفقراء فإن كان مراده عدم صحة كونه وقفاً حقيقياً فسلم وإن كان المراد به الارضاء فقد نازعه في ذلك بعض علماء عصره فافتوا بحكمته نظر المال كما أفاده العلامة الشيخ زين بن نجيم في بعض رسائله ومما يؤيد صحة الارضاء ولزومه ولو على معينين من مصارف بيت المال ما نقل في الرسالة المسماة عطية الرحمن في صحة ارضاء الجوامك والاطيان حيث ذكر فيها ما تقول السادة العلماء رضى الله تعالى عنهم في الجوامك والاطيان والجرايات المرصدة على أولاد وعيال والمربيات هلى خيرات مقصود بها وجه الله تعالى هلى هلى

مطلب إذا صبح الارصاد  
لا تراعى شروطه  
وبيان المعنى المراد من  
ذلك

مطلب للإمام أن يعطى  
أرضاً من بيت المال  
على وجه التملك  
لرقبتها حيث رأى  
المصلحة

مطلب يصح الوقف  
من بيت المال على  
معين من المصارف  
نظراً للمصلحة عامة ولو  
مآلاً

صحيحة اذا رأى السلطان أو نائبه في ارضها مصلحة للمسلمين واجراء للخيرات الى يوم الدين : واعانة لمن صاروا بامور الدين مشغولين أم لا واذا قلتم بمحتاهل يجوز لمن يتولى بعده من السلاطين والوزراء نقض ما أرصده من قبله أولا يجوز له نقض شيء مما أرصده من الجوامك وغيرها الاضرار النقص بالرعية افسدوا الجواب : فاجاب شيخنا الشيخ على الحسيني الخنفي بقوله الحمد لله الارصاد بلفظ أولاد ووعيال وعلى شعائر الاسلام والمصالح العامة الدينية بأوامر الوزراء المصريين صحيح وكذا من نوابهم أيضا صحيح لا يجوز نقضه ولا ابطاله بغيره سوى شرعي حيث كان المرصد عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والقراء واليتام والنساء والارامل والمفتين وطلبة العلم وذريهم اذا ضمير فيه عائلى على الكل كما في مسكن واعتمده في البحر وتبعه صاحب شرح تنوير الابصار المسمى بالدور المختار والعله ان هذا مال بيت المال وصل الى المسلمين من غير قتال فاعد لمصالحهم وهو لاء عملة المسلمين ونفقة الذراري على الالباء وادراو الارزاق على ذوى الاستحقاق من أقوى دعائم الساطة العلية ومن أطيب ثمراتها الجنية لا يجوز نقضه بالاتفاق لما تقر في كتب الفروع من ان تصرف الامام وكذا نائبه منوط بالمصلحة وظاهر انه لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من بيت المال قالوا واذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا أى لا تجب طاعته الا اذا وافق أمره الشرع فان خالف الشرع لم ينفذ ما أمر به أى لا يتبع قوله ولا يطاع بل تجب مخالفته ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقد ذكر علماءنا ان من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء والمفتين والفقهاء وطلبة العلم يفرض لا ولادهم تبعا ولا يسقط بموت الاب وفي البحر وتعطى المقاتلة كفايتهم وكفاية عيالهم وكذا العلماء يعطون من الخراج أرزاقهم وأرزاق عيالهم فان فضل منه شيء يجوز صرفه الى الفقراء ونفقة السكينة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفيهم وأعوانهم وان فضل من المال شيء بعد ايفصال الحقوق الى أربابها قسمه بين المسلمين انتهى قال شيخنا السيد احمد الحوى رحمه الله ضمن فتوى له فقد استفيد انه لا يجوز ابطال ما استحققه المستحق من بيت المال وفي نيف وثمانين وسبعمائة أراد السلطان الظاهر برقوق نقض كل ما أرصده ملوك الدولة الكردية من بيت مال مصر وقال انه أخذ بالخيالة من بيت المال وقد استغرق نصف اراضي بيت المال وعقد لذلك مجلسا حاضره شيخ الشيوخ الشيخ اكمل الدين شارح الهداية المسمى بالعناية شيخ السادة الخنفية في عصره وعلامة الدنيا على الاطلاق سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعة وغيرهم واتفقوا على ان ما أرصده من جامكية أو طين ووزق يخرج من بيت المال ومن الديوان على من كان مصرفا من مصارف بيت المال لا سبيل الى نقضه وانفصل المجلس

مطلب في صحة ارضاد  
الجوامك والاطيان  
والجرايات والمرتبات على  
أولاد ووعيال من المصارف  
وعلى شعائر الاسلام  
والمصالح العامة الدينية

مطلب لا تجب طاعة  
الامام الا اذا وافق أمره  
الشرع

مطلب من له حق في  
ديوان الخراج كالمقاتلة  
والعلماء والمفتين  
والفقهاء وطلبة العلم  
يفرض لا ولادهم تبعا  
ولا يسقط بموت الاب

على هذا قال العلامة السيوطي جلال الدين الحافظ وهذا الذي اتفقوا عليه بعينه قاله  
العز بن عبد السلام سلطان العلماء فكلام العلماء في هذه المسئلة يوافق بعضه بعضا  
انتهى المقصود ونقله من فتوى السيد المذكور وأجاب شيخنا الشيخ على العقدي الخنفي  
أطال الله عمره بقوله الارصادات والمرتبات من الجوامك والاطيان والجرايات لاشك  
في صحتها وجوازها حيث كان المرصد والمرتب السلطان أو نائبه باذن السلطان أو اذن  
النائب لان النائب كالسلطان في الاذن فيجوز للوزير ونائبه ان يرصد ويرتب جوامك  
وطيانا ونحو ذلك لما فيه من المصلحة حيث كان من ارصده عليهم من مصارف بيت  
المال كقراء ومؤذنين وعلماء وأئمة وأرامل وغيرهم وهذا ما فيه من اصال الحق الى  
مستحقه فيكون جائزا بل واجبا لما قلنا وهذا أمر مجمع عليه وحينئذ يفار تب وكتب  
على أولاد ووعيال وعتقاء ومساجد وغير ذلك من وجوه الخيرات صحيح بالحرمة ولا كراهة  
فليس لاحد ينقض ذلك من غير مصلحة اذ تصرف الامام ونوابه منوط بالمصلحة ولا مصلحة  
في قطع الحق عن مستحقه انتهى ووافقهم على ذلك مولانا وشيخنا الشيخ احمد التونسي  
الشهير بالقدوسي قلت ومما يؤيد ما أفقي به السادة الخنفية ما وقع للامام قاسم تلميذ  
العلامة ابن الهمام حيث سئل عن وقف السلطان جقمق طاب ثراه فاجاب وأجاد كما نقله  
عنه الامام ابن نجيم في رسالته التحفة المرضية في الاراضي المصرية ولفظه اعلم أن  
الواقف للأرض لا يخلو اما ان يكون مالكا لها في الاصل بان يكون من أهلها حين فتح  
الامام ومن على أهلها بها او تلقى الملك من مال كها بوجه من الوجوه فان كان مالكا لها  
من الاصل فلا كلام في صحة وقفه وتراعي شروطه وان وصلت الى الواقف بالشراء من  
بيت المال يذلل ثمن معتبر فان وقفه فيها صحيح أيضا لانه مال لها حينئذ وتراعي شروط  
وقفه سلطانا أو أميرا أو غيره وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شراء  
فأفقي الشيخ قاسم بان الوقف صحيح أجاب عنه حين سئل عن وقف جقمق فانه ارصد أرضا  
من بيت المال على مصالح مسجد فأفقي بان سلطانا آخر لا يملك ابطاله وذلك بعد ان كان  
السلطان برقوق قبله ارصدها على رجل وأولاده ثم من بعدهم على مصالح ذلك المسجد  
وقال ان الارصاد من السلطان برقوق المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامه  
حكم صحة وقف السلطان من بيت المال وارصاده كذلك ونائبه كذلك ثم قال وفي الاسعاف  
والبحر والخلاصة وغيرهم لو قال على أولادى تكون لأولاده لصلبه يستوى فيه الذكر  
والانثى والخنثى وكل من مات منهم تكون حصته للباقيين من اخوته ولا تخرج الاناث الا  
أن يقيد بالذكر ثم تكون الغلة لأولاده لصلبه ما بقي منهم أحد وله التصرف فيها مادام  
حيلا لا يشاركه فيه أحد من أولاده أو عياله لانه مرصدها لقول علمائنا الواقف يتصرف في  
وقفه كيف شاء ومثله المرصد باجماع المذاهب الاربع والمراد بالمرصد من ارصد باذن من  
نائب السلطان أو قائم مقام النائب من الباشا الى آخر ما ذكره من التأييدات ثم قال

مطلب لو قال على  
أولادى يكون  
لأولاده لصلبه يستوى  
فيه الذكر والانثى  
والخنثى



مطلب يجوز للسلطان  
ونائبه وكل من بسطت  
يده في الارض احداث  
مرتبات على الخيرات  
وفعل القربات

فحصل من هذا كله ان ما كتب وارصد باوامر الوزراء سواء كان عن اجتهاد منهم او باذن  
السلطان على جهات الخيرات المرتبات الموقوفة على اولاد وعمال وعتقاء صحيح جائز لا يجوز  
نقضه بوجه من الوجوه بل يجوز للسلطان ونائبه وكل من بسطت يده في الارض احداث  
مرتبات على الخيرات وفعل القربات ثم نقل اجوبة علماء المذاهب كلها بموافقة ذلك  
ومن جملة ما اجاب به بعضهم من قوله ما افتى به هؤلاء العلماء فانه صحيح ممول به لا يجوز  
مخالفته لانه منقول في الكتب فلا ينبغي للسلطان او نائبه ان يرفع شيئا عما ذكر في  
السؤال بل يقيسه على ما هو عليه لان في رفعه اضرار بالناس واضرار المسلمين لا يجوز  
لفعله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في نكث ثياب ولى الامر على ابقاء ما كان على  
ما كان بل المطلوب منه ان يزيد عليه كما هو شأن اهل المروءة والاحسان ثم قال وقد وقع  
للسلطان سليمان ان وزراءه اشاروا عليه بنقض الاوقاف والمرتبات المصرية فكتب  
خطا شريفا قال فيه اذا قال احد من المذاهب الثلاثة يجوز الارصاد ونحوه من بيت  
المال يعمل بقوله ويتبع وبالوقف والمرتبة يتنفع ولا ينقض حيث صحح احد منهم  
الوقف والارصاد من بيت المال من السلطان او غيره للزوم حينئذ وصحته ولو على  
مذهب من المذاهب ثم قال كما في رسالة العلامة السيد المحوى التي الفها في صحة لزوم  
الارصادات من بيت المال للاراضي وغيرها على المصارف السابق ذكرها ان الملك  
السكاهل من بني ايوب لما ملك مصر ارسل وزيره ليكشف له عن احوال مصر وجباية  
اموالها فكتب اليه الوزير يخبره ان المرتبة من بيت اموال المسلمين في كل سنة صدقات  
للعلماء والفقراء ثمانية وثمانون ألف دينار ويحصل بذلك خلل في الخزائن ونقص في  
الاموال فكتب له السلطان الفاقة مرة المذاق والحاجة تذلل الاعناق والمال مال  
الله وهو الرحيم الرزاق اجر والناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينقد وما  
عند الله باق فاننا لا نحب ان يثبت عنا المنع وعن غيرنا الاطلاق والاثار الحسنة من  
مكارم الاخلاق واليكم هذا الحديث يساق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
تسبب في قطع رزق اخيه المسلم قطع الله رزقه انتهى اذا علمت ذلك كله تعلم صحة  
الارصاد الاراضي بيت المال وغيرها ولو على معين حيث كان المرصد عليه من مصارف  
بيت المال ويكون الارصاد لازما لا يجوز نقضه ولا اخراجه من ايدي مستحقيه غير انه  
ليس وقفا حقيقيا فلا تراعى شروطه بالمعنى السابق وهو انه اذا رأى ولى الامر المصلحة في  
زيادة فيه أو نقص في مصاريف الوقف المذكور يسوغ له ذلك وليس المراد ان يصرفه  
عن الجهة التي عينت في الارصاد كأن يمنع من عين فيه ويصرف استخفافه لغيره  
وحيث لا يصح العدول عما ذكر حيث كان مجمعا عليه سيما والواقع في هذا الزمان ان  
الارصادات يصدر بها أمر ولى الامر بعد عرض المقطع له لاعتباره بايقافها وارصادها على  
الذرية ونحوهم كالمصالح العامة في الحال تارة والمال أخرى وفعل الخيرات والقربات



جمادى الثانية سنة  
مطاب لا يلقى منطوق  
الاوامر الشريفة التي  
تصدر مجة للرعية  
وايصالا لمعاش من  
انتسبوا لذي الدولة  
العلية

ومن يقع منه ذلك من مصارف بيت المال كالعلماء والمجاهدين وعمال الحكومة وذراري  
من ذكروا عليهم من المصارف أيضا فيصدر الامر العالي بتنفيذ ذلك وإحراؤه ولا يصح  
القول بالغاء منطوق الاوامر الشريفة التي تصدر مجة للرعية وايصالا لمعاش من  
انتسبوا لذي الدولة العلية مع موافقة أمره الكريم لما أجاب به علماء المذاهب الاربعة  
فلا سبيل الى نقضه مع ان علماء ناصرحوا بان أمر الامير اذا صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ  
فيجب اتباعه ولا يجوز العدول عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع  
والمآب والى هنا تم ما جمعه أسير ذنبه الفقير الى ربه الراجي العفو والغفران من الملك  
المنان محمد العباسي المهدي الحنفى الحنفى ابن المغفور له المندرج الى أعلى عليين الاستاذ  
الاعظم الشيخ محمد أمين المهدي مفتى السادة الخنفيه بمصر القاهرة المحمية سابقا  
كولده المذكور لاحقا وهو المغمور باحسانات ذى الدولة العلية والمجد والطلعة البهية  
صاحب السعادة والاقبال المتوج بتاج العز والمهابة والاجلال الذى عمت مكارمه  
واحساناته الرعية واستظل بظله جميع البرية الوزير ابن الوزير عزير مصر حالا فزاده الله  
عزا ومهابة واجلالا مولانا محمد سعيد باشا ببلعه الله من الكمالات والخيرات ماشا  
وأدام توفيقه لفعل المبرات والخيرات وأباد اعداءه على عمر الدهور والاقوات وكان ذلك  
بتاريخ ثمانية عشر يوما خلت من جمادى الثانية سنة خمس وسبعين ومائتين بعد تمام  
الالف من هجرة من له العز وزيد الشرف صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وتابعيه  
باحسان وخزبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

(سئل) في رجل استأجر حمار وقف من ناظره اجارة صحيحة سنة كاملة باجرة معاومة هي  
أجرة المثل وبعده مضى بعض السنة أراد رجل الزيادة في أجرة الحمار المذكور زيادة فاحشة  
تعمت منه فهل لا تقبل زيادة المتعنت ولا تفسخ الاجارة المذكورة بها حيث كانت باجر المثل  
(أجاب) اذا كانت الاجارة من الناظر انعقدت صحيحة باجر المثل ولم يزد أجر المثل في نفسه  
انثناء المدة وزاد غير المستأجر في أجرته زيادة تعنت واضرار وأراد استئجاره من الناظر في  
أنثناء مدة المستأجر لا يكون له ذلك ولا تقبل زيادة التعنت مادامت المدة باقية والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف بيتا على نفسه أيام حياته ينتفع بذلك ويمشاه منه  
سكنا واسكانا وغلة واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية أبدا معاش  
ودائما باقى من غير مشارك له في ذلك ولا منازع ولا رافع ليدع عن ذلك ولا مدافع مدة  
حياته ثم من بعد انتقاله يكون ذلك وقفا على أولاده المذكور خاصة دون أولاده من  
الاناث ثم من بعد أولاده المذكور يكون ذلك وقفا على أولادهم المذكور وأولاد أولادهم  
المذكور وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرط ذلك الواقف لنفسه في وقفه الادخال والاخراج  
والاعطاء والحرمات والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال والاسقاط متى  
شاء وشرط ذلك من بعده لا أولاده المذكور وأولادهم وليس لاحد من بعدهم فعل شيء

بجاءى الثانية سنة

من ذلك ثم مات هذا الواقف وخلف ابنا وبناتا وللابن المذكور ابن بالغ فادخل ابن الواقف أخته في الوقف وانفرد بذلك مع وجود ابنه المذكور من غير اطلاعه ثم مات ابن الواقف المذكور عن ابنه المذكور وعن أخته المدخلة من قبله خاصة على الوجه المستور فأخرجها ابن الابن من الوقف وذلك كله عملا بشرط الواقف من الشروط المرقومة لاولاده المذكور واولادهم بلفظ الواو فهل اذا جرينا على ان الواو تنفيد الجمع والمشاركة بين الاولاد المذكور واولادهم فقلنا بعدم صحة انفرد أحد الفريقين بشرط من الشروط المذكور كورة بلا اجتماع أو قلنا بعدم كون الاشتراك والاجتماع مقصودا بل لكل من الاولاد المذكور واولادهم الانفرد بذلك وقد أخرج المدخلة ابن الابن المذكور عملا بشرط الاخراج لا يكون لها حق في الوقف بعد ذلك على كلا الوجهين (أجاب) نعم لاحق لها في الوقف المذكور اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال اذا المشروط لم تعد لا ينقرده الواحد ولو قلنا بالانفرد فكما صح ادخالها من الابن صح اخراجها من ابن الابن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف بعض عقاره في مرض موته على نفسه أيام حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الاولاد وعلى زوجته التي في عصمته وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وكتب بذلك سنداً شرعياً ثم مات عن زوجته المذكور وأبيه فأراد الاب ابطال الوقف المذكور وجعله تركه عن الواقف المذكور فهل اذا كان بعض العقار المذكور يخرج من ثلث مال الواقف المذكور يكون وقفه نافذا (أجاب) اذا وقف الرجل في مرض موته بعض عقاره الذي يخرج من ثلث ماله على بعض ورثته ثم من بعده على جهات البر ولم يجز باقي الورثة ذلك فحكم الوقف المذكور بالنسبة لبعض الورثة الموقوف عليه حكم الوصية له فتقسم غلته على جميع الورثة على حسب فرائضهم من الميراث فلا يختص بها الموقوف عليه مادام البعض المذكور حياً فاذا مات وآل الوقف لما بعده تصرف الغلة الى الجهة التي آل اليها بلا مشاركة لباقي الورثة كما اذا وقف على تلك الجهة ابتداء لان الوصية للوارث بدون اجازة الباقي لاغية ولغيره نافذة من ثلث المال فعملنا بالوجهين بقدر الامكان فبالنظر لبعض الورثة الغنياء بصرف الغلة لجميع الورثة بلا اختصاص للموقوف عليه مادام حياً وبالنظر لغيره انفذناه بصرف الغلة بعد موت ذلك البعض للجهة التي آل اليها الوقف والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي المصوارة في ابعادية مذكور بتقسيمها انها وقف ويريد اربابها التصرف فيها بالبيع وأحضروا خطا بامن الروزنامه مشمولاً بنجتم الروزنامجي أن وقفها كان بساء على أمر صدر في سنة ١٢٥٢ بوقف الابعاديات وانه في السنة المذكور كورة صدر أمر بان ابطال الوقف المذكور وان الابعاديات تكون ملكاً لاربابها وتورث عنهم فهل يجوز اعتماد خطاب الروزنامه ويصير وقوع البيع في الابعادية المذكور كورة وتحرر الحاجة اللازمة بذلك للشترى بناء على الخطاب المذكور ولا ينظر للفظ الوقف المكتسبة في التقسيط (أجاب)

مطلب شرط الادخال  
والاخراج لاولاده  
المذكور واولاد اولاده  
فادخل ابنه أخته غير  
الداخله ثم اخرجها ابن  
الابن لاستحقاقه

٢٨ ١٢٧٥

رجب

٢٨ ١٢٧٥

مطلب وقف في مرض  
موته على بعض ورثته  
ثم على جهة بري قسم  
الريع على سائر الورثة  
مادام الموقوف عليه  
حياً وبعده يصرف على  
حسب الشرط

٢٠ ١٢٧٥

ان كان مالك الابعادية المذكورة معترفا بانها وقف من قبله أو من قبل مورثه يعامل  
 باقراره بذلك ولا يسوغ له بيعها حيث كان وقفها صحيحا وان كان يقول ان ايقافها من  
 طرف ديوان الروزنامه حسب الترتيب الذي صار في ابتداء الامر باخذ الابعاديات وقد  
 ملكها التحي لها بالاذن من ولي الامر وقد صدر امر ولي الامر ثانيا بالغاء ما كتب والتفاسيط  
 المذكورة وبان الابعاديات تكون ملكا لاربابها فلا تصير الابعادية المذكورة وقفا  
 بمجرد انقش بتقسيمها من غير ايقاف لها ممن له ولاية ذلك فاذا كان الامر كذلك ولم  
 يوجد من ينازع في ايقافها ويثبت به بضر يقه الشرعي ولم يوجد اقرار بوقفها من مالكيها  
 الاصلية أو وارثه فلا مانع من بيعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أثبت في  
 وجه آخرانه ارشده منه للنظر على أوقاف اجدادهم بالبينة الشرعية المزكاة وصدقه  
 الآخر على الارشدية وحكم بنظره الحاكم الشرعي بموجب تقرير يريده ثم ادعى الا ان  
 الآخر المذكوره انه ارشده منه ويريد اثبات ارشديته بالبينة الشرعية لاجل تقريره في  
 النظر ورفع المناظر المذكورة فهل لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته أم كيف وهل لو صرف  
 المناظر المذكورة كوراجرة ريع الوقف في عماراته مصرف المثل وكذا الارباب الوظائف  
 والمستحقين يقبل قوله بالبينة وبلايين حيث كان معروفا بالامانة ويكتفي منه بالاجال  
 ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا والحال هذه (أجاب) بلى تسمع دعواه ان ادعى في الزمن  
 المتأخرانه صار ارشده من الاول وقد تناول الزمن بحيث يمكن تغير الوصف فيه وحينئذ  
 تقبل بيئته ان شهدت بذلك والا فلا اذا الارشدية تحدث وتجدد بتجدد الزمان فلا  
 ينافي تصديق أحد المستحقين للآخر على الارشدية في زمن أن يصير المصدق ارشده من  
 المصدق له في زمن آخر بينهما تفاوت وهذا اذا شرط الواقف النظر للارشد فاذا ثبت  
 الوصف المذكور لأحد المستحقين في زمن ثم تبين ان غيره هو المتصف به في زمن آخر  
 دون الاول يكون هو المستحق للنظر على بشرط الواقف كما صرح به علماءنا واذا عرف  
 المناظر بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ما يدعى صرفه في مهمات الوقف  
 بيمينه على المقتضى به في زماننا لقساده ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير  
 شيئا فشيئا وان كان متهم ما يجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس به ولكن يحضره  
 يومين أو ثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر فان فعل والا يكتفي منه باليمين كذا في النحاوي  
 الزاهد والجر عن القنية ومثله أفتى التمر تاشي وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة  
 قول الامير مع يمينه الا أن يدعى أم ايكذبه الظاهر فيئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة  
 فلا يصدق كما في البيري على الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانين  
 وقفتهما على رجل أجنبي في مرض موتها ثم ماتت عن أخ شقيق فهل لا ينفذ وقفها الا في  
 الثلث فقط دون الباقي حيث كان الايقاف في مرض الموت ولم يكن لها غيره مما اذا تحقق  
 لماذا كر بالوجه الشرعي (أجاب) الوقف في مرض الموت على الاجنبي حكمه حكم الوصية

١٢٧٥

٣٠

مطلب اذا ثبتت الارشدية  
 لتخص في زمن ثم تبين  
 ارشدية غيره في زمن  
 آخر يكون هو المستحق  
 للنظر

١٢٧٥

٣٠

ينفذ من ثلث المال بالوقف على اجازة الورثة وفيه ازيد على الثلث موقوف عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض موقوفة خالية الاثن من البناء من ناظرها مسانحة بأجرة المثل فأكثر بعد كشف أهل الخبرة وتحقق المسوخ الشرعي لا جارتها والاذن فيها المستأجر بالبناء على وجه القرار واذن الناظر المستأجر بالانشاء والعمارة فيها على ان ما بناه وجده يكون له كاله على وجه البقاء والقرار وكتب بذلك حجة شرعية وسجلت بسجل القاضي واستوفت الاجارة شرائطها المعتمدة وبعد مضي أيام قليلة قام رجل اجنبي ليس مستحقا ولا ناظرا يريد فسخ الاجارة المذكورة واستأجر الارض لنفسه وان يز يد في الاجرة على ما دفع في العقد المذكور تعنتا منه بدون رضا الناظر فهل اذا وقعت الاجارة المذكورة بأجر المثل فأكثروا استوفت شرائطها الشرعية ولم تنقض مدتها لا يكون له ولا للناظر فسخها ولا تقبل زيادة التعنت مادامت المدة باقية وان لم يبين المستأجر فيها (أجاب) نعم ليس له ما ذاك والحال ما ذكر ولا تقبل زيادة التعنت والله تعالى أعلم (سئل) في ابعاد موقوفة من قبل شخص على نفسه ثم على اولاده وزوجاته الى آخر ما ذكر بحجة الدعوى والنبوت لذلك وشرط النظر لاحد اولاده من بعده فآجر الناظر تلك الارض لاحد اخوته المستحق معه ثلاث سنين وانقضت المدة ثم أراد الناظر اجارتها لمن يرغب في ذلك فأبى المستأجر الاول تسليمها الى الناظر واجارتها لغيره وأراد قسمتها قسمة افرأز بينه وبين سائر المستحقين أو مهاباها وامتنع الناظر وباقي المستحقين من ذلك فهل لا تجرى قسمة افرأز في الارض الموقوفة ولا المهاباها الا برضاهم ومن أبى منهم مهاباها ان ينقضها على فرض حصولها ويجبر أحد المستحقين المستأجر بعدمضي المدة على تسليمها لناظرها الشرعي ليوجرها لمن يرغب في اجارتها بأجر المثل (أجاب) لا تقسم ارض اوقف قسمة افرأز بل قسمة حفظ وعمارة وهي المهاباها ان رضى الكل بها والا فلا تقسم أصلا في البحر عن الخصاص والفتح ان الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا أي قسمة جبر واختصاص وفي الاسعاف لوقسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ومن أبى منهم ابطاله كما أفاده في تنقيح المحامدية فللناظر والحال هذه أخذ الارض الموقوفة من يد أحد المستحقين المستأجر بعدمضي المدة واجارتها لمن يرغب في ذلك بأجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف أهلي وفي المستحقين ولد قاصر فاجتمع تحت يده من استحقاقه قدر معلوم فلما حضرت الناظر الوفاة دفع هذا القدر لشخص آخر اجنبي على يديته وأخبره انه استحقاق القاصر المذكور فلما حضرت الشخص المدفوع له الوفاة اقرأن عنده للقاصر كذا فهل للقاصر بعد بلوغه لوضاع استحقاقه المذكور الرجوع على تركه الناظر أم على تركه الشخص المدفوع له (أجاب) في تنقيح المحامدية نقلا عن جامع الفصولين

٢٠

١٢٧٥

رمضان

٤

١٢٧٥

مطلب لمن أبى من  
المستحقين ابطال  
المهاباها في الوقف

شوال

١١

١٢٧٥



مطلب ليس للتولي  
ايداع مال الوقف الا  
من في عياله ولا اقراضه

١٢٧٥

٢٦

ليس للتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا من في عياله ولا اقراضه فلو اقراضه ضمن اه  
قال المستحق المذکور والمحال هذه ان يطالب ورثة المودع بما اقرب به عند موته انه  
مستحق للمستحق عنده او مطالبه ورثة الناظر باستحقاقه الذي اودعه عند الاجنبي  
الذي ليس في عياله فهو بالخيار فاذا اوجع على ورثة الناظر يكون لهم الرجوع على  
ورثة المودع والله تعالى اعلم (سئل) في غيب مشتمل على أرض تزرع وأشجار  
متنوعة مشتملة على بساتين وقعين مناصفة ولكل ناظر على حدة أجر احد الناظرين جميع  
أرضه وساقى على جميع أشجاره حال غيبة ناظر الوقف الا آخر بدون اذنه وفسخت الاجارة  
في النصف المستحق لجهة وقف الناظر الا آخر لعدم اجازته واستولى المستأجر على  
جميع أرض الغيب المذكور وأشجاره وباع ثمره الاشجار جميعها واستهلكها  
وكذا ما خرج منها من ليف وحطب وغيره ووزرع الارض لنفسه بدون اذن من ناظر  
وقف النصف الا آخر فهل يكون للناظر المذکور مطالبته بأجر مثل نصف الارض  
وتضمنه قيمة نصف ما استهلكه مما خرج من الاشجار المستحق لجهة وقفه حيث  
استعمل ذلك واستهلكه بدون اذن منه وهل اذا ادعى المستأجر انه انفق على ذلك  
ما احتاج له المحال من سقي ماء واجرة عمال وغير ذلك من المصاريف حال غيبة  
الناظر لا يكون له محاسبته على نصف ما أنفقه حيث أنفق على المشترك بدون اذن  
الشريك وبدون اذن القاضي أيضا (أجاب) نعم يكون للناظر المذکور تضمنه أجر  
مثل الارض المستحقة لجهة الوقف اذا لم يجز العرف على المقاسمة كما يكون له تضمنه  
قيمة ما استهلكه مما خرج من الاشجار المستحق نصفها لجهة وقفه والمحال ما ذكر وليس  
للمستأجر محاسبة الناظر على نصف ما أنفقه على ذلك بدون اذن من ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) من بيت المال بما مضمونه ان المرحوم سليم باشا اوتوزير توفي في ١٢ رمضان  
سنة ٧٤ عن زوجته وبيت المال وترك عتارا وأطيان ابعادية فوكلت الزوجة السيد  
عمر البارودي في اثبات وقف العقار والأطيان فادعى بان المرحوم سليم باشا المذکور  
وقف ذلك على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده وذريته ونسله وعقبه وزوجته  
وعتقائه وشرط النظر على ذلك لنفسه ثم من بعده لأولاده وذريته ونسله وعقبه ثم من  
بعدهم فلزوجه المذكورة ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من العتقاء وأولادهم  
المستحقين وجعل النظر الحسبي على ذلك من بعد وفاة الزوجة لمقتى السادة الخفية ومن  
بعد رؤية التداخي شرعا صدر اعلام بوقف العقار والأطيان بحكم الحاكم الشرعي  
في ١٢ من سنة ٧٥ يتضمن الوقف والنظر للزوجة ورفع يد بيت المال عن ذلك  
كالوضح بالاعلام المذکور ولم يعلم الحكم في ايراد الجهات المذكورة لغاية تاريخ  
الاعلام ان كان هو حق الوقف او التركة (أجاب) اذا ثبت وقف عقار على جهات  
وكان ايقافه من قبل مالكة بتاريخ سابق على تاريخ الثبوت فغلة ذلك العقار مستحقة

محرم

١٢٧٦

٧



لمن يستحق ويضعه من حين تمام وقفه سابقا على الاثبات لا من تاريخ الحكم بالوقف  
 فيصرف ريع الوقف من حين موت الواقف الى الجهات التي يؤل الوقف اليها بموت  
 الواقف ولا يكون تركه عنه اذا تحقق ايقافه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في قطعة أرض وقف غير معدة للزراعة مشحونة بالآتربة آجرها ناظرها الرجل سنة بدون  
 أجرة المثل بغبن فاحش فهل لا تكون هذه الاجارة صحيحة وللناظر اجارتها ان يرغب فيها  
 باجرة المثل فافوق مما فيه مصلحة لمجهة الوقف (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف  
 بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في جنيشة وقفها مال الكها على خيرات وشرط النظر فيها لنفسه ثم من بعده لزوجته ثم  
 لذريتهم لذريته الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه ثم مات الواقف فوضع الناظر أيديهم  
 على ذلك جيلا بعد جيل وأجر واخبراتها والآن أراد احدا النظر ببيعها فطلبوه عند  
 القاضي ليمنعوه من ذلك فأقر عنده بأنها وقف وثبت اقراره عنده بذلك فنعاه القاضي  
 من بيعها ثم بعد مدة من الشهور أنكر الاحد المذكور الوقف وادعى انها ملك أبيه  
 بطريق الشراء واستند الى سجل بالحكمة والحال ان أباه المذكور كان مقرابو قفيتها  
 وكان مجريا للخيرات التي شرطها الواقف وكذلك ابنه المذكور بعد موت أبيه كان  
 مجريا للخيرات مع باقي الناظر فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالوقف أولا بالبينة  
 الشرعية لدى القاضي ولم يثبت ما ادعاه بالبينة الشرعية لا عبرة بانكاره الوقف ثانيا  
 بعد اقراره به ولا بدعواه المذكور سيما ولم يكن معه حجة شرعية ولا سند ولا بيينة تشهد  
 له طبق دعواه حيث كانت مجردة عن اثبات شرعي وليس له بيعها والحال ما ذكر  
 خصوصا ولم يقر باقي الناظر على ذلك وكانت عامرة (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر  
 في معامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما  
 مضمونه ان محمدا صادقا توفي عن بيت المال ووجد في تركته سند فيه نخاس وغيره وبانه  
 وقف على جهة كذا وانه وقف ذلك فهل يصح بيع ذلك أو يكون وقفا اذا ثبت ما ذكر  
 (اجاب) قد وقع اختلاف في صحة وقف المنقول والصحيح الذي عليه أكثر المشايخ صحة وقف  
 ما جرى بوقفه التعامل والعادة فكل ما جرى التعامل بوقفه من الاشياء المذكورة فالصحيح  
 صحة وقفه وما لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي خان في ريعه وصرقه  
 في مصالح نفسه فهل اذا ثبت خيانتة بالوجه الشرعي يكون للقاضي عزله وتولية غيره  
 من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم (اجاب) نعم للقاضي بل عليه ذلك اذا ثبتت  
 الخيانة بالوجه الشرعي ولم تخالف توليته شرط الواقف والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها ثم من بعدها على  
 أولاده ذكور أو انا بالأسوية بينهم ثم من بعده كل منهم على أولاده ثم على أولاده  
 ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسبهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا

١٢٧٦

١٧

١٢٧٦

٢٣

صفر

١٢٧٦

٢

مطلب يصح وقف

المنقول الذي أجرى

التعامل بوقفه

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٢

تجب السفلى من نفسها دون غيره باستقل به الواحد منهم اذا انزله مردو يشترك فيه الاثان  
فأفوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا او ولدولا أو أسفل من ذلك  
انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولده وان سفل وان لم يكن له ولد ولا ولدولا أو أسفل  
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق  
الى آخر ما ذكرته الواقفة في كتاب وقفها ماتت الواقفة وزوجها وانحصر الوقف  
المذكور في أولاد زوج الواقفة المذكور منها وهم سبعة ذكور وانا ثمانية أحدهم  
عقيم ثم مات آخر عن أولاد ثم ماتت أخرى عن ولد فهل ينتقل نصيب من مات من أولاد  
زوج الواقفة منها الى ولده حيث مات بعد استحقاقه لافرق في ذلك بين الذكور والانثى  
والفرد والجمع ومن مات من أولاد الزوج المذكور عقيمما ينتقل نصيبه لاختوته واخواته  
المشار كين له في الدرجة والاستحقاق عملا بشرط الواقف في ذلك كله كما هو مذكور  
(أجاب) نعم ينتقل نصيب من مات من أولاد زوج الواقفة بعد استحقاقه عن ولده  
عملا بقوله ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده وقوله على أن من مات منهم انتقل نصيبه لولده  
وينتقل نصيب من مات منهم عقيمالاختوته واخواته المشار كين له في الدرجة  
والاستحقاق عملا بالشرط المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من ضبطية  
المحروسة في رجل استأجر مكان وقف من ناظره سنة كاملة وفي أثناء مدة الاجارة فسح  
الناظر اجارته من الرجل المذكور وآجره من غيره باجرة هي اجرة المثل سنة كاملة فإذا  
يكون الحكم في ذلك (أجاب) عقار الوقف لا يؤثر ابتداء الأجر المثل فأكثروا بغبن  
يسير فلو آجره الناظر بأقل من أجر المثل بغبن فاحش ابتداء وهو لا يدخل تحت  
تقويم المقومين تكون الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ويكون للناظر فسخها  
واجارته من غيره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واما اذا آجره الناظر بأجر المثل وقت  
عقد الاجارة ثم في أثناء المدة زاد أجر المثل في نفسه عند كل الناس واني المستأجر ان يلتزم  
بالزيادة يكون للناظر فسخها واجارته من غيره فلو امتنع المستأجر فسخها القاضي ولا يعتبر  
زيادة واحد أو اثنين تعتنا ولو قبل الزيادة فهو أولى ولا تسخ ولا تؤثر من غيره كما اذا لم  
يزدجر المثل عما عقده اولا فان الاجارة الاولى تبقى الى انتهاء مدتها فاذا تحقق شيء  
من ذلك بوجه شرعي يبنى عليه الحكم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وفقت بيتها في  
مرض موتها على اختها الوارثة لها ثم بعد الاخت المذكورة على ذريتها ثم على جهة بر  
وماتت في مرضها عنها وعن زوج لم يجز الوقف المذكور فهل يكون هذا الوقف  
للاخت الوارثة توصية حيث كان في مرض موتها ولا يصح أو ينفذ من الثلث سيما ولم يحكم  
به حاكم ولم يجعل ولم يكتب به حجة (أجاب) الوقف في مرض الموت وصية والوصية  
للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث  
وقد جمعت الواقفة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وفقت على اختها ثم بعدها

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

شعبان

١٤

ذى القعدة سنة  
مطلب في بيان حكم  
وقف المريض على  
بعض الورثة وتفصيله

على ذرية الاخت ثم من بعدهم على جهة البر فيجوز الوقف بقدر ثلث التركة ويبتل  
فيما زاد عليه حيث لم يجزه باقي الورثة وما زاد على ثلث التركة يصير ملكا لجميع الورثة  
على قدر سهامهم وما خرج من غلة الوقف بقدر ثلث التركة أو أقل يقسم بين الورثة  
جميعا على فراض الله تعالى ما عاشت اخت الواقعة الوارثة فاذا ماتت صرفت الغلة  
كلها لمن بعد الوارثة ثم وثم على ما شرطت الواقعة نظر المجتهدين والله تعالى اعلم (سئل)  
من بيت المال بما مضمونه الاستفهام عن حكم زرع أرض وقف المرحوم سليم باشا  
أطيرير المتوفى في ١٢ ن سنة ٧٤ المتحصر استحقاقا في الوقف مدة حياته ثم  
من بعده لمجتهات والمستفهم عنه محصول تلك الزراعة في هذه السنة التي مات فيها بعد  
الزرع وكانت تقاوى الأرض والمصاريف في حال حياة الواقف من ماله وعن حكم اجرة  
بعض أرض الوقف في هذه السنة مع كون عقد الاجارة فيها من قبل الواقف مع  
المستأجرين وقدمات في اثباتها كما سبق فيكون تركه وما يستحق لمجتهات الوقف  
المستحقه بعده (أجاب) قد سبق بتاريخ ٧ محرم سنة ٧٦ في كتاب الوقف من هذه  
الفتاوى الافادة على سؤال وارد من مصلحة بيت المال بأن غلة الوقف مستحقه لمن يستحق  
ربعه من حين تمام الوقف سابقا على الاثبات لا من تاريخ الحكم بالوقف فيصرف ربيع  
الوقف من حين موت الواقف الى المجتهات التي يؤل الوقف اليها بموت الواقف ولا يكون  
تركة عنه والآن ورد هذا السؤال بالاستفهام عن الزرع الذي كان بارض الوقف سنة  
موت الواقف الذي كانت تقاويه ومصاريفه من ماله حال حياته مع كونه المستحق لربيع  
وقفه مدة حياته وعن اجرة أرض الوقف في هذه السنة التي كان عقدا جارتها مع  
المستأجرين من قبله حال حياته ومات في اثناء السنة بتاريخ ١٢ ن سنة ٧٤ فالحكم  
الشرعي في ذلك أن محصول تلك الزراعة اذا كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر  
الذي تشأمنه ذلك من مال الواقف المتحصر استحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف  
لانه نماء ملكه فيكون تركه عنه وأما الاجرة المستحقه بعقده التي كانت بذمة  
المستأجرين فما قبل المدة التي مضت الى حين موته من تلك السنة فهو له ويكون  
تركة عنه وما قبل المدة من موته الى تمام تلك السنة فهو مستحق الى مستحق الوقف  
بعد موته والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة والى مصر محمد سعيد باشا يعلم  
مضمونه من جوابه (أجاب) انه لما تشرعنا بالامر الكريم المؤرخ ١٧ ل سنة ٧٦  
الدال منطوقه السامي على أني اطلع على حجة ايقاف الارض الكائنة بناحية سلمت  
قليو بية نظارة محمد سليم لافا وعلى سند التاجر والاذن بالانشاء والعمارة الصادر من  
الناظر المذكور لسعد من مشه مسانحة المعطى الجواب عن الاجارة المذكورة بأنها غير  
جائزة شرعا من علماء الاوقاف وعلماء مجلسي مصر والاحكام الملقين وعن بطلان  
الوقف المذكور من علماء الاحكام على حسب ما هو مذكور بالوقفية من انها ارض

١٢٧٦

١٥

١٢٧٦

١٧

أميرية أعطيت بالاقطاع سابقا وقد وقفها الواقف على نفسه ثم على أولاده وذريته  
وعتقائه الى آخر مات دون بالوقفية ونعطي الجواب عما يتضح لنا في ذلك وعما اذا كان  
ما حصل من الوقف والاجارة جائزا شرعاً أم غير ذلك وحيث ان الوقفية وسند التاجر  
والاذن بالانشاء والعمارة لم يحضر لهذا الطرف مع الارادة السنية المشار اليها التزامنا  
بالبحث عما ذكر من دواوين مصر فلم نقف على ذلك فعرضنا للجنة السنية عن طلب  
أوراق هذه القضية فورد لنا من طرفها الاشعار بانها تحرر لاسادة محافظ مصر بالبحث  
عن الاوراق المتعلقة بتلك القضية ووجه الايقاف وسند التاجر وبوجود ما ذكر يرسل  
لهذا الطرف وانه اذا صار التأخر في هذا الطرف يصير طلب ذلك من المحافظة وذلك  
في ٢٥ ل سنة ٧٦ والورود في ٢٨ منه وقد تكرر منا طلب أوراق تلك القضية  
فحصل الاجابة بعدم الوقوف على ما ذكر وفي أثناء ذلك تحرر من طرفنا خطاب لديوان  
الروزنامه بالاستفهام والكشف من القيودات عن حقيقة الوقف المذكور وهل صدر  
الوقف والايحار المذكور باذن من ولى الامر حين ذلك وعن الاصول التجارية في ارضاد  
مثل ذلك في زمس الارصاد المذكور فوردت لنا افادة من حضرة روزنامجي مصر مؤرخة  
٨ ذى سنة ٧٦ حاصلها ان الوقف المذكور هو عن حصة الترام والاصول التجارية  
قديم واحد يثا في ايقاف الالتزامات انها لا تكون بدون صدور أمر من ولى الامر بعد  
العرض بالتماس الاذن باجراء الايقاف اذ لا يقبل الايقاف بدون صدور أمر عنه وانه  
على مقتضى ما يصدر به الامر يصير الايقاف من طرف الملتزم على وفق الاصول الشرعية  
وتحرر رجة الايقاف موضحاها شروط الوقف والارضاد بمقتضى منطوق الامر الصادر  
بتنفيذه ومقتضى ذلك يجرى القيد بدفاتر الروزنامه ويحرم منها تقسيط ديوانى بصيرورة  
الحصة وقفا وبذا لا يعتبرها الانحلال ويجري على هذه الاصول المتبعة صار الايقاف من  
الواقف المرحوم اسوة المجارى ثم بعد ذلك لما ان تأخر حضور أوراق هذه القضية  
والوقفية وسند التاجر من طرف المحافظة صار البحث من هذا الطرف من الخارج عن  
ذلك فصل الاستدلال على وجود صورة الوقفية المذكورة المخرجة من السجل المصان  
بمصر المؤرخة في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢١١ المؤرخ نقلها ٢١ ربيع الآخر  
سنة ١٢٤١ وسند التاجر والاذن بالعمارة المؤرخ ٣ ش سنة ١٢٧٤ بطرف  
الخوجا سعيد منته المذكور واما أوراق القضية فلم نقف عليها الى الآن فاطلعنا على  
سند التاجر والاذن المذكور فوجدناه متضمنا ان محمد سليم لا ظالنا ظر على هذا الوقف  
أجر الخوجا سعيد منته فطعت الارض الخرس المتعطله عن الزراعة من مدة سنوات  
البالغ قدرها احد او ستين فدانا وثلاثا وحبطين من ضمن اطيان المحصة التى قدرها ١٨ ط  
باراضى ناحية سلمنت شرقية المندرجة الآن مع ولاية القليوبية وبين حيضان ما ذكر  
وحدوده آجره مساهمة لوجود المسوغ لذلك بمقتضى تحرير اطيان وما بهما من المستجير



والعاطل على جهة الوقف لاستنتاج الحظ والمصلحة لمجهة الوقف بأجرة قدرها عشرون ألف قرش مقبوض جميع ذلك من يد المستأجر من كل سنة سبعمائة وستة وثلاثون قرشا وثلاثة عشر فضة وثلاث بحساب كل فدان اثنا عشر قرشا في كل سنة بما ان ذلك قيمة اجرة المثل وزيادة ليس تقطع المستأجر المبلغ المذكور سنة بسنة حتى يستوفيه انعقدت الاجارة المذكورة من الناضر للخواجا المذكور وقد اذنه بالانشاء والعمارة والغرس والوكس والاصلاح في ذلك على ان كل شئ احده بتلك الاطيان المبين قدرها واحد وها يكون ملكا له مستحق القرار ويتقنع المستأجر بالزرع والزراعة والاجارة والاستغلال بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية وعلى المستأجر القيام بتأدية جميع ما يستوجب دفعه لمجهة الميرى من العشور وخلافها سنويا الى آخر ما هو مذكور به فنحن وان لم نطلع على جواب حضرات العلماء الذين اجابوا بعدم جواز الاجارة المذكورة وما بنوا عليه جوابهم في عدم الجواز (فالافادة عن ذلك) ان اشترط تأدية جميع ما يستوجب دفعه على الارض لمجهة الميرى من العشور وخلافها سنويا على المستأجر مفسد لعقد الاجارة كما صرح بذلك علماؤنا في كتب المذهب فاذا عقدت الاجارة المذكورة ثانيا بلاذ كر هذا الشرط تكون صحيحة حيث لم يكن هناك مانع وبما ذكره ترفع الاشكال وبلا اطلاع على صورة الوقفية المحكي عنها وجد ان الواقف المذكور انشاء وقفه وارصاده لذلك من تاريخه على نفسه ثم يكون وقفه وارصاده على اولاده وعتقائه الى آخر ما ذكر ومصرح فيها انه يصرف من ريع ذلك من تاريخ وقفه لمجتهات خير عينها وان ما ل الارصاد المذكور لمصالح ومهمات الحرم الشريف النبوي على الحال به افضل الصلاة واكثر التسليم فان تعذر الصرف لذلك والعياذ بالله تعالى صرف ريع ذلك للفقراء والمساكين والمنقطعين واليتامى من المسلمين وذكريها ان جريان الحصة المذكورة في تصرف وتحدث وتقسيم الارصاد المذكور بموجب ما بيده بالطريق الشرعي وانه رفع عنها ما كان عليها الجانب الديوان العالي من المال الاميري وتوابعه بتعويض عتامة بالروزنامة العامة ضمها للخزينة العامة بدلا عن المال الاميري وتوابعه والمحقة الحصة المذكورة بمقاطعة الارزاق وصارت رزقة مقيمة بدفتر الرزق حسب بيورلدي شريف على المحكم المعين بالاخراج والتذكرة الديوانيين المعين بهما رزقة اجبانية مرسدة على قراءة ختمات شريفة واربعة شريفة في كل يوم بمنزل الواقف ومن خبز قرصة كل ليلة ثلاثا بمقام الامام الحسين رضي الله تعالى عنه ومن خبز قرصة ليلة السبت في مقام الامام الشافعي واولاد وعبال وعتقاء وخسرات سائرة والنظر والتحدث باسم الواقف ثم قال وبمقتضى القرمان الشريف المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢١٠ المؤرخ كل من الافراج والتذكرة في تاريخ واحد وهو ١٧ محرم سنة ١٢١١ (والافادة عن ذلك) ان وقف الاقطاعات ارصاد وحكم الارصاد الهمة اذا كان من ولي

(هذا اول الجواب)

مطلب اشترط العشر  
وغیره من المغارم على  
المستأجر مفسد للاجارة

مطلب وقف الاقطاعات  
ارصاد وهو صحيح  
باذن ولي الامر وانما  
على مصارف بيت  
المال



الامر على مصارف بيت المال كالجاهدين وعمال بيت المال الذين هم خدمة الحكومة والعلماء والمفتين والقضاة والادامل والفقراء والمساجد والقراء والايام وطلبة العلم وذرائعهم أو كان من قبل من اقطعها له ولي الامر باذنه على من هو من المصارف فلا يجوز نقضه ولا اخراجه عن مستحقه الذين هم من مصارف بيت المال حيث كان لمصلحة من مصالح عامة المسلمين الا انه ليس وقتا حقيقيا فلا تراعى شروطه والمراد من عدم مراعاة شروطه ان للامام أو نائبه ان يزيد في شرطها وينقص ونحو ذلك وليس المراد انه يصرفها عن الجهة المعينة الى غيرها كما أفاده في رد المحتار وما ذكره بعضهم من عدم صحة وقف المقطع له فالمراد به انه لا يكون وقتا حقيقيا وان كان ارسادا صحيحا على مصارف بيت المال كما أفاده في رد المحتار أيضا وقد أفتى بعض علماء عصر الشيخ عبد البر بن الشحنة بصحة الوقف من بيت المال على المعين ثم على جهة برعامة من مصالح المسلمين نظر المآل وما يؤثر صحة الارصاد ولزومه ولو على معينين من مصارف بيت المال ما تنقل في عطية الرحمن حيث ذكر فيها ما تقول السادة العلماء رضى الله عنهم في الجوامك والاطيان والجرايات المرصدة على أولاد وعيال والمرتبات على خيرات مقصود بها وجهه الله تعالى هل هي صحيحة اذا رأى السلطان أو نائبه في ارسادها مصلحة للمسلمين واجراء للخيرات الى يوم الدين واعانة لمن صاروا بامور الدين مشغولين أم لا واذا ظلم بجهتها هل يجوز ان يتولى بعده من السلاطين والوزراء نقض ما أرسده من قبله أو لا يجوز له نقض شيء مما أرسده من الجوامك وغيرها فأجاب شيخنا الشيخ علي الحسيني الحنفى بقوله الحمد لله الارصاد بلفظ أولاد وعيال وعلى شعائر الاسلام والمصالح العامة الدينية بأوامر الوزراء المصريين صحيح وكذا من نوابهم أيضا صحيح لا يجوز نقضه ولا ابطاله بغير مسوغ شرعى حيث كان المرصد عليهم من مصالح بيت المال من العلماء والقراء والايام والنساء الارامل والمفتين وطلبة العلم وذرائعهم اذا ضمير فيه عائد على الكل كما في مسكين واعتمده في البحر وتبعه صاحب شرح تنوير الابصار المسمى بالدر المختار ثم قال نقلا عن السيد الحوى ضمن فتوى له فقد استقيده انه لا يجوز ابطال ما يستحقه المستحق من بيت المال وفي نيف وثمانين وسبعمائة أراد السلطان الظاهر برقوق نقض كل ما أرسده ملوك الدولة الكردية من بيت مال مصر وقال انما اخذ بالحيلة من بيت المال وقد استغرق نصف اراضي بيت المال وعقد لذلك مجلسا حاضره شيخ الشيوخ الشيخ أحمد الدين شارب الهداية المسمى بالعناية شيخ السادة الحنفية في عصره وعلامة الدنيا على الاطلاق سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعة وغيرهم وانفقوا على ان ما أرسده من جامكية أو طين ورزق يخرج من بيت المال ومن الديوان على من كان مصرفا من مصارف بيت المال لاسبيل الى نقضه وانفصل المجلس على هذا قال العلامة السيوطي جلال الدين الحافظ وهذا الذي اتفقوا عليه بعينه قاله العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء

مطلب ليس المراد من عدم مراعاة شروط الوقف في الارصادات صرفها عن الجهة المعينة لها الى غيرها بل المراد جواز الزيادة والنقصان في شروطها

مطلب يصح الوقف من بيت المال على معين من المصارف ثم على جهة برعامة نظر المآل

مطلب ما أرسده من جامكية أو طين ورزق من بيت المال على من كان مصرفا لاسبيل الى نقضه

فكلام العلماء في هذه المسئلة يوافق بعضه بعضا وأفتى الشيخ على العقدي بنظر ذلك إلى أن قال فيجوز للوزير وثابته أن يرصد ويرتب جوامك وطينا ونحو ذلك لما فيه من المصلحة حيث كان من أرصده عليهم من مصارف بيت المال كقراء ومؤذنين وعلماء وأئمة وأرامل وغيرهم وهذا لما فيه من إيصال الحق إلى مستحقه فيكون جائزا بل واجبا لما قلنا وهذا أمر مجمع عليه وحينئذ فارتب وكتب على أولاد وعيال وعتقاء ومساجد وغير ذلك من وجوه الخيرات صحيح بلا حرمة ولا كراهة فليس لاحد نقض ذلك بلا مصلحة وواقعهما على ذلك مولانا شيخنا الشيخ احمد التونسي الشهير بالقدوسي ثم نقل اجوبة علماء المذهب كلها بموافقة ذلك ثم قال وقد وقع للسلطان سليمان ان وزراءه أشاروا عليه بنقض الأوقاف والمربيات المصرية فكتب خطا شريفة قال فيه اذا قال أحد من علماء المذهب الثلاثة يجوز الارصاد ونحوه من بيت المال يعمل بقوله ويتبع وبالوقف المرتب ينتفع ولا ينقض حيث صح أحد منهم الوقف والارصاد من بيت المال من السلطان أو غيره للزومه حينئذ وصحته ولو على مذهب من المذهب ثم قال كما في رسالة العلامة السيد الحموي التي الفها في صحة ولزوم الارصادات من بيت المال للأراضي وغيرها على المصارف السابق ذكرها ان الملك الكامل من بني أيوب لما ملك مصر أرسل وزيره ليكشف له عن أحوال مصر وجباية أموالها فكتب إليه الوزير يخبره ان المرتب من بيت أموال المسلمين كل سنة صدقات للعلماء والفقراء ثمانية وسبعون ألف دينار ويحصل بذلك دخل في الخزائن ونقص في الأموال فكتب له السلطان الفاقمة المذاق والحاجة تذلل الاعناق والمال مال الله وهو الرحيم الرزاق أبروا الناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينقدوما عند الله باق فانا لانتخب أن يثبت عنا المنع وعن غيرنا الاطلاق والآثار المحسنة من مكارم الاخلاق واليكم هذا الحديث يساق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسبب في قطع رزق أخيه المسلم قطع الله رزقه اه ومن هذا يعلم ان الارصاد المسئول عنه اذا صدر باذن من ولي الامر على مصارف بيت المال يكون صحيحا لا ينقض وبمقتضى افادة الروايات المحكي عنها ان هذا الارصاد انما حصل بعد الاذن به ويشعر بذلك ما هو مذكور بالا فراج والتذكرة الديوانيين السابق ذكرها وبناء على ما ذكر يكون الارصاد صحيحا حيث كان على المصارف وأما ما أجاب به علماء مجلس الاحكام من بطلانه فذاك مبني على عدم وجود الاذن به من قبل ولي الامر لان من جملة شروط صحته اذن ولي الامر فلا يصح بدونه وقد تبين أصول ذلك هذا ما لزم ترقيمه وعرضه والله تعالى أعلم (سئل) في جام وقف على جماعة قصر وأيتام وبلغ استأجره رجل من الناظر يدون أجرة المثل بالغبن العاشر وهناك من يرغب فيه بزيادة على ذلك وهي أجرة المثل بشهادة العدول والجم الفقير من أهل الخبرة فهل تكون الأجرة والحال هذه فاسدة وللناظر اجارته بالزيادة المذكورة لمن يرغب فيه حيث

صفر

١٢٧٧

٢٢

مطلب يجب أجرة المثل

في الأجرة الفاسدة

بالتكهن في الوقف

بمخلاف الملك

ربيع الاول

١٢٧٧

٢٤

جداى الاولى

١٢٧٧

مطلب الوصف بعد

ميتا طنين فاكثر يرجع الى الاخير

المهام

كانت أجرة المثل ويرغب بها جمع كثير وليست زيادة تعنت (أجاب) اذا تحقق ان اجارة  
 جام الوقف من ناظره وقت عقد الاجارة تبين فاحش لا يدخل تحت القويم تكون  
 تلك الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجرة المثل واذا كانت الاجارة فاسدة فللناظر  
 فسخها واجارة العقار لغير الاول حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أرض  
 أبعادية موقوفة أجرتها ناظرها من آخر مدة ثلاث سنوات بانقص من أجر المثل نقصا  
 فاحشا على شرط ان ما يوجد منها من الشراقي في المدة المذكورة يكون المستأجر ملزوما  
 بأجرته للناظر المذكور وعلى شرط ان ما عاينها من العشور يدفعه المستأجر المذكور  
 لمجهة الديوان فهل تكون هذه الاجارة فاسدة حيث صدرت ابتداء بدون أجر المثل  
 وكانت بشرط فيه تنفع لاحد المتعاقدين ويكون للناظر اجارة الارض المذكورة لغير  
 المستأجر الاول (أجاب) اجارة الارض الموقوفة بدون أجر المثل بغبن فاحش ابة سدها  
 والمحال هذه فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ان زوعها أو تمكن منه وهو ظاهر ما في  
 الاسعاف على ما في الاشباه بخلاف الملك فلا بد من الاستيفاء لوجوب الاجرة في الفاسدة  
 كما يستفاد من شرح الدرر وحواشيه من الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أرض وقف  
 أهلى فيها نخلة جماعة آخرين غرسوها بغير اذن ناظرها فهل يؤمر مالك النخل بدفع أجرة  
 المثل لمجهة الوقف واذا امتنع من دفعها يكون للناظر قلعه ودفعه لمالكه أو دفع قيمته  
 مطروحا على الارض ان ضرر قلعه بالارض (أجاب) يجب على من استعمل أرض الوقف  
 بغرس أو غيره أجر مثلها مدة استعماله سواء كان باذن من ناظرها أو بلا اذن وحكم  
 القراس في أرض الوقف بلا اذن من الناظر القلع ان لم يضرب أرض الوقف الا ان يتراضيا  
 على دفع قيمته للمالك مستحق القلع ويكون لمجهة الوقف وان أضر قلعه بملكه الناظر  
 جبر لمجهة الوقف بدفع قيمته كذلك ابقاء على ملك الغارس وأخذ منه أجرة الارض  
 والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة اسكندرية بافادة مؤرخة في ١٨ راسنة ١٢٧٧  
 بواسطة محافظة مصر بافادة مؤرخة في ٢٧ راسنة ١٢٧٧ في وقف نص مكتوبه هكذا  
 وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ذكورا واناثا بالقرينة الشرعية  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم  
 على ذريتهم ونسلهم الذكور خاصة دون اولاد البطون فاذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد  
 كان ذلك وقفا على أخيه ابراهيم وعلى ذريته ونسله وعقبه على حكم النص والترتيب  
 المشروح أهلاه فهل يرجع الوصف وهو قوله الذكور خاصة دون اولاد البطون الى  
 جميع المعطوفات أو الى المعطوف الاخير وهو قوله ثم على ذريتهم ونسلهم لانه عم في  
 المعاطيف الاول بقوله ذكورا واناثا لو خصص في الاخر بقوله الذكور خاصة فينبع  
 شرطه سيما والوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير فقط كما هو مقر في المذهب (أجاب)  
 الوصف بعد معاطفين فاكثر يرجع الى الاخير عند الحنفية وهو الذي استوجهه ابن

المهام والى الكل عند الشافعية كالشرط وبعض عبارات الحنفية جرت عليه وبعضهم  
 ذكر أن محل الخلاف إذا كان العطف بالواو أو أمالو كان بشم كما هنما فهو للاخير اتفاقا وفي  
 تنقيح المحامدية أن المقيد وصفا كان أو حالا أو غيرهما إذا وقع في حيز العطف بشم المفيدة  
 لترتيب الطبقات كان للاخير كما ذكره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبناء على ارجاع  
 الوصف الى الاخير فالوصف في حادثة السؤال وهو قوله الذكور خاصة دون أولاد البطون  
 يرجع الى الاخير في المتعاطفات في كلام الواقف وهو طبقة الذرية والنسل اعني الطبقة  
 الرابعة فادونها دون الطبقة الثالثة فافوقها المصريح فيهما من قبل الواقف بادخال  
 الذكور والاناث بقوله ذكور واناثا بالقرينة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك أي ذكور واناثا الى آخره فهذا  
 نص منه على ادخال الاناث مع الذكور الى انتهاء الطبقة الثالثة وهو لو اقتصر على ذلك  
 لدخل الاناث فيما يليها أيضا أخذ من قولهم إذا ذكرت البطون الثلاثة دخل من بعدهم  
 أيضا لكن الواقف هنا لما ذكر البطون الثلاثة وعلم فيها بما يفيد صراحة ادخال الاناث  
 في الوقف وذكر بعدها الذرية والنسل المتساويين في المعنى وقيد ههنا بالذكور خاصة  
 علم أن مرادهم من قوله ثم على أولاد أولادهم كذلك هو البطن الثالث فقط وقد صرح فيه  
 بالتعميم والبطن الرابع فادونه مرادهم من قوله ثم على ذريتهم ونسلهم الذكور خاصة الى  
 آخره وبهذا الوجه يندفع التعارض في كلامه وهو واجب مهمما أمكن كما صرحوا به فيكون  
 محصل عبارته أن الاناث يشاركون الذكور في الاستحقاق للذكر مثل حظ الانثيين الى  
 انقراض الطبقة الثالثة ثم يختص الذكور دون أولاد البطون بالاستحقاق فيما بعد ذلك  
 ولا تناقض في كلامه على هذا الوجه أمالو أرجعنا الوصف الى الكل بناء على قاعدة الامام  
 الشافعي وحري عليه بعض الحنفية واستظهره العلامة ابن عابدين ولو فرضنا أن ذلك عام  
 في العطف بالواو وشم على ما فيه يتحقق التعارض في كلامه بالتعميم أولا والتخصيص  
 ثانيًا وقد صرحوا بأن محل الخلاف في ارجاع الوصف الى الاخير أو الى الكل عند الخلو  
 عن القرينة اللفظية أو المحالية أما مع وجودها فلا يعدل عنها وإن من القرينة المحالية  
 عدم التعارض في كلام الواقف وقد صرحوا أيضا بأنه إذا كان في كلام الواقف ما يقتضي  
 حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطاء ترجح الثاني لأن الحرمان ليس من  
 مقاصد الواقفين وارجاع الوصف الى الكل يقتضي حرمان الاناث من الطبقات  
 كلها وارجاعه الى طبقة النسل فقط يقتضي اعطاءهن الى انقراض الطبقة الثالثة  
 فهذه قرينة أخرى تعين ارجاعه الى طبقة النسل وهي الرابعة فادونها وقد عدت طبقة  
 رابعة بعد ذكر البطون الثلاثة في بعض عبارات التي وقع فيها التعارض أن لو ارجع  
 الوصف الى الكل هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة والله أعلم وقد سئل عن هذا  
 الجواب ثانيًا من محافظة اسكندرية وعمّا أجاب به بعض العلماء في هذه الحادثة بخلاف

مطلب محل الخلاف  
 في ارجاع الوصف الى  
 الاخير أو الكل عند  
 الخلو عن القرينة  
 مطلب من القرينة  
 المحالية عدم التعارض  
 في كلام الواقف  
 مطلب إذا كان في  
 كلام الواقف ما يقتضي  
 الحرمان والاعطاء ترجح  
 الثاني



جادی الاولى سنة

١٢٧٧ ١١

جادی الثانية

١٢٧٧ ١١

هذا الجواب فكتب باعتماده هذا الجواب في ٢١ رجب سنة ١٢٧٧ والله أعلم (سئل)  
 في حمام وقف مستأجر له رجل من ناظره سنة بإجرة المثل بشهادة أهل الخبرة بذلك أراد  
 رجل زيادة أجرة الحمام المذ كور زيادة اضرار وتعتت فهل اذا كانت الزيادة من الرجل  
 المذ كور زيادة اضرار وتعتت لا تقبل ولا عبرة بها حيث كانت الزيادة المذ كورة  
 في اثناء مدة الاجارة (أجاب) اذا صدرت اجارة عقار الوقف صحيحة بأجر المثل لا تقبل  
 زيادة من زاد في أجره زيادة تعتت واضرار في اثناء مدة الاجارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) من محافظ مصر في ٤ ج سنة ٧٧ بمأضمونه طلب الاطلاع على أوراق قضية  
 مرفوعة معه مقدمة من حرم مرحوم خليل بك متعهد لها نس سابقا واقادة المديرية  
 والقوى المندرجة معها بخصوص اجارة الابعادية الموقوفة واعطاء الجواب عن المحكم  
 الشرعي في هذه القضية (أجاب) بالاطلاع على صورة السند المتضمن اجارة تلك  
 الاطيان الموقوفة من قبل المرحوم خليل بك والقوى المندرجة مع تلك الأوراق  
 وجدت القوى تتضمن فساد اجارة أرض الوقف بغبن فاحش وهو الموافق للحكم الشرعي  
 ولم يتضح من صورة السند المذ كور بيان ما يزرعه المستأجر في الأرض وهو مفسد أيضا  
 للاجارة شرعا عند عدم تميم ما يزرع فيها الا انه اذا فسدت بذلك فزرعها عادت صحيحة  
 لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام مدة العقد استحسننا كما صرحوا به وذكروا في السند  
 المذ كوران الاطيان المذ كورة تكون متحملة على بعضهما من رى وشراق بحيث اذا ظهر  
 بها شراق بأي سنة من الست سنين فيكون ملزوما بسداد اجارها المستأجر المذ كور مع  
 المروى وهذا شرط مفسد للاجارة لانه لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحد  
 المتعاقدين لانه انما يجب الاجر اذا تممكن المستأجر من الانتفاع بزراعة الأرض المستأجرة  
 لها حتى لو انقطع الماء عنها بالكلية بحيث لا يصل اليه الماء ولو بالآلة لا يجب الاجر فاشترط  
 وجوب الاجر عليه في هذه الحالة مفسد للاجارة على انه يظهر من صورة السند المذ كور  
 ان الاجارة انعقدت بينهم في ست سنين حسب التوافق وقد حذر السند المذ كور بثلاث  
 سنين وبهذا انتهت اجارها بحرر بالثلاث الباقية سند على مقتضى الشروط المذ كورة وذلك  
 لعدم تجويز لائحة الاجارات كتابة سنداتها بأكثر من ثلاث سنين كما يفهم ذلك من الصورة  
 المذ كورة ومن المعلوم ان العبرة في العقود لما هو الواقع في نفس الامر لا ما يكتبه  
 المكاتب في السكاغذ واد كان الواقع ان عقد الاجارة في أرض الوقف المذ كورة وقع  
 على ست سنين يكون العقد فاسدا اذا لارتداد الاجارة في أرض الوقف على ثلاث سنين  
 كما هو مصرح به أيضا عند عدم بيان مدة الاجارة من الواقف هذا ما لزم به الافادة عن  
 سؤال الديوان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما ضمونه انه من ضمن  
 الخلف عن المرحوم سليم باشا أباطه المتوفى عن حرمه وعن سعادات عقب المتوفى  
 ابعاديتان كائنتان بجهة مديرية المنية وبني مرار وفي حال حياته وقع منه الاشهاد



سنة سؤال

الشريعي بإيقافهما في غاية جادى الاولى سنة ٧٧ وألحق بالوقف ما ينبع منهما من المهمات  
والمواشي وآلات الزراعة وغيرها كالوضع بالوقفية المحررة من محكمة المحروسة  
في ١٠ ب سنة ٧٧ وبما أن المتوفى توفى في ١٣ ب سنة ٧٧ والقصد الوقوف  
على المحكم في المزروعات التي بالابعديتين المذكورتين إن كانت تختص بالتركة أو  
بالوقف وكذا الاطيان المعطاة بالاجارة من ضمن ذلك ما دامت مؤجرة حال حياته  
والوقف لم يحصل الا في غاية سنة ٧٧ والوقفية لم تتعذر الا في ١٠ ب سنة ٧٧  
سنة تاريخه فهل الاجرة تكون حق من تؤمل ورود افادة على هذا بالايضاح (أجاب)  
إذا زرع الرجل أرضه المملوكة له لنفسه بذوه ثم بعد مدة وقفها قبل ادراك الزرع على  
نفسه ثم من بعده على جهات أخرى ومات أو أجزأ أرضه المذكورة ثم وقفها على هذا الوجه  
فالمخارج من الزرع ملك له يورث عنه لأنه غناء ملكه وأجرة الأرض يكون ما قبل منها  
مدة حياته تركة وما قبل المدة التي بعد موته ولم يقبض من المستأجر ين يكون مستحقا  
لجهات الوقف اللاتي آل اليها الوقف المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة  
مصر عن حادثة تقرير قاضى مصر ببناء على طلب مدير جرجا الشخص بدلا عن زوجته  
المتوفاة المقررة من قبل قاضى مصر سابقا في النظر على مرتب بدويان الروزنامة موقوف  
على جهة خيرات وضريح الاستاذ كمال الدين بانجم كما هو موضح في عرض مقدم من  
المقرر المذكور (أجاب) صار الاطلاع على هذه القضية والافادة عنها انه حيث كان  
الموقوف وهو المرتب بمصر والموقوف عليه الذي هو جهات الخيرات بمصر وضريح الاستاذ  
كمال الدين بانجم كما هو موضح بالعرض المرفوق مع هذا فتولية قاضى القضاة بمصر على  
مثل ذلك الوقف معمول بها وأجاء بمقتضاها تصرف النظارة في تلك الاوقاف كما في سابقة  
هذه القضية وهذا اذا لم يكن في هذا التقرير مخالفة لشرط الواقف ولا لاجل المعلومية  
تحرره هذا والله تعالى أعلم (سئل) في مريض يملك احدا وعشرين قيراطا من دار  
وقفها على نفسه ثم على زوجته مناصفة ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات في مرضه المذكور  
عنها وعن وارث آخر لم يجز الوقف المذكور ولم يخلف غير المحصة المذكورة فهل ينفذ  
الوقف من الثلث ويبتل فيما زاد عليه (أجاب) اذا كان الوقف المذكور في مرض  
الموت على بعض الورثة ولا مال للواقف غير المحصة الموقوفة ولم يجز باقي الورثة الوقف  
فتلك المحصة المذكورة ميراث يقسمان على فرائض الله تعالى وثلاثها وقف ومع ذلك يقسم  
ربيع ذلك الثلث ما دامت الزوجتان على حسب الفريضة بينهما وبين باقي الورثة فاذا  
انتقل الاستحقاق لغيرهما لم يكن وارثا يقسم الربيع على حسب شرط الواقف وذلك  
نظر الجائز الموقوف عليه الوارث حال موت الواقف والجائز من يؤل اليه الوقف بعد  
موت ذلك الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار جارية في وقف أرضا وبناءا وناظرها  
واضع يده عليها من قديم الزمان الى الآن ويجوارها دار لرجل فاذا ناظر الوقف بناء

١٢٧٧

١٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٧

٢٢

علو على سطح بيت من بيوت دار الوقف المذكورة لانتفاع به بمجة الوقف مع تصديق الجار والناظر على جريان البيت وسطحه المذكور في الوقف المذكور برفعه الجار من ذلك متعللاً بان له حقاً في ذلك السطح بسبب انه متصرف فيه بنشر الثياب عليه والنوم عليه من مدة تنوف على خمس عشرة سنة بلامعارضة من الناظر المذكور مع مشاهدته لذلك ولم يدع ان له خلوا على سطح البيت المذكور ولا حق قرار بوجه شرعي بل يتعلل بمجرد انه كان يتصرف وينتفع بسطح البيت المذكور على الوجه المسطور فهل اذا لم يثبت الرجل المذكور انه ما ذون من قبل ناظر الوقف المذكور سابقاً ولا حقاً بوضع خلوا على سطح البيت ولم يثبت له جد ولا حق القرار بطريق شرعي لا يكون له منع ناظره من التصرف فيه بمجة الوقف تصرفاً جائزاً شرعاً بنحو البناء عليه مع اقرار الرجل المذكور بان السطح بمجة الوقف ولا عبرة بما ادعاه من انتفاعه بذلك السطح بالنوم عليه ونشر الثياب المدة المذكورة مع مشاهدة الناظر ولو كان ذلك ثابتاً (اجاب) ليس للجار المذكور منع ناظر الوقف من البناء على سطح بيت بمجة الوقف بمجرد دعواه بان له حقاً فيه بسبب انتفاعه فيه بالنوم ونشر الثياب تلك المدة مع مشاهدة الناظر وعدم معارضته له في ذلك بدون اثبات ان له حق القرار على سطح البيت بطريق شرعي ولو فرض ثبوت ما تعلل به على الوجه المسطور بهذا السؤال اذ لا يوجب مجرد ذلك حقاله يترتب عليه منع الناظر من التصرف في الوقف التصرف الجائز بمجة الوقف ويمتنع من معارضة الناظر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وقف موقوف على جماعة مخصوصين معينين باسمائهم وعلى اولاد شخص يسمى السيد عبد الحميد وعلى اولاد السيد عبد الوهاب وكتب الواقف في كتاب وقفه انه بالسوية بينهم فاستمر وعلى ذلك مدة تزيد على عشر سنين والآن جماعة من بعض المستحقين ارادوا ان يختصوا بشئ زائد من الوقف بخلاف شرط الواقف فهل والحال هذه لا يجابون لذلك واذا كان المعينون باسمائهم اربعة واولاد السيد عبد الحميد ثلاثة واولاد السيد عبد الوهاب اثنين موجودين من تاريخ الوقف فيبلغون تسعة أشخاص يقسم الوقف بينهم بالسوية على عدد التسعة أشخاص وليس لاحد من التسعة ان يختص بشئ زائد عن الاخرين حكم شرط الواقف (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ويقسم ربيع الوقف على عدد رؤس التسعة أشخاص حيث وقف على الاربعة وعلى اولاد الشخصين وكانوا حين الوقف خمسة وذكروا الواقف ان ذلك يقسم بينهم بالسوية فيكون الكل تسعة فيقسم الربيع على هذا العمل انصه الواقف حيث لم يوجد في عبارته ما يفيد خلاف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة بما مضمونه بقضى اطلاع حضرة مفتي افندي السادة الحنفية وحضرات العلماء على الافادة الواردة للمحافظة من حضرة مدير الروضة في ٢٦ رسة ١٢٧٨ والاوراق التي معها والعرض المقدم للمحافظة بخصوص مادة الوقف الكائن بالمحلة وتعطى الافادة بما يراهي

١٢٧٨

٢١

جادي الاولى

١٢٧٨

١١

مطلب وقف على معينين  
وعلى اولاد فلان  
واولاد فلان بالسوية  
يقسم على عدد الجميع

(أجاب) بالتأمل في أوراق هذه القضية وجد أن قاضي مصر قرر الرجل المذكور في  
تقرر به على أما كن موقوفة في غيره ولايته ولم يكن الموقوف عليه أيضا في ولايته بل في  
ولاية قاضي المحلة وأنه قرر به بناء على انتهائه أن تلك الوظيفة شاغرة وإنها وظيفة محسولة  
عن أخيه ولم يعلم قاضي مصر بتقرير قاضي المحلة لغيره قبل ذلك فتبين خلاف ذلك وبناء  
على ما ذكر لم يصادف ذلك التقرر بحله غير أنه إذا تحقق بطريق شرعي أن المقرر من  
طرف قاضي مصر من ذرية الواقف وأنه يصلح للنظر على وقف جده وأهل له وإن الواقف  
شرط أن النظر للذرية بحسب ما قررره في عرضه فإنه يتعين على قاضي المحلة عزل من قررره  
وتعيين الرجل المذكور المقرر من حضرة قاضي مصر عملا بشرط الواقف إذا لم يتحقق عليه  
ما يجتريه عن الأهلية كحياثة أو فسق بل بعد ثبوت انحصار النظر بشرط الواقف فيمن  
قررره قاضي مصر ولم يتحقق ما يوجب عزله تكون الولاية إليه بلا توقف على إخراج المقرر  
من قبل قاضي المحلة فالأشراط الواقف وتقرر بالمستحق للنظر بالشرط كما ذكرنا ذلك في  
الوصي المنصوب من قبل القاضي بالأعلمه أن لليت وصيا لها في الدر من باب الوصي وفي  
وصايا السراج لولم يعلم القاضي أن لليت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فأراد  
الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الأول والوصي هو الأول دون  
وصي القاضي اه وفي التنقيح من باب الوصي الوصي كالناظر لأن الوصية والوقف اخوان  
يستقي كل منهما من الآخر كما صرحوا به اه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة  
على جماعة بالسوية بينهم أرادوا قسمتها بينهم قسمة حفظ وعمارة ليهر كل ما يميزه لنفسه  
ويزرع كل واحد نصيبه فهل يجوز لهم ذلك حيث لم تكن قسمة تلك بل قسمة حفظ  
وعمارة (أجاب) نعم يجوز لهم ذلك إن تراضى الجميع عليه وفي الاسعاف لو قسمه الواقف  
بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على  
رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولن أبي منهم بعد ذلك إبطاله انتهى  
والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة مغروس فيها أشجار تلف بعضها وصارت غير  
مثمرة لا ينتفع بها إلا بإقادة النار وإبقاؤها بالارض المذكورة فيه تعطيل لها فهل والحال  
هذه يسوغ لناظر الوقف قطع الأشجار وبيعها حيث كانت غير مثمرة ولا ينتفع بها لجهة  
الوقف لبيعها (أجاب) نعم يسوغ لناظر قطع تلك الأشجار وبيعها والحال ما ذكر في  
فتح القدير وسئل أبو القاسم العقاد عن شجرة وقف يبس بعضها وبقي بعضها فقال  
ما يبس منها فسيبيله سبيل غلتها وما بقي فتركها على حالها انتهى وفي البرازية وقال الفضلي  
ويبيع الأشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا إذا لم  
تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لأنه غلتها والمثمرة لا تباع إلا بعد القلع كبناء  
الوقف بحر من كتاب الوقف والله تعالى أعلم (سئل) من محافظ مصر عما ورد من  
محافظ اسكندرية بأفاد قسمة ٢٢ جاسة ٧٨ حاصلها أنه بمناسبة تكرار الشكوى

مطلب قسمة المهايأة  
في الوقف توقف على  
رضاهم ولن أبي إبطالها

مطلب في جواز بيع  
أشجار الوقف إذا  
يبس أو لم تثمر

جمادى الثانية سنة  
مطلب في حادثة وقف  
الغزى ومولاي محمد  
على العلماء والفقهاء  
باسكندرية

من اغلب مستحقى وقفى الغزى ومولاي محمد الكائنين باسكندرية وآل وبنوهم للعلماء  
والفقهاء بالتغري المتحدث عليهم الشيخ محمود باشا وأخوه بمقالة اختلاسهما في ريعهما  
بإدخال غير المستحقين فيهم وما تضح لديوان الاوقاف من أخذهما سندات على المستحقين  
بتجاسلهم باستحقاقهم لغاية سنة ٧٧ مع ان الباقي من الربيع لمجد السنة المذكورة  
مبالغ كليه مع ما تضح من استيلائهما أجر الوقف باسعار العملة المتسدة اولة حسب اوقات  
استيلائها ومحاسبة المستحقين باسعار ثمانية زائدة عن الاسعار المقبوضة بها وقيد بعض  
الاجر بحساب الوقف باسعار أقل من المنصرف به وعدم اضافة الفرق باصول حساب  
الوقف والتأشير في دفاتر الحساب عن بعض محلات الوقف بأنه خال من السكنى مع انه  
مستكون وتحصل منه أجرة بموجب وصول بختم الناظرين ولم ترد بحساب الوقف ولم  
تقسم على مستحقيه ونحو ذلك مما تضح مع حصول الشكوى من المستحقين قدر رأى  
حضره قاضى هذا الطرف موافقة عزلهما من التحدث على الوقفين المذكورين لما رأى  
من المصلحة في عزلهما ولما وردت افادته بذلك ورغب من الديوان ضبط وحفظ الوقفين  
المذكورين صار احالتهما على ديوان الاوقاف مؤقتا ولكون الناظرين المذكورين  
متشككين بمقالة عدم تجوز عزلهما شرعا فقد تحرر صورة العروض المقدمة من  
المستحقين بالشكوى في حقهما والافادات الواردة من الاوقاف الدالة على الخيانة مع  
الافادة الواردة من حضره القاضى المفيدة عزلهما كما مر المستند فيها على نصوص شرعية  
في فرخى ورق من طيه كى من طرف سعادتكم يجرى بعثها الحضرة العلامة باشا مفتى  
مصر و يطلب من حضرته الاطلاع على ما فيها وايضا ما يقتضيه الحال شرعا وان  
كان يتضح ان ما أجاز حضرة قاضى هذا الطرف من عزلهما واقع موقعا شرعا يفا  
عما اذا كانا يجبران والحال هذه على حضور دفاتر وأوراق الوقف وعمل حسابهما بحضور  
المستحقين ومن يلزم وتخصيل كل ما يتضح طرفهما من الربيع مادامت شبهة الخيانة  
أكيدة وأغلب المستحقين غير قابلين لخاترتهم والقاضى رأى المصلحة في عزلهما أم كيف  
فلزم تحريره لسعادتكم تؤمل الاجراء كما ذكر ومهما افاد به حضرته يكرم بالافادة عنه  
(أجاب) قد صار النظر فيما احتوته هذه الاوراق المحكى عنها بافادة سعادتكم مع ما ورد  
من سعادة محافظ ثغر اسكندرية من صورة ما تحرر من ذلك الطرف للعيبة السنية عن  
هذه القضية المشروح عليها لهذا الطرف من سعادته بقصد الحاق ذلك بما ورد عن يد  
محافظ مصر المرفوق ذلك والاوراق الواردة من طرف سعادتكم مع هذا وما وافادة عن  
ذلك ان عزل القاضى الناظر المنصوص به من طرف قاض من القضاة على وقف يصح  
اذا تحقق الداعى لعزله من خيانة أو مصلحة لمصلحة الوقف فاذا وجد أحد الامرين يكون  
للقاضى عزله والافلا واذا تم العزل فلم يلى تلك الوظيفة محاسبة المعزول على ما استولاه  
من ريع الوقف وقبض كل ما يتضح قبله مستحقا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة



مستحقين لوقف مقبوم بينهم - قسمة مهاياة مات بعضهم عن وريثة يستحقون نصيب  
 مورثهم في الوقف ويريدون ابطال المهاياة وان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من  
 الاستحقاق بعد الخيرات فهل يجب لذلك ولا تكون المهاياة لازمة ويكون لكل واحد  
 نصيبها وابطالها متى شاء (اجاب) نعم لكل واحد من المستحقين نقض المهاياة في الوقف  
 اذ هي جائزة غير لازمة قال في الاسعاف لو قسمها الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم  
 نصيبه وليكون المزرع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما  
 بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستأجر لمكان  
 وقف من ناظره سنة باجرة معلومة فمات الناظر قبل تمام المدة المستأجرة فهل لا تنفسخ  
 الاجارة بموت الناظر ولا يكون للناظر بعده ولا للمستحقين انجازه من المكان المستأجر  
 قبل تمام المدة المذكورة (اجاب) اذا صدقت اجارة مكان الوقف من ناظره الشرعي  
 مدة سنة باجرة مثله اجارة مستوفية شرائط الصحة غير مفسدة لا تنفسخ الاجارة بموت  
 الناظر قبل مضي المدة ولا يكون لمن تولى بعده ولا للمستحقين انجازه المستأجر منه بدون  
 وجه شرعي قبل استكمال مدته والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من المحافظة  
 بتاريخ ٢٦ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعاً على خطاب وارد من حضرة محافظ اسكندرية  
 مؤرخ في ٢٠ ذي القعدة سنة تاريخه مضمونه الاوراق المرفوقة معه تتضمن قضية تداعي  
 وريثة طاعا على وريثة البرعي بشأن وقف كائن باسكندرية كان سبق اعطاء قول من مجلس  
 اسكندرية بايلولة للبرمين الشرعيين ودخوله تحت نظارة سعادة ناظر الاوقاف المهتم  
 بالحرمين ولما سببه ما حصل فيه من التداعي بين الورثة وبعضهم وريثة تداعيهم  
 بالمجلس العلمي قد تراءى للمجلس لزوم حضور سعادة ناظر اوقاف الحرمين لما تراءى من  
 القضية ولما تحرر سعادته بالحضور أو وكيل عنه لرؤية ما هو لازم بالمجلس العلمي توقف  
 بالاستناد على القول المعطى من مجلس اسكندرية قبل الغائه بايلولة الوقف للبرمين  
 ورغب اطلاع حضرة مفتي مصر على كامل اوراق القضية ابتداء وان اجاب حضرة  
 بلزوم حضور سعادته بالمجلس العلمي بعد ذلك للرافعة مع الوارث أو غير ذلك يتبع الاجراء  
 حسبما يترأى لحضرته بناء عليه اقتضى تحريره لسعادته كمع كامل اوراق القضية  
 وصورة الدعوى التي صارت بحكمة هذا الطرف وصورة القول المعطى عليها من المجلس  
 العلمي تؤمل ارسالها لحضرة لياض مفتي على سبيل الاستفتاء ومن بعد اطلاع  
 حضرة على كاملها واعطاء القول اللازم منه بما يقتضيه الحال شرعاً يفاد عنه (اجاب)  
 قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية التي من جملتها صورة الدعوى الصادرة من  
 وريثة طاعا على وريثة البرعي بشأن غلة الاماكن الموقوفة من قبل المرأة فينبى على  
 نفسها ثم من بعدها على ابن عم أبيها محمد طاعا مورث المدعين ثم من بعده على الحرمين  
 الذين في المتوفى مورثهم بعد موت الواقعة بمدة عينوها في دعواهم وذكر ما مقدار غلتها

١٢٧٨

٤

١٢٧٨

١٠

محرم

١٢٧٩

١٠



وان ورثة البرعي استولوا الغلة المذكورة الى حين موت مورثهم بواسطة ان الواقعة رجعت عن الوقف الاول بتغييره على نفسها ثم من بعدها على الشيخ عبد الله البرعي بن علي البرعي ثم من بعده على ذريته بتغييره غير معتبر لعدم الشرط لما في ذلك حسب ما أفتى به العلماء وبناء على التغيير المذكور استولى الشيخ عبد الله بن علي البرعي الغلة المذكورة المستمقة لمورث المدعين الى حين وفاته بناء على الوقف الاول الذي لم يصح الرجوع عنه ثم استولى على الوقف ناظر وقف المحرمين بناء على ذلك الى آخر ما ذكره وأجاب أخصامهم بما أجابوا به وأنكروا ان يكون للمدعي حق وذكروا في جوابهم ان وضع يد ناظر أوقاف المحرمين لم يكن بعد خصومة ورافعة شرعية في شأن العقار المذكور بل كان بناء على مجرد ائتمان بعض العلماء وان المدعي عليهم يريدون المرافعة بينهم وبين ناظر أوقاف المحرمين الذي أحدث يده على العقار المذكور وبناء على ذلك قد طلب الناظر المذكور للخصومة (والجواب عن ذلك) ان دعوى ورثة ناظر على ورثة البرعي على الوجه المسطور بصورة الدعوى المحكي عنها بخصوص غلة المدة الميمنة لا تتوقف على مخاصمة ناظر أوقاف المحرمين أو وكيله فلورثة ناظر اقامة البيعة بعد الدعوى الصحيحة على ورثة البرعي بما ادعوه من أن الوقف كان أولاً كذا ثم رجعت الواقعة عنه رجوعاً غير معتبر وانهم استغلوا الاجرة التي بينوها الى آخر ما ذكره بصورة الدعوى المذكورة وهذا بناء على عدم ذكرهم في الدعوى ان الواقعة أولاً شرطت النظر لابن عم أبيها المورث المذكور وشرطته في التغيير لعبد الله بن علي البرعي اذ اوقف بمالك التغيير في النظر بدون شرط وأما بالنسبة لكون النظر مشروطاً لظنا مورثهما ولم تغيره الواقعة باسم عبد الله بن علي البرعي المذكور فتكون تولية الشيخ عبد الله بن علي البرعي ناظر اعلى الوقف لم تصادف محلاً حيث لم يقم بابن عم أبيها المشروط له النظر أولاً ما يوجب عزله عند عدم تغيير النظر بالنسبة لابن عم الاب في الحجة الثانية وحيث قد لم يصادف قبض الشيخ عبد الله بن علي البرعي أجرة الوقف عمله ولم تبرأ ذمة ساكني عقار الوقف بالدفع اليه فيكون لورثة ناظر الدعوى عليهم بغلة المدة المذكورة وعلى كل فلا احتياج الى حضور ناظر وقف المحرمين أو وكيله لمخصوص المناوعة في الغلة المذكورة وأما اذا أريد اقامة دعوى شرعية في عين العقار المذكور كونه مستحقاً لجهة وقف المحرمين أو ورثة البرعي فلا بد لذلك من حضور ناظر وقف المحرمين الواضع اليد الآن أو وكيله والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المسالية بتاريخ ١٧ محرم سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل من بعد اطلاع حضر تكم على افادة ديوان عموم الاوقاف هذه المؤرخة في ١١ الجاري وما أوضحه حضرات مفتي الديوان المرقوم تكمون بالافادة عما فتحكم به الشريعة وحيث تصادف ورود افادة من الروزنامه بتاريخ ١٣ الجاري مشتملة على مبايعة ١٢ فدان من أطيان قلعة وقف محمد افندي رجب الى عمر افندي خازن أوقاف المحرمين

الشريطين بطريقة الاستبدال كما هو مشروط في الوقفية وهذه المادة عمالة للقضية التي  
أوضح عنها حضرات مفتاى الاوقاف فيقتضى النظر فيها أيضا بطرف سيادتكم ومن بعد  
الاطلاع على الوقفية نسركم بالافادة (ومضمون افادة مفتاى ديوان عموم الاوقاف) قد صار  
الاطلاع على افادة ديوان المسالية الواردة لديوان الاوقاف المؤرخة في ٢٥ شوال سنة  
١٢٧٨ وعلى كتاب أيقاف المرحوم احمد باشا طاهر المسطر من الباب العالى بمصر المؤرخ  
٢١ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ فوجد مشروطا فيه الشروط العشرة المعلومة والبيع أيضا ولو  
بالمظنة للواقف مدة حياته ولزوجته الست خديجة خاتون من بعده وحيث انه مرغوب منا  
الاستفهام عن صحة الاستبدال الصادر من قريحة الواقف المذكورة الاتن في الاطيان  
المذكورة أو عدم صحته فمراجعة النصوص الشرعية المدونة في معتبرات المذهب وقع  
لنا في صحة هذا الوقف اشتباه وتوقف في حكم هذه المحادثة فانه قال في نور العين تقيلا عن  
جمع الفتاوى شرط ان يستبدله بأرض أخرى اذا شاء أو شرط ان يبيعه ويشتري بثمنه  
ما يصير وقفامكانه جازا الشرط عند أى يوسف وعند محمد جازا الوقف وبطل الشرط  
ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير وقفامكانه قال أبو يوسف جازا الوقف وبطل الشرط  
وقال محمد بطلاه وتقل عن البرازية ان من شروط الوقف ان لا يذ كرمه اشترط  
بيعه وصرف ثمنه الى حاجته فاذا ذكره لم يصح وقفه وفي فتاوى الشيخ قاسم ان الوقف  
صحيح والشرط باطل قال وهو المختار اه قال في شرح الدر ولا ذكر كرمه اشترط بيعه  
وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره بطل وقفه برازية قال محشيه السيد الطحطاوى قوله بطل  
وقفه هو المختار كما في النهروانيه اه قال في فتاوى الاقروى وفي العناية لو شرط ان  
يبيعهها ويشتري بثمنها عبدا ليعتقه أو يتصدق به أو ينفقه على نفسه فهو باطل وقال  
أبو النصر يبطل الشرط ويصح الوقف واذا وقف ضيعة على أن له ان يبيعهها ويصرف ثمنها  
الى حاجته قال أبو النصر الوقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم نحوه وقال أبو بكر  
الاسكافي الوقف باطل قال الصمد والشهيد وهو المختار وفي فتاوى التجنيس الوقف  
والشرط باطلان هو المختار تاتارخانية اه وقال الخصاص في كتابه في أحكام الاوقاف  
من باب الرجل يقف الارض على أن له أن يبيعهها قال أبو بكر ولو أن رجلا وقف أرضا له  
على قوم باعياتهم ومن بعدهم على المساكين واشترط في الوقف أن له أن يبيع هذه  
الارض ويشتري بثمنها ما يكون وقفامكانها على شروطها وسبيلها الموصوفة في كتاب  
وقفه قال الوقف على هذا جائز والشرط الذى اشترطه في ذلك جائز وهذا قول أى يوسف  
قلت ولم أخرجت الوقف على هذا وهو اذا باع الارض الموقوفة أخرجها عن ذلك الوقف  
وصارت أرضا تملك بعد الوقف ومن شرط الوقف ان لا يملك ولا يورث قال هذا استحسان  
والقياس عندنا ان الوقف جائز واشترطه البيع لا يجوز قلت ولم لا يكون الوقف باطلا  
اذا اشترط فيه ما لا يجوز اشتراطه وأوجبه على ذلك الا ترى انك تقول لو اشترط بيع

مطلب في النصوص  
الواردة في بطلان  
الوقف بشرط البيع  
بدون أن يستبدل بثمنه  
غيره وعدمه والفتوى  
على عدم بطلان الوقف  
والغاء الشرط

الارض ولم يقل استبدل بينهما ما يكون وقفامكانها ان الوقف باطل قال من قبل ان في  
اشترطه ببيعها ولم يقل وابتاع بينهما ما يكون وقفامكانها ابطال الوقف فاذا اشترط في  
الوقف ما يكون ابطالا له فالوقف باطل اه قال في الهندية وان كان الواقف قال في  
أصل الوقف على ان أبيعها بما بد الى من الثمن من قليل أو كثير أو قال على ان أبيعها  
وأشتري بينهما عبدا أو قال أبيعها ولم يرد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط  
فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضي خان وفي الهندية أيضا ذكر المخصاق في  
وقفه لو شرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل اه  
وقال في التنوير شرحه وجاز شرط الاستبدال به ارضا اخرى أو شرط بيعه و يشتري بثنه  
أرضا اخرى اذا شاء قال محشييه في رد المختار قوله و يشتري بثنه ارضا قيده لان شرط  
البيع فقط يفسد الوقف كالم في أول الباب من انه لا يدل على اداة الاستبدال  
الا بد كرا الشراء وفي فتاوى الكازروني عن الشرنبلالي انه سئل عن واقف شرط  
لنفسه الاستبدال والبيع فأجاب بأن الوقف باطل لانه لما شرط البيع بعد الاستبدال  
كان عطف مغاير وأطلق البيع ولم يقل وأشتري بالثمن ما يكون وقفامكانها باطل  
الوقف مستدلا بقول المخصاق لو اشترط بيع الارض ولم يقل استبدل بينهما ما يكون وقفامكانها  
مكاتها فالوقف باطل اه وقال في أنفع الوسائل رأيت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط  
ان يستبدل بها قال الوقف باطل لا يجوز اه وحيث ان صحة الاستبدال فرع صحة الوقف  
وجوازه فيقتضي احالة النظر فيما هو مرغوب الاستتھام عنه والوقفية المثنى عنها  
فبالنصوص الجارية ذكرها لدى حضرة مفتي افندي المحروسة ليفيد بما تقتضيه  
الأصول الشرعية في هذه المحادثة والله الموفق (أجاب) قضية وقف المرحوم احمد باشا  
طاهره - بق حصول المنازعة فيها بشأن حجة الوقف المذكورة وبطلانه الناشئة تلك  
المنازعة من الدعوى بجود شرط البيع بكتاب الوقف وذلك في مجالس متعددة ولم  
يحكم فيها ببطلان الوقف وأخير اسئل عن ذلك من طرف سعادة رئيس مجلس الاحكام  
الماتى سابقا بناء على شكوى بعض اولاد المرحوم ولم يقطع فيها حكم ببطلانه بل صدر ابدال  
من زوجة الواقف لبعض اما كن الوقف بجهة سعادة الوالى وغيره بناء على وجود شرط  
الاستبدال للزوجة المذكورة في الوقف المذكور ليستري بالبدل ما يكون وقفامبدال  
الاول وبناء على ذلك الشرط يسوغ إجراء الاستبدال الصحيح من قبل المشروط له ذلك  
طبق الشرط المذكور حيث لا مانع وبفرض ثبوت شرط البيع المذكور في الوقف في  
بطلانه به اختلاف وتصح للقوانين وفي حاشية الاسقاطى على مسكين وان لا يذ كرمه  
اشترط بيعه وصرف ثمنه الى حاجته فان ذكره لم يصح وقفه بزاوية وفي فتاوى الشيخ قاسم  
ان الوقف صحيح والشرط باطل قال وهو المختار اه ورأيت بخط الاستاذ والد النقل عن  
خط سيدي الطائي الحنفى بطرة نسخته اوقاف المخصاق مانصه وقد سئل شيخنا العلامة

عن واقف شرط في وقفه النقص والابرام والتبديل ثم نوزع في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال الوقف به فاثان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف فحكم القاضي بعدم الابطال وصحة الوقف فهل يسوغ بعد ذلك لاحد ابطاله او الافتاء بالابطال فاجاب الوقف المذكور صحيح معمول به وان لم يحكم الحاكم بعينه واما شرط الواقف لنفسه نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وماتقل عن أوقاف هلال والخفاف من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم بن قطلوبغا والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التتارخانية والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم الحاكم بالصحة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا يجعل بتلك الفتوى والله تعالى أعلم اهـ وقد صرحوا أيضا بأنه يبقى بكل ما هو أنفع للوقف مما اختلف فيه العلماء والفتوى بعينه من ذلك وكذا الحكم في قضية محمد رجب حيث وجد مشروطا له الابدال في صلح وقفه حسبما ظهر من مطالعة كتاب وقفه المؤرخ بخامس عشر شوال سنة ١٢٧٠ المحرر من محكمة مصر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على نفسه مدة حياته ثم على ولده على ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم وعقبهم ونسلهم طبقه بعد طبقه وجيلا بعد جيل الى ان قال فاذا انقرضت ذرية على تأجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم كان ذلك وقفا على من يوجد من ذرية بنات الواقف المذكور مثل حظ الانثيين فهل يستوى الذكر والانثى من أولاد على في القسمة لان التقسيم باعطاء الذكر مثل حظ الانثيين انما وقع منه اذا عاد وقف على ذرية بنات الواقف (اجاب) في رجوع القيد وصفا كان أوحالا أو غيرهما الى الكل أو الى الاخير خلاف بين علماء المذهب والذي استوجهه ابن الهمام في التدرير رجوعه الى الاخير خلافا لما جرى عليه هلال وصاحب الاسعاف وهو مذهب الشافعي في ارجاعه الى المتعاطفات كلها عند عدم العطف بشم وهذا عند عدم القرينة الدالة على أحد الوجهين وامام وجودها فيعمل بما تنقده والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة في ٢١ جادى الآخرة سنة ١٢٧٩ بما مضمونه تؤمل من حضرتكم مطالعة افادة حضرة مدير الروضة بتاريخ ١٦ شهر روماء من الاوراق بخصوص الاطيان الموقوفة على السيد محمد اسعد بجهة كفر ششتا وشرط الواقف ان تكون المرأة اسمهان ناطرة مادامت عزباء وأقارب السيد المذكور تشكروا من كونها تزوجت بغير اذن الواقف ولم تنزل متصرفه وواضحة يدها على الاطيان وما أجابه حضرات العلماء فبعد مطالعة صورة الوقفية المبعوثه مع هذا أيضا ترد الافادة من حضرتكم عن الحكم الشرعي في ذلك لاجراء ما يقتضى بموجبه (اجاب) بالاطلاع على صورة الوقفية المشمولة بتختم قاضي مصر المؤرخة في غاية جادى الاولى سنة ١٢٦٧ وصورة الدعوى المحكى عنها وجد أن الوقف والشرط

١٢٧٩

١٩

مطلب في رجوع القيد  
وصفا أوحالا أو غيرهما  
للمعاطفات او الى  
الاخير خلاف

جادى الثانية

١٢٧٩

٢٨



مطلب قد يكون النظر  
منقطع الوسط

الموضحة بالوقفية من قبل وكيل وكيل الوقف بطريق الو كالة المفوضة في شأن ذلك وان وكيل الوكيل شرط النظر على الوقف المذكور لاسمها من موكله المدعى عليه احدى زوجات السيد محمد اسعد ما دامت عز باء فان تزوجت بدون اذن من حضرة الوقف فلا حق لها في النظر على الوقف المذكور فقط مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة ووجد ان المدعى المسمى بالسيد درويش مستند في دعواه للوقفية المذكورة ومستشهد بها فيقتضي انه معترف بما فيها وعلى مقتضى هذا الشرط على هذا الوجه يكون النظر على هذا الوقف منقطع الوسط بعد حقيقة على هذا الوجه بطريق شرعي بتزوج اسمها المذكور بدون اذن من الوقف الموكل فلا تستحق النظر لوجود ما يمنع نظرها وهو التزوج بدون اذنه ولا يكون النظر مستقما من قبل الوقف للارشد من المستحقين مع بقائها على قيد الحياة لان انتقاله للارشد عن ذكر مشروط بموتها اخذ من قوله ثم من بعدها يكون النظر للارشد الخ فسادا ما موجود لا ينتقل النظر لمن ذكر من قبل الوقف فاذا ثبت شرط الوقف على هذا الوجه بالبيننة الشرعية المطابقة للدعوى عن يكون مأذونا من قبل الحاكم الشرعي بالخصوص مع الزوجة المذكورة وتحقق تزوجها بدون اذن من الوقف يحكم بعدم استحقاقها للنظر وعلى القاضي الذي له ولاية نصب المتولي على هذا الوقف ان ينصب من يصلح ناظرا عليه من مستحق الوقف وامام شهادة شهودا للدعوى المذكورة على الوجه المبين بهذه الصورة فهي غير مطابقة لما وان كانت الدعوى بالنسبة للشرط غير موافقة لما في الوقفية المعترف بها المدعى لاقتضاء ما في الدعوى انه بتزوجها يكون النظر للارشد ولو مع وجودها بخلاف ما في الوقفية كما علمت والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى مشغل على جملة من البساتين والعقارات ويده كتاب وقف من القاضي بذلك الا انه لما تداوات أيدي النظر على هذا الوقف أخرج بعض النظار الماضين بعض تلك البساتين بالاجارة الطويلة وبعضها بالاستبدال فهل لبعض المستحقين ان يدعى بذلك البعض الخارج على هذا الناظر الموجود الآن الذي لم يتصرف في شئ أصلا وهل له ان يجبر على البعض الباقي في مقابلة استحقاقه من كامل أما كن الوقف ومنع منه باقي المستحقين وهل له ان يزاع كتاب الوقف من يد الناظر ويجبر عليه (أجاب) ليس له شئ من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والدعوى بعقار الوقف لا تسمع الا على ذى اليد من قبل ناظره الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلى انحصر في امرأة نظرا واستحقاقا بموجب نص الوقف وتقرر شرعي من الحاكم الشرعي وصارت واضعة يدها عليه مدة من السنين ثم توجهت الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت رجلا وكلا على ذلك الوقف مدة غيبتها ثم ماتت في غيبتها عن بنت غائبة معها وانحصر الوقف فيها نظرا واستحقاقا بموجب شرط الوقف أيضا



فحضرت البنت المذكورة الى جهة الوقف فوجدت رجلا اجنيا واوضعا يده على الوقف  
 ومنع الوكيل من طرف امها المذكورة فأرادت البنت المذكورة رفع يده عن ذلك  
 فتعلل بأن القاضي أقامه ناظرا على الوقف بناء على انقطاع المستحقين له نظرا واستحقاقا  
 والحال انه مقر بأنها مستحقة لذلك نظرا واستحقاقا عن أمها ويدها حج شرعية ثابتة  
 المضمون تشهد لها بانحصار الوقف فيها نظرا واستحقاقا فهل والحال هذه اذا تحقق ذلك  
 بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلل الرجل المذكور وترفع يده عن ذلك الوقف وتكون  
 البنت أحق بالنظر منه اتباعا لشرط الواقف حيث كان اجنيا ومقسرا بأنها مستحقة  
 لذلك دونه ويكون لها وضع يدها على ذلك ومحاسبته على ما تناولته من ريع الوقف حيث  
 كان متناولا لا بغير وجه شرعي (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع في الخيرية  
 من الوقف عن البحر عن جامع الفصولين معزي إلى شواهد شيخ الاسلام برهان الدين  
 شرط الواقف بان يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا  
 خيانة ولو لولاه هل يصير متوليا قال لا اه فقد أفاد حرمه تولية غيره وعدم صحته الوفاء اه  
 وان كانت توليته مبنية على انهائه بان الوظيفة شاغرة فبان خلافه بطلت التولية كما  
 صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من طرف ناظر وقف القصر عن الحكم في  
 وقفية المرحوم الحاج ابراهيم باشا والى مصر كان الصادرة من وكيل عنه فيها وصورتها  
 وقف على نفسه ينتفع بذلك وبما شاء منه سكا واسكانا وغلة واستغلا لا بسائر وجوه  
 الانتفاعات الشرعية الوقفية من غير مشارك له في ذلك ولا منازع ولا رافع ليدنه عن ذلك  
 ولا مدافع مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا على أولاده ولانا الوزير الحاج ابراهيم  
 باشا المشار اليه ذكورا وانانا بالسوية بينهم ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته  
 وأخواته ذكورا وانانا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا  
 على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
 السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به  
 الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان مات  
 منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الولد أو ولد الولد وان  
 أسفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخوته  
 وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن  
 له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وان من  
 مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من  
 ذلك قام ولده أو ولد الولد وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله  
 يستحقه أن لو كان الأصل المتوفي حيا باقيا لاستحق ذلك يتداولون ذلك بينهم كذلك الى

١٢٨٠

٤

مطلب ولى القاضي غير  
 المشروط له بلا خيانة  
 لا يصح

حين اقرضهم اجمعين وبعد ذلك عطف على العتقاء الى آخر ما في كتاب الوقف  
الموضح أعلاه صورة شروط وقفية جنته كان أفندي الحاج ابراهيم باشا والى مصر كان  
وحيث علم من نصوصها انه بعد وفاة المرحوم يكون ذلك الوقف على أولاده كور  
وانا بالسوية بينهم ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته وأخواته كور وانا  
بالسوية بينهم فهل المقصود بذلك انه اذا كان المرحوم الواقف توفي عن ثلاثة كور  
يكون ذلك الوقف لكل منهم فيه الثلث ثم من حيث ان المرحوم اجد باشا الذي هو واحد  
أولاد المرحوم الواقف توفي بعد الواقف عن كور وانا فهل ينتقل نصيبه الى أولاده  
الذ كور والانا بالسوية من غير مشاركة أولاد اخوة وأخوات المرحوم الواقف  
واذا كان كذلك فما معنى الاشتراك مع أولاد أولاده تؤمل الافادة عن ذلك (اجاب)  
حيث كان شرط الواقف كما هو موضح بهذا السؤال فموت الواقف عن أولاده الثلاثة  
فقط ينحصر ريع الوقف فيهم اثنان وموت أحدهم ثانيا عن أولاد كور وانا  
ينتقل نصيبه وهو الثلث اليهم بالسوية عملا بقول الواقف ثم من بعد كل منهم تسكون  
حصته من ذلك وقفا على أولاده الى آخره وعمل بقوله على ان من مات منهم وترك ولدا  
أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده الى آخره ولا يشارك  
أولاد الاخوة والاخوات الا ان أولاد الابن المذ كور مع وجود أحد من أولاد الصلب  
اذ شاركهم لا أولاد الا ولاد اعماتكون بعد جميع أولاد الصلب أخذ من الترتيب بشم  
في قوله بعد ذكر أولاد الصلب ثم على أولاد أولاده مع مشاركة أولاد اخوته وأخواته  
الى آخره هذا هو المتبادر من ألفاظ كتاب الوقف المذ كور والله تعالى أعلم (سئل)  
في ناظر الوقف اذا مات مجهلا غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد في تركته فهل  
لا يضمنها ولا تطالب ورثته بعدم موته بذلك والحال هذه (اجاب) اذا كانت غلة  
الوقف لها مستحقون مالكون لها وقدمات الناظر مجهلا لها بان لم توجد في تركته ولم يعلم  
ما صنع بها فانه يضمنها مطلقا على ما يفهم من كلام مشايخ المذهب ومنه عبارة قاضي خان  
سواء كان محمودا عند الناس معروفا بالامانة أم لا مات فجأة أم لا وسواء حصل من  
المستحقين الطلب فامتنع قبل الموت أم لا أو ما اذا كانت غلة مسجد ليس لها مستحقون  
أو كانت من المشروطات أخيره في يد الناظر للمعاملة فمات مجهلا لها فانه لا يضمنها وقيد  
الضمان بحثنا في الاول الطرسوسي في أنفع الوسائل بما اذا طلبت الغلة فتأخر عن الدفع  
أو كونه غير محمود ولا معروفا بالامانة وأقره في البحر وقيد الشيخ صالح الغزي في زواهر  
الجواهر بحثنا أيضا بما اذا لم يمت فجأة أي عقب القبض هذا حاصل ما صرحوا به في حواشي  
الدروتنقيج الفتاوى وأفتى العلامة خير الدين بعدم الضمان في موته مجهلا لغلات الوقف  
في غير مال المسجد أيضا وكذا أطلق عدم الضمان لغلات الوقف بالموت عن تجهيل في  
أغلب عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف ادعى على جماعة ان شخصا يسمى

١٢٨٠

١٩

صفر

١٢٨٠

مطالب فيما قيل في  
ضمان الناظر بموته  
مجهلا غلة الوقف وعدمه

كذا استأجره ستانا محدودا بكذا من ناظر ذلك الوقف مدة تسعين سنة تقضى من سنة ١٢٥٢ ثم في سنة ١٢٦٢ استأجروا الدهم من ذلك الشخص نصف هذا البستان المذكور بقية المدة وانهم وضعوا أيديهم بهذا الطريق على نصف البستان المذكور وان هذه الاجارة قاسدة لطول المدة وعلى فرض صحتها فقد انقضت بموت المستأجر الثاني والاول مع موت الناظر أيضا وان الارض قد زادت أجزائها في نفسها زيادة فاحشة وانه يريد ارجاعه لجهة الوقف أو دفع أجرة المثل فاجاب المدعي عليهم بالانكار لذلك وقالوا انهم ورثوه ملكا عن مورثهم والدهم وانهم مع مورثهم وضعوا أيديهم ثلاثا وثلاثين سنة وأثبتوا ذلك فهل اذا أثبت الناظر الايقاف والاجارة على الوجه الذي ذكره واقرار مورثهم في تاريخ اجارته بالوقف المذكور يكون مانعا لدعواهم الملك وترفع يدهم عنها (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده لذريته الارشد فالارشد فاذا استروا في الارشدية يكون النظر للاكبر سننا من المستحقين للوقف والا تنحصر النظر في ارشد اولاد اولاد الواقف فانهم أحد المستحقين في الوقف للقاضي وأخذت تقر برنظر الوقف المذكور منه مع وجود الارشد والاكبر سننا من المستحقين فهل اذا كان الواقف شرط في كتاب وقفه النظر لاكبرهم سنا ورشد ايعمل بشرط الواقف المذكور واذا خالف القاضي وقيل ما يخالف شرط الواقف لا يتخذ حكمه ولا تقريره (اجاب) شرط الواقف كنص الشارع فيجب العمل به فاذا قرر أحد المستحقين في النظر من قبل القاضي بناء على انها له اليه ثم ثبتت ارشدية غيره عن شرط له النظر واكبرية سنه بالنسبة الى المقرر ولم يكن هناك مانع يجب أن يحكم له بالنظر ويكون له التصرف في أمور الوقف بالمصلحة اتباعا لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وابن أخيه تصادقا على ان المقار الخلف لهما عن مورثهما وقف عليهما وعلى ان له الثلثين في ريعه والثلث الاخر لابن أخيه وانه قد صرف عليه كذا من غير ريع الوقف من ماله وان على العم منه الثلثين والثلث على ابن الاخ واحتال العم بماله من الدين على جهة الوقف وقبضه من الربيع ثم مات بعد ذلك العم المصادق عن اولاد فهل المصادقة صحيحة مادام حين فلو مات المصادق تبطل المصادقة وتنقل الحصة المصادق عليها الى من بعده أو الى المساكين وماذا يكون الحكم (اجاب) يعمل بالمصادقة في استملاك ريع الوقف في حق من صدرت منه اذ هي اقرار وهو حجة قاصرة على المقر فيؤخذ بها في حق نفسه مادام حيا فاذا مات أحد المتصادقين بطلت المصادقة في حقه ثم يرجع في قسمة الربيع الى ما شرطه الواقف فيما يتحقق بالطريق الشرعي انه شرطه الواقف تجري القسمة بموجبه ما لم يتضمن اقرارا لمحمي أقل منه في نصيبه أو حرمانه فيعامل بموجبه في حق نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر مسجد أحدث منارة فيه وصرف المتخصل من ريع الوقف فيها مع

١٢٨٠

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٠

١١

مطلب قرر القاضي  
أحد المستحقين ناظرا  
بناء على انها له  
ثبتت ارشدية غيره  
يحكم له بالنظر عملا  
بالشرط

١٢٨٠

٢١

مطلب يعمل بالمصادقة  
في الوقف في حق من  
صدرت منه مادام  
حيا ولا يسرى على من  
ينتقل حقه اليه بموته

ربيع الثاني سنة

١٢٨٠

مصلح لا يجوز أحداث  
منارة زائدة على الموجودة  
بلا حاجة اليها ولا تغيير  
معالم المسجد بالضرورة

شعبان

١٢٨٠

وجود منارة أخرى بالمسجد المذكور وأزال جدارا من المسجد سليما وأعاد بناء جديدا بعد  
أن أدخله عن الجدار الأصلي بنحو ذراع بلا ضرورة موجبة لذلك ولا نفع فهل لا يجوز ذلك  
لما فيه من تغيير معالم الوقف ولا يلزم الوقف بما صرفه الناظر ويجب إعادة الجدار  
لأصله وما صرفه الساخر يكون ملزوما به حيث كان متعديا بما فعله أم كيف الحال  
ومع ذلك لا ضرورة لإنشاء هذه المنارة لصغر القرية مع وجود المنارة الأصلية (اجاب)  
نعم لا يجوز للناظر المذكور تغيير معالم المسجد ولا هدم حائطه السليم بلا ضرورة ولا مصلحة  
لجهة المسجد ولا أحداث المنارة التي لم تكن موجودة في زمن الواقف زيادة على المنارة  
المذكورة بلا حاجة اليها ولا مصلحة وما صرفه على ذلك من مال الوقف يكون مضمونا  
عليه اذ لا تتحقق العمارة الا بما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه عليها الواقف كما  
صرحوا به وقد صرحوا أيضا بان من هدم حائط المسجد يلزمه اعادته بخلاف الحائط  
المملوك فانه يضمن القيمة فيه وله التقص وان شاء ربه أخذ التقص وضمنه التقصان  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض وقف من ناظرها مدة ثلاث  
سنين في عقد واحد دون أجرة المثل بكثير ومضى منها سنة فهل تكون اجارة الناظر المدة  
المذكورة فاسدة ويلزم المستأجر دفع أجرة المثل مدة وضع يده عليها (اجاب) اجارة  
أرض الوقف بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام أجر المثل والله تعالى اعلم (سئل)  
من ناظر وقف القصر في رجل وقف مبلغا كان م تباله يدوان الروزناجه باذن ولي الامر  
على خيرات وعين من ضمن ذلك مبلغ كذا وقفا لعتقائه ذكورا واناثا بيضا وسودا  
وجبوشا مع مشاركة اثنين من اولاد عتقائه مات ابواهما قبل الوقف بالسوية بينهم ثم  
من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تجب  
السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به  
الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على أن مات  
منهم وترك ولدا وولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان  
سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته  
وأخواته المات أو كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن  
له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى ان  
من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولدا  
أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق  
ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك يتداولون ذلك  
بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين يكون ما هو لكل واحد منهم على عتقائه  
ذكورا واناثا بيضا وسودا وجبوشا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم على اولاده ثم



شعبان سنة

على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح فيه وعلى ان كل من مات منهم ولم يعقب اولاد اولاد ذرية ولا عتقاء ولا ذرية عتقاء تكون حصته من ذلك لاختوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق يتساوون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقراضوا جميعا باسراهم وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقفا مبرورا على فقراء السادة المجاورين المنقطعين لطلب العلم بالجامع الاقهر وغيرهم الى آخر ما ذكره فهل اذا توفي احد عتقاء الواقف بعد دخوله في هذا الوقف ولم يترك ذرية بل ترك عتقا مع وجود باقي عتقاء الواقف يستحقون ما كان يستحقه معتقهم في هذا الوقف أم كيف (أجاب) اذا كان شرط الواقف كما هو مسطور بهذا السؤال ومات أحد عتقاء الواقف لاعتق ذرية ولا اخوة ولا اخوات بل موجوده من هو في طبقته من عتقاء الواقف من هو مستحق وللتوفى المذكور عتقاء ينتقل نصيبه الى من هو في طبقته من عتقاء الواقف عملا بقوله فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفى الى آخره ثم قوله الى حين انقراضهم اجمعين يكون ما هو لكل واحد منهم على عتقائه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان عموم الاوقاف عن السبع مواد الموضحة به بناء على افادة سعادة باش معاون جناب الخديوى الصادرة لسعادة ناظر الديوان المذكور المبينة على النطق العالى المؤرخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٠ بطلب الجواب الشرعى عما ذكر

## (المادة الاولى)

لما انه جار تحقيق القضايا بين مستمعي الاوقاف ونظارها بواسطة الاعراضات الجارية تقديمها ممن يدعون وجاري ثبوت جنح على نظار الاوقاف توجب عزلهم من النظر وتحرر للحكمة بعزلهم ونصب خلافهم فالحكمة تجري استئناف الدعوى فيها ولا تسكار الناظر ما ثبت عليه من الجنح في الاوقاف لا يصير عزله كما حصل مثل ذلك من شخص ناظر على وقف حصل منه جملة مخالفات منها انه استولى من السكان اجرا ما كن مقدما سنتين واعترف بها واجر الا ما كن المذكور السنتين المذكورين والواقف شارط في وقفه انه لا يورث وقفه ولا شيء منه الا سنة واحدة وانه متى فعل الناظر شيئا مخالفا لذلك يكون معزولا من النظر ومنها انه باع محلا بوضع اليد من اما كن الوقف ومنها انه تدخل في ايراد الوقف في مبلغ ثمانية آلاف فرس وكسور وغير ذلك مما لاجله افتى حضرات مفتا الديوان بعزله من النظر وكتب للحكمة في ٢٤ رسته ٧٧ بنصب خلافه واخيرا وردت افادتها بتاريخ ١٩ رسته ١٢٨٠ تفيد ان الناظر أنكر ما حصل من الدعوى به عليه وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بالنظر فيما به يكون الحصول على نهو القضاء بابا وقتها سواء كان بارسال احدهم اذ وفي المحكمة للديوان لسماع القضايا عن يده او حصول الاذن لمحضره مفتي الديوان بانه عند نهو كل قضية يحكم فيها ويكتب

مطلب في مواد سبع  
متعلقة بامور الاوقاف  
سئل عنها من ديوانه



للمحكمة بتقرير الاعلام اللازم عنها سهولة تهيؤ القضايا باوقاتها فيما صدر من المعاونة  
السنية للديوان بتاريخ ٩ الجاري عن تلك المادة وعما عرض لها بما اقتضى الحال اليه  
اشير انه بالاتحاد مع حضرة مفتي افندي ينظر ما يتلاحظ في كل باب مما عرض عنه وما  
يستقر عليه الحال يعرض عنه للمعاونة

## (المادة الثانية)

لما كان من ضمن المدون بلائحة ادارة الديوان ان من يقام ناظر الايؤخذ منه خلاف  
ثمن الورق وأجرة الكاتب ومقيد السجل وأنه اذا كانت احوال احد النظار غير مستقيمة  
يرفع ويتحرر للمحكمة بنصب خلافه ولائحة القضاة نصها ان الرسم يكون ٢٥ قرشاً في  
الأوقاف والتركات مقابلته النظر والوصايا وان نصب وصي على الايتام الفقراء والمساجد  
يكون غير نبي وتلاحظ انه حار اخذ محصولات في المحكمة زيادة عما توضح كما حصل  
من كونها ماتوا في ناظر وقف البكتري أقامت ناظر اخلافه واخذت منه خمسة  
وعشرين جنهما مصر ياوما تقي قرش وكون ايراد ذلك الوقف سنويا ١٢٧٥ قرشاً دارجة  
والمدفوع في تطهير المحصول هو ٤٩٧٥ قرشاً فضرورة ان دفع ذلك ما هو الا لكونه  
اما ان يستولي كافة الايراد ولا يصرف منه شيئاً الى ان تندثر اما كنه لانه بالقياس على  
ايراده وما دفع من المحصول يرى انه مصر على احتسار الايراد مدة ثلاث سنين ونصف أو  
يستولي مادفعه للمحكمة من الايراد بدعواه ابراء عمارات واقامة شعائر أو غير ذلك بدون  
صحة وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بالنظر فيما به يكون رفع مثل تلك المواد وان  
يكون الرسم على حسب المدون باللائحة ومشاركة الاوقاف فيمن يقامون نظاراً فيما  
صدر منها للديوان بتاريخ ٩ الجاري اشير انه صدر النطق العالي بعدم قبول نصب  
الناظر المذكور على الوقف المرقوم وانه يصير المذاكرة مع حضرة مفتي افندي فيما يوجب  
حفظ واقامة شعائر وعماراً ما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا  
على الطمع والاستعواذ على ايراد أموال الاوقاف

## (المادة الثالثة)

لما علم للديوان ان بعض النظار يتدخلون في ايراد الاوقاف التي تحت نظرهم الايلة  
للخيرات مثل قراءة قرآن ورعي خوص وريحان بدعواهم صرف الايراد على الخيرات  
وعلى العمارات واقامة الشعائر بدون صحة كما حصل من شخص تنظر على وقفين في  
أوائل سنة ٧٨ أحدهما على خيرات وثانيهما على مسجد وباحضاره حساب السنتين  
المذكورتين تعين من لزم من الديوان للوقوف على حقيقة ما هو وارد فيه فأتضح أنه  
اسقط من ايراده ما يبلغ ٦٠٠٨ قروش واعترف بذلك ونظراً لكون هذا يعد من باب  
الخيانة وربما ان كتب للمحكمة باقامة خلافه في النسبة لتجاري من تعودوا على الطمع اذا  
حصل تقرير النظر عليهم الى شخص خلافه من هؤلاء يصير على اضمحلال حالهما

وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بقصد النظر فيما ذكر فبما صدر منها لليونان بتاريخ ١٧ شوال سنة ٧٦ بان ديوان الاوقاف من خصائصه البحث والتحرى عن كيفية الاوقاف وأى ناظر يتضح أنه يصرف شيئاً في غير مصلحة الوقف يجري عزله ونصب خلافه والمجاري في الديوان هو أنه عند ظهور خيانة على أى ناظر وانتخاب ناظر خلافه ومكاتبة المحكمة بأقامته فلعدم رضا من ينتخب من الديوان يدفع المحصول فهى اما تجرى احالة نظارة الوقف المذكور بمعرفة ناظرها على خلافه أو توقف في تقرير التقرير اللازم له كما حصل من ان الديوان لما كان حراً لها بأقامة ناظر على وقف زاوية صار انتخابه بدلاً عن كان ناظر اعاليه الذى اتفقت خيانتها طلبت منه المحصول ولما توقف مضى من وقتها الآن ما ينوف عن السنة وكسور بدون ان تحرره تقريراً حتى انه في تلك المدة أجرى عمارة الزاوية المذكورة وأما كن الوقف من ماله وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بقصد انها اذا استصوبت أنه ان توفى أحد نظار الاوقاف الخيرية أو عزل أحدهم بسبب جنحة تحال نظارته على ديوان الاوقاف وفي مقابلة ذلك يعطى للمحكمة الرسم المقرر باللائحة واذا كان هناك أوقاف خيرية على خصوص وريحان وقراءة قرآن وصرفت مصارفها المذكورة وبقي من ايرادها شيء يجري صرفه على عمارة واقامة شعائر الاوقاف التى لا يكون لها ايراد يكتفى مصرفها سواء كان ديناً عليها كما هو جار في الاوقاف نظارة الميرى أو غير ذلك فبما صدر من المعاونة بتاريخ ١٧ شوال سنة ٧٦ بان ديوان الاوقاف مع حضرة مفتى افندى فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعماراتها كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على ايراد أموال الاوقاف وأن يتظر ما يتسلا حظ في ذلك وما يستقر عليه الرأى يعرض عنه للمعاونة

#### (المادة الرابعة)

لما انه يوجد بعض اوقاف خيرية على قراءة قرآن ورحى خوص وريحان وجار نصب نظار عليها بمعرفة المحكمة بدون معلومية الديوان وسبق صدور أمر من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ١٧ شوال سنة ٧٦ بان ديوان الاوقاف من خصائصه البحث والتحرى عن كيفية الاوقاف وأى ناظر يتضح أنه يصرف شيئاً في غير مصلحة الوقف يجري عزله ونصب خلافه والمجاري في الديوان هو أنه عند ظهور خيانة على أى ناظر وانتخاب ناظر خلافه ومكاتبة المحكمة بأقامته فلعدم رضا من ينتخب من الديوان يدفع المحصول فهى اما تجرى احالة نظارة الوقف المذكور بمعرفة ناظرها على خلافه أو توقف في تقرير التقرير اللازم له كما حصل من ان الديوان لما كان حراً لها بأقامة ناظر على وقف زاوية صار انتخابه بدلاً عن كان ناظر اعاليه الذى اتفقت خيانتها طلبت منه المحصول ولما توقف مضى من وقتها الآن ما ينوف عن السنة وكسور بدون ان تحرره تقريراً حتى انه في تلك المدة أجرى عمارة الزاوية المذكورة وأما كن الوقف من ماله وبالعرض عن ذلك للمعاونة السنية بقصد انها اذا استصوبت أنه ان توفى أحد نظار الاوقاف الخيرية أو عزل أحدهم بسبب جنحة تحال نظارته على ديوان الاوقاف وفي مقابلة ذلك يعطى للمحكمة الرسم المقرر باللائحة واذا كان هناك أوقاف خيرية على خصوص وريحان وقراءة قرآن وصرفت مصارفها المذكورة وبقي من ايرادها شيء يجري صرفه على عمارة واقامة شعائر الاوقاف التى لا يكون لها ايراد يكتفى مصرفها سواء كان ديناً عليها كما هو جار في الاوقاف نظارة الميرى أو غير ذلك فبما صدر من المعاونة بتاريخ ١٧ شوال سنة ٧٦ بان ديوان الاوقاف مع حضرة مفتى افندى فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعماراتها كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على ايراد أموال الاوقاف وأن يتظر ما يتسلا حظ في ذلك وما يستقر عليه الرأى يعرض عنه للمعاونة

#### (المادة الخامسة)

لما ان بعض نظار الاوقاف الاهلية والخيرية تعودوا على الطمع واذا كان أحدهم في وقفه أما كن ويرغب خروجها أو بعضها بالتأجير بالصفة المتبع اجراؤها بالمحكمة الآن من كونها تجري تقديم مبلغ مجمل عن الجهة التى تخرج بالتأجير لسنين عديدة

مما ينوف عن ستين وسبعين سنة وأقل وأكثر ضرورة أنه مع تداول كل تلك السنين  
تضيع الجهة المذكورة على الوقف ونظر السكون النظاريستولون مبالغ التجهيل  
و يستهلكونها في شؤون أنفسهم كما حصل من جملة أشخاص آخر حواجمه أما كس بالصفة  
المذكورة مما ينوف المعجل عنها من مبلغ ثمانمائة وثلاثة عشر ألف قرش وبعضهم  
توفي وبعضهم ادعى صرفها على نفسه ارتسكانا على أنها أجرة معجلة واحتياجه إليها  
وبعضهم ما حصل الاستدلال عليه وهكذا مما ينبغي عليه ضياع المبالغ المذكورة على  
جهة الاوقاف وبالعرض عما ذكر للمعاونة السنية بالنظر في أمر ذلك فيما ورد من  
المعاونة السنية بتاريخ ١٠ الجاري أشير أنه صدر النطق العالي بأن تصير المذاكرة مع حضرة  
مفتي افندي فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعمار أما كن الاوقاف وعدم اندثارها  
وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على ايراد أموال الاوقاف وأن ينظر  
ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه للمعاونة

## (المادة السادسة)

لما أن علم الديوان أن بعض نظار الاوقاف حاصل منهم التجاري في بيع بعض أما كن  
الاوقاف بطريقة وضع اليد وحاصل التساهل من مأذون في المحكمة في كتابة الحجج بها  
عند اخبارهم بأن بيع المكان المذكور بوضع اليد كما حصل من شخص توجه لاحد  
مأذون في المحكمة ودعاه لتحرير حجة بمكان أجرى بيعه بوضع اليد ولما أن المأذون  
المذكور تمحىل عليه بحضور الحجة القديمة من بعد أن صاوم عارغ في احضارها وأخيرا  
احضرها وحدها المأذون المذكور ووقفية للسكان المرقوم فامتنع عن تحرير حجة للمشتري  
فتوجه البائع المذكور للمأذون فأنفرد له حجة البيع بوضع اليد وكذا مكان موقوف  
التمست الناظرة عليه من الديوان اخراجه بالتأجيل في سنة ٧٧ ولمناسبة معلومية  
الديوان وقتها بأن الناظرة المذكورة كانت ادعت انه ملك من قبل العرض  
المذكور وادعى حضور صورة وقفية من المحكمة وتعين من لزم للنظر فيما رقيته من  
تأجيله وتبين ان اللازم لعمارة لا يبلغ سوى ٣٠٠٠ قرش وتعهدت الناظرة المذكورة  
بعمارة وفي سنة ١٢٨٠ تعين من لزم من الديوان لناظرة ما صار به من العمارة فوجد أنها  
باعتها بطريق الملك بموجب حجة تاريخها كذا ارتسكانا على حجة أيلولة مؤرخة في كذا  
بشهادة مذكورين بأن والدها كان يملكه كحدوفاته بطريق وضع اليد وبالعرض عما  
ذكر للمعاونة السنية أشير بما صدر منها للديوان بتاريخ ١٠ الجاري بأنه صدر النطق  
العالي بأن تصير المذاكرة مع حضرة مفتي افندي فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعمار  
أما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستحواذ على  
ايراد أموال الاوقاف وان ينظر ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأي يعرض عنه  
للمعاونة

## (المادة السابعة)

لما أن علم اللديوان أن بعض الناس حاصل منهم التجارى في أخذ نظارة بعض بيوت موقوفة على خيرات من المحكمة تارة بدفع محصولات وتارة مخايات وبعد ما يجرون ترميمات بالاما كن المذ كورة ويدعون أنهم اشهدوا على أنفسهم أن ما أجروه من الترميمات المذ كورة يكون لهم ملكا ويحرمون جهة الوقف من الاما كن المذ كورة بدون مقابل كما حصل من أحد عدول المحكمة من كونه لما تنظر على سبعة عشر قراطا في حوش وقف على خيرات وطلب منه حساب المحصة المذ كورة لتسجيله بالديوان كالتجارى فحصل منه الادعاء بأنه أجرى بها عمارة من ماله وأنه أشهد على نفسه بأن ما أجراه من البناء في المحصة المذ كورة يكون له ملكا أو يدعون بالصرف على عمارات الاما كن المذ كورة من ماله لم ديننا تبقى به الاما كن المرقومة تحت يد من ادعوا عمارتها خمسين سنة وأقل وأكثر حتى تضيق الاما كن المذ كورة على جهة الوقف من تداول تلك المدة عليها كما حصل من شخص ناظر على نصف بيت موقوف على خيرات والنصف الثاني يملكه حيث توجهه الى حضرة المتلا وأهسى لديه بان المكان المذ كور جميعه متمغرب وأنه يريد الاذن من حضرته بعمارة النصف التابع للوقف تطاونه من ماله ديننا على جهة الوقف وبعد ان صرح له بذلك توجه للمحكمة ثانيا وادعى صرف مبلغ ٢٢٠٠٠ قرش وكسور على عمارة المنزل المذ كور با كوله وأنه يخص جهة الوقف منه مبلغ ١١٠٠٠ قرش وكسور وقد رعى النصف المذ كور لجهة الوقف المرقوم أجرة شهرية ١٥ قرش وتحرره بذلك جهة شرعية وبالتقياس على ما صرف على العمارة وعلى الاجرة السالف ذكرها تبلغ مائة وضع يد الناظر المذ كور على نصف المنزل المرقوم ما ينوف عن اثنتين وستين سنة وكسور وضرورة مع تداول تلك المدة يضيع نصف المنزل المذ كور على جهة وقفه سواء كان بيعه بوضع اليد أو غير ذلك ولما كان ذلك مما يوجب اضمحلال الاوقاف وعرض للعاونة السنية بالنظر فيما يكون به حفظ وصيانة الاوقاف فبما ورد منها بتاريخ ٩ الحمارى أشير بان صدر النطق العالى بان تصير المذ كورة مع حضرة مة تى افندى فيما يوجب حفظ واقامة شعائر وعمار اما كن الاوقاف وعدم اندثارها وكف أيدي من تعودوا على الطمع والاستكوان على ايراد وأموال الاوقاف وأن ينظر ما يتلاحظ في ذلك وما يستقر عليه الرأى يعرض عنه للعاونة

## (الجواب عن المادة الاولى)

انه نظر المحذور الموضح بها الامانع شرعا من تخصيص ما ذون لسماع القضايا الشرعية المعلقة بالطعن في نظار الاوقاف والاذن بالخصوصة فيها مع النظر لمن يلزم بما حصل منهم في شأن الاوقاف أو بامراد تكبى النظر مما يخل بنظرهم على الاوقاف شرعا من القاضى الذى له ولاية الاذن بسماع دعاوى الاوقاف وما يتعلق بنظارها والمحكم فيها



بما ثبت لديه بطريقه الشرعي بعد تقدم دعوى صحیحة من خصم شرعي على الناظر ولا فرق في ذلك بين تعيين شخص لهذا الامر عن له الولاية ليسمع هذه الدعاوى في ديوان الاوقاف بحضور مفتيه ومشاركه له في سماع الدعوى المقتضى سماعها والحكم فيها لتقع موقعها الشرعي أو أن يصدر الاذن منه لمقتضى الديوان المحكي عنه بما تقدم ذكره ويخصص له كاتب يكون له معرفة بايقاع كتابة الدعاوى الشرعية موقعها الشرعي حسب الجارى بمحكمة مصر وبعد سماع الدعوى وكتابتها بضبطه خاصة والحكم فيها اما بال عزل ان ثبت ما يوجب شرعا او بعده ومنع الخصم عنه ان لم يثبت ووضع علامة الكاتب عليها وشمولها باسم وختم المأذون بالحكم على هذا الوجه يتحرر من سعادة مأورديوان الاوقاف أو وكيله الاشعار باللازم الى حضرة قاضى مصر بتحرير الاعلام الشرعي بذلك بعرفة الكاتب المذکور حسب الجارى وختمه من حضرته وقيدته بالسجل المصان بالمحكمة وارساله الى الديوان المذکور ايشرح عليه من طرف سعادة الماء ورأو وكيله بالاعتماد ويسجل بسجل الديوان أيضا بضبط الواقع وبما تقرر على هذا الوجه يندفع المحذور المحكى عنه

#### (الجواب عن المادة الثانية)

ان المحذور المذکور فيها يندفع بما ياتي بيانه وهو انه اذا احتاج الحال لاقامة ناظر على وقف من الاوقاف ليس مشروطا فيه بالنظر لخصوص وقت احتياج الحاكم لاقامة الناظر أن يصير البحث من طرف سعادة مأورديوان الاوقاف ابتداء عن يصلح للنظر على هذا الوقف بحيث يكون قادرا على ادارة أموره بالمصلحة الشرعية ويكون موصوفا بالامانة والديانة وعدم الفسق وبعد اتضاح ذلك يتحرر لحضرة القاضى الذى يملك اقامة الناظر على الاوقاف بتصبه ناظرا على هذا الوقف بوجهه الشرعي ولا يؤخذ من الناظر الامتداد على كتابة التقرر بروقيدته وثمنه ولا يؤخذ رسم فائد على ما توضح وتدون في شأن اقامة الناظر والاوصياء فاذا حصل ذلك وكانت تولية الناظر بعد الخاتمة مع الديوان يندفع المحذور المحكى عنه في هذه المادة واذا تحقق في الديوان بالوجه الشرعي على النمط السالف ذكره في جواب المادة الاولى في حق ناظر من الناظر السابق توليتهم بواسطة دفع المصولات الجسمية غرض من الاغراض الفاسدة التى لا يجوزها الشرع أو التداخل في ايرادهوا كله بالباطل مما يستوجب الفسق والخيانة الشرعية على الناظر يحكم بعزله بطريقه الشرعي وينزع الوقف من يده ويقام عليه بدله على الوجه السابق ذكره

#### (الجواب عن المادة الثالثة)

ان الناظر الموضح بها وما يمثله متى تحقق عليه بالوجه الشرعي على الوجه الذى تقدم ايضا في جواب المادة الاولى ما يوجب خيانتة في مال الوقف او فسقه يجزى عزله



ويحكم به شرعا ويؤلى بدله من يلقى لذلك على النمط السالف ذكره في جواب المادة الثانية

(الجواب عن المادة الرابعة)

انه لا مانع شرعا من اقامة من له ولاية نصب النظر على الاوقاف سعادة مأمورا لاوقاف الموصوف باهلية النظر ناظر اشريعيا على الاوقاف الخيرية المستحق صرف ريعها على المساجد أو الزوايا أو الاسبلة أو الخيرات أو ما يماثل ذلك مما يصير انحلال نظرها بموت ناظرها أو عزله بطريقه الشرعي من الآن فصاعدا ولم يكن موجودا من أقارب الواقف أو أهل بيته من يصلح لذلك ولم يوجد من هو مشروط له النظر أو اقامة خلاف سعادته على النمط السالف ذكره في جواب المادة الثانية وأما ما يتعلق بفاضل ريع بعض الاوقاف الخيرية بعد ما يحتاج اليه الحال من العبارات وما هو مخصص لتلك الخيرات من قبل الواقف على فرض وجود ذلك ولم ينص الواقف على صرفه لجهة معينة فانه يصرف الى الفقراء ولا يصرف لعمارة واقامة شعائر أو واقف لا يكون لها اراد يكتفي مصرفها الا انه اذا تعذر صرف ريع وقف المسجد أو البئر أو الخوض أو الرباط بان تخرب ما حوله واستغنى عنه فانه يصرف ريع وقفه الى أقرب مماثل له

(الجواب عن المادة الخامسة)

انه اذا احتاج الحال لاجراء التآجر والاذن بالعمارة على وجهه القرار لمن يريد الاحتكار ودعت الضرورة لذلك واستوفيت الشروط الجارية التعويل عليها حسب المدون بلائحة ديوان الاوقاف يصير الاجراء فيما ذكر على الوجه السابق توضيحه باللائحة المحكي عنها غير انه عند تقدير اجرة المثل لجهة الوقف التي يراد أخذها بالتآجر يصير تقدير الاجرة المحكي عنها بمعرفة أهل الخبرة حسب أجر المثل حين ارادة التآجر بالوجه المرضي بعد انتهاء المزايدة في مقدارها لسنة واحدة تحرر راعن حصول التواطئ بين المزايدين واذا تبين لاهل الخبرة العارفين بمقدار أجور مثل الجهات ان ما انتهى عليه المزايدة لا يوازي أجر مثل تلك الجهة في ذلك الصقع والزمن يقطع النظر عن الانقراض التي سيصير بيعها لمن يريد الاحتكار ان كانت هناك انقراض سيجري بيعها يلزم ان يوضحوا مقدار أجر مثل ذلك على الوجه السالف ذكره لسنة واحدة وان تبين لهم ان ما انتهت عليه المزايدة موافق لاجر المثل أو أكثر يجري التصديق منهم على ذلك وكذلك يفعل في ثمن الانقراض ثم بعد ذلك واستيفاء اللازم يصير عقد اجارة لجهة الوقف المذكورة مسانعة بتلك الاجرة ويصدر الاذن بالعمارة حسب الجارية لمن يريد الاحتكار ولا يقبض الناظر لجهة الوقف ممن يريد الاحتكار الا اجرة سنة فقط محجلة وثمن الانقاض اذا وجد المسمى ببيعها فاذا لم يحصل الاتجيل اجرة سنة لجهة الوقف لا يترتب عليه هذا المحذور الجسيم المبني على تعجيل اجرة سنتين عديدة ويشترط على المستأجر انه يقوم بدفع اجرة مثل تلك الجهة عند ابتداء

كل سنة مستقبلة وبذلك لا يعسر على كل مستحق لهذا الوقف في كل زمان وصوله الى  
حقه من ريع الوقف ولا يضيع على جهة المساجد وما تائها شيء من ايراد اوقافها في  
كل زمان الا انه اذا كان المكان الذي يراد احتكاره هو من ضمن وقف مشتمل على  
أما كن متعددة وبعضها محتاج للعمارة الضرورية مع المكان الذي سيجرى احتكاره  
بالمسوغات المقررة ينبغي قبل اجراء التاجر أن يصير عمل مقايضة بالدقة بعرفة اهل الخبرة  
عن مقدار ما يحتاج اليه في عمارة باقي اما كن الوقف المتخربة ثم ينظر الى ايراد هذه  
الاما كن مع باقي ريع الوقف وثمر انقراض المكان الذي يصير احتكاره وأجرة السنة التي  
تقبض بمجلة من المحتكر فان وجد فيما ذكر كفاية لعمارة باقي اما كن المحكي عنها بقدر  
العمارة الضرورية على الهيئة التي كانت عليها من الواقف لا يؤخذ من المحتكر لجهة  
الناظر سوى ثمن الانقراض بحسب قيمة المثل فاكثر وأجرة السنة المجلة كما سبق ويجرى  
صرف جميع ذلك لعمارة باقي اما كن المتخربة مع ايراد باقي الوقف ان كان له ايراد وان  
لم يكن جميع ذلك كافيا للعمارة الضرورية المتقدم ذكرها في باقي اما كن ينظر لمقدار  
ما يحتاج اليه المحال لكفاية هذه العمارة بعد ثمن الانقراض وأجرة السنة و ايراد باقي  
الوقف ويؤخذ ذلك عن يريد الاحتكار زيادة عن ثمن الانقراض وأجرة السنة المذكورة  
بلا تجاوز عن قدر الحاجة ليصرف جميع ذلك في عمارة باقي اما كن الوقف المذكور  
ويوزع ذلك المأخوذ مع أجرة السنة على المدد المستقبلية بحسبه مع مراعاة مقدار اجر المثل  
فاكثر لجهة الوقف ومراعاة المصلحة بجانبه وتراضى الناظر والمحتكر على ذلك فيما لا يخشى  
منه في المستقبل على مكان الوقف من الضياع وبعد انقضاء تلك المدد يكون للناظر  
مطالبة المحتكر باجر المثل لكل سنة منسلا ومع ذلك لا يبقى مع الناظر شيء زائد عن قدر  
ما تحتاجه عمارة اما كن الوقف فلا يترتب المحذور السابق ذكره وعلى هذه الطريقة  
فالزيادة المحاصل اجراؤها الآن بناء على الترتيب التجاري بيد وان الاوقاف يلزم ان  
تكون في ثمن الانقراض فقط وفي مقدار أجرة مثل أرض الوقف عن سنة واحدة وبالاتهاء  
مع وجود ذلك موافقا لثمن وأجرة المثل فاكثر وتوفر باقي الشروط يصير اجراء المقضي  
في شأن الاحتكار مع مراعاة ما سبق ذكره

### (الجواب عن المادة السادسة)

ان من تجارى على بيع الوقف وتعمد ذلك وتحقق بعده وقفية ذلك المكان وكذا من  
ساعد على بيعه بلا مسوغ شرعي باظهاره انه ملك وتحايله على بيعه بزعم الملك فيه كذا  
يكون مرتكباً للمحرم شرعا فيجوز تعزيره بحسب اللائق به اذ كل من ارتكب معصية  
ليس فيها حد مقدر من قبل الشارع ففيها التعزير كما صرحوا بذلك ويكون البيع على  
هذا الوجه باطلا يجب نقضه ويرجع المشتري على بائعه بالثمن في ماله وكذا الوعمر المشتري  
في ذلك المكان عماوة يكون له الرجوع بقيمة انقاضها على بائعه ان سلمها اليه على

ما صرحوا به في مسائل الاستحقاق ولا يرجع بما أنفق على العمارة بل بقيمة ما يمكن  
نقصه وتسليمه إلى البائع حال كونه مبنيا والعبرة للقيمة وقت التسليم ولا يرجع بقيمة  
ما لا يبقى منتفعا به بعد القلع ويدخل في المساعدة على المحرم المذ كور وشهادة من شهد  
للبيع بالملك وبوضع اليد ذورا لعدم منه لذلك هذا ما يقتضيه الشرع في جواب هذه  
المادة وإذا حصل التعزير المذ كور لمن ارتكب ذلك ولمن ساعد عليه يحصل الانزجار  
والانكفاف عن ذلك إن شاء الله تعالى

### (الجواب عن المادة السابعة)

إن الناظر على الوقف لو بنى في أرض الوقف حال قيام نظره من ماله لنفسه أو غرس  
غراسا كذلك وأشهد على ذلك يكون ما بناه أو غرسه ملكا له إلا أنه يكون مستحق القلع  
والرفع إن لم يضر بالوقف فإن أضر رفعه بالوقف يملك الجهة الوقف مستحق القلع ومع ذلك  
يكون الناظر ملزوما للجهة الوقف بأجر المثل مادام ملكه قائما في أرض الوقف وإن لم يضر  
رفع به أرض الوقف أمر بقلعه وإذا أنفق الناظر من ماله في عمارة الوقف ليرجع في غلته  
وأشهد على ذلك يكون له الرجوع إلا أن ذلك مقيد بالعمارة الضرورية بلا زيادة عن  
الصفة الأولى التي كانت زمن الواقف وإن يصرف في ذلك مصرف المثل والا كان متبرعا  
فما زاد وإذا أجز القاضى الوقف من الناظر تنقيد صحة اجارته بالمصلحة لا بأقل من أجر  
المثل إذ تصرفه منوط بها ففي مثل هذه الجزئية المذكورة ثانيا في هذه المادة يصير  
الكشف على العمارة التي أجراها الناظر المذ كورة وعلى الأجرة المقدرة عليه  
فإن كانت العمارة فائدة عن الضرورية وعن الصفة التي كانت زمن الواقف والأجرة  
أقل من أجر المثل لا يكون لهذا الناظر مطالبة جهة الوقف بما صرفه على حصة الوقف  
من العمارة التي ليست ضرورية ويلزمه تمام أجر المثل بالنظر لما بعد العمارة أذهى  
لوقف لا للناظر في حصة الوقف وإذا ادعى الناظر صرف مبالغ على العمارة كذا وبنت  
بطريق شرعي أنه صرف أقل منه وتجايل بذلك على أكل مال الوقف بالباطل وتحققت  
خيانته بالطريق الشرعي يجب عزله من النظر وإذا استأجر الناظر مكان الوقف لنفسه  
من نفسه أو أجره عن ترد شهادته له كإصله وفرعه وزوجته لا تصح الاجارة إلا إذا كان  
ذلك خيرا للوقف كأن يؤجر ما تساوى أجرته عشرة مثلاً بخمسة عشر على ما ذكر في رد  
المحتار من كتاب الوقف وينبغي من الآن فصاعداً أنه إذا احتاج الحال لمثل هذه الجزئية  
يصير العرض ابتداء من طرف الناظر على الوقف لسعادة ناظر الديوان الأوقاف بطلب  
أجراء العمارة الضرورية لمكان الوقف المحتاج للعمارة من مال الناظر ليرجع في غلة الوقف  
حيث لا ريب في وجوده من طرف سعادة ناظر الديوان يجري الكشف وتعمل المقايسة  
اللازمة لذلك على الوجه الذي مر ذكره ثم يؤذن للناظر بالأجراء في خصوص العمارة  
الضرورية وبعد الانتهاء يصير إعادة الكشف فإذا وجد أن ما أجراه الناظر في محله يسلم له

في رجوعه به في غلة الوقف ويؤجر هذا المكان لمن يرغب بأجر المثل ويستوفي الناظر ما صرفه من الغلة ويعد الاستيفاء يصير استغلاله بتمامه لمصلحة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من ديوان الاوقاف مؤرخة في غاية محرم سنة ١٢٨١ مضمونها لما تقدم عرض للديوان من محمد أفندي أمين ينهى فيه ان الشيخ سليمان الخلقاوى ادعى ان على أفندي رضا ناظر وقف عمر أفندي القصدي على توفى مع كون الناظر المذكور موجودا على قيد الحياة ووكله على قبض ربيع الوقف ومصرفه واقتضى الحال للوقوف على حقيقة ذلك قد كتب لمنلا أفندي سابقا بما اقتضى فوردت الافادة ومعها اعلام شرعى محرر من المحكمة بتاريخ غرة ذى الحجة سنة ١٢٨٠ وباطلاع حضرة مفتي الديوان عليه قيل من حضرته بعدم الاكتفاء بنبوت التوكيل المذكور وبارسال الاعلام المذكور بأفادة من هنا للمحكمة في ٢٢ محرم سنة ٨١ للنظر فيه وتتم ثبوت ذلك التوكيل شرعا واجابة الديوان وردت افادتها بتاريخ ٢٥ منه باحالة النظر في ذلك على حضرتكم للاستفهام عن التوكيل المعين في الاعلام المذكور ان كان يعين مادة الوقف أولا وحيث الامر كذلك وحضرة مفتي الديوان أوري الآن أيضا عدم الاكتفاء بنبوت التوكيل المذكور بالاعلام المرقوم كما هو واضح بالثقة طيه لزم ترقيمه لحضرتكم وموسول طيه الاعلام المحكي عنه والشقة الوارد عليها افادة المحكمة مع التقرير برئومل النظر في أمر ذلك بطرف سعادتكم وكل ما استصوب أجراؤه في هذه المادة يكرم بالافادة عنه للأجراء بموجبه (أجاب) قد صار الاطلاع على الافادات المتعلقة بهذه المادة التي من جملتها افادة حضرة مفتي ديوان الاوقاف وحيث حصل الاشتباه في جهة توكيل الناظر المنصوب من طرف القاضي بلامعني له من قبل القاضي في التصرف في أمور الوقف وكيل عنه في شؤون الوقف بناء على ما نقله حضرة المفتي المذكور عن فتاوى فتقج المحامدية وغيرها من ان المنصوب القاضي التوكيل اذا عم له بخلاف ناظر الواقع الى آخر ما ذكره في افادته فالخلاص من هذا الامر أن يحرم من طرف الديوان لحضرة المنلا بانه يقيم أمين أفندي الوكيل المذكور ناظرا على هذا الوقف مؤقتا لغيبة الناظر الاول المنصوب مسافة القصر لانه على احتمال صحة التوكيل لا يضر نصبه مؤقتا الى حين حضور الناظر من سفره اذ لا يخرج بذلك عن ولايته في أمور الوقف المستفادة من قبل الناظر وعلى احتمال عدم صحة التوكيل يكون نصبه ناظرا في أمور الوقف مؤقتا حين حضور الناظر من سفره مفوضا للقاضي حيث لا وكيل عنه فاذا أقام حضرة القاضي أمين أفندي المذكور ناظرا على هذا الوقف يرتفع اشكال هذه المادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استأجرا أرض وقف من ناظرها مدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة هي أقل من أجرة المثل بكثير بغبن فاحش وقبل تمام مدة الاجارة المذكور استأجر الرجلان المذكوران الارض المذكورة ثانيا من ناظرها مدة ست سنوات بغبن فاحش



ربيع الاول سنة

٧ ١٢٨١  
مطلب لا تجوز اجارة  
ارض الوقف زيادة عن  
ثلاث سنين بدون  
شرط الواقف الا باذن  
القاضي لمصلحة

٢٩ ١٢٨١

ربيع الثاني

١٤ ١٢٨١

٢٠ ١٢٨١  
مطلب شغل المأجور  
بغير حق لا يمنع صحة  
الاجارة من غيره

٢٩ ١٢٨١

مطلب في تفصيل حكم  
سكني بعض المستجيبين

ايضا فهل يكون لناظر الوقف المذكور فسخ الاجارة الاولى والثانية ويلزم المستأجر ان  
يتسام اجرة المثل فيما مضى من مدة الاجارة الاولى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) اجارة ارض الوقف بغبن فاحش لا تصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل كما لا تصح  
الاجارة زيادة عن ثلاث سنين في ارض الوقف بدون شرط الواقف واذن القاضي لمصلحة  
كما يستفاد من رد المختار من فصل براعي شرط الواقف عن فتاوى قارئ الهداية والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت انها بنت فوق بيت وقف لنفسها من مالها ولم يكن  
باذن من ناظر الوقف فهل يكون لناظر تكليفها برفعها واذا كان رفعه يضر بالوقف  
وفي ابقائه مصلحة لمصلحة الجهة الوقف يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف من مال  
الوقف (اجاب) نعم والحال هذه حيث لم يكن وضعه بطريق شرعي يوجب الابقاء  
على ملك من بنته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى آجرت ارض  
الوقف لرجل يزرعها سنة باجرة معلومة ثم بعد عقد الاجارة تبين ان الاجرة المقدرة دون  
اجر المثل بكثير وفيها غبن فاحش على جهة الوقف فهل اذا ثبت ان الاجارة المذكورة  
بغبن فاحش يكون لناظرة فسخها ويلزم المستأجر تمام اجر المثل حيث زرعتها (اجاب)  
لا تصح اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر تمام اجر المثل  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانو قفا أهليا وليس له فيها  
خلو ثم توفي ولم يحصل عقد للاجارة مع احد ورثته ولا بالتعامل لان الوزنة قصر فقبل  
تفريغ الحانوت من امتعة المتوفى آجرها لناظر الوقف لشخص آخر فهل تصح الاجارة ولا  
يمنع شغلها بالامتعة من الجهة (اجاب) نعم تصح الاجارة والحال هذه ولا يمنع من صحتها  
شغلها بالامتعة المستأجر الاول الذي مات وانفسخت الاجارة بموته لكونه بغير حق  
والثاني متمكن من التسليم لمن آجره وتجب الاجرة من وقت التسليم والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة موقوف عليهم بيت من قبل شخص للسكنى والاستغلال وهم  
ساكنون فيه مات أحد المستحقين عن ابن صغير وجده أبو امه وصى عليه يريد أخذ اجرة  
منهم انصيب القاصر فيما مضى وفيما يستقبل ويقومه عليهم باجرة معلومة وهم لا يرضون  
بقول الوصي فهل اذا رقبهم للقاضي وطالب ذلك لا يجبرون على ذلك (اجاب) اذا شرط  
للجماعة المذكورين في هذا الوقف السكنى لا يجبرون على الخروج من الموقوف ولا  
على استئجار نصيب بعضهم ولا يلزمهم اجرة اذا سكنوا في قدر انصباهم من الموقوف  
بلا منع للقاصر وان سكنوا في جميعه بالغلبة في ازيد من حصتهم في الوقف ومنعوا  
القاصر المذكور عن نصيبه يجب عليهم اجرة مثل حصته منه الزائدة على حقهم سواء  
كان في المدة الماضية أو المستقبلية وان لم يصرح لهم بالسكنى بل كان الوقف مطلقا  
أو للاستغلال ليس لهم السكنى فيه فاذا سكنوه يلزمهم اجرة مثله في أخذ الوصي من ذلك  
نصيب القاصر المذكور مدة سكناهم فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا



ربيع الثاني ستة

جعل له بيت سكنه فوقه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وذريته نسلا بعد نسل  
 فإذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على مصالح مسجد عينه ثم على الفقراء والمساكين  
 وذلك في سنة ١٢٦٥ ولم يكتب بهذا الوقف المذكور حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى  
 أحد أولاده بأنه اشترى من أبيه المكان المذكور المعين عندهم بالدار بثمان معلوم وأنه  
 دفع لوالده الثمن وإن شراؤه كان في سنة ١٢٧٦ وذكر أن عنده بينة تشهد له بذلك  
 وأحد الشاهدين قواس ترك والآخرون ممن شرب الخشيش فهل إذا ثبتت شهادة  
 رجلين أن المالك المذكور وقف داره المذكورة في التاريخ المذكور لا تسمع دعوى  
 ابنه بأنه اشترى منه في التاريخ الذي ذكره ولا تقبل له بينة على دعواه بالشراء ويمنع ولده  
 المذكور من المعارضة لوالده المذكور في ذلك (أجاب) على فرض شهادة بينة عادلة  
 ببيع الدار المزبورة من قبل الرجل المذكور إذا ادعى وقفها من قبله بتاريخ سابق  
 وقفا صحيحا وأقام بينة عادلة شهدت بالوقف تقبل البينة لاثبات أصل الوقف حسبته  
 وإن لم تصح الدعوى للتناقض على ما اختاره في التنوير وشرحه الدر المختار وحاشيته ورد  
 المختار من كتاب الوقف خلافا لما صوبه الزيلعي على أنه لا يجوز قبول شهادة الشاهدين  
 المذكورين ولا يحكم بشهادتهما إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لعدم العدالة والحاصل  
 أنه إذا شهدت العدول بصدور الوقف من قبل المالك بتاريخ سابق يحكم بالوقف ويمنع  
 مدعى الشراء بتاريخ لاحق إذا لاقاة في دعواه حدوث البيع من قبل الواقف بعد تاريخ  
 الوقف الصحيح ولو تحقق ادعيه لا يصح بدون شرط والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل وقف دارا وشرط شروطا وكتب بذلك وقفية فضاغت فتنازع المستحقون  
 وأرادوا أن يعملوا بما في سجل القاضي والحال أن السجل غير محفوظ وغير مأمون من  
 التغيير والتبديل وغير موجود له مضبطة ولا غمرة ولا اختتام الشهود ولا ختم الميرى فهل  
 لا عبرة بما في السجل المذكور بل العبرة بالبينة فمن أثبت استحقاقا بالبينة الشرعية  
 وأثبت شرطاً من شروط الوقف يعمل باثباته وتقبل بينته (أجاب) من أثبت بالبينة  
 العادلة استحقاقه في ربيع الوقف وإن الواقف شرط ما يفيد استحقاقه في ذلك يحكم له  
 به ولو خالف ما وجد في سجل القاضي إذا العبرة للواقع من الواقف في نفس الأمر لا لما  
 كتب في السجل مخالفاته والثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يعمل والحال ما ذكر  
 على ما في السجل سيما إذا كان غير محفوظ في أيدي القضاة وغير مأمون والله تعالى أعلم  
 (سئل) في وقف تصادق فيه أربعة بانهم المستحقون له فمات منهم اثنان فهل إذا كان  
 لأحد المتوفين أخوة لم يدخلوا في التصديق أو أولاد لا يكون نصيبه لأولاده وأخوته  
 (أجاب) إذا لم يكن هذا التصديق شاملاً لأخوة المتوفى ولأولاده بل قاصر عليه  
 لا يستحق هؤلاء في ربيع الوقف بمجرد التصديق المذكور إذا هو حجة في حق المقر مادام  
 حيا بالنسبة لما يستفاد منه لا بالنسبة لغيره ما لو حصل التصديق على أن ربيع الوقف

١٢٨١

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨١

٢٧

مطاب يعمل بما ثبت  
 بالبينة من شرط الواقف  
 ولو خالف ما في السجل

١٢٨١

٣٠

المدكور على ذرية كذا وان الاربعة المذكورين من الذرية وانهم يستحقون من هذا الوجه فحق تحقيق ان هؤلاء اخوة المتوفى لايه مثل اولاده صاروا مستحقين في الربيع بالنسبة لمن بقي حيا من المستحقين لتصديقه على ان ربيع الوقف مستحق للذرية فصار استحقاقهم متضمنا له تصديقه فيما مل بموجبه مادام حيا والله تعالى أعلم (سئل) في أوقاف مشروط ريعها من قبل واقفها المؤذن في الحرم المدني على صاحبه أفضل الصلاة والسلام بعضها مشروط ريعه على عدد رؤس أرباب الوظائف وبعضها مشروط ريعه على حسب الوظائف وبعضها لأرباب الوظائف والمساعدين لهم وعلى ذلك جرى عمل القوام والرؤساء في الحرم الشريف من قديم الزمان وموجود بذلك حجج شرعية من قضاة الشريعة المحمدية وكذا امر تبات سلطانية سنوية تصرف على هذا الوجه حسب الاوامر السلطانية من قديم وجرى بها العمل كما هو جار نظيره في وظائف الخطباء والائمة بالحرم المذكور وجلا بعد جيل الى ستة ست وسبعين ومائتين بعد الالف الان بعض الاوقاف القديمة ضاعت حجج وفتياتها وبقي العمل على ما شرطه واقفوها من النظار السابقين الى هذا التاريخ وبعضها موجود وفتياتها قام بعض من يؤذن في الحرم بدون وظيفة مقررة وبعض من له حصص يسيرة في هذه الوظائف يريد ابطال تلك الشروط التي جرى عليها العمل القديم الى هذا التاريخ المؤيدة بالحجج الشرعية ودفاتر النظار المتداولة وأن يقسم هذا الربيع وهذه المرتبات على عدد الرؤس لا بحسب الوظائف المتوافق شروط الواقفين وعمل النظار من القديم فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه ويتبع في ذلك شروط الواقفين في بعض الاوقاف وما جرى به عمل النظار ودفاترهم المحفوظة جيلا بعد جيل في الباقي حيث فقد كتاب الوقف (أجاب) نعم لا يجب لذلك ويبقى القديم على قدمه ويتبع في ذلك ما وجد من شروط الواقفين في بعض الاوقاف اذ مع تحقق شرط الوافق لا سبيل الى مخالفته والعدول عنه لانه كنص الشارع في وجوب العمل به ويتبع ايضا ما جرى به عمل النظار من قديم الزمان المتوافق لاستمرارهم ودفاترهم المحفوظة جيلا بعد جيل في الباقي من الاوقاف المذكورة قال العلامة خير الدين صرح في الذخيرة بانه اذا اشتبه مصارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة لجرى على رسومها الموجودة في دواوينهم استحياسا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذ وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستقضاة والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الوقت اه وقد صرحوا

بأنه يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحصل حال من سبق من الناظر  
على أنهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق  
فيبعد عن المؤمن اه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى استدان ديناً  
من آخر ليصلح به الوقف المذ كور ثم آجره سانه لصاحب الدين المذ كور على أن ياخذ  
الناظر من المستأجر كل سنة نصف الاجرة ويحسب النصف الآخر مما عليه من الدين ثم  
مضى على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة مات في اثنا عشر الناظر والمستأجر المذ كور ان  
وانتقل الناظر للارثه من ذرية الواقف حكم شرط الواقف وأراد الناظر الثاني اجارته  
بأجر المثل لذرية المستأجر المذ كور فامتنعوا من ذلك متعللين بأجارة مورثهم المذ كور  
فهل تنسخ الاجارة بموت المستأجر ويكون للناظر اجارته بأجر المثل لمن شاء من ذرية  
المستأجر أو غيرهم (أجاب) تنسخ الاجارة المذ كورة بموت المستأجر لنفسه وللناظر  
الآن اجارة عقار الوقف بأجر مثله لورثة المستأجر الاول أو غيرهم حيث لا مانع كما يكون  
مورثهم له خلوفى الوقف لان ذلك مانع من نزع العقار من أيدي الورثة ولو انقضت  
الاجارة اذا قاموا بأجر مثل الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في اختين غائبتين وهما  
مستحقتان في وقف أهلى حضرت احدهما من غيبتها وتطلب من الناظر على الوقف  
قسمته بالافراز لتستقل بنصيبها وباجارته بنفسها فهل لا تجاب لذلك حيث كان للوقف  
ناظرة عليه بشرط الواقف وقائمة بمصالحه ومهماته (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان  
الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من وكيل دائرة المرحوم احمد باشا في ٢٠ رجب  
سنة ٨١ مضمونها بندي محضر تسكم ان الاراضى التى وقفت من قبل حضرة قادن  
أفندي فيها زروعات صيفية مثل قطن والمزروعات المذ كورة منزرعة في العام  
الماضى ومحصولاتها البعض تحصل قبل تاريخ الوقف والبعض يحصل بعد والآن  
جاو التحصيل منها فاذا يكون المحكم في المتحصل من تاريخ الوقف هل يكون للتركة  
أو لجهة الوقف فترجوا من حضرتكم الافادة عن ذلك لاجراء العمل بها (أجاب) لا يدخل  
الزرع في وقف الارض بدون تنصيب عليه في الوقف فحيث سبق زرع الصنف المذ كور  
وبدا اصلاحه وجرى تحصيل بعض محصولاته قبل الوقف والآن جار تحصيل الباقي  
ثم توفيت الواقفة المشار اليها يكون جميع المحصولات المذ كورة تركة عنها ولا يكون  
شيء منها لجهة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة  
في ٢٣ رجب سنة ١٢٨١ مضمونها راجل توفي عن زوجته وبيت المال وفي صبيحة  
ليلة وفاته قيل بأن المتوفى وقف ما يملكه وهو نصف منزل وابعادية بموجب سند عليه  
اثنا عشر شاهداً وابتأمل في السند وجد محرراً في يوم الخميس ٩ رجب سنة ٨١ ووفاته  
في ليلة ١٠ منه التى هي من غروب شمس اليوم الذى تحرر فيه السند ومعظم الشهود  
قرروا أن المحرر بالسند هو حكم اقرار الميت حال حياته وصحته وسلامته على يدهم

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٧

رجب

١٢٨١

٢٠

مطلب لا يدخل الزرع  
في وقف الارض بدون  
تنصيب عليه في الوقف

وحيث الامر كذلك فهل مع كون السند محررا في يوم ٩ رجب سنة ٨١ والمتوفى توفي في  
اليوم التالي هي عقب ذلك اليوم ومعظم الشهود وشهود ايمانها توضح بيفذ الوقف شرعا لم ما  
هو الحكم في ذلك (اجاب) اذا صدر الوقف المذكور مستوفيا شرعا لثبوت الصحة حال صحة الواقف  
ولو مات بعده بقليل اذ الموت بلا تقدم مرض طويل جائز الوقوع يكون نافذا من جميع  
المال ولو صدر في مرض الموت بيفذ من الثلث ان لم تجز الزوجة ما زاد عليه واما جهة بيت  
المال فلا يتوقف الوقف ولو في المرض على اجازة من قبلها والله تعالى اعلم (سئل)  
باقادة واردة من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة في ١٩ ش سنة ١٢٨١، مضمونها  
من ضمن القضايا المنظورة بالديوان قضية وقف موقوف من قبل كل من على شلتوت  
واخييه محمد شلتوت بوقفية واحدة وأحد الواقفين المدعو عليا شلتوت لم يكن باقيا له  
الأولاد البطلون ومحمد شلتوت باق له من أولاد الظهور شخصان واحد الشخصين  
المرقومين مصدق لأولاد البطلون على ان تصادقهم في الاستحقاق لوقف على شلتوت  
موافق للشرط ومقتضى الوقوف على حقيقة من يستحق الوقفين المذكورين هذا ومن  
كون ان أولاد البطلون درجاتهم مختلفة ومتصادقون مع بعضهم وبعضهم يدعي انه  
يستحق جميع ما آل لأولاد البطلون لكونهم أعلى طبقة فهل يكون له ذلك أم كيف  
فلزم تحرير محضر تكم والوقفية والمصادقة وصورة التقريرين المخرجين عن وقف  
أحدهم باسم أحد أولاد البطلون والآخري باسم أحد أولاد الظهور مرسلات من طيه تؤمل  
بإطلاع حضركم على الجميع وبالالتحام مع حضرة مفتي الديوان يعطى الجواب الشرعي عن  
تلك المحادثة حيث انها من المواد الجسمية (اجاب) قد فهم مضمون مخاطبة سعادتك  
والتصادق الصادرين أولاد على شلتوت الذين هم من أولاد البطلون والتصدق على ذلك  
من المنصوب ناظر اعلى الوقف المذكور من ذرية محمد شلتوت بعد عزل أحد الناضوري  
الذي هو من أولاد الظهور من ذرية محمد شلتوت والعرض المقدم من المرأة صلوة  
المدعية انه آل اليها استحقاق ريع وقف على شلتوت بمقتضى شرط الواقف وان الناظر  
المذكور يريد قسمة ريع الوقف على جلة أشخاص غير مستحقين وتعني هؤلاء الأشخاص  
المتصادقين فيما بينهم على قسمة ريع وقف على شلتوت المذكور بمقتضى سند التصديق  
المشهور باختتامهم جميعا المندرج ضمن الاوراق المؤرخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ مع ان  
المرأة صلوة المذكورة من جلة المتصادقين المذكورين وتلتبس جلب الناظر واقامة  
الدعوى الشرعية وثبوت نسبها للواقف المذكور واعطاءها حقها على مقتضى كتاب  
الوقف وصار الاطلاع على صورة كتاب الوقفين المذكورين المؤرخ ٢٨ رمضان سنة  
١٢٣٥ والمطلوب الآن بيان من يستحق الوقفين المذكورين وليكون أولاد البطلون  
درجاتهم مختلفة وهم متصادقون مع بعضهم وبعضهم يدعي انه يستحق جميع ما آل لأولاد  
البطلون لكونه أعلى طبقة يراد اعطاء الافادة عنه (والافادة عن ذلك) انه لا منازعة

لا أحد من حصل منه التصديق المذکور من ذرية على شلتوت وذرية محمد شلتوت لا أحد فيما  
حصل عليه التصديق المذکور اذ هو جهة عليهم ولو فرض انه مخالف لشرط الواقف فلا  
نظر له عوى من يدعى من الطرفين على أحد هسم بما يخالفه كما أفاد ذلك جواب حضرات  
قاضى الثغر ومفتيه ومفتى مجاز اسكندرية المحرر على التصديق المذکور اماما ما يتعلق  
بالنظر فاذا حصلت فيه منازعة وادعى أحد هسم انه المستحق له وانه أرشد هسم بحال أمرهم  
على الحاكم الشرعى فمن ثبت انه أرشد المستحقين من الذرية يحكم له بالنظر اتباعا لشرط  
والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة على وقف أهلى آجرت حانوتا وحاصلا منه لرجل سنتين في  
عقد واحد باجرة معلومة وحررت بذلك سنداهل تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا وعلى  
فرض صحته بان كانت مدتها سنة وابتدأوها رمضان ووكلت هذه الناظرة رجلا في فسخ  
الاجارة المذکورة وفسخها قبل مجي موقتها بحضرة المستأجر في شعبان يكون ذلك صحيحا  
والناظرة فسخ تلك الاجارة والتوكيل في فسخها حيث كانت مضافة (أجاب) لا تزيد  
الاجارة في دور الوقف وحواليته على سنة وعلى ثلاث سنين في الضياع عند عدم بيان  
المدة من الواقف الاصلحة باذن القاضى وعلى فرض ان عقاد الاجارة المذکورة كورة صحيحة  
على وجه الاضافة فهي غير لازمة فكل من عاقدوها او وكيله في ذلك فسخها قبل دخول  
وقتها بحضور العاقد الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص معق لرجل كان يملك ذلك  
الشخص مملوكا فاعتقه ثم مات الرجل المذکور عن عصبية ثم مات معتقه عن ورثة بلغ  
وقصر فأراد ولى القصر ووكيل البالغ بيع المملوك المذکور فادعى المملوك المذکور  
بين يدي القاضى ان سيده أعتقه في حياته وصحته في وجه الوصى والوكيل المذکورين  
وأقام بينة شهدت له بذلك فحكم القاضى بعتقه ثم بعد ذلك ملك ذلك المملوك  
المعتق المذکور عقارا وأرقاء فأعتق الأرقاء ووقف العقار على نفسه في حال صحته  
وسلامته مدة حياته فقط ثم من بعده على عتقائه مع مشاركة جماعة عينهم مدة حياتهم  
وجهة بر لا تقطع ثم من بعده موت الكل منهم تكون حصته لاولاده ثم لاولاد اولاده ثم  
لذريته ونسله وعتبته طبقة بعد طبقة الى حين انقراضهم أجمعين تكون حصتهم الى  
جهة البر المذکورة وشرط النظر مع الشروط العشرة المعتبرة شرعا لنفسه مدة حياته فقط  
دون غيره ثم من بعده يكون النظر لأرشد المستحقين واحدا بعد واحد الى آخر ما عينه  
بكتاب وقفه الشرعى المسجل الثابت المضمون ولم يجعل الواصف المذکور لا أحد من  
عصبية معتقه ولا معتق معتقه استحقاقا في الوقف المذکور ولا نظرا عليه فهل والحال  
هذه يكون الوقف صحيحا نافذا لازما لا يصح الرجوع عنه وتراعى شرائطه واذا مات  
الواقف لا يكون لعصبية المعتق ولا لعصبية معتقه حق في الوقف المذکور ولا معارضة  
أحد من نظاره ولا من الموقوف عليهم بل تنتقل العتقاء المذکورون ومن معهم بجميع  
ربيع الوقف المذکور حسب شرط الواقف دون من سواهم من عصبية من ذكر

١٢٨١

٣٠



وغيرهم (أجاب) نعم الوقف المذکور علی الوجه المسطور فیما یملکک الواقف ملکاً شرعياً  
صحيح لا یرم علی ما علیه المعول فتراعی شرائطه حیث لم یوجد فیہ ما یبطله و لیس لعصبة  
مستحق الوقف ولا لعصبة معتق معتقه حق فی الوقف المذکور ولا معارضة أحد من  
نظاره ولا من الموقوف علیهم بل یرتفع الوقف المذکور و التصرف الشرعی فیہ  
مستحقوه و نظاره حسبما عینہ الواقف فی کتاب وقفہ المذکور حیث کان ذلك ثابتاً  
شرعاً و الله تعالى أعلم (سئل) فی ناظر وقف أهلی آجر حانوتاً بیدون أجر المثل بغبن فاحش  
فهل الاجارة فاسدة و اذا قاتم بفسادها یلزم المستأجر تمام أجر المثل (أجاب) الاجارة فی  
عقار الوقف بیدون أجر المثل بغبن فاحش لا تصح و یلزم المستأجر تمام أجر المثل و الله تعالى  
اعلم (سئل) فی أرض محتكرة مستأجرة کل سنة یکذا ازادت أجرتها فی حصداتها و مالک  
البناء یدفع دون أجره مثلها بکثیر و ناظر الأرض یطالبه بأجرة مثلها لجهة الوقف فهل یجبر  
مالک البناء بعد الطلب لأجرة المثل علی دفع أجره المثل لجهة الوقف و یحکم علیه بذلك اذا  
امتنع (أجاب) نعم یجبر صاحب البناء علی دفع أجر مثل الأرض المذکورة لجهة وقفها  
و الحال ما ذکره الله تعالى أعلم (سئل) فی مسجد یبیلدة کان بجهته البحرية أربع خلایا  
من ضمن المسجد عدی علیها شخص و سد أبوابها من جهة المسجد و ستر أبوابها بالبیاض  
و فتح لها باباً آخر و اتخذها قهوة ثم جعلها نجارة و مات فوضعت ورثته أیدیهم علیها مدعین  
ملکها عنه و لما ظهر الخلل فی الجامع من الجهة التي بجوار النجارة و زال البیاض الذي  
علی حائط الخلاوی ظهر محل أبوابها و اعتبارها القویة و التحتية من داخل المسجد و فی  
أثناء كشف التراب من جدار المسجد وجد تحت النجارة قبر به عظام آدمیین کان تحت  
الخلاوی و باب القبر من داخل المسجد و ناظر المسجد کان غائباً عن تلك البلدة مسافة  
السفر الشرعی مدة التعدی و وضع الید علی تلك الخلاوی و استمر كذلك مدة مدیة حتی  
توفی و هو غائب و لم یقم ناظر علی المسجد و مضی علی ذلك مدة زیادة عن أربعین سنة إلى أن  
ولی ناظر علی المسجد فهل اذا ظهر للناظر المولی الآن ذلك التعدی و ادعی علی من هو  
واضع یدیه علی خلاوی المسجد و هم الورثة بذلك دعوی شرعية و مطالبهم برفع أیدیهم عنها  
و المحاقها بالمسجد کما صلها و أثبت ذلك بشهادة العدول بالوجه الشرعی یؤمر و اضع الید  
برفع یدیه عنها و یرد ذلك علی ما کان علیه من قديم الزمان و لا یرکون مضی المدة المذکورة  
مع غیبة الناظر مسافة السفر و موته حال الغیبة و بقاء المسجد بیدون ناظر مانعاً للدعوی  
من الناظر المتولی الآن و اذا كانت الشهود الذين یشهدون بان تلك الخلاوی من وقف  
المسجد لا یعلمون بهذا التعدی و أخذت تلك الخلاوی من المسجد الا الآن لا یرکون تاخرهم  
عن أداء الشهادة بالوقف ما نعام قبول شهادتهم حیث کان ذلك لعذر (أجاب) اذا  
اثبت ناظر المسجد المولی الآن دعواه المذکورة علی ورثة التعدی علی خلاوی المسجد  
بالوجه الشرعی یؤمر و یرفع أیدیهم عنها و المحاقها بجهة المسجد حیث لا مانع و لا یمنع

ذى الحجة سنة

مطلب تأخير الشهادة  
حسبة أنما يمنع قبولها اذا  
كان لغير عذر

٢٧ ١٢٨٣

مطلب في حكم ما لو وقف  
في مرض موته على  
بعض ورثته وغيره  
ثم على جهة بر

صفر

٢٢ ١٢٨٣

مطلب قد يكون  
الارشاد أصغر سنا

ربيع الاول

٣ ١٢٨٣

من ذلك مضى تلك المدة مع غيبة الناظر مسافة السفر الى أن توفي وعدم إقامة ناظر آخر  
الى الآن اذ محل عدم السماع بعد طول المدة وعدم وجود العذر والغيبة مسافة السفر  
من الاعذار وكذا تأخر الشاهد حسبة عن الشهادة أنما يمنع قبولها اذا كان لغير عذر والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض موته ووقف مكانه على نفسه ثم من بعده على  
بعض ورثته واخته الغير الوارثة ثم على جهة برومات في مرضه عن تركه يخرج هذا البيت  
من ثلثها بل يزيد ثلثها عن قيمته فما حكم الوقف المذکور وما يصنع فيه بعد ثبوته بالوجه  
الشرعي (أجاب) الوقف المستوفى شرائط الصحة اذا كان في مرض الموت حكمه كوصية  
ينفذ من ثلث المال الا ان الوصية لبعض الورثة لا تصح الا باجازة باقيهم فاذا وقف على  
بعض ورثته وغيرهم معهم ثم على جهة بر أو اولاد الورثة المذکورين ثم على جهة بر وكان  
الوقف يخرج من الثلث ولم يجزه باقي الورثة فنصيب غير الوارث من ريعه يصرف اليه  
كاملا ونصيب الموقوف عليه من الورثة في الربع يقسم بين جميع الورثة كباقي التركة  
على حسب الفريضة في الميراث فاذا مات الموقوف عليه من الورثة كلا أو بعضا أو ل  
استحقاق الميت لغيره كاولاده عن لم يكن وارثا حين موت الواقف أو جهة بر يصرف  
جميع هذا الاستحقاق اليه عملا بحكم الوصية ومراجعة الحكم الوقف اما الواجزة باقي الورثة  
فانه يصرف جميعه حسب شرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرط نظر  
وقفه للارشاد فالارشاد من المستحقين له وانحصر الوقف في جملة أشخاص مستحقين وكان  
أحدهم ارشاد من البقية وثبت ذلك لدى القاضي وحكم بكونه ناظرا على الوقف المذکور  
وقرره فيه فهل يكون ما فعله القاضي نافذا ولو كان المحكوم له بالنظر أصغر من غيره  
سنا سنا والمحكوم له بالنظر شهدت فيه الناس بالعفة والديانة والصلاح زيادة على  
الارشادية (أجاب) اذا كان شرط الواقف أن النظر للارشاد من المستحقين وثبتت  
ارشادية أحدهم بالطريق الشرعي ينفذ الحكم بكونه ناظرا حيث استوفى شرائطه ولو  
كان الارشاد المذکور أصغر سنا اذ ارشاد في الوقف هو حسن التصرف فيه فالارشاد هو  
الاحسن تصرفا بالنسبة لغيره لان شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢٨ ص سنة ٨٣  
مضمونها بما انه بمخاطبة روزنامه بماترومه حضرة والدة المرحوم حسين بك من افراز  
وتحديد الاطيان التي أجرت ايقافها على محمد افندي شكري وتحرير تقسيطها وردت  
هذه الافادة من حضرة روزنامجي مصر بتاريخ ٢٨ ص سنة ٨٣ من الاطلاع عليها تصير  
الكيفية معلومة وبناء عليه اقتضى شرحه لحضرته تكومر سل مع هذا جهة الايقاف  
الاصلية والمستجدة وكذا الشقة المحررة من حضرة الموما اليها تؤمل بعد اطلاع  
حضرته تكومر عليها تراد الافادة ان كان ماترومه حضرته مواتقا لاصول الشرعية أم كيف  
لاجرء اللازم (أجاب) الحكم الشرعي ان الوقف على أربابه اذا أراد اقسامته بينهم

ربيع الثاني ستة  
مطلب أرادوا قسمة  
الوقف بينهم قسمة  
افراز لا يقسم وللواقفة  
الاخراج والادخال  
بالشرط ولو في قدر معين

قسمة افراز لا يقسم بل لهم ان يقسموه قسمة ما ياءوا انتفاع بينهم اذا تراضوا على ذلك ومع ذلك فهذه القسمة ليست بلازمة فلهوم ابطالها وليس ذلك في الحقيقة بقسمة افراز القسمة الحقيقية ان يختص كل ببعض من العين الموقوفة على الدوام وهذا غير جائز في الوقف فلو ارادت الواقفة تخصيص حضرة محمد افندي شكرى المذكور بمائة وخمسين فدانا معينة محددة في جهة مخصوصة من ضمن وقفها كان يمكنها ان تدخله في وقفها المذكور بما لها من شرط الادخال والاخراج مع التكرار وتجعله مستحقا لربع مائة وخمسين فدانا معينة محددة ابتداء عوضا في ذلك عن جميع باقي مستحقى الوقف للاطيان الخصوصية المحددة فيصرون جميعا مخرجين من استحقاقهم في ربيع المائة وخمسين فدانا الخصوصية المحددة المذكورة لا عوضا عن المخرجين خاصة لانهما كانتا مستحقين من بعد الواقفة لمائة وخمسين فدانا شائعة غير معينة ومع ذلك فلا مانع لها من اخراج المذكورين أيضا من الاستحقاق بما لها من شرط الاخراج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أوصى بوصية من جملتها ان من أقامه وصيا يصرف من ربيع ثلث وكالته الكائنة بجهة كذا المحدودة بمحدودها المشهورة وغلتها المصاريف التي رتبها الموصي المذكور لمسجدولى شهير في شعائره الشرعية وما زاد من ربيع الثلث المذكور يكون للرجل المذكور الذى جعله وصيا وقبل الوصى ذلك ومات الموصي مصر ا على ذلك فالحكم (أجاب) الحكم في تلك الوصية انها صحيحة فتتخذ من الثلث وتكون وقفا بالضرورة فيصرف ثلث ربيع العقار المذكور في شعائر المسجد المذكور ولو استغرق جميعه فان زاد شي منه فهو للوصى على ما ذكره الواقف المذكور فاذا مات الوصى وزاد من الربيع المذكور شئ يصرف للفقراء لكونه منقطع الآخر بالنسبة لما يزيد عن الشعائر ونقل المسئلة في رد المحتار من كتاب الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانو واقفا من ناظره باجرة معلومة دفعها للناظر محجلة وقبل تمام السنة المذكورة أراد الناظر ان يأخذ زيادة عن الاجرة المسماة في عقد الاجارة الاولى فهل لايجب لذلك حيث وقعت الاجارة باجرة مثلها في ذلك الوقت بشهادة أهل الخبرة ويكون اولى بها من غيره مادام يدفع اجرة المثل والمدة الاولى باقية (أجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة باجر المثل لا يكون الناظر فسخها بدون وجه شرعى وليس للناظر طلب زيادة عن المسمى في العقد اذا كانت زيادة تعنت فوق أجر المثل مادامت المدة المعقود عليها باقية أما اذا زاد أجر المثل في نفسه في المدة فللناظر طلب تلك الزيادة وعلى المستأجر دفعها فان امتثل فهو اولى من غيره والا فسخت حيث لم تكن زيادة تعنت والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وقف اهلى اجرة الناظره عليه لرجلين مدة سنتين في عقلموا احد باجرة دون اجرة المثل وبالعين الفاحش ومضت سنة من السنتين فهل تكون هذه الاجارة فاسدة يلزم المستأجر فيها اجرة المثل وللناظره اجارته لمن شاءت من غير عرض على الاول (أجاب) اذا

٢١ ١٢٨٣  
مطلب أوصى بربيع  
ثلث عقار يصرف على  
شعائر مسجد وما بقى  
لفلان يكون وقفا  
بالضرورة فان مات  
فلان يكون مازاد للفقراء

٢١ ١٢٨٣

٢١ ١٢٨٣

ثبت ان تلك الاجارة وقعت بدون أجر مثل بغبن فاحش حين صدور هاتكون فاسدة  
ويلازم المستأجر بن تمام أجر مثل المسكن الموقوف المذكور واذ تحقق فساد الاجارة  
يكون لناظره قسطنها والاجارة من الغير وكذا لا تجوز الزيادة في دور الوقف على سنة  
الامصلحة فهو مفسد آخر ان لم يتحقق المصلحة فيها والله تعالى أعلم (سئل) فيمن وقف وقفه  
على نفسه ثم من بعده على عتقاء عيّنهم بكتاب وقفه وجعل آخره لجهة بروجعل النظر  
لنفسه ثم من بعده للارشد من العتقاء المذكورين وعندا بلولته لجهة البرفلناظرها مات  
الواقف المذكور والعتقاء ما خلا واحدا انحصر الوقف المذكور الا ان فيه نظرا  
واسد فاحسب شرط الواقف المذكور فقام ناظر جهة البر يعارض العتيق المستحق  
للقف المذكور ويرد رفع يده عنه متعللا بان الواقف في حياته أخرج العتيق المستحق  
المذكور من وقفه فانكر العتيق ذلك فهل اذا لم يثبت ناظر جهة البر دعواه المذكور  
بالوجه الشرعي يمنع من معارضة العتيق المستحق المذكور في الوقف ولا ترفع يده عنه  
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مجلس  
استئناف مصر عن قضية وردت من سعادة ناظر عموم الاوقاف في ١٦ ربيع الآخر سنة  
١٢٨٣ مضمونها وردت افادة للدويان من محافظة دمياط ومن الاوراق تبين ان شخصا  
يدعى احمد مشرفة التاجر بالتغر المرقوم عرض للمحافظة بطلب بناء دور ثالث بمنزله ولما  
وجد أن بناء الدور المذكور يسد شبابيل الجمار وصار اعلاؤه بذلك فقال انه يترك ما يلزم  
لنور الجمار ولما سبب صدور مضبطة من الداخلية بلزوم اثبات ملكية كل شخص لما  
يرغب البناء فيه قد اُحالت المحافظة اثبات ملكية احمد مشرفة للمنزل المذكور على  
حضرة قاضي الثغرو حضرته قال في المحافظة ان أصل المنزل المذكور منزلان كانا جارين  
في وقف المرحومة خديجة وصار استبدالهما الى احمد مشرفة وأخيه عطية باذن نائب  
قاضي الثغر لعدم وجود قاض وقتها حيث لم يتم انتخاب قاض بمشرفة مجلس الاحكام  
وان النائب لا يملك الاستبدال لسكون الواقعة لم تشترط استبدال وقفها وصمم حضرة  
القاضي المواليه على عدم صحة الاستبدال المذكور وأقضى بذلك أيضا حضرة مفتي  
مجلس الاحكام على سؤال رفع اليه ولذلك رغب المحافظة النظر في تلك المسألة في  
الدويان ولما تليت الاوراق على حضرة مفتي الديوان صدق على ما أقضى به حضرة مفتي  
الاحكام وقال انه لا مانع من العمل بوجبه وان يكون ذلك بعد المرافعة الشرعية من  
الناظر على الاستبدال ولذلك تحرر المحافظة بالاجراء كما أقضى حضرة وحضر احمد مشرفة  
للدويان وقدم عرضا يورى به انه لما استبدل المنزلين المذكورين صرف على عمارتهما  
مبلغا جسيما وانه اذا حصل كما أقضى به حضرات المفتي المواليه بهم يحصل له الضرر وقدم  
فتوى بنحتم حضرة مفتي الاحكام وحضره الشيخ عبد الرحمن البجراوى يجوز  
لاستبدال المذكور من النائب المرقوم كما ظهر لحضراتهم بعد الفتوى التي أعطيت من

١٢٨٣

١٣

أحدهما حضرة مفتى الاحكام بعدم العهدة وقتوى أخرى من حضرة الشيخ عبد الرحمن  
البحراوى أيضا والشيخ حسين الطرابلسى تفيد صحة الاستبدال المرقوم وقد صار الاطلاع  
على الحجة المحررة فى شأن الاستبدال المذكور من النائب فوجدت مؤرخة : شعبان سنة  
١٢٧٨ ودل مضمونها على انه لما تحقق للنائب المذكور بشهادة مذكورين تهديم  
وتحريب المحلين المذكورين بتقدم الزمن عليهما وعدم وجود ريع فى الوقف ليعمر  
منه وصار اشهارهما بالمزاد بمعرفة المحافظة وورسياه على احمد مشرفة وأخيه المذكورين  
بمبلغ ألفى قرش صاغوا أهل الخبرة قالوا ان الثمن المذكور فى محله اذن النائب المذكور  
لنساظر الوقف ببيع المحلين المذكورين للشخصين المرقومين وقبض الثمن لشراء ما  
يكون وقفاً لهما يعود نفعه لجهة الوقف وحصل البيع ودفع زيادة على الثمن مائتا  
قرش من قبل احمد وأخيه لجهة الوقف وتلاوة الفتاوى الاخيرة على حضرة مفتى  
الدewan صمم على عدم صحة الاستبدال المذكور وحيث الامر كما ذكره من الاقتضاء  
تلاوة ذلك على حضرات اسادة العلماء بالجلس العلمى وأخذ القول من حضراتهم فى  
تلك المادة لزم تحريره محضرتكم وجهة الاستبدال مع أوراق القضية من طيه ليجرى  
ما يلزم وبالاختتام ترسل الأوراق مع ما يفتى به حضراتهم لاجراء ما يلزم (أجاب) مشمولاً  
أيضاً بامضاء وختم حضرة العلامة الشيخ مصطفى محمد العروسى شيخ الجامع الأزهر حالاً  
وحضرة العلامة الشيخ ابراهيم السقاء الشافعى والعلامة الشيخ عبد القادر الرافعى الحنفى  
مفتى الاوقاف والعلامة الشيخ مصطفى القرشى الحنفى أمين قنوى مصر والعلامة الشيخ  
محمد القطب الحنفى بقوله قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التى من جملتها  
قتوى حضرة مفتى مجلس الاحكام المصرحة بان الاستبدال من نائب القاضى لا يصح  
سواء كان الوقف متخرباً أو عامراً وان صحته منحصرة فى كونه يصدر من قاضى المحنة  
المفسر بذى العلم والعمل عند عدم شرطه من الواقف وتضديق حضرة مفتى الاوقاف  
على ذلك وما أفاده حضرة مفتى ثغر دمياط المتضمن عدم صحة هذا الاستبدال الصادر  
من النائب أيضاً المؤرخة ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وما أفاده حضرة قاضى الثغر  
المرقوم بأفادته المؤرخة فى التاريخ المرقوم المصرح فيها بعدم صحة هذا الاستبدال أيضاً  
التى نقل فيها عن حاشية الدر المختار عن العلامة خير الدين علامة فلسطين ان كون  
النائب فى أمور الاوقاف كالقاضى بحث لشيخه السراج الحانوتى وان الذى ينبغى  
الاعتماد عليه خلافه وما أفاده سادة ناظر ديوان الاوقاف بأفادته المؤرخة فى ١٦ ربيع  
الاخر سنة ٨٣ الصادرة الى حضرة رئيس مجلس استئناف مصر من انه بسؤال حضرة  
مفتى الديوان ثانياً عما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام أولاً من عدم العهدة وما أفاده  
ثانياً من العهدة صمم على ما سبقت منه الافادة به أولاً من عدم صحة الاستبدال وما أفاده  
حضرة مفتى مجلس الاحكام ثانياً ومن وافقه من القول بصحة هذا الاستبدال الصادر من

١٢٨٣

١٩

مطلب لا يملك نائب  
القاضى الاستبدال انما  
ذلك لقاضى القضاة  
والقول بان للنائب  
ذلك بحث



النائب وانه كالقاضي في ذلك بناء على ما ذكره العلامة خير الدين من ان النائب كالقاضي في ذلك الذي هو في الحقيقة مبني على مجرد بحث شيخه المذکور الذي صرح باعتماد خلافه (والافادة عن ذلك) ان الممول عليه في هذه القضية هو ما تضمنته فتوى حضرة مفتي مجلس الاحكام الاولى التي طابقتها افادة حضرة مفتي الاوقاف اولاً وثانياً وافادة حضرة مفتي نغردمياط وحضرة قاضيه المتضمن ذلك جميعه عدم صحة هذا الاستبدال حسبما ظهر والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف على ذرية الواقف انحصر استحقاقه الآن في جماعة منهم وبجوارهم مكان آخر ملاصق له من احدى الجهات بمملوك لا حد ذرية الواقف بموجب حجة شرعية مسجلة تلتاقه بالشراء من اجنبي ووضع يده عليه خاصة مدة من السنين ثم مات عن ابن مستحق أيضاً في الوقف المذکور فوضع يده على المكان المملوك له عن أبيه خاصة وكان أبوه قد فتح له باباً حاداً يتوصل منه الى المكان الموقوف الملاصق له الذي له حق فيه واستمرسا كنافي المكان المملوك له خاصة الى ان مات عن بنتيه فوضعتا أيديهما على المكان المملوك لهما عن أبيهما خاصة دون باقي الشركاء لهما في الوقف والآن خرجتا منه وأجرتا من اجنبي فتعرض لهما باقي مستحق الوقف ويريدون مشاركتيهما في أجرته مع اقرارهم بملكهما له بالميراث عن أبيهما على الوجه المستورمة العين في ذلك بانه حيث فتح جده سما له باباً من المكان الموقوف يصير وفقاً بمجرد ذلك ولم يدع أحدهم ان الجدة وقفه وألحقه بالمكان الموقوف فهل لا يكون لهما مشاركة البنيتين في أجرة المكان المذکور بمجرد تعالاهما بما ذكر حيث كان ملكهما ثابتاً لهما على الاقرار ويكون لهما سد الباب المذکور المحدث على الوجه المستور (أجاب) ليس لباقي مستحق الوقف المذکور مشاركة البنيتين المذكورتين في أجرة المكان المملوك لهما خاصة بالارث على الوجه المستور بمجرد ما ذكر ولا يكون مجرد فتح الباب ليتوصل منه الى المكان الوقف موجبا لدخوله في الوقف والحاقه به ويكون عليهما سد الباب المحدث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في واقف انشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون وقفاً على زوجته هما نفيسة وسكينة وعلى من يحده الله تعالى له من الاولاد كورا وانا ثاباً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسأهم وعتبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيسه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفل انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخوانه المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وكل من مات منهم قبل دخوله في الوقف وترك ولداً أو أسفل قام ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق يتداولون ذلك بينهم

سنة

شعبان

كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقراضوا جميعا يكون ذلك وقفا على عتقاء  
الواقف وعتقاء زوجته ذكور او اناث بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده  
الى آخر ما ذكر الى ان قال على النص والترتيب المشروحين اعلاه الى حين انقراضهم فاذا  
انقراضوا جميعا يكون وقفا على خيرات عينها وشرط النظر على وقفه لنفسه ثم بعده  
لاحدى زوجته المعينة ثم من بعدها للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب  
طبقاتهم ثم لمن يقرره الحاكم الخفي بمصرمات الواقف عن زوجته ولم يكن له اولاد  
وانحصر وقفه فيهما ثم ماتت احدهما ولم تعقب ذرية ولا عتقاء وانحصر الوقف في  
زوجه الثانية ثم ماتت ولم تعقب ذرية ولم تعتق ذكور او اناث فهل ينحصر ريع الوقف  
المذكور في عتقاتها عملا بشرط الواقف حيث قال في استحقاق زوجته واولاده بعد  
الترتيب الذي ذكره على النص والترتيب المشروحين اعلاه اعني ما ذكره في استحقاق  
زوجتيه واولاده وذريتهم الذي من جلته قوله يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك  
فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ويكون النظر على هذا الوقف للارشد من العتقاء  
المذكورين عملا بقوله ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وهل اذا وجد للواقف  
قريب من العصبه او ذوى الارحام يزعم انه مستحق لهذا الوقف ومقدم على عتقاء  
الزوجة المذكورة عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات  
للتوفى من اهل هذا الوقف الموقوف عليهم بحسب الموضح اعلاه مع اعترافه بكون  
انشاء الواقف كما ذكر بهذا السؤال لا يجب لذلك ولا يكون هذا اللفظ مفيدا لاستحقاقه  
على فرض ثبوت نسبه الى الواقف حيث لم يكن من ذرية الواقف ولا من عتقائه ولا من  
عتقائه احدى الزوجتين ولم ينص الواقف في كتاب وقفه على استحقاق اقاربه بل كان  
شرطه كما هو مذكور (اجاب) ليس في عبارة الواقف على ما هو مسطور ما يفيد استحقاق  
قريب الواقف المذكور وما زعمه من استحقاقه ريع الوقف بقوله فلا قرب الطبقات  
للتوفى من اهل الوقف الموقوف عليهم فهو غير صحيح كما لا يخفى فريع الوقف المذكور  
منحصر في عتقاء زوجته والحال ما ذكر بالسؤال والنظر عليه لا يرشدهم عملا بما صرح به  
والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلى مستحق لثلاثة اشخاص سوية بينهم احدهم ناظر  
عليه بشرط واقفه استولى على اطيان الوقف المذكور المستحقان لثانيه واجرهما مدة من  
السنين بغير اذن ولا توكيل ولا اجازة من ناظر الوقف المذكور فهل يكون الناظر  
المذكور طلب اجرة مثل الاطيان من المستأجرين مدة وضع ايديهم عليها والمستأجرين  
الرجوع بما دفعوه على المستحقين المذكورين واذا كان الناظر المذكور ناظرا على  
وقف آخر لجهة بر بشرط واقفه ليس لاحد مستحق الوقف الاهلى التصرف فيه ولا  
معارضه ناظره حيث لم يكن لهما حق فيه (اجاب) ولاية اجازة عقار الوقف لناظره  
الشرعى لا لغيره من مستحقه بدون وجه شرعى واذا استأجر اجنبي ارض الوقف عن ليس

١٢٨٣

٢٢

شوال

١٢٨٣

٩

له الولاية فأجارت موقوفة على اجازة ناظرها وتبطل برده ويلزمه أجره المثل مدة وضع يده بدون اجازة شرعية ويؤمر بادائها الى الناظر ولا عبرة بالدفع لغير الناظر أو مأذونه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وأولاده وأولاد ابنته وابن عمه وعتقائه ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع على ان مات منهم وترك ولداً أو ولد ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان أسفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاخته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل ذلك الوقف الموقوف عليهم الى أن قال يكون ذلك وقفاً مضموناً في وجوه خيرات عينية فانحصر الوقف في أولاد ابن الواقف وعتقائه ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم حسب شرط الواقف ثم مات سبعة أشخاص من عتقاء الواقف البعض عن ولد واحد والبعض عن ولدين والبعض عن أكثر فانتقل نصيب كل منهم لمن أعقبه من أولاده أو ولده لصلبه ومات أيضاً ثلاثة أشخاص من أولاد ابن الواقف المشار كين للعتقاء في الدرجة والاستحقاق وأعقب كل منهم البعض أعقب واحداً والبعض أعقب متعدداً فانتقل نصيب كل منهم لأولاده ثم ماتت بنت واحد من العتقاء السبعة المذكورين المنتقل اليها نصيب أبيها عن أولادها فانتقل نصيبها اليهم ثم ماتت بنت أحد أولاد ابن الواقف الثلاثة المذكورين لا عن عقب ولا عن اخوة ولا أخوات وفي درجتها أولاد ولدي ابن الواقف وأولاد الستة العتقاء المتوفين المذكورين مع وجود من هو أعلى منها في الدرجة وهم اخوة وأخوات والديها ومع وجود عتقاء الواقف الذين هم في درجة والديها وماتت أيضاً بنت من أولاد العتقاء الستة المتوفين المذكورين لا عن عقب ولا عن اخوة ولا أخوات مع وجود من في درجتها وهم أولاد ولدي ابن الواقف المذكورين وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين ومع وجود من هو أعلى منها في الدرجة وهم أولاد ابن الواقف وعتقاؤه الذين هم في درجة والديها المتوفى ومع وجود من هو أنزل درجة من بنت بنت ابن الواقف وبنت أحد عتقاء الواقف المتوفيتين المذكورتين وهم أولاد بنت أحد العتقاء السبعة المذكورين فلن ينتقل نصيب البنتين المتوفيتين المذكورتين من أهل هذا الوقف المذكور من الدرجات الثلاث هل ينتقل للأعلى أو للسوى أو للانزل وهل اذا انتقل نصيبهما والمحال هذه لمن في درجتهما من أولاد بنتي ابن الواقف وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين يكون ذلك النصيب لهم ويقسم بينهم بالسوية على عدد رؤسهم

١٢٨٣

٢٣

مطلب شرط نصيب  
المتوفى لا تقرب الطبقات  
اليه فأت يعطى لمن في  
درجته دون الاعلى  
والانزل

أم كيف (أجاب) نعم ينتقل نصيبهما والحال هذه لمن في درجتهما من أولاد بنتي ابن  
الواقف وأولاد العتقاء الخمسة المذكورين بالسوية بينهم يقسم على عدد رؤسهم بلا  
تفضيل للذكر منهم على الأنثى ولا شيء لمن هو أعلى منهما في الدرجة الذين هم أولاد ابن  
الواقف وعتقاؤه ولا لمن هو أنزل منهما درجة وهم أولاد بنت أحد العتقاء السبعة  
المذكورين وذلك عملاً بشرط الواقف المذكور المصريح بأن من مات لا عن عقب ولا  
أخوة ولا أخوات يكون نصيبه لأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف ولا شيء لمن  
من هو في الدرجة هو الأقرب دون الأعلى درجة والانزل وهذا الشرط يقتضي قسمة  
التصيبين المذكورين على عدد رؤس من في الدرجة المذكور منهم كالأنثى والله تعالى أعلم  
(سئل) في أربعة أخوة يستحقون ريع نصف وقف والنصف الآخر لمن شاركهم في  
الاستحقاق وكان الواقف شرط في وقفه أن كل من مات عن ولداً تنقل نصيبه إليه حيث  
قال ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم  
طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى  
من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم  
إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك  
ولداً أو ولدولداً وأسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولدولده وان سفل فإن لم  
يكن له ولد ولا ولدولداً وأسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته  
المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا تقرب الطبقات  
للمتوفى من أهل هذا الوقف يتداولون ذلك بينهم كذلك مات أحد الأربعة أولاً عن بنته  
ثم مات اثنان منهم ولم يعقبوا ذرية وفي درجتهما أخوهما الرابع ثم مات أخوهما الرابع  
بعدهما عن أولاده الستة مع بقاء المستحق للنصف الآخر من ريع الوقف فأرادت بنت  
أحد الأخوة الأربعة التي مات أبوها أولاً عنها أخذ ريع الوقف وأعطت أولاد عمها  
الستة الربع الآخر متعالة بكونها بنت رجل واحد وهم أولاد رجل واحد مع كون عميها  
ماتاً بعد أبيها وقبل عمها أي الأولاد الستة فهل ينتقل نصيب الأخوين المذكورين  
لأخيها أي الأولاد الستة ثم بموته ينتقل نصيبه الأصلي وما آل إليه عن أخويه لأولاده  
الستة المذكورين عملاً بشرط الواقف على الوجه المسطور حيث لم تنقض القسمة  
في ريع الوقف ولا يكون للبنت المذكورة الاثنان ريع الوقف بتمامه ويكون للأولاد  
الستة المذكورين الربع والثلث من ريع الوقف نصيب أيهم (أجاب) لأوجه  
لاستحقاق هذه البنت ربع غلة الوقف بتمامه لأنه لا يخلو ما إن تنقض القسمة بموت  
آخر الأخوة الأربعة أم لا فإن نقضت بالنسبة لنصف ريع الوقف المستحق للأخوة  
الأربعة المذكورين فإنه يقسم النصف على عدد رؤس من يليهم وهم البنت المذكورة  
والستة أولاد المذكورين فيكون لثلاث البنات سبع نصف غلة الوقف والستة أولاد

ذى القعدة

١٢٨٣

١٦



المذكورين ستة اسباع النصف المذكور وهذا بناء على ان قول الواقف ثم من بعد كل منهم الى آخره مشروط في الطبقة التي هي أعلى من الاخوة الاربعة المذكورين ومن يشاركهم بان يكون الاخوة الاربعة فروع احد شخصين مثلاً قليل فبهما ذلك وقد ما تافاً تنقل نصيب أحدهما الى فرع أو فروعه مع وجودهم أو بعضهم الى الآن وانتقل نصيب الثاني مثلاً الى فروعه وهم الاخوة الاربعة المذكورون ولم تنقص القسمة بانقراض الطبقة الاولى جرياً على ما أفاده العلامة خير الدين الرملي من عدم نقض القسمة في الطبقة الاولى المعبر فيها بلعظ ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده عملاً بما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من أهل تلك الطبقة الاولى كأنه ليس معه غيره في أولاده من أهل طبقته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر أو جبت عموم أفرادها بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد فوجب بسبب ذلك صرف الكل واحد من أهل الطبقة الاولى لا ولاده يستقل به الواحد والاثنا فزيد انتهى المراد منه واما ان كان التعبير بقول الواقف ثم من بعد كل منهم الى آخره مشروطاً في طبقة الاخوة الاربعة فلا تنقص القسمة بانقراض الاخ الرابع بناء على ما جرى عليه العلامة المذكور وحينئذ يكون لهذه البنت ثمن ربيع الوقف بتمامه نصيب أبيها أميت وأولادها وبموت الاخوين ثانياً وثالثاً عن عقب ينتقل نصيبهما لاختيمه الرابع فيكون نصيبه ربع والثلث وبموت آخره عن أولاده الستة ينتقل ذلك النصيب وهو ربع والثلث لأولاده الستة يقسم بينهم سوية على ما ارتضاه في تنقيح الحامدية من استحقاق الفرع نصيب أصله أعم من كونه نصيباً أصلياً أو آيلاً عنه غيره خلافاً لما ذكره البيهقي من انتقال النصيب الأصلي دون المنتقل اليه عن اخويه وعلى كل فلا تستحق هذه البنت زيادة عن ثمن ربيع الوقف بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من بيت مال مصر مؤرخة هـ ذي الحجة سنة ٨٣ مضمونها ان بهذا الطرف مادة استلزم الحال الاستفتاء من حضر تكمل عنها وهي ان رجلاً ناظر اهل وقف أخرجه من ضمن ما هو جاري نظارته مكاناً بالتاجر لغيره واذن المستأجر بالانشاء والعمارة وان ما أنشاه وبناء يكون ملكاً له بحق البقاء والقرار مقابل مبلغ مساهمة ثم مات الناظر ونصب غيره والمستأجر انشأ وعمر وما أنشأ أخرجه بحجة شرعية من المحكمة الكبرى ثم وقف من قبله ما بناه وصدر بآيقافه حجة ايقاف وبعد ذلك مات الواقف الاخير فالناظر على الوقف الاول ادعى بان الانشاء الذي صار كان في غير المحل المأذون فيه المستأجر بالانشاء فهل لو ثبت ان أرض الوقف الاول التي بني فيها المستأجر كان البناء فيها بغير اذن ولم يبين فيما أذن له فيها والنظر مع مشاهدتهم العمالية لم يمانعوا وقتها ولا وقت تحرير حجج بالملك ولا بالايقاف يكون للناظر الآن المطالبة بطرح ما صار بناءه الآن أم كيف واداً كان طرح ما صار بناءه يضر بالأرض فهل للناظر ان يتملكه بحجة

م طلب لا تنقص القسمة  
بانقراض الطبقة  
الاولى المعبر فيها بلعظ  
ثم من بعد كل منهم  
فعلى أولاده  
مطالب كلمة كل للاحاطة  
على سبيل الافراد  
بخلاف كلمة الجمع فانها  
توجب عموم الاجتماع  
دون الافراد

مطلب يستحق الفرع  
نصيب أصله أعم من  
كونه أصلياً أو آيلاً  
عن غيره



الوقف مستحق القلع (أجاب) نعم لو ثبت أن أرض الوقف الأول كان البناء فيها بغير إذن من ناظرها يكون البناء المذكور تعدياً من الباني فيكون مستحق القلع فإن أضرقلعه بأرض الوقف يتلصكه ناظر وقف الأرض بقيمة مستحق القلع لجهة وقفه ومجرد سكوت ناظر الأرض عن منع الباني لا يعد إذا ما منهمم بالبناء على أرض الوقف بحق القرار حيث فرض تحقيق كون البناء المذكور بغير إذن من الناظر الشرعي إذا لا ينسب إلى ساكت قول الأفي مسائل ذكرها ولم يعدوا ذلك منها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها قد ورد شرح سعادة ناظر المالية على عرض مقدم من حرم المرحوم عمر بك خلوصي المتوفى بمصر عنها وعن ورثة غائبين في بلدة ترغيبه إيقاف الذي يؤل لها من المرحوم على عتقائها شائعاً حيث لم تجر قسمة الأطيان كما أفتى مفتي مديرية الجيزة ولقد أشير من المالية بالخبرة مع حضرتكم في ذلك لورود الأفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) المروى عن الإمام الثاني وهو أبو يوسف أنه يصح وقف المشاع القابل للقسمة بدون إفراز وصحح بلطفتوى وعلى قول محمد لا يصح وصحح أيضاً فبناء على قول أبي يوسف يصح وقف تلك الحصة من الأبعادية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة في ١٥ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها مرسل طي هذا جهة إيقاف المتوفاة وسيلة خاتون بنت محمد القشلان تؤمل بعد اطلاع حضرتكم عليها أن ترد الأفادة عن استحقاق كل من المرأة زبيدة والدة الواقعة ورضوان القاصر ولد الواقعة المذكور آل الآن لمن حسب شرط الوقفية حيث أن الولد القاصر المرقوم توفي قبل الواقعة والمرأة زبيدة توفيت بعدها وشرطت الواقعة المذكورة لنفسها في حال حياتها الشروط المعلومه التي هي الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان وما أشبه ذلك وانها تكون لكل من والدها ولدها المذكورين ووالدها محمد القشلان من بعدها فهل مع وفاة المرأة زبيدة والولد القاصر تكون الشروط المذكورة باقية إلى الشخص الباقي من الثلاثة المحكي عنهم الذي هو محمد القشلان وله أجاؤها في كامل الوقف أو هذا يكون فاصراً على الثلاثة قراريط حصته والوقفية مرسله معه كي بالأحاطة بها يفاد (أجاب) صار الاطلاع على جهة إيقاف المرأة وسيلة بنت محمد القشلان لنصف المكان المعين فيها المسطرة من الباب العالي بمصر المؤرخة رجب سنة ١٢٨٠ فوجد المذكوراً فيها أنها شرطت لنفسها في وقفها هذا الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال لمن شاءت متى شاءت حراراً كلبايدالها ثم من بعدها تكون الشروط المذكورة لمحمد القشلان والدها وزبيدة ولدها ورضوان القاصر ولدها كل منهم في حصته من ذلك ثم من بعدهم تكون الشروط لباقي منهم في حصة المتوفى منهم وليس لاحد من بعدهم فعل شيء من ذلك وحيث مات

محرم

١٢

١٢٨٤

مطلب في جواز وقف

المشاع القابل للقسمة

وعدمه

١٢٨٤

٢١

مطلب شرط الشروط

الثلاثة لكل منهم في

حصته ثم من بعد

أحدهم فلباقى منهم في

حصة المتوفى

كل من الواقفة ورضوان المذكور وزيدة الذين هما من جلة الموقوف عليهم وبقى والدها محمد القشلان المستحق الثالث من بعدها تكون الشروط المذكورة لمحمد القشلان المذكور في حصته عملاً بقول الواقفة ثم من بعدها تكون الشروط المذكورة لمحمد القشلان وزيدة ورضوان كل منهم في حصته من ذلك ويكون لمحمد المذكور أيضاً الشروط المذكورة في حصته ورضوان وزيدة بموتهما في حياته عملاً بقول الواقفة ثم من بعد أحدهم تكون الشروط للباقي منهم في حصته المتوفى منهم فتكون الشروط المذكورة منحصرة الآن في محمد القشلان في جميع الوقف المذكور ولو آل بعضه للأسطى سعد الخياط وأما بيان قسمة ريع الوقف الآن فيتوقف على بيان موت رضوان القاصر وزيدة عن أو كون موتها لا عن عقب ولم يبين ذلك في الافادة الواردة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من المحافظة في ٢٢ محرم سنة ١٢٨٤ مضمونها صار معلوماً توضيح بجواب حضرتكم الموضح قبل هذا بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٤ وحيث بالاستفهام من محمد القشلان أفاد ان رضوان القاصر توفي في حال حياة والدته الواقفة ولم يعقب ذرية وزيدة توفيت بعد وفاة الواقفة ولم تترك ذرية فلم يشرح له محضر تكمل لكي اذا كان الامر كما أوضح محمد القشلان المذكور فاستحقاق المتوفيين المذكورين يؤهلان تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) اذا كان الامر كما ذكر فالذي يظهر من عبارة الواقفة في كتاب وقفها ان النصف في ريعه لمحمد القشلان أبي الواقفة والنصف الثاني للأسطى سعد حيث مات القاصر قبل الاستحقاق ولم يعقب ثم ماتت الواقفة وانقرب بالوقف محمد القشلان وزيدة والدتها فيشتركان في ريعه عملاً بقولها يستقل به الواحد منهما اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع فأفاد ذلك اشتراكهما في ريع الوقف بالسوية اذ الشركة تفيد التسوية ثم بموت زيدة بعد ذلك لا عن عقب ينتقل نصيبها الى الاسطى سعد المذكور عملاً بقول الواقفة أخيراً واذا مات كل من محمد القشلان وزيدة ورضوان القاصر ولم يعقب أولاداً ولا ذرية أو كانوا وانقرضوا ينتقل نصيبه من ذلك للأسطى سعد المذكور فيفيد ذلك انتقال نصيب زيدة اليه وأما رضوان القاصر فلا نصيب له حتى ينتقل الى سعد المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أكابر العلماء واضع يده على عقار نحو السبعين سنة بدون منازع وبعد وفاته ضبطت خلفاته وحرر بها حجة ايلولة بتختم القاضي وسجلت بالسجل المصان غير انه لما كانت العقارات شهيرة لم يذكر فيها الحدود ثم قسمت بين الورثة بالفريضة الشرعية بذكر الحدود وسجلت هذه القسمة بالسجل أيضاً ثم باع بعض الورثة لآخر ما خصه في العقار بيعاً شرعياً بحجة بتختم القاضي مسجلة مذكور فيها الحدود ووضع المشتري يده عليه مدة بدون منازع أيضاً وبعد هذه المدد الطويلة وقف المشتري بعض ما اشتراه على جهة بر لاهل العلم وطلب من القاضي تحرير حجة بذلك فلم يسلم القاضي وطلب حجة محتومة تثبت لذلك

١٢٨٤

٢٢

الاول الملكية ولم يقنع بوضع اليد الذي هو من أقوى الحجج الشرعية ولا بحجة الايلولة  
المذكورة فخلوها عن ذكر الحدود المشهورة ولا بحجة القسمة المذكورة فيها الحدود  
المسجلة ولا بحجة الشراء المذكورة فيها الحدود فهل ليس للقاضي وجه لما طلبه خصوصا  
مع وضع اليد الذي هو من أقوى الحجج الشرعية في هذه المدد الطويلة بدون منازع  
(اجاب) اذا كان المورث المذكور واضعا يده على هذا العقار بطريق الملك وهو  
يتصرف فيه تصرف المالك نحو سبعين سنة بلامنازع وآل ذلك لورثته بموته واقتسموه  
بينهم قسمة افراز بطريقها الشرعي بعد تحرير حجة الايلولة بذلك وبينت الحدود في  
القسمة وسجلت بالسجل المصان ثم باع أحد الورثة بعض ما خصه بالقسمة من ذلك لآخر  
بيعانا فذاباتا وحرر بالبيع حجة شرعية بينت فيها الحدود أيضا وسجلت وتصرف المشتري  
فيما اشتراه مدة بلامنازع أيضا ثم وقف المشتري ما اشتراه وقفا صحيحا مستوفيا شرائطه  
المعتبرة وأراد اخراج حجة بالوقف وتسجيله لا يكون تجسر دجة الايلولة عن ذكر حدود  
العقار المشهور مانعا من صحة وقف ما هو مملوك على هذا الوجه شرعا ولا من تحرير حجة  
بذلك وتسجيله لاسيما مع وجود صك القسمة والشراء المبين فيهما الحدود ووضع اليد  
بطريق الملك بلامنازع تلك المدة على ان وضع اليد على هذا الوجه من أقوى حجج الشرع  
والله تعالى أعلم (سئل) عن فتوى صادرة من المرحوم الاستاذ السيد محمد الكنتي  
مقضى مكة مسطرة على صورة حجة من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة والسلام  
مضمونها بين يدي الحاكم الشرعي الحنفى حضر ابراهيم بن علي السمكري وكيل وكالة  
مطلقة عامة في خصوص الوقف الآتي بيانه عن زينب الناطرة من جهة الحاكم الشرعي  
على البيت الموقوف برقاق الحنابلة بخط باب الرجعة وذكرت حدوده وأنهى للحاكم  
الشرعي ان هذا البيت قد تمكن منه الخراب لو سكت عنه لم يعلم البيت كله ولا جهة  
يعمر منها سوى ان يؤجر اجارة طويلة لضرورة التعمير وأنه لم يتيسر له على الوجه الذي  
يكون فيه مراعاة جانب الوقف بالخصوص سوى ساكن البيت المذكور وهو السيد  
عبد الحميد ابن السيد حسن الكنتي فبعد اثبات وكالته عن الناطرة ضمن دعوى صحيحة  
احضر السيد عبد الحميد المذكور بعدما كشف على البيت المرقوم جم غفير ممن يعول  
عليه في هذا الشأن بأمر الحاكم الشرعي ورجعوا وقرروا ما أنشأه الوكيل المذكور  
وانعقد رأي الجميع على ان القدر الكافي لعمارة الضرورية ثلاثة عشر ألف قرش  
واثنان وخمسون قرشا وأحاط علم الحاكم بأن سلفه فخر المولى السيد مصطفى منيب  
قد أنهيت اليه هذه القضية وحررها وأجرى الاجارة بين الوكيل والسيد عبد الحميد على  
ان السيد عبد الحميد مستأجر لنفسه ولاولاده بطريق المعية أربعة وأربعين سنة ابتداءها  
غرة محرم سنة ١٢٧٤ وانتهائها غاية الحجة سنة ١٧ بعد الالف وثلثمائة كل سنة  
بألفين ومائتين وخمسين قرشا على ان يقتطع مائتين وخمسين قرشا في كل سنة من

اصل الذي يحمله من ماله لضرورة الخراب وقد سلم المستأجر جميع المبلغ للوكيل ثم ان  
الحاكم الشرعي قد عقد الاجارة ثانيا مع المستأجر المذكور على الوجه المشروح قصد التأكيد  
بسبب غيبة الناظر على ما في معتمدات المذهب وبعد صدور ما ذكر لم يجد الحاكم بدا  
من امضاء هذه الاجارة فنفذ جميع ذلك و بعد تمام مدة العمارة و صدور جميع ما ذكر  
وتحقق الطريق المسوغ للحكم فله حكم بحصة ما ذكر من الاجارة و يلزمه في خصوصه  
وعمره وان ما يحمله المستأجر دين مرصده على عين الوقف وليس على المستأجر في كل سنة  
الألفان يسلمهما لمجتهة الوقف و يقطع مائتين وخمسين قرشاً من أصل دينه بحيث  
لا يكون لاحد من يتولى هذا الوقف ان يزيد في الاجارة المذكورة عليه وانما بواسطة  
تعطيل ماله هذه المدة وانحصار الاصل لمجتهة فيه عند تحقق الاحتياج ولا ينزاعه فيه  
منازع بوجه من الوجوه ولا يعارضه فيه معارض بسبب من الاسباب لصيرورة الامر مجمعا  
عليه وقد برئت عهدة الوكيل أيضا بواسطة الكشف المرقوم حكما صحيحا شرعيا لازما  
مرعيا و امضاه ونفذه تحريرا في ١٠ ج سنة ١٢٧٤ ثم كتب تحتها سؤال المحضرة  
المغفورة له الاستاذ السيد محمد الكتي مقي مكة المكرمة صورته فاذا رفع الامر الى حاكم  
شرعي او من حكام السياسة لا يكون له نقض هذه الاجارة في المدة الطويلة بعد تحقق  
ما ذكر ولو اراد احد من المستحقين او غيرهم ان المستأجر يقطع في كل سنة ألفين  
ومائتين وخمسين حتى يعود الوقف في مدة يسيرة الى المستحقين لا يمكن من ذلك كما  
انه لو ادعى احد ان اجرة البيت أكثر من ذلك لا يلتفت لزيادة الرغب ولا المتعنت بعد  
اتصال القضاء بما ذكر كم كيف الحال افيدوا المحواب (اجاب) رحمه الله بقوله  
المجد لله وحده ويزدني علما في تنقيح المحامدية بعد كلام طويل مانصه اقول مقتضى  
هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاجره الناظر عقار  
الوقف باجرة اذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده و صار يأخذ منه باقى الاجرة  
ويدفعها للمستحقين كالشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شئ من الاجرة لدفعها للمستحقين  
وانه يضمن ذلك بل عليه ان يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى تخلص رغبة الوقف من  
الدين او يصرف ما قبضه هو في العمارة اللازمة وبوافقه ما في فتاوى الشيخ اسمعيل من  
ان النعمير ودفع المرصد الذي على الدار الوقف يقدم على الدفع للمستحقين انتهى فليتأمل  
فيما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شئ للمستحقين حتى يقضى جميع  
الدين ثم رأيت أيضا ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا منسلا على التركمانى بخطه ونص  
جوابه الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو  
أمره القاضي كما في الاشباه فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه انتهى المراد منه وأفتى  
العلامة الخبير الرملى بلزوم أجر المثل بالغاما بلغ قبل العمارة وبعدها والرجوع بمصارفه  
ونازعه في ذلك في رد المختار فاجزم به السائل غير مسلم والمحقق انضج للمتهدى والله سبحانه

مطالب على الناظر  
ان يقطع جميع الاجرة  
من المرصد لتخلص  
رغبة الوقف من الدين  
ولا يدفع شئ للمستحقين  
الوقف

مطالب مادام الوقف  
محتاجا للعمارة يضمن  
الناظر بالدفع  
للمستحقين ولو باذن  
القاضي

مطلب افتى خير الدين  
بلزوم أجر المثل بالغاما



محرم  
٢٦سنة  
١٢٨٤

وتعالى أعلم أمر برقه محمد بن حسين الكتبي الخنفي مقى مكة المكرمة عفى عنه بمئة أمين  
(اجاب) ما اجاب به العلامة الاستاذ مقى مكة المكرمة بهذا هو الذي ينبغي التعويل  
عليه ويجب المصير اليه والاقتناء بوجوب اجر المثل على المستأجر اذا زادت الاجرة في نفسها  
في اثناء المدة زيادة فاحشة بالغة ما بلغت قبل العماوة وبعدها حيث كانت لجهة الوقف  
بعد الطلب ولوله دين والرجوع بدينه حيث امكن هو الانفع للوقف فيبقى به موافقة لما  
صرحوا به من انه يبقى بكل ما هو انفع للوقف مما اختلف فيه العلماء والله سبحانه وتعالى  
أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) بافادته واردة من المحافظ في ٢٥ محرم  
سنة ٨٤ مضمونها انه بحضور حضرة نائب افندي المحكمة وباشكايتها يدوان المحافظة  
وتلاوة الوقفية المحررة بوقف المتوفاه وسيلة خاتون والجوايين الواردين من حضر تسكم  
المؤرخ آخرهما ٢٢ محرم سنة ٨٤ وهو المقيّد بترجمة كتاب الوقف من هذه الفتاوى  
بهذا التاريخ كالأول علم انحصار الوقف المرقوم في محمد القشلاق وسعد الخياط  
مناصفة والنظر كذلك وان الشروط انحصرت في محمد القشلاق خاصة فهل يستقل محمد  
القشلاق المذکور وينفرد باجراء الشروط المذكورة او بعضها في كامل الوقف دون  
سعد المذکور المشار له في النظر والاستحقاق أم كيف لان محمد القشلاق المحكي  
عنه يريد اخراج سعد وذريته من الوقف كلياً نظراً واستحقاقاً ومن أجل ذلك اقتضى  
تحريره لمحضرتكم والوقفية طيه الامل الافادة عما توضح لاجراء اللازم (اجاب) حيث  
انحصرت الشروط المحكي عنها في محمد القشلاق والذواقفة خاصة فمن المعلوم ان له  
اجراء كلها او بعضها بانفراده حسب الشرط في كامل الوقف دون سعد المشار له  
له في النظر والاستحقاق فقط الا ان له اخراج سعد وذريته من استحقاقهم في ربح  
الوقف ولا يملك تغيير الشروط التي من جملتها شرط النظر لسعد المذکور لان  
شرط التغيير والتبديل راجع الى مصاديف الوقف وكذلك الزيادة والنقصان  
وكذلك الادخال والاخراج كما أفق به العلامة ابن الفرس حسبما أفاده العلامة  
الطوري في فتاويه ومنه يعلم انه لا يملك اخراجه من النظر المشروط له والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجلين استأجرا أرضاً موقوفة من وكيل ناظرة الوقف ثلاث سنين في عقد  
واحد باجرة معلومة دفعها الى المؤجر وهضى سنتان من المدة ثم ادعى وكيل آخر عن ناظرة  
الوقف ان الاجارة المذكورة وقعت بدون اجرة المثل بغبن فاحش فانكر المستأجران  
ذلك فهل لاجرة بمجرد دعوى وكيل الناظرة ان الاجرة بغبن فاحش ويكون القول  
للمستأجرين الا ان يقيم الوكيل بينة تثبت دعواه الغبن المذکور فاذا ثبت ما ادعاه  
المدعي المذکور بالوجه الشرعي يلزم المستأجرين تمام اجرة المثل فيما مضى (اجاب)  
نعم لاجرة بمجرد دعوى وكيل الناظرة الغبن الفاحش في الاجارة والقول للمستأجرين في  
انكارهما ذلك يمينهما الا ان يثبت بالوجه الشرعي الغبن الفاحش فيخمس ذلك يكون

٢٧

١٢٨٤

مطلب شرط التغيير  
والتبديل والزيادة  
والنقصان والادخال  
والاخراج راجع الى  
مصاديف الوقف

ربيع الاول

٦

١٢٨٤

مطلب القول للمستأجر  
المنكر للغبن الفاحش  
في الاجارة ما لم يثبت انها بالغبن



ربيع الاول سنة

الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر من تمام أجر المثل فيما مضى كالمستقبل ان بقيت العين في أيديهما والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلى بمقتضى شرط الواقف أجر بعض أراضى الوقف باجرة معلومة ثلاث سنوات وأخذ الاجرة وصر فيها في مصالح هذه الارض ومضى بعض هذه المدة والحال ان هذه الاجرة بدون أجر المثل بغبن فاحش من حين عقد الاجارة فهل اذا تحقق ما ذكر تكون هذه الاجارة فاسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل وللناظر اجارتهما من يرغب في ذلك باجر مثلها (أجاب) نعم تكون هذه الاجارة فاسدة فيلزم المستأجر تمام أجر المثل وللناظر الاجارة من يرغب باجر المثل فاكثر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٦ رسة ٢٨٤ مضمونها ان حسن بك الدرملى المتوفى كان يملك أطيانا عشورية ووقفها حال حياته ينتفع بها أيام حياته وشرط النظر عليها له ثم من بعده يتبع فيها شروطه كالمردون بحجة الايقاف والمناسبة وفاته ووجود بعض أراض من تلك الاطيان بهازراعة غير ناضجة وتقاويها وتكاليفها من ماله فهل الموقوف عليهم الاطيان يطلب منهم قيمة التقاوي والتكاليف أولا يلزمهم شئ من ذلك ولا وجه لورثته المتوفى في المطالبة به تؤمل الافادة عن الحكم الشرعى (أجاب) فيما تقدم ورد لهذا الطرف من مصلحة بيت المال افادة بالاستفهام عن حكم زرع أرض وقف المرحوم سليم باشا توزير المنحصر استحقاقا في الواقف مدة حياته ثم من بعده لجهات والمستفهم عنه محصول تلك الزراعة في السنة التى مات فيها بعد الزرع وكانت تقاوى الارض والمصاريف من مال الواقف وعن حكم أجرة بعض أرض الوقف في هذه السنة فاعطى الجواب من هذا الطرف بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ٢٧٦ وقيد في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ (صورته) قد سبق بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٧٦ الافادة عن سؤال وارث من مصلحة بيت المال بان غلة الوقف مستحقة لمن يستحق ريعه من حين تمام الوقف سابقا على الاثبات لان تاريخ الحكم بالوقف فيصرف ربيع الوقف من حين موت الواقف الى الجهات التى يؤول الوقف اليها بموت الواقف ولا يكون تركه عنه والآن ورد هذا السؤال بالاستفهام عن الزرع الذى كان بارض الوقف سنة موت الواقف التى كانت تقاويه ومصاريفه من ماله حال حياته مع انه المستحق لربيع وقفه مدة حياته وعن أجرة أرض الوقف في هذه السنة التى كان فيها عقد الاجارة مع المستأجر من حال حياة الواقف ومات في أثناء السنة بتاريخ ١٢ ن سنة ٢٧٤ (والحكم الشرعى) ان محصول تلك الزراعة اذا كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر الذى نشأ منه ذلك من مال الواقف المنحصر استحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف لانه نماء ملكه فيكون تركه عنه وأما الاجرة المستحقة بعقده التى كانت بمدة المستأجر من فاقابل المدة التى مضت الى حين موته من تلك السنة فهو له ويكون تركه عنه وما قابل المدة من موته الى تمام تلك السنة فهو مستحق لمستحق

١٢٨٤

٢٤

ربيع الثانى ١٩

١٢٨٤

الوقف بعد موته والله أعلم فيكون المحكم في الحادثة المسؤول عنها الآن معلوما مما تحرر  
الى المصلحة بهذه الصورة وقد كتب أيضا من هذا الطرف بتاريخ ١٩ لسنة ١٢٧٧  
على افادة واردة من المصلحة في ١٠ لسنة ١٢٧٧ الجواب الشرعي الدال ايضا على  
الحكم في تفسير ذلك فينبع الاجراء حسب السوابق والله تعالى أعلم (سئل) بافادة  
واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ رجب سنة ٨٤ مضمونها ببناء على ما صدر من  
حصر تكب باطنه صار الكشف من قيودات المصلحة سنة ١٢٧٦ عما سبقت به الاجابة من  
سيادتك فيما يخص بايجارات ومحصولات الاراضي التي يتضح ايقافها وتبين من  
الماثل المنسوخ عيینه ان محصول الزراعة ان كانت الزراعة من قبل الواقف والبذر  
الذي تشأ منه ذلك من مال الواقف المنحصر استحقاق الوقف فيه يكون ملكا للواقف  
وعن هذا مقتضى الاستفهام عما اذا كان البذر من مال الواقف وأجرى بذره في الارض  
الموقوفة من قبله لنفسه وصرف مصاريفه وقبل أن ينمو الزرع مات الواقف فهل بدل  
البذر ومقدار المصاريف لورثته المطالبة به عن آل الوقف اليهم ويكون حق التركة  
أوما دام الزرع لم ينم أو لم يبد صلح فيه فلا شيء من ذلك يلزم الموقوف عليهم بعده ولا حق  
للورثة في المطالبة بنزول الافادة عن المحكم الشرعي (أجاب) من افادتنا السابقة يعلم انه متى  
كان البذر ملك الواقف وقد زرعه لنفسه فالزرع يكون ملكا للزراع فيورث عنه ولم  
يفصل في ذلك بين ما اذا بد صلحه أم لا لانه في هذه الحالة تمام ملكه انما اذا انتقل  
الحق في ريع الوقف لغير ورثته فيلزم الورثة أجر مثل أرض الوقف من حين موته الى  
وقت حصاد الزرع وتخليه الأرض منه كما يعلم من افادتنا السابقة أما التفصيل بين  
كون الموت زمن ظهور غلة الوقف فيكون حق الورثة أو قبله فيكون لباقي مستحق  
الوقف فذلك في موت أحد المستحقين لريع الوقف الذي لم يزرع الأرض ببذره خاصة  
لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في مسجد بقرية في جهتها القبيلة وقف عليه بانيه أرضا  
مملوكة له ثم اضيفت تلك الأرض لمجانب الديوان وجعل لجهة المسجد المذكور دراهم  
تصرف في مصالحه ومضى على ذلك مدة من السنين ثم أعطى لجهة المسجد المذكور من  
قبل ولي الامر مقدار من الأرض بدلا عما كان موقوفا عليه وارصدت تلك الأرض وقفا  
على هذا المسجد بعينه ليصرف ريعها في مصالحه واقامه شعائره بلاخراج وتحرر بذلك  
تقسيم ديوانه من الروزنامة على العادة معين به الوقف على المسجد المذكور ومضى على  
ذلك مدة من السنين أيضا تبلغ تسعا وأربعين سنة وفي القرية المذكورة مسجد مندر  
بجهتها البحرية جددته رجل وادعى ان الأرض المذكورة حق المسجد المذكور الذي  
كان مندر ثرا ويريد ضمها له ولم يكن ناظر اعليه ولا سند يشهد له بذلك ولا بينة مع كون  
دعواه تخالف تصرف نظار المسجد الآخر ووضع أيديهم على ذلك لجهة الوقف من قديم  
الزمان وتخالف ما هو مصرح به في القيودات والتقسيم الديواني فهل والحال هذه

١٢٨٤

٣

مطلب زرع الواقف  
أرض الوقف لنفسه  
يبذر ثم مات ولو قبل  
ظهور صلاحه فالخراج  
تمام ملكه يورث عنه  
بخلاف زرع الناظر  
الأرض من غلة الوقف  
للمستحقين فأت أحدهم  
قبل ظهور الغلة

رجب  
٢سنة  
١٢٨٤

١٢

١٢٨٤

لا عبرة بدعواه ويمنع من المعارضة لناظر الوقف الا تخرو من نزعهما من يده وضما لمحمة  
 المصدق الا تخيدون وجهه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ولا تعتبر  
 والمحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض  
 مرض الموت وقف عقار له في هذه الحالة على بعض ورثته ثم على ذريته ثم على جهة بر  
 ومات في ليلة ايقافه من مرضه المذكور وهذا العقار لا يخرج من ثلث التركة ولم يجز  
 باقى الورثة ايقافه المذكور فالحكم (أجاب) الوقف في مرض الموت حكمه كوصية  
 فيوقف فيما زاد على ثلث التركة على الاجازة وحيث لم يجز باقى الورثة الوقف  
 المذكور يبطل فيما زاد على ثلث التركة ثم ما كان منه بقدر ثلث التركة يكون وقفا  
 الا انه حيث كان على بعض الورثة والوصية للوارث ولو بدون الثلث لا تصح بدون اجازة  
 يصرف ريع ذلك على سائر الورثة على فرايض الله تعالى لا على ما شرط الواقف الى ان  
 يموت بعض الورثة الموقوف عليهم وينقل الحق في الربع لمن عداهم عن شرط لهم  
 الواقف فيصرف جميع ريع ما جاز وقفه الى من انتقل الاستحقاق اليه حسب الشرط  
 ولومع وجود الوارث الذي لم يجز نظر المآل عملا بالشرط والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد  
 اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل  
 الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل  
 فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فاوقفهما  
 عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
 من ذلك لولده أو ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل  
 نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشاكرين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة  
 ولا اخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من اهل هذا الوقف الموقوف عليهم ذكورا  
 وانا نأبالسوية بينهم الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقرضوا جميعا كان ذلك وقفا  
 مصر وفا ريعه على جهات عينها ثم مات الواقف عن بنته واستحققت الوقف من بعده  
 بمفردها وصارت تتدفق به مدة حياتها ثم مات وانتقل الوقف من بعدها لابنتها نظرا  
 واستحقاقا لانطباق الشرط عليه والآن ادعى عليه جماعة من اقارب الواقف الذين  
 ليسوا من ذريته ولا من ذرية ذريته ولا من اخوة الموقوف عليهم ولا من اقرب  
 الطبقات للتوفي حالة كونه من اهل الوقف بانهم استحقاقا معه في الوقف الموقوف بمقتضى  
 ما شرطه الواقف في وقفه على الوجه المسطور وينازعونه في ذلك واستتولوا على بعض  
 أما كن من الوقف وسكنوه مدة ظلموا وعدوا انا فانك ردعواهم الاستحقاق وذكر ان  
 الشرط لا يفيد فهل اذا لم يثبتوا دعواهم عليه بوجه شرعي يمنعون من المعارضة  
 والمنازعة ويؤمرون بدفع اجرة المثل فيما سكنوه مدة سكناهم والمحال هذه وكيف الحال

افيدوا الجواب (أجاب) ما شرطه الواقف على هذا الوجه لا يفيد استحقاق اقارب  
الواقف المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال فاذا اقر الجماعة المذكورون بان الواقف  
وقف ما يملكه على هذا الوجه لا يكون لهم حق فيه ويؤمرون بتسليم ما في ايديهم منه  
لمستحقه وعاليتهم اجر مثله مدة وضع ايديهم عليه بدون اجارة او وجه شرعي ما لم يثبتوا  
استحقاقهم فيه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض وقفها المالك  
لها على ذريته على ما شرطه ثم على جهة بر لا تنقطع وشرط انه ليس لسائر اولاد البنات من  
سائر الطبقات شيء في الوقف المذكور انحصر الوقف المذكور في رجل من اولاد الواقف  
وله اولاد من جملتهم بنت متزوجة برجل اجنبي ليس من اهل الوقف استولى على اغلب  
الارض المذكورة في مرض موت الرجل المتخصر فيه الاستحقاق تعديا منه وحدث فيها  
بناء لنفسه بالطوب الاحضر واعد له مواشيه وتبنيه وجعل بعضه معدا لاصيف بدون عقد  
اجارة ولا اذن من احد ففات الموقوف عليه عن ابنين قاصرين واربع بنات بالغات  
احدهن زوجة الغاصب المذكور فاخذت باقي الارض وبنت فيها بدون اذن من ناظر  
شرعي وبدون اجارة ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها واولادها منه الذين هم ليسوا  
من اهل الوقف اسكنوهم من ذرية البنات والآن بلغ الابن ان فهل اذا لم يوجد هناك ناظر  
بشرط الواقف ينصب القاضي له ناظر يطلب نزاع الارض المذكورة من يد الرجل  
المذكور واولاده ويكلفهم رفع البناء المذكور والمحدث في ارض الوقف بطريق  
الغصب على الوجه المستطوّر ان لم يضر رفعه بارض الوقف او يملكه الناظر بقيمته  
مستحق القلع لجهة الوقف ان اضر قلعه بها حيث كانوا معترفين بوقف الارض وليس لهم  
استبقاء البناء جبر على الناظر والمستحقين على انهم يلتزمون بدفع الاجرة لجهة الوقف  
ويحجر الغاصب على دفع اجرة مثل ارض الوقف في المدة الماضية الى حين تسليمها لجهة  
الوقف افيدوا الجواب (أجاب) اذا كان وقف تلك الارض ثابتا بطريق شرعي وقد  
أحدث فيها البناء المذكور بطريق التعدي والغصب على الوجه المستطوّر يكون  
لناظره الشرعي بشرط الواقف او المنصوب من قبل الحاكم الذي يملك اقامة الناظر  
مطالبة واضع اليد عليه برفع البناء المحدث على هذا الوجه وتسليم الارض له ان لم يضر  
رفعه بارض الوقف او يملكه الناظر لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع ان اضر رفعه  
بها كماله ذلك في الوجه الاول عند التراضي وعلى الغاصب ووارثه دفع اجرة من ارض  
لجهة الوقف مدة استعمالهم لها وشغلهم اياها او تعطيلها حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في وقف انحصر نظر او استحقاق في رجل وهو متصرف فيه مدة من السنين ادعى  
عليه رجل آخر بانه يستحق في بيع الوقف وتنازع معه في شأن ذلك ثم اعترف بانحصار  
بيع الوقف في المدعى عليه وانه لا استحقاق له في ذلك مع المدعى عليه ثم بعد مدة من  
السنين رجع الى دعواه الاولى فانكره المدعى عليه فهل اذا ثبت تصديقه بان لاحق له

في الوقف معه طائفة مختارة قبل ذلك بالطريق الشرعي لا تسمع دعواه المذ كوزة ويمنع من  
 معارضته للذعي عليه المذ كور في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كوزة إذا تحقق  
 ما هو مسطور بالسؤال ويمنع من منازعة المدعي عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة وقفت عقارها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على عتقاتها وخيرات سائرة  
 وتصرفت في أحدها بنوع الاستبدال بدراهم وتوفيت وما استبدلت عوضه مكانا ولها  
 تركه فهل يصير أخذ قيمة ثمن المنزل من تركتها ويشتري بدله ويعاد لوقف أصله أم  
 كيف المحال (أجاب) حيث استبدلت الواقعة عقار الوقف بالدراهم حسب الشرط لها  
 استبدالها لا سائر عتقا وقبضت البديل ولم تشتريه مكانا للجهة الوقف حتى ماتت فإنه يؤخذ  
 من تركتها إذا كان قائما ويشتري به مكان يكون وقفا كإصله وكذا إذا استبدلت البديل  
 في شؤون نفسها حتى صار دينها فإنه يؤخذ مثله ليشتري به عقار للجهة الوقف والله تعالى  
 أعلم (سئل) في واقف ذكر في وقفه أن مافضل بعد المصاريف يكون النصف منه  
 لزوجته مدة حياتها والنصف الثاني لأولاد الواقف ذكر وأنا ثانيا بالسوية بينهم وبعد  
 وفاة الزوجة المذ كوزة تنتقل حصتها لأولاد الواقف ذكر وأنا ثانيا بالسوية بينهم ثم  
 من بعد كل منهم لأولاده من الظهور دون أولاد البطون ثم لأولاد أولاده ثم لأولاد أولاد  
 أولاده ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقا بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل إلى  
 حين انقرضهم أجمعين يكون ذلك لأولاد البطون ثم لأولادهم وذريتهم إلى حين  
 انقراضهم أجمعين يكون النصف من ذلك لأخي الواقف المذ كور ثم لأولاده وأولاد  
 أولاده على النص والترتيب المشروحين أعلاه هذا لفظ الواقف ثم ماتت زوجته وأولاده  
 وذريتهم من الظهور والبطون وآل نصف الريع لأولاد أخي الواقف وانقرضت أولاد  
 الأخ المذ كور من الظهور إلى أن انحصر النصف المذ كور في بنت بنت أخي الواقف  
 التي هي من أولاد البطون بالنسبة لأخي الواقف ثم ماتت ولها أولاد وموجود أيضا من  
 هو في درجتهم من أولاد البطون بالنسبة لأولاد أخي الواقف ومن هو أنزل منهم من ذرية  
 أولاد أخي الواقف المذ كورين فهل يقسم ريع نصف الوقف المذ كور عليهم جميعا  
 بعد موت بنت بنت أخي الواقف التي كان منحصر فيها نصف ريع الوقف المذ كور لأنها  
 هي الأعلى بالنسبة لأولاد البطون وقد رتب الواقف بشم في الدرجة الأولى بالنسبة لأولاد  
 البطون ولم يرتب فيمن بعده حيث قال يكون ذلك لأولاد البطون ثم لأولادهم وذريتهم  
 وأحال في استحقاق أولاد أخي الواقف على ما ذكره في ذريته مع كون الموجودين الآن  
 من الدرجة الثانية فإدونها فقط أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يقسم ريع نصف الوقف  
 المذ كور عليهم جميعا بعد موت بنت بنت أخي الواقف التي كان منحصر فيها النصف  
 المذ كور لأنها هي الطبقة الأولى بالنسبة لأولاد البطون من جهة أولاد أخي الواقف وقد  
 أحال الواقف استحقاق أولاد أخيه ريع نصف الوقف بعد ذرية نفسه وأخيه على ما نصه

شعبان  
 سنة  
 ١٢٨٤ ٣٠

رمضان  
 ١٢٨٤ ٢٤

ذي القعدة  
 ١٢٨٤ ٣



ذی الحجة

سنة

ورتبة في ذرية نفسه وقد علم مما ذكره الواقف في ذريته ان اولاد الظهور منهم مرتبون في الطبقات كلها وان اولاد الباطون منهم قدر تب فيهم البطن الاول على من يليه ثم عطف الذرية بالواو الذي يفيد التشريك وعدم الترتيب حيث قال يكون ذلك لاولاد الباطون ثم لاولادهم وذريتهم الى حين انقراضهم اجمعين فلم يذكروا الترتيب بشم الامر واحدة ولم يوجد في كلامه ما يدل على الترتيب فيما بعد ذلك كقوله الاقرب فالاقرب او بظنا بعد بطن او ذكر ثلاث بطون مرتبا فيها بشم وقد افاد نظير ذلك العلامة ابن عابدين في فتاواه ضمن جواب سؤال من الباب الاول من كتاب الوقف مقرر على ما نقله عن الخاتمة والاسعاف ونقله ايضا في الباب المذكور عن الخاتمة والاسعاف والخلاصة والبرازية والله تعالى اعلم (سئل) في واقف شرط النظر على وقفه للارشد من مستحقه وكان احدهم ناظرا عليه فحدث منه خيانة شرعية في الوقف واتصف بعدم الارشدية فشكاه المستحقون للحاكم الشرعي وثبت ذلك عليه شرعا فهل يجب عزله على القاضي حينئذ واذا ثبتت ارشدية احدهم وصدق عليها جميع مستحق الوقف يكون هو المستحق للنظر طبق شرط الواقف والقاضي أن يعينه للنظر على هذا الوقف ليتعاطى شؤنه حسب الشرط أفيدوا الجواب (أجاب) يجب عزل الناظر الخائن فاذا تحقق ما ذكره بالسؤال فعلى القاضي عزل الناظر المذكور واذا اتضحت ارشدية غيره من المستحقين يكون هو المستحق للنظر علما بشرط الواقف والقاضي تعيينه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مستحقين في وقف أهلى اقرأ احدهم بان الجماعة الغلانية يستحقون معنا في الوقف المذكور ونسبهم الى الواقف ولم يصدق على ذلك باقى المستحقين المعلومين فهل لا ينفذ اقراره الا على نفسه دون باقى المستحقين وهل اذا مات المقر المذكور لا يسرى اقراره على اولاده ويكون اقراره حجة قاصرة على نفسه فقط وبموته يبطل وما الحكم (أجاب) يعمل بالمصادقة في ريع الوقف ولو خالف شرط الواقف في حق من صدق فقط دون غيره وببطل بموته ويعمل بما يتحقق شرعا حسب شرط الواقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف خالية عن البناء من ناظرها باجر مثلها اجارة صحيحة واذنه الناظر بالانشاء والعمارة فيها بما له لنفسه بعد تمام عقد الاجارة على ان ما أنشأه وجدده فيها يكون ملكا له بحق القرار فبنى المستأجر فيها بعد ذلك بناء وتصرف فيه مدة من السنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف اجرة مثل الارض الخالية عن البناء المذكور في كل وقت بحسبه وهو لا ينقص عما قدره ثم مات المستأجر عن ورثة فوضعوا أيديهم على ذلك وهم يدفعون اجرة مثل الارض على هذا الوجه مدة من السنين ثم تولى ناظر جديد يريد ان يكلفهم دفع اجرة مثل الارض مع ما احدث فيها من البناء المذكور الثابت لهم بالارث عن مورثهم المذكور على الوجه المسطور فهل لا يجب الناظر لذلك ولا يلزمهم الاجر مثل الارض المذكورة خالية عن بنائهم المذكور وما الحكم (أجاب) نعم لا يجب الناظر

١٢٨٤

٨

محرم

١٢٨٥

١٨

مطلب يعمل بالمصادقة في  
حق المقر دون غيره ولو  
خالف شرط الواقف

صفر

١٢٨٥

٦

لذلك ولا يلزم ورثة الباقي على هذا الوجه الا اجر مثل الارض في كل وقت بحسبه يقطع  
النظر عما احدث فيها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من  
وكيل المصالح السنية مضمونها سعادة برنجي قادن افندى لها القفدان بمدير يات وقتت  
منها ولم ١٤٦٠ فداناً وأوصت بالباقي لاتباع سعادتها بحجج وتقسيط ديواني تاريخه ٢٨  
جاسنة ١٢٨٢ فلما رأت من المصلحة التمس استبدال ألف فدان من ذلك وصدر أمر عال  
بقبول التماس سعادتها وتحديد البديل واخراج تقاسيط بما وجد الآن من البديل المذكور  
في الموصى به وكذا كل ما وجد لتحديد التمام البديل في الموصى به والموقوف فالروزنامه ترغب  
الوقوف على الحكم الشرعي في جواز الاستبدال من عدمه لتحرير حجج جديدة بالبديل  
المذكور فالمرجو تلاوة التقسيط والحجج وصورة الامر العالي الموجود بيننا قله ويكرم  
بالافادة عن الحكم الشرعي (أجاب) بمطالعة التقسيط الديواني المؤرخ في ٢٨ جمادى  
الاولى سنة ٨٢ المعين فيه الوقف والوصية ووجه وقف حضرة المشاور اليها المحررة من محكمة  
بليس المؤرخة بتاريخين ثانيهما في ٢٢ ذي الحجة سنة ٢٨١ المعين فيها وقف أربعائة  
وستين فداناً وثلث قيراط من فدان عشورية بنواح بمديرية الشرقية ووجه  
الوصية من قبل حضرة المشاور اليها المحررة من المحكمة المذكورة بجملة أطيان عشورية  
بنواح بمديرية الشرقية التي أوصت بها الاشخاص معين أسماءهم فيها المؤرخة الحجة  
المذكورة ايضاً في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٨١ تبين من ذلك أنها شرطت لنفسها في وقفها  
المذكور شروطاً من جعلتها لابل والاسبدال وحينئذ لا مانع من كونها تستبدل  
ما وقفه كله أو بعضه بالوجه الشرعي بأطيان أخرى حيث لا مانع لتكون بدل الاولى  
حكمها كحكمها وشرطها كشرطها عملاً بالشرط لما في ذلك وكذا لا مانع ايضاً من  
استبدالها الاطيان الموصى بها من قبلها للاشخاص المذكورين بغيرها على وجه ما سبق  
اذ هي باقية على ملكها مدة حياتها ولا ينتقل الحق فيها للموصى لهم الا من بعد الوفاة مع  
بقاء الموصى له والموصى به في ملك الموصى بالارجوع عن الوصية ولها أن توصي بما تأخذه  
بدل ذلك للموصى لهم ثانياً ولا مانع من تحرير الحجج والتقاسيط بموافقة الاصول بذلك والله  
تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على أولاده الموجودين وسماهم ثم من بعدهم على  
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم طبقة بعد طبقة  
من أولاد الظهور دون أولاد البطون الى حين انقراضهم فاذا انقرضوا باسره صرف  
ذلك لمن يوجدهن أولاد البطون وأولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم  
على النص والترتيب المشروح في حق أولاد الظهور الى حين انقراضهم ثم على جهة  
لا تقطع فهل مع وجود أولاد الظهور لا يستحق أحد من أولاد البطون في ريع الوقف  
عملاً بشرط الواقف حيث لم يوجده في كلام الواقف ما يقتضي مشاركة أولاد البطون  
لأولاد الظهور في ريع الوقف مادام أحد من أولاد الظهور موجوداً أفسدوا الجواب

١٢٨٤

٧

(اجاب) حيث رتب الواقف استحقاق اولاد البطون على انقراض اولاد الظهور لا يكون لاولاد البطون استحقاق في ربيع الوقف المذكور قبل انقراض اولاد الظهور بدون ما يقتضي ذلك في كلامه عملا بشرطه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان دارا كاملة وستة قراريط في دار اخرى واثنى عشر قيراطا في دار ايضا مناصفة بينهما وقف كل واحد منهما حصته من ذلك على نفسه ايام حياته ثم من بعد وفاته يكون وقفها شرعيا على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم وثم الى ان قال كل منهما في وقفه فاذا انقرضوا جميعا كان ذلك وقفاً على من يوجد من ذرية شقيقه فاذا انقرضوا جميعا يكون لجهة برمتة عينا وشرط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من ذريته ثم للارشد فالارشد ممن يؤول اليه هذا الوقف الى آخر ما ذكره كل منهما في وقفه مات أحد الاخوين الواقفين المذكورين قبل تسجيل وقفه لدى القاضي عن غير عقب وانحصر ميراثه في زوجته وأخيه شقيقه الواقف الثاني والزوجتان المذكورتان أنكرتا الوقف المذكور فهل يكون للارشد من اولاد أخيه شقيقه الدعوى بالوقف المذكور لكونه استحقاق النظر عليه بعد الواقف لعدم وجود ذرية له وليكونه الارشد ممن يؤول اليه هذا الوقف حيث شرط انه بعد انقراض ذريته يكون وقفاً على من يوجد من ذرية شقيقه وقد انقرضوا جميعا وشرط النظر للارشد فالارشد ممن يؤول اليه هذا الوقف واذا أثبتت بالبينة الشرعية مستوفيا شرائط الحكمة يحكم به ولا عبرة بانكار الزوجتين اياه لاسما وقد أشعر المحكومة بهذا الوقف قبل موته (اجاب) نظرو وقف أحد الاخوين المذكورين الذي مات منحصرا الآن فمن هو أرشد من ذرية أخيه الثاني لموت الواقف وعدم وجود ذرية له طبق شرطه المذكور فالارشد المذكور الدعوى به واقامة البينة عليه فان أثبتت مستوفيا شرائطه يحكم به على قول الامام الثاني المقتضى به وان كان قابلا للقسمه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف أرضه المملوكة له على أشخاص معينين واطلق في وقفه ولم يقيده بالغلة ولا بالاستغلال ولا عبر بذلك وجعل النظر عليه للارشد من ذريته فهل ليس لاحد من المستحقين اجارة حصته ولا يملكها او يكون ذلك لناظره الشرعي أم كيف (اجاب) اجارة عقار الوقف لا يملكها الا ناظره الشرعي وليس لغيره من المستحقين ولاية في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف أهلي مشروط نظره من قبل الواقف للارشد وفي مستحقه الموجودين من هو أرشد من غيره الا انه لم يتحقق ذلك على يد قاض ولم يقرر من قبله احد من المستحقين المذكورين بل المتولى المتصرف عليه الآن بعض المستحقين المذكورين بدون تقرير نظارة بيده عن له ولاية ذلك فهل اذا تنازع المستحقون في الوقف عن شرط الواقف النظر للارشد هم في الارشدية فالمتصرف يدعيها وغيره يدعيها واثبت غير المتصرف انه أرشد المستحقين في الوقف المذكور يحكم له بالنظر وترفع يد المتصرف اذا

جمادى الثانية

١٢٨٠

١٨

١٢٨٠

٢٦

مطلب شرط النظر  
للارشاد واثبت كل  
ارشديته يقدم الاسن

لم يثبت ارشديته واذا اثبت كل ارشدية نفسه فاذا يكون المحكم (اجاب) نعم اذا  
اثبت غير المتصرف ارشديته بالوجه الشرعي يحكم له بالنظر عملا بشرط الواقف وان  
اثبت كل ارشديته يقدم اسنهما والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان  
الاقواق مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٨٥ مضمونها صورة الفتوى المرفوعة  
معه حضرت للديوان من طرف ذرية احد الاخوين الموقوف من قبلهم الوقف الموضحة  
شروطه بالفتوى ولا يكون عتقاء احد الواقفين الذي لم توجد له ذرية يدعون استحقاقهم  
في الوقف المرفوع اقتضى الحال الاستفهام من حضر تكلم عن ثول له وقف من لم توجد له  
ذرية حيث قيل من حضر تكلم في الفتوى انه لا يكون لاحد من عتقاء كل منهما  
استحقاق في هذا الوقف مادام احد من ذرية احد الاخوين ولم يبين من ثول اليه الحصة  
المذكورة فلزم تحريره ليرد الافادة (وصورة السؤال والجواب السابقين) المقيد ذلك في  
كتاب الوقف من هذه الفتاوى بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٠ مشعولا جوابه  
ايضا بامضاء وختم الشيخ على محمود البقلي الحنفي ما قولكم دام فضلكم في اخوين  
شقيقين وقفا اما كن مشتركة بينهما بالمناصفة وقدر كرايم كتوب وقفهما ذلك  
انهما انشا وقفهما هذا سوية من تاريخه ادناه على أنفسهما ايام حياتهما ثم من  
بعد كل منهما تكون حصته من ذلك وقفا على اولاده كورا وانا ثابا بالسوية بينهم  
ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على  
ذرياتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من  
نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد  
منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوتهم معا عند الاجتماع على ان من مات  
منهم وترك ولدا او ولد لولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده او ولد لولده  
وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد لولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
فلاقرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فاذا انقرضوا جميعا باسرها وابطادهم الموت عن  
آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين يكون ذلك وقفا على عتقاء كل منهما كورا  
وانا ثابا بسودا وحموشا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم على اولاده الى آخر ما ذكره في  
الاولاد ثم بعد انقراضهم يكون وقفا على عتاء عتقاء الواقفين كذلك ثم بعد انقراضهم  
يكون وقفا على جهات خيرة بينت في كتاب الوقف المذكور مات احد الواقفين المسمى  
احمد عن اولاد والاخر المسمى عبد الله مات عن ولد ثم مات الولد عن غير عقب فهل اذا  
كان لعبد الله احد الواقفين المذكورين عتقاء لا يستحقون نصيبه في هذا الوقف مادام  
احد من ذرية اخيه الواقف الاخر موجودا لان استحقاقهم مشروط بانقراض ذرية

الواقفين حيث قال ابعدان وقفنا وقفهما على انفسهما ورتبا استحقاق ذريتهما بشم وشرطا  
انتقال نصيب من مات لولده وبيننا حكم من مات لاعن عقب فاذا انقرضوا جميعا باسرههم  
وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقفا على عتقاء  
كل منهما وما المحكم (اجاب) الحمد لله حيث كان استحقاق عتقاء كل من الاخوين  
المدكورين مشروطا بانقرض ذريتهما جميعا المستفاد من قولهما في هذا الوقف فاذا  
انقرضوا جميعا باسرههم وابادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان  
ذلك وقفا على عتقاء كل منهما لا يكون لاحد من عتقاء كل منهما استحقاق في هذا  
الوقف مادام احد من ذرية احد الاخوين اذ لا يتحقق المشروط بدون شرطه وهذا بناء  
على كون وقف الاثنين وقفا واحدا في مثل هذه الصورة كما حققه العلامة ابن عابدين  
وله فيه رسالة والله سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) بناء على ما مال اليه العلامة ابن عابدين  
في مثل هذه المحادثة من انه وقف واحد يصرف نصيب من مات من ذرية احد الواقفين  
عقيبا ولم يكن له اخوة ولا اخوات لا قرب الطبقات اليه من اهل الوقف الموقوف عليهم  
ولو كانوا من ذرية الواقف الاخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر  
مضمونها تؤمل بمطالعة حضر تكم هذا العرض المقدم من المرأة عائشة بخصوص  
المنزل الذي تطلب الاستيلاء على حخته والتصرف فيه لكونها المستحقة لريعه ونظيره  
حسب الشرط ولو طلقها زوجها ومعلومية ما اشتملت عليه حجة الوقف المذكور يفاد  
عن المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة المحكي عنها المرسلة مع رافعه المؤرخة ١٠  
رجب سنة ٧٣٠ تين منها ان استحقاق الوقف المحكي عنه والنظر الا ان منحصر في  
زوجة الواقف المدعوة عائشة بنت حسب الله القهوجي بموت الواقف لاعن عقب  
حسبما فهم ولا يمنع من استحقاقها ذلك طلاقها من قبل الواقف بعد الايقاف على  
الوجه المبين بتلك الحجة اذ لم يوجد بتلك الحجة ما يفيد والله تعالى اعلم (سئل) بافادة  
واردة من الروزنامة مضمونها تطلب الاطلاع على ما صدر من الداخلية المالية الوارد  
للمروزنامة بافادة من المالية بخصوص قضية التنازل عن التزام وقف جهة البرلس وعلى  
الوقفية وعلى صورة سندات التنازل ويكرم بالافادة عما يوافق في كتابة التنازل عن هذا  
الوقف وهل يكتب في فيه بالكتابة من حضرة محمود بك كالتماسه او من كامل المستحقين  
وهل مع ربط البدل يجوز اخذ كتاب الوقف وحفظه بالروزنامة او يتأشر عليه ويصير  
ابقاؤه تحت يده وهل يوافق كتابة المستحقين بالاسماء في الروزنامة حتى ان كلا منهم  
يعلم بقدر استحقاقه او تكفي كتابتهم اجمالا مع الايضاح عن صورة السند اللازم اخذه  
على ارباب الالتزام ان كانت كافية ام لا للاعتماد (اجاب) النزول عن الوقف من قبل  
الناظر والمستحقين او من قبل الناظر وحده لا يصح انما الذي يتصور ايقاعه شرعا  
بفرض صحة الوقف هو استبداله بشئ معلوم على يد القاضى الذي يملك استبدال

١٢٨٥

١٢

ذى الحجة

١٢٨٥

٣

١٢٨٥

٨



الاقواق عند توفر شروطه ولا دخل في ذلك لمستحق الوقف المذكور اذا لم يكن  
التصرف في الوقف بالكلية سواء كان باجارة او باستبدال او غيرهما بل الولاية في مثل  
ذلك لناظر الوقف الشرعي ان شرط الواقف له الاستبدال بالنسبة للتصرف بطريق  
الاستبدال وفي هذه المحادثة لم يوجد في الوقف شرط الاستبدال لناظر الا ان فلا يمكن  
الا القاضى الذى له الولاية في ذلك عند توفر شروطه تطبيقا للشور الصادر في شأن ذلك  
وهنا لم يظهر كون بدل الوقف معلوما بل الذى سيصير اجراؤه ربط مثل مقدار ما يرد من  
غلة الوقف بدوان الروزنامة لمجهة الوقف فان اريدا يقاع الاستبدال وتوفرت شرائطه  
يلزم ان يكون البديل شيئا معينا معلوما والا تؤخذ الجهة الموقوفة بطريق الاجارة مساهمة  
من ناظره الشرعي بلامدخل لباقي مستحق ريعه في عقد الاجارة ويجعل الذى يربط  
بدوان الروزنامة هو الاجرة في كل سنة والمجاري في استبدال الجهة من وقف او اجارتها  
من قبيل ناظره الشرعي اذا كان كتاب الوقف مستملا على غير تلك الجهة ايضا كما في  
هذه المحادثة ان لا يؤخذ كتاب الوقف من الناظر لمن استاجر واستبدل اليه بل يكفي  
بالتأشير على كتاب الوقف بذلك ويبقى كتاب الوقف تحت يد الناظر ولا يلزم بيان  
اسماء المستحقين لريع الوقف بدوان الروزنامة ولا بسند الاستبدال او الاجارة انما  
يكتب البديل لمجهة الوقف وكذا الاجرة ويكون التصرف فيه بالقبض والصرف لناظر  
الشرعي حسب شرط الواقف اذا حصر ولا علم لمستحق الوقف بحسب تداول الازمان  
وانتقال الاستحقاق من شخص الى آخر ومن جهة الى جهة واما صورة سند الفراغ  
والنزول عن حصص الالتزام فقد تحرر عن ذلك صورة مع هذا لى كتب على نطها والله  
تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان الاوقاف بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٨٦ عن مادة وقف  
افيد عنها من هذا الطرف مشمول اجوابها ايضا بامضاء حضرة مفتى الاوقاف الشيخ عبد  
القادر الرافي الحنفي وغيره (مضمونها) يقتضى ان حضرة السادة العلماء من بعد اطلاعهم  
على حجة ايقاف المرحومة فلانك ناس والست خنيقة وحجة الاجراج والادخال المحررة من  
محكمة القيوم وما وردت به افادة مديريه بنى سويق والقيوم في ٤ ذى القعدة سنة ٨٥  
مع ما اوضحه قاضى القيوم في خصوص ذلك بما تحرر منه للديريه في ١٦ ذى الحجة سنة ٨٥  
وما اجاب به كل من مصطفى افندي جاور زوج الست خنيقة ومعتق على افندي مسلمان  
وصادق افندي احد اولاد على افندي جورجي معتق على افندي مسلمان يعطى الحكم  
الشرعي عن الحجتين المذكورتين (اجاب) قد صار الاطلاع على حجة الدعوى  
والتغير المحررة من محكمة مصر المؤرخة ١٦ رمضان سنة ١٢٦٠ المتعلقة بوقف  
المرحومة فلانك ناس والسيدة خنيقة المتضمنة تغيير وقفهما واتشاءه على ما بين فيه  
ما هو على السيدة خنيقة البيضاء مائة واربعون فدانا وما هو على فلانك ناس الحبشية  
مائة وستون فدانا من الاطيان الموقوفة المينة في الحجة المذكورة ثم من بعد كل منهما

على أولادها مع مشاركة كل من عتقائهما وعتقاء الحاج على أغامسلمان ما عدا رومان  
المخرجة المجهول نصيبها للواقفتين ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم  
على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب  
الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل  
به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات  
منهم وترك ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد  
ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق  
فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الخ ما هو  
منصوص عليه بالحجة المذكورة وقد شرط لها في أصل الوقف المذكور الشروط  
المشهورة التي من جلتها الإدخال والإخراج والزيادة والتقصان والتغيير مع التكرار  
وأبقى ذلك في التغيير وقد تبين من أجوبة صادق أفندي ومصطفى أفندي المتنازعين  
في هذا الوقف ومن الحجة المحررة من حضرة قاضي الفيوم المؤرخة ٢٩ جمادى الأولى  
سنة ١٢٨٣ التي ما لها الأشهاد من قبل وكيل السيدة خديجة إحدى الواقفتين التي  
كانت تملك ثمن الأبعادية المذكورة قبل إيقافها من قبلها وقبل فلان ناس الحبشية  
مالكة باقي الأبعادية المذكورة قبل الوقف المذكور أن فلان ناس المذكورة توفيت  
لأعقب وان الموجد لا أن حسن أفندي وصادق أفندي ولدا على أفندي جورجي  
فوج فلان ناس من غيرها معتق على أغامسلمان المذكور المتوفي على أفندي المذكور  
بعد موت الواقعة المذكورة وإن خديجة الموجدة ما عتقها والحاج على أغامسلمان له  
عتقاء أيضا من جلتهم مصطفى أفندي المذكور وإن الأشهاد المذكور مبني على أن خديجة  
المذكورة لها الشروط المذكورة بالانفراد الذي ظهر من ما آل الوقف الأصلي ومن  
التغيير السابق الذي تضمنته الحجة المحررة من محكمة مصر المذكورة أن الشروط  
المذكورة مشروطة للواقفتين في وقف الأبعادية المذكورة (والحكم الشرعي في هذه  
المادة) بناء على حجة التغيير المحررة من محكمة مصر والأشهاد الذي صدر من وكيل  
إحدى الواقفتين على يد قاضي الفيوم وما استفيد من جواب مصطفى أفندي وصادق  
أفندي أن مصطفى أفندي زوج خديجة يستحق ثمن ربيع الأحسد والخسين فداناً وسدس  
وثلث بناحية الأعلام بحوض الملقمة وثلث ربيع الثمانية والثمانين فداناً وثلث وثلث فدان  
من ضمن اطميان ناحية السكرادسة التي جعلت خديجة زوجها المذكور مستحقاً لجميع  
ذلك للحجة ادخالها له فيما هو موقوف من قبلها وهو ثمن جميع الأبعادية المذكورة  
لانفراد الواقف بالتغيير في وقفه ولو كان الشرط له مع غيره كما هو مصرح به وأما باقي  
ربيع الأبعادية المذكورة فهو مستحق لخديجة المذكورة بالنظر للتغيير السابق بمقتضى  
الحجة المحررة من محكمة مصر لموت الواقعة الأخرى لأعقب ولد ولا عن أخوة ولا أخوات

فينتقل نصيبها لأقرب الطبقات إليها وهي الواقعة الثانية الموجودة عملاً بالشرط المذكور في كلام الواقفين وهو قوله ما على أن مات منهم وترك ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا أسفل انتقل نصيبه لأخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف وهو شرط متأخر يرجع لكل لأنه وقف واحد فيشمل الواقفين فيكون ناسخاً لما قبله وهو قوله ثم من بعد كل منهم ما على أولادها مع مشاركة كل من عتقائهم واعتقاء الحاج على أغا مسلمان الخ ما هو مذكور وحينئذ فلا معارضة الآن لصديق أفندي وحسن أفندي المذكورين ولا لغيرهما من عتقاء كل من الواقفين وعتقاء على أغا مسلمان الواقعة الموجودة ولا لزوجها مصطفى أفندي في ذلك لعدم استحقاقهم الآن لشيء من ربيع الوقف المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من ناظر عموم الأوقاف بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بما يرغبه مصطفى محمد الخ بطل من نقض القسمة في وقف على كنداي الخ بطل واردة للديوان بشرح من مجلس استئناف مصر مؤرخ ٣ الجاري عن إجراء ذلك بين المستحقين عدا أولاد حنفي بمعرفة مفتي الديوان وإن لم يصدق باقي المستحقين ورغبوا المرافعة بينهم وبين أولاد حنفي فيما بأيديهم فيصير حالة هذه المادة على المحكمة لفصلها فيما حيث أن مصطفى المذكور لا يرغب الانقضاء القسمة في جميع الوقف بمعرفة حضر تسكم واتحاد حضرة مفتي الأوقاف وهما هي الأوراق مرسلة وقد تنبه على حضرة مفتي الديوان بتوجهه لطرف حضر تسكم من أجل ذلك وما يظهر يعطى عنه الحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على كيفية انشاء وقف المرحوم على كنداي الخ بطل فظهر أن ما له حسب ما علم من صورة حجة الدعوى الموجودة ضمن الأوراق المستخرجة من محكمة مصر المؤرخة ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٧١ المصدق على ظاهرها من مستحق الوقف المذكور أن الواقف المذكور أنشأ وقفه بعد المصاريف والخيرات التي عينها بكتاب وقفه على نفسه ثم من بعده على ما يبين فيه فالثالث من ذلك لأولاد الواقف المذكور أنا بالأسوية والثالث الثاني من ذلك للزوجات الأربع ومستولديه ومديرته واخته مدة حياتهما فقط ومن سيحدثه الله من العتقاء البيض الأناث بالأسوية بينهم والثالث الثالث باقي ذلك لعتقاء الواقف المذكور بالأسوية بينهم ثم من بعد كل من أولاده وزوجاته وعتيقاته ومديرته الأناث وعتقائهن المذكور على أولاده ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ثم على نسلهم ثم على عقبهم بمطابقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على

١٢٨٦

٧

مطلب في نقض القسمة  
وكيفية تقسيم الربيع  
بالنسبة لمن حصل منهم  
التصادق في وقف  
الخطير بطل المشهور بمصر

ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وان أسفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف ثم ذكر انه اذا انقرضت زوجات الواقف وعتيقاته الاناث واخته يكون الثلث الخاص بهن من ريع الوقف المذكور بعد انقراض أولادهن ونسلهن وعقبهن فالسدس من ذلك لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه ويصير لهم النصف اثناعشر قيراطا من فائض ريع الوقف والسدس باقى ذلك يصرف لعتقاء الواقف الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم ويكون لهم النصف باقى فائض ريع الوقف وعلى انه اذا انقرضت أولاد الواقف وذريته ونسله حالة من يوجد من عتقاء الواقف الذكور وذريتهم فيكون لهم فائض ريع الوقف المذكور واذا انقرضت عتقاء الواقف حالة من يوجد من أولاد الواقف بعد أولادهم وذريتهم ونسلهم فيكون كامل ريع الوقف بعد المصاريف لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه على الوجه المستطور واذا انقرض عتيقات الواقف وزوجاته وأولادهن ونسلهن وعتقاء الواقف الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم وأولاد الواقف وأولادهم وذريتهم ونسلهم ولم يبق منهم أحد كان فائض ريع الوقف مصرفا على من يوجد من عتقاء أولاد الواقف وعتقاء عتقائه الذكور كوراء انا بآل السوية بينهم وعلم من أوراق هذه القضية أن ريع الوقف انحصر في ذرية الواقف وفي ذرية عتقاء الواقف الذكور وهم مصطفى ومحمد وخديجة أولاد جاسن بنت فاطمة بنت الواقف فهم من ذرية الواقف بهذا الاعتبار وجاسن المذكورة بنت مصطفى جاویش معتق الواقف فهم أيضا من ذرية عتقاء الواقف بهذا الاعتبار وفي محمود وحسين ولدى حنفى بن زبيدة بنت عبد الرحمن معتق الواقف فهم من ذرية عتقاء الواقف فاذا انقرضت زوجات الواقف وعتيقاته البيضا الاناث واخته من غير عقبه صار ريع الوقف نصفه لذرية الواقف ونصفه لذرية عتقائه الذكور عملا بالشرط السابق المستطور لا تقسام ثلث الزوجات والمدبرات والعتيقات والاخت نصفين نصفه لذرية الواقف ونصفه لعتقاء الواقف الذكور وذريتهم فيكمل لكل فريق نصف الريع وحيث كان عدد ذرية الواقف منحصرا في الاخوة الاشقاء الثلاثة مصطفى ومحمد وخديجة أولاد جاسن المذكورة يكون لكل واحد منهم أربعة قراريط من الريع ومجموع ذلك نصف ريع الوقف وحيث كان عدد ذرية عتقاء الواقف منحصرا في زبيدة المذكورة أم حنفى بنت عبد الرحمن معتق الواقف وفي جاسن المذكورة أم خديجة ومصطفى ومحمد بنت مصطفى جاویش معتق الواقف يكون النصف الثانى المستحق للعتقاء وذريتهم مقسوما بين زبيدة وجاسن نصفين لكل واحدة منهما ستة قراريط من ذلك فيؤول استحقاق جاسن المذكور لأولادها الثلاثة مصطفى ومحمد



وخديجة بالسوية بينهم فيخص كلا منهم من ذلك قيراطان فيضمان لنصيبه من استحقاق ذرية الواقف وهو أربعة قراراتيط فيحصل لكل واحد منهم ستة قراراتيط ويكون مجموع استحقاق الثلاثة الاخوة المذكورين من جميع ريع الوقف ثمانية عشر قيراطا ويكون لزبيدة من ريع الوقف ستة قراراتيط أربعة منهم من ثلث العتقاء المذكورين واثنان باقيهما من ثلث الزوجات وما عطف عليهن ثم ينتقل نصيب زبيدة البالغ قدره ستة قراراتيط على هذا الوجه لابنها حنفي ثم جموعته عن ولديه ينتقل ذلك لهما نصفين لكل واحد منهما ثلثة قراراتيط ويموت مصطفى بن جلسن احد الاخوة عن ولديه ابراهيم وزهرة ينتقل نصيبه وهو ستة قراراتيط لهما لكل منهما ثلثة قراراتيط ويموت محمد اخيه ابن جلسن المذكور عن أولاده الثلاثة محمد وحفيظة وزهرة لا غير يكون نصيبه وهو ستة قراراتيط منقسمين بينهم اثنان لكل واحد منهم قيراطان من ذلك ويموت خديجة اختها المذكورة كورة آخرها هي آخر الطبقة انقرضا عن ابنتها على تنقض القسمة بالنسبة لمن تصادقوا على الانساب المذكورة الذين هم مستحقو الثمانية عشر قيراطا المعينة وهم ابراهيم وزهرة ولدا مصطفى بن جلسن المذكور كورة وحفيظة وزهرة بنتا محمد بن جلسن المذكور كورة وخديجة بنت محمد بن جلسن المذكور وهم حسن واخوته وبالنظر اعدد الطبقة التي تلي طبقة خديجة التي انقرضت الطبقة بموتها آخر انجده ستة أشخاص وهم ابراهيم وزهرة اخته ولدا مصطفى بن جلسن وحفيظة وزهرة وأخوهما محمد المتوفى أولاد محمد بن جلسن وعلى المتوفى بن خديجة بنت جلسن فتقسم الثمانية عشر قيراطا المذكورة على عدد رؤس الستة أشخاص المذكورين فيخص كل شخص من الستة المذكورين ثلاثة قراراتيط فيخص ابراهيم واخوته زهرة ولدي مصطفى المذكور من ذلك ستة قراراتيط بالسوية بينهم اكل ثلاثة قراراتيط ويخص حفيظة وزهرة اختها ومحمد أخاهما الميت أولاد محمد المذكور تسعة قراراتيط من ذلك بالسوية لكل واحد منهم ثلاثة قراراتيط من ذلك ويخص على بن خديجة المذكورة ثلاثة قراراتيط باقى الثمانية عشر قيراطا المذكورة ويموت على بن خديجة المذكورة كورة عن أولاده حسن واخوته يعطى نصيبه وهو الثلاثة قراراتيط المذكورة لا ولاده بالسوية على عدد رؤسهم ويموت محمد بن جلسن المذكور عن أولاده مصطفى واخوته يعطى نصيبه وهو الثلاثة قراراتيط المذكورة لا ولاده بالسوية على عدد رؤسهم وهكذا كلمات شخص عن ذكر يعطى نصيبه لا ولاده الى ان تنقض الطبقة التي تلي طبقة خديجة ومصطفى ومحمد فتنقض القسمة أيضا ويقسم الريع على الاحياء والاموات من يلى الطبقة التي تنقض فما يصيب الاحياء ياخذونه وما يصيب الاموات يعطى لأولادهم كما صرحوا به في كيفية نقض القسمة وهذا الجواب بالنظر لشرط الواقف



المذكور ومعلومية انحصار ريع الوقف في ذرية الواقف وذرية عتقائه المذكور مع تساوي رتبة جلوس وريادة المذكورين في الدرجة بالنسبة الى الواقف ليكون كل منهما بنت معتق الواقف فجلوس بنت مصطفى المعتق له وريادة بنت عبد الرحمن المعتق له ايضا مع كون جلوس المذكور من ذرية الواقف لكونها بنت فاطمة بنت الواقف وانحصار استحقاق ذرية الواقف فيها ومعلومية انساب الموجودين الآن الى جلوس وريادة المذكورين وترتيب الموتي من بعدهما الى الآن الذي حصل لتصادق عليه من ذرية جلوس الموجودين الآن وان لم يحصل تصديق عن يتنسب الى زبيدة وهم اولاد حنفي بن زبيدة المذكور ان فيتعين نقض القسمة في فروع جلوس المنتسبة الى الواقف بواسطة أبيها مصطفى معتق الواقف وبواسطة أمها فاطمة بنت الواقف دون فرع حنفي بن زبيدة المنتسبة الى الواقف بواسطة أبيها عبد الرحمن معتق الواقف اللذين لم يصدقوا على الانساب وترتيب الموتي على هذا الوجه ولا ينافي جوابنا المذكور حيث كان مبنيًا على هذا الوجه ما تضمنه الجواب السابق اعطائه منا ومن باقي حضرات الاشياخ بديوان عموم الاوقاف من انه يقسم ريع الوقف على من كان موجودا منهم وقت الاقرار على حسب شرط الواقف يعني الاقرار بالموضع بحجة الدعوى خلاف هذا التصديق ثم مات منهم عن ولد او اولاد يقسم نصيبه على اولاده مع مراعاة الشرط حيث كان شرط الواقف معلوما فاذا علم ترتيب الموتي عند الاحتياج الى القسمة على المتصادقين في فروع الجهات يقسم الريع عليهم على حسب ذلك وان جهل يقسم الريع على من كان موجودا من كل طبقة من جهات الاستحقاق المتساوين مع مراعاة شرط الواقف ثم نصيب كل شخص يعطى لاولاده وهكذا ومن طلب زيادة على هذا النصيب بسبب اختلافهم في ترتيب الموتي وكذبه الآخر فعليه الاثبات هذا يحصل الجواب السابق اذا التقسيم الذي ذكرناه الآن هو على طبق شرط الواقف مع وجود التصديق الاخير المذكور على الوجه المسطور فيتعين العمل بذلك والله تعالى أعلم (مثل) في واقف انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم خليل وعبد الكريم وامون وسارة وعلى من يحدته الله له من الاولاد على حكم الفريضة الشرعية المذكورة مثل حظ الانثيين وعلى ولده المرحوم الحاج ابراهيم وهما على ومحمد يقومان بنصيب ذكروا احدهما مقام والدهما ومن بعدهم على اولادهم اولاد المذكور دون اولاد البطون ثم وثم على ان من مات منهم افعى المذكور عن ولد او ولد ولدرجع نصيبه لولده او ولد ولده الخ وشرط بعد ذلك في وقفه شروطا منها ان يجعل لبنتيه امون وسارة ولبنتاته المذكور السكنى فقط مادام خاليات من الازواج وكل من تأيمت منهن رجعت استحقاقها في السكنى ومن تزوجت سقط حقها وهلم جرا ثم مات الواقف وانحصر الوقف الآن في ذكر واحد وامرأتين والمرأتان متزوجتان فهل يكون لهما حق في الغلة دون السكنى حيث

ان الواقف قيد استحقاق السكنى للاناث يكونهن عازبات وكانت المرأتان المذكورتان من اولاد الذكور ويكون قول الواقف فقط راجعا لقوله ومنها انه جعل لبنتيه ولبنات الذكور لا لقوله السكنى منع التعارض بين كلاميه مع احتمال ذلك وكونه اقرب لغرض الواقف من حرمان بناته لصلبه والاناث من اولاد الذكور مع التصريح بما يفيد استحقاقهن للغلة في صدر عبارته افيد والجواب (اجاب) نعم يكون للمرأتين المذكورتين حق في غلة الوقف المذكور على بشرط الواقف ولا يمنع من ذلك قوله ومنها انه جعل لبنتيه ولبنات الذكور السكنى فقط لرجوع قوله فقط لبنتيه ولبنات الذكور لا للسكنى لكونه اقرب لغرض الواقف لاسيما مع تصريحه باستحقاق الاناث من صلبه ومن اولاد الذكور ومهما أمكن منع التعارض في كلام الواقف لا يعدل عنه وليس للمرأتين المذكورتين حق في السكنى مادامت متزوجتين عملا بشرط الواقف المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اما كن جارية في وقف مسجل وضع شخص اجنبي يده على بعضها برزعم استبدال حصص منها من جهة الوقف مدة من السنين فتنازع معه ناظر الوقف المذكور وثبت وقفها بالوجه الشرعي ولم يثبت استبدال ثلث الحصص من جهة الوقف بالوجه الشرعي وحكم بردها بالجهة وقفها فهل يجب على واضع اليد على بعض اما كن الوقف المذكور ابرم مثله مدة وضع يده عليه حيث ثبت وقفه شرعا ولم يثبت خروجه عن الوقف بوجه شرعي وكان واضع اليد المذكور اجنبيا عن جهة الوقف (اجاب) نعم يجب على واضع اليد على بعض اما كن الوقف بدون عقد اجارة ولا وجه شرعي اذا استعمله او عطله ابرم مثل ذلك في كل وقت بحسبه مدة وضع يده عليه حيث لم يثبت خروج ما ذكر عن جهته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من المحافضة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ٨٦ مضمونها حضرة رفاعة بك استأجر نصف فدان طين من وقف السادة الاتراك واذن له فيه بالبنا والعمارة والانشاء والتجديد والغرس وحق الاستقاء من الساقية والبر الماء المعين التي في القطعة الارض الجارية في الوقف المذكور على ان كل ما بناه وجسده وغرسه وأصلحه بارض نصف الفدان المذكور يكون له ملكا وخالوا وانتفاعا مستحق البقاء على الدوام والاستمرار وله حق القرار في ذلك نظير ما يقوم بدفعه بالجهة الوقف من المحكم من بعد دفع المال بالجهة الميرى وأجرى البناء والعمارة والغرس في الارض المذكور وصيرها مكانا وجنينة ولما سبب احتياج الميرى للسكان والجنينة المذكورين جرى شراؤهما منه وحضرة ناظر رواق الاتراك وغب استبدال الارض الحاملة لبناء المنزل والجنينة للميرى والميرى لا يرغب الاستبدال بل يرغب دفع المحكم الذي كان جارياد دفعه من حضرة البك الموما اليه وكتب لديوان الاوقاف عن ذلك فوردت افادته أخيرا بتاريخ ٢٨ راسنة ١٢٨٦ باحالة رؤية هذه المادة على حضرتكم فاقضى تحريره للافادة عن المحكم الشرعي (اجاب) حيث اشترى بالجهة بيت المال البناء والغراس

١٢٨٦

١

مطلب مهمما أمكن  
منع التعارض في  
كلام الواقف لا يعدل

عه

هذا السؤال كان  
حقه ان يدكر بعد  
٧ صفر سنة ١٢٨٥  
وأجرى هناسهوا  
وهو مؤرخ في ٩ صفر  
سنة ١٢٨٥

مطلب يجب على من  
وضع يده على اما كن  
الوقف بدون عقد  
اجارة ابرم مثله استوفاه  
او عطاه

١٢٨٦

٢٠

الموضوعان في أرض الوقف باذن الناظر بحق القرار عن باع ذلك بجهة بيت المال فالأجرة التي كانت تطلب من البائع عن الأرض ينتقل حق طلب الناظر على الوقف لها على من آل اليه البناء والغراس المذكوران بطريق الشراء لكن ليس لمن اشترى البناء والغراس التصرف ببيع الأرض التي كانت حاملة للبناء والغراس المذكورين ولا يبيع بعضها ونحو ذلك ما لم تستبدل من جهة الوقف بطريق شرعي إلا أنه لا يجبر المشتري للبناء والغراس على استبدال الأرض المذكورة أو بعضها إنما المصريح به فيما إذا أخذ شيء لضرورة طريق العامة ونحوه من ملك أو وقف أنه يؤخذ بالقيمة وفي مثل ذلك الأخذ بالقيمة هو عين الاستبدال والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة وأردة من المحافظة مؤرخة غرة ج سنة ١٢٨٦ مضمونها المنسوخ يمينه صورة أفادة صادرة لهذا الطرف من المعية السنية في شأن الاربعين فدانا الموقوفة من لدن الحضرة الخديوية على ضريح الاستاذ الفولي قبل بناء المسجد الذي حصل بناؤه وحضرة مدير المنية وبنى فرار شارع في تخصيص ربيع الاطيان للجهتين لكونه كافيا لهما وقاضى أفندى مديرية المنية قال بعدم جواز ذلك ولهذا ابرام استفتاء حضر تكلم عن الحكم الشرعي في هذه المسئلة فبناء عليه اقضى تحريره بحضر تكلم لكي ترد الافادة اللازمة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الوقف بعد صحته ولزومه لا يصح اخراجه الى جهة أخرى غير جهته الاصلية ما لم يكن شرط الواقف حال ايقافه التغيير له أو لناظره مثلاً فاذا لم يوجد ذلك لا يسوغ ما ذكره عاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل ناظر على وقف آخر حانو بالرجل بدون أجرة المثل وهناك داعب فيها بأجرة المثل فما فوق وليس متعنتا في ذلك بل يرغب فيها هو وغيره بأجرة المثل فهل يؤمر المستأجر بدفع أجرة مثلها بجهة الوقف أو اخلاؤها لمن يرغب فيها بأجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش ويلزم المستأجر اذا سكنه بالغبن الفاحش تمامه ويؤمر بالتقريع ليؤجر لغيره بأجر المثل ما لم يتفق على سكنه بأجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية وقفها من ناظرها لزراعتها والانتفاع بما يغرسه فيها فحفر فيها بئر وعمل عليها تابوتاً يسقى منه زراعته وذلك بدون اذن الناظر فهل يكون للناظر بعد مضي مدة الاجارة تملكه بجهة الوقف بعيتمته مستحق القلع أو يؤمر الباني برفع بنائه وتسليم الأرض للناظر فيفعل ما فيه المصلحة للوقف (اجاب) اذا بنى المستأجر في أرض الوقف بناء بدون اذن ناظره ومضت مدة الاجارة فللناظر تملكه بجهة الوقف بعيتمته مستحق القلع ان أضرمه بارض الوقف وان لم يصري يوم الباني برفعه وتسليم الأرض خالية كما كانت لناظرها الا ان يتفق على أخذه بجهة الوقف بالقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفاً على كل من شقيقته عائشة وزوجته ست وبنتيه منها هدا عائشة وأم السعد بحكم الفريضة بينهن مع مشاركة

١٢٨٦

٣

١٢٨٦

٦

١٢٨٦

٧

من سيحدثه الله لا واقف من الاولاد لبنتيه المذكورتين بالفرضة بينهما ثم مات  
الواقف المذكور وانحصر ريع الوقف المذكور في الاخت والزوجة والبنتين  
المذكورات في كتاب الوقف وابن وبنت حدثا للواقف المذكور من غير الزوجة  
المذكورة بعد الوقف المذكور فاذ انحصر كلا من الموقوف عليهم المذكورين في  
استحقاق ريع الوقف المذكور أفيدوا الجواب (أجاب) مقتضى عبارة الواقف المذكور  
على الوجه المسطور أن تستحق شقيقته عائشة ريع ريع وقفه وزوجته الربع الثاني  
أيضا والنصف الباقي يقسم بين بنتيه الموجودتين حال الوقف وابنته وبنته اللذين  
حدثا بعد الوقف حيث شرك الواقف أولا في ريع الوقف بين شقيقته وزوجته وبنتيه  
الموجودتين ثم قال مع مشاركة من سيحدث له من الاولاد لبنتيه بالفرضة فجعل من  
سيحدث مشاركا للبنتين اللذين لا تدخل لمن سيحدث له من الاولاد في نصيب الاخت والزوجة  
واذا قسم الربع على الاخت والزوجة والبنتين يقسم ارباعا لكل منهن الربع اذا  
ذكر فيهن حتى يفضل على الاثني فلم يقد قوله أولا بحكم الفريضة اذ معناها في الاوقاف أن  
يكون للذ كرضع الاثني على ما اختاره الكثير خلافا لابن المنقار ومن تبعه من جعله  
معنى قول الواقفين على الفريضة الشرعية أن تكون بالسوية وحينئذ تكون القسمة  
بين الاربعة المذكورات بالسوية وما أصاب البنتين وهو النصف يشار كما فيه من  
حدث للواقف وهو الابن والابنة على الفريضة الشرعية لتصريحها ثانيا فيقسم  
النصف المذكور انما سلك لكل بنت من الثلاث بنات الخمسة والابن الباقي وهو خمس  
هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق ريع ثمانية قراريط  
في وقف أقربت طائفة بان والدتها تستحق منها ريع أربعة قراريط دونها وان الحق  
والاستحقاق لريع الاربعة قراريط في ريع كامل الوقف والدتها وانها تستحق  
زيعة أربعة قراريط فقط في الوقف المذكور وواقبض ناظر الوقف كلا منهما ريع  
أربعة قراريط من الوقف المذكور مدة والا أن تريد المقررة المذكورة الرجوع عن هذا  
القرار فهل لا يكون لها ذلك ويكون اقرارها المذكور صحيحا تعامل به مدة حياتها  
(أجاب) نعم يكون اقرارها المذكور صحيحا حيث لا مانع فتعامل بموجبه في حق نفسها  
مادامت حية قال في الاشباه أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق منه كذا أو انه يستحق  
الريعة دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان  
مكتوب الوقف بخلافه جل على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره  
المخصاف في باب مستقل وأطال في تقريره اه والله تعالى أعلم (سئل) في زاوية معدة  
للسلاة وذكر الله تعالى موقوفة من قبل شخص من أولياء الله ووقف عليها أوقافا  
لتصرف على شعائرها الاسلامية وما فضل من ريعها يـكون لذريته وشرط النظر  
لا رشدهم فتولى النظر على هذا الوقف والزاوية امرأة من ذرية الواقف تدعى الشبيخة

مطلب معنى قولهم  
بحكم الفريضة في  
الاوقاف ان يكون  
للذ كرضع الاثني  
خلافا لابن المنقار

١٨  
مطلب اقر الموقوف  
عليه ان فلانا يستحق  
معه وصدقه فلان  
او انه يستحقه دونه صح  
في حق المقر دون غيره



سنة

رجب

ذين الشرف لا ينحصر ذلك فيها بمقتضى الحجج الشرعية المسجلة وبقيت على ذلك مدة حتى  
انتقلت الى رحمة الله تعالى وتركت بنتين احدهما تسمى أم الحسن والاخرى تسمى  
آمنة فتولت النظر على ما ذكر أم الحسن المذكورة لكونها ارشده من أختها ومكناها  
القاضي من ذلك مكان أمها اتباعا لشرط الواقف واستمرت على ذلك مدة حتى ماتت  
عن أولادها كبرهم وأرشدتهم شخص يدعى جعفر وقد أقامته أمه الناظرة بشرط  
الواقف مقامها في المشيخة على تلك الزاوية وفوضت له النظر على هذا الوقف في مرض  
موتها وتوفيت على ذلك وهو مستحق للنظر طبق الشرط لكونه ارشدا للذرية ولكون  
حالته آمنة محتملة لا تحسن التصرف فاستولى على ذلك الوقف ثم قام الآن رجل أجنبي  
يريد التصرف في هذا الوقف بقبض ريعه وصرفه على مستحقه برعاه ان آمنة فرغت له  
عن استحقاقها في الوقف والمشيخة والنظر بعوض أخذته منه مع مخالفة ذلك لشرط  
الواقف لكونه أجنبيا وليست آمنة المذكورة مستحقة للنظر لعدم صلاحيتها ومن  
فوضت له الناظرة النظر في مرض موتها مستحق لذلك لكونه ارشدا فهل يكون هو  
المستحق للنظر ويصح تفويض المذکور وليس للأجنبي المذکور نظر معه في هذا  
الوقف ولا يصح اسقاط أحد المستحقين استحقاقه في الوقف لغيره بعوض كما هو مذکور  
بل يكون ما ذكر من الفراغ باطلا ويكون استحقاق آمنة في ريع الوقف باقيا لها أفيدوا  
المجواب (أجاب) تفويض النظر من يستحقه بشرط الواقف في مرض موته لمن يؤل النظر  
اليه بعده صحيح لانه موافق لشرط الواقف فيستحق المفوض اليه النظر على هذا الوقف  
ولا عبرة بالفراغ الصادر من آمنة لاستحقاقها بعوض او بغير عوض لان الاستحقاق  
في الوقف لا يسقط بالاسقاط لاسيما مع اختلال المسقطه اذ تصرفها في هذه الحالة فيما  
تملكه لو كانت سليمة العقل لاغ في كيف فيما لا تملكه وهو الاسقاط بخلاف اقرار  
أحد المستحقين في الوقف بلا عوض لأجنبي بانه يستحق نصيبه من الوقف او النظر بلا  
عوض فانه صحيح يعامل به المقر النافذ التصرف مادام حيا فاذ مات بطل وكذا اسقاطها  
النظر للأجنبي المذکور باطل أيضا اذ لا نظر لها والمحال هذه مع مخالفتها لشرط الواقف  
فلا يعول عليه مع انه لو لم يخالف الشرط فلا عبرة به أيضا لانه في غير مرض الموت فلا يفيد  
مجرده حقا للأجنبي المذکور لما يكن الواقف فوض لها نصيب النظر على وقفه والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفا على نفسها أيام حياتها ثم من بعدهم على  
ذريتها ونسلها وعقبها الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقاتها ثم من بعدهم يكون  
وقفها على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الى حين انقراضهم يكون وقفها على عتقاتها ثم  
من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرطت النظر لنفسها أيام حياتها ثم من بعدهم  
يكون النظر على وقفها لا ارشدا فالارشاد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك  
الى آخر ما ذكرته في كتاب وقفها ثم ماتت عن غير عقب وآل الوقف لعتقاتها ثم ماتت

١٢٨٦

٢٤

مطلب تفويض النظر  
في مرض الموت لمن  
يستحقه صحيح  
مطلب الاستحقاق في  
الوقف لا يسقط بالاسقاط

مطلب اسقاط النظر  
في غير مرض الموت لا يصح  
ما لم يفوض له الواقف



العتقاء عن غير عقب وآل الوقف لعتقاء عتقائها واستحققت النظر على ذلك أمرأة تركية  
من عتقاء عتقائها لكونها أرشد المستحقين للوقف وصدق لها باقي المستحقين معها  
للوقف المذكور لدى المحاكم الشرعية في النظر على الوقف المذكور وأخرج لها تقريراً  
متممنا تقر برها في النظر وتصديق المستحقين لها ثم الآن قام بعض المستحقين يريد  
عزلها من النظر من غير خجعة شرعية متعللاً بأنها لا تصلح للنظر لعدم نطقها باللغة العربية  
بشدة الفصاحة وإنما إذا سئلت عن بعض أمكن الوقف في أي محلة لا تقدر أن تعبر عن  
ذلك بالعربية الا قليلاً بعسر فهل لا يجابون لذلك ولا يعد ذلك خجعة شرعية توجب عزلها  
خصوصاً إذا كانت تقدر أن تعبر عن كل شيء سئلت فيه باللغة التركية ولا يضرها نطقها  
باللغة العربية قليلاً في النظر وإذا أقامت وكيلاً عنها القبض ريع الوقف وصرفه يصح ذلك  
ولا يشترط رضا المستحقين للوقف بالوكيل الذي تعينه وإذا أراد بعض المستحقين إقامة  
دعوى في مجلس حكم مع الناظر المذكور وأقامت وكيلاً عنها لكونها من المخدرات  
وتعنت بعض المستحقين في عدم قبول الوكيل وطلب جبرها على الحضور معه لا يجاب  
لذلك أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) حيث قررها المحاكم الشرعية في النظر على  
الوقف المذكور لكونها أرشد المستحقين بتصديقهم على أرشديتها لا يجابون لعزلها بمجرد  
كونها لا تحسن اللغة العربية ولا يكون مجرد ذلك خجعة توجب عزلها من النظر حيث لم  
يترتب على ذلك ضرر بالوقف نعم لو ثبت بعد ذلك بطريق شرعي أن غيرها أرشد منها استحق  
النظر اتباعاً لشرط الواقف وللناظر بشرط الواقف إقامة وكيل عنه في قبض ريع  
الوقف وصرفه لأربابه ولا يتوقف ذلك على رضا مستحق الوقف وكون الموكل من  
النساء المخدرات عذر في لزوم قبول أقامتها وكيلاً عنها في الخصومة بآراء خصمها والله  
تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين وقف ومالك اذن ناظر الوقف وباقي مستحقيه  
الشريك المالك بالصرف على عمارة حدثت فيه من ماله ليرجع بما يخص الوقف من مبلغ  
العمارة في غلته وصار تقدير أجرة المكان المذكور على الشريك المالك ليستقطع أجرة  
حصة الوقف مما يصرف على عمارة الضرورية وكانت تلك الأجرة المقدرة التي تخص  
حصة الوقف دون أجر مثلها بكثير باعتبار هيأته الأصلية قبل الترميم وفي ذلك غبن فاحش  
على جهة الوقف ولو مع مراعاة تعجيل ما تجل ما تجل من مبلغ الصرف على العمارة فصرف مبلغاً  
معلوم واستمرسا كذا في جميعه مدة فهل والحال هذه لا تصح هذه الأجرة ويلزم الشريك  
المستأجر المذكور أجر مثل حصة الوقف مدة سكناه مع مراعاة ما تجل من مبلغ الصرف  
أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا تصح أجرة حصة الوقف بغبن فاحش ويلزم  
الشريك المستأجر تمام أجر المثل مدة سكناه حصة الوقف والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
(سئل) من المجلس الخصوصي عن حادثة كان سألني عنها المجلس المذكور سابقاً بتاريخ

٢٥  
١٢٨٦  
مطلب للناظر بأشراط  
التوكيل بالوقوف على  
رضا المستحقين

٢٩  
١٢٨٦

١٧ جادى الآخرة سنة ١٢٨٦ بناء على رغبة وطلب الحكومة اجراء هذه المادة  
وأجبت عنها بجواب مسطر تحت سؤالها ثم عرض للمجلس فتوى محرر سؤالها وجوابها  
عن هذه المادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بخطه فصدق عليها من حضرة  
مفتى مجلس الاحكام ظاهرها يخالف جوابى السابق وهذا الارسال بقصد اخذ قول من  
هذا الطرف عما ذكره فخر رت تحت جوابى السابق جوابا آخر اوضحت فيه المقام  
وكشفت فيه عن ثام الاوهام بما عسى أن يتضح به النور من الظلام (وصورة سؤال  
المجلس الاول) فى يوم الخميس الميسر ١٧ ج سنة ١٢٨٦ حضر فى المجلس الخصوصى  
المنعقد بالقلعة العامرة حضرة الاستاذ مفتى أفندى ووجهه الى حضرة الاستفهام عما  
يقضيه الوجه الشرعى فى ربط ايجار عن بحيرة البرلس الموقوفة ليهكون عن المدة  
الطويلة فاجاب بما هو مشروح أدناه (وصورة الجواب) الذى يسوغ اجراؤه فى الاوقاف هو  
اجارة المسانبة باجرة المثل وأما الاجارة الطويلة فى الاوقاف فالفتوى على بطلانها فلا  
يصح اجراؤها فى الاوقاف ولو يعقود كما هو مصرح به فى كتب المذهب والله سبحانه  
وتعالى أعلم (وصورة الفتوى الثانية سؤال اوجوابا وتصديقا) ما قولكم دام فضلكم فى  
رجل وقف جميع قطع اراض من جلتهاب بحيرة مملوك ذلك كله كائن بجهة معلومة بشعر  
البرلس تابع خليج الثغر المرقوم والبرج الذى هناك انشاء المالك لجميع ذلك وقف  
الجميع على نفسه أيام حياته ثم على أولاده من بعد أزواجه الى آخر ما هو مبين فى  
كتاب وقفه المسجل المعين فيه الجهات المذكورة بحدودها الاربعة ثم مات الواقف  
المذكور وآل النظر للارشد من المستحقين من أولاد أولاده وقد دعت المصلحة لاجارة  
الوقف المذكور المدة الطويلة فهل اذا تعينت المصلحة فى ذلك وصار اجارتها المدة  
الطويلة بناء على المصلحة الظاهرة تكون صحيحة شرعا وكيف الحكم سيما وان الواقف  
المذكور قد أهمل بيان المدة أفيدوا الجواب الحمد لله وحده نعم اذا تعينت المصلحة  
فى الاجارة المذكورة وصدرت بناء على ذلك تكون صحيحة نافذة ولا ينافى ذلك ما صرحوا  
به من بطلان الاجارة المدة الطويلة فى الوقف لان محله عند عدم المصلحة كما صرح به فى  
الهندية وغيرها من معتبرات المذهب والله أعلم الفقير عبد الرحمن البحر اوى الخنفى عفى  
عنه الحمد لله وحده ما أفاده حضرة المفتى الموقر الىه هو الحكم الشرعى فى حادثة  
هذا السؤال والله أعلم الفقير على محمود البقل الخنفى مفتى الاحكام عفى عنه (اجاب) بعد  
كتابة ما سطر أعلاه أرسل الى فى تاريخه أدناه من المجلس الخصوصى الفتوى الشرعية  
المذكورة المحرر سؤالها وجوابها بخط حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى الخنفى  
ومصدق على جوابها من حضرة مفتى مجلس الاحكام فى هذه الحادثة لا طلع عليها وأفيد  
بما يظهر لى فاطمعت على ما ذكره فوجدت سؤال الفتوى المذكورة مخالفا لسؤال  
الفتوى التى أعطيت من هذا الطرف اذ موضوعها اجارة جهة جارية فى وقف لها ريع

مطلب في بطلان الاجارة  
الطويلة في الاوقاف  
المصلحة

مطلب في بيان المصلحة  
التي يترتب عليها جواز  
الاجارة الطويلة في  
الاوقاف

١٢٨٦

١

ولست من الاماكن المتخربة المحتاجة الى العمارة ومع ذلك فريعهما جسم دار على  
أصحاب الاستحقاق والاجرة التي يراد تقديرها في عقد الاجارة هي مقدار اراد تلك الجهة  
حسب ما يعلم من أوراق هذه القضية وحينئذ فلا مسوغ لاجارتها المدة الطويلة في هذه  
الحالة وأما موضوع الفتوى المزخرفة الثانية فهو ان المصلحة بجهة الوقف تعينت في  
اجارتها المدة الطويلة كما هو مصرح به في سؤالها وجوابها وان لم يوضح فيها وجه تعيين  
المصلحة وهذا مخالف للواقع في هذه الحالة ففي الحاشية لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا  
كانت مدة اجارتها أكثر نفعاً فوثرها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة قلت وقد منافي  
الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بقعود وسجي متنافي اجع وليحفظ  
فلو آجرها المتولى أكثر لم يصح الاجارة فتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد  
في كله فتاوى قارئ الهداية ورجحه المصنف أفاده في الدرر قال في حواشيه قوله الا اذا  
كانت الى آخره بان كل الناس لا يرغبون في استئجارها مستعواً بيجارها أكثر من سنة  
أد رعى الوقف وانفع للفقراء وعزاه الى صاحب الاسعاف وأفاد أيضاً في حواشي الدرر من  
الوقف ان تعيين المصلحة في الاجارة الطويلة هو ان لا تتأق عمارة الا اذا أوجراً أكثر من  
سنة في الدور ومن ثلاث سنين في الضياع وكان محتاجاً للعمارة أخذ من عبارة قارئ  
الهداية وان هذه الزيادة عند وجود المصلحة انما تكون للقاضي أو للمتولى اذا شرط له  
الواقف الزيادة للمصلحة فقد اتضح مما نقلناه معنى المصلحة والمسوغ لاجارة عقار الوقف  
المدة الطويلة وانها ليست موجودة في حادثة الفتوى وحينئذ فلا يعول شرعاً على الفتوى  
الثانية في هذه المسألة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) بافادته من  
ديوان المحافظة مؤرخة ٢٧ ش سنة ١٢٨٦ مضمونها انه لمناسبة لزوم استبدال دكاكين  
بخان الخليلي جاريين في وقفين قدر ثمنهما بمعرفة أرباب الخبرة بمبلغ كذا وسمي ناظر  
الوقفين المذكورين بابدالهما بالمبلغ المرقوم وصدر الامر العالي باخذهما وتحرير المحكمة  
بتحريم الجهة المبري بالدكاكين المذكورين فصار احضار حجتى الوقفين بيد الشيخ  
حسين الحفناوى مأذون المحكمة وبطلان عتقهما ووجدنا محررتين بانقراض فقط وليسكون  
الابدال هو لدكاكين والمجتان بانقراض فقط وهذا مما يطر بالوجه الشرعى تؤمل الافادة  
عما يكون اجراؤه في ذلك (اجاب) بمطالعة المجتئين المذكورين وجدت كل واحدة منهما  
تتضمن بيع ناظر الوقف المعين فيها الانقراض المجارية في الوقف نظارته للمسوغ المذكور  
فيها وهذا البيع بناء على ما هو مسطر بكل حجة منهما صحيح فالذى فهم من المجتئين  
المذكورين ان المجارى في الوقفين المذكورين انما هو البناء الذى صار انقراضا  
مطروحة يختشى عليها الضياع وتعدت اعادتها وبيعت لهذا المسوغ وحينئذ لا يتأق  
ابدال الناظرين المذكورين بالدكاكين المذكورين أرضاً وبنا فيها لم تكن  
الأرض جارية في وقفهما بل هي جارية في وقفين آخرين ولم يكن هناك بناء قائم وقت

الابدال بل هي انقراض مطروحة حسب المفهوم من هاتين الحجتين والله تعالى أعلم  
 (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولديه الموجودين  
 الآن هما السيد محمد والسيد سليمان وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد  
 الذكور دون الاناث وعلى ولد ولده السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد علي بالسوية بينهم  
 ثم من بعد كل منهم على اولاده واولاد اولاده واولاد اولادهم وذريتهم وتسلمهم  
 وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
 السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به  
 الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فاقوتهما عند الاجتماع على ان من مات  
 منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان  
 سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته  
 وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب  
 الطبقات له الذكور دون الاناث يتداولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين  
 فاذا انقراضوا جئنا بأسرهم وأبادهم الموت عن آجورهم وخلت بقاع الارض منهم  
 أجمعين يكون وقفا مضمرا واربعه على ما بين فيه وهو ما ذكره الواقف في حجة وقفه ثم  
 مات الواقف المذكور عن ابنه المذكورين وابن ابنه ولم يحدث له أحد من الاولاد ثم  
 مات ابن الابن المذكور عقيما فاستقل بجميع ربيع الوقف عماه المذكوران حسب  
 شرط الواقف وانحصر الوقف فيهما سوية ثم مات أحد ابني الواقف الذي انحصر فيه  
 ربيع نصف الوقف عن اولاده الثمانية ثلاثة ذكور وبنات ثم مات ابن الواقف  
 الثاني عن اولاده الثمانية أيضا أربعة ذكور وأربع بنات ثم مات كل واحد من اولاد  
 ابني الواقف الستة عشر المذكورين بعضهم مات عن اولاد وبعضهم عن اثنين  
 وبعضهم عن واحد الى أن انقرضت طبقة كل من الاولاد الستة عشر ولم يمت أحد منهم  
 عقيما الى أن انحصر الوقف في أربعة وأربعين شخصا الذين هم اولاد ابني الواقف  
 المذكورين ستة عشر من ذلك هم اولاد الثمانية الذين هم فروع أحد ابني الواقف  
 المذكورين وثمانية وعشرون هم اولاد الثمانية الذين هم اولاد ابني الواقف الاخرين  
 ان طبقة فروع أحد الابنين المذكورين انقرضت قبل انقراض طبقة فروع الابن  
 الاخر ثم مات جملة من فروع الطبقتين المذكورتين بعضهم عن ولد فكثر بعضهم  
 عقيما عن اخوته وأخواته ولم تنقض الطبقة الثالثة من فروع ابني الواقف فكيف  
 تكون قسمة الربيع أفيدوا الجواب (اجاب) حيث انحصر ربيع الوقف المذكور جميعه  
 في ابني الواقف المذكورين مناصفة بينهما فموت أحد الابنين عن اولاده الثمانية  
 المذكورين والاناث ينتقل نصف الربيع المذكور لهم بالسوية عملا بقول الواقف ثم من بعد  
 كل منهم على اولاده الى آخره وموت ابن الواقف الثاني عن اولاده الثمانية أيضا يقسم



ربيع الوقف جميعه على عدد رؤس أولاد ابني الواقف الستة عشر المذكورين لا يختلف  
 المحكم في ذلك بين تنقض القسمة وعدمها ثم يموت كل واحد من أهل الطبقة الثانية  
 المذكورة عن أولاده أو أولده وان سفل ينتقل نصيبه لفرعه واحدا أو متعددا وهكذا  
 في فروعهم عملا بقول الواقف على أن مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك  
 انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده إلى آخره ويمثل بذلك إلى أن تنقض طبقة فروع  
 أحد ابني الواقف الثمانية فتتقض القسمة بالنسبة لمقدار استحقاقهم وهو النصف  
 ويقسم ذلك المقدار على عدد رؤس الطبقة الثالثة من فروع ذلك الابن الذي  
 انقرضت طبقة أولاده الثمانية ويقسم ذلك على الأحياء منهم والاموات فما أصاب  
 الأحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لأولادهم ولا فرق في ذلك بين ذكروا نثي اذ لم  
 يفضل بينهم الواقف في شروطه ثم مات منهم عن فرع واحد فأكثرت ينقل نصيبه  
 إليه ومن مات منهم عقيم ما عن أخوته وأخواته ينتقل نصيبه لأخوته وأخواته فان لم يكن  
 له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات له الذكور دون الإناث عملا بما صرح به الواقف  
 على هذا الوجه لان الوصف بالذكور يرجع إلى الأخير عندنا والآخر في كلامه هو  
 اقرب الطبقات له وبانقراض الثمانية الأولاد لا يخير الذين هم فروع الابن الثاني  
 وهم من أهل الطبقة الثانية ايضا تنقض القسمة بالنسبة لمقدار استحقاقهم ايضا وهو  
 النصف الثاني ويقسم ذلك المقدار على عدد رؤس الطبقة الثالثة من فروع ذلك الابن  
 الثاني على ما بينا في فروع الابن الاول وذلك عملا بلفظة كل في قول الواقف ثم بعد كل  
 منهم على أولاده إلى آخره المفيدة للاحاطة على سبيل الأفراد فيكون بمنزلة وقفين كل  
 نصيب ابن منهم بمنزلة وقف على حدة كما يستفاد ذلك مما ذكره العلامة خير الدين الرملي  
 في فتاواه المشهورة عن سؤال من كتاب الوقف غرة ١٨٤ نظير الحادثة عبر فيه بكل  
 فأنظره وهو كذا يعمل في كل طبقة من طبقات فروع كل ابن منهما والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مريض الموت وقف مكانا في مرضه المذكور على أخواته  
 الثلاث ثم لم يجهت برومات عنهن وعن زوجته ولم تجز الزوجة الوقف المذكور فهل  
 للزوجة أخذ حصتها في المكان المذكور حيث لم يكن له مال آخر سوى المكان  
 المذكور او كيف المحكم (اجاب) حيث وقف الرجل المذكور في مرض موته مكانه  
 على بعض ورثته ثم على جهة بر ولم يترك غير هذا المكان فيجوز الوقف في ثلثه ويبطل  
 فيما زاد على الثلث حيث لم تجزه بقية الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على  
 قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى  
 ما عاش الموقوف عليهم فاذا مات الموقوف عليهم من الورثة صرفت غلة الثلث كلها  
 لجهة البر المذكور على ما شرط الواقف قال في البحر والمحصل ان المريض اذا وقف على  
 بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا

مطلب تنقض القسمة  
 بالنسبة لنصيب فروع  
 كل من الابنين بانقراض  
 طبقتهم خاصة عملا  
 بلفظة كل دون نصيب  
 فروع الابن الثاني لان  
 لفظة كل للاحاطة على  
 سبيل الأفراد فهو بمنزلة  
 وقفين في ذلك



واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفامع ان الوصية للبعض  
لا تنفذ في شيء لانه لم يتجهض للوارث لانه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر  
الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما  
تقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث الموقوف عليه  
اعتبر شرطه في غلة الثلث انتهى أفاده في رد المحتار من الوقف والله تعالى أعلم (سئل)  
بافادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها من حيث ان  
تركة المرحوم خليل اغالة المرحوم سعيد باشا صار بيعها بعرفة هذا الطرف لا يلوثة  
ذلك للحضرة الخديوية وحال حياة المرحوم وقف عقارا كائنا بالموشكي بديوان المرور  
القديم وموجوده عريخانه خشب انشأها حال حياته ماثبة بأرض الوقف ولم تذكر بحجة  
الايقاف ومن الاقتضاء الوقف على الحقيقة هل يباع خشب العريخانه المذكورة  
ويضم ثمنه على التركة أو يبقى بدون بيع لمجة الوقف اقتضى تحريره لمحضرتكم ليكرم  
بالافادة عما وافق شرعا (اجاب) لا يلزم من عدم ذكر اخشاب العريخانه المذكورة في حجة  
الايقاف كونها خارجة عن الوقف حيث كانت في أرض الوقف موضوعة على وجه  
القرار والاثبات ما لم يتحقق ان الواقف أحدثها بعد الوقف واشهد عند الاحداث انها ملك  
له لا لمجة الوقف أو احدتها من ماله وأطلق فان لم تكن كذلك لا تكون داخله في تركته  
ولا تابع على انها منها بل تكون لمجة وقفه الذي كان ناظرا عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
بافادة من الضابطية مؤرخة ١٦ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها من بعدم معلومية حضرته  
ما ينهى عنه مقدمه احمد محمد شمس المحرري وما أفتى به حضرة مفتي الضابطية بخصوص  
فسخ اجارة الخزان الكش بالعمورية تظارة محمود افندي ترد الافادة عن الحكم الشرعي في  
هذه المادة لاجل معاملة الساكن بموجبها (وصورة ما أفتى به مفتي الضابطية) قد اطلعت  
على هذا العرض وعلى حجة الايقاف المؤرخة في غرة ذى القعدة سنة ١١٣٥ ولم شرط  
الواقف مدة لاجارة عقار الوقف ليراعى شرطه وحيث أهمل الواقف مدتها فالفتوى  
على ان اجارة الخزان المذكور أكثر من سنة لا تصح والله تعالى أعلم (اجاب) ما أفاده  
حضرة مفتي الضابطية بهذا فهو موافق للنصوص عليه في كتب المذهب حيث لم تكن  
الاجارة المذكورة صادرة من قبل القاضي لمصلحة الوقف والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٤ ذى القعدة سنة ٨٧ مضمونها قد  
وردت افادة من محافظة رشيد في ١٤ الجاري متطابها بالتحرير لمحضرتكم بنظر الافادة  
المعطاة من حضرة قاضي رشيد والعرض المرفوق معها وافادة الحكم الشرعي (ومضمون  
افادة حضرة قاضي رشيد مخاطبا بها سعادة محافظ رشيد) صار حضور الحجة المذكورة  
بالعرض لصقه ودل مضمونها على أن الحاج محمد اللوصي ابن المرحوم الحاج محمود ابن  
المرحوم قاسم اللوصي يملك تسعة قراريط في مكان بحري رشيد بما اشتمل عليه

٨  
مطلب أحدث الواقف  
شي في الوقف ان احده  
لنفسه او أطلق فهو له  
وان أحدثه للوقف  
فهو وقف

١٧  
مطلب اجارة الوقف  
أكثر من سنة في غير  
الضياح مع اهمال  
الواقف مدتها لا تجوز  
الا اذا صدرت من  
القاضي لمصلحة

وعليه حكر جهة الحرمين الشريفين وجهة مسجد الجندی وجهة المكتب الكائن  
بوكالة الباشا وقدره ثمانية وأربعون فضة تقاضا لابنهما بموجب الحجة المذكورة  
ومكتوب بهامش الحجة المذكورة ان الحاج محمد اللوصي المذکور وقف المحصة  
المذكورة من المكان وما يتبعه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون لزوجته التي  
يموت عنها ما يخصها شرعا من الريع ان لم يكن هناك فرع وارث والتمن ان كان له فرع  
وارث وباقى ذلك يكون لذريته أو لاده كورا وانا انا بالقرينة الشرعية ثم من بعد  
موت الزوجة المذكورة تنتقل حصتها لاولاده الموجودين مضمومة الى حصتهم ثم من  
بعد كل من الاولاد تكون حصته لاولاده كورا وانا انا كذلك ثم لاولاد اولاده  
كذلك ثم على ذريته ونسله وعقبه كذلك فاذا انقرضت اولاده وذريتهم يكون ذلك  
وقفا على شقيقته خديجة ثم من بعدها على من يوجد من اقاربه وذوي رجه فاذا انقرضوا  
عن آخرهم كان ذلك وقفا شرعيا على مسجد وضريح سيدي علي الحلبي عمت بركاته ثم على  
الفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما حلوا وشرط الواقف شروطا منها ان النظر على  
ذلك يكون له مدة حياته ثم من بعده يكون لزوجته أم أولاده ثم للارشد فالارشد من  
يقول الوقف اليه ومنها ان يبدأ من ريعه بعمارة وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام  
لمنفعتها واشهد الواقف المذکور على نفسه بينة شرعية بذلك محررة أسماؤهم بهمش  
الحجة المذكورة الا ان هذا الوقف لم يكن على يد قاض ولم يسجل وقدمات الواقف  
وزوجته وأولاده وانقرضت ذرية أولاده وماتت شقيقته خديجة المذكورة والموجود  
الا ان من اقارب الواقف وذوي رجه بنتا اخيه السيد احمد اللوصي هماغشوشة وهما  
وأولاد ابن أخيه السيد محمد ابن السيد احمد محمد وعبد الفتاح ومحمد وعبد  
الحمد وعبد الحميد وصالح وبنات بنت أخيه السيد احمد المذکور هما حسنة وعائشة امهما  
السيدة بنت السيد احمد المذکور وأولاد بنت أخيه الثانية امونة بنت السيد احمد  
المذکور هم محمد وعلي وخضرو بنت ابن أخيه السيد احمد المذکور هي فطومة بنت محمود  
ابن السيد احمد المذکور وروحيث كذا فلزم تحرير له سعادتكم نلتمس عرض ذلك لحضرة  
الاستاذ العلامة الفاضل حضرة مفتي افندي المحروسة للنظر في الوقف المذکور ويغيد  
حضرة عن الحكم الشرعي في هذا الوقف وما يستحقه كل واحد من الاقارب  
المذکورين في المحصة المذكورة وعلى مقتضى ما يفيد حضرة الاستاذ الموما اليه  
يجري العمل (اجاب) قد صار الاملا على العرض واقادة حضرة قاضي رشيد المرغوب  
فيها النظر من هذا الطرف في مادة الوقف المحكي عنه واعطاء الافادة بما يقتضيه الحكم  
الشرعي في هذا الوقف وما يستحقه كل واحد من الاقارب المذکورين في افادته (والجواب  
عن ذلك) ان الوقف المذکور بعد تحقق صدوره عن يملكه مستوفيا شرائطه على الوجه  
الموضح بافادة حضرة القاضي المذکور يكون صحيحا لازما شرعا على ما عليه الفتوى بلا

صفر سنة

مطلب يعتبر في الوقف  
على الاقارب وذوي  
الرحم والوصية لهم  
المحرمية والاقترب  
فالاقترب للاستحقاق  
ويعطى للثنتين  
فصاعداً ذكر حيث  
كان التعبير بلفظ  
المجمع عند الامام خلافاً  
لها

توقف شرعاً على كونه على يد قاض من القضاة أو مسجلاً لا سيما مع كونه صادراً من مدد  
مديدة وحيث انقضى الوقف وزوجته وذريته وشقيقته خديجة المذ كورة وكان  
الوقف قد عبر في وقفه بقوله ثم من بعدها أعني شقيقته خديجة المذ كورة على من يوجد  
من أقاربه وذوي رحمه فاذا انقضى عن آخرهم كان ذلك وقفاً شرعياً على مسجد  
وضريح سيدي على المحلى عمت بركاته ثم على الفقراء والمساكين أينما كانوا وكان  
الموجود للوقف من الاقارب وذوي الرحم من ذكرهم حضرة القاضي بافادته يكون  
المستحق لبيع الوقف الآن بنتي أخيه السيد احمد الوصي هماً معشوشة وهناً فقط دون  
من معهم من الاقارب المذ كورين وهم أولاد ابن أخيه وبتابنت أخيه وأولاد بنت  
أخيه الثانية وبتابنت ابن أخيه المذ كورين على قول الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه وهو الصحيح وعليه المتون كما نقله العلامة ابن عابدين عن كتب المذهب لان الامام  
رحمه الله تعالى يعتبر في الوقف على الاقارب وذوي الرحم والوصية لهم المحرمة  
والاقترب فالاقترب للاستحقاق ويعطى ذلك للثنتين فصاعداً من ذكر حيث كان  
التعبير بلفظ المجمع كما هنا وجميع من ذكر بافادة القاضي المذ كور مستوون في المحرمة  
الآن بنتي أخى الوقف في القرابة الى الوقف أقرب من ذكر معهم في تلك الافادة  
فختان بجميع الرعي الآن حيث كان النسب ثابتاً ولم يوجد للوقف المذ كور من  
الاقارب الآن سوى من ذكر بافادة القاضي المرفوعة مع هذا والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادة واردة من الداخلية في ٢١ صفر سنة ٨٨ مضمونها قد علمت الداخلية  
مما ورد من ناظر عموم الاوقاف ان الاوقاف المحال نظرها على نظارة الاوقاف وجار تحرير  
تقاريرها من المحكمة بأسماء نظار ديوان الاوقاف خلفاً بعد سلف وكلما تجد تولية  
ناظر على ديوان عموم الاوقاف لا يجري تنفيذ تصرفات الخلف ما لم يتنازل السلف وتغير  
التقارير من المحكمة يدفع رسومات كالاول وهكذا ولو يكون بعض الاوقاف ايرادها لا يفي  
بما يصرف بالتكرار فرفع ذلك استنسب ان التقارير المحررة باسم اسلافه لا يجري تغييرها  
باسم الحضرة الخديوية بعد تنازلهم عن النظر للحضرة المشار اليها حسب ما وافق شرعاً  
وهكذا كل ما يجري حاله من الآن فصاعداً وناظر الديوان يكون له التصرفات الشرعية  
بالتوكيل عن الجنب العالي كما الجاري في بعض الاوقاف المحررة تقاريرها باسم ولي النعم  
مثل وقف سيدنا الحسين والمحرمين ونحوهما وانه اذا وافق الاجراء كما ذكر فيكون ناظر  
الديوان او من يوكله في قبول النظر عن الحضرة الخديوية ويروم استحصال الامر  
بما يتبع وحيث مقتضى معرفة الحكم الشرعي في ذلك وهل يكون الاجراء على وجه ما  
ذكر موافقاً لشرعاً اقتضى ترقيمه لفضيلة ثم تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) علم ما بخطاب  
سعادتك والافادة عن ذلك ان الاجراء على وجه ما توضيح لا مخالفة فيه للاصول الشرعية  
عند عدم المانع فاذا اريد الاجراء على وجه ما ذكر فلا مانع منه شرعاً والله تعالى أعلم

دبيع الاول سنة

(سئل) في وقف أدى له ناظر من ذرية الواقف مستحق النظر على الوقف المذكور طبق شرط واقفه لأرشدته عن باقي المستحقين وتحرره بالنظر على الوقف المذكور تقرير من القاضي وهو قائم بمصالح الواقف معروف بالامانة يجتهد فيما فيه رواج الوقف قادر على شؤنه استمر في النظر على هذا الوجه سبع عشرة سنة وما زال الوقف يزاد ريعه وعماره بسند جهده فيما فيه منفعة حتى بلغ إيراده مبلغا جسيما بسبب ذلك وكلما احتاج الوقف الى عمارة وترميم في تلك المدة يجريه الناظر ويصرف فيه بعض الغلة مصرف المثل ثم يقسم الباقي على مستحقه حسب شرط الواقف ويصدقونه فيما صرفه في العمارة والترميم المذكورين وباخذ عليهم السندات والاشهاد الشرعي بما ذكره وقد أجرى الناظر المرقوم عمارة وترميم باقي أما كن الوقف في سنة ست وثمانين وسبع وثمانين وصرف على ذلك أيضا كما كان يفعل في السنين الماضية وصدق على ذلك الصرف أيضا كل مستحق الوقف الا واحدة منهم بواسطة تعنت زوجها الوكيل عنها واغرائه اياها وطلب من الناظر تفصيل وبيان ما صرفه في السنتين المذكورتين في كل محل من محلات الوقف على حدته بحيث يبين المنصرف على كل أودة او حاصل مثلا والناظر المذكور يريد تفصيل المصروف على محلات الوقف المذكورة وبيانه بحيث يوضح مقدار المنصرف على جملة الاماكن المعلومه التي سيبينها بدفتر الحاسبة من آلات واخشاب ومهمات وانماها والاحرة المنصرفة للععمال في ذلك الموافق لنفقة المثل فهل يكتفي من الناظر المذكور بذلك التفصيل والبيان اذ لا يأتى له خلاف ذلك لعدم حصر جملة المنصرف على كل أودة او واحد من الوكايل مثلا على حدته واذا استمر الناظر المذكور متصفا بالارشدية قادر على تعاطي امور الوقف والاستغلال ولم يظهر عليه ما يوجب خيانتة ولا نهمة في امور الوقف يكون باقيا على النظر لا يشاؤك فيه غيره عملا بشرط الواقف ولعدم ما يقتضي المشاركة شرعا ويصدق فيما صرفه في عمارة الوقف وترميمه الضروري بينهما حيث لا يكذب في ذلك ظاهر الحال وافقة ذلك لمصرف المثل (اجاب) لوجه لتكليف الناظر المذكور زيادة على هذا البيان الذي يجريه على الوجه المستطور ويصدق فيما صرفه في عمارة الوقف الضرورية مصرف المثل بينهما حيث لم يكذب في ذلك ظاهر الحال وليس لاحد عزله من النظر على هذا الوقف بدون وجه ولا مشاركتة فيه بدون مقتض لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مضمونها قد وردت افادة محافظة رشيد مضمونها بالاوراق طيه مؤرخة ٢٧ راسنة ٨٨ مرادها اطلاع حضرتكم على ما أوضحه حضرة قاضي افندي رشيد في مادة وقف اللوصي برشيد واعطاء الافادة بما يقتضيه الحسب الشرعي فبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم ومعه الاوراق المعلوماتية ما شملت عليه وورود الافادة (اجاب) قد أفدنا بجوابنا السابق المسطر في احدى اوراق هذه القضية المؤرخ ٢٧ ذي القعدة سنة ٨٧ المندرج في

١٢٨٨

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨٨

٩



كتاب الوقف من هذه الفتاوى في هذا التاريخ ان ربيع الوقف المذكور بناء على  
 انشاء الواقف وقفه على الوجه الذي بينه حضرة القاضي بافادته المؤرخة ٢٩ ج سنة ٨٧  
 المستفاد منها انه بعد انقراض ذرية الواقف وزوجته وشقيقته خديجة يكون وقفه على  
 من يوجد من اقارب الواقف وذوي رحمه فالانقراض عن آخرهم كان ذلك وقفاً شرعياً  
 على مسجد وضمير سيدي على الحلي ثم على الفقراء والمساكين وقد شرط النظر على ذلك  
 من بعده وبعد زوجته للارشاد فالارشاد عن يثول الوقف اليه وان الموجود الآن من  
 اقاربه وذوي رحمه بنت اخيه المذكور تان وأولاد ابن اخيه المذكور وبنات بنت اخيه  
 وأولاد بنت اخيه الثانية وبنات ابن اخيه فقط يكون منحصراً في بنتي الاخ لا غير على  
 قول الامام الاعظم المرجح لوجود الاقربىة والمحرمية فيهما دون غيرهما من ذكروا حينئذ  
 فلا دخل لأولاد ابن الاخ المذكورين في افادته الثانية لبعدهم في القرابة ولو كان أبوهم  
 مستحقاً مع اختيه المذكورين حال حياته بلاتفاضل بين احدهم منهم لعدم ما يقتضيه  
 لاستوائهم في القرب الى الواقف وموت اخيهما المذكور صار المتصف بالاقربىة الى  
 الواقف اختيه المذكورين فقط دون اولاد الاخ المذكورين ولم يوجد من الواقف نص  
 على انتقال نصيب من مات من اقاربه عن ولد اليه واما استقفاها عن كيفية تحقق  
 صدور هذا الوقف على من ذكرهم الواقف المذكور الموضح بافادته الثانية المسطرة  
 باحدى اوراق هذه القضية المؤرخة ٢١ ربيع الآخر سنة ٨٨ بناء على ما ذكرناه  
 في جوابنا الاول من ان الوقف المذكور بعد تحقق صدوره عن يملكه مستوفياً شرائطه على  
 الوجه الموضح بافادته حضرة القاضي المذكور يكون صحيحاً لازماً شرعاً الى آخره بقوله هل  
 يجري اقامة ناظر شرعي على الوقف المرقوم ويحصل التداعي عليه من المستحقين بصدور  
 الوقف المرقوم وانحصاره فيهم الآن بدعوى مستوفية (جوابه) انه ينظر فان كان جميع  
 اقارب الواقف المستحقين الآن لميراثه متصادقين على صدور الوقف منه على هذا الوجه  
 فهذا كاف في تحقق ذلك واما اذا وقع اختلاف بينهم في ذلك وتجاووا حد الوقف على هذا  
 الوجه فن يكون ارشاد عن يثول الوقف المذكور اليه يكون هو الناظر عليه وحينئذ تسمع  
 الخصومة بينه وبين من ينكر ذلك بوجهها الشرعي ومتى ثبت صدور الوقف من الواقف  
 على الوجه المسطر يحكم به ويمنع المعارض في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن طرف مجلس  
 الدقهلية في ١١ ج سنة ٨٨ بما مضمونه منظور بمجلس هذا الطرف قضية تداع من  
 الست هاشم الموافقة ومن ضمن ما تدعيه على الشيخ عبد الله اخيهما شيا أن أحدهما ان  
 والدهما اتوا في ترك لهما خمسة وعشرين فدانا وكسورا اطيان رزقة بغيط البشطيمير  
 موقوفة على اجدادهم ماو والدهما ونسبه بمقتضى حجج وفرمانات وافرجات وتقاسيط  
 ديوانية باسمها واسم اخيهما وتقرر محرر من محكمة المنصورة مذ كور فيه ان القاضي  
 مكتم ما كان مستولياً عليه والدهما وجار صرف الفائض لهما من الروزنامة وتروم



قسمة ما يخصها في تلك الاطيان وتكليفه باسمها والثاني طلب اعطائها حقها في المحلات  
 الموقوفة حيث انها نفاذتها ونظارة اخيها ومشتراط في جميع وقفياتها ان الناظر على  
 صرف ريعها من يكون جالسا على سجادة اجدادها السادات الموافيين وان خدمة  
 السجادة حقها وحق اخيها يقتضي ذلك التقرير ولعدم اقرار اخيها على احقيتها فيما  
 توضح وقوله ان ارض الرزقة انضحت وصارت خراجية بالمال ولا يعتبر فيها الوقف  
 واكتفوا بأخذ الفائض من الروزنامة وان الذي كان واضعا يده عليه والدهما هو  
 ١١ فدان فقط اما الاربعة عشر فدان الباقية فهو الذي جددها ووجدان منها ٨ فدان  
 لها صورة حجة بمحكمة المنصورة في ٩ شوال سنة ١٢٧٠ دالة على ان شخصا يسمى احمد  
 الشناوى فرغ عنها بتوكيل شخص والسنة الافدنة كان الشيخ عبد الله المذكور  
 عرض للديرية في سنة ٢٧٥ بالتماسه أخذ تسعة افدنة بغيط البشطيم من مخلفات  
 والده وأجداده كان واضعا يده عليها احمد الشناوى ومرتبا عليه عوائد له وتطبيقا للبند  
 التاسع عشر من لائحة الاطيان الذي مقتضاه ان من يكون من أصحاب الاثر اعطى  
 اطيانا لشخص يزرعها ويتقنع بمحصولها وكلفة عليه دون صاحب الاثر وفي مقابلة ذلك  
 يعطيه شيئا معلوما سنويا بحيث ذلك يكون مبنيا على عجز صاحب الطين عن زراعة أثره  
 واستمرار المزارع في زراعتها ضرورة صار اصلاح اراضيها فانه متى مضى على ذلك خمس  
 سنوات فاكثر ولم توجد دلائل بيد صاحب الاطيان تدل على سبق المشاركة بأنه اذا  
 أراد أخذ اطيانه يأخذها فلا يحرم المزارع من تلك الاطيان وتقسم بينهما الثلثان  
 لصاحب الطين والثلث للزارع فعلى مقتضى ذلك قد جرت قسمة التسعة الافدنة  
 المذكورة ولما ذكر ووضع يده على تلك الاطيان من مدة مديدة وتسديد أموالها قال  
 انها صارت أثره خاصة ولم يكن لاخته حق الا في الفائض المربوط بالروزنامة كما انها  
 لا تستحق معه في ريع المحلات الموقوفة لكونها موقوفة على مصالح الضرر وحق  
 النظر فيها له وخاصة أيضا وكانت مديرية الدقهلية مذ كانت فيها تلك القضية طالبت  
 افادة من حضرة قاضي المنصورة فيما ذكر ولما أفادها بأن المتضح من قيد التقرير  
 الصادر من المحكمة في سنة ٢٠ أن بيد والد المدعية التي كانت وصيا عليها سندات  
 وافراجات باسم والد والدهما وذريته وان القاضي قررهما ومكنهما من الرزقة ومما  
 كان مستوليا عليه والدهما عملا بما تضمنته السندات والافراجات والامر الصادر في هذه  
 المسادة من المعية السنية في ٦ ش سنة ٢٠ بأجراء ذلك وبمقتضى فتوى شرعية  
 وان ليس بالتقرير ولا بالامر امتياز أحدهما عن الآخر فلا طلاق يقتضى التساوى ولا  
 يكون لأحد منهما الانفراد بوضع يده على الرزقة المذكورة بل تكون تحت أيديهما  
 بأسوية كل منهما بحق النصف وأفادها أيضا بما أجابه حضرة مفتي المديرية بأن المدعية  
 شريكة مع أخيها مناصفة فيما يتعلق بنظارة وقف سجادة الشيخ الموافق حسب التقرير

والأمر المحكي عنهما فقد تظلم الشيخ عبد الله المذكور من ذلك ولم يوردت هذه القضية للمجلس وتراهي لزوم مكتبة ديوان الاوقاف عنها أفيد منه بأنه باطلاعه على ما يبدى المدعية من الاوراق فهم ان الرزقة المذكورة مرصدة من قبل المرحوم سليمان كاشف على الشيخ عبد الله المواقف وأن المدعية وأخاها مقرران على نظرها وأمر الرزق المرصدة على خيرات واقامة شعائر صادر فيه قرار من المجلس الخصوصي منفذ بأمر عال في غرة ج سنة ٨٣ بأن التكليف الواقع باسم نظار الاوقاف في الاطيان المذكورة وأقاربهم وغير ذلك يعتبر باسم الاوقاف فلا يرى خلاف تكليف الاطيان الموجودة من الرزقة باسم وقف سليمان كاشف على الشيخ المذكور نظارة المتداعيين كل منهما بحق النصف وبتفهيم ما ذكر الى الشيخ عبد الله المذكور وما زال مصمما على أن اخته لا تستحق في هذه الاطيان وأن التقرير المرتكس عليه في افادة القاضي ليس بحجة وقفية ولا فيه شرط واقف ولفظة مكنهم المآل انما اطلاق يقتضى التساوى فانها بالنسبة لسياق الدعوى المحرر عنها التقرير لا ينصرف مدلولها على اطلاق التساوى بل المناسبة لذلك كرها في هذه المادة هو لوجود المثنى فقط بحيث لو كان له أخ أو اخت ثالثة لكان قيل مكنهم لان التمكن الموضح بالتقرير هو مقيد بما كان مستويا عليه والدهما وهذا اللفظ واقع من القاضي لا ينصرف الا على الميراث الشرعي اما اذا كان هذا اللفظ ثابتا في شرط واقف أوضح فيه ان الاناث يرثن مثل الذكور فربما كان يقال والحقبة هي للذكر مثل حظ الانثيين فيما يتعلق بالتركة المخلفة عن والده اما الاطيان فانها حقها هو لكونها تحت يده ومكلفة عليه مع وجود اخته وكونها أكبر سنا واقف ارادها في معيشة واحدة وعدم تعرضها كما ان العقارات الموقوفة فالنظر عليها واستيلاء ريعها خاص به اتباعا لشرط الواقف الى غاية ما ذكره ثم انه قدم افادة للمجلس بأن استناد اخته في مادة أحر العقارات الموقوفة بالنسبة لما هو واضح بمحجها واتباع شرط الواقف وارثانها في الاستحقاق في الاطيان ما هو الا على التقرير السالف ذكره وان الاطيان المحكي عنها رزقة ورغبتها الفصل على غلط منشور الاوقاف الصادر في سنة ٨٣ مع انها لم تكن من هذا القبيل فالاشكال الواقع في هاتين المسئلتين لا ينتهي الا بعرضهما مع ما اشتلا عليه من الحجج والاوراق لسيادتك برسم الاستفتاء عنهما وكل ما افادته حضرتكم يكون نافذا عليه ووكيل اخته رضى بذلك وقال ان خلاف ما ذكر لا ينفذ عليه ثم احضر ما عنده من الاوراق للاطلاع عليها وحيث فضلا عما انتهى عليه التحال بين المذكورين من تطلبهما عرض تلك القضية لفضيلتكم وعدم اقتناعهما بغير ذلك فانه مما تبين من درج الرزقة الواقع في شأنها النزاع الا أن في حجة وفرمان الاوراق التي احضرها ووكيل المدعية قد اشتبه الامر على المجلس في شأن تلك الاطيان وصار لا يزول الاشكال وينقطع النزاع الا بعرض هذه القضية لسيادتك فلهذا اقتضى

ترقيمه افضلية لكم وصورة التقرير وجميع المحلات الموقوفة والغرمان المذكورين وباقي  
الاوراق قادمة نرجو بعد تشريفها بالمطالعة من باعدها بافادته المحكم الشرعي للعلمية  
واجراء ما يقتضى (أجاب) وردت افادة المجلس المؤرخة ١١ ج سنة ٨٨ ومعه  
اوراق تداعى الست هاتم الموافية مع اخيهما الشيخ عبد الله المواقى في مادة الرزقة  
والاما كن الموقوفة ويرغب المجلس اعطاء الافادة من هذا الطرف بما يرى في ذلك  
(والجواب) عنه امامادة الرزقة المذكورة فبناء على التقرير الصادر من محكمة المتصورة  
الموجود صورته ضمن هذه الاوراق المتضمن ان القاضى قررهما ومكنهما من الرزقة  
ومما كان مستوليا عليه والدمهما عملا بما تضمنته السندات والافراجات والامر الصادر  
في هذه المسألة من المعية السنية بتاريخ ٦ ش سنة ٦٠ باجراء ذلك وبمقتضى قرار المجلس  
الخصوصى الصادر عنه الامر العالى في غرة ج سنة ٨٣ بان التكليف الواقع باسم نظار  
أوقاف الاطيان المرسدة على خيرات واقامة شعائر وأقاربهم يعتبر باسم الاوقاف يكون  
حق الولاية والتصرف في اطيان الرزقة الكائنة بحوض البشطيم المرسدة على وجه  
البر والصدقة باسم الشيخ عبد الله المواقى من قبل الامير سليمان اغا كاشغ بولاية المتصورة  
حسب المستفاد من الغرمان المؤرخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٠ وصورة المحجة المحررة  
من محكمة المتصورة المؤرخة ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٠٠ المستفاد منها ان اطيان  
الرزقة المذكورة الكائنة بحوض البشطيم مرقعة دارها ثمانية عشر فدانا للشيخ عبد الله  
المواقى واخته هاتم المذكورين بالسوية بينهما بالانفاصل وهذا الاشتراك قاصر على  
مقدار المرسدة من قبل الواقف المذكور الذى كان بيد والدمهما ولا دخل لما زاد على  
ذلك عملا بسندات الارصاد والتقرير وامامنا زاد على هذا القدر فيكون محتصا من هو  
مكلف عليه عملا بالاوامر الصادرة في حق الاطيان وامامنا استحقاق ربع الاما كن الموقوفة  
والنظر عليهم افيبيع فيه شروط واقفيها فما كان محتصا من ذلك بمن يكون جالسا على  
السيادة بداخل خلوة سيدي عبد الله المواقى مثلا يكون منحصر افيين يكون جالسا  
على السيادة المذكورة لا يشاركه غيره عن ليس كذلك فينظر من المتصف بهذا  
الوصف من المتنازعين فان اتصف كل منهما به اشتركا وان انفرد أحدهما  
اختص عملا بشروط الواقف وهكذا ينبع في كل وقف ما شرطه واقفه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك أرضا أنشأ في بعضها حاما من ماله الخاص به بنفسه وقبل أن يتم  
مهماته من الآلات التابعة لذلك من البزايير والطشوت والدسوت والرخام وغيره  
مرض الرجل المذكور مرض الموت فوقف الحام المذكور مع باقي الارض على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده المذكورين الاناث ثم وثم وجعل آخره لجهة بر  
لا انقطاع لها وتم وقفه بشروطه وعرض الواقف المذكور عن ذلك ليدوان الحكومة  
وجرى اللزم عنه وسجل الوقف بسجل الحكومة وبالحكمة حسب الاوامر الصادرة في

شعبان

سنة

شان ذلك ومات من ذلك المرض عن زوجتين وأم وأولاده ذكوراً وإناثاً والمحال ان  
 هذا الوقف الذي وقفه في مرض موته لا يخرج من ثلث تركته بعد اخراج الديون ولم  
 تجزئه باقي الورثة فهل يكون الوقف المذكور والمحال هذه غير نافذ فيما زاد عن الثلث  
 وإذا قام ان ذلك يكون كالوصية نافذة من ثلثه فقط يكون لجميع ورثة الواقف الانتفاع  
 بربيع هذا الثلث مدة حياتهم على حسب الفريضة مادام الموقوف عليه من الورثة حياً  
 وبعده يقسم ريعه على حسب ما شرطه الواقف وما زاد عن الثلث يقسم بين الورثة  
 بالفريضة الشرعية على جميعهم ولهم التصرف فيه تصرف المالك في أملاً كههم (أجاب)  
 الوقف في مرض الموت حكمه كوصية في نفاد من الثلث فان زاد الموقوف عن ثلث  
 التركة ولم تجزئه الورثة بطل الوقف في الزائد على الثلث ويكون الزائد بين الورثة على  
 فرائض الله تعالى يتصرفون فيه تصرف المالك في أملاً كههم وصح في مقدار الثلث الا  
 انه اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على جهة أخرى ولم يجزئه باقيهم لا يبطل أصله  
 في مقدار الثلث وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فتصرف غلة  
 ما صح وقفه لجميع الورثة على قدر مواريتهم عن الواقف مادام الموقوف عليه من  
 الورثة حياً ثم تصرف جميع غلة الثلث بعد موت الورثة الموقوف عليهم الى من شرطه  
 الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو ارث يبطل أصله بالرد كما نص عليه  
 هلال رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافضة مصر مؤرخة ٢٩  
 رجب سنة ٨٨ مضمونها ان بعض وظائف القبالة التي كان جارياً في السابق تحرير  
 تقارير شرعية فيها من محكمة مصر حصل القول بانها آيلة الى بعض جهات الاوقاف  
 استناداً الى سبق وضع يدي جهات الاوقاف المذكورة عليها بدون وجود تقارير شرعية  
 تشهد لجهات الاوقاف المحسكي عنها بالوظائف المذكورة وحيث ان تلك الوظائف  
 صادر عنها أوامر وقرارات تقضي بان من يتوفى من أربابها المحرر باسمائهم التقارير  
 تصير محولة ولا يتحرر تقارير سواها فلزم تحريره بحضور تسكم تؤهل الافادة ان كانت  
 الوظائف المقال بان اليد موضوعة عليها لجهات الاوقاف من المدة السابقة هل يعتبر في  
 ذلك سابقة وضع اليد ومثل هذا جاز شرعاً نسبته للوقف ولا يجوز نزعه والمحال هذه  
 لمناسبة وضع اليد من سابق أو ما اذا يكون كي بورود الافادة يجري ما يلزم (أجاب) من  
 المقرر انه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف فاذا كانت جهة وقف من  
 الاوقاف لها سابقة وضع يد على آلات معدة للوزن تابعة للوقف من قديم الزمان يستغل  
 ريعها لجهة الوقف المذكور فلا وجه مانع جهة الوقف من ذلك وأن لم يكن لجهة  
 الوقف تقارير على ان ذلك ليس داخل تحت الاوامر والقرارات المذكورة اذ موضوعها  
 كما ذكر بهذه الافادة ان من يتوفى من أرباب الوظائف المحرر باسمائهم التقارير برتصير  
 محولة وما هو منسوب للاوقاف المذكورة لم يكن من الوظائف المحرر باسماء أصحابها

١٢٨٨

٢١

شوال

٢١

١٢٨٨



تقار بر كذا كذا بالافادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ذريته نسلا بعد نسل وحيلا بعد جيل وشرط أن يكون النظم للارشاد من ذريته بعد موته ثم مات الواقف واستولى ذريته على العقار والمذ كور بعد موته حكم شرط الواقف والآن أرادوا قسمته بينهم قسمة مهايأة وتناوب هل يسوغ لهم ذلك (أجاب) اذا اتفق جميع مستحقى الوقف على قسمة عقاراته بينهم قسمة مهايأة وتناوب للانتفاع على حسب ما يقتضيه شرط الواقف لاعلى وجه الدوام والاستمرار والتلك جازت ولا جبر فيها ولكل منهم ابطاها بعد ذلك لكونها غير لازمة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في ٢٢ صفر سنة ٨٩ مضمونها ما أن تحرر المحضر تكم في شأن مادة وظائف القبانة الموضوع اليدها من جهات الاوقاف قد وردت افادة حضر تكم في ٢٢ شوال سنة ٨٨ وهي مذكورة في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بانه من المقرر انه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وانه اذا كانت جهة وقف من الاوقاف لما سابقه وضع يد على آلات معدة للوزن تابعة للوقف من قديم الزمان يستغل ريعها لجهة الوقف فلا وجه لمنع جهة الوقف من ذلك وان لم يكن لجهة الوقف تقارير الى آخر ما توضح من أن ذلك ليس داخل تحت الاوامر والقرارات وحيث أنه لصدور قرار من المجلس الخصوصي نزين بامر عال بان الوظائف التي تكون تحت يد أربابها يقتضى تقارير شرعية فعند وفاة واضع اليد تصير حصته محلولة وقد وجد نصف وظيفة قبانه كاشنة بجوار الاستاذ الشعراوي قيل بان نصف الوظيفة المذ كورة جار في وقف الاستاذ المشار اليه بمقتضى تقرير شرعي وانه فضلا عن وجود التقرير فان نصف الوظيفة المرقومة مندرج بوظيفة الاستاذ وباستحضار كتاب الوقف بواسطة السيد اسمعيل صالح الطار وجد مؤرخا في ١٠ صفر سنة ٩٣٩ ومندرجا به حصة النصف اثني عشر فيرا من أصل أربعة وعشرين قيراطا في وظيفة القبانة الكاشنة بخط بين السورين بمصر والعدة الموضوعة بالمحانوت الذي هو من ضمن الثلاثة عشر حانوتا بسفل المكان الكبير المجاور للزاوية الا في ذكرها وهي جميع قبان حديد واحد مخرج خمس مائة وشعرية مخرج مائتين وشعرية مخرج مائة وشاليش فلهذه الحال وكون من الاقتضاء معرفة ما يلزم اجراؤه في ذلك وما يقتضيه الحكم الشرعي لزم تحريره محضر تكم بقصد النظر في ذلك وبعد الاطلاع على ما يشتمل عليه كتاب الوقف المحكي عنه ترد الافادة بما يلزم اجراؤه في ذلك تطبيقا للحكم الشرعي (أجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة انه لا يتعرض لجهة الوقف المذ كور بالمنع من الانتفاع بتلك العدد الداخلة في هذا الوقف الموضوع باحد المحوانيت المذ كورة بكتاب الوقف المذ كور ومع ذلك لا يدخل ما ذكر تحت الامر بالاغلال اذ موضوع الامر بالاغلال فيما يكون محتضا بشخص واضع يده عليه بمقتضى تقرير فاذا مات ينحل عنه كالمصرح به في

١٢٨٩

٧

مطلب اذا اتفق مستحقو  
الوقف جميعا على قسمة  
مهايأة جازت ولكل  
ابطالها

صفر

٢٨٩

٢٦



دبيع الاول سنة

١٢٨٩

٦

القرار المزمين بالامر العالي لافي الموقوف على جهة لا تتقطع كما هو الموضوع وللإفادة  
تحرر والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بإفادة مؤرخة ٢٩ صفر سنة ٨٩ مضمونها  
قد علم ما أوصيته حضرته كتاباً بالإفادة باطنه رقم ٢٦ صفر سنة ٨٩ المسطرة في كتاب  
الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وسط فيها جواب أيضاً عن سؤال من المحافظة  
وقيد في هذه الفتاوى من كتاب الوقف أيضاً تاريخ ٢٢ شوال سنة ٨٨ بشأن مادة  
الوظائف الموضوع اليد عليها من الاوقاف وحيث ان الذي توضح عنه بإفادة حضرته تكم  
هو ما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة العدد والمقصود هو معرفة ما يقتضيه الحكم الشرعي  
في مادة الوظائف ومن أجل ذلك لزم تحريره لحضرته تكم تؤمل ورود الافادة عن ذلك  
والمرام معرفة ما يصير اجراؤه في نصف الوظيفة الواردة بكتاب وقف الاستاذ الشراوى  
بخلاف العدد حسبما يقتضيه الحكم الشرعي بالنسبة لكون الوظائف المذكورة هي  
وظائف عمل (أجاب) الذي يدخل تحت الوقف بالاصالة شرعاً هو العدد حيث كانت  
من المنقولات التي جرى العرف بوقفها على القول به أما الوظيفة فتابعة لها ولا تجوز  
مباشرتها الا من هو أهل لها فلناظر الوقف المذكور ان يباشرها بنفسه ان كان أهلاً  
لها أو يقيم فيها من يباشرها عنى يكون أهلاً لها وعلى كل فلا يسوغ شرعاً الحجر على كل من  
يريد الوزن بمثل هذه العدد بعد كونه أميناً على ما بهذه الصناعة والله تعالى أعلم (سئل)  
من المحافظة بإفادة واردة في ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها وزد لهذا الطرف شرح  
من مديرية سيوط في ١٣ الجارى على افادة مقدمة لها من قاضى افندى المديرية وطبها  
شقة بها صوراً قضيتى وقف بسيوط برغب عرضهما على حضرته تكم والاجابة عنهما الى  
آخر ما توضح فبناء عليه لزم تحريره لحضرته تكم لى من بعد الاطلاع على ما توضح يكرم  
بالافادة (وصورة احدى القضيتين المذكورتين) أنشأ الواقف وقفه على نفسه أيام  
حياته ثم بعده على ولديه عبد الرحمن ومصطفى وعلى من يحدته الله تعالى له من الاولاد  
وعلى اولاد ابنه عثمان المتوفى قبله محمود وأحمد ومحمد ما هو لولديه ثمانية عشر قيراطاً وما  
هو لاولاد ولده ستة قيراطاً ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولادهم المذكور  
طبقاً بعد طبقة الطبقة العليا منهم تجب السفلى من نفسها بحيث يجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند  
الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
لولده أو ولولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولدولداً أو أسفل انتقل نصيبه لآخوته  
وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب  
الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ثم مات الواقف وولده ولم يحدث له  
اولاد آخر ومات من اولاد ابنه عثمان محمود وأحمد ولم يعقبوا جميعاً وانحصر ربيع الوقف  
في محمد ابن ابنه عثمان ثم مات عن ابنين محمد وحسين فاقسما الربيع مناصفة ثم مات محمد

ربيع الاول سنة

٢٣ ١٢٨٩

مطلب تنقض القسمة  
لانتقراض الطبقة ولو  
عبر بشم وبقوله على  
ان مات منهم عن ولد  
أو أسفل انتقل نصيبه  
اليه  
مطلب تنقض القسمة  
بالنسبة لفروع كل من  
عبر فيهم بقوله ثم من بعد  
كل الخ بانقراضهم

عن ابن يدعي محمود فكان يقاسم معه حسين بن يحيى النصف الى أن مات حسين عن ثلاثة  
بنين فهل يكون لهم النصف الذي كان لابيهم أو تنقض قسمة المناصفة بموته لكونه آخر  
طبقة أولاد أولاد أولاد الواقف موتوا ويقسم ربيع الوقف ارباعا على عدد رؤس أولاده  
وابن أخيه وان كان الترتيب بشم خلافا لابن نجيم (أجاب) حيث انحصر الوقف في محمد  
ابن عثمان ابن الوانف الذي جعله الوانف مع أخويه محمود وواحد في درجة أولاد صلبه  
ثم مات محمد المذكور عن ابنيه محمد وحسين يقسم ربيع الوقف بينهما مناصفة وموت  
محمد عن ابنه محمود مع وجود أخيه حسين الذي هو في درجته ينتقل نصيب محمد بن محمد  
وهو النصف لابنه محمود لعدم انقراض طبقة هذا الفرع الذي هو محمد المنحصر فيه  
الوقف وموت أخيه حسين بن محمد عن أبنائه الثلاثة المذكورين انقضت هذه  
الطبقة فتتقض القسمة ويقسم ربيع الوقف بين الأربعة بالسوية ولو كان التعبير بشم  
ويقوله على ان مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولده  
ولده وان أسفل اذ جعل بذلك مادامت الطبقة لم تنقض بالنسبة لهذا الفرع مع التعبير  
بكل فاذا انقضت تنقض القسمة ويقسم على رؤس من يليها من الفروع عما بقوله  
طبقة بعد طبقة الى آخره ولا يمنع من ذلك التعبير بكل المفيدة للاحاطة على سبيل  
الأفراد اذ هي منظور اليها بالنسبة لفروع من عبر فيهم بكل حتى لو انقضت طبقة من  
طبقات فروع كل فرع تنقض القسمة بالنسبة لفروع هذا الفرع الذي انقضت طبقته  
في نصيبهم فقط لا بالنسبة لاستحقاق فروع آخر لانها جعلت بمنزلة أوقاف متعددة  
بالنسبة لنصيب كل فرع من عبر فيهم الواقف بكل كما يستفاد ذلك من فتاوى العلامة  
خير الدين من الوقف والله تعالى أعلم (وصورة الأخرى) في واقف أنشأ وقفه على نفسه  
أيام حياته ثم من بعده على أولاده المذكورين من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة  
العلياء منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غير ما بحيث يحجب كل أصل فرعه  
دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند  
الاجتماع على ان مات منهم وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
ذلك لولده أو ولده ولده وان أسفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل  
نصيبه من ذلك لأخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له  
أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى ان  
من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف والاستحقاق لشي من منافعهم وترك ولدا أو ولدا  
ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولده ولده وان أسفل مقاه في الدرجة والاستحقاق  
واستحقاق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حيا باقيا لاستحق ذلك وشرط الواقف النظر في  
ذلك لنفسه ثم من بعده لابنه محمد ثم للأرشد فالأرشد من أولاده وذريته وان الناظر

ربيع الاول سنة

سهما اذا عن استحقاقه ثم مات الواقف عن أولاده مصطفى واسماعيل ومحمد وحسين  
ومرأته مصطفى عن ابن ثم مات اسماعيل عن ابن أيضا ثم مات محمد عن ابنين ثم مات  
حسين ولم يعقب فاستحق ابن مصطفى ما كان يستحقه أبوه واستحق ابن اسماعيل ما كان  
يستحقه أبوه واستحق ابنا محمد ما كان يستحقه أبوهما عملا بشرط الواقف واستحق مراد  
آخر أولاد الواقف ما كان يستحقه أخوه حسين منضا الى استحقاقه الى ان مات عن أربعة  
بنين فهل يستحقون ما كان يستحقه أبوهم مراد أو تنقص القسمة بموته لكونه آخر  
طبقة أولاد الواقف موتا ويقسم ريع الوقف على عدد رؤس أولاد الاولاد خلاقا لابن  
نجيم لكونهم جميعا طبقة واحدة وإذا قلتم بذلك فهل اذا مات ابن اسماعيل ولم يعقب  
يكون استحقاقه لأولاد أعمامه المساوين له في الدرجة والاستحقاق (اجاب) حيث عبر  
الواقف بقوله ثم من بعد كل منهم أى أولاده المذكور على أولاده ثم على أولاد أولاده  
الى آخره ومات عن أولاده الخمسة المذكورين ثم ماتوا بالتعاقب على الوجه المسمطور  
فموت حسين الرابع عن غير عقب انتقل نصيبه لآخيه مراد المشارك له في الدرجة  
والاستحقاق وموت مراد الخامس آخر اهل بنه الاربعة ينتقل نصيبه الاصلى وما انتقل  
اليه من نصيب أخيه حسين المذكور بشرط الواقف الى بنه الاربعة المذكورين  
ولا تنقص القسمة في هذه الصورة بموت مراد المذكور الذي هو آخر طبقة أولاد الواقف  
لصلبه لكون الوقف المذكور بمنزلة أوقاف متعددة لتعجير الواقف فيه بكل المفيدة  
للاحاطة على سبيل الافراد فيكون ما خص مراد بمنزلة وقف مستقل شرط فيه انتقال  
نصيب من مات عن فرع اليه فلا تنقض الطبقة في فروعه في اى وقت كان تنقص  
القسمة بالنسبة لاستحقاقهم نصيب أصلهم لا بالنسبة لنصيب فروع فرع آخر وهكذا في  
فروع كل فرع عبر فيهم بكل وموت ابن اسماعيل عقيما ولم يكن له اخوة ولا أخوات  
مشاركون له في الدرجة والاستحقاق ينتقل نصيبه لأولاد أعمامه لكونهم أقرب  
الطبقات اليه عملا بشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) في ناظرى وقف احدهما وصى  
على قاصر من مستحق الوقف المذكور ولاهما القاضي ليتصرف في شؤون الوقف بالاشتراك  
على ان لا يستقل احدهما رأيه في التصرف دون الآخر فصار احدهما وهو الوصى على  
القاصر يستغل ريع الوقف ويصرفه في شؤون نفسه وتغلب على الناظر الثانى ومنعه  
من التصرف معه بالسكينة ومنعه من استحقاقه وتلف مال الوقف المستحق لآبيه  
وكذا مال القاصر وصرف ما ذكر في شهورات نفسه فهل اذا تحقق وثبت ما ذكر لى  
الحاكم الشرعى يجب عليه عزله من النظر على الوقف والوصاية على القاصر وبولى غيره  
ناظرا على الوقف ووصيا على القاصر المذكور بمن يصلح لذلك من اهل الدين والصلاح  
(اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يجب على القاضي عزل احدا الناظرين  
الذى ثبتت خيانتة بما ذكر من النظر على الوقف ويضم للآخر ناظرا بدله ممن يصلح

١٢ ١٢٨٩

مطلب لا تنقص القسمة

بموت آخر من عبر فيهم

الواقف بقوله ثم من

بعد كل منهم فعلى أولاده

بل بانقراض كل طبقة

من طبقات فروع من

عبر فيهم بذلك اذا وقف

حينئذ بمنزلة أوقاف

جمادى الثانية

١٢٨٩

٧

مطلب يجب عزل

الخصائن من النظر والوصاية

لذلك اويقرض التصرف فيه للآخر ان رآه كافيا حيث لا مانع كما يجب على القاضي عزل  
الرجل المذکور من الوصاية على القاصر ويقيم غيره وصيا عليه صالحا لها امينا عدلا  
كافيا لان عزل الخائن واجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان وقف عليهم  
وعلى ذريتهما دار السكنى وشرط في وقفيتهم شروطا لنفسه منها الادخال والاخراج  
والاعطاء والحرم ان فقط ولم يشرط مرة بعد اخرى ومن جملة الوقف اودة مستقلة بنفسها  
فهاء احدهما والولد وطلبها منه ليختص بها هو وذريته فخرج الثاني وذريته منها وادخل  
الاول وذريته ثم بعد ذلك اخرج الثاني وذريته من جميع الوقف باكمله ثانيا بعد ان  
اخرجه اولاً من الاودة المذكورة فهل والحال ما ذكر يصح الاخراج الثاني اولاً وهل اذا  
صح الاخراج الثاني يكون للواقف ادخال ذلك المخرج فيما عدا الاودة من الوقف او  
كيف الحال (اجاب) المستفاد من كلام العلماء ان الواقف لو شرط لنفسه الادخال  
والاخراج ولم يشرط التكرار لا يملك شيئاً من ذلك الامر واحدة لتحقيق الشرط بهائم ان  
تخصيصه احد ولديه باستحقاقه السكنى في بعض الوقف المذکور هو وذريته دون  
الثاني من قبيل النقصان في استحقاق السكنى في الدار المذكورة بالنسبة للولد الثاني  
اذ لم يخرج من الاستحقاق بالسكنى من ذلك الوقف ولم يصدق لفظ الاخراج عليه  
في هذه الصورة ان جعلنا الاخراج على اراحه من جميع الوقف وان قيل ان مفهوم  
الاخراج لغة يصدق بالاخراج من بعض الوقف فيكون اعم من النقصان وقتنا باتتاه  
العمل بالشرط المذکور بما فعله اولاً من اخراج احد ولديه اولاً على هذا الوجه لا يكون  
ما فعله ثانياً من اراحه مع ذريته من جميع الوقف معتبراً في حق الولد المخرج مع ذريته  
مستحقاً في باقي الوقف ولا يحتاج الى ادخاله في ذلك واما تخصيص الولد الاول وذريته  
باستحقاق السكنى في ذلك البعض عند اخراج الثاني وذريته اولاً فلا يقال له ادخال اذ  
هو مستحق للسكنى في جميع الدار الموقوفة التي من جملتها هذا المكان المخصوص  
وحقيقة الادخال جعل من ليس مستحقاً مستحقاً ولم يوجد ذلك وعلى كل فلو ادخل  
الواقف ولده الثاني الذي اراحه من الجميع هو وذريته فيما عدا المكان المذکور  
من الوقف المزبور يصح اذ لم يوجد بذلك تكرار الادخال هذا ما ظهر في الجواب والله  
تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف أجر بعض عقار منه لرجل وذكر في عقد الاجارة انه أجر له  
ذلك من ابتداء شهر كذا في كل سنة تمضي من تاريخه كذا من الاجرة واذن الناظر في  
صلب العقد المستأجر ان يحدث في المكان المذکور ما يلزمه احدائه ويكون له جسد  
بالمكان المذکور وشرط في صلب عقد الاجارة أيضاً ان الاجرة المعينة لا تزيد على  
المستأجر ولا يجوز للناظر المذکور ولا غيره اراحه من المكان المذکور مادام يدفع  
الاجرة المعينة وقت العقد ولم يتحرر بذلك حصة شرعية بل جرد بذلك سنداً معتاداً فيما  
بينهما ثم وضع المستأجر المذکور يده على المكان ولم يحدث فيه شيئاً الى ان مات الناظر

٢١  
مطلب شرط لنفسه  
الادخال والاخراج ولم  
يشرط التكرار لا يملك  
ذلك الامر واحدة



سنة

ذى القعدة

١٢٨٦

٢٢

الاذن وغيره وقد زاد أجره مثل ذلك المكان عن الاجرة المعينة اضعا فامضا عقة والمستأجر  
ممتنع من دفع ما زاد عما عين وقت العقد مع المطالبة بذلك فهل يكون هذا العقد فاسدا  
شرعا ويلزم المستأجر بدفع أجرة مثله مدة وضع يده عليه مع المطالبة بها ويكون للناظر على  
الوقف المذکور الا ان نزع المكان من يده والحال هذه أفيدوا الجواب (أجاب) عقد  
الاجارة المذکور على الوجه المسطور فاسد شرعا ولا يعمل بما شرطاه في عقدها من عدم  
زيادة الاجرة وعدم اخراج المستأجر من العين المذکورة مادام يدفع الاجرة التي  
عينها في صلب العقد ويلزم المستأجر تمام أجره مثل الوقف وللناظر اخراج عقار الوقف  
المذکور من يده والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر  
بافادة واردة في ٧ ذى الحجة سنة ٨٩ مضمونها وردت افادة لهذا الطرف من قنصلات  
المسكوب في مصر المؤرخة ٢ ذى الحجة سنة ٨٩ بأن كاترينا عبيد لكونها غير ممتدة على  
القيام بشئون وقف المتوفى يعقوب عبيد التي هي ناظرة عليه بموجب وقفيتين  
احدهما تاريخها ٢ شوال سنة ١٢٢٠ والثانية تاريخها ٨ محرم سنة ١٢٢١  
وترغب المذکور التنازل مع ولديها ليزه ونقولا عن النظارة التي لها ولهما من بعدها  
الى بطريق الروم الايلة اليه النظارة بعد انقراض ذريتها ومن بعده يكون لكل  
بطريق يصير تعيينه بمصر وبناء على ذلك لزم تحريره لمحضركم تؤمل بعد الاطلاع على حجج  
الوقفين الموجودتين بيد حامله اذا كان ما هو مرغوب اجراؤه وهو ما سبق توضيحه جائزا  
ولم يكن هناك مانع شرعي منه تصدر الافادة عن ذلك ليحري اللازم (أجاب) الذي  
يقضيه المحكم الشرعي في هذه المادة ان مجرد التنازل من كترينه وولديها ليزه ونقولا  
المشروط لهم النظر من قبل الواقف على الوجه الموضح بالوقفيتين المذکورتين بافادة  
المحافظة الى بطريق الروم بمعنى تفويضهم النظر اليه لا يصح لاسما حال صحتهم أما لو أراد  
من شرط له النظر في الوقفين المذکورين عند استحقاقه ذلك توكيل البطريق المحكي  
عنه في التصرف في أمور الوقف بجميع التصرفات الساتعة للنظر في الاوقاف شرعا  
وكالة عامة يصح ذلك ويكون للوكيل المذکور سائر التصرفات التي يسوغ للناظر  
فعلها لكونه كالاصيل حينئذ مادام الموكل والوكيل حين ولم يحصل عزل نعم لو ثبت  
بالوجه الشرعي عدم كفاية المشروط له النظر للقيام بامور الوقف يضم القاضي له شريكا  
في النظر للقيام بالمصالح على سبيل الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) من الاوقاف بافادة  
واودة بتاريخ ١١ ج سنة ٨٩ مضمونها كما هو في علم سيادتكم انه بعد حصول التراضي  
والتوافق بين حضرة الشيخ احمد المصوري شيخ رواق المغاربة وناظر وقف المغاربة  
وبين وكلاء مستحق الوقف المذکور تركه ناظر الوقف المحكي عنه وتوجهه ولم يذب  
أحدا يقوم مقامه في ادارة حركة وشئون الوقف المذکور وروى بتلك الوسطة غير معلوم  
لديوان ما يصير اجراؤه في ذلك فلهذا اقتضى تحريره لسيادتكم تؤمل النظر في هذا

ذى الحجة

١٢٨٩

١٧

مطلب اذا ثبت عدم  
كفاية المشروط له  
النظر يضم شريك في  
النظر



جادی الثانية سنة

١٢٩٠

١١

الامر وورود الافادة بما يترامى لمحضرتكم في هذا الخصوص حيث ان المذكور سافر ولم  
يترك وكيل عنه لادارة حركة شئون الوقف والمستحقون أكثر الشكوى من أجل ذلك  
(اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان ناظر الوقف اذا غاب وترك الوقف بلا وكيل  
يأمر عنه وتعطلت مصالح الوقف يقام قيم عنه ليتصرف في الوقف كتصرف الناظر الى  
أن يقدم الناظر الغائب من سفره والله تعالى أعلم (سئل) من الروزنامه بافاده مؤرخة  
في ٩ محرم سنة ٩١ مضمونها من ضمن البحارى في وقف المرحوم احمد افندي أمين  
بيت المال سابقا أربعة أفدنة كائنة بجنبيل الروضة سبقت أيلولتها لجهة الوقف المذكور  
بمقتضى تقسيط ديوانى تاريخه ١٦ ذى القعدة سنة ٧٦ محرر على مقتضى حجة دعوى  
شرعية من مجلس الاحكام المصرية مشمولة بتختم قاضى مصر المحروسة مؤرخة ٢٨ ذى  
الحجة سنة ٧٤ والآن ناظر الوقف المرقوم أبدلت من ضمن ذلك فدانا ونصفا للشيخ محمد  
المنبلى بمقتضى حجة ايضا محررة من محكمة الجيزة بتاريخ ١٥ شعبان سنة ٩٠ مذكور  
في الحجة المذكورة ان ذلك بما لها من الشرط في أصل الوقف وصدر امر المالية في  
١١ شوال سنة ٩٠ بتجريد التقسيط اللازم للشيخ المذكور وللزوم اطلاق سيادتكم  
على المحجج المحكى عنها والنظر في موافقتها للنهج الشرعى لزم تحريرها الامل أن يكرم  
بالافادة عما تقتضيه الاصول الشرعية للاعتماد في تحرير التقسيط للبديل المذكور  
والمحجج والاوراق من طيه وما آل حجة الابدال الاخيرة المحررة من محكمة الجيزة المؤرخة  
١٥ شعبان سنة ٩٠ صدور الابدال المذكور من ابن الواقف بالو كالتة عن أمه للبديل  
له المذكور (اجاب) صاوالاطلاع على التقسيط الديوانى المؤرخ ١٦ ذى القعدة سنة ٧٦  
والمحجج المحكى عنها بافاده الروزنامه فدل التقسيط المذكور على ان الاربعة الافدنة  
المذكورة هي من ضمن ما أخذ لجهة وقف احمد افندي المذكور عوض ما أبدله من  
وقفه ودلت حجة الدعوى الصادرة من مجلس الاحكام بامضاء قاضى مصر المؤرخة ٢٨  
ذى الحجة سنة ٧٤ على ان الواقف أخذ تلك الاطيان بدل ما أبدله من وقفه ومبلغ النقود  
المعين فيها ودلت حجة الايقاف الاصلية المؤرخة ٢٩ ربيع الاول سنة ٧١ على ان النظر  
على الوقف المذكور فيها للواقف المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون النظر لشقيقته  
الواقف حفيظة ومعتوقته بنى بالسوية بينهما ثم من بعد كل منهما يكون النظر على ذلك  
للأخرى وان الواقف المذكور شرط لنفسه في وقفه المذكور شروطا من جملتها التبديل  
والابدال وشرط ذلك من بعده لكل من أولاده وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشقيقته  
حفيظة ولزوجته معتوقته بنى المذكور و من يكون زوجها لابنته من عتقائه فمقتضى  
ما ذكر تستحق الزوجة المذكورة النظر على هذا الوقف بعد الواقف وشقيقته  
المذكورين فاذا ماتا تسقط بالنظر ويكون لها بعد موت الواقف الابدال بمن المثل  
فأكثر بمشاركة واحدا أو أكثر ممن شرط لكل منهم تلك الشروط ولها على الوجه المتقدم

محرم

١٢٩١

١٣

ذكره فاذا صدر الابدال المذكور من الزوجة المذكورة وابن الواقف مثلاً معا بمن  
المثل فأكثر صحت كان البذل مأخوذاً للجهة الوقف المذكور بمباشرة الواقف  
المذكور وحيث ان حجة الابدال الاخيرة المحررة من محكمة الجيزة المؤرخة ١٥ شعبان  
سنة ٩٠٠ محتاجة لاستيفاء ما يلزم ايضاحه لصحة التوثيق فيقتضى ارجاعها الى المحكمة  
المذكورة لأجراء ما يلزم لذلك كما يعلم محضرة فاضلياً بالتأمل وهذا اذا لم يوجد بنت  
الواقف وزوج من عتقائه والله تعالى أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه بلفظه  
انشأ الواقف وقفه المذكور على نفسه أبداً ما عاش ودائماً ما بقي ثم من بعد وفاته يكون  
ذلك وقفاً شرعياً على أولاده المذكور وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد أيضاً المذكور  
دون الاناث ثم من بعد أولاده على أولاد أولاده المذكور دون الاناث ثم على أولاد أولاد  
أولادهم المذكور دون الاناث أيضاً ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم يتداولون ذلك بينهم  
مرتباً طبقاً بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى  
يستقل بذلك الواحد عند انفراده ويشارك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع  
على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منفعته وترك ولداً  
أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه والافلين هو في درجته وذوي طبقته  
فان لم يكن في درجته وذوي طبقته أحد فله مشاركين له في الاستحقاق فاذا انقرضت  
ذرية المذكور يكون ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أولاد البطون من ذرية الواقف  
ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح أعلاه الخ فهل اذا انحصر  
ريع الوقف في ثلاثة اخوة ذكر من أدلى الطبقة الخامسة ومات أحدهم عن ولد ذكر  
لا يستحق في الوقف مع وجود أعمامه ماداموا احياء وكيف الحال افيدوا الجواب  
(أجاب) اذا كان الوقف المذكور مرتباً طبقاً كما هو مسطور ولم يوجد فيه شرط يفيد  
انتقال نصيب من مات بعد الاستحقاق عن ولد اليه وقد انحصر استحقاق ريعه في الاخوة  
الثلاثة المذكورين ثم مات أحدهم بعد استحقاقه عن ولده مع وجود اخويه ينحصر  
الاستحقاق في الاخوين المذكورين عملاً بالترتيب المذكور في كلامه وبقوله يستقل  
بذلك الواحد عند انفراده ويشارك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ولا ينتقل  
نصيب الميت المذكور الى ولده مع وجود عميه أو أحدهما لعدم ما يدل عليه والحال  
ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من محافظة مصر بإفادة في ١٩ راسنة ٩١ مضمونها  
الاوراق المرفوقة مع هذا تتعلق بمعرض من حرم المرحوم يعقوب بك في شأن القسمة  
التي يرغب اجراؤها في العقار والاطيان المحكي عنهما وتوجد في الاوراق المذكورة  
جواب معطى من حضرة مفتي مجلس الغرب بية بأنه يجوز قسمة الوقف المشاع مع وقف  
آخر اقسمة معها ياءة واما قسمة افراز وتمييز الى آخر ذلك الجواب ولداً في تضرر حضرة  
خورشيد افندي طلعت بمعارضه للداخلية من القسمة المذكورة للناسبات التي أوضحها

ربيع الاول سنة

٢٣  
١٢٩١  
مطلب قسمة الوقفين  
من قبل ناظريهما  
اقرارا ان قبلاهما  
صححة والاتهايا

ربيع الثاني ٣

١٢٩١

جمادى الاولى ٣

١٢٩١

مطلب ما استحق من  
الاجرة الى موت المستحق  
ملك لاهل الوقف  
بورث عنهم

والتماسه النظر في الوقفيات بمعرفة حضر تكم واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي ومنع ما يترتب من خسارة الوقف والمستحقين صدورهما أمر ناظر الداخلية باجراء ما يقتضى لتتم هذه المسألة على الوجه الحق الا تم افادة الحكم الشرعي (اجاب) قسمة الوقفين قسمة اقرار من قبل ناظريهما صححة اذا كان ما يراد قسمته قابلا لها والاتهايا بالطلب وما يكون من الربيع لاحد الفر يقين قبل الاخر يؤثر بدفعه اليه فيجري ما يقتضى عن ذلك بمعرفة الحكومة والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى المنصورة بافادة وارادة منه عن حادثة حاصلها ان شخصا كان ناظرا على وقف والده اهلى وخيرى وبواسطة تداخله مع مستأجرى أما كن الوقف آجر بعض أما كن بدون آجرة المثل حيث آجر مكانا بثسعين قرشا صاغا مدة ثمانية عشر شهرا والحال انه باشهاره في المزد بلغ مائتين وخمسة عشر قرشا صاغا فهل والحال هذه يحكم على المستأجر فيما هضى باجرة المثل بالغته ما بلغت ولو بيده ايجار ديوانى ولا ينظر لتعال المستأجر بالايجار الديوانى حيث ثبت وتحقق ان الاجرة فيما مضى والآن ناقصة عن آجرة المثل نقصا فاحشا (اجاب) اجارة الناظر عقار الوقف بدون آجر المثل بعين فاحش فاسدة ولو سنة بايجار ديوانى ويلزم المستأجر تمام آجر المثل مدة وضع يده عليه لافرق بين الماضى والمستقبل لكن المعتبر في آجر المثل ما يساويه أمثال هذا المكان من الاجر في ذاته باعتبار زمن الاجارة لا لرغبات بعض الراغبين ولو أهمل الواقف بيان مدة اجارة عقاره لا تتراد على ثلاث سنين في الاراضى وعلى سنة في غيرها بلا مصلحة فلو عقدها الناظر في غير الاراضى على أكثر من سنة كما هنافسدت الاجارة ايضا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يستحق في ربيع وقف مع مشاركة جملة من الناس ومكث نحو ستة شهور ولم يقبض من ربيع الوقف المذكور شيئا لداعى تأخر الربيع المذكور بذمة السكان ثم توفى بعد ذلك المستحق المذكور وبعد وفاته استحصل ناظر الوقف على غالب الربيع المتجمد بذمة السكان المستحق دفعه الى تاريخ الموت فهل يكون ما قبل حصة المتوفى من الربيع المجمع في حياته اربا لورثته وللورثة المذكورين مطالبه الناظر بما يخص مورثهم من الربيع المتجمد بعد تحصيله (اجاب) نعم يكون ما استحق من الاجرة الى موت المستحق ملكا لأهل الوقف المذكور فحصة الميت من ذلك ميراث لورثته بالفر يضة الشرعية وما تحصل من ذلك بيد الناظر يكون لورثته أخذ نصيب مورثهم منه والحال هذه وما يجب في المستقبل بعد الموت يكون لاهل الوقف بعده والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مجلس استئناف مصر عما تضمنته اوراق قضية وقف ومحرو به وقفية قديمة وفيما سبق تحررت حجة ايلولة ببعض عقار الوقف باسم ورثة بعض الواقفين بناء على قوى من مقى مصر سابقا المرحوم الشيخ اجدا التهمى ببطالان الوقف المشر وطفيه من قبل الواقف البيع وصرف الثمن الى حاجته بحريامنه على أحد القولين في المسئلة وصار بيع هذا المكان ثم استمرت ناظرة الوقف على بقاء

شعبان سنة  
١٢٩١ ١٣

ذلك الوقف على وقفته في باقي عقاره وصدر منها الاستبدال والاستدانة ثم رجعت  
تحت تلك الياقوتة وتلك الفتوى وترى بطلان الوقف في باقي الاماكن لتبعيةها في دين  
عليها (اجاب) قد تلقت هذه الاوراق بالمجلس والذي روي في هذه القضية انه حيث  
اتضح من الاستكشافات من قيودات محكمة مصر انه لم يصدر في هذه المادة مرافعة  
شرعية من زينب والددة حسين افندي رفيق الوكيل بعدم موت الواقفين في شأن ابطال  
الوقف ولم يصدر حكم بطلانه مبني على مرافعة شرعية غاية الامر انه صدر من المحكمة  
تحريرا لياقوتة في بعض عقار الوقف للوارثين بناء على فتوى المرحوم الشيخ الزمعي  
مفتي السادة المحنفة بمصر سابقا بطلان الوقف الذي شرط فيه البيع من واقفه ان  
احتاج الحال اليه بناء على أحد القولين الواردين في خصوص الوقف المشروط فيه مثل  
ذلك وكذا استفيد ذلك من افادة الضبطية ضمن هذه الاوراق وقد سبق من زينب بعد  
تحريرا لياقوتة المذكورة طلب صرف مبلغ الاستبدال الذي جرى في بعض اماكن عقار  
الوقف المذكور وجرى فيه الاستدانة بناء على انه وقف وهذا مما يقتضي تصديقها  
على جريان ذلك في الواقفين المذكورين وبقاء ما ذكر على وقفته والوقف على فرض  
تحقق شرط الواقف فيه ما ذكر وقع فيه اختلاف في بطلانه بهذا الشرط وما مثله  
كشرط ابطاله وصحته مع وجود هذا الشرط فيه وبطلان الشرط وقد صحح كل من  
القولين وقيل فيه انه المختار وفي حاشية الاسقاطى من شروط الوقف ان لا يذكر معه  
اشتراط بيعه وصرف ثمنه الى حاجته فان ذكره لم يصح وقفه بزاوية وفي فتاوى الشيخ  
قاسم ان الوقف صحيح والشرط باطل قال وهو المختار ثم قال وقد سئل شيخنا العلامة عن  
واقف شرط في وقفه المقص والابرام ثم نوزع في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال  
الوقف به فائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف فيكم القاضي بعدم الابطال  
وصحة الوقف فهل يسوغ بعد ذلك لا تخرباطاله أو الافتاء بالابطال أم لا فاجاب الوقف  
المذكور صحيح معسول به وان لم يحكم الحاكم بحكمته واما شرط الواقف لنفسه نقضه  
وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن اوقاف هلال والخفاف  
من ان الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم بن  
طلوبغا والشيخ الطوسي في فتاويه وما نقله الطرسوسي عن التتارخانية والفتاوى  
الكبرى ثم بعد ما حكم الحاكم بالحكمة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا يعمل بتلك الفتوى والله  
تعالى اعلم انتهى وقد صرح العلماء بأنه يقتضي بكل ما هو أنفع للوقف مما اختلف فيه  
العلماء والعمل جاز على صحة الاوقاف المشروط فيها ذلك اذ كثيرا ما يوجد مثل هذا  
الشرط في الاوقاف مع اقرار تلك الاوقاف على صحة وقفها والعمل بموجب هذا الايقاف  
وعدم الالتفات لهذا الشرط وحينئذ فالذي ينبغي التعويل عليه القول بصحة الوقف  
لا سيما في هذه الحادثة قد وجد التصريح في صورة كتاب هذا الوقف بحصول المرافعة

مطلب اوقف المشروط  
فيه البيع وهو بدون  
استبدال ما يكون  
عوضا عنه وقع اختلاف  
في صحته وبطلانه وصح  
كل والعمل والمختار  
للفتوى صحته وبطلان  
الشرط

سنة شوال

الشرعية فيه بعد تسليمه الى متول شرعي وبعد المنازعة والمخاصمة والمرافعة في رجوع  
الواقفين عن وقفهما وعوده الى ملكهما ومعارضة المتولي لهما بالهبة والزوم وسؤال  
القاضي فصل الخصومة بينهما ومعاينة القاضي في جانب الوقف رجحانا قويا وبرهانا  
جليا حكم بهبة الوقف ولزومه في خصوصه وعمومه عالما بالخلاف بين الائمة الاسلاف  
حكما صحيحا شرعيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاء على اولاده ذكورا  
واناثا وسماهم ثم وثم وجعل آخره لجهة لا تنقطع وشرط فيه ان البنت من بناته تستحق  
مادامت عزاء واذا ماتت فليس لذر يتهاق في الوقف المذكور واذا انفصل احد  
الذكور عن اخوته ليس له مدخل في الوقف المذكور فهل اذا تزوجت واحدة من  
بنات الواقف يسقط حقها في الوقف المذكور كما انه لو انفصل احد الذكور عن اخوته  
بعد ان كانوا في معيشة واحدة يسقط حقه منه عما بشرط الواقف المذكور في كل  
(اجاب) نعم يسقط حق البنت المذكورة من الوقف بتزوجها كما يسقط حق من انفصل  
من الذكور عن اخوته من ريع الوقف اذا تحقق ان الواقف شرط ما ذكر في وقفه عملا  
بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي سيوط في ٢٤ محرم سنة ٩٢٠ بمناصه اما بعد  
فقد وقعت لنا حادثة تحصلها ان رجلا يملك طاحونة ومعمل دجاج ارضا وبناء وحصصا في  
نخل خرزوع في ارض خراجية على وجه القرار وقف ما ذكر وهو يملكه وقفه منجزا من  
سنة ١٢٧٣ على مسجد انشأ ببناءه وشرط له شر وطامنها ان جعل النظر لنفسه مدة حياته  
ثم من بعده للارشد فالارشد من اولاده الذكور ومنه ان يقسم الفاضل عن اقامة شعائر  
المسجد وعمارته من ريعه على اولاده الذكور والاناث بحكم الفريضة الشرعية بعد  
اخراج مثل نصيب ابن ذكر يعطى لا اولاد ابنه احمد الموجودين في حياته دون من  
سيوجد له بعده زيادة عما يؤل اليهم بالاستحقاق ثم من بعدهم لا اولاد اولاده الذكور  
خاصة وتحررت بذلك حجة شرعية وسجلت بسجل القاضي بالتاريخ المذكور ثم مات ابنه  
احمد المذكور في حياته فهل والحال ما ذكر يكون الوقف المذكور على هذا الوجه  
صححا ويعطى لا اولاد ابنه احمد من الزائد من ريعه بعد كفاية المسجد مثل نصيب ابن  
ذكر حسب شرط الواقف (اجاب) نعم الوقف المذكور على هذا الوجه صحيح على ما عليه  
العمل مع جريان التعامل في وقف البناء والغراس الموضوعين بحق القرار بدون  
الارض وهذا حيث لا مانع ويصرف من ريعه لا اولاد ابنه احمد ما شرط لهم من فاضل  
ريعه حسبما شرطه الواقف والله تعالى اعلم (سئل) بافاد من الروزنامه مؤرخة في ١٤  
ربيع الاول سنة ٩٢٠ مضمونها ان من ضمن الجاري في وقف خديجة والدة المرحوم عباس  
باشا راضا ٧٦ فدانا وكسورا كائنة بناحية منية سراج ومحلة القصب وحضرة قاضي  
افندي مديرية الغربية اوقع صيغة مبادلة بين اشخاص من مستحقين هذا الوقف  
الواضحة اسماءهم بحجة الايقاف وبين سعادة عبيد القادر باشا وحرمة في مقدار بمثله

١٢٩١

٢٢

محرم

١٢٩٢

٢٤

مطلب يجوز وقف  
البناء والغراس  
الموضوعين بحق  
القرار بدون الارض  
مع جريان التعامل به



دبيع الاول سنة

أعطى من أطيانهما بحجة الوقف مقابلة ما صار أخذه من اطيان الوقف المذكور  
 وحررت بذلك حجة ومطلوب الآن احوال التقاسيط اللازمة بذلك وحيث بمراجعة أسماء  
 الموقوف عليهم الواردة بحجة يتساف الموما إليها على أسماء المستحقين المأخوذ عليهم  
 الاشهاد بوقوع الاستبدال المذکور بحجة الاستبدال المحكي عنها وجد نحو أربعة أشخاص  
 من الموقوف عليهم غير مندرجين في حجة الاستبدال ولم يذكر عنهم شيء فلهذا اقتضى  
 تحريره لسعادتكس والمحجج المذکور بضرورة تناقله تؤمل من سيادتكم تشریفها  
 بالمطالعة والتكميم بالافادة (اجاب) ان صدور الاستبدال من القاضي الذي يملك  
 ذلك مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا واذ كفي الحجة المحررة باسم المستبدل لنفسه  
 ان ما أخذ به لاجهة الوقف من الاطيان حكمه كحكم الوقف وشرطه كشرطه  
 لا يكون مجرد عدم ذكر اسماء أربعة أشخاص من مستحق الوقف فيمن وكل بالانتهاء  
 الى القاضي الذي استبدل محلا بالاستبدال المذکور والمحال ما ذكر بناء على ما هو جار  
 الآن والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤرخة ٢٢ رمضان سنة ٩٢  
 بحصلها انه لدى ضبط متروكات فروع عده معتقة أفندينا الكبير حرم المرحوم يعقوب بك  
 قيل بان لها حصه قدرها ٦ أفدنة في كامل الابعادية الكائنة بزواج بمديرية الغربية  
 البالغ قدرها ٢٠٠ فدان وتلك الحصة موقوفة مع ما تشمله من مواش ومهمات  
 وآلات زراعة ومبان بموجب حجتين من محكمة طنتد احدهما مؤرخة ٢٠ ر سنة ٨٢  
 والثانية مؤرخة غرة ن سنة ٩٠ بانراج محمد افندي المكاوي من النظارة على  
 الوقف وتقسيم تاريخه ٩ محرم سنة ٩١ ولما سب ما علم من الحجة المؤرخة سنة ٨٢  
 من ان هناك حجة اخرى محررة في سنة ٧٣ جرى استحضارها وبالاطلاع عليها لم يتضح  
 بها اي قاف المواشي والمهمات وآلات الزراعة وان ذكر ذلك في الحجة المؤرخة سنة ٨٢  
 وكذا الحجة المحررة اخيرا في سنة ٩٠ التي فيها ابطال مفعول الحجة المذکور لم يذكر فيها  
 وقف المواشي حسب الواو في الحجة المحررة في سنة ٨٢ هذا ولا يلو له حصه من  
 تركه المرحومة لقلم المبايعه قد طلب من الماينة الافادة عما يصير اجر او في المواشي  
 والمهمات وآلات الزراعة والآن وردت افادتها من ضمن ما هو مرغوب فيها الاستفتاء  
 من حضرتكم فنؤمل الاجابة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) بالاطلاع على  
 السندات المذکور بحجوب المصلحة تبين من ذلك ان الوافقة المذکور وقفت ابتداء  
 الحصة التي تخصها في العقارات ومن ضمنها الحصة التي تخصها في الابعادية المذکور  
 بمقتضى الحجة المحررة من محكمة مصر المؤرخة سنة ٧٣ على الوجه المعين فيها ولم تتعرض  
 في وقفها المذکور للمواشي والآلات والمهمات وبناء على ذلك لم تكن تلك المواشي  
 والآلات والمهمات موقوفة حين ذاك وفي حجة التغير بمقتضى الشرط لها في ذلك المحررة  
 من محكمة طنتد المؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ٨٢ انها انشأت وقفها لذلك

١٢٩٢

١٤

رمضان

١٢٩٢

٢٣

وما اشتملت عليه حصة الابعادية المذكورة من ابنية واشجار وآبار وسواق وآلات  
 زراعة ومهمات ومواشي فيكون وقفها لآلات ومواشي والمهمات حينئذ وفقاً لقصد  
 بعد أن لم يسبق منها وقف ذلك وقد صرح حوايان المفتي به صحة وقف المنقولات قصداً  
 حيث جرى العرف به وصرح في آخر هذه الحجة بأنه محكوم بحجة الوقف المذكور  
 ولزومه وبجحة التغير الثالثة المحررة من محكمة طنتدا أيضاً المؤرخة سنة ٩٠ لم  
 يتعرض عند ذكر انشائها لتلك الآلات ومواشي والمهمات فثبت صح وقف  
 ذلك بمقتضى حجة التغير السابق ويكون وقفها باقياً على ما هو عليه حسب المدون  
 بتلك الحجة ولا يدخل تحت التغير الاخير ولا يكون السكون عنه فيه مخرجاً له عن  
 الحكم المذكور كما ان قوله في الحجة الاخيرة ان الواقفة ابطلت ما يخالف وينافي ذلك  
 لا يكون مخرجاً لما ذكر عن الوقف على الوجه السابق والحال هذه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في عقارات موقوفة على أشخاص معلومين وفيهم قصر في جرائمهم المعسرة وعلى  
 الوقف ناظر شرعي فطلبت الام من الناظر المذكور الانفاق على القصر المذكورين  
 بقدر حاجتهم الضرورية من استحقاقهم المتجمعة تحت يده من ريع الوقف المذكور فهل  
 حيث كان الناظر مقرراً باستحقاقهم الذي تحت يده وهو من جنس النفقة ولا مال لهم  
 سواه ولم يكن لهم أب ولا جَد ولا وصي والام المذكورة آمنة لوضع تلك الغلة في يدها  
 ورفعت الامر للقاضي بقدر اهلهم ما يكفيهم ويكفيها من ذلك الاستحقاق ويأمر الناظر  
 بدفعه اليها لتنفق منه عليهم وعلى نفسها بالاعرف حيث لا مال لها ولا من تجب عليه  
 نفقتها غيرهم (أجاب) نعم للقاضي ان يقدر النفقة الشرعية للايتام المذكورين ولا مهم  
 الفقيرة في استحقاقهم من غلة الوقف الذي تحت يد الناظر المقر بما ذكره يأمره بدفع  
 ذلك الى الام الامينة التي هي موضع لوضع الغلة في يدها لتنفق منه عليهم وعليها  
 بالمعروف والحال ما ذكر في السؤال فال في الهندية من الفصل الرابع في الوقف على  
 فقراء قرابته واذا اراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيراً  
 بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم ووصي الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن  
 لهم أب ولا وصي الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان  
 كان الصغير في حجره استثنائاً ان كانت الام أو العم أو الاخ موضعاً لوضع الغلة في  
 أيديهم فإيصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه وان لم يكن  
 موضعاً لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤم بالنفقة عليه كذا في المحيط انتهى ومن المقرر  
 شرعاً ان الام الفقيرة تنفقها في مال أولادها الاغنياء حيث لم يوجد من تجب نفقتها عليه  
 مقدماً على أولادها في الانفاق ولها ان تأخذ النفقة من مالهم في هذه الحال من غير قضاء  
 ولا رضا ويقضى القاضي بها في مالهم حال الغيبة وهذا حكم الوالدين والمولودين  
 والاجداد كما يستفاد من الهندية أيضاً من هذا الفصل قبل ما تقدم والله تعالى أعلم

١٢٩٢

١٦

مطلب ان لم يكن  
 للصغار ولي في المال  
 ولهم أم أو أخ أو عم أو  
 خال فلهؤلاء اثبات  
 قرابة الصغير وفقره  
 ان كان في حجره ومن  
 كان منهم موضعاً لوضع  
 الغلة في يده تدفع اليه  
 والا توضع عند ثقة

(سئل) بأفاده من ديوان الاوقاف في ١٦ راسنة ٩٣ مضمونها تقدم انهاء للديوان  
من السيد مصطفى احمداني دقية بالتشكي من السيد محموداني دقية من عدم اعطائه  
استحقاقه هو والقصر اولاد السيدة وفائية في ربيع الوقف نظارته وفي مرتب الروزناجه  
وبناء على ذلك صار التحقيق اللازم في الديوان فيما بين الناطر المذكور والسيد  
مصطفى وجرت المكاتبات المتضادة من والى الديوان والروزناجه وعلم بما ورد منها غرة ٢٦  
وغرة ٣٢ وغرة ١٣ بان الاوقاف التي في نظارة السيد محموداني دقية وجدت سنوياتها  
باعتبار السنة القبطية مبلغ ٩٨٦ قرشا وخمسة فضة وان ذلك في نظارته والمستحق له هو  
واختسه وفائية بموجب وثيقة في ٢١ جاسنة ٨١ بانحصار الوقف فيهما وربطه بمقتضى  
تدكرتين ديوانيتين تحت يد السيد محمود المذكور بالشروط المعينة فيهما وما لم يأسئل من  
المدعي عما يشبه استحقاقه أوضح بأنه لم يوجد وقفية للوقف وان التذكرة المحتوية بمبلغ  
١٦١ قرشا للاولاد والعيال والعتقاء هي التي يستحق فيها عن والدته المرحومة السيدة  
فاضلة منسل اختها السيدة وفائية المتوفاة المقر الناظر بايصالها استحقاقها ورغب اطلاق  
حاضرة مفتى الديوان على اوراق تلك المادة وحيث باطلاع حضرة المفتى الموما اليه على  
الاوراق اجاب بأنه حيث المدعي عليه عرف عن رؤيته تلك المادة بطرف حضر تكم فلا  
بأس من احالة رؤيتها على حضر تكم وما تفيدون به يبيح الاجراء بموجبها فاقضى تحريره  
لحضر تكم بذلك (اجاب) الذي فهم من اوراق هذه القضية ان احدا الوافين وهو محمود  
ابو دقية الذي وقف مرتبه على اولاده وعياله وعتقائه وخيراته خلف ولده محمد ومحمد  
المذكور خلف محمود المجهول ناظر الا ان فهو ابن ابن الواقف وخلف ايضا بنفسه  
وفائية وفاضلة المتوفاة قبل ابيا محمد المذكور وان وفائية بنت ابن الواقف المذكور  
ماتت بعد ابيا محمد عن اولادها الثلاثة احمد ومحمد وحسنة وفاضلة بنت ابن الواقف  
المذكور التي ماتت قبل ابيا محمد خلفت ابنا مصطفى المزارع فكل من مصطفى بن  
فاضلة و احمد ومحمد وحسنة اولاد وفائية من اولاد بنات الواقف المذكور والمرجع المفتى  
به في الوقف على الاولاد بدون عطف اولادهم عليهم عدم دخولهم وبناء على ذلك  
لا يكون لاحد من مصطفى بن فاضلة و احمد ومحمد وحسنة اولاد وفائية حق في هذا الوقف  
واما استحقاق محمود بن محمد ابن الواقف المذكور في هذا الوقف ففيه اختلاف فعلى  
ما نقله في الاشياء معز بالفتح ومثله في الاسماعف من دخول البطن الثاني وما بعده من  
اولاد البنين في الوقف على الاولاد بلفظ الجمع مشاركا للاول وكذا ما في الاختار من  
اعطاء البطن الاول فاذا انقرض فالبطن الثاني ثم اشتراك الكل فهو من المستحقين في  
ربيع هذا الوقف وله نصيب الاولاد وهو الربع او نصفه على الخلاف ونصيب العيال  
وهو الربع ونصيب العتقاء وهو الربع اذ لم يكن منهم احد مصرفه الفقراء ونصيب  
الخيرات وهو الربع من هذا الوقف يصرف فيها لان الواقف في هذا الوقف ذكر

١٢٩٣

٢٥

مطلب المرجع في الوقف  
على الاولاد بدون عطف  
اولادهم عليهم عدم  
دخول اولاد البنات  
مطلب وقع اختلاف  
في دخول البطن الثاني  
وما بعده من اولاد البنين  
في الوقف على الاولاد  
بلفظ الجمع  
مطلب لو وقف على  
اولاده فوجد واحد  
وقع فيه اختلاف في  
استحقاقه الكل أو  
النصف

اصنافاً أربعة وهي الاولاد والعيال والعتقاء والخيرات فهي أربعة فيقسم ارباعاً وأما على ما يفهم من الحاشية والبرازية ومن وافقهما فيما للوقف على أولاده ثم على الفقراء من انه لو انقرض البطن الاول من أولاده يصرف للفقراء لا الولد الولد فيكون نصيب الاولاد من هذا الوقف بائناً عن محمد بن الواقف يصرف للفقراء ولا يستحق محمد بن محمد بن الواقف فيه شيئاً نعم لو كان محمد والمند كور فقيراً وكذا باقي ذرية الواقف يجوز للناس صرف استحقاق الفقراء فيهم وأما وقف محمد أخى محمد الواقف الثاني فهو على خيرات جميعه فيصرف ناظر الوقفين المذكورين ريعهم على مصارفهما حسبما توضيح والله تعالى أعلم (سئل) بخطاب من سعادة مصطفى باشا خاؤن دار المرحوم عباس باشا سابقاً بمضمونه لنا ابعادية عشورية ونزغ الوصية بالثلث منها لبعض الأشخاص معلومين من اتباعنا والباقي من الثلث يصرف ريعه على خيرات وصدقات محتصة بنا فهل يكون ذلك صحيحاً ونافذاً شرعاً وتكون هذه الصدقة والخيرات المجارية مؤبدة مستمرة ويصرف الربيع فيما ذكر ولو بدون ايقاف مناهم أم كيف نرجوا الافادة من حضر تسلم عن ذلك بما يوافق (أجاب) الوصية ببعض الثلث تلك الابعادية لبعض الاتباع تصح على معنى تعليق بعض هذا الثلث لم بعد الموت اذا استوفت الوصية شرائطها والوصية بباقي هذا الثلث ليصرف ريعه في خيرات وصدقات بعد الموت أى على سبيل التأييد لا تكون الاوقفاً تحقق معنى الوقف في ذلك فلا يصح الا بطريق الوقف ان كان المطلوب على هذا الوجه وذلك لان الوقف اما حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء او على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني ان يخرج مخرج الوصية فيقول او صيت بغلة دارى هذه فيشذيلزم الوقف كما افاده في الهندية عن النهاية واما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته الى العباد وهذا على مذهب الصاحبين فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث والقوى على قولهما افاده في الهندية ايضا وصرحوا بان الوقف قد يثبت بالضرورة كما اذا وصى بان يصرف من غلة داره كذا في شعائر المسجد والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من الاوقاف في ١٢ ربيع الآخر سنة ٩٣ مضمونها متعلق بمادة الثلثمائة فدان الموقوفة من قبل المرحومة خديجة الفروجية على زينب بنت اخيها السيد محمد الفروجي وفتحيه البيضاء معتمداً بالتموفيتين في حياة الواقفة المذكورة وحيث سبق القول من حضرة مفتي الاحكام بان من الثلثمائة فدان المحكي عنها مائة فدان التي باسم زينب بنت اخي الواقفة يصرف ريعها للفقراء حيث ماتت في حياة الواقفة والمائة فدان ما لهما الاولاد السيد محمد الفروجي اذا لم يثبت ان الواقفة ادخلت في وقفها من يكون عوضا عن مات من الموقوف عليهم في حياتها وقد صار الاستحصال على حجة الوقفية

١١  
مطلب الوصية بالغلة  
لتصرف في خيرات على  
سبيل التأييد لا تكون  
الاوقفاً وقد يثبت  
الوقف بالضرورة

١٢٩٣

٢٠

مطلب منقطع الوسط  
مصرفه الفقراء

وهي رسالة لطرف حضر تكلم مع الاوراق المختصة بهذه المادة الا مل بعد الاطلاع على ما تضمنته المحجة المذكورة وما أتى به حضرة مفتي الاحكام وما في الاوراق يعطى القول اللازم عما يقتضيه الحكم الشرعي في المائة فدان الموقوفة على زينب بنت أخي الواقفة المتوفاة في حياة الواقفة ولم تعقب ذرية والمائتي فدان الموقوفين على فتحية معتقة الواقفة المتوفاة قبل الواقفة قبل استحقاقها في الوقف ولم تعقب ذرية أيضا (اجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية التي من جملتها حجة تغيير وقف خديجة الفروجية المؤرخة ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ وصورة جواب حضرة مفتي الاحكام سابقا والذي يظهر في حكم هذه المادة هو ما استفيد من جواب حضرة المفتي المذكور من ان ما جعل لزينب من ربيع المائة فدان المخصصة لها مصرفه الآن الفقراء لكونه منقطع الوسط مادام أحد من اولاد أخي الواقفة التسعة وذريتهم موجودا فاذا انقرضوا جميعا يؤل كباقي استحقاقهم الى عتقاء اولاد أخي الواقفة المذكورين ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الى آخر ما نص بحجة التغيير المذكورة وذلك لكونها ماتت قبل الاستحقاق لاعن عقب أو عن ولد مات رضيها على اختلاف ما قيل من وكيل المرافعة السابقة الميت في حياة الواقفة أيضا قبل الاستحقاق لانه لم يبين في شرط الواقفة مصرف هذا النصيب لاحد بعينه في حال موت احدهم قبل الاستحقاق عن غير عقب وحينئذ فيصرفه ناظر الوقف المذكور للفقراء الى ان ينقرض اولاد أخي الواقفة وذريتهم كما ذكر وان ما جعل لفتحية احدي عتقاء الواقفة يستحقه اولاد أخي الواقفة المذكورين بفرض وجودهم بعد موت الواقفة عما لا يقولها وان انقرض عتقاء الواقفة او بعضهم وذريتهم تكون حصته لاولاد أخي الواقفة المذكورين الى آخر ما ذكر بحجة التغيير المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في وقف اهلي موقوف على نفق الوقف ثم من بعده يكون وقفاء على اولاده وعتقائه البيض ينتفعون به سوية بينهم على الاطلاق ولم يعين فيه استغلا ولا سكني للموقوف عليهم المذكورين الى آخر ما ذكر في كتاب الوقف والنظر فيه لارشاد اولاده وقد انحصر الآن في بعض اولاد الواقف وبعض عتقائه والنظر لابنة الواقف التي هي اوشد اولاده ومن جملة الموقوف ارض ابعادية فهل اذا ارادت احدي عتقاء الواقف المستحقة لجزم من الريع ان تخص بجزم معين من ارض ابعادية المذكورة لترزعه لنفسها زيادة عن استحقاقها في الارض المذكورة باجر مثلها بدون رضا الناظرة والمستحقين لا تجب لذلك وتكون الولاية في ارض ابعادية المذكورة كباقي الوقف للناظرة فلها استقلالها بالزرع والاجارة باجر المثل ودفع ما عليها من الاموال بجهة بيت المال وما بقي يوزع على مستحق الوقف كل بقدر نصيبه وليس لغيرها ذلك بدون اذنها أو اجازة منها رضاءها لاسيما والعتيقة المذكورة لا تقوم بدفع ما تستأجر به الارض ازيد عن استحقاقها في الريع ويحصل من اختصاصها المذكور ضرر يباقي المستحقين



وتأخير استحقاقهم في الربيع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا تجاب العتيقة المذكورة لذلك والمحال ما ذكر إذا الجارة لا تكون الأرض الناضرة كما أن اختصاص بعض مستحق الوقف بجزء معين من الموقوف لا تنفعا به خاصة لا يكون إلا بطريق المهايأة وهي تتوقف على رضا كل المستحقين وليست لازمة فلا كل نقضها بل يلزم تجديد عقد المهايأة في كل عام أن تراضي الجميع على بقاء المهايأة أما بان يتفقد كل بما كان في يد صاحبه أو باعادتها كما كانت منه الدعوى المالكية أو دعوى كل منهم أن ما في يده موقوف عليه بعينه كما يستفاد من كتب المذهب والولاية في أرض الوقف لناظره الشرعي لا غيره فللناظر الزرع لمنفعة المستحقين والجاراة بآجر المثل لمن شاء بالمصلحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر محلا من الوقف من ناظره بمبلغ معلوم فجدد المستأجر مكانا آخر من أما كن الوقف المرقوم لم يكن مستأجر له بانقضاء الوقف لجهة الوقف وجعل له عرشا باخشاب من ماله بدون إذن من ناظره فهل لا يلزم الناظر بدفع ما صرفه المستأجر في تجديد المكان المذكور حيث كان بلا إذن من ناظر الوقف (أجاب) نعم لا يلزم الناظر ولا جهة الوقف ما صرفه المستأجر المذكور من الأجر والمثل في عمارة المكان الذي لم يستأجره بدون إذن ناظره له في ذلك بل يكون متبرعا بما صرفه والمحال هذه واخشاب التي جعلها عرشا لملوكه والله تعالى أعلم (سئل) في عقارات موقوفة تولى عليها شخص نظرا واستحقاقا ومن بعده يكون ثلث ريعها الذرية المتولى المذكور والباقي لأقارب الواقف من جهة أمه وذلك بدون بصل الوقف قد أجرها الناظر وهو غير الواقف تسع سنين في عقد واحد لأشخاص معلومين بآجرة معلومة قبضها منهم وذلك بدون مصلحة وبدون إذن من الحاكم الشرعي وبدون آجرة المثل ومات قبل مضي المدة المذكورة ثم تولى الآن الناظر واحد من الموقوف عليهم ذلك الوقف بعده لوجود الأهلية فيه طبق شرط الواقف فهل والمحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون الجارة المذكورة فاسدة ويسوغ للناظر نزع العقارات ممن هي تحت أيديهم وفي تصرفهم بطريق الجارة لأجل أن يؤثرها لمن شاء بآجرة المثل حيث رأى المصلحة في ذلك ويمنع المنازع والمعارض منعاً كلياً (أجاب) نعم تكون هذه الجارة فاسدة والمحال ما ذكر بالسؤال وللناظر الثاني المطالبة بنقضها وفسخها ونزع العقار من مستأجر به بعد الفسخ وادارته لمن شاء بآجر المثل آجرة صحيحة إذا لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه على نفسه ثم من بعده فعلى أولاده وذريته ثم إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه وانحصر وقفه الآن في ذريته فهل إذا أراد بعض المستحقين في الوقف المذكور قسمته بالمهايأة ليستغل كل مقدار نصيبه منه وامتنع الباقي من ذلك لا يجاب طالب القسمة المذكورة لها وتتوقف المهايأة في الوقف على رضا الكل ويكون التصرف في هذا الوقف بآجرته وصرف غلاته كشرط الواقف لمن له ولاية التصرف عليه

مطلب لا تجوز المهايأة في الوقف إلا برضا الجميع وهي غير لازمة فلا كل نقضها ويلزم تجديدها في كل عام أن تراضيها على إبقائها

(أجاب) نعم لا يجب طالب قسمة المهايأة من المستحقين في الوقف لها بدون رضا الباق  
بها ولا يجبر الممتنع منهم عليها ويكون التصرف الشرعي بالأجرة وقبض الأجرة وصرافها  
للمستحقين والزراعة لناظره الشرعي حسب الشرط قال في الاسعاف لو قسمه الواقف بين  
أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزرع له دون شركائه توقف على رضاهم  
ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وإن أبي منهم بعد ذلك إبطاله انتهى وهو محمول  
على قسمة التهاؤ كما حرره الحير الرولى في حاشية البحر والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من  
سعادة ناظر الخاصة الخديوية في ٣ رسته ٩٤ مضمونها لما توفيت المرحومة زوجة  
المرحوم سليم باشا الجزايري معنقة الحاج محمد علي باشا عن سعادة عاصبها من غير شريك  
بتاريخ ٢٠ جاسنة ٩٢ وعلم استحقاقها الكامل وقفها ووقف زوجها ناظرها واستحقاقا  
جرت التعميرات المتقتضية للحصول على ما تستحقه من ريعها لغاية حياتها من احدى عتقاء  
زوجها المدعوم اذا أفندى لكونه المقصر له النظر عوضا عنها بتقرير شرعي ومتعاطيا  
ايرادها فادعى بانه اوصلها مبالغ بمقتضى سندات بختها ورغب المحاسبة بها وبأثمان  
استجرار منزلها من خضاران ومحموم وغيره المعطى به منه ايضا لا بتجتمه لأربابه وبطلب  
صورة التقرير بالمدكور بواسطة بيت المال وردت بأفادته منه فهم منها ان ذلك التقرير  
محرر من محكمة مصر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٩ يتضمن انه للجزاير المدكور عن  
القيام بمصالح الوقفين المذكورين وشؤونهما بسبب المرض القائم بها من داء العالج ومن  
النقطة حتى صارت مقعدة وملازمة الاراش ومعتقلة اللسان قد قرر القاضي حين ذاك  
مراد أفندى المذكور عوضا عنها في وظيفة النظر والتجسس فهل مع كونها بالحال  
الواضحة التي استوجبت التقرير بالمدكور عوضا عنها يحسب عليها ما يدعى به وهو الضامن  
لا فلزم تحريره لمحضرتكم الامل بمطالعة صورة التقرير بفادما يقتضيه الحكم الشرعي  
في هذه المسئلة (أجاب) اذا قرر ناظر شرعي على الوقف المذكور تقرير احيى فادعى  
ايصال استحقاق المستحقه اليها حال قيام ولايتها على مال نفسها بصدق في ذلك بميمته  
شرعا ولا ضمان عليه كما انه ان أدى اثمان مشتركا منها من ريع الوقف وتحقق كونه  
مأذونا من قبلها بذلك اذا شرعيا يكون له محاسبة وارثها على ذلك من استحقاقها والا فلا  
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من ناظر عموم الاوقاف في ١١ رسته ٩٤ مضمونها من  
كون وقف المرحوم سليمان أغا السلحدار معتاد تقديم محاسبات عنه للدبران وتقديم  
حصول الطعن في حق الناظره ووكيلها من المستحقين ومنظور لذلك قضية في الديوان  
ولا كونه وجب دمعينا في الوقفية العشر من فائض ريع الوقف الى من يكون ناظر اعليه  
بعد المعين صرفه فيها ولم يوضح فيها من ضمن الشرط صرف ماهيات كتاب على طرف  
الوقف وقد اتضح من المحاسبات التي تقدمت من الناظره المذكور كورة وعن كان  
قبلها انه جار خصم ماهيات الكتاب من أصل عموم الريع وقيمة العشر تختص به من

ربيع الثاني

تكون ناظرة على الوقف خلاف استحقاقها مع باقي المستحقين والذي يصرف من طرفها من أصل العشر هو ماهية من هو معين من قبلها أو كيلا في إدارة حركة الوقف بدون خصم شيء منه من أصل الربيع ولعدم التصريح في الوقفية بصرف شيء للكتاب الوقف اقتضى تحرير بره المحضر تكم وقد تنبه على وكيلها بالتوجه ورفقته الوقفية الأمل الإطلاع على ما فيها والأفادة بما يعتمد سواء كان يخصم ماهيات الكتاب من أصل العشر المشروط صرفه للناظرة أو يخصم من أصل عموم ربيع الوقف (أجاب) مجرد وجود شرط العشر في هذا الوقف من فائض ربيع لمن يكون ناظرا عليه حسب الموضع في الوقفية المحكي عنها بأفادة الديوان المؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٥٢ والالحاق والضم المسطر بعدها في ٢٥ محرم سنة ١٢٥٤ لا يقتضي صرف أجرة كتاب الوقف من ذلك العشر بل إذا احتاجت مصلحة الوقف لاستئجار عامل فللناظر استئجاره ودفع أجرة مثل عمله من ربيع الوقف وليس له أحداث وظيفة معلوم مقرر بدون شرط

والله تعالى علم (سئل) بأفادة من ديوان الاوقاف مؤرخة ٦ جاسنة ٩٤ مضمونها حيث أن وقف المرحوم سليم باشا أتوز بير من ضمنه اطيان وتقدم في مدة حياة زوجة الواقف التي كانت ناظرة على الوقف ومن ضمن مستحقه دفع مقابلة عن الاطيان المذكورة من ربيعهم وكذلك بعد وفاة الناظرة وتعيين خلفاء دفع جانب من المقابلة أيضا وقد تصادف وفاة احدى المستحقين المدعوة زهرة عن زوجها بيت المال وبما ورد من بيت المال بناء على ما أوضحه زوج المتوفاة طلب ارسال ما تستحقه المرحومة من مبلغ المقابلة المدفوع الجاري خصم امتياز له سنويا لوفاتها وانقطاع انتفاعها باليولة نصيبها الى الخيرات وحيث لم يعلم ان كان مادفع من المقابلة من ربيع الوقف وجار خصم امتياز عليه تدخل حصه من يتوفى منهم بمادفع منه بقدر ما كان يصيبها الوصار توزيعه ضمن تركتها او ينسب صرف المقابلة كباقي المصاريف من عموم الوقف حال صرف كل دفعة ولا يؤل لتركات من يتوفى منهم شيء من ذلك أم كيف بالنسبة لكون النظر المحسبي على هذا الوقف مشروطا المحضر تكم اقتضى تحرير بره تؤمل الافادة بما يوافق اجراءه في هذه المادة (أجاب) وردت افادة سعادتك ومعهما الاوراق المحكي عنها وما بذلت صار معلوما وحيث تبين من جواب احمد مكاوي المنجد زوج زهرة السوداء المتوفاة التي كانت مستحقة في وقف المرحوم سليم باشا أتوز بير المبني على سؤال مصلحة بيت المال ومسطر تحته مخاطبة المصلحة المذكورة لديوان عموم الاوقاف في شأن ما يطلبه الزوج المذكور ان زوجته المتوفاة المذكورة في حال حياتها كانت دفعت مبلغا في مقابلة اطيان الوقف وبعد ان دفعت تلك المقابلة صار أخذ الاطيان المذكور كورة بجهة الميرى من دون ان تحصل على شيء من المقابلة المذكورة الى وفاتها ولو كان يتحرر من بيت المال لديوان

١٤ ١٢٩٤

مطلب اذا احتاجت  
مصلحة الوقف لاستئجار  
عامل فللناظر استئجاره  
ودفع أجرة مثل عمله  
من ربيع الوقف وليس  
له أحداث وظيفة معلوم  
مقرر بدون شرط

بجادی الاولى

١١ ١٢٩٤

سنة جادى الاولى

الوقوف بطلب ما يخصها من المقابلة المذكورة التي دفعتها بنفسها وما يخصها من  
سيدتها المتوفاة قبلها طبعاً ينتج أرحمة لبيت المال لكونه شريكاً معه إلى آخر ما ذكره  
فلا يرى وجهه لالزام جهة الوقف التي آلت إليها استحقاق نصيبها منه بل ولا الناظرة أيضاً  
بشيء مما دفع على وجهه ما ذكره ما يخص المعتقة المذكورة من ريع الوقف المذكور حال  
حياتها نظر الانقطاع انتفاعها من الربيع بوفاتها وإيلولة استحقاقها لجهة الخيرات والله  
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ناظر عموم الأوقاف في ١٠ جاسنة ٩٤ مضمونها غير خفي  
على حضرة نكم أن غالب أرض مصر المحروسة وملحقاتها محتكرة للأوقاف وما يظهر من  
ذلك بحسب وقائع الأحوال فالبعض منه يوجد مبروطاً عليه حرك قليل جداً وهذا ما كان  
البحسب حالة الأرض وزمن التاجر والبعض لا يوجد مقدراً حركه بل مذكور في الحجج  
وعلى مشترى الخلو والمنفعة القيام بدفع ما على الأرض من المحكر لجهة الوقف الجارية  
فيه ولكون المعلوم أن المحكر يعتبر فيه الزمان والمساكن فتقدير الاحكار الجارية على  
ما يظهر من الأراضي المذكورة ليس بحالة منتظمة ولا لاجل ادخال هذه المادة تحت  
رابطة تستصل بها الأوقاف الجارية فيها أصل الأراضي المذكورة على حقوقها بترتيب  
أجر المثل وعدم غدر أصحاب البناء الواقع على الأراضي المحتكرة بدفع زيادة سيصير  
استحضار من يلزم من عمدوا عيان البلد وغيرهم الذين لهم خبرة في ذلك وعمل الرابطة  
عن قيمة ما تستحقه أرض كل جهة من جهات المحروسة وملحقاتها من أجر المثل بحسب  
صقعها وحيث من اللزوم المخاطبة مع حضرة نكم في هذا الشأن لزم تحريره تؤمل الافادة  
عما إذا كان ذلك يجوز شرعاً ولا مانع من اجرائه أولاً (اجاب) الذي يقتضيه المحكم  
الشرعي فيما ذكره هو تقدير اجرة الأرض الموقوفة بحسب أجر مثلاً خربة بقطع النظر عما  
احدث فيها من قبل المحتكر من بناء أو غيره فإذا ثبت شرعاً بقرار أو بينة زيادة أجر المثل  
عما كان مقدراً بحسب اختلاف الزمان يلزم صاحب الخلو المحتكر شرعاً بدفعها لجهة  
الوقف المعلوم كما أنه عند عدم العلم بمقدار المحكر فيثبت شرعاً أنه اجرة مثل تلك الأرض  
الموقوفة بقطع النظر عما احدث فيها يلزم صاحب الخلو بدفعها لجهة الوقف والله تعالى  
أعلم (سئل) من قاضى سيموط في وقف أهلى وقفه ماله على نفسه ثم على أولاده ثم  
وهم واجتمع من أهله ابن وبناتان من أولاد الواقف أصليه وبنان وثلاث بنات أولاد  
احدينيه المتوفى بعده وابن وبنات ولد ابن ثمان من بنيته توفي بعده أيضاً وبنات ابن ثالث  
توفي بعده كذلك وابن وبنات أولاد ابن توفي بعده كذلك واختلغوا في قسمة ريعه وأراد  
الذكور والانات من أولاد البنين المتوفين مشاركة أعمامهم في ريعه وأراد الأعمام  
منعهم من ذلك مدعين أن الواقف جعل استحقاقهم بعد أولاد الصلبي حيث قال وقفه  
على نفسه ثم على أولاده ثم من بعدهم على أولاد أولاده وترافعوا في ذلك لدى قاضى  
مصر هم فهدلديه شاهدان من أقاربهم بانه وقفه على أولاده من بعده وذريتهم ولطول

١٢٩٤

١٤

مطلب اذا ثبت شرعاً  
زيادة أجر المثل عما  
كان مقدراً يلزم  
صاحب الخلو بدفعها  
لجهة الوقف بقطع  
النظر عما احدث

التزاع بينهم في ذلك تصادقوا على قسمة ريعه متفاضلا على سهام تعينت لكل منهم وعلى ان من مات منهم ينتقل نصيبه لاولاده وذريته طبقه بعد طبقه وما زالوا يتقاسمون به على ذلك حتى مات اولاد الواقف لصلبه وبعض اولاد اولاده المذكورين وبقي ابنان وبنات من اولاد الاولاد المذكورين وبنات من اولاد احدي بناته وطلب ابنا ابن الواقف نقض التصديق المذكور محتجين بانه على خلاف كتاب الوقف واظهرا كتابه وله صورة بالسجل المحكمى منطوقه ان الواقف شرط الريع لنفسه ايام حياته ثم من بعده لاولاده كورا وانا ثم من بعدهم لاولاد المذكور منهم خاصة فهل لما نتضه وان كان صدر التصديق من بعضهم ولا يمنعهم التصديق المذكور اذ هم لم ينفوا محال عاجلهم وقت التصديق وظهور بطلانه حيث كان على خلاف كتاب الوقف (اجاب) في هذا السؤال بعض اجمال لا يفهم منه المراد في محل النظر الذي يترتب عليه المحكم وفيه احتمال فقوله وطلب ابنا ابن الواقف نقض التصديق المذكور محتجين الى آخره لا يفهم منه هل الطالبان المذكوران ممن صدر منهم التصديق المذكور او هما ابنا الابن الصلي اللذان وقع التصديق من ابائهما حتى يظهر المحكم فان كانا ممن وقع منهم التصديق المذكور والذى كورا والذى من جيلته على ان من مات منهم ينتقل نصيبه لاولاده وذريته طبقه بعد طبقه يعاملان بما تصادقا عليه في حق انفسهما مادام احين ولو خالف شرط الواقف وان لم يكونا ممن تصادقا بل المتصادق اصلهما لا يلزمهما هذا التصديق الصادر من ابائهما بل بطل بموت المصدق ويصح ما ثبت من شرط الواقف في حق فروع المصدق الذين لم يتبع منهم تصديق والده تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف ضيعة على اولاد زيد واولاد عمرو واولاد خالد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريتهم ونسلهم طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان ففوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا او سفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه لاخته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قريب الطبقات المتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يند اولون ذلك بينهم الى حين انقراضهم اجمعين الى آخر ما ذكر وقدمات بعد الوقف احد اولاد زيد المذكور الغائب عنهم في بلدة اخرى ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا اسفل من ذلك وترك اخا واختا فهل ينتقل نصيبه من الوقف الى اخيه واخته بالسوية بينهما ولا يختص به الاخذ دون الاخت عملا بشرطه المذكور (اجاب) نعم ينتقل نصيب المتوفى المذكور لاخته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق بالسوية بينهما

١٧  
مطالب المصادقة في  
بيع الوقف يعمل بها  
ولو خالف شرط  
الواقف في حق من  
صدرت منه لافي حق  
مروعه

سؤال



والحال هذه ولا يختص به الاخذ دون الاخت عملا بشرطه المذ كود والله تعالى اعلم  
(سئل) باقادة من الاوقاف تاريخها ٧ صفر سنة ٩٥ مضمونها قديما سبق تقدم عرض  
للدويان من ابراهيم افندي زهدى بقوله انه ابن المرحوم شمس نور معتقة المرحوم  
الحاج مصطفى الخانجي وانه في سنة ٨٩ صار وضع يد الدويان مؤقتا على وقفى المرحوم  
الحاج مصطفى المذ كود والمرحوم على اوده باشا المناسبة كون زكية الخانجية قاصرة  
عن درجة البلوغ وترتبا ولها شهر يامقدار معين من أصل الاستحقاق وجار صرفه  
واسكون المذ كورة في ٢٦ ش سنة ٩٢ توفيت ولوفاتها صار الاستحقاق في وقف على  
اوده باشا لجهة اوقاف الامام الحسين والنظر والاستحقاق في وقف المرحوم مصطفى  
الخانجي له هو فغير غلب طلب الوقفيات من المحكمة وحفظ وقف على اوده باشا بالدويان  
وتسليمه ووقفية المرحوم مصطفى اغا الخانجي مع عمل حسابه لنهاية وفاة زكية وما يخصه  
من فائض الربيع سلم اليه مع الوقف لانحصاره فيه الآن وبعد ان طلبت الوقفيات من  
المحكمة ووردت تقدم عرضا لان من خديجة زوجة المرحوم ابراهيم حبيب الخانجي  
بان ابراهيم افندي زهدى المذ كور لم يكن له استحقاق في وقف المرحوم مصطفى اغا  
الخانجي وما كان جاريا اعطاؤه له من ريعه كان على سبيل الصدقة من التانطرة المتوفاة  
لكون ابيه وكيل الوقف والدته من ضمن الاتباع وان الوقفية المدعى الاستحقاق  
بوجوبها غير صحيحة وه كتب عليها من المحكمة بطلانها وبلغها ان والده اخرى نحو  
الكتابة المذ كورة من الوقفية بالقطط وموجود اثر ذلك فيها ومحرر بطلانها جهة  
شرعية من محكمة مصر من بعد سنة ١٢٥٨ وبالاتلاع على الوقفية المذ كورة  
والكشف من سجلات المحكمة او طلب حجة البطلان يتضح ذلك وتلمس التنبيه  
بعد اعطاء ابراهيم المذ كور شيئا من ريع الوقف حتى تحقق هذه المادة وانه يصير  
عمل المحاسبة عن المتأخر لا ينتهان ريع الاوقاف المذ كورة وصرفه لها ولم يطلب من  
المحكمة الكشف من السجلات وان كان يوجد مقيم فيها حجج بهذا المعنى يفاد  
ويحرر بالكشف عن المحتين المحررتين من المحكمة بتاريخ ١٤ رسته ٥٨  
و بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة تاريخه الموضح عنهما ما يشوقية الوقف وان كان  
مندرجا فيهما اخراج احد من الموقوف عليهم او هناك حجة اخرى هذا المضمون يتوضح  
ما فيها فوردت افادتها في ١٥ شوال سنة ٩٣ بالا حلة على ما تضح من الكشف الذي  
فهم منه ان احدي المحتين المؤرخة ١٤ رسته ٥٨ تتضمن ابطال وقف عقار أصله  
مخرج من وقف على اوده باشا وثبوت رشد وتولية نظر باسم عائشة بنت المرحوم الحاج  
مصطفى الخانجي والثانية مؤرخة ٩ ذا سنة ٥٨ تتضمن التصديق على صحة وقف  
المرحوم مصطفى الخانجي والنظر على وقف المرحوم على اوده باشا لكل من الاختسين  
أمانة وعيوشة بنتى المرحوم الحاج مصطفى المذ كور ومن ضمن ما فيها ان مصطفى

الخامس حال حياته وقف جلة عقار على نفسه ثم من بعده يكون وقفا على كل من ينسبه  
 المذكورين ومن سيده الله من الاولاد ذكوراً واناثاً واعتقائه الأبيض كذلك كل  
 منهم بقدر ما هو معين له في مكتوب الوقف المسطر من الباب العالي المؤرخ ٢٥ ص سنة  
 ٤٣ المذيل به مستند اخرج من اخرجه الواقف من وقفه وادخل من ادخله المسطر  
 من الباب أيضا في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٠٠ هـ ثم من بعد كل منهم على اولاده الى آخر ما عينه وان  
 الواقف المذكور مات وانحصر الوقف المذكور نظرا في ابنته أمونة المذكورة واستحقاقا  
 فيها وفي أختها عيوشة ومعتقة والدها هي زوجته شمس نور كل منهم بقدر ما هو معين  
 له بكتاب الوقف ومستند الادخال والاخراج المذكورين ومعين في الحجة المذكورة أن  
 يخصم على دأش حجة لدعوى الاولى بمعنى حجة التصديق على صحة الوقف وبالكشف  
 من السجلات عن حجة الادخال والاخراج المحكي عنها وجدت انه بما للواقف من الشروط  
 أخرج من وقفه معتقة اسمعيل بن عبد الله الأبيض هو وأولاده وذريته ونسله وعقبه  
 من الوقف وادخل في وقفه زوجته معتقة شمس نور بنت عبد الله البيضاء وجعلها  
 عوضا عن اسمعيل المذكور وعن زوجة الواقف معتقة المدعوة حميدة خاتون التي  
 ماتت قبل تاريخه وجعل نصيب المتوفاة واسمعيل الذي كان عينه لها والزوجة معتقة  
 شمس نور المذكور مع من سيده الله من العتقاء الأبيض ذكوراً واناثاً بالسوية  
 بينهم ثم من بعد كل منهم يكون حصته من ذلك على اولاده ثم على اولاد اولاده وذريتهم  
 ونسلهم وعقبهم الى حين انقراضهم اجمعين هذا ولما جرت التحقيقات تأشرا لمحضرة مفتي  
 افندي اندريان بمزعم فقي بانه قد صار لاطلاع على مذكرة التحقيق وعلى سندات  
 ووقفية المرحوم الحاج مد ظلي الخانجي عتيق المرحوم على أغا أوده باشا المسطرة تلك  
 الوقفية من الباب العالي بمحكمة مصر بتاريخ ٢٥ ص سنة ١٢٤٣ وعلى مستند الادخال  
 الشرعي الملحق بالوقف المرحوم من الباب العالي المرقوم بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٥٠  
 وعلى حجة الدعوى الشرعية المسطرة من الباب أيضا بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ٥٨  
 والذي يقتضيه الاصول الشرعية في ذلك انه حيث اتضح من مراجعة سندات ملك  
 أصل المحصن الواردة بالوقفية مطابقة ما احتوت عليه تلك السندات للحصص الواردة  
 في الوثنية الموضح تاريخها أعلاه ومن مراجعة شرط الواقف المنصوص بكتاب ايقافه  
 ومراجعة مستند الادخال الملحق بالوقف المبين تاريخه أيضا وجد انه مشبوث انتقال  
 مشروطه الواقف المذكور لعتيقه الزيني اسمعيل وحيدة المتوفيين المذكورين لمن  
 ادخلها عرضا عنهما وهي زوجته معتقة شمس نور البيضاء ومراجعة حجة الدعوى  
 الشرعية المخررة من الباب العالي المحكي تاريخها أعلاه وجدت موافقة لنص الواقف  
 ومستند الادخال السابق ذكره ما وحيث ثبت وفاة ذكية بنت المرحوم ابراهيم  
 افندي حبيب الخانجي التي كانت تستحق النظر على هذا الوقف وبوفاتها انقرضت

ذرية الواقف المذكور وعقائنه ومن التحريات التي أجراها الديوان لديه تحقيق نسب  
 ابراهيم زهدي لوالده شمس نور البيضاء زوجة ومعتقة الحاج مصطفى الخانجي الواقف  
 المذكور فعلى ما هو منصوص بالوقفية ومستندها ووجه الدعوى يكون وقف الحاج  
 مصطفى الخانجي المعين بكتاب ايقافه المذكور منحصرا نظرا واستحقاقا في ابراهيم زهدي  
 ابن المرحومة شمس نور معتقة الحاج مصطفى الخانجي حسب ما تقتضيه الاصول  
 الشرعية والحال ما ذكره وفاقدة لشرط الواقف وعدم وجود من يستحق خلاف ابراهيم  
 المذكور ولا مانع من تسليمه الحجج المذكورة ولما اوضح ما ذكره صار طلب خديجة حرم  
 المرحوم ابراهيم افندي الخانجي او وكيل عنها لتفهم أيهما ما سبق ايضا فاردت  
 عرضا بختها بانها تحقق لما ان ابراهيم زهدي المذكور هو الذي يستحق وقف المرحوم  
 الحاج مصطفى الخانجي بمفرده وانها قد تنازلت عن دعواها السابقة العرض عنها  
 وحيث تراءى مراجعة ما صار في تلك المادة بمعرفة حضرة تكلم بمره والاوراق  
 المحتوية ما ذكر بمافيها الصور المحررة من المحكمة ووقفية الوقف ومستنداتها ووجه  
 الدعوى ومذاكرة التحقيق الجميع مرسله تؤمل الافادة (أجاب) وردت هذا الطرف افادة  
 الديوان المؤرخة ٧ ص سنة ٩٥ ومما معها من الاوراق المرغوب فيها مراجعة هذه  
 المادة بهذا الطرف وما تراءى يفاد عنه وبالوقوف على ما تضمنته تلك الاوراق بمافيها  
 حجة وقف الخانجي المؤرخة ٢٥ ص سنة ٤٣ وما بعدها من حجة الانحراج ان أخرجه  
 والادخال لزوجه معتقة شمس نور مع من سيحدث له من العتقاء البيض المؤرخة ٢٧  
 ذي الحجة سنة ٥٠ ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك لاولاده ثم لاولاد اولاده  
 ثم لاولاد اولاد اولادهم ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب الذي في كتاب  
 وقفه المذكور عوضا عن اخراجهم الى آخر ما ذكره ومن جملة ما عينه في كتاب وقفه  
 المحكي عنه انه بانقرض اولاده وذريته يكون وقفا على عتقائه البيض وذريتهم على  
 النص والترتيب الذي ذكره ومنها أن يستقل به الواحد اذا انفرد وجعل حكم ذلك حكمه  
 ونصه كنصه وشرطه كشرطه ومن جملة ما ذكره في كتاب الوقف انه شرط النظر عاينه  
 لا لرشد فالرشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم من كل طبقة مستحقة لذلك  
 وجواب حضرة مفتي الاوقاف وقد فهم من تلك الاوراق انقراض ذرية الواقف وعقائنه  
 وذريتهم خلاف المخرجين ما عدا ابراهيم افندي زهدي بن شمس نور معتقة وزوجه  
 الواقف المذكور وانه هناك حجة مؤرخة ١٤ رسته ٥٨ تدل على بطلان الوقف  
 المذكور في مقدار ما أبدل من وقف المرحوم على أوده باشا معتق الواقف الذي كان  
 مشمولا بنظر معتقة الحاج مصطفى الخانجي المشروط فيه النسي من الواقف عن الابدال  
 ثم استرده الحاج مصطفى المذكور الى ملكه ثم وقفه وشرع على هامش وقفية بمعنى ذلك  
 ولم توجد هذه الحجة ضمن الاوراق ولا استقرجت صورتها من سجل المحكمة ثم تحررت

حجة تصديق على هذا الوقف المذكور مورخة ٩ ذى القعدة سنة ٨٥٠ وأشر بمضمونها على الوقفية المذكورة أيضا إلى آخر ما تضمنته هذه الاوراق (والذى يقتضيه الحكم الشرعى في هذه المادة) أن مصححها يقاها من قبل الحاج مصطفى الحانجي على الوجه المرسوم وبلا من وقف معتقه المرحوم على أوده باشا على الوجه المرسوم ولا كلام في انحصار لاسنماو والضربة في ابراهيم افندي زهدى بن شمس نور البيضاء معتقة وزوجة الحاج مصطفى الحانجي الواقف المذكور حيث تحققت بنوته لها ولم يوجد سواه من ذرية له لاعتبار ذلك من دونه الواقف وكان أهـ لا للمظر لا مانع من تسليم ذلك اليه لاخص ذلك فيه بعد اجراء خيرات الواقف التي عينها في كتاب وقفه بمعرفة ناظره حسب شرطه وأما ما يعلم حرجا من وقف المرحوم على أوده باشا بالابدال ثم إيقاف ذلك بعينه من قبل المرحوم الحاج مصطفى الحانجي ضمن وقفه المذكور فإنه يتحرى عنه بمعرفة الديوان فيثبت ويحقق شرعانه ابدل من قبل ناظر لا يملك الابدال شرعا يكون ابدال باطلا ويكون مستغنا لوقف المرحوم على أوده باشا وما يتحقق اخراجه بوجه شرعى من هذا الوقف من قبل من يملكه شرعا ثم آل الى ملك الحاج مصطفى ثم وقفه على هذا الوجه وقف صحيحا يكون مستغنا أيضا لبراهيم افندي المذكور على الوجه المرسوم ولم يندش شيء من ذلك من هذه الاوراق بمفردها فيجربى ما يلزم عن ذلك بمعرفة الديوان والله تعالى أعلم (سئل بأودة من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة غرة ربيع الاول سنة ٩٥٠ حاصله انه لعدم طعن بعض المستحقين في وقف سيدى سليمان الخضيرى في ناظرته ويرغبون عنها ببناء واجراء لعمارة وبالنظر فيما قدم الى الديوان من الحسابات وجد مخدومينها مبالغ منصرفه في المولد ومعلوم توكيل في الوقف ومعلوم تقرير نظر باسم المصلحة وحداثات المباحثات والتحقيقات في شأن ذلك بين الفريقين على الوجه الموضح في تلك الافادة وبالنسبة الى المحمرة مفتى افدى الديوان ليوضح الحكم الشرعى في أمر ما ويرى المولد ومعلوم التوكيل ومصرف في تقرير النظر أفتى حضرته انه بالاطلاع على نيل من رغبة المرحوم الشيخ سليمان المؤرخة ١٤ ج ٩٦٣ ووقفية خديجة حاتون وأحمد بانية خاتون المؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٥٢ لم يوجد في واحدة منهما شيء مما جرى من مخرج المولد ولا بعين شيء لاو كيل عن المظرة ويعتضى ذلك لا يبرع صرعه لى يكون مستغنا الى مصرفه خصوصا مع احتياج الوقف للعمارة ومع ما يبره الى ان هذه المادة الى حضرته كما لا يخفى في ذلك ومعلوم تقرير النظر المدعى به التوكيل المذكور وما يترامى واقفة اجرائه بالوجه الشرعى يكرم عنه بالافادة (أجاب) ما يعلو بما وقع للناسخ في رسم تقرير النظر المذكور ان كان أمر ضرور بالابدال منه المصلحة الزلف فقد صرحوا في نصائره بان ما يؤخذ من الناظر من مال الوقف لمصلحة القضاة ولا ولم يكتفه دفع الآخذ عن ذلك فالناظر احتسابه على الوقف فما يعلم دفعه في ذلك

١١٦٥  
مصلحة الديوان  
من لوائف ولم يجر  
دفع الا حد من ذلك  
لاناظر اداء على  
تريف



دبسع الاول سنة  
مطلب معلوم التوكيل  
في أمور الوقف ان كان  
من باب تقرر بوظيفة  
في الوقف بمرتبة مستمر  
لا يسوغ لناظر فعله  
بدون شرط الخ

على هذا الوجه لا يضمنه الناظر المذكور واما ما صرف على المولد في وجوه الخير للفقراء  
فاذا لم يكن بشرط الواقف لا يسوغ صرفه حيث لم يوجد في شرط الواقف ما يدل على  
الصرف للفقراء مثلاً فلا يحسب على مستحق الوقف المشروط صرف ريعه أو بعضه لهم  
الا اذا كان باتفاقهم ورضاهم فيكون من باب التبرع منهم واما معلوم التوكيل فان كان  
من باب تقرر بوظيفة في الوقف بمرتبة مستمر فلا يسوغ لناظر فعله بدون شرط الواقف  
اذ ذلك منوط بالقاضي الذي يملك ذلك لدى تعيين المصلحة فيه نعم لناظر صرف مقدار  
أجر مثل من عمل في أمور الوقف عملاً ضرورياً في مصالحه يستحق عليه الاجر بدون جعل  
ذلك وظيفه مقررة كما ان له دفع أجر مثل كاتب كتب أمور الوقف على قدر عمله  
الضروري بدون تقرر بوظيفة بمرتبة مستمر وكذا له دفع ثمن ورق اشتراه لصالح الوقف  
ان احتج الى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من عموم الاوقاف مؤرخة ٢٦ محرم  
سنة ٩٥ مضمونها انه فيما سبق وردت افادة من مأمورية أو فاف اسكندرية في ١  
ذى القعدة سنة ٩٤ ومن ضمن ما فيها انه آل الى جامع حجرة باسكندرية الخمس في وقفه  
الكبير منذ خمس عشرة سنة ولتصادف حضور ناظر الوقف المدعو الشيخ حسنا حجرة في  
الديوان صار تكليفه احضار وقفية الوقف ثم وردت صورة الوقفية وصورة دعوى شرعية  
وبالتأشير لمحضره متى أفندى الديوان بالنظر فيها وما وياضاح الحكم الشرعي اجيب  
من حضرته بانه بالاطلاع على صورة الوقفية المخرجة من محكمة اسكندرية  
بتاريخ ٧ رجب سنة ٩٢ في شان وقف الشيخ حجرة واخوته وعلى صورة التداخي  
الصادر من تلك الجهة في خمس الوقف المذكور المحررة ٩ ج سنة ٩٢ وجد أن ما في  
صورة التداخي من الدعوى والحكم فيه بعض تضارب ومبني على مسئلة خلافية ولذلك  
يلزم فيها مخامرة حضر تك وما يترأى في ذلك يجري العمل بمقتضاه فيؤمل من بعد الاحاطة  
بما اشتملت عليه ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لا اتباع الاجراء بموجب  
(اجاب) وردت افادة الديوان وما معها من الاوراق التي من بجلتها صورة وقفية الوقف  
الصادر من مذكورين الذين من ضمنهم الشيخ محمد الشاطبي واختاه الواقفون الخمس  
العقار المطعون فيه من قبل بعض المستحقين لريبع الاربعة الانجاس بانه آل لجامع حجرة  
باسكندرية منذ خمس عشرة سنة وان الناظر على عموم هذه الاوقاف الشيخ حسن حجرة  
جار منه صرف ريع الخمس المذكورين هو جار صرفه اليهم خلاف المسجد المذكور المؤرخة  
هذه الوقفية ٢٠ صفر سنة ١١٦٠ وصورة الدعوى والحكم بثبوت نسب من هو مصرف  
لهم هذا الريع الى الواقف واختيه الواقفتين أيضاً بمقتضى شرط وقفهم أنه على الذرية من  
أولاد الظهور ثم على من يوجد من الاخوة وذريتهم فاذا انقرضوا فعلى أولاد البطون على  
التفصيل الذي ذكر بكتاب الوقف فاذا انقرضوا جميعاً كان وقفها على مسجد حجرة  
المذكور وقد فهم ان المطعون فيهم هم من ذرية الشيخ محمد الشاطبي الذي هو اخ لاختيه



الواقفين معه وقد أفاد ناظر الوقف المذكور ضمن ما حرره لاوقاف اسكندرية انهم يستحقون هذا الخمس وهو معروف لهم ربيعة من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ومن قبل نظره بمدة سائة وصدرت حجة الدعوى والتمسوا لهم المحكي عنها المؤرخة ٩ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ (والجواب) عن ذلك انه يقتضي حجة الوقف المذكورة وكون المطامون فيهم من ذرية الشيخ محمد الشاطبي الذي هو واحد الواقفين وأخ للواقفين لباقي الخمس معه لاحق بحجة المسجد في هذا الخمس مادام أحد منهم باقيا على مقتضى هذا الشرط ولا خصوصية للطاعنين في ذلك معهم وان كانت حجة التبعات المذكورة قاصرة غير مستوفية لكن المدار في استحقاقهم هذا الربيع على كونهم منسوبة بهذا النسب الى الواقفين الثلاثة في الواقع ونفس الامر نعم لو أراد ناظر هذا المسجد ان لم يعلم نسبهم المذكور أن ينازعهم ويُدعى ايلولة هذا الجزء الى المسجد دعوى صحيحة شرعية ولم يوجد ما يمنع من سماعها شرعا تسمع منه وما يتحقق شرعا حين ذاك يحكم به والا فلا معارضة هؤلاء المطاعنين شرعا مع المستحقين المستولين هذا الربيع في هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في واقفين شقيقين وقفهما عقارا مشتركا بينهما وقف واحد على ما بيناهما صحيحا تاما مسلما ومن جملة ما شرطاه فيه ان النظر على وقفهما المذكور من بعدهما لا ينفصل بينهما المسميين ثم من بعد كل منهما للارشد فالارشد من ذرية كل من الواقفين فانحصرت النظر عليه في الابنين المذكورين ثم بعد مدة مات احدا الابنين وبقي الآخر الذي كان مشاوكا لابن عمه في النظر وهو ارشد من هو موجود من ذرية كل من الواقفين المذكورين فهل يستقل بالنظر على الوقف عملا بقول الواقفين ثم من بعد كل منهما للارشد فالارشد من ذرية كل من الواقفين حيث تحققت ارشديته عن كل من الذريتين بالبينة العادلة بعد الخصومة الشرعية او تصديق الجميع على ذلك (اجاب) نعم يكون هو الناظر على وقف الواقفين المذكورين بانفراده اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) باقادة واردة من حضرة اجدبك باطله مؤرخة ٢٤ ربيع الآخر على فتوى صادرة من حضرة مفتي الشريعة صورة سؤالها في رجل وقف على نفسه ثم على بعض اولاده بعد وفاته وتوفى الى رحمة وولاه اطيافا معلومة محدودة باطلاع الحكومة وشرط بحجة الوقف انه وقف تلك الارض وما يتبعها من منافع ومرافق وتوابع ولواحق وحقوق وفيها محاريث ووابورات وواش وتدخل تلك الاشياء في الوقف

١٢٩٥

٢١

مطلب وقف الارض وما يتبعها من منافع ومرافق وتوابع ولواحق وحقوق وفيها محاريث ووابورات وواش وتدخل تلك الاشياء في الوقف

بيع الثاني سنة

١٢٩٥

١٤

جادی الثانية

١٢٩٥

١٥

الارض ما كان موجودا فيها وقت الوقف من مواش وواهورات ومخاريث ويكون ذلك وقفا تابعا للارض الموقوفة حيث انه من توابع الزراعة ومنافعها هذا ما ظهر واما الزرع الذي زرعه الواقف لنفسه في الارض الموقوفة فيخت مات ولم يتم صلاح الزرع فيبقى في الارض باجر المثل للوقوف عليه حين صلاحه وتماه وكذلك الحكم فيما آجره الواقف يكون الباقي من الاجر من حين موت الواقف للوقوف عليه وما قبل ذلك يكون للورثة كما ان الزرع يكون أيضا تركه لجميع الورثة والله تعالى أعلم (اجاب) ما سطر هذه الفتوى على الوجه الموضح فيها بناء على سؤالها المذکور موافق شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في واقف وقف أرضا له على اولاده وذريته وقفا صحيحا من قديم الزمان لا يعلم منه ترتيب بين طبقات ذرية الواقف بل كل من كان من ذريته يستحق في ريعه من قديم الزمان الى الآن وذلك الوقف مشتمل على اراض استولى بعض الذرية على بعضها وبني فيه لنفسه وكل ما تحصل من ريع الوقف يقسمه تظاره بين مستحقه فتولى عن قريب ناظر على الوقف المذکور فتعرض لمن بني من ذرية الواقف في بعض ارض الوقف المذکور بتضمينهم اجر مثل الارض التي بني عليها ومنع اعطائهم نصيبهم من ريع الوقف المذکور الموقوف على جميع الذرية من ذرية منسبهم الى الواقف مع سبق استيلائهم على انصباهم من ريع الوقف المذکور فيما مضى من الزمان في مدة من سبق من النظار فهل اذا ائبوا نسبهم الى الواقف وانهم من ذرية الموقوف عليهم بما ثبت به النسب شرعا بطريقه الشرعي لا يعتبر انكار الناظر لذلك و يكون لهم محاسبته على استحقاقهم من ريع الوقف المذکور ويخصم عليهم اجر مثل الارض التي بنوا عليها من ارض الوقف المذکور من استحقاقهم في ريع الوقف (اجاب) لا يعتبر انكار الناظر بعد اثبات النسب شرعا على الوجه المسموور ويكون لهم محاسبته على استحقاقهم في ريع الوقف حسب الشرط ويخصم منه اجر مثل ما بنوا عليه من ارض الوقف حيث لا مانع ومن بني من المستحقين لنفسه بدون اذن الناظر بحق القرار كلف رفعه ان لم يضر ولم يكن الوقف لسكناه فان اضر تملكه الناظر لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في وقف مذکور في حجة ان واقفته انشأته على ان يصرف من ريعه مبلغ معين في خيرات معينة وما عساه ان يفضل بعد ذلك من ريع المذکور تستغله الواقفة المذكورة في حياتها ثم من بعدها يستغله كل من اخويها لولدها مدة حياتهم ما ثم من بعد كل منهم ما فعل اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم مع مشاركة عتقاء الواقفة ذكور واناثا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الى حين انقراضهم اجمعين يكون ذلك مضافا للخيرات المذكورة أينما كانوا وحيثما وجدوا ويجري الحال في ذلك كذلك الى ان يرث الله الارض

ومن عليها وهو خير الوارثين وقد ماتت الواقعة المذكورة عن اخويها المذكورين  
ثم مات كل منهما عن اولاده ثم ماتت اولاد كل منهما عن اولادهم فهل اذا مات احد  
أعني احدا من اولاد اولاد كل من الموقوف عليهم تكون حصته لاولاده ومن بعد كل منهم  
لاولاده وهكذا في كل طبقة الى حين انقراض الذرية أم كيف (اجاب) حيث ذكرت  
الواقعة في كتاب وقفها بعد استحقاق اخويها مانصه ثم من بعد كل منهما فعلى اولاده  
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم مع مشاركة  
عتقاء الواقعة ذكرورانا ثانيا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على اولاد اولاد اولادهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلا بعد جيل الى  
حين انقراضهم أجمعين يكون هذا الوقف بالنسبة لنصيب كلا الاخوين وأولادهم بمنزلة  
وقتين فيراعى الترتيب بين أولاد كل منهما بحيث يجب الاعلى من فروع كل الاسفل  
فاذا مات فرع من فروع احد الاخوين عن ولد او ولد ولد مع وجود من هو اعلى منه من  
ذرية أصله الذي هو واحد الاخوين لا يستحق عملا بالترتيب المستفاد من ثم المتؤكد  
بقوله طبقة بعد طبقة الى آخره بل يكون للاعلى طبقة من فروع هذا الاصل ولا يجب  
بمن هو اعلى منه من فروع الاخ الثاني عملا بالنسبة كل في قولها ثم من بعد كل منهما فعلى  
اولاده الى آخره فان مات الاعلى منهم واستوت الطبقة استحقوا والعلية في ذلك ما صرح به  
الاصوليون من ان كلمة كل للاطاعة على سبيل الافراد فاعتبر كل واحد من الاخوين كأنه  
ليس معه غيره من اولاد اخيه اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اوجبت عموم أفراد  
بخلاف كلمة الجمع فانها توجب عموم الاجتماع دون الافراد فوجب بسبب ذلك صرف  
مال كل واحد من الاخوين لاولاده يستقل به الواحد الاثنان فأريد ثم يقع الترتيب بين  
أولاد كل واحد منهما واولاد اولاده لقولها ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم  
وذريتهم الى آخره فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من  
مات لولده كما افاده العلامة خير الدين الرملي في نظير هذه الحادثة لكن حيث شرطت  
الواقعة مشاركة العتقاء واولادهم من بعدهم هؤلاء فان لم يوجد للواقعة عتقاء فنصيبهم  
وهو النصف الى الفقراء فيكون من قبيل منقطع الوسط والنصف الثاني الى ذرية  
الاخوين على الوجه الذي تقدم ذكره نعم اذا كانت ذرية الاخوين أو بعضهم فقراء  
يجوز صرف النصيب المنقطع لهم بطريق الاولوية لكونهم من الفقراء مع قرابتهم  
للاواقعة لكونهم من الموقوف عليهم والله تعالى أعلم (سئل) فيمن وقف دارا على  
نفسه ثم من بعده على ذريته ثم بعد انقراض الذرية تكون وقفا على أقارب الواقف الى  
آخر ما ذكره الذي ما آله ذلك فالوقف المذكور لا قارب سعيده وحسن وعائشة  
وصفية اولاد أخي الواقف المدعو محمود اولم يزلوا ياخذونه بالسوية ثم مات حسن بن محمود  
وخلف ولد او أربع بنات وماتت صفية وخلفت ولدا وبناتا فهل اولاد حسن واولاد

رجب شبه

٩ ١٢٩٥

مطلب اذا شرط في  
الوقف أنه من بعد كل  
من المستحقين فعلى  
أولاده ثم على أولاد  
أولاده الخ كان بمنزلة  
وقتين فاكثر فيراعى  
الترتيب بين أولاد  
كل منهم بحيث يجب  
الاعلى من فروع كل  
الاسفل

مطلب صرح الاصوليون  
بأن كلمة كل للاطاعة  
على سبيل الافراد  
فاذا دخلت على المنكر  
أوجبت عموم افراده  
بخلاف كلمة الجمع  
فانها توجب عموم الاجتماع  
دون الافراد

مطلب اذا شرط الواقف  
مشاركة العتقاء مثلا  
للأولاد فلم يوجد عتقاء  
تستحق الأولاد النصف  
والباقي للفقراء فهو  
منقطع الوسط

مطلب اذا كان الأولاد  
فقراء يعطون ما يصرف  
للفقراء بطريق الاولوية  
لأنهم من المستحقين  
بالشرط

رجب ستة

صفة يستحقون مع سعيد وعائشة في الوقف المذکور ولا اعتبار الاقرب فالاقرب مع  
ان الواقف لم يفصل بل قال بعد انقراض الذرية يكون وقفاً على الاقرب ولم يقل الاقرب  
فالاقرب فالذي يفهم من عبارته انه شامل لجميع الاقارب الاعلى والادنى وأيضا المتعارف  
انه متى قال جعلت هذا الشيء لاقربى يدخل فيه كل قريب حراً أو عبداً كما يشهد لذلك  
عبارة الاسعاف لوقال على قرابتي دخل فيه كل قريب له صغيراً أو كبيراً ذكر أو أنثى  
مسلياً أو كافراً حراً أو عبداً فيكون ما نحن فيه كذلك (أجاب) قال في الاسعاف ويدخل  
فيه أى في الوقف على القرابة المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان بعدوا عندهما وعند  
أبى حنيفة تعتبر المحرمية والاقرب فالاقرب للاستحقاق اهـ وقول الامام هو الصحيح كما  
في القهستاني وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل الخلاف اذ لم يقل الاقرب  
فالاقرب الى آخر ما ذكره في رد المحتار على الدر من الوقف ومنه يعلم تقديم من بقي من  
اولاد محمود انى الواقف على اولاد اولاد محمود المذکور على قول الامام الصحيح تقديم  
للاقرب فالاقرب للاستحقاق ولا ينافيه ما ذكره في السؤال بالعزو الى الاسعاف من قوله  
دخل فيه كل قريب له صغيراً أو كبيراً ذكر أو أنثى مسلياً أو كافراً حراً أو عبداً اذ لا ينافي  
دخول من ذكر اعتبار الاقرب فالاقرب للاستحقاق لوجعل هذا على الاتفاق فلو على  
قولهما فلا منافاة بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف اهلى  
بنى فيها الواقف داراً وقصر الجهة الوقف ولم يحجر ببناء الدار والقصر المذکورين حجة  
ايقاف وبقى الواقف المذکور ونظار الوقف من عتقاء الواقف بعده واضعين أيديهم  
على القصر والدار المذکورين يستغلون ريعهما للجهة الوقف مدة تزيد على خمسين سنة  
بدون معارض ولا منازع لهم في ذلك قام الآن رجل ليس من مستحق الوقف يدعى انه  
من اقارب الواقف ويطالب ناظر الوقف برفع يده عن الدار والقصر المذکورين  
بدعواه ان ذلك مملوك للواقف المذکور وآل اليه بالارث الشرعى من قبله متعللاً في  
ذلك بعدم ادراج الدار والقصر المذکورين في حجة الايقاف فهل اذا ثبت بالوجه  
الشرعى ان الواقف انشأ ببناء الدار والقصر بعد الايقاف للجهة الوقف يمنع مدعى  
الارث المذکور من معارضة الناظر المذکور في ذلك خصوصاً والناظر ومن قبله ثبت  
وضع يدهم على ذلك المدة الطويلة مع مشاهدة المدعى ووالده من قبله لتصرف الناظر  
المدة المذكورة وعدم معارضتهم مع تمكنهم من الدعوى وحضورهم في البلد ولم يمنعهم  
من الدعوى مانع شرعى (أجاب) نعم يمنع مدعى الارث من دعواه الميراث في بناء الدار  
والقصر المذکورين والحال ما ذكره بالسؤال وان لم يحجر ببناء الدار والقصر المحدث  
بعد الايقاف في أرض الوقف حجة ايقاف لان الواقف لو بنى في أرض الوقف للوقف  
يكون البناء وقفاً ولا يتوقف ذلك شرعاً على تحجير حجة بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة من ديوان الاوقاف في ١٨ شعبان سنة ٩٥ ومعهما وقفية ابراهيم باشا الانى

٢٦  
مطلب يعتبر في الوقف  
على القرابة المحرمية  
والاقرب فالاقرب  
للاستحقاق على قول  
الامام وهو الصحيح

شعبان  
٧

١٢٩٥



وتقرر نظر على الوقف المذکور باسم بنت ابن الواقف المتوفاة آخر الا عن عقب ولا عن  
 اخوة ولا اخوات وحصل النزاع فيمن يستحق نصيبها بعد موتها وتقدم في ذلك عروض  
 من ملكة قرية الواقف التي هي في درجة والد الميتة ومن بعض المستحقين وهم اولاد  
 بعض اتباع الواقف الذين هم في درجة الميتة ومن جملتها عرض مقدم من بعض اولاد  
 الاتباع مبين فيه جملة المستحقين في الوقف والميت منهم والموجود واولاد المتوفين منهم  
 واولاد الموجود منهم واهل الدرجة الاولى والثانية بالنسبة لما بعد الواقف وشرح عليه  
 من الاوقاف بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٥ لالحاقه بالاوراق واختلف في هذه المسئلة  
 منهم علماء الوقت ومنهم حضرة مفتي ديوان الاوقاف فقد ابدى حضرة بغير كتابة  
 رسمية ان نصيب المتوفاة يعود لقرية الواقف لكونها اقرب نسبا الى المتوفى وان كانت  
 اعلى درجة ولا يعطى منه لباقي من في درجة القرية ولا من في درجة المتوفاة لكونهم  
 اجانب بالنسبة الى المتوفاة وحمل قول الواقف فلا قرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف  
 الموقوف عليهم على الاقرب نسبا الى المتوفى بحمل الطبقة على مجرد الجماعة والذي سمع  
 من بعض علماء الوقت المطابقة لما ياتي من الجواب (اجاب) وردت افادة الديوان  
 المؤرخة ١٨ ش سنة ٩٥ ومعها وقفية المرحوم ابراهيم باشا الالف المؤرخة ٢  
 ذي القعدة سنة ١٢٧٠ والتقرير المحرر بنظارة المرحومة بيزاده بنت ابن الواقف  
 على هذا الوقف والعرضان ثم ورد شرح الديوان المسطر على العرض المقدم من اجد  
 ومحمد الالف ابني على تابع الواقف من المستحقين في الوقف المبين فيه جملة اهل الوقف  
 والمتوفى منهم عن اولاد والمتوفى عن غير عقب ولا اخوة والباقي على قيد الحياة وطبقاتهم  
 في الاستحقاق وان قرابة ملكة للواقف بكونها بنت ابن عمه وبرايم بذلك افادة المحكم  
 الشرعي عن يستحق نصيب بيزاده بنت ابن الواقف التي توفيت آخر عن غير عقب ولا  
 اخوة ولا اخوات من اهل الوقف الموجودين الآن (والافادة عن ذلك) انه حيث كان  
 من شرط الواقف المذکور ان من مات من مستحق وقفه عموما عن غير عقب ولا اخوة  
 ولا اخوات يعود نصيبه لا قرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف الموقوف عليهم فموت  
 بيزاده بنت ابن الواقف المذکور كورة عن غير عقب ولا اخوة ولا اخوات يقسم نصيبها بين  
 من هم في درجتها الاستحقاقية بالسوية بينهم لعدم ما يفيد التفضيل في ذلك في شرط  
 الواقف لانه انما شرط التفضيل في اصل استحقاق اولاد الواقف وزوجته وقرينته  
 بالنسبة لنصيب عتقائه البيض واتباعه الثلاثة فقط ولم يشترط في عود نصيب من مات  
 لا عن عقب ولا اخوة لا قرب الدرجات اليه الذي هو شرط عام في الجميع والمساوون  
 لدرجة بنت ابن الواقف الا ان من اهل الوقف الموقوف عليهم ثلاثة عشر شخصا اجد  
 ومحمد وشقيقتاهما اولاد على تابع الواقف وبنت رسم معتق الواقف وابن وبنت يوسف  
 انا تابع الواقف فهؤلاء سبعة اشخاص في طبقة ودرجة بيزاده المتوفاة المذکور واهم

مطالب شرط ان من  
 مات عن غير عقب يعود  
 نصيبه لا قرب الطبقات  
 للمتوفى من اهل الوقف  
 الموقوف عليهم يكون  
 الاستحقاق لمن في  
 درجة المتوفى على  
 هذا الوجه الاستحقاقية  
 دون اقربهم نسبا



من أهل الوقف الموقوف عليهم بل لهم انصبا في الوقف بالفعل لموت اصولهم وانتقال  
 انصباهم اليهم وكذا أولاد ملكة المذكورة الموجودة الآن التي هي من أهل الطبقة  
 العليا في الاستحقاق وهم ثلاثة بنت وابنان وأولاد حسن معتق الواقف الموجود الآن  
 الذي هو من أهل الطبقة العليا أيضا في الاستحقاق وهم ثلاثة ابن وبتنان فهو لاسته هم  
 أيضا في طبقة المتوفاة فهم من أقرب طبقة الميتة أيضا وان كانوا محجوبين الآن عن  
 الاستحقاق بسبب الترتيب في عبارة الواقف بين الاصل وفرعه منهم وان كانوا محجوبين  
 عن انصبا اصولهم بهم إلا أنهم من أهل الوقف الموقوف عليهم أيضا بناء على ما أقي به  
 جماعة من العلماء وهو الاظهر فاقطبق عليهم شرط الواقف ويدخلون جميعا في قوله  
 فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل الوقف الموقوف عليهم اذا الطبقة في مثل ذلك هي  
 الدرجة والمرتبة في الاستحقاق كما صرح به العلماء في كتبهم وان كانت تطلق على الجماعة  
 لانها من معانيها لغة أيضا لكن لم يطلقوها على مجرد الجماعة من غير اعادة درجة  
 الاستحقاق الا فيما يحتاجون اليه من عدم اعتبار درجات الاستحقاق لضرورة عدم  
 الغاء الكلام وحيث كان هذا الشرط عاما في جميع جهات الوقف من الزوجة والذرية  
 والقريبة والعقلاء الاجانب والاتباع الاجانب فيكون غرضه الانتقال لذى الدرجة التي  
 هي أقرب الدرجات للمتوفى في الاستحقاق حتى لو مات احد العقلاء أو الاتباع لا عن عقب  
 ولا عن اخوة ينتقل نصيبه لمن في درجته الاستحقاقية مثل القرينة وولد الواقف ومن  
 بقي من الاتباع والعقلاء أن لو كان الامر كذلك اولى هو أقرب اليه درجة ومرتبة عملا بهذا  
 الشرط فذكر هذا الشرط في عموم هذه الجهات المشتملة على من لا قرابة بينهم مع كون  
 الطبقة معناها في شروط الواقفين لا سيما في مثل هذه الحادثة الدرجة والمرتبة الجمعية  
 كما صرح به في عبارات الفقهاء لا مطلق الجماعة دليل على ارادة هذا المعنى وان كانت  
 قد تطلق على معنى الجماعة المجردة لغرض من الاغراض وقول من قال ان المراد في كتب  
 الاوقاف بالاقرب قرب الدرجة والرحم لا قرب العصبية والارث لا يدل على ان معنى  
 الطبقة في عبارة الواقفين مجرد الجماعة دائما لانهم اعتبروا الدرجة والرحم في معنى القرب  
 الى الميت او الى الواقف وموضوع ذلك فيما لو كان الموقوف عليهم بينهم نسب للواقف  
 اول بعضهم وقد قال من في درجته الاقرب الاقرب فالاقرب ومع ذلك فلم يقطع النظر عن معنى  
 الدرجة بل اعتبروها مع الرحم وأقرب وان كان افضل تفضيل أضيف للطبقات التي  
 هي بمعنى الدرجات والمراتب على ما هو الكثير في عباراتهم وهو بعض ما يضاف اليه  
 لا بناء على ما تقدم اذ المعنى لذى اقرب الطبقات اي لصاحب الطبقة التي هي اقرب طبقات  
 الوقف التي رتبها الواقف على ان الذي يفهم ويراد من عبارات الواقفين بحسب  
 ما يتعارف من تعبيراتهم في هذه الا زمان ان المراد من قولهم فلا قرب الطبقات الى  
 المتوفى من أهل الوقف الموقوف عليهم اقربهم درجة من درجات الوقف سواء كان لهذا

مطلب يدخل في  
 استحقاق المتوفى عن  
 غير عقب الذي شرط  
 فيه عود نصيبه لمن في  
 درجته من أهل الوقف  
 الموقوف عليهم من  
 هم كذلك وان كانوا  
 محجوبين الآن باصولهم  
 على الاظهر

مطلب الطبقة هي  
 الدرجة والمرتبة في  
 الاستحقاق وقد تطلق  
 على الجماعة

الاقرب نسبا للمتوفى ام لا وقد صرح العلامة قاسم بن التحقيق ان لفظ الواقف والموصى  
 والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة  
 العرب ولغة الشرع ام لا وقد رايت في قيودات فتاوى المرحوم الاستاذ الوالد الشيخ  
 محمد أمين المهدي مفتي مصر سابقا انه أفتى في حادثة وقف شرط فيه ان من مات لاعن  
 عقب ولا اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى وهناك أربع من عتقات عتقاء  
 الواقف مات ثلاثة منهم على التعاقب لا عن عقب بانه ينحصر في الرابعة عملا بقوله فان لم  
 يكن له اخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى فقد اعتبر القرب في الدرجة الجمعية  
 لا القرب في النسب اذ لا نسب بينهم اصلا لا يقال ان القرابة ادعى الى غرض الواقف  
 للصرف بسببهم الا ان القرينية في النسب ادعى الى الشفقة ويزيد الدرجة وبذل المال  
 وغرض الواقف حجة قطعية يصح تخصيص العام به والعام حجة في الاوقاف من غير  
 خلاف وقطعي عند الحنفية وحيث صح تخصيص العام به كان قطعيًا ملازمًا لا يجوز العدول  
 عنه من غير دليل يدل على خلافه لما علمته من ان هذا الشرط جعله الواقف عاما في  
 جميع جهات الوقف التي من جلها الاجانب من العتقاء والاتباع والزوجة فانه لا قرابة  
 ولا رحم اصلا بين هؤلاء وباقي الموقوف عليهم وهم اولاد الواقف وقريته فلو اعتبر قرب  
 الرحم فقط بدون مراعاة القرب في الدرجة لصار الشرط لاغيا فيما لو مات أحد العتقاء  
 والاتباع وأولادهم لاعن عقب ولا اخوة ولا أخوات وكان الاقرب الى المتوفى درجة  
 قرينة الواقف وأولاده أو الباقي من العتقاء والاتباع أو اولادهم فلا يستحقون شيئا بهذا  
 الشرط مع كون الوقف على مسمين وهذا بعيد جدا عن عبارة الواقف أما لو كان  
 كل الموقوف عليهم لهم نسب ببعضهم أو بالواقف وقد قال لمن في درجته الاقرب  
 فالاقرب أو قال على اقرب الناس مني أو الى أوليت فلا شك ان مراد الاقرب نسبا مع  
 مراعاة المساواة في الدرجة عند قوله لمن في درجته الاقرب فالاقرب كما يفهم من عبارة  
 البهسي من أن الدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف أي الانتساب اليه وهو  
 بمعنى الدرجة الجمعية ولذا قدم ابن الخالة على الخالة في مسئلته مع ان الاقرب نسبا هي  
 الخالة وكما هو موضوع كلام الفقهاء أو الاقرب نسبا يقطع النظر عن الدرجة لو قال على  
 اقرب الناس مني أو الى أو على الاقرب فالاقرب سواء قال للواقف أو للمتوفى وحيث  
 كانت الطبقة هي الدرجة والمرتبة فكانه قال ينتقل نصيبه لمن تكون طبقته اقرب  
 طبقات الاستحقاق بالنسبة الى الميت ولا شك ان المساوي للميت في الدرجة اقرب الناس  
 اليه درجة ممن هو فوقه درجة أو انزل منه هذا ما ظهر لي في فهم عبارة الواقف ثم بعد  
 كتابتي لهذه الحادثة اطلعت على رسالة للاستاذ المرحوم الشيخ الجزيري مفتي الحنفية  
 باسكنه ندرية سابقا حررها على سؤال مستفهم فيه عن أمرين أحدهما ما المراد باقرب  
 الطبقات للمتوفى من أهل الوقف أهل طبقته أم كيف نظير حادثنا فاجاب بما حاصله

مطلب لفظ الواقف  
 والموصى والمخالف  
 والناذر وكل عاقد  
 يحمل على عادته في  
 خطابه ولغته التي يتكلم  
 بها وافقت لغة العرب  
 ولغة الشرع ام لا  
 مطلب غرض الواقف  
 حجة قطعية يصح  
 تخصيص العام به

بواقف ما حزنه في هذه الحادثة وقد نقل فيها فتاوى علماء الحنفية المحققين منهم  
 الشرنبلالي في رسالة مخصوصة وقد أجاد رحمه الله فيما أبداه والله تعالى أعلم (سئل)  
 بأفاده من بيت مال مصرفي ٣ ذى القعدة سنة ٩٠ مضمونها ان المرحوم مصطفى باشا  
 البحر يدلي توفي عن زوجته وبيت المال وأطيانه الكائنة بذاحية أبي حمرو كفر النجار  
 ومثية شريف التابعة لمديرية الغرب بسة وقفها حال حياته على نفسه ثم على عتقائه  
 وزوجته وكان قبل موته زرعها بذرة لنفسه و بعد تمام زرعها وقبل بدو صلاحه مات  
 وانتقل الاستحقاق لغيره حسب الشرط ولما استفتي مفتي مديرية الغرب بية أجاب  
 بأنه حيث الواقف توفي بعد ما زرع أرض الوقف لنفسه باثني عشر يوما عن زوجته  
 وبيت المال فيكون ما ينتج من هذا الزرع تركته عنه ويقسم على ورثته ويكون  
 للزوجة ربع المحصول والباقي لبيت المال بعد ان يستوفى من آل لهم الوقف قيمة  
 أجرة مثل الأرض المذكورة من وقت وفاة الواقف الى حين حصاد الزرع وقلعه  
 من الأرض وان يكون على الزوجة من الأجر ربعه وعلى بيت المال الثلاثة الأرباع  
 وان مصاريف الضم والمصايد والدراس وغير ذلك تكون عليهما بقدر حصصهما  
 ثم وردت أفادة المديرية بأنه تقدم عرض لها من مفدش زروعات المرحوم بأنه أحضر فتوى  
 دل مضمونها على أنه مادام الوقف صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه اللازمة وقد زرع  
 الواقف الأرض المذكورة بجهة الوقف وتوفي قبل أو ان الاستحقاق كان ما يبدو من  
 الزرع بجهة الوقف على حسب شرطه لا ميراثا عنه والتس مخبرة بيت المال عن  
 ذلك والحقيقة هي زراعتها على ذمته كما يقتضي بذلك نص الوقفية فلزم تحريره لمحضرتكم  
 تؤمل النظر فيما توضح والأفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة (أجاب) حيث  
 كانت الحقيقة كما يعلم من أفادة المصلحة ان تلك الأرض موقوفة على نفس الواقف مدة  
 حياته ثم من بعده تكون وقفها على زوجته وعتقائه الى آخره وقد زرعها الواقف حال  
 حياته على ذمته لنفسه بذرة المملوك له ثم مات بعد تمام زراعتها بعدة يكون ما يخرج من  
 هذه الزراعة تركته عنه لزوجة فيه الربع فرضا والباقي بجهة بيت المال حيث لا وارث له  
 سواها وعلى جهة التركة أجرة مثل تلك الأرض المشغولة بزراعتها بحسب الانصاء في التركة  
 من حين موت الواقف وانتقال استحقاق ريع الوقف لغيره الى حين حصاد الزرع كما  
 أفاده حضرة مفتي الغربية والله تعالى أعلم (سئل) في امر أمة وقفت أطيانا عشورية تملكها  
 على نفسها ثم من بعدها على ولدها وزوجته ومن بعدهما على ذريتهما وجعلت النظر  
 بعدها للزوجة المذكورة وجعلت لها في نظير النظر قيراطا من ريع الأطيان والباقي  
 يقسم مناصفة بين ولدها وزوجته المذكورين ثم توفيت عن ابنها المذكور وآل  
 الوقف بموتها لابنها وزوجته المذكورين على الوجه المسطور بعد زرع بعض الأطيان  
 من قبل الواقفة المذكورة ببذرها المملوك لها فاجرت الناظرة المذكورة زرع الباقي

لجهة الوقف على حسب ما لها من النظر فهل يكون ما زرعت الواقفة المستحقة للربيع حال حياتها لنفسها بذرهما المملوك لها تركتها عنها وما زرعت الناضرة بعد الوفاة يكون لجهة الوقف فلها الاستيلاء عليه وقسمته حسب شروط الواقفة بعد صرف ما يلزم صرفه وعلى وارث الواقفة أجرة مثل الأرض التي زرعتها الواقفة لنفسها من حين موتها إلى حصاد الزرع المستحق للتركة بقدر نصيب غير الوارث (أجاب) نعم يكون ما زرعت الواقفة المذكورة على الوجه المستطور تركتها عنها مستحقة لابنها حيث لا وارث لها سواء وعليه نصف أجرة مثل أرض ذلك من حين موت أمه وانتقال الاستحقاق لمن بعدها إلى حين الحصاد إلى زوجته المستحقة لنصف ريع الوقف المذكور وما زرعت الزوج الناضرة بعد موت الواقفة على الوجه المذكور يكون لجهة الوقف فلناظرته الاستيلاء عليه وقسمته على حسب الشرط والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من ديوان أوقاف مصر مؤرخة ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ مضمونها العرض المرفوق معها تقدم للديوان من سبعة أشخاص بذكر كون فيه انهم عتقاء المرحومة خشيًا رعية المرحومة ما هتأب قادن وان معتقهم لها حصه من ريع الأطنان الموقوفة من قبل ما هتأب وشروط الواقفة تقتضي انه من بعد وفاة الموقوف عليهم يكون لذريتهم وان لم يكن لهم ذرية فيكون الاستحقاق لعقائهم وان معتقهم خشيًا رالمذكورة توفيت في غرة ذي الحجة سنة ٩٥ بدون عقب وأن عتقهم وثبتت في الحجة المحررة من محكمة مصر بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ٩٥ بوقف منزل ونصف موقوفين عليهم من قبل المتوفاة المذكورة ويلمسون معاملتهم فيما هو موقوف على معتقهم بوقفية ما هتأب حسب شرط الواقفة فصار اجراء اللازم من ثبوت عتقهم وانه لم يكن للمتوفاة المذكورة ذرية ولا عتقاء خلاف السبعة أشخاص المذكورين وباطلاع حضرة مفتي أفندي الديوان على وقفية المرحومة ما هتأب أوضح بما أجابه على العرض المذكور وأحال النظر في ذلك على سعادتكم وبما انه فيما سبق توفيت المرحومة لوله تار من ضمن الموقوف عليهم أطنان نظير خشيًا رالمذكورة ولعدم وجود ذرية لها فنصيبها صرف معتقها كما أفتى بذلك حضرة الاستاذ الشيخ عبد القادر الرفاعي مذ كان مفتي الديوان وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى فلزم تحرير له سعادتكم والوقفية والافتاء السابق اعطاؤها من حضرة الموما اليهما رسالة تؤمل الافادة عما يوافق اجراءه في هذه المسألة (أجاب) صار الاطلاع على كتاب وقف المرحومة ما هتأب قادن الموما اليها المسطر من محكمة مصر المؤرخ ١٧ من سنة ١٢٧١ فظهر منه ان الحق فيما كان باسم المرحومة خشيًا ر معتقة الواقفة المذكورة المتوفاة لاعقب لعقائهم السبعة المذكورين حسب مانص عليه فيما هو موقوف عليها وعلى من شارفاني وقف الثلاثة آلاف واربعمائة وثمانية وثمانين فداناً و٥٠٠ دس من فدان ونصف وثلاث قيراط من فدان في الثلاث نواحي الموضحة بكتاب الوقف المذكور كما أفتى



ربيع الثاني سنة

مطلب يرجع نصيب  
المتوفى من غير عقب  
الى أصل الغلة فيما لو  
وقف على اولاده  
وذريته ونسله وعقبه  
ولم ينص على من مات  
من غير عقب

بغضير ذلك كل من حضرة الاستاذ الشيخ عبد القادر الرافي مفتي ديوان الاوقاف  
سابقا وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى فيما هو موقوف على المرحومة لوله تار من  
عقده الواقفة المذكورة السابق وفاتها عن معتقها حليمة من غير عقب التي هي  
احدى شريكات المرحومة خشياد المعينات بكتاب الوقف المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون ريعه ثلاثة ارباعه لاولاده  
وذريته ونسله وعقبه بالسوية بينهم وريعي الربع الرابع لعقائه وتابعه محمد على فاذا  
انقرضت ذرية الواقف كان نصف ريع الوقف لعقائه وتابعه المذكور بالسوية  
بينهم ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك والنصف الاخر لمساجد جرجا وسوهاج وانجيم  
وطهطا فاذا انقرض العقاء أيضا وذريتهم ومحمد على وذريته انتقل النصف المعين لهم  
للمساجد المذكورة أيضا ثم شرط في وقفه شروطا منها ان من كان له استحقاق في الوقف  
من ذرية الواقف أو عقائه أو ذريتهم وله اولاد لا مدخل لهم معه مادام حيا فان مات  
انتقل نصيبه اليهم ولو وجد من هو اعلى منهم درجة بحيث ان كل أصل من المستحقين  
يجب فرع نفسه دون فرع غيره وشرط لزوجته كفايتها من ريع ثلاثة ارباع وقفه  
المذكورة الى آخر ما نص في كتاب وقفه ثم مات الواقف عن اولاده الثلاثة احمد فرید  
وعبد الله وعائشة وله عقب وتابعه محمد المذكور فانحصر ثلاثة ارباع وقفه بعد ما شرطه  
للزوجة في اولاده الثلاثة المذكورين ثم مات احمد فرید عن ابنه محمد صالح وبنته فاطمة  
مع بقاء أخويه المذكورين فانقل نصيبه الى ولديه المذكورين ثم مات محمد صالح ابن  
ابن الواقف المذكور لا عن عقب ولم ينص الواقف على نصيب من مات من غير عقب  
فهل يرجع نصيبه لاصل ثلاثة ارباع ريع الوقف المذكور المختص بذريته ويقسم على  
من كان موجودا منهم وهم أخت الميت فاطمة وعمة عبد الله وعمة عائشة بالسوية  
بينهم عملا بقول الواقف فيما شرطه في حق ريع ثلاثة ارباع وقفه من انه يكون لاولاده  
وذريته ونسله وعقبه بالسوية بينهم ولم يحرم من ذلك الا الفرع باصله دون فرع الغير  
(اجاب) نعم يرجع نصيب ابن ابن الواقف المتوفى من غير عقب الى أصل الغلة فيقسم  
بين من هو موجود من ذرية الواقف بالسوية بينهم والحال ما ذكر حيث لم ينص صريحا  
على نصيب من مات من غير عقب عملا بقوله في ثلاثة ارباع وقفه على اولاده وذريته  
ونسله وعقبه والله تعالى اعلم (سئل) في وقف معلوم على جماعة معلومين من ذرية الواقف  
تحت يدنا ظره الشرعي فقد كتاب وقفه من الناظر السابق فتصادق جميع مستحقه على  
قسمه ريعه عليهم بكيفية مخصوصة بما فيهم اولاد رجل منهم توفي أبوه في حياة أبيه  
فتصادقوا جميعا على هذه القسمة والاستحقاق وصحته ولزومه واستمرار العمل بهذه  
القسمة في الحال والاستقبال وتصادقوا أيضا على ان كل من مات من المستحقين  
المذكورين مع وجود بقيتهم وترك ولد أو اولاد أو كور أو اناثا قام ولده أو اولاده



دبيع الثاني سنة

مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ومن مات من المستحقين ولم يترك  
ولدا أو أولادا انتقل استحقاقه لأخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له  
أخوة ولا أخوات انتقل استحقاقه لمن في درجته وذوي طبقته فان لم يكن من درجته  
وذوي طبقته أحد فليقية المستحقين يجرى الحال في ذلك كذلك الى ان يرث الله تعالى  
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وقد رضى كل من المستحقين المذكورين الاحياء  
بجميع ما ذكره لارجوع لاحد منهم في ذلك ولا في شيء منه وأقر كل منهم بحقه  
ولزومه وعدم العدول عنه بطيب قلب وانشر احوالهم هذا مضمون التصديق فهل  
يسرى هذا الاقرار على جميع المستحقين المتصادقين ولو فرضت مخالفتهم لشرط الواقف  
وليس لاحد منهم العدول عنه بعد تحققه وثبوت به بالوجه الشرعي وان مات واحد منهم عن  
ولد أو أولاد لا يكون للباقي منهم المصدقين على هذا الوجه المنازعة فيما آل الى فرع الميت  
المذكور من نصيب الاصل الداخل تحت التصديق صريحا (اجاب) نعم يسرى هذا  
التصديق على جميع من حصل منه بعد ثبوت شرعا ويعامل بموجبه ولو خالف شرط  
الواقف وينتقل نصيب من مات منهم عن ولد أو أولاد اليه في حق من تصادق منهم  
عملا بالتصديق المعتبر في حقه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف  
آجرها ناظرها الشرعي لا آجر آجرة صحيحة باجر مثلها ثم أذنه بالبناء والعمارة لنفسه على  
ان ما بناه وأنشأه على تلك الأرض يكون ملكا له وخالوا وانتفاعا مستحق البقاء والقرار  
على الدوام والاستمرار فبني المستأجر المذكور تلك الأرض وجعلها دكانا من ماله لنفسه  
وتحرقه بذلك حجة شرعية وذلك من قديم الزمان وهو قائم بدفع أجر مثل الأرض  
لناظرها ووقف المالك المذكور البناء المذكور وادرجه ضمن كتاب وقفه الشرعي  
المحرر من محكمة مصر الكبرى المسجل بالسجل المصان والآن انهم قد علموا ببناء المحانوت  
المذكور بآفة سماوية وبقي من بنائه أكثر من ثلاثة أمثاله على وجه الأرض  
ويريد ناظر وقف البناء المذكور التعليل والبناء على ما بقي من البناء الموقوف لجهة  
وقفه واعادتها كما كانت مع قيامه بدفع أجر مثل الأرض لجهة وقفها بقطع النظر عما  
أحدث فيها من البناء الموقوف ثانيا فقامت الآن ناظرة وقف الأرض التي تولت عن  
قريب تريد منع ناظر وقف البناء المذكور من تميمه وتريد ارجاع الأرض لجهة وقفها  
وتمنع ناظر وقف البناء من التصرف فيها لجهة وقفه وتعارضه في ذلك بدون وجه شرعي  
فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر حيث تحقق ما سطر (اجاب) نعم ليس لناظرة وقف  
الأرض ذلك بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف  
أهلى مجهولة شروطه وليس له رسوم في دواوين القضاة وغاية ما استدل به فعل امر آتين  
شقيقتين عائشة ولطيفة كاتبا مستبدتين به تقسمان ويعنه مناصفة بينهما مائة  
حياتها زائدة عن ستين سنة الى أن ماتت احدهما لطيفة منذ ثلاثين سنة عن أولادها

١٨  
مطلب يتعلق بحكم  
المصادقة في الوقف

جمادى الثانية

١٢٩٦

١

بجاءى الثانية سنة

فاستبدوا بسهم أمهم نصف الوقف يقسمونه بالسوية الذكروا لثني سواء ثم مات من أولاد لطيفة بنت عن أولاد فتناولوا حصة أمهم وبقيت خاتمتهم عائشة المذ كورة مستبدة بالنصف الآخر بعد وفاة شقيقتها لطيفة مدة ثلاثين سنة إلى أن ماتت منذ أربع عشرة سنة عن أولادها وأولاد ابن لها يدعى محمد مات في حياتها فصار أولادها يقسمون نصف ريع الوقف عليهم خاصة دون أولاد شقيقتهم محمد الذي مات في حياة أمه عائشة المذ كورة ثم مات من أولاد عائشة المذ كورة مصطفى وعبد الحميد عن أولاد فتناول كل من أولادهما حصة أبيه بدون مفاضلة قبل أن أولاد محمد الذي مات في حياة أمه عائشة المذ كورة حيث كانوا أقصر بن في حجر أعمامهم ونازعوا أعمامهم وأولاد أعمامهم في حصة أبيهم الذي مات في حياة أمه عائشة الميتة منذ أربع عشرة سنة من الوقف مستدلين على عدم حرمانهم شرعا من حصة أبيهم محمد المذ كورة بفعل جدتهم عائشة وشقيقتها لطيفة واستبدادهما بالوقف مفاضلة نصفه على أولاد لطيفة وعلى أولاد أولادهم والنصف الآخر على أولاد عائشة وعلى أولاد أولادهم الذكروا لثني سيات و بناء عليه يدخل في الاستحقاق ولد من مات أبوه قبل الاستحقاق فكيف يكون الحكم الشرعي والحال هذه في حصة أولاد محمد المذ كورة من الوقف المرقوم أعطون حصة أبيهم محمد أو يحرمون (أجاب) الذي صرح به علماء ونافي الأوقاف القديمة التي ماتت شهودها واشتهرت مصارفها أنه إذا لم يكن للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في العرف بالسجل وتنازع أهله فيه ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون فينبى الأمر عليه وإن لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا إلى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فأولاد من مات قبل أمه المستحقة بدون أن يستحق شيء أولم يتناولوا من ريعه شيئا مع أعمامهم وأولاد أعمامهم واليعد على الوقف لغيرهم إذا تنازعوا في قسمة ريعه مع من ذكر وجهل شرط الواقف ولم يكن له كتاب مسجل يعلم منه شرطه فإن علم من فعل القوام السابقين حرمان أو إعطاء لمن مات أبوه قبل الاستحقاق مع وجود الأعلى أو المساوى له عمل به وإن لم يعلم ذلك فالقاضي يكلف أولاد الابن الميت قبل الاستحقاق إثبات استحقاقهم بالبينة الشرعية بعد الدعوى الصحيحة فإن أثبتوا دعواهم بوجهها الشرعي حكم لهم بها وإن لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم لهم بمجرد دعواهم والحاصل أنه إذا وجد شرط الواقف فلا سبيل إلى مخالفتها وإذا فقد عمل بالاستقضاة والاستمارات العادية المستمرة من قديم الزمان إلى هذا الزمان وإن لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعلية أن يثبت به بالبرهان كما أفاده العلامة خير الدين وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة موقوفة آجرها الناظر عليها الرجل معلوم ثلاث سنين بدون آجر المثل بغبن فاحش وقد حكم فعزل الناظر المؤجر المذ كورة بوجه شرعي أقضى عزله وولى غيره ومدة المستأجر لم تتم إلى الآن فهل

١٢٩٦

٦

مطلب في حكم ما إذا لم  
يكن للوقف كتاب في  
السجل وتنازع أهله فيه

١٦ ١٢٩٦

رمضان

٧ ١٢٩٦

تكون هذه الاجارة فاسدة ويجب على المستأجر تمام أجر المثل عن المدة الماضية وتفسخ  
الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة (أجاب) اجارة عقار الوقف بغبن فاحش فاسدة  
ولذا اظهر الثاني طلب فسخها ويلزم المستأجر تمام أجر المثل مسدداً استيلائه عليها حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً عشورية وقفها على نفسه مدة حياته  
ثم من بعده على أولاده وزوجته وعتقائه وجعل لكل واحد منهم ما جزأ معلوماً الى آخر  
ما ذكره في كتاب وقفه ثم صار الواقف يزرع تلك الارض مدة من السنين الى أن مات  
عن زوجته وأولاده وعتقائه وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه برودة وغيرهما  
مخزونة في المخازن حاصله تلك المحبوب المذكورة من زراعة تلك الارض الموقوفة فهل  
والحال هذه تقسم تلك المحبوب الموجودة في المخازن مع باقي تركته بين زوجته وأولاده  
بالفریضة الشرعية دون العتقاء المذكورين وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
إذا كانت تلك المحبوب المخزونة حاصله من زراعة الواقف أرضه المذكورة المنحصرة  
استحقاقها فيه حال حياته لنفسه خاصة من بذره الخاص به تكون المحبوب المذكورة كورة  
تركة عنه تقسم بين ورثته بالفریضة الشرعية وليس للعتقاء فيها حق والحال ما ذكر  
بدون ناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي مديرية الغربية ومفتيها  
في ١١ شوال سنة ١٢٩٦ بما مضى من غير ما يعرض على سعادتك من أن المرحوم المغفور له  
عباس باشا كافل الديار المصرية سابقاً ووقف اطياباً بناحية كفر شيتا بولاية الغربية  
على أن يصرف عشرة آلاف قرش من ريعها على خيرات عيها وباقي ريع الوقف المذكور  
يصرف على كل من بنت الاستاذ السيد محمد اسعد البغدادى هي الشريفة حافظة  
وزوجاته الثلاث هن ليلى وزهرة واسمهان وأولاد اخيه السيد عبد الحميد الرحي وأولاد  
اخيه السيد عبد الوهاب الرحي بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم الطبقة العليا منهم  
تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل اصل فرعه دون فرع غيره  
على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفلاً من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو  
ولد ولده وان سفل فإن لم يكن له ولد أو ولد أو أسفلاً من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته واخواته المشار ~~كين~~ له في الدرجة والاستحقاق وجعل آخره لجهة لا تقطع  
وتحرر بهذا الوقف وقفية شرعية من محكمة مصر الكبرى مسجلة بالسجل المصان  
محكوم فيها من حضرة قاضي المحرسة بجهة الوقف ولزومه مؤرخة غاية جمادى الاولى  
سنة ١٢٦٧ وقد ثبت بمقتضى اعلانات شرعية مسجلة محررة من محكمة هذا الطرف  
متضمن احدها ثبوت وفاة المرحوم السيد محمد اسعد البغدادى المذكور وانحصار  
اربه الشرعي في زوجاته الثلاث وبنته المذكورات وفي ولدى اخويه شقيقيه السيد عبد  
الحميد والسيد عبد الوهاب المذكورين هما السيد مصطفى ابن السيد عبد الحميد المذكور

والسيد عثمان ابن السيد عبد الوهاب المذكور من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن  
ثانيتها ثبوت وفاة السيد مصطفى المذكور وانحصار ارثه الشرعي في ولديه السيد عبد  
الحافظ والسيد عبد الحميد من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن ثالثها ثبوت وفاة  
المرحوم السيد عثمان المذكور وانحصار ارثه الشرعي في زوجته واضحة وأولاده السيد  
موسى والسيدة حفصة والسيدة عبودة من غير شريك ولا حاجب شرعي ومتضمن رابعها  
ثبوت وفاة المرحومة خديجة بنت السيد عبد الوهاب المذكور وانحصار ارثها الشرعي  
في أولادها السيد محمد أمين والسيد محمد نجيب والسيدة عتوقة من غير شريك ولا حاجب  
شرعي فهل يقتضى الوقفية والاعلامات المذكورة يكون ما بقى من ريع الوقف  
المذكور بعد العشرة آلاف قرش المعينة للخيرات بين الزوجات والبنات المذكورات  
والسيد مصطفى ابن المرحوم السيد عبد الحميد المذكور والسيد عثمان والسيدة خديجة  
ولدى المرحوم السيد عبد الوهاب المذكور أسباعا ويكون السبع الذى يستحقه السيد  
مصطفى المذكور ولولده السيد عبد الحافظ والسيد عبد الحميد المذكورين والسبع الذى  
يستحقه السيد عثمان المذكور ولولده السيد موسى واخته حفصة وعبودة المذكورين  
بالسوية بينهم والسبع الذى يستحقه خديجة بنت السيد عبد الوهاب لا ولادها السيد  
محمد أمين والسيد محمد نجيب والسيدة عتوقة المذكورين بالسوية بينهم أو يقسم على  
الجهات الاربعه ارباعا للبنات الربع والزوجات الربع وأولاد أخيه السيد عبد الحميد  
الربع وأولاد أخيه السيد عبد الوهاب الربع ترجوا الافادة عما يقتضيه الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) يقسم ما بقى من ريع الوقف المذكور بعد المعين للخيرات  
اسباعا لحافضة بنت السيد محمد اسعد المذكور السبع ولكل واحدة من ليلى وزهرة  
واسمه ان زوجاته السبع وهن الباقيات من أهل الطبقة الاولى ولعبد الحافظ وعبد  
الحميد ولدى مصطفى بن عبد الحميد أخى السيد محمد اسعد المذكور السبع الخامس  
نصيب أبيهما مصطفى المذكور يقسم بينهم مانصة وموسى وحفصة وعبودة أولاد  
عثمان بن عبد الوهاب أخى السيد محمد اسعد المذكور السبع السادس نصيب  
أبيهم عثمان المذكور يقسم بينهم أثلاثا ذكرهم كانوا هم لعدم التفضيل في شرط  
الوقف ومحمد أمين ومحمد نجيب وعتوقة أولاد خديجة بنت عبد الوهاب أخى السيد محمد  
اسعد المذكور السبع السابع باقى ذلك نصيب أمهم خديجة المذكورة يقسم بينهم  
أثلاثا أيضا كما تقدم عملا بشرط الواقف المذكور على الوجه المأثور ولا وجه لقسمته  
أرباعا ولو اعتبر من وقف عليهم من قبيل الجهات اذيراعى في الجهات اعداد افرادها  
فيما هو محصور وقد صرح في الوقف بوحدة بنت السيد محمد اسعد وذكر اسمه وانحسب  
بسهم وبعدد الزوجات الثلاث وسماهن فيحسبن بثلاثة أسهم وذكر أولاد أخيه عبد الحميد  
وهو في الواقع واحد والاضافة جنسية فيحسب بسهم وذكر أولاد أخيه عبد الوهاب

وكانوا في الواقع اثنين فيجب ان يساوي السبعة أسهم فيجوز على ذلك وكل من مات عن ولد فاستقل نصيبه اليه عملا بشرط الواقف فيحصل من القسمة ما ذكرنا وفي الاسعاف من باب الوقف على قوم بتقديم بعض على بعض أو على رجلين الخ ولو قال على زيد وعلى ورثة عمرو على قدر ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وورثة عمرو على عددهم فإذا كانت ورثة عمرو وابنين وابنتين قسمت الغلة على خمسة أسهم لزيد منها سهم وأربعة لورثة عمرو ثم تقسم بينهم على قدر ميراثهم منه للذ كرمثل حظ الاثنين فان حدث لعمرو بعد موته ولد كان جلا دخل مع الورثة في الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرث من بقي لما قلنا من الاستلزام ولو قال بين زيد وورثة عمرو على قدر ميراثهم منه استحق زيد النصف وورثة عمرو والنصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه انتهى وأشار بقوله لما قلنا من الاستلزام الى ما ذكره قبل هذه المسئلة من قوله لا استلزامه خلاف الشرط وانه لا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه ان يصرف ريعه لعتقائه ولم يوجد في شرط الواقف ما يقتضي استحقاق احد العتقاء السكنى فيه وانحصر الآن ريع الوقف المذكور في العتقاء المذكورين فهل اذا سكنت احدى العتقاء المذكورين مكانا من الوقف بالغلبة وامتنعت عن الخروج بعد طلب ذلك منها وكانت سكناها بدون اذن باقيرسم تلزمها اجرة مثله ولو بدون عقد اجارة فتعاسب على اجرة مثل ما سكنت فيه من أصل استحقاقها من ريع الوقف (اجاب) نعم تلزمها اجرة مثل ما سكنت فيه من عقار الوقف وتعاسب عليها من استحقاقها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من ديوان الاوقاف في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها تقدم عرض للديوان بامضاء من خص يدعي رجة وبصبري بانه من عتقاء المرحوم على افندي رزى وان الافندي المذكور توفي في سنة ٨٦٠ عن عتقاء وزوجة وأولاد أخ وقبل وفاته وقف أطيانا عشورية وعقارات كائنة بمديرية بني سويف والقيوم بموجب وقفية وفي سنة ٩٣٠ لما توفيت الناضرة وانتقلت النظارة الى محمد افندي رزى أرشد أولاد أخى الواقف لم يعطه هو والعتقاء شيئا الى آخر ما ذكره من التماسه اعطاه هو والعتقاء حقوقهم من الوقف المذكور وبناء على ما ذكر تحرر المديرية القيوم بدالب محمد افندي رزى المذكور والوقفية فوردمها شرح على عرض مقدم لها من محمد افندي رزى المذكور بانه وكل اجدا افندي ناخى عنه وبحضور الوكيل للديوان ومعه الوقفية تاشر محضرة مفتى افندي الديوان بالنظر في الوقفية واعطاء القول عما يقتضيه الحكم الشرعي فافق بانه بالاطلاع على الوقفية المحررة من قاضي ولاية القيوم المشتملة على ثلاثة اوقاف احدها وقف على افندي رزى والثاني لشقيقه محمد افندي رزى والثالث لحرم على افندي رزى وهي معتقة اجدا باشا يكن وجد أن عليا افندي رزى انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده يكون على أخيه وحرمه

المطلب في حكم ما  
وقف على زيد وورثة  
عمرو وكانت الورثة  
ابنين وابنتين وحكم  
ما لو قال بين زيد وورثة  
عمرو على قدر ميراثهم

مطلب سكن بعض  
المستحقين لريح الوقف  
دون السكنى فيه تلزمه  
اجرة المثل

١٢٩٦

١٢



المذكورين وعلى ذرية الواقف ثم من بعدهم لا ولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم  
 الى ان قال الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقراضوا جميعا باسرهاهم وخلت بقاع الارض  
 منهم أجمعين يكون ذلك وقفاً على من يوجد من عتقاء حضرة الواقف وعتقاء ذريته  
 وعتقاء زوجته وعتقاء أخيه وهذا وان اقتضى عدم دخول عتقاء الواقف مع وجود احد  
 من ذرية الواقف او ذرية أخيه لـ كن حيث ان مقدم العرض طلب فطر الوقفية  
 المذكورة بطرف حضرته بقرائه شفاها فلا مانع من ارسالها الحضرتهكم للنظر فيها واعطاء  
 الافادة حسبما تقتضيه الاصول الشرعية فاقضى تحريره حضرتهكم تؤمل الاطلاع على  
 الوقفية وافادة الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة سعادتهكم وما معهما من العرض  
 وكتاب الوقف المؤرخ ١٢ راسنة ٨٢ المسطر من محكمة الفيوم المشتمل على  
 ثلاثة أوقاف المحكي عنها بالافادة المذكورة المرغوب بها اعطاء الجواب من هذا الطرف  
 عما يقتضيه الحكم الشرعي في استحقاق عتقاء المرحوم على افندي رزى في وقف  
 معتقهم المذكور مع وجود أولاد أخيه محمد افندي رزى المحاب عن ذلك من حضرة مفتي  
 الديوان بأنه لا استحقاق لاحد من عتقاء الواقف المذكور مع وجود احد من ذرية  
 الواقف أو ذرية أخيه حيث جعل شرط استحقاقهم انقراض جميع الذريتين فبالاطلاع  
 على كتاب الوقف المذكور ظهر منه ان الحكم كذلك الا انه لا يفيد انحصار ريع  
 الوقف جميعه بعد الخيرات في ذرية أخى الواقف لعدم ما يدل عليه في شرطه بل يفهم منه  
 ان استحقاق ذرية الواقف مما شرطه لهم بعده ومما يؤهلهم من نصيب زوجة الواقف  
 على فرض وجودهم منقطع مصرفه الفقراء فعلى من يكون ناظر اعلى هذا الوقف صرف  
 ما انقطع من ريعه مصرفه الشرعي من الفقراء وان وجد من عتقاء الواقف من هو  
 بصفة الفقر صح دفع الناظر اليه بهذه الصفة والا فلا على انه مستحق بالشرط والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على من  
 سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم على عتقائه وذريتهم وعتقائه وزوجته وذريتهم الى  
 انقراضهم يكون في وجوه البر وشرط الواقف المذكور لنفسه في وقفه الادخال والاخراج  
 والتغيير والتبديل الى آخر الشروط المعلومة مات الواقف ولم يعقب أولاداً ولا ذرية  
 واستحق الوقف العتقاء قام رجل الا ان يدعى انه معتق الواقف وانه مستحق في الوقف  
 المذكور مع العتقاء على ناظر الوقف المذكور فاقر الناظر المذكور بعقده وادعى ان  
 الواقف بماله من شرط الاخراج أخرجه من وقفه هو وذريته بمقتضى وثيقة شرعية عليها  
 ختم الواقف وختم المخرج المذكورين وبحضور شهود عدول عن يوثق بشهادتهم فهل  
 اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الواقف المذكور أخرج الرجل المذكور هو وذريته من وقفه  
 لا يكون للرجل المذكور حق في الوقف ويمتنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يكون له  
 حق فيه اذا ثبت كل من الشرط والاخراج المذكورين بلا مانع ولم يوجد ما يقتضى

استحقاقه بعد بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يسمي الحاج محمد ابن  
المرحوم الحاج عمر المغمري الشهير بنسبه بالمرا كشي وقف وقفه على نفسه أيام حياته وما  
بقي من عمره ينتفع بذلك وبما شاء منه بالسكن والاسكان والغلة والاستغلال ومهما أحب  
واختار من سائر وجوه الانتفاعات الشرعية اسوة أمثاله في ذلك على الوجه الشرعي أبدا  
ماعاش ودائما ما بقي وبقيت الامين الموقوفة ثم من بعده يكون ذلك وقفا شرعيا على  
أولاده ذكورا وإناثا بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم  
على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم كذلك ثم  
على ذريتهم ونسلاهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل  
الطبقة العليا منهم أبدا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها على ان مات من  
الموقوف عليهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يترك ولدا  
ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة فان لم  
يكن في درجته وذوي طبقة احد فطبقة المستحقين معه في الوقف المرقوم ومن مات منهم  
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعا وارثا أو عقبا قام فرعه  
الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان  
حيابا قيا كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وجب الاصل لفرعه فوات الواقف  
المذكور وآل الوقف من بعده لأولاده ومات أولاده وتداول الوقف المذكور بين  
ذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه حتى كان من ضمن من  
استحق في هذا الوقف عبدالله بن زنوبة بنت خديجة بنت مصطفي بن مصطفي ابن الواقف  
ومنة بنت عويشة بنت قاسم بن مصطفي ابن الواقف فوات عبدالله المذكور وانتقل  
نصيبه لأولاده هم نفيسة المرزوقه له من زوجته منة المذكورة وأحمد وحسن ومحمد  
وأبراهيم وزنوبه وفرحانة وصالحه المرزوقه له من خلفائها ماتت منة المذكورة  
وانتقل نصيبها الى بنتها نفيسة المذكورة المرزوقه لها من زوجها عبدالله المذكور ثم  
ماتت نفيسة المذكورة من غير عقب ولا كون نفيسة المذكورة كانت قائمة في هذا الوقف  
في طبقتين الطبقة الخامسة التي هي نسبتهما من أمهما الى الواقف والطبقة السادسة  
التي هي نسبتهما من أبيهما الى الواقف وموجودها تين الطبقتين المذكورتين  
مستحقون في الوقف احياء فاهل والحوال هذه يتقسم ما آل الى نفيسة المذكورة من أمها  
منة على الاحياء الموجودين في الطبقة الخامسة لا كونهم متساوين معها في هذه الطبقة  
من جهة أمها وما آل اليها من أبيها عبدالله على الاحياء الموجودين في الطبقة السادسة  
لا كونهم متساوين معها في هذه الطبقة من جهة أبيها أم كيف (اجاب) يقسم جميع  
ما آل الى نفيسة المذكورة من قبل أبيها منة وعبدالله المذكورين على من في  
درجتهم من قبل أمها وهم الموجودون حين موتها من أهل الطبقة الخامسة ومن في

نصيب من مات عن  
غير ولد الى من في  
درجته وكان للتوفي  
درجتان متفاوتتان  
من قبل امه ومن قبل  
أبيه واستحقاق من  
الجهتين ومن يساويه  
في العليا والسفلى ينتقل  
نصيبه من الجهتين لمن  
في درجته العليا والسفلى  
بلا تفرقة بين  
النصيبين وبلا فرق  
بين نصيبه الاصلى  
والايل له من أى  
جهة

درجته من قبل أبيها عبد الله المذكور وهم الموجودون حين موتها من أهل الطبقة  
السادسة يدخل في ذلك اخوتها من أبيها المذكورون بالقرينة الشرعية بين الجميع  
عمل بشرط الواقف المذكور اذا كل من أهل الدرجتين المذكورين داخل تحت قول  
الواقف فان لم يترك ولدا ولا ولدا ولدا ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو  
في درجته وذوى طبقته ليكون من في قوله لمن هو في درجته من صبيح العموم فيتناول  
من في درجة المتوفاة المذكورة من قبل امها الذين هم أهل الطبقة الخامسة ومن في  
درجته من قبل أبيها الذين هم أهل الطبقة السادسة لا فرق في ذلك بين اخوتها وغيرهم  
كما ان نصيبها يشمل جميع ما كانت تستحقه حال حياتها من قبل امها وأبيها فيدخل تحت  
قول الواقف انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته الخ وحجب الطبقة السفلى بالعليا في  
هذا الوقف مخصوص بحجب الاصل فرعه دون فرع غيره فلا يرده وما ذكرناه من قسمة  
جميع هذا النصيب على أهل الدرجة الخامسة والسادسة هو الذى يتعين المصير اليه  
كما صرح به العلامة ابن عابدين في تنقيح الفتاوى الحامدية وحرره وبين وجهه بعد نقله  
فتوى المرحوم العلامة محمد العمدى في مثله بتوزيع النصيب الايل من قبل أصل  
المتوفى الاعلى طبقة لمن في درجته من هذه الجهة ونصيبه الايل من قبل أصله الاسفل  
طبقة ان في درجته من هذه الجهة على ما صرح به في الفتاوى المذكورة في مسألة من له  
درجتان متفاوتتان ومات لاعتدال ولد مع شرط الواقف عود نصيبه الى من في درجته سواء  
كان نصيبه أصليا أو آيالا اليه من احدى الدرجتين أو من كل منهما وانه يعود الى كل من في  
درجته ذكره في الباب الاول من كتاب الوقف قبيل أو اسطه فارجع اليه ان شئت والله  
أعلم (سئل) في واقفة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها تنتفع به سكاوا سكاوا وغلة  
واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعدها يكون وقفها على ولديها هما  
الشيخ حسن با كير ومحمد با كير بالسوية والاعتدال بينهما فاذا توفي أحدهما حال حياة  
والدته وترك ذرية ذكورا واناثا ينتقل اليهم نصف الوقف المذكور بعد وفاتها  
والنصف الثانى يكون لولدها الثانى الموجود على قيد الحياة فان لم يكن لولدها المتوفى  
حال حياتها ذرية يكون كامل الوقف المذكور بعد وفاتها وقفها شرعا على ولدها الثانى  
واذا آل الوقف لولديها يجري فيه الحال على حسب ما رتبته ولداها في وقيهم ما وهما قد  
نصافيه ان يكون وقف كل منهما على نفسه أيام حياته ينتفع به سكاوا سكاوا وغلة  
واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعد كل منهما يكون ذلك  
وقف شرعا على أولاده ذكورا واناثا بالسوية والاعتدال بينهم ثم من بعدهم على  
أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم  
وعقبهم ذكورا واناثا من أولاد الظهور ودون أولاد البطون بالسوية والاعتدال بينهم  
كذلك طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا منهم

تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها واجب الاصل لفرعه دون فرع غيره من كل طبقة يستقل به الواحد عند الافراد ويشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع ومن مات من المستحقين من الذرية وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه الى آخر ما ذكره في كتاب وقفيهما ثم توفيت الواقعة المذكورة عن ولديها المذكورين وتوفي بعدها ولدها الشيخ حسن باكير عن أولاده فاقمت ابنته ارشد أولاده ناظرة على وقف جسدها بملا بشرطها وقد سكن محمد المذكور في دار من دور وقف والدته فلما طلبت منه الناظرة اجرة النصف الخاص بها واخوتها ادعى محمد باكيرانه ساكن فيها على مقدار النصف فقط وانه غير مانع لها ولا اخوتها من السكنى فهل بعد تعيين أهكته من الدار المذكورة بقية دار النصف الذي يخص أولاد الشيخ حسن المذكور يكون للناظرة ان تؤجر بقية الدار المذكورة لأجنبي وتستغل اجرتها لها ولاخوتها المذكورين بملا بشرط الواقف المذكور افيدوننا (اجاب) صح المهاياة في الوقف الواحد بين مستحقه للحفظ وانتفاع كل بنصيبه بشرط رضا الكل وان كانت غير لازمة ولكل نقضها فاذا تراضى مستحق ونصف غلة هذه الدار الذين هم أولاد الشيخ حسن باكير جميعا وعهم مستحق النصف الثاني المشروط له السكنى والاستغلال في هذا الوقف أيضا على المهاياة في هذه الدار للحفظ والانتفاع كما يقتضيه الشرط وسكن محمد باكير فيما اختص به على هذا الوجه يكون لبنت أخيه المذكور الناظرة على جميع هذا الوقف عملا بالشرط ان تؤجر باقى أهكته هذه الدار التي اختصت هي واخوتها بالانتفاع نظير حصتهم من أجنبي وتقسم غلة ذلك على نفسها ومن شاركها في ذلك حسب الشرط والحال ما ذكرناه من هذه المهاياة باقية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في واقف هو الحاج محمد ابو قنديل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الحاج احمد وعائشة وخليفة وولد ولد الحاج احمد المذكور هو محمد بالتفاضل بينهم ما هو لابنه الحاج احمد الثالث وما هو لبنته عائشة وخليفة الثالث في سوية بينهم ما هو لمحمد ابن ابنه المذكور ومن يحسنه الله تعالى لمحمد من الاخوة والاخوات من أبيه احمد المذكور ذكوراً واناثاً الثالث الثالث للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ثم ذكوراً واناثاً وأولاد الظهور وأولاد البطون طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيل بعد جيل الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى من نفسها لمن غيرها يتداولونه بينهم بالقرينة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه ومن مات ولم يترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك فرعاً وارثاً قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان



حيافان لم يكن له فرع وارث فالى المشار كين له فى الاستحقاق مضافا لما يستحقونه يستحق به الواحد عندها أفرادوهو يشترك فيه الاثنان فمافوقهما يتداولون ذلك بينهم مع مراعاة لفريضة الشرعية ثم من بعد انقراضهم على جهة برثم ان الواقف المذكور (١) توفى الى رحمة الله تعالى عن أولاده الثلاثة هم الحاج احمد وعائشة وحليمة وعن ابن ابنه هو محمد المذكور ثم توفيت عائشة ٢ عن ولديها سليمان ومنصور وعن بنت بنتها ممنة هى خدوجة ثم توفى سليمان ٣ عن ولديه محمد وפטومة ثم توفيت حليلة ٤ بنت الواقف عن ولدها موسى ثم توفى محمد بن الحاج احمد بن الواقف المذكور فى حياة والده المذكور عن ولديه عبدالرزاق وعويشة وعن اختين لاييه المذكور هما حليلة وممنة كانتا رزقتا لاييه المذكور وشاركتاه فى ثلث الوقف المذكور بموجب شرط الواقف المرقوم ثم توفيت حليلة ٦ بنت الحاج احمد بن الواقف عن ولدها حميدة ثم رزق الحاج احمد بن الواقف المذكور بولدين هما الحاج احمد وعبد السلام وبنيتن سلومة ٧ ومنومة ٨ وتوفيتا بعد استحقاقهما مع أخيهما المذكور فى ثلث الوقف المرقوم فى حياة والدهما المرقوم بموجب شرط الواقف المرقوم ثم توفى المرحوم الحاج احمد بن الواقف المذكور عن أولاده اصابه هم الحاج احمد وعبد السلام ومنومة وعن ولدى ولده المرحوم محمد المذكور هما عبد الرزاق وعويشة وعن ولد بنته المرحومة حليلة هو حميدة المذكور ثم توفى عبد الرزاق ١٠ بن محمد بن الحاج احمد بن الواقف عن غير عقب ثم توفى حميدة ١١ عن ولديه عبد الله ومحمد ثم توفى منصور ١٢ بن عائشة بنت الواقف عن ولده رز يقة ثم توفى عبد السلام ١٣ ابن الحاج احمد بن الواقف عن غير عقب كما بين ذلك كله بحجة شرعية من محكمة اسكندرية مؤرخة غرة صفر سنة ١٢٧٠ ثم توفيت فطومة ١٤ بنت سليمان بن عائشة بنت الواقف عن أولادها عبد الحميد وعويشة وجفيلة ثم توفى موسى ١٥ بن حليلة بنت الواقف عن ولده عمرو عن اولاد ابنته عبد الله المتوفى فى حياة أبيه المذكور هم حميدة بن حليلة بنت الحاج احمد بن الواقف المتوفى حميدة المذكور بعد والده عبد الله المرقوم فى حياة جده موسى المذكور عن ولديه عبد الله ومحمد و احمد وعويشة ونفيسة من غير حليلة المذكور ١٦ بن سليمان بن عائشة بنت الواقف المذكور من غير عقب ثم توفى عبد الله ١٧ بن حميدة بن حليلة بنت الحاج احمد بن الواقف من غير عقب ثم توفيت منة ١٨ بنت الحاج احمد بن الواقف المذكور عن أولادها الحاج حسين وروكية وفاطمة ثم توفيت روكية ١٩ المذكور ٢٠ عن أولادها سالم و احمد وفاطمة ثم توفى سالم ٢١ المذكور من غير عقب ثم توفيت فاطمة ٢٢ بنت منة بنت الحاج احمد بن الواقف عن ولدها عبد المحسن ثم توفى الحاج احمد ٢٣ ابن الحاج احمد بن الواقف المذكور عن أولاده محمد و احمد ومحمود ومصطفى وعبد الحميد وخدوجة وزنو به ونبيهة وامينة وتنفيدة وفاطمة ثم توفيت فاطمة ٢٤ بنت الحاج احمد بن الحاج



اجد ابن الواقف عن غير عقب فهل يموت الحاج اجد المذكو والذى هو آخر الطبقة  
 الاولى موتاً تنقض القسمة ويقسم ربع الوقف على الموجودين فقط من الطبقة الثانية  
 ويحرم من فى الثالثة والرابعة أو يقسم ربع الوقف على الطبقة الثانية الاحياء  
 والاموات الذين خلفوا ذرية و يعطى نصيب الاموات لاولادهم او اولاد اولادهم  
 واذا قسم على الاحياء والاموات كما ذكر فهل يستحق محمد بن حيدة الذى أبوه مات  
 مستقماً من أمه حليمة من جد والده موسى المذكو شيئاً أم لا أفيد والجواب (وهذه  
 صورتها)

مطلب تنقض القسمة  
بانقراض آخر الطبقة  
ويقسم الربيع على من  
يليه الأحياء والاموات  
فأصاب الأحياء  
أخذوه وما أصاب  
الاموات يعطى لغروعهم  
ومن مات قبل الاستحقاق  
منهم يقوم فرع مقامه  
علما بالشرط

(اجاب) نعم يموت الحاج احمد ابن الحاج احمد ابن الواقف المذكور الذي هو آخر الطبقة الاولى موتاً تنقض القسمة ويقسم ربيع الوقف على أهل الطبقة الثانية جميعهم الأحياء منهم والاموات الذين خلفوا ذرية ويحرم من عداها فأصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لأولادهم أو أولاد أولادهم بالفريضة الشرعية للذ كرمثل حظ الاثنين كشرط الواقف كما صرح به العلماء في مسائل تنقض القسمة واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية وصرح به العلامة خير الدين في فتاواه من الوقف ومن مات من أهل الطبقة الثانية أو الثالثة قبل الاستحقاق سابقاً على انقراض تلك الطبقة أو لاحقاً وترك فرعاً وارثاً واحداً أو أكثر قام فرع الوارث مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً كما شرط الواقف فينزل حينئذ في الاستحقاق منزلة أصله وأما جيدة الذي هو من أهل الطبقة الثانية المتوفى المقسوم عليهم فيدخل في قسمة نصيب موسى جده على ابنه عمرو وأولاد ابنه عبد الله المتوفى قبل الاستحقاق الذين هم جيدة المذكور واهل بيته ونفيسة بالفريضة الشرعية عملاً بالشرط المذكور ثم يعطى نصيب جيدة لابنه محمد فقد أصاب محمد أشق من نصيب جده والده موسى كما أصابه نصيب أبيه جيدة عند تنقض القسمة الاولى وقسمة الربيع على أهل الطبقة الثانية الأحياء والاموات الذين من جلتهم أبوه جيدة المذكور ابن حليلة بنت احمد ابن الواقف المشاركة لابيها الحاج احمد ابن الواقف المذكور في الطبقة الاولى لدخولها في الثلث المشروط لأولادهم بعد تنقض القسمة بانقراض آخر الطبقة الاولى وقسمة الربيع على التي تليها وهي الثانية عملاً بالترتيب بين البطون في كلام الواقف بقوله ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم إلى آخره يرجع إلى ما شرطه الواقف من انتقال نصيب كل أصل لفرعه عند موته وحجب الأصل لفرعه عند وجوده دون فرع غيره وانتقال نصيب من مات عقيماً لمن في درجته ويستمر العمل في قسمة ربيع الوقف على هذا الوجه إلى انقراض الطبقة الثانية فيفعل كما تقدم وهكذا وهذا بناء على ان شرط الوقف وترتيب موتى مستحقه كما ذكر في هذا السؤال وبهذه الصورة هذا ما ظهر لي في الجواب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئل) في وقف أهلى يستحق ريعه جملة أشخاص معلومين وعلى الوقف المذكور ناظر شرعى من جملة المستحقين في الوقف المذكور قد وكل الناظر المذكور وكذا شرعياً يقوم مقامه في القبض والتصرف وقد شرط عليه حين أقامته وكذا لا عنه انه اذا تحصل من ربيع الوقف المذكور في كل شهر قدر معلوم يدفع ثلثه إلى المستحقين وما بقي يضعه تحت يده لاجل أن يعمر ما يحدث في الوقف المذكور وذلك برضا جميع المستحقين ثم صار إلى وكيل المذكور يتصرف في الوقف المذكور طبق وكالته المذكور مدة تزيد على عشر سنين والحال ان كل ما قبضه في كل شهر وما دفعه للمستحقين وما صرفه

١٤

١٢٩٨

جمادى الثانية

٨

١٢٩٧

٢٧

١٢٩٧

في العمارات التي اجراها مدون بكشوفات تحت يده مشمولة باختتام جميع المستحقين لبيع  
الوقف المذكور مع تصديقهم أيضا والاثنان قام احدا المستحقين يريد الزام الوكيل  
المذكور ببيان ما قبضه وما صرفه وما دفعه للمستحقين وغيره من اجرة عمال لزوم عمارة  
الوقف المذكور المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الوكالة بالوجه الشرعي يكون  
القول قول الوكيل المذكور فيما قبضه وما صرفه في العمارات وما دفعه للمستحقين  
كوكله ام كيف (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذكور فيما ادعى ابعاله لاربابه وصرفه  
في عمارة الوقف الضرورية بيمينه اذ لم يكذب في دعواه ظاهر الحال ولم يكن خائنا وثبر اذ منته  
بذلك من ضمان ما كان بيده من ربيع الوقف الذي صرفه مصرفه الشرعي حسب الامر  
والشرط والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ديوان عموم الاوقاف في ٢ جمادى الآخرة سنة  
٩٧ مضمونها هذه نتيجة قضية المنازعات الواقعة بين اجدافندي الملا واخوته عريفة ناظرة  
وقف الملا التي تليت قبل تاريخه بحضور حضر تكم بالديوان وحضرة الاستاذ الشيخ  
الرافعي وحضرة مفتي افندي الديوان ومع حصول الاختلاف الواقع من اجدافندي الملا  
في الحساب الذي قدمه وكيل الناظرة بقوله انه اجمالى ويريد ايضا حفراته والوكيل  
يقول انه مستخرج من دفتر كان في حيازة الافندي المذكور في مدة توكيله الى آخر  
ما قيل من الطرفين اقتضى الحال للوقوف على ما اذا يكون القول في ذلك قول الناظرة مالم  
يكذبها الظاهر أو القول له فيما ذكره فلهذا الزم تحرير محضر تكم تؤمل الافادة بما  
يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة  
ان القول للناظرة بيمينها فيما ادعت صرفه في مصالح الوقف الشرعية مما لا يخالف  
شرط الواقف اذ لم يكذبها في ذلك ظاهر الحال حسب ما هو مقررو قد افيد ذلك بالديوان  
حين كتابته والله تعالى اعلم (سئل) باشارة من الاوقاف مسطرة على نتيجة قضية متعلقة  
بوقف الا لاي مؤرخة تلك الاشارة ٢٤ ج سنة ١٢٩٧ بعلامة سعادة ناظر عموم  
الاوقاف حالا حاصلها حيث تلى هذا المختص مع أوراق القضية على حضر تكم صار من  
الاقتضاء تنوير الحكم الشرعي بالفتيا اللازمة شرعا على هذا عما يكون في اتباع  
تخصيص ربيع الوقف على المستحقين على مقتضى شرط الواقف مع الافادة عما قاله النظار  
ومصطفى أفابجوابهم الانخير عما استهلك طرف محمد عبد الله مدة جبايته بموافقة الاصول  
الشرعية حتى بعد صدور الفتيا من حضر تكم يجري ما هو مقتضى تمشية النظر على  
عمل مستديم الاجراء (اجاب) حيث كان شرط الواقف المذكور ضمن الاعلام الشرعي  
المسطر من محكمة مصر المؤرخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ في حق اولاد الواقف  
ومن ذكر بعدهم من عتقائه واقاربه وذريتهم انه من بعد كل منهم تكون حصته من  
ذلك وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم  
ونسلمهم وعتقهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم

تجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على  
ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو  
ولد ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك  
لاخوته وأخواته المشار كين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك  
فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف  
عليهم وأن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد  
ولدا أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق  
واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا لاستحق ذلك يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم اجمعين فكل من مات من الموقوف عليهم عن ولدا أو أسفل  
انتقل نصيبه اليه واحدا كان أو أكثر فان لم يكن له ولد ولا أسفل وكان له اخوة أو  
اخوات يشار كونه في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبه اليهم فان لم يكن له اخوة ولا  
اخوات انتقل نصيبه لا قرب الطبقات للمتوفى المذكور من أهل الوقف الموقوف عليهم  
فلو مات احدهم لاعتقب ولا اخوة ولا اخوات مشار كين له فيما ذكر وكان في أهل  
الوقف من هو في درجة وطبقة هذا المتوفى واحدا أو أكثر ومن هو انزل منه درجة وطبقة  
أوفوقه اختص من درجته وطبقته بنصيبه دون من هو انزل أو اعلى منه فيما ذكر  
عملا بصرح شرط الواقف المذكور فان لم يكن في درجته أحد أو وجد من هو دونه في  
الطبقة ومن هو دون من يليه فيها اختص بنصيبه من هو اقرب اليه طبقة دون من هو  
ابعد وهكذا يعمل بما ذكر ما دام واحد موجودا من الطبقة الاولى من العتقاء ومن  
معهم في الرتبة مثلافان انقراض جميع أهل الطبقة تنقض القسمة بانقراض آخرهم  
ويقسم الربيع على الطبقة التي تلي المنقرضة مباشرة الاحياء منهم والاموات فأب  
الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يعطى لاولادهم أو اولاد اولادهم وان سفلوا مع  
مرعاة من كان قد سبق موته منهم قبل الاستحقاق يقام ولده أو أسفل مقامه في  
الدرجة والاستحقاق عملا بالشرط المذكور ثم كل من مات عن قسم عليهم من أهل  
الطبقة التي تلي المنقرضة عن ولدا أو أسفل يعطى نصيبه له وان لم يكن له ولد ولا اخوة أو  
اخوات يعطى نصيبه لهم وان لم يكن له من ذكر أيضا يعطى نصيبه لا قرب الطبقات  
اليه على نحو ما ذكرنا وهكذا الى حين انقراض هذه الطبقة أيضا فاذا انقضت تنقض  
القسمة ويفعل نظير ما مر وهكذا ما ياتي من شرط الواقف المذكور في قسمة ريعه على  
مستحققيه المذكورين فيجوز توزيعه على هذا أو اما ما استهلكه الجاني الذي هو أحد  
المستحقين في الوقف من ريعه تعديا فمضمون عليه يؤخذ به لباقي مستحققيه لا لجماعة  
مخصوصين منهم فيجب من استحقاق الجميع على قدر انصباهم فيما مضى وما يتحصل

مطلب من مات عقيما  
ولم يكن له اخوة ولا  
أخوات مشار كين  
يعطى نصيبه لمن في  
درجته ان وجد ولا  
فلن دونه الاقرب  
فالاقرب حيث شرط  
ان من مات عقيما ولا  
اخوة له ولا أخوات  
مشار كين انتقل نصيبه  
لا قرب الطبقات اليه

من بدل ماضيه يكون لهم أيضا وما يتولى فرضا يكون عليهم كذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) بإفادة من ديوان الاوقاف في ٢٦ ذى القعدة سنة ٩٧ مضمونها وردت للديوان  
 افادة من الروضات في ٢٠ ذى الحجة سنة ٩٦ ومعهما أوراق تين منها ان زليخا بنت عائشة  
 السمراء التي كانت ناظرة على وقف المرحوم محمد أغا المعروف بالخازندار معتق المرحوم  
 عثمان باشا وكيل دار السعادة توفيت في يوم ١٣ جادى الآخر سنة ٩٦ بناحية  
 مناصف نور دقهلية عن بنتها زليخا ومقصود بتلك الافادة النظر في ذلك بالديوان  
 والكتابة لها بما يتم لاجل التأشير على من تب الوقف المر بوطبها ولما تأشير محضرة مفتي  
 افندى الديوان بما لزم من ذلك أفتى بقوله صار الاطلاع على جميع أوراق هذه القضية  
 وما فيها من الاعلامات والحجج الشرعية وما على الحجج من التأشيرات وما تضمنته صورة  
 الحجة التي وردت بشرح المحكمة للديوان في ١٨ راسنة ٩٧ وتبين من وقفية المرحوم  
 محمد أغا الشهير بالخازندار المحررة من الباب العالى في ٧ رجب سنة ١٢٠٨ انه أنشأ وقفه  
 على نفسه مدة حياته ومن بعده يكون الثلثان لاولاده والثلث لعتقائه ثم من بعد كل  
 لاولاده وذريتهم ونسألهم وعقبهم الى أن قال فاذا انقرض عتقاء الواقف وذريتهم  
 ونسألهم تكون حصتهم المذكورة وقفًا وارصادا على اولاد الواقف واذا انقرض اولاد  
 الواقف وذريتهم ونسألهم تكون حصتهم المذكورة وقفًا وارصادا على عتقاء اولاد  
 الواقف وعتقاء العتقاء المذكورين ذكورا واناثا بالسوية ثم من بعد كل فعلى اولاده  
 وذريته ونسأله وعقبه على النص والترتيب فاذا انقرضوا جميعا باسرهام وخلصت بقاع  
 الارض منهم أجمعين كان ذلك مصر وفا في وجوه خيرات وقربات وقراءة قرآن وتفرقة  
 خبر وما عذب وأجرة قارئ يفعل ذلك ويفرق على تربة الواقف التي سيدفن بها ويجعل  
 النظر من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من عتقائه ثم للارشد فالارشد من الموقوف  
 عليهم حسب ترتيب طبقاتهم وحيث كان كذلك والموجود هي زليخا الصغيرة بنت  
 زليخا الكبيرة بنت عائشة معتقة الواقف ولم يكن موجودا خلفها من ذرية عتقاء  
 الواقف ولا من ذرية الواقف أيضا ولا من ذرية عتقاء اولاد الواقف وعتقائهم فيكون  
 ثلث الربع بعد ما عينه الواقف من الخيرات لزليخا الصغيرة المذكورة والثلثان للفقراء  
 الا ان لزليخا المذكورة النظر على جميع الوقف حسب شرط الواقف ولا يلتفت لما هو  
 مسطر بحجة الادخال المحررة من الباب العالى في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٢٤ حيث  
 كان أصلها ان ربيع القبراط من بعد مدبرته عائشة على من يحثه الله لها من الاولاد من  
 سيدها الواقف المذكورة فلضرورة العلم بما اذا كان موجود الوقف مستحقون خلاف  
 زليخا الصغيرة المذكورة أم لا وان كان موجودا له مستحقون خلفها فمن هم ومن  
 ومقيمون في أى جهة وما هي نسبهم للواقف قد طلب من ابراهيم الجندى زوج ووكيل  
 زليخا الصغيرة المحكي عنها الايضاح عن ذلك فاجاب بان الوقف انحصر الآن نظرا



أو استحقاق في موكلته المذ كورة التي هي كريمة المرحوم خليل أغا الكريدي بن عبد الله  
 أغا عتيق المرحوم أحمد أغا الخازندار بن الواقف المرحوم له من زوجته زليخا بنت  
 عائشة السمراء معتقة محمد أغا الواقف المذ كور بكيفية ان ثلث الوقف آل لموكلته من  
 قبل والدتها زليخا والثلثان آلا اليها من قبل والدها المذ كور الثابتة وراثته له بموجب  
 اعلام شرعي من محكمة المنصورة مؤرخه ربيع الآخر سنة ٩٧٧ وحيث تراءى لنا وفقية  
 احالة النظر في هذه المادة على حضر تكم فلزم تحريرها ثم مل أن يقاد هذا الطرف بما  
 يترأى لحضر تكم شرعاً فيما تستحقه زليخا الصغيرة البادي ذكرها للنظر واجراء ما يلزم  
 (حاشية) وجهة الادخال المحكي منها المناسبة ما وجد فيها من التصليح طلبت صورتها من  
 المحكمة ومنهاتنا كد حصول التصليح كما يظهر لحضر تكم عند الاطلاع واكمل المعلومات  
 لزمت القشيشية (اجاب) وردت مكتوبة سعادتك ومما هما من الاوراق المتعلقة بمادة  
 استحقاق زليخا الصغيرة بنت زليخا الكبيرة بنت عائشة السمراء التي كانت ناظرة على  
 وقف المرحوم محمد أغا المعروف بالخازندار معتق المرحوم عثمان باشا وكيل دار السعادة  
 لربيع هذا الوقف ونظرة الماطي عنها جواب من حضرة مفتي افندي ديوان الاوقاف  
 باستحقاق زليخا الصغيرة المذ كورة ثلث ربيعاً بعد ما عين من الخيرات واستحقاقها للنظر  
 على هذا الوقف لعدم وجود غيرها من شرط لهم الاستحقاق والولاية عليه نظراً لكونها  
 بنت زليخا الكبيرة بنت عائشة السمراء معتقة الواقف التي كانت ناظرة على هذا  
 الوقف ثم تبين من الاعلام المحرر من محكمة المنصورة المؤرخه ربيع الآخر سنة ٩٧  
 ثبوت نسبها أيضاً لخليل أغا الكريدي بن عبد الله عتيق المرحوم أحمد أغا الخازندار  
 ابن المرحوم محمد أغا الخازندار الواقف المذ كور فصاوت زليخا الصغيرة منتسبة للواقف  
 بجهتين احدهما بكونها من ذرية عتقاء الواقف من جهة أمها زليخا الكبيرة بنت  
 عائشة السمراء التي كانت واضعة يدها على الوقف ومستحقة فيه وناظرة عليه كما هو  
 مسلم وقد ثبتت بنوتها لها وانحصار ارثها فيهم بالاعلام بين الموجودين ضمن الاوراق  
 احدهما ما لمحرر من محكمة منية غمر والثاني ما لمحرر من محكمة المنصورة المذ كور  
 فنستحق الثلث المشروط لعتقاء الواقف وذريتهم لتصريح الواقف المذ كور في كتاب  
 وقفه المؤرخ ١٢٠٨ رجب سنة ١٢٠٨ باستقلال الواحد اذا انفرد حسب ما بين بشرط الواقف  
 المذ كور وقد انفردت زليخا الصغيرة لعدم وجود غيرها والثانية بكونها من ذرية عتقاء  
 اولاد الواقف من جهة أبيها خليل أغا الكريدي بن عبد الله معتق أحمد أغا ابن محمد أغا  
 الخازندار المذ كور بمقتضى الاعلام الثاني المحرر من محكمة المنصورة المذ كور فنستحق  
 ثلثي الوقف المشروط لعتقاء اولاد الواقف وذريتهم أيضاً لعدم وجود غيرها مع استفادة  
 استقلال الواحد من ذرية عتقاء اولاد الواقف عند انفراده أيضاً من شرط الواقف  
 المذ كور وحيث كانت اليد على الوقف والدتها ثم لها لكونها الواوثة بعدها ونبت

نسبها لم يقتضى هذين الاعلامين ولا خصم لها يدعى الاستحقاق معها او الاختصاص  
فالقول لها الى ان يثبت خلافه أو يظهر ويثبت من يستحق معها أو يختص بالوقف ولو لم  
يحكم شرعا في الاعلامين بالانتساب للواقف المذكور لعدم تعريفه أعني الواقف ضمن  
الدعوى والشهادة والتحكم تعريفنا كافيا شرعا فيكم الاعلامين المذكورين صحيح لعدم  
الاحتياج الى ذلك التعريف في موضوع الحكم المحرر في شأنه الاعلامان المذكوران  
حيث لم يكن ذلك حكما بالانتساب الى الواقف لا قصد اولا ضمنا بل كان حكما بالنسب  
الى زايخا الكبيرة قصد اولا الى خليل أفا المذكور في اعلام المنصورة ضمنا المحقق  
استحقاقهم لذلك الوقف وذلك كاف في ثبوت الاستحقاق في الوقف بضميمة التطبيق  
لشرط الواقف المذكور على ان القول لذي اليد في دعوى الاستحقاق في وقف تحت  
يده انه يستحقه بجهة بيننا ان لم يثبت خلافها بلا توقف على اقامة بينة وحكم وهذا بصرف  
النظر عن حجة الادخال التي ظهر فيها التصريح كما اشير الى ذلك بمكاتبة الديوان وما آل  
الاستحقاق بمقتضى هذه الحجة لمن يستحق الوقف المذكور طبق شرطه الاصلى والله  
تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة المحقانية في ١٨ محرم سنة ٩٨٠ حاصل ما بهان  
الاوراق المرفوعة بهذا تختص بتشكي نظارة الاوقاف مما أجراه حضرة قاضى افندى  
اسكندرية من اصدار ثلاثة تقارير بنصب مذكورين نظار على اوقاف بدون اطلاع  
نظارة الاوقاف خلافا للامر العالى الصادر لها في ٢٥ ذى الحجة سنة ٨٠ على السبعة  
أوجه والاجوبة المعطاة من حضر تكم والبنيد السادس والستين من لائحة المحاكم  
الشرعية المستجدة ولما صار السؤال من حضرة القاضى عن ذلك أوضحه بافادته الواردة  
في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٧ بأنه لم يحصل تقصير من جهته فيما يتعلق بالاوقاف ولا مخالفة  
للاوامر لان اصدار أحد التقارير كان بناء على حصول تعارض لديه بين ارشدية محمد  
البارودى وخطاب خطاب وسأل حضرته من حضر تكم وأفتيموه بتعيين ناظر مؤقت  
خلافهما وقد كان كذلك أما التقرير ان الاخران فكان صدور أحدهما بعلم ديوان  
الاوقاف والثانى كان بناء على الاحالة من الديوان المذكور على المحكمة وبمكاتبة نظارة  
الاوقاف بذلك وردت افادتها بعدم الاقتناع بما أوضحه القاضى الموما اليه والتصميم على  
ان ما أجراه كان بمخالفة الاوامر بناء عليه اقتضى تحريره وارسال اوراق هذه المادة تؤمل  
انه بعد نشر يفها بانوار المطالعة يتكرم علينا بافادته ما ترونه في ذلك (اجاب) وردت لهذا  
الطرف مكاتبة سعادتك في ١٨ محرم سنة ٩٨٠ ومعها خمسة اوراق متعلقة  
بتشكي نظارة الاوقاف مما أجراه حضرة قاضى اسكندرية في شأن اقامته ثلاثة نظار على  
أوقاف باسكندرية مخالفا للاوامر الصادرة في شأن نصب النظار على الاوقاف ولما صار  
السؤال من حضرة القاضى المذكور من طرف نظارة المحقانية عن ذلك أوضحه بافادته  
الواردة اليها في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٧ بأنه لم يحصل تقصير من جهته فيما يتعلق

بالاوقاف ولا مخالفة للاوامر وذلك لان اصدار احد التقارير بركان بناء على حصول التعارض بين محمد البارودي وخطاب خطاب في الارشدية المترتب عليها استحقاق النظر واختلاف المستحقين في طلب تعيين الشخصين المذكورين وعدم اثبات أحدهما ما به يستحق النظر وتشكي معظم المستحقين من تأخير تعيين الناظر على هذا الوقف مع حسامته وتركه بلا ناظر يحفظه و يقوم بشؤنه ويقبض ابراده الذي لو ترك لصاع وعدم ايصالهم حقوقهم مع احتياجهم واضطرار بعضهم اليها واحتياج الحال لاقامة خصم من قبل القاضي لمن يدعي في وجهه الارشدية ولو في احد المتعارضين ناظر من قبله لاشتد النكير عليه من قبل الآخر وسؤال حضرته من هذا الطرف عن هذا الخصوص فأقضى بتعيين ناظر مؤقت من قبله خلافاً لهما من أهل الوقف المستحقين من ذرية الواقف الذي يتضح لحضرته أليقيته لذلك تباعد عن المخطورات المنظورة لديه في هذه المادة وقتئذ لعدم اثبات احد المتعارضين الارشدية التي هي مناط استحقاق النظر في هذا الوقف بشرط الواقف وليكون من يقام ناظر من قبله مؤقتاً على هذا الوجه خصماً لمن يدعي استحقاق النظر بوصف الارشدية طبق شرط الواقف اذ لا بد في اثباتها من خصم شرعي يدعي عليه ومنه المنصوب من قبل الحاكم الشرعي الذي له الولاية وذلك كله بعد صدور أمر سعادة ناظر عموم الاوقاف في ذلك بالا حالية على حضرة هذا القاضي بإجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية الصادرة على معارض من الفريقين حسبما توضح بمكاتبة نظارة الاوقاف وحضرة القاضي ضمن هذه الاوراق وبناء على ذلك قد تحرر حضرة قاضي النعش في شأن من هو الائق لهذه الوظيفة من ذرية الواقف المستحقين من وجوه أهل النعش وما اتضح له بشهادتهم واخبارهم ذلك فيمن ولاية على هذا الوجه اقامه ناظر من قبله مؤقتاً لما سبق فهذا شروع منه في تنفيذ عموم الاوقاف لا مخالف له وبناء على ذلك لا يرى فيما ذكر مخالفة للاوامر والوائح اذ المقصود منها معلومية الديوان بما يجريه ألحاكم الشرعي الذي له ولاية نصب الناظر على الاوقاف ومكاتبة المحكمة في هذا الشأن في غير مواد النظار الذين يستحقون النظر بشرط الواقف كشرطه للارشيد في هذا الوقف وقد سبقت مكاتبة ديوان عموم الاوقاف بالتفويض لهذه المحكمة في اجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية و بعد اجراء ما حصل لدى القاضي على هذا الوجه أفاد ما مورية أوقاف اسكندرية بما صار مع ارسال الاعلام اليها لاجراء مقتضيات الاحوال وهذا بناء على الواجهة والمقتضيات التي وجدت فلا يرى في ذلك حرج مع موافقته المواد واجراآت عديدة صدرت بين محكمة مصر الكبرى وديوان عموم الاوقاف من احوال الديوان تقرير المستحق ولما لم يثبت شخص معين استحقاقه بغير القاضي شخصاً من قبله لعدم تحقق ارشدية احد من مستحق الوقف بدون إعادة المراجعة مع الديوان في شأن من عين بخصوصه وبعد الانتهاء على هذا الوجه تحرر من المحكمة لاديو ان بما صار

المواد التي جرت بين ديوان الاوقاف ومحكمة مصر الكبرى الشرعية المشار اليها في الجواب منها ما صار في وقف محمد أغا أغات الباب الذي تقر فيه الشيخ حسن الفقي مع كونه غير مستحق لعدم تحقق ارشدية أحد من المستحقين وكان ورد عن ذلك افادة من الديوان للمحكمة بتاريخ ١١ ج سنة ٩٦ غرة ١٦٠ بتقرير أحد المستحقين أو غيره ومنها قضية وقف الحاج أبي بكر الحلبي النعمي تقر فيه زهرة لعدم تحقق ارشدية أحد من مستحق الوقف الذين منهم ابنها القاصر وكان ورد عن ذلك افادة الديوان في ١٦ ذي القعدة سنة ٩٦ غرة ٢٨٤ بتقرير من يستحق النظر حسب شرط الواقف ومنها قضية وقف السيدة زبيدة خاتون البيضاء تقر فيه محمد أفندي هلال القباني الاجنبي على

وبرسل معه التقرير وقد تكرر ذلك وهذا كاف في موافقة الامر السابق ولا حاجة المحاكم  
الشرعية الصادر عليها الامر العالي بالاجراء فالحاصل ان اقامة الناظر المؤقت من طرف  
القاضي لسماع خصومة من يدعي استحقاق النظر في وجهه وحفظ الوقف وجمع غلاته  
التي يخشى ضياعها للاسماع تشكي مستحقه من عدم تعيين الناظر بعد الاحالة من  
ديوان العموم على الوجه الذي جرى في هذه الحادثة أمر ضروري وقتي لا يتوقف على  
صدور أمر الديوان ثانياً بتخصيص من قرر على هذا الوجه كما لا يتوقف صحة هذا التقرير  
شرطاً على رضا المستحقين او بعضهم اذ الولاية في ذلك عند عدم ثبوت من يستحق النظر  
بشرط الواقف للقاضي الذي يملك نصب الناظر دون غيره من المستحقين ونحوهم وكما  
لا ينافي صحته علم القاضي باحالة ادارة الوقف الوقتية من طرف مأمور أوقاف اسكندرية  
على من اختاره بعض مستحق الوقف المذكور اذ لا يخرج هذه الاحالة القاضي عن  
ولايته التي أنبتت له الشارع بل في هذه الاحالة مخالفة للشرع المستقيم وتمكين من لا يملك  
التمكين ممن ليس له الولاية من حقوق الغير بدون وجه شرعي ويترتب على ذلك ضياع  
الحقوق والضمان ونظير ما قلناه في هذه الحادثة يقال في الحادتين الاخريين حيث  
كانت التولية فيهما بعد صدور أمر الديوان في شأنهما حسبما توضيح بافادة حضرة القاضي  
على ان تقرير احدهما ناظر اعمالي وقف جسده كان بالتطبيق لشرط الواقف لثبوت  
ارشديته حسبما افاده حضرة القاضي مع صدور أمر الديوان في شأن ذلك أيضاً المستفاد  
أيضاً مما تحرروا من نظارة الاوقاف للحقانية أخيراً هذا ما روي بهذا الطرف والاوراق  
عائدة (وأجاب) بعبارة اخرى وهي التي ختمت وسترسل ان شاء الله تعالى  
وردت مكاتبة سعادتك لهذا الطرف في ١٨ محرم سنة ٩٨ ومعه خمسة اوراق  
متعلقة بشئكي نظارة الاوقاف بما أجراه حضرة قاضي اسكندرية في شأن اقامته ثلاثة  
نظار على ثلاثة أوقاف باسكندرية بقصد افادة ما يرى بهذا الطرف في هذا الخصوص  
بعد الاطلاع على ما ذكره بناء على ذلك صار التامل فيما يتعلق بها والذي روي انه  
حيث كان اصداً واحداً للتقارير مبني على حصول التعارض بين محمد البارودي وخداب  
خطاب في الارشدية المترتب عليها استحقاق النظر واختلاف المستحقين في طلب تعيين  
الشخصين المذكورين وعدم اثبات أحدهما الارشدية وتشكي معظم المستحقين من  
تأخير تعيين الناظر على هذا الوقف مع جسامته وتركه بلا ناظر يحفظه ويقوم بشؤنه  
واحتياجهم واضطرار بعضهم لحقوقهم واحتياج الحال لاقامة خصم من قبل القاضي  
من يدعي في وجهه الارشدية ومنه المنصوب من قبل المحاكم الشرعية ولو لولي أحد  
المتعارضين ناظر من قبله لاشتد انكيس عليه من قبل الآخرو صدور أمر سعادة ناظر عموم  
الاوقاف في هذا الشأن بالاحالة على حضرة هذا القاضي باجراء اعمامة تفضيه الاصول  
الشرعية لصادق على ما عرض من الفريقين حسبما توضيح بمكاتبة نظارة الاوقاف

الوقف لعدم تحقق  
ارشدية أحد من  
المستحقين وكان ورد  
عن ذلك افادة الديوان  
في ٢٠ صفر سنة ٩٧  
نمرة ٣٩ بتقرير من  
يستحق النظر ومنها  
قضية وقف السيدة  
كلهر تقررت فيه السيدة  
جل قيمه من المستحقين  
المشروط النظر للارشد  
منهم وذلك لعدم تحقق  
ارشدية أحد من  
المستحقين وكان ورد  
عن ذلك افادة الديوان  
رقم ٩ ربيع الاول سنة  
٩٧ نمرة ٢٤ بعزل الناظر  
واستبداله بغيره حسب  
شرط الواقف ومنها  
قضية وقف محمد  
عثمان كاشف تحرر  
عنه من الديوان للمعكمة  
بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر  
سنة ٩٧ نمرة ١١١ بعزل  
الناظر للارتكاب  
وتقرير ناظر على الوقف  
وقرر شخص بدون أن  
يشروط له الواقف النظر  
ومنها وقف حسن بك  
نصرت محافظ السويس  
تقرر فيه على سلام  
لعدم ناظر على الوقف



المذكور وعدم تحقق  
ارشديه احمد من  
المستحقين وكان ورد  
عن ذلك افادة الاوقاف  
في ٦ رجب سنة ٩٧  
غرة ٢٣٢ بتقرير من  
يستحق النظر ومنها  
قضية وقف المشهدي  
ورد فيها خطابان بتاريخ  
واحد وهو ٢٧ ذي القعدة  
سنة ٩٧ أحدهما غرة  
٣٧٥ بطلب عزل الناظر  
وتقرير من يصلح للنظر  
على الاوقاف المحكي في  
شأنها حسب الاصول  
وكانت هذه المادة  
متعلقة باوقاف بعضها  
مشروط النظر فيه  
للارشد والبعض منقطع  
النظر وآل لمن يقرره  
القاضي والثانية غرة  
٣٧٧ بالمحاق الاوراق  
بالمادة فعزلت السيدة  
حسن ملك الناطرة  
وتقرر تاختها فاطمة  
النبي به التي هي من  
جمله مستحق الاوقاف  
المذكورة وكان تقريرها  
على بعض تلك الاوقاف  
وهو وقف العتقاء  
للارشد يتبعها حسب  
تصديق باقي من في

وحضرة القاضي ضمن هذه الاوراق وسؤال حضرته من هذا الطرف عن هذا الشأن  
فاقضى باقامة ناظر مؤقت خلافهما من تتضح ايقينه من ذرية الواقف المستحقين ليكون  
خصما في اثبات الارشديه وتندفع باقامته المحظورات المنظورة لديه فتحري في شأن ذلك  
واقام من اتضح لديه ايقينه بشهادة واخبار بعض اعيان الثغر فالذي يوافق ان  
سعادة ناظر عموم الاوقاف يصدر امره بتسليم ادارة هذا الوقف لمن قرره القاضي على هذا  
الوجه مؤقتا لحين اثبات احدمستحقه ارشديه عن باقيهم في وجهه فيكون هو الناظر  
بالشرط تنفيذ الامر سعادته السابق وتمكينه من له الولاية الشرعية منها وازالة المتماخلف  
الشرع من تمكين من لا يستحق اذ الولاية في الاوقاف لا شرط له من قبل الواقف أو  
من يوليها الحاكم الشرعي وهذه التولية على الوجه السابق مع عدم ثبوت من يستحق  
النظر بالشرط صحيحة شرعا ولا يرى فيها مخالفة للاوامر ولا ثمة المحاكم الشرعية اذ المقصود  
منها ان اقامة القاضي تكون بعدم ملوئية الديوان بما يجري به الحاكم الشرعي ومكاتبته  
الحكمة في هذا الشأن في غير من يستحق النظر بالشرط كشرطه للارشد وقد سمعت  
مكاتبه الديوان بالتغويض لحضرة هذا القاضي باجراء ما تقتضيه الاصول الشرعية في  
هذه المادة فلا يرى بهذا الطرف في ذلك حرج مع موافقته لاجراءات عديدة جرت بين  
محكمة مصر والاوقاف من احالة الديوان تقرير المستحق ولما لم يثبت شخص معين  
استحقاقه يقيم القاضي شخصا من قبله لعدم تحقق ارشديه احدم من مستحق الوقف بدون  
مراجعة مع الديوان في شأن من تعين بخصوصه ثانيا بل يرسل التقرير بافادة عما صار  
وقد تكرر ذلك كما حصل هنا ومن ذلك يعلم الجواب عما قيل في التقريرين الآخرين  
مع ان احدهما كان بعد اثبات الارشديه طبق الشرط كما يفهم من افادة حضرة القاضي  
والاوراق عائدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على محل من ضمن دار موقوفة  
وفقا اهليا من ناظر الوقف تعديا منه بدون اجارة شرعية ومكث فيه ثمانية أشهر ثم مات  
ناظر الوقف المذكور وآل نظره لارشدمستحقه ولم يعين الارشدم ان الرجل اخرج  
باقي سكان الدار واستولى عليها تعديا منه أيضاً عشرين شهرا من بعد وفاة الناظر  
المذكور ولم يدفع من اجرة الثمانية والعشرين شهرا شيئا لاحد وما طل في الدفع وتحايل  
على بعض أزواج مستحقات في الوقف مع كونهم ليسوا وكلاء عن أزواجهن وليس  
احد من أزواجهن ناظر اعلى الوقف وادعى باخباره لهم انه صرف في تلك الدار وعمر فيها  
بترميم لمجة الوقف بدون اذن احد واتفق معهم على مكثه جملة أشهر فيما سياتي خلاف  
ما مضى بقيمة ما ادعى صرفه في العمارة ولم يقره احدم من المستحقين على شيء من ذلك  
فهل اذا تعين ناظر على الوقف طبق شرط الواقف يكون له اخراج ذلك الرجل الغاصب  
من دار الوقف والزامه باجر مثل ما استولى عليه مدة استيلائه وليس له مطالبة بقيمة



الدرجة لها على ذلك  
او تقريرها على وقف  
ابراهيم كنفند المشهدي  
لعدم وجود ناظر عليه  
وتحريم عن ذلك من  
المحكمة للاوقاف رقم  
١٤ محرم سنة ٩٨ غرة  
٧٤٥ بمصارومعه  
التقرير ووجه الاوراق  
اهمته

ما ادعى صرفه في مرمتهما لجهة الوقف بدون اذن شرعي من احد (اجاب) يلزم من  
استولى على عقار الوقف وسكنه تعديا بدون اجارة شرعية عن يملكها اجرة مثل ما استولى  
عليه وسكنه مدة سكناه ولناظر الوقف اخراجه ونزع العقار من يده والحال هذه وليس  
للقاصب المذكور محاسبة جهة الوقف بما صرفه في ترميم ذلك العقار لجهة الوقف  
بدون اذن من ناظر شرعي او وكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ناظر  
غوم الاوقاف في ٩ ش سنة ٩٨ حاصلها انه لو فاته من يدعي عثمان افندي رشيد  
الذي كان أمين مخزن ورق التبعة بالمالية وكان مستحقا في وقف من قبل شخص يسمى  
الحاج سنان جوريجي قد جرت المسكيات عن ذلك بين الديوان ومأمورية اوقاف  
رشيد ومحافظة الثغرو لما علم ان هذا الوقف خال من وجود ناظر شرعي وتقدم عرض  
عن تدعي أمينة احدي المستحقين بنصب ناظر عليه تأشير محضرة مفتي الديوان  
بما لزم فأفتى بقوله صار الاطلاع على الاوراق وعلى جهة الايقاف المسطرة من محكمة  
رشيد بتاريخ غرة ذي الحجة سنة ١١٤١ فوجد ان الواقف جعل النظر من بعده للارشاد  
فالا ارشد من ذريته وان تحال هذه المادة على حضرة قاضي افندي رشيد لاخراج تقرير  
النظر لمن تثبت ارشديته من الذرية فكتب الى المحافظة بالخبايرة مع القاضي الموما اليه  
ثم لمحصل العرض عن يسمى محمد ابيد القتاح ومن تدعي عديلة كريمة المرحوم عثمان  
افندي رشيد لعدم رضاها بنظارة أمينة المذكورة على الوقف كتب للمحافظة أيضا  
بأحالة النظر فيما أوضحه المذكور ران بطرف حضرة القاضي المذكور فور دشرحه على  
ما أفيد من حضرته بأنه حيث تحقق ان هذا الوقف خال عن ناظر شرعي صار الاستعلام  
من عند الثغر عن إقامة أمينة أو خلافتها للنظر على هذا الوقف فوردت افادتهم بلباقتهما  
وصلاحيتهما واقامت ناظرة شرعية وتحولها التقرير الشرعي حتى يثبت من هو الارشد  
من المستحقين وان من يدعي الارشدية من محمد ابيد القتاح وعديلة يحضر لطرف  
حضرته ويثبت ارشديته في وجه الناظرة المذكورة وحينئذ يحكم له بالنظر حسب شرط  
الواقف وبإعادة التأشير لمحضر المفتي الموما اليه أفتى بقوله بالاطلاع على التقرير  
المذكور وجدته متضمنة إقامة أمينة ناظرة على وقف المرحوم سنان الجوريجي من  
طرف قاضي الثغرو حيث ان الواقف شرط النظر للارشاد فالارشاد من ذريته فان كانت  
أمينة المذكورة هي الارشدية تكون ناظرة ويصح تصرفها والا فيصير اخراج تقرير لمن  
يكون ارشدا حسب شرط الواقف وبالرد على المحافظة بقصد التحريم لمحضر القاضي  
بالاجراء كما ذكر أفيد من ان حضرته أوضح ان إقامة أمينة ناظرة صحيحة شرعا وليس  
مخالفة لشرط الواقف كما هو منصوص عليه في كتب المذهب وان تلك الإقامة لمخالفة  
الوقف عن ناظر ومتى ثبت شرعا من هو الارشد من المستحقين يحكم له بالنظر فتلغو هذه  
الإقامة ولما أفاده حضرة مفتي افندي الديوان شفاها لدى اطلاع حضرته على ما أوضحه

شعبان

سنة

القاضي من لزوم الاستيضاح من حضرته عن الكتاب الوارد به النص الذي أجرى تقرير المحكي عنها في النظر بالصفة التي ابداهما بمقتضاه وعن محله في أي باب من الكتاب المذكور كتب للمحافظة عن ذلك فورد شرحها في ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٧٧ على ما ورد له من القاضي المذكور الواضح فيه ان أمينة المذكورة أقيمت ناظرة على الوقف المذكور اقامة مبتدأة ليست مبنية على ثبوت ارشدية الى تبين من يستحق النظر بشرط الواقف فتلغو هذه الاقامة وانه يرغب الاستفتاء من حضر تكلم عن الاقامة المذكورة ان كانت صحيحة أم لا فنؤمل الافادة عما يترأى لحضر تكلم شرعا فيما ذكر لا تبساع الاجراء بمقتضاه (اجاب) الذي يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة انه اذا لم تثبت ارشدية احد من ذرية الواقف المشروط له النظر من قبله تكون الولاية على الوقف المذكور لمن يقرره المحاكم الشرعي الذي يملك اقامة النظارة على الاوقاف الى أن يتحقق من يستحق النظر عليه بشرط الواقف اذا الولاية في الاوقاف عند عدم من هو مشروط له النظر عليها للقاضي أولن يقرره في النظر عليها فغاية ما يصير اجراؤه في هذه الحادثة والحال هذه انه حيث قرر القاضي أحد المستحقين في النظر لعدم اثبات أحدهم استحقاقه النظر بالشرط فان كان باقهم يعارض في ارشديته المقررة ويدعي انه أرشد منها فله المرافعة معها في شأن ذلك لدى المحاكم الشرعي فان أثبت أحدهم لديه انه ارشد من الباقى يحكم له باستحقاق النظر سواء كانت المقررة أو غيرها والا فتصرف في هذا الوقف لمن قرره من قبل المحاكم الشرعي وان لم يعارض أحد في ارشديتها استمر الامر على ما حصل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أطميا ناه ملك رقبة واضع يده عليها وهي مكلفة باسمه مدة تزيد عن ثلاثين سنة يتصرف فيها تصرف المالك لنفسه ويدفع ما عليها للميرى المدة المذكورة آلت اليه بطريق الهبة الصحيحة الشرعية بمن يملك ذلك ومات الواهب فحصل نزاع بين الموهوب له وناظر وقف فخر ناظر الوقف المذكور افادة الى الموهوب له يطالبه باجرة تلك الارض متعللا بان تلك الارض موقوفة على جهات معلومة وقفها الواهب فخر الموهوب له افادة بان ايجار الاطيان المذكور يبالغ كذا من الدراهم وانه قادم لطرفكم مع رافعه نروم استلامه وحضور افادة الوصول حسب الجارى وذلك كله بناء على ظنه صحة الوقف المذكور بعد الهبة المذكورة ثم استفتى الموهوب له ببعض العلماء عن صحة الوقف فاقتاه بعدم صحته لكون الارض المذكورة خرجت عن ملك الواقف بسبب الهبة المستوفاه شرائطها الشرعية وعدم ثبوت الرجوع فيها من الواهب بالطريق الشرعي فحين علم بذلك أراد الموهوب له استرداد المبلغ الذي أرسله لناظر الوقف المذكور حيث تبين له عدم لزومه فخر لناظر الوقف افادة يطالبه باسترداد المبلغ الذي أرسله اليه فامتنع ناظر الوقف من رده الى الموهوب له بل حذر افادة الى الموهوب له يطالبه باجرة ثانية وأراد نزاع تلك الارض المذكورة من يده متعللا بان الواهب المذكور

١٢٩٨

١٤

وقف الارض المذكورة بتاريخ متأخر عن صدور الهبة وان الوقف المذكور ناسخ  
 للهبة المذكورة وطال النزاع بينهم الذي مجلس سياسي فتراى للمجلس احالة تلك  
 القضية على الشريعة الغراء وناظر الوقف المذكور ما زال مصر على منازعة الموهوب له  
 متعللاً بأنه صادم معترف بالوقف بارسال المبلغ المذكور وتحرير الافادة المذكورة مع ان  
 الناظر المذكور معترف بصدور الهبة قبل الوقف وكذا معترف بوضع يد الموهوب له  
 المدة المرقومة كل ذلك ولم يترافع الى حاكم شرعى الى الآن فطلب الموهوب له احالة  
 هذه المسئلة على حاكم الشريعة فامتنع لذلك الناظر المذكور فحل حيث كان الموهوب  
 له واصله مع التكليف باسمه المدة المذكورة اعلانه ولم يحصل الرجوع في الهبة  
 بتراض ولا بحكم قاض يكون للموهوب له استرداد المبلغ الذى ارسله لناظر الوقف ويمنع  
 ناظر الوقف عن منازعته في الارض المذكورة ولا عبرة بتعلله المذكور حيث الحال  
 ما ذكر وما حكم الله (اجاب) الاقرار اذا صدر عن طوع من مكلف يكون حجة عليه في حق  
 نفسه لا في حق غيره كاتقرار ناظر الوقف عليه واذا ثبتت الهبة مستوفاة شرائط الصحة  
 والتمام بالوجه الشرعى فذلك انما يمنع من نفاذ وقف الواهب في الموهوب بدون اذن  
 الموهوب له اذا لم يوجد رجوع معتبر شرعاً فيها واجازة ممن يملك العين الموقوفة اما صريحاً  
 او دلالة والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة الاوقاف بافادته في ٢٠ شوال سنة ٩٨٠ حاصلها  
 لما احيلت على محكمة مصر دعوى المستحقين في اطيان كفر شتا الموقوفة من قبل  
 المرحوم عباس باشا المرصدة على خيرات معين ابر اوها على ضريح السيد محمد اسعد  
 ومقرر لها عشرة آلاف قرش وصافي الربيع بعد ذلك يصرف على بنته وزوجاته الثلاث  
 واولاد اخويه الى آخر ما فيها وان السيد درويش الناظر معارض للمستحقين المذكورين  
 بانكار نسبهم للموقوف عليهم وهؤلاء رفعا دعوى لثبوت نسبهم بمحكمة طنتدا وتحرير  
 بذلك اعلانات منها وما زال وكيل الناظر يبدى الطعن فيما صار ابر اوها في تلك المحكمة  
 ولهذا اقيس من حضرة مفتي افندي الديوان برؤية تلك الدعوى لدى حضرة قاضى  
 افندي المحروسة وما يتحقق يتخرب به اعلام شرعى وحسين ذاك يجرى مقتضاه فبما حالة  
 أوراق القضية على حضرة المشار اليه ورد شرح حضرته في ٧ الجارى يفيد ان  
 المدعين قدموا اجابة للمحكمة مشمولة باختتامهم تتضمن انهم ما زالوا متمسكين  
 بالثبوت السابق حصوله بمحكمة طنتدا والفتوى الصادرة من حضرته في هذه القضية  
 ولمتسكين تنفيذ الاجراء وابعاد التداعى لدى حضرته ولكون المدعى لا يجبر على  
 الدعوى وان الفتيا الصادرة من حضرته تكتم مبنية على سزال من حضرة قاضى ومفتي  
 مديرية الغربية ولم يظهر من صورتها الموجودة في الاوراق ما يدل على اطلاع حضرته  
 على الاعلانات الشرعية المحاصل التمسك بها وبذا يلزم عرض الاعلانات المذكورة على  
 حضرته لكم للاطلاع عليها وصدور الافادة بما يظهر لحضرته فيها فبناء عليه اقتضى

تحريره لمحضرتكم وأوراق القضية مرسلة من طيه تؤمل الاطلاع عليها والافادة عنه  
للنظر واجراء ما يلزم (اجاب) قد علم ما تضمنته الاعلامات المذكورة الواردة ضمن أوراق  
هذه المسادة بافادة الديوان المتضمنة تلك الاعلامات المحكم بثبوت النسب لمن حكم بثبوت  
نسبه في وجهه من ادعى عليه بالدين فلم يظهر لي فيها خلل بالنسبة للحكم بنسب من حكم  
بنسبه كما يستفاد من جواب حضرة مفتي الاوقاف المسطر على المذكرة ضمن أوراق هذه  
المادة والحكم بالنسب حكم على الكافة وبمقتضى ذلك وما يستفاد من شرط الواقف المسطر  
بضرورة كتاب وقف المرحوم عباس باشا المتقول من سبيل أصله المسطر من الباب العالي  
بمصر المؤرخ غاية جادى الاولى سنة ١٢٦٧ المؤرخ نقلها ٩ رمضان سنة ١٢٩٦ المشمولة بختم  
محكمة مصر الشرعية الكبرى يكون تقسيم ريع الوقف المذكور بعد الخيرات المعينة  
حسب الفتوى الصادرة من هذا الطرف في ١٣ شوال سنة ١٢٩٦ المقيدة في كتاب  
الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ الموجودة صورتها ضمن هذه الاوراق حيث كان  
ما في صورة حجة الايقاف المذكورة مطابقة للواقع وسجله المحفوظ ولم يثبت بطريق  
شرعى ان الواقف وقف على خلاف هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من  
الاقواق في ١٣ ذى القعدة سنة ٩٨ حاصلها الاوراق المرفوعة معها تشتمل على ما جرت به  
المسكاتية في شأن منزل كائن بالمنصورة موقوف من قبل المرحومين حسين جوريجي  
وزوجته زينب بنت عبد الله على خيرات بمقتضى وقفيتين صار الحصول على صورتها  
كان واضعا يده عليه قاضى المنصورة سابقا بقوله ان النظر اليه ولو فاته وتولية ولله  
الشيخ محمد أبى النجا وظيفة القضاء ببلده حررافادة المأمورية اوقاف المنصورة يذكر فيها  
انه بتفقد أوراق والده وجد من ضمنها مكاتبة صادرة اليه من تلك المأمورية بطاب  
حساب ايراد ومصرف الوقف المذكور ووجد ايضا جملة اوراق منها محضر باختمام  
مذكورين بتقدير اجرة المنزل المذكور في ١١ راسنة ٨٥ لغاية ٢٩٥ وانه عمل حساب  
عن الايجار لغاية سنة ٩٦ بواقع ما صار تقديره وبلغ جميعه مبلغ ٤١٧٨٠ قرشا عملة دارجة  
وباقى الاوراق تحتوى ما صرف من طرف والده من الخيرات والعمارات وبلغ مبلغ ٥٢٠٥  
قروش عملة دارجة ولذا ايلولة النظر اليه حرر كشف الحساب من مقتضى تلك الاوراق  
وأرسلها طى افادته للراجعة والتصديق على الحساب وتعيين من يلزم لتقدير الاجرة  
من ابتداء سنة ٩٧ بحسب قيمتها ثم بعد ذلك تقدمت تذكرة رسمية من شخص يدعى  
رضوان بن عبد القادر بان الشيخ محمد أبى النجا المذكور واصله على منزل تعلق  
الاقواق بالغصب وورد عليها شرح من المأمورية المحكى عنها في ١٢ ص سنة ٩٨ بان  
المنزل المذكور له قضية وحيث بالتأشير لحضرة مفتي افندى الديوان بما لزم ائقى بما  
يفتضى اطلاع حضرة على ما ذكره على صورتي وفتى حسين جوريجي وزوجته زينب  
بنت عبد الله المرفوقين ضمن الاوراق وانه وجد أن الواقفين المذكورين جعلوا النظر

بعد انقراض الذرية للحاكم الشرعي بمدينة المنصورة اذ ذلك ولم يزيد على هذا ولو لم يكن  
 هذا اللفظ فيه احتمال لتحال هذه المادة على حضرته كما لا عطاء الافادة مما يجب اتباعه  
 للاجاء بموجبه فلهذا الزم تحريره لحضرته كما تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي  
 فيما اذا كان النظر على الوقف المذكور الا ان يؤل لقاضي المنصورة أم لا لاجراء ما يلزم  
 (اجاب) بمطالعة أوراق هذه المادة بما فيها من صورتي الوقفتين المتعلقةتين بالمنزل  
 السكائن بالمنصورة الذي من جملة شروط واقفيه انه اذا انقضى من جعل له النظر من سمي  
 بالوقفيتين المذكورتين كان النظر في ذلك للحاكم الشرعي بمدينة المنصورة اذ ذلك ظهر  
 ان الحكم الشرعي فيما يتعلق بالولاية على ذلك المنزل انها تكون لمن هو بهذا الوصف  
 وقت انقراض من عين له النظر قبل الحاكم المذكور فان لم يوجد الحاكم المذكور  
 تكون الولاية عليه للحاكم الشرعي الذي يملك التصرف في الاوقاف لا بالشرط بل  
 بالولاية العامة الشرعية او لمن يقيمه الحاكم المذكور فانظر ا على هذا الوقف بمراعاة  
 ما يقتضي مراعاته حيث لم ينص في كتابي الوقف على من يستحق النظر بعد الحاكم  
 الموجود عند انقراض من ذكر بل ولا في العبارة ما يفيد التعميم كقوله لمن يكون حاكما  
 شرعيا بجهة كذا ويسكت حتى يفيد التعميم المستفاد من لفظة من مثلاتي هي من صيغ  
 العموم بل قيده بقوله اذ ذلك أي وقت الانقراض المذكور ولم يبق له أي ضابط لمن يلي  
 وظيفة مثله مثلا او وهكذا فكان ساكتا عن يستحقه بعد الحاكم الموجود عند انقراض  
 من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف اطيانا على نفسه ثم من بعده على اناس  
 عينهم بكتاب وقفه وقد زرع الارض الموقوفة لنفسه من بذره المملوك له وتوفي الواقف  
 المذكور عن ورثته عند بلوغ الزرع أو ان الحصاد فهل والحال هذه يكون الزرع  
 المذكور ميراثا يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية أم كيف الحال (اجاب) نعم يكون  
 ما زرعه الواقف المذكور لنفسه على الوجه المسطور مكاله والحال هذه فيقسم بين ورثته  
 بالفريضة الشرعية كباقي تركته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وقفت  
 وقفها على أولاد بنت أختها الاربعة وهم مصطفى وزهرة وحفيظة وزليخا يتنفعون بذلك  
 وبما شاؤا منه سكنوا واسكانا وغلة واستغلا لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية  
 ابداما عاشوا وداما بقوا المذكور مثل حظ الانثيين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم فعمل  
 أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة  
 بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من  
 نفسها دون غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم  
 اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم وترك  
 ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان سفل فان لم  
 يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته



المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك يتداولون ذلك بينهم  
كذلك الى حين انقراضهم اجمعين ماتت الواقفة عن الموقوف عليهم الاربعة  
المسد كور بن ثم ماتت بنات بنت أختها المذ كورات على التعاقب عن غير عقب  
فانحصر الوقف في أخيهين مصطفى المذ كور ثم مات مصطفى المذ كور عن ابنه احمد ومحمد  
وانحصر الوقف فيهما ثم مات احمد بن مصطفى عن ولديه بيومي وأمونة ثم مات محمد بن  
مصطفى آخر الطبقة الثانية بعد مصطفى عن بنته زليخا لا غير ثم مات بيومي بن احمد عن  
بنته صديقة لا غير ثم ماتت أمونة بنت احمد المذ كور عقيما ثم ماتت زليخا بنت محمد آخر  
الطبقة الثالثة بعد مصطفى عن أولادها الثلاثة حسن ومروفاطمة ثم مات حسن بن  
زليخا عن أولاده الستة ذ كرين واربع اناث فهل يموت زليخا بنت محمد بن مصطفى آخر  
الطبقة الثالثة تنقض القسمة فيقسم جميع ريع الوقف على من في الدرجة الرابعة وهم  
صديقة بنت بيومي بن احمد بن مصطفى وحسن ومروفاطمة أولاد زليخا بنت محمد بن  
مصطفى المذ كور ويعطى لكل من الاربعة المذ كورين الربع وينتقل نصيب حسن  
ابن زليخا بموته بعد ذلك لأولاده الستة المذ كورين بالسوية بينهم حيث لا مقتضى  
لتميزيل المذ كور على الانثى في الاستحقاق اذ لم تنص على ذلك الواقفة فيما عدا الطبقة  
الاولى بل اطلقت (اجاب) نعم تنقض القسمة لريبع هذا الوقف بموت زليخا بنت محمد بن  
مصطفى المذ كور التي هي آخر الطبقة الثالثة وموتها ويقسم على أهل الطبقة الرابعة  
بالسوية حيث لم يوجد ما يقتضى التفضيل بينهم وهم أربعة صديقة بنت بيومي بن احمد  
ابن مصطفى وحسن ومروفاطمة أولاد زليخا بنت محمد بن مصطفى المذ كور فلكل  
الربع على عدد رؤسهم حيث الحال ما ذكر وبموت حسن بن زليخا المذ كور بعد ذلك عن  
أولاده الستة المذ كورين ينتقل نصيبه وهو الربع اليهم سوية عملا بالشرط حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في وقف انحصر استحقاق ريعه في ذرية الواقف وأما كن الوقف  
متخرجة ومحتاجة للعمارة والمرومة الضرورية ومشروط في الوقف المذ كور من قبل  
الواقف أن يبدأ من ريعه بعمارة ومرومته فهل والحال هذه لناظر الوقف تقديم الصرف  
على عمارة ومرومة اما كن الوقف المتخرجة المذ كورة على الصرف على المستحقين (اجاب)  
اذا تخربت اما كن الوقف واحتاجت للعمارة الضرورية لا يسوغ لناظر أن يصرف  
شيأ من ريعه لمستحقه قبل الصرف على عمارة المذ كورة وان لم يشرط الواقف أن يبدأ  
من ريعه بعمارة اذ هي مقدمة على مستحق ريعه بدون شرط فمع شرط التقديم أولى بل  
عند الشرط المذ كور يجب على الناظر امساك ما تحتاج اليه العمارة في المستقبل وان  
كان الا أن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقهاء الى اللبس في تنقيح  
الحامدية عن الاشياء أن الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما  
هو الواقع في أوقف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر ما تحتاج اليه العمارة في

١٢٩٩

١٢٩٩

٢٠

مطلب العمارة مقدمة  
على المستحقين وان لم  
يشرط الواقف تقديمها  
وان شرط فالحق أن  
الناظر يمسك من  
ريعه ما تحتاج اليه  
العمارة في المستقبل

وان لم يكن محتاجا اليها في الحال ان لم يقيد تقديمها بالحاجة

المستقبل وإن كان إلا أن لا يحتاج الموقوف إلى العماره على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العماره في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة إليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف أنما جعل الفاضل منها للفقراء نعم إذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخلها عند الاستغناء فعلى هذا يدخر الناظر في كل سنة قدر العماره انتهى وتماه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقهاء أبو الليث هو القول المعتمد المختار للفتوى في المذهب كما في جامع المضمهرات انتهى جوى انتهى والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من ديوان عموم الأوقاف في غرة حاسنة ٩٩ مضمونها في علم حضرته كم مسألة نظارة وقف المرحوم الحاج محمد ساعي بأشأ الشهير بالمر اكشي الذي كان أغلب المستحقين له تطليوا نصب السيد محمد البارودي ناظرا عليه بدلا عن أبيه المتوفى وحصلت المعارضة في النظارة من عائلة خطاب المستحقين ايضا في الوقف المذكور برغبتهم نصب أحدهم خطاب خطاب وما حصل من حضرة قاضي افندي اسكندرية من اقامة شخص خلاف المذكورين يدعى عمر خطابا ناظرا مؤقتا على الوقف المرقوم حتى من يريد اثبات الارشدية بعد ذلك يكون في وجه عمر خطاب المذكور وما انبنى على ذلك من التعارض وكثرة التشكيك وكاتبه المحقانية من الديوان ومنها حضرته كم بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ وأجبت بموافقة ما أجراه حضرة القاضي شرعا ونظر الكثرة التعارض الواقع من الطرفين صادر بسط المكيفية من الديوان الى محافظة اسكندرية بتاريخ ٨ محرم سنة ٩٩ وذكركم تشكيل مجلس على بحضور قاضي افندي الثغري يصير استحضار كافة مستحق الوقف لانتخاب أرشدتهم للنظارة ويتقرر له التقرير الشرعي فوردت منها الافادة بتاريخ ٢١ ص سنة ٩٩ بأنه بعد تشكيل المجلس فيها انقسم المستحقون الى قسمين أحدهما يرغب نصب محمد البارودي والاخر يرغب نصب خطاب خطاب وكلا الاثنين لم يأت بما يشبه ارشديته بل هو مرتكن على ميل بعض المستحقين لجهته مع ان شرط الواقف مقتضاه ان النظر يكون لمن ثبتت ارشديته وهذا لا يعول فيه على ميل بعض المستحقين لجهة أى شخص ولداعى سبق اقامة عمر خطاب ناظرا مؤقتا كما ذكره الى الآن لم يستلم اعيان الوقف نظر لحضرات ارباب المجلس ان ترك الوقف على هذه الحالة لا يوافق وان الاوفق هو الزام محمد البارودي بتسليم اعيانه الى الناظر المذكور لا يدبر شؤنه ويقدم حساباته مدة استيلائه عليه وعند ما ثبتت ارشديته هو أو خلافه ويتقرر نظره مجرى تسليمه لمن يصير تقريره ناظرا قطعيا وعلى هذا أفيد من المحافظة ان ما أفاده حضرته على وجه ما ذكره هو الموافق مادام أن الناظر الموجود الآن مقام معرفة القاضي بمقتضى حجة شرعية ولذا وعدم تقطاع الشكوى من أغلب المستحقين وحصول القول من كل من الاثنين المنتخبين

بانه مستعد لاثبات ارشديته شرعا قد تشكل مجلس علمي بالديوان في يوم الاحد الموافق  
 ٩ راسنة ٩٩٩ م ركب من حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر وحضرات العلماء الموضحة  
 اسماؤهم بالقرار الاتي ذكره ومفتي افندي الاوقاف للنظر فيما يكون فيه فصل هذه  
 المادة وقد اعطى من حضراتهم قرار بانه يلزم سماع دعوى الارشدية عن يدعيها سواء  
 كان المدعي لها واحدا أو متعددا والحكم بما تشهد به الشهود على حسب اصول الشريعة  
 المطهرة اتباعا في ذلك لشروط الواقف ولا يسوغ للقاضي التراخي في سماعها واثباتها  
 ويصير تحرير الاعلام للالزام وبناء على ذلك كتب لسعادة الباشا محافظ اسكندرية  
 بتاريخ ١٢ راسنة ٩٩٩ م بخاتبة قاضي افندي الثغري بالاجراء حسبما قرره حضرات الموما اليهم  
 فوردت الافادة من سعادته بانه لما كتب للقاضي يلزوم المبادرة بالاجراء على وجه ما ذكر  
 أفيد من حضرة بانه حضر لديه غير مرة كل من السيد محمد البارودي والسيد عمر خطاب  
 والسيد خطاب خطاب والسيد عبد المجيد خطاب والسيد علي خطاب والحاج ابراهيم  
 خطاب والسيد ابراهيم المر كشي والسيد محمد الناضوري والسيد محمود البارودي  
 وغيرهم وصارت تعريفهم بان من يدعي الارشدية يقدم دعواه الشرعية فلم يقدم أحد  
 منهم دعوى ولهذا توضح من سعادة الباشا المشار اليه أن ترك الوقف على هذه الحالة  
 لاوافق لان الناظر الذي اقامه عليه حضرة القاضي مؤقتا وهو السيد عمر خطاب الى  
 الآن لم يضع يده على شيء من اعيانه وانه لا يرى والحال هذه سوى الزام محمد البارودي ولد  
 الناظر المتوفى بتسليم تلك الاعيان الى الناظر المذكور وليد برشونه ويقدم حساباته الى  
 مأمورية الاوقاف حتى تثبت الارشدية لمن يدعيها واذ ذلك يصير تقريره ناظرا قطعيا  
 ويجري تسليمه اليه اذ مع وجود ناظر معين من قبل القاضي لا يصح ترك اعيان  
 الوقف في يد أحد دسواه من لم تثبت لهم الارشدية حسب شرط الواقف وبعد ذلك تقدم  
 عرض للديوان من اثنين وعشرين شخصا من مستحق الوقف بما فيهم محمد البارودي  
 بانهم لا يرتضون ناظرا على الوقف خلاف محمد البارودي وانهم اخبروا حضرة القاضي  
 بان الدعوى تكون من المتعرضين لا منهم وحيث بالنظر لما توضع صارت المسئلة  
 مرتبة ولا تحسم الا بالافادة من حضر تكم حسبما تقتضيه النصوص الشرعية هل يلزم  
 محمد البارودي بتسليم الوقف الى عمر خطاب الذي اقيم ناظرا عليه مؤقتا من طرف حضرة  
 قاضي افندي اسكندرية مع كون محمد البارودي مدعي الارشدية واضعا يده على الوقف  
 او يصير ابقاء الوقف تحت يد محمد البارودي المذكور لقرار أغلب المستحقين عليه أم  
 كيف فلزم تحريرهم لحضرتكم نرجوا الافادة الشافية عما تقتضيه النصوص الشرعية فيما  
 توضح للنظر واجراء ما يلزم (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة سعادتك ومما معهما من  
 الاوراق بقصد اعطاء الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة تسليم وقف المر كشي  
 شغراس كنندرية لمن قرره عليه حضرة قاضي افندي الثغري من مستحقيه بعد شهادة جملة

من الاعيان بانه من أهل العفة والديانة والصالح والامانة وله قدرة على ادارة اشغال  
الوقف المذکور والنظر في اموره وشؤنه وكافة مصالحه وهو من المستحقين في الوقف  
المذکور يصلح أن يكون ناظر اعليه على الوجه المسطور وانهم لم يعلموا أن أحدا من  
المستحقين في هذا الوقف أرشد منه ولا مساو له في الرشد وذلك بعد الاحالة من عموم  
الاقواق على حضرته على وجه ما توضح في الحجة الشرعية المسطرة من محكمة نجر  
اسكندرية المؤرخة ١٣ شهر رمضان سنة ٩٧ لعدم ثبوت وتحقيق الارشاد المشروط له  
النظر من قبل الواقف ليه تصرف في الوقف بوجه شرعي ويحفظه ويكون خصما لمن يدعي  
استحقاق النظر عليه بالشرط أو يصير ابقاؤه في يد من استولى عليه بعد وفاة الناظر  
السابق لا قرار أغلب المستحقين عليه وقد تكررت في هذه المادة التškiيات من  
الطرفين وسبق اعطاء افادة من هذا الطرف انظارا للحقانية في ٢٦ محرم سنة ٩٨ وسبق  
قيدها في كتاب الوقف من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وافادتين من سعادة محافظ  
اسكندرية المتضمنة احدهما ما نظر بطرف حضرات مفتي وعلما وقاضى افندى  
اسكندرية الذي يقضى جميع ذلك بتسليم هذا الوقف لمن قرره الحاكم الشرعي ناظرا  
عليه ليدبر اموره ويتصرف فيه بالولاية الشرعية الى ان يثبت ارشادية خلافه يعنى ازالة  
للتصرف المخالف للشرع مع المعارضة في استحقاق من استولى عليه من له المعارضة شرعا  
لا سيما مع عدم دعوى المستولى الارشادية الآن كما استفاد من العرض المقدم اخيرا من  
الاثنين والعشرين شخصا ومن افادة حضرة قاضى افندى الثغرو افادة سعادة المحافظ  
المحكي عن ذلك بافادة سعادتكم (والافادة) عما ذكر أن الذي يقتضيه الحكم الشرعي هو  
ما تضمنه ما تقر من حضرات علما وقاضى اسكندرية وافادتا سعادة محافظها من لزوم  
تسليم هذا الوقف لمن هو مقرر عليه شرعا على هذا الوجه الى أن يتحقق من هو مشروط له  
النظر من قبل الواقف خلافه بعد المرافعة والدعوى الشرعية في وجهه بالطريق المعتبر  
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من مدير البحيرة بافادة بتاريخ ٢٨ رجب سنة ٩٩  
صورتها ما قولكم في رجل من الامراء ملك ثلاث ابعاديات اطيانا عشورية جملتها  
١٣٩٢ فدان وكسور في ثلاثة نواح احدها ناحية منيا الفيوم فيها ألف فدان من ذلك  
والثانية ناحية دشطوط فيها ٣٢١ والثالثة ناحية كفر القرباوى مجاورة  
لدشطوط المذکور فيها ٧٠ فداناً ثم بني في الابعادية التي بناحية منيا الفيوم  
المذکور قصر ارضه فدان وغرس فيها اشجار جنينة ارضها اربعة اقدنة وله زوجة  
وينت منها وجملة معاتيق بيض وسود وجنوش ثم في سنة ١٢٧٥ شهد ذلك الرجل على  
نفسه عند قاضى مدينة الفيوم انه وقف اطيان الابعاديات والقصر والجنينة المذكورات  
على نفسه ثم من بعده يكون من اطيان الابعادية التي بناحية منيا الفيوم ثلثمائة فدان  
على معاتيقه المعينين كل منهم قدر معلوم من الفدان معين بحدوده وسبع مائة فدان



باقى اطيان الابعادية التى بناحية منيا الفيوم المذ كورة على زوجته المذ كورة ومن  
 الاطيان التى بناحية شطوط وكفر القرباوى المذ كورين عشرون قدانا معينة  
 بحدودها على فقراء تكية بناحية الفشن وباقى اطيان الابعادتين اللتين بالناحيتين  
 المذ كورتين مع القصر والمجينة المذ كورين على بنته المذ كورة ثم من بعد انتقال كل  
 من ذكر يكون ريع ما خصه الى اولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وحقه الطبقة  
 بعد الطبقة والنسل بعد النسل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها  
 بحيث يحجب كل أصل فرعه دون غيره يستقل منهم الواحد اذا انقرضوا يشترك فيه  
 الاثنان فما فوقهما ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذ كورين يكون نصيبه  
 لعقائه وعتقاءه فان لم يكن له عتقاء فالى من فى درجته فى الوقف المذ كور المذ كور  
 كالانثى فى ذلك فاذا انقرضوا جميعا وخلت بقاع الارض منهم يصرف ريع ذلك الى مقامى  
 سيدنا الحسين وسيدتنا زينب رضى الله تعالى عنهما السكائين بالمحرسة على السوية  
 بينهم فان تعذر صرف ذلك عليهم او لعياد الله تعالى صرف على فقراء المسلمين وشرط  
 النظر على ذلك لنفسه ثم لزوجته المذ كورة ثم لكل من الموقوف عليهم بقدر ما خصه ثم  
 من بعدهم يكون ذلك للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ثم لناظرى المقامين  
 المذ كورين ثم لمن ينصبه الحاكم الشرعى وشرط انفسه الادخال والاخراج وما عطف  
 عليهما وليس لاحد من بعده شئ منها وتحرر له بذلك حجة شرعية من محكمة مدينة الفيوم  
 المذ كورة مؤرخة برابع عشر ذى القعدة سنة ١٢٧٥ ثم ولد للواقف المذ كور بعد  
 الوقف بنت من زوجته المذ كورة ثم ماتت الوقف للعتقاء والزوجة والتكية  
 والبنت التى كانت موجودة وقت الايقاف ثم ماتت الزوجة وانتقل ما وقف عليها  
 لبنتها وصارت البنتان الصغيرة والكبيرة تقسمانه سوية الى أن ماتت الصغيرة التى  
 ولدت بعد الايقاف ولم تعقب اولاد اولها معتقتان فهل يكون لفظ المذ كورين فى  
 قول الواقف ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذ كورين يكون نصيبه الى  
 عتقائه وعتقاءه فان لم يكن له عتقاء فالى من فى درجته من أهل الوقف خاصا بمن  
 عينهم الواقف بذكر اسمائهم فى كتاب وقفه ولا ينتقل شئ من نصيب الصغيرة التى ولدت  
 بعد الايقاف ثم ماتت لاعتق لاعتقها ولا اختها الكبيرة ايضا حيث كان انتقال  
 نصيب من مات الى من فى درجته مشروطا بثلاثة شروط الاول كون الميت عن عيנם  
 الواقف بذكر اسمائهم الثانى انقراض ذرية المتوفى الثالث عدم وجود عتقائه فليكون  
 نصيب الصغيرة منقطع الوسط يتعين صرفه للفقراء أو يكون لفظ المذ كورين فى قوله  
 المذ كور شاملا لمن عيנם ولا اولادهم وذريتهم عملا بغرضه المستدل عليه بجعل الصرف  
 الى الفقراء بعد انقراض الموقوف عليهم وتعذر الصرف الى المقامين فيكون الضمير  
 المستتر فى المذ كورين عائدا على الاصول المعينين وفروعهم المعبر عنهم بلفظ الاولاد



والذرية والنسل والغرض يصلح مخصصا للفظ ومبيناً للمراد منه ويكون نصيب البنت الصغيرة منتقلاً معتقبتها سوية ولا يكون قول الواقف يستقل منهم الواحد إذا انفرد العائد ضمير الجمع فيه إلى الأولاد والذرية الواقعة من عقب قوله ثم من بعد انتقال كل من ذكر نصاداً الأعلى انتقال نصيب الصغيرة إلى اختها الكبيرة إذا انفردان كان من أول الأمر بان مات الشخص عن ولد فقط فهو غير مانح فيه وإن كان عارضا كوت الزوجة في هذه الحادثة عن بنتها الموجودة وقت الإيقاف والحادثة بعده ثم موت الحادثة لا عن عقب فالانتقال لاختها التي في درجتها مقيد بالشروط المذكورة ورجعنا إلى تعارض لفظ المذكورين الدال على خصوص من عيّنهم الواقف وغرضه الدال على تقديم الموقوف عليهم وعقائهم على الفقراء المستلزم شمول لفظ المذكورين للعينين وأولادهم وذريتهم فما الحكم (أجاب) المراد من قول الواقف ثم من بعد انتقال كل من ذكرهم عقاؤه وزوجته وبنته التي سماها حين الإيقاف قطعاً فيكونون هم المراد من قوله ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين اذ هم المحدث عنهم ولا يظهر تناول قوله كل شخص من المذكورين الأولاد والذرية والنسل والعقب اذ لا يحتاج فيهم إلى قوله ثم بعد انقراض ذريتهم بل المحتاج إليه التخصيص على من يؤل إليه نصيب الأشخاص الذين سماهم الواقف بعد انقراض ذريتهم فنص عليه بقوله ثم من بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين يكون نصيبه لعقائمه إلى آخره وحيث فلا دخل لعقبتي بنت الواقف الصغيرة التي لم تدخل في الوقف بالاصالة ولم تكن من سماهم الواقف وإن تناولت نصيباً من الموقوف على أمها زوجة الواقف بطريق الانتقال عنها حسب الشرط بل تستقل بنصيب الزوجة المذكورة بنتها الموجودة الآن بعدم موت أختها بعد أن كانت مشاركة لاختها فيه لا بطريق الانتقال عن الاخت التي في درجتها من حيث النصيب المنتقل إليهما من أهمابيل بكونهما من أولاد هذه الزوجة مع كون الواقف شرط استقلال الواحد من ذرية الموقوف عليهم عند انقراضه إلى آخره فعند الاجتماع اشتراكاً وعند الانفرد اختصت المنفردة ودعوى كون لفظ المذكورين من قول الواقف ثم بعد انقراض ذرية كل شخص من المذكورين شاملاً لمن عيّنهم ولأولادهم وذريتهم عملاً بغرضه المستدل عليه بجعل الصرف إلى الفقراء بعد انقراض الموقوف عليهم على أي حال والاعتماد على النصيب عند الانفرد أهم من أن يكون من أول الأمر وأن يكون عارضاً كما هنا وقول السائل فالانتقال لاختها التي في درجتها مقيد بالشروط المذكورة لا يفيد شيئاً إذ قد علمت أن استحقاق البنت الكبيرة الآن لجميع نصيب أمها بقول الواقف ثم من بعد انتقال كل من ذكر يكون ريع ما خصه إلى أولاده وذريته إلى أن قال يستقل منهم الواحد إذا انفرد إلى آخره فليس أخذها هذا النصيب بطريق الانتقال عن أختها



محرم  
مطلب شرط أن من  
مات قام فرعاه مقامه  
واستحق ما كان أصله  
يستحقه يشمل ما يستحقه  
ابتداء وما يستحقه  
بعد الدخول

وفقهاء الأعيان وقالوا إنهما في القسمة مستويان لأن لفظ مقام في قول الواقف قام  
مقامه مضاف وقد صرحوا بأن المضاف بهم وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحقه من  
أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد  
الدخول فإن ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه أخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة  
من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لافي حصته التي استحقها  
أبوه لو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الإمام الخصاص الذي أذن عن فضل أهل الوفاق  
والخلاف على أن العبرة بالخير من كلام الواقف إلى آخر ما أطال به في تقييد الحمادة إلى  
أن قال فالأولى الافتاء بما عليه جمهور أهل الافتاء وإن كان ما علل به المقدسي للقال فيه  
مجال والذي يعيل إليه فهمي القاصر الآن الافتاء بالمشاركة لمن في الطبقة والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل كان يملك أبعادية عشورية جدد فيها وابورا ثابتا وبرج حمام وكان  
فيها مكان سكن قديم أزاله وأنشأ مكانه مكانا آخر قبل إتمام بنائه وقف كامل الأبعادية  
المذكورة وما يتبعها من المباني والوابورات والطواحين وأبراج الحمام والمواشي  
والمهمات وآلات الزراعة وتحرر بذلك حجة يقاها شرعية مسجلة بالسجل المصان وقفا  
مستوفيا شرائطه الشرعية ثم بعد إيقافه استمر في تكملة بناء ذلك المكان بأحداث علو  
فوق ما بناه وبنى في أرض الوقف أيضا دوار المواشي وبرج حمام آخر وطاحونة واشتري  
وابورا ثابتا أيضا ووضعه مع الوابورات الأخرى السابق على الوقف بارضه وبنى فسقية ومجراة  
مياه واحدة للوابورين المذكورين بارض الوقف أيضا وصرف في بناء ذلك جميعه مبالغ  
معاولا من ماله وأدخل في بناء ذلك جانب أخشاب ومهمات كانت موجودة بمخازن  
الأبعادية المذكورة وقت الوقف ثم توفي الواقف المذكور وألزم الوقف بوفاته لتغير  
واريه حسب شرطه وكذا النظر عليه والآن قام واريه يدعي أن ما أحدثه الواقف من البناء  
في ذلك المكان وبرج الحمام والوابور والطاحونة ملك لمورثه المذكور وأنه أل له بالميراث  
الشرعي عنه وليس وقفوا دعي ناظر الوقف المذكور أن ما ذكر وقف وتابعه فإذا يكون  
الحكم الشرعي والمحال هذه فيما ذكر نرجو الافادة تحريرا (أجاب) في الاسعاف من أول  
فصل في غراس الواقف أو غيره الأشجار أو بنائه في الوقف مانصه رجل غرس فيما وقف  
أشجارا أو بنى بناء أو نصب بابا قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه غرسها  
لوقف يكون وقفها ولو لم يذ كر شيئا وغرس من ماله تكون ملكا له انتهى وفي حواشي  
الدرا للسيد الطهطاوي في أواخر فصل يراعي شرط الواقف اعلم أن البناء في أرض الوقف فيه  
تفصيل فإن كان الباني المتولي عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف سواء بناء للوقف  
وأطلق أو عينه لنفسه أو لا يملك أن يبنى لنفسه في أرض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف  
وإن عينه لنفسه وإن كان من ماله للوقف وأطلق فهو وقف إذا كان المتولي غير الواقف  
أما لو كان الواقف وأطلق فإنه لا يكون وقف بل هو ملكه كمال الذخيرة وإن بناه من مال

٢٢ ١٣٠٠

مطلب بني الواقف أو  
غرس في أرض الوقف  
من غلة الوقف أو من  
ماله وذكر أنه غرسها  
لوقف يكون وقفها  
ولو لم يذ كر شيئا  
وغرس من ماله تكون ملكا  
له

مطلب لو بني المتولي غير الواقف من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف

نفسه لنفسه وأشهد أنه له فهو له صرح بذلك في القنية والمجتي انتهى ومنه يعلم حكم ما أحدثه الواقف المذكور من ماله في وقفه وهو ناظر عليه بما ذكر في السؤال وهو أنه يكون وقفاً إن ذكر أنه أحدثه للوقف والافهوه المثل له بورت عنه سواء ذكر أنه لنفسه أو أطلق والله تعالى أعلم (سئل) في إبعادية مملوكة الرقبة لرجل وقفها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وذريته ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وشرط في وقفه المذکور شروطاً لنفسه من جعلها إن له النظر والتغيير والتبديل والاندخال والاخراج والزيادة والنقصان إلى آخر الشروط المشهورة وتحرر بذلك جهة شرعية وسجلت بالسجل المصان ثم لزم الواقف المذکور دين شرعي فأجر جانباً معيناً من أرض الوقف المذكور من دائته مدة سبع سنين وكسور باجرة معلومة هي أجرة المثل وقت عقد الإجارة ومساوية لدينه قاصصه بها إجارة صحيحة ليس فيها ما يفسدها غير أن العقد صدر بإيجاب وقبول على هذه المدة المذكورة فهل حيث صدرت الإجارة المذكورة من الواقف المذکور على هذا الوجه المسطور تكون صحيحة لازمة ولا تنسخ بموته ولو كان ريع الوقف منصرفاً فيه مدة حياته ولا يكون عقدها على السبع سنين وكسور المذکور كورة مفسدة لها فيدوا الجواب (اجاب) حيث صدرت هذه الإجارة من نفس الواقف مستوفية شرائطها المعبرة شرعاً تكون صحيحة لازمة ولا تنسخ بموت الواقف العاقد لها ولو كان ريع الوقف منصرفاً فيه على ما في غالب كتب المذهب وذلك مقتضى تعليلاتهم أن المستحق إذا كان ناظراً لا تبطل بموته وإن كان مستحقاً لجميع الريع بانه لا ملك له في الرقبة وإنما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي كما في حواشي الدر من باب فسخ الإجارة ولا يقدر في صحة الإجارة المذكورة كونها سبع سنين وكسوراً حيث كان العاقد لها هو الواقف لما في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب الإجارة جواباً عن سؤال لم تزد الإجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجرها أكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الإجارة والمسئلة في التسوير من الإجارة والوقف أقول هذا إذا أجره غير الواقف أما لو أجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف إلى مصرف آخر انتقضت الإجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركه المميت كما في القنية لكن ذكر في الدر المختار في آخر الفسخ عن الفيز وغيره لو أجر الواقف بنفسه ثم مات في الاستحسان لا تبطل لانه أجره لغيره انتهى ومقتضاه أن الأول قياس انتهى ومثله في رد المختار من أول كتاب الإجارة بالعز والى حاشية السيد المحطاي عن سري الدين والمقاصصة المذكورة صحيحة في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب الإجارة أيضاً جواباً عن سؤال مانصه حيث أجر الناظر إجارة صحيحة باجرة المثل وقاصصه فالمقاصصة صحيحة قياساً على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قاصصاً والوقف والوصية أخوان ويضمن الناظر الإجارة للوقف

١٣٠٠

١٥

مطلب أجر الواقف  
عشر سنين صح ولا تبطل  
بموته في الاستحسان

مطلب أجر الناظر من  
له دين عليه صح  
وتقع المقاصصة  
ويضمن الإجارة للوقف



لا سيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى  
ذكرها الكازروني في فتاويه من الاجارة الى ان قال وقدم المؤلف نقل المسئلة أيضا  
عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه أواخر كتاب الوقف انتهى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل وقف أطيافا عشورية يملكها ونص في كتاب وقفه انه وقف الاطيان الفلانية  
المذكورة وما يتبعها من الاطيان والمواشي والمهمات والابنية الى آخر ما كتبه في  
كتاب وقفه المذكور وسجله بالوجه الشرعي ثم وقف أطيافا أخرى أيضا ولم ينص في  
كتاب وقفه لها على دخول شيء من التوابع المذكورة وسجل أيضا هذا الوقف الثاني  
وتحررت بذلك المحجج الشرعية على هذا الوجه ثم بعد ذلك بنى في أرض الوقف الاول مباني  
أخرى واشترى مواشي زيادة عما كان موجودا وقت الايقاف التي مات بعضها بعد  
الوقف كل ذلك من ماله وبنى في أرض الوقف الثاني مباني أيضا وجعل فيها مهمات  
ومواشي وغير ذلك من ماله أيضا ولم يشهد على نفسه الواقف المذكور ان ما جرده في  
الوقف الاول ولا الوقف الثاني بعد الايقاف لجهة الوقف اوله نفسه بل أطلق في تجديدها  
فهل يكون الباقي من الموجود بعده موت المواشي التي نص على تبعيتها للوقف في كتاب  
وقفه الاول لاحقا بوقفه المذكور لا غير وما جرده في وقفه الاول والثاني من ماله ملكا  
له حيث لم يشهد ان ذلك لجهة الوقفين المذكورين والحال انه هو الواقف واذا مات  
يكون ذلك ميراثا عنه أم كيف المحكم (أجاب) نعم يكون الباقي عما هو داخل في الوقف  
الاول تبعاله وفقا لميراث لورثة الواقف فيه بل حكمه كأصله وما جرده بعد الايقافين  
من ماله ان ذكرانه للوقف فهو وقف وان ذكرانه لنفسه او اطلق فهو ملك له يقسم بين  
ورثته بالفريضة الشرعية قسمة باقية تركته حيث كان المجدد هو الواقف كما صرح به  
أئمتنا الاعلام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم  
من بعده على ولديه محمد زكي ومحمد توفيق مناصفة ثم من بعدهما على أولادهما ثم على  
أولاد أولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد  
جيل الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها يستقل به الواحد  
عند الانفراد ويشارك فيه الاثنان فاقوقهما عند الاجتماع على ان من مات منهم  
وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك انتقلت حصته من ذلك لولده أو ولده ولده وان  
سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقلت حصته الى اخوته واخواته  
المشاركين له في الاستحقاق مضافا الى ما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا  
اخوات فلا قرب الطبقات الى الواقف المشار اليه وعلى ان من مات منهم قبل دخوله  
في هذا الوقف واستحقاقه شيء من منافع وخلف ولدا أو ولد ولدا أو أسفل ذلك وآل  
الوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو شيئا منه قام ولده أو ولد ولده وان سفل  
مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع



بجادی الاولى سنة

١٣٠٠

مطلب لا ينتقل نصيب  
الميت عن غير عقب  
لاخوته الذين ليسوا  
من أهل الوقف أصلاً  
بقول الواقف ينتقل  
نصيبه لآخوته وأخواته  
المشاركين له في  
الاستحقاق بل ينتقل  
لاقرب الطبقات إلى  
الواقف حيث شرطه

مطلب المعبر طبقات  
الاستحقاق الجمعية  
لطبقات الارث النسبية

ثم مات محمد زكي الابن المذکور في حياة الواقف وترك بنتاً ثم مات محمد توفيق بعد الواقف والاستحقاق ولم يترك ذرية وللواقف المذکور خمسة أولاد ذكور واثان لم يدخلوا في هذا الوقف فهل يعود نصيب محمد توفيق لبنت أخيه محمد زكي أو لأولاد الواقف الخمسة المذکورين (أجاب) لا تدخل لأولاد الواقف الخمسة المذکورين في استحقاق ريع الوقف حيث لم يكونوا من أهله ولم يوجد في عبارة الواقف ما يقتضي استحقاقهم لشيء منه لانه حصره من بعده في ولديه محمد زكي ومحمد توفيق ثم من بعدهما على أولادهما ثم على ان من مات منهم وترك ولداً أو ولدولد أو أسفل انتقلت حصته اليه فان لم يكن كذلك انتقلت لآخوته وأخواته المشاركون له في الاستحقاق فان لم يكن كذلك فلا قرب الطبقات إلى الواقف وعلى ان من مات منهم قبل استحقاقه قام ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً فليس أحد من الخمسة الذين لم يدخلوا في الوقف من أخوة محمد توفيق المشاركون له في الاستحقاق حتى ينتقل اليهم نصيبه لعدم دخولهم في الوقف أصلاً فيصدق حينئذ انه مات لآخوته ولا أخوات يعني مشاركون فيعمل بما بعده وهو قوله فان لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إلى الواقف ولا أحد أقرب طبقة من الواقف في طبقات هذا الوقف الجمعية الابنت أخيه محمد زكي أحد الموقوف عليهم الميت قبل الواقف لكونها قامت مقام أبيها في استحقاق حصته بعد موت الواقف عملاً بشرطه وحينئذ ينتقل اليها نصيبهما محمد توفيق المتوفي بعد الاستحقاق لآخيه وعقب ولا أخوة ولا أخوات مشاركون فتختص بجميع الريع والحال ما ذكر وقد تنقل في تنقيح الحامدية من الوقف عن فتاوى العلامة ابن الشلي عن المحقق ابن الفرس صاحب الفواكه البدرية ان المعبر طبقات الاستحقاق الجمعية لطبقات الارث النسبية وربما كان الأقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناسط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها انتهى فرحمه الله ما أجل عبارته إلى آخر ما ذكره مما يفيد الجزم بما ذكرناه من اظهر لي في جواب هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تسمى نفيسة بنت المرحوم محمد آغا الكنجي باشا وقفت حصّة تملكها في أمان كن بالشرع الاسكندري أذناً وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها تكون وقفاً شرعياً على ولديها حسن بك ورؤف واسماعيل بك ومن سيحدثه الله تعالى لها من الذرية تفاضلاً بينهم ما هو أحسن بك المذکور ثمانية قراريط وما هو لاسماعيل بك ومن سيحدثه الله تعالى لها من الذرية خمسة قراريط ونصف قراريط باقي الحصّة الموقوفة ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم المذكور كالآتي يتفقون به سكاواً وسكاناً وغلّة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم

كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكوراً وإناثاً من أولاد الظهور وأولاد الباطون بالسوية بينهم الذكر كالاتى كذلك طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم أبداً تحجب الطبقة السفلى من نفسها إلا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه لا فرع غيره يستقل به الواحد عند انفراده ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع ويحجب الوالد ولده دون ولد غيره في كل طبقة ومن مات من المستحقين من الذرية وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه فإن لم يترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لآخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته فإن لم يكن في درجته وذوى طبقته أحد فابقية المستحقين في هذا الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء من منفعته وترك فرعاً وارثاً أو عقباً قام فرع الوارث أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان حياً باقياً كل ذلك بالسوية والاعتدال بينهم الذكر كالاتى وحجب الأصل لفرعه في كل طبقة دون فرع غيره فإذا انقرضوا جميعاً بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين كان ذلك وقفاً شرعياً يستغل ريعه ويصرف على مصالح مسجد سيدى عبد الله المغاورى عمت بركاته فإذا انقضى الصنف عليه صرف للفقراء ثم إن المرحوم اسمعيل بك ابن الواقعة توفي قبل وفاة الواقعة وترك ولدين واربع بنات ثم ماتت بعده الواقعة عن ولدها حسن بك وأولاد ابنها اسمعيل بك المذكورين لا غير ثم مات حسن بك ابن الواقعة وترك ولدين ذكرين ثم مات أحد ولدى حسن بك عن أخيه الآخر ولم يكن له عقب ولا ذرية فهم ليعتضي قول الواقعة طبقة بعد طبقة وترتيبها بين الموقوف عليهم تنتقض قسمة هذا الوقف بموت حسن بك ابن الواقعة المنقرض بموته أهل الطبقة الاولى وتستأنف على أهل الطبقة الثانية بالسوية بينهم وتعطى حصة ابن حسن بك الميت من غير عقب لأخيه الموجود عملاً بقول الواقعة أم لا (أجاب) بموت الواقعة عن ولدها حسن وأولاد ابنها اسمعيل الستة المذكورين ينتقل ريع هذا الوقف اليهم حسب الشرط فلولدها حسن المذكور ثمانية قراريط المشروطة له ولأولاد ابنها اسمعيل الستة المذكورين خمسة قراريط ونصف الباقية لقيامهم مقام أبيهم المذكور بموته قبل الاستحقاق مع شرط الواقعة استقلال الواحد عند الانفراد واشتراك الاثنين فأفوقهما فيه عند الاجتماع وبموت حسن ولد الواقعة بعدها عن ولديه انقرضت طبقة أولادها مباشرة تنتقض القسمة ويقسم الريع جميعه على ثمانية أسهم على عدد رؤس أولاد ولدى الواقعة الثمانية عملاً بقولها ثم من بعدهم على أولادهم إلى أن قالت طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل وبموت أحد ولدى حسن ابن الواقعة بعد ذلك من غير عقب عن أخيه ينتقل نصيبه وهو ثمن ريع الوقف إليه فيستحق ربع الريع عملاً

مطلب يعمل بشرط  
انتقال نصيب من مات  
الى فرعه أو الى اخوته  
واخوانه أو الى من في  
درجته أو الى بقية  
المستحقين مادام واحد  
من الطبقة موجودا  
فاذا انقرضت تنقض  
القسمه ويقسم على  
من يليها على عدد  
الرؤس وهكذا

بشرطها انتقال نصيب من مات ولم يترك فرعا الى اخوته واخوانه المشاركون له في  
الاستحقاق ويكون لأولاد اسمعيل الستة المذكورين ستة اشخاص الربيع على عددهم  
وكل من مات بعد ذلك عن فرع ينتقل نصيبه اليه فان لم يكن له فرع ينتقل نصيبه  
الى اخوته أو اخواته المشاركون فان لم يكن له من ذكر انتقل نصيبه الى من في درجته  
فان لم يكن في درجته احد فلبقية المستحقين عملا بالشرط المذكور الذي يعمل به مادام  
أحد من أي طبقة من طبقات هذا الوقف موجودا الى ان تنقضي الطبقة فتتقضى  
القسمه ويعمل في القسمه نظير ما ذكرنا على حسب الحالة التي توجد حين ذاك اعمالا  
لشرط ترتيب الاولاد والطبقات فيكون فيه اعمال الشرطين كما ذكره في نظائره والله  
تعالى أعلم (سئل) بإفادة من ديوان عموم الاوقاف في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٠  
مضمونها ما علم مما ورد من حضر تكم في ١٩ راسية ٣٠٠ بشأن مادة المطاعنة الواقعة  
في حق حضرة شيخ الجامع الاجدى مما سبق به التمسك من الشيخ المومنا اليه في حق  
الشيخ محمد الجندى الذى انبنى عليه سبق تعهده شفاها بطرف سيادتك بأنه لا يفعل شيئا  
مما نسب اليه وان يردها أخذه من النقود وانه لا يتدخل فيما يتعلق بشؤون أهل الجامع  
وأشترتم سعادتك بأجراء ما يقتضى بمعرفة الديوان من منع المذكور والاجراء على حسب  
تعهده واجراء ما يقتضى في شأن الاود الواضحة عبارتها في تلك المطاعنة على الوجه الذى  
وضعت له وايصال الحقوق فيها لاربابها كتب بمأمورية أوقاف طنتدبما لزم للرسي على  
كيفية تلك الاود وأسباب تغيير معالمها ونحو ذلك وأخيرا وردت إفادة المأمورية ومن  
ضمن ما دار اجراءؤها انه لدى استجواب الشيخ محمد الجندى أعطى اجابة مستطيلة  
العبارة تحتوى نصوصا شرعية يستدل بها على صلاحية ما جرى في تلك الاود والشيخ  
محمد البهى أيضا ارتكن على نصوص أبداها بعكس استدلال الشيخ الجندى المذكور  
وأخيرا الشيخ الجندى طلب عقد مجلس على من السادة المحنفة ممن يصير انتخابهم  
بمعرفة اما الشيخ البهى فقال ان المجلس يكون انعقاده بمعرفة الديوان وحضر تكم  
لا بمعرفة الشيخ محمد الجندى وحيث ان ما اجيب به من كل منهما ضرورى احاطة سعادتك  
به وما يقتضى به الحكم الشرعى فيه يكرم بالافادة عنه فبناء عليه لم تحرر به كحضر تكم  
ومعه المذاكرة المختصة بذلك تؤمل تشریفها بالمطالعة والتكرم بإفادة ما يترأى (أجاب)  
وردت مكاتبة سعادتك ومعه المذاكرة المختصة بمادة الاود الكائنة بمدرسة الجامع  
الاجدى بطنتدب ما وتغيير معالمها المحاصل فيها المطاعنة من الشيخ محمد البهى في حق  
الشيخ محمد الجندى السابق اعطاء الافادة عنهما من هذا الطرف بأجراء ما يقتضى في شأنها  
على الوجه الذى وضعت له وايصال الحقوق فيها لاربابها وكتب بمأمورية أوقاف  
طنتدبما لزم للرسي على كيفية تلك الاود وأسباب تغيير معالمها وردت إفادة المأمورية  
من ضمن ما فيها انه لدى استجواب الشيخ محمد الجندى أعطى اجابة مستطيلة تحتوى

نصوصا شرعية يستدل بها على صلاحية ما جرى في تلك الاود والشيخ محمد الهسي ايضا  
 ارتكن على نصوص ابداءها بعكس استناد الشيخ الجندی المذکور ویرام اعطاء الافادة  
 عن المحکم الشرعی فی تلك المادة من هذا الطرف وبعطالعة المذاکرة المذکورة ففهم ان  
 الشيخ الجندی استنوذ على جملة من الاود المذکورة وانه حصل تغییر فیها بجعل بعضها  
 مطبخا وبعضها محل قهوة وبعضها أدخل فی بعض وهكذا وان أصل هذه الاود جعلت  
 لاقامة طلق العلماء والطلبة فی هذا المحل وقد أفاد الشيخ الجندی ان حقيقة الضابط  
 المجاری علیه العمل هو ان بعض الاود مخصوص بها زیادة عن واحد وبعضها الواحد على  
 حسب المصلحة وال لزوم وبناء على ما ذکر فلم تعد للواردین والمترددین للاكل والشرب  
 والنوم من غیر هؤلاء وحينئذ فلا يشک فی ان ذلك التغير والمخلط والاستعمال على خلاف  
 ما بنيت لاجله وفيه ضرر بأهل الجهة المستحقين للسكنی فیها وجر علیهم فی عداد كل شیء الى  
 ما كان علیه وینع التعجیر الذي لا یسوغه الشرع كما تضمنته الافادة السابقة وان كانت  
 الاودة التي أعدت لخزين الفرش التي احداثها حضرته لجهة الوقف ان كان احداثها  
 فوق سطح المسجد تحجب ازالتها وان كان باعلى المدرسة تكون ملحقه بها ویكون حکمها  
 حکم باقيها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل طلب من المتولی على الاوقاف استقراض غلة  
 الوقف التي تحت يده وبرهن له عقار اقله یجوز ذلك (اجاب) لا یجوز للقيم اقراض  
 مال الوقف الا لمصلحة كأن كان اقراضه أحفظ من امساكه قال فی جامع الفصولین لیس  
 للمتولی ايداع مال الوقف والمسجد الا یمن فی عیاله ولا اقراضه فلو اقراضه ضمن وكذا  
 المستقرض وذکر أن القيم لو اقترض مال المسجد لیاخذنه عند الحاجة وهو أحرز من  
 امساكه فلا بأس به وفي العدة یسع المتولی اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز انتهی  
 بحر من الوقف کذا فی تنقیح الفتاوی الحامدية ومثله فی فتاوی الاتقوی والله تعالى  
 أعلم (سئل) باقادة من دیوان الاوقاف فی ١١ شعبان سنة ١٣٠٠ مضمونها بناء  
 على ما سبق ووروده من حضر تم بتاريخ ٢٤ رجب سنة ٣٠٠ بطلب الاعلام  
 الشرعی المحرور من محكمة الغربية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ فی مادة ما یدعیه  
 محمد عبده التعریری من طنتد فی خصوص الحالات الموقوفة من قبل جده مع الفتاوی  
 الصادرة من حضرات المفاتی فی هذه المادة قد كان تحریرا لمأمریة أوقاف طنتدا  
 بالاستحصال علیها من هی تحت يده وارسالها فورد شرحتها بان الاعلامات الشرعیة  
 والفتاوی المحکی عنها رسالة مع الشيخ عبد الجواد مصطفی زویل وبحضور الشيخ  
 المذکور یوم تاریخه طلب منه احضارها حتی یصیر اطلاع حضرة مفتی افندی الديوان  
 علیها والافادة من حضرته بما یقتضیه الحکم الشرعی فاجاب بانها موجودة بطرفه ولا  
 یرغب اطلاع احد علیها سوى حضر تم ولذا لک تنبه علیه بالنوجه لطرف حضر تم  
 یوم ل بعد الاطلاع على الاعلامات والفتاوی التي یدعیها الجواد المذکور واوراق هذه

مطلب یعاد كل شیء  
 الى ما كان علیه وینع  
 التعجیر الذي لا یسوغه  
 الشرع

١٦  
 ١٣٠٠  
 مطلب لیس للمتولی  
 ايداع مال الوقف  
 والمسجد الا یمن من  
 عیاله ولا اقراضه الا  
 اذا كان اقراضه أحرز  
 من امساكه



المادة يكرم بإفادة الديوان عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للفصل بين الطرفين بمقتضاه (أجاب) وردت إفادة سعادتك ومعها الأوراق بما فيها الوقفية وقد حضر أيضا الاعلام الشرعي المحرر من محكمة مديرية الغربية الشرعية والفتاوى المحكي عنها بهذه الافادة صحبة الشيخ عبد الجواد مصطفى زويل وم غوب بما ورد افادة الديوان عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة للفصل بين الطرفين بمقتضاها حسبما يرغبه أرباب القضية فصار الاطلاع على الاعلام والفتاوى المحكي عنها فتبين ان ذلك الاعلام يحتوي صدور المصادقة من الشيخ محمد التحرير بن ابن المرحوم عبده التحرير بن احمد التحرير بن عبده التحرير بن ابن الشيخ محمد التحرير بن عبد الجواد التحرير بن وامونة التحرير بنت المرحوم احمد التحرير بن ابن المرحوم عبده التحرير بن ابن الشيخ محمد التحرير بن عبد الجواد التحرير المذ كور وعيوشة السعدية زوجة المرحوم عبده التحرير المذ كور ابن احمد التحرير المرقوم بنت المرحوم محمد افندي السعدى الحكيم ابن المرحوم الحاج ابراهيم وهى الوصى الشرعية على بنتها من زوجها عبده التحرير المذ كور وهى امونة القاصرة الوصاية الشرعية من قبل الحاكم الشرعي بموجب الاعلام الشرعي المحرر من المحكمة المذ كورة المؤرخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ على ان ربيع الوكالة والحواصل والحواليت المتصلة بها الكاتبة بطنندا الموقوفة من قبل المرحوم عبد الجواد التحرير المذ كور المدونة بحجة الوقفية الشرعية من هذه المحكمة المؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٣٣ مشترك بينهم ما هو للشيخ محمد التحرير المذ كور عشرة قراريط وثلاث قيراط من ذلك وما هو لاخته امونة القاصرة المذ كورة خمسة قراريط وثلاث قيراط من ذلك وما هو لعمته امونة المذ كورة ثمانية قراريط باقى ذلك وعلى ان الناظر على الوقف المذ كور هو الشيخ محمد التحرير المذ كور لكونه هو الارشد حسب نص الواقف المذ كور في الحجة المذ كورة الى آخر ما فيه وان تلك الفتاوى تقضى باستدقاق الاناث من اولاد الظهور من ذرية الواقف عملا بشرطه المتأخرو غرضه المستدل عليه بقريته بعض الفاظه وحيث ان الحكم الشرعي يقتضى مشاركة الانثيين من النساء المذ كورتين لمحمد التحرير المذ كور في ربيع الوقف وان النظر على الوقف المذ كور لمحمد التحرير المذ كور على الوجه الذى حصل عليه التصديق المذ كور ولو فرض مخالفته لشرط الواقف حيث لم ينقص في هذا التصديق من نصيب القاصرة في ربيع الوقف شئ يقطع النظر عن التصديق لزم تحريره لسعادتك اذ من ضم ما فهم من شرط الواقف ان لا يكره ضعف الانثى ولعدم نفاذ اقرار الوصى على القاصرة لو عارضت أخاها بعد بلوغ رشدها في النظر والارشاد يسمع منها والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلى من جملة جام متخرب لا ينتفع منه بشئ وليس لهذا الوقف ربيع يعمر منه هذا الجام وبالجام المتخرب المذ كور اتقاض من رخام وطوب وبعض رصاص جميع ذلك مدفون تحت التربة فهل اذا أراد الناظر



صفر سنة

٧ ١٣٠١

مطلب لا يجوز تغيير  
صفة الوقف عما كان  
عليه الا اذا كان انفع  
وفيه مصلحة للوقف

على ذلك اخراج هذه الاشياء المدفونة وبيعها لمن يرغب فيها بمن مثلها فاكثر لصرف  
تلك الاثمان في بناء هذا الحمام مساكن للاستغلال لينتفع بارادها مستحقو الوقف  
يجوز له ذلك أم كيف افيدوا الجواب (اجاب) الحكم الشرعي ان انقراض الوقف تصرف  
الى عمارته ان احتاج والاحتفظ الى وقت الحاجة الا اذا خيف عليها الضياع أو تعذر  
اعادتها فباعتها ويملك ثمنها الى الحاجة ويصرف في عمارته فعلى هذا يباع النقص في  
موضعين عند تعذر عودته وعند خوف هلاكه كما صرحوا به وحيث كان هذا الحمام  
محتاجا لعمارة فاحتاج من انقاضه اليها يصرف في عمارته وما لا يحتاج يسوغ بيعه  
عند خوف هلاكه أو تعذر اعادته وعمارة الوقف انما تكون على الصفة التي كان  
عليها من الواقف ولا يجوز تغييرها الا اذا كان انفع وفيه مصلحة لجهة الوقف والله  
تعالى اعلم (سئل) في وقف تقادم أمره واتفق جميع مستحقيه الذين هم من ذرية  
الواقف انه وقف على الذرية وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف  
غلته اليهم جيلا بعد جيل وكلهم يعترفون انه وقف على الذرية ومن جلتهم رجل يستحق  
حصصة معلومة فيه ومن درج اسمه في حجة سابقه مسجلة ومحكوم له بالاستحقاق وبعد موته  
انتقلت الحصصة التي كانت تصرف له الى ذريته فصرفتها النظار اليهم وسار ذلك بحجة  
شرعية مسجلة أيضا واستمر الحال على ذلك الى ان ماتت الذرية المذكرة عن ذرية  
وماتت النظار أيضا وتولى على الوقف ناظر فطلب منه الذرية المودودون الآن  
استحقاقهم الذي انتقل اليهم بموت اصولهم المذكورين فانكر الناظر المذكور كونهم من  
الذرية فهل اذا أثبتوا نسبهم الى الواقف وانهم من ذريته أو أنهم من ذرية من يقر الناظر  
المذكور وباقي المستحقين بانه من ذرية الواقف يؤمر بتسليم استحقاقهم اليهم حيث  
تصادق الجميع انه موقوف على الذرية وكان من ينتسبون الى منهم من ذريته محكوم له  
بكونه من الذرية ومن المستحقين بحيث يتصفون مع ذلك بكونهم من ذرية الواقف  
الموقوف عليهم مع توافقهم جميعا على استحقاق من اتصف بهذا الوصف افيدوا الجواب  
(اجاب) نعم اذا أثبتت ذرية الرجل المذكور انهم من ذرية الواقف وبينوا نسبهم  
اليه او انهم من ذرية من هو محقق كونه من ذرية الواقف المحكوم له بذلك وانه  
مستحق في ربيع هذا الوقف لكونه من الذرية بحيث يتصفون أيضا بكونهم من ذرية  
الواقف باثبات نسبهم الى هذا الرجل يكون لهم أخذ استحقاقهم في ربيع الوقف المذكور  
حيث كان الناظر المذكور وباقي مستحق الوقف متصادقين على ان من اتصف بهذا  
الوصف يستحق في ريعه وقد ذكر علماءنا في كتبهم ما يفيد الاكتفاء في اثبات الاستحقاق  
في الوقف على قرابة الواقف باثبات نسبه الى الواقف وقرابته مع بيان جهة القرابة او  
اثبات نسبه الى من كان محكوم له بالقرابة من الواقف في الوقف على القرابة بحيث  
يكون هذا الانتساب مفيدا قرابة المدعى من الواقف في الانتساب لروية لوجوه القاضي

ربيع الاول

١٨ ١٣٠١

مطلب يكتفي في اثبات  
الاستحقاق في الوقف  
على القرابة باثبات  
نسبه الى الواقف مع  
بيان جهة القرابة  
أو اثبات نسبه الى من  
كان محكوم له بالقرابة

جمادى الاولى سنة

لرجل بأنه قرابة الواقف ثم حضر ابنه وأقام بينة على أنه ابن المحكوم له كفاه ذلك  
لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها والجسد وولد ولده وان سفل كالرجل وابنه في حكم  
الحاكم فلو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف وفسر الشهود قرابته لأبويه ثم جاء آخر  
وأقام بينة أنه أخو المقضى له من أبويه قضى له بها كذلك ولو فسر واقربته بأنه قرابته  
لأبيه وأقام آخر بينة أنه أخو الميت لأبيه قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الام ولو قضى  
لرجل بأنه عم الواقف أو خاله مثلاً وفسر وأحاله ثم حضر رجل وادعى عليه أنه قرابة الميت  
وأقام على ذلك بينة يقبلها القاضي ان كان المقضى له أخذ من الوقف شيئاً والا فلا لعدم  
ثبوته خصماً وهذا استخسان وفي القياس يقبل مطلقاً في اثبات قوم مشاركة القرابة  
من الاسعاف انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من ضمن مستحق وقف شرعى  
استأجر من ناظر الوقف المذ كورة قطعة أرض من أرض الوقف مدة معلومة ووضع  
المستأجر يده على الأرض استأجرة بطريق الاجارة وفي القطعة المذ كورة دوار موقوف  
من جهة الواقف المذ كور أيضاً معد لوضع محمولات أرض الوقف فيه سكنه احد  
المستحقين المستأجر المذ كور بدون شرط الواقف السكنى له وللغيره واحداث المستأجر في  
الدوار المذ كور في مدة الاجارة أما كن علوية بلبن من طين أرض الوقف المستأجرة  
المرقومة ورسم أما كنه السفلية بلبن كذلك ووضع أسقفاً بالاما كن العلوية اغلبها من  
أخشاب الوقف وأقلها اشتراه المستأجر من ماله وجميع فعله المذ كور بدون اذن ناظر  
الوقف المرقوم فهل اذا أراد المستأجر المذ كور أن يتملك ما بناه على الوجه المسطور أو  
يرجع على الناظر بما صرفه على العمارة المذ كورة بدون اذن الناظر لا يجب لذلك  
ولا يجب لاحتسابه ما صرفه على الوجه المسطور على المستحقين أيضاً ويمنع من معارضته  
لناظر وباقي المستحقين فيما ذكره الحال هذه وما الحكم الشرعى (أجاب) ما بناه مستأجر  
أرض الوقف المذ كور في هذا المكان بدون اذن من ناظره الشرعى بلبن من أرض  
الوقف لا يكون ملكاً له وليس له الرجوع بما أنفق على ذلك من أجرة العملة ولا بما لا تبقى  
عينه منتفعة بما بعد النقص كحجر وجص والاشخاب التي اشتراها من ماله وأدخلها في  
هذه العمارة وكذا كل ما يبقى منتفعاً به بعد النقص ان كان من ماله ملك له ولناظر ان  
يتملكه لجهة الوقف بقيمته مستحق القلع لو أضر دفعه بالوقف والله تعالى أعلم (سئل) في  
وقف مستحق ريعه لناظر عليه وجلة أشخاص من عتيقات الواقفة صار الناظر يقبض  
ريعه ويصرفه على مستحقه حسب شرط الواقف ومضى على ذلك مدة أربع عشرة سنة  
وفي بعض المدة أقررن جميعاً بوصول استحقاقهن اليهن ثم بعد مدة انكرت احدى  
العتيقات المذ كورات وصول حقها اليها من الناظر في جميع المدة وادعى الناظر ايصال  
ذلك اليها مع كون المنكرة المذ كورة لا يراد لها تنفقه على نفسها بخلاف استحقاقها في  
الوقف المذ كور مع كونه جزئياً وقد اقرت بوصول حقها اليها في بعض المدة لدى بينة

جمادى الثانية سنة

٤ ١٣٠١

مطلب كل أمين ادعى  
ايصال الامانة الى  
مستحقها فالقول له  
بيمينه اذ لم يكن خائناً

شعبان

١٨ ١٣٠١

مطلب وقف البناء  
والغراس الموضوع  
بالاذن بحق القرار في  
الارض الموقوفة أو  
المملوكة يصح حيث  
جرى به التعامل

شرعية عند اقتضاء الحال لذلك وباقي المستحقات المذكورة مصداقات على وصولهن  
حقهن جميعاً فهل يقبل قول الناظر المذكور بيمينه في ايصال حق المنكورة المذكورة  
اليها في تلك المدة ولا تلزمه اقامة البينة على ذلك حيث كان اميناً ولم يكن خائناً (اجاب)  
يقبل قول الناظر الشرعي المذكور بيمينه في دعواه ايصال استحقاق تلك العتيقة اليها  
والحال ما ذكرناه في يده امانة وكل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله  
فيه بيمينه حيث لم يكن خائناً ولا يكلف شرعاً اقامة بينة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في أرض مملوكة استأجرتها امرأة من مال كنهها مسانعة كل سنة باجرة معلومة اجارة صحيحة  
وقبضتها واذنها مالكة الارض بالبناء والغرس والعمارة والتجديد للأذن لها على ان  
ما بنته أو غرسته أو جددته يكون لها مملوكاً طلقاً بحق البقاء والقرار وقيمت منه ذلك ثم  
انشأت المأذون لها حال بقاء الاذن ببناء وغرس وغراساً وجددت عمارة ثم أرادت وقف  
البناء والغراس والعرف جارياً بوقف البناء والغراس على هذا الوجه وجرى به التعامل  
فهل يجوز لها ذلك ويكون وقفاً شرعياً اذا صدر مستوفياً شرائطه المتبعة شرعاً فبيدوا  
المجواب (اجاب) وقف البناء والغراس دون الارض في صحته اختلاف والذي عليه  
العمل صحته حيث جرى به التعامل والعرف وكان موضوعاً على وجه التأييد بحق القرار في  
الارض المتهكرة وقفاً كانت الارض أو مملوكاً كنهنا وبناء على ذلك يصح الوقف المذكور  
اذا استوفى شرائطه الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مدير عموم  
الاقواف مؤرخة ١٤ شوال سنة ١٣٠١ ومعه أوراق تتعلق بمسئلة النظر على وقف  
ثلثمائة وخمسين فدانا ومثن ونصف قيراط بناحية بلقاس غربية وقف المرحوم محمد بك  
صالح مأمور مالية الغربية المجمعول ريعها من بعده لاولاده ذكر وانا نأخذ حسب القرينة  
الشرعية ثم لاولادهم وذريرتهم ونسلهم وباتقراضهم يكون نصفه على شقيقته  
فاطمة وعائشة بالسوية مدة حياتهما ثم من بعدهما تنتقل حصتهما لاعتناء الواقف  
والنصف الباقي للعتقاء المذكورين على التفاضل لكل من البيض ثلاثة أسهم ولكل  
من الحبوش سهمان ولكل من السود سهم واحد ثم من بعد كل منهم تكون حصته  
لاولاده وذريرتهم ونسلهم على النص والترتيب المشروحين في ذرية الواقف وجعل النظر  
على ذلك من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من ذريتهم ونسلهم ثم اذا آل الوقف  
للعتقاء وذريرتهم يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم البيض ان وجد وان  
لم يوجد يكون للارشد من الحبوش ان وجد وان لم يوجد يكون لناظر ديوان الاوقاف  
الى آخر ما ذكره الواقف في اشهاد المؤرخ ١٠ ش سنة ١٢٨٩ وقد أفتى عنها حضرة  
مفتي ديوان الاوقاف اولاً بأنه حيث كان كذلك وواضحاً بالاوراق ان احدي الشقيقتين  
المذكورتين المدعوة فاطمة سبق وفاتها مدة حياة الواقف فالظاهر والحال هذه ان نصيبها  
يكون مصرفه الفقراء والمساكين مدة حياة أختها عائشة المذكورة وان تحال مسألة

ايقافها على حضرة قاضي افندي طنتدا القدر بر تقرير النظر على ذلك باسم من يصلح للنظر عليه من الموقوف عليهم حسبما تقتضيه الاصول الشرعية ولما اُحيلت على حضرة القاضي المذكور افاد بانه لما صار الشروع في نظر ذلك فسلم افندي صادق احضر فتوى من حضرة مفتي افندي الغريبية ظهر منها ان النظر على الوقف المذكور الوصي المختار وينبأ عليها الاداعي لاقامة ناظر من قبل القاضي على الوقف المحكي عنه ثم صاوم الديوان الاستفهام من سليم افندي المذكور عن وصايته المختارة فابرزاعلا مشرعيا من محكمة طنتدافي ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مقتضاه انه وصي مختار من قبل الواقف المذكور وباعادة الاستفهام من حضرة مفتي الديوان عن المحكم الشرعي بما اذا كان يكتب في النظر بكون سليم افندي وصيا مختارا من قبل الواقف أم لا فاقى بقوله في كون الوصي المختار يتصرف في الوقف قد اختلف فيه العلماء حيث ان الواقف جعل النظر فيه لمعين فالأحوط هو اخراج تقرير باسم سليم افندي بالنظر على الوقف المذكور بعد تحقق ارشديته واقامة حضرة القاضي اياه ناظرا ولما اُحيل على القاضي الاجراء حسبما نص بالاقضاء افاد بانه بالنظر في الفتوى الاخيرة ظهر منها ان الواقف جعل النظر في وقفه المذكور لمعين وانه ما علم كيفية اخراج تقرير النظر للافندي المذكور على الوقف المرقوم مع جعل الواقف النظر فيه لمعين حسب نص الفتوى ويروم احالة النظر في ذلك على حضرة مفتي افندي الديوان وبعد اطلاع حضرته على تلك الفتوى وعلى شرط النظر المسطر بالحجة المؤرخة ١٠ ش سنة ٨٩ والافادة من حضرته عن العمل بالشرط المذكور مع انه لم يعقب ذرية أم لا يعمل به ويكون النظر منقطعاً وعلى عدم العمل به هل اللازم اقامة الافندي المذكور ناظراً مع كونه وصيا مختاراً من قبل الواقف وعلى العمل بالشرط بكون الموصي اليه ناظراً ثانياً مع من عينه الواقف بمجرد كونه وصياً من قبله ولا داعي لاقامته ناظراً من قبل القاضي أم لا ثم طلب سليم افندي المذكور احالة المسئلة على هذا الطرف وكل ما أفتى به يجري العمل بمقتضاه وقد تراءى للديوان اوفقية النظر في هذه المسئلة بهذا الطرف وارسلت كافة الاوراق عددها ٣٦ مع الافادة ليفاد عما يقتضيه المحكم الشرعي في مسئلة النظر على الوقف المذكور لاجراء العمل بموجبها (اجاب) علم ما بافادة سعادتك المصادرة لهذا الطرف المؤرخة ١٤ شوال سنة ١٣٠١ وحيث ان الواقف شرط النظر في وقف الثلثمائة وخمسين فدانا وكسور المذكور كورة لنفسه ثم من بعده للارشد من اولاده ثم للارشد من ذريتهم ونسلهم ثم اذا آل الوقف للعتقاء وذريتهم بكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم البويض ان وجد وان لم يوجد بكون النظر للارشد من المحبوس ان وجد وان لم يوجد بكون لناظر ديوان الاوقاف وعند موت الواقف لم يوجد الارشد من اولاده وذريتهم لموتهم قبله ولم يؤل الوقف للعتقاء وذريتهم لو جود احدى اختى الواقف المشروطة ايلولة الوقف الى عتقائه



مطلب قد يكون شرط  
النظر منقطعا  
مطلب لا ينفرد وصي  
الواقف بالتصرف على  
القول بمشار كنه الناظر

مطلب اختلفت عباراتهم  
في كون وصي الميت  
ناظرا على أوقافه مع من  
نصبه ناظرا عليها

مطلب كون وصي  
الواقف الذي جعله  
بعد الوقف وصيا له  
التصرف في أوقافه أولا  
انما هو على قول أبي يوسف  
من أن الناظر وكيل  
الواقف لا على قول محمد  
لكونه وكيل الفقراء

بانقراضهما ولم يوجد بل ماتت احدهما وصار استحقاقها منقطعا مصرفه الفقراء يكون  
النظر على الوقف المذكور الا ان منقطعا لعدم وجود ارشاد الاولاد والذرية بانقراضهم  
بعد الوقف قبل موت الواقف وعدم تحقق المشروط في استحقاق نظر الارشاد من  
الموقوف عليه م البيض وقد اقام الواقف المذكور بعد ذلك وصيا مختارا من قبله وهو  
سلمي افندي صادق الابيض معقده فعلى القول بمشاركة من أوصى اليه الواقف بعد  
الوقف لمن جعله الواقف ناظرا على وقفه لا ينفرد بالتصرف في أمر الوقف بسبب موت من  
جعله الواقف ناظرا مثلا على حدماء كروه في الوصيين والناظر بن انه لا ينفرد احدهما  
بالتصرف واذا مات احدهما اقام القاضي الاخر مقامه أو ضم اليه آخر فاذا اقام القاضي  
الذي يملك اقامة النظر سلميا افندي المذكور ناظرا على هذا الوقف بطريقه الشرعي  
بدل من شرط له الواقف النظر وفوض له التصرف في الوقف ساغ تصرفه فيه بلا شبهة  
ولا خلاف سواء قلنا بان من نصبه الواقف وصيا في تركته بعد الوقف يشارك من شرط  
له الواقف النظر على وقفه أو قلنا بانه لا يشارك بل يختص بأمر التركة لوقوع اختلاف  
عباراتهم فيه فقد ذكر في الاشباه من آخر كتاب الوقف وصي الواقف ناظرا على أوقافه كما  
هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لاناظرا  
كما في العتابة من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوا في الوصايا ان يكونا وصيين  
حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتأمل وليراجع غيره اه وفي حاشية أبي  
السعود عليها رجاء بوجه بان الاول لما عين للنظر رعاية لمصلحة الوقف لم تكن الحاجة  
داعية الى كون الثاني مشاركا له حموي وقال البيهقي بعد أن عزما ذكره السيد الحموي  
للقاضي علي بن جار الله الحنفى استدرك عليه بقوله لكن في الخصاص خلافة حيث  
قال قلت أرأيت اذا قال ارضى هذه صدقة لله عز وجل على وجوه سماها على ان ولايتها  
في حياتي وبعد وفاتي الى فلان قال هذا جائز قلت فان أوصى بعد ذلك الى رجل فقال  
فلان وصي هل يكون لوصيه ان يتولى الوقف مع الرجل الذي جعل اليه ولايتها قال نعم  
يتولى ان الوقف جميعا قال البيهقي ويثبت من اجل هذا الاختلاف على اختلاف الرواية ثم  
قال ووقع في تلخيص الكبرى نظير ما في العتابة حيث قال وقف في حياته ولم يجعل له  
قيما حتى دنت وفاته فأوصى الى رجل قال أبو بكر كان وصيا وقيما على أوقافه اه وفي  
قاضي خان لو كان الواقف جعل للوقف قيما فلما حضرته الوفاة أوصى الى رجل قال  
لا يكون هذا الوصي قيما على أوقافه قال ومثله في التبعين اه ومن المصرح به  
بطلان فعل أحد الوصيين كالتولين فانهما في الحكم كالوصيين ولو كان ايضاؤه لكل على  
انفرادهم ولو مات احدهما فان أوصى الى المحي او الى آخر فله التصرف في التركة وحده  
ولا يحتاج الى صب القاضي وصيا والا يوص ضم القاضي اليه غيره درر وفي الاشباه  
مات احدهما اقام القاضي الاخر مقامه او ضم اليه آخر على ان كون وصي الواقف



الذي جعله بعد الوقف وصيا له التصرف في امر الوقف بالا تفراد عند عدم اشتراط قيم  
 للوقف او بالاشتراك عند وجود شرط الواقف النظر لغيره على ما فيه انما هو على قول  
 ابي يوسف من ان الناظر وكيل الواقف وله توليته وعزله وان لم يشرطه لنفسه في صلب  
 الوقف واما على قول محمدان لم يشرط ذلك لنفسه في صلب الوقف لا تكون له الولاية  
 لانه لما ترك الشرط في ابتداء الوقف خرج الامر من يده فصار اجنبيا عنه كما في الزيلعي  
 وغيره بناء على أن الناظر وكيل الفقراء فلا يملك وصي الواقف الذي أوصى اليه بعد  
 الوقف التصرف في وقفه فيتعين اقامة القاضي ناظر لهذا الوقف على هذا القول فلو اقيم  
 هذا الوصي ناظر الا يضر سواء قلنا بشار كنه لمن شرطه الواقف النظر و قد مات احدهما  
 وجعلت المسئلة من هذا القبيل وحينئذ يتعين نصبه مثلاً أو قلنا بانفراده بالتصرف على  
 فرض ان الواقف لم يشرط النظر لاحد في هذا الوقف بتسزيل عدم وجود من شرط له  
 النظر الا آن منزلة عدم شرط النظر على الوقف لاحد أصلاً اذ لا يخل نصبه ناظر من قبل  
 القاضي والتفويض اليه في أمر الوقف بولايته الشرعية التي جعلها الشارع له أو قلنا  
 بانه لا يتصرف الوصي في أمر الوقف بل يختص بتركه الميت كما في العتايبة وقاضي خان  
 والتجنيس وحينئذ يتعين اقامة ناظر لهذا الوقف كما يتعين على قول محمد والله تعالى أعلم  
 (سئل) بافادته من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة ٤ محرم سنة ١٣٠٢ مضمونها موجود  
 ثلاث قطع اراض جارية في وقف كل من المقيم وسيدى يعقوب وسيدى مفرح كائنة  
 بمجھے اسکندر به بشار عياب شرقی يبلغ مسطحها ٩٤٩٦٣ ذراعاً وخمسين جيعها آيلة  
 للخيرات نظارة الخضره الفخيمة الخديوية وجارادارتها بمعرفة الديوان ومربوط عليها حكم  
 سنو يا ١٣٥٠ قرشا والمحتكر لتلك الاراضي يرغب استبدالها باعتبار قيمة المحرر  
 المذکور و لكون ان هذا المحرر مربوط بتقدير بعض أهل الخيرة باسکندر به في سنة  
 ١٢٩٧ وتلك المجھے مرغوبة ومتلاحظ للديوان ازدياد الرغبة فيها اضعاف اضعاف ما هو  
 مربوط عليها مع كون امثالها المجاورة لها مربوطا على كل ذراع منها خمسة عشر فضة والاقل  
 منها عشرة فضة وكسور وتوزع الالف وثلثمائة وخمسين قرشاً على الاربعة وتسعين  
 ألفاً وسعمائة وثلاثة وستين ذراعاً وكسور تبلغ أجرة الذراع الواحد خمسة جدد وثلثين  
 ونصف قيراط من جديد وكذا متلاحظ ازدياد الاراضي المذکورة في المستقبل قيمة  
 وأجرة وان بقاءها بمجھے أوقافها بدون استبدال لا سيما بالنظر لا اعتبار المحرر المربوط  
 عليها الا آن انفع لمجھے الاوقاف المذکورة باستبدالها على الوجه المذکور يلحق مجھے  
 الاوقاف ضرر جسيم وان مصلحة الاوقاف في عدم استبدالها بالمصلحة الحقيقية الراغب  
 الاستبدال بها المحتكر المذکور وان كان بعض أهل الخيرة الا آن بديوان محافظة  
 اسکندر به لما طلب من المحافظة تصحيح تلك الاراضي الا آن على حسب هيأتها  
 الاصلية ذكروا وفقية اعتماداً ما تقدر على تلك الاراضي من المحرر حالة كونها مزراع

وقد روي في كل سنة ألف وثلاثمائة وخمسون قرش فهل مع ذلك تكون جهة الاوقاف  
المدكورة غير مكلفة باجراء استبدالها على الوجه الذي يرغبه ذلك المحتكر شرعا ولا تجبر على  
ذلك والحال هذه وحيث صدر لنا النطق العالي يوم تاريخه بالاستفتاء من سعادتك  
عن هذه المادة لمعرفة الحكم الشرعي فيها للاجراء بموجبه لزم تحرير سعادتك بمثل  
ورود الافادة عن ذلك أقدم (أجاب) صارت مطالعة مكاتبة سعادتك هذه وما بها علم  
والذي يقتضيهما محكم الشرع ان جهة تلك الاوقاف غير مكلفة باجراء ابدال تلك  
الاراضي المحتكرها على الوجه الذي يرغبه المحتكر المذكور ولا تجبر على ذلك شرعا والحال  
ما ذكر بل ابدالها على الوجه المسطر بهذه المكاتبة غير سائغ حيث كان بقاؤها لجهة  
اوقافها بدون استبدال انفع لجهة الاوقاف المذكورة وباستبدالها على الوجه المذكور  
يلحق جهة الاوقاف ضرر جسيم وان مصلحة الاوقاف في عدم استبدالها بالكيفية  
الراغب الاستبدال بها المحتكر المذكور وللعلومية تحرر والله تعالى أعلم (سئل في)  
واقف وقف أما كن من جلته ابوابه داخله ادور ومعدوكل مكان من أما كن الوقف  
محدود بمحدود أربعة وجعل الواقف المذكور وقف تلك الاما كن على نفسه ثم على  
اولاده وذرياتهم وشرط ان الدور داخل البوابة تكون تسكننا لذريته ونسلهم بدون  
أجرة فسكن ناظر ذلك الوقف في المقعد الذي هو داخل البوابة المذكور مدة سنتين  
بغير أجرة وهو من ذرية الواقف وفي كل سنة تحصل بينه وبين المستحقين الحاسبة  
على ما قبضه من غلات الوقف وما صرفه منها فيما شرطه الواقف وتقسيم الباقي بعد  
ذلك عليهم ويعطى كل منهم ما يستحقه ويبين لهم في الحاسبة السنوية ان بوابة السكن  
هي بدون أجرة ويقرون له بانهم قبلوا منه ذلك كله ورضوا به وابرؤا ذمته البراءة  
التامة العامة النافية لكل طلب ودعوى وحقوق ويحرمون لناظر المذكور ومائت  
عليهم بجميع ما ذكر أعلاه ويشهدون على أنفسهم شهودا عدولا وذلك لغاية سنة  
١٣٠٠ ثم ان بعض المستحقين يدعي الآن على ناظر الوقف المذكور حقا فيما يخصه  
من أجرة المقعد المذكور من وقت سكن الناظر المرقوم فيه لغاية سنة ١٣٠٠ فهل  
حيث كان ذلك المدعي عن أقر بطوعه واختياره انه أبرأ ذمة الناظر ابراء عاما لا تسمع  
دعواه في الاجرة المذكورة عن المدة المتقدمة على تاريخ البراءة المذكور خصوصا مع  
اقراره ان البوابة هي للسكن بدون أجرة أفيدوا الجواب (أجاب) اذا شرط الواقف  
السكني لذريته ونسلهم بدون أجرة في أما كن مخصوصة من وقفه وكان ناظره من جملة  
من شرط له الواقف السكني في تلك الاما كن فسكن في بعض الاما كن المشروط فيها  
السكني من قبل الواقف ولم تسكن سكناء بالغلبة في جميع الاما كن المعدة للسكني من  
قبل الواقف زيادة على ما يستحقه ولم يمنع باقي المشروط لهم السكني منها لايانهم أجر فليس  
لبعض مستحق الوقف المذكور مطالبة ناظره بحصته من أجرة ذلك المكان والحال

شوال

سنة ١٣٠٢

ما ذكر بخلاف ما إذا سكن بالغلبة في أزيد مما يستحقه ومنع غيره من السكنى معه كما  
صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من تظارة الحقانية مؤرخة ١١ رمضان سنة  
١٣٠٢ مضمونها ان المرأة كلفدان البيضاء معتقة المرحوم خليل أفلالة المرحوم سعيد  
باش انتهت للحقانية بان معتقها المذكور وقف وقفا من عقار وأطيان وجعل النظر في ذلك  
الوقف للارشد فالارشد من عتقائه ولما آلت النظارة اليها الارشديتها عن الموجودين من  
العتقاء عارضتها المرأة كلبياض معتقة الواقف أيضا عتقة ارشديتها وبناء على ذلك  
تداعيتا بمحكمة مصر الكبرى الشرعية وكلف كل اثبات دعواه بالبيننة ومع احضارها  
هي بيننة ما كانت تسمع وأخير احكمت المحكمة المرقومة بثبوت رشد كلبياض  
المذكور واستحقاقها للنظارة وتضرر كلفدان المذكور من ذلك والتماسها عرض  
ما صار في هذه المادة على فضيلتكم لصدور القوي اللازمة عنه كتب للمحكمة  
المذكور بطلب صورة ما صدر بها في هذه القضية ووردت منها الافادة مرفوعة بصورة  
الاعلام الصادر بها بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ في تلك القضية تتضمن  
ثبوت رشد كلبياض والمحكم بوليها بنظارة الوقفين المحكي عنهما فلم تحريره لمحضر تكم  
وارسال تلك الصورة الامل النظر فيها والتسليم بأفادة عماري (أجاب) صادرة بصورة  
الاعلام المحكي عنه فوجدت ضمن ادعوى وكيل كل من المذكورين ارشديتها عن  
باقى العتقاء وانها حميدة السيرة دينية وفيها أهلية وصلاحيه لذلك وانها مستحقة للنظر على  
الوقفين المذكورين وانها أكبر سننا من الاخرى في وجه الاجر والمأذون له بالخصومة  
فكلف وكيل كل منهما اثبات ما ادعاه فوجد وكيل كلفدان بيننة على دعواه ثم قال  
انه لا بينة له على دعواه الا ان وان موكلته عرفته انها لا تحضر بينة الى المحكمة على  
ما ذكر وانه لا يعرف لموكلته شهود ادعى دعواه عنها المذكور فاحضر وكيل كلبياض  
بيننة طبق دعواه بعد اثبات وكالة بطريقه الشرعي وركبت التزكية الشرعية فحكم  
بارشديتها عن كلفدان وباقي العتقات المذكورات في الدعوى وبكونها حميدة السيرة  
دينية وباستحقاقها للنظر على الوقفين المذكورين وبأهليتها وصلاحيتها لذلك ومنعت  
كلفدان من المعارضة الى آخر ما هو مذكور على الوجه المسطور في تلك الصورة فلم يرفى  
ذلك المحكم ما يقتضى خله ونقضه ولم يظهر منها ما يفيد أن الاخرى احضرت بينة شرعية  
بل فيها ما يفيد العجز عن اقامتها حين الدعوى وان المحكم المذكور صدر لهجز الاولى وهو  
في محله وللعلمومية تحرر ثم الحق بالجواب والذي حققه في تنقيح الفتاوى الحمادية من  
الباب الثالث من كتاب الوقف في جواب ما اذا أثبت زيد في وجه عمر وانه ارشد منه في  
نظر أوقاف اجدادهما بالبيننة المذكرة وقرر في النظر بعد اعترافهما بشرط الواقفين  
الارشدية ثم ادعى عمر والا ان ارشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا لانه ان كان أى ادعاء  
عمر والا ان الارشدية قبل المحكم وشهدت كل من البيتين بان صاحبها ارشدا شتر كالان

افعل التفضل يتنظم الولحد والا كثروا ان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا ان  
البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك  
الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا ان ارشد من الاول فتقبل وهو المراد من كلام  
أئمتنا فاعتنم هذا التعرير المفرد اه والله تعالى أعلم (مثل) من ديوان الاوقاف بافادة  
مؤرخة ٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يسمى اجد عليا الجندى كان متهما يا علي  
وقف المرحوم الحاج اجد بن عبد الله مستحفظان وتوفي في يوم ٢٣ جادى الاخرة سنة  
١٣٠٢ عن زوجته وابنه منها يوسف القاصر المشمول بوصايتها ومن التحقيقات التي  
جرت بالديوان ظهر ان المتوفى المذكور من ذرية عتقاء عتقاء الواقف وانه كان يستغل  
كامل الربيع بمفرده وانه ليس للواقف ذرية عتقاء ولا لمعتقه عتقاء ولا ذرية عتقاء ولا  
أقارب ولا ذرية أقارب وصادقت الزوجة على ذلك فطريق وصايتها على القاصر  
والتمست اقامتها في النظر لمحين بلوغه رشده ولو جود قسط وتصلح في عتقاء عتقاء  
الواقف المذكور بالوقفية الاصلية وبالاذخار الواقع على هامشها بعث بها المحكمة  
مصر للمراجعة على سجلها وورد شرحها في عدم الاستدلال على قيدها في السجلات  
وبالتأشير لمخضرة مفتي الديوان أفق بقوله بالاطلاع على الاوراق وجد مذكور ابجحة  
ايقاف المرحوم الحاج اجد بن عبد الله مستحفظان المعروف بتابع المرحوم الحاج علي  
باشا ابن المرحوم الحاج سليمان ارناؤط من أعيان طائفة مستحفظان المسطرة من  
محكمة جامع الصالح في ٢٢ رجب سنة ١١٢٨ ان الواقف جعل وقفه من بعد انقراض  
أولاده وذريته ونسله وعقبه وزوجته وعتقائه على من يوجد من ذرية عتقائه مع من  
يوجد من عتقاء عتقائه مع مشاركة من يوجد حين ذلك من عتقاء معتقه المرحوم الحاج  
علي باشا المذكور ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه  
على النص والترتيب المشروح بها فاذا انقرضوا يكون على من يوجد من أقارب معتقه  
المذكور الوارثين له ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه على  
النص والترتيب أيضا ثم على جهة بر لا تقطع ووجد مذكور ابجحة الضم واللاحق  
المسطرة من الباب العالي في ٢٤ رجب سنة ١١٣٥ أنه أوقف أما كن وألحقها بوقفه  
السابق وجعل حكمها كحكمه وشرطها كشرطه في الحال والمآل والتعذر والامكان  
ثم شرط ان كامل وقفه السابق واللاحق بعد انقراض أولاده وذريته ونسلهم  
وعقبهم وعتقائه وذريته ونسلهم وعقبهم وعتقاء معتقه المذكور وذريته ونسلهم  
وعقبهم وأقارب معتقه المذكور وذريته ونسلهم وعقبهم يكون كل مكان من  
الاماكن الموقونة سابقا ولاحقا منضمات لوقفه الاصلى ووجد مذكور ابجحة  
١٣ رجب سنة ١١٣٨ على هامش حجة الايقاف الاولى المذكورة انه ادخل ذرية عتقاء  
عتقائه المذكورين قرينه بعد وفاتهم ٣ وخلف أحدهم ذرية يستحق ما كان يستحقه

٣ قوله وخلف أحدهم  
الخ هكذا وجد بها مش  
الوقفية طبق الاصل

اه منه



سنة

شوال

والد بالوقف المذكور قرينه ثم من بعدهم على ذريتهم وذرية ذريتهم ونسلهم وعقبهم  
على النص والترتيب المذكور قرينه وحيث كان كذلك وقد أجيب من مذكور بن بان  
هذا الوقف كان واضعا يده عليه المرحوم احمد على الجندی وانه من ذرية عتقاء عتقاء  
الواقف وانه ليس موجودا للواقف ذرية عتقاء ولا موجودا لعتقه عتقاء ولا ذرية عتقاء  
ولا أقارب ولا ذرية أقارب وصادقت على ذلك زوجة المتوفى المذكور الوصى على  
ولدها منه يوسف القاصر فيتمثل ان يوسف القاصر المذكور يستحق ريع الوقف  
المرقوم فتحال هذه المادة على حضرة الاستاذ مفتي أفندي مصر وشيخ الجامع الازهر للنظر  
فيها وما يترأى لمضرتة يفاد عنه لا تباع الاجراء على مقتضاه فإزعم شرحه لمضرتكم  
والاوراق بما فيها الوقفية مسألة الامل بعد الاطاحة بما توضح العلم بما اشتملت عليه  
الافادة عما يترأى لمضرتكم شرعا في احقية القاصر المذكور لريع الوقف المرقوم من  
عدمه (اجاب) ورنبت مكاتبة الاوقاف المؤرخة ٩ ل سنة ١٣٠٢ هـ وما بها وما بالحجة  
الايقاف قد علم والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه على مقتضى شرط الواقف وما بها مشها  
من ادخال ذرية عتقاء العتقاء على النص والترتيب المذكور بن المؤرخ ١٣ رجب سنة  
١١٣٨ وما أقيد من مذكورين بأن هذا الوقف كان واضعا يده عليه المرحوم احمد على  
الجندی والد القاصر المشمول بوصاية امه وانه من ذرية عتقاء عتقاء الواقف وانه ليس  
موجودا للواقف ذرية عتقاء ولا لعتقه عتقاء ولا ذرية عتقاء ولا أقارب ولا ذرية أقارب  
يكون استحقاق ريع هذا الوقف ليوسف القاصر ابن احمد على الجندی المذكور  
بانفراده حيث كان من شرط الواقف ان من مات لا عن عقب ولا اخوة ولا اخوات ينتقل  
نصيبه لا قربا لطبقات للمتوفى من اهل هذا الوقف واستقلال الواحد عند الانفراد وهذا  
اذا لم يكن للواقف الا ذرية ولا عتقاء أيضا ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وقف أرضا مملوكة له على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهات عينها ثم  
مات وفي أرض الوقف المذكور زرع بدار صلاحه زرعه الواقف لنفسه بذره المملوك له  
فهـل يكون الزرع تركه للورثة أم يكون لجهات الوقف أفيدوا الجواب (اجاب) الزرع  
المذكور على الوجه المسطور تركه عن الواقف يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية  
وعليهم أجر مثل الارض الى حين حصاده بمجهة الوقف والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان  
عموم الاوقاف بافادة مؤرخة ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ مضمونها ان معها اوراقا تشمل  
على تداعي الشيخ ابراهيم محمد الفخري في من ناحية ابيار بان المرحوم الشيخ محمد رمضان  
من الناحية المذكورة وقف ثمانية وعشرين فدانا وكسور اخراجية بناحية كفر  
الحروق وابيार بعدد دور الامر العالي للداخلية بالتصريح الى الواقف المذكور بوقفها  
وقد وقفها مع ما يتبعها من المواشي وآلات الزراعة وكذا أربعة دور على جهات برونخير  
بعتقضى سند محرر بختمه وشهادة مذكورين وجعله ناظر اعلى الوقف بعد وفاته وان

١٣٢

٢٢

ذى الحجة

١٣٠٢

١



بعض الورثة معارضون في هذا الايقاف وتداول المسكاتبة بين هنا ومأورية أوقاف  
طنند تاتنازل المدعي المذكور عن النظر على ذلك لديوان الاوقاف ليجري ما يقتضي لها  
ذ كرمعرفته وباطلاع حضرة مفتي الديوان على هذه المسئلة أفاد بأن اللازم هو احالتها  
على حضرة قاضي افسندي طنند تا ليأذن من يريد لاقامة الدعوى على واضعي اليد وما  
يتحقق لدى حضرة مستوفيا شرائطه الشرعية ويحكم به بتحرره الاعلام الشرعي للعمل  
بموجبه وباحالتها على حضرة القاضي المذكور أفاد بأنه حيث الواقف قبل وفاته وقف  
الاطيان المذكور بعد الاذن من ولي الامر وجعل مصرف ريعها على جهات برونخير  
فلا مانع من اخذ اشهاد شرعي من سعادة وكيل ولي الامر الذي يملك وقف وارصاد  
الاطيان الخراجية التي هي ابيت المال وبعد اخذ الاشهاد المرقوم تكون الاطيان  
المذكور وقف وارصادا يصرف ريعها على الجهات المذكور وحينئذ فلا داعي لاقامة  
قيم للرافعة والمقصومة في ذلك الى آخر ما قاله من تطلبه العرض للاعتاب الكريمة  
لسدور الامر باجازه وتنفيذا ما أجاز الواقف المذكور في الاطيان المذكور وان هذا  
بالنظر للاطيان خاصة بقطع النظر عما يتبعها من المواشي وآلات الزراعة وفيما بعد يجري  
اتمام اللازم فتجوز على المرافعة في اثبات وقف الاربعة دور المحكي عنها بالوجه الشرعي  
وعن هذا أفيد من حضرة مفتي الديوان بان حضرة القاضي سبق ذهنه الى الاطيان  
السلطانية التي آلت لبيت المال وليس لاحد فيها مشد مسكة وقصد ولي الامر ارصاد  
عينيها على جهات مبرقة وهذا لم يكن هو المقصود من ايقاف الاطيان الخراجية  
المماثلة للاطيان التي نحن بصدد ما اذا المقصود من ايقافها انما هو ارصاد المنفعة التي  
لواضع اليد المعبر عنها بمشد المسكة وتبقى الاموال المرتبة عليها لجهة الميري على ما هي  
عليه وحيث كان كذلك فلا مانع من اعادتها ثانيا على حضرة القاضي للتداعي  
فيها بموافقة ما سبق فوردت افادة حضرة القاضي بأنه لا يخفى ان مشد المسكة هو عبارة عن  
استحقاق المخراتة في أرض الغرويه هذا المعنى لا تقوم المسكة ولا تباع ولا تورث ولو أريد  
بها كبس الارض مع عمارة الجدر ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات المخراتة فلا  
شك انها تباع وتورث ويصح وقفها وتكون عينا أخرى غير عين الارض الخراجية ولا  
يتوقف وقفها حينئذ على استئذان ولي الامر وأنه لم يضح لحضرة ارصاد المنفعة التي  
لواضع اليد المعبر عنها بمشد المسكة الذي هو المقصود من ايقاف الارض الخراجية  
الموضحة بافادة حضرة مفتي المذكور وأنه حيث ان هذه المادة مما يخفى فيها الحكم  
الشرعي يرغب احالتها على سيادتكم فلم تحريره وارسال الاوراق المتعلقة بهذه المادة  
ليكرم بافادته ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) علم ما تضمنته هذه الاوراق الذي  
محصله الادعاء بوقف وارصاد منفعة اطيان خراجية سلطانية مدفوع عنها مقابلة من قبل  
مستحق المنفعة وما يتبع تلك الارض من المواشي وآلات الزراعة على جهة بر من مصالح

بيت المال التي هي من مصادره بعد صدور أمر ولي الأمر بذلك ومات المرصد المذکور قبل تسجيل ذلك الوقف وتحرير النجدة به من المحاكم الشرعية ثم حصلت المنازعة من بعض ورثته في ذلك بالانكار لصدوره والذي يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة هو اثبات الارصاد من صاحب المنفعة قبل موته باذن ولي الأمر بالبيئة الشرعية على الاذن والارصاد على هذا الوجه ان كان الاذن المذکور مجعودا فان كان المجعود هو الارصاد دون صدور الاذن به لا يحتاج المحال لاثبات الاذن بل لاثبات الوقف والارصاد وحده سواء كان من المشروط له النظر اذ لم يوجد مانع من دعواه بذلك أو من مأذون له بالخصوصية عن جهة الوقف من قبل القاضي أو سماع الشهود في ذلك حسبة لاثبات أصل الوقف ومتى ثبت ذلك عنده مستوفيا للشرائط المعتبرة يحكم به كما يصح ويثبت الوقف والارصاد فيما وقف وأرصد من المواشي وآلات الزراعة على تلك الجهات تبعاً للارض وكذا يحكم بصفة وقف الدور حيث شمله الاثبات الشرعي هذا هو الموافق لموضوع هذه الحادثة واما أخذنا شهادة شرعية من سعادة وكيل ولي الأمر الذي يملك وقف وارصاد الاطيان الخراجية التي لبيت المال فتكون وقفا وارصادا يصرف ريعها على جهات البر المذكورة فذلك بحسب الجاري فيما ليس في منفعة مخصوصين كالورثة التي آلت اليهم المنفعة بطريق الاحقية عن مورثهم حسب اللوائح وأوامر الحكومة الجاري عليها العمل وكذا القول بصدور الأمر من ولي الأمر بإجازة وتنفيذ ما أجاز الواقف فهذا انما يكون على فرض ثبوت أصل الارصاد الصادر من الواقف بلا أمر وهذا لم يوجد الا أن لم يحصل المنازعة في نفس الارصاد بانكاره ولو فرض ثبوت الوقف والارصاد بالأمر لا يحتاج المحال الى صدور أمر بالإجازة والتنفيذ اذ الإجازة فرع صدور الشيء موقوفاً وهما ليس كذلك بعد الثبوت وهذه المادة بالنسبة لوقف هذه الارض الخراجية ليست من قبيل وقف مشد المسكة الذي يصح وقفه بلا توقف على أمر اذ مشد المسكة هي أعيان قائمة في الارض السطانية مملوكة لمزارعها وهما ليس كذلك فبناء على ما توضيح لا يخفى المحكم الشرعي في هذه المادة هذا وقد ورد الى كتاب بطريق السوكور تاه الحقته باوراق هذه القضية محرر في تذكرة رسمية من قبل ورثة المرحوم الشيخ محمد رمضان من ناحية ابيار مشمول بختم امونة اخته وسعيدة زوجته وأشر عليه بالورود في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ بعلامة هذا الطرف يتضمن منازعة الوارثين المذکورين في صدور هذا الوقف مع تضمنه اعترافهما بصدور الأمر بالوقف وعزم الواقف عليه فاذا اعترفنا بصدور الأمر بذلك لا ينوقف الحكم بالنسبة لهما الا على اثبات صدور الوقف من الواقف بالفعل دون اثبات الأمر به امالو كان له وارث آخر غير مقرر بالأمر اقراراً معتبراً فيوقف الحكم بالنسبة لنصيبه على اثبات الوقف من الواقف والأمر به من ولي الأمر جميعاً هذا وقد ظهر من شروط الواقف الموجودة في الاشهاد

المنسوب اليه المشمول بحتمه ضمن هذه الاوراق انه شرط ان جميع محصولات الاطيان  
الموقوفة التي بها وبالاجران وبالحازن وقت ايلولة هذا الوقف الى ما ذكر من وجوه  
الخيرات فهو داخل ضمن الوقف المذکور يوضع تحت يد الناظر الى ان قال ولا يكون  
تركة عن الواقف ولا غيره من ذريته فاذا ثبت ذلك الشرط أيضا لا يكون الزرع الموجود  
وقت موت الواقف تركة لورثته بل يصرف حسب شرطه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة  
من ديوان عموم الاوقاف مؤرخة ٢ صفر سنة ١٣٠٣ حاصلها انه بناء على سابقة  
العرض من بعض المستحقين في وقف السيدة خديجة الفروجية بالتضرر من ناظره  
السيد مصطفى الفروجي لمعارضته اياهم في توزيع نصيب المتوفين من العتقاء وأولاد  
والدهم السيد محمد الفروجي أخى الواقعة على خلاف شروط الوقف والتماهم استفتاء  
حضرة مفتي افندي الديوان عن ذلك حسم بالتزاع الواقع أعطى اقتضاء من حضرته  
في ٢٣ رمضان سنة ١٣٠٢ بما تراءى وبعد ذلك عرض من كل من حرم المرحوم  
سليم باشا فتى والشيخ متولى الخالس بتوكيله عن كريات المرحوم السيد عبد الله  
الفروجي بما حصله ان التقسيم على مقتضى الاقتضاء المذکور يعارضه ما كان جاريا  
قبلا طبقا للاقتضاء السابق اعطاؤه من حضرة الشيخ محمد على الرافعي الحنفى وتطلب  
احالة الفصل في هذا الخلاف على سعادتك فلزم ترقيمه وطيه الانهاء المذکور وأربع  
اوراق تشتمل على صور الفتويين وشروط الوقف تؤمل الاطلاع عليها وافادة ما يترأى  
لسعادتك (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة سعادتك المؤرخة ٢ صفر سنة  
١٣٠٣ المتضمنة انه بناء على سابقة العرض من بعض المستحقين في وقف السيدة  
خديجة الفروجية بالتضرر من ناظره السيد مصطفى الفروجي في توزيعه نصيب المتوفين  
من العتقاء وأولاد والدهم السيد محمد الفروجي أخى الواقعة على خلاف شرطها والتماهم  
استفتاء حضرة مفتي افندي الديوان حسم بالتزاع أعطى اقتضاء من حضرته في ٢٣  
رمضان سنة ١٣٠٢ بما تراءى وبعد ذلك عرض من كل من حرم المرحوم سليم باشا  
فتى ووكيل بنات المرحوم السيد عبد الله الفروجي بان التقسيم على مقتضى الاقتضاء  
المذکور يعارض ما كان جاريا طبقا للاقتضاء السابق اعطاؤه من حضرة الشيخ محمد على  
الرافعي وتطلب احالة الفصل في هذا الخلاف على هذا الطرف ويرام الاطلاع على الانهاء  
المذکور وصور الفتويين وشروط الوقف المذکور والافادة بما يترأى (والجواب  
عن ذلك) انه بالاطلاع على ما ذكر تراءى لهذا الطرف تقسيم نصيب السيد محمد الفروجي  
أخى الواقعة بموته عن أولاده التسعة المذکورين هليم بالسوية عملا بقوله ثم من بعد  
السيد محمد الفروجي المذکور تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده التسعة المذکورين  
اذ هذه العبارة تفيد التسوية في القسمة وقولها بعد ذلك ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده  
مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل منهم بقدر حصته من ذلك يفيد أن هذا النصيب

١٣٠٣

١٣

الذي ينتقل عن السيد محمد المذكور بموته الى كل واحد من أولاده المذكورين  
 يضاف لما يستحقه أولاد كل منهم بقدر حصتهم من أبيهم من ريع الوقف اذ أنصبا  
 أولاد الأولاد التسعة المذكورين من الوقف متساوية في بعضهم يستحق ما تقي فدان  
 وبعضهم مائة وخمسين وبعضهم مائة واحدة كأصولهم فقولها كل منهم بقدر حصته  
 مرتبط بقولها يستحقه كل منهم أي من أصل الوقف عن آبائهم والأصل ان الوصف في  
 الكلام ومنه قولها مضافا لما يستحقونه الى آخره بعد جعل يرجع الى الأخير بخلاف  
 الشرط فيرجع ما ذكر الى الجملة الثانية المعطوفة بشم وهي قولها ثم من بعد كل منهم أي  
 كل من أولاد السيد محمد الفروجي المذكورين فعلى أولاده لا الى أولاد السيد محمد  
 التسعة أيضا المذكورين في الجملة الاولى عملا بذلك الأصل فتبقى قسمة نصيب السيد  
 محمد بموته على أولاده التسعة على ما هي عليه من الاطلاق عن هذا القيد المفيد للتسوية  
 وبرشح هذا أيضا ما هو نص في التسوية من حيث القسمة بينهم فيما عدا هذا النصيب  
 ما ذكرته في شروطها الا تية بالنسبة لكل نصيب يؤل اليهم أو الى بعضهم كما استقف  
 عليه ان شاء الله تعالى فسياق كلامها يدل على أن غرضها التسوية بين أولاد أخيها  
 فيما يؤل اليهم من قبل غيرهم أيا كان بعد الذي خصصته لكل منهم أولا من قبلها  
 متفاضلا وانه اذا أريد تقسيم ما هو مشروط لبشيراغا عليهم بعدموته وانقراض عتقائه  
 وذريتهم وكذا نصيب عبد الفتاح أبي يوسف المقدم بعد انقراضه وذريته وكذا  
 نصيب محمد أفندي وأخته بعد انقراضهما وذريتهما وكذا نصيب كل عتيق من  
 عتقاء الواقفة بعد انقراضه وذريته وكذا نصيب كل واحد من أولاد السيد محمد الفروجي  
 أخي الواقفة اذا مات لاعتق له عقب وله أخوة وأخوات مشاركون له في الدرجة  
 والاستحقاق يقسم على أولاد السيد محمد الفروجي المذكورين كلا أو بعضا بالسوية  
 بلا تفاضل قطعا اذ ليس في شروط الواقفة المذكورة ما يقتضي التفاضل في ذلك على  
 ما في هذه الصورة المرسلة من طرف ديوان الاوقاف المطابقة في المضمون لما في حجة  
 تغيير هذا الوقف المسطرة من الباب العالي بمصر المؤرخة ١٤ رمضان سنة ١٢٧٥ حيث  
 ذكرت فيها في نصيب بشيراغا وعتقائه من بعده ما نصه ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده  
 ثم على أولاد أولاده على النص والترتيب الآتين فيه يعني الآتين في أولاد السيد  
 محمد الفروجي التسعة بقولها ثم من بعد كل من أولاد السيد محمد الفروجي أخي الواقفة  
 المشار اليها التسعة المذكورين تكون حصته من ذلك وقف على أولاده ثم على أولاد  
 أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقا بعد طبقا طبقا  
 العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره  
 يستقل به الواحد اذا انفردو يشترك فيه الاثنان فافوقهما عند الاجتماع على ان من  
 مات منهم وترك ولدا أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده وان أسفل فان لم يكن له ولد



ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للفتوى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفل قام ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه أو لو كان الأصل حياً بائناً فإن انقرضوا جميعاً تكون حصتهم من ذلك وقفاً على عتقاء أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين بالسوية بينهم إلى آخره فهذا النص والترتيب يفيد أن انتقال هذا النصيب لمن يوجد من أولاد السيد محمد التسعة كلاً أو بعضاً حين انقراض مستحق هذا النصيب الذين هم ذرية عتقاء بشير أغا المذكور وكذا الحكم في استحقاق نصيب عبد الفتاح إلى يوسف المقدم عند انقراض ذريته حيث قالت فيه بعد قولها على النص والترتيب الآتين أيضاً يكون ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المذكور وكذا الحكم في نصيب كل من محمد أفندي واخته فاطمة عند انقراض أولادهما المذكور وفيه أيضاً قولها على النص والترتيب الآتين إلى حين انقراضهم أجمعين تكون حصتهما من ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المذكور وكذا الحكم في انصبا عتقاء الواقفة بعد انقراض ذريتهم المذكور وفيها قولها على النص والترتيب الآتين إلى حين انقراضهم فإن انقراض عتقاء الواقفة أو بعضهم هم وذريتهم تكون حصتهم من ذلك وقفاً على أولاد السيد محمد الفروجي التسعة المذكورين على الوجه المستور ثم من بعد كل من أولاد السيد محمد الفروجي أنحى الواقفة المذكورين تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده إلى آخر ما تقدم ذكره فهذا السياق جميعه يدل على أن كل ما انتقل من الانصبا إلى أولاد السيد محمد الفروجي أنحى الواقفة يقسم بينهم بالسوية عما بقولها في كل نصيب على النص والترتيب الآتين وقولها على الوجه المذكور وذلك هو النص والترتيب المذكورين في الأولاد المذكورين المفيدين للتسوية قطعاً وبهذا يعلم أن ما أفتى به المرحوم الشيخ محمد علي الرافعي في صورة الفتوى المرسله ضمن الأوراق بقوله حيث كان الأمر كما ذكر يقسم نصيب من مات على أخوته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه على قدر استحقاقهم في أصل الوقف عملاً بنص الواقفة كل منهم بقدر حصته من ذلك الوقف على التفاضل المجعول من الواقفة عملاً بشرطها ونص الواقفين يجب اتباعه والعمل به فيكون للسيد عبد الله بقدر ما للسيد محمد مرتين وهو بقدر ما للسيد مصطفى مرة وثلاثاً ويكون للسيد مصطفى وكذا ما لكل واحد من أخواته بقدر ما للسيد محمد مرة ونصفاً على حسب تفصيل الواقفة والله أعلم بهذا كلامه لم يصادف محلاً بناء على ما دون من شروط الواقفة على الوجه المتقدم ذكره ومنشأ هذه الفتوى ما وقع في سؤالها من التغيير لما يفيد شرط الواقفة حيث ذكر



سنة جمادى الاولى

فيه ثم من بعد السيد محمد المذكور تكون حصته من ذلك وقفاً على أولاده التسعة  
المذكورين ثم بعد كل منهم فعلى أولاده مضافاً ما يستحقونه من ذلك كل منهم بقدر حصته  
من ذلك إلى أن قالت فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه  
من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً ما يستحقونه من  
ذلك كل منهم بقدر حصته من أصل الوقف وجميع هذا لم يكن موجوداً في شرط الواقعة  
على هذا الوجه هذا ما ظهر لي في الجواب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والأوراق  
الخمسة من طيه (سئل) في امرأة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها يكون  
وقفاً على بنتها عائشة وبنت بنتها المذكورة بنما سوية بينهما مدة حياة كل منهما ثم من  
بعد كل منهما تكون حصتها من ذلك وقفاً على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على  
أولاد أولاد أولادهم ثم على ذريتهم وتسلمهم وعقبهم ذكورا وإناثاً بالسوية بينهم طبقة  
بعد طبقة ونسلاً بعد نسل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها  
بحيث يجب كل أصل فرع دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه  
الانثىان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً أو أسفل  
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان سفل فإن لم يكن له ولد ولا أسفل من  
ذلك انتقل نصيبه من ذلك لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق  
إلى آخره ثم ماتت الواقعة المذكورة عن بنتها عائشة وبنت بنتها بنبا المذكورين  
وآل الوقف لها سوية كنص الواقعة ثم ماتت عائشة بنت الواقعة المذكورة عن بنتها  
بنبا المذكورة وعن بنت أخرى تسمى ما شاء الله رزقت بها حال حياة الواقعة ولم تسم في  
الوقف المذكور ثم ماتت بنبا المذكورة عن بنت لا غير تسمى عائشة فهل والحال  
هذه يكون لبنبا المذكور نصف الموقوف عليها من قبل الواقعة خاصة والنصف  
الآخر المشروط لعائشة والدتها ينتقل بموتها لبنيتها بنبا وما شاء الله أختها مدة حياتها  
فيكون لبنبا ثلاثة أرباع الوقف والربع يكون لأختها ما شاء الله وبموت بنبا المذكور  
بعد ذلك عن بنتها الموجودة منها الآن تنتقل الثلاثة أرباع المذكور لبنها الموجودة  
الآن ويكون لمخاتلها ما شاء الله الربع الثاني عملاً بشرط الواقعة من قولها ثم من بعد كل  
منهما تكون حصتها من ذلك لأولادها وأولاد أولادها إلى آخر ما تقدم أفيدوا الجواب  
(أجاب) نعم ينتقل ثلاثة أرباع الوقف المذكور لبنت بنبا الموجودة الآن وهي  
عائشة الصغيرة نصيب أمها ويكون لمخاتلها ما شاء الله ربع ربعه المنتقل إليها من  
والدتها عائشة الكبيرة بنت الواقعة التي كانت تستحق نصف الربع وماتت عن بنتها  
بنبا المتوفاة بعد أمها وما شاء الله المذكورين عملاً بشرط الواقعة على الوجه المذكور  
في السؤال إن كان الواقع ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من  
وكيل ديوان الداخلية في ١٠ رجب سنة ١٣٠٣ عن حكم حادثة نص سؤالها في رجل

سنة

مستحق في وقف أهلي مشروط فيه أن من مات عن ولد انتقل نصيبه إليه ارتكب هذا  
الرجل ديونا لا آخرين وكان يستولي نصيبه من ريع هذا الوقف ثم مات عن بنت قاصرة  
فانتقل نصيبه المذكور إليها حسب شرط الواقف فأراد أن يربط الديون استيفاء ديونهم  
بما آل لابنته المذكورة بموت أبيها حسب شرط الواقف فهل تتعلق ديون الميت المذكور  
بتركة لابنته من هذا الاستحقاق بعدموت أبيها بشرط الواقف المذكور  
لكونه ليس تركته عنه أم كيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) إنما تتعلق ديون الميت  
بتركته لا بورثته بدون كفاية شرعية عنه كما هو منصوص عليه في كتب المذهب وما  
آل إلى ابنته من ريع الوقف المشروط لها من قبل الواقف بموت أبيها ليس تركته عنه  
فلا تنفي منه ديونه وليس لأرباب الديون استيلاء ديونهم بما آل إليهم من ريع الوقف  
المذكور والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ورثة لهم أما كن موقوفة من قبله عليهم وجهة بر من بعده وخلف عقارا أو أمانة وعليه  
دين حادث بعد الوقف ثابت لرجل معلوم وجميع ما تركه من العقارات والأمتعة  
المملوكة له لا تنفي عما عليه من الدين يريد الدائن المذكور استيفاء دينه من إيراد هذا  
الوقف فهل حيث كانت التركة لا تنفي بالدين على الوجه المسمور لا يتعلق دينه بريع  
هذا الوقف الذي آل بموت الواقف إلى غيره حسب شرط الواقف ويصرف ريع  
الوقف لمصارفه حسب شرطه أم كيف الحكم (أجاب) لا تتعلق ديون الميت بريع  
الوقف الموقوف من قبله حال حياته ونفاذ تصرفاته قبل حدوث الديون المذكورة  
الذي آل بموته إلى غيره من الورثة وجهة البر بشرط الواقف وإنما تتعلق بتركة المملوكة  
له إلى موته كما صرح به علما ونا فلا يلزم وورثته أداء شيء من ماله لم يردون كفاية عنه شرعا  
ويصرف ريع الوقف المذكور لمصارفه الشرعية حسب الشرط والله تعالى أعلم

١٣٠٣

١٣٠٣

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)